دنيس روس

السلام المفقود

مجلة الابتسامة

خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط

دار الكتاب العربي

"السلام المفقود رواية قطعية تثير الاهتمام للمنعطفات المفرحة أحياناً، والمؤلمة في أغلب الأحيان لعملية السلام في الشرق الأوسط، كما يراها من الصف الأمامي أحد أبرز لاعبيها، دنيس روس. لم يبذل أحد من أجل السلام ما بذله دنيس. فقط أعطاه كل ما لديه وخدم أمتنا بإخلاص وها هو الآن يقدم روايته الغنية لما حدث والضرورة لفهم الماضي والمسارات الممكنة في المستقبل على السواء".

– بيل كلينتون

"قلّة هم الأميركيون الذين انغمسوا في القضايا المعقّدة التي تقسم الشرق الأوسط أكثر من دنيس روس. ويقدم السلام المفقود صورة واضحة عميقة الفكر وكثيرة التفاصيل لعملية السلام والمشاركين فيها".

– د. هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق

"قدّم دنيس روس خدمة عامّة كبرى كمفاوض لا يعرف التعب والكلل، وكرّر ذلك ثانية في هذا الكتاب المفيد والمكتوب بشكل جيد – كتاب يجب أن يطلع عليه كل المهتمين في الشرق الأوسط".

– جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركية الأسبق

"لم أعرف أحداً لديه التزام عميق بقضية السلام في الشرق الأوسط مثل التزام دنيس روس، ولا يعكس هذا الكتاب إخلاصه لتلك القضية فحسب، وإنما أيضاً براعته في الكتابة عنها بطريقة ممتعة وشاملة".

– وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق

"رواية رائعة من خلف الكواليس للتاريخ أثناء صنعه، ولا يمكن لأحد سوى دنيس روس أن يكتب مثل هذا الكتاب الذي يتسم بالحيوية ونفاذ البصيرة ويستحوذ على الاهتمام".

– مادلين أولبرايت، وزير الخارجية الأميركية السابقة

"رواية مذهلة يقدم فيها روس ما هو ضروري إذا كان سيتم التوصّل إلى سلام في يوم من الأيام: إنه يروي الحقيقة ببساطة، وبذلك يبدّد الخرافات التي تحول دون الاتفاق. إنه الكتاب الذي لا بد أن يقرأه كل من لديه اهتمام بهذا الموضوع الحرج".

– والتر إيزاكسون، مؤلف كتاب "بنجامين فرانكلين: حياة أميركية"

مجلة الابتسامة

ISBN 9953-27-358-8

في كتابه «السلام المفقود» الذي يمثّل الرواية السريّة لعمليّة السلام في الشرق الأوسط، يسرد دنيس روس قصّة البحث عن السلام الشامل في هذه المنطقة المضطربة من العالم بحيوية بالغة وصدق وتبصّر لم يسبق لها مثيل.

ونظراً لكونه رئيس الوفد المفاوض في عمليّة السلام في الشرق الأوسط والمبعوث الرسمي لكلّ من جورج بوش الابن وبيل كلينتون، أصبح روس الشخصيّة الوحيدة التي حازت على احترام كافّة الأطراف المفاوضة: الديموقراطيون والجمهوريون، الفلسطينيون والإسرائيليون ورؤساء الحكومات وحتى الناس العاديين في شوارع القدس ورام الله والعاصمة واشنطن.

في هذه الصفحات، يروي لنا دنيس روس عمليّة السلام بدءاً من العام 1988، عندما التحق بوزارة الخارجية الأميركية تحت إدارة جايمس بيكر، وحتى انهيار المفاوضات في أواخر عهد كلينتون – الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى إطلاق «انتفاضتهم الثانية» والإسرائيليين إلى شنّ هجومهم العسكري الواسع في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. وطوال هذه المسيرة، يروي روس بإثارة شديدة جميع النواحي الحاسمة في البحث عن السلام: اجتماعات القمّة في مدريد وأوسلو وجنيف وكمب ديفيد؛ اغتيال اسحاق رابين؛ وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة وخروجه منها؛ الشخصيّات والاستراتيجيات المستقلة والمتميّزة لكل من رابين وشمعون بيريز وياسر عرفات وحافظ الأسد وبيل كلينتون؛ والخطوات الأولى المتعثّرة للسلطة الفلسطينيّة. ثم ينقلنا إلى ما وراء الكواليس للتعرّف على الديبلوماسيّة التي كان يراهن عليها الجميع ويروي لنا أخبار اجتماعات القمّة والمفاوضات السريّة التي كانت تجري على مدار الساعة، إضافة إلى الإحباطات والنكوس بالوعود.

ويشرح روس في كتابه القضايا الواقعة في صلب عمليّة الصراع من أجل السلام: نزاعات الحدود، الأمن الإسرائيلي، حقّ العودة عند الفلسطينيين، ووضع مدينة القدس. ولكي ينهي روايته، يقدّم لنا مجموعة من الدروس التي يمكن أن نستفيد منها لمعرفة فشل عمليّة السلام، بالإضافة إلى خاتمة يصف فيها الأكلاف المرتفعة التي نجمت عن قرار إدارة بوش وقف المفاوضات حول عمليّة السلام في الشرق الأوسط.

يشرح لنا كتاب «السلام المفقود»، بأسلوب لم يعتمده أي كتاب من قبل، لماذا بقي السلام في الشرق الأوسط مجرّد وهم. وهو يعتبر من أكثر الكتب التي تعالج أشدّ النزاعات تعقيداً في العالم.

دنيس روس، المبعوث الأميركي للشرق الأوسط ورئيس الوفد المفاوض من قبل إدارتي جورج بوش وبيل كلينتون. يعمل حالياً مستشاراً وباحثاً في معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأدنى. يعيش في مدينة بتيسدا بولاية ميريلاند.

مجلة الابتسامة

السَّلامُ المَفْقُودُ

خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط

تأليف

دنيس روس

ترجمة

عمر الأيوبي سامي كعكي

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

مجلة الابتسامة

Copyright © 2004 by Dennis Ross
Published by arrangement with Farrar, Straus and Giroux, LLC, New York.

The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for the Middle East Peace

السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط

حقوق الطبعة العربية © دار الكتاب العربي 2005

ISBN: 9953-27-358-8

جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب،
أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو،
وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك،
إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدما.

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص.ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 1107 2200 لبنان
Tel (961 1) 800811-862905 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail academia@dm.net.lb بريد إلكتروني
Our Website: **dar-alkitab-alarabi.com** موقعنا على الوب
academiainternational.com

ISBN 9953-27-358-8
9 789953 273587

المحتويات

شخصيات ورد ذكرها في الكتاب (بالترتيب الأبجدي) 5

تمهيد 25

الفصل الأول: لماذا يرى الإسرائيليون والعرب والفلسطينيون العالم بالشكل الذي يرونه فيه؟ 40

الفصل الثاني: الطريق إلى مدريد 78

الفصل الثالث: رابين، انتقال الرئاسة، الجيب السوري وأوسلو 131

الفصل الرابع: من أوسلو إلى السلطة الفلسطينية 173

الفصل الخامس: تطوّر المفاوضات على المسار السوري 192

الفصل السادس: الملك حسين يُكمل مسيرة جده 225

الفصل السابع: الاتفاق الانتقالي 255

الفصل الثامن: اغتيال رابين: هل تلد المأساة فرصة سانحة؟ 282

الفصل التاسع: هل الأسد أهلٌ لها؟ 291

الفصل العاشر: هل يُمكن إنقاذ عملية السلام؟ 328

الفصل الحادي عشر: بيبي يفوز: فهل يخسر السلام؟ 340

الفصل الثاني عشر: مكوك لا ينتهي لأجل الخليل 356

الفصل الثالث عشر: محاولة أخيرة لتسوية مشكلة الخليل 386

الفصل الرابع عشر: من الاختراق إلى الاستعصاء 424

الفصل الخامس عشر: حل الـ 13 بالمئة 456

الفصل السادس عشر: التمهيد لقمة واي ريفر 519

الفصل السابع عشر: قمّة واي 540

الفصل الثامن عشر: بيبي يستسلم لليمين ويخسر الرأي العامّ الإسرائيليّ 592
الفصل التاسع عشر: آمال عظام لباراك 630
الفصل العشرون: «سوريا هي أولويّتي» 645
الفصل الحادي والعشرون: مفاجأة الأسد 676
الفصل الثاني والعشرون: صعود الاتفاق الإسرائيليّ السوريّ وسقوطه 691
الفصل الثالث والعشرون: من الجمود إلى كمب ديفيد 739
الفصل الرابع والعشرون: قمّة كمب ديفيد 807
الفصل الخامس والعشرون: حل العقدة ـ من كمب ديفيد إلى الانتفاضة إلى أفكار كلينتون 876
الفصل السادس والعشرون: التعلّم من دروس الماضي وتطبيقها في المستقبل 932
الخاتمة 957

مجلة الابتسامة

مجلة الابتسامة

شخصيات ورد ذكرها في الكتاب (بالترتيب الأبجدي)

[مصر]

أسامة الباز	مستشار الأمن القومي، وكبير مستشاري رئيس الجمهورية
اللواء عمر سليمان	مدير المخابرات العسكرية
عصمت عبد المجيد	وزير الخارجية (1984 ـ 1991)
نبيل فهمي	المستشار الأقدم في وزارة الخارجية؛ حالياً: سفير مصر لدي الولايات المتحدة
حسني مبارك	رئيس الجمهورية
عمرو موسى	وزير الخارجية (1991 ـ 2001)

[الأردن]

الأمير حسن	ولي عهد الأردن
الملك حسين	عاهل الأردن
فايز الطراونة	سفير الأردن لدى الولايات المتحدة (1992 ـ 1997)؛ رئيس الوزراء (1998 ـ 2000)
عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء (1993 ـ 1997)

[سوريا]

حافظ الأسد	رئيس الجمهورية
رياض الداوودي	محام سوري، أشركه الأسد في المفاوضات
فاروق الشرع	وزير الخارجية
بُثينة شعبان	مترجمة محل ثقة الأسد، ولاحقاً مستشارة في وزراء الخارجية
حكمت الشهابي	رئيس أركان الجيش والقوات المسلحة السورية
موفق العلاّف	مفاوض سوري
إبراهيم عُمر	عميد سوري مُلحق بالمفاوضات
وليد المعلّم	مدير مكتب في وزارة الخارجية؛ سفير سوريا لدى الولايات المتحدة ومن كبار المفاوضين السوريين

[المملكة العربية السعودية]

الأمير بندر بن سلطان	سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة ومفاوض غير رسمي من وقت لآخر
الأمير سعود الفيصل	وزير الخارجية السعودي.
الأمير عبد الله	ولي العهد
الملك فهد	عاهل المملكة العربية السعودية

مجلة الابتسامة

[الفلسطينيون]

نبيل أبو ردينة	رئيس مكتب عرفات والناطق باسمه
أبو علاء (أحمد قريع)	كبير المفاوضين الفلسطينيين في أوسلو، عضو اللجنة المركزية لفتح، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني
أبو مازن (محمود عباس)	أمين سر حركة فتح، ورئيس طاقم المفاوضين الفلسطينيين
حسين آغا	أكاديمي فلسطيني، ومستشار لأبو مازن
محمد دحلان	رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة، مفاوض فلسطيني
جبريل الرجوب	رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية
محمد رشيد	المستشار المالي لياسر عرفات، مفاوض
نبيل شعث	وزير التخطيط والتعاون الدولي، مساعد مقرّب من عرفات
ياسر عبد ربه	وزير الإعلام والثقافة، مفاوض
ياسر عرفات	رئيس منظمة التحرير الفلسطينية
صائب عريقات	مفاوض فلسطيني ووزير الحكم المحلّي
حنان عشراوي	ناطقة بلسان الفلسطينيين
حسن عصفور	مفاوض فلسطيني ومستشار لأبو مازن
اللواء أمين الهندي	رئيس الاستخبارات الفلسطينية

[الإسرائيليون]

موشيه آرينز	وزير الخارجية (1983 ـ 1984)، وزير الدفاع (1988 ـ 1990)
عامي أيالون	رئيس جهاز الأمن «شين بيت» (1996 ـ 2000)
إيهود باراك	رئيس الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي (1991 ـ 1994)؛ وزير الخارجية (1995 ـ 1996)، رئيس الوزراء (1999 ـ 2001)
شلومو بن عامي	وزير الأمن الداخلي (1999 ـ 2001)؛ القائم بأعمال وزير الخارجية (2000 ـ 2001)
شمعون بيريز	رئيس الوزراء (1995 ـ 1996)؛ وزير الخارجية (1986 ـ 1988؛ 1992 ـ 1995)؛ الراعي الأساسي لاتفاقية أوسلو
يوسي بيلين	نائب وزير الخارجية (1992 ـ 1995)؛ القوة المحرّكة وراء اتفاقية أوسلو
عوزي دايان	جنرال ومستشار عسكري ملحق بالمفاوضات؛ مستشار للأمن القومي
إسحاق رابين	رئيس الوزراء (1974 ـ 1977؛ 1992 ـ 1995)، وزير الدفاع (1984 ـ 1990)
إيتامار رابينوفيتش	سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة؛ مفاوض رابين على المسار السوري
إلياكيم (إيلي) روبنشتاين	المدّعي العام الإسرائيلي؛ كبير المفاوضين على الاتفاقية مع الأردن
دانييل ريزنر	المستشار القانوني لجيش الدفاع الإسرائيلي

أوري ساغي	كبير مفاوضي باراك على المسار السوري؛ الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الدفاع الإسرائيلي
أوري سافير	المدير العام لوزارة الخارجية (1993 ـ 1996)؛ رئيس الطاقم المفاوض مع م.ت.ف، وفي عام 1996، مع سوريا
يوئيل سينجر	مستشار قانوني للمفاوضات
ناتان شارانسكي	رئيس حزب «إسرائيل بعليا»؛ وزير في حكومتي نتنياهو وباراك
أرييل شارون	وزير الخارجية (1998 ـ 1999)
إسحاق شامير	رئيس الوزراء (1983 ـ 1984؛ 1986 ـ 1992)
جلعاد شير	كبير مفاوضي باراك مع الفلسطينيين
عوديد عيران	مفاوض أثناء أوسلو وعهد باراك
دوري غولد	كبير مستشاري نتنياهو للسياسة الخارجية؛ لاحقاً مندوب إسرائيل إلى الأمم المتحدة
يوسي غينوسار	قناة اتصال سرّية مع عرفات لكل من رابين وباراك
أفيغدور كهلاني	وزير الأمن الداخلي (1996 ـ 1999)
ديفيد ليڤي	وزير الخارجية (1996 ـ 1998)
دان مريدور	وزير العدل (1988 ـ 1992)؛ عضو كنيست عن الليكود، ولاحقاً وزير بلا حقيبة عن حزب المركز [الوسط] في حكومة باراك الائتلافية
سالاي مريدور	المساعد الرئيس لموشيه آرينز

إسحاق مُردخاي	وزير الدفاع (1996 ـ 1999)
شاوول موفاز	رئيس شعبة التخطيط في جيش الدفاع الإسرائيلي (1996 ـ 1997)؛ رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي (1998 ـ 2002).
إسحاق مولخو	مستشار نتنياهو، ومفاوض
داني ناڤيه	مستشار نتنياهو، ومفاوض
بنيامين نتنياهو	رئيس حزب الليكود (1993 ـ 1996)؛ رئيس الوزراء (1996 ـ 1999)
إفرايم هاليفي	نائب رئيس جهاز «الموساد»؛ لاحقاً رئيس الموساد
عيزر وايزمن	رئيس الدولة (1993 ـ 2000)
داني ياطوم	السكرتير العسكري لرابين وباراك؛ رئيس الموساد، والمستشار الرئيسي لباراك
شلومو ياناي	رئيس شعبة التخطيط في جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء المفاوضات مع سوريا والفلسطينيين (1997 ـ 2001)

[الولايات المتحدة]

مادلين أولبرايت	وزيرة الخارجية (1997 ـ 2001)
لورانس إيغلبرغر	نائب وزير الخارجية (1989 ـ 1992)؛ وزير الخارجية (1992 ـ 1993)
رام إيمانوئيل	كبير مستشاري البيت الأبيض (1993 ـ 1998)

مارتن إنديك	المساعد الخاص للرئيس لشؤون الشرق الأدنى؛ مجلس الأمن القومي (1993 ـ 1995)، سفير أميركا لدى إسرائيل (1995 ـ 1997)؛ معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (1997 ـ 1999)؛ سفير أميركا لدى إسرائيل (1999 ـ 2001)
مارك باريس	المساعد الخاص للرئيس؛ مدير أول لشؤون الشرق الأدنى، مجلس الأمن القومي (1995 ـ 1997)
روبرت بلّيترو	مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (1994 ـ 1997)
جون پودستا	كبير موظفي البيت الأبيض (1998 ـ 2001)
صموئيل (ساندي) بيرغر	نائب مستشار للأمن القومي (1993 ـ 1997)؛ مستشار الأمن القومي (1997 ـ 2001)
جيمس بيكر	وزير الخارجية (1989 ـ 1992)
توماس (توم) إي دونيلون	مساعد وزير الخارجية للشؤون العامة؛ مدير مكتب وزير الخارجية كريستوفر (1993 ـ 1996)
نيك راسموسن	معاون المنسّق الخاص للشرق الأوسط
جيمس (جيمي) روبن	مساعد وزير الخارجية للشؤون العامة؛ وكبير مستشاري وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت (1997 ـ 2001)
بروس ريدل	المساعد الخاص للرئيس؛ مدير أول لشؤون الشرق الأدنى، مجلس الأمن القومي (1997 ـ 2001)

جورج ستيفانوپولس	كبير مستشاري البيت الأبيض للسياسة والاستراتيجية (1993 ـ 1996)؛ المستشار السياسي الأول للرئيس كلينتون
جون شوارتز	نائب المستشار القانوني لوزارة الخارجية
طوني ڤرستانديغ	نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (1994 ـ 2001)
وارن كريستوفر	وزير الخارجية (1993 ـ 1997)
پاتريك (پات) كنيدي	مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية (1993 ـ 2000)
أنطوني (طوني) لايك	مستشار الأمن القومي (1993 ـ 1997)
روب (روبرت) مالاي	المساعد الخاص للرئيس؛ مدير أول لشؤون الشرق الأدنى، مجلس الأمن القومي (1999 ـ 2001)
آرون ميلر	عضو هيئة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية (1989 ـ 1993)؛ نائب المنسّق الخاص للشرق الأوسط (1993 ـ 2001)
جمال هلال	مستشار خاص للمنسّق الخاص للشرق الأوسط؛ مترجم
إدوارد (ند) ووكر الابن	مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (1999 ـ 2001)، سفير أميركا لدى إسرائيل (1997 ـ 1999)؛ سفير أميركا لدى مصر (1994 ـ 1997)

عرض عام للشرق الأوسط
بحر
قزوين
تونس
تونس
طرابلس
البحر الأبيض المتوسط
سوريا
بيروت
لبنان
دمشق
الضفة الغربية
إسرائيل
عمان
القدس
غزة
الأردن
القاهرة
بغداد
طهران
إيران
العراق
ليبيا
مصر
المملكة العربية
السعودية
الرياض
البحر الأحمر
شمال
N
300
0
ميل

إسرائيل، الهدنة 1949
خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة 1947
الأراضي التي اكتسبتها إسرائيل 1948-1949
لبنان
كريات شمونة
القنيطرة
بحيرة
طبرية
عين غيف
سوريا
حيفا
البحر الأبيض المتوسط
نابلس
قلقيلية
نهر الأردن
تل أبيب
الضفة الغربية
عمان
رام الله
القدس
بيت لحم
البحر
الميت
إيريتز
الخليل
الأردن
خان يونس
بئر السبع
العريش
إسرائيل
شمال
N
النقب
30
0
ميل
مصر
سيناء
إيلات
العقبة
خليج
العقبة

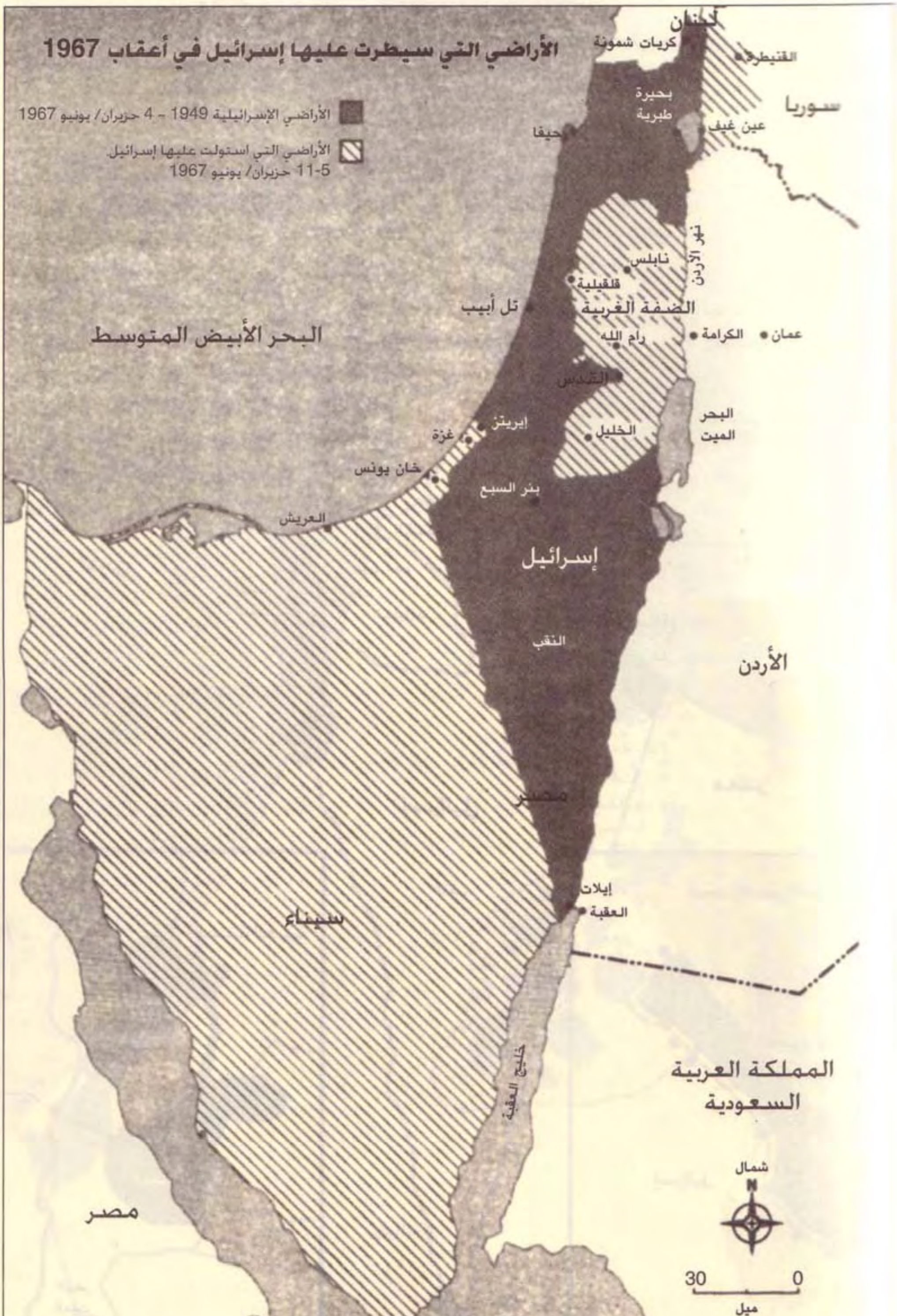
الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في أعقاب 1967
الأراضي الإسرائيلية 1949 - 4 حزيران/ يونيو 1967
الأراضي التي استولت عليها إسرائيل 5-11 حزيران/ يونيو 1967
كريات شمونة
القنيطرة
سوريا
بحيرة طبرية
عين غيف
حيفا
نهر الأردن
نابلس
قلقيلية
الضفة الغربية
تل أبيب
البحر الأبيض المتوسط
رام الله
الكرامة
عمان
القدس
البحر الميت
إيريتز
غزة
الخليل
خان يونس
بئر السبع
العريش
إسرائيل
النقب
الأردن
إيلات
العقبة
سيناء
خليج العقبة
المملكة العربية السعودية
شمال
N
مصر
30
0
ميل

اتفاقية غزة - أريحا 4 أيار/ مايو 1994
منطقة استيطانية إسرائيلية
السلطة الفلسطينية
خط الحدود
المحيط الأمني
طريق
معبر
ممر دولي
البحر الأبيض المتوسط
شمال
N
30
0
ميل
لبنان
منطقة فصل القوات التابعة للأمم المتحدة
مرتفعات الجولان
سوريا
بحيرة طبرية
حيفا
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
الضفة الغربية
نهر الأردن
تل أبيب
العوجة
رام الله
عمان
جسر اللنبي
أريحا
القدس
بيت لحم
الأردن
البحر الميت
الخليل
غزة
قطاع غزة
خان يونس
مصر
إسرائيل
النقب
خليج العقبة
البحر الأبيض المتوسط
معبر إيريتز
غزة
قطاع غزة
خان يونس
إسرائيل
رفح
معبر رفح
مصر
الضفة الغربية
العوجة
النعامة
الأردن
أريحا
معبر أريحا
البحر الميت

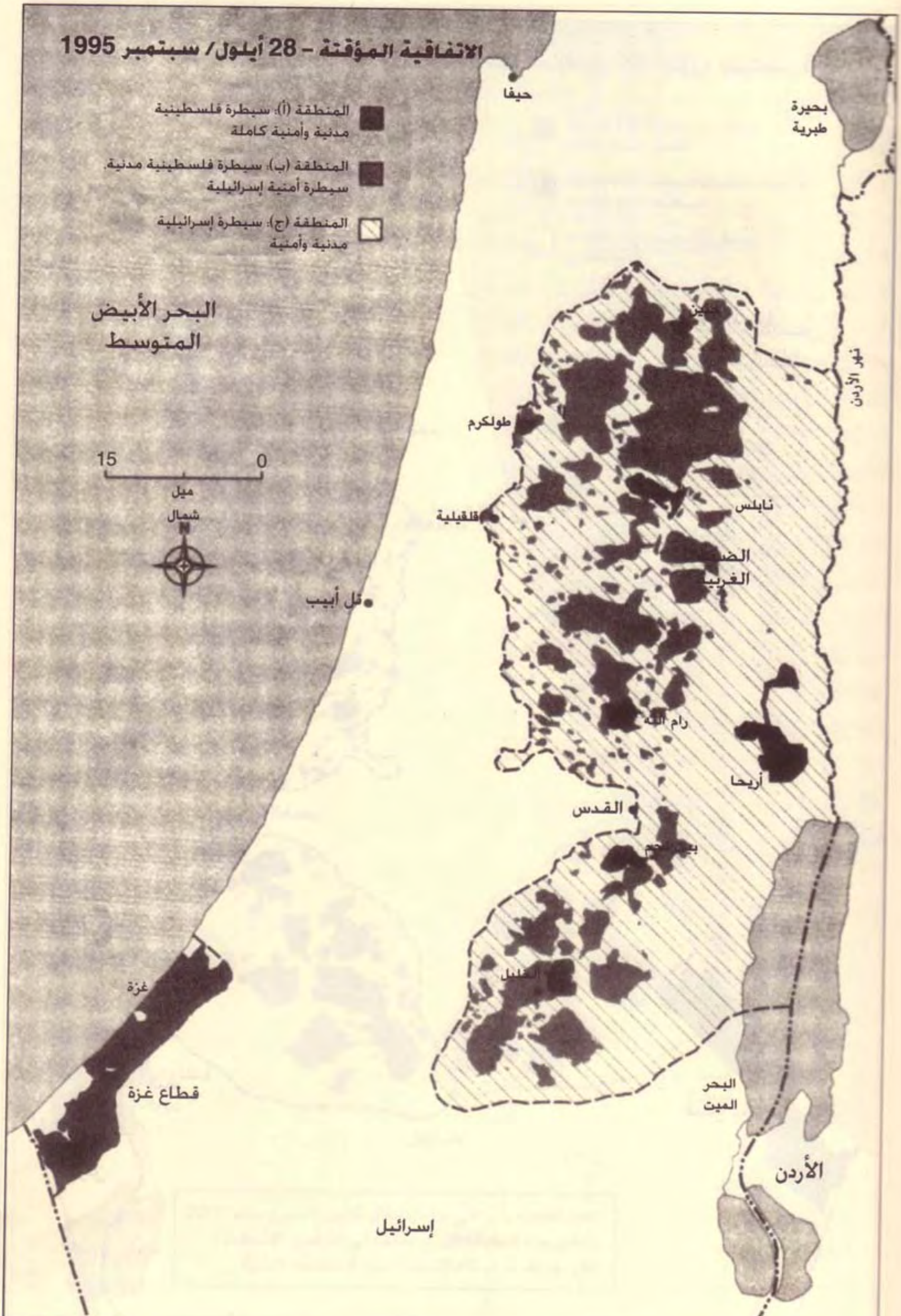

الاتفاقية المؤقتة - 28 أيلول/ سبتمبر 1995
المنطقة (أ): سيطرة فلسطينية مدنية وأمنية كاملة
المنطقة (ب): سيطرة فلسطينية مدنية، سيطرة أمنية إسرائيلية
المنطقة (ج): سيطرة إسرائيلية مدنية وأمنية
البحر الأبيض المتوسط
15
0
ميل
شمال
N
حيفا
بحيرة طبرية
نهر الأردن
طولكرم
قلقيلية
نابلس
تل أبيب
رام الله
أريحا
القدس
الخليل
غزة
قطاع غزة
البحر الميت
الأردن
إسرائيل

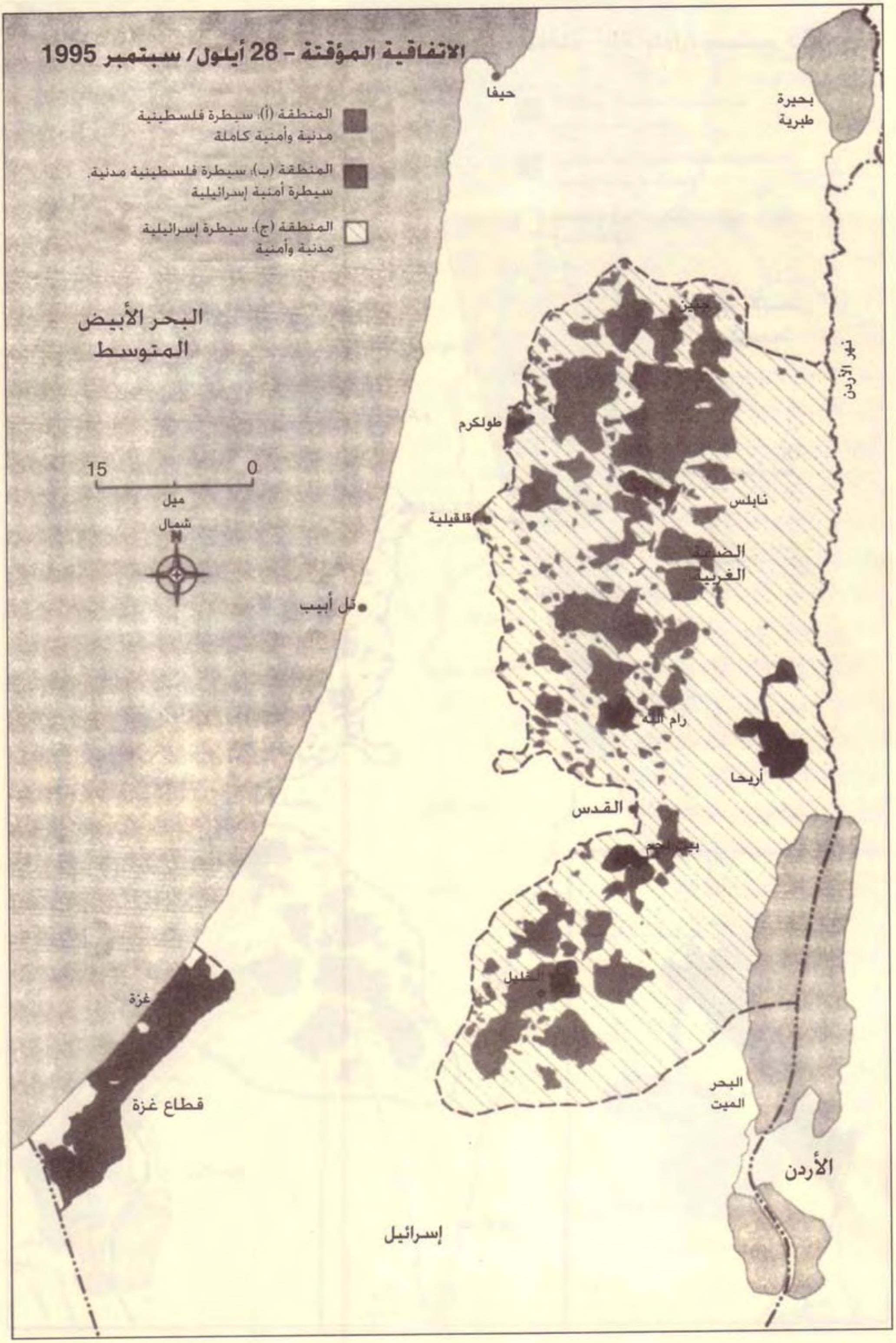

الاتفاقية المؤقتة - 28 أيلول/ سبتمبر 1995
المنطقة (أ): سيطرة فلسطينية مدنية وأمنية كاملة
المنطقة (ب): سيطرة فلسطينية مدنية، سيطرة أمنية إسرائيلية
المنطقة (ج): سيطرة إسرائيلية مدنية وأمنية
البحر الأبيض المتوسط
15 0
ميل
شمال
N
حيفا
بحيرة طبرية
نهر الأردن
طولكرم
نابلس
قلقيلية
تل أبيب
رام الله
أريحا
القدس
غزة
قطاع غزة
البحر الميت
الأردن
إسرائيل

نفَّذت اتفاقيّة واي على مراحل خلال كانون الثاني/ يناير 2000. وتعكس هذه الخريطة توزيع السلطة في الأراضي الفلسطينية خلال خريف العام 2000 عندما بدأت الانتفاضة الثانية.

رغم عدم تقديم أي خريطة أثناء الجولات النهائية في كمب ديفيد، توضّح هذه الخريطة الأطر التي اقترحها الرئيس كلينتون ورفضها عرفات: سيطرة فلسطينية على 91% من الضفة الغربية في أرض متواصلة وتواجد أمني إسرائيلي على طول 15% من الحدود مع الأردن. وهذه الخريطة تقلل في الواقع من اقتراح كمب ديفيد النهائي لأنها لا تظهر المقايضة الأرضية الإضافية لـ 1% المعروضة من الأراضي الإسرائيلية.

تعكس هذه الخريطة خريطة اقترحها الإسرائيليون باكراً في كمب ديفيد، لكنها تصوِّر بشكل غير دقيق مناطق أمنية إسرائيلية تشطر الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات، وتضمّ مستوطنات إسرائيلية. ويذكر المسؤولون الفلسطينيون الآن هذه الخريطة على أنها العرض النهائي الذي رفضوه في كمب ديفيد. (كان الاقتراح الإسرائيلي الابتدائي يدعو إلى دولة فلسطينية في 87% من الضفة الغربيّة. وهذه الخريطة تظهر دولة ستكون من 83% من تلك الأرض).

خريطة تستند إلى دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.

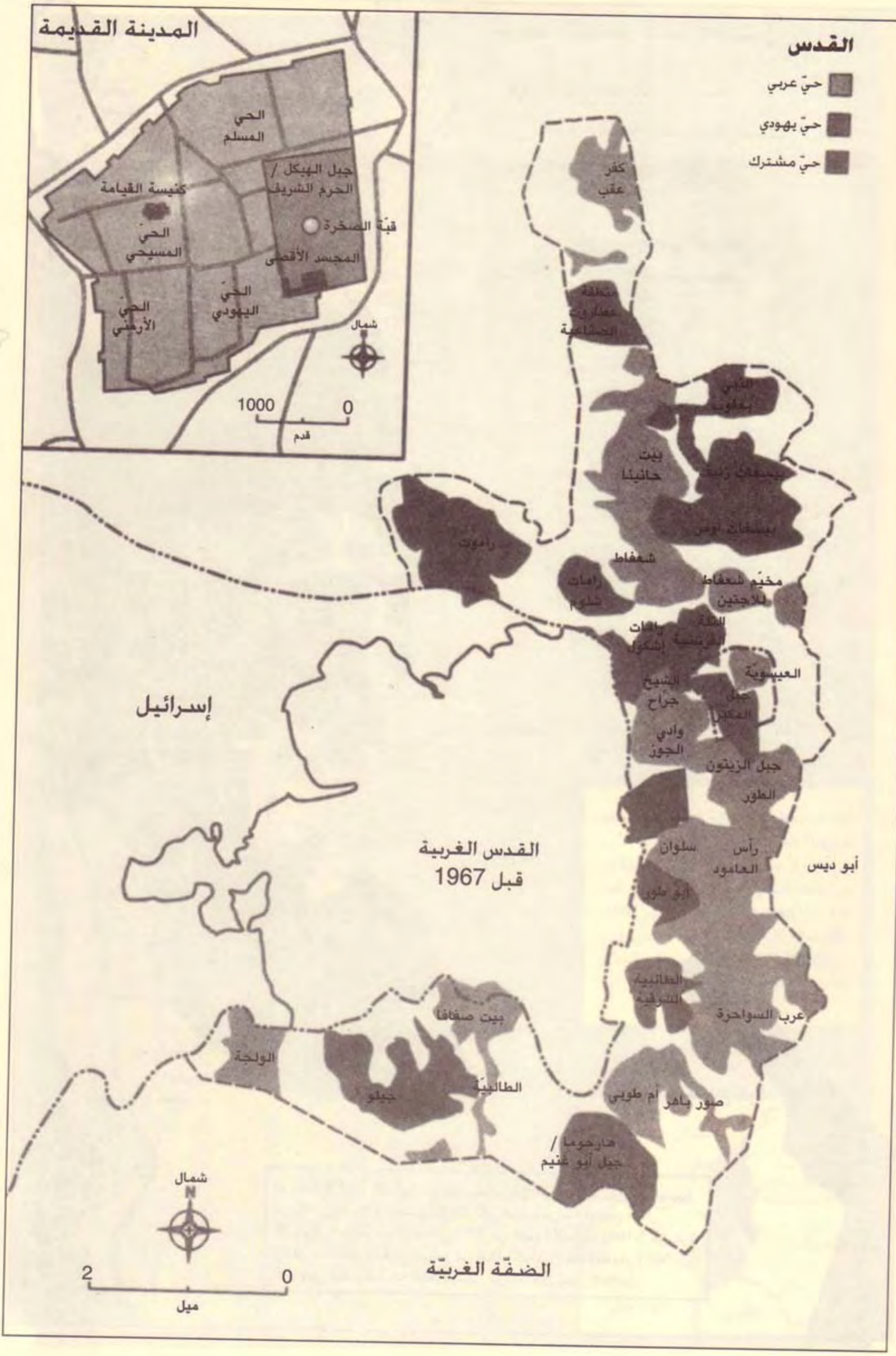

المدينة القديمة
القدس
حيّ عربي
حيّ يهودي
حيّ مشترك
الحي المسلم
جبل الهيكل / الحرم الشريف
كنيسة القيامة
قبّة الصخرة
الحي المسيحي
المجسد الأقصى
الحيّ اليهودي
الحي الأرمني
شمال
1000
0
قدم
كفر عقب
بيت حانينا
شعفاط
مخيّم شعفاط للاجئين
العيسويّة
الشيخ جرّاح
وادي الجوز
جبل الزيتون
الطور
سلوان
رأس العامود
أبو ديس
إسرائيل
القدس الغربية قبل 1967
بيت صفافا
الولجة
جيلو
الطالبيّة
أم طوبي
صور باهر
عرب السواحرة
هارحوما / جبل أبو غنيم
شمال
N
الضفّة الغربيّة
2
0
ميل

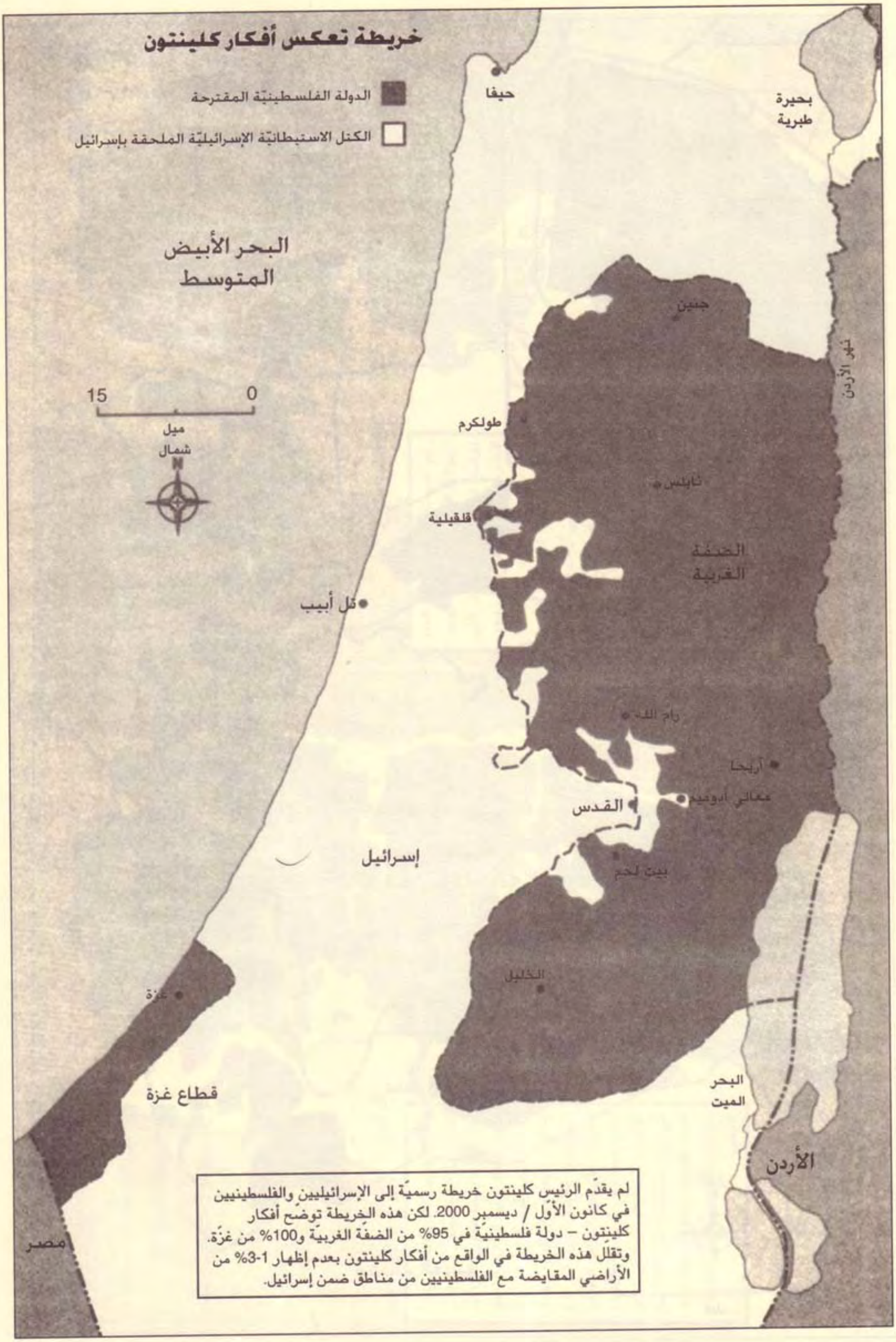

لم يقدّم الرئيس كلينتون خريطة رسميّة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين في كانون الأوّل / ديسمبر 2000. لكن هذه الخريطة توضّح أفكار كلينتون – دولة فلسطينيّة في 95% من الضفة الغربيّة و100% من غزّة. وتقلل هذه الخريطة في الواقع من أفكار كلينتون بعدم إظهار 1-3% من الأراضي المقايضة مع الفلسطينيين من مناطق ضمن إسرائيل.

قدمت الخطوط الثلاثة المبيّنة في هذه الخريطة بهذه الطريقة إلى الرئيس الأسد في آذار / مارس 2000 لبيان الاختلاف بين الحد الدولي لعام 1923، وتفسير أحد الخبراء لخط 4 حزيران/يونيو 1967، والاقتراح الإسرائيلي لخط 4 حزيران/ يونيو 1967 الذي يستخدم كجزء من التسوية السليمة النهائية.

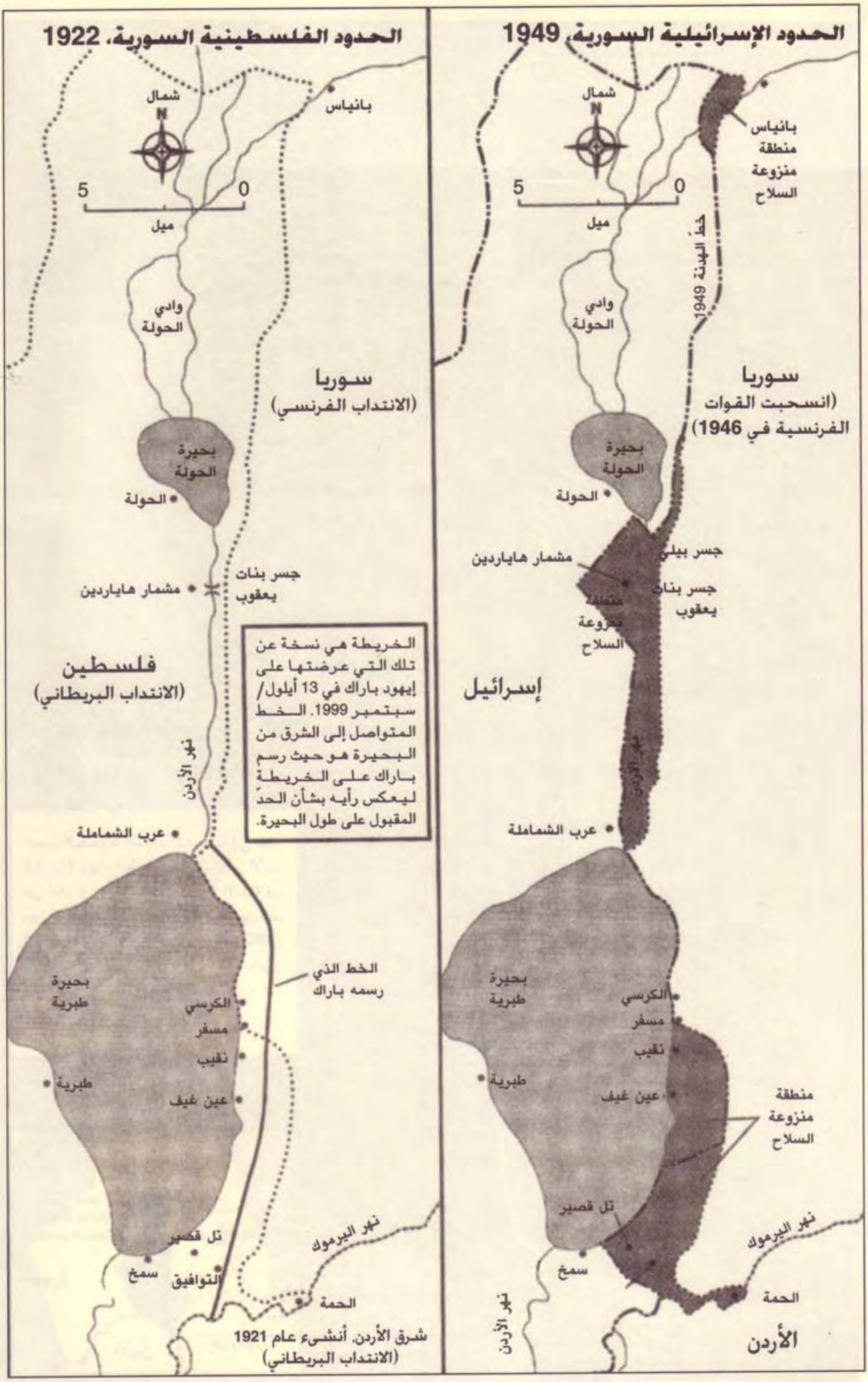

الحدود الإسرائيلية السورية، 1949
شمال
N
5
0
ميل
بانياس
منطقة
منزوعة
السلاح
خط الهدنة 1949
وادي
الحولة
سوريا
(انسحبت القوات
الفرنسية في 1946)
بحيرة
الحولة
الحولة
جسر بيلي
مشمار هاياردين
جسر بنات
يعقوب
منطقة
منزوعة
السلاح
إسرائيل
نهر الأردن
عرب الشماملة
بحيرة
طبرية
الكرسي
مسفر
نقيب
طبرية
عين غيف
منطقة
منزوعة
السلاح
تل قصير
نهر اليرموك
سمخ
الحمة
نهر الأردن
الأردن
الحدود الفلسطينية السورية، 1922
شمال
N
5
0
ميل
بانياس
وادي
الحولة
سوريا
(الانتداب الفرنسي)
بحيرة
الحولة
الحولة
جسر بنات
يعقوب
مشمار هاياردين
الخريطة هي نسخة عن تلك التي عرضتها على إيهود باراك في 13 أيلول/ سبتمبر 1999. الخط المتواصل إلى الشرق من البحيرة هو حيث رسم باراك على الخريطة ليعكس رأيه بشأن الحدّ المقبول على طول البحيرة.
فلسطين
(الانتداب البريطاني)
نهر الأردن
عرب الشماملة
الخط الذي
رسمه باراك
بحيرة
طبرية
الكرسي
مسفر
نقيب
طبرية
عين غيف
تل قصير
نهر اليرموك
سمخ
التوافيق
الحمة
شرق الأردن، أنشىء عام 1921
(الانتداب البريطاني)

تمهيد

النهاية

كان ذلك في الثاني من كانون الثاني/ يناير 2001، يومها كان من المتوقع وصول ياسر عرفات إلى البيت الأبيض في غضون ثلاثين دقيقة، وكنتُ على وشك الدخول إلى المكتب البيضاوي لتقديم إيجازٍ إلى الرئيس. بصرف النظر عن عدد المرّات التي قمتُ فيها بذلك، وبصرف النظر عن عدد المرّات التي حضر فيها عرفات، كان هناك إحساسٌ ينتاب الجميع على الدوام بالتوقع والتوجّس. وفي كل مرّة، كان الهدف هو دفع عجلة العملية إلى الأمام، وتحريك الكرة على رقعة الملعب.

بيد أن الأمر كان مختلفاً هذه المرة. فقد كنا يومها وجهاً لوجه مع ساعة الحقيقة. ذلك أن الوقت كان متأخراً جداً للتفكير بمفردات العملية. فلم يتبقّ للرئيس كلينتون سوى سبعة عشر يوماً في منصبه، وعلينا أن نعرف الآن ما إذا كان باستطاعة ياسر عرفات أن يُنهي هذا النزاع؛ وما إذا كان سيقبل الأفكار والمقترحات التي طرحها الرئيس قبل عشرة أيام.

لقد سبق له أن فوّت «الموعد الأخير» الذي سعينا إلى فرضه على الجانبين لانتزاع جواب منهما على أفكار الرئيس. وكالعادة، عمد الرئيس عرفات إلى المراوغة. فقد كانت لديه أسئلة واستفسارات. وسعى إلى الحصول على استيضاحات. وكان يرغب في المزيد من المناقشات. وقد أمل في أن ألتقي بالمتفاوضين من الجانبين، وأُزيل نقاط سوء الفهم، لا بل إنه نجح في حمل الرئيس المصري حسني مبارك على التقدّم من الرئيس كلينتون بهذا الرجاء.

وكل ذلك ردّاً على جملة غير مسبوقة من الأفكار كان من شأنها لو تحققت أن تُثمر قيام دولة فلسطينية في كل غزة ومعظم أراضي الضفة الغربية تقريباً، وتكون عاصمة تلك الدولة في القدس الشرقية العربية، مع ترتيبات أمنية مرتكزة إلى وجودٍ دولي؛ ويتمتع اللاجئون الفلسطينيون بحقٍ لا محدودٍ في العودة إلى دولتهم هم، وليس إلى إسرائيل.

مثّلت تلك الأفكار ذروة جُهدٍ خارقٍ للتوصل إلى اتفاقٍ حول سلام نهائي بين

الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد قُطعت آلاف الأميال، بالمعنَيَيْن المجازي والحرفي للكلمة، وصُرفت آلاف الساعات في المداولات والمناقشات. ومن دون مبالغة، فقد طُرحت آلاف الحُجج وتمّ تحليلها وفحصها وتقليبها على وجوهها، في محاولةٍ لمعرفة ما يستطيع وما لا يستطيع كل طرفٍ قبوله.

وكانت أفكار كلينتون هذه «الأولى» و«الأخيرة». إذ لم يسبق قط أن طرحت الولايات المتحدة مجموعة جامعة من المقترحات على طاولة المفاوضات بغرض إنهاء النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين - أو على الأقل تضييق الفجوة بينهما حول المسائل الجوهرية إلى حدٍ يغدو معه صوغ اتفاقٍ نهائي أمراً ممكناً وبسرعة. وقد كدنا أن نصل إلى ذلك في شهر تموز/ يوليو، أي: قبل خمسة أشهر من قمة كامپ دايفيد. لكن أفكارنا آنذاك لم تكن شاملة - حيث إننا لم نتقدم عندئذٍ بمقترحات تتعلّق بالترتيبات الأمنية ولا بمقترحات حول اللاجئين الفلسطينيين. زدْ على ذلك أن الأفكار في كامپ دايفيد كانت خليطاً مما أنبانا إيهود باراك باستعداده لقبوله بشأن الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم نرَ فيه ما من شأنه أن يحل مسألة القدس الحسّاسة.

والحال، أن أفكارنا هذه ما كان لها أن تفاجىء أو تُدهش أحداً من الجانبين؛ فهي تُمثّل أفضل تصوّر لنا لما يُمكن أن يقبله كل جانب في نهاية الأمر. وما كان في مقدورنا الإتيان بشيء أفضل من ذلك. ثمة تنازلات مؤلمة كانت مطلوبة من الجانبين. وكان على الأساطير التاريخية أن تخلي مكانها للضرورات والوقائع السياسية عند الطرفين - إسرائيل تتخلّى عن اعتقادين جوهريين بالنسبة لها: القدس برمّتها إسرائيلية، بما في ذلك الأحياء العربية من القدس الشرقية؛ وعدم التنازل مطلقاً عن غور الأردن. والفلسطينيون، من جانبهم يُقلعون عن أسطورة «حق العودة» إلى إسرائيل - ذلك الاعتقاد المحيي لمنظمة التحرير الفلسطينية [م.ت.ف] والشتات الفلسطيني على مرّ تاريخه.

لا مكان بعد الآن للمساومات والمماحكات. البحثُ ضمن أُطر الأفكار التي طرحها الرئيس مسموح به، أما محاولة إعادة تحديد تلك الأُطر فلا.

هذا ما قاله الرئيس كلينتون لمفاوضي الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2000، حين عرض عليهما أفكاره هذه. قال لهما إنه إذا تعذّر على أي طرف تقبُّل الأفكار، فسوف تُسحب من التداول وتذهب معه عندما يترك منصبه. وبحلول 27 كانون الأول/ ديسمبر، شاء أن يعرف ما إذا كانوا على استعداد لتقبّل أفكاره.

لكن، ها نحن قد صرنا في اليوم الثاني من كانون الثاني/ يناير 2001، صحيح أن

باراك قد بعث بردّه الإيجابي في 27 كانون الأول/ ديسمبر، إلا أن الرئيس لم يسمع بعد شيئاً من عرفات، فيما عدا المراوغة والتسويف. لقد سعى عرفات إلى حملنا على «توضيح» الأفكار، غير أننا لبثنا صارمين ولم نستجب له، إنما لم نسحب بالرغم من ذلك مقترحات الرئيس. وكما حدث مراراً في أثناء ولاية كلينتون، لم ننسحب من العلمية خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى التسبّب بنشوء أزمة أو وقوع انفجار، أو بحدوث تدهور خطير نحو العنف. بإحجامنا عن الانسحاب، من العملية، واصلنا الإبقاء على بصيص أمل بأن اتفاقاً نهائياً ربما يكون ممكناً بحلول العشرين من كانون الثاني/ يناير.

غير أن شكوكاً خطيرة كانت لا تزال تساورني حوالى ذلك التاريخ بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاقٍ كهذا. فعرفات بعد كل شيء، كان لا يزال يراوغ في ظروف لم يعد فيها متسع من الوقت، أقلّه بالنسبة إلى كلينتون؛ ويحظى فيها بالدعم المطلوب لقبول مقترحات كلينتون من كل زعيم عربي ذي شأن تقريباً: من الرئيس المصري حسني مبارك، وولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله، والملك عبد الله عاهل الأردن، والرئيس التونسي بن علي، والملك محمد [السادس] عاهل المغرب؛ ويُحتمل فيها كذلك أن تتبخّر موافقة باراك على أفكار كلينتون في ضوء الحقيقة شبه المؤكدة بهزيمته الوشيكة في الانتخابات ـ هذه الهزيمة التي لم يكن من سبيل إلى تفاديها، على ما يبدو، سوى بقبول الفلسطينيين أفكار الرئيس وإبرام اتفاق سلام. كانت الرهانات واضحة والخيارات جليّة ـ أو هكذا كان يجب أن تتراءى لياسر عرفات.

وإليكم ما قُلته للرئيس لدى دخولي المكتب البيضاوي: إذا كان عرفات يُماطل ويسوّف للحصول على المزيد، ينبغي أن يبلّغ بأنه إنما يُخاطر بفقدان كل شيء. وأردفت قائلاً: «يجب أن يسمع منك ذلك... ويجب الا يشكّ البتّة في أنك قد وصلت معه إلى أقصى حد، وهذا كل ما في الأمر». يجب أن يسمع منك أنك قد «فعلت المستحيل»، وقدّمت شيئاً لم يشأ أي رئيس أميركي آخر أن يقدّمه ـ صفقة متوازنة ترمي إلى إنهاء النزاع، تميل إلى جانب الفلسطينيين في مسألتي المناطق(*) والقدس، وتميل إلى جانب الإسرائيليين في مسألتي الأمن واللاجئين. لقد بذلتَ قُصاراك، ولم يعد ثمة ما يُمكنك عمله أكثر من ذلك. وقد حان الوقت لكي يتخذ الرئيس [عرفات] قراره.

(*) يستخدم روس هنا وفي مواضع أخرى من كتابه، شأن الإسرائيليين تماماً، عبارة «المناطق» [أو «الاراضي»]، ولا يقرنها أبداً بصفة «المحتلة»، كأنما لا هوية لها: وموقفه هذا مفهوم ولا يبعث على الدهشة، ويكفي أن نذكر هنا أن الفلسطينيين خاضوا عشر جولات من المفاوضات منهمكين في جدل عقيم حول عبارة لا غير: هل هي «المناطق» أو «المناطق المحتلة» ـ المترجم.

وفي الختام، ذكّرت الرئيس بأن عرفات لم يتخذ لحد الآن قراراً ما لم يضطر إليه اضطراراً. فهو دائماً ينتظر الدقيقة الأخيرة قبل أن تعلن الساعة منتصف الليل. وتابعت: إنها الآن الثالثة صباحاً، ومن سوء حظك أنك بحاجة إلى جواب قاطع في هذا الاجتماع، إما نعم وإما لا. وأي شيء آخر معناه أن عرفات يقول لك إنه عاجز عن عقد اتفاقٍ نهائي، وينبغي أن يعرف عندئذٍ أن هذا هو الاستنتاج الذي ستخلص إليه.

«مفهوم»، قال الرئيس.

مسيرتي قبل الوصول إلى هنا

لم يكن تحضير رئيس الولايات المتحدة لمواجهة لحظة الحقيقة هذه مع ياسر عرفات هو بالضبط ما تصوّرته في ذهني وأنا أشبّ في قضاء مارين الواقع على الطرف المقابل لسان فرانسيسكو عبر جسر «البوابة الذهبية». لقد نشأتُ في كنف أم يهودية وزوج أم كاثوليكي في بيتٍ لا يعرف التديُّن. وليس إلا بعد أن تزوجت ورُزقت أطفالاً أن صرت يهودياً ملتزماً وبدأت أتردد على الكنيس بانتظام.

بلغت سن الرشد سياسياً في الستينيات من القرن العشرين، وقد استحثتني آنذاك حركة الحقوق المدنية، وعبأتني محنة الحرب الفييتنامية، وغرس فيّ الرئيس كنيدي وأخوه روبرت إيماناً عميقاً بالخدمة العامّة. أول تجربة جدّية لي مع الحملات السياسية كانت في عام 1968، أثناء العمل مع بوبي كنيدي في لوس أنجلوس، بادىء ذي بدء في تسجيل الناخبين الأميركيين من أصول لاتينية وإفريقية في الشطر الشرقي من لوس أنجلوس والنواحي الوسطى والجنوبية فيها، ثم في التدقيق بأصوات المقترعين في الدوائر الانتخابية التابعة لمنطقة فيرفاكس من لوس أنجلوس التي يغلب عليها الطابع اليهودي.

وفي وقت لاحق، أمضيت زهاء سنتين أعمل لصالح جورج ماكغفرن في حملته الرئاسية. وبعد تلك التجربة، أردتُ أن أخفّف من انغماسي في السياسة لأغدو أكثر قُدرةً على التأثير في السياسة. وإذ وضعت هذا الهدف نصب عينيّ، فقد عُدت إلى قسم الدراسات العليا في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، عاقداً العزم على اكتساب الخبرة والمعرفة في مجال العلاقات الدولية، فركّزت على الدراسات السوفييتية وقضايا نزع السلاح والشرق الأوسط. ولمدة ثلاث سنوات، عملتُ مساعداً لمالكولم كير في التدريس؛ ولعلّه كان الباحث الأبرز في مسائل السياسة الخاصة بالعالم العربي في ذلك الوقت. إنه البروفسور كير من شرّع لي الأبواب على العالم العربي، وأتاح لي فرصة إجراء سلسلة من المقابلات في مصر والأردن خلال عام 1975، وزوّدني بتلك النظرة الثاقبة التي أرتني الحالة النفسية

والإحساس بالظلم الدفينين في الشرق الأوسط العربي(*).

حتى ذلك الحين كنتُ قد زرت إسرائيل مرتين. ويعود اهتمامي بإسرائيل بدرجة كبيرة إلى حرب الأيام الستة في عام 1967، بدا الأمر كما لو أن بقاء إسرائيل على كف عفريت عشية الحرب حيال تشدّق زعيم مصر، جمال عبد الناصر، بأنه سيدمّرها تدميراً. غير أن انتصارها المُذهل أبان ما تتمتع به من قوة وبأس، وفضح الفارق الشاسع ما بين الرطانة العربية والواقع العربي.

وجدتُ إسرائيل بلاداً ديناميكية، مفعمة بالنشاط الثقافي ونابضة بالرغبة في درس كل مسألة يُمكن تخيُّلها. فتماهيتُ مع شعبها، وبالتالي صارت هويتي اليهودية أعظم شأناً في نظري. آمنتُ، في قرارة نفسي، بأن لإسرائيل الحق في الوجود، وبأن الشعب اليهودي يحتاج بل ويستحق وطناً، مكاناً يأوي إليه. في إسرائيل، رأيتُ بلاداً مفعمة بالكبرياء وقابلية الانجراح معاً؛ بالأمل والخوف؛ وبتوقٍ جارف إلى السلام مقرونٍ بتأهب دائم للحرب.

وفي العالم العربي، رأيتُ قدراً أقلّ من العداء المتماثل لوجود إسرائيل مما كان يُصوَّر في وسائل إعلامه أو عندنا. لكنني وجدتُ كذلك إحساساً عميقاً بأن ظُلماً خطيراً قد حاق بالشعب الفلسطيني، ولا بد من تصحيحه إذا ما أُريد لوجه المنطقة أن يتغيّر. لم يكن هناك بالتأكيد شيء سوى القبول على مضض بواقع إسرائيل؛ وحتى لدى أكثر الناس استعداداً للقبول بحلٍ للنزاع على أساس دولتين - إسرائيل وفلسطين تتعايشان جنباً إلى جنب - ما كُنت لتجد استعداداً حقيقياً للإقرار بشرعية وجود إسرائيل. فالتسليم بإسرائيل كحقيقة واقعة شيء، والإقرار بشرعيتها شيء آخر تماماً.

بالنسبة لي، كان ذلك يعني أن ثمة إمكانية مُتاحة لإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي، لكنه كان يعني أيضاً أن أي مسعى لصنع السلام لا بد وأن يكون مشروطاً بوجود علاقة متينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

فنظراً لصغر حجم إسرائيل وقابليتها للانجراح، لا بد من أن تشعر بالأمان كي تقدم تنازلات من أجل السلام. تُرى هل ستشعر إسرائيل أو يُمكن لها أن تشعر بأنها آمنة بما فيه الكفاية كي تفكّر ملياً بالتنازل عن الأراضي - وبالتالي عن حدودٍ ملائمة أكثر للدفاع عنها -

---

(*) البروفسور كير، ذلك الإنسان الفذّ والمعلّم غير العادي، ترك جامعة كاليفورنيا بلوس انجلوس ليصبح رئيساً للجامعة الاميركية في بيروت. وفي كانون الثاني/ يناير 1984، وكنتُ يومئذٍ أعمل في البنتاغون، أقدم أصوليون إسلاميون على اغتياله، لقد اغتالوا رجلاً رأوا فيه رمزاً لاميركا؛ رجلاً كنتُ أعلم انه يُجسّد الكثير الكثير من مزايا بلادنا وفضائلها.

فيما لو ارتابت لحظةً بالتزام الولايات المتحدة بأمنها؟ كنتُ أشكّ في ذلك. وبالمثل، هل سيفكّر العالم العربي مجرد تفكير بوجوب تعويد نفسه على وجود إسرائيل فيما لو كان لديه سببٌ للارتياب بقوة الالتزام الأميركي الثابت تجاه إسرائيل؟ كنتُ أشك في ذلك أيضاً. عندما عقد الرئيس المصري أنور السادات سلاماً مع إسرائيل، أوضح بجلاء أنه كان قادراً على محاربة إسرائيل، إنما لم يكن في مقدوره محاربة الولايات المتحدة. وعليه، فإن صنع السلام يقتضي أن يعي العرب أن ما من شيء يُمكن أن يدق إسفيناً بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وأن إسرائيل لن تختفي أبداً من الوجود.

ليس معنى ذلك أبداً أننا لا نستطيع مُساءلة السياسات الإسرائيلية أو انتقادها. لنا أن نفعل ذلك، لا بل منذ أن كنتُ طالب دراساتٍ عُليا في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، آمنتُ بأن سياسة إسرائيل فيما يتعلق ببناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة أمر خاطىء ومُضلّل. الانتقاد مشروع، أما خلق شرخٍ في العلاقات فلا.

وإلى جانب الإيمان بأن السلام لا بد وأن يكون في نهاية الأمر بين طرفين، وبالتالي يجب أن يتفاوض عليه الطرفان مباشرةً فقد كانت مقاربتي لعملية السلام نابعة من قناعتي بأنه من الضروري جداً أن تشعر إسرائيل بالأمان إذا ما أُريد لها أن تُخاطر من أجل السلام.

وحيث إنني كُنت بصدد البروز كمهندس لسياستنا حيال النزاع العربي الإسرائيلي خلال إدارة بوش الأولى، والمفاوض الرئيسي في عملية السلام العربية - الإسرائيلية طوال فترة رئاسة كلينتون، فقد اتسمت فرضياتي هذه بأهمية فائقة. ولئن كان البعض، ولا سيما في العالم العربي، أثار أكثر من علامة استفهام متحذلقة حول يهوديتي وأثرها على اتصافي بالنزاهة كمفاوض، إلا أن عقيدتي لم تكن موضع شبهة قط لدى الرئيسين بوش وكلينتون، كما لم تكن محل جدلٍ لدى الوزراء بيكر وكريستوفر وأولبرايت - وزراء الخارجية الثلاثة الذين عملتُ معهم عن كثب.

فهل خلقت يهوديتي مشكلة لي مع المفاوضين أو القادة الفلسطينيين أو العرب؟

سألني حسن عصفور، أحد المفاوضين الفلسطينيين، في كامپ دايفيد عما إذا كنتُ أعلم لماذا ينتقدونني. هززتُ له برأسي أن أجل. لكن ذلك لم يُقنع حسن. كان يريد أن يُخبرني ذلك بنفسه. لم يكن يريدني أن أفترض معرفتي بالجواب، بل أن أسمعه منه شخصياً. وقد أخبرني، في الحقيقة، بما كنتُ به عليماً: إنه لمن الأسهل والآمن أن ينتقدوني من أن ينتقدوا رئيس أميركا أو وزير خارجيتها. انتقدهما وسترى أميركا تثور غاضبة.

انتقدني وسيكون الانتقاد جزءاً مقبولاً من اللعبة. المفاوضون يمكن أن يكونوا طرائد سهلة للانتقاد، أما القادة فلا.

لكنني كنتُ أعلم كذلك أن القصة لا تقف عند هذا الحدّ. فيهوديتي تُعطي الفلسطينيين، والعرب عموماً، ممسكاً جاهزاً يُفسِّرون به على الملأ لماذا لا تتبع أميركا «مصالحها» في الشرق الأوسط. ثمة أسطورة شائعة في وسائل الإعلام العربية - ولا عجب في ذلك لأن الأنظمة العربية هي من يكلّفها بنشرها - تقول إنه لولا قوة اللوبي اليهودي ولولا الموظفين اليهود لما آزرت أميركا إسرائيل ودعمتها. في نظر العرب، لا بد من وجود سبب لمثل هذه المؤازرة وهذا الدعم، لا سيما وأن اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي كان يجب أن يُملي وضعاً مختلفاً. إنه ليشقّ على الكثيرين في العالم العربي أن يعترفوا بوجود خلل ما في قضيتهم أو في الطريقة التي يعرضونها بها. كذلك يصعب عليهم التسليم بأهمية إسرائيل من حيث هي دولة ديمقراطية تُشاطر الولايات المتحدة قيماً مشتركة كي لا يُفسِّروا افتقارهم هم إلى الديمقراطية. وهكذا. فإن الانحياز هو ما يُفسِّر الموقف الأميركي - وأنا بالطبع أحد تجلياته الظاهرة.

بيد أن يهوديتي شكّلت أيضاً نقطة خلاف مع البعض في إسرائيل ومع جهاتٍ داخل الجالية اليهودية في الولايات المتحدة. فقد كان هناك من يشعر بأن إسرائيل عرضةٌ للخطر إلى حد بعيد - والعرب قومٌ لا يُؤمن جانبهم أبداً - بحيث لا يجوز مطلقاً توجيه أي نقدٍ لها أو ممارسة أي ضغط عليها. وخلال ولاية الرئيس بوش 1989 - 1992 - ولا سيما في ضوء الضغط الواضح جداً من الرئيس بوش على حكومة شامير تلقيتُ رسائل بريديه حاقدة تصفني باليهودي الذي يكره ذاته.

وعلى غرار معظم النقد العربي العلني الموجّه إليّ، كانت هناك فرضية تقول إن يهوديتي تعني، من حيث التعريف، أن أتبنّى مواقف معينة. عند العالم العربي، لا بد وأن أكون منحازاً ضده انحيازاً يتصف بقلّة النزاهة. وعند ما كان في الأصل الجناح اليميني من الجالية اليهودية، لا بد وأن يكون دعمي لإسرائيل دعماً لا يرقى إليه الشك.

وكي أتحمّل قدراً من هذه التعسّفات بحقي، كان عليّ أن أؤمن بقوة في ما كنت أفعله. وقد تسنّى لي ذلك حتى في أشد فترات الريبة الذاتية التي كانت تنتابني بصفة دورية. لقد كنتُ على إيمان راسخ بأن ما أفعله حق: حقٌّ من وجهة نظر المصالح الأميركية، لأن السلام والاستقرار في منطقة مثقلة بالأسلحة والبتروكيماويات مهمّان جداً لنا؛ وحقٌّ من زاوية المصالح الإسرائيلية، لأن إسرائيل لن تنعم أبداً بالأمن الحقيقي من دون السلام؛ وحقٌّ من

زاوية العرب، وخاصة الفلسطينيين، لأن الإصلاح في العالم العربي، وكذلك الحرية والأمل للفلسطينيين، لن يأتي ما لم يحلّ السلام.

في التقليد اليهودي، ما من نداء باطني أسمى من أن يكون المرء ساعياً إلى السلام (روديف شالوم). وكثيراً ما كان مناصريَّ في الجالية اليهودية يصفونني بـ«روديف شالوم». وهذا ما كان يعني لي الشيء الكثير.

في الحقيقة، كوني «ساعياً إلى السلام» قد منحني صدقيةً لدى الفلسطينيين، والسوريين والأردنيين... ولدى كل من عملت معهم على اتفاقيات متفاوض عليها في الجانب العربي. لقد عرفوني وخبروني في السرّاء والضرّاء، في لحظات الانهيارات ولحظات الاختراقات، وخلال الساعات الطوال من المناقشات السرّية حول أدقّ تفاصيل المفاوضات.

لطالما كنتُ شخصاً يُمكن التنبؤ به، محاولاً دائماً إيجاد طريق للالتفاف على معضلة ما؛ ومصمّماً على الخروج من حالة الاستعصاء الشديد؛ وضاغطاً لأن يُشكّل كل اجتماعٍ خطوةً إلى الأمام. لعلّ أفكاري ما كانت تروق لهم، لكنهم كانوا دائماً ينتظرون مني أن أطلع عليهم بأفكار. وربما لا يرتاحون لما يسمعونه مني، لكنهم كانوا على الدوام يعرفون أن ما أقوله هو ما أؤمن به وليس ضرباً من الألاعيب والمناورة. وربما شعروا بأنني شديد التعاطف مع الاحتياجات الإسرائيلية، وغير منسجم بالقدر الكافي مع احتياجاتهم هم، بيد أنهم كانوا أبداً يدركون أنني أصغي إلى مخاوفهم وهمومهم. وسواء اتفقوا معي أو ظنّوا أنني متطلّب أكثر من اللازم معهم، كان التزامي بالسلام محل تقدير كبير لديهم. لقد رأوا عاطفتي ولمسوا تصميمي. وهذا هو المهمّ لا كوني يهودياً.

كما أنه ذلك الشغف والتصميم هو ما أعانني على اجتياز الأعالي والوهاد في مساعينا. أما الاختراقات... من كسر المحرّمات حول التفاوض المباشر في مدريد، إلى «المصافحة» في البيت الأبيض التي أنهت عصراً من الرفض المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية، إلى اتفاق «اللاورقة» بين الإسرائيليين والسوريين حول أسس الترتيبات الأمنية، إلى الاتفاق بشأن مدينة الخليل بعد ثلاثة وعشرين يوماً من التحركات المكوكية، إلى اتفاق «واي ريفر» ما بين الحكومة الإسرائيلية بقيادة الليكود والسلطة الفلسطينية في نهاية قمة دامت ثمانية أيام ـ فكانت والحق يُقال مبهجة أيما إبهاج. لكن الاختراقات لم تكن، بأي حال، سهلة المنال، بل كانت دوماً مرهقة تستنفد القوى، وكانت على الغالب نتيجة الوصول إلى حافة الإخفاق قبل النجاح.

ولكم اصطدمنا بالعديد من النكسات الباعثة على الإحباط والانكماش. فكانت أعمال الإرهاب لا تقع، فيما يبدو، إلا ونحن في صدد إحراز تقدمٍ ما. ولم تكن تحمل على الغثيان فحسب، بل وتعمل كذلك على تدمير أية خطوات مؤقتة كنا نخطوها إلى الأمام... كاغتيال مهندس العملية [السلمية] في إسرائيل، وهي لعمري ضربة جسيمة لكل من كان يرى في إسحاق رابين بطلاً موثوقاً للسلام والأمن في إسرائيل؛ وكالهزيمة الانتخابية في إسرائيل للمستعدّين لتقديم تنازلات بعيدة المدى من أجل السلام؛ ناهيك عن لجوء الفلسطينيين إلى العنف الذي كان يطرح معضلة جوهرية حول مقدمات العملية السلمية والتزام ياسر عرفات بوضع حد نهائي للنزاع.

بعد كل ما كابدته في هذه العملية صعوداً وهبوطاً من موقعي المتقدم طوال اثنتي عشرة سنة من ولايتَيْ الرئيسين بوش وكلينتون، وإذ شاهدت انفجار «الانتفاضة الفلسطينية» بعد شهرين فقط من الاختتام المخيِّب للآمال لقمة كامپ دايفيد الاستثنائية التي دامت خمسة عشر يوماً، ولمّا رأيتُ مع ذلك حكومةً إسرائيلية تقبل بتقديم تنازلات غير مسبوقة لإنهاء النزاع، أدركتُ أن زيارة ياسر عرفات إلى البيت الأبيض في الثاني من كانون الثاني/ يناير 2001، تُمثّل بحقٍ آخر فرصة لنا. كانت ولاية الرئيس كلينتون في أيامها الأخيرة. وإذا لم يتمّ الاتفاق الآن، فأنا أكيد من أن البندول سوف ينتقل من البحث في الحلول للصراع العربي ـ الإسرائيلي، عائداً إلى إدارة الأزمة. وفي غياب الاتفاق، سيرى الإسرائيليون في العنف وفي رفض أفكار كلينتون برهاناً على عدم وجود شريك فلسطيني لهم. إن حكومة جديدة ستُنتخب في إسرائيل، وهي ستحصل على تفويض إنما ليس لتقديم تنازلات من النمط الذي قدّمه باراك، بل لتُثبت للفلسطينيين ولعرفات عقم اللجوء إلى العنف والإرهاب.

كنتُ قد أعلنت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت عن عزمي على ترك منصبي في نهاية ولاية كلينتون، إذ كنتُ أتوقع من إدارة بوش [الجديدة] أن تنسحب من العملية، اعتقاداً منها أن صنع السلام في الشرق الأوسط على غرار ما فعل كلينتون عمل خاطىء. وفهمتُ أن المتاح الآن هو مجرد اتفاقات محدودة، وهذه يلزمها نفس نوع الجهود التي كنتُ أبذلها إبّان عهد نتنياهو ولو لتحقيق تفاهمات جد محدودة. شخصياً، لم أكن مهيئاً للعودة إلى لعب دور الإطفائي الذي يريدون منه أن يمكث في الشرق الأوسط لا لشيء إلاّ للحؤول دون انفراط حبّات العقد. لقد استثمروا جهودي في إيجاد حلٍ ما، ولستُ مستعداً من الناحية العاطفية أن أعود القهقرى إلى التحايل لإدارة المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين،

وهي القائمة أصلاً من أجلهم. فمن الممكن بل من الواجب أن يتولى شخص آخر هذه المهمة وتلك المسؤولية إذا ما تعذر علينا الآن إبرام اتفاقية دائمة.

سيتبيّن لنا الآن ما إذا كان عرفات أهلاً لإنهاء النزاع. لقد أنهى معزوفته، وهو سيُخاطر بخسران كل شيء ربحه حتى الآن فيما لو قال لا. حتى وهو في كامب دايفيد، والإدارة [الأميركية] لم يعد لها في السلطة سوى ستة أشهر، والحكومة الإسرائيلية التي يفهم أنها ما زالت مستقرة، لم يدُر في خلده أن الوقت يداهمه. فما بالكم به الآن، والوقت بات شبه معدوم لديه بكل المقاييس! إذا كان غرضه التوصل إلى اتفاق، فهذه هي الفرصة السانحة.

عرفات وساعة الحقيقة

كان الرئيس كلينتون على بيّنة تامّة بالرهانات المطروحة. فقد دأب يشرحها لكل زعيم عربي التقى به غداة عرضه أفكاره في 23 كانون الأول/ ديسمبر. وعلى أثر التماسٍ من التونسيين بأن نستقبل عرفات ـ وهو التماسٌ نقله إليّ وزير خارجيتهم الحبيب بن يحيى، مفاده أن عرفات لا يستطيع أن يقول «نعم إلا في حضرة الرئيس كلينتون» ـ وافق الرئيس على قدوم عرفات إلى البيت الأبيض، بشرط أن يحضر فوراً. وجاءت موافقة عرفات في أقل من اثنتين وعشرين ساعة. وفيما هو ينتظر أن يُدخلوه إلى المكتب البيضاوي، كنتُ أدرك أن المسألة ليست ما إذا كان الرئيس كلينتون «فهم» الموضوع كما قال لي، بل ما إذا كان عرفات قد فهم ذلك.

ولما صار داخل المكتب البيضاوي، ملت على وزيرة الخارجية أولبرايت هامساً: سوف نرى حالاً ما إذا كان عرفات يناور للإجابة بنعم، أو أنه يراوغ للتملص من اتخاذ قرار حاسم. فأومأت لي برأسها، مشاطرة إياي شكوكي من حيث المبدأ.

لقد قررّنا أن يكون الاجتماع مصغّراً جداً لتجنّب أي تسويف من جانب عرفات، ولضمان انصرافنا جميعاً إلى العمل الجدّي. وبعد التقاط «الصورة التذكارية» للصحافة، سأل الرئيس كلينتون عرفات أن يقتصر الاجتماع على القادة ومدوّني الملاحظات من الطرفين. وفي حال شاء عرفات أن يكون صائب عريقات، المفاوض الفلسطيني الرئيسي، إلى جانبه، سأكون أنا حاضراً أيضاً. لكن تبيّن أن عرفات اختار نبيل أبو ردينة، مدير مكتبه، ليكون مدوّن الملاحظات له وصائب حاضر لرفدهم بالتفاصيل. وفي المحصّلة، بقي روب مالاي من هيئة مجلس الأمن القومي، لتدوين الملاحظات، وانضممت بدوري إلى الاجتماع.

توجُّه عرفات إلى الاجتماع كان من نوع التوجّه الذي طالما اعتمده في السابق، وهو المباشرة بالعزف على أوتار الزهو لدى الرئيس. لكن عباراته هذه المرة كانت أكثر سخاءً وعاطفية. في مخابرة هاتفية مع كلينتون جرت في 19 كانون الأول/ ديسمبر، وربما كان ذلك تطلّعاً منه إلى الأفكار التي سيعرضها الرئيس قريباً، تحدث عرفات عن «ثقتنا العمياء فيك»، ونوّه بأن «مساهماتك من أجل شعبي ولصالح العملية لن تُنسى أبداً». وها هو يكرّر نفس العبارات، ليقول بعد ذلك إن أفكار الرئيس تُمثّل «خطوة جبّارة إلى الأمام لصالح العملية السلمية».

في تلك اللحظة، شرعت أفكر بأن الحبيب بن يحيى ربما يكون مصيباً. فلعلّ عرفات بحاجة لأن يكون في حضرة الرئيس كي يقول «نعم». وقد ارتفعت آمالي أكثر حين أخبر عرفات الرئيس بأنه يقبل أفكاره. وهنا تحقّقت مخاوفي، فهو يقبل الأفكار، إنما لديه تحفّظات. والتحفّظات، للأسف، أماطت اللثام عن جوابه الحقيقي.

بصدد القدس، قال عرفات، عندما يتعلق الأمر بالمواقع المقدسة الدينية، لا يمكن أن تكون للإسرائيليين سيادة على «الحائط الغربي». وتساءل، لماذا يُثار موضوع الحائط الغربي الآن؟ إنه يعرف مدى أهمية حائط المبكى بالنسبة لليهود، وليس شيئاً غير ذلك. فلم يحدث قط أن تحدّث أحدهم عن أهمية الحائط الغربي من قبل؛ البريطانيون وحدهم تحدثوا عن أهمية حائط المبكى أثناء فترة الانتداب. ولذا فهو لا يستطيع قبول [الحديث عن] الحائط الغربي، خصوصاً وأنه داخلٌ في الحيّ المسلم. كذلك لديه مشاكل أساسية فيما خصّ الشروط الأمنية، معلناً أن ليس في استطاعة الإسرائيليين التحليق في المجال الجوي الفلسطيني. الجامعة العربية، بحسب ادّعائه، لن تقبل أبداً بذلك. وفيما يتعلّق باللاجئين، فقد رفض ببساطة الصيغة التي اقترحناها، داعياً إلى ضرورة الخروج بصيغة مختلفة، حتى وإن كانت غير محدّدة المعالم.

لقد بلورنا صفقة متوافقة ومتناغمة بشكل رائع بهدف اختتام المفاوضات لا بدئها. وسعينا بجهد جهيد إلى الاستجابة للمتطلبات الأساسية لكلٍ من الطرفين حول كل مسألة من المسائل. وها هو عرفات يتناول تلك الأجزاء من الصفقة التي تعطي الإسرائيليين شيئاً، ويسعى إلى إخصائها. ففي مقابل إعطاء الفلسطينيين السيادة على الحرم الشريف، خرجنا بصيغةٍ الغاية منها تلبية المتطلبات الإسرائيلية في المنطقة الواقعة أسفل الحرم، تلك التي تتحدث عن الحائط الغربي و«قدس الأقداس»، أو البقعة المقدسة التي هي جزء منه. ومن شأن موقف عرفات هذا أن يُفسد ذلك، دع عنك أن تعليقاته بصدد الحائط تعليقات مغلوطة

من الوجهتين الواقعية والتاريخية. وبصدد الأمن، فإن موقفه حيال المجال الجوي كان ببساطة موقفاً غير عملي بالمرة، في ضوء صغر المجال وحجم سلاح الجو الإسرائيلي، كما كان يُنبىء أنه لن يُقرّ أياً من البنود الأساسية للشروط الأمنية. أما بخصوص اللاجئين، فكنا قد طرحنا صيغة متعدّدة الأقسام بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من الصفقة ككل. وها هو عرفات يضرب بها بكل بساطة عُرض الحائط، وكأنه يقول لنا، في واقع الأمر، «اعطوني بعد» بعبارة أخرى، كان مستعداً للأخذ بتلك الأجزاء من الصفقة التي تُناسبه، ويطالب بتعديل الأجزاء التي تتطلّب منه أن يعطي.

لم يكن رد الرئيس الأولي قوياً بما فيه الكفاية. فبدلاً من أن يدحض تحفّظات عرفات أو يُبيّن بجلاء أنها تشكّل، بالأحرى، رفضاً لأفكاره لا قبولاً بها، التفت الرئيس صوبي وسألني: «لماذا قُلنا الحائط الغربي» عوضاً عن حائط المبكى؟ وبسؤاله هذا ألمح على الفور إلى أن الأفكار هي أفكاري أنا أكثر منها أفكاره، وإلى أننا قد نكون مستعدين لإعادة النظر فيها.

أجبت على سؤال الرئيس بأننا قد ركّبنا صفقةً الغاية منها تلبية احتياجات كل طرف. فقد استجبنا للمطالب التي أخبرنا الفلسطينيون أنها ضرورية لهم فيما خصّ الحرم. لكن لإسرائيل أيضاً متطلبات ومصالح. وقد حاولنا أن نكيّفها بطريقة تحفظ احتياجات الفلسطينيين. فالسيادة على الحائط الغربي لا تنال من السيادة الفلسطينية على الحرم، وإنما تلبّي حاجة إسرائيلية بالحد الأدنى.

ثم التفتُّ إلى الرئيس عرفات وصوّرت له الغاية من مقترحات الرئيس وعواقب رفضه لها، مستخدماً في ذلك كلتا يديّ. جعلتُ راحتيّ متباعدتين عن بعض بمقدار بوصة وقُلت: «سيدي رئيس السلطة، إن أفكار الرئيس تقلّص الفجوة بينكم وبين الإسرائيليين إلى هذه المسافة الصغيرة؛ وأنت تريد إزاحة الجانب الصعب بالنسبة لكم إلى الوراء». وهنا أبعدت راحتي اليمنى عن اليسرى بتوسيع المسافة بينهما إلى قرابة خمس بوصات، وأردفت قائلاً: «إذا نحن فعلنا ذلك، سنخسر الإسرائيليين طبعاً، وعندها سوف يصرّون على التراجع عن أشياء في الصفقة يصعب عليهم قبولها». ومضيت من ثم إلى إزاحة يدي اليسرى من مكانها، تاركاً مسافة قدم تقريباً بين راحتيّ، وقلتُ: «كما ترى، إذا نحن فعلنا ذلك، سنرجع القهقرى إلى حيث بدأنا، وستكون الفجوة أوسع من أن يُمكن ردمها».

جعل عرفات يُراقبني وينصت بانتباه إلى ما أقول. ثم طفق يتكلّم ببطء إنما بنبرة قوية: «إنك أنت... إنك أنت من دأب على مطالبتي بأن أتحدث مباشرة إلى الإسرائيليين بغية

حل خلافاتنا. لدينا تحفّظات، ولديهم تحفّظات. فلنتدارس إذن تحفّظاتنا».

قلتُ له إن كلامه هذا منطقي جداً، وإننا لن نعيق أبداً مثل هذا النقاش، إنما لن تلزمهم أفكار الرئيس كي يفعلوا ذلك. وأشرت إلى أنه يحاول إعادة صياغة أفكار الرئيس من جديد، وهذا ما لا يفعله باراك.

عند هذه النقطة، نظر الرئيس كلينتون إلى عرفات وقال: «دنيس على حق. لا يُمكننا أن نفكّ الرزمة من غير أن نُفسد ما فيها».

لكنّي كشخص يعرف عرفات حق المعرفة، كنتُ متأكداً من أنه لم يستوعب الرسالة. لم يسمع شيئاً يُطالبه بأن يُعطي الآن جواباً قاطعاً، وإلا فإننا سنوقف مساعينا وجهودنا. في تلك اللحظة، سألتُ الرئيس إن كان يأذن لي بكلمة معه على انفراد.

سرنا عبر المكتب البيضاوي إلى ناحية قريبة من مكتبه ومن البوابة المزدوجة التي تفتح على الرواق ذي الأعمدة المؤدي إلى حديقة الورود، وقلت له: «عرفات لم يفهم الرسالة. أرى من الضروري أن تجلس وإياه بمفردك، أو بصحبة مدوّن الملاحظات على الأكثر، وتخبره بأن عليك أن تحصل على ردّ صريح لا لبس فيه. إنه إلى الآن لا يرى أن عليه أن يقدّم جواباً. فعليك، سيدي الرئيس، أن تتأكد من أن عرفات لن يذهب من هنا وهو يُسيء فهمك أو عزمك على عمل المزيد من أجله، ما لم يكن لديك جواب واضح وإيجابي منه. ويُستحسن أن يتمّ ذلك من غير أن أكون وصائب معكما».

سألني الرئيس إن كنتُ فعلاً أظنّ أن عرفات لم يعِ الرسالة. أجبته بالحرف: «إنه لم يستوعب الرسالة». فهزّ رأسه واتجه نحو عرفات وهو يقول إنه يرغب في إجراء محادثة انفرادية وشخصية أكثر معه. فغادرتُ وصائب المكان. وكما تبيّن لي لاحقاً، فقد قام كلينتون بالشيء المطلوب، فأخبر عرفات أنه بعدم استجابته «للأفكار»، إنما يقضي على باراك وعلى معسكر السلام في إسرائيل. فباراك الذي أجاب بـ«نعم»، تجده الآن «مُعلقاً هناك» وأشبه ما يكون بالمغفل. وأوضح الرئيس لعرفات أنه في حالة كهذه، ليس ثمة ما يُمكن أن نفعله ما لم يكن هناك جواب واضح منه.

استمع عرفات لكنه لم يتزحزح. وعاد وكرّر أن لديه تحفّظات، والإسرائيليين كذلك، وأن عليهم أن يتدارسوها سويةً. قال الرئيس إن تحفّظات الإسرائيليين لا تخرج عن الأُطر المحدّدة، بعكس تحفّظاته هو. عندئذٍ قال عرفات إن المناقشات ستتواصل بعوننا. وعلى هذا النحو ارفضّ الاجتماع، مع اتفاق الاثنين على التحادث هاتفياً قبل أن يغادر عرفات المدينة في صبيحة اليوم التالي.

لو كان هناك أي أمل بحصول اتفاق، فقد تبدّد الآن. ولا يهمّ في شيء إن كان الرئيس كلينتون قد ركّز في حديثه على ما يفعله عرفات لباراك وليس له. فعرفات لن ينطق بكلمة «نعم» تحت أي ظرفٍ من الظروف. ورؤية الرئيس لم تأتِ بنتيجة مختلفة. فكما اعتاد عرفات أن يفعل طوال مسيرته، كان يحاول إمساك العصا من الوسط، موهماً الناس أنه إيجابي بقبوله الأفكار، لكنه فعلياً يرفضها من خلال تحفّظاته عليها. كنا يومها نشاهد تنويعاً لما دأب القادة العرب على وصفه بـ«جواب عرفات»: «لعم» (لا ونعم في العربية).

لم تكن المسألة مسألة تكتكة أو مساومة. فقد وضع الرئيس كلينتون أفكاراً غير مسبوقة على الطاولة. وأُتيحت لعرفات أفضل صفقة يُمكن أن تُعرض عليه في أيما وقت. وما كان في مقدوره أن يظفر بالمزيد، وها هو يرتطم بالجدار الذي يُضرب به المثل. أجل، ما كان في مقدوره أن ينتزع تنازلاً واحداً أزيد أو يحصل على مزية تكتيكية واحدة إضافية. وحيث إننا قد تركنا وراءنا عالم التكتيك وبات علينا أن نواجه الواقع الاستراتيجي، فلم يعد عرفات قادراً بعد الآن على عقد اتفاقٍ يُنهي النزاع. الصفقات الجزئية ممكنة بالنسبة إليه، لأنها لا تُلزمه بتبنّي أية مواقف يصعب الرجوع عنها. لكن اتفاقاً شاملاً ليس بالأمر الممكن مع عرفات فهو يستلزم الكثير الكثير من إعادة التعريف؛ وهذا ما لا طاقة له به. بوسعه أن يعيش مع عملية سارية، لكنه لا يستطيع أن يعيش مع خاتمة لها.

وكما لو أنه أراد إثبات هذه النقطة بالذات، فقد بدا عرفات، في اتصاله الهاتفي بالرئيس في صبيحة اليوم التالي، راضياً بإخبارنا أنه قد قبل أفكارنا بتحفّظ، وأن الجانبين يزمعان مواصلة النقاشات بينهما. كانت عين الرئيس على الانتخابات الإسرائيلية القادمة. وإدراكاً منه أنه لو أعلن الآن عن فشل جهودنا، فسيكون ذلك بمثابة مسمار يُدق في نعش باراك الانتخابي، لذلك وافق على إضفاء مسحة إيجابية على ردّ عرفات. لكننا جميعاً كنا نعرف الحقيقة الآن.

انتهت اللعبة. وبالنسبة للمستقبل المنظور، سيكون من الضروري تغيير عُدّة العمل. فلن نلبث أن نجد أنفسنا خارج عملية صنع السلام والعودة إلى الانشغال بدرء الأزمات ونزع فتيل النزاعات. سيكون أرييل شارون رئيس الوزراء الجديد، وستتلطخ سمعة معسكر السلام في إسرائيل لبعض الوقت، وستمضي سنوات قبل العودة إلى النقطة التي تتيح لنا معالجة المسائل الوجودية لهذا النزاع ولا نقول حلّها.

لا بد وأن يكون عرفات عليماً بكل ذلك الآن. من المؤكّد أنه تلقى هذه الرسالة من العديد من القادة الأوروبيين والعرب في الأيام التي سبقت اجتماعه والرئيس. ومع ذلك فقد

تعذّر عليه القبول بدولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة من حيث الوحدة الترابية وعاصمتها القدس الشرقية العربية.

فكيف وصلنا إلى هذه النقطة؟ ألم يكن يجدر بنا أن نعرف منذاك أن عرفات عاجزٌ عن إبرام اتفاق دائم؟ أكنّا حقاً قريبين من حل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي كما خُيّل إلينا؟.

ليس إلاّ بالوقوف على حيثيات القصة الكاملة لما حدث على مدى العقد المنصرم من السعي إلى السلام، يغدو بالوسع الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها حول عملية صُنع السلام بين العرب وإسرائيل. وليس إلاّ برواية هذه القصة يتسنّى لنا أن نفضح زيف الأساطير التي تمنع كل الأطراف من رؤية الواقع والتكيّف معه. حقاً، ليس إلاّ برواية القصة، يُمكننا أن نأمل بالتعلّم من دروس الماضي ونجعل بناء مستقبل مغاير أمراً ممكناً.

وفي الختام، إليكم السبب الذي حدا بي إلى رواية هذه القصة: أُريد ممن يعيشون في الشرق الأوسط (وفي خارجه)، أن يعوا ما هي تلك «الأجزاء الناقصة» التي عملت على إدامة النزاع بكل ما حفل به من ضحايا وآلام. فالنقص في التكيّف من أجل السلام؛ والعزوف عن الاعتراف بشرعية مظالم الطرف الآخر وحاجاته؛ والعجز عن مقاومة الأساطير المعزّية للذات؛ وصعوبة تبديل السلوك والإقرار بالخطأ؛ والتحدّي المتأصل المتمثّل في حثّ الطرفين على التحرك في الوقت نفسه؛ والاستنكاف عن تحديد الخيارات؛ وغياب القيادة ولا سيما عند الفلسطينيين... هذه كلها عوامل تجعل من صُنع السلام عملية صعبة التحقيق.

غير أنني ما زلتُ متفائلاً، بالرغم من ذلك كله. فقد وُضعت اللبنات من أجل السلام في مواضعها خلال العقد المنصرم. ولم تعد الشروط لإنتاج اتفاقيات سلام لغزاً محيّراً بعد اليوم. إنكم ستجدونها في الصفحات التالية. ومن دواعي الأسف أن الكوابح النفسية التي لا تزال تجعل السلام أملاً بعيد المنال تبرز أيضاً في الصفحات التالية. وإذا كان من درسٍ أولى بالتعلّم من قصة العملية السلمية، فهو أن قول الحقيقة ضرورة وليس ترفاً. فعلى كل الفرقاء أن يواجهوا حقائق الماضي بصدق وأمانة ويتعظوا بها. على جميع الفرقاء أن يروا الواقع لا أن يواصلوا إنكار ما لا يجوز إنكاره، حتى يغدو صُنع السلام ممكناً. وحين يُصبحون في النهاية مستعدين للقيام بذلك، فقد لا نضطر بعد الآن إلى النواح على شجون وأحزان السلام المفقود.

الفصل الأول

لماذا يرى الإسرائيليون والعرب والفلسطينيون العالم بالشكل الذي يرونه فيه؟

إن إمكانيات التوسط في أي نزاع لا بد وأن تكون ضئيلة إذا لم يستوعب المرء الروايات التاريخية لكل طرفٍ من الأطراف. أقول ذلك ليس لأنه من المهمّ إدامة السجال التاريخي، أو لأن أحد الأطراف يُمكن أن يقنع الطرف الآخر بأنه على خطأ؛ كلاً، بل لأن طرفَيْ النزاع كليهما يجب أن يكون معهما طرفٌ ثالث يعي لماذا يشعر كل منهما كما يشعر، ولماذا يُقيِّم الأشياء بالطريقة التي يُقيِّمها بها، ولماذ تتمّ رموزه إلى هذا الحد عن هويته.

انبثقت العملية السلمية في العقد الأخير من قلب سياق تاريخي زاخر بالمظالم العميقة الجذور والرغبة المتأصلة في العدالة لدى كلا الطرفين. إن لدى كل من العرب والإسرائيليين رواية تحكي قصتهم وتترجم واقعهم، وإنك لتجد هاتين الروايتين مندستين منبثتين في كل نقاش. وحتى يتسنّى للمرء أن يفهم هاتين الروايتين، عليه أن يعرف أولاً العناصر التي شكّلتهما: كيف تكوّنتا وتطوّرتا؛ وكيف أثّرت تطورات تاريخية معيّنة في المواقف والمعتقدات. عندها فقط يستطيع أن يقدّر المعطيات ويُحاجج بها في سعيه إلى النهوض بعملية صنع السلام.

الرواية الإسرائيلية

بالنسبة إلى الإسرائيليين، الصهيونية، بما هي حركتهم القومية، هي الاستجابة الطبيعية لمآسي التاريخ اليهودي وفواجعه. فمنذ أن هُدم الهيكل الثاني في القدس في العام 70 قبل الميلاد، واليهود مشتتون [في أصقاع الأرض] من دون وطن. وقد حوّل هذا التشتّت اليهودَ إلى أُناسٍ ضعفاء وسريعي العطب، وأدّى إلى وقوع عمليات طرد وتدمير متكرّرة بحقّهم. وقد أضحى الضعف بمثابة نمط حياة لهم. وجاءت الصهيونية كعملية إحياء ثقافي، نفسي وسياسي؛ فهي تعني إنشاء وطن لليهود يكون لهم ملاذاً آمناً. كما كانت تعني

خلق «إنسان» جديد، قوي، لصيق بالأرض، وقادر على الذود عن حياضه، رجلاً كان أم امرأة. وهكذا، أخلى تاريخٌ من الخنوع والكوارث مكانه للقوة والبأس، ولن تكون هناك مرة أخرى إدارة للخد الآخر.

بدأت فلسفة الصهيونية بالظهور في ستّينيات القرن التاسع عشر. لكنها احتاجت إلى المذابح المنظَّمة في روسيا، ومحاكمة دريفوس في باريس، وبروز شخصيات مرموقة من أمثال تيودور هرتزل وحاييم وايزمن وآحاد هعام وناحوم سوكولوف، كي تتحوّل إلى حركة سياسية ذات تطلعات قومية عميقة. فمحاكمة دريفوس، على سبيل المثال، هي التي أقنعت هرتزل، اليهودي المجري المقيم في فرنسا كصحفي، بأنه لا يوجد مأمن من معاداة السامية حتى في مكان مستنير كفرنسا. فالأمر لم يقتصر على توقيف الكابتن ألفرد دريفوس، الضابط الفرنسي اليهودي، بناءً على اتهامات ملفّقة بالتجسس لحساب ألمانيا، بل كان سماع صيحات الحشود الفرنسية خارج قاعة المحكمة تهتف «الموت لليهود» هو ما جعل هرتزل على يقين من أنه لا أمل البتة باندماج اليهود في البلدان التي تستضيفهم: الحل الوحيد يكمن في السيادة اليهودية. في نظر هرتزل، اليهود لن يكونوا في مأمن أبداً، ما لم تكن لديهم دولة خاصة بهم.

وضع هرتزل كتاباً بعنوان «دولة اليهود» في عام 1896، وأسّس المنظمة الصهيونية العالمية في العام التالي، حتى وهو غافلٌ إلى حد بعيد عن نشاطات الروس الذين كانوا قد شرعوا بالهجرة إلى فلسطين؛ وهي نشاطات اشتملت فيما اشتملت على إعادة اعتماد العبرية كلغة قومية. راح هرتزل يتصل بزعماء العالم، محاولاً كسب تأييدهم للدولة اليهودية. أن يرفعوا القيود التي فرضوها على الهجرة اليهودية وشراء الأراضي في فلسطين.

وحين توفي هرتزل في عام 1904 عن عمر يناهز الرابعة والأربعين، كان قد ترك خلفه إرثاً كفيلاً بوضع الأجندة الصهيونية على المسرح الدولي. هذا فيما كان آخرون، كحاييم وايزمن، يواصلون ممارسة نفوذ كبير على العالم خارج فلسطين. منذ الموجة الأولى للهجرة، التي يُشار إليها عادةً بلفظة «عاليا» [أو الصعود إلى فلسطين]، وقد حدثت في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وقع انشقاقٌ ما بين أولئك الذين يستوطنون فعلياً الأراضي البور، وأولئك الذين يمثلون الحركة الصهيونية في الخارج. بالنسبة لمن هم في فلسطين، كانت المشاق عظيمة، والحياة شائكة ومتقشفة للغاية، والمخاطر جمّة وحقيقية. فالذين يحاولون استصلاح الأراضي اليهودية، كانوا يضيقون ذرعاً بالتفاصيل السياسية؛ والذين يحاولون كسب العطف الدولي، كانوا مضطرين إلى التحلّي بالصبر وعدم استعجال الأمور.

دأب زعماء الحركة الصهيونية في لندن، وعلى رأسهم حاييم وايزمن، يبذلون جهوداً جبّارة لكسب موافقة بريطانيا على الحق اليهودي في فلسطين، إلى أن نجحوا أخيراً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، حين أصدرت الحكومة البريطانية «إعلان بلفور». دعا إعلان بلفور، من دون أن يؤيد صراحة فكرة الدولة اليهودية، إلى إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وبذا تمّ اجتياز عتبة تاريخية. كان أثر ذلك على الشعب اليهودي في العالم صاعقاً، إذ خرج ما يزيد عن مئتي ألف يهودي متحمّس في أوديسا لاستقبال الوفد الصهيوني غداة صدور الإعلان.

وقد قرن إعلان بلفور الرمزي بالعملي. فبجعله الحلم الصهيوني يبدو شيئاً غير كونه أملاً بعيد المنال، أضرم لهيب الحركية وحفز على الهجرة، ولا سيما بعد الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى. وقد غدا الإعلان أقرب إلى الوعد الرسمي حين تمّ الإقرار به دولياً في مؤتمر الصلح في باريس، وجُعل جزءاً من الانتداب البريطاني على فلسطين بعد الحرب.

أدرك زعماء الجالية اليهودية في فلسطين، «اليشوف» (وتعني حرفياً: الاستيطان)، وقدّروا عالياً الأهمية التي ينطوي عليها إعلان بلفور. لكن، وكما أوضح ديفيد بن غوريون حينذاك، أن الرواد اليهود في فلسطين، وليس البريطانيون، هم من سيقرّر المستقبل الصهيوني: «اتخذت بريطانيا بادرة عظيمة؛ لقد اعترفت بوجودنا كأمة وأقرّت بحقنا في البلاد. لكن الشعب العبري دون سواه من يستطيع تحويل هذا الحق إلى واقع ملموس؛ إنه دون سواه من يجب أن يبني بجسمه وروحه، بقوته ورأسماله، وطنه القومي ويُحقّق خلاصة القومي».

عكف المتواجدون في فلسطين على خلق الوقائع على الأرض، أما المتواجدون في الخارج، فركّزوا أكثر على رموز المقبولية والشرعية. كانت جهودهما تكمّل بعضها بعضاً، بيد أنها كانت نذيراً بحدوث انشقاق داخل الحركة. فلطالما كان الانقسام والسجال سمات دائمة تسم الحركة الصهيونية، سواء في داخل الجالية اليهودية النامية في فلسطين، أم بين زعماء اليشوف من جهة وقادة الحركة الصهيونية في الخارج.

كانت كل مسألة يُمكن تخيّلها موضع بحث ونقاش داخل حركةٍ هي علمانية، اشتراكية ومساواتية حتى العظم: هل يجب استخدام العمالة العربية؟ هل يستطيع اليهود تطوير الأرض وخلق روح جديدة فيما لو اتكلوا على اليد العاملة العربية؟ وهل من الصواب الاعتماد عليها أصلاً؟ ألا ينبغي أن يكون اليهود معتمدين اعتماداً تاماً على أنفسهم، ليغدوا مستقلّين بالكامل وليتجنبوا استغلال الآخرين على حد سواء؟ هل ينبغي أن يكون هناك

تعاون مع العرب أو انفصال عنهم؟ والأراضي المشتراة من الملاّك المتغيبين عن أملاكهم أو من ملاّك الأرض العرب الأثرياء، وهي التي تتسم ببالغ الأهمية في سبيل بسط السيطرة على البلاد، هل ينبغي العمل عليها دونما التفاتٍ إلى المزارعين العرب المهجّرين من أماكن سُكناهم؟ هل يجب الحدّ من الهجرة تبعاً للأعداد التي يقبل بها العرب، أم يجب أن تكون الهجرة جهداً شاملاً ومفتوحاً لجلب أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين وبأسرع ما يمكن؟ هل يجب أن يقصر اليهود أنفسهم على الدفاع عن أنفسهم فقط، أم يجب عليهم أن يكونوا مهيّئين لاستباق هجمات محتملة عليهم بالضرب أولاً؟ هل في الإمكان التوصل إلى اتفاقٍ مع عرب فلسطين، أم أن النزاع حتمي ولا سبيل إلى اجتنابه؟.

وفي حين كان النزوع، بحسب عبارة وايزمن، هو إلى جعل فلسطين يهودية بقدر ما هي فرنسا فرنسية، وبريطانيا بريطانية، فإن الإجابات على هذه الأسئلة بقيت غائمة غير محدّدة إلى أن بدأت المقاومة العربية العنيفة للهجرة اليهودية والوجود اليهودي تتكشف للعيان على شكل اضطرابات مهلكة في عامي 1920 و1921. وقد كان لاضطرابات 1921، بالذات أثرها المدمّر، إذ بدأت بشن هجمات وحشية على المهاجرين اليهود في يافا، ومن ثم عمّت باقي أنحاء البلاد في الأيام القليلة التالية. العشرات قُتلوا فيها، بينما وقف البريطانيون عاجزين إلى حد بعيد عن منع المذبحة. وقد خرج اليشوف منها بعددٍ من الدروس المستفادة: الانفصال يبدو معقولاً أكثر من التعاون؛ الانعزال عن العرب، لا الاختلاط بهم، بات في صُلب الاهتمامات الجديدة. وهذا ما أفضى إلى هجر يافا وإنشاء تل أبيب؛ اقتناء رقاع واسعة من الأراضي المتجاورة اكتسب قدراً جديداً من الإلحاح؛ والاعتماد على النفس، ولا سيما فيما خصّ الشأن الدفاعي، بات بمثابة فعل إيمان.

وعلى نحو ما كان يحدث غالباً في هذا النزاع، كان العنف والإحساس الناجم عنه بقابلية الانجراح يُصلّب المواقف ويحدّ من الخيارات. وقد ادّى ذلك إلى نشوء نمط من التفكير بين يهود فلسطين مفاده أن الأمن ليس فقط حاجة ضرورية، بل هو بالأحرى طريقة حياة. هذا ولم تبدّل التهديدات والمخاطر شيئاً من العزم على بناء الوجود اليهودي؛ لا بل إنها أجّجت الرغبة في إحراز أغلبية يهودية في فلسطين - أغلبية من شأنها أن تجعلهم أكثر أمناً وتؤمّن لهم دولة.

ازدادت المقاومة العربية للهجرة اليهودية ضراوةً، لكن حتى زعماء في الحركة الوطنية العربية كثيراً ما كانوا يبيعون أراضيهم خفيةً للصندوق القومي اليهودي لأغراض الاستيطان اليهودي، مغذّين بذلك الاعتقاد عند اليهود بأن العداء العربي إنما يُستخدم في الألاعيب الرامية إلى التفوق على المنافسين على السلطة. لكن بصرف النظر عمّا إذا كان

العداء مجرد أداة للتلاعب بالنفوس، فقد ازداد سوءاً، وغدا العنف أكثر انتظاماً في ثلاثينيات القرن العشرين. وبدءاً باضطرابات 1929، التي أشعلت فتيل مذبحة بحق اليهود في مدينة الخليل وأدّت إلى إجلاء جالية يهودية عنها كانت عاشت في المدينة طوال ثمانمئة سنة بلا انقطاع، وصل العنف إلى مستويات جديدة إبّان الثورة العربية في الأعوام 1936 ـ 1939.

اشتدّ الصراع داخل فلسطين ضراوة في نفس الوقت الذي كانت فيه الحاجة إلى ملجأ آمن لليهود تزداد إلحاحاً. فصعود هتلر إلى سُدّة الحُكم، هدد أول ما هدد يهود ألمانيا ولاحقاً كل يهود أوروبا. وقد اقترن استنكاف العالم عن إيواء اللاجئين اليهود مع القيود التي فرضتها بريطانيا على الهجرة اليهودية إلى فلسطين (استجابةً للثورة العربية)، ليقفل أبواب الهروب أمام الغالبية العُظمى من يهود أوروبا.

المحرقة [أو الهولوكُست]، وهي عمل شرير يصعب تخيّله بالنسبة لبقية العالم، كانت تذكرةً لا توصف ليهود فلسطين بأن الأسوأ يُمكن أن يقع، وأن الضعف يولِّد الفاجعة. بكلام آخر: إنه ليستحيل التعويل على الآخرين، وإنه لا بد من أن تكون هناك دولة خاصة بهم ـ لهم وللناجين [من المحرقة]. وإذا كانت البرغماتية والحقائق الملموسة وخلق وقائع يُبنى عليها، تعكس لبّ التصورات التي توجّه قيادة اليشوف السائدة، فقد اتخذت تلك التصورات مزيداً من الإلحاح في أعقاب المحرقة. وحتى في الفترة السابقة عليها ـ حين غدا الخطر الذي يتهدد يهود أوروبا أجلى للعيان والتهديد الصادر عن العرب في تصاعد حثيث ـ اكتسب التوجّه القائل بالحصول على ما يُمكن الحصول عليه معنى جديداً. فعندما استجابت لجنة پيل في عام 1937 للثورة العربية باقتراح تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، قَبِلَ ديفيد بن غوريون، القائد المنتخب من اليشوف، الاقتراح المذكور، حتى وإن كانت الحدود المقترحة للدولة اليهودية ستجعلها صغيرة ويتعذر الدفاع عنها... مثلما ذكر في حينه: «دولة يهودية جزئية ليست النهاية بل البداية؛ إنها حافز قوي لنا في مساعينا التاريخية إلى استرداد الأرض بتمامها».

آخرون من أمثال زئيف جابوتنسكي، زعيم المعارضة التصحيحية، كانوا أكثر دغماطية. فقد تصدّوا، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، لأي تنازل عن أي جزء من فلسطين التوراتية، وذلك خشيةً من العواقب العملية والإيديولوجية للتخلّي عن أي من الحقوق المُطالب بها. بيد أنهم كانوا يشكّلون أقلّية. ومجدداً، حكم موقف بن غوريون البرغماتي رد اليشوف على خطة التقسيم التي طرحتها الأمم المتحدة، والتي أُقرت في نهاية المطاف يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947.

ومرة أخرى، قبلت القيادة اليهودية بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية وأخرى يهودية، إنما ليغدو الصراع الآن في فلسطين أسوأ من قبل بمراحل، مع إحالة بريطانيا مشكلة فلسطين على الأمم المتحدة لحلّها، وإعلانها العزم على الانسحاب في غضون ستة أشهر ما إن تتمّ المصادقة على خطة التقسيم. وعلى منوال ردّهم على توصيات لجنة پيل، عاد العرب ورفضوا مجدداً خطة التقسيم، وفكرة الدولة اليهودية عينها.

بالنسبة ليهود فلسطين، أضحى تحمّل معارضة العرب وعدائهم حقيقة مفروغاً منها. ورداً على ذلك، تجذّرت لديهم طريقة متميّزة في التفكير: خلق واقع لا لبس فيه بحيث لا يترك للعرب خياراً سوى تقبّل ما رفضوه والتكيُّف معه. وهنا أيضاً، كان هناك الاتجاه السائد أو رأي المؤسسة العُمّالية، والاتجاه الأقلوي أو المدرسة التصحيحية في التفكير. ولئن كان كلا الاتجاهين يعتقدان بأن الرفض العربي لا يُقارع إلا بقوة لا تُخطئها العين وعن طريق خلق وقائع على الأرض، إلا أن الاتجاه السائد ذهب إلى أن العرب لن يعتادوا على دولة إسرائيل الجديدة ما لم يتضح لهم أنهم عاجزون عن إلحاق الهزيمة بها وأنها لن تختفي أبداً من الوجود. السلام، إذاً، ممكن. لكن ذلك لن يكون إلاّ إذا تكيّف العرب مع إسرائيل كحقيقة يستحيل شطبها. أما التصحيحيون، فكانوا أشد تشاؤماً من حيث الأساس. بعضهم شعر بأن العرب لن يقبلوا أبداً بدولة يهودية بين ظهرانيهم، وأن «جداراً حديدياً»، على حد وصف جابوتنسكي، لا بد من أن يقوم لفصل اليهود عن جيرانهم. فالعيش في حالة حصار واقعٌ مؤسف، إلا أنه واقع يُمكن تحمّله(*).

وهكذا، غدت القوة الحاسمة، وخلق الوقائع على الأرض، والاعتماد على النفس، جزءاً من التكوين الاجتماعي الإسرائيلي. والرؤية الصهيونية للكوارث التي حلّت بالتاريخ اليهودي ساعدت من جانبها في التمسك بمبدأ الاعتماد على النفس. وقد عزّزت التجارب المبكرة لإسرائيل كدولة من وجهة النظر هذه. ومع اشتداد حمى القتال بين اليهود والعرب في فلسطين، إثر إقرار خطة التقسيم، جاء إعلان دولة إسرائيل في 15 أيار/ مايو 1948، ليعقبه مباشرةً غزو جميع جيرانها العرب لها.

وحرب 1948، التي يدعوها الإسرائيليون بـ«حرب الاستقلال»، كبّدت دولة إسرائيل

(*) في وقت لاحق، توصل البعض من المدرسة التصحيحية، من أمثال مناحيم بيغن وإسحاق شامير، إلى الاعتقاد بأن السلام ممكن، إنما يلزمه وقت أطول مما ظنّ قادة حزب العمل، وبأن قدراً أقل بكثير يُمكن أن يُعطى للعرب، وإلاّ فإن العرب سوف يرون دلائل على ضعف إسرائيلي، ولن تعود لديهم مصلحة في صُنع السلام.

الوليدة ضريبة باهظة للغاية. كان عدد اليهود في ذلك الوقت يُقدَّر بـ 650 ألف نسمة، وقد فقدت إسرائيل ما نسبته 1 بالمئة تقريباً من عدد سكّانها، أو ما يزيد عن 6300 قتيل، خلال حرب 1948، لم يكن هناك من مُحسن أو حليف في الخارج يهرع إلى نجدة الدولة الوليدة. ولئن اعترفت الولايات المتحدة بالدولة الجديدة بعد مرور أربع عشرة دقيقة على إعلان قيامها، إلاّ أنها لم تمدّها بأي دعم أو مساعدة إبانّ النزاع (لقد سمحت بوصول مساعدات خاصة إلى إسرائيل، لكنها بقيت لأكثر من عشرين سنة على إنشاء إسرائيل لا تقدم إليها أية معونة عسكرية مباشرة).

كانت إسرائيل، إذاً، وبدرجة كبيرة تقف بمفردها وتتكل على نفسها. لقد سمح السوڤييت لتشيكوسلوفاكيا بتزويد اليشوف بالسلاح في نيسان/ إبريل 1948؛ وفيما عدا ذلك لم تكن الدولة الوليدة تملك أي مصدر ثابت أو موثوق للتزود بالسلاح على امتداد مسار الحرب. ولعلّ ما عمل على تصليب روح الاعتماد على النفس ليس فقط انتفاء المساعدة من الخارج، وإنما المراس في الحرب أيضاً، تلك التجربة الناجحة لكن الباهظة الكلفة. فبنتيجة الحرب، استطاعت إسرائيل أن ترسم حدوداً تتعدّى ما نصّت عليه خطة التقسيم، وإن تعذّر عليها الاحتفاظ بالقدس كاملةً. ومن جديد، خلقت الحقائق المُقامة على الأرض واقعاً جديداً للدولة الجديدة، وذلك بضم صحراء النقب وأجزاء مترامية من الجليل والمناطق الوسطى حول اللدّ والرملة، إلى إسرائيل.

أنهت اتفاقيات الهدنة الحرب، لكنها لم تجلب لإسرائيل أي اعتراف. لقد أنشأت الاتفاقيات لجان الهدنة المشتركة، وبما سمح للإسرائيليين بالاتصال المباشر وبانتظام بممثلي الدول المجاورة لهم لعدة سنوات. والإرهاصات الدبلوماسية التي لاحت بعد عام 1948 مع شرق الأردن(*) ومع سوريا، سُرعان ما وئدت بسرعة مع اغتيال الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، في عام 1951، ومع سلسلة الانقلابات العسكرية التي عصفت بسوريا في عام 1949 ومطلع الخمسينيات، وهذا ما أزال أي شركاء محتملين لإسرائيل. السلام لا يلوح في الأفق. ومع أن فرنسا غدت مزوّدهم المستتر بالسلاح، إلا أن الإسرائيليين أدركوا أنه لا قِبَلَ لهم بالتعويل على أحدٍ في الدفاع عن أنفسهم، في منطقةٍ يواجهون فيها اعتباراً من منتصف الخمسينيات عداء جيرانهم الذي لا يلين.

الحقيقة أن مساعي بن غوريون لحمل الولايات المتحدة على إدراج إسرائيل في

(*) أصبح شرق الأردن يُعرف رسمياً بالمملكة الأردنية الهاشمية في عام 1949، وكان قد حصل على استقلاله من بريطانيا في عام 1946.

خططها لتنظيم دول الشرق الأوسط ضمن حلفٍ معادٍ للسوفْييت في خمسينيات القرن العشرين قد قوبلت بالرفض والصدّ. فقد كانت إدارة إيزنهاور توّاقة إلى إنشاء تحالفٍ في الشرق الأوسط من شأنه أن يتضافر مع منظمة حلف شمالي الأطلسي في أوروبا (NATO)، ومنظمة حلف جنوب شرقي آسيا (SEATO) في آسيا، لإغلاق طوق الاحتواء حول الاتحاد السوفْييتي. وإدراكاً منها أن الدول العربية لن تكون طرفاً في حلفٍ يضم إسرائيل، فقد رفضت إدارة إيزنهاور طلب إسرائيل الانضمام إلى حلف بغداد أو إلى منظمة حلف شمالي الأطلسي. وبقي بن غوريون يأمل في العثور على قاعدة ثابتة ما للدعم الخارجي، غير أن إسرائيل تُركت عموماً وشأنها، فيما كان الرئيس إيزنهاور يسعى إلى تنظيم العالم في كتلة مناهضة للسوفْييت.

وثمة تجربة مريرة لها مع الأحداث التي أفضت إلى حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو 1967، عزّزت الإيمان الإسرائيلي الراسخ عميقاً في الوجدان، وهو أن إسرائيل لا تستطيع الاتكال على أحد سوى على نفسها في قضاياها الأمنية والدفاعية. فقد اضُطرت إسرائيل، وبضغط من الرئيس إيزنهاور، إلى الانسحاب من صحراء سيناء في آذار/ مارس 1957، وكان الإسرائيليون قد استولوا على شبه جزيرة سيناء بنتيجة حرب السويس في شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفْمبر من عام 1956، ففي تواطؤ مع البريطانيين والفرنسيين، الذين كانوا يسعون في حينه إلى النيل من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، غزا الإسرائيليون سيناء، ونصّت الخطة على أن يقوم البريطانيون والفرنسيون بالفصل بين المتحاربين بغية ضمان الملاحة في قناة السويس. لكن الأمور خرجت عن مسارها المرسوم حين تقدم الإسرائيليون بأسرع مما ينبغي، وتراجع عبد الناصر قبل أن يصل البريطانيون والفرنسيون إلى القناة. ولئن خسروا حجّتهم الظاهرة للاستيلاء على القناة، إلا أنهم مضوا قُدماً في تنفيذ خطتهم، وهذا ما فعلوه على أية حال. وإذ رأى الرئيس إيزنهاور في ذلك انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي، فقد عارض البريطانيين والفرنسيين، وأجبرهم بالقوة على الانسحاب من قناة السويس.

وأصرّت إداة إيزنهاور كذلك على وجوب انسحاب إسرائيل من سيناء، لكنها أقرّت بأن الحصار المصري للميناء الإسرائيلي على البحر الأحمر، إيلات، عمل خاطىء، وألزمت الولايات المتحدة نفسها بمنع أية محاولة لإعادة فرض ذلك الحصار. وفضلاً عن ذلك، أمرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بنشر «قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة» (UNEF) في سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي، بغرض إقامة منطقة عازلة بين مصر وإسرائيل هناك.

وهكذا انسحبت إسرائيل، وهي على يقين من أن لديها التزامات صارمة فيما يتعلق بمشاغلها الأمنية.

لكن في أيار/ مايو 1967، اتضح لها أن هذه الالتزامات التزامات جوفاء. إذ بعد أن دأب السوريون والأردنيون على انتقاد عبد الناصر لعدم قيامه بما يلزم لحماية سوريا في وجه التوتر المتصاعد والاشتباكات العسكرية مع إسرائيل، طلب عبد الناصر من الأمين العام للأمم المتحدة، يو ثانت، أن يسحب «قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة»، واستجاب يو ثانت لطلبه هذا. هنا أعاد عبد الناصر القوات المصرية إلى سيناء. وربما لم يكن يقصد ذلك في الأصل، تصرّف عبد الناصر بطريقة أعادت فرض الحصار على ميناء إيلات الإسرائيلي حين أعلن في 22 أيار/ مايو أن مضائق تيران قد زُرعت بالألغام. زد على ذلك، أنه حرّك ست فرق مصرية إلى الحدود الإسرائيلية، متوعّداً إسرائيل بإنزال هزيمة ماحقة بها مرة واحدة وإلى الأبد.

مجرّدة من أي عمق استراتيجي، وفي مواجهة ست فرق محتشدة على حدودها، قامت إسرائيل بتعبئة قواتها المسلحة. كما طالبت الولايات المتحدة بأن تفي بتعهدات إيزنهاور لعام 1957. وحيث إن إدارة جونسون كانت غائصة يومذاك في المستنقع الفييتنامي، فقد اكتفت بتقديم عرضٍ يجري بموجبه تجميع أسطول دولي صغير لفتح مضائق تيران أمام السفن المبحرة من إيلات. لم تتصدَّ الولايات المتحدة للتهديد المصري في سيناء. وعلى كل حال، أظهرت مقدرة أو إرادة لا يُعتد بها لكسر حصار إيلات. وبعد قرابة أسبوعين من الغموض وعدم اليقين ـ أخذت خلالهما التهديدات الرهيبة بتدمير إسرائيل تصدر تباعاً عن مصر ـ وفيما جهود الولايات المتحدة العقيمة جارية مجراها، شنّت إسرائيل هجوماً وقائياً ضد سلاح الجو المصري، فحطّمته شذر مذر في غضون الساعات الثلاث الأولى من الحرب. وفي ستة أيام لا غير، مضت إسرائيل إلى إنزال الهزيمة بكل من مصر والأردن وسوريا، بعد أن استولت على مساحات لا يُستهان بها من الدول الثلاث جميعاً: صحراء سيناء وقطاع غزة من مصر؛ الضفة الغربية من الأردن؛ ومرتفعات الجولان من سوريا[*].

وكانت للحرب مفاعيلها المتعددة سواء لإسرائيل أو للمنطقة.

أولاً: إن الإيمان الإسرائيلي بأنه لا يُمكنهم الاعتماد على أحد إلا على أنفسهم لم يتأكد فحسب، وإنما تعزّز كذلك بالاقتناع بأنه لا داعي له أساساً. فانسحاب الأمم المتحدة المتسرّع

(*) لعل أفضل ما كُتب عن حرب 1967، كتاب ميكائيل أورن، «حرب الأيام الستة»، أوكسفورد، منشورات جامعة أوكسفورد 2002.

من سيناء جعلهم يشكّون في قيمة أي وجود دولي، خصوصاً إذا كان الغرض منه تلبية احتياجات إسرائيل الأمنية. وبالمثل، فإن تقاعس الولايات المتحدة عن الوفاء بتعهدات إيزنهاور جاء ليؤكّد حقيقة، وهي أن إسرائيل مدعوة إلى أن تتولى على الدوام مسؤولية الدفاع عن نفسها بنفسها، وأن تكون الحَكَم الوحيد فيما خصّ مستلزماتها على صعيد الأمن.

ثانياً: إن إسرائيل باتت تسيطر الآن على مساحات شاسعة من الأراضي العربية، الضفة الغربية وغزة، ومعنى ذلك أنها صارت مسؤولة عما يزيد عن مليون عربي فلسطيني. وفي غمرة النشوة الحماسية الأولى غداة الحرب، لاح أمل كبير بأن السلام بات ممكناً الآن. فما من انتصار يُمكن أن يكون أكثر حسماً من الانتصار الذي أحرزوه، ولم تعد قدرة إسرائيل على التحمّل موضع شك بعد اليوم. لا بد وأن تكون حقيقة إسرائيل هذه قد بانت الآن واضحة جلية للعرب. ولا ريب في أنهم سيتكيّفون مع هذا الواقع ويقبلون بإسرائيل. وقد عبّر موشيه دايان عن هذا التوقّع حين قال: «إننا ننتظر مكالمة هاتفية من العرب».

لكن المكالمة لم تأتِ قط. وهذا التوقّع وهذا الافتراض لم يتحقق، حتى وإن كان الإسرائيليون مستعدين أيضاً للعمل بمقتضاه. فقد اتخذت حكومة الوحدة الوطنية قراراً سرّياً في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1967 أجازت به لإسرائيل أن تنسحب إلى الحدود الدولية مع مصر وسوريا في مقابل إبرام اتفاقية سلام مع كلٍ من جيرانها. وإن أُرجيء النقاش حول ما ينبغي عمله مع الأردن ومسألة اللاجئين. استُبعدت القدس ببساطة من صيغة السلام هذه(*).

(*) أمانة سر الحكومة:
القرار رقم 536، الصادر عن الحكومة في 1967/6/19، يُقرّر:
إجازة المقترحات التي لخّصتها اللجنة الوزارية المعنية بموجب القرار رقم 561، كالتالي:
I ـ موقف إسرائيل فيما خصّ المناطق التي يسيطر عليها جيش الدفاع الإسرائيلي.
أ ـ مصر:
تقترح إسرائيل إبرام اتفاقية سلام مع مصر على أساس الحدود الدولية ومصالح إسرائيل الأمنية. وطبقاً للحدود الدولية، فإن قطاع غزة يقع داخل أراضي دولة إسرائيل.
وتستلزم هذه الاتفاقية:
1 ـ وعداً بحرية الملاحة في مضائق تيران وخليج سليمان [خليج السويس].
2 ـ وعداً بحرية الملاحة في قناة السويس.
3 ـ وعداً بحرية الطيران فوق مضائق تيران وخليج سليمان.
4 ـ تجريد شبه جزيرة سيناء من السلاح.
وإلى حين توقيع اتفاقية سلام مصر، تستمر إسرائيل في الاحتفاظ بالمناطق التي تسيطر عليها حالياً.
ب ـ سوريا:

=

في حرب 1948، ربح الفيلق العربي التابع لشرق الأردن معركة القدس الشرقية، مما قسَّم المدينة إلى شرقية وغربية. وهكذا، سيطر الأردنيون على المدينة القديمة، وهي القسم المسوَّر من القدس. ومن عام 1948 وحتى 1967، مُنع الإسرائيليون حتى من إمكانية زيارة أقدس موقع في الدين اليهودي، ألا وهو الحائط الغربي، الأثر الوحيد المتبقي من الهيكل الثاني. فكان تحرير حائط المبكى، الجزء المرئي من الحائط الغربي، لحظة فريدة من العاطفة الجيّاشة والإثارة العارمة والإيمان حتى بالنسبة لمعظم الإسرائيليين من العلمانيين. فحتى الناس من غير المتدينين، وجدوا أنفسهم على اتصال مرة أخرى مع جوهر الديانة اليهودية، وعلى تماسٍ مع حجر العقد في الهوية اليهودية. ولتبديد كل شك من أن يُمنع أي إسرائيلي في أي وقت من الوصول إلى الحائط الغربي، والمقبرة اليهودية على جبل الزيتون، أو الأماكن المقدسة أو التاريخية الأخرى في القدس، قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية إليها بعد حرب 1967.

ولئن استُثنيت القدس كما رأينا في صيغة مجلس الوزراء المؤرخة في 19 حزيران/

= تقترح إسرائيل إبرام اتفاقية سلام مع سوريا على أساس الحدود الدولية وحاجات إسرائيل الأمنية. وتستلزم اتفاقية السلام هذه:

1 ـ تجريد المرتفعات السورية التي يسيطر عليها جيش الدفاع الإسرائيلي حالياً من السلاح.

2 ـ وعداً نهائياً بعدم التدخل في جريان المياه من مصادر نهر الأردن إلى إسرائيل.

وإلى أن توقع اتفاقية سلام مع سوريا، تستمر إسرائيل في الاحتفاظ بالمناطق التي تسيطر عليها حالياً.

ج ـ تأجيل البحث في الموقف الواجب اتخاذه على صعيد العلاقات مع الأردن.

د ـ اللاجئون:

1 ـ التحضير للسلام في الشرق الأوسط والتنسيق الإقليمي المصاحب له، من شأنهما أن يخلقا الفرص الملائمة لتسوية إقليمية ودولية بشأن حل مسألة اللاجئين.

2 ـ تأجيل البحث في سُبُل حل مسألة اللاجئين.

II ـ موقف إسرائيل فيما يتعلق بعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول أزمة الشرق الأوسط.

أ ـ يُقتصر في خطاب وزير الخارجية أمام الجمعية العامة على ذكر المطالبة بعقد اتفاقية سلام مع البلدان المجاورة، والإشارة إلى عدم التفكير بالعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل 5/6/67 باعتباره حقيقة مسلماً بها.

ب ـ أن وزير الخارجية مفوَّض، في حال وجد الأمر مناسباً، بإثارة موضوع اللاجئين وذلك وفقاً للقرار الملخَّص بالفقرة I (د) أعلاه.

د ـ في المناقشات السرّية مع ممثلي الولايات المتحدة، يُكلَّف وزير الخارجية بشرح موقف إسرائيل لهم تفصيلياً، فيما يتعلق بالمناطق التي تسيطر عليها، وذلك وفقاً للقرارين I (أ) وI (ب) أعلاه.

يونيو، إلا أنه تقرّر أن تُعاد صحراء سيناء ومرتفعات الجولان، وكلتاهما استولت عليهما إسرائيل في الحرب، إلى مصر وسوريا في مقابل السلام. ولو كانت مصر وسوريا استجابتا لها، لكان من الصعب على إسرائيل أن تستمر، إذا ما استعرنا هنا عبارات القرار الوزاري، في «تأجيل البحث في الموقف» الواجب اتخاذه «على صعيد العلاقات مع الأردن». والحال أنه حتى قبل أن يُصار إلى إقرار مبدأ «الأرض مقابل السلام» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، من خلال القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كانت حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل ـ حكومة تضم فيمن تضم مناحيم بيغن من الليكود ـ تتبنّى عملياً هذا المبدأ عينه.

لكن، وكما هي الحال في الغالب على مدى تاريخ هذا النزاع ويا للأسف، وهذا ما سوف نراه بوضوح في القصة التي ستتكشّف فصولاً في التسعينيات من القرن الماضي، كان كل طرف من الأطراف يغنّي على ليلاه وبطريقته الخاصة: الإسرائيليون، وقد ذهب بهم الظنّ إلى أن العرب سوف يرون الآن الواقع ويتكيفون معه ويصنعون السلام، لم يكونوا ينظرون إلى الأراضي المستولى عليها كشيء ذي قيمة غير كونها بمثابة أداة ضغط تُستخدم لإنهاء النزاع مع جيرانها. لكن صدمة الهزيمة كانت شديدة الوطأة على العرب، فلم يكونوا بعد مهيّئين لتسوية خلافاتهم مع إسرائيل.

وحين بان ذلك جلياً، ولا سيما في إعلان عبد الناصر «لاءاته الثلاث» في القمة العربية المنعقدة في الخرطوم في أيلول/ سبتمبر 1967 ـ أي لا اعتراف بإسرائيل، لا تفاوض مع إسرائيل ولا سلام مع إسرائيل ـ بدأت الأرض تأخذ صورة مختلفة في أعين الإسرائيليين. وهكذا شرعت الحكومة العمالية ببناء مستوطنات عسكرية في النقاط ذات الأهمية الاستراتيجية من الضفة الغربية وقطاع غزة. والاعتبار الأساسي في ذلك كان الأمن.

والأمن، الذي طالما كان همّاً مقيماً، أضحى بمثابة اعتبار أسمى وأعظم بعد حرب 1973. ففي أقدس يوم من أيام السنة عند اليهود «يوم كيبور» (عيد الغفران)، تعرّضت إسرائيل لمفاجأة استراتيجية من العيار الثقيل. لقد أحدثت حرب الأيام الستة في عام 1967 تحوّلاً في النفسية الإسرائيلية، اعتقد معه الكثيرون في المؤسسة العسكرية وأجهزة الاستخبارات أن العرب يُدركون ويُسلّمون بأنهم لا يملكون أي خيار عسكري معقول. والمؤشرات التي كان من المفروض أن تُنذر باستعدادت هجومية جرى إهمالها. فالثقة بأن في استطاعة إسرائيل استيعاب أي هجوم ـ ولا بد أن يكون هذا الهجوم محدوداً ـ ودحره على جناح السرعة صارت آنذاك في منزلة الحكمة المأثورة.

وهذا الإيمان الراسخ بالمناعة النسبية سُرعان ما أخلى مكانه لشعور عميق بعدم الثقة بالذات من جراء الهجوم المباغث والمنسّق من جانب مصر وسوريا - وإنْ تمّ التغلّب عليه في النهاية - والذي كلّف إسرائيل غالياً أكان بالدم أم بالمال. فعلى خلاف حربَيْ 1956 و1976، اللتين قُدِّرت خسائر إسرائيل فيهما بمئات الأنفس فقط ولم تدوما سوى بضعة أيام، كلّفت حرب 1973 نحواً من ثلاثة آلاف إسرائيلي ودامت ثلاثة أسابيع ونيف - وهو ثمن مريع بالنسبة لأمة حسّاسة جداً للخسائر، وذات اقتصاد يقوم على جيش عامل صغير الحجم، وليست بلداً معباً للحرب.

وإذا حدثت نشوة حماسية بعد 1967، فقد خيَّم جو من الكآبة بعد 1973. فقوة العرب العسكرية كانت أكبر بكثير مما اعتقد الإسرائيليون بعد حرب الأيام الستة؛ وهي مرشحة على ما يبدو للنمو بفضل الدعم غير المحدود من جانب الاتحاد السوفييتي. أوقف السعوديون شحنات النفط إبان الحرب، وبالتالي توقف الضخّ في الأنابيب داخل الولايات المتحدة، وهذا ما أثار المخاوف من أن يؤدي استخدام النفوذ العربي إلى ممارسة الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل إرضاءً للمصالح العربية. وهذا القلق حيال الولايات المتحدة جاء في اللحظة عينها التي قامت فيها أميركا، ولأول مرة، بتقديم الدعم العسكري لإسرائيل وإمدادها بالأسلحة أثناء الحرب، مما كان له بالغ الأهمية في انتصار إسرائيل في النهاية.

عانت إسرائيل أزمة ثقة بالنفس بعد حرب 1973. فعلاقتها بالولايات المتحدة صارت أكثر تبعية، رغم الإيمان الإسرائيلي الغريزي بأنه لا مجال للتعويل على أي كان فيما يتعلق بأمنها. وأدركت أنه لم يعد في مقدورها بعد الآن أن تجد طمأنينة في الوضع الراهن. وبالتالي، فهي مدعوة إلى التوفيق بين حاجتها إلى الاحتراس من مخاطر أكبر والواقع الذي يشير إلى أن الضغوط لتقديم تنازلات ترابية لا بد أن تتعاظم مع اعتماد الولايات المتحدة دبلوماسية نشطة.

ودبّ النشاط في أوصال الدبلوماسية الأميركية. والحرب نفسها وبما تنطوي عليه من احتمال التصاعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، هي التي قدحت، أولاً وقبل كل شيء، زناد دبلوماسيتنا. كان السوفييت هم المزودين الرئيسيين للمصريين والسوريين بالسلاح، وقد رأوا في النجاحات الأولى في الحرب تبرئة لسلاحهم - السلاح الذي دُمِّر وانتُقِد إبان حرب 1967 وما بعدها. وبعد شيء من التأخر في البداية، رحنا نرسل الإمدادات بسرعة خاطفة إلى إسرائيل، ليس لسدّ النقص الحاد في المعدّات فحسب، بل ولموازنة الإمدادات السوفييتية المُرسلة إلى المصريين والسوريين أيضاً.

لكن حينما نجح الجيش الإسرائيلي في اجتياز قناة السويس والتفّ في حركة كمّاشة بهدف تدمير الجيش الثالث المصري، كان الضغط الأميركي، وليس السوڤييتي، هو من أوقف تقدم الإسرائيليين وأنتج وقفاً لإطلاق النار. كان وزير الخارجية هنري كيسنجر يعتقد بأن تدمير الجيش الثالث من شأنه أن يحكم على أية عملية سياسية بين مصر وإسرائيل بالاستحالة، ولذا فقد أصرّ هو والرئيس نيكسون على الإسرائيليين بأن يقبلوا وقف إطلاق النار (وقد أذعنت الحكومة الإسرائيلية لذلك على مضض، اعتقاداً منها أنها لا تستطيع أن تقول «لا» للولايات المتحدة في تلك المرحلة).

في نظر كيسنجر، يجب أن تُحافظ مصر على ماء وجهها إذا ما أُريد منها أن تتفاوض مع إسرائيل. فهو يرى أن الرئيس المصري أنور السادات لا يستطيع أن يتفاوض إلا إذا توجّه مندوبوه إلى طاولة المفاوضات وكرامتهم مُصانة.

وثبُت أن كيسنجر كان على حق، إذ بدأ العسكريون المصريون والإسرائيليون بالتفاوض في أعقاب الحرب. وقد أطلقت المفاوضات سلسلة من الاتفاقات لفك الارتباط. فعُقدت اثنتان منها بين إسرائيل ومصر في عامي 1974 و1975، تولى الوزير كيسنجر التوسّط فيهما وأدّتا إلى انسحاب إسرائيل من نصف صحراء سيناء تقريباً. كما توسّط كيسنجر لعقد اتفاقٍ لفك الارتباط بين إسرائيل وسوريا؛ وكان التفاوض عليه غير مباشر، بحيث اضُطر كيسنجر إلى اثنين وثلاثين يوماً لصياغة اتفاقٍ ينسحب الإسرائيليون بموجبه من مواقعهم المتقدمة على بُعد خمسة وعشرين كيلو متراً فقط من العاصمة السورية دمشق، إلى خط في مرتفعات الجولان محاذٍ لمدينة القنيطرة، مع مناطق من الانتشار المحدود للقوات الإسرائيلية والسورية على جانبي القنيطرة(*).

صحيح أن اتفاقات فك الارتباط ليست اتفاقيات سلام، بل هي بالأحرى اتفاقات الغرض منها ترسيخ وتثبيت وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب 1973، إلا أن الناس رأوا فيها سوابق مهمّة. فهي، بعد كل شيء، تتضمن انسحاب إسرائيل من أراضٍ عربية في مقابل تعهّدات خاصة بالأمن.

في الأيام الأخيرة من حرب 1973، صادق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على

(*) سعى كيسنجر إلى إبرام اتفاقيات بشأن جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967. هذا ولئن وقف الأردن على الحياد أثناء حرب 1973، إلا أن كيسنجر رأى ثمة قيمة في عقد اتفاقية محدودة، على الأقل، بصدد الضفة الغربية، فاقترح انسحاباً إسرائيلياً جزئياً منها، وإعطاء الأردن موطىء قدم متحدد في أريحا. لكن هذا المسعى لم يُستكمل على نحو جدّي.

القرار 338 الصادر عنه. وقد دعا القرار 338 إلى التفاوض بين العرب والإسرائيليين لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242... علماً بأن القرار 242 هو من رأس المبادئ التوجيهية لأية اتفاقية، وهي: انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المحتلة في النزاع الأخير؛ وضع حد نهائي لكل أشكال القتال؛ احترام سيادة ووحدة أراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وحقّها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترفٍ بها، وإيجاد حلٍ عادلٍ لمشكلة اللاجئين. كانت المبادئ عمومية، وبالتأكيد غير دقيقة (فقد عُومل الفلسطينيون هنا بطريقة غير مباشرة فحسب، وفوق ذلك باعتبارهم مشكلة لاجئين لا مسألة سياسية). كان القرار 338 يرمي إلى إرساء قاعدة للتفاوض بناءً على المبادئ الموضّحة في القرار 242، وصولاً عبر ذلك إلى تسوية سلمية نهائية.

على الرغم من صيغتهما العمومية، فقد اختُصر القراران المذكوران في صيغة «الأرض مقابل السلام». وقد كانت هذه الصيغة الأساسية محل قبول الحكومات العمالية في إسرائيل. إنما كانت هناك كتلة متنامية من المجموعات القومية والدينية في إسرائيل، ارتبطت بحزب الليكود ورفضت فكرة إعادة الأراضي المستولى عليها.

بحلول منتصف السبعينيات من القرن العشرين، أخذ الضغط يشتد من جانب هذه الكتلة ـ «كتلة الإيمان» (غوش إيمونيم) ـ لإنشاء مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وصحراء سيناء. فمن لم يرق لهم القبول بخطة التقسيم الأصلية في عام 1947، وأولئك الذين كانوا يشعرون أن هذه الأرض هي جزء من إرث الرب. صمّموا على استيطان الأرض لضمان عدم التنازل عنها من جديد. لقد رأوا في أنفسهم صورة الرواد الصهيونيين العصريين، الذين يواصلون روح من ناضلوا واستوطنوا الأرض فيما سبق، وبذلك ضمنوا أن تكون هناك دولة إسرائيل. وهكذا عكفوا على خلق الحقائق على الأرض. ولما سحب حزب الليكود ـ ولأول مرة في تاريخ إسرائيل ـ البساط من تحت أقدام حزب العمل في انتخابات عام 1977، تسنّت لهؤلاء حكومة تعتنق أيديولوجيتهم.

تقوم تلك الأيديولوجية على مبدأ «السلام مقابل السلام»، وليس الأرض مقابل السلام. كانت أيديولوجية تسترشد باعتقادٍ مؤداه أن لب المسألة ليس الأرض، وإنما قبول العالم العربي بإسرائيل. فممانعة العرب في قبول إسرائيل بين ظهرانيهم هي ما يُفسِّر مطالبتهم بالأرض. ولو كان العرب حقاً يتكيّفون مع واقع إسرائيل، لقبلوا بحاجة إسرائيل إلى حدود يُمكن الدفاع عنها ـ أو هكذا كان يذهب تفكيرهم.

وثمة آخرون في إسرائيل، ولا سيما في مجموعات يسار الوسط وعلى رأسها حزب

العمل، كانوا يرون واقعاً مختلفاً. كانوا يرون عالماً عربياً في أمسّ الحاجة إلى صنع السلام مع الاحتفاظ بكرامته غير مجروحة. ومع توقيع اتفاقات فك الارتباط، أخذت إمكانيات السلام تتراءى لهؤلاء.

في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، قرّر الرئيس المصري أنور السادات، زعيم أكبر بلد عربي، زيارة إسرائيل في ضربة مفاجئة وغير مسبوقة. كانت رحلته هذه تجربة مُغيِّرة للإسرائيليين(*). فليس يسار الوسط فقط، بل إسرائيل برمّتها، رأت السلام احتمالاً ممكناً لأول مرة. وأثرها على الإسرائيليين من كل الأطياف كان أشبه ما يكون بالمسّ الكهربائي. فلطالما عاش الإسرائيليون ووجودهم بالذات محل إنكار؛ وشرعيتهم كأمة مرفوضة؛ وأمنهم اليومي مُهدّد من قبل جيرانهم.

وبحضور الرئيس السادات إلى إسرائيل، كُسر طوق العزلة والرفض الذي كان يلفّها في المنطقة. لقد دلّل حضوره بالملموس على قبول إسرائيل. وما هَمّ الإسرائيليين كثيراً أن الشروط التي ساقها في خطابه أمام الكنيست في القدس كانت لناحية الحد الأقصى من مبدأ الأرض مقابل السلام. المهمّ أنه جادّ بشأن القبول بإسرائيل والسلام معها - وهو ما أثبته للعالم أجمع بقدومه إلى القدس وإعلانه أن لا حروب ولا إراقة دماء بعد اليوم.

تمخضت رحلة السادات عن حدوث اختراق نفسي. لكن الاختراقات النفسية يجب أن تُترجم في بادئ الأمر إلى تفاهمات سياسية ومن ثم إلى اتفاقيات رسمية. إن زيارة السادات قد حرّكت المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ومصر على شتى الصُّعُد. وحين عجزت المفاوضات عن إحراز أي تقدم في صيف 1978، تدخّل الرئيس جيمي كارتر. ونزولاً عند طلبه، التقى زعيما البلدين ووفداهما في كامپ ديفيد في أيلول/ سبتمبر من ذلك العام. وطوال ثلاثة عشر يوماً، انكبّوا على بحث مسائل الانسحاب الإسرائيلي وكذلك حقوق الفلسطينيين. والسادات، الذي لم يكن مستعداً لأن يدع السوريين أو سواهم يقرّرون إنْ كان لمصر أن تسترد أراضيها أم لا، كان عاقداً العزم أيضاً على إظهار أنه لم ينْسَ الفلسطينيين حتى وهو يتفاوض على معاهدة سلام مع إسرائيل.

(*) اجتماعات سرية عُقدت في المغرب بين وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك موشيه دايان ونائب رئيس الوزراء المصري حسن التهامي في أيلول/ سبتمبر، هي التي مهّدت الطريق لزيارة السادات الدراماتيكية بعد ذلك بشهرين. وتجدون أكمل وصفٍ للجهود الدبلوماسية التي أدّت إلى توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في: William Quandt, *Camp David: Peace making and Polities*, Washington D.C.: Brookings Press, 1986.

على كلٍ، كانت تلك هي النقطة الجوهرية: التفاوض على معاهدة سلام مع إسرائيل بعد أن أثبت جدّيته بالتوجه إلى القدس.

وفي هذه الحال، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي (وزعيم الليكود) مناحيم بيغن، وعلى الرغم من إيديولوجية حزبه، مستعداً لعمل ما لم يتوقعه الكثيرون: سحب القوات والمستوطنات الإسرائيلية من كل سيناء، والقبول بخطة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في مقابل معاهدة سلام مع مصر. حتى المؤسسة السياسية لحزب العمل، لم تكن مستعدة، في ذلك الحين، للاستجابة لحاجات الفلسطينيين السياسية بمعزل عن الأردن. وكثيرون في معسكر العمل عارضوا دعم بيغن لخطّة الحكم الذاتي بحجة أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى قيام دولة [فلسطينية] مستقلة. مع ذلك، فقد برهن السادات عن جدّيته كشريك، وقدّم الإسرائيليون تنازلات (في مفاوضات شاقّة) تجاوزت التوقعات والتنبوءات. وهذه بدورها جزءٌ من الروح الإسرائيلية: استعداد الإسرائيليين لتقديم تنازلات خطيرة وبعيدة الأثر عندما يتضح لهم أن لديهم شريكاً حقيقياً - شريكاً مستعداً لأن يُسلّم بالشواغل والمخاوف الإسرائيلية دونما مواربة، ويخوض مجازفات لا لبس فيها من أجل السلام، ويتوجّه بنفسه إلى الجمهور الإسرائيلي.

وتعكس هذه الروح الإسرائيلية الرغبة المتجذرة عميقاً في إسرائيل حيال السلام؛ وهي رغبة مشوبة بالخوف والريبة حيال النوايا العربية. والسلام الذي طالما بدا بعيد المنال من جراء الرفض العربي، صار بفضل السادات من الأشياء التي يُمكن التفكير فيها.

لكن مما لا ريب فيه أن سلاماً أوسع نطاقاً مع العرب لم يكن في المتناول. ليس فقط أن أحداً من الزعماء العرب الآخرين لم يحذُ حذو السادات، بل قام صدّام حسين بالإعداد لقمة عربية في بغداد بهدف عزل مصر بسبب تصالحها مع إسرائيل. كان «رفض» إسرائيل لا يزال هو الموقف الصحيح سياسياً في العالم العربي، بيد أن الإسرائيليين كانوا يعلمون كذلك أن العالم العربي بدون مصر أقلّ قدرةً بكثير على محاربة إسرائيل؛ كما كانوا يعرفون أيضاً أنهم فيما سيستمرّون في مواجهة الإرهاب والعزلة الإقليمية، سيكون من الصعب على العالم العربي أن يعزل مصر إلى الأبد، وهي البلد الأكبر حجماً والأعظم نفوذاً فيه، وأن زعماء عرباً آخرين، كالملك حسين، ربما يشعرون في مرحلة من المراحل بقدرة أكبر على صنع السلام. في كل الأحوال، السلام الآن ممكن، والإسرائيليون لا يُحبون العيش بلا أمل.

إنهم لا يرضون بالعيش تحت الحصار أو خلف «جدار حديدي» إذا كان هناك من بديل. قناعتُهم هي أنه لا يُوجد بديل عن قوتهم الذاتية ومن الأهمية بمكان أن يُقدِّر العرب

هذه القوة حق قدرها، بيد أنهم لا يريدون إضاعة فرص السلام. إن أمامهم مجالاً صغيراً للخطأ في رأيهم، وشواغلهم الأمنية ستبقى لها الأولوية. في ذات الوقت، إن إدراك الإسرائيليين لاحتياجاتهم لا يُمكن إلاّ أن يتأثر بشكل واضح بالسلوك العربي - إدراكهم بأن ثمة شريكاً حقيقياً لهم في السلام. وفي حال العكس، أي إذا لم يجدوا شريكاً على طريق السلام، ستأتي النوازع الأحادية لضمان الأمن عندهم في المقدمة.

هذه هي الروح الإسرائيلية التي تسنّى لي معرفتها حق المعرفة على امتداد سنوات عملي مع الإسرائيليين من مختلف الإيديولوجيات والأحزاب والأجيال. إن بعض الإسرائيليين ميّالون أكثر من غيرهم نحو الحذر والارتياب من العرب، والبعض الآخر أشدّ تفاؤلاً وتعاطفاً مع العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً (الإسرائيليون المولودون في إسرائيل ولم يساورهم أدنى شك في حقّهم بدولتهم، ميّالون إلى تفهّم الفلسطينيين أكثر من الجيل الأقدم من الصهيونيين، الذي يخشى على ما يبدو من أن يؤدي الاعتراف بالحقوق الفلسطينية إلى الانتقاص من حقوقه هو). وبصرف النظر عن الفوارق من حيث التوجّه والتوكيد، فقد كانت هناك روحٌ أساسية وجملة من الهموم والشواغل هي ما حمله الإسرائيليون معهم إلى طاولة المفاوضات. وحمل العرب معهم، هم أيضاً، همومهم ومشاغلهم بطبيعة الحال.

الرواية العربية والفلسطينية

إن الرواية العربية والفلسطينية، في الواقع، روايتان، لهما جذور متماثلة وتتقاربان في نواحٍ معيّنة. لكن الرواية الفلسطينية متميّزة من حيث جوهرها، وتكوّنها مجموعة مختلفة من التجارب.

تُطلق لفظة «العرب» على من يقطنون الشرق الأوسط، وتجمعهم ثقافةٌ وتاريخٌ وتقاليدٌ مشتركة، وتأثرٌ شديد وإن غير وحيد بالإسلام، ويستخدمون جميعاً اللغة العربية. وكما سنرى، فإن اللغة، لا الدين، هي التي صارت أداةً مهمّة لبناء الشعور بالهوية والمصير الواحد. وإنه لأمر مفهوم أن ينزع أبناء الأقليات الدينية والعرقية، كالمسيحيين في لبنان وفلسطين، والعلويين والدروز في سوريا، إلى إبداء حماسة أكبر في الدعوة للقومية العربية، ولا سيما القومية العربية العلمانية.

كانت القومية العربية، في جوهرها، استجابة لتوقٍ شديدٍ إلى التغلّب على التشرذم والضعف في العالم العربي. ففيما أورث النفيُ والتشتتُ الضعفَ لليهود على مدى تاريخهم

في أعين دعاة الصهيونية، عملت الفوارق الطائفية والقبلية والعشائرية على الزجّ بالعرب في صراعات لا تنتهي، كما جلبت عليهم السيطرة الأجنبية وسلبتهم المجد الذي كان لهم ذات مرة في التاريخ. إن النهضة العربية قمينة بوضع حدٍ للنزاعات الداخلية؛ كما أنها كفيلة بلمّ شعث جميع العرب، وباستعادتهم قوتهم وكرامتهم واحترامهم الذاتي وهويتهم واستقلالهم - أو هكذا كان يُظن.

«يقظة العرب»

يؤكِّد جورج أنطونيوس في عمله التاريخي «يقظة العرب» أن بروز وعي عربي على نحو فذّ واستثنائي إنما حدث في منتصف القرن التاسع عشر. وقد تلقف القوميون العرب في القرن العشرين رواية أنطونيوس هذه، في مسعى منهم إلى التدليل على أن للقومية العربية جذوراً تاريخية عميقة ومؤثلة. لكن الدراسات التاريخية الأحدث عهداً تشير إلى أن أنطونيوس قد ضخَّم من تأثير أولئك الذين شرعوا ببلورة هوية عربية - هوية يُراد منها أن تطمس الولاءات المناطقية والعشائرية التي طالما ميّزت معظم الشرق الأوسط عبر تاريخه المديد. لا أحد يزعم أن المشاعر الوجدانية التي صوَّرها أنطونيوس أثناء بروزها في القرن التاسع عشر لم يكن لها وجود. الأحرى أن يُقال إن عدد المشايعين الفعليين لهذا الانبعاث العربي ظل ضئيلاً جداً، وكانوا من المسيحيين في الدرجة الأولى، ومحصورين في الشام إلى حد بعيد.

بحسب أنطونيوس، إن إحياء اللغة العربية كان انطلاقة نهضة العرب. كانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية للإمبراطورية العثمانية، التي كان مضى عليها، حتى منتصف القرن التاسع عشر، زهاء 350 سنة في حُكم العالم العربي. لم تكن الكتب متوافرة إلا فيما ندر، وجاء إدخال المطبعة باللغة العربية ليحدث ثورةً في نظام التعليم. وقدوم الإرساليات المسيحية، الأميركية منها والفرنسية، وتنافسها فيما بينها في سوريا (وفي ما يُعرف الآن بلبنان)، شجّع علَى التعلّم أيما تشجيع، وساهم في فوران الاهتمام باللغة والآداب والأفكار والثقافة العربية. وشكّل تأسيس الكلّية البروتستانتية السورية في بيروت عام 1866 (التي صارت لاحقاً الجامعة الأميركية في بيروت)، نقطة مفصلية في إعلاء شأن الوعي القومي.

يلفت أنطونيوس الانتباه إلى أن الجمعيات السرية في سوريا الكبرى بدأت بالظهور في أواخر القرن التاسع عشر، حاملة عقيدة تدعو إلى العمل من أجل استغلال العرب. لكن س. إرنست دون، الباحث الذي ابتدع فعلاً لفظةَ «العروبة»، يشير إلى أن هذه الجمعيات كانت مقصورة على عصبة صغيرة جداً من القوميين العرب المتطرفين في سوريا. وكان

هؤلاء في الولايات العربية يُحبّذون بمعظمهم اللامركزية والإصلاح، وليس الاستقلال.

والمفارقة هي أن حركة تركيا الفتاة وثورة الضباط الأتراك في عام 1908، التي شدّدت على اعتماد دستورٍ وإنهاء الحكم الأوتوقراطي، هما من منح القوميين العرب زخماً جديداً. وإذ كان أعضاء تركيا الفتاة غير مهيئين بعد لحلّ الإمبراطورية وإلغاء السلطنة، فقد تضمنت مطالبتهم بالإصلاح دعوةً إلى «المساواة» بين الأتراك وسواهم من رعايا الإمبراطورية. وبالنسبة للعرب، كان ذلك يعني وضعاً جديداً وفرصة سانحة لبناء هويتهم. وحتى مجرد الوعد بالحُكم الذاتي كان كافياً، بنظر الكثيرين، كبداية ونقطة انطلاق.

وهذا ما يصحّ قوله بالأخصّ على الضباط العرب الكبار في الجيش التركي. فضباط مثل عزيز علي [المصري] كانوا قد التحقوا بإحدى الجمعيات السرية ليس حُباً بالاستقلال، بل لأنهم كانوا يحبّذون الحُكم الذاتي للولايات العربية التابعة للإمبراطورية.

لكن التعهّد بمنح الحكم الذاتي والمساواة ذهب أدراج الرياح. فلجنة الاتحاد والترقّي، المجموعة التي هيمنت على السياسة العثمانية في العقد الذي تلا بروز حركة تركيا الفتاة، انتهت إلى تشجيع «التتريك» أكثر من تحبيذ اللامركزية للعرب. والأنكى من ذلك، أنه قُبض على عزيز علي عام 1914 وحُكم عليه بالإعدام لانتسابه إلى جمعية «العهد» السرية. ولئن نال عفواً في آخر الأمر وسُمح له بالعودة إلى مصر، إلا أنه أضحى رمزاً للاضطهاد التركي للعرب.

مع مقدم الحرب العالمية الأولى في عام 1914، حدّدت الجمعيات السرية في دمشق، رغم أنها كانت تخشى المخططات الأوروبية، ولا سيما الفرنسية، المرسومة للولايات العربية، الشروط التي يُمكن للعرب في ظلها أن يتحالفوا مع البريطانيين ضد الأتراك. وقد عُهد بهذه الشروط إلى الأمير فيصل، ابن الحسين شريف مكة. قيل له إنه إذا وافق البريطانيون عليها، فإن زعماء الحركة العربية في سوريا الكبرى سيعترفون بالشريف حسين ناطقاً بلسان العرب، وسيلبّون دعوته للثورة على الأتراك. ما طالبت به الجمعيات السرية، وما طرحه فيصل على أبيه، وما نقله أبوه إلى البريطانيين كان عرضاً في منتهى البساطة: تعهّدوا باستقلال كل الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية (سوريا، بلاد ما بين النهرين وشبه الجزيرة العربية)، واعترفوا بخلافة عربية إذا ما أُقيمت، وفي المقابل سيعلن العرب الثورة على الأتراك.

اتخذت اتصالات الشريف حسين بالبريطانيين في الفترة 1915 ـ 1916 شكل مراسلات مع المفوّض السامي البريطاني في مصر، السير هنري مكماهون. وهذه

المراسلات وما تضمّنته من تعهدات، وكذلك اتفاقية سايكس ـ بيكو التي تلت تلك المراسلات، ثم إعلان بلفور، جاءت كلها تؤلّف قسماً مهمّاً من الرواية العربية ـ الرواية الحافلة بالوعود المُخلفة والأعمال الغادرة، والجهود التي تنكر على العرب مصيرهم المستحق.

بالنسبة إلى العرب، كان الشريف حسين واضحاً جداً: فقد عرض التحالف والثورة على الأتراك، في مقابل الاستقلال لجميع المناطق العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية؛ كما كان دقيقاً جداً في تحديده المناطق والحدود التي تشتمل عليها. وبلغة الترسيمات الجغرافية الحاضرة، كان ذلك يعني سوريا، لبنان، إسرائيل، فلسطين، العراق، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد ردّ الشريف بحدّة وبوضوح على محاولات مكماهون الأولى الرامية إلى تجنّب البحث في «الحدود والتخوم»، قائلاً إن «الحدود لا تُمثّل اقتراحات فردٍ من الأفراد... بل هي مطالبُ شعبنا». وفي حال عدم تقديم تعهّد بشأن حدود المناطق التي ستنال الاستقلال، لن تكون هناك أية ثورة عربية على الأتراك.

وفي المراسلات اللاحقة، حين التزم مكماهون بتأييد الاستقلال للمناطق التي حدّدها الشريف حسين، مع بعض الاستثناءات حيث إن «للفرنسيين مصالح إلى الغرب من دمشق»، أوضح الشريف دونما لبس أن «أي تنازل يرمي إلى منح فرنسا أو أية قوة أخرى شبراً واحداً من الأرض في تلك الأنحاء غير واردٍ على الإطلاق».

إن عدم التنازل عن شبر واحد ـ وهو كلام قُيّض لي أن أسمعه مراراً وتكراراً بعد سبعين سنة من الرئيس الأسد ـ إنما يعكس اتصاف الأرض في أعين العرب بصفة تكاد تكون مقدسة. يومها خُيِّل للبريطانيين أنهم قد حدّوا من وعودهم، على الأقل بالنسبة إلى المناطق الواقعة إلى الغرب من دمشق، أما شريف مكة فقد حسب أنه يملك وعداً قاطعاً بنيل الاستقلال في مقابل إعلان الثورة. وأياً تكن المحدّدات الواردة في رسائل مكماهون، فهي لم تحجب اتفاقية سايكس ـ بيكو، تلك الاتفاقية التي وُضعت في عام 1916 على أثر مراسلات مكماهون ـ الحسين. كانت اتفاقية بين البريطانيين والفرنسيين والروس، قُسِّمت الإمبراطورية العثمانية بموجبها إلى مناطق نفوذ عدّة، تشمل المنطقة الفرنسية معظم أرجاء سوريا، والمنطقة البريطانية بلاد ما بين النهرين وموانىء فلسطين، والمنطقة الروسية أجزاء من تركيا ومضيق البوسفور (وبالنسبة لفلسطين، سيكون هناك نظام حُكم دولي).

هذا وقد تضاربت ضرورات التحالف من جهة مع متطلبات العرب من جهة أخرى.

وربما يكون البريطانيون قد شعروا بإمكانية التوفيق بين مناطق النفوذ والاستقلال بعد انتهاء الحرب، أما في تلك الأثناء، فهم بحاجة إلى تلبية مصالح الفرنسيين والروس من أجل الجهد الحربي في أوروبا. لكن حين انكشفت بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو للملأ، لم يرَ العرب فيها مجرد حنث بالوعد المُعطى بالاستقلال، بل أدركوا أن ثمة مخططاً معيّناً يتوسل مناطق النفوذ لتقطيع أوصال العالم العربي ومنع الوحدة العربية. وضغثاً على إبّالة، خرج إعلان بلفور ليمنح الأرض العربية لليهود الأغراب. في نظر العرب، هم تصرفوا بأمانة وصدق، وفي المقابل واجهوا عالماً من العهود والوعود المتناقضة التي تقطع كل ما يحاول الأمير فيصل ومَنْ حوله غرسه: وعي قومي جديد يُشدّد على قُدسية الأرض والاستقلال والوحدة.

وما كانت هذه الوعود المتناقضة لتعني الكثير لو أنه سُمح للعرب بإرساء استقلالهم بعد الحرب. وهذا ما لم يحصل. عاد فيصل إلى دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 1918 وسط فورة عارمة من الحماسة القومية. وقد أشرف على إجراء انتخابات للجمعية الوطنية التي التأمت في تموز/ يوليو 1919، والجمعية التي سُمِّيت بـ«المؤتمر السوري العام»، أجازت عدة قرارات تدعو إلى الاعتراف بدولة سورية ذات سيادة بقيادة الأمير فيصل، وإلى رفض الاعتراف باتفاقية سايكس ـ بيكو، وبإعلان بلفور، أو بأي تقسيم لسوريا وخلق دولة (كومنولث) يهودية. وفيما فيصل عاكفٌ على إقامة إدارة حكومية واستقطاب القوميين إلى جانب قضيته، جرى طرده من دمشق على أيدي الفرنسيين في تموز/يوليو 1920 (سيعود البريطانيون وينصّبونه ملكاً على ما سيُصبح العراق، وأخوه عبد الله سيصير ملكاً على ما سيصبح شرق الأردن. وقد صارت حكومة فيصل موئلاً للإيديولوجيين الحقيقيين الأوائل لفكرة العروبة، ومنهم ساطع الحصري، وزير التعليم في حكومته، الذي سيغدو حامل لواء الوحدة العربية، بما هي الردّ على الضعف العربي، والوصفة السحرية للسؤدد والعظمة).

التجزئة والاستعمار، وليس الاستقلال والوحدة، كانا إرث الوعود والعهود البريطانية. وهذا التاريخ من حنث العهود والتقسيم الاعتباطي للإمبراطورية العثمانية السابقة، هو ما سيحمل العديد من الناس في العالم العربي، ومنهم أسامة بن لادن، على التحدث عن إذلالات ومهانات الماضي (في أول شريط فيديو له بعد 11 أيلول/ سبتمبر، أشار بن لادن تخصيصاً إلى تلك الفترة بوصفها «السنوات الثمانين الأخيرة من الهوان والخزي»). الأغراب فرضوا عليهم حدودهم. الأغراب أحرارٌ في الحنث بوعودهم. الأغراب لم يُحاسبوا يوماً على أفعالهم. وعليه، فإن تحدي الأغراب والتصدّي لمن سبَّب المهانة والإذلال، هو ما سيؤول - كما سنرى - إلى تكوين الحالة النفسية الأوسع للعالم العربي.

بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية

إثر طرد فيصل، بدأت حركات وطنية معيّنة بالظهور، وذلك مع ولادة المقاومة المحلّية للحُكم الفرنسي في سوريا، واندلاع الثورة في العراق ضد الوجود البريطاني المستمر والوصاية البريطانية المفروضة، واشتعال الاضطرابات في فلسطين. بالنسبة لعرب فلسطين، أخذ شكلٌ أوضح من أشكال الوعي الوطني بالبروز، لا سيما وأن البرنامج الصهيوني ولَّد لديهم عزماً على حماية الهوية العربية لفلسطين. فقد عُقد اجتماع مسيحي - إسلامي في يافا في أيار/ مايو 1919، دعا إلى وقف الهجرة اليهودية، وفرض حظر على شراء اليهود للأراضي، وإلى قيام حكومة تمثيلية من المسلمين والمسيحيين واليهود - وهي صيغة من شأنها أن تحافظ على وجود أغلبية عربية دائمة وأقلّية يهودية في فلسطين. لكن الاجتماع لم يُطالب بفلسطين مستقلّة؛ بل على النقيض من ذلك، فقد جاء في قراراته أن فلسطين جزء من سوريا، وأن الحكومة يجب أن تُمارس الحكم الذاتي ضمن «سوريا الكبرى تحت سلطة الأمير فيصل».

بطرد فيصل وعودة المثقفين من دمشق، الذين كانوا جزءاً من إدارة فيصل وجيشه، ومع وضع حُلم سوريا الكبرى على الرف، وازدياد الهجرة اليهودية وما تشكّله من أخطار في أعين العرب، بدأت الحركة الوطنية الفلسطينية تُفصح عن نفسها. فشُكّلت الجمعيات والنوادي؛ وأُنشئت الدوريات بالرغم من محدودية المعرفة بالقراءة والكتابة؛ وراحت نبرة السجال حول من تجب مقارعتهم، البريطانيون أم اليهود، تزداد ارتفاعاً. ولم يمضِ وقت قصير حتى شُرع باستخدام وسائل المقاومة الإيجابية والعُنف ضد الوجود اليهودي والهجرة اليهودية، الأمر الذي أسفر عن اندلاع الاضطرابات الدموية في عام 1921 بنوع خاص.

ما من شيء أدعى إلى خلق هوية وطنية وقومية من إحساس مشترك بالخطر الداهم. أحد المفكّرين والكتّاب والمربّين العرب البارزين في فلسطين في ذلك الحين، وهو خليل سكاكيني، أقرّ برغبة اليهود في فلسطين، لكنه كتب يقول إنك لا تستطيع قتل «أمة بأسرها كي تعيش أنت». وبالمثل، أنحت لجنة التحقيق البريطانية في اضطرابات 1921 باللائمة على العرب لاندلاع العنف، لكنها لاحظت أن لديهم مخاوف حقيقية من أن يتعرّضوا للطرد.

صار الطرد رمزاً وطنياً وقوة دافعة لعرب فلسطين. والعلامة الظاهرة على ذلك كانت مشهد مُزارعين من مستأجري الأرض وهم يطردون من أرضهم فيما هم يقاومون بضراوة في أكثر الأوقات، إنما ليتمّ مع ذلك إخراجهم من الأرض التي عملوا عليها وعاشوا فيها

لأجيال وأجيال. ما كان يهمّ عرب فلسطين في كثير أو قليل أن الأرض ابتاعها اليهود من مالكيها العرب. المهمّ أن العرب يتعرضون للطرد، والوجود اليهودي في ازدياد مطرد على حساب العرب.

منع الهجرة اليهودية وحظر شراء الأراضي على اليهود صارا مدار حديث العرب في فلسطين؛ غير أن وحدانية الموضوع وبروز الهوية الفلسطينية لم يخلقا وحدةً في الهدف ووحدةً في العمل. فالانقسامات والخصومات ما بين العائلات البارزة ـ الحسيني، النشاشيبي، الدجاني، المصري والشوّا ـ كانت مجرد عامل واحد من عوامل التفرقة بين عرب فلسطين: والعامل الآخر كان هو الانقسام الديني ما بين المسلمين والمسيحيين؛ وثمة عامل مهمّ آخر هو الفوارق بين سكان القرى وسكان المدن، إذ كان سبعة من أصل كل عشرة يعيشون في القرى ويتصفون بذهنية تقليدية وغير حاصلين سوى على تعليم محدود.

وقد غذّت الانقسامات التنافس والتناهش، وعملت ضد التحديث أو التفاهم مع اليهود. إذ كان في استطاعة المتنافسين دائماً أن يزايدوا على المعتدلين، ويتّهموهم بخيانة المصالح العربية. وقد استغلّ الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، الإسلام لبناء قاعدة دعم وتأييد له. فاستخدم المخاطر المتصوَّرة التي تتهدد الإسلام، ولا سيما في القدس، لتعبئة المشاعر والمقاومة ضد اليهود، الأمر الذي أدّى إلى انفجار أعمال العُنف في عام 1929. غير أنه واجه، بدوره، شخصيات دينية أشدّ تطرفاً وأكثر كاريزمية منه، كالشيخ عز الدين القسّام، الذي دعا في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين إلى استخدام العنف والإرهاب ضد اليهود والبريطانيين. وإذا كان المفتي قد قاوم في بادئ الأمر دعوة القسّام هذه، إلا أن مستوى الإحباط بين العرب ارتفع مع ازدياد الهجرة اليهودية ازدياداً دراماتيكياً في ثلاثينيات القرن العشرين. فاحتدمت المقاومة وتصاعدت أعمال العنف حتى بلغت أوجها في الثورة العربية للأعوام 1936 ـ 1939.

لكن، حتى هنا، ما لبثت الانقسامات أن أدّت في النهاية إلى ارتداد الثورة على نفسها. فالبحث عن المتعاونين ـ وهي ظاهرة شهدناها مجدداً في الانتفاضتين الأولى والثانية ـ وتصفية الحسابات بين العائلات والعشائر المتنافسة، تضافرا معاً للتسبّب بأشدّ صنوف المعاناة لمن كانوا أصلاً يذوقون المتاعب والمصاعب ألواناً. والتشاحن الداخلي ولّد رغبةً في التضامن، لكنه وكالعادة أعاق تحقيقه. كما أنه وقف حجر عثرة في طريق ما كان يُمكن أن يُشكّل حوافز أكثر براغماتية.

على عكس يهود اليشوف الذين كانوا يركّزون قواهم على خلق الحقائق على الأرض

والحصول على ما هو متيسر لهم، بقي عرب فلسطين متسمّرين حول المبادىء وقوة مطالبهم. والتحلّي بمزيد من البراغماتية يعني استعداداً للتنازل عن المطالب. ومن دواعي الأسف، أن التركيز على قوة المطالب وحدها، ولا سيما في أعقاب المحرقة (الهولوكست)، وفي ضوء شعور العالم بأنه مدين للشعب اليهودي بالكثير، لم يخلق سوى قدر هزيل من التعاطف الدولي مع العرب.

في الوقت الذي لم ينكر فيه العرب ارتكاب جريمة كبرى بحق الشعب اليهودي، فإنهم لم يروا سبباً لأن يدفعوا هم ثمنها. حين التقى الرئيس روزفلت ابن سعود، ملك المملكة العربية السعودية، في عام 1945، وحاول أن يقنعه بأن معاناة اليهود غير العادية يجب أن تجعل العرب منفتحين ومضيافين حيال المصالح اليهودية في فلسطين، بقي الملك هادئاً، غير مبالٍ، ونوّه بأن الألمان، لا العرب، هم من ينبغي أن يدفع الثمن: «دعوا العدو والظالم يدفع الثمن... الجاني هو من يجب أن يقوم بالتعويض وليس المتفرج البريء. فأي حيفٍ أوقعه العرب بيهود أوروبا؟ إنهم الألمان المسيحيون من سلبوهم بيوتهم وأرواحهم».

بالنسبة إلى عرب فلسطين، اليهود هم من «يسلبهم» بيوتهم، وهم لا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عما حصل لليهود في أوروبا. في فلسطين، العرب هم الضحية؛ العرب هم من يتعرّض لظلم شنيع. وهم عرب فلسطين من يملك، بحسب تعبير جورج أنطونيوس (وهو نفسه عربي فلسطيني)، «الحق الطبيعي للسكان المستقرّين... في أن يحتفظوا بملكية الأرض بموجب حق المولد». وقد غرس هذا الحسّ العميق والدائم بالضيم إيماناً بالأهلية في نفوس عرب فلسطين، بمعنى أنهم أهلٌ للأرض: فهي لهم، وقد وُعدوا بالاستقلال عليها، وليسوا مضطرين إلى التنازل عنها للأغراب القادمين من الخارج.

وكلا الأهلية والمنافسة جعلتا من غير الوارد القبول بالحلول الوسط. فلم يكن هناك جمهور بين عرب فلسطين مستعدٌ للمجادلة علناً تأييداً للتقسيم. كما لم يكن هناك أي جمهور مستعدٍ للتنازل عن أي مطلب من المطالب ـ أو الاعتراف بمطالب اليهود قطعاً. وبالأساس، لم يكن هناك بعدُ أي جمهور يشعر بوجود ضرورة عملية لذلك. كان العرب داخل فلسطين والعرب خارجها يرون أن اليهود من دون الحماية البريطانية لن يصمدوا طويلاً. فمن تُراه يقلق بشأن خلق اليهود الحقائق على الأرض، طالما أن القوة العربية ستخلق حقائقها الخاصة بها على أرض المعركة؟

لكن واقع الانقسام والتنافس كان أقوى بمراحل من وَهْم الوحدة بين العرب داخل فلسطين أو مع الأشقاء العرب خارجها. فالتنافس الشخصي والعائلي بين عبد القادر

الحسيني، الذي قاد القتال حول القدس وقُتل في آذار/ مارس 1948، وبين فوزي القاوقجي، الذي قاد القوات العربية في شمالي البلاد، حال دون قيام تعاون فعّال في وجه القوات اليهودية. وما كنْتَ تجد قدراً من الوحدة والتلاحم بين الدول العربية التي هاجمت دولة إسرائيل المعلنة حديثاً. واصفاً موقف الدول العربية المهاجمة، كتب أنور نسيبة يقول: «من الواضح أنها تصوّرت المغامرة الفلسطينية مجرد نزهة سهلة للعرب، والناحية الوحيدة التي كانت تُقلقها هي لمن سيُعزى النصر المنتظر».

وبالإضافة إلى سوء التقدير الجسيم الذي وقعت فيه الدول العربية حيال تصميم يهود فلسطين، وقدرتهم على التحمّل وقد صارت لهم الآن دولة، فقد سعت تلك الدول جميعاً إلى حرمان منافسيها من كسب أية ميزة أو أفضلية في فلسطين. ولم يتأخر عرب فلسطين كثيراً عن إلقاء المسؤولية في التعامل مع اليهود على عاتق الدول العربية. كان عرب فلسطين قد نجحوا في خلق هوية وطنية متميّزة لهم، لكنهم وقفوا عاجزين عن ترجمتها إلى واقعٍ ذي معنى على الأرض، ولم يتوانوا عن الإذعان للآخرين بلا إبطاء. ومرة أخرى، ننقل عن أنور نسيبة، وهو نفسه فلسطيني فَقَد إحدى ساقيه في حرب 1948، قوله: «لقد قلّلت من شأن قوة عدوي وبالغت في تقدير قوة شعبي». وبطبيعة الحال، كان الفلسطينيون يفتقرون إلى القيادة. وقد علّق نسيبة على ذلك بأن المفتي نجح كرمز، لكنه سقط كقائد.

هذا وسيترتب على الفلسطينيين أن يدفعوا غالياً ثمن افتقارهم إلى القيادة، ليس في الفترة المفضية رأساً إلى عام 1948 فحسب، بل وعلى نحو متكرر في المستقبل أيضاً. تمخّض قيام إسرائيل ونشوب حرب 1948 عمّا يسمّيه الفلسطينيون بـ«النكبة». فقرابة 750 ألف عربي فرّوا من ديارهم مُحبطين، تائهين ومشرّدين، ليس لديهم مكان معيّن يقصدونه. والشقّ الذي لا ينفصل عن الرواية الفلسطينية هو أن الإسرائيليين أجبروا اللاجئين بالقوة على ترك منازلهم.

ومن الطبيعي أن تختلف الرواية الإسرائيلية في هذا الشأن، فهي تؤكّد أكثر على واقعة قرار النازحين من تلقاء أنفسهم، ظنّاً منهم أن العرب ـ كما يقول نسيبة ـ سوف ينتهون من اليهود على جناح السرعة، وحالما يتمّ ذلك، يُمكنهم العودة ثانيةً. صحيح أن هناك قدراً من الصِّدق في هذا الكلام، إلا أنه لا سبيل إلى الإنكار أن الإسرائيليين أجبروا العرب على النزوح في أماكن عديدة؛ وربما باستثناء حيفا، لم يذرف الإسرائيليون دمعةً على رحيل العرب عن دولتهم الجديدة.

بصرف النظر عن الأسباب التي أدّت إلى نزوح 750 ألف عربي، فقد كان كارثةً حلّت بالشعب الفلسطيني: أناسٌ بلا جنسية ولا منزلة اجتماعية. والمخيّمات التي صارت بمثابة «وطن» للعديد من النازحين إنما أُعدّت كي تبقى قضية فلسطين حيّة، وليس لحل مشكلة اللاجئين. وفيما الفلسطينيون يعيشون فيها على أمل العودة إلى ديارهم، لم يفعل المضيفون العرب إلاّ الشيء القليل من أجلهم، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وعلى حد تعبير فوّاز تركي، اللاجىء الفلسطيني، كان الفلسطينيون أشبه ما يكونون بالمحروم من الميراث. فقضيتهم يستغلّها جيلٌ جديدٌ من الزعماء العرب، الذين راحوا يدّعون أنهم سيثأرون لكارثة 1948، وذلك خدمةً لمآربهم وأطماعهم الخاصة على الصعيد العربي.

ذهبت هزيمة 1948 بالجيل القديم من الزعماء في العالم العربي. فقد أطاح القوميون من الطبقات الوسطى، المتخندقون في المؤسسات العسكرية، بالزعماء الفاسدين «المنفصلين عن الطبقات الاجتماعية ذات التطلّعات الطموحة». وقد خُيّل للبعض أن هؤلاء الزعماء الجدد سوف يبنون دولاً وجيوشاً عصرية و«يضعون حداً للتردّي والركود السياسي» الذي أنتج الهزيمة. فجرى اعتناق عقيدة القومية العربية، والعروبة، والتشديد عليها بوصفها سبيل الخلاص الوحيد المتاح أمام العالم العربي. فليس إلا بالوحدة العربية يُمكن التقدم إلى الأمام واستعادة أمجاد الماضي - وليس إلاّ بالوحدة العربية يغدو تحرير فلسطين أمراً ممكناً.

وانغمس الفلسطينيون كشعبٍ في خدمة قضيتهم. ومرة أخرى، قُيّض للآخرين أن يتعاطوا، بدلاً منهم، المسائل التي تمسّ مصيرهم. ولئن كانت «قضية» فلسطين محل قبول عام، إلا أنها تحوّلت إلى أداة في التنافسات العربية - العربية. وكما كان عرب فلسطين يزايدون باستمرار على بعضهم بعضاً ما قبل عام 1948، كذلك استخدم القوميون العرب المتنافسون فيما بينهم قضية فلسطين لتسجيل نقاط على خصومهم وحشرهم في مواقف دفاعية. وقد كان الاعتدال خطراً في هذه الحال. وكما كتب أستاذي مالكولم كير، بدل أن تكون فلسطين مطيّة للعروبة، تحوّلت إلى «عصا» يضرب بها العربي منافسه العربي.

وما من أحد أجاد ذلك كما أجاده جمال عبد الناصر. وما من أحد استخدم عبارة القومية العربية ببراعة كما استخدمها هو. لقد تبوأ منزلة البطل في العالم العربي بتحدّيه الظاهري لمن أذلّوا العرب زمناً طويلاً. فقد كسر احتكار الغرب لتوريد السلاح إلى المنطقة بالتحوّل ناحية السوفييت، وانتصر على العدوان البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي في حرب السويس عام 1956 - وما كان ليتأتى ذلك لأحد لو لم يكن محبُوّاً بقوى خفيّة. أما أن انتصاراته كانت، في واقع الأمر من صُنع الآخرين - من صُنع السوفييت الذين كانوا

يزاحمون الغرب على الشرق الأوسط، والرئيس إيزنهاور الذي أفسد على البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين خططهم ـ فلم يغيّر ذلك شيئاً من تصديق الناس لإنجازاته البطولية.

لقد أضحى عبد الناصر شخصية جذّابة جداً تسحر الجماهير العربية في طول الشرق الأوسط وعرضه. غير أن خططه من أجل تحقيق الوحدة العربية مُنيت بالفشل الذريع. فعوضاً عن تمتينه أواصر التلاحم العربي، دأب على التشاحن والتنازع مع الأنظمة الوطنية والأنظمة الملكية العربية على حد سواء. وقد تورط خلال ستينيات القرن العشرين في اليمن، «فييتنام» مصر، ولم يدع خصومه في المنطقة فرصة سانحة إلا واستغلّوها لإحراجه. وهذه الحقيقة هي التي ستدفعه ذات يوم إلى اتخاذ خطوات أدّت إلى نشوب الحرب في حزيران/ يونيو 1976.

وإذا كانت الخسارة في عام 1948 أنتجت اضطراباً، فإن الهزيمة الساحقة عام 1967، ولّدت إحباطاً وارتياباً. ففقد عبد الناصر منزلته كبطل، وباء القوميون العرب بالخسران. فالتفت البعض في العالم العربي نحو الإسلام طلباً للخلاص. لكن الفلسطينيين كانوا يعلمون أن عليهم أن يتوجهوا إلى ذواتهم هم طلباً للخلاص. فلم يعد بمقدورهم بعد اليوم أن يتكلوا على العرب ليعملوا بالنيابة عنهم، ويصنعوا الإنجازات لهم.

قبل عام 1967، كان العرب خير من يعرف ما هو الأصلح للفلسطينيين؛ وبعد أن فشل العرب في ذلك الفشل الذريع، صار الفلسطينيون يعرفون ما هو الأصلح لهم. وليس هذا فحسب، بل غدا العالم العربي على ما يبدو، وللمرة الأولى، مستعداً للاعتراف بذلك أيضاً.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية، التي تأسست عام 1964 وترأسها أحمد الشقيري، يُنظر إليها على أنها أداة طيعة في يد عبد الناصر. وبعد الحرب، أُجبر الشقيري على ترك المنظمة، ولسوف يطوّر الفلسطينيون من ثم منظمة مقاومة ذات معنى، تخدم المصالح الفلسطينية وتُبيّن بشكل قاطع أنه لم يعد في مقدور العالم بعد اليوم أن يتجاهل محنة الشعب الفلسطيني.

وحتى تكون لهم مصداقية، كان الفلسطينيون بحاجة إلى انتصارات وبحاجة إلى أبطال. وقد خلقوا الاثنين معاً في معركة «الكرامة» في آذار/ مارس 1968، في ذلك اليوم، هاجمت قوات إسرائيلية قواعد الفدائيين عبر نهر الأردن داخل الأراضي الأردنية. وفي المعركة التي امتدت إلى أربع ساعات، انضم فيها الجيش الأردني إلى الفلسطينيين، وبرغم الخسائر الفادحة التي تكبّدها الأطراف جميعاً، ولدت أسطورة جديدة. فقد بدا المقاتلون

الفلسطينيون في عيون الناس أبطالاً، من يواجهون الإسرائيليين بكل جُرأة واقتدار، ولا يُهزمون كما هُزم العرب.

لقد استطاع المقاتلون الفلسطينيون، ولا سيما بعد معركة الكرامة، أن يعيدوا إلى الكثير من المثقفين والكتّاب العرب، الذين زعزعت هزيمة 1967 معنوياتهم، شعورهم بالفخار والاعتزاز؛ وعلى هذا الأساس، ارتفعت مكانتهم لديهم ونالوا منهم كل تمجيد.

غير أن معركة الكرامة وغارات الفدائيين المتزايدة كانت تعني الشيء الكثير للفلسطينيين. فهي قد منحتهم الاعتبار وأعطتهم هوية، وكانت سبباً لما حازوه من احترام وتبجيل. وإنه لمن الصعب المبالغة في تصوير إحساس الفلسطينيين بكونهم نكرة وأذلاء، وعدم اعتبارهم بشراً أسوياء. وفي هذا، لم يكن الإسرائيليون وحدهم أو الأسرة الدولية من غذّى هذا الواقع؛ بل هو وجودهم في العالم العربي نفسه. في الأردن فقط، كان الفلسطينيون يُعتبرون مواطنين. أما في سائر أنحاء العالم العربي، فكانوا عُرضةً لـ«المعاملة المهينة»، على حد وصف فوّاز تركي. إذ يلزمهم تصاريح عمل كي يعملوا؛ ويحتاجون إلى وثائق خاصة كي يتسنّى لهم السفر؛ والحصول أو عدم الحصول على تلك الوثائق يتوقف على نزوة الموظفين العرب المحليين. إن «وجودهم الضعيف والمتردّي ما كان يعني أولئك المتشدقين باسمهم. وسياسة الارتهان واللامبالاة هي ما كان يُملي طريقة معاملة العرب للفلسطينيين في نظر الفلسطينيين». وقد خلبت حركة المقاومة الفلسطينية، ولا سيما منظمة ياسر عرفات«فتح»، ألبابهم وألهبت مخيلتهم.

تسلّم عرفات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في شباط/ فبراير 1969، وكان أسّس منظمة فتح في عام 1962. وعرفات ومنظمته فتح، اللذان كانا يعملان في بادىء الأمر انطلاقاً من الكويت في مطلع الستينيات من القرن العشرين، هما من أصدرا البلاغ الذي يُعلن بدء العمليات ضد الإسرائيليين، ومن ثم توالت الهجمات فعلياً اعتباراً من عام 1965. قبل 1967، كانت دائرة اهتمام عرفات فلسطينية بحتة. فلم يكن يركّز على ما هو صالح للعرب، بل يهتمّ حصراً بحاجات شعبه الفلسطيني. وبفضل ما يتصف به من مكر وقابلية للعمل مع كل الفئات، بنى عرفات بالتدريج قوته بين المنظمات الفلسطينية المختلفة، إلى أن صار رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية في نهاية العقد. قد يكون تنظيمه فتح، إلاّ أنه يقود الآن منظمة التحرير الفلسطينية التي تبقى بمثابة المنظمة الجامعة التي تظلّل العديد من الجماعات الفلسطينية المسلّحة ذات الإيديولوجيات والمرجعيات الثورية المتباينة، والارتباطات المستمرة بمختلف الأنظمة العربية.

هذا وقد نُظر إلى الإرهاب والعنف على أنهما أدوات مشروعة لحمل العالم على الالتفات إلى الفلسطينيين وتدارك الظلم النازل بهم. كما قُصد من وراء استخدام الإرهاب والعنف تكبيل أيدي دول عربية أساسية مثل مصر والأردن. وبالرغم من «لاءات» عبد الناصر الثلاث في الخرطوم، فقد كان هناك قدر كبير من الشك بين الفلسطينيين (فضلاً عن النظامين العسكريين في سوريا والعراق)، بأن عبدالناصر والملك حسين سيغتنمان أول فرصة تسنح لهما لبيع الفلسطينيين وإبرام صفقة مع إسرائيل لاسترجاع أراضيهما. ليس الخطأ في أن موشيه دايان جلس بجانب الهاتف ينتظر مكالمة من العرب بعد الحرب؛ الخطأ في أنه بكّر أكثر من اللازم في الجلوس.

والذي كان يُحرّك مخاوف الفلسطينيين، إدراكهم بأن مصر والأردن متيقنتان من عجزهما عن التغلّب على إسرائيل، وبالتالي، فإن تحوّلهما نحو الدبلوماسية وابتعادهما عن دائرة النزاع مسألة وقت ليس إلا(*).

لم يكن عام 1970 عاماً طيباً من وجهة النظر الفلسطينية. فقد تلقوا فيه ضربتين موجعتين، واحدة سياسية والأخرى إقليمية. فعبد الناصر، الذي كان منخرطاً في حرب استنزاف مع إسرائيل على امتداد قناة السويس، وافق على خطة لوقف إطلاق النار صاغها وزير الخارجية وليام روجرز. وكانت الخطة تقوم على القبول بقرار مجلس الأمن 242، وتشي باستعدادٍ للنظر في حل دبلوماسي للنزاع. إلى هذا الحد وعبد الناصر يتصرف بما يخدم المصالح المصرية، غير عابىء بالتطلعات الفلسطينية. أما ضربة الملك حسين الموجّهة إلى الفلسطينيين، فكانت مباشرة أكثر وأشد إيلاماً. ففي مواجهة دموية حاسمة، هزم جيشه قوات المقاومة الفلسطينية وطردها من البلاد ـ حيث انتقلت بمعظمها إلى لبنان ـ ولن يكون لفتح أو سواها من المنظمات أية قاعدة في الأردن بعد الآن.

والحدث الكامن وراء ذلك كله، كان خطف ثلاث طائرات ركّاب من قبل إحدى المجموعات المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، أعني الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد كانت الجبهة الشعبية هذه تتصدّر على الدوام الأعمال الإرهابية الدراماتيكية المعدّة لشدّ الانتباه إلى الفلسطينيين إلى أقصى حد ممكن. وربما كان الدافع إلى ذلك الرغبة

(*) أجل، كان للمخاوف الفلسطينية هذه ما يبرّرها. فقد شرعت كل من مصر والأردن، بصورة سرية على الأقل، في التأمل باحتمالات التسوية. ولم يكن البلدان في عجلة من أمرهما للقبول علناً بصيغة «الأرض مقابل السلام» كما جسّدها قرار مجلس الأمن 242 الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967. لكن ذلك ما لبث أن تغيّر مع حلول عام 1970، بالرغم من إصرار الفلسطينيين على اعتماد المقاومة ـ لا التفاوض ـ بوصفها المقاربة الاستراتيجية الوحيدة لديهم إلى النزاع مع إسرائيل.

في زيادة الاستقطاب في المنطقة وتصعيب الأمور على عبد الناصر كي لا يمضي قُدماً بخطة روجرز، غير أن خطف ثلاث طائرات ركاب والهبوط بها في الصحراء الأردنية، وفي النهاية تدميرها، كان عملاً استنكره المجتمع الدولي وأدانه. كما كان مصدر حرج كبير للملك حسين. وهكذا، أضحت المواجهة الحاسمة ما بين حسين وعرفات أمراً لا مفر منه تقريباً.

بعد معركة الكرامة والمكانة الجديدة التي تبوأها الفلسطينيون في العالم العربي بصفتهم محاربين ومقاومين ملتزمين، أخذت القوات الفلسطينية تتصرف شيئاً فشيئاً كما لو أنها تحكم الأردن. ولم يجد الفلسطينيون ضرورة كبيرة للتقيّد بالتفاهمات التي توصل إليها عرفات مع الملك حسين حول كيفية سلوك الفدائيين، فكانت تقع باستمرار تحدّيات للسلطات وللسيادة الأردنية، فيما أخذ الجيش الأردني يزداد تململاً إزاء الأوضاع السائدة. وحين تصدّى الملك للفلسطينيين، كان من الواضح أنه قد حصل على موافقة العديد من الزعماء العرب لخطوته تلك. وفي تعبير لفؤاد عجمي، لم يكن «النظام العربي السائد» في وارد ترك الفلسطينيين يقررون ما هو المسموح وما هو الممنوع في المنطقة.

أدّت إجراءات الملك الصارمة كذلك إلى تغيير نظام الحكم في سوريا. فالرئيس السوري، صلاح جديد، أرسل الجيش السوري عبر الحدود إلى داخل الأراضي الأردنية لمؤازرة الفلسطينيين ضد الجيش الأردني. لكن حافظ الأسد، قائد سلاح الجو السوري، رفض إشراك القوات الجوية في ذلك بعدما رأى إسرائيل تُعبىء قواتها والولايات المتحدة تدعم الملك حسين. وبدلاً من أن يهرع إلى نجدة الفلسطينيين، قام الأسد بانقلاب عسكري على جديد، وبعد ذلك بوقت قصير صار رئيساً لسوريا ـ وهو منصب ظل يشغله إلى حين وفاته في حزيران/ يونيو 2000. كان ذلك خبراً سيئاً بالنسبة لياسر عرفات، إذ منذ عام 1970 فصاعداً، دأب الرئيس الأسد على مناصرة منافسي عرفات في الحركة الفلسطينية (وكما أخبرني الأسد فيما بعد، فقد احتجز عرفات في دمشق في أوائل الستينيات من القرن العشرين، لكنه اضُطر إلى إطلاق سراحه على مضض ـ مع ندمٍ أكيد بطبيعة الحال ـ إثر تدخلات من الآخرين).

وقد أصبح نمطٌ من المناورة بين القوى والتنظيمات والقيادات العربية المتنافسة، بمثابة علامة فارقة لازمة لتسيُّد عرفات على منظمة التحرير الفلسطينية. وإذا كانت حركة التحرير الجزائرية المناهضة لفرنسا هي النموذج المفترض للقيادة الفلسطينية، فإن ما كان يسم جبهة التحرير الوطني (FLN) من انضباط وتلاحم لم يجد سبيله قط إلى داخل منظمة التحرير الفلسطينية. على العكس من ذلك، كان بناء الإجماع والإقناع ـ لا القوة ـ الوسيلة

المتّبعة في التعاطي مع مختلف الجماعات التي تتعايش تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يحدث أن دُفعت الخلافات السياسية إلى حافة الانفجار، خصوصاً وأن ذلك من شأنه أن يُضيِّق الخيارات ويستعدي الفلسطينيين الآخرين بصورة دائمة.

سواء أكان الأمر يتعلق بالتعاطي مع الشؤون الداخلية أم مع القادة العرب، كانت «المناورة» هي ما يحدّد أسلوب قيادة عرفات للفلسطينيين وأهدافها. فباتت المناورة بين من يسعون إلى السيطرة على القضية الفلسطينية أو الإضرار بها وبين من يهدّدون سيطرة عرفات على الحركة بمثابة الخط المرشد له. وإذا كان ثمة روح تحكم عرفات، فهي عدم إسقاط أي خيار، أو غلق أي باب، أو الالتزام بأي شيء يتعذر الرجوع عنه ـ وبالتالي، عدم اعتبار أي تعهّد أمراً ملزماً. والضعف لا القوة، هو من أنتج مثل هذا النمط من التفكير والعمل. وأيا كانت الادّعاءات بعد 1967، وما يُقال عن مركزية «القضية» في وجدان العالم العربي، فقد حكم القيادة الفلسطينية واقعٌ من الضعف والتبعية. وجاءت الضربات التي تلقتها في عام 1970 لتعيدها إلى ذلك الواقع.

وليس بالأمر المستغرب أبداً أن يُبادر الذين يشعرون بالضعف إلى إضعاف أنفسهم أكثر فأكثر من خلال شرذمة صفوفهم والحدّ من خياراتهم. ولهذا السبب بالذات، استحكمت في الحركة الفلسطينية وزعيمها عادة اللجوء إلى المناورة والمراوغة. فالوحدة، في نظر الفلسطينيين، تجب المحافظة عليها بأي ثمن. وأي تنازع بين الفلسطينيين لن يخدم سوى مصلحة إسرائيل. لذلك من الأفضل تفادي النقاشات التي من شأنها أن تثير معارضة داخلية؛ ومن المستحسن إخفاء أية خلافات محتملة والتستر عليها؛ وأخيراً، إن ضمان الإجماع لهو خير من ترك إسرائيل تستغلّ الفرقة بين الفلسطينيين ـ أو هكذا ذهب التفكير بالفلسطينيين.

حافظ عرفات على تكتّل الحركة. ونجح في أعقاب حرب 1973 والقمة العربية في الرباط عام 1974، في حمل العالم العربي على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها «الممثل الشرعي الوحيد» للشعب الفلسطيني. غير أن ذلك كان هو الآخر جزءاً من صفقة: يتولى هو «ضبط» الثوريين الحقيقيين في حركته ـ أولئك الذين يرون أن تحرير فلسطين يجب أن يكون جزءاً من ثورة أعرض ضد النظام السياسي القائم في العالم العربي ـ ويمتنع عن التدخل في السياسة الداخلية للدول العربية؛ وفي المقابل، تُمنح منظمة التحرير الفلسطينية هذه الصفة (وقد التزم عرفات من حيث الأساس بهذه الصفقة، فيما عدا استثناء وحيد مهمّ هو لبنان. وقد أدّت مراوغاته في لبنان في نهاية المطاف إلى قيام تحالف بين

القوى المسيحية والإسرائيليين، وإلى طرد قوات منظمة التحرير الفلسطينية منه على أثر الاجتياح الإسرائيلي في صيف 1982).

كان على عرفات أن يناور لبناء القوة الفلسطينية؛ ولإبقاء «القضية» حيّة أمام أنظار العالم العربي؛ وكذلك للحدّ مما قد يفعله الإسرائيليون أو العرب الآخرون بالفلسطينيين. وقد انتعشت الآمال بالفعالية العربية عقب حرب 1973، بفضل النجاحات المحقّقة على أرض المعركة واستخدام سلاح النفط. سوى أن الفعالية العربية كانت تستلزم وحدة حقيقية، في حين اتضح بصورة متزايدة أن كل بلد عربي يسعى وراء مصالحه الخاصة ويعمل على صونها، في حين يجد نفسه مضطراً إلى التحدّث بلغة الوحدة العربية.

فالمملكة العربية السعودية والدول النفطية الأخرى، لن تسمح للفلسطينيين أو المصريين بأن يضعوا أيديهم على مواردها الثمينة ويستخدموها لأغراضهم الخاصة. والرئيس السادات، الذي خلف عبد الناصر، لن يدع الفلسطينيين أو السوريين يُقررون ما إذا كان باستطاعة مصر استرجاع أراضيها. والملك حسين، وبالرغم من قرار قمة الرباط بشأن منظمة التحرير الفلسطينية، لن يترك عرفات يبني قاعدة له في الضفة الغربية على حساب دور الأردن ونفوذه هناك. وبالفعل، ظلّ الملك حتى أواخر ثمانينيات القرن العشرين يراوده أمل في أن يستعيد في وقت من الأوقات المسؤولية عن الضفة الغربية ويلعب دوراً قيادياً بين الفلسطينيين. لكن، أياً تكن قُدرة الفلسطينيين على نيل حظوة الشارع العربي العريض من فوق رؤوس الزعماء العرب، فقد كان عرفات يعي حدوده ـ وقد أخبرني في كمب ديفيد في تموز/ يوليو 2000، أنه أراد مرافقة السادات إلى كمب ديفيد الأصلي، لكن السوريين والسوفييت منعوه من ذلك.

ربما تكون المناورات بين القوى المتنازعة وممارسة الأعمال الإرهابية هي ما حافظ على تماسك منظمة التحرير الفلسطينية وعدم انفراطها، وذكّر العالم والإسرائيليين بأن الفلسطينيين لن يحلّوا عن ظهورهم ما لم يُرفع الظلم عنهم. غير أنها لم تُسهم بشيء في وقف الاستيطان الإسرائيلي المستفحل، والحكم العسكري الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد غدا الإحباط الفلسطيني حيال التسلّط الإسرائيلي أجلى للعيان مع ترسّخ أقدام الاستيطان الإسرائيلي، ومع إقدام حكومات الوحدة الوطنية بقيادة الليكود في ثمانينيات القرن العشرين على تشجيع إقامة المزيد من المستوطنات الإسرائيلية في كل أنحاء المناطق.

فصار اندلاع موجات الغضب العنيفة بين القوات الإسرائيلية والشبّان الفلسطينيين،

ولا سيما داخل مخيمات اللاجئين في قطاع غزة وما حولها، حوادث متكررة ومتواترة. وفي وقت لاحق، وتحديداً في كانون الأول/ ديسمبر 1987، فَقَدَ سائق إسرائيلي السيطرة على عربته في غزة ودهس عدداً من الفلسطينيين. وقد أشعل الحادث أعمال شغب في غزة أولاً ثم في غزة والضفة الغربية معاً. ولم تتوقف الاضطرابات، بل تحولت الاضرابات وعمليات رشق الجنود والمستوطنين الإسرائيليين بالحجارة إلى واقع يومي؛ وما لبث أن أطلق الفلسطينيون على هذا الواقع تسمية «الانتفاضة».

مما لا شك فيه أن الانتفاضة الأولى هذه كانت تعبيراً عن إحباط الفلسطينيين وسخطهم. وقد أتت من داخل المناطق لا من خارجها. لقد أسَرَ «أطفال الحجارة» مخيّلة المثقفين العرب؛ وجاءت الانتفاضة استجابةً للحاجة إلى التحدّي لا الإذعان. كانت، في الواقع، إعلاناً بأن الفلسطينيين في المناطق لن يرضخوا للاحتلال. فبصرف النظر عن النوايا الإسرائيلية، كان ينتاب الفلسطينيين شعور بالضعة والمهانة في ظل الاحتلال. في حين كانت الأعمال الإرهابية الإسرائيلية الرامية إلى منع الأعمال الإرهابية الفلسطينية ـ كالحجز الوقائي والتخويف الجسدي وسوء المعاملة وتدمير منازل أُسر الإرهابيين ـ تُعمّق من غضب الفلسطينيين واستيائهم وتقوّي لديهم الشعور بأنهم ضحايا.

وهذا الشعور بكونهم ضحايا له جذور عميقة في الوجدان الفلسطيني. ففي حين يحكم الانهمام بالأمن مقاربة إسرائيل في التفاوض مع كل جيرانها، فإن ما يشغل بال الفلسطينيين هو إنهاء وضعهم كضحايا، ومنحهم الكرامة والاحترام والاستقلال الحقيقي. والحاصل أن كل موقف أو مسألة في المفاوضات إنما يجري تقديره بمدى إسهامه في الحدّ من السيطرة الإسرائيلية أو في منح الفلسطينيين مكانة أفضل أو استقلالية أكبر.

وشعور الفلسطينيين بكونهم ضحايا، ربّى لديهم كذلك إحساساً بالأهلية. فهم أهلٌ للأرض؛ إنها لهم. وقد سُلبت منهم. وهم ليسوا مُضطرين إلى إثبات أي شيء للإسرائيليين؛ بل حريٌ بالإسرائيليين أن يُثبتوا هم أهليتهم أمام الفلسطينيين ـ الذين هم، بعد كل شيء، ضحية النزاع. وبوصفهم الضحية، كان الفلسطينيون يشعرون (ويشدّدون طوال المفاوضات) بأن الإسرائيليين هم من ينبغي أن يتخذ الخطوة الأولى أو يُقدِّم أول تنازل في المحادثات. وعلى النسق عينه، إن الولايات المتحدة، بما هي الراعي الرئيسي لعملية السلام، تُلزمها مسؤوليتها تجاه الضحية بأن تكون عادلة. أما الفلسطينيون، وهم الضحية، فلا يجب أن يُطلب منهم إلاّ القليل لأن الآخرين مدينون لهم بالكثير. إن المسؤولية ليست جزءاً من الثقافة السياسية الفلسطينية. وعليه فهي مسؤولية الإسرائيليين، أو مسؤولية الأميركيين، أو

مسؤولية المجتمع الدولي، أو حتى مسؤولية العرب أن يرفعوا الضيم عنهم ويتخذوا الخطوات الآيلة إلى إنهاء النزاع.

ومن الطبيعي أن يجد الفلسطينيون، الذين يرون أنفسهم الضحية، صعوبةً في تفهّم احتياجات إسرائيل. فالإسرائيليون لم يكتفوا بسلبهم ممتلكاتهم بالقوة، بل ويُبقونهم حالياً تحت نير الاحتلال؛ هذا عدا عن أن الفلسطينيين يرون، عن حق، ما تتمتع به إسرائيل من قوة وما يعتورهم هم من ضعف. يتحدث الإسرائيليون عن الأمن، في حين أنهم، أي الفلسطينيون، الأحوج إلى الأمن من استخدام القوة الإسرائيلية وإساءة استخدامها على السواء.

وكونهم الضحية، خلق كذلك واقعاً آخر للفلسطينيين: فقد صار يجتذبهم كل من يقف ويهدّد إسرائيل ومن يُحسن إليها. في عام 1990، حين هدّد صدّام حسين بحرق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيميائية؛ وحين زعم أنه غزا الكويت من أجل القضية الفلسطينية؛ ثم حين أطلق صواريخ سكود على إسرائيل، كان الفلسطينيون من بين أوائل الذين أيّدوا صدّام. فلا أحد سواه بدا مستعداً لتحدّي العالم الغربي بالنيابة عن الفلسطينيين؛ ولا أحد غيره بدا مستعداً كل الاستعداد لإذلال من أذلّ العرب جميعاً. وما من أحد بدا متحفزاً إلى تلك الدرجة لإثبات أن العرب ليسوا بلا حول ولا طول.

لكن، وعلى شاكلة عبد الناصر تقريباً، جلب صدّام الكارثة لا الخلاص. بيد أن هزيمته ساهمت في تحريك أحداثٍ أدّت، وللمرة الأولى منذ قيام إسرائيل، إلى بدء عملية جدية من التفاوض لإنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي. فقد وعد الرئيس بوش تكراراً بأنه بمجرد الانتهاء من عدوان العراق على الكويت، سوف نعمل على إحلال سلام شامل في الشرق الأوسط. وكان أقوى حلفائنا العرب في الحرب على العراق ـ المملكة العربية السعودية ومصر ـ متلهفتين لإطلاق مثل هذه المبادرة، بعدما شعرتا بأنهما في مأمن أكبر من التهديدات الراديكالية، وفي حاجة إلى التدليل على إخلاصهما المستمر للقضايا العربية الكبرى، كالقضية الفلسطينية، بالرغم من مشاركتهما في الحرب ضد زعيم عربي.

لكن، ظل الفلسطينيون، ومعهم كثيرون في العالم العربي، يرون معايير مزدوجة أميركية حين يتعلق الأمر بمبادرة السلام هذه. فكانوا يتساءلون لماذا يُسمح لإسرائيل بأن تتجاهل فعلياً قرارات مجلس الأمن، في حين يُجبر صدّام على الرضوخ لها؟ كان يغيب عنهم الفارق بين قرارات مجلس الأمن. فالقرارات الصادرة ضد العراق كانت ردّاً على إقدامه على استئصال دولة عضو في الأمم المتحدة؛ وهذه القرارات كانت تحتّم عليه الإذعان لا

القبول فقط. وعدم الإذعان حمل في طياته عقوبات، وأفضى من ثمّ إلى جواز استخدام القوة ضد ابتلاعه الكويت. أما القرارات التي كان الفلسطينيون، والعرب عموماً، يركّزون عليها بالدرجة الأولى فيما يتصل بإسرائيل، فهي القرار 242 والقرار 338، اللذان صدرا بعد حربَيْ 1967 و1973، وحدّدا الخطوط أو المبادئ التوجيهية التي يجب أن تؤطّر المفاوضات الهادفة إلى إنهاء النزاع بين العرب والإسرائيليين. وحيث إنه لم يتمّ إرساء الشروط للتسوية السلمية النهائية في هذين القرارين، فلا يُمكن أن يكونا إلزاميين على كلا الطرفين.

غير أن التمييز بين قرارات مجلس الأمن فيما يتصل بالعراق وإسرائيل لم يكن مُقنعاً البتة. فقد رفض العالم العربي عموماً فكرة إجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن فيما تُعفى إسرائيل من ذلك؛ إنه يطلب معاملة متكافئة. ويودّ أن يرى سائر قرارات مجلس الأمن تتمتع بقوة القانون الدولي.

بالنسبة إلى العالم العربي على وجه العموم، كانت القرارات وسيلة لحفظ ماء الوجه. فالعرب مستعدون لحل النزاع مع إسرائيل، إنما على أساس القانون الدولي، أو «الشرعية الدولية» حسب تعبيرهم فقط. وإليكم تفسيرهم وتبريرهم لإنهاء النزاع: إذا كان على العراق أن يرضخ للشرعية الدولية، فيجب على إسرائيل، هي الأخرى، أن ترضخ لها. والمفاوضات «الشائكة» والصعبة جعلت الإسرائيليين يظهرون بمظهر من يحاول التملّص من مسؤولياته، لا الإيفاء بها. إن مبدأ الأرض مقابل السلام - وهو ما يعنيه قرارا مجلس الأمن 242 و338 - غاية في البساطة. فالمطلوب من الإسرائيليين الانسحاب ببساطة، ولا داعي هناك إلى إجراء أية مفاوضات معقّدة. وفي حال انسحبت إسرائيل، فلن يعود هناك سبب للحرب، أو سبب للنزاع. أجل، إن مفهوم العرب والفلسطينيين للسلام هو غياب النزاع، لا القبول أو التصالح أو التعاون أو العلاقات الدافئة. وهذا ما كان ينسجم، بطبيعة الحال، والاعتقاد الأساسي بأن إسرائيل ليست أهلاً لأن تكون هنا. سوف يُسلّم العرب بوجود إسرائيل ويضعون حداً للنزاع، لكنهم سيُبقون علاقتهم بها في حدّها الأدنى.

تفاوت في الروايتين، تفاوت في الإدراك

أما المفهوم الإسرائيلي للأمن فمختلف تمام الاختلاف. ذلك أن الإسرائيليين يريدون ما هو أكثر من مجرد التسليم بوجودهم. إنهم يريدون القبول به. يريدون إثباتاً للالتزام بتركهم يعيشون في سلام. وهم يخشون أن يتخلّوا عن أرصدة ملموسة، من قبيل الأرض، تُعطي إسرائيل وضعاً إقليمياً أكثر مواءمةً من الوجهة الدفاعية، في مقابل وعود غير

ملموسة وفوق ذلك يُمكن الإخلال بها - وعود لا تعني الكثير إذا ما بقي الواقع الأساسي يتسم بالعداء الذي يُبرِّر إما الحرب على إسرائيل وإما استمرار الإرهاب ضدها.

لهذا السبب، رغب الإسرائيليون في رؤية قرائن مادية وأدلّة ملموسة على السلام والتطبيع. مع الليكود، كان الانسحاب من المناطق صعباً على أية حال. لكن مع إظهار الالتزام الجدّي بالسلام - بخوض المجازفات، بالتعامل المباشر مع الإسرائيليين، بإبداء الاستعداد لتدارك مخاوف إسرائيل الأمنية بمنتهى الجدّية، بتقبّل العلاقات الطبيعية والمشاريع التعاونية، بالاستعداد للانخراط في مفاوضات شاقّة، عملية وتفصيلية - يُمكن للإسرائيليين عندئذ أن يتعاملوا مع الأرض باعتبارها جزءاً من المعادلة. وفي النهاية، الإسرائيليون بحاجة إلى من يضمن لهم أن المعادلة هي الأرض مقابل السلام، وليس الأرض مقابل لا شيء.

على العكس من ذلك، الأرض، في نظر العرب والفلسطينيين، هي أرضهم. وهم إنما يؤدّون خدمة للإسرائيليين بإنهائهم النزاع والموافقة على العيش بوجود إسرائيل. وكما اعتاد الرئيس السوري أن يقول لي في عدة مناسبات، «ألا يُدرك الإسرائيليون ما أعرضه عليهم؟» (بالنظر إلى مرجعيته القومية العربية، كان الأسد يرى أنه خليق بالإسرائيليين أن يكونوا جدّ ممتنين له لاستعداده للتخلّي عن النضال والقبول بوجود إسرائيل؛ ومن واجبهم، في المقابل، أن يلبّوا مطالبه تماماً بشأن الأرض، ومواقيت الانسحابات، وكذلك بحصر مضمون العلاقات الطبيعية في أضيق نطاق).

ومرة أخرى، نجد نمط التفكير الإسرائيلي ينصبّ على الأمور العملية والتفصيلية، على الأبعاد الأمنية للعلاقات والنوايا. فهذه جميعاً هي ما يُثبت أن العرب مستعدّون فعلاً لتبديل موقفهم من إسرائيل والقبول بوجودها عن حق وحقيق. خلافاً لذلك، يتجه نمط التفكير العربي والفلسطيني نحو المبادىء والعموميات والمطالب العريضة: لبّوا مطالبنا الأساسية، وسيكون لكم السلام - أو بالأحرى غياب النزاع. المسؤولية، إذاً، تقع كلها على عاتق إسرائيل وليس على عاتقهم هم.

صحيح أن المفاوضات المنبثقة عن عمليتَيْ مدريد وأوسلو أضحت مع الوقت بالغة التفصيل في تطرّقها إلى شتى المسائل، إلا أن نقاط الانطلاق كانت شديدة الاختلاف. فقد سعى العرب والفلسطينيون على الدوام إلى ضمان الأخذ بمبادئهم، في حين الْتمس الإسرائيليون باستمرار النظر في النواحي العملية. وهذا التفاوت حيال المسائل لم يتمخّض عن تضاربٍ وتباينٍ فحسب، بل وعن مواقف متناقضة أيضاً حيال المفاوضات والغرض

منها والتكتيكات الواجب استخدامها فيها.

هذا هو العالم الذي صاغ مقاربة كل طرف إلى المفاوضات حين وصلنا أخيراً إلى النقطة التي صار معها التفاوض بين إسرائيل وجيرانها جميعاً، بمن فيهم الفلسطينيين، أمراً ممكناً. لا مشاحة في أن إطلاق المفاوضات كان بمثابة اجتياز عقبة تاريخية كبرى. ولعلمهم بمدى أهمية الاعتراف بالنسبة إلى الإسرائيليين، فقد عمل العرب جاهدين على احتباسه كي يظفروا بالتنازلات الإسرائيلية أولاً. والإسرائيليون من جانبهم، وإن كانوا يبتغون مفاوضات مباشرة، إلا أنهم لم يشاؤوا أن يدفعوا ثمنها تنازلات حول نقاط جوهرية.

هذا ما أدركه الرئيس السادات. وقد حاول العالم العربي أن يعزل مصر لتوصّلها إلى معاهدة سلام مع إسرائيل. وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، توقفت محاولته هذه، وبات العرب مستعدين للنظر في حلول دبلوماسية، شريطة ألا يتعاطوا مباشرةً مع إسرائيل. فالتمسوا التفاوض بصورة غير مباشرة عبر الولايات المتحدة، أو في الوقت المناسب عبر مؤتمر دولي يُواجَه فيه الإسرائيليون بموقف عربي جماعي. هذا في حين أرادت إسرائيل أن يبدي العرب التزامهم بالسلام عن طريق الاستعداد لعقد مباحثات ثنائية مباشرة، تماماً كما فعل السادات، وعارضت المفاوضات غير المباشرة أو المؤتمر الدولي.

من هنا بدأت قصة انخراطي في المساعي السلمية. قبل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام كان السؤال: هل سنرى المفاوضات تُعقد ذات يوم؟ وبعده صار السؤال: هل سنرى المفاوضات تُثمر سلاماً ذات يوم؟

الفصل الثاني

الطريق إلى مدريد

شهد طوال العقد التاسع من القرن العشرين تدخل إدارة ريغان على نحو نشيط في الشرق الأوسط. لكن من دواعي الأسف أن قلّة قليلة من تلك المبادرات أتت أُكلها. بعضها مُني بالفشل كُلّيةً، كالجهود لإعادة الاستقرار إلى لبنان في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، والتي بدأت بإرسال الجنود الأميركيين إلى هناك، مروراً بفقدان 241 من مشاة البحرية (المارينز) في تفجير انتحاري لمقرّهم في بيروت، وصولاً إلى الانسحاب الأميركي في مطلع 1984؛ وأخرى أستهلكت الكثير من الوقت والجهد لكنها لم تسفر عن أية نتيجة؛ كمبادرة ريغان التي كانت عبارة عن مسعى لتقديم رؤية أوسع لسلام الشرق الأوسط في أعقاب الحصار الإسرائيلي لبيروت وتوسُّطنا لخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.

ومع إخفاق التدخل الأميركي في لبنان وفشل مبادرة ريغان، عمد وزير الخارجية، جورج شولتز، إلى خفض مستوى النشاط الدبلوماسي في المنطقة؛ لن تُرسل قوات أميركية إلى مناطق الاضطراب في الشرق الأوسط، أو تُطرح خطط شاملة لحلّ النزاع العربي - الإسرائيلي. وإنما سيجري التركيز بالأحرى على العمل لبدء محادثات سلام. لأنه إذا كان العرب والإسرائيليون عاجزين حتى عن التحادث، فلن ينتهي النزاع إطلاقاً... هذا إذا لم يتفاقم على نحو خطير، مُهدِّداً بنشر الفوضى في سوق النفط العالمية وتعطيل الاقتصاد الأميركي.

ومما يدعو إلى الأسف، أن الجهود الدبلوماسية الأميركية وقفت عاجزة عن التغلّب على ممانعة العرب في التفاوض المباشر مع الإسرائيليين، فالقادة العرب يحاولون ما أمكن الإحجام عن الاعتراف بإسرائيل، وهم لن يُجروا محادثات معها إلاّ في إطار مؤتمر دولي، بينما الإسرائيليون ماضون في إصرارهم على المفاوضات الثنائية والمباشرة.

وكانت هناك أيضاً مشكلة من سيمثّل الفلسطينيين في المفاوضات. القادة العرب

الذين سبق وأن نصّبوا منظمة التحرير الفلسطينية «ممثّلاً شرعياً وحيداً» للشعب الفلسطيني، ميّالون إلى الحسم في موقفهم: إنها منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا ما لا مجال للتفكير فيه عند الإسرائيليين. فمجرد الجلوس مع المنظمة كان سيشي بقبول إسرائيل بأجندتها القائمة على الاستقلال والدولة. لذا لم يشأ الإسرائيليون أن يتعاملوا مع الفلسطينيين كمسألة منفصلة.

بحلول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، كُنتَ تجد عدداً قليلاً من الإسرائيليين المستعدين للأخذ بتأكيد غولدا مئير في عام 1969 أنه لا وجود لشعبٍ يُدعى الشعب الفلسطيني. مع ذلك، كان معظم الإسرائيليين المتنفّذين يأملون في التعامل مع الفلسطينيين في ارتباطٍ مع الأردنيين. وكان لسان حالهم يقول: حلّوا مسألة الضفة الغربية مع الأردن، وستجدون أن المشكلة الفلسطينية قد حُلّت هي الأخرى.

وكانت لمنظمة التحرير الفلسطينية سياستها الخاصة في الإنكار والرفض. فميثاقها يدعو إلى إزالة الكيان الصهيوني (والمقصود به إسرائيل)؛ وترحيل جميع اليهود الذين وصلوا بعد إعلان بلفور من فلسطين؛ وإقامة دولة ديمقراطية ثنائية القومية يُمثّل فيها الفلسطينيون الأغلبية الساحقة، ويكون فيها اليهود أقلية متميّزة.

وبالنظر إلى رفض منظمة التحرير الفلسطينية وجود إسرائيل وتمسّكها بالإرهاب، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للتعاطي مباشرة مع عرفات أو ممثلي المنظمة الأدني رتبة منه في ذلك الحين. مع ذلك، دأبت وزارة الخارجية طوال الثمانينيات من القرن العشرين على ممارسة الضغط على الدول العربية (ولا سيما مصر والمملكة العربية السعودية والمغرب والأردن) كي تُقنع منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) بقبول قرارَيْ مجلس الأمن 242 و338، اللذين يدعوان في جوهرهما إلى التفاوض على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب 1967 في مقابل السلام لجميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها. وكالعادة، لم تفضِ هذه الجهود إلى نتيجة، إذ كان عرفات يُلمِّح إلى استعداده للقبول بقرارَيْ 242 و338 ليعود ويتراجع إلى حيث الغموض (هذا الغموض الذي يسمح له بأن يقول لأنصاره إنه في الحقيقة لم يعترف بإسرائيل ولا بحقّها في الوجود).

في عام 1985، توصل عرفات، وكان لا يزال في وضع سياسي ضعيف من جراء طرد م. ت. ف القسري من لبنان عام 1982، إلى اتفاق مع الملك حسين على تشكيل وفد سلام أردني - فلسطيني (م. ت. ف) مشترك بناءً على ثلاثة بنود هي: القبول بقرار 242؛

نبذ الإرهاب؛ والاعتراف صراحةً بحق إسرائيل في الوجود. كان وزير الخارجية شولتز مستعداً، أقلّه في بادىء الأمر، لأن تقوم الولايات المتحدة بالتوسط بين الوفد الأردني - الفلسطيني (م. ت. ف) المشترك والوفد الإسرائيلي للشروع في التفاوض، لكن عرفات رفض الالتزام بالتعهّد الذي أعطاه للملك حسين بشأن هذه البنود الثلاثة. وبالنتيجة، تخلّى الملك عن تفاهمه مع عرفات، فأُرجئت المحادثات إلى أجل غير مسمّى، وتعمّق الاستعصاء على صعيد صُنع السلام. غير أن ثلاثة تطورات تضافرت معاً لتكسر حالة الاستعصاء وتخلق بيئة جديدة للدبلوماسية الأميركية، وهي: زوال الاتحاد السوفييتي، حرب الخليج، والانتفاضة الفلسطينية الأولى.

البيئة الجديدة للدبلوماسية

بزوال الاتحاد السوفييتي، فقد العالم العربي ظهيره العسكري الرئيسي وخياره العسكري الأول. حتى في زمن القوة السوفييتية المحسوسة، كان السوريون وغيرهم يشكّون في قدرتهم على هزيمة إسرائيل في الحرب، خصوصاً مع وجود مصر خارج أي تحالف. لكن امتلاكهم للسلاح السوفييتي المتطوّر وحصولهم على الدعم السوفييتي كانا يمنحانهم قوةً في وجه إسرائيل، وبالطبع في وجه الولايات المتحدة. وقد بقي خطر القوة العربية جديراً بالتصديق. بيد أن الرئيس غورباتشوف، وكجزء من «تفكيره الجديد»، أعلن أثناء زيارة الرئيس الأسد لموسكو عام 1987 أن الاتحاد السوفييتي لن يؤيد العقيدة العسكرية السورية في «التوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل.

أدرك الأسد الرسالة. وحده الاتحاد السوفييتي من يملك ما يلزم بجعل التوازن العسكري الاستراتيجي مع إسرائيل ممكناً حتى من الناحية النظرية. وباستطاعة المرء أن يرى ههنا بالذات منشأ قرار الأسد في الانضمام إلى التحالف الخليجي ضد صدّام حسين والعراق. فقد أدرك الاتجاه الجيوبوليتيكي الحاكم على ما يبدو: الاتحاد السوفييتي في هبوط، والولايات المتحدة في صعود.

لا مراء في أن صدّام حسين كان خصماً للأسد، يُنافسه على عباءة الزعيم القومي العربي؛ وكان الواحد منهما لا يكفّ عن التناكف مع الآخر. لكن الأسد وجد ولا شك صعوبة في الاعتراف، أثناء اجتماعه بوزير الخارجية جيمس بيكر عام 1990 إثر غزو العراق للكويت، بأنه ليس بالأمر الهيِّن الانضمام إلى حلفٍ موجّه ضد صدّام، لا سيما إذا كان ذلك يعني استخدام القوة من جانب أغراب ضد «شقيق عربي». ولا جدال في أن الأسد، بتشديده هكذا على الصعوبات التي يُلاقيها مع جمهوره، إنما كان يأمل في أن تشعر الولايات

المتحدة (ودول الخليج الغنية) بأنها مُلزمة أدبياً بمكافأته مالياً على اْلتحاقه بركب التحالف. بيد أن هذه ليست كل القصة.

لكن المكافأة وحدها ما كانت، على أرجح الظن، لتُقنع الأسد بركوب مركب المجازفة المحتملة داخلياً، خاصةً إذا ما أخذنا في الاعتبار مدى حساسيته لأدنى نُذر التململ التي كانت آخذة في الظهور آنذاك في دمشق. كان يلتمس شيئاً أكبر من ذلك: بناء علاقة مع الولايات المتحدة بحيث يجعلنا نستخدم نفوذنا لاسترداد أراضيه من إسرائيل.

في الاجتماعات التي عقدناها مع الأسد بعد الغزو وقبل الحرب في كانون الثاني/ يناير 1991، شدّد الأسد على واجب الولايات المتحدة في الالتفات إلى مسألة السلام العربي ـ الإسرائيلي بعد ردّ الغزو العراقي. ولم يكن وحده في القول إننا إذا كنا نُنشىء تحالفاً من أجل الحرب، فخليقٌ بنا أن نبني تحالفاً من أجل السلام بعد الحرب. وفعلاً صار ذلك جزءاً من اللازمة الاميركية في تبرير التحالف ضد صدّام. وذهب بنا التفكير إلى أنه بمجرد أن ننتهي من ردّ العدوان الصدّامي على أعقابه، يُمكن أن نتفرّغ عندئذ لمعالجة المشاكل بين العرب وإسرائيل.

عرفات، الذي دأبه التركيز على ضغوطات اللحظة وسياسات الشارع، لم يلحظ الاتجاهات الجيوبوليتيكية الكبرى. وخلافاً للأسد، محض صدّام تأييده بعدما رأى ما له من شعبية لدى الجمهور العربي من جراء تحدّيه للغرب. إنما كان لاختياره هذا عواقب مدمّرة على الفلسطينيين. فالكويتيون والسعوديون وغيرهم طردوا مئات الآلاف من الفلسطينيين من الخليج لشعورهم بأنهم قد غدروا بهم. فذاق الفلسطينيون مرارة النفي من جديد، إذ خسروا منازلهم ووظائفهم وأمنهم. كما خسر عرفات، هو الآخر، قاعدته المالية الرئيسية ونصيره السياسي الأكبر.

أما اختيار الأسد، فقد أحلّه في مركز الدبلوماسية ما بعد حرب الخليج، في حين عمل اختيار عرفات على إزاحته جانباً. على كل حال، لم يكن عرفات يركب حصاناً رابحاً حتى ما قبل الحرب.

الانتفاضة الأولى التي اندلعت في نهاية عام 1987، أخذت عرفات على حين غرة. ها هم الفلسطينيون في المناطق يقاومون الاحتلال الإسرائيلي ويستقطبون اهتمام ـ وتعاطف ـ العالم. ها هم الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ينظّمون ويخطّطون ويوجّهون المقاومة. فأين كان عرفات؟ وأين كانت م. ت. ف؟

بالطبع، حاول عرفات أن يُترجم ما كان يحدث على الأرض إلى مكسب رمزي

للفلسطينيين على الأقل. ومن المفارقة أن حاجته إلى إثبات صلته الوثيقة بالانتفاضة، أدّت به إلى التصرّف على غير مألوفه: فقد اتخذ قراراً لطالما كان محل جدال في عالم الفلسطينيين خارج المناطق. ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، رتّب أمر مصادقة م. ت. ف على إعلان الجزائر، الذي يدعو إلى حل الصراع مع إسرائيل عبر إقامة دولتين. فبعد أربعين سنة على رفضهم خطة التقسيم، ها هم الفلسطينيون يُظهرون استعداداً للقبول بدولة يهودية جنباً إلى جنب مع دولة عربية. وباجتيازه هذه العتبة، لم يعد من الصعب على عرفات أن يقبل بالشروط الأميركية لبدء حوارٍ مع الولايات المتحدة.

بالنسبة لإدارة ريغان، كان ذلك فرصة مُلائمة لطالما سعت إليها؛ ولم يلبث وزير الخارجية شولتز، والإدارة في طور الأفول، أن اغتنمها. ففي كانون الأول/ديسمبر 1988، أجاز الوزير شولتز إجراء حوار مع م. ت. ف لقاء اعتراف المنظمة بقرارَيْ مجلس الأمن 242 و338. لكن شولتز رسم حدوداً للحوار، بأن حصر الاتصال الأميركي بالمنظمة في سفارتنا بتونس، وحَظَر أي اتصال بعرفات أو بالأعضاء القياديين الآخرين في اللجنة التنفيذية للمنظمة. قد نكون الآن قادرين على التحدّث إلى م. ت. ف رسمياً، إلاّ أن اللقاءات على المستوى السياسي لم تصبح بعد «مباحة»(*).

من البيِّن أن الانتفاضة قد أثرت في عرفات. لكنها تركت بصماتها على الإسرائيليين أيضاً. فلأول مرة يرى الإسرائيليون الثمن الباهظ للاحتلال المستمر. فمهمة مكافحة الانتفاضة لم تلطخ صورة إسرائيل في العالم فحسب، بل إن العسكر الإسرائيلي ما عاد يحب هذه المهمة أيضاً: جنود الاحتياط لا يُحبون إطلاق النار على الشبّان الفلسطينيين، ولا تروق لهم الخدمة العسكرية في المدن الفلسطينية، ويرون أنفسهم يُديمون الاحتلال أكثر مما يدافعون عن إسرائيل. وتبعاً لذلك، بدأ ضباط الجيش الإسرائيلي يتحدثون إلى الصحافة الإسرائيلية قائلين إنه لا يوجد حل عسكري للانتفاضة؛ الحل الوحيد هو الحل السياسي.

دوري

وفيما صفحات إدارة ريغان الأخيرة تنطوي سراعاً، رأيتُ في موقف جيش الدفاع الإسرائيلي بشير تحوّلٍ في مقاربة إسرائيل للفلسطينيين. كما رأيتُ في قبول عرفات لقرارَيْ 242/ 338 مؤشّراً على إمكانيات جديدة مع الفلسطينيين. كذلك رأيتُ في «التفكير

(*) استخدم المؤلّف هنا تعبير «Kosher»، الدال على الطعام المباح أكله في الشريعة اليهودية (المترجم).

الجديد» لغورباتشوف احتمالاً بانخفاض حدّة المنافسة بيننا وبين السوفييت في الشرط الأوسط، مما سيزيل حتماً إحدى أكبر العقبات في وجه إحراز تقدّم بين العرب والإسرائيليين. لم تكن هذه محض تصوّرات تجريدية أو ملاحظات أكاديمية من جانبي. بل عقدتُ العزم على إيجاد سُبُل للعمل عليها. وكشخصٍ على أهبة أن يلعب دوراً متقدماً في صُنع السياسات في إدارة بوش القادمة، سأكون عما قريب في موقع يتيح لي ذلك.

كيف تأتّى لي أن أضطلع بمثل هذا الدور؟ لقد تعرّفت على جورج بوش، وكان يومذاك نائباً للرئيس، أثناء عملي في هيئة مجلس الأمن القومي. والوظائف الأولى التي شغلتها في الحكومة كانت في وزارتَيْ الدفاع والخارجية. تركتُ الحكومة عام 1984 لألتحق بجامعة كاليفورنيا، حيث أدرتُ برنامجاً مشتركاً للدراسات العليا ما بين جامعتي بيركلي وستانفورد حول السلوك الدولي السوفييتي. غير أنه عُرض عليّ منصب كبير الخبراء المختصّين بشؤون الشرق الأوسط في هيئة مجلس الأمن القومي. وهكذا التحقتُ بالبيت الأبيض في حزيران/ يونيو 1986.

تقوم هيئة مجلس الأمن القومي بدور المنسِّق بين الوكالات الحكومية حول السياسات، وتساعد الرئيس بصفة مباشرة في تحضيره للاجتماعات مع القادة الأجانب أو للزيارات الخارجية. ومن الطبيعي أن تساعد نائب الرئيس كذلك. فحين قام نائب الرئيس بوش برحلة إلى مصر وإسرائيل والأردن في تموز/ يوليو 1986، كنتُ في عداد مرافقيه.

في العادة، تتوقع وزارة الخارجية من نائب الرئيس أن يقوم بمهام تشريفية فحسب في مثل هذه الزيارات. لكن نائب الرئيس بوش شعر بأن لديه شيئاً يُسهم به في السياسة الخارجية. كان كبار العاملين في هيئة أركانه - كريغ فولّر وفرِد خضوري ومارلين فيتزووتر - يفكّرون على ضوء الانتخابات [الرئاسية] التي ستجري في عام 1988، ويريدونه أن يظهر بمظهر رئاسي. ومن جانبي، لاحت لي إمكانية تحقيق إنجازٍ دبلوماسي محدود، ولكن حقيقي.

وكما شرحتُ الأمر أولاً لفرد خضوري، نائب مدير مكتب بوش، إن الوضع السياسي الفريد في إسرائيل قد خلق نوعاً مثيراً للاهتمام من التقاء المصالح بين إسرائيل ومصر والأردن. ففي غضون أسابيع قليلة، سيتبادل رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز، ووزير الخارجية إسحاق شامير، منصبيهما كجزء من اتفاق المداورة الناجم عن انتخابات حامية وتشكيل حكومة وحدة وطنية في عام 1984. الرئيس مبارك والملك حسين يعتبران شامير رجلاً متشدّداً، ويودان لو يكبحا جماحه كرئيس للوزراء. وهذا ما يبتغيه المعتدل

بيريز أيضاً، الذي يرغب في أن تكون لديه خطوط هادية لمفاوضات سلام تسمح له بلعب دور نشيط كوزير للخارجية. ولمّا كان شامير مقتنعاً بأن بيريز يعاف تبادل المناصب، فإنه سيمتنع، على ما أرى، عن إعطاء بيريز ذريعة سهلة لإبطال اتفاق المداورة (كالسماح لبيريز مثلاً بالادّعاء أن شامير يعيق فرصة سانحة للسلام).

في ضوء ذلك، اقترحتُ على نائب الرئيس أن يحاول صياغة بيان بمبادىء مشتركة تقبله كل من إسرائيل ومصر والأردن. فمن شأن بيان كهذا أن يُدخل الأردن علناً في اتفاقٍ مع إسرائيل لأول مرّة، وأن يُحدّد الخطوط التوجيهية لأية مفاوضات مستقبلية بين العرب والإسرائيليين. اقتنع فرِد خضوري بكلامي، ورتَّب الأمر لي كي أعرض وجهة نظري هذه على نائب الرئيس في الطائرة.

راقت الفكرة لنائب الرئيس بوش، لكنه أعرب عن شكّه في إمكانية تحقيقها. مهما يكن من أمر، فقد وافق على متابعتها، لا بل أدرجها، في الواقع، في صُلب محادثاته مع كل من الزعماء الثلاثة. ولا غرو، فقد توصلنا إلى اتفاقٍ على صيغة بيان مشترك.

ومنذ ذلك الحين، ونائب الرئيس يطلب مني أن أوافيه بإيجازات عن مجريات الأمور بصورة دورية؛ فيما كلّفني كل من كريغ وفرِد بتدوين المواضيع الخاصّة بالخطب العامة حول السياسة الخارجية؛ أما بوب تيتر، كبير المستشارين السياسيين لنائب الرئيس ومستطلع رأي الجمهور لديه، فطلب مني أن أحدد الخطوط العريضة لما أعتقد أنها القضايا الكبرى التي ستواجه الولايات المتحدة على صعيد السياسة الخارجية في السنوات القادمة.

في حزيران/ يونيو 1988، حين بات ترشيح نائب الرئيس للرئاسة عن الحزب الجمهوري أمراً مؤكداً، عرض علي كريغ وبوب أن أنضم إلى حملة بوش بصفة مستشار أول له للسياسة الخارجية. وإذا ما وضعنا جانباً حقيقة أن نائب الرئيس كان متخلِّفاً بدرجة كبيرة عن مايكل دوكاكيس [المرشح الديمقراطي] في استطلاعات الجمهور، فقد كنتُ حقاً في حيرة من أمري. لئن كنتُ أشغل في البيت الأبيض في ظل ريغان منصب المستشار الأول في القضايا العربية - الإسرائيلية، وهو منصب يُعتبر مهنياً أكثر منه حزبياً، إلا أنني كنتُ طوال حياتي محسوباً على الديمقراطيين. وجميع خبراتي في مضمار الحملات الانتخابية إنما اُستقيتها من خلال عملي لصالح الديمقراطيين. وقد التقيتُ بالعديد من أعزّ أصدقائي في تلك الحملات. كماتعرّفت إلى زوجتي، دِبّي، في إحدى تلك الحملات.

اثنان من أصدقائي الحميمين منذ أيامي السياسية المبكرة، وهما: تيري فريدمان، وكان آنذاك العضو الديمقراطي في الهيئة التشريعية لولاية كاليفورنيا، وهارلي فرانك، وكان

يومئذ رجل أعمال وناشطاً في مجال السياسات الديمقراطية، نصحاني كلاهما بألا أرتكب خطأً جسيماً، بالقول إن «بوش خاسر. فإياك أن تفعل ذلك».

بيد أن إحساسي كان غير ذلك. فلقد أحببت نائب الرئيس، وكنتُ أكنّ له تقديراً عالياً. ثم إنني كنتُ مرتاحاً لآرائه بصدد السياسة الخارجية، ولم أكن مقتنعاً بأنه سيخسر. وفي حال نجاحه، سوف يكون لي ما أختاره من مناصب، وسيتسنّى لي أن أُدخل أناساً أكفاء في مواقع أساسية للسياسة الخارجية.

وهذا ما حدث بالضبط. فبعد فوز بوش، أرادني كل من برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي العتيد، وجيمس بيكر، وزير الخارجية العتيد، أن أعمل معه: سكوكروقت بصفة نائب مستشار للأمن القومي؛ وبيكر بصفة رئيس هيئة تخطيط السياسات لديه. وترك لي الرئيس المنتخب حرية اختيار العمل الذي يروق لي أكثر. ومع أن المنصب عند سكوكرونت كان أرفع مقاماً وأكثر هيبةً، فقد فضّلت أن أكون مع بيكر في وزارة الخارجية.

فهناك أُشرف على جميع آليات الدبلوماسية من يوم ليوم: البرقيات التي تبعث عبرها الوزارة بالتعليمات إلى السفراء؛ البرقيات المُرسلة إلى المندوبين والموفدين والتي تُحدّد من خلالها أشكال التفاوض. ربما يستطيع المرء من مكانه في البيت الأبيض أن يؤثّر في تلك البرقيات، وقد يلتحق حتى بوفدٍ مفاوض عن وزارة الخارجية ـ مثلما حدث لي ذات مرة عندما كنتُ في مجلس الأمن القومي ـ لكن من الواضح أن العمل الدبلوماسي الحقيقي إنما يجري في وزارة الخارجية(*).

زد على ذلك أن جيمس بيكر كان وَعَدَ بأن يكون قوة دافعة في الدبلوماسية الدولية. بالرغم من علمي أن الرئيس المنتخب بوش سينخرط بدرجة أكبر في السياسة الخارجية من سلفه ريغان (وهذا من شأنه أن يجعل نائب مستشار الأمن القومي شخصية حيوية)، فقد رأيتُ أن بيكر هو من سيقود السياسة الخارجية ويدفع بعجلتها إلى الأمام. لقد رأيته وهو يعمل إبّان الحملة. كان يتفصّد خبرةً وسلطةً. كان يعيد معظم المناقشات إلى نصابها على وجه السرعة. كان يُعطي الأولوية لتحديد الأهداف الواضحة والعملية. وكان يطرح السؤال المناسب، ويتحلّى بالاجتهاد الحدسي الصحيح.

ما من شخص سيكون أقرب إلى الرئيس من جيمس بيكر، وهذا ما سيمنحه نفوذاً

(*) كان هناك، بالطبع، إبان إدارة ريغان حيّزٌ استطاعت من خلاله هيئة مجلس الأمن القومي أن تضطلع بمسؤوليات عملانية. وهذا ما تسبّب بكارثة ما يُعرف بقضية «إيران ـ كونترا». لذلك، صدرت توصيات بوجوب إبقاء العاملين في مجلس الأمن القومي بعيداً عن المسائل ذات الطابع العملاني.

عظيماً داخل الإدارة وعلى الصعيد الدولي على السواء. ثم إنه من أصحاب الفعل. لا شك في أنه رجل صعب المراس، غير أنه ليس بالمتحجّر؛ هذا إن لم نقل إنه منفتح على التفكير الجديد ـ وهذا شيء مطلوب، على ما كنتُ أرى، في مرحلة تاريخية ستحفل على الأرجح بتحوّلات كبرى على المسرح الدولي.

أخبرني روبرت زوليك، الذي عمل تحت قيادة بيكر حين كان وزيراً للخزانة ثم في حملة بوش، أن بيكر يعمل عن طريق وضع ثقة كبيرة ومسؤوليات جسام في نفرٍ قليل من المساعدين. ولئن كان من النادر أن يكسب الناس ثقة بيكر بسرعة، إلا أنني نجحتُ في ذلك، على ما أنبأني بوب.

ومع ذلك، بقيت مسألة واحدة قبل التحاقي ببيكر: هل ستُترك لي حرية تشكيل السياسة الأميركية في المجالين اللذين يعنيان لي أكثر من المجالات الأخرى، وهما النزاع العربي ـ الإسرائيلي والاتحاد السوفييتي؟ ولم يتأخر بيكر عن إعلامي بأنه سيكون لي الدور الرئيسي في هاتين المسألتين، وفي كل ما يتراءى لي مهمّاً من أمور أخرى.

وقد أوفى بيكر بالوعد الذي قطعه. كان هناك نوعان من التصرف يُفجّران غضبه الأسطوري حين كان وزيراً للخارجية: الارتياب بوعده والحنث بوعدك.

كذلك كان بيكر حريصاً للغاية على تجنّب أي مظهر من مظاهر الخلاف بينه وبين الرئيس. لا بل إنه كان يُبالغ في رد فعله من أجل تبديد أي إيحاء بوجود خلاف. ولعلّ هذا ما دفعه إلى الإدلاء بتصريحه الشهير: «إذا كان الإسرائيليون جادّين بشأن السلام، فإن رقم الهاتف هو 1414 - 456 - 202 - 1». وهو رقم المقسّم في البيت الأبيض. في إحدى جلسات لجنة الشؤون الدولية في مجلس النواب، أكال عضو الكونغرس ميل ليفين المديح لبيكر على جهوده لتحقيق حوارٍ بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لكنه انتقل بعد ذلك إلى تخطئة الرئيس بوش لحرفه المبادرة الأميركية عن سكّتها بتوجيهه النقد العلني إلى بناء المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية. كنتُ يومها أجلس خلف الوزير بيكر، وكنتُ أعرف كيف يُمكن أن يرد. وعلى أمل أن أستبق ذلك الردّ، فقد مرّرتُ إلى الوزير قصاصة اقترحت فيها أن يقول إن ميل جانب الصواب، وأن الأطراف المعنيّة، وليس الرئيس، هي من أخفق في القيام بما يلزم. لكن هذا الكلام لم يكن قوياً بما فيه الكفاية بنظر الوزير على ما يبدو. بل أراد التأكّد من أن أحداً لا يستطيع التطاول على الرئيس، ولسوف يفعل ذلك عن طريق الإدلاء بتصريح لا بد وأن يحتلّ عناوين الصحف ـ تصريح من شأنه أن يحوّل الأنظار عن الرئيس ويصبّها على الإسرائيليين.

في عالم السياسة بواشنطن، حيث الغيرة جزءٌ من الثقافة. وحيث إسقاط الناس عن منصّاتهم يبدو عملاً مستساغاً، لن يسمح بيكر مطلقاً ببروز أية فجوة بينه وبين رئيسه. وقد كان ذلك درساً حسّياً وبليغاً؛ درساً تعلّمته وعملتُ به طوال مدة شغلي لمنصبي. بيد أن ذلك لا يعني أن المرء لا يستطيع أن يتجادل مع رئيسه. الحق أن بيكر أحاط نفسه بمعاونين من ذوي العقل الراجح والرأي المستقلّ، الذين لا يتورعون عن مصارحته بأنه أخطأ عندما يُخطىء.

ومع تولّي إدارة بوش مسؤولياتها، اعتمد بيكر عليّ في التثقّف حول الاتحاد السوفييتي ونزع السلاح والشرق الأوسط. ومع مرور الوقت، صار هو من يثقّفني ويعلّمني فن التفاوض، وما كنتُ لأجد استاذاً أبرع منه.

تشكيل استراتيجية إدارة بوش بصدد السلام العربي ـ الإسرائيلي

منذ البداية، كان لبيكر شرطٌ واحدٌ على السياسة الخاصة بالشرق الأوسط: لا يريد أن يطوف المنطقة «طائراً على نحو ما كان يفعل شولتز». فهو لن يتوجه إلى الشرق الأوسط ما لم تلح هناك فرصة لإحراز تقدم حقيقي ـ نقطة كرّرها على مسامع كل زعيم من زعماء الشرق الأوسط حضر إلى واشنطن في ربيع 1989.

وبالنظر للظروف السائدة، لم يكن ثمة معنى لأن يزور بيكر المنطقة. صحيح أن الانتفاضة كانت تضغط لإيجاد حل سياسي، إلا أن الإسرائيليين والفلسطينيين كانوا ما برحوا مختلفين اختلافاً جوهرياً حول مسائل القدس، والحدود، والسيادة، واللاجئين؛ كما كانت آراؤهم بصدد الشكل الذي ستتخذه أية عملية سلمية متباينة تماماً. وكما لو أن ذلك لم يكن كافياً، كان العنف اليومي يُفسد البيئة الملائمة لصُنع السلام. وكما أخبرتُ بيكر ذات مرة: إنك بحاجة إلى «أبطال يجترحون اُختراقات دراماتيكية» ـ كالسادات على سبيل المثال ـ ولم يكن ثمة أبطال في المنطقة.

في ورقة استراتيجية، اقترحتُ مقاربةً من مرحليتين: الأولى، مرحلة سابقة على التفاوض الغرض منها تغيير البيئة، ثم مرحلة تفاوضية تركّز على كيفية نقل المسؤوليات من الإسرائيليين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فما أن يُحلّ الحكم العسكري الإسرائيلي ويحل محلّه حُكم ذاتي فلسطيني، حتى يُصبح في الإمكان التفاوض على المسائل الجوهرية: القدس، الحدود والسيادة.

ما كنتُ أحاوله، من حيث الأساس، هو الابتعاد عن الأمور الجليلة وصبّ الجهود على الأمور العملية. كان الناس العاديون يُقاسون الأمرّين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان لا بد أن يرى الفلسطينيون حصول تبدلٍ في أوضاعهم اليومية. وفي الوقت الذي يأبى فيه شامير التعامل مع عرفات أو مع م. ت. ف، فإن له مصلحة في إظهار أنه قادر على اتخاذ ترتيبات جديدة مع الفلسطينيين في المناطق. وعلى الضد من ذلك، فإن لعرفات مصلحة في إثبات قدرته على تسجيل أي تحوّل إيجابي في تلك المناطق لمصلحته هو. حجّتي في ذلك أن كلاً منهما سيُجازف إنْ هو أخذ بمقاربتنا، لكن مجازفته ستكون أكبر فيما لو ترك الوضع يتدهور.

بهذا التصوّر في ذهني، اقترحتُ «مجموعة خطوات تدعم بعضها بعضاً» في المناطق. سنطلب من الإسرائيليين أن يُفرجوا عن السجناء ممن تقلّ أعمارهم عن عشرين سنة من سجن كتزيوت، ويرفعوا الطوق العسكري عن القرى والبلدات، ويوقفوا مداهماتهم لها، ويُخفّفوا من القيود المفروضة على النشاط التجاري. وسنطلب من الفلسطينيين أن يعملوا على وقف إطلاق النار محلياً، ويُجروا محادثات منتظمة مع الموظفين الإسرائيليين، ويضعوا حداً للإضرابات التي يُدعى إليها في المدن الفلسطينية والتي تؤدي لا محالة إلى وقوع اشتباكات مع الجنود الإسرائيليين. كتبتُ إلى الوزير أقول إن هذه التدابير، وليس «البحث في المبادىء التجريدية أو في عقد مؤتمر دولي مبهم، هي ما سيُحدّد قيمة وأهمية حوارنا مع منظمة التحرير الفلسطينية».

لا يُفهم من ذلك أنني كنتُ أستبعد عقد مؤتمر دولي للسلام. في الحقيقة، لقد ألمحتُ إلى أن المرحلة السابقة على التفاوض، قد تنتهي إلى إجراء انتخابات في المناطق، ينبثق عنها وفدٌ منتخب من الفلسطينيين للتفاوض مع الإسرائيليين «في مؤتمر دولي جيد الإعداد».

إذا كنتُ قد أسهبت في تناول هذه الورقة الاستراتيجية بشيء من التفصيل، فليس لأن المفاهيم الواردة فيها سوف تتجسّد في الاتفاقيات الموقّعة لاحقاً فحسب، وإنما لأنها كانت تُشدّد على تغيير الوقائع على الأرض: خفض مستوى العنف، تبديل المواقف، بناء الثقة، إظهار كل طرف أنه قادر على إعطاء تعهّدات والإيفاء بها. وطوال مدة تولّي منصبي، كنتُ دائم الانشغال بالتعاطي مع الأمور العملية والظروف المحيطة بالعلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية وتحسينها.

قَبِلَ بيكر الورقة الاستراتيجية، وشرع اعتباراً من مطلع شباط/ فبراير بحشد تأييد

الزعماء الأوروبيين لها. في تلك الأثناء، فوّضني الوزير أن أفتح «قناة خاصة» مع الإسرائيليين، استباقاً لزيارة كان يُزمع رئيس الوزراء شامير القيام بها إلى واشنطن في آذار/ مارس. فالتقيتُ لهذا الغرض بإيلي روبنشتاين في شباط/ فبراير.

في شباط/ فبراير 1989، كان إيلي روبنشتاين يعمل مساعداً لشامير، وليس ثمة من هو أقرب منه إلى رئيس الوزراء، قابلته للمرة الأولى في ثمانينيات القرن الماضي عندما كان نائباً لرئيس البعثة في السفارة الإسرائيلية بواشنطن. كان إيلي من مُريدي موشيه دايان، وعضواً في الفريق الإسرائيلي المُصاحب لرئيس الوزراء بيغن في كمب ديفيد. وبعد ذلك باثنتين وعشرين سنة، حضر إلى كمب ديفيد ثانيةً، بمعية رئيس الوزراء باراك هذه المرة. إنه رجلٌ متعدد الوجوه: محامٍ، متدين جداً، محافظ بالفطرة، رب عائلة وأب لأربع بنات، لا تخذله العبارة أبداً، وذو طاقة هائلة على العمل.. وفوق ذلك، يتحلّى بروح دعابة لطيفة.

اجتمعنا بمفردنا في مكتبي بوزارة الخارجية. في الدبلوماسية، من المستحسن أن تطّلع على موقف مُحادثك قبل أن تكشف النقاب عن موقفك أنت، كي تستبقي شيئاً ما في الاحتياط. فلا عجب أن يبدي إيلي تردداً في الحديث عن الخطط الإسرائيلية. لكن مع شيء من الحث والإلحاح من جانبي، لان إيلي وشرح لي أن رئيس الوزراء مستعدٌّ لتخفيف بعض القيود المفروضة على الفلسطينيين في المناطق، والتفكير في سُبُلٍ تعطي الفلسطينيين دوراً أكبر في حُكم أنفسهم، في حال أوقف الفلسطينيون الانتفاضة ووعدت الولايات المتحدة بتنظيم مؤتمر دولي.

تناولت النقطة الأخيرة أولاً، قلتُ له: «انظر يا إيلي. حسناً تفعلون باتخاذكم تدابير على الأرض من شأنها أن تهدىء الأوضاع، لكن الانتفاضة لن تتوقف ما لم يكن هناك طريق سياسي».

ماذا يدور في ذهني، سأل إيلي. فحدّثته عن العناصر (مرحلة ما قبل التفاوض والمرحلة التفاوضية) التي سبق لي أن ناقشتها مع بيكر، مشدّداً على حاجتنا إلى رؤية الإسرائيليين يُبدون استعداداً «للالتفات إلى الحقوق الفلسطينية». وأضفت بأننا لا نستطيع أن نقرع شيئاً بلا شيء. فإذا كانت فكرة المؤتمر الدولي لا تستهويك، وإذا كانت مقاربتنا لا تعجبك، فاسهر على أن يأتي رئيس الوزراء إلى واشنطن حاملاً معه مبادرة معقولة.

فهم إيلي الرسالة، وحضر شامير وفي جعبته مبادرة. كانت تتألف من عدة أجزاء: تعزيز السلام بين مصر وإسرائيل؛ البدء بمفاوضات مباشرة مع الدول العربية الأخرى

وإنهاء حالة الحرب؛ التخطيط للقيام «بمسعى» دولي لمعالجة مسألة اللاجئين عن طريق تحسين «ظروفهم المعيشية» في المناطق؛ الإعداد لانتخاب الفلسطينيين الذين سيتفاوضون معهم.

كان الشقّ المتعلّق بالانتخابات في مبادرة شامير الأكثر نفعاً من وجهة نظرنا، في حين كان الشق المتعلّق بالدول العربية والآخر المتصل باللاجئين الأجدى من وجهة نظرهم. لقد عملوا على تبديل بنود الأجندة باتجاه اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وعلى تحويل مشكلة اللاجئين إلى مسألة إنسانية لا سياسية. محاولة يُمكن فهم بواعثها، لكن بعدما أفهمنا شامير بأننا سنعمل جاهدين على دفع كل عناصر المبادرة قُدماً، أخبرته بأنه لن يكون هناك «مشترون» كُثُر على الأرجح للبنود التي يرغب فيها أكثر من سواها، وإنْ كان في المستطاع «بيع» بند الانتخابات.

وصار «التسويق» جزءاً من طريقة عملنا، مُستهلاً نمطاً سيبقى يُميِّز مقاربتنا على امتداد ولايتَيْ بوش وكلينتون: نتناول أفكاراً إسرائيلية أو أفكاراً يستطيع الإسرائيليون أن يتعايشوا معها، ومن ثم نعمل على بلورتها، محاولين مضاعفة جاذبيتها في أعين العرب، مع السعي في الوقت نفسه لدى العرب إلى تخفيض مستوى توقعاتهم. لماذا ظهر هذا النمط؟ الواقع هو الذي أملاه علينا.

ولما كان الإسرائيليون يُمسكون بالمناطق، فهم من كان يقف على الجهة العاطية؛ تماماً مثلما كا رابين يقول لي لاحقاً: «نحن نعطي وهم يأخذون». العرب، من جانبهم، كانوا يؤمنون بأنهم إنما يأخذون ما هو حقٌّ لهم، وبالتالي يريدون من الإسرائيليين أن يُعطوا، ومنا نحن أن ندبّر أمر العطاء.

وهذا ما جعل المفاوضات الثنائية شاقة وعسيرة. كان الإسرائيليون يحاولون تقليص مجال أية فكرة إلى الحد الأدنى، مفترضين عن حق أننا سنبني على الفكرة لا محالة، لا بل وتحويلها، سعياً منا إلى بيعها للعرب أو للفلسطينيين الذين سيحاولون على الدوام تعظيم ما يُعرض عليهم إلى الحد الأقصى.

هذه كانت حال المبادرة بشأن الانتخابات التي تابعناها منذ ربيع 1989 إلى حين انهيار حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل في آذار/ مارس 1990. فقد أرادنا شامير أن نجري انتخابات بين الفلسطينيين في المناطق، ومن يفز في تلك الانتخابات يستطيع عندئذ أن يتحدث مع الإسرائيليين بخصوص الحكم الذاتي المحدود. أما نحن فكُنّا نريد خلق رابطٍ بين الإسرائيليين والفلسطينيين، متوسلين الحوار حول الانتخابات للتركيز ليس على

الشروط التي ستتم الانتخابات بمقتضاها فحسب، بل وعلى الأجندة المتعلقة بما بعد الانتخابات كذلك. كانت تجول في أذهاننا آنذاك بدايات عملية سياسية تفعل فعلها في الواقع القائم على الأرض - وإلاّ فلن تقوم هناك بيئة صالحة للانتخابات - وفي الوقت نفسه، إشراك حكومة شامير في النقاشات الدائرة بشأن تلبية حاجات الفلسطينيين ونقل السيطرة من الإسرائيليين إلى سواهم.

وفيما كنا نحاول توسيع مبادرة شامير لإعطائها مضموناً سياسياً أكبر، كانت منظمة التحرير الفلسطينية في تونس تحاول تغييرها من أساسها: قال ممثلو المنظمة في تونس إنهم لن يقبلوا بالمبادرة المتعلقة بالانتخابات إلا إذا انسحب الإسرائيليون من المناطق ووافقوا على فكرة الدولة الفلسطينية قبل إجراء الانتخابات. بعبارة أخرى: انسوا المفاوضات، لبّوا أهدافنا الاستراتيجية، وسنقبل بالانتخابات.. لا بالسلام.

كان موقفهم هذا سخيفاً، وقد صارحنا ممثلي م. ت. ف في تونس بذلك. لم تكن ثمة فائدة تُرجى من إجراء حوارٍ معهم إذا كانوا لن يردّوا بواقعية على الأفكار التي نطرحها عليهم. ما من شك في أن مقاربة م. ت. ف هذه كانت نابعة، جزئياً، من الرغبة في ممارسة الضغط على فلسطينيي المناطق كي لا يتقدموا الصفوف عليها.

في أيار/مايو، أوفدني الوزير إلى المنطقة، فاجتمعنا بمجموعة مثيرة للإعجاب من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وقد بادروا جميعهم إلى القول إن «تونس» (ويقصدون م. ت. ف) هي دون سواها من يملك التحدث باسمنا، لكنهم غيّروا نبرتهم حين قلتُ لهم إن هذه وصفة لا طائل تحتها. ثم دخلوا في حديثٍ جدّي معي: ماذا سيحدث على الأرض قبل أن يصبح إجراء الانتخابات ممكناً؟ هل سيغيّر الإسرائيليون سلوكهم قبل فترة الانتخابات وأثنائها؟ هل سيُتاح لأبناء القدس الشرقية أن يقترعوا ويترشحوا للانتخابات ولا سيما في ضوء المطالبة الإسرائيلية بالقدس كلها؟

أسئلتهم هذه بالذات أثبتت لي أن مبادرة الانتخابات قادرة على إطلاق عملية ذات معنى، شريطة أن يكون الفلسطينيون مستعدين للتعاطي مع الإسرائيليين أولاً على أساس مبادرة الانتخابات نفسها. وقد أملتُ بعملي هذا أن أرفع مقدار الضغط على عرفات وم. ت. ف من خلال إعلام الموجودين في المناطق ماذا ينتظرهم من مكاسب.

صحيح أنني اَلتقيتُ برئيس الوزراء شامير في رحلتي تلك، إلا أن أهمّ لقاء لي في إسرائيل كان مع دان مريدور، وزير العدل. كان والد دان، إلى جانب مناحيم بيغن، من مؤسّسي حزب حيروت، سلف الليكود. ودان الذي سيم «أميراً» من أمراء الليكود، كان مقرّباً

من بيغن، وشغل منصب سكرتير مجلس وزرائه. وقد عُرف في إسرائيل برجل المبادىء؛ أيديولوجياً، كان نتاج المدرسة التصحيحية، غير أنه كان رجلاً عملياً، وحلاّلاً للمشاكل.

التقينا، أنا وهو، بمفردنا في فندق الملك داود، لا لنتفاوض بل لنتبادل الآراء بصورة غير رسمية. أخبرتُ دان بما فعلته مع الفلسطينيين.

فوجئت بجوابه. قال إن المشكلة ليست مع م. ت. ف في ذاتها، بل هي اختلاف الأجندة ما بين المنظمة في تونس والفلسطينيين في المناطق: «في مقدورنا التعامل مع م. ت. ف الداخلية؛ لا بل يجب أن نكون قادرين على العيش معها. إنما لا نستطيع التعامل مع م. ت. ف الخارجية لأن هدفها هو إزالة إسرائيل. إنها لن تتمكّن أبداً من التخلّي عن «حق العودة» للاّجئين، وفي ذلك نهاية دولة إسرائيل. إذا أضفيتم الشرعية على م. ت. ف الخارجية في حواركم معها، أو أعطيتموها دوراً في هذه العملية، فإنكم تضفون بذلك الشرعية على أجندتها».

موقف دان هذا أثار سؤالين: الأول، هل «م. ت. ف الداخلية» مستعدة للانخراط في البحث عن حلٍ سياسي من دون أن تتعرض لعقوبات من م. ت. ف الخارجية ـ وإنْ كان لا، ألن نكون مدعوين عندها إلى إيجاد سبيل للفوز بموافقة م. ت. ف؟ الثاني، هل شامير يُشاطره حقاً وجهة نظره هذه؟

لم يكن لدى دان مريدور جواب واضح عليهما؟ والإمكانية الوحيدة التي يراها هي أن الانتخابات والمفاوضات ستُثمر أجوبة ذات معنى على الحاجات الفلسطينية، وبذا تُبنى سلطة من في الداخل؛ والمفاوضات ستتطلّب من شامير حتماً أن يلتفت إلى تطلّعات الفلسطينيين السياسية. وهنا كان دان يسلّم، ولو ضمناً على الأقل، بفكرة الدولة الفلسطينية.

لم يترك دان أي شك في أنه متقدّم على شامير بمراحل. وعلى كلٍ، زوّدني ذلك بحقيقة، وهي أنه حتى في الليكود ـ الجناح اليميني في إسرائيل ـ ثمة من قد يكون مستعداً للذهاب إلى أبعد مما تخيّلت.

مصر تدخل حلبة السجال

لدينا الآن مبادرة، إنما لسنا قادرين على حمل قادة م. ت. ف على تخويل الفلسطينيين في المناطق الأخذ بها. إنهم بالعكس يشدّدون على أن تشارك المنظمة في أي حوارٍ يسبق الانتخابات؛ وأن يجري الحوار برعاية الأمم المتحدة؛ وأن يكون بند «الدولة» على جدول الأعمال.

بعد الاشتغال على مبادرة الانتخابات طوال فصل الربيع، أعلم وزير الخارجية بيكر المصريين في حزيران/ يونيو بأنه من غير جوابٍ معقول من الفلسطينيين، لن يكون لعملنا أي معنى. إذا كانت م. ت. ف تظن أن في وسعها قتل هذه المبادرة والظفر بمؤتمر دولي، فهي مخطئة. إننا سنتصدى لمسعاها.

قال مبارك إنه سيعمل على تغيير موقف م. ت. ف، وأرسل كبير معاونيه أسامة الباز إلى تونس للعمل مع الفلسطينيين. وأسامة، الذي كان حاضراً في كمب ديفيد مع السادات، رجلٌ نبيه، يستطيع أن يتكهّن بأية حجّة قد تخطر على بال المرء. وهو يعرف عرفات ويعرف قيادة م. ت. ف أفضل من أي موظف مصري كبير آخر. وقد التقيتُ بأسامة قبل أن يتوجه إلى تونس، وقلت له إن كان يريدنا أن نمضي قُدماً، فعليه أن «يُعطينا شيئاً نعمل عليه».

وبدأ أسامة العمل في صمت، ليس مع الفلسطينيين فحسب، بل ومع البعض من الجانب العُمالي في حكومة الوحدة الوطنية أيضاً، مثل نمرود نوفيك الذي كان أكثر ميلاً إلى تفهّم احتياجات الفلسطينيين من شامير.

وأثمرت جهوده بعد قرابة شهرين إعلاناً من مصر عن «خطة من عشر نقاط» تحدد الشروط التي ينبغي اعتمادها في إجراء الانتخابات. وقد أوضحت الخطة بما لا لبس فيه من هو الجدير بالاقتراع ومن هو المؤهل للترشّح في الانتخابات، أي تحديداً جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة والقدس الشرقية. ودعت الخطة كذلك إلى إشرافٍ دولي على الانتخابات. كما نصّت على أن تكون الانتخابات جزءاً من الجهود المبنية على المبادىء الأساسية، بما فيها مبدأ «الأرض مقابل السلام». وتضمنت كذلك دعوة إلى «وقف البناء الاستيطاني».

كانت كل نقطة من هذه النقاط مثار هيجان عصبي لشامير، إنما ليس بالضرورة لجميع شُركائه العماليين في الحكومة. كان هدف البعض، كنمرود نوفيك، هو «تعريض» شامير لخيار السلام، ليكون إما معه أو ضده. فإما أن يتحقق تقدّمٌ حقيقي، أو فلتسقط حكومة الوحدة الوطنية فوق معارضة شامير للسلام، وهو أمر كان يعود بالنفع على حزب العمل في أرجح الظن(*).

(*) قُلت «البعض»، لأن إسحاق رابين، وزير الدفاع العمالي في الحكومة، بعث إلي برسالة سرية في ذلك الحين يقول فيها إنه لا يعتقد أن في مقدور إسرائيل أن تقبل بالنقاط العشر «كما هي واردة في =

أردتُ من أسامة أن يأتيني بردٍ، وقد فعل. مع ذلك، فإن التواطؤ مع البعض في حزب العمل ـ الذي أضحى منوالاً تُنسج عليه التصرفات المصرية ـ قد وضعنا وجهاً لوجه أمام معضلة.

لما كان لشامير منفذٌ إلى تقارير الاستخبارات الإسرائيلية، فقد علم ولا بد بدور حزب العمل في إنتاج النقاط العشر. فإذا اعتنقناها، اعتبرنا جزءاً من مكيدة لإيقاعه في الفخ، وهكذا نفقد القدرة على إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي. وإذا لم نعتنقها، سيجد المصريون أنفسهم معلّقين في الهواء.

اتخذنا الموقف الوحيد الذي نقدر عليه: يجب البحث في كيفية التوفيق بين النقاط العشر والمبادرة الإسرائيلية. وقد تبيّن لنا أن ذلك ليس بالأمر اليسير. بيد أن النقاط العشر صنعت انتخابات، وإنْ لم تنتج مؤتمراً دولياً، النقطة المفصلية لكل الجهود الدبلوماسية.

هل سنتوصل إلى إجراء الانتخابات؟

ومن موقعي المتقدم الذي بتُّ أشغله ضمن الفريق الأميركي، توجّهنا الآن نحو خلق حوارٍ يسبق الانتخابات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المناطق. ومرة أخرى، فتح مبارك كوّة ببرقية بعث بها إلى الرئيس بوش. ففي أوائل أيلول/ سبتمبر، نقل إلينا أن م. ت. ف مستعدةٌ لتليين شروطها بشكل دراماتيكي، وتخويل وفدٍ من فلسطينيي المناطق لقاء وفد إسرائيلي لبحث المقترح الخاص بالانتخابات من دون شروط كثيرة.

بدا الأمر واعداً؛ لذا فقد بعث الوزير بيكر إلى نظيره المصري، عصمت عبد المجيد، يُعلمه بأننا سنحاول إقناع الإسرائيليين بقبول العرض، شريطة أن نحافظ على تخيُّلنا بأن م. ت. ف ليست مسؤولة عن الحوار.

في الوقت عينه، نقل بيكر إلى موشيه آرينز، وزير الخارجية الإسرائيلي، أن الحوار مع فلسطينيي المناطق يتطلّب موافقة م. ت. ف. والأسئلة الحرجة التي تستلزم أجوبة أضحت: هل يقبل الإسرائيليون ببعض الفلسطينيين المبعدين من المناطق في عداد الوفد؟ هل يستطيع الفلسطينيون طرح النقاط العشر على طاولة النقاش؟ هل يُمكن لمصر أن تؤدي دوراً ما في إدارة المحادثات؟ وأخيراً، هل تحضر الولايات المتحدة المحادثات بصفة مراقب؟

= المسودة». فهو مثلاً، لا يُحبّذ ترشّح أبناء القدس الشرقية للانتخابات. فمن شأن ذلك أن يفتح مسألة القدس في نظره، وهو يرى أن ذلك سابق لأوانه.

وجدنا آرينز مستعداً، وإنْ من دون حماسة، للإجابة بشكل مرضٍ على كلٍ من هذه الأسئلة، فيما عدا السؤال المتعلق بتركيبة الوفد الفلسطيني. كان بحاجة إلى المزيد من الطمانة بأن الفلسطينيين لن يشركوا إرهابيين في المجموعة المُفَاوِضَة، أو يسرِّبوا شخصيات معروفة من م. ت. ف في الخارج، محوّلين بذلك الوفد إلى وفد للمنظمة.

وإذ كنتُ أتوقع مجيء كل من آرينز وعبد المجيد إلى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر أيلول/سبتمبر، فقد اقترحتُ أن نعقد اجتماعاً ثلاثياً للوصول إلى اتفاق حول كل المسائل، بما في ذلك مخاوف آرينز بشأن تركيبة الوفد الفلسطيني. حضرتُ الاجتماع. بصحبة بيكر، وحُلّت المسائل كافة، مع تفاهم بأن نعمل بنشاط مع مصر وإسرائيل لإعداد قائمة بالفلسطينيين تكون مقبولة من إسرائيل.

بعد ذلك أثار آرينز مسألة تنسيق مصر مع الجانب العمالي من الحكومة الإسرائيلية، قال: «لا يُمكن لهذا أن يستمر. هذا خطأ، وهو يُعطي نتيجة عكسية. إنه يُعقِّد الوضع السياسي في إسرائيل». وسادت لحظة صمت ثقيلة، أخذتُ خلالها أتبادل النظرات مع بيكر، وأنا أتساءل كيف سيرد عبد المجيد يا ترى؟ قال عبد المجيد ببساطة: «سنعمل مع كل مكوّنات الحكومة الإسرائيلية يا ميشا» فأجابه آرينز: «أنت قُلته، وأنا قبلته».

ومن ثم أوضح آرينز قصده تماماً. إذا أُريد لهذه المبادرة أن يكون لها نصيب من النجاح، فمن الضروري ألا يُصار إلى استبعاد شامير أو استبعاده هو منها.

خرجنا من الاجتماع مفعمين بالأمل. لكن سرعان ما وجد عبد المجيد أن م. ت. ف لديها أفكارها الخاصة. فعرفات يريد أن يختار هو أعضاء الوفد، وألا يكون عُرضةً للنقض الإسرائيلي، وإنْ كان بيكر قد أوضح وعبد المجيد قَبِلَ بأن يُسمح لإسرائيل بفحص القائمة.

وتعقّدت العملية من جديد. ومن أجل التغلّب على هذه الورطة الأخيرة، اقترحتُ أن نترك لإسرائيل بأن تختار هي من بين مجموعة من الأسماء الفلسطينية (على أن تضم المجموعة أسماء فلسطينيين سبق لنا الاجتماع بهم، أو التقى بهم موظفون إسرائيليون، فضلاً عن الذين تقترحهم مصر).

حتى وإن بدا ذلك وكأنه يذلّل عقبة، إلاّ أنه سرعان ما أصطدمنا بأخرى: فبالرغم من وعد عبد المجيد، لم يتوقف التواطؤ بين المصريين وأعضاء حزب العمل، وقد تسبّب بوقوع أزمة داخل الحكومة الإسرائيلية. كان ذلك حين أوحى زملاء شمعون بيريز إلى أسامة الباز بأن تصدر مصر ببساطة دعوةً لبدء الحوار في القاهرة، فاستجاب مبارك بأن دعا الإسرائيليين للحضور والشروع في حوارٍ مع وفد فلسطيني مكوّن من عشرة أعضاء

ويضم نفراً قليلاً من فلسطينيي الخارج. وكزعيم للجانب العُمالي في الحكومة، أصرّ بيريز على التصويت في مجلس الوزراء على الدعوة.

غير أن مجلس الوزراء انتهى إلى مأزق بتعادل الأصوات 6 إلى 6 في التصويت على الدعوة المصرية. وقد شكل التعادل رفضاً، وفجّر أزمة ائتلافية عوضاً عن أن يُطلق حواراً. وخوفاً من أن ينفرط عقد حكومة الوحدة الوطنية، اتصل آرينز ببيكر وناشده أن يطرح خطةً مبنية على نقاشاتنا في نيويورك. كان على قناعة من أن حزب العمل لن يتمكّن من ترك الحكومة إذا ما كانت هناك مبادرة سلام فعلية.

وبالفعل، وضعت مسودة من خمس نقاط، بناءً على نقاشات نيويورك، وتعكس ما خلتُ أن كل طرف يستطيع قبوله. وقد أضحت هذه النقاط تُعرف بـ«نقاط بيكر الخمس»:

- اتفاق مصر وإسرائيل على أن يُجري وفد إسرائيلي حواراً مع وفد فلسطيني في القاهرة؛
- إقرار الولايات المتحدة بأن مصر لا تستطيع الحلول محل الفلسطينيين، وبأنها مدعوة إلى التشاور مع الفلسطينيين حول كل جانب من جوانب الحوار؛
- تفهُّم الولايات المتحدة لموقف إسرائيل بعدم مشاركتها في الحوار إلا بعد إعداد لائحة بالفلسطينيين ترضى عنها؛
- إدراك الولايات المتحدة بأن حضور إسرائيل الحوار سيكون بناءً على «مبادرتها»(*)، وأن الفلسطينيين سيحضرون الحوار وهم مستعدون لمناقشة الانتخابات والمفاوضات طبقاً للمبادرة الإسرائيلية، لكنهم سيكونون أحراراً في طرح مسائل تتعلق بكيفية ضمان نجاح كلتا الانتخابات والمفاوضات.
- استضافة الولايات المتحدة وزيري خارجية إسرائيل ومصر في واشنطن لتسهيل العملية.

حسبنا أن النقاط الخمس تُعطي كل طرف تفسيراً وقدراً وافراً من التغطية. لكن شامير لم يكن سعيداً بها، لشعوره بأنها غامضة وغير محدودة ـ وهذا ما صرّح به للصحافة الإسرائيلية. وبإلحاحٍ من بيكر، اتصل بوش بشامير، وحثّه على الوقوف إلى جانب

(*) قدّم شامير إلى مجلس وزارته المبادرة التي حدّد خطوطها العريضة لنا في واشنطن، وهي ما أصبحت تُعرف بمبادرة 14 أيار/ مايو، نسبةً إلى اليوم الذي تمت فيه المصادقة عليها في مجلس الوزراء الإسرائيلي.

مبادرته. أخبر شامير الرئيس بأنه يريد المضي قدماً، لكنه يرغب في إدخال بعض التعديلات على النقاط. فلم يشأ بيكر أن يبحث في التعديلات الإسرائيلية إلا بعد أن يعرف ما إذا كان المصريون يطالبون هم أيضاً بتعديلات.

وبالفعل، طلب عبد المجيد ذلك. وإذا بنا من جديد في «السوق»(*)، نشتغل من مسافات بعيدة عبر الهاتف. كنتُ أُدرك أننا سنعلق ما لم نقنع أحد الطرفين بالموافقة على النقاط الخمس، ومن ثم نمارس الضغط على الطرف الآخر. فركّزت جهودي على انتزاع الموافقة من الإسرائيليين.

وقد تبيّن لي أمر، وهو أنه كي تتيسر أمورك، لا بد من أن تكون لك قناة اتصال خاصة بك. ومفاتيح مثل هذه القناة هي الثقة والتنفيذ. فكلٌّ يجب أن يصون ثقة الآخر؛ وكلٌّ يجب أن يكون مهيأً لتنفيذ شيء بشأن السلوك. مع السوفييت، كانت لي قناة اتصال هي سيرجي تاراشنكو، المستشار المقرّب من وزير الخارجية السوفييتي. ومع الإسرائيليين، استطعت أن أطوّر عدّة قنوات اتصال. فتوجّهتُ إلى سالاي مريدور، شقيق دان الأصغر، وساعد آرينز الأيمن.

ساورتني مخاوف من أن بيكر والرئيس على وشك أن ينفضا أيديهم من الانتخابات، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى نفاد صبرهما من شامير. فقلتُ لسالاي بأنا في أمسّ الحاجة إلى «نعم» إسرائيلية على نقاط بيكر. وأردفت بالحرف: «لا تحاولوا المساومة عليها. أما إذا أردتم شيئاً من التطمين لجهة كيفية تأويلنا للنقاط، فهذا ما يُمكننا عمله على الأرجح».

وعدني سالاي بأن يفعل ما بوسعه في ذلك، قائلاً إن أفضل ما نستطيع توقّعه في هذا الشأن، مصادقة مجلس الوزراء عليها مع شيء من التحفّظات. فشعرتُ بأن في وسعي تدبّر الأمر.

كنا نريد من شامير أن يُدرك أنه على شفا فقدان الرئيس والوزير كليهما، وأنه يجب أن يسمع ذلك من شخصٍ يثق به. وهكذا شغّلت قناة أخرى. كان ماكس فيشر من رجال البرّ والإحسان اليهود البارزين، وقد تبرع بمبالغ ضخمة وجمع أموالاً طائلة لتنفيذ مشاريع في إسرائيل. وبصفته جمهورياً، خدم فيشر كلاً من الرئيسين نيكسون وفورد كقناة اتصال مع الزعماء الإسرائيليين، ولا سيما رئيس الوزراء رابين إبّان فترة «إعادة التقييم» المتوترة في عام 1975(**). كان ماكس شخصاً كتوماً، وكان يتكلّم مع شامير كل سبت تقريباً.

(*) وردت هكذا بلفظها العربي (م).

(**) عندما كان رابين يُعاند في قبول شروط كيسنجر من أجل عقد اتفاق مرحلي ثانٍ في سيناء، اقنع =

أخبرته بما يجول في خاطرنا، فإذا به ينقل الرسالة، وأعتقد أن شامير فهمها. وكانت النتيجة: تصويت مجلس الوزراء الإسرائيلي بالمصادقة على مقترحات بيكر مع التحفّظ.

آنذاك، كان المصريون قد عادوا إلى العمل على منظمة التحرير الفلسطينية، إنما بطريقة عطّلت العملية تقريباً. ففي مؤتمر صحفي عُقد في القاهرة، طُلب من الرئيس مبارك أن يُعلّق على النقاط الخمس. ويبدو أن الرئيس المصري كان يجهل أنه لا يجوز أن تظهر م. ت. ف في العلن كحَكَمٍ على تلك النقاط، فقال: «ليس من شأن مصر أن تُقرر بخصوص مقترحات بيكر، بل هذا من شأن منظمة التحرير الفلسطينية... لذلك، مطلوبٌ من المنظمة أن توافق أو لا توافق على تلك المقترحات... وحالما يخرجون برؤية أو رأي، سوف نقرّه في محادثاتنا مع الولايات المتحدة وإسرائيل».

ربما كانت تلك طريقة مبارك في ممارسة الضغط على عرفات ليقول نعم أو لا. لكن شامير رأى فيها دليلاً على سوء نيّة المصريين. وبعد عدة أسابيع، وفي معرض الإجابة على النقاط الخمس، عاد المصريون مجدداً إلى صنيعهم السابق إنما بعبارات غير مقبولة، كانت تشي على ما أظن بحرصهم على التملّص من المسؤولية أكثر مما كانت تشي برغبتهم في الظهور بمظهر الضاغط على م. ت. ف.

كنا في مالطا لاجتماع قمة بين الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف. في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، بعث إليّ فرانك ويزنر، سفير الولايات المتحدة لدى مصر، ببرقية تحمل إجابة عبد المجيد على النقاط الخمس. ومن جديد، لم تكن تلك إجابة مصرية وإنما إجابة م. ت. ف، كونها تستشهد حرفياً بنصٍ كاملٍ لقرار صادر عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومن دون أن أوقظ بيكر من نومه، أوعزتُ إلى السفير ويزنر بأن يُخبر عبد المجيد بأن أمامهم خيارين لا ثالث لهما: إما أن تقولوا «إن مصر بعد التشاور مع الفلسطينيين، قبلت مقترحات بيكر» أو ببساطة دعونا نُعلن أننا قد حصلنا على موافقة من مصر ولا نُصدر بياناً. وقد اختار عبد المجيد الثاني.

صار لدينا الآن «نَعَمَان» اثنان لمقترحات بيكر. غير أن شيئاً واحداً كنتُ قد بدأت أتعلمه بشأن التعاطي مع هذه العملية ـ والتعاطي مع الفرقاء الشرق أوسطيين ـ هو أن كل

= كيسنجر الرئيس فورد بأن الحاجة تقتضي منا «إعادة تقييم» ـ والمقصود بهذه اللفظة: مراجعة علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل ـ وكان القصد من إعادة التقييم الضغط على رابين ليكون أكثر مرونة. وهكذا استطاع كيسنجر في وقت قصير نسبياً أن يتوسّط لعقد الاتفاق المرحلي الثاني بين مصر وإسرائيل.

تقدمٍ تُحرزه يجلب عليك مصاعب جديدة. الإسرائيليون لا يريدون فلسطينيي الخارج في عداد الوفد. والفلسطينيون يصرّون على وجود فلسطينيي الخارج وأبناء القدس الشرقية في الوفد. إن أبناء القدس الشرقية يمثّلون الحق الفلسطيني في المطالبة بالقدس الشرقية؟ واستبعادهم يعني، في نظرهم، التنازل عن حقهم في القدس الشرقية. أما بالنسبة إلى الإسرائيليين، فإن مجرد وجودهم في عداد الوفد يوحي بأنهم ـ أي الإسرائيليين ـ يساومون على وحدة القدس.

وقد تمكّنا من التغلّب على هذه المشكلة بمساعدة إسحاق رابين، الذي توجّه إلى واشنطن في كانون الثاني/ يناير 1990. وقبل أن يلتقي الوزير بيكر، طرح رابين حلّين في اجتماع ضمّني وإياه فقط: الأول، حلّ مشكلة فلسطينيي الخارج بالسماح لاثنين من المبعدين بالعودة والالتحاق بالوفد الفلسطيني؛ والآخر، توجيه الدعوة إلى «صاحب عنوانين» ـ أحد أبناء القدس الشرقية العديدين ممن يسكنون تلك المدينة لكنهم يحتفظون بعنوان لهم خارجها. فماذا كان رأيي فيهما؟

راقت لي كلتا الفكرتين، إنما شككت في أن تعجبا شامير. أخبرني رابين بأن شامير غير معترض على الفكرتين، إنما لا يريد طرحهما على بيكر إن كنتُ أظن أنهما لن «تُقلعا». فخطرت لي خاطرة. إن أسامة الباز، المصري، موجود في واشنطن بمحض الصدفة، فلماذا لا نبحثهما معه؟

سُرّ رابين بذلك، لكن بيكر انزعج، إنه لا يأمن لشامير. وقبل أن أذهب لرؤية أسامة، أراد أن يعرف إن كان شامير يقبل بفكرتَيْ رابين. لذا، اتصل بيكر بشامير يسأله إن كان على اطلاع على الفكرتين اللتين طرحهما رابين علينا. أجاب بالإيجاب. وسأله إن كان لا يُمانع في عرضهما على المصريين، فلم يمانع.

فتوجهتُ إلى لقاء أسامة. وقد راقت له هو الآخر الفكرتان، لكنه طلب مهلة يومين أو ثلاثة ليرى إن كانتا ستجدان قبولاً لدى الفلسطينيين. وبعد ثلاثة أيام اتصل بي وقال بنبرة عالية: «أقنعناهم يا دنيس. لكن عرفات يتعرّض لكثير من الضغوط، وعلينا أن نتحرك الآن».

فهمتُ من كلامه أن قبول عرفات مترجرج وسهل التعطيل. هنا أنضممتُ إلى بيكر في اتصاله الهاتفي بإسرائيل. حين زفّ بيكر إلى شامير «الأخبار الطيبة» بأن المصريين موافقون وتابع: «أرى أن نتحرك بسرعة الآن»، أجاب شامير بأنه لا مفر من الانتظار إلى ما بعد مؤتمر حزب الليكود المقبل، وقال بالحرف: «دعونا لا نتعجّل الأمور». وقد اقترح، بدلاً من ذلك، أن يأتي موشيه آرينز إلى واشنطن لإنضاج الفكرتين مع وزير خارجيتنا.

وللتأكد من أن اجتماع بيكر ـ آرينز سيصيب نجاحاً، اقترحتُ أن يحضر سالاي إلى واشنطن قبل آرينز بيوم واحد حتى يتسنى لنا العمل على صيغة محدّدة لاعتناق فكرتَيْ رابين. قُبل اقتراحي، والتقينا، أنا وسالاي، في منزلي الكائن في بتسدا عشية الاجتماع المقرر.

وكثيراً ما كنتُ أستعمل منزلي للاجتماعات. فهو يخلق جواً من الخلوة وعدم الرسميات. وأهمّ من ذلك، أنه يضفي على كل شيء طابعاً شخصياً حميماً. وفي كل الأحوال، من غير اللائق أن يُشاكس المرء في بيتٍ، سواء أكان ضيفاً أم مضيفاً.

لم يضيع سالاي وقتاً طويلاً في استعراض مجريات الأمور التي أوصلتنا إلى هذا الموصل، بل أوضح بسرعة أن آرينز يريد لاجتماعه بالوزير بيكر أن ينجح. ومعنى ذلك، التوافق على صيغة للتمثيل في الوفد الفلسطيني لا تُعرّض إسرائيل للانكشاف.

غير أن سالاي صدمني بعد ذلك حين ذكر أنه غير متأكد إن كان شامير موافق على فكرتَيْ رابين. «كيف ذلك؟» تساءلتُ غير مصدّق. لِمَ يُقرّ شامير بالفكرتين ثم يدعنا نعرضهما على المصريين إذاً؟

لم يكن سالاي متأكداً، وهو لا يريدني أن آخذ قبول شامير كأمر مفروغ منه. غير أن ذلك خلق لنا مشكلة: يجب أن تغطي صيغتنا فكرتَيْ رابين، وإلا سنجد أنفسنا ضائعين، «وسيكون ميشا قد حضر على غير طائل، وليس من المستبعد أن يناله نقد لاذع من بيكر».

بهذه الأفكار التي تجول في البال، قُمنا بوضع صيغة على هيئة سؤال تلبّي معيار آرينز في عدم تعريض إسرائيل للانكشاف، وتتماشى في الوقت عينه مع ما طرحه رابين وما نقلناه إلى مصر: «فيما خصّ المشاركين في الحوار الإسرائيلي ـ الفلسطيني، هل حكومة إسرائيل مستعدة لأن تنظر في أي فلسطيني من سكان المناطق على أساس كل اسم باسمه؟ هذه صيغة كفيلة بأن لا تؤخذ إسرائيل على حين غرة. أضف إلى ذلك أن لفظة «سكان المناطق» تشكّل غطاءً لمشكلة المقيم في الخارج ومشكلة ابن القدس الشرقية على السواء: فالمُبعدون الذين يُسمح لهم بالعودة سيكونون من المقيمين ثانيةً. لكن الفلسطيني الذي يقيم في المناطق لا يحمل «بطاقة هوية القدس»، وبالتالي ليس في نظر الإسرائيليين من أبناء القدس الشرقية (بالنسبة إلى الإسرائيليين، القدس الشرقية تُعدّ رسمياً جزءاً من إسرائيل، وليست جزءاً من الضفة الغربية. لذلك يُعامل الفلسطينيون في القدس معاملة مختلفة، فيُمنحون ما يُسمى بـ«بطاقة هوية القدس»).

هناك بالتأكيد فلسطينيون مرموقون يعملون في القدس الشرقية، لكنهم يحتفظون

بعنوانٍ لهم خارجها، ولذلك فهم غير حاصلين على بطاقة هوية القدس. فإذا ما أُقحم «مقدسي» في عداد الوفد الفلسطيني، عندئذ يستطيع شامير أن يقول إن هذا الشخص لا يحمل بطاقة هوية القدس، ويستطيع الفلسطينيون أن يقولوا «إن الجميع يعرفون أن هذا الشخص من أبناء القدس».

وأنهينا، سالاي وأنا، أمسيتنا بالتعهّد أن نُقنع رئيسينا بقبول هذه الصيغة. ولئن كان آرينز شخصياً موافقاً عليها، إلا أن عليه، كما قال، أن يستشير الثلاثة الكبار في حكومة الوحدة الوطنية ـ شامير، بيريز، ورابين ـ وسوف يحيط بيكر علماً بنتيجة الاستشارة.

وكما اتضح لاحقاً لم يتمكن آرينز من تطويع شامير. كان شامير قاب قوسين أو أدنى من استخدام النقد الذي وجّهه بوش إلى النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية كذريعة للإعلان عن أنه لا يستطيع تأييد المقترحات الأميركية. هنا سعى بيريز إلى إجراء تصويت داخل مجلس الوزراء. ولما كان آرينز موافقاً، فقد انقسم الليكود، إذ صادق مجلس الوزراء على الصيغة، في حين صوّت رئيس الوزراء شامير ضدها.

رداً على ذلك، سعى بيريز إلى الاقتراع بعدم الثقة في الكنيست. وحيث أن حزب شاس المتدين امتنع عن التصويت. فقد سقطت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسحاق شامير.

لم تُذرف الدموع في واشنطن على سقوطه؟ فمعارضة شامير للحوار أكّدت ما كان يعتقده بوش وبيكر من أن الرجل كان يخدعهم. أما بيريز، فكان أشد تحبيذاً للخطوات على طريق السلام؛ وقد كان لديه ما يكفي من الاصوات لتاليف حكومة. وخلنا أن تقدماً حقيقياً بات يُمكن صنعه الآن.

بقيت هناك مشكلة واحدة. فقد أخفق بيريز في تشكيل حكومة جديدة. وفي اليوم المقرر للتصويت في الكنيست على تنصيب الحكومة الجديدة، خرج الحاخام شاش، الأصولي المتشدد البالغ من العمر 86 سنة، يُهاجم بعنف الانضمام إلى حكومة برئاسة بيريز، فأعلن عضوان من حزب أغودا (وهو حزب ديني أصولي) بأنهما لن يصوتا لمصلحة بيريز، وبذلك خسر بيريز الأغلبية. وبعد ثلاثة أشهر من المجادلات والمشاحنات، تمكّن شامير، وليس بيريز، من تشكيل حكومة جديدة؛ حكومة تسيطر عليها الأحزاب اليمينية والدينية، ويتزعّمها مجدّداً إسحاق شامير، الرجل الذي لم يعد بعد الآن موضع ثقة في واشنطن.

بعد تسلّمه منصبه مجدداً بوقت قصير، أرسل شامير رسائل إلى البيت الأبيض

ووزارة الخارجية يُشدِّد فيها على أنه جادّ في السعي إلى السلام. فلم يصدّقه أحد في واشنطن، لا في الخارجية ولا في البيت الأبيض. مهما يكن من أمر، ففي 2 آب/ أغسطس 1990، صرف صدّام حسين انتباهنا من السلام إلى الحرب.

تحالفٌ من أجل الحرب يتحول إلى تحالف من أجل السلام

كان الوزير بيكر في إيركوتسك بسيبيريا، يعقد اجتماعاً وزارياً مع نظيره السوفييتي إدوارد شفرنادزه، حين تلقى خبراً مفاده أن العراق غزا الكويت. لمّا أخبر بيكر شفرنادزه بأن الغزو ماضٍ قدماً لم يصدّق هذا الأخير بادىء الأمر ما يسمع، ثم اعتراه حرج شديد لأنه فوجىء بذلك، بالرغم من الوجود السوفييتي البالغ الأهمية في العراق.

طار بيكر إلى منغوليا كما هو مقرّر، فيما عُدتُ أنا إلى موسكو على متن طائرة شفرنادزه. ثمة أوقات في الحياة وفي السياسة الخارجية يكون للمصادفة فيها وزن أكبر من التخطيط. وكنتُ قد رتّبت الأمر مسبقاً للعودة إلى موسكو في طائرة شفرنادزه كي أتجنب الذهاب إلى منغوليا، وبذلك يتسنى لي العودة إلى الديار لقضاء عطلة نهاية الأسبوع مع أفراد العائلة.

لكن الرحلة ووجودي في موسكو تكشّفا عن كونهما صدفة سعيدة. فبناء على اقتراح من أحد أعضاء فريقي، بيتر هاوسلوهنر، قررتُ أن أستكشف إن كان في المستطاع تشكيل رد أميركي - سوفييتي مشترك على الغزو العراقي. فمن شأن ردٍ كهذا أن يمنع صدّام حسين من التلاعب بنا وتأليب واحدنا على الآخر، كما من شأنه أن يحرم الآخرين فرصة التذرّع بخلافاتنا للاستنكاف عن اتخاذ موقف من الغزو.

وعلى الرغم من أن الأمر كان أصعب مما تصوّرتُ، فقد تمكنتُ من صياغة بيان أميركي - سوفييتي مشترك يندّد بالغزو العراقي ويُعلن فرض حظر [على العراق] حتى يعود عنه. رجع بيكر إلى موسكو، وأصدر هو وشفرنادزه البيان في اليوم التالي للغزو. وقد وضع هذا البيان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في صفٍ واحد ضد العراق، البلد الذي طالما كان واحداً من أبرز المستزلمين للسوفييت؛ كما أرسى الأساس لقيام التحالف الدولي والإقليمي ضد العراق.

وعلى مدى الأشهر القادمة من بناء التحالف وصيانته، وخلال أسابيع الحرب نفسها، صنعنا إجماعاً ليس للحرب فحسب، بل ولإطلاق مبادرة سلام للشرق الأوسط أيضاً بعد

انتهاء النزاع. وبالفعل، فقد استتبت كحقيقة مفروغ منها أنه بمجرد دحر العدوان العراقي وإزالة احتلال الكويت، سوف نبذل جهوداً جادّة لإطلاق عملية سلام بين العرب والإسرائيليين.

تشكيل مبادرة جديدة،
وبداية جديدة نحو السلام

حتى قبل أن نذهب إلى الحرب مع العراق في كانون الثاني/ يناير 1991، كنتُ قد بدأتُ بالتفكير في كيفية تشكيل مبادرة لإطلاق عملية سلمية جدّية فيما بعد. ليس لأن الولايات المتحدة تعهّدت بذلك فحسب، بل ولأنني توقعتُ أن تمنحنا الظروف في المنطقة فرصة خاطفة لتحقيق شيء ما إن نهزم العراق. فالراديكاليون سيفقدون اعتبارهم، وعرفات سيكون ضعيفاً. والمعتدلون في المنطقة سيرتفع شأنهم، ومكانتنا ونفوذنا سيزدادان على نحو لم يسبق له مثيل، والسوفييت سيكونون إلى جانبنا.

وبمعاونة مساعدي الأول، بيل [وليام] بيرنز وآخرين، أخذنا نتعارك مع سؤالين اثنين: ماذا ينبغي عمله فيما تسود تلك الظروف؟ وكيف يجب أن نباشر عملنا؟ ومع الوقت، صارت الـ«ماذا» تعني «كسر المحرّمات بشأن المفاوضات المباشرة». فبعد كل شيء، أن تصنع السلام يعني أن تتغلّب على الحظر المفروض على العرب الذين يتحدثون إلى إسرائيليين. والـ«كيف» أضحت مقاربة للتفاوض على سكتين: مجموعات متوازية من المحادثات ما بين الإسرائيليين وفلسطينيي المناطق على إحدى السكّتين، وما بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها على السكة الثانية(*).

وما إن انتهت الحرب على العراق، حتى ارتبك منطق المقاربة ذات السكتين في الظاهر. فالإسرائيليون لا يُتوقع منهم أن يتغاضوا مع الفلسطينيين، الذين هلّلوا للهجمات العراقية بصواريخ سكود على إسرائيل، إذا لم تُتح لهم الفرصة لتحقيق سلام أوسع مع الدول العربية؛ وبالمثل، لا يُنتظر من الدول العربية أن تتفاوض مع إسرائيل ما لم يكن الإسرائيليون مستعدين لعمل الشيء نفسه مع الفلسطينيين.

وبقدر أهمية كسر المحرّمات المفروضة على التفاوض، كنا بحاجة أيضاً إلى خلق

(*) ابتداءً من فصل الخريف، أجريت نقاشات منفصلة مع تاراشنكو وإيتان بنتسور، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية في ذلك الحين. وقد وافق الاثنان على أنه من اللازم توسيع نطاق جهودنا بصدد السلام إلى أبعد من مجرد خلق حوار بين الإسرائيليين وفلسطينيي المناطق. وبذرة تكوين المقاربة ذات السكتين إنما انبثقت من تلك النقاشات.

بيئةٍ من الممكن أن تكون مُساعدة على المفاوضات أو محطِّمة لها. وتحضيراً لأول زيارة يقوم بها الوزير بيكر إلى المنطقة في أوائل آذار/ مارس 1991، وضعتُ ورقة استراتيجية برسم الوزير تُحدّد الخطوط العريضة للخطوات الواجب على كل طرف أن يتخذها كي يُشعر الطرف الآخر بأن فجر يوم جديد قد بزغ.

بوسع العرب أن:

- يُساعدوا في تشجيع قادة فلسطينيين موثوقين في المناطق ليكونوا شركاء تفاوضيين مع إسرائيل؟
- يتدارسوا إجراءات لبناء الثقة في مجال الأمن (كالإشعار بإجراء مناورات، أو تغييرات في مستوى استنفار القوات، أو بتحركات الجنود)؛
- يسمحوا بتبادل معلومات استخباراتية سرّية مع إسرائيل حول الإرهاب؛
- يُجيزوا عقد لقاءات مع إسرائيليين غير رسميين (كالباحثين والصحافيين مثلاً)؛
- ينقلوا إلى بلدان مثل اليابان اعتزامهم وقف العمل بمقاطعة إسرائيل من الدرجة الثانية، واستعدادهم، في الوقت المناسب، إلى إلغاء المقاطعة من الدرجة الأولى ضدها كذلك؛
- يُسقطوا تحديات قبول ضد إسرائيل في الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، ويُبدوا استعداداً لرفض قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية(*).
- يُعلنوا أنهم لا يعتبرون أنفسهم في حالة حرب مع إسرائيل بعد الآن، وأنهم مستعدون لتطبيع العلاقات تطبيعاً كاملاً معها عند إبرام معاهدة سلام.

وبوسع الإسرائيليين أن:

- يُحسّنوا الأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة (كوضع حدٍ لعمليات الإبعاد، ووقف الحجز الإداري، وتخفيف قيود السفر، وإعادة فتح الجامعات، وسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من بعض القرى والبلدات.. إلخ)؛

(*) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 3379 بأغلبية 72 صوتاً ضد 35 وامتناع 32 عن التصويت. والقرار الذي طالما استخدمه العرب بعد ذلك كحُكم دولي ضد حق إسرائيل في الوجود، يُعلن أن «الصهيونية إن هي إلاّ شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». وقد أُلغي القرار 3379 في النهاية، وذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1991.

- يُعلنوا استعدادهم للانسحاب من جنوب لبنان بعد فترة ستة إلى اثني عشر شهراً من الهدوء على الحدود الإسرائيلية؛

- يتعهّدوا بقبول تسوية شاملة مبنيّة على المبادىء المجسَّدة في قراري 242/ 338، على أن يتضمن التعهّد استعداداً للتفاوض على مرتفعات الجولان، وعقد اتفاقية للوضع الدائم تُوفِّر حلاً كونفدرالياً للضفة الغربية/ قطاع غزة (يُمكن أن يشمل الحل الكونفدرالي اتحاد الأردن، والضفة الغربية، وغزة معاً - على أن تكون للفلسطينيين دولة منفصلة ضمن إطار الاتحاد مع الأردن؛ والانفتاح الإسرائيلي على مثل هذه الإمكانيات إنما يؤشّر على أن إسرائيل لا ترى في الحُكم الذاتي للفلسطينيين نهاية الطريق).

لم أكن أتوقع أن يكون أي من الطرفين مستعداً للأخذ بالعديد من هذه الخطوات في بداية الأمر. لكنني كنتُ آمل في أن يُساعد وزننا ونفوذنا الجديدان - وصعوبة قول «لا» لنا بعد وهج الحرب - في تيسير أمر إطلاق المفاوضات، وإذا ما أُطلقت في جعلها أكثر إثماراً.

رحلات بيكر إلى الشرق الأوسط
من آذار/ مارس إلى تشرين الأول/ أكتوبر:
ركوب موجة عاطفية عارمة

أحسّ أصدقاؤنا العرب غداة الحرب، كما لو أن عبئاً ثقيلاً قد زال عن كواهلهم. ثمة في العالم العربي ما يُمكن وصفه بـ«ثقافة عربة الموسيقى»، حيث يمشي المرء مع ركب الرابحين - أو مع الذين يبدو أنهم في حُكم الرابحين - ويبتعد عن الخاسرين.

على غرار عبد الناصر من قبل، سعى صدّام حسين إلى انتزاع عباءة المتحدّي الذي ينصر الضعيف على القوي، والفقير على الغني. ولا يهمّ كثيراً إن كان هو نفسه حاكماً ظالماً لشعبه. وقد صوَّر نفسه على أنه يخدم القضية الكبرى في إعادة المجد والعظمة إلى العالم العربي الذي سيبسط سلطانه عليه. وستكون أولى ضحاياه ولا شك العديد من الأنظمة العربية القائمة، ولا سيما في شبه الجزيرة العربية. لذا، كان من مصلحة أصدقائنا العرب كسر شوكة صدّام حسين.

بالنسبة للملك السعودي فهد والرئيس المصري مبارك، اللذين وقفا إلى جانبنا ضد صدّام، فإن نصرنا كان نصراً لهما، وكانا مسروران به. لقد ذكر الرئيس بوش أن عدوان صدّام لن يصمد، وقد نفّذ. وحين أخبر الكونغرس بأنه سيعمل على تحقيق السلام بين

العرب وإسرائيل، لم يشكّ أحدٌ في العالم العربي بكلامه على ما يبدو.

أما الإسرائيليون، الذين تعرّضوا للهجمات بصواريخ سكود ولم يردّوا بسبب الضغط الأميركي، فكانت لديهم وجهة نظر أخرى. فالهزيمة التي حلّت بالعراق على يد الولايات المتحدة قد قلّصت إلى حد بعيد أكبر خطر ربما كان يتهدّد إسرائيل. مع ذلك، فقد خشي الإسرائيليون من أن تكون سياسة الردع التي ينتهجونها، السياسة القائمة على الردّ على أية خسارة يتكبّدونها بعشرة أمثالها، قد تأذّت أو حتى تآكلت نتيجة عدم ردّهم هذا.

كان هذا هو الوضع عندما وصل بيكر إلى المملكة العربية السعودية في 8 آذار/مارس 1991، أي بعد مرور أسبوع واحد على انتهاء الحرب. فلماذا البدء بالرياض؟ لأنه لو كانت هناك فرصة لأن يتجاوب السعوديون بشأن السلام، فهي هذه الفرصة بالذات. وأفضل حظوظنا للتأثير في حكومة شامير هو أن يكون لدينا في الجعبة شيء ما من العرب، ومن ثم نمارس الضغط على شامير كي يُبدي تجاوباً.

ضم الاجتماع التمهيدي فقط بيكر وأنا، الملك فهد والأمير بندر ـ حيث قام بندر بدور المترجم. حين عرض بيكر مفهوم المقاربة ذات المسارين إلى المفاوضات، أعلن الملك أنه موافق عليها، لا بل ذهب إلى أبعد من ذلك بأن أخبرنا أنه التقى مؤخراً عضواً زائراً من الكونغرس الأميركي، فقال له إنه يتكهّن بمجيء يومٍ تعيش فيه إسرائيل بسلام مع كل جيرانها العرب، وأن السلام لا بد وأن يشتمل على إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية كاملة. وأضاف حرفياً: «قال لي عضو الكونغرس إنه لم يسمعني قط أتكلّم على هذا النحو من قبل. فقلتُ له دعنا نفكّر بعقولنا ونكن منطقيين.. إننا نعرف أن هناك دولة تُدعى إسرائيل؛ لا أحد ينكر ذلك، وليس لأحد أن ينكره».

استفسر بيكر من السعوديين، بصفتهم زعماء إقليميين، عما إذا كانوا مستعدين لاتخاذ خطوات لبناء الثقة، سواء بصورة أحادية أم جماعية؟ قال إن الإجابة بـ«نعم» سوف تُعين في التأثير على شامير. وهو ليس مضطراً إلى معرفة الجواب هذه الليلة، إنما من الضروري معرفته قبل لقائه شامير. فوعده الملك أن يتصل بندر بنا قبل التوجّه إلى إسرائيل.

واتصل بندر يُنبئنا بأن الملك يعتزم إيفاده للحصول على موافقة مبارك والأسد على العملية، بما في ذلك أهمية القبول بخطوات بناء الثقة. إلا أنه لم يقدّم شيئاً محدّداً، مكتفياً بالقول إن السعوديين سوف يعملون مع الفلسطينيين في المناطق لاستنباط نماذج ممكنة للمفاوضات.

عند كل توقفٍ لنا في الخليج، في مصر وحتى في سوريا، كنا نحصل على الرسالة ذاتها من حيث الأساس، إنما بدرجات متفاوتة من الدفء. كانت الرغبة في رؤية مبادرة أميركية شديدة للغاية، وفي كل عاصمة سمعنا الكلام نفسه: «إننا ندعم مبادرتكم».

خامرني شعور بأن المزاج في إسرائيل سيكون مختلفاً. فحكومة شامير كانت لا تزال تبدي حماسة ضئيلة للعملية. ستكون هذه زيارة بيكر الأولى لإسرائيل، مع أنه مضى عليه أكثر من سنتين كوزير للخارجية.

كانت دبلوماسيته ما قبل الاجتياح العراقي تُدار بواسطة الهاتف أو داخل الولايات المتحدة. كان بيكر قد ألقى في ربيع 1989، خطاباً فظّاً أمام «إيباك»، أي لجنة العلاقات العامة الأميركية ـ الإسرائيلية (اللوبي الموالي لإسرائيل في أميركا)، دعا فيه إسرائيل إلى الإقلاع عن حُلم «إسرائيل الكبرى». كما أدلى أمام الكونغرس بعد ذلك بسنة بملاحظة تنمّ عن استخفاف بإسرائيل، حين اقترح عليها أن تتصل بالبيت الأبيض عندما تكون جادّة بشأن السلام. وبعد غزو العراق للكويت، زار بيكر الشرق الأوسط، لكنه لم يعرّج على إسرائيل، نظراً للحساسيات العربية، ورغبةً منه في تفادي إقامة رابطٍ ما بين ردعنا لصدّام ودعمنا لإسرائيل، وقد فشلتُ في إقناعه بأننا قد ندفع الثمن لاحقاً مع الجمهور الإسرائيلي إذا استثنينا إسرائيل من كل الجولات الإقليمية، حتى وإن كانت الزيارات تتعلق بمحاولة دحر الغزو العراقي للكويت.

أما وقد وجد بيكر نفسه إزاء تركة من الشك والريبة في إسرائيل، فقد سعى إلى التقرّب من الجمهور الإسرائيلي بأن أخذ يُشدّد على حاجة إسرائيل إلى الأمن وعلى التزام أميركا بهذا الأمن. لكن دعاها، في الوقت نفسه، إلى الالتفات إلى الإمكانيات المستجدّة في العالم العربي بعد هزيمة صدّام. قال بيكر لشامير إن العرب مستعدّون للتفاوض مع إسرائيل، بشرط أن تكون إسرائيل مستعدّة للتفاوض مع الفلسطينيين. فضلاً عن أن أحداً من الزعماء العرب الذين تحدث إليهم لم يأتِ على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية في هذا السياق. كما نقل إليه أن العرب راغبون في النظر في إجراءات بناء الثقة. ولخّص بيكر تلك الإجراءات المطلوبة من الجانب العربي، وطلب من شامير أن يقبل بالخطوات التي كنتُ قد رسمت خطوطها العريضة في المذكرة. وكما لو كان شامير صورة مرآوية عن الأسد، وجدناه أكثر انفتاحاً على الخطوات المطلوبة من العرب، منه تجاه الخطوات المأمولة من إسرائيل.

على أية حال، لم يكن شامير يرغب في الظهور بمظهر المُعارض لمبادرة السلام

الأميركية. فعلى طاولة العشاء الخاص الذي ضمّه وبيكر تلك الأمسية، كان شامير راغباً على غير عادته في التحدّث عن المستقبل. فقد ألمح إلى بيكر سرّاً أن اتفاقيةً لإقامة كونفدرالية بين الأردن والفلسطينيين والإسرائيليين ربما تنجح. وحين طرح بيكر فكرة ضمان الولايات المتحدة أمن إسرائيل ومرابطة قوات أميركية في الجولان في مقابل انسحاب إسرائيل منه، بدا شامير مستعداً للتفكير فيها. وهذا ما فاجأ بيكر مفاجأة سارّة.

فيما كان بيكر يتناول طعام العشاء مع شامير، كنتُ أنا أتعشى مع «أمراء» الليكود: دان مريدور، بيبي نتنياهو، بنّي بيغن وإيهود أولمرت. أحبوا أن يعرفوا ماذا سمعنا هناك، وبالأخص من السعوديين. وإذ سمعوا مني فحوى كلام الملك فهد بشأن العلاقات الكاملة مع إسرائيل في نهاية المطاف، أرادوا منا أن نتحرك نحو المفاوضات على جناح السرعة. وقد جاء دوري الآن لكي يتملكّني الذهول(*).

رحلات نيسان/ أبريل: غادرنا المنطقة مفعمين بالأمل، لكن ذلك الأمل كان مبتسراً، فما إن تعيّن ترجمة المشاعر الطيبة والعموميات إلى خطوات والتزامات حسّية، حتى صار الطريق أكثر وعورة. فقد أحجم الطرفان كلاهما عن اتخاذ الخطوات المطلوبة بشأن إجراءات بناء الثقة، وكل طرف يدّعي أن الأمر منوط بالطرف الآخر لكي يُثبت حسن نواياه. ولم يكن لحُججنا حول التبادلية نفع كبير، وبالتالي، كان لا مفر من التركيز، بدلاً من ذلك، على محاولة الإقلاع بالمفاوضات.

تقرّر أن نعود إلى المنطقة في شهر نيسان/ أبريل. وقد عرفنا من رحلة آذار/ مارس أن في حوزتنا تقارباً عاماً حول المقاربة ذات المسارين إلى المفاوضات، وأن في استطاعة مجموعات العمل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وما بين إسرائيل والدول العربية، إدارة المفاوضات التي ربما يتمّ إطلاقها في مؤتمر إقليمي؛ وأن منظمة التحرير الفلسطينية لن تمثّل الفلسطينيين في المفاوضات. ولما كنا نعلم أن شامير سيسعى إلى التضييق على من سيحاورهم من الفلسطينيين، وعلى ما سيتحدثون عنه، وعلى كيفية اضطلاعهم بالعمل، فقد قرّرنا ـ بطريقة «التسويق» مجدداً ـ أن نقف على ما يستطيع شامير تحمّله ومن ثم نحمل

(*) استضاف شامير الوزير والسيدة بيكر على العشاء في دارته. كان عوديد عيران آنذاك الرجل الثاني في السفارة الإسرائيلية بواشنطن، لكنه عاد إلى إسرائيل من أجل زيارة بيكر، ودعاني إلى العشاء في منزله مع «الأمراء». وقد ربطتني بعوديد علاقة وثيقة، خصوصاً أثناء تولّي رابين وزارة الدفاع، فكان رابين يستخدم عوديد بين الحين والآخر لنقل الرسائل الخاصة إليّ، وقد وجدت عوديد رجلاً جديراً بالثقة، وأكثر من ذلك شريكاً خلاّقاً للغاية في حل المشاكل.

ذلك إلى العرب.

قبل مدة وجيزة من توجّهنا إلى المنطقة، حضر دان مريدور إلى واشنطن، فأقنعت الوزير بإمكانية توظيف لقاء شخصي معه لنقل بعض الاستفسارات إلى شامير. وفي مقر إقامة الوزير الواقع في شارع «فوكسهول رود» بواشنطن، طرحنا على دان ثلاثة أسئلة: هل يقبل شامير اجتماعاً أو مؤتمراً إقليمياً ترعاه بصفة مشتركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بغية الشروع بالمفاوضات المباشرة؟ هل يقبل قائمة بأسماء سبعة فلسطينيين من المناطق نعتبرهم نحن جديرين بالثقة كشركاء في المفاوضات؟ وهل يقبل تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي على قاعدة قرارَيْ مجلس الأمن 242/ 338؟

وعد دان بنقل هذه الأسئلة إلى شامير، بالإضافة إلى رأينا بأن الردود الإيجابية عليها ستمنحنا شيئاً نستطيع حمله إلى العرب. ثم استعرض أمامنا ما قد يشغل بال شامير على سبيل الاحتمال: فيما يتعلق بالمؤتمر المقترح، إنه بحاجة إلى اعتراف سوفييتي بإسرائيل. وسيكون من الصعب تصوّر السوفييت راعياً لمؤتمر كهذا من دون ذلك الاعتراف. وبخصوص الفلسطينيين، يريد شامير جداراً عازلاً لا لبس فيه بين «شركائنا» الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأخيراً، بصدد قراري مجلس الأمن 242 و338، لن يكون شامير مرتاحاً لتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام. وفي القدس بعد ذلك بأسبوع، كرّر شامير نفس الهموم التي أسمعنا إياها دان بحذافيرها. وطلب فوق ذلك ضمانات صارمة بأن المؤتمر لن يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات، أو بصفة تخوّله إعادة الانعقاد، وأنه لن يكون هناك من داعٍ للانعقاد إلا لإطلاق المفاوضات المباشرة. كذلك كان يرغب في قبول قراري 242/ 338 كأساس «على نحو ما اُتُّفق عليه في كمب ديفيد»، وذلك كي يتسنى له أن يقول لجمهوره إنه لم يوافق، في الحقيقة، على أي شيء جديد(*).

وفيما خصّ الفلسطينيين، اقترحنا معايير تسمح لنا، بحسب تعبير بيكر، «إبقاء م. ت. ف خارجاً». فالفلسطينيون المستعدّون لقبول ساري المفاوضات، والموافقون على المقاربة المرحلية للتفاوض (اتفاقات انتقالية أولاً، واتفاقات وضع دائم فيما بعد)، والعازمون على العيش بسلام مع إسرائيل... هؤلاء سيكونون شركاء مقبولين في المحادثات، سواء أكانوا

(*) بالقول «على نحو ما اُتُّفق عليه في كمب ديفيد»، كان بوسع شامير أن يدّعي أيضاً أن إسرائيل قد أوفت فعلاً بالتزاماتها بموجب قراري 242/ 338 فيما يتعلق بالانسحابات: فما دامت صحراء سيناء تُشكّل اكثر من 90 بالمئة من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967، يستطيع شامير أن يزعم أن إسرائيل قد انسحبت من الأراضي [المحتلة].

على لائحتنا ذات الأسماء السبعة أم لا.

أراد شامير المزيد: أراد من الفلسطينيين أن يتبرأوا من م. ت. ف؛ وأرادنا أن نعلن عن وقوع خرقٍ لو ادّعت المنظمة في تونس أنها تُعطي تعليمات إلى الفلسطينيين.. وأراد أن يكون الفلسطينيون جزءاً من وفد مشترك مع الأردنيين، لا وفداً قائماً بذاته.

من بين هذه الطلبات، كنا مستعدين فقط للنظر في الوفد المشترك مع الأردن، الذي قد يكون مفيداً لنا في معالجة بعض المسائل، ولا سيما مسألة القدس. لكن من المستبعد أن تجد فلسطينياً واحداً يقبل التفاوض مع الإسرائيليين نزولاً عند شرط التبرؤ من م. ت. ف. إننا لا نستطيع تقييد قرارَيْ 242 و338 مخافة أن يصرّ العرب على ايراد إشارة صريحة إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام» وقُلت لشامير إنه لا يُمكننا الردّ على كل تصريح لمنظمة التحرير الفلسطينية يخرج من تونس، «وإلاّ فلن يتسنّى لنا عمل أي شيء آخر». كذلك قُلنا له إذا ما تصرّف الوفد الفلسطيني كما لو أنه حقاً يمثّل م. ت. ف، فإننا نفهم من ذلك إمكانية انسحاب إسرائيل احتجاجاً.

بعد بذل جُهد جهيد من طرفنا، قبل شامير على مضض معاييرنا. وقد استخدم بيكر استعداد رئيس الوزراء الإسرائيلي للقبول بمؤتمر إقليمي، وبمعاييرنا للمشاركة الفلسطينية، وبرؤيتنا لقراري 242 و338 كأساس للمفاوضات، كي يُبيِّن لمبارك وفهد أن شامير مستعدٌ لإطلاق المفاوضات ذات المسارين. ونظراً لما كان يعتور م. ت. ف من ضعفٍ ظاهر في تلك المرحلة، اعتقدنا أنه إذا ما فعل الأسد الشيء نفسه، سنكون قادرين على دفع جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

وافق مبارك وفهد على تولّي مهمة حثّ الأسد. لكن الأسد لم يتأثر البتّة كما تبيّن لنا. عوضاً عن ذلك، فرض أربعة شروط من جانبه؛ ولعل الشرط المرفوض أكثر من غيره هو اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد دائم، وانعقاده حتماً تحت رعاية الأمم المتحدة.

لا جدال في أن عقد مؤتمر متواصل تحت رعاية الأمم المتحدة كانت فكرة مرفوضة من شامير جُملةً وتفصيلاً. ففي نظره، ونظر معظم الإسرائيليين، لن يستبق المؤتمر المتواصل برعاية الأمم المتحدة المفاوضات الثنائية فقط، وإنما سيتمّ ذلك في منتدى محكوم بالتحيّز ضد إسرائيل. ففي النهاية، الأمم المتحدة هيئة تبنّت قراراً يساوي بين الصهيونية والعنصرية - وقواتها في جنوب لبنان (UNIFIL) تسمح للإرهابيين بالنشاط انطلاقاً من منطقة عملها ضد إسرائيل دونما رادع.

ربما يكون عرفات في وضع ضعيف بعد حرب الخليج، لكن الأسد ليس كذلك. لقد

استطعنا أن نعالج بحنكة مسألة تمثيل الفلسطينيين، إنما ليس من السهل أبداً تدبير أمر الشروط التي وضعها الأسد. فحاولنا تركيب حلٍ وسط ما بين رؤية الأسد للمؤتمر (انعقاد دائم وترعاه الأمم المتحدة)، ورؤية شامير (انعقاد لمرة واحدة، ولا دور فيه للأمم المتحدة).

في غضون ذلك، برزت مشكلة إجرائية أخرى: الأوروبيون يريدون أن يكونوا ممثّلين في المؤتمر، وهذا ما كان ليعترض عليه الأسد أو العرب الآخرون، بعكس شامير الذي كان يرتاب ارتياباً عميقاً بالأوروبيين بسبب دعمهم طويل الأمد لمنظمة التحرير الفلسطينية. فاقترحنا أن تتمثّل الأسرة الأوروبية في المؤتمر بمراقبٍ. وللتعاطي مع الأمم المتحدة، اقترحنا أن يُصار إلى تسجيل أي اتفاق ينبثق عن المحادثات لدى الأمم المتحدة وأن يُصادق عليه مجلس الأمن؛ على أن يجري إطلاع الأمين العام للأمم المتحدة بصورة منتظمة على سير المحادثات؛ ويُسمح لممثل الأمين العام بحضور جلسات المؤتمر كمراقب لا يحق له الكلام. وفيما يتعلق بالمؤتمر على وجه التخصيص اقترحنا أن يكون قادراً على الانعقاد شرط أن يكون هناك إجماع على ذلك ـ الأمر الذي يُتيح للإسرائيليين إعاقته.

في تأطيرنا لهذه الصيغ، كنا نحاول إنتاج شيء رمزي للأسد، في الوقت الذي نحمي فيه شامير من حيث الجوهر. لكن لا شامير ولا الأسد كان مستعداً للتزحزح عن موقفه. لقد تشبّثا بموقفيهما، متناولَيْن هذه المسائل الإجرائية كما لو أنها ستؤثر في لب المفاوضات ذاتها. ربما خشيا من أن تنسحب الخسارة في المسائل الإجرائية على المسائل الجوهرية أيضاً؛ أو لعلهما كانا أقل حماسةً للتفاوض مما ظننا.

أياً كان السبب، فقد تحوّلنا من الأمل في آذار/ مارس إلى خيبة الأمل في نيسان/ أبريل. وقد ضاعف السعوديون من شعورنا بالإحباط حين أخبرنا وزير خارجيتهم سعود [الفيصل]، في ثالث زيارة لنا، بأن المملكة العربية السعودية لن تحضر أي مؤتمر للسلام كونها لا تملك حدوداً مشتركة مع إسرائيل. وكان هذا يتناقض بجلاء مع ما سبق وقاله الملك لنا. فردّ بيكر عليه بغضب: «أظن أن ذلك يناسبكم كشركاء في الحرب؛ لا في السلم». وفي اجتماع لاحقٍ بالملك فهد، عبَّر بيكر بوضوح عن خيبة أمله، لكن الملك لم يُبدّل شيئاً في موقفهم.

لدى وصولنا إلى إسرائيل عقب اجتماعاتنا في السعودية، كان في مقدور شامير أن يتذرّع بالتراجع السعودي وإصرار الأسد على رعاية الأمم المتحدة مؤتمراً دائم الانعقاد ليقول إن العرب ليسوا مستعدين للتحدّث عن السلام مباشرةً مع إسرائيل. وبالنتيجة، فهو

لا يفكّر في اعتناق الصيغة التسووية التي صغناها.

إننا نملك نفوذاً على شامير ما دام هناك شركاء عرب في السلام على ما يبدو، وما دام رئيس الوزراء يُعارض جهودنا لاغتنام فرصة سانحة. لم يعد لدينا هذا النفوذ الآن. لذلك، صمّمنا على محاولة إنتاج تحرّك عربي، وكان الأسد بكل وضوح أهمّ عاملٍ في هذا المجال. في اجتماعٍ دام قرابة عشر ساعات في دمشق، خرج بيكر باقتراح: إنه سيعرض على الرئيس بوش أن تضمن الولايات المتحدة الحدود بين إسرائيل وسوريا في الاتجاهين بعد السلام، فتكفل للسوريين أن لا تهاجمهم إسرائيل، وتكفل للإسرائيليين أن لا تهاجمهم سوريا. قال بيكر شارحاً عرضه هذا، حيث إن سوريا لن تستعيد أبداً مرتفعات الجولان طالما أن الإسرائيليين يشعرون بوجود ثغرة أمنية فيها، فإن الضمانة الأميركية تمنح الأسد فرصته الحقيقية الوحيدة لاستعادتها. غير أن بيكر لن يعرض هذا الاقتراح على الرئيس بوش إلا إذا قبل الأسد حلولنا الوسط بشأن الأمم المتحدة والمؤتمر. اعترض الأسد في بادىء الأمر وتردد، وهذا ما زاد في استياء بيكر. وفي النهاية، أخبر بيكر الأسد بأنه في كل الاجتماعات التي ضمتهما، لم يُظهر أدنى قدر من المرونة. فردّ الأسد عليه بما يُشبه قول الشريف حسين في رسالة منه إلى المفوض السامي مكماهون: «الأرض مهمّة، فهي تتضمن معنى الكرامة والشرف. والإنسان لا يذهب إلى الجنة إلا إذا كان أهلاً للذهاب إلى الجنة بشرف. إننا لا نريد أن يقول عنا أحدٌ إننا تخلّينا عما بقينا نتكلّم عنه طوال عشرين سنة».

قال له بيكر: إنك تستطيع أن تواصل التكلّم هكذا لعشرين سنة أخرى، ولن تسترجع الأرض أبداً. هذه هي فرصتك. لكن الأسد اكتفى بالقول إنه سيتشاور مع القيادة السورية ويعود ثانيةً إلى الوزير.

لقد حاول بيكر أن يكسر حالة الاستعصاء القائمة باستخدام مقترح واقعي للتوصل إلى تسوية بشأن العملية [التفاوضية]، لكن الأسد آثر المراوغة. فعُدنا إلى واشنطن نجرّ أذيال الخيبة. إنما لن يلبث مظهرنا أن يتحسّن عما قريب.

رحلات أيار/ مايو: في 3 أيار/مايو، نقل إلينا إد [إدوارد] جرجيان، سفيرنا لدى سوريا، أن الأسد يقبل حلولنا الوسط حول الأمم المتحدة والمؤتمر، شريطة أن يفي الرئيس بتعهّد بيكر بشأن الضمان الأميركي للحدود. وللمرة الأولى، نلمس ليونة لدى الأسد.

إنما لم تكن لديّ أية أوهام حول شامير: فهو سيحاول صرف النظر عن المعنى الذي تنطوي عليه خطوة الأسد الإجرائية. لذا قررتُ أنه يلزمنا الحصول على المزيد من العرب نحمله معنا إلى إسرائيل - وبذلك لا ندع مجالاً لشامير للهرب من اتخاذ خطوة بصدد

المسائل غير الأساسية. وعليه، فقد توجهتُ إلى مقابلة الأمير بندر في دارته الأميركية الطراز في مكلين بفرجينيا.

بندر بن سلطان، المعروف لدى الجميع في واشنطن ببندر، هو السفير السعودي لدى الولايات المتحدة. والده هو وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية، ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث السلطة والنفوذ داخل العائلة المالكة بعد الملك ووليّ العهد.

يتمتع بندر بشخصية مندفعة وحيوية؛ وهو رجل اجتماعي، ودود وواثق من نفسه. والمدة الزمنية التي قضاها في الولايات المتحدة ـ أولاً في التدريب على قيادة الطائرات المقاتلة ثم كسفير للمملكة العربية السعودية منذ مطلع عهد إدارة ريغان ـ لم تجعله يرقّ لبلادنا فحسب، بل عملت على أمركته من نواحٍ عديدة كذلك. لقد صار من كبار المعجبين بفريق «دالاس كاوبويز» لا بل إنه يحتفظ في منزله بنسخ طبق الأصل من الكؤوس التي حازها الفريق في مسابقات الـ«سوبر بول». كما اشترى عزبةً تخلب الألباب في مكلين، تحتوي على برك سباحة داخلية وخارجية، وعلى حديقة مترامية الأطراف، وملعب لكرة المضرب، فضلاً عن «شاليه» تبلغ مساحته 55 ألف قدم مربع في آسبن. حين أقام حفلاً وداعياً في مكلين على شرف السير أنطوني أكلاند، السفير البريطاني المغادر، الذي كان عنصراً مساعداً في دعم الجهود ضد العراق، أعلن بندر بكل تواضع على مسامع ضيوفه أنه ستكون هناك حفلة منوعات بعد العشاء في قاعة مكتبته، ولم يخطر لي قط أن روبرتا فلاك هي من سيغنّي لنا.

عرفتُ بندر للمرة الأولى حين قرّرت إدارة ريغان بيع طائرات مقاتلة من طراز ف ـ 15 إلى المملكة العربية السعودية، وكانت أول صفقة من نوعها لبلد عربي. وحين أعرب بعض أعضاء الكونغرس عن خشيتهم من أن تشكّل طائرات الـ ف ـ 15 تهديداً لإسرائيل، عمل بندر عن كثب مع الإدارة، محاولاً تبديد تلك المخاوف. وقد أثارت إعجابي يومئذ قُدرته على العمل داخل أروقة الكونغرس الأميركي.

شرعت بالعمل معه عن قُرب حين عدتُ من بيركلي إلى مجلس الأمن القومي في عام 1986؛ فكان بندر يدعوني على سبيل الدعابة بـ«صديقي الراديكالي من بيركلي». وغداة الغزو العراقي للكويت، كنتُ أتجاذب وإياه أطراف الحديث كل يوم حين يكون كلانا في واشنطن. إنه هو من أقنع الملك فهد بالسماح للقوات الأميركية بالمرابطة في المملكة العربية السعودية. في نظره، مجرد احتواء العراق ليس خياراً، حيث إن العراق سيظل يُشكِّل تهديداً، وإنْ كان الوجود الأميركي في المملكة العربية السعودية سيثير حفيظة القوميين

والإسلاميين داخل البلاد. من هنا، لم يكن ثمة بديل، في اعتقاد بندر، سوى كسر شوكة العراق - وكان يعلم أنني أشاطره هذا الرأي.

لذا، انتاب بندر القلق عندما ترأس بيكر وفداً للقاء وزير الخارجية العراقي، طارق عزيز، في جنيف في 9 كانون الثاني/ يناير - قبل ستة أيام من الموعد النهائي الذي حدّده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكي يسحب صدّام قواته من الكويت. وكان الاجتماع وليد رغبة الرئيس بوش في التدليل على أنه قد استنفد كل الخيارات قبل اللجوء إلى القوة. بيد أن بندر كان قلقاً وعصبياً، وأسرّ لي قبل المغادرة: «إن جيمي بيكر ماهر جداً في إبرام الصفقات، فلا تدعه يُبرم صفقةً نندم عليها جميعاً».

قلقه كان في غير محله. فبيكر لن يترك صدّام يفلت من ورطته. إنما كان آنذاك حيال خطر فقدان الفرصة للتوصل إلى سلام عربي - إسرائيلي. وفي العديد من الاجتماعات التي ضمّته وأعضاء الكونغرس في الفترة التي سبقت الحرب، جعل بندر يُشدّد على مسامعهم أنه حالما يُمنى صدام بالهزيمة، سوف تتصدر المملكة العربية السعودية الصفوف في صُنع السلام مع إسرائيل. وكان عليّ أن أذكّره بذلك.

كلما كان عند الواحد منا أمر مهمّ يستلزم البحث والمناقشة، كنا نناقشه في منزله، إما في ساعة متأخرة من الليل أو في عطلة نهاية الأسبوع. جلسنا هذه المرة في الحديقة المغلقة بعد ظهر يوم سبت. بادرته قائلاً: «لديك مشكلة يا بندر. إن ثمة شعوراً عاماً في هذا البلد بأننا لم نحرّر الكويت فحسب، بل أمنّا ظهركم أيضاً. لا أحد يفهم، وخصوصاً في الكونغرس، لماذا لا تصنع المملكة العربية السعودية شيئاً هذه الأيام من أجل السلام. هناك أعضاء في الكونغرس يتصلون بي. ويبدو أن مصداقيتكم الشخصية على المحك، وأخشى أن نرى حملة قوية جداً مناوئة للسعودية عما قريب إذا لم تفعلوا شيئاً».

قلائل من يبزّون بندر في النقاش والجدال. يومها سألني ببساطة، وإنْ من غير موقع الدفاع: «هات أرني فكرتك؟»

أجبته: فكرتي من شقّين. حضور ممثّلي مجلس التعاون الخليجي مؤتمر السلام ليس كمشاركين بل كمراقبين. وبعد المؤتمر الذي يُنتظر منه أن يُطلق المفاوضات الثنائية، يحضرون المحادثات المتعددة الأطراف كمشاركين. إن حضورهم كمراقبين سيتيح لهم تمييز أنفسهم عن جيران إسرائيل المباشرين. وحضورهم كمشاركين سيدلّل على رغبتهم في التعامل مع المسائل الأوسع لعدم الاستقرار التي ستركّز عليها مجموعات العمل المتعددة الأطراف، كالتنمية الاقتصادية الإقليمية والحدّ من التسلّح والمياه والبيئة

واللاجئين. قُلتُ له: «اسمع يا بندر. لما كانت المملكة العربية السعودية تقود مجلس التعاون الخليجي، سيُدرك الجميع أن إدخال الدول الست في شبه الجزيرة العربية في عملية تفاوضية مع إسرائيل إنما هي فكرة سعودية».

راقت الفكرة لبندر ووعد بتحقيقها. سألته شيئاً واحداً: أن يُفصح مجلس التعاون الخليجي عن الفكرة عشية زيارتنا التالية للمنطقة. وبهذه الطريقة، على ما شرحتُ له، سيُقابل بيكر شامير بعدما يكون قد استحصل على مرونةٍ من الأسد، وعلى استعداد عربي لا لُبس فيه للتعامل مع إسرائيل. فوافقني بندر الرأي.

بيكر، هو الآخر، كان مسروراً، وطاب له كثيراً أن يتوجه إلى إسرائيل وفي جيبه ورقتان. غير أن خططنا المرسومة على أحسن وجه كان مآلها الإخفاق.

أعلن السعوديون ما كان وَعَدَنا به بندر ونحن في طريقنا إلى المنطقة. لكن عندما وصلنا إلى دمشق، وجدنا الأسد قد تراجع عن الموقف الذي نقله إلينا إد [جرجيان]. أخبر الأسد بيكر بأنه إنما وافق على حلٍ وسط يقوم على «ضمانة» بيكر بأن إسرائيل ستنسحب من مرتفعات الجولان. فعلا الشحوب وجه بيكر. فهو لم يتكفّل بشيء من هذا القبيل. ثم لماذا يضمن انسحاباً إسرائيلياً في مقابل تنازلين إجرائيين يُقدمهما الأسد؟ لقد وعد بضمان الحدود ما إن يُتفق بشأنها، وهذا كل ما في الأمر. لكن الأسد لم يتزحزح عن موقفه.

من الواضح أنه قد غيّر فكره. وخُيِّل لبيكر أن الأسد لا يريد أن يتحرك قبل شامير. وخُيِّل إليّ أنه يمتحننا؛ أملاً في الحصول على المزيد. في كل الأحوال، لقد استمسك بالرفض، من خلال الادّعاء بوقوع سوء فهم.

لكن لم يقع هناك سوء فهم. وقرّر بيكر أن ينفّس عن غضبه أمام الصحافة المرافقة لنا في رحلتنا الجوية من دمشق إلى القدس. قال بيكر: أفادتني «مصادر مأذونة» - قاصداً بذلك ألا يُعزى كلامه إلاّ إلى موظف كبير - بأن الأسد هو من يضع العراقيل في طريق التقدم، وقد نُضطر إلى التفكير في متابعة العملية من دون سوريا[*].

بدخولنا إلى إسرائيل، حاملين تعهّداً سعودياً فقط، ولا شيء من الأسد، لم يكن لدينا

(*) لسعت هذه الكلمات المسؤولين السوريين، وقد بدا ذلك جلياً حين جاءني وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بعد ذلك بأسبوعين، أثناء أحد الاجتماعات في ليشبونة، ظناً منه أن «المصادر المأذونة» هي أنا، وطلب مني ألا أتفوه بشيء كهذا عن سوريا مرة أخرى. فكان جوابي له: لا تعدلوا عن تعهداتكم، فلا نتفوّه بشيء».

ما يكفي من النفوذ نُمارسه على شامير، ولا عجب أن يرفض الرجل تعديل موقفه. وحفظاً لماء الوجه، قرّرنا إصدار «لاورقة» تلخّص جميع النقاط التي كانت إسرائيل مستعدة للقبول بها بغية إطلاق المفاوضات، يحدونا أمل في أن يُساعدنا ذلك على دفع مبارك والملك الأردني حسين إلى التحرّك.

ناشد حسني مُبارك بيكر ألا يقطع الأمل من الأسد، فهو يحاول دائماً أن يرى كيف يُمكنه انتزاع أعلى ثمن ممكن. لكن بيكر، وهو المحبط حقاً، لكن الواعي بحقيقة أن استعداده لترك الساحة ربما يحفز مبارك على بذل المزيد من الجهد للتأثير في الأسد، رد مخاطباً مضيفه بشيء من الفظاظة إنه لا ينوي تمضية أيامه طائراً من مكان إلى مكان في الشرق الأوسط؛ وقال، مستخدماً إحدى جُمله المشهورة، إنه مستعد للعودة إلى بلاده وترك «القطة الميتة» على باب الأسد.

لدى اختتام رحلاتنا في أيار/مايو، وجدنا أنفسنا في طريق مسدود. فبحثتُ وبيكر في إمكانية اللجوء إلى معالجة قسرية للمسألة بأن نصدر ببساطة الدعوة إلى المؤتمر ثم نرى من ليس مستعداً للحضور. لكن تبيّن لنا أن هذا الحل ينطوي على مجازفة كبيرة: هب أن السوريين أو الإسرائيليين قرّروا عدم الحضور، فمعنى ذلك أن المبادرة انتهت. وقد تحتّم عليّ في الاعوام المقبلة أن أقاوم تكراراً إغراءً بإجبار الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات لمصلحة عملية السلام أو لغير صالحها، لأنه لو انقضت العملية، لسوف تتضاعف احتمالات العنف والإرهاب بصورة دراماتيكية؛ وبغيات الدبلوماسية، فإن المتطرفين، ولا سيما في العالم العربي، سوف يشدّدون على أن الكفاح المسلح هو الردّ الوحيد.

مع ذلك، فقد كنا نعلم بأن علينا أن نغيّر الآليات. وهكذا، بدلاً من إصدار الدعوات الرسمية، بعثنا برسالة من الرئيس إلى كل الزعماء في المنطقة فصّلنا فيها أفكارنا بشأن إطلاق المفاوضات، وسألنا كل واحد منهم إن كان مستعداً لحضور المؤتمر على أساسها. أجاب شامير بـ«لا، ولكن»، تاركاً حيّزاً صغيراً لمواصلة النقاش. الأسد لم يرد. وكان السوريون قد أخبرونا، أول الأمر، أنهم لا يرون ضرورة للردّ طالما أن الإسرائيليين قالوا لا.

وبصرف النظر عن الردّ الإسرائيلي، لم يكن ذلك مقبولاً لنا. فرسالة موجّهة من الرئيس بوش تقتضي قطعاً أن يُجاب عليها.

مارسنا ضغطاً مباشراً، وكذلك عبر المصريين والسعوديين، ومع ذلك مضت ستة

أسابيع ولم يصلنا جواب من الأسد ـ فقط نقرٌ خفيف على الطبل من جانبنا بما يُمكن أن تكسبه سوريا فيما لو أجابت بالإيجاب. وأخيراً، في 14 تموز/ يوليو، وفي رسالة منه إلى الرئيس بوش، أعطى الأسد «نعم» قاطعة. قد لا يكون توّاقاً إلى التفاوض مع الإسرائيليين، لكنه يريد بالتأكيد استمرار العلاقة مع الولايات المتحدة. وإذا كان ذلك يعني التفاوض مع إسرائيل، فهو سيفعله(*).

ركوب الموجة العارمة يتواصل: بوجود موافقة الأسد في قبضتنا، وضعنا خطة للعودة فوراً إلى الشرق الأوسط بعد قمة السبعة الكبار (G7) في باريس. فسعينا إلى حمل شامير على تغيير ردّه من «لا، ولكن» إلى «نعم، ولكن». وعلماً مني بأن موافقة الأسد ستضع شامير في موضع الدفاع، أردت كذلك أن أبيِّن للجمهور الإسرائيلي ـ ولطالما كان هذا الجمهور مصدر الضغط الحقيقي على شامير ـ أن حماسته لإنشاء مستوطنات جديدة في المناطق إنما تكلّف إسرائيل المنافع المتأتية عن تبدل مواقف العرب. ومرة أخرى، لجأتُ إلى بندر: تُرى هل يستطيع إقناع الملك بالمصادقة على تعليقٍ للمقاطعة الاقتصادية السعودية لإسرائيل في مقابل تعليق إسرائيل البناء الاستيطاني؟ وكما شرحتُ الأمر لبندر، من شأن إجراءٍ كهذا أن يُثبت أن العرب ينوون طي صفحة الماضي مع إسرائيل، وفي نفس الوقت يفضح حجّة شامير المعهودة بأن النشاط الاستيطاني لا يكلّف شيئاً باعتبارها من اختلاق المخيلة ليس إلاّ. راقت الفكرة لبندر، وأقنع الملك فهد بقبولها. كذلك فعل الأوروبيون واليابانيون في قمة السبعة الكبار، وكذلك فعل السعوديون والمصريون حال وصولنا إلى المنطقة.

فجأة ظهر أن هناك شركاء من أجل السلام، وأن شامير هو الرافض الوحيد. وإدراكاً منه أن ذلك لا يُمكن تسويغه في إسرائيل، فقد أنبأنا شامير بأنه مستعد لتقديم التنازلات الضرورية بشأن الأمم المتحدة وعودة المؤتمر إلى الانعقاد فيما لو حاز الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك على رضاه. وعقب قمة بوش ـ غورباتشوف في موسكو (30 تموز/ يوليو ـ 1 آب/ أغسطس)، وافق شامير على شروطنا، بشرط أن نضمن له أن لا يكون في عداد الوفد المشترك شخصٌ واحدٌ لا يستطيع شامير الجلوس معه. وحين اعترض يوسي

(*) من الشيق أن أذكر هنا أننا حين اجتمعنا بشامير بعد مدة وجيزة، قال لنا إن الأسد قال نعم لأنه «ظنّ أنني سأقول لا». فأجبته: «ربما كنتَ على حق يا سيدي رئيس الوزراء، لكنه كان يعلم أن بقبوله شروطنا إنما يخاطر باحتمال أن تقول أنت نعم. وهذا ما يشي بأنه مستعدٌ لقبول المفاوضات المباشرة معكم. وهذه والحق انطلاقة حقيقية».

بن أهارون - مدير مكتب شامير - بأن الضمانة غير كافية عند رئيس الوزراء، أخرسه شامير قائلاً إن كلمة الوزير بيكر كافية عنده.

رسائل الضمانات

لكن من دواعي الأسف أن عرفات لم يكن في عجلة من أمره لرؤية وفد أردني - فلسطيني مشترك مُشكّلاً. وبالرغم من الضغوط المصرية عليه، بدأ بالمماطلة والتسويف، كما حرّض الفلسطينيين على أن يحاولوا مجدّداً إدخال أحد أبناء القدس الشرقية في عضوية الوفد.

كان الأمر صعباً بنوع خاص على فيصل الحسيني، الفلسطيني الذي التقى بالوزير بيكر في القدس الشرقية أثناء كل زيارة قُمنا بها. وفيصل هو ابن عبد القادر الحسيني، القائد الفلسطيني الكاريزمي الذي قُتل على مقربة من القدس في ربيع 1948، وابن أخ مفتي القدس. ما من فلسطيني أشد ارتباطاً وتعلقاً بالقدس من فيصل (حتى عرفات حاول أن يُزيِّن للناس أنه من القدس بالزعم أنه ابن عمٍ لفيصل، مدّعياً بذلك أنه حُسيني).

في آب/ أغسطس، حضر فيصل لمقابلتي من أجل نقاش ليس برسم النشر؛ كان يريد ضمانات بأن يكون في مقدور الفلسطينيين الإعلان من جانبهم عن الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك فيما لو أُبقي عرفات وم. ت. ف خارج المؤتمر - فهم، شأن الإسرائيليين تماماً، غير مضطرين للجلوس مع أي شخص غير مقبول لديهم - وبأن يُسمح لهم أيضاً بإثارة مسائل تعنيهم عند إلقاء كلماتهم أمام المؤتمر، بما في ذلك هدفهم بأن يكون لهم دولة في نهاية العملية.

كنتُ قادراً على تطمينه، وكان مسروراً غاية السرور. لكن كان من الجلي أن فيصل يعوّل على انتدابه شخصياً إلى المؤتمر بوصفه أحد أبناء القدس الشرقية من ذوي العنوانين، وبحكم ترؤسه للوفود التي كانت تجتمع إلى بيكر. هنا كان عليّ أن أخبره غير ذلك: إن المقدسيين الذين سيلتحقون بالوفد المشترك لا يُمكن أن يكونوا إلاّ أردنيين، لا فلسطينيين. وحين سمع مني ذلك، اغرورقت عيناه بالدموع ولزم الصمت. حاولتُ أن أواسيه بالقول إنني أعلم أن هذا الأمر مؤلم له، بيد أننا قطعنا شوطاً بعيداً، وها هي الفرصة سانحة لإطلاق المفاوضات، والمفاوضات هي ما سيوفّر الفرصة الفضلى، بل والوحيدة بالفعل، من أجل تحقيق الخلاص الفلسطيني. كنتُ متيقناً من أنه يريد الخير كل الخير للفلسطينيين، وأن هذه بمثابة جرعة مرّة بالنسبة إليه. لكنني كنتُ مديناً له بقول الحقيقة، والحقيقة هي أنه لن

يُعقد مؤتمرٌ بغير ذلك.

مضت بضع لحظات قبل أن يستعيد فيصل تماسكه. وحين هدأ، قال إن ذلك شيء يصعب ابتلاعه. فهو سيبدو كما لو أن الفلسطينيين يتنازلون عن القدس كي تبدأ المفاوضات، ولا يستطيع أي فلسطيني أن يفعل ذلك.

أجبته بأن هنالك أكثر من طريقة تسمح لنا بالتوضيح أن الأمر ليس كذلك. وفيما كُنت أتكلّم، عاود فيصل التركيز وأقرّ بأن شيئاً ما ربما يكون ممكناً. والحاصل أن اجتماعاتي التالية مع فيصل وحنان عشراوي انصبّت كلها تقريباً على بنود الضمانات التي سنعطيها.

في تلك الأثناء، كان شامير، هو الآخر، يريد بعض الضمانات الخطيّة حول استبعاد م. ت. ف، وموقف إسرائيل من مرتفعات الجولان، والدعم الأميركي لإسرائيل في مجلس الأمن، وحول تمكّنهم من فحص أفكار السلام الأميركية قبل عرضها على العرب. وحين سرِّبت حكومة شامير أنها باشرت للتو البحث معنا في رسالة ضمانات، أقبل جميع المشاركين العرب، هم أيضاً، على التماس مثل هذه الرسائل.

وطوال ما تبقّى من شهر آب/ أغسطس ولشطرٍ من شهر أيلول/ سبتمبر، عكفنا على صياغة رسائل ضمانات للإسرائيليين والأردنيين ـ الفلسطينيين والسوريين. وقد أخبر الوزير بيكر الأطراف جميعاً بأن مبادىء معيّنة سوف تحكم هذا التمرين ونطاق سلطة المؤتمر على السواء؛ وأنه لن تكون هناك ضمانات سرية، إذ سيجري إطلاع الأطراف كافة على فحوى رسائل الضمانات المُرسلة إلى الآخرين إنما من دون إبرازها لهم فعلياً؛ وأنه لن يُصار إلى إرساء أُسس جديدة، أو إجراء تبديل في السياسة الأميركية القائمة، في رسائل الضمانات أو الدعوات إلى المؤتمر.

مبادىء سليمة، إنما اتضح أن ذلك ربما يكون من أعوص التمارين وأدقّها على صعيد الدبلوماسية. زد على ذلك أنه زجّنا مجدداً في عمليات مقايضة يحاول فيها كل طرف أن يحصل على المزيد قبل الموافقة على الذهاب إلى المؤتمر.

وفي نظرة استعادية، قد يُظن بأن المؤتمر كان بلغ آنذاك مرحلة جد متقدمة بات معها تعطيله أمراً متعذراً. فالأسد قرر الذهاب، وهذا لم يترك لشامير والفلسطينيين خياراً سوى الذهاب هم أيضاً.

لكن ما يبدو اليوم شديد الوضوح، لم يبدُ كذلك في حينه. وفي الشهر الأخير قبل التوجّه إلى مدريد، مرّت بنا لحظات حافلة بالإثارة والغموض.

التوجّه إلى مدريد وانعقاد المؤتمر

لئن قرر الأسد الذهاب إلى المؤتمر، إلا أنه لم يكن في وارد تسهيل المهمّة علينا. فقد استخدم رسالة الضمانات والدعوة إلى المؤتمر كمطيّة لإعادة فتح مسائل أساسية من جديد. فسعى إلى حملنا على ترك المحادثات المتعددة الأطراف، زاعماً أنها تمثّل التطبيع مع إسرائيل قبل استرجاع أراضيه. ورأى في تعاطي العرب الآخرين مع الإسرائيليين تقليصاً لقدرته على التأثير لا وسيلة لإقناع الإسرائيليين بأن المنطقة في صدد التبدّل على نحوٍ يوفّر لإسرائيل سلاماً حقيقياً إذا ما انسحبت من المناطق. وهكذا، أراد الأسد تأجيل المحادثات المتعددة الأطراف إلى مرحلة متأخرة جداً من العملية التفاوضية. وخشية من احتمال عرقلة سوريا كل أشكال التفاوض مع إسرائيل، كان بيكر - وخلافاً لرأيي - مستعداً للتضحية بالمحادثات المتعددة الأطراف إذا كان ذلك يحفظ المحادثات الثنائية. لكن الأسد بالغ في تشدّده، مما أثار غضب بيكر، إذ إنه تراجع حتى عن تفاهمات سابقة تم التوصّل إليها في المحادثات المثبطة التي استمرت يومين في دمشق حول رسالة الضمانات والدعوة إلى المؤتمر في 15 و16 تشرين الأول/ أكتوبر. وأخيراً، وفيما بيكر يتأهب فعلاً للتخلّي عن الأسد، طالب الرئيس السوري بإنهاء المحادثات، مُعلناً أنه يقبل أن نتفق على ألا نتفق بشأن المحادثات المتعددة الأطراف، وأنها عندما تُعقد لن تحضرها سوريا.

والفلسطينيون، بدورهم، دفعوا بيكر إلى حد الخبل بامتناعهم عن الالتزام بتعهدهم تقديم قائمة بالفلسطينيين إلى الوفد المشترك حتى بعدما ذهبنا بعيداً (في رسالة الضمانات المقدّمة إليهم) في تهدئة مخاوفهم بشأن القدس الشرقية - بالنصّ الصريح أن وضع القدس لا يُمكن البتّ فيه بصورة مسبقة، وأنه لا يسوّى إلا بواسطة المفاوضات؛ وبالإقرار أننا لا نعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية؛ وبالموافقة على الاجتماع بوفد يرأسه فيصل الحسيني في القدس الشرقية ودعوة فيصل لمقابلة الرئيس بوش في البيت الأبيض. كان الغرض من هذه الخطوات الإشارة إلى تفهّمنا لأهمية القدس الشرقية بالنسبة إلى الفلسطينيين، وكان من المفروض أن يبادل الفلسطينيون هذه الخطوات بمثلها. وحين لم يفعلوا، وحين حاول فيصل (مصحوباً بحنان عشراوي) فجأةً الضغط لمزيد من التنازلات الأميركية حول القدس الشرقية، أثناء اجتماعٍ ضمّهما وبيكر بحضوري، انفجر الوزير مجدداً وصاح: «السوق لا يقفل عندكم أبداً يا جماعة!»، وخرج غاضباً. أُصيب فيصل بالذهول، ورجاني أن أُقنع بيكر، بالرجوع. وكنتُ مستعداً أن أقوم بهذا المسعى لو أسقط فيصل أية طلبات إضافية وهذا ما فعله. لكن ألاعيب عرفات والمنافسات الشخصية بين الفلسطينيين

في الضفة الغربية وقطاع غزة، جرّدت فيصل فيما بعد من القدرة على توفير سوى نصف الأسماء الأربعة عشر التي وعد بها للوفد المشترك.

بتنا الآن مستعدين لمعالجة المسألة باعتماد الوسائل القسرية. فإدراكاً من بيكر أن السوريين والأردنيين والمصريين والسعوديين والإسرائيليين متأهبون في تلك اللحظة للانطلاق، فقد أصدر تصريحاً مشتركاً مع وزير الخارجية السوفييتي الجديد، بوريس پانكين، في القدس، جاء فيه أن المؤتمر سيُعقد في بحر عشرة أيام في مدريد، ويدوم من 30 تشرين الأول/ أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/ نوفمبر (ومما لفت الانتباه أن الفلسطينيين بادروا إلى تقديم قائمة كاملة بالأسماء في صبيحة اليوم التالي. كانت القائمة مقبولة، وسألوا إن كنا لا نُمانع في الإعلان أنهم أول الموافقين على الحضور).

تلك كانت إحدى المرات التي نجح فيها أسلوب معالجة المسائل قسرياً. لكن الظروف يومها كانت استثنائية: كل زعيم عربي تقريباً كان مستعداً للذهاب إلى المؤتمر، والفلسطينيون كانوا في وضعٍ بالغ الضعف بعد حرب الخليج.

من جوانب عديدة، كان مؤتمر مدريد أقرب إلى الاعتبارات الرمزية منه إلى الحيثيات العملية. كُنا بصدد تحطيم رمزية الرفض: الحَرَم [التابو] الذي كان مفروضاً على المحادثات المباشرة ما بين العرب والإسرائيليين. كما كنا في معرض إطلاق عملية سلامٍ تقوم على قاعدة تحاور العرب والإسرائيليين وتسترشد بقرارَيْ مجلس الأمن 242 و338. والإسرائيليون، من جهتهم، كانوا بصدد التحدث إلى الفلسطينيين بمنطق تراكميّ: التفاوض بادىء ذي بدء حول ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي الفلسطيني، وترك البحث في مسائل الوضع الدائم، كالقدس والحدود واللاجئين، إلى وقت لاحق على ألا يتعدّى بداية السنة الثالثة من العملية.

والمؤتمر نفسه هو ما سيُشكّل المنصّة المعدّة بإتقان لإطلاق العملية. ولما كان الرئيسان بوش وغورباتشوف هما الداعيين إلى المؤتمر، فقد كان المشاركون ممثّلين على مستوى وزراء الخارجية. غير أن شامير شاء أن يترأس بنفسه الوفد الإسرائيلي، حاضّاً وزير خارجيته ديفيد ليفي على عدم الحضور. تقرّر أن يُلقي كلٌّ من المشاركين بياناً افتتاحياً في اليوم الأول للمؤتمر، يُتبعه ببيان موجز في اليوم الثاني، ثم تُرفع جلسات المؤتمر يوم السبت بسبب عطلة السبت اليهودية، على أن تُعقد في اليوم الرابع جلسات التفاوض الثنائية الأولى على مستوى المفاوضين لا الوزراء.

صحيح أننا لم نبنِ آمالاً عريضة على ما قد يتمخض عن المؤتمر نفسه، لكن كان

يحدونا أملٌ في أن يسلك كل طرفٍ أسهل السُبُل للإفصاح عن تصميمه على صُنع السلام وتجنّب التهجمات على شركائه المفاوضين. كذلك كنا نأمل في أن تنطلق المحادثات الثنائية بلا أية عثرة، وتُحدّد، فوق ذلك، إيقاع العمل وجدول الأعمال للمباحثات اللاحقة. إنما كُتب علينا أن نصاب بخيبة الأمل.

ما من أحد من المنطقة سلك أسهل السُبُل. كان الأمر، والعالم كله أبصار شاخصة، وكأنه لا أحد ـ لا وزراء الخارجية العرب ولا شامير ـ يريد أن يبدو كمن يتنازل عن مطالبه أو يليّن من مواقفه تجاه خصومه. وما من ريب في أن أصعبهم كان فاروق الشرع، وزير خارجية سوريا. فقد وصف إسحاق شامير بالإرهابي، عارضاً على الملأ صورته كـ«مطلوب»، تلك التي كانت سلطات الانتداب البريطاني قد عمّمتها في الأربعينيات من القرن العشرين. ولم يكن شامير بأفضل حالاً، إذ قام بتوثيق تاريخ الرفض العربي لإسرائيل، ورسم علامات استفهام حول رغبة العرب الأساسية في السلام. أما عمرو موسى، وزير خارجية مصر ـ الدولة العربية الوحيدة التي تربطها علاقات سلام مع إسرائيل ـ فكان غاية «في السلبية في اليوم الأول، مكتفياً بتوجيه اتهامٍ إلى إسرائيل مفاده أننا قد هدّدنا بمنعه من الكلام في اليوم الثاني. والمفارقة حقاً، أنّ حيدر عبد الشافي، المتحدث بلسان الفلسطينيين، ألقى إحدى أفضل الكلمات على الإطلاق، حيث ركّز فيها على الآمال الفلسطينية أكثر منه على انتقاد إسرائيل.

الحقيقة أنني كنتُ نهباً للقلق إلى أن تحدث عبد الشافي. كنا قد طلبنا من الفلسطينيين وبإصرار أن يُطلعونا على نص كلمتهم مسبقاً، وبالذات لأننا لا نريد من حيدر أن يقول شيئاً يستفز شامير على مغادرة القاعدة. جاءتني حنان عشراوي بنص الكلمة في ساعة متأخرة جداً من الليل، محاولةً ولا شك تقييد قُدرتنا على إدخال أية تعديلات عليها. وبالنتيجة، كنا لا نزال نجري بعض التنقيحات هنا وهناك قبل دقائق فقط من اعتلاء حيدر المنبر. لم أكن أحاول شطب أي شيء يتعلق بالأماني والتطلعات الفلسطينية، شرط ألا تلغي هذه وجود إسرائيل، وشرط ألا يُعلن عبد الشافي أن الذي وضع كلمته هو ياسر عرفات. وعلى ضوء مجريات الأمور يومها، لم أستطع التقاط أنفاسي حقاً إلا بعدما انتهى حيدر من إلقاء كلمته، التي قاربت في أجزاء منها الحدّ، إنما جاءت في معظمها بأفضل مما كان متوقعاً، باعتراف الوفد الإسرائيلي نفسه.

وإذا كانت الكلمات، على وجه العموم، مخيبة للآمال، فإن المحادثات الثنائية الإسرائيلية ـ السورية ظلت موضع شك إلى لحظة انعقادها. كان الملك حسين قد أكّد لنا

بأنه سيوعز إلى الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك بالاجتماع بالإسرائيليين. لكن بعد كلمة الرئيس بوش أمام المؤتمر والتي تحدّث فيها عن الحاجة إلى «تسوية بشأن الأراضي» ـ وهو ما فسّره السوريون على أنه يعني تأييدنا لانسحابات إسرائيلية جزئية لا كلّية ـ جاء فاروق الشرع يُخبرنا بأن القواعد الإجرائية للمؤتمر قد جرى تغييرها، وأنه ما لم يتم تصحيح كلام الرئيس، فإنه لا يستطيع الجلوس مع الإسرائيليين. فتوسلنا الأمير بندر، الذي كان موجوداً معنا في مدريد، والرئيس مبارك في القاهرة للضغط على الرئيس الأسد، وفي النهاية حصلنا على ضمانة بأن السوريين سيجلسون مع الإسرائيليين بصورة ثنائية. ولمجرد التأكد، لم نترك طائرة بيكر تغادر مدريد إلاّ بعدما علمنا أن الاجتماع الثنائي قد بدأ فعلاً. لا شيء، على ما يبدو، كان مؤكّداً في هذه العملية إلاّ بعد حصوله.

وهنا مجدداً، من الأهمية بمكان وضع مدريد ونتائجه في الإطار الصحيح. فمدريد كان معدّاً لإطلاق عملية لا وأدها. وقد نجح في وضع المفاوضات على السكة، وغير ذلك لم يحرز المؤتمر الشيء الكثير. وتوقفت المفاوضات بسرعة. الفوارق الجوهرية كانت هائلة. وبالنظر إلى امتناع حكومة شامير عن التسليم بأن قرار مجلس الأمن 242 ينطبق حتى على مرتفعات الجولان، فقد آلت المحادثات بشأن الجولان على المسار السوري إلى مجرد مماحكات حول مستلزمات 242، ومن يخرق مبادىء مدريد. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن رغبة شامير في تمكين فلسطينيي المناطق عطّلتها حاجته إلى الاستجابة لقاعدته الاستيطانية. فمصادرة الأراضي والنشاط الاستيطاني الجديد جاءا استجابة للضغوط التي كان يتعرّض لها سياسياً، لكنها سحبت البساط تماماً من تحت أقدام الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات.

وهكذا، انهزمت رغبة شامير في تطويق وإضعاف م. ت. ف في تونس أمام عجزه عن كبح جماح اليمين الإسرائيلي. لو أنه سمح للفلسطينيين في المفاوضات بأن يُبرهنوا على أنهم ينتجون استقلالاً فلسطينياً متنامياً، ولو أنه أوقف الأعمال الإسرائيلية التي هي مثار غضب الفلسطينيين الشديد ـ من مصادرة الأراضي واستمرار النشاط الاستيطاني، إلى الإذلال اليومي على حواجز التفتيش ـ لربما كان استطاع حقاً أن يُمكّن فلسطينيي المناطق، ويتيح لـ «م. ت. ف الداخل» أن تصبح بديلاً عن منظمة ياسر عرفات في تونس. لكنه لم يفعل. إن عدم حساسيته تجاه حاجات الفلسطينيين ومخاوفهم كانت أشبه ما تكون بعدم حساسية عرفات ولامبالاته تجاه حاجات الإسرائيليين بعد ذلك بعقدٍ من الزمن.

إن ظهور معسكر للسلام ذي مصداقية متعاظمة في إسرائيل، إنما يعود بدرجة كبيرة

إلى عدم استعداد شامير للتخلّي عن الأجندة اليمينية، وتبيُّن الجمهور الإسرائيلي لكلفة هذا الموقف من حيث علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة وإمكانيات السلام على حد سواء.

ضمانات القروض وهزيمة إسحاق شامير

لم تكن الأجندة اليمينية أفدح كلفةً في أي مجال من إصرارها على نشر المستوطنات الإسرائيلية في جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة. فهي لم تُغضب الفلسطينيين بابتلاعها الأراضي التي يعتبرونها مُلكاً لهم فحسب، بل إن الرئيس بوش توصل إلى قناعة بأن النشاط الاستيطاني لا يتماشى أبداً وصُنع السلام. ومعارضة بوش هذه عادت لتنتاب شامير حول مسألة ضمانات القروض لإسرائيل.

مع فتح غورباتشوف أخيراً أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها، واجهت إسرائيل فجأة حاجة ماسّة إلى استيعاب زهاء مليون مهاجر سوفييتي وفق جميع الاحتمالات. والسبب عينه الذي من أجله قامت دولة إسرائيل ـ أن تكون ملاذاً آمناً لليهود في كل مكان ـ ألقى في وجه إسرائيل الآن تحدياً مخيفاً: عليها أن تستوعب ما يساوي 20 بالمئة من مجموع سكانها في غضون بضع سنوات.

ومن أجل ذلك تحديداً، سعى شامير إلى الحصول على ضمانات قروض من الولايات المتحدة. والضمانات تسمح لإسرائيل بأن تستعير مبالغ مالية ضخمة بمعدلات فائدة متدنية جدّاً. في البداية، وقبل أن يقف شامير على حجم احتياجات إسرائيل، طلب دفعة صغيرة نسبياً: 400 مليون دولار كضمانات. وكنتُ أنا الذي أقنع بيكر والرئيس في عام 1990 بالموافقة على دفعة الضمانات تلك.

إنما لم تكن تلك بالبيعة السهلة علينا، لأن الرئيس بوش كان يخشى أن يُستخدم المال لتعزيز النشاط الاستيطاني في المناطق ـ وهو عين النشاط الذي يلقى أشد المعارضة منه. غير أنني استطعتُ إقناعه بأن ينظر في الضمانات التي وصلتنا من وزير الخارجية الإسرائيلية، ديفيد ليفي، على هيئة رسالة قابلة للتداول. فضمانات ليفي تسمح لنا بان نراقب مستوى الإنفاق الإسرائيلي على المستوطنات ونُقرّر إن كان قد ازداد بعد تقديم ضمانات القروض. قلتُ للرئيس بوش إن الـ 400 مليون دولار ما هي إلاّ دفعة أولى صغيرة على ما ستحتاجه إسرائيل لاستيعاب [المهاجرين]، مضيفاً أن «شامير لا بد وأن يكون مجنوناً إن هو عرّض ذلك للخطر بخرقه البنود الواردة في رسالة ليفي».

لكن، وكما اتضح لاحقاً، كنتُ على خطأ. فقد فاتني أن أقدّر أنه لأسباب سياسية

وأيديولوجية، لن يسمح شامير أبداً بتقديم المعلومات التي وعدت بها رسالة ليڤي: سياسياً، ما كان ليدع الجمهور الإسرائيلي يرى كم صُرف على المستوطنات، وبالمقارنة كم صُرف من مبالغ زهيدة على تطوير المدن في إسرائيل. وأيديولوجياً، ما كان ليقبل بوجود فارقٍ ما بين إسرائيل داخل «الخط الأخضر» وإسرائيل ما وراء الخط في المناطق. وكشف النقاب عن الأموال المصروفة على المستوطنات وراء الخط الأخضر قمينٌ بإبراز تمايز تلك النواحي نوعاً ما عن بقية إسرائيل، وهو يريد أن يتصدى لتصوّر كهذا.

من حيث الأساس، غدت مقاربة شامير هذه مقاربة خادعة لنا. فكان يؤجّل ويُماطل في تقديم المعلومات، ولدى الضغط عليه، كان يزودنا بمعطيات مبتسرة عن الإنفاق الاستيطاني. وتصرّف شامير هذا أقنع الرئيس بأنه على صواب وأني على خطأ. وحين طلب شامير ضمانات قروض بقيمة 10 مليارات دولار، ظنّاً منه أن حرب الخليج وامتناع إسرائيل عن الرد على الهجمات [العراقية] بصواريخ سكود قد وضعا إسرائيل في موقع قوي، لم يشأ الرئيس بوش أن يستمع إلى حججي حول كيفية التعاطي مع هذا الطلب. بل كان مصمّماً على رفض الطلب ما لم يقبل شامير بتجميد النشاط الاستيطاني.

وهذا كله لن يلبث أن يبلغ مرحلة الأزمة في أيلول/ سبتمبر 1991 حين صرّح شامير بأنه يعتزم إطلاع الكونغرس على طلب إسرائيل. كنا في المراحل الأخيرة من حل المشاكل قبل التوجّه إلى مدريد. وإذا كنتُ غير قادر على إقناع الرئيس، فإن بيكر - الذي بالكاد يُعدّ متراخياً حيال مشكلة الاستيطان - كان يعي أن المسألة الاستراتيجية في تلك المرحلة هي إطلاق المفاوضات. وقد وافقني الرأي في أننا بحاجة إلى تأخير موضوع ضمانات القروض بغية تفادي الدخول في معركة مع الإسرائيليين حول المستوطنات، في اللحظة عينها التي نحاول فيها حثّ حكومة شامير على القبول بالقواعد الإجرائية الضرورية للوصول إلى المؤتمر. وعلاوة على ذلك، وافق بيكر أيضاً على أن تضخيم المسألة الآن لن يترك للعرب من خيار سوى اشتراط تجميد الاستيطان للتحدّث إلى الإسرائيليين. وكُنا نريد من العرب أن يفهموا أنهم إذا كانوا يرومون حقاً التأثير في السلوك الإسرائيلي، فما عليهم إلاّ التحدّث إلى الإسرائيليين.

وفي النهاية، استطاع الوزير بيكر أن يُقنع الرئيس بأن من مصلحتنا تأجيل مناقشة الكونغرس لضمانات القروض إلى كانون الثاني/ يناير 1992، أي بعد شهرين من مدريد وبدء المحادثات الثنائية. لكن تأجيل نظر الكونغرس في ضمانات القروض ترتبت عليه أمور أخرى كذلك: فقد قذف بهذه المسألة رأساً إلى قلب الانتخابات الإسرائيلية المقرّرة في حزيران/ يونيو 1992. كان بيكر عاقداً العزم على ألا يفعل شيئاً قد يعود بالفائدة على

شامير. وتوفير ضمانات القروض له سيُظهره قادراً على مزاولة النشاط الاستيطاني والتمتع بالرغم من ذلك بدعمنا. وهكذا لن تترتب عليه أية كُلفة، وبوسعه أن يستغلّ ذلك في الانتخابات.

كنتُ منتبهاً لذلك، ولا أريد بالطبع مساعدة شامير في الانتخابات؛ غير أنني كنتُ نهباً لمشاعر متضاربة. فإسرائيل لها احتياجات إزاء المهاجرين السوفييت. وقد فكّرت أن نُعطيها قيمة سنة واحدة من ضمانات القروض، أي ملياري دولار، فقط، وربط ذلك بتنفيذها وعود ليڤي. وإذا لم تفِ بتلك الوعود، فلا تُعطى مزيداً من ضمانات القروض. تستطيع إسرائيل أن تحصل على المعونات التي تحتاجها، إنما يجب تذكير الجمهور الإسرائيلي بأن حكومته تخلّ بعهودها، وقد لا تحصل على كل ما هو متوافر لها إذا لم تغيّر سلوكها.

في نقاشاتي مع زالمان شوڤال، السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة، صار واضحاً أن مثل هذا التوجّه قد ينجح. كان بيكر قد خوّلني إجراء مثل هذه النقاشات، ولكن حين طرحتُ احتمال تقديم ضمانات قروض لسنة واحدة بقيمة ملياري دولار، رفضه بيكر.

بدلاً من ذلك، وضع بيكر مع السناتور باتريك ليهي - وهو مناصر قوي لإسرائيل، إنما بالغ الانزعاج من نشاط إسرائيل الاستيطاني - صيغة بتقديم رزمة من 10 مليارات دولار كاملة من ضمانات القروض، على أن يُصار إلى اقتطاع دولار واحد من ضمانات القروض لقاء كل دولار يُصرف على النشاط الاستيطاني. وكان السناتور ليهي مستعداً لأن يرعى تشريعاً بهذا الصدد.

رفض شامير ذلك. وبدا أنه لن يكون ثمة اتفاق، وبالطبع أي احتمال لتقديم ضمانات قروض، ما دام شامير رئيساً للوزراء. فهل يكون ذلك حاسماً في تجريعه كأس الهزيمة؟ كان ذلك بالتأكيد عاملاً واحداً من بين عدة عوامل. فالروس الذين هاجروا بالفعل إلى إسرائيل صوّتوا بصورة كاسحة ضد الليكود وزعيمه إسحاق شامير.

وفي الانتخابات، كانت الأصوات كافية لفوز حزب العمل وزعيمه إسحاق رابين. كانت الانتخابات اقتراعاً للأحزاب وليس للزعماء الفرادى. ولو كانت الانتخابات تُجرى في ذلك الحين ما بين متنافسين على رئاسة الوزراء، لكان رابين، على ما أعتقد، قد ربح بسهولة، ما دام الاقتراع للأحزاب يتعلّق أكثر بهوية المرء المعني. في إسرائيل عند تلك المرحلة، أي قبل سنّ قانون الإصلاح الانتخابي الذي يقسم الاقتراع إلى تصويت لرئيس الوزراء وتصويت آخر للأحزاب، كانت الهوية الحزبية هي الطاغية. لذلك، فإن التحوّل من حكومة بقيادة الليكود إلى حكومة بقيادة العمل كان بمثابة تحوّل كبير.

في إسرائيل، بدا الأمر كما لو أن ثقلاً كبيراً قد انزاح عن كاهل الأمة. وانتعشت الآمال ثانية وعلت التوقّعات بشأن احتمالات السلام.

لم تكن ضمانات القروض هي التي قضت وحدها على شامير، وإنما شامير نفسه ارتكب خطأ فادحاً في التقدير: حين يؤمن الجمهور الإسرائيلي بأن لديه شريكاً في السلام، فهو يريد حكومة قادرة على التفاوض على السلام. وبالمنطوق عينه، إذا شعر الجمهور بأنه لا وجود لمثل هذا الشريك، يقترع الإسرائيليون لمن يُري العرب عواقب ألا تكون شريكاً، وبالتالي الاقتراع ضد من يعتبرونه «رخواً» أكثر من اللازم تجاه جيران إسرائيل.

في عام 1992، توصل الجمهور الإسرائيلي ما بعد مدريد إلى قناعة بوجود فرصة للسلام، وأراد لذلك حكومةً قادرة على متابعتها. ولا ريب في أن حكومة بقيادة رابين كانت، فيما يبدو، تعد بذلك.

في 23 حزيران/ يونيو 1992، وفيما كانت نتائج الانتخابات الأولية تظهر تباعاً، قُلت لآرون ميلر (الذي كان يعمل لي في هيئة تخطيط السياسات): «هناك أخبار طيبة وأخرى سيئة. الأخبار الطيبة هي أنه بات لدينا الآن حكومة إسرائيلية قادرة على صنع السلام. والأخبار السيئة هي أننا لن نكون هناك لنمدّ إليهم يد العون في صُنعه».

السياسة الأميركية والمناورة الأخيرة

عند ذلك الموصل، كان بيكر يأمل في ألا يضطر إلى الانتقال إلى البيت الأبيض كمدير لمكتب الرئيس، حيث يتولى الإشراف على حملة انتخاب الرئيس بوش لولاية ثانية. لم يكن سرّاً أن الرئيس بوش يعتزم اللجوء إلى بيكر نظراً لاستطلاعات الرأي المتدنية جداً، والفوضى الضاربة أطنابها في حملته، وظهور بيل كلينتون كمرشح قومي ديمقراطي يتمتع بالكاريزمية والدهاء.

لم يكن بيكر بالإنسان الغادر الخؤون، حاشا وكلا. كل ما في الأمر أنه حاز على مكانة وسمعة لا نظير لهما كوزير للخارجية. وإذا كان ثمة من نظام عالمي جديد، فبيكر هو مهندسه في نظر العالم. كان يُنظر إليه في كل مكان على أنّه هو من دبّر النهاية الفعلية للحرب الباردة، وأشرف على ولادة الوحدة الألمانية داخل حلف شمالي الأطلسي، وفاوض على الاتفاقيات التاريخية الخاصة بخفض التسلّح الاستراتيجي والتقليدي (ولا سيما المعاهدة الروسية ـ الأميركية لتقليص الأسلحة الاستراتيجية START - 1، ومعاهدة الحدّ من القوات المسلحة التقليدية في أوروبا CFE)، وركّب وشكّل وصان التحالف في حرب الخليج ضد العراق. وما من ريب في أن الفضل يُعزى إليه كذلك في كسر المحرمات التي كانت

مفروضة على التحادث بين العرب والإسرائيليين وإطلاق العملية التفاوضية.

في زياراتنا وجولاتنا وأينما حللنا، كان بيكر يحظى بمعاملة خليقة بمكانة زعيم عالمي. أما وقد كُتب عليه أن يعود الآن إلى البيت الأبيض، ويقرّر ـ بحسب تعبيره ـ «ما إذا كُنا سنُطلق بالونات أو بطّات في حشد انتخابي»، فقد كان التفكير في ذلك شديد الوطأة عليه. كان يعلم أن الرئيس واقع في ورطة من الوجهة السياسية، وكان يشكّ في قُدرته على إنقاذه في الانتخابات، لاعتقاده بأن الجمهور يرغب في التغيير. إنه يتوق بشدة إلى مساعدة صديقه منذ خمسة وثلاثين سنة، ويود لو يبقى حيث هو في سدة الرئاسة، لكنه ما كان يرى في ذهابه إلى البيت الأبيض الحل المنشود.

بعد وقت وجيز من انتخاب رابين، سأل بيكر إنْ كان في المستطاع التوجّه إلى الشرق الأوسط في رحلة مديدة والتوسّط هناك لإحداث اختراقٍ كبير. وفي هذه الحال، من المستبعد أن يطلب منه الرئيس بوش مغادرة وزارة الخارجية وإدارة حملته الانتخابية من البيت الأبيض. صحيح أنني حدّثته عن ضرورة التوجه إلى الشرق الأوسط حالما يُشكّل رابين حكومته، إلاّ أنني أفهمته أيضاً أن الأمر قد يستغرق بعض الوقت قبل أن يُصبح رابين مستعداً أو قادراً على التفكير في معالجة المسائل وإبرام الاتفاقات. حسبه أن يُقنع نفسه إن كان شركاؤه العرب شركاء حقيقيين أم مجرد ساعين وراءنا لانتزاع التنازلات من إسرائيل. ورحلة قصيرة إلى الشرق الأوسط لا بد وأن تكون ضرورية عمّا قريب. لكن القيام بجولة مكوكية في الشرق الأوسط لن يكون متاحاً قبل نهاية العام، وعندها سيكون الوقت قد تأخر جداً على بيكر لتجنّب الانتقال إلى البيت الأبيض.

إنما كانت لدي فكرة واحدة بشأن تحويل واقعنا السياسي وتحاشي الحاجة إلى نقل بيكر: أن يُعلن الرئيس أنه سيطلب من الجنرال كولن پاول الحلول محل نائب الرئيس كوايل كمرشح لنيابة الرئاسة؛ وأن يشرح الرئيس أنه سيعيّن پاول مسؤولاً عن تطوير وتنفيذ الأجندة الداخلية في ولايته الثانية. وهذا كان سيُنظر إليه على أنه خطوة ثورية، ويستولي على مخيلة وسائل الإعلام، ويحوّل الانتباه عن كلينتون ويقطع زخمه، وفوق ذلك كله يُثبت أن الرئيس قادرٌ على الإتيان إلى الحلبة الداخلية بضربٍ من القيادة الحاسمة التي دلّل عليها على الصعيد الدولي(*).

(*) عندما تكشّفت وقائع هذه القصة بعد سنتين، قال لي الرئيس كلينتون: «حسناً فعلوا بعدم الإنصات إليك». وداعبني نائب الرئيس غور بالقول: «إذا كانت لديك أية أفكار بخصوص نائب الرئيس في هذه الإدارة، فالرجاء أن تحتفظ بها لنفسك يا دنيس».

كانت لدى بيكر شكوكه، ومع ذلك فقد نقل الاقتراح - باعتباره اقتراحي أنا - إلى بوب تيتر الذي راقت له الفكرة، متخيِّلاً الرؤساء الجمهوريين السابقين الثلاثة (نيكسون، فورد وريغان) وهم يتوجهون إلى كوايل طالبين منه التنحّي لمصلحة البلاد. بيد أن الرئيس رفض ببساطة الفكرة. فنائب الرئيس كوايل طالما خدمه بإخلاص، وهو لن يُقدم على إحراجه، وإنْ فعل فإنما ينتهك مدوّنة سلوكه الشخصي. وإذا كان الولاء سيكلّفه الانتخابات، فليكن.

ألّف رابين حكومته في مطلع تموز/ يوليو، وكان بيكر آنذاك لا يزال في وزارة الخارجية. توجّهنا إلى الشرق الأوسط لإعداد المسرح لدبلوماسية جديدة وليس لإطلاق جولات مكوكية. أخبرني بيكر أنه يتوقع أن يطلب منه بوش الانتقال إلى البيت الأبيض أثناء مؤتمر الحزب الديمقراطي، المقرّر انعقاده بعد عودتنا من الشرق الأسط بمدة وجيزة. كان بيكر لا يزال يأمل في تحاشي ترك وزارة الخارجية، وخطرت لي «فكرة» أخيرة.

كان مؤتمر مدريد قد جعل التحادث مباشرة بين المتفاوضين عن إسرائيل وجيرانها أمراً ممكناً. فإذا ما استطعنا جمع الزعماء معاً في واشنطن لعقد اجتماع قمة، فلا شك في أنه سيكون حدثاً يخطف الأنفاس: الأسد وفهد ومبارك يجلسون سويةً مع رابين وبوش.. إن ذلك من شأنه أن يخلق مناخاً مختلفاً كل الاختلاف؛ ومن شأنه كذلك أن يومىء إلى أننا في شرق أوسط مغاير تماماً، يُسلِّم فيه العرب بوجود إسرائيل. كما ستكون له تداعياته الدراماتيكية في إسرائيل، ويُعطي رابين حافزاً على التحرك بسرعة أكبر. حتى وإن انطوى على مخاطرة بمفاقمة المشكلة السياسية للرئيس بظهوره بمظهر المركِّز جُلّ اهتمامه على السياسة الخارجية لا الداخلية، فإنه سيطغى على سائر الأخبار لعدة أيام، ويُخلِّف إرثاً باقياً في الشرق الأوسط. ولا حاجة إلى القول إنه سيستدعي انتباه بيكر الكامل طوال شهري آب/ اغسطس وأيلول/ سبتمبر.

رأى بيكر في ذلك ما يستحق المحاولة، لكنه تساءل عمّا إذا كان الأمر ممكناً حقاً. قُلت له إن الأسد هو المفتاح. إذا أخذ الأسد به، فالآخرون سيحضرون. غير أنني أضفت بأن الاجتماع «يتعارض وكل ما يؤمن به الأسد». فهو سيعني إعطاء الإسرائيليين تنازلاً هائلاً لقاء لا شيء. وسيعني كذلك مقابلة زعيم إسرائيلي من دون أن يكون قد استردّ أراضيه. وسيعني أخيراً منح الإسرائيليين الرموز التي يتوقون إليها من غير ضمانات بأن يحصل هو على المادة التي يريدها.

وأردفت شارحاً، لكنك إذا ما ربطته بسياستنا وبإعادة انتخاب بوش، فثمة «إمكانية ضئيلة جداً جداً» بأن يأخذ الأسد به. عليك أن تبحثه معه دون سواه. يجب أن توضّح

له بأننا في حاجة إلى شيء دراماتيكي لتغيير مسار الانتخابات. يجب أن تُبيِّن له أنك تثق في رابين ثقة عالية، وأنك تعتقد بوجود إمكانية حالياً لإبرام اتفاقٍ بين إسرائيل وسوريا، وأن حدثاً من هذا القبيل كفيل بأن يُعطينا ويُعطي رابين القوة والنفوذ لعمل ما هو ضروري.

وشعوراً منه بأنا لن نخسر شيئاً، قررّ بيكر أن يجرّب تسويق الفكرة عند الأسد. قابلنا الأسد بعد وفاة والدته بمدة وجيزة. كان أشدّ انفعالاً من أي وقت رأيته من قبل، إذ راح يتحدّث عن الحياة من منطلق التسليم بالقضاء والقدر، وعن أهمية الإيمان في أوقات كهذه.

وتلا اجتماعنا الموسَّع، لقاء الأسد وبيكر على انفراد، وليس معهما سوى مترجم الأسد الشخصي ولا أحد من مترجمينا. وحكى لي فيما بعد أنه قدّم مُطالعة ملتهبة دفاعاً عن فكرة القمة، موضّحاً للأسد أنها ستُعقد خلال الأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر، وأنها ستكون على درجة استثنائية من الأهمية بالنسبة إلينا على الصعيد الداخلي، وبالنسبة إلى علاقاتنا مع سوريا، وبالنسبة إلى آفاق السلام.

أنصت الأسد بانتباه شديد، كما أفادني بيكر. كان يرغب في معرفة حظوظ بوش [في الانتخابات]: هل سيساعده ذلك حقاً؟ إنه ليشقّ عليه حتى مجرّد التفكير في الاقتراح، لكنه يكنّ احتراماً شديداً للرئيس وللوزير بيكر، لذلك سيفكِّر في الأمر كما قال، ويبعث بردّه إلى بيكر فيما بعد.

فهم بيكر ذلك، وكذلك أنا، على أنه يعني أنه لا تزال هناك فرصة. وبعد مضي ثلاثة أسابيع، أي بعد قليل من الإعلان عن انتقال بيكر من وزارة الخارجية إلى منصب مدير مكتب الرئيس في البيت الأبيض، تلقينا رسالة من الأسد يقول فيها إنه لا يستطيع قبول فكرة بيكر التي طرحها في حديثهما على انفراد. وهكذا لم يعد ثمة مناورات إضافية تُخاض.

الفصل الثالث

رابين، انتقال الرئاسة، الجيب السوري وأوسلو

يُنظر إلى إسحاق رابين، في إسرائيل وعموم الشرق الأوسط اليوم، على أنه بطل. ويعتقد جميع الإسرائيليين تقريباً أن اغتياله مثَّل لحظةً من أشدّ اللحظات قتامةً في تاريخ إسرائيل. في تموز/ يوليو 1992، حين صار رابين رئيساً للوزراء، لم يكن بطلاً، بل كان مجرد زعيم يُنظر إليه على أنه يستهلّ حقبةً من الاحتمالات ليس إلاّ. وبالنسبة إلينا، كان مجيئه فرجاً سارّاً من سلسلة الإحباطات الناجمة عن التعامل مع إسحاق شامير.

توجّه الوزير بيكر إلى الشرق الأوسط للقاء رابين في 19 تموز/ يوليو، أي غداة تأليف رئيس الوزراء الجديد حكومته بوقت قصير. كانت حكومة رابين حكومةً لليسار الوسط، تتشكّل من حزب العمل، وحزب ميريتس اليساري (الحمائمي)، وكذلك من حزب متدين، هو حزب شاس، المكوّن من يهودٍ قدموا من المغرب وبلدان العالم العربي. كانت قيادة شاس أكثر انشغالاً بمدارسها الدينية وخدماتها الاجتماعية من السلام بحد ذاته. لكن في تمثيله لأولئك الذين نشأوا في العالم العربي والذين هم على وجه العموم أقل ثقة بالعرب وأقل استعداداً لتقديم تنازلات إليهم، اختط حزب شاس لنفسه خطاً متشدداً إزاء المسائل المتصلة بالسلام. وبالرغم من موقف شاس هذا، تبيّن لنا بجلاء ومن دون إبطاء في اجتماعاتنا أننا نتعامل مع حكومة إسرائيلية مختلفة كل الاختلاف، ومع زعيم آخر تماماً. فعلى النقيض من شامير، لم يكن رابين معنياً بتوسيع رقعة سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، بقدر ما كان معنيّاً بمعرفة ما إذا كان عقدُ اتفاقٍ مع سوريا لا يزال ممكناً. ومن الوجهة العاطفية، لم يكن مستعداً بعد للتعامل مع م. ت. ف وعرفات، لكنه ألمح إلى وجوب تغيير مقاربة إسرائيل للفلسطينيين.

وفعلاً، لم يكن رابين مهيأً للدخول في التفاصيل مع بيكر، إذ كان الوقت جد مبكر، ولا سيما أنه كان لا يزال يوسّع حكومته الائتلافية ولم يجد بعد متسعاً من الوقت ليُعد خططه. بيد أنه كان متلهفاً لحل مسألة ضمانات القروض. في اجتماعه الأول ببيكر، لم يُخفِ

أنه مصمّم على نزع الأولوية عن بناء المستوطنات في المناطق. ولهذه الغاية، فهو يعتزم إلغاء سبعة آلاف عقد لإنشاء وحدات سكنية في المستوطنات، كما سيعمل على إنهاء السياسة الليكودية المتمثّلة في تقديم حوافز مالية إلى كل من ينتقل للعيش في المناطق. رد فعل بيكر الأوّلي كان التحرّق للدخول في التفاوض، والإصرار على معرفة المزيد من رابين بشأن ضمانات القروض. وبعد ذلك الاجتماع الاستهلالي مع رابين، الذي لم يكن قد أنتقل بعد إلى مقر رؤساء وزراء إسرائيل، بل كان مقيماً حيث ننزل نحن في «فندق الملك داوود»، دلف الرجل إلى أحد المصاعد الذي كنتُ أستقلّه بمفردي. وبصوته العميق والكئيب قال لي: «أخبر السيد الوزير يا دنيس أنه يتعامل الآن مع إسحاق آخر».

حدّثت بيكر عن اللقاء غير المتوقع، مُلاحظاً أنه «ربما يشعر بأنك تعامله كما لو أنه إسحاق شامير وليس إسحاق رابين». فهم بيكر الرسالة؛ فلئن لم نحسم مسألة ضمانات القروض، إلاّ أننا مهّدنا الأرضية للقيام بذلك خلال زيارة رابين المقرّرة لمنزل بوش الصيفي في كنينبانكپورت في آب/ أغسطس القادم.

وعوضاً عن العودة إلى البلاد مع بيكر لدى انتهاء الرحلة، عُدت إلى إسرائيل من المملكة العربية السعودية لإلقاء محاضرة في جامعة تل أبيب. طلب رابين أن يراني على انفراد، فذهبتُ لمقابلته في وزارة الدفاع التي تقع، خلافاً للوزارات الرئيسية الأخرى، في تل أبيب وليس في القدس. كان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع في آن، وكان الوقت بعد ظهر يوم جمعة، أي على وشك أن تبدأ عطلة السبت اليهودية، فجلسنا لوحدنا قرابة الساعة نحتسي الجعة.

كان رابين مسترخياً وغير متحفظ على غير مألوفه. ورداً على سؤالي عن أولوياته بشأن السلام، استحال استراتيجياً في حديثه عن حتمية النجاح، وفولاذياً في تصميمه (لا بل يبعث على القشعريرة لجهة ما ينوي اتخاذه) للتغلّب على المعارضة الداخلية التي لا مفرّ منها.

بصدد الضرورة الاستراتيجية: قال إن إسرائيل لن تكون في وضع أقوى مما هي عليه الآن؛ عسكرياً إنها أشد بأساً من أي وقت مضى، والولايات المتحدة قد غيّرت وجه المنطقة. لكن في ظرف عشر سنوات، إذا لم تُحسن إسرائيل الإفادة من الأوضاع المؤاتية الراهنة، فقد تواجه خطراً جسيماً من إيران، أو على سبيل الاحتمال من عراقٍ منتفض من جديد، وكل منهما قد يحوز على قدرات عسكرية غير تقليدية. فمن الضروري تحويل الشرق الأسط قبل أن يحدث ذلك.

وبصدد التصميم الفولاذي: قال إنه مستعد لعمل كل ما هو ضروري، رغم أنه يتوقع حصول معارضة عنيفة من جانب المستوطنين الإسرائيليين. وفي الوقت الذي لم يتحدث فيه عن انسحاب كامل من الضفة الغربية، إلاّ أنه بالتأكيد كان يفكّر في انسحابات مهمّة من المناطق والمستوطنات. وتصميمه على المضي قُدماً كان نابعاً من اقتناعه بأن أبناء جيله ـ المحاربين من أجل قيام إسرائيل ـ ينتظرهم الآن واجب توصيل إمكانية العيش في سلام إلى أبناء الجيل التالي. وثقته بأنه قادر على التغلّب على المعارضة الداخلية، بالغاً ما بلغت درجة عنفها، كانت متأتية عن دعم الجيش الإسرائيلي لخطواته.

أخبرني رابين بأن قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي مؤلَّفة برمتها من «فتيانه». لقد كانوا معه على امتداد مدارجهم المهنية، وهو من كان وراء ترقياتهم؛ إنهم أفضل ما أنتجته المؤسسة العسكرية، وهم «مخلصون لي إلى أبعد الحدود». سألته: «يبدو وكأنك تتحدث عن حربٍ أهلية. هل تعتقد حقاً أنك ستواجه شيئاً بالغ التطرف كهذا من المستوطنين وسواهم؟». ردّ من غير ما مداورة: «أجل، ولهذا السبب من الأهمية الفائقة بمكان أن يكون عندي أُناسٌ أستطيع الاعتماد عليهم» في جيش الدفاع الإسرائيلي. أخذ رشفة طويلة من الجعة وختم بقوله: «سيكون الأمر بشعاً». ومن سخرية الأقدار، أنه بعد ذلك بثلاث سنوات حين صار الأمر في منتهى البشاعة، فاته أن يحمل التهديدات الموجَّهة إليه على محمل الجدّ.

من هو إسحاق رابين؟

كتب هنري كيسنجر في مذكراته يصف إسحاق رابين: «صموت، خجول، محب للتأمل والتفكير، لا يطيق الثرثرة واللغو. إن رابين يملك عدداً قليلاً من الصفات الوثيقة الثقة عادةً بالدبلوماسية». وأضاف: «وقد ازددتُ تعلّقاً به رغم أنه لم يفعل الشيء الكثير لإيقاد جذوة العاطفة».

قلّة ممن عرفوا رابين سيخالفون كيسنجر الرأي في انطباعاته هذه. مع ذلك، كثيراً ما يطيب لي أن أرى رابين من جانبه الرقيق واللّيّن. طبعاً لم تكن تلك الرقّة موجّهة إليّ، بل كنتُ أراها بالأحرى موجّهة إلى زوجته ليا، وإلى أفراد أسرته. في العصائر أيام عطلة السبت اليهودية، غالباً ما كان يدعوني إلى بيته في تل أبيب، وهو كناية عن شقة من طابقين مع حديقة على سطح المبنى، فكان أثناء وجودي معه شعلة من النشاط والحركة، فلا يسترخي ويستكين إلا حين تكون أسرته حاضرة. ولن يلبث جانبه الرقيق أن يظهر حين تنقر ليا على باب مكتبه لترى إن كنا بحاجة إلى شيء ما. فأياً كان مدار النقاش ساعتئذ، كانت ملامح وجهه تتبدل، وكانت حركاته وحتى نبرة صوته ترق وتلين وهو يرمقها بنظرته العجلى.

وهذا ما كان يحصل له أيضاً حين يكون مع أبنائه، وبالأخصّ مع أحفاده.

غير أن سلوكه في ظروف غير تلك الظروف كان صريحاً، مباشراً إن لم نقل فظاً. فما كان عنده وقت أو اهتمام البتّة للغو والثرثرة.

كان دماغاً من الصنف الممتاز. ولعلّه أكثر من أي زعيم تعاملت معه، كان محلِّلاً من الدرجة الأولى. فتفكيره مهيكل ومنظّم على أرفع مستوى. فكان يوجز بطريقة التقطيع المستجدات الإقليمية كما يراها هو. وربما يسوق أربع أو خمس نقاط لالتقاط الواقع الاستراتيجي، ودائماً ما يوردها متسلسلة، قائلاً: أولاً، ثانياً، ثالثاً.. إلخ.

كان يحترم الزعماء الأشدّاء والصُّرحاء. حتى قبل أن نبدأ المفاوضات مع السوريين، كان رابين يكنّ قدراً كبيراً من الاحترام لحافظ الأسد، الذي وجده رجلاً شديد المراس لكنه صادق العهد. وقد تعلّم الشيء الكثير من تجربة التفاوض على اتفاق فك الاشتباك لعام 1974 مع سوريا من خلال رحلات هنري كيسنجر المكوكية. كان يؤمن بأن التوصل إلى أي اتفاقٍ مع الأسد دونه صعوبات جمّة، لكن إذا ما أُنجز فالأسد يلتزم به، تماماً مثلما التزم باتفاق 1974. وكم من مرة ذكّرني رابين بأن الأسد لم يسمح قط بعمل إرهابي واحد يُشن على إسرائيل انطلاقاً من مرتفعات الجولان، وأنه حرص أيضاً على مراعاة القيود في لبنان، أي «الخطوط الحُمر الإسرائيلية» المتعلّقة بالأماكن المسموح والممنوع تمركز القوات السورية فيها.

لكنه كان يرى ياسر عرفات على وجه مختلف تماماً. فكان يعتبره مسؤولاً عن عدد لا يحصى من الأعمال الإرهابية، لعلّ أشنعها في نظره الهجوم المروّع على معالوت عام 1974، حيث قُتل ستة وعشرون شخصاً، جلّهم من الأطفال. لقد جعل الإرهاب من عرفات خصماً لدوداً لرابين. ومخاتلة عرفات وكذبه ـ كما كان يراهما رابين ـ جعلا منه شخصاً غير جدير بالاحترام.

مع ذلك، وجدتُ رابين في صيف 1995 يُقارن الأسد مقارنة سلبية بعرفات، حين قال لي: «عرفات، على الأقل، مستعدٌ للقيام بخطوات صعبة بالنسبة إليه. بينما الأسد يريد كل شيء واصلاً إليه من غير أن يفعل هو شيئاً لأجله». إن معيار الزعامة في نظر رابين هو الاستعداد لاتخاذ قرارات صعبة؛ كما أنه معيار الجدّية حيال السلام. لقد تعين عليه اتخاذ خطوات عسيرة للغاية بالنسبة إليه من الوجهتين العملية والوجدانية على السواء، وهو يودّ أن يعرف إنْ كان الذين يتفاوض معهم مستعدّين للقيام بالمثل. لم يكن رابين من الصنف الذي يستعجل اتخاذ القرار؛ بيد أنه ليس أيضاً ممن يُحبون التملّص منه. كان ببساطة يعلم

ما هي عواقب التهوّر، لذا ما كان يسمح بأن يُدفع دفعاً إلى عمل أي شيء قبل أن يكون مهيأ له.

لم يخطر بباله قط، وهو يشبّ عن الطوق، أنه سيعيش حياة المحارب. لقد درس هندسة المياه، ولكم تباهى ذات يوم وهو يصف للوزير كريستوفر ولي ولضيوف آخرين في بيته نظام السقاية المؤتمت الذي صمّمه شخصياً لحديقته الكائنة على سطح الدار. لكن الأمن وحرب الاستقلال غيّرا حياته. فالتحق بوحدة النخبة من قوات الكومندوس في البالماخ عام 1941، وهو بعد في التاسعة عشر من عمره، وصار نائباً لقائد الوحدة تحت إمرة إيغال آلون عام 1947. وقاد فوج «هارل» أثناء حرب الاستقلال، وقاتل دفاعاً عن القدس، فأبقى الطريق مفتوحاً، وبذلك كسر طوق الحصار المضروب على المدينة، وساهم في الاحتفاظ بالشطر الغربي من القدس، على الأقل، تحت سيطرة دولة إسرائيل.

لم ألتقِ بإسرائيلي أكثر منه علمانيةً. ومع ذلك، بقيت القدس بالنسبة إلى رابين هي روح إسرائيل. وقد رأيته ذات مرة ساخطاً على نقّاد يمينيين اتهموه بالتساهل في أمر القدس لأنه يقاوم الضغوط الهادفة إلى مضاعفة الوجود الإسرائيلي اليهودي في الأحياء العربية من القدس الشرقية. قال: «ليس لأحدٍ أن يُسمعني مواعظ عن القدس. فأنا حاربتُ من أجلها، وتأكدتُ من تحريرنا لها، ولن أتخلى عنها».

وفي الوقت الذي لم يكن يشوب موقفه من القدس أي لبسٍ أو غموض، غالباً ما كان يرى العالم رمادياً. ليس فقط أنه استطاع أن يستنبط حلولاً وسطاً بارعة، من قبيل «ازدواجية العنوان» على سبيل المثال، التي نمّت عن أن رابين يُدرك أن الحلول الوسط قد تكون لازمة حتى بشأن القدس نفسها، بل كان قابلاً للتكيّف مع الحقائق مهما كانت مؤلمة أيضاً.

وخيرُ مثال على ذلك، اُستعداده للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تعيَّن عليه من أجل ذلك أن يتغلّب على هواجسه وشكوكه العميقة. بيد أن رابين كان رجلاً عملياً، وإيضاحاته العلنية كانت تعكس ذلك: «ماذا عسانا نفعل؟ إن السلام لا يُصنع مع أصدقاء، بل مع أعداء ألداء جداً. لن أحاول تجميل صورة منظمة التحرير الفلسطينية؛ لقد كانت عدواً وتبقى عدواً، غير أن التفاوض لا يكون إلاّ مع الأعداء».

ونزعته العملية كانت تشي بها دوماً قُدرته الفائقة على التحليل. ولربما سبق التحليلُ عنده السياسةَ. والحال أنه ما كان يسمح للاعتبارات السياسية بأن تشوِّه تحليله حتى وإنْ اَضطر إلى عدم التصرف وفقاً لتحليله لاعتبارات سياسية. ومرة أخرى، تُعدّ مقاربته لمنظمة

التحرير الفلسطينية مثالاً ملائماً. في آذار/ مارس 1993، اجتمع رابين وخبراء الشرق الأوسط في إدارة كلينتون الجديدة إلى مائدة فطور «تحليلي» بغية استعراض المستجدات والتوقعات الإقليمية. على المائدة، ساق رابين تفسيراً مقنعاً للأسباب التي تحول دون امتلاك أي زعيم فلسطيني من المناطق سلطة إعطاء التعهّدات أو الإيفاء بها، ولماذا يتعين على إسرائيل أن تتعامل مع من يملكون مثل هذه السلطة أينما وُجدوا.

وطرح عددٌ منا السؤال البديهي: هل نفهم من ذلك أن لا خيار أمامك سوى التعامل مع م. ت. ف؟ هنا اعترض رابين. صحيح أن تحليله يفضي منطقياً إلى هذه النتيجة، إلا أنه غير مستعد لاعتناقها. فسياسة إسرائيل في تلك المرحلة كانت تحرّمها، ولم يكن رابين، ذلك البراغماتي الحذر، في وارد كسر المحرّمات حول الحوار المباشر مع م. ت. ف. على العكس، كان لا يزال يأمل في تفادي ذلك من خلال كسر محرّم آخر وتنصيب فيصل الحسيني، ابن مدينة القدس، رئيساً للوفد الفلسطيني إلى المحادثات مع الإسرائيليين ـ لكنه كان يريدنا أن نقترح نحن هذه الفكرة.

وإذا كان فيصل رئيساً للوفد، فمعنى ذلك أن القدس ستكون على جدول الأعمال، ولا وجود لأدنى لبسٍ هنا. إن فيصل من أبناء القدس، وشاغله السياسي أن يحفظ القدس الشرقية للفلسطينيين. ورابين البراغماتي قادرٌ على التعاطي مع هذا الأمر إذا ما كانت الفكرة أميركية وأتاحت له أن يرى بديلاً عن م. ت. ف.

ومن باب معرفتي الوثيقة برابين، أدركتُ بعد جلسة الفطور أن المسألة مسألة وقت قبل أن تشرع إسرائيل في التفاوض مع م. ت. ف. وبالفعل، بعد شهرين بالتمام، حين تبيّن أن شخصاً حتى بمنزلة فيصل الحسيني لا يملك صلاحية التفاوض، أجاز رابين التفاوض مع م. ت. ف عبر قناة اتصال خلفية. مع رابين، كان من الضروري أن ينتبه المرء دائماً إلى تحليله. فعاجلاً أم آجلاً، سينعكس تحليله هذا في سلوكه.

كان رابين يثق بتقييماته الذاتية أكثر من تقييمات الآخرين. وحيث إنه كان يستقي معلوماته من الآخرين، فقد كان في الإمكان التأثير عليه إذا أُتيح لك ذلك قبل أن يتفكّر في المسألة ملياً. لكن ما إن يكون قد أجرى تحليله، حتى لا يعود بوسعك زحزحته عنه؛ وحدها الأحداث تستطيع ذلك. خذوا مثلاً. تحليل رابين قال له إن عقد اتفاق مع الأسد قبل عرفات أمر ممكن ومستحب معاً. إنما حين اتضح له أن الأمر ليس كذلك، رجع رابين إلى عرفات. إنه لم يتخلّ عن عقد اتفاق مع الأسد، بيد أنه بدّل تقييمه تبعاً لذلك.

كان رابين أقرب ما يكون إلى المفكّر المتوحد. كان يُصنّف المعطيات ضمن فئات

مستقلّة، ويجتنب أن يشاركه أحد فيها. فالتعهّد الشخصي الذي أعطاه لنا حول الانسحاب من مرتفعات الجولان لم يعرف به أحدٌ من الجانب الإسرائيلي ما خلا إيتامار رابينوفيتش، مندوبه إلى المفاوضات والسفير لدى الولايات المتحدة. حتى إن شمعون بيريز لما صار رئيساً للوزراء، فوجىء به، وظل إيهود باراك لسنوات طويلة بعد ذلك يشكّ في وجوده، قائلاً إنه لا يصدق أن رابين يُمكن أن يخفي عنه شيئاً حيوياً كهذا.

قلة قليلة من الناس كانوا موضع ثقته التامّة. لكنه إذا وثق بك، فإنه يأتمنك على ما يرى أنك يجب أن تعرفه حتماً. ومع مرور الوقت، صار رابين يُطلعني على آراء جدّ حسّاسة، أولاً لأنني لم أخن ثقته على الإطلاق؛ وثانياً لأنني كنتُ أطرح عليه أسئلة دقيقة ولا أتقبّل ببساطة تقييمه من دون أن أعرض تقييمي الخاص؛ وما من ريب، ثالثاً، لأنه كان يرى فيّ نفعاً للعملية.

وثقته الأساسية بنفسه وبحُكمه أمدّته بسكينة جوّانية وسط الزوابع الهوجاء المزمجرة من حوله. وفي الوقت الذي كان فيه خصومه السياسيون يتهامسون بخسةٍ من وقت لآخر عن «انهياره العصبي» في 23 أيار/ مايو 1967، لم تجد الإشاعة صدى أو صدقية في إسرائيل لأنه ببساطة استأنف اضطلاعه بالقيادة قبل نشوب حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو، وكان هو مهندسها بلا منازع(*). ولعل ثقته الجوّانية كانت تنبع من خبرته الحياتية. فقد ذاق كل صدمات ورضّات الحرب، وأسهم في بناء دفاعات إسرائيل، وكان العقل المفكّر وراء انتصاراتها في المعارك. وقد وارى أصدقاءه الخُلّص الثرى وحمل أنباء نعيهم المفجعة إلى عائلاتهم؛ وأعمل يد التغيير في الجيش الإسرائيلي وفي البلاد؛ وكان رئيساً للوزراء من قبل، وتعامل مع زعماء العالم اعتباراً من سبعينيات القرن العشرين فصاعداً. ولم يتبقَ سوى القليل القليل مما لم يشاهده، وكان عقله المنطقي يوعز إليه بأن يُحافظ على سلامة الرؤية وصفاء الذهن في أوقات الأزمات.

وأكثر من مرة، ذهبتُ إلى مقابلته في مقر رئاسة الوزراء بُعيد وقوع تفجير انتحاري في إسرائيل. كنتُ أجد كل شيء خارج مكتبه في حالة هياج شديد، ورجال الصحافة يُطاردون معاونيه لاستصراحهم، وسكرتيره العسكري يعدو هنا وهناك للوقوف على المستجدّات، ووزراء حكومته يلتمّون لملاقاته والاتفاق معه على ماهية الردّ. لكن في داخل مكتبه، كان يخيّم السكون التام، وهو من جانبه ينضح هدوءاً. لربما كان غاضباً، إنما نادراً

(*) انهار رابين في 23 أيار/ مايو من جرّاء الإرهاق وشدة الضغط، وكما ألمح هو نفسه فيما بعد، بسبب كمية أكبر مما ينبغي من النيكوتين ومقدار أقل مما ينبغي من الطعام.

ما يُظهر ذلك. وربما كان غير أكيد من مسار عمله، إنما أبداً لا تبدر عنه أدنى بادرة شكّ.

في كانون الثاني/ يناير 1995 على سبيل المثال، وبعد عملية تفجير انتحاري مزدوجة راح ضحيتها عشرون جندياً ومدني واحد عند موقف للباصات في بيت ليد، وقف رابين هادئاً رابط الجاش بقدر ما يستطيع. البلاد كلها واقعة تحت هول الصدمة؛ فالجنود الذين تتراوح أعمارهم ما بين التاسعة عشر والحادية والعشرين ربيعاً، كانوا عائدين من مأذونياتهم، وصورهم تتصدر نشرات الأخبار. وسط هذا الهيجان، طلب مني رابين بمنتهى الهدوء أن أنقل جملة من المطالب الأمنية إلى عرفات، مشفوعة برسالة شديدة الوضوح: إن لم تقتص من الفاعلين، سنقتصّ نحن. وأوضح بجلاء أنه لن يُجري أية مفاوضات أخرى مع عرفات إلى أن يضطلع عرفات بمسؤولياته الأمنية، ومن ثم قال لي: «لن يكون هناك سلام حتى تكون لعرفات «آلتاليناه»».

في عام 1948، وإبّان فترة الهدنة الأولى التي رتّبتها الأمم المتحدة لإيقاف القتال بين دولة إسرائيل المُعلنة حديثاً. وكل جيرانها، غادرت السفينة «آلتالينا» جنوبي فرنسا وعلى متنها عدد كبير من المتطوعين لمنظمة الإرغون، فضلاً عن 5000 بندقية و270 رشيشاً. رئيس الوزراء يومها، ديفيد بن غوريون، أراد أن يدمج المتطوعين والأسلحة في صفوف قوات الدفاع الإسرائيلية الجديدة الموحدة. غير أن مناحيم بيغن رفض ذلك، أملاً بالاحتفاظ بالإرغون قوة مقاتلة منفصلة عن الجيش الإسرائيلي. بالنسبة إلى بن غوريون، لا يُمكن أن تكون هناك سوى سلطة واحدة: «إن الاستقلال اليهودي لن يصمد إذا ما تُرك الحبل على غاربه لكل مجموعة بمفردها تُنشىء قواتها العسكرية الخاصة وتُقرّر الحقائق السياسية المؤثّرة في مستقبل الدولة». وهكذا أمر بن غوريون الإرغون بأن تُسلّم السفينة إلى الجيش الإسرائيلي. وحين رفضت، أمر القوات الإسرائيلية بالاستيلاء على السفينة. وفي المعركة التي نشبت على الأثر، أُغرقت السفينة وقُتل ما يزيد عن ثلاثين عضواً من الإرغون. وآمر القوة الإسرائيلية يومذاك كان يُدعى إسحاق رابين.

لم يكن رابين غريباً عن القرارات الحازمة، كما لم يكن خصماً يسهل التغلّب عليه في أية معركة سياسية. إذا أعطاك كلمته، ألتزم بها حتى وإنْ تبدّلت الظروف وبات من بالغ الصعوبة أن يقوم بذلك. وقد شعر فيما بعد، كما سيمر معنا، أنه قد أخطأ في ما تعهّد لنا به حول مرتفعات الجولان، لكنه ما كان ليتراجع عن تعهّده أبداً.

مناطُ كلامه، ولا مكان عنده للكذب. قد يقول لك ما كُنتُ أُسمّيها أنا «الحقيقة التقنية» ـ أي ما هو صحيح تقنياً لكنه مُضلّل عملياً ـ للحفاظ على السريّة بصدد المسائل الحسّاسة؛

لكن حتى في هذه الحال، كان السؤال الصائب كفيلاً باستخراج الحقيقية منه.

إن إسحاق رابين، في نظري، هو التجسيد الحيّ للتجربة الإسرائيلية. فقد كان لصيقاً بالأرض، فظّاً في تصرفاته، جسوراً لا يعرف الخوف، محارباً بحكم الضرورة، لكنه كان يتمنى حياة مختلفة لأبنائه ولأبناء جيلهم. كان رجلاً مأخوذاً بالتاريخ، دائم التفكير في إمكانيات التغيير إلى الأحسن وإلى الأسوأ على السواء. وآخر كلماته إليّ كانت نبوئية إلى حد غريب، قال لي: «دنيس، توقّع أي شيء».

الانتقال من بوش إلى كلينتون

حين طلب الرئيس بوش من الوزير بيكر الانتقال إلى البيت الأبيض، أصرّ بيكر على اصطحابي معه. لم أكن متحمساً للأمر. يخالجني شعور بأن المسائل الكبرى في الحملة الانتخابية ستكون ذات طابع داخلي، وأن فلسفتي الخاصة تضعني أقرب إلى المسائل التي سيشدّد عليها كلينتون مني إلى المسائل الجمهورية المألوفة التي لا بد ستوجِّه جهود بوش.

غير أن بيكر يرغب في أن يكون فريقه حوله. وأحسستُ أنني غير قادر على قول «لا» له. كنتُ أشعر بأنني مدين له وللرئيس بالشيء الكثير. فقد أولياني ثقتهما، وقلّداني مسؤوليات استثنائية لصياغة سياساتنا حول الاتحاد السوفييتي وحيال النزاع العربي - الإسرائيلي. كما كنتُ أكنّ احتراماً فائقاً للرئيس بوش، مؤمناً بأنه قاد البلاد والعالم في زمن مضطرب، شهد نهاية الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفييتي، وإنهاء الاحتلال العراقي للكويت، بحنكة وبصيرة ومقدرة شخصية كبيرة. لذا لم يكن في الوارد رفضُ طلب بيكر بمرافقته إلى البيت الأبيض من أجل الحملة الانتخابية.

فقط كان لي رجاء وحيد، وهو أن يُسمح لي بالعودة إلى وزارة الخارجية بعد الانتخابات، بصرف النظر عن نتائجها، اعتقاداً مني بأنني بذلك سأكون مؤثّراً بشكل أكبر في عملية الانتقال. وبعدما فاز بيل كلينتون على جورج بوش في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، عُدت أدراجي إلى وزارة الخارجية. لم أكن أتوقع أن يُطلب مني البقاء. وفي العمل مع الوزير الجديد، لاري إيغلبرغر، الذي صرتُ قريباً منه على مر السنين، شرعتُ بوضع الإيجازات التي ستوزّع على أفراد الفريق الجديد.

وكما اتضح فيما بعد، لم أكن مؤهلاً للقيام بذلك فحسب، بل كنتُ قادراً أيضاً على العمل بشكل وثيق معه في المراحل الأخيرة من مفاوضات المعاهدة الروسية ـ الأميركية الثانية لتقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (START - 2).

دأب فريق كلينتون المكلّف بالإعداد للانتقال على مطالبتي بتقديم الإيجازات له، ثم في مطلع كانون الثاني/ يناير، سألني كل من بريان أتوود (رئيس فريق الانتقال في وزارة الخارجية)، وبيتر تارنوف (وكيل الوزارة العتيد للشؤون السياسية)، ما إذا كُنت مستعداً للمكوث معهم مدة انتقالية من ثلاثة إلى ستة أشهر، أمد فيها يد العون إلى الإدارة الجديدة. ولم يُحدّدا لي بالضبط ماذا سيُطلب مني عمله، أو الموقع الذي منه سأقوم بذلك العمل.

علمتُ أن صديقي مارتن إنديك، المنخرط في عملية الانتقال، والذي سيُعيّن مستشاراً أول حول الشرق الأوسط في هيئة مجلس الأمن القومي، كان يضغط هو الآخر كي يقنعني بالبقاء. كما كان يُطلعني على التعيينات للمناصب المتقدمة أيضاً.

كان ساندي بيرغر يتولى تشكيل هيئة مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض. ولئن تعود معرفتي بساندي إلى أيام عملنا سويةً في حملة ماكغفرن للرئاسة، إلا أنني علمتُ بأن هناك معارضة لا يُستهان بها لمطالبتي بالبقاء. فبعد كل شيء، أنا من صحب بيكر إلى البيت الأبيض، وغرضي هناك كان هزيمة نيكسون. لقد بقي الديمقراطيون خارج السلطة طوال اثنتي عشرة سنة، وكنتُ أنا مع الجمهوريين، وقد حان الوقت لمكافأة الأوفياء، لا الإبقاء على عناصر الخصم.

ومثل هذه الأقوال نادراً ما تُقال سرّاً في واشنطن. فكان صحفيون من أصدقائي يُطلعونني على ما يصل إلى أسماعهم. ردة فعلي؟ لا أتوقع البقاء، لكن إذا طُلب مني ذلك، سأفكر في الأمر. في الحقيقة، كنتُ قد حزمت أمري على أن أبقى إذا ما طُلب مني البقاء. وحجّتي في ذلك أنني قد بذلت جهداً عظيماً لإنتاج عملية التفاوض بين العرب والإسرائيليين، وبالتالي لا أريد أن يُعرِّض الانتقال إلى إدارة جديدة هذه المفاوضات للخطر. واعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر، حدث انقطاع مزعج في عملية التفاوض.

من باب الرد على عدة أعمال إرهابية، أمر إسحاق رابين بإبعاد أربعمئة ناشط من «حماس» إلى داخل الأراضي اللبنانية. صحيح أن هذا الإبعاد ما كان مقرّراً أن يكون دائماً، فإن رابين (المدعوم بقوة من رئيس هيئة الأركان إيهود باراك)، كان على قناعة بأن عملية الإبعاد هذه تُشكّل حتماً رادعاً فعّالاً للإرهاب. لا يريد الفلسطينيون أن يُقتلعوا من أراضيهم وقراهم، ولكنهم سيُقتلعون منها إذا ما استرسلوا في العنف. أما إذا ما «أحسنوا التصرف»، فسوف يُسمح لهم بالعودة في ظرف سنة أو سنتين.

قُلت لهما إن الاقتراح ملتبس ومشكوك فيه. على كلٍ، الذي حصل في النهاية ليس أن الخطة خذلت رابين وباراك، بل فاتهما أن اللبنانيين لن يستوعبوا ببساطة متناهية المُبعدين.

على العكس، أعلنت الحكومة اللبنانية أن المبعدين من مسؤولية الإسرائيليين، وأنها لن تدعهم يتحركون من المنطقة التي دُفعوا إليها عبر الحدود الإسرائيلية إلى جنوب لبنان. هناك، في منطقة غير آهلة، علق الأربعمائة مبعد. ومحنتهم التي نقلت شاشات التلفزة صورها إلى كل أرجاء العالم، غدت بمثابة مَظْلَمة جديدة لهم ضد إسرائيل، وأعلن الفلسطينيون تعليق المفاوضات إلى حين السماح للمبعدين بالعودة إلى ديارهم.

تعيّن على إدارة كلينتون الجديدة أن تتصدى لذلك وهي بعد في أيامها الأولى. أحسستُ بالحاجة إلى تقديم العون. قبل أسبوع من حفل التنصيب، تقدّم مني بيتر تارنوف مجدداً وقال إن وزير الخارجية الجديد، وارن كريستوفر، يود أن أبقى بصفة «مستشار خاص» لمدة ستة أشهر، وذلك لتقديم المشورة إليه حول الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، على أن أبقى في مكتبي الكائن غير بعيد عن مكتب الوزير عبر الرواق الداخلي، وأُرسل مُذكراتي رأساً إليه، والتقيه كلما وجدتُ ضرورة لذلك. كما تقرر أن يُصار إلى إشراكي في جميع النقاشات المتعلقة بالسياسة الشرق أوسطية.

وهكذا، على مدى الأشهر القليلة الأولى من إدارة كلينتون، أسديتُ المشورة؛ وكنتُ من بين الذين قدّموا إيجازات إلى الرئيس قبل اجتماعه برابين في آذار/ مارس؛ ورافقتُ الوزير كريستوفر في أول رحلة له إلى الشرق الأوسط. لكن يبدو أنني لم أتصوّر المآل على حقيقته: أن أصبح مجرد متطفّل على لاعبي الورق بعد أن كنتُ في مركز اللعب، كمستشار الوزير الأجدر بالثقة، ونقطة الاتصال المفتاحية للزعماء والمستشارين من البلدان الأخرى، هنالك الآن أناسٌ آخرون ينهضون بمسؤولية تنفيذ السياسات. حتى وإن تسنّى لي التأثير في تلك السياسات بأفكاري، فإن ذلك، بدوره لا يرضيني، طالما أن تلك الأفكار كثيراً ما تُشوّه لدى وضعها موضع التنفيذ.

لقد صرتُ على الهامش، وبطريقة لا مهرب منها، لأنني قادمٌ من المعسكر الآخر. إنه لمن صميم الطبيعة البشرية أن تأمن إلى الذين كدوا وتعبوا معك في معارك الحياة. والحملات السياسية كناية عن بواتق لتعريف الجماعات: الاختيارات هنا واضحة؛ وخطوط المعركة مرسومة؛ وثمة ذيول للفوز وكذلك للخسارة؛ وفي خضم الشغف الحماسي والجهد المُنْهِك، يتشكّل إحساسٌ مشترك برسالة ما، فضلاً عن وشائج شخصية غير عادية.

بعد أربعة أشهر قضيتها في وزارة خارجية وارن كريستوفر، انتابني شعور طاغٍ بالعزلة رغم إحساسي بأنني عوملتُ معاملة عادلة للغاية. ولئن توصلتُ إلى احترام الوزير كريستوفر وأقمتُ علاقات وثيقة مع مدير مكتبه، طوم دونيلون، إلا أنني قرّرتُ أن المغادرة

باتت خطوة معقولة. فأخبرت الوزير أنني أعتزم ترك العمل اعتباراً من 1 أيار/ مايو. وإذ رأى أننا لا نزال نمرّ بفترة صعبة، فقد طلب مني أن أمكث إلى 15 حزيران/ يونيو، فوافقتُ على مضض.

كانت لدى دونيلون أفكار أخرى؛ وطوم هو الشخص الأكثر قُرباً من وارن كريستوفر. كان قد جاء من مؤسسة الوزير للمحاماة، أوملڤاني ومايرز، وانخرط بكل قواه في حملة كلينتون، وكان موضع احترام مستشاري البيت الأبيض الرئيسيين كافة. ومع أنه كان يُبخس من قدر خبرته الخاصة في مجال السياسة الخارجية، إلا أنه كان نبيهاً جداً، سريع التعلّم على نحو غير عادي، وقارئاً نهماً. فضلاً عن أنه دلّل بسرعة على قوة حدسٍ وقدرة على الحُكم الصائب على السواء، وهما صفتان تتسمان، في العادة، بأهمية أكبر من الخبرة الضيقة. وعلى ضوء ما صنعتُ في ظل إدارة بوش، كان طوم ميّالاً على الدوام إلى التكلّم معي عن الدروس الواسعة التي استفدتها من التعاطي مع الروس، ومسائل الأمن في أوروبا، والوضع المعقد في يوغسلافيا السابقة، ناهيك عن الشرق الأوسط.

وإذ اقتنع طوم بضرورة ألا أترك عملي، قد استطلع السُّبُل الآيلة إلى إقناعي بالبقاء معهم، بما في ذلك استحداث منصب جديد لي، هو وكيل الوزارة للنزاعات الإقليمية. شعرتُ بالإطراء ولم أشعر بالاهتمام. وكان كلما حاول بحث أمر بقائي في الوزارة، كنتُ أغيّر الموضوع. إلى أن سألني أخيراً: «ما المنصب الذي لا يُمكنك أن تقول له «لا»؟».

صارحته بأنني غير قادر على قول «لا» لمنصب المفاوض الأميركي الأول حول السلام العربي ـ الإسرائيلي. «لكن انسَ الموضوع» قلتُ له، «لأنك كي ترضيني، ستضطر إلى قلب الجهاز البيروقراطي برمّته رأساً على عقب. إن الصدارة الآن هي لدائرة شؤون الشرق الأدنى، ولن يقبل إد جرجيان ولا فريقه بوضعٍ أتولى فيه أنا إدارة الأمور. ثم إن الوزير في غنى عن المشاكل». ظننتُ أن كلامي هذا سينهي الموضوع، غير أنني لم أقدّر طوم والوزير كريستوفر حق قدرهما.

نادراً ما يُستدعى امرؤ من حفل أُقيم لتوديعه كي يُطلب إليه البقاء في عمله. لكن هذا ما حصل معي. تقررّ أن أغادر في 15 حزيران/ يونيو، ووسط الحفل الذي أقامه على شرفي الموظفون السابقون ممن عملوا معي في شُعبة تخطيط السياسات، اُستُدعيتُ لمقابلة بيتر تارنوف، الذي أعلمني بأن الوزير، الموجود آنذاك في أوروبا، طلب مني أن أكون المفاوض عن الجانب الأميركي في النزاع العربي ـ الإسرائيلي؛ وأنه سيكون لي مكتبي الخاص، ولن أرفع تقاريري إلاّ إليه، وبوسعي أن أستعين بدائرة شؤون الشرق الأدنى كلما

رأيت ضرورة لذلك ولأي غرضٍ كان.

سألته: هل دائرة شؤون الشرق الأدنى تعرف ذلك؟ من منطلق معرفتي بالغرائز البيروقراطية، توقعتُ أن تُقاوم تلك الدائرة قرار الوزير (ولو كنتُ مكان إد، لفعلتُ الشيء نفسه). فقد أردتُ التأكد من أن الوزير سيتشبث بقراره في وجه المقاومة. فآخر شيء يلزمني أن أتخذ قراراً بالبقاء ثم أجد القواعد الإجرائية وقد عُدِّلت من جراء القلق البيروقراطي لتُناسب اهتمامات دائرة شؤون الشرق الأدنى ـ وأطلعتُ بيتر على خواطري هذه. قال لي بيتر إن إد لم يعرف بالأمر بعد؛ وإذا كان غير مرتاح للترتيبات الجديدة، فيُمكن أن يُعرض عليه منصب سفير لدى إسرائيل.

أكّد لي بيتر أن القرار نهائي: فالوزير يريدني أن أكون مفاوضه في الشرق الأوسط؛ ولا مجال للشك حول صلاحياتي سواء داخل وزارة الخارجية أم خارجها؛ ثم إن الوزير حصل على موافقة الرئيس في هذا الشأن.

قبلتُ. وسرعان ما تلقيتُ اتصالاً من الوزير كريستوفر يقول لي فيه إنه «اهتزّ طرباً» لبقائي معهم، وإنه على ثقة من أنني سأُحدث تغييراً على صعيد الشرق الأوسط من موقعي الجديد.

إن قُلتُ إنني كنتُ مذهولاً، أكون قد بخست الحقيقة قدرها. صحيح أنني أطلعتُ طوم دونيلون على شروطي للبقاء، إنما لم أنتظر أن يحدث ذلك قط. إذ فجأة لم أعد ذلك المتطفل على اللعب، بل بتُّ أملك الآن مقاليد المسؤولية كي أصنع شيئاً لعملية السلام من جديد.

طريقة تفكير إدارة كلينتون
حيال الشرق الأوسط

لم تتوجّه إدارة كلينتون ذلك التوجّه القوي نحو قضايا الشرق الأوسط عامّة، ونحو النزاع العربي ـ الإسرائيلي خاصةً. ذلك أن وارن كريستوفر رأى في بادىء الأمر، شأن جيمس بيكر من قبل، أن ثمة خطراً في الانغماس في محادثات لا تنتهي وغير مثمرة حول الشرق الأوسط، وصارح لورنس إيغلبرغر بأنه لن يقع في ذلك الفخ.

كذلك كان حسّاساً تجاه حقول الألغام السياسية التي تزخر بها الدبلوماسية العربية ـ الإسرائيلية. وقد بلغته تلميحات إلى عدم وجود ارتياح تجاهه داخل الجالية اليهودية، حيث يشعرون أن كريستوفر ـ الذي عمل نائباً لوزير الخارجية في إدارة كارتر ويُشاطر جيمي كارتر مقاربته للأمور ـ سوف يكون سريع الانتقاد لإسرائيل، وميّالاً أكثر مما ينبغي

للتجاوب مع العرب، ومنفتحاً أكثر من اللازم على م. ت. ف وياسر عرفات. كان السناتور جوزيف ليبرمان قد رتّب لقاءً بين الوزير المعيّن كريستوفر وزعماء اليهود [الأميركيين] أوضح فيه كريستوفر بكل جلاء التزامه بإسرائيل قوية، وباعتماد سياسة الباب المفتوح مع الزعماء اليهود. وإذا ما وجد أية فرصة لإحلال السلام بين العرب وإسرائيل سوف يكون مستعداً لاغتنامها ومتابعتها، إنما لن يكون نشيطاً في محاولة خلق الفرصة إذا لم تكن متوافرة.

لم يُعرف عن مستشار الأمن القومي الجديد، أنطوني لايك، متابعته لشؤون الشرق الأوسط عن كثب. فكان لا يرى ثمة داعياً لإظهار نوع من النشاط الرئاسي في هذا المجال، عدا عن أنه كان يشعر بأن الشرق الأوسط يجب أن يكون من اختصاص وزير الخارجية.

عيّن طوني مارتن إنديك خبيراً رئيسياً لديه حول الشرق الأوسط في هيئة مجلس الأمن القومي. وكان معاونه، ساندي بيرغر، قد رتّب الأمر كي يُعدّ مارتن إنديك الإيجازات حول الشرق الأوسط أولاً إلى المرشح كلينتون، ثم إلى الرئيس المنتخب بيل كلينتون. كان مارتن، العميق التفكير والشديد الوضوح إلى أبعد حد، من أنصار سياسة «سوريا أولاً»، مؤمناً بأن سوريا مهيأة للتأثير في القوى المحرّكة الإقليمية، وهذا ما لا قِبَلَ للفلسطينيين، ولا سيما فلسطينيي المناطق، به.

يستطيع الفلسطينيون أن يجعلوا الحياة مزعجة للإسرائيليين، إنما لا يهدّدون وجودهم؛ بينما سوريا بقواتها التقليدية وغير التقليدية قادرة على ذلك. ومن شأن تسوية الصراع مع السوريين أن تمنح إسرائيل «دائرة سلام». فالأردن سيحذو حذو سوريا إذا لم يشعر بأي تهديد من جانبها أو من جانب أتباعها من جبهة الرفض، وكذلك لبنان. وبذلك ستجد إسرائيل نفسها فجأة في سلام مع كل دول الجوار. وسيكون لذلك فعله في المملكة العربية السعودية، ودول الخليج الأخرى، ويعزل إسرائيل عن مصادر التهديد الأبعد كالعراق وإيران، ويُشكّل قوة ضغط هائلة على الفلسطينيين. فحين يرى الفلسطينيون أن للدول العربية مصلحة في السلام مع إسرائيل، لن يجدوا سوى دعم ضئيل لمواقفهم المتشدّدة، ويغدو عقد اتفاق معها أكثر احتمالاً حتى بشأن القضايا الأكثر وجودية - أو هكذا كان يقول منطق المقاربة «سوريا أولاً».

وإذا كانت مقاربة «سوريا أولاً» قد عكست، بالطبع، استراتيجية رابين المفضّلة، وأثّرت بالتأكيد في توجّه إدارة كلينتون عند مستهلّها، إلا أن الواقع لا يتماشى دائماً والاستراتيجيات المفضّلة. وهذه يقيناً كانت الحال في الأيام الأولى من إدارة كلينتون.

في أسبوعها الأول، لم تكن سوريا هي ما يشغل بال الإدارة، بل مسألة مُبعدي حماس التي رُفعت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فجأة وجد الوزير كريستوفر نفسه يتصارع وعددٍ من القضايا: كيف السبيل إلى تحاشي المشاكل في الأمم المتحدة ولا سيما في مجلس الأمن؟ كيف السبيل إلى استئناف المفاوضات ثانية؟ وما العمل لتفادي الاصطدام ببداية متعثرة في التعاطي مع المسائل العربية - الإسرائيلية من الناحيتين الجوهرية والسياسية معاً؟

وللتغلّب على مشكلة الإبعاد، زار كريستوفر المنطقة في الفترة 18 - 25 شباط/ فبراير، أي أبكر بكثير مما كان يتعيّن عليه زيارتها، وتوصل إلى تفاهم مع رابين يسمح لبعض المبعدين بالعودة فوراً، وللبقية خلال سنة من الزمن. وهذا ما مهّد الطريق لاستئناف المفاوضات في واشنطن على كل المسارات.

بعد ذلك بأسابيع، حضر رابين إلى واشنطن، آملاً أن تنصبّ الجهود على المسار السوري. لكن سلسلة من عمليات الطعن الإرهابية في القدس حملته على قطع زيارته.

وفي تلك الزيارة تحديداً، اقترح رابين ضمّ فيصل الحسيني إلى الوفد الفلسطيني كوسيلة لضخّ الدم في تلك المفاوضات. أما على المسار السوري، فتبيّن أن لا إمكانية هناك لإحراز أي تقدم ولو طفيف، لأن السوريين في واشنطن أصرّوا على أن تتعهّد إسرائيل أولاً بالانسحاب الكامل من الجولان قبل أن يُمكن لسوريا أن تعلّق بشيء على السلام مع إسرائيل(*).

بعد تبوّئه منصب رئيس الوزراء بوقت قصير، نقض رابين سياسة شامير القائلة إن القرار 242 لا ينطبق على مرتفعات الجولان. وجاء ذلك ليعني أن إسرائيل مستعدة للانسحاب من الجولان نظرياً، لكن رابين كان يرى أن مدى ذلك الانسحاب يجب أن يكون الموضوع الأهمّ في المفاوضات. من جانبهم، ردّ السوريون على التحوّل الإسرائيلي بشأن القرار 242 بأن أبدوا استعدادهم للانخراط في بحث «اتفاقية اطار»، إنما لن يُباشروا في إعطائها مضموناً أو في الحديث عن السلام ما لم يتعهّد الإسرائيليون بالانسحاب الكامل أولاً.

في تلك الفترة، أي قبل أن أصبح مفاوضاً، كان إد جرجيان يُدير جهودنا في

(*) كحلٍ وسط بين الإسرائيليين الذين كانوا يريدون أن تجري المفاوضات في الشرق الأوسط، والعرب الذين كانوا يفضّلون أن تبقى في إسبانيا، اقترحنا نحن أن تُستأنف المفاوضات التي انطلقت من مدريد في واشنطن.

مفاوضات واشنطن؛ وبالنظر إلى خلفيته كسفير سابق لدى سوريا، فقد أمضى معظم وقته على هذا المسار. وبهدف كسر حالة الاستعصاء، حاول إد أن يستطلع ما إذا كان السوريون مستعدين للمشاركة على أساس افتراضي ـ أي افترض أنك حصلت على انسحاب كامل، كيف ستستجيب لمتطلّبات السلام والأمن؟ ـ غير أن هذا الجهد كان، هو الآخر، على غير طائل. فالمفاوضون السوريون لم يتزحزحوا عن موقفهم قيد شعرة.

وبالمثل، لم يتم إحراز أي تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين. فحتى بعد تعيين فيصل الحسيني رئيساً للوفد، فرض عرفات سطوته بأن جعل الحسيني يمضي معظم وقته في تونس بدلاً من واشنطن مع بقية أعضاء الوفد. والإشارة لم تكن خافية على الإسرائيليين: بإمكانكم الجلوس مع الموجودين في واشنطن، لكنكم لن تحصلوا على شيء ما لم تتعاملوا معنا نحن الموجودين هنا ـ أي منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى حد ما أعلم، لم يكن رابين قد قرّر بعد التعامل مع م. ت. ف. وإلى تلك المرحلة، لم نكن قد أجرينا أي حوار مع م. ت. ف كذلك، إذ كنا علّقناه في حزيران/ يونيو 1990 بسبب عمل إرهابي(*). كان من بالغ الصعوبة أن نعاود التعاطي مع م. ت. ف، وهكذا ضاق علينا هامش المناورة. وفي خطوتي الأولى كمفاوض، حاولت إعطاء هذا المسار دفعة إلى الأمام من خلال حمل الإسرائيليين على القبول بمفهوم «تفعيل القدرات المبكر». أردتُ من الإسرائيليين، على وجه الخصوص، الموافقة على نقل سلطات وظيفية إلى الفلسطينيين في مجالات التعليم، الصحة، الرفاه، السياحة وفرض الضرائب، شعوراً مني أنها ربما تُبرهن للفلسطينيين أن التغيير ممكن. لكن أياً من الطرفين لم يُبدِ كبير حماسة لهذه الفكرة. فالفلسطينيون لم يشعروا بأنها تلبّي مطالبهم، أعني حق الولاية القانونية على الأرض؛ والإسرائيليون لا يريدون التنازل عن أي من هذه السلطات ما لم يتخلَ الفلسطينيون أولاً عن فكرة التمتع بحق الولاية القانونية.

وهكذا بدا الوضع وأنا أباشر العملية كمفاوض أميركي، حتى مع وجود حكومة عمالية في السلطة، شبيها بما كانت عليه الحال أيام شامير. لكن كان هناك جزء مهمّ للغاية من الوضع لم أدركه تمام الإدراك ـ وكان ذلك أوسلو.

(*) في ذلك الحين، اُعتُبر أبو العباس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مسؤولاً عن محاولة اعتداء إرهابية في تل أبيب. ولم يشأ عرفات أن يستنكر هذا العمل الإرهابي أو يطرد أبو العباس من اللجنة التنفيذية، وهما الشرطان اللذان اشترطناهما يومها للامتناع عن تعليق الحوار بين الولايات المتحدة وم. ت. ف.

عملية أوسلو

حتى قبل الانتخابات الإسرائيلية لعام 1992، كان النرويجيون قد سعوا إلى إقامة قناة اتصال خلفية مع الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحيث إن القانون الإسرائيلي كان يحظر على الموظفين الإسرائيليين الاتصال بأعضاء رسميين من م. ت. ف، فقد كانت الاجتماعات بينهم ضمن الأُطر أو المؤتمرات الأكاديمية مقبولة، أما الاجتماعات ذات الطابع الرسمي فمرفوضة. كان تيري لارسن يترأس معهد العلوم الاجتماعية المتقدمة الذي مقره أوسلو (مختصر اسمه بالنرويجية: FAFO). وكان تيري وآخرون، من أمثال: ماريان هايبرغ، زوجة وزير الخارجية النرويجي يوهان يورغن هولست، قد أعدّوا دراسات لمعهد FAFO عن الحياة في الضفة الغربية. وقد مكّنهم عملهم هذا من الاتصال بالعديد من الفلسطينيين والإسرائيليين، وخلق لديهم التزاماً قوياً بالسعي إلى دفع عجلة السلام قُدماً.

كان تيري من المؤمنين الكبار بإنشاء قنوات اتصال غير رسمية، وفي عام 1992 انشغل بإقامة قناة اتصال خلفية بين يوسي بيلين، من الحمائم البارزين في حزب العمل وأحد المقربين من شمعون بيريز، وفيصل الحسيني، وكان الاثنان قد سبق واجتمعا سراً بالفعل، وهذا ما كان تيري يجهله.

في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1992، كان أحمد قريع من م. ت. ف (المشهور بكنيته الفلسطينية: أبو علاء) في لندن لتنسيق المشاركة الفلسطينية بشكل غير رسمي في المفاوضات المتعددة الأطراف التي كانت أُطلقت في شهر كانون الثاني/ يناير الماضي. ثمة روابط وثيقة كانت تربط يائير هيرشفلد، الأكاديمي الإسرائيلي، بالفلسطينيين في المناطق؛ وقد حُثّ على الالتقاء مع أبو علاء في لندن. سأل هيرشفلد لارسن إن كان يستطع ترتيب مثل هذا اللقاء. وبالفعل. اجتمع هيرشفلد وأبو علاء مرتين في لندن.

يوسي بيلين، الذي عُيِّن نائباً لوزير الخارجية شمعون بيريز، كان في لندن آنذاك على رأس الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات المتعددة الأطراف. طلب هيرشفلد من يوسي، من غير أن يكشف له عن لقائه سابقاً بأبو علاء، أن يسمح له بالاجتماع بأبو علاء في النرويج. وافق يوسي على الفكرة، واعتباراً من كانون الثاني/ يناير 1993، ولدت قناة أوسلو.

كانت تلك فرصة ممتازة ليوسي كي يعتصم بالإنكار، وكذلك لاختبار ما عساه يكون تفكير م. ت. ف. لم يكن يأمل كثيراً في أن تفضي تلك المحادثات إلى أية نتيجة، متوقعاً لها، في أحسن الأحوال، أن تولّد أفكاراً لعلّها تكون مفيدة في تذليل العثرات التي تعترض محادثات واشنطن.

أحضر هيرشفلد معه إلى الاجتماع زميله الأكاديمي رون پونداك، فيما أحضر أبو علاء ماهر الكُرد، وهو من معارفه القدامى وأحد العاملين في مكتب عرفات، فضلاً عن حسن عصفور، الشيوعي السابق والمتعاون عن قرب مع محمود عباس، المشهور أكثر بكنيته: أبو مازن.

أبو مازن، وهو من الرعيل الأول الذي رافق عرفات في فتح، كان من أبرز الحمائم في م. ت. ف، ويدعو إلى التعايش مع إسرائيل والتفاوض على تسوية سلمية. ولئن لم يشارك أبو مازن قط بصورة مباشرة في مداولات أوسلو، إلا أن حسن عصفور كان بمثابة عينيه وأذنيه في النقاشات مع هيرشفلد وپونداك.

في الجولة الأولى من المحادثات، وافق هيرشفلد وأبو علاء على ثلاثة أفكار هي: الانسحاب من غزة، التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وخطة مارشال دولية من أجل «الكيان الفلسطيني الوليد في غزة».

كانت تلك بدايةً واعدةً في نظر الإسرائيليين. فهم يرغبون في الخروج من غزة - المنطقة البائسة المكتظة بأكثر من مليون فلسطيني محشورين ضمن 360 كيلومتراً مربعاً لا غير (في الضفة الغربية، عدد السكان هو ضعف مثيله في غزة، لكنهم منتشرون على 5860 كيلومتراً مربعاً).

أطلع بيلين بيريز على مجريات الأمور، وبيريز أطلع رابين الذي صادق على إجراء المزيد من المحادثات. مع ذلك، كان اعتقاد بيلين هو أن المحادثات لا يُمكن أن تسفر عن وعد حقيقي وإطلالة حقيقية على تفكير م. ت. ف في العمق، ما لم يشرع الجانبان بصياغة «إعلان مبادىء» للفترة الانتقالية. وقد وافقه أبو علاء الرأي في ذلك.

ظلت المقاربة الإسرائيلية أسيرة اتفاقية كمب ديفيد التي تنصّ على فترة انتقالية يُعطى فيها الفلسطينيون حُكماً ذاتياً، تعقبها مفاوضات حول مسائل الوضع الدائم وهي: القدس، اللاجئون والحدود. نحن أيضاً اعتنقنا منطق مثل هذه المقاربة، وجعلناه جزءاً لا يتجزأ من رسالة الدعوة إلى مدريد. من جانبهم، كان الفلسطينيون يفضّلون الذهاب مباشرةً إلى الوضع الدائم، لكنهم تكيّفوا مع هذه المقاربة الأساسية، مشترطين التبكير في نيل الاستقلال الحقيقي من الإسرائيليين، وعلى أن يُفهم أن إقامة دولة لهم هي الغاية من العملية.

في جولتين من المحادثات جرتا في شباط/ فبراير وآذار/مارس، توصل هيرشفلد وپونداك وأبو علاء وحسن عصفور إلى تفاهم حول وثيقة من ست صفحات، وفيها اتخذ

الطرفان خطوات بالغة الشأن: إسرائيل وافقت على الانسحاب التام من قطاع غزة في غضون سنتين (مع وصاية للأمم المتحدة تحل محل إسرائيل)؛ وعلى التفاوض على الوضع النهائي لمدينة القدس؛ وعلى السماح لفلسطينيي القدس الشرقية بالمشاركة في انتخابات الحكم الذاتي لعموم المناطق؛ وعلى القبول بالتحكيم المُلْزِم في المنازعات. وأظهر الفلسطينيون مرونتهم بما لم يقولوه أكثر مما قالوه. فهم ولأول مرة يُبدون استعدادهم للقبول بوثيقة لا تعطيهم حق السيادة والإشراف الصريح على الأرض؛ ولا تضمن لهم أن تكون القدس الشرقية جزءاً من منطقة الحُكم الذاتي؛ ولا تشتمل على ضمانات بشأن إقامة دولة لهم.

في الحقيقة، بدت تلك الوثيقة وكأنها تتعارض وكل ما عرفناه من مواقف لدى كلا الطرفين. وفي نهاية آذار/ مارس، حين أطلعنا النرويجيون على «إعلان المبادىء» الذي صاغه هيرشفلد وأبو علاء. وجدتُ من الصعب تصديقه، ولا سيما فيما خصّ الجانب الإسرائيلي.

كنتُ أعرف أن رابين يريد الخروج من قطاع غزة، إنما كنتُ أشك في أن يوافق على تفكيك المستوطنات أو إدراج القدس الشرقية ضمن منطقة الحُكم الذاتي في هذه المرحلة. ثم إن رابين، من دون سائر الناس، لن يوافق على إحالة المنازعات مع الفلسطينيين على تحكيم خارجي ومُلْزِم؛ فهو لا يُمكن أن يضع مصير إسرائيل في عُهدة أيٍ كان.

وبطبيعة الحال، أدّت الورقة إلى إثارة ريبتنا في جدّية قناة أوسلو ومعناها. وبالفعل، حين انخرط موظفون رسميون إسرائيليون في تلك القناة بحلول شهر أيار/ مايو، أصرّوا على أن البنود المتعلقة بالتحكيم المُلْزِم، والانسحاب التام من غزة، وترشيح الفلسطينيين واقتراعهم في الانتخابات في القدس الشرقية، يجب أن تتغيرّ جميعاً.

فلماذا أذاً جعل رابين قناة أوسلو قناة رسمية؟ أولاً وقبل كل شيء، رأى مفاوضات واشنطن تراوح مكانها، وفيصل في تونس، والمفاوضون في واشنطن يُطالبون بأن يضمن الحكم الذاتي حق الولاية القانونية على الأرض، لا بل والسلطة على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة. والأنكى من ذلك، إنهم يلحّون على أن تكون «الدولة» هي النتيجة المعترف بها للمفاوضات.

كان رابين يرى أن الواقع الداخلي يقتضي منه أن يكون قادراً على القول إنه قد حفظ خيارات إسرائيل للمستقبل. فوجد في الفترة الانتقالية فترةً يتسنّى فيها اختبار النوايا الفلسطينية، ويُتاح فيها لكلا الجانبين أن يتعلّما العيش معاً. وهذا ما سيجعل معالجة

المسائل الوجودية للنزاع ممكنة مع مرور الزمن.

ومثل هذه الأفكار تجول في ذهنه، قررّ رابين أن يختبر قناة أوسلو، بل يختبر عرفات في واقع الأمر، بالقول إنه سيُوقف القناة ما لم يعد فيصل الحسيني ويشارك في المفاوضات، كي يُبقي انتباه الجمهور منصباً على محادثات واشنطن.

وقد اشتمّ عرفات، ولا شك، أن رابين متردد حيال نفعية قناة أوسلو، فأستجاب لتلك المطالب الإسرائيلية، لا بل ذهب أبو علاء إلى أبعد من ذلك بأن أخبر هيرشفلد في الجولة الرابعة من المحادثات في نيسان/ أبريل باستثناء القدس الشرقية من منطقة الحُكم الذاتي. لكن وبعد أن أستجابوا للمطالب الإسرائيلية ولم يجدوا لقاءها إلاّ القليل القليل، شعر الفلسطينيون في أيار/ مايو بأنه حان دورهم الآن للتقدّم بمطلب: لقد خيَّر أبو علاء هيرشفلد بين أن يرفع الإسرائيليون من مستوى القناة بحيث تتضمن مشاركة رسمية، أو يمتنع الفلسطينيون بعد الآن عن المشاركة فيها.

على رابين الآن أن يُقرِّر مستقبل هذه القناة. وقد قرّر أن بوسع بيريز إيفاد أوري سافير، المدير العام لوزارة الخارجية، للمشاركة في المحادثات. في تلك اللحظة، كان يتمّ أجتياز عتبة كبرى: إسرائيل تتعامل رسمياً مع م. ت. ف، وإنْ يكن بصورة سرّية. ولن يعود هناك بعد اليوم مجالٌ للرفض أو الإنكار.

ولئن حاول أوري أن يتراجع عن الكثير من المواقف التي اتخذها هيرشفلد، وأبو علاء أن يُصلِّب أكثر فأكثر المواقف الفلسطينية، إلاّ أن هذين الرجلين سوف يعقدان بينهما عروة وثقى هي التي ستضمن الاتفاق النهائي في أوسلو. وكما تبيَّن لي فيما بعد، فقد تفهّم كل من أوري وأبو علاء ما لدى الآخر من ألتزام جوهري بالتعايش السلمي. ومهما كانت الصعوبات التي سيواجهانها، وأياً كانت المناورات التي سيلجآن إليها من أجل تحقيق أهدافهما من المفاوضات - ولن تجدوا مفاوضَيْن أبرع منهما في المناورة - فإنهما سينجحان في مدّ جسور من الثقة بينهما.

رأى أبو علاء في أوري إسرائيلياً أدرك الحاجات الفلسطينية، الإنسانية والسياسية، وآمن بأن الاحتلال خاطىء، وفهم أن إسرائيل بحاجة إلى التسليم بأماني الفلسطينيين الوطنية - بشرط ألا تُعرِّف تلك الأماني بطريقة تُعرّض وجود إسرائيل للخطر؛ ورأى أوري في أبو علاء فلسطينياً من الكوادر القيادية في م. ت. ف، ومقرّباً من عرفات، التزم بالتعايش السلمي مع إسرائيل، وآمن بأن خير الفلسطينيين رهن بهذا التعايش. فتوصل الاثنان إلى صيغة اتفاق ضمني: «الدولة مقابل الأمن». أوري أقرّ بأنه لا مناص من التسليم، في نهاية

المطاف، بأماني الفلسطينيين الوطنية، وأبو علاء أدرك أن حاجات الفلسطينيين لن تكون محل قبول إلاّ إذا تمّت تلبية حاجات إسرائيل الأمنية.. وكل ما عدا ذلك يُمكن تدبيره.

ليس معنى ذلك أن عملية التفاوض بشأن «إعلان المبادىء» كانت سهلة ولم تعرف التأزم أو لم تبلغ حافة الانهيار. في الحقيقة، إن القاعدة في مثل هذه المفاوضات وتلك التي ستتبع على مدى السنوات السبع التالية، كانت الوقوع في الأزمات والوصول إلى شفير الهاوية. والأزمة في أوسلو حلّت عند نهاية تموز/ يوليو حين ساق أبو علاء ستة وعشرين تحفّظاً ـ وهي تحفّظات أعادت عجلة المرونة الفلسطينية حيال معظم المسائل تقريباً، إلى الوراء.

ومع وصول المحادثات إلى شفا الانهيار، تقدّم أوري بموازنة توفيقية أساسية: تخلّي أبو علاء عن النقاط التي لا تستطيع إسرائيل قبولها، في مقابل سعي أوري إلى تأمين اعتراف رسمي ومتبادل. كان أبو علاء يعرف أن الاعتراف المتبادل يُعدّ أكبر إنجاز في نظر عرفات. واستعداده للقبول بفترة انتقالية وبعملية تدرّجية إنما كان يقترن، في ذهنه، بالمكسب السياسي المتمثّل بالاعتراف؛ والاعتراف يعني من كل بدّ التسليم بسبب وجود م. ت. ف، ألا وهو الدولة المستقلّة.

ولئن كان رابين غير ميّال إلى تقديم هذا الاعتراف على سبيل الهبة، فإن أوري كان يعي أنه من الضروري اللعب بورقة الاعتراف إذا ما وافق الفلسطينيون على جميع احتياجات إسرائيل الأمنية ـ ووافقوا كذلك على سحب مطالبهم بإجراء انتخابات في القدس الشرقية، والتحكيم المُلْزِم، والانسحاب التام من قطاع غزة، وإنشاء ممر فلسطيني بين غزة وأريحا.

إن عرض أوري بشأن الاعتراف المتبادل هو الذي كسر جليد الأزمة ووضعهم على سكة الاتفاق على «إعلان المبادىء». وقد حصلتُ على كل هذه المعلومات بتفاصيلها الدقيقة في وقت لاحق من أورى وأبو علاء، اللذين أضحت تربطني بكلّ منهما علاقة جد وثيقة. لكن وفيما أنا أستعدّ للقيام بأول رحلة لي إلى المنطقة كموفد أميركي في منتصف تموز/ يوليو، لم أكن أعلم إلى أين وصلوا في مناقشاتهم، أو أن محادثاتهم كانت في طور التأزم لحظتئذ.

بيد أنني كنتُ على بيّنة من أن اتصالات متعددة تجري ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهؤلاء الأخيرون إما ممثّلون لمنظمة التحرير الفلسطينية أو تربطهم صلات وثيقة بقادة المنظمة. وحالما رفع الكنيست الحظر المفروض على التقاء مواطنين إسرائيليين عاديين بأعضاء من م. ت. ف، حتى انتشرت قنوات الاتصال في كل اتجاه: شلومو غازيت،

الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية قاد مجموعة من الأشخاص للاجتماع بأكاديميين فلسطينيين للبحث في قضايا أمنية؛ إفرايم سنيه، الحاكم الإداري الإسرائيلي الأسبق للضفة الغربية وقطاع غزة، أخذ يلتقي، على ما يظهر، نبيل شعث من م. ت. ف... وكانت هناك قناة أوسلو بطبيعة الحال.

شعرتُ بأن رحلتي الأولى يجب أن تُستثمر لمعرفة ما إذا كان هناك من سبيل إلى تعزيز التحرّك على سكتَيْ التفاوض كلتيهما. سأرى ماذا سيحدّثني رابين عن الاتصالات مع الفلسطينيين، وأتحقّق من وجود أية مرونة محتملة إزاء مسألة حق الولاية القانونية، وأستخدم أية مقاومة لها للضغط باتجاه نقل مبكر للسلطات [إلى الفلسطينيين] بغية خلق دينامية جديدة على مسار الفلسطينيين. وسوف أقترح أن يدعني رابين أنقل رسالة من نوعٍ مختلفٍ إلى الأسد، لأرى إن كان يُتيح لنا ذلك توليد استجابة سورية مختلفة بصدد مضمون السلام. وقد صادق الوزير كريستوفر على خطتي هذه.

وتقرر أن يرافقني في رحلتي هذه - كما في العديد من رحلاتي التاليات - كلّ من مارتن إنديك وآرون ميلر وجمال هلال. وقد صار هؤلاء الثلاثة يُعرفون بفريق السلام.

كان مارتن إنديك، وهو في الأصل أكاديمي من استراليا، أول مدير تنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط. وقد التقيته قبل أن أتوجه إلى بيركلي ومن ثم صرنا صديقين حميمين. مارتن شخص ذكي، مفوّه، ومتحمّس لدور أميركا في الشرق الأوسط. وكانت آراؤنا حول الشرق الأوسط تنزع إلى التناغم إلى حد بعيد. فقد كان كلانا من أشدّ المؤمنين بالأهمية الاستراتيجية للعلاقة الأميركية - الإسرائيلية؛ وعلى اقتناع بأن الردع الإسرائيلي وإمكانية السلام إنما يتوقفان على عدم السماح مطلقاً بدق إسفين بين أميركا وإسرائيل؛ كما كنا متأكدين من أن مخاطر السعي إلى السلام تبقى أقلّ من مخاطر عدم السعي إليه. وقد عملتُ معه بشكل وثيق في كل المناصب التي شغلها ضمن إدارة كلينتون، أولاً كمساعد خاص للرئيس في هيئة مجلس الأمن القومي، ثم كسفير لدى إسرائيل، ثم كمعاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وأخيراً كسفير لدى إسرائيل للمرة الثانية. ولم يكن بالأمر المستغرب أن نتبادل، مارتن وأنا، الأحاديث أربع أو خمس مرات يومياً، أينما كان الواحد منا في العالم. وحين أكون في إسرائيل، غالباً ما كنتُ أقضي الوقت معه قبل وبعد الاجتماعات، نفكّر ملياً في ما يجري وفي ما ينبغي عمله.

وآرون ميلر، الذي تقرّر أن يكون وكيلاً لي، تعود معرفتي به إلى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وقد عمل معي في هيئة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية. آرون

مؤرّخ من حيث المهنة، ومؤلّف عددٍ من الكتب بما فيها واحد عن المملكة العربية السعودية، وقد حمل معه شغفاً ملتهباً إلى حرفة السعي إلى السلام العربي - الإسرائيلي. كان آرون، شأن مارتن وشأني، يهودياً. وهذا ما ساهم بقدر لا يُستهان به في تكوين التزامه الشخصي بالسلام. كان يؤمّن إيماناً عميقاً بشرعية إسرائيل الأخلاقية، ويتفهّم في الوقت ذاته الإحساس العميق بالظلم الذي يخامر الفلسطينيين. وربما لكونه مؤرّخاً متمرساً، اعتاد آرون أن يُقيِّم ما يجري في ضوء التيارات الأساسية. وكثيراً ما كان يقول إن هذا النزاع نشأ على مراحل ولن يُسوّى إلاّ على مراحل. كان أشدّ كرهاً للمجازفة مني، ويرى القيمة على الدوام في العملية الجارية ويخشى بديلها. كما كان يسترشد بحسّ النزاهة المتجذّر لديه، مؤمناً إيماناً غريزياً بوجوب عدم معاملة الفلسطينيين بما يختلف عن معاملة الأطراف العربية الأخرى. وقد كان تحليل آرون يتسم بعمق التفكير والمنطق والصدق. وإذا كان لي أن أعرف شيئاً واحداً، فهو أنه سيكون لي بشخص آرون، وكيلاً لا يخجل مطلقاً من الإعراب عن الحقيقة كما يفهمها، كائناً ما كان الجمهور الذي يسمعه.

أما جمال هلال، فهو من مواليد مصر، وقد جاء للدراسة في أميركا عندما كان في العشرين من عمره. وبقي فيها، وصار مواطناً أميركياً، وانضم إلى وزارة الخارجية بصفة مترجم. التقيتُ به للمرة الأولى في الليلة السابقة على اجتماع الوزير بيكر بوزير الخارجية العراقي طارق عزيز، في 9 كانون الثاني/ يناير 1991 في جنيف. وقد تقرّر أن يتولى جمال الترجمة الفورية في الاجتماع الذي كان بمثابة السهم الأخير في الجهود الرامية إلى تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت وتفادي الحرب. لم تكن تخفى على جمال جسامة الرهانات المعلّقة عن الاجتماع، وحرصاً منه على الدقة، سأل إن كان في مقدوري إطلاعه على «مقوّيات الحجج» التي سيستخدمها بيكر. ومع أننا كنا لا نزال ساعتئذ نعمل عليها، فقد تركته يراجعها، وقلت له على سبيل الدعابة: «اسمع، لا أحد هنا يحشرك. فقط احسب نفسك مستجدّاً، وعالج الأمر كأنما اختلط شريطا «سوبر بول» و«وورلد سيريز» في بكرة واحدة. لا تقلق، ستبلي بلاءً حسناً». وقد أبلى حقاً. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، أصبح هلال المترجم العربي الأول لوزير الخارجية والرئيس في إدارتَيْ بوش وكلينتون. وقد وجدت نفسي أُقدِّر عالياً مواهب جمال الاستثنائية ونظراته الثاقبة في أمور المنطقة، فجعلته واحداً من أرفع المستشارين لديّ.

وفي غضون السنوات القليلة التالية، سينضم آخرون إلى عضوية الفريق: مارك باريس، الذي حل محل مارتن في مجلس الأمن القومي؛ جوناثان شوارتز، نائب المستشار

القانوني في وزارة الخارجية؛ بروس ريدل، الذي شغل مكان مارك پاريّس في مجلس الأمن القومي؛ ديفيد ساترفيلد، أولاً حين خدم مع مارتن في مجلس الأمن القومي ثم لاحقاً في دائرة شؤون الشرق الأدنى؛ وأخيراً، روبرت مالي، الذي عمل مع بروس وتميّز على نحو خاص بالتزام قوي جداً تجاه السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

وثلاثة آخرون بعدُ يستحقّون التنويه: توني ڤرستانديغ، نيك راسموسن وهنريبتا ميكنز. كانت توني نائبة لمساعد الوزير في دائرة شؤون الشرق الأدنى. وكانت أمضت زهاء عقدين من الزمن كمخبرة صحفية بارزة في الكونغرس. اتصفت توني بالألمعية والحيوية والتصميم على إنجاز العمل المطلوب. كما كان لديها ميل حدسي إلى التنمية الاقتصادية، ولعبت الدور الأبرز في جهودنا الرامية إلى توفير المساعدات للفلسطينيين. نيك كان معاوني الخاص، وكان لديه خبرة عامة في الشؤون الأمنية. لقد عمل لبوب غالوتشي أثناء المفاوضات مع كوريا الشمالية، وحين ترك غالوتشي الحكومة، اتصل ليقول لي إنه سيسديني خدمةً كبيرة باقتراحه عليّ استخدام معاونه نيك راسموسن. وقد أصاب بوب القول، فقد كان نيك شخصاً لا غنى عنه. فمن الأمور اللوجستية إلى القضايا الجوهرية... فإلى المهام الحسّاسة للغاية، كان نيك قادراً على تأديتها جميعاً بلا كلل وبمهارة فائقة. وأخيراً، هنريبتا مديرة مكتبي. فقد كانت تقوم على تدبيره بمهنية عالية وتفانٍ كلّي، ومن دون هنريبتا، ما كنتُ لأستطيع القيام بعملي.

مستعيناً بهذه الثلة من الأشخاص يؤازرونني في جهودي، صرتُ الآن بمثابة «عامل الإشارة» لإدارة كلينتون على صعيد عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي(*). لقد مُنحت تفويضاً واسعاً من الوزير والرئيس، وكان في استطاعتي الطلب من أي قسم في وزارتي الخارجية والدفاع أو وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية [السي آي إيه] تقديم الدعم لي في مقاربتنا للدبلوماسية. ولإدارة سياستنا على أساس يومي، كنتُ أعقد اجتماعاً عند العاشرة صباح كل يوم في مكتبي بوزارة الخارجية. وكنتُ أفعل ذلك ليس لتصريف الأعمال التي بين أيدينا فحسب، بل ولمعالجة أية مشكلة تتطلّب بتّاً في ذلك اليوم أيضاً: توجيه الناطقين الرسميين باسم البيت الأبيض ووزارة الخارجية؛ الإجابة على استفسارات أعضاء

(*) قام الوزير كريستوفر بتعيين عددٍ من الأفراد نواباً له ليكونوا مسؤولين عن مناطق سياسية محدّدة: فكان ستروب تالبوت مسؤولاً عن روسيا والدول المستقلة حديثاً، ولاحقاً عُيِّن ريتشارد هولبروك مسؤولاً عن البوسنة، وكنتُ شخصياً مسؤولاً عن القضايا العربية ـ الإسرائيلية. وكل من هؤلاء كان على درجة عالية من التفويض، بحيث كان يتمتع باستقلالية فائقة وصلاحيات واسعة في منطقته. وعندما تولّت مادلين أولبرايت وزارة الخارجية، عملت بشكل مختلف على وجه العموم، إلاّ معي.

الكونغرس؛ البلورة النهائية لأسانيد الحُجج التي سيستخدمها الرئيس في مكالماته الهاتفية؛ نقل الرسائل إلى سفرائنا في الميدان؛ الردّ عند الضرورة على التطورات المستجدّة في الليلة الفائتة.

لقد ساعدت تلك الاجتماعات اليومية على ضمان التماسك بين الموظفين، وقلّلت إلى أقصى حد من احتمال حجب الرؤية عني بفعل أعمال ربما يكون قسم من الجهاز يقوم بها في المنطقة المعنيّة وقد تتقاطع مع الدبلوماسية التي أضطلع بالمسؤولية عنها. وفي أوقات مختلفة، وتبعاً لمقتضيات التفاوض، كنتُ أصطحب معي ضباطاً عسكريين كباراً يُمثّلون رئيس هيئة الأركان المشتركة إلى تلك الاجتماعات وكذلك في رحلاتي. في عامي 1995 و1996، قام بهذا الدور في المفاوضات السورية الليوتنانت جنرال [الفريق] دان كريستمان. وفي وقت لاحقٍ، ساعدني الفريق «دوك» فوغلسونغ في هذا الشأن على المسارين كليهما. وقد أدّى كلا الرجلين دوراً مساعداً ومفيداً للغاية في الدبلوماسية حين طلب منهما ذلك. واجتماعات الساعة العاشرة هذه، التي كانت تُعقد على الدوام حينما لا أكون في زيارة المنطقة، أضحت نقطة مفصلية للاستجابة للضرورات التكتيكية، ومنتدى متواصلاً للنقاشات الحامية حول ما يجري في المنطقة وما إذا كانت تلك المجريات دليلاً على صحة افتراضاتنا.

رحلة تموز/ يوليو: إشارات رابين الأولى

بناء على معرفتي الجيدة برابين، لم أكن أتوقع منه أن يكشف النقاب عن أي شيء جديد في الاجتماع الموسّع بين أعضاء وفدينا، فذلك يقتضي الانتظار إلى حين الاجتماع به على انفراد.

في الاجتماع الموسّع، حيّاني رئيس الوزراء بحرارة، لينتقل من ثم إلى اتخاذ خط متشدّد، عارض فيه أي تليين لموقفهم حيال مسألة حق الولاية القانونية. وبالنسبة إلى سوريا، قال إنه لا يستطيع أن يفعل أكثر مما فعل. كان يشعر بأنه قد أدّى ما عليه وأقدم على خطوة تنطوي على مجازفة بإعلانه قبل عدة أشهر أن «عمق الانسحاب سوف يعكس عمق السلام». فكان موضع انتقادٍ مرير في إسرائيل لإطلاقه إشارة تنمّ عن استعداده لإجراء انسحاب مهمّ من غير أن يكون هناك أي تحوّل في موقف سوريا التفاوضي. بالنسبة إلى رابين، الكرة كانت في ملعب الأسد.

كان اجتماعنا على انفراد شيّقاً وممتعاً أكثر بكثير من الموسّع. فما إن دلفنا بمفردنا

إلى مكتبه الداخلي حتى بادرته بسؤال عن سوريا: ماذا تريدني أن أنقل إلى الأسد؟ أطرق مفكِّراً للحظة، ثم سألني إنْ كان عندي شيء محدّد في ذهني. وقد كان لدي شيء من ذلك فعلاً. تُرى لماذا لا يدعني أقول له إن «رئيس الوزراء رابين يُدرك احتياجاتكم. إنه يعرف أنه إذا لم تُلبَّ هذه الاحتياجات، وإذا كُنتم غير راضين عن الانسحاب، فلن يُبرم أي اتفاق. إنه يبتغي اتفاقاً، لكنه لا يعتقد أنكم تدركون احتياجاته هو. وحتى يكون هناك اتفاقٌ، يجب أن تُلبّى احتياجاته تماماً مثلما يجب أن تُلبى احتياجاتكم. فكيف تفهمون احتياجاته؟ وماذا تريدونني أن أقول له بشأن تلك الاحتياجات في جوابي على رئيس الوزراء؟».

على هذه الشاكلة، أي بطريقة غير مُلزمة وغير مباشرة، كنتُ ساعطي إشارةً بالنيابة عن رابين بأنه يعي أنه لن يكون هناك أي اتفاقٍ من غير انسحاب تام، وأنه يرغب في إبرام اتفاقٍ. وفي الوقت نفسه، كنت أضع الأسد في موقفٍ يحتّم عليه الاستجابة بإشارة مماثلة لتلك التي أرسلها رابين من خلالي.

لم أكن بحاجة إلى توضيح ذلك لرابين، فقد فهمه من تلقائه. أطرق رابين بضع لحظات ثم قال: «حسناً. بإمكانك أن تقول له ذلك»، من غير أن يظهر عليه أدنى انفعال أو قلق، مع أنني كنتُ بصدد التحدث ضمناً عن استعداد إسرائيل للانسحاب الكامل في ظروف معيّنة.

وحين استعاد رابين استرخاءه. قال لي بأنه يودّ أن يُريني شيئاً. فقام إلى طاولته وعاد برسالة مكتوبة، سلّمني إيّاها قائلاً إنّ عليّ أن لا أُخبر أحداً بأمرها سوى الرئيس ووزير الخارجية. كانت الرسالة من عرفات. وهو لطالما كان مُرتاباً بعرفات ويشكّ في أنه سيفي يوماً بوعوده. لكن عرفات في هذه الرسالة (التي نقلها المصريون من سفير م. ت. ف. في القاهرة)، أوضح بجلاء أنه مستعد لتأجيل البحث في كل المسائل الحسّاسة، ولا سيما مسألتي القدس وحق السيادة، بغية التوصل إلى اتفاق مؤقت.

إذاً كان ذلك صحيحاً، فهو يؤشر على إمكانية تحقيق تقدّم مع م. ت. ف. قال رابين بأنه سيجيب على الرسالة ويختبر ردة فعل عرفات على جوابه.

ولما سألته إنْ كانت القنوات السرية الأخرى تُصدر إشارات مماثلة، أشار علي بصرف النظر عنها. فهذه القناة، وليست قناة أوسلو، هي التي يحملها فيما يبدو على محمل الجد.

وإثر مغادرتي لمكتبه، وفيما أنا في طريقي إلى سوريا، أدركتُ أن رابين بصدد إجراء أختبار على كلا المسارين. فمن عساه يجيب أولاً: الأسد أم عرفات؟

لقائي بالأسد: اجتمعت بالأسد ليس في دمشق، بل في منزله الصيفي الواقع على شاطىء البحر المتوسط في اللاذقية. كان الجو صافياً والمشهد خلاّباً. مع ذلك لم أستطع أن أتخيّل الأسد يمرح في البحر أو يقوم بنزهات سيراً على الأقدام في الجبال المُشرفة على منزله المنبسط. لكن لا بدّ أنه كان يستمتع بالابتعاد عن العاصمة.

استقبلني الأسد، شأن رابين من قبله، مرحّباً. لقد أحب بيكر وأُعجب باستعداده للتشدّد مع الإسرائيليين. وأن يختارني شخصياً كموفدٍ عنه، انطوى على إشارة إلى ذلك الصنف من الاستمرارية الذي يُحبه ـ استمرار الصلة بمن ينظر إليهم بجدية، وبأولئك المسؤولين عن مدريد.

كان اجتماعنا طويلاً وودّياً. ولعلمي أن الأسد دائماً ما يأخذ وقتاً للدخول في جو الاجتماع، فلم أستعجل مكاشفته بأمر رسالة رابين، بل أعددت المسرح لها، شارحاً له لماذا اختارني الرئيس والوزير مُوفداً إليه، وكيف يريان دوري. كذلك أردتُ الانتظار إلى أن يأتي الأسد على ذكر بوش وبيكر ـ وهو ما كُنت أعلم أنه سيتطرق إليه، تذكيراً لي بما يوليهما من ثقة وكذلك بالتزامات مدريد.

كان عليّ أن ارتب إيقاع الاجتماع على هذا النحو، إذ كنتُ أعي أنني إذا ما عرضتُ رسالة رابين قبل الأوان أو بالغتُ في شأنها، فإن الأسد سيُقلّل حتماً من شأنها. بدلاً من ذلك، مهّدت للأمر بالحديث عن أن للجانبين احتياجات، وأنه لا سبيل إلى التوصل إلى أي اتفاق ما لم تُلبَّ احتياجات الجانبين سواء بسواء، ويُؤخذ بعين الاعتبار الرأي العام لدى كلا الجانبين(*).

هزّ الأسد رأسه وهو يقول: «هذا صحيح». ثم أخبرته بأمر الرسالة التي أحملها إليه من رئيس الوزراء، وقمتُ بإيجاز مضمونها له. أنصت الأسد بانتباه ثم أعلن أن الرسالة «مفيدة».

وحين سألته أن يصف لي كيف يفهم احتياجات رابين، أجاب: «رابين يحتاج إلى السلام». وعندما ألححت أن يشرح لي ماذا يعني ذلك بالمفردات العملية، قال إنه «السلام الكامل؟ السلام بين جيران»، ورفض أن يكون أكثر تحديداً. غير أنه عرض صيغة «سلام

(*) دأب الأسد على توبيخ الغربيين الذين كان يشعر بأنهم إنما يستخفّون ويستهينون بالرأي العام العربي.

كامل مقابل انسحاب كامل» ـ وكان ذلك ردّه على معادلة رابين: «عمق الانسحاب سيعكس عمق السلام»(*).

لدى عودتي إلى القدس، أطلعتُ رابين على ما جرى، الذي رأى أن الصيغة لن تعود بالشيء الكثير على إسرائيل، لكنه وجد جواب الأسد مثيراً للاهتمام وبما يكفي ليقترح عليّ القيام بجولة أخرى من تبادل الرسائل بينه وبين الأسد في ظرف أسبوعين.

رجعتُ إلى واشنطن موقناً أنني على المسار السوري منخرط الآن في ما يُشبه الرقصة الدبلوماسية الرزينة التي قد تحدّد اتجاها جديداً للمفاوضات الإسرائيلية ـ السورية. صحيح أنني لم أُحرز أي تقدم حقيقي على المسار الفلسطيني، لكنني كنتُ مؤمناً بأن الخطوة التالية لا بد وأن تكون جواب رابين على رسالة عرفات.

لبنان يتدخل

حدث في نهاية تموز/ يوليو انفجارٌ للعنف في جنوب لبنان بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله. فقد قتل حزب الله عدداً من الجنود الإسرائيليين في المنطقة الأمنية التي أقامتها إسرائيل في جنوب لبنان، وردّت إسرائيل بقصف القُرى التي ينطلق منها حزب الله، فما كان من الحزب إلا أن أطلق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل.

وفيما كان الإسرائيليون يقبعون في الملاجىء في الشمال، عقد رابين ورئيس أركان جيشه إيهود باراك العزم على توجيه ضربة باتّة إلى قُدرة حزب الله على تعطيل الحياة في شمال إسرائيل. ولهذه الغاية، شنّت إسرائيل «عملية تصفية الحساب»، وكانت خطةً وضعها باراك ووافق عليها رابين. يومها ذهب التفكير إلى أنه إذا كان المواطنون الإسرائيليون في الشمال لن ينعموا بالطمأنينة من جراء صواريخ حزب الله، فلن يعرف اللبنانيون الذين يعيشون في جنوب لبنان، طعم السلام هم أيضاً. فيما عدا أنه سيُجبر السكان، في الحالة اللبنانية، على ترك منازلهم، مما سيتسبّب بحدوث هجرة جماعية من القرى اللبنانية في الجنوب، وهذا ما سيحمل الحكومة اللبنانية من كل بد على مناشدة الأسد أن يضع حداً لهذا الضرب من السلوك الذي يلجأ إليه حزب الله ـ أو هكذا كانت تفترض الخطة.

ربما تكون خطة منطقية، إلاّ أنني أخبرتُ رابين في أول محادثة بيننا والقتال آخذ في التصاعد، أن الحملة الإسرائيلية مبنية على افتراض خاطىء، فالأسد لن ينظر إلى معاناة اللبنانيين؛ لا بل سيُسعده قطعاً نشوء وضعٍ تُحمَّل فيه إسرائيل المسؤولية على الصعيد

(*) سبق للشرع أن طرح هذه الصيغة علناً ذات مرة، إنما لم تتكرر بعد ذلك.

الدولي. فمع تدفّق ربع مليون لبناني على بيروت في قوافل بشرية، لم يكن الأسد يرى في وضعٍ كهذا أية خسارة، بل مكاسب ومكاسب فقط. زد على ذلك أنه يتعذر على الإسرائيليين من الوجهة العسكرية وقف صواريخ الكاتيوشا من دون احتلال جنوب لبنان برمته(*).

في ذلك الحين، كنتُ في واشنطن، وكان الوزير كريستوفر في آسيا يحضر الاجتماع السنوي لرابطة شعوب جنوب شرقي آسيا (ASEAN). ورغم أنه كان يفصل أحدنا عن الآخر نصفُ الكرة الأرضية، فقد كنا على اتصال متكرر ، وكنتُ أبرق إليه بالنقاط الواجب استخدامها في المكالمات الهاتفية التي يجريها مع رابين ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع.

وفي ظرف بضعة أيام، توصلنا إلى صياغة مجموعة من التفاهمات الشفهية يتمّ بموجبها تحييد المدنيين على جانبي الحدود وعدم استهدافهم. وبمجرد الموافقة على تلك التفاهمات، يُعلن وقف إطلاق النار. النقطة الرئيسية العالقة كانت امتناع سوريا عن التعهّد بمنع حزب الله من مهاجمة القوات الإسرائيلية المرابطة في المنطقة التي أعلنتها إسرائيل منطقة أمنية لها في جنوب لبنان. وكما قال الشرع للوزير كريستوفر، إن لحزب الله الحقّ في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في بلاده. والحظر إنما يشمل فقط الهجمات ضد المدنيين من قبل الطرفين معاً.

تردد رابين في البداية، في القبول بهذه القواعد الإجرائية لوقف إطلاق النار. لكنه، وهو الشخص الواقعي، أدرك أنه لن يتسنى له القيام بما هو أفضل من ذلك.

فأتصل بي مُعلناً قبوله بالشروط، إنما يريد أن يكون واضحاً حيال أمر واحد ومتأكداً من أن سوريا موافقة عليه: إذا ما بقي حزب الله حُراً في مهاجمة الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، فإن الجنود الإسرائيليين سوف يردّون على إطلاق النار من أي مصدر أتى، حتى وإن كان صادراً من داخل القرى، وأن عملاً كهذا لا يُشكل خرقاً لوقف إطلاق النار. وحين أنبأنا الشرع بأن الرئيس الأسد موافق على هذه النقطة، صار في حوزتنا أخيراً اتفاقٌ لوقف إطلاق النار.

تعهّد رابين السريّ بشأن مرتفعات الجولان

في الأسبوع الأول من شهر آب/ أغسطس، جال الوزير كريستوفر على المنطقة،

(*) أشرف رابين، بصفته وزيراً للدفاع عام 1985، على الانسحاب من معظم الاراضي اللبنانية [بعد اجتياح 1982]، ولم يكن في وارد التفكير بدخوله مجدداً الآن.

قاصداً مُقابلة كل زعيم من زعمائها، والطلب إليه إعادة التأكيد على شروط وقف إطلاق النار وجاهياً معه.

وكانت تنتظرني والوزير كريستوفر مفاجأة، ففي اجتماع خاص، ضمّ فقط رابين وإيتامار والوزير وأنا، تجاوز رابين بسرعة موضوع لبنان، وألمح إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار ربما يعني أن الأسد مستعدٌ لشيء أكبر وأكثر استراتيجيةً. إن السوانح تخرج من صُلب الأزمات أحياناً. فلنَرَ ما إذا كانت هناك سانحة مع سوريا الآن.

اقترح رابين أن ننقل ما يلي: إنه مستعدٌ للتعهّد أمام الولايات المتحدة بأن إسرائيل ستنسحب انسحاباً كاملاً من مرتفعات الجولان، شريطة أن تُلبى احتياجات إسرائيل، وشريطة ألا يكون الاتفاق مع سوريا رهناً بأي اتفاق آخر، كالاتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين مثلاً. واستطرد شارحاً احتياجات إسرائيل: (1) يجب أن يكون هناك تطبيع للعلاقات مع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتبادل للسفراء بعد المرحلة الأولى من الانسحاب، على أن يستغرق الانسحاب خمس سنوات على الأقل؛ (2) التطبيع الكامل يستلزم حكماً تجارة وسياحة؛ (3) لا بد من وجود ترتيبات أمنية مُرضية، تتولى فيها الولايات المتحدة تشغيل محطات الإنذار المبكر في الجولان؛ (4) ضمان احتياجات إسرائيل المائية.

قال رابين إن الأسد يجب أن يفهم أن ما تنقله إليه يجب أن يبقى طي الكتمان التام. وفي حال ما إذا حدث تسرّبٌ، فهو سينفيه ويسحبه جملةً.

أما إذا وافق الأسد على ذلك، فيريد رابين أن يتم التحرك بسرعة إلى توقيع اتفاقٍ بهذا الشأن. سأل كريستوفر رابين إنْ كان يتوقع حدوث شيء ما مع الفلسطينيين، فأعرب رابين عن تشاؤمه، ملمّحاً بإشارات ملغزة إلى محادثات سرية تُجرى مع الفلسطينيين، لكنه يشكّ في أن تُسفر عن أية نتيجة. كان تركيزه منصبّاً بوضوح على السوريين وليس الفلسطينيين.

وفي نظرة استعادية، أرى أن رابين كان لا يزال حينئذ يشكّ في أن يفي عرفات بما يتوجب عليه في نهاية المطاف عبر قناة أوسلو. لكن وقبل أن يتبيّن الأمر، يريد أن يرى ما إذا كان في الإمكان إحداث اختراق مع الأسد. ففي تصوّره، يستحيل عمل الشيئين معاً. ثم إن الجمهور الإسرائيلي لا يستطيع استيعاب مثل هاتين الصدمتين - التعهّد بالانسحاب الكامل من الجولان وإبرام اتفاق مع م. ت. ف - في نفس الوقت.

اللقاء بالأسد في دمشق: نظراً لحساسية الرسالة التي حمّلنا إياها رابين، فقد رتّبنا اجتماعاً خاصاً مع الأسد لا يضم سوى الوزير وأنا عن الجانب الأميركي، ووزير خارجية

الأسد فاروق الشرع، ومترجمته الجديدة بُثينة شعبان عن الجانب السوري.

حين نقلنا إلى الأسد رسالة رابين، لم يحاول التقليل من شأنها بل قال إنها «في غاية الأهمية»، مُدركاً بوضوح أنه يسمع تعهّداً صريحاً بالانسحاب الكامل لأول مرة. ومن ثم قدّم جواباً مشروطاً: إنه لا يحب كلمة «التطبيع» يُفضِّل عليها استخدام تعبير «العلاقات السليمة الطبيعية»؛ ولا يستطيع أن يوعز بالتجارة والسياحة، بيد أنه لن يعيقهما؛ ويُسلِّم بأن الترتيبات الأمنية المُرْضية ضرورية، لكنها مصلحة متبادلة حسب قوله: والمياه مهمّة كذلك لكلا الجانبين، وليس لأحدهما دون الآخر.

وأخيراً، قبل بألا يكون الاتفاق مع سوريا رهناً بالاتفاق النهائي مع الفلسطينيين، وإنْ شدّد على أنّه يتوقع أن يسعى رابين إلى إنجاز اتفاق جزئي معهم على الأقل. فتدخلتُ لأقول إن هذا ما يحاول الإسرائيليون والفلسطينيون التفاوض عليه حالياً، فأومأ برأسه موافقاً.

ولما كرّر الوزير كريستوفر أن رابين يُحب أن يعرف ما إذا كان الأسد سيرهن اتفاقه مع إسرائيل بأي اتفاق آخر، قال الأسد إن سوريا ستمضي قُدماً للتوصل إلى اتفاقٍ مع إسرائيل، إنما يطلب عقد اتفاق إسرائيلي - لبناني في الوقت نفسه. وفي ما يُشبه الدور الكلاسيكي للتصاريح المكبوحة، قال الأسد إنه لا يتوقع بروز عقبات في طريق الاتفاق بين اللبنانيين والإسرائيليين في حال عُقد اتفاقٌ مع سوريا. فرابين، كما قال، يعرف العلاقة الخاصة التي تربط سوريا بلبنان؛ وبالتالي، فهو لا ينتظر هنا أيضاً بروز أية مشاكل مع الإسرائيليين في ربطه اتفاقه باللبنانيين.

ومما يجدر ذكره هنا، أنه فيما بعد، حين كُشف النقاب عن اتفاق أوسلو، برّر الأسد سعيه إلى اتفاق سوري - إسرائيلي بالقول إن الفلسطينيين قد تركوه وحيداً. لكن الحقيقة هي أنه كان مهيئاً للتفاوض على الاتفاق الخاص به منذ البداية، وما كان ليتردد في ترك الفلسطينيين، إنما ليس اللبنانيين.

هنا أثار الأسد إشكالاً: في اتفاقية فك الاشتباك لعام 1974، استغرق الأمر من الإسرائيليين اثنين وعشرين يوماً لينسحبوا، فلِمَ يقول رابين الآن إنه يلزمه خمس سنوات للانسحاب؟ ولئن لفتُّ والوزير نظر الرئيس الأسد إلى أن الاتفاقيتين مختلفتان - واحدة مرحلية ومحدودة، والأخرى نهائية وشاملة - غير أن الوزير أضاف بأنه سوف يستفسر عن الموضوع.

لم يكن في مقدور الأسد أن يحمل نفسه على قول المزيد. أعتقد أنه أدرك أن مفاوضات عسيرة تنتظره. لذا لم يَرَ سبباً لإعطاء رابين مصدر قوة على طاولة المفاوضات.

كان الأسد مثلنا تماماً، لا يُدرك أن الإسرائيليين وم. ت. ف على وشك أن يحقّقوا اختراقاً. وحتى لو علم، أشكّ في أنه كان غيَّر شيئاً من موقفه.

لم يكن الأسد من النوع الذي يتحرك وثباً على الإطلاق. إن جوابه جواب غير تاريخي من حيث الجوهر، لكن الأمر كان سيبدو شاذّاً بالنسبة إليه لو أجاب بغير ذلك.

أما رابين، فكان يأمل بأكثر من ذلك. فجواب الأسد لا يؤشر، في نظره، على استعداد للتحرك بسرعة نحو اتفاق سلام. وجد رابين جواب الأسد أقرب ما يكون إلى صيغة الحد الأدنى، وعبَّر عن رأيه ذاك. لم يبدُ عليه أنه انزعج باشتراطات الأسد؛ لا بل رد على تساؤل الأسد حول الجدول الزمني للانسحاب، مؤكّداً أن الأمر يتطلّب أربع إلى خمس سنوات لبناء مساكن جديدة في إسرائيل للإسرائيليين الذين سيُجبرون على مغادرة مرتفعات الجولان. ثم قال مبتسماً: «يُمكنني الانسحاب في وقت أقصر إذا ما رغب في السماح للإسرائيليين الذين يعيشون هناك بالبقاء تحت السيادة السورية».

لهذه الأسباب كلها، كان رابين مستعداً لبدء مفاوضات سرّية مع السوريين، بشرط أن تضم سورياً واحداً فقط إلى جانب إيتامار. وحتى في هذه الحال، لن يسمع المندوب السوري من إيتامار ما أعطاه لنا الإسرائيليون. على أية حال، صار بالإمكان الآن البدء بعملية التفاوض على اتفاق.

وهكذا عُدنا، وارن كريستوفر وأنا، إلى دمشق وقدّمنا ملخصاً عن ردّ رابين إلى الأسد... وقد حان دور الأسد الآن ليبتسم. قال متهكّماً: «في البداية أردتموني أن أترك اليهود يغادرون، وها أنتم الآن تريدونهم أن يبقوا»(*).

كان الأسد ينصت إلينا بانتباه ونحن نصف عدم رغبة رابين في نقل ما وضعه في جيبنا إلى السوريين رأساً في هذه المرحلة. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، صار عرض رابين المشروط بالانسحاب الكامل يُشار إليه بعبارة «الجيب».

لم يُثر الأسد أية اعتراضات، فيما عدا أنه كان يفضّل أن يكون هناك مفاوضان اثنان عن كل جانب، ويودّ التأكد مما إذا كنتُ سأستضيف المفاوضات. قلتُ له إن هذا قد يثير خشية رابين من إمكانية افتضاح «الجيب».

(*) كنا قد عملنا جاهدين إبان إدارة بوش كي يسمح الأسد للجالية اليهودية الصغيرة في سوريا بالمغادرة. وبعد قدرٍ غير قليل من الحثّ المتواصل، سُمح لهم بذلك. ولما كان يجلس قبالته اثنان، الوزير كريستوفر والداعي، فمن الواضح جداً أن الضمير «أنتم» في هذه المحادثة كان موجهاً إليّ.

كان جوابه مُخيفاً ومُقنعاً في آن: إن أي شخص يُسرِّب الجيب سوف يضرّ بمصالح سوريا القومية، والسوريون جميعاً يعرفون ما هي عاقبة «الإضرار» بمصالح سوريا القومية.

من الواضح أن الأسد كان يريد أكثر من شخص واحد إلى جانبه. وأحسب أن السبب هو الحفاظ على مفاوضه صادقاً مستقيماً، وضمان إحاطته علماً بكل شيء يُطرح على بساط البحث. وإذ أخبرنا الأسدَ بوجوب الحصول على موافقة رابين قبل الالتفات إلى الترتيبات التي يطلبها للمفاوضات، طمأننا الرئيس السوري بنبرة الواثق إلى أن رابين سيوافق.

وكنا نتهيأ للمغادرة حين سمعنا الأسد يقول لنا: «ربما تخالون هذا السؤال غريباً، هل لدى إسرائيل أية مطالب بالأرض؟» فردّ الوزير كريستوفر: «كلا، إن رئيس الوزراء إنما تحدث فقط عن انسحابٍ كاملٍ».

وتحاشياً لوقوع أي سوء فهم محتمل، سألته: «عندما تشيرون إلى المطالب، هل تقصدون المطالب في كل مكان؟ أجل، إن للإسرائيليين مطالب في الضفة الغربية» فردّ على جناح السرعة، موضِّحاً أنه إنما سأل فقط عن «مطالب في الأرض السورية أو على الجبهة السورية». هززتُ رأسي سلباً وقلتُ: «ليس هناك أية مطالب نعلم بها»، وشدّدت النبرة على عبارة «نعلم بها» كي تحمينا في حال كانت لدى رابين، حقاً، بعض المطالب التي لم يأتِ على ذكرها.

كان ذلك يجول في ذهني حين لفتُّ الانتباه على نحو مخصوص إلى هذه النقطة عندما أطلعتُ إيتامار عند حضوره لاحقاً إلى واشنطن عما جرى في الاجتماع. استمع إيتامار ولم يصحّح لنا الجواب الذي أعطيناه إلى الأسد. وتسنّى لي أن أُخبر كريستوفر بعد هذا الإيجاز أن إيتامار لم يُبدِ أي اعتراضٍ على ما قُلناه للأسد، وأنه يُمكننا الافتراض الآن مرتاحين إلى أنه لا توجد في الواقع أية مطالب إسرائيلية. ومما يؤسف له، كما سنكتشف لاحقاً، ربما لم تكن هناك أية مطالب، إنما كانت هناك تعاريف متباينة للمقصود بعبارة «الانسحاب الكامل».

غير أن أياً من هذه التعاريف لم يكن واضحاً في تلك المرحلة. فالأسد. في جميع محادثاتنا الخاصة وفي مواقفه العلنية على السواء، تحدّث فقط عن «انسحابٍ كامل» من مرتفعات الجولان؛ أما رابين، فوعد بـ«انسحابٍ كامل، شريطة أن تُلبّى احتياجات إسرائيل».

في تلك الأيام، لم نكن نعلم أن هناك خلافاً على معنى الانسحاب الكامل. ذلك سيظهر

في العام التالي، ويكبّل دبلوماسيتنا بالعُقد لمدة تربو على الشهرين.

وكما سنكتشف في غضون تسعة أشهر، كان الأسد يعتبر كل الأراضي التي كانت تحت السيطرة السورية في 4 حزيران/ يونيو 1967، أراضي سورية. أما رابين فكان يرى أن أية أراضٍ كائنة ما وراء الحدود الدولية المفترضة ـ تلك الحدود التي جرى ترسيمها كجزء من الانتدابين البريطاني والفرنسي في عام 1923 ـ يجب أن تكون إسرائيلية. الفارق بين هذين الخطين من حيث المساحة ليس كبيراً، لكن كل شبر من الأراضي التي يعتبرها الأسد سورية «مقدس» بالنسبة إليه. أما عند رابين، فالفارق له مغزاه لجهة السيطرة الإسرائيلية على المياه، ولا سيما الحاجة إلى الحفاظ على نهرَيْ الأردن والحاصباني على الجانب الإسرائيلي من الحدود.

خلنا آنذاك أننا قد حقّقنا اختراقاً بين الإسرائيليين والسوريين. فالسوريون سيسترجعون مرتفعات الجولان إذا قُبِّض لهم أن يضمنوا السلام والأمن للإسرائيليين. كنتُ أظن، من دون البقية، أن التفاوض مع الأسد سيكون عملية مؤلمة، غير أننا سنتوصل عاجلاً أم آجلاً إلى اتفاق. ولدى عودتنا في منتصف آب/ أغسطس، توقعنا أن تبدأ المفاوضات في واشنطن، اعتباراً من الأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر.

وبعدئذ دخلت أوسلو.

قناة أوسلو تخرج إلى العلن

بعد عودتنا من الشرق الأوسط بوقت وجيز، غادرتُ والوزير كريستوفر لقضاء الإجازة في كاليفورنيا. وقد أطلعتُ إيتامار على ما جرى في اجتماعنا الثاني بالأسد، وبدا سعيداً ومتفائلاً إلى أقصى مدى بعد ذلك التقرير. وفيما نحن نغادر إلى كاليفورنيا، كانت لديّ ولدى الوزير آمال عريضة نعلّقها على المسار السوري، ورؤية تقول إن الأمور لن تتدبّر بسرعة مع الفلسطينيين.

وهنا، كرةً أخرى، كانت ثمة مفاجأة بانتظارنا، ففي 25 آب/ أغسطس، اتصل رابين بالوزير كريستوفر وسأله ما إذا كان في مقدور وزير خارجية النرويج، يوهان هولست، وشمعون بيريز زيارته سرّاً في كاليفورنيا لإطلاعه على اتفاق تمّ التوصل إليه في أوسلو؛ اتفاق يشمل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية(*). كما أنه سيوفد إيتامار كي ينضم إلى الاجتماع. قال له كريستوفر إن هذا شيء جميل (وسيُوعز إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة كي

(*) تسلّم هولست وزارة الخارجية بعدما عمل سابقاً وزيراً للدفاع.

تستضيف قاعدة عسكرية في كاليفورنيا الاجتماع)، وإنني سألتحق به. وسأل رابين إن كان لديه شيء آخر، فردّ قائلاً: «لا، وإنما سأكون ممتناً لك، سيدي الوزير، لو أمكنك الاتصال بي وإطلاعي على انطباعك بعد الاجتماع بهولست وبيريز».

كان كريستوفر قد نبّهني سلفاً إلى المخابرة الهاتفية كي يتسنى لي الاستماع إليها. وبعد انتهاء المكالمة هاتفني كريستوفر وسألني: «ماذا فهمت من كلامه»؟ قلتُ له إن القناة السرية التي طالما صرف رابين النظر عنها قد أثمرت على ما يبدو شيئاً ذا مغزى، وإلا ما كان طلب منك الاجتماع بهولست وبيريز بصورة سرية وعاجلة. بيد أنه ما زال يتحفّظ في الحُكم عليها. هل ذلك لأنه قلقٌ بشأن المضمون، أم بشأن ردة فعلنا على قيامهم بذلك من دون علمنا؟ وأوضحتُ: «للسببين معاً على ما أظن». رد الوزير بأن ذلك معقول. وتقرر أن يُعقد الاجتماع في پوينت موغو، وهي قاعدة بحرية تقع على مسافة نصف ساعة من سانتا باربرا. وطلب مني أن أوافيه في منزله الكائن على شاطىء كارپنتريا، التي تبعد عشرة أميال إلى الجنوب من سانتا باربرا.

كُنت آنذاك في بوربانك أُقيم عند أسرة [زوجتي] ديبّي. وكنا نزمع العودة إلى واشنطن في اليوم التالي. فأوصلت ديبّي والأولاد إلى المطار وأكملت طريقي إلى كارپنتريا. وفيما كنتُ والوزير متّجهَيْن بالسيارة إلى پوينت موغو، لاحظتُ أننا ربما نكون على وشك تحقيق اختراق على المسارين السوري والفلسطيني معاً. فتساءلتُ عمّا إذا كان ثمة سبب آخر لقلق رابين ـ قلقه من حجم التغيير الذي يُمكن لجمهوره أن يستوعب.

وتملّكتنا نحن الاثنين توقعاتٌ كبيرة حول احتمالات عقد اتفاقٍ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إنه ليس تاريخاً من الإرهاب والعنف والعداء والرفض المتبادل فقط، بل إن الاتفاق سينطوي قبل كل شيء على اعتراف متبادل، وعلى كل ما يستتبعه ذلك الاعتراف: بالنسبة لإسرائيل، سوف يعني الاعتراف المتبادل قبولاً بأجندة م. ت. ف، بما في ذلك إقامة دولة [فلسطينية]؛ وبالنسبة للفلسطينيين، سوف يعني قبولهم بإسرائيل وبحقها في الوجود على نحو لا لبس فيه، وهذا ما يفيد تعريفاً جديداً بالكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتسليماً باحتياجات إسرائيل. وهذا من شأنه، في الواقع، أن يُحوِّل الصراع الوجودي إلى صراع سياسي. وفي الشرق الأوسط، لا يُمكن أن يكون هناك ما هو أكثر ثوريةً من مثل هذا التحوّل.

لدى وصولنا إلى القاعدة البحرية، صار واضحاً لنا أننا، الوزير كريستوفر وأنا، لسنا الوحيدَيْن المرتبكين بهذا الاجتماع. فهولست وبيريز كانا في حيرة من أمرهما هما أيضاً،

يتساءلان ما عساه يكون ردّنا.

بادر هولست بإخبارنا أن القناة السرية في أوسلو قد أثمرت اتفاقاً حول إعلان مبادىء، وأنه اتفاق مهمّ للغاية، اتفاق تاريخي في الواقع. وبغية الفوز بالدعم الكامل له من المجتمع الدولي والعرب الآخرين ـ من منتقدي عرفات ـ اقترح أن يتم التوقيع عليه في واشنطن. وأشار إلى أن مساعدات ضخمة ستكون مطلوبة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتطويره، وذلك حتى يتسنّى للفلسطينيين أن يلمسوا منافع السلام.

ثم أعطى الكلام لبيريز، الذي شرح أن هناك وسيلتين لمجابهة أي نزاع: «إما بقوة القوة أو بقوة الحكمة»، وأن حكومته قد اختارت الوسيلة الثانية، واتفقت مع م.ت.ف على إعلان مبادىء؛ وإن إعلان المبادىء هذا أوجد سيرورة تسحب فيها إسرائيل يدها تدريجياً من إدارة حياة الفلسطينيين؛ وأن هناك جدولاً زمنياً وأهدافاً محدّدة لإقامة سلطة فلسطينية في غزة وأريحا أولاً؛ وأن إسرائيل ستنسحب من معظم قطاع غزة، تاركة مستوطناتها هناك خلال الفترة الانتقالية وأن السلطة الفلسطينية هي التي ستحكم الفلسطينيين مُنهية بذلك الحُكم العسكري الإسرائيلي. وثمة اتفاق ثانٍ أو «مرحلي» سوف يوسّع نطاق السلطة ليشمل الضفة الغربية، وذلك من خلال «إعادة انتشار» القوات الإسرائيلية إلى مناطق عسكرية محدّدة. وستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بعد سنتين، على أن تُستكمل بحلول نهاية الفترة الانتقالية البالغة خمس سنوات. والمسائل التي ستُبحث في مفاوضات الوضع النهائي هي: القدس، اللاجئون، الحدود، الترتيبات الأمنية والعلاقات والتعاون مع الدول المجاورة.

وبذا سوف يتعلّم الشعبان، الإسرائيلي والفلسطيني، أن يعيشا معاً. وقد شدّد إعلان المبادىء على التعاون في المجالين الاقتصادي والأمني. ونوّه بيريز بأن المنطق يدعو إلى بناء شبكة واسعة من التعاون بحيث تغدو المسائل الأصعب من غيرها قابلة للحل في مناخٍ مختلف تماماً. إن مصلحة إسرائيل تُملي عليها أن تجد سبيلاً للعيش مع الفلسطينيين، وتضع حداً للاحتلال، وتطوّر مقاربة متبادلة لا أحادية للأمن، وتساعد الفلسطينيين على الازدهار، لأن ازدهارهم مفيد للسلام ومفيد لإسرائيل.

لقد اختارت الحكومة الإسرائيلية أن تجرّب تسوية النزاع مع الفلسطينيين، وأن تأخذ بالقول إن السلام مع الفلسطينيين هو ما سيوفّر أفضل ضمانة للأمن. ويُشكّل إعلان المبادىء السبيل المؤدي إلى ذلك. صحيح أن إسرائيل يُمكن أن تقنع بملء الفراغ في ذلك السبيل، إلا أنه ورئيس الوزراء قرّرا ألا يتخذا خطوة جزئية حالياً. «إذا واجهتَ مضيقاً، يجب أن تجتازه وثباً بخطوة واحدة»، ولهذا فهم سيخطون نحو الاعتراف بمنظمة التحرير

الفلسطينية، حتى وإن كان الاعتراف غير لازم.

وأكد بيريز أن إعلان المبادرة قائم بذاته، فهو اتفاقٌ ولا يستلزم من إسرائيل أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، أو العكس بالعكس. ولكن حيث إنك لا تستطيع اجتياز المضيق، بل عليك بالقفز فوقه، فإنه ورئيس الوزراء مستعدّان للقيام بتلك القفزة.

والسؤال هو كيف نُكمل الطريق الآن. «لقد كان أصدقاؤنا النرويجيون خير معوان لنا»، غير أن بيريز تابع يقول: «إنهم يعلمون أن الولايات المتحدة دون سواها من يستطيع تسويق هذا الاتفاق في العالم وتعبئة الموارد اللازمة لسدّ احتياجات الفلسطينيين الاقتصادية». وأومأ هولست برأسه موافقاً.

وفي ضوء ذلك، اقترح بيريز أن نعلن نحن الاتفاق بوصفه اتفاقاً توسّطت له الولايات المتحدة بين الطرفين، وأن تُجرى مراسم التوقيع في البيت الأبيض. فما رأي السيد الوزير؟.

طلب وارن كريستوفر إمهاله بضع دقائق ينفرد فيها بي للاطلاع على الوثيقة وإعطائهم ردّاً مروّى فيه أكثر. غير أنه أفهمهم حالاً أنه لا يشعر أن في إمكاننا الادعاء بأن الاتفاق اتفاقنا نحن.

بوسعي الجزم بأن بيريز وهولست كليهما لم يكونا مرتاحين حين ارفضّ الاجتماع. كانت تساورهما خشيةٌ من أننا قد لا ندعم الاتفاق لأنه أُنجز من دوننا. فهل يُمكن أن نقاومه على هذا الأساس؟.

كان الوزير كريستوفر على حق عندما قال إنه لا يستطيع الإعلان أننا نحن من توسّط في هذا الاتفاق، ولما صرنا لوحدنا قلتُ له إنني أتفق معه في هذه النقطة. فالجانبان، الإسرائيلي والفلسطيني، سوف يميطان اللثام حتماً عن كيفية إخراج الاتفاق.

كان مساعد بيريز، يوئيل سنغر، قد أعطاني الوثيقة أثناء تكلّم هولست، وها هو كريستوفر يسألني رأيي فيها. قُلت له إنها والحق يُقال، وثيقة تاريخية ـ بيان شامل بالأهداف سواء في الفترة الانتقالية أم في الوضع الدائم. الفترة الانتقالية تمّ ربطها بالعملية ككل بجداول زمنية وأهداف رُسمت لإقامة سلطة حكم ذاتي مؤقتة في غزة وأريحا، ولانتخاب مجلسٍ، ومدّ نطاق السلطة إلى ما تبقى من الضفة الغربية، والشروع بمفاوضات الوضع الدائم... وبنود كثيرة غيرها. كما تمّ تحديد المسائل المتعلّقة بالوضع الدائم، والاتفاق النهائي على ذلك سوف يفضي، بحسب ما جاء في الوثيقة، إلى «تطبيق قرارَيْ مجلس الأمن 242 و338». باختصار، قلتُ له، إنها وثيقة للتكييف المتبادل، وقد أُعدّت لإنتاج تصالحٍ متبادل، وخليق بنا أن نؤيدها بحماسة.

بيد أننا يجب أن نُقرّ بأمرين اثنين: الأول، إن العمل الشاق لا بد من أن يبدأ الآن لترجمة المبادىء إلى واقع جديد على الأرض، ويبدو جلياً حتى من القراءة السريعة أن هناك العديد من الثغرات فيها ـ ناهيك عن أن القرارات الصعبة قد أُرجئت إلى ما بعد؛ الثاني، أنني لا أتفق مع إصرار بيريز على أن في استطاعة إسرائيل توقيع الاتفاق من دون حاجة إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. قلتُ لكريستوفر إن هذا كلام غير معقول. فمن دون الاعتراف المتبادل، من سيصنع الاتفاق؟ ومن سيضعه موضع التطبيق؟ ومن سيتحمّل المسؤولية في حال لم يُطبَّق؟.

وافقني الوزير الرأي في أنها وثيقة تاريخية، وأنها تستحق الدعم الحماسي، إنما كان من رأيي في أنه ينبغي الضغط على بيريز فيما يتعلق بمسألة الاعتراف المتبادل. وعندها سألني كريستوفر: «وهل تعتقد يا دنيس أنه من اللازم أن نستضيف حفل التوقيع في البيت الأبيض؟».

ليس أمامنا من خيار. فثمة عتبة تاريخية يجري اجتيازها الآن، ولا بد من تشجيعها، ورفع منسوبها، وتوليد زخم قوي خلفها. وما من شيء يُمكن أن يفعل كل ذلك بفعاليه أكبر على الصعيد الدولي من استضافة الرئيس مراسم توقيع الاتفاق في البيت الأبيض. إنما أُريد أن أضغط على كلا الجانبين في بعض النواحي من متطلباتنا قبل أن نهبهم ذلك. يُحب الوزير كريستوفر أن يناديه مَنْ حوله بـ«كريس». وفي تلك اللحظة توجّهت إليه قائلاً: «من بعد إذنك يا كريس، أود أن أضغط على بيريز في موضوع الاعتراف، وأن أوضح له أننا، ولأسباب تخصّنا، سوف نطلب نبذاً صريحاً للإرهاب والعنف من عرفات، واستعداداً من طرفه للتصدّي لكل من يجوز أن ينخرط فيهما. إن حوارنا مع م.ت.ف معلقٌ منذ عام 1990. ولا يسعنا استئناف الحوار، دع عنك استقبال م.ت.ف في واشنطن لحفل التوقيع في البيت الأبيض، ما لم نحصل على مثل هذا التعهّد من جانبة».

أعرب الوزير عن موافقته، وانضممنا ثانيةً إلى بيريز وهولست، اللذين سرعان ما انفرجت أساريرهما حين أخبرهما الوزير كريستوفر بأننا سنبذل قصارى جهدنا لدعم الاتفاق. واستجابةً لملاحظاتي، سألني بيريز أن أُملي الديباجة التي نرى أن على م.ت.ف قبولها، وهذا ما فعلته(*).

(*) اطلعني يوئيل سنغر أيضاً على النصّ الذي صاغوه سلفاً عن نبذ العنف. فاقترحتُ إدخال فقرة إضافية تتعلّق بالمسؤولية الفلسطينية إزاء منع العنف. فضلاً عن التصدّي لكل من يُمكن أن يرتكب أعمال الإرهاب أو العنف.

بعد ذلك، دعا كريستوفر بيريز وهولست ومرافقيهما إلى تناول بعض المرطبات. فقدَّم إليهم النبيذ والجبن، واقترح الوزير، وهو المأثور عنه الكياسة ولطف المعشر، أن نشرب، على حد قوله. نخب: «جهودكم الاستثنائية وتفانيكم في سبيل السلام، ونجاحكم المطّرد في العمل الدبلوماسي الشاق الذي ينتظركم».

اقترب بيريز مني وسألني: «دنيس، ما رأيك». أجبته: «كان بن غوريون سيشعُر بالفخار».

فإذا بشمعون بيريز، الذي زايله القلق وغمره الارتياح، شديد التأثر الآن. وبعينين دامعتين، همس بكلمة واحدة: «شكراً».

ما من شيء سهل دائماً وأبداً

اتفقنا جميعاً قبل الافتراق على أن ننتظر بضعة أيام قبل الإعلان عن أي شيء كي يتسنّى للوزير أن يباشر اتصالاته بالزعماء العرب الآخرين لكسب تأييدهم للاتفاق. لكن ومما لا يبعث على الدهشة، ما عتم خبر رحلة بيريز إلى كاليفورنيا أن شاع في اليوم التالي في إسرائيل، وكذلك قصة الاختراق المحتمل مع م.ت.ف. وقد قضيتُ الأسبوعين التاليين على الهاتف ليل نهار، حيث كان الإسرائيليون والفلسطينيون يحاولون صياغة الوثيقة المتعلقة بالاعتراف المتبادل. كان عرفات يقاوم تحميله أية مسؤولية عمّن يعارضون الاتفاق أو عن أعمال العنف التي يُمكن أن يقترفوها، ويريد أن يُعطى ضمانات معيّنة بشأن القدس. ولما كنا غير مستعدين لاستئناف الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أن يُنجز اتفاق الاعتراف المتبادل، فقد تعذّر علي، في تلك المرحلة، التعامل مباشرةً مع أي فردٍ من م.ت.ف. لذلك، عملتُ عبر تيري لارسن، الذي ستجمعني به عما قريب أواصر صداقة دائمة.

وبعد الكثير من الأخذ والردّ، جرى تضمين المسائل المتصلة بالاعتراف المتبادل في تبادلٍ علني للرسائل ما بين عرفات ورابين في 9 أيلول/ سبتمبر 1993. في رسالته إلى رابين، ألزم عرفات منظمة التحرير الفلسطينية بحل جميع المسائل المعلّقة الخاصة بالوضع الدائم عبر التفاوض، ونَبَذَ الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وأخذ على عاتقه «المسؤولية عن كل عناصر م.ت.ف وأفرادها كي تضمن امتثالهم وتمنع العنف وتؤدب المخالفين». وفي جوابه، أكّد رابين لعرفات أنه «في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتكم، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط».

وقد أضحى هذا التبادل ممكناً إلى حد كبير بفضل تشديدنا على أننا لن نُعلن عن حفل التوقيع ما لم تُوقع الرسالتان، وكذلك بفعل ضغوط تيري لارسن ويوهان هولست على عرفات لكي يصل إلى قرار مخافة أن تضيع منه هذه الفرصة التاريخية. وعلى نسق ما سيجري في كل اتفاقٍ لاحقٍ، كان ضرب «موعد أخير» هو الوسيلة الوحيدة للخروج بنتيجة.

وكان ثمة إشكال معقّد آخر: من ذا الذي سيُوقّع الاتفاق؟ كان بيريز يرى أن الاحتفال سويةً مع عرفات سيكون فوق طاقة رابين والجمهور الإسرائيلي على التحمّل. لذا، اقترح أن يتولى هو ذلك مع أبو مازن، الرجل الثاني المفترض في م.ت.ف.

وافق رابين؛ فالإسرائيليون ليسوا مهيئين بعد لرؤية عرفات في ردهات البيت الأبيض. لكن ما دام عرفات يحسب أن الذي سيُحتفى به في البيت الأبيض هو أبو مازن وليس هو، فلن تكون لديه مصلحة كبيرة، في وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق - أو هكذا ما كان تيري لارسن يقول لي.

لئن كُنت شخصياً أدرك ذلك تماماً، إلا أنني رأيت من الخطأ مخالفة وجهة نظر رابين. لكن الرئيس كلينتون كان يرى الأمور غير ذلك، فحين صُرنا أخيراً في وضع يسمح لنا بالإعلان عن الحدث في البيت الأبيض، أوضح الرئيس أنه يشعر بأن عرفات ستكون له حصة أكبر بكثير في إعلان المبادىء فيما لو كان هو الموقّع. ثم سأل مارتن وسألني ماذا عساه يقول إذا ما سُئل عن حضور عرفات الحفل، فأشرنا عليه بأن يقول ببساطة إن الطرفين هما اللذان قرّرا أمر التمثيل، وأنهما يُفضّلان في هذه المرحلة أن يمثّلهما على المستوى الأرفع كل من بيريز وأبو مازن. فلا عجب أن يبدو الرئيس غير مقتنع بهذا الكلام.

وعندما التقى بالصحافة للإعلان عن الحدث وسُئل عما إذا كان عرفات موضع ترحيب في حال شاء أن يحضر، أجاب الرئيس بكل بساطة: «أجل». فنظرتُ ومارتن كلّ إلى الآخر وقلنا بصوت واحد: «عرفات قادم». وعلمنا كذلك أن رابين، هو الآخر، سوف يشعر الآن بأن ليس لديه من خيار سوى الحضور.

تقرّر إقامة الحفل في 13/سبتمبر. وقد واجهتنا مشاكل حتى اللحظة الأخيرة، فبقيتُ مستيقظاً طوال الليلة التي سبقت الحدث. أولاً، اعترض الفلسطينيون على غياب أية إشارة إلى م.ت.ف، وإعلان المبادىء. ثم أعلن رابين أنه لن يحضر إذا ما ارتدى عرفات الزيّ العسكري. فالتمسنا من الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي، أن يُقنع عرفات بأنه لا لزوم للمسدسات ولا للبدلات.

فجأة وجدنا الجانبين كليهما يهدّدان بعدم الحضور: الفلسطينيون إذا لم تُذكر م.ت.ف

في النصّ؛ ورابين إذا حضر عرفات ببدلته العسكرية. لم آخذ التهديدات مأخذ الجد. فهل عرفات مستعدٌ لأن يدور على عقبيه ولا يرى الرئيس، وهو المستميت لأن تكون له مكانة دولية واعتراف دولي، وهما اللذان سيأتيان حتماً مع الحدث في البيت الأبيض؟ ورابين، الذي اتخذ القرار الصعب بالتعامل مع م.ت.ف، هل في مقدوره أن يقول الآن: انسوا الموضوع؟ كنتُ أشك في ذلك. وفيما أنا أُطلع الوزير على آخر المستجدّات في مشاكلنا صبيحة اليوم التالي، أخبرته بأنه لا بد من الإصرار على حضور الطرفين وإعلامهما بأنهما سيدفعان الثمن إذا لم يفعلا.

وقد استخدمتُ هذه اللغة بالذات مع حنان عشراوي، التي حضرت في عداد وفد عرفات واتصلت بي هاتفياً فيما كنتُ أستقلّ السيارة بمعية الوزير كريستوفر متوجهين إلى البيت الأبيض. أخذت حنان تناشدني أن أُدرج عبارة «منظمة التحرير الفلسطينية» في الوثيقة. قُلت لها إننا لا نستطيع ذلك، وحدهم الإسرائيليون يستطيعون، وإنه من اللازم أن يحضر الرئيس [عرفات] الآن إلى البيت الأبيض وإلاّ خسر كل شيء.

لدى وصولنا إلى الردهة خارج المكتب البيضاوي، أخبرتني سكرتيرة الرئيس، بتّي كوري، بأن مكالمةً هاتفية بانتظاري. كان ثمة خوان قريب من مكتبها تصطف على طرفيه أجهزة الهاتف. وجدت مارتن يتكلّم على الهاتف عند أحد طرفَيْ الخوان، والواضح أنه كان ساخطاً على إيتان هابر (كبير مساعدي رابين) بسبب اعتراض رابين على بدلة عرفات العسكرية. التقطتُ سماعة الهاتف، فسمعتُ حنان عشراوي تطلب مني أن أتكلم مع نبيل شعث، أحد المساعدين المقربين من ياسر عرفات. وما هي إلا لحظات حتى كنتُ ومارتن نصرخ كلانا في سماعة هاتف كلّ منا.

لم أستطع سماع كل ما كان مارتن يتلفّظ به صائحاً، بل كنت أراه فقط يصيح. ومن جانبي، صرختُ في نبيل قائلاً إن رئيسكم على وشك أن يقترف أفدح خطأ في حياته. إنه سيظهر أمام أنظار العالم عاجزاً عن إبرام ما قد فاوض عليه. ثم إنه سيُحرج رئيس الولايات المتحدة، ولن يكون أبداً موضع ترحيب مرة أخرى في أميركا، كما ولن يكون لنا أي شأن مع م.ت.ف. وفي النهاية، سأل نبيل في ضجر عما إذا كان في مقدورنا عمل أي شيء. فقلتُ: غير ممكن يا نبيل إذا لم تحضروا. وكما توقعتُ، سألني: وهل يُمكن عمل شيء ما فيما لو حضرنا؟ رددتُ: «كل ما أستطيع قوله لك يا نبيل هو أنه لا شيء ممكناً إذا لم تحضروا. وإذا لم تحضروا، ستكون العواقب كارثية بالنسبة إليكم».

وبعد فاصلٍ قصير ـ ربما لإخبار عرفات بالأمر ـ قال نبيل بنبرة استسلام: «حسناً،

نحن قادمون». في غضون ذلك، كان مارتن قد أقنع هابر وأخبرنا بأن رابين قادمٌ هو الآخر ـ وكل ذلك قبل أقلّ من رُبع ساعة على بدء الاحتفال المقرّر.

عندما وصل نبيل مع عرفات، الذي كان يرتدي بدلته الزيتية المعهودة، توجّه من فوره إلى بيريز وقال له إن عدم ذكر م.ت.ف في نص الاتفاق سيكون كارثة عليهم. وبعد ذلك كله، وافق بيريز على إدراج عبارة «منظمة التحرير الفلسطينية» في أول سطر من الوثيقة، وعند مكان التوقيع أسفلها. وحيث إننا كنا جهّزنا الوثائق للتوقيع ولم يعد ثمة متسع من الوقت لإعادة ضربها على الآلة الكاتبة، فقد كُتبت عبارتا: «وفد منظمة التحرير الفلسطينية» و«عن منظمة التحرير الفلسطينية» بخط اليد.

والشيء الوحيد المتبقي كان الاحتفال و«المصافحة». قبل بدء الاحتفال، كان الرئيسان السابقان كارتر وبوش متواجدَيْن في المكتب البيضاوي؛ وفيما كنتُ ومارتن نصرخ على طرفَيْ الخوان، كان جيمي كارتر يحثّ الرئيس كلينتون على جمع رابين وعرفات معاً وإقناعهما بالتحدث بعضهما إلى بعض. وأعتقد إن إلحاح كارتر، فضلاً عن مواهب الرئيس الغريزية، هي التي حملته على وكز رابين وعرفات إلى تلك المصافحة العلنية.

وقد شاهد العالم بأسره كم كان عسيراً على رابين شخصياً مصافحة يد عرفات، أما معانقة كلينتون البسيطة للرجلين، والتي بدت كما لو أن كلينتون يدفع رابين إلى مصافحة عرفات، فقد أضحت رمز الاحتفال. وقد كانت بالتأكيد إحدى أكثر اللحظات افتخاراً لدى كلينتون.

كان 13 أيلول /سبتمبر 1993 يوماً للأمل العظيم. وقد رمزت المصافحة بين رابين وعرفات إلى بداية جديدة. أما الكلمة التي ألقاها رابين في الحفل، فقد خاطبت الصدمة العاطفية التي انتابت العديد من الإسرائيليين من جرّاء معانقة عرفات وم.ت.ف، بالنظر إلى تاريخهما الحافل بالإرهاب ضد الإسرائيليين. فتماهى رابين مع أسى وحزن كل من سقط له ضحية من ضحايا الإرهاب، ولكنه ختم كلمته بالقول إنه ولمصلحة جميع الإسرائيليين، حان الوقت لإعطاء السلام فرصة؛ حان الوقت لإنهاء صراع مضى عليه مئة سنة؛ وحان الوقت لأن نمدّ أيدينا إلى بعضنا بعضاً ونقول: «يكفينا دماً ودموعاً».

وما كنا نعلم إلا القليل كم سيكون ذلك صعب المرتقى!.

الفصل الرابع

من أوسلو إلى السلطة الفلسطينية

ما من أحد من بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو من بيننا نحن الأميركيين، خُيِّل إليه لدى مغادرته البيت الأبيض في 13 أيلول/ سبتمبر، أننا سنُخفق في تأمين المَعْلم المهمّ الأول في «إعلان المبادىء»، ألا وهو إقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا في موعد أقصاه 13 كانون الأول/ ديسمبر 1993. غير أن هذا الاتفاق الذي ستنبثق عنه السلطة الفلسطينية لن يرى النور، كما اتضح لنا، إلا في شهر أيار/ مايو المقبل.

ولكي نفهم لماذا استغرق الأمر كل هذه المدة الطويلة وماذا جرى على الطريق، يحسن بنا أن نقسِّم الفترة التالية للتوقيع في البيت الأبيض إلى ثلاث مراحل: الأولى، الجهود المبذولة للتفاوض من أيلول/ سبتمبر 1993 إلى 25 شباط/ فبراير 1994، الثانية، الجهود المكثَّفة، وأحياناً المحمومة، من 25 شباط/ فبراير 1994 إلى نيسان/ إبريل، لإنقاذ العملية بعدما اقتحم مستوطن إسرائيلي المسجد [الحرم] الإبراهيمي في الخليل وصرع تسعة وعشرين فلسطينياً فيما كانوا يؤدون الصلاة، والثالثة والأخيرة، الجهود المتجددة التي تُوِّجت باتفاق 4/ أيار/ مايو 1994.

المرحلة الأولى: التوفيق بين طريقتَيْ تفكير مختلفتين (أيلول/ سبتمبر ـ شباط/ فبراير)

في الأسابيع التي تلت التوقيع، شرع الإسرائيليون والفلسطينيون بمحاولة ترجمة المبادىء العامة لإعلان المبادىء إلى تفاصيل محدَّدة: ما هي السلطات التي ستتمتع بها السلطة الفلسطينية؟ وكيف ستكون علاقتها بإسرائيل؟ لقد تمّ التوصل إلى اتفاقية أوسلو بمفاوضات ثنائية، ومن دوننا أساساً، وكنا قانعين بدعم جهود الطرفين لا التدخل فيها. وقد سعينا بالأحرى إلى تعزيز إعلان المبادىء، مؤمنين أن أفضل طريقة لذلك هي تنظيم جهد

دولي مانح للمساعدات لتبيان أن السلام مجزٍ ويعود بمكاسب اقتصادية جمّة على الشعب الفلسطيني. وفي فعالية واحدة نظّمتها وزارة الخارجية في الأول من تشرين الأول/ أوكتوبر، استحصلت الوزارة على تعهّدات بمنح الفلسطينيين مساعدات بلغت قيمتها الإجمالية 2,4 مليار دولار تقريباً، على أن توفَّر لهم بمجرد أستحداثهم مؤسسات السلطة الفلسطينية.

لكن، لمّا كان ياسر عرفات يكره التنازل عن أي قدر من رقابته، فقد برزت مشكلة على صعيد الجهود المانحة وكذلك مع الإسرائيليين. فعرفات يقاوم الجهود لتخويل السلطة صلاحيات أو لخلق آليات شفّافة من أجل تدفق المساعدات. فالمال «ماله»، وهو يبغي استخدامه بالطريقة التي طالما اعتمدها: شراء الولاءات، التملّق لكسب الحظوة، بذر بذور التنافس، كما يريد أن يظل هو حلاّل المشاكل الأوحد؛ الأسرة الدولية تريده أن يبني مؤسسات، وهو يُريد أن يُدار كل شيء من خلاله هو: «المدبِّر».

إلا أنه، في الوقت نفسه، يرغب في أن تكون له سمات الدولة العتيدة، حتى وإنْ تناقضت مثل تلك الدولة مع غايات المقاربة المرحلية للمفاوضات كما هي مجسَّدة في إعلان المبادىء.

أتراه لم يفهم إعلان المبادىء؟ هل باعه مفاوضوه مجرد لائحة بضائع؟ هل توقيع اتفاقية شيء وإنشاء سلطة فلسطينية جديرة بالثقة شيء آخر تماماً بالنسبة إليه؟ أو أنه يتفاوض ليس إلا ليرى ما يمكنه الحصول عليه؟.

أياً تكن الأسباب، فقد اختلف الإسرائيليون والفلسطينيون سريعاً على ماهية الاتفاق التطبيقي الأول. الإسرائيليون تصوّروا سلطة فلسطينية محدودة جداً، ليس من حيث النطاق الجغرافي فحسب، بل ومن حيث سُلطاتها أيضاً؛ سلطة لا قُدرة لها على عمل أي شيء، من الأمن إلى الاقتصاد، إذا لم يُرد لها الإسرائيليون ذلك. بالنسبة إلى الإسرائيليين، إن قبول الحُكم الذاتي نظرياً كمرحلة ضرورية في انتقالٍ تدريجي إلى حالة الدولة شيء، والبدء بالتنازل عملياً عن سيطرتهم شيء آخر تماماً.

وتصوّر الفلسطينيون السلطة كحاملة لرموز الاستقلال، وبالتالي توقّعوا حداً أدنى من الحضور الإسرائيلي في عملياتها، وتدخلاً إسرائيلياً طفيفاً في حياة الفلسطينيين، وبذلك تبدو السلطة الفلسطينية ذات مصداقية وتدلّل على أن الاحتلال آخذ في الزوال.

كانت الفجوة ظاهرة للعيان من دون صعوبة، إنما كنتُ أشاهدها من مسافة بعيدة. صحيح أن الطرفين كانا يحيطان الولايات المتحدة علماً بمجريات الأمور، إلا أن إسحاق

رابين لم يكن يريدنا أن نتدخل في المفاوضات إلاّ لردع الفلسطينيين عن تغيير القواعد الإجرائية. والفلسطينيون، بطبيعة الحال، كانوا يريدوننا أن نضغط على الإسرائيليين لمنح الفلسطينيين حُكماً ذاتياً حقيقياً.

وخلال تلك الفترة، كُنتُ أتحادث كل يوم تقريباً مع المتفاوضين، وعدة مرات في الأسبوع مع عرفات. وفي تلك المكالمات، كانت الشكاوى الإسرائيلية منسجمة مع نفسها: الفلسطينيون يطالبون بتنازلات من غير أن يتحمّلوا مسؤوليات ـ لا يريدون أي وجود إسرائيلي على الحدود، ولا إشراف على تجارتهم وجوازات سفرهم وعملتهم ـ هذا في الوقت الذي يمانعون فيه من القيام بما هو ضروري على صعيد الأمن.

والشكاوى الفلسطينية كانت، هي الأخرى، منسجمة مع نفسها: يُفترض بالإسرائيليين، أن ينظروا في تخفيف القيود لا في تشديدها. إن المفاوضات تدور حول إنهاء الاحتلال لا إضفاء الشرعية عليه. وكلما استطاعت السلطة افلسطينية أن تُظهر أنها هي من يدير الأمور لا الإسرائيليين، كلما ضعفت الثقة بالرافضين وانفضّ المشايعون عنهم.

ومثلما ستكون عليه الحال في كثير من الأحوال على مدى السنوات السبع التالية، كانت ثمة مآخذ تؤخذ على كل طرف: كان المطلوب من الفلسطينيين أن يُثبتوا بالدليل أن صفحة الماضي قد طُويت عندهم؛ بينما كان المطلوب من الإسرائيليين أن يدركوا أن الإشراف الفلسطيني إنما تعكسه المسؤوليات الفلسطينية التي لا يجوز بأي حال إساءة استعمالها.

وإذا كان الطرفان اختلفا حول ما ينبغي أن يعكسه الاتفاق الأوّلي من سلطات للسلطة الفلسطينية، فلا غرو أن يختلفا كذلك في رؤيتهما للأهمية التي يحملها الموعد المضروب: 13 كانون الأول/ ديسمبر. فقد أعلن رابين أنه لا توجد هناك مواعيد مقدسة؛ وتفويت الموعد معناه انتهاك الاتفاق بالنسبة لعرفات... الذي لم يقدّم، مع ذلك، سوى تنازلات جد محدودة بالرغم من دنو الموعد المحدّد.

بدأتُ أسمع من كلا المتفاوضين، أوري سافير وأبو علاء أن حضورنا سوف يخلق ضغطاً على الطرفين كي يتحليا بالمزيد من المرونة ويلتمسا حلولاً للمشاكل الناشئة. وحسمتُ الأمر على أنه لا مناص من زيارة يقوم بها الوزير [إلى المنطقة] في الأسبوع الذي يسبق 13 كانون الأول/ ديسمبر.

كان الإسرائيليون على يقين من أنهم يفهمون عرفات، ومقتنعين بأنه يلعب معهم لعبة حافة الهاوية؛ أي: إنه يتسبّب بنشوء أزمة، ثم يُسارع إلى الموافقة قبل أن ينتصف الليل

بدقيقة كما فعل بالنسبة إلى إعلان المبادىء. إلا أنني لم أكن مقتنعاً بذلك. فحتى لو كان عرفات يُعامل 13 كانون الأول/ ديسمبر كموعد أخير، فهو يعلم تمام العلم أنه يستحيل عليه العودة إلى غزة قبل أن يكون هناك اتفاقٌ تقوم السلطة الفلسطينية على أساسه. كما كنتُ أشك في أنه يعتزم العودة إلى غزة قبل أن يُقنع بأن الاتفاق هو أفضل الموجود. وحالما يقتنع، سيوافق ويوضِّب الاتفاق وفق احتياجاته العامة. ومعنى ذلك، في نظري، أن الشيء السحري هنا ليس الموعد المحدّد، بل العودة إلى غزة.

وعليه، فقد رأيتُ في رحلة الوزير بادرة قد تسهّل التوصل إلى اتفاق أو تدبّر الأمر في حال تعذّر إنجاز الاتفاق في 13 منه. وقد رأى الطرفان تلك الرحلة وفقاً لطريقتَيْ تفكيرهما المتعارضتين: الإسرائيليون رأوا الوزير يحاول الضغط على عرفات للإذعان والعمل بما يتماشى وروح إعلان المبادىء؛ والفلسطينيون رأوا الوزير بوصفه الموازن الذي يُسوِّي الأرض لهم مع الإسرائيليين، القابضين في أيديهم على زمام القوة كلها.

كانت الرحلة مثيرة للاهتمام حقاً، ليس لأنها أنتجت اتفاقاً، بل لأنها كوّنت نظرة الوزير كريستوفر إلى عرفات. كان عرفات ما فتىء يعمل في عالم زعيم حركة تحرر وطني، أي يشيع جواً غامضاً، يتلبّس مظهراً خادعاً، ويصدم ضيوفه كي يشعروا بالحاجة إلى إسعافه.

في لقائه بكريستوفر في عمّان، وكان ذلك أول اجتماع حقيقي له بالوزير، اختلق عرفات قصصاً عن فظاعات ارتكبها الإسرائيليون؛ تحدّث عن انتهاك إسرائيل للتعهّدات المقدسة. قال إنه لن يسمح بأن يُذل ويُهان بالمطالب الإسرائيلية؛ وحذّر من كارثة محدقة بالمنطقة كلها إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في 13 كانون الأول/ ديسمبر «كما نصّت على ذلك الاتفاقية التي شهد عليها الرئيس كلينتون ورعاها». كان في أثناء ذلك يهبّ واقفاً من مقعده وهو يزعق ويصيح بالمعنى الحرفي للكلمة.

حاولت عدة مرات أن أطلب من عرفات التركيز على المسائل الأساسية، والنظر في ما ينبغي العمل بشأنها. غير أنني لم أُوفَّق، إذ كان قد حسم أمره بوضوح على أنه قادر على إخافة كريستوفر، فلا يجد هذا الأخير مناصاً من الضغط على الإسرائيليين لإرضائه.

لو ظنّ عرفات أن أسلوباً كهذا سيؤثر في كريستوفر، إنما يكون قد أساء التقدير إساءة شنيعة. فأنا لم أعرف في حياتي زعيماً أشدّ تهذيباً وأكثر دماثةً من وارن كريستوفر. كان يُدرك كوزير أن المشاكل كافة قابلة للحلول العقلانية، وأن عليه كذلك أن يتجنّب التصرفات المنافية للعقل والخشنة. كان شأنه أن يُقيِّم ما يدخل في عداد الممكن، ويبذل

قصاراه لإيجاد سُبُل كفيلة بردم الفوارق. وإذا ما رأى أن الفرص ضئيلة لعمل شيء ما، فليس من الحكمة عنده الإكثار من بذل الجهود. كان يرى في رابين زعيماً شديد المراس، ليس من السهل دائماً التعامل معه، ولكنه شخص يُمكن التنبؤ بأفعاله ويحترم كلمته. وفي الأسد، كان يرى زعيماً لا يستطيع التحرّك إلاّ في خطوات صغيرة، ديدنه ألا يظهر بمظهر الضعيف، وميّالاً لا بل مصمّماً على تحويل كل مسألة إلى موضوع للنقاش والتفاوض ـ لكنه شخص قادرٌ، في نهاية المطاف، على عقد اتفاقٍ مع الإسرائيليين والالتزام به.

عرفات كان قصة أخرى تماماً. فهو بدلاً من أن يُقنع الوزير بأن الضغط الأميركي على رابين لا غنى عنه لدرء وقوع أزمة كبرى في المنطقة، أقنع كريستوفر بأنه، أي عرفات، شخصٌ لا عقلاني، وأن التعامل معه قد يكون ضرورياً لكنه غير سارّ بالمرة.

عرّجنا في نهاية رحلتنا على تونس، حيث اجتمعنا بالرئيس التونسي بن علي، على أن نلتقي بعد ذلك عرفات مجدّداً، طلبتُ الاجتماع به على انفراد. أخبرته بأن اجتماعه في عمّان كان كارثة، وإذا كان الأمر سيتكرر في الاجتماع المقرّر عقده لاحقاً في بحر النهار، أشكّ في أن كريستوفر سيقبل أن يراك ثانيةً. قلتُ له بالحرف: «كُنْ عملياً. لا تتعمّد الصراخ، ولا تصرف وقتك في الشكوى».

هزّ عرفات رأسه ولم ينبس ببنت شفة. لكنه فهم قصدي، وقد أحسن التصرف فعلاً في الاجتماع. وعد عرفات كريستوفر بأن يعمل على تدبير أمر المشاكل مع الإسرائيليين، وأن يلتقي برابين في الغد (١٣ كانون الأول/ ديسمبر)، وأنه لن تكون هناك أزمة حتى وإن تعذّر التوصل إلى أي اتفاق.

وفي هذه المرة تحديداً، كان عند وعده. فقد مرّ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر، ولم يحصل اتفاق ولا أزمة. وطوال الأسابيع القليلة اللاحقة، تعيّن عليّ أن أعمل يومياً على الهاتف مع كلا الطرفين لحلّ موضوع المعابر ـ أي النقاط القريبة من الحدود مع الأردن المؤدية إلى أريحا، ومع مصر المؤدية إلى غزة ـ تلك التي سيستخدمها الفلسطينيون وعرب المنطقة للدخول إلى المناطق والخروج منها. الفلسطينيون لا يريدون أي وجود إسرائيلي ظاهر فيها، والإسرائيليون يريدون التأكد من أن الإرهابيين لا يتسللون إلى داخل المناطق. وكان الحلّ لهذه المعضلة استخدام زجاج من النوع المعتم. من خلفه يستطيع الإسرائيليون أن يراقبوا الداخلين من غير أن يكونوا ظاهرين للعيان. لكن مرأى الإسرائيليين لم يكن، بالطبع، كل المشكلة. فهم يريدون أن يتمكنوا من استجواب من يشكّون بأمره،

والفلسطينيون يرفضون ذلك، أو على الأقل لا يرغبون في أن يرى الفلسطينيون حصول مثل هذا الاستجواب.

وخلال الشهرين التاليين، ضاقت شيئاً فشيئاً شقة الخلاف بين الطرفين وإن ببطء شديد، ومع اقتراب نهاية شباط/ فبراير، توقعتُ رحلة أخرى لنا إلى المنطقة لمساعدتهما على إبرام الاتفاق.

لكن مهاجراً أميركياً إلى إسرائيل، يُدعى الدكتور باروخ غولدشتين، كان على أُهبة التدخل لزعزعة هذه العملية الغضّة في الصميم.

٢٥ شباط/ فبراير: الإرهاب في الخليل ورحلاتي إلى تونس

الدكتور غولدشتين، وهو مستوطن من كريات أربع، الواقعة على مقربة من مدينة الخليل، اعتبر عملية السلام مع م.ت.ف خطأً تاريخياً، واحتمال التنازل عن الأرض للعرب بمثابة تدنيس للحُرمات. وفي صبيحة 25 شباط فبراير 1994، دخل ضريح إبراهيم الكائن في مدينة الخليل وهو يرتدي بزّة عسكرية، واقتحم المسجد فيه وقتل بالرصاص تسعة وعشرين عربياً فيما كانوا يؤدون صلاة الفجر ـ كان عملاً من أعمال القتل يُراد به قتل عملية أوسلو(*).

اتصل بي بوب بلّيترو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في الثالثة صباحاً ليُنبئني بالكارثة؛ إذ لا شيء أفظع أو أشد إثارةً للفتنة في العالم العربي والإسلامي من شنّ هجوم على مسجد والمصلّين فيه. فبدلاً من الدعوة إلى السلام، سوف نسمع نداءات للحرب المقدسة، وسيتعرّض عرفات لضغوطات كي لا يتفاوض مع من يضمرون الشرّ للإسلام.

وهكذا كان. فبالرغم من مساعينا الحميدة، والشجب الإسرائيلي العنيف لما جرى، شرع الفلسطينيون بالقيام بأعمال شغب في شوارع الخليل، ففرض الإسرائيليون حظر التجول على المدينة ـ الأمر الذي ضاعف من سخط الفلسطينيين. وعلى الهاتف، سمعتُ

(*) إبراهيم، والد يعقوب وإسماعيل، يُبجّله ويُجلّه اليهود والمسلمون سواء بسواء. ومدفنه في مدينة الخليل مكان مقدس لأتباع الديانتين اليهودية والإسلامية (لا أدري لماذا ذكر المؤلّف يعقوب وليس إسحاق ابناً لإبراهيم ـ م).

صائب عريقات، أحد المفاوضين الفلسطينيين، يقول لي: في الأول قتلونا، وها هم يمنعوننا من الخروج من المدينة.

والعملية التي بدأ فيها الفلسطينيون والإسرائيليون يعملون معاً، إذا بها تتحوّل الآن إلى ثورة غضب من الجانب الفلسطيني، وإلى شعور بالذنب من الجانب الإسرائيلي. وقد تعرّض رابين لضغط من جانب العديد من وزراء حكومته لطرد المستوطنين من الخليل؛ هؤلاء المستوطنون، البالغ عددهم الإجمالي زهاء أربع مئة فرد، كانوا يُعتبرون الأشد تعصباً وتطرفاً والأقوى نزعة مسيحانية من بين جميع المستوطنين الإسرائيليين. كما كانوا يحتاجون إلى تواجد عسكري إسرائيلي كبير لحمايتهم.

غير أن رابين رفض سحب المستوطنين في ضوء أعمال الشغب الفلسطينية أو تحت ضغط الشارع الفلسطيني، خصوصاً وأن أجهزة الاستخبارات أشارت إلى أن مستوطنين من كل أرجاء الضفة الغربية كانوا يتهيؤون للتوجه إلى الخليل ومقاومة أية عملية طرد بالعنف.

كان رابين قد وعد علناً، أثناء الاتفاق على إعلان المبادىء، بأن لا تُزال أية مستوطنة خلال الفترة الانتقالية، وإنما في سياق اتفاقٍ على الوضع الدائم فقط، أضف إلى ذلك أنه كان يرى أن الوقت والظرف غير ملائمين لمثل هذه المجابهة مع جناحه اليميني. آخرون من حكومته لم يوافقوه الرأي: فهل من لحظة أفضل من هذه اللحظة للقيام بذلك، حيث يتوافر المسوِّغ لمنح الفلسطينيين شيئاً ما، ولا تعمل مقاومة المستوطنين إلاّ على إضعاف ثقة الجمهور الإسرائيلي بهم؟.

لقد قرّر أن يترك المستوطنين حيث هم. وبعد ثمانية عشر شهراً، حين كان المستوطنون يعملون قدحاً وذماً فيه لإبرامه الاتفاق المرحلي ـ الذي حمل السيطرة الفلسطينية إلى جميع مدن الضفة الغربية ما عدا الخليل ـ تساءل رابين أمامي ما إذا كان قد اتخذ القرار الصائب يومها. لقد اتخذ قراره على ذلك النحو لأسبابٍ منها أنه رأى عرفات يحاول استغلال الوضع للحصول على أشياء لطالما سعى إليها. فعرفات يريد التدويل، وقد دعا إلى تدخل الأمم المتحدة وإرسال قوات دولية إلى المناطق لحماية الفلسطينيين.

حتى ما قبل أوسلو، كانت أجندة عرفات تشتمل على تعبئة المجتمع الدولي علّه يُحصِّل له ما لا يستطيع تحصيله بنفسه. أدرك رابين ما يعتمل من غضب حقيقي في الشارع الفلسطيني، لكنه شعر بأن أي انسحاب إسرائيلي يجب أن ينبثق من تفاهمٍ مع الفلسطينيين عبر التفاوض، وليس من تدخلٍ خارجي يتيح للفلسطينيين أن يتملصوا من أية

تسويات مؤلمة. فالتدويل، في نظره، سيُنشيء لا محالة وجوداً له قائماً بذاته، الأمر الذي سيستبق المفاوضات ويُوهم عرفات بأنه قادر على التهرّب من اتخاذ الخيارات الصعبة.

وفي اليوم التالي لفورة القتل التي أقدم عليها غولدشتين، وكان يوم سبت، بدأ نهاري بمكالمة هاتفية قبل الساعة السادسة صباحاً من تيري لارسن. وطوال الساعات الأربع عشرة التالية، لم تنزل سماعة الهاتف من يدي قط وأنا أحاول توليف جملة من الخطوات التي من شأنها نزع فتيل الانفجار - وكل مخابرة كانت تستدعي مني الرجوع لفحص ردّات فعل الذين كنتُ أتحدث إليهم قبل قليل. أوعزت إلى مركز العمليات في وزارة الخارجية بأن يُنظِّم لي مؤتمراً على الهاتف، انضم إليّ فيه في بعض الأحيان تيري لارسن، أوري سافير وأبو علاء. كما اتصل بي الوزير كريستوفر عدّة مرات، إنما أنهيتُ جميع المكالمات الأخرى قبل أن أتلقى مكالمته.

أربع عشرة ساعة لم أخرج فيها من غرفة نومي حيث تلقيت أول مخابرة (أشفقت ديبّي عليّ، فأحضرت لي بعض الطعام. أما الأولاد. الذين استغربوا جلوسي على الأرض مُسنداً ظهري إلى السرير، غير حليقٍ وأشعث الشعر، وأرتدي بنطالاً رياضياً قصيراً هو أول ما وقعت يديّ عليه، فقد استنتجوا نوعاً ما أن الأمر ولابد خطير، فلزموا الهدوء بقدر استطاعتهم).

شعرتُ في آخر النهار بأننا قد أحرزنا تقدماً على أكثر من صعيد: مضمون قرار من المحتمل أن يصدر عن مجلس الأمن يُندّد بالقتل لكنه يدعو إلى تجديد الالتزام بالسلام؛ تصريحات إضافية يُمكن أن يُدلي بها الإسرائيليون حول ضبط استفزازات المستوطنين؛ لقاءات تُعقد بين الإسرائيليين والفلسطينيين لبحث اتخاذ خطوات ممكنة تُعيد طمأنة الفلسطينيين قبل استئناف المفاوضات بصورة رسمية. لكن، وعلى نسقٍ ألفنا تكراره كثيراً في السنوات اللاحقة، خرج علينا الفلسطينيون في اليوم التالي بمطالب جديدة، فيما أبدى الإسرائيليون ممانعةً في تنفيذ ما كنا ناقشناه واتفقنا عليه في اليوم السابق.

في ساعة مبكرة من نهار الاثنين، تلقيتُ وأنا في البيت مخابرة غاضبة من إسحاق رابين. كان قد سمع أنني اتفقتُ مع أوري سافير على عقد لقاء مع الفلسطينيين في تونس، وأن ذلك يتطلّب الإدلاء بتصريحات علنية إضافية من طرفهم، قال إنه يرفض إصدار مثل تلك التصريحات، وأن أوري لا ينطق بالنيابة عنه، وأن عليّ أن أُراجعه شخصياً لدى البحث في أي التزام.

وجاء دوري الآن لكي أغضب. فأنا لم أتكلم مع أوري سافير وحده، بل راجعتُ كل

نقطة أثارها مع سكرتيره العسكري داني ياطوم، وكذلك مع مستشاره السياسي جاك نرياه. فكيف عساني أعمل إذا كان الشخص الوحيد الذي يُمكنه التكلّم باسم إسرائيل في كل مسألة، مهما كانت تافهة، هو رئيس وزرائها؟ وأضفتُ: «لو كنتُ أخطأت وألزمتُ إسرائيل بأمور لا قِبَل لها بها، لكان من حقك أن تغضب. لكنّي لم أفعل ذلك، وإنّي لمستاء من هذه المخابرة».

وعلى غير مألوفه، قدّم لي اعتذاره، وطلب مني أن أستخدم اجتهادي حيال الأمور الحسّاسة وأن أراجعه شخصياً بشأنها. فوعدته خيراً، ولم أتلقَ بعد ذلك مكالمة هاتفية كهذه(*).

كان علينا بعدُ أن ننزع فتيل الأزمة ونستأنف المفاوضات. لكن، وعرفات يرفع من رهانه يوماً بعد يوم، رأيتُ من الضروري أن أتوقف عن التعامل معه عبر الهاتف وأن أجلس معه وجهاً لوجه. إنما أردتُ كذلك إحضار الإسرائيليين كي أدعهم يتوصلون إلى تفاهمات معه شخصياً. وفي اتصالٍ بعرفات، اقترحتُ عليه أن أحضر إلى تونس لرؤيته، بشرط أن يحضر فريق إسرائيلي صغير في الوقت نفسه، فوافق.

كان اصطحاب الإسرائيليين أيضاً وسيلة من آبتكاري لمعاودة الاتصالات بين الطرفين. لكن كانت هناك مشكلة واحدة: ليس لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع تونس، وبالتالي لا يستطيع الإسرائيليون السفر هكذا ببساطة إلى هناك. لكن الفلسطينيين طمأنونا إلى أنهم سيهتمّون بأمر الترتيبات اللازمة لدخول الإسرائيليين.

مغامرة ٧ آذار/ مارس

ركبتُ إحدى طائرات «إيرفورس غالفستريم»، وهو أسطول الطائرات النفاثة الخاصة بكبار الموظفين التابع لسلاح الجو الأميركي، قاصداً تونس. وكان في معيتي مارتن [إنديك] ودان كورتزر، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وآرون ميلر. كان لدينا على متن الطائرة جهاز اتصال كامل، بمعنى أننا كنا نستطيع إجراء مكالمات هاتفية مأمونة أو غير مأمونة مع أي مكان في العالم. وقد تبيّن لنا كم كان هذا الجهاز حيوياً.

(*) كانت المكالمة تذكرةً لي بأن أوري هو رجل شمعون بيريز لا رابين. وقد كانت أوسلو عمليتهما أكثر منها عمليته هو. وقد وافقا فيها على مواقف تجاه الفلسطينيين كان سيرفضها هو بصورة غريزية لكن طالما أن «فتيانه»، ولا سيما داني [ياطوم] أو عوزي دايان، وكلاهما عسكريان، وافقوا على الموضوع، فهو إذاً موافق.

قبل ساعتين ونصف من موعد هبوطنا، تلقيتُ برقية عاجلة من نائب رئيس بعثتنا في إسرائيل، جيم لاروكو، مفادها أن الفريق الإسرائيلي يحلّق الآن فوق المتوسط ولا يملك إذناً بالهبوط في تونس ـ وحيث إنهم يستقلّون طائرة صغيرة الحجم، فهي مضطرة إلى الخروج عن مسارها بعد قليل بسبب مشاكل الوقود.

اتصلتُ بسفيرنا في تونس، جون مكارثي، وطلبتُ منه أن يتصل على عجل بالحكومة التونسية ويحصل على إذنٍ بالهبوط للإسرائيليين. وفي ظرف رُبع ساعة عاود جون الاتصال مجدّداً ليُخبرني بوجود مشكلة حقيقية: فالفلسطينيون افترضوا ببساطة أنهم قادرون على ترتيب المسألة، فلم يُعلموا الحكومة التونسية بالأمر. والتونسيون لا يُحبون أن يستخّف بهم أحد، عدا عن أن أحداً ممن يملكون صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار لم يكن في المتناول في تلك اللحظة. لقد قيل لمكارثي إن اليوم يُصادف عيداً وطنياً، ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية ووزير الدفاع كُلهم خارج العاصمة ويصعب الوصول إليهم ـ ويتعذر على أي كان دون مستواهم اتخاد قرار بهذا الشأن.

والمرء عندما يستعمل الهاتف من الطائرة، غالباً ما يضطر إلى الصياح كي يسمعه المتحدث على الطرف الآخر. وقد رحتُ أصرخ أولاً كي يسمعني محدّثي، وثانياً لإيضاح وجهة نظر معينة: «اسمع يا جون. الإسرائيليون يحلّقون الآن في طيران دائري فوق المتوسط، وهم مضطرون إلى الانحراف عن مسارهم بعد وقت قصير. إنني لن أبقى في تونس إذا لم أجد الإسرائيليين هناك. إذا كُنتَ لا تستطيع الوصول إلى التونسيين، فعرفات يستطيع. اتصل به ودعه يتدبّر الأمر».

تراءت لي نُذر كارثة وشيكة. فأنا أقوم برحلة إلى تونس تناقلت أخبارها الصحف وتتمّ في ظروف تتسم بالتوتر الشديد في المنطقة. وقد اشترطتُ حضور الإسرائيليين كي أقوم بهذه الرحلة، ولا أستطيع التراجع الآن من غير أن تُمسّ جدّيتي في المستقبل. أتراني رهن الاختبار لدى أحدهم، أم أنها مجرد لخبطة من العيار الثقيل؟.

ونظراً لحاجتي إلى خطة احتياطية، فقد استفسرتُ من أحد ملاّحي طائرتنا عما إذا كان في إمكان الإسرائيليين الهبوط في قاعدة أميركية قريبة حيث نعرّج فنلتقطهم ونحضرهم معنا إلى تونس. تفحّص الطيار الخريطة واقترح أن نهبط في قاعدة سيغانيلاّ الواقعة على رأس جزيرة صقلية، على مبعدة ساعة طيران من تونس.

إنما لسوء الحظ، لم يكن هناك متسع كافٍ في الطائرة لالتقاط الإسرائيليين الخمسة. فكان البديل الوحيد هو أن تُنزلنا الطائرة في تونس أولاً ثم تتوجّه بعد ذلك إلى سيغانيلاّ

لإحضار الإسرائيليين. غير أن قيام ملاّحي طائرتنا بذلك معناه تجاوز عدد الساعات المسموح به في سلاح الجو للطيران بدون فاصل.

اتصلتُ بالليوتنانت جنرال [العميد] دان كريستمان في البنتاغون، راجياً منه التوسّط لدى عمليات سلاح الجو كي يغيِّروا الأوامر المُعطاة لطيارينا. فوعدني ببذل قصارى جهده ومعاودة الاتصال بي في الحال.

هاتفتُ جون مكارثي مجدداً لأرى إن كانت هناك أية فرصة للحصول على إذن من التونسيين، فوجدتُ أن حظ الفلسطينيين لم يكن بأفضل من حظه هو. والطريقة الوحيدة لإدخال الإسرائيليين إلى تونس، هي أن نقلّهم معنا على متن طائرتنا.

كان عليّ الآن أن أصل إلى الإسرائيليين. ولما كان الاتصال بهم عبر لاروكو يستغرق وقتاً أطول من اللازم، فقد سألتُ إن كان في مقدوري التحدّث مباشرةً مع الطائرة الإسرائيلية. لم يكن لديهم أي جهاز هاتفي، باستثناء جهاز الإرسال اللاسلكي الخاص بالطيّار، لكنهم كانوا على اتصال مستمر مع رافي باراك، معاون أوري سافير في وزارة الخارجية. ومن خلال مركز العمليات في البنتاغون، تيسر لنا أن نُبقي عدة خطوط مفتوحة، أحدها مع رافي باراك، والثاني مع دان كريستمان والثالث مع سفارتنا في تونس.

طلبتُ من رافي أن يحوّل خط سير طائرتهم إلى قاعدة سيغانيلاّ الجوية. وحين صرنا على مسافة نصف ساعة طيران تقريباً من تونس، حصل طيّارونا على موافقة عمليات سلاح الجو بالتوجّه إلى سيغانيلاّ واصطحاب الإسرائيليين معنا. وأخيراً بدأتُ أتنفس الصُعداء، وقلتُ مازحاً إنه لم يبقَ لدينا سوى «معضلة صغيرة» وهي أن نرى ماذا ستُثمر تلك الاجتماعات في تونس.

ولعلّي بكّرتُ كثيراً في تنفسي الصُعداء. إذ قبل أن تهبط بنا الطائرة بوقت وجيز، وصلت مخابرة من رافي وتلقّاها دان كورتزر إذ كنتُ لحظتئذٍ أسترق لحظات معدودات من النوم قبل الوصول. فجأة سمعتُ دان يصيح. فتحتُ عينيّ لأسمعه يقول لي: «لن تصدّق ما تسمع. لقد ظنّ رافي أن سيغانيلاّ هو اسم مطار روما، فأوعز إليهم بالتوجّه إلى هناك» ثم شرح دان لرافي أن على الإسرائيليين أن يطيروا بالأحرى إلى قاعدتنا الجوية في صقلية، وطلب من الطيّار الإسرائيلي أن يؤكّد تعرُّفه على موقع القاعدة.

حطّت طائرتنا في المطار قبل السادسة صباحاً بقليل؛ نزلتُ منها ومعي مارتن إنديك، ثم أقلع بها طيّارونا مجدداً. طلبتُ من دان وآرون ميلر أن يبقيا مع الطيارين ويتوجها إلى سيغانيلاّ لالتقاط الإسرائيليين، وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً، وصل الإسرائيليون

إلى تونس. ويا له من وفدٍ، ذاك الذي دخل ردهة فندق هيلتون ـ تونس: أمنون شاحاك، نائب رئيس الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي؛ أوري سافير، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وجاك نرياه، مستشار رابين للسياسة الخارجية. كانوا جدّ متعبين من جراء مغامرتهم التعسة. والآن، بالطبع، سيبدأ العمل الحقيقي.

سألتُ أمنون وأُوري، وكُنتُ أعرفهما منذ بعض الوقت، كيف يريدان مباشرة العمل، أرادا عقد اجتماعات انفرادية مع الفلسطينيين. فاقترحت أن يجتمعوا بالفلسطينيين أولاً، ثم ننضم إليهم بعد ذلك، ومن ثم نقرّر ما إذا كان للاجتماع المثلث الأطراف أي معنى.

تركانا للاغتسال ومقابلة عرفات. فأخذتُ «دوشاً» والتقيت بتيري لارسن، الذي كان متواجداً في تونس منذ عدة أيام. كان التقى بعرفات عدة مرّات. وشعوره أن عرفات يتعرّض لضغط حقيقي من الشارع الفلسطيني، ونصحني بأن أعرض عليه الآن صفقة لاستئناف المفاوضات. خالفته الرأي، موضّحاً أن «أي شيء يُقدّم إليه الآن، سوف يعتبره موقفاً مشبوهاً ويُطالب بالمزيد» ثم إننا «لا نعرف بعد على ماذا يُمكن أن يوافق الإسرائيليون». لذا اقترحتُ على تيري أن يجسّ نبض عرفات لجهة ردة فعله على اجتماعه بالإسرائيليين، وأن يشدّد على مسمعه أنه لن يُحقّق أي شيء البتة من دون مفاوضات. اقتنع تيري بكلامي، لكنه خشي من استمرار الوضع على ما هو عليه، ومن أن تزداد العودة إلى استئناف المفاوضات عُسراً لا يُسراً، فأدركتُ قصده.

الاجتماع بعرفات

كان اجتماعنا بعرفات اجتماعاً مشهوداً. فلدى وصولنا إلى منزله حيث تقرر أن يُعقد الاجتماع، أدخلونا ـ مارتن، دان، آرون، السفير مكارثي وأنا ـ إلى غرفة توسطتها طاولة مستطيلة. كانت هناك ملصقات كبيرة على الجدران، واحد منها لمدينة القدس وقد تركّز المنظر على قبة الصخرة؛ وعدة ملصقات أخرى لعرفات الشاب، مرتدياً ثياب العمل، وشاهراً مسدساً في يده، ومع أبو إياد وأبو جهاد، من مؤسّسي منظمة فتح إلى جانب عرفات (الأول اغتالته جماعة أبو نضال، والثاني قُتل في غارة شنّتها إسرائيل على تونس). وقد جعلت الملصقات الغرفة تبدو كما لو أنها مقر قيادة ثوري. وقد كانت كذلك بمعنى من المعاني.

إنما كانت هناك عدة أمور متنافرة. فمضيفنا الفلسطيني كان دخل طور الكهولة ولا تبدو عليه سيماء الثورية بعد الآن. ثم أي ثوّار هم هؤلاء، تساءلتُ بيني وبين نفسي، أولئك الذين يُشاهدون برنامج «الفتيات الذهبيات» الذي كان يُعرض على شاشة التلفاز في غرفة الجلوس المجاورة؟ حملتني المفارقة على الضحك؛ هاأنذا في بيت ياسر عرفات، وها هن

«الفتيات الذهبيات»، المفعمات بروح الدعابة اليهودية، يختلن على الشاشة.

عرفات نفسه تأخر في الوصول، وحرص على الاعتذار لدى دخوله علينا. وقُدّر لي على مر السنين أن أعرف كم تعني حُسن الضيافة ـ ذلك الجانب الفائق القيمة من الثقافة الفلسطينية ـ بالنسبة إلى ياسر عرفات. فقبل بدء الاجتماع، أصرّ الرجل على استضافتنا على مائدة الغداء، فكان يقطّع لحم الدجاج بنفسه ويقدّمه إلى كل واحدٍ منا. كانت الضيافة أصيلة ولا شك، لكنها كانت أيضاً جزءاً من جهد مبذول لنسج أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة. إنّ القوة الأميركية هي مبعث حسدٍ وغيرة على السواء في الشرق الأوسط؛ إنها جاذبة وطاردة في آن. وبالنسبة إلى عرفات، قد تكون القوة الأميركية سبيلاً إلى الرفعة في أعين شعبه. في ذلك الطور، كان عرفات يرى في علاقته بنا كلفة زهيدة وفوائد جمّة. فهو لم ينحِ باللائمة على الأميركيين بسبب مذبحة الحرم الإبراهيمي، وإنما المُلام كان الإسرائيليون. إن في مقدور أميركا أن تصنع الصالح والطالح ـ تلك هي رسالة عرفات غير المتحذلقة التي كان يروّجها في العلن.

قال، ولكم سمعتُ منه هذا القول في كثير من المرات على مدى الأعوام التالية، «إننا في أمسّ الحاجة إلى مساعدتكم». فأجبته، وقد صار جوابي هذا جزءاً من لازمة حديثني معه في مُقبل السنوات، «إذا كُنتم تريدوننا أن نساعدكم، فاعملوا رأساً مع الإسرائيليين، إن مساعدتنا ستكون أكثر ما تكون نجاعةً عندما تحاولون معالجة الأمور بصورة مباشرة ـ إننا لا نستطيع ولسنا في وارد الحلول محل الإسرائيليين؛ كما أننا لن نؤدي ببساطة ما هو متوجب على الإسرائيليين».

في ذلك اليوم، كان عرفات توّاقاً إلى إخباري عن اجتماعه بالإسرائيليين. ربما ليُظهر لي أنه يعمل معهم فعلاً، غير أنني اشتممتُ أمراً أكبر من ذلك. فحين كنتُ منتحياً به، أخبرني كيف نقل إليه أمنون شاحاك اعتذاراً من رابين ـ بيان أسف واعتراف لأن جندياً إسرائيلياً في الاحتياط ارتكب خطأ جسيماً، فألحق العار بجميع العسكريين الإسرائيليين. وبانفعال كبير قال لي: «تصوَّر، رابين وشاحاك ينقلان إليّ هذه الرسالة. هذا مهمّ، مهمّ جداً»، وكما سيتبين لي، فإن عرفات دائماً ما كان يأخذ «الجنرالات» على وجه الخصوص مأخذ الجد، إما لأنه يرى فيهم إسرائيل الحقيقية، أو لأنه يحب أن يظهر بمظهر الندّ لهم. في هذه الحالة، رأى ما يستوجب الردّ؛ وقد فعل ذلك بالموافقة على اجتماع الطرفين في إسرائيل من دون ضوضاء في الأيام القادمة ثم مرة أخرى في تونس، في ظرف أسبوع من الزمن.

سهّل التونسيون أمر دخول الإسرائيليين هذه المرة، مع أن الفريق الإسرائيلي كان في حالة من الاستثارة البالغة وهو على متن طائرتنا. وفي الأسبوع الذي تخلّل ذلك، تقدمت جدول الأعمال مسألتان: الأولى، مشروع قرار في مجلس الأمن بإدانة العمل الإرهابي المرتكب في المسجد الإبراهيمي؛ والثانية: مسألة تأمين بعض أشكال «الحماية» الدولية للفلسطينيين في الخليل.

كان عرفات يريد قراراً قوياً من مجلس الأمن يشجب العمل ويندّد باستفزازات المستوطنين الإسرائيليين، كما ينتقد الممارسات الإسرائيلية ويدعو إلى إجراءات تصحيحية من جانب إسرائيل، فقرارٌ من هذا النوع إلى جانب حماية دولية رمزية على الأقل، يكون لديه «تفسير» للأسباب التي حدت به إلى استئناف المفاوضات.

ورابين، من جانبه، متمسكٌ برفض السماح بأي وجود أجنبي في الخليل، برغم إدراكه الورطة الكبيرة التي يواجهها عرفات. وفي الوقت عينه، كان يرى في مشروع القرار في مجلس الأمن وسيلةً لتزويد عرفات بـ«التفسير» الذي يحتاجه، فضلاً عن كونه بديلاً للدعوات المطالبة بالوجود الدولي. مشكلته فقط هي أنه لا يستطيع أن يظهر كما لو أنه يؤيد مشروع قرار يدين إسرائيل.

كانت الإدارة آنئذٍ تتعرّض للضغط من بعض زعماء الجالية اليهودية لاستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن يُدين إسرائيل بأي شكلٍ من الأشكال. هذا فيما كان الإسرائيليون في تونس يناشدونني تجنّب استخدام الفيتو الأميركي، شعوراً منهم أن عرفات يجب أن يحصل على شيء ما وأن القرار العتيد محمولٌ نوعاً ما.

وجدتُ تعاطفاً فاتراً مع هذا الموقف داخل الإدارة. أخبرني توم دونيلون بأنه إذا كان الإسرائيليون ينظرون إلى مشروع القرار بوصفه تفسيراً لعرفات وبديلاً عن الوجود الدولي، دعهم هم يطلبون ذلك من زعماء الجالية اليهودية، «وعندئذٍ يُمكننا أن نتفادى استخدام الفيتو» كنتُ أعلم أن هذا لن يحدث. فرابين يريد الأمرين معاً، ونحن كذلك. إننا نريد إيجاد سبيل إلى استئناف المفاوضات، كما نريد المعاونة في إعطاء عرفات «تفسيراً»، ونريد ثالثاً تفادي وقوع أي جدال في تأمين ذلك التفسير.

في غضون ذلك، كنتُ مرابطاً على الخطوط الأمامية في تونس. فقد طُلب مني أن أضغط على عرفات كي لا يلحّ على استصدار قرار، وأن أُعارض أي وجود دولي. عوضاً عن ذلك، حاولتُ استنباط فكرة أخرى من شأنها أن تلبّي حاجة عرفات. ونزولاً عند إلحاحه على وجود نوعٍ من الحماية الدولية في الخليل، الذي يُمكنه الادّعاء بأنه استطاع تحقيقه، سألته

ما إذا كان الصليب الأحمر، أو أية منظمة دولية مشابهة، يستطيع الاضطلاع بمثل هذا الدور. فأية منظمة موثوقة يُمكنها القيام بهذا الدور، لا بد وأن تكون قادرة على الإبلاغ عن الأوضاع في الخليل، وربما تُساعد على تهدئة الخواطر هناك.

انفجر ياسر عبد ربه ـ العضو في وفد عرفات ـ صائحاً إن هذه ولا شك نكتة! فمتى كان الصليب الأحمر يُخيف المستوطنين الإسرائيليين؟ وهل يستطيع منع حتى عملٍ واحدٍ من أعمال الاستفزاز؟ إنكم حتماً تهزرون. خيرٌ لنا أن نعود إلى الكفاح من أن نقبل بمثل هذه الأفكار.

فقاطعه عرفات قائلاً: «لا، لن نعود إلى الكفاح. لقد حدَّدنا خيارنا، وما من عودة إلى الوراء». كانت تلك لحظة مثيرة حقاً. فلم ينبس أحدٌ من الجالسين إلى جانبه على الطاولة ببنت شفة. وقد تكلّم هو، والحق يُقال، وخلّف في نفسي أعمق الأثر.

ولن يحدث أبداً في السنوات القادمة أن كان عرفات على هذا القدر من الوضوح، لا في السر ولا في العلن، بل دأبه أن يُرسل إشارات متناقضة. أما في تلك اللحظة فقد كان واضحاً، وواضحاً جداً. وأدركتُ عندئذٍ أنه مهما واجهتنا مصاعب، سيجد لنا سبيلاً إلى معاودة المفاوضات.

وقد وجد إلى ذلك سبيلاً حقاً. فمشروع القرار أُجيز في مجلس الأمن؛ وقد أُجيز إلى حد بعيد لأنه يتيح لعرفات أن يُبرِّر استئناف المفاوضات لشعبه، كما شرحت الأمر لوزير الخارجية. كما طلع الإسرائيليون والفلسطينيون بفكرة خلاّقة فيما خصّ الوجود الدولي، هي: «الوجود الدولي المؤقت في الخليل» (TIPH). كان هذا الوجود كنايةً عن فريق صغير من المراقبين، جلّهم من النرويجيين، يرتدون زيّاً مميَّزاً، لا يملكون أية صلاحيات تنفيذية، وينحصر عملهم في وضع التقارير فقط. غير أنهم أمّنوا لعرفات ذلك الشيء الذي يستطيع التحجّج به، وأعطوا الإسرائيليين ما يمكنهم الادّعاء بأنه لا يُشكل سابقة للحماية الدولية.

قبل أن يتوصل الإسرائيليون والفلسطينيون إلى اتفاقٍ حول «الوجود الدولي المؤقت في الخليل»، قررتُ أنه لا بد من منح عرفات، فضلاً عن الغطاء لمعاودة المفاوضات، دافعاً إلى ذلك. كانت المفاوضات كافة ـ الثنائية والمتعددة الأطراف ـ قد توقفت أو عُلِّقت لدى وقوع مجزرة المسجد الإبراهيمي. ففكّرت أنه لو استطعنا إقناع الأسد بالإعلان أنه سيستأنف مفاوضات سوريا مع إسرائيل في نهاية نيسان/ إبريل، فربما دفع ذلك عرفات إلى حسم أمره. إن مغرياته لمحاولة الحصول على المزيد ستكون كبيرة ما لم تأتِ لحظةٌ يُدرك عندها أن عليه أن يتخذ قراره. واستئناف سوريا المفاوضات سوف يعني أن العرب

لن ينتظروه. فاستمزجتُ رأي السفير السوري في واشنطن وليد المعلّم، وكذلك رأي إيتامار رابينوفيتش، بالفكرة، والاثنان راقت لهما، إنما اقترح وليد أن يتصل الرئيس كلينتون بالأسد ويطلب منه ذلك على سبيل المنّة، وظنّه أن الأسد لن يخذله. وبالفعل، بعد تفكير في الأمر دام الليل بطوله، وافق الأسد، وبعده بقليل وافق عرفات على استئناف المفاوضات.

توقيع اتفاق ٤ أيار/ مايو
وتمثيلية عرفات

ثمة قاعدة عامّة تنطبق على المفاوضات ذات الرهانات العالية، وهي أنه حين ينجح المرء في حل أعسر القضايا، تغدو القضايا المتبقية عسيرة الحل؛ أو حين يُمكن التوصل إلى اتفاقٍ يُمثل اختراقاً، قد تتحوّل مطلق مسألة متبقية فجأة إلى كاسرٍ للاتفاق.

واتفاق 4 أيار/ مايو، كما صار يُسمى، أثبت القاعدة آنفة الذكر. كان المفروض بهذا الاتفاق أن يُنشىء السلطة الفلسطينية ويأتي بعرفات من تونس إلى غزة وأريحا. وإذا بهمّة الطرفين تبرد مع اقترابهما من خط النهاية. أية تسمية سيحمل عرفات: رئيس البلاد أم رئيس المنظمة(*)؟ هل سيكون للسلطة الفلسطينية طوابعها البريدية الخاصة بها؟ هل يحق للفلسطينيين وضع شرطي واحد على جسر اللنبي عند نهر الأردن؟ كم سيكون طول «المنطقة الأمنية الإسرائيلية الصفراء» على امتداد الطريق الساحلي في غزة؟.

إن معظم هذه المسائل كان يتصل بالرغبة الفلسطينية في امتلاك رموز الاستقلال؛ وفي المراحل الأخيرة من العملية لإنتاج اتفاقٍ، بدأ كل طرف يتعامل معها كما أنها آيات منزّلة في التوراة والقرآن.

ومع عجز المفاوضات عن إحراز أي تقدم، توجّه الوزير كريستوفر وأنا في معيته إلى المنطقة في نهاية نيسان/ إبريل. شعرتُ بأن وجودنا قد يكون عاملاً محفّزاً يُساعد على بلورة صفقة من الموازنات التوفيقية حول هذه المسائل النهائية، كما رأيتُ أن السبيل الوحيد لجعل الطرفين يحسمان أمرهما فعلياً عند هذه المرحلة، هو في ضرب موعدٍ نهائي ـ فحضور الوزير واستعداده للمغادرة في موعد محدّد، هما الطريقة الأكثر احتمالاً للوصول إلى مبتغانا.

دعا المصريون المتفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى القاهرة لعقد اجتماع مشترك بينهم. وقد قمتُ بعد ذلك بصياغة ورقة قصيرة أوجزت فيها المسائل المتبقية

(*) President أم Chairman (م).

والحلول الممكنة لكل منها (مثال على ذلك، اقترحتُ للتغلّب على الخلاف حول ماذا ينبغي أن يُسمى عرفات «رئيس البلاد» أم «رئيس المنظمة»، استخدام اللفظ العربي «الرئيس» الذي يُمكن أن يُترجم على كلا الوجهين).

بعد قضاء يومٍ في إسرائيل(*)، عدتُ والوزير كريستوفر في 3 أيار/ مايو إلى القاهرة حيث اقترحنا على الرئيس مبارك أن يجمع رابين وعرفات معاً وإلى جانبهما مفاوضيهما، كي يحاولوا توضيب اتفاق ما. ومن غير ريب، كان ثمة موعد نهائي؛ ووافقنا كذلك على أن يُعلن مبارك تاريخاً لحفل التوقيع في صبيحة الرابع منه.

وجمع مبارك الزعيمين معاً في حضورنا داخل مكتبه في القاهرة، حيث استعرضنا السيناريو: الحاجة إلى البتّ بكل شيء في موعد أقصاه مساء ذلك اليوم، واستعداد الولايات المتحدة لمد يد العون في حال برزت هناك أية مشكلة. ثم طلب من رابين وعرفات أن ينضما إلى مفاوضيهما في قاعة الاجتماعات المجاورة، بينما بقيتُ والوزير كريستوفر معه وكذلك وزير خارجيته عمرو موسى ومعاون الرئيس أسامة الباز.

ولعدة ساعات قادمة، كان موسى أو أسامة أو الداعي يتجه بين الفينة والأخرى إلى باب القاعة المجاورة لنرى كيف تجري الأمور. قام رابين وعرفات بتوجيه المتفاوضين لتسوية المسائل المتبقية، ثم التحقا بنا في مكتب مبارك. ولدى حلول الظلام، أحضر لنا مبارك سندويشات «الفول»، وأصرّ مثل أب حريص على أن يتناولها الجميع.

حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل، جمعنا الكل معاً في اجتماعٍ رباعي داخل قاعة الاجتماعات في محاولة لحسم الاختلافات المتبقية. فطلب مبارك من رابين أن يُقدّم لنا تقريراً عما آل إليه الوضع. فأفاد بأنه لا تزال هناك ثلاث مسائل عالقة، وهي: حجم مقاطعة أريحا؛ مسألة الشرطي الفلسطيني الوحيد على جسر اللنبي؛ والتموضع الدقيق للدوريات المشتركة في «المنطقة الصفراء» في غزة. فسأل أسامة إن كان في الإمكان ترك تلك المسائل من دون بتّ ومواصلة بحثها لاحقاً، على أن يُبرم الاتفاق في كل الأحوال. رأى رابين أنه ينبغي البتّ في مسألة المنطقة الصفراء في الحال، أما المسألتان الأُخريان فيمكن متابعة بحثهما في وقت لاحق. فسأل موسى عرفات: «وما الذي تحتاجه في المنطقة الصفراء؟» كان عرفات يريد تسيير دوريات مشتركة على طول المنطقة الصفراء كي يُري أن للفلسطينيين وجوداً هناك. فاستفسر كريستوفر عن إمكانية تطبيق مسألة الدوريات على

(*) تركنا دان كورتزر في القاهرة ليعمل على حل الخلافات التي أوجزتها في ورقتنا.

مراحل، فقبل بذلك. ثم سألته أنا إن كان يقبل بمَرْحَلة الدوريات وتأجيل مسألة الشرطي وحجم مقاطعة أريحا للبحث في الأشهر القليلة القادمة.

قال عرفات: أجل، في الأشهر الثلاثة القادمة، فعقّب مبارك: «إذاً، صار لدينا اتفاق». فتمتم رابين: أجل. وهنا أعلن مبارك أن مراسم التوقيع ستجري في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم.

بدا كل شيء وقد أخذ طريقه إلى الإنجاز. ثم فجأة، وكما لو أننا لم نُجر للتو ذلك النقاش، سأل عرفات: «وماذا عن مقاطعة أريحا، والشرطي، والدوريات المشتركة»؟.

فلم يتمالك أمنون شاحاك نفسه فأخذ يضحك. صاح عرفات عبر الطاولة: «أو تظنني أضحوكة؟ أو تظنني أضحوكة؟». فردّ عليه رابين بصوته الخافت العميق: «لا أبداً. إننا نأخذك مأخذ الجد. فلنناقش الأمر من جديد». وهكذا كان. وإذا بعرفات يوافق على التسوية نفسها التي توصلنا إليها قبل لحظات. وبالانتهاء خلتُ أنها نهاية اللعبة.

غير أنني كنتُ مُخطئاً. فعرفات احتفظ بالتمثيلية الحقيقية ليوم غد. فأمام العالم الذي يُشاهده عبر البث التلفازي الحيّ، وبوجود مبارك، وكريستوفر، ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيرڤ، ورابين، وشمعون بيريز معه على المسرح، رفض عرفات أن يُمهر الخرائط الملحقة بالاتفاق بتوقيعه. وفيما أخذ وجه رابين يتضرّج حُمرةً شيئاً فشيئاً، ومبارك وموسى وبيريز يتناوبون على محاولة إقناعه بالتوقيع، بقي عرفات متشبثاً بموقفه في عناد. لقد فاجأ تصرفه هذا حتى زملاءه. فلا نبيل شعث الذي فاوض على النص النهائي للاتفاق، ولا ياسر عبد ربه، كان يعرف ماهية المشكلة. وجعلتُ أطوف في القاعة، غير أن ما من مسؤول فلسطيني ـ أو حتى مصري لهذه الغاية ـ كان قادراً على أن يشرح ماذا يجري هناك.

وبعد حوالي عشرين دقيقة من الاستعصاء على المسرح، جاءني توم دونيلون ليقول: «عليك أن تفعل شيئاً. هذه كارثة». ولما لم يكن عندي أي تفسير لتصرف عرفات، فقد كنتُ متردداً في الصعود إلى المسرح لمعالجة الأمر إن أمكن. غير أن توم كان على حق. فارتقيتُ المسرح وتشاورت مع الوزير كريستوفر. ثم توجهنا معاً صوب الرئيس مبارك. ونزولاً عند إلحاحنا، أمر بالانسحاب لخلوة قصيرة كي يتسنّى لنا حل المشكلة بعيداً عن أعين الجمهور.

ما أن صارا خارج المسرح، حتى التفت رابين إلى عرفات وخاطبه في خشونة: «قُلْ لي ما هي مُشكلتك؟» أجابه عرفات: «هل توافق على بحث موضوع حجم مقاطعة أريحا وموضوع الشرطي على الجسر في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة؟». فقال رابين: «لكنني

وافقت على ذلك ليلة البارحة». عندئذٍ سأله عرفات إن كان مستعداً لأن يتعهّد بذلك خطياً. فردّ رابين بالحرف: «إذا قُلتُ ذلك الليلة الماضية، فأنا مستعدٌ لتدوينه خطياً». فقال عرفات: «حسناً، أنا جاهز لتوقيع الخرائط».

أربع دقائق فقط أمضيناها بعيداً عن المسرح. الذي حصل أنني بعد التوصل إلى اتفاق في الثانية والنصف بعد منتصف الليل، ومن غير أن يعلم رابين أو عرفات، طلبتُ من جون شوارتز، الصائغ الرئيسي للوثائق في الدائرة القانونية بوزارة الخارجية، أن يصيغ ذلك الاتفاق كتابةً. وقد فعل. والحال أن رابين وعرفات كانا وقّعا جميع الوثائق في مستهل الاحتفال، الذي لم يتوقف إلا حين رفض عرفات التوقيع على الخرائط. إذاً ما كان يريده عرفات كتابةً، كان قد وقّعه هو ورابين سلفاً.

فلماذا توقّف عرفات إذاً؟ بالتأكيد ليس للأسباب التي ساقها لنا. كلا. كان عرفات هنا، والعالم بأسره شاخصٌ بأبصاره إلى المسرح حيث يقف، يريد أن يُثبت لجمهوره أنه يُناصر حقوقه، ولا يهمّ بعد ذلك إن كان ذلك يُحرج حسني مبارك الذي يستضيف الحدث؛ ولا يهمّ إن كان ذلك يُزعج وزير خارجية أميركا ووزير خارجية روسيا؛ ولا يهمّ أيضاً إن كان رئيس وزراء إسرائيل لا يروق له ذلك. فعشية عودته إلى غزة، سوف يُصرّ على الحقوق الفلسطينية بطريقة من شأنها أن تُضاعف من جاذبيته الكاريزمية، وتُضعف في المقابل ما قد يكون للأصوليين كحماس من سيطرة، ولا سيما في قطاع غزة.

وكان لتصرفه هذا في القاهرة عاقبة واحدة بعيدة الأثر: سوف يُمانع مبارك بعد اليوم في القيام بأي دور توجيهي أو ضاغط في أية مفاوضات. صحيح أنه استمر يُرسل موفدين عنه، أو يلتقي القادة على حدة، أو يمد يد المساعدة في قضايا تتعلّق بالأمن والإرهاب (كما فعل في الأعوام 1996، 2000 و2003)، إلا أنه لن يعاود أبداً لعب دور صانع السلام ـ كي لا يُخاطر بإقدام عرفات على إحراقه مرة أخرى.

الفصل الخامس

تطوّر المفاوضات على المسار السوري

غداة اتفاقية أوسلو، أوضح لنا إسحاق رابين أن الجمهور الإسرائيلي يلزمه بعض الوقت لهضم الاتفاق مع منظمة التحرر الفلسطينية. وفي ضوء سياساته والحالة النفسية لجمهوره، كان رابين، هو الآخر، بحاجة إلى بعض الوقت قبل المُضي قُدماً في مفاوضاته مع السوريين. وإذا كنا لا نشك في صحة هذه المشاغل، إلا أنها دفعت رابين إلى تبنّي ممارسةٍ هي اللعب بالمسارين بعضهما ضد بعض. فإذا ما أحرز تقدماً ما على أحدهما، أبطأ السير على المسار الآخر. لكن العكس كان صحيحاً أيضاً: إذا لم يُحرز تقدماً على أحد المسارين، حاول تنشيط الآخر(*).

في أيلول/ سبتمبر 1993، وعقب توقيع إعلان المبادئ في البيت الأبيض، حان الوقت للتباطؤ على المسار السوري. كان التعامل مع م. ت. ف حدثاً متفجّراً في إسرائيل. لكن كان يخامرني شكّ في أن رابين ربما يشعر بضرورة أن يكون الأسد أكثر تجاوباً مع ما وضعه هو في جيب الأميركيين: انسحاب كامل من مرتفعات الجولان لقاء تلبية احتياجات إسرائيل على صعيدي السلام والأمن. في نظر رابين، هذه تُعدّ خطوة تاريخية، وهو يريد أن يفهم الأسد أن عدم استجابته بالشكل الكافي له ثمن.

في آب/ اغسطس، حين نقلنا «الجيب»، توصلنا كذلك إلى تفاهم مؤداه أننا سنستضيف المفاوضات بين الإسرائيليين والسوريين اعتباراً من أواخر ذلك الشهر. وقد قبل رابين بأن تُرسل سوريا مفاوضين اثنين للقاء سفيره في واشنطن، إيتامار رابينوفيتش. وبعد عدة لقاءات بين إيتامار ونظيريه السوريين، وليد المعلم وموفّق العلاّف، سارع إيتامار

(*) كان هناك بالطبع مسار ثالث يضم الإسرائيليين والأردنيين، ولم يكن هذا المسار ينطوي على خلافات كثيرة. لكن حتى على هذا المسار، لم يكن رابين في عجلة من أمره للظهور كما لو أنه يُقدّم تنازلات بعد صدور «إعلان المبادىء» مع الفلسطينيين. على كلٍ، قصة المفاوضات على المسار الأردني ستُحكى في الفصل التالي.

إلى إعلامهما بأن رابين يلزمه بعض الوقت لهضم الاتفاق مع الفلسطينيين، وبأنه لن يكون قادراً على مواصلة المحادثات مع سوريا في الوقت الحاضر. وغني عن البيان أنهما أُصيبا بخيبة أمل. لكن، وجرياً على العادة السورية، ما كانا يريدان الإيحاء بأن السوريين مندلقون على المفاوضات أكثر من الإسرائيليين. لذلك، كان موقفهما أنْ «أعلمونا عندما تجهزون».

في تلك الفترة، شرعتُ بالعمل على نموذج قُيِّض له أن يدوم ما دام وليد المعلم سفيراً لسوريا لدى الولايات المتحدة. كنا نتقابل مرّات عديدة في واشنطن، واعتدتُ أن أزوره في منزله لتناول طعام الغداء أو العشاء أو المأكولات الخفيفة في العصاري؛ وكان وليد يلحّ دوماً على تغذيتي.

وليد المعلم رجل يتصف بالنباهة وروح الدعابة. أما زميله موفّق العلاّف، فيذكّرني بدبلوماسيي حقبة تفكك الاتحاد السوفييتي؛ فهو لا يعير الإسرائيليين أدنى اهتمام، ولا يعترف بهواجسهم. وليد كان يختلف عنه، إذ كان يُقرّ بالمخاوف الإسرائيلية وإن كان يشير إلى إمكانية معالجتها في سياق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية. وكان لا يتردد في أن نعمل سويةً على استنباط حلول خلاّقة - لا بل وعلى طرح أفكار قد يطلب مني أن أتولى تقديمها بنفسي. كان صادق الالتزام بتحقيق السلام، ليس كمنّه يُقدمها إلى إسرائيل، بل من منطلق إيمانه بأن السلام يخدم مصلحة سوريا، ولا سيما في عملية التحديث. وقد أخبرني ذات مرة أن أعزّ أمانيه هي أن لا يعرف ابنه الحرب. كما أسرَّ لي مرةً بأن التزامه الشخصي بالسلام، إنما هو علامة دالّة على نوايا الأسد.

بالرغم من ذلك، ربما يكون وليد إنساناً شكّاكاً وعنيداً مثل أي سوري آخر. بعد تصريح إيتامار بأن رابين بحاجة إلى بعض الوقت لهضم إعلان المبادىء مع م. ت. ف، لم يخفِ عليَّ وليد أن الأسد بات الآن شديد الريبة بنوايا رابين. فربما يكون «الجيب» حيلة يرمي رابين من ورائها إلى إسكات أية معارضة سورية محتملة للصفقة الإسرائيلية مع عرفات، متصوِّراً أن الأسد سوف يكتم معارضته كي لا يُعرِّض احتمال استرداده الأرض للخطر.

حاولتُ أن أبدّد شكوكه هذه، بالإشارة إلى «المعارضة الواضحة التي يواجهها رابين في إسرائيل» بسبب تعامله مع م. ت. ف، لكن حين التقيتُ رابين في إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر، حملني مظهره على التفكير بأن الشكوك السورية ربما يكون لها أساس من الصحة. قلتُ لرابين. بعد الانتهاء من بحث المسار الفلسطيني، إنّي متوجه لمقابلة الأسد غداً، «فماذا أقول له إذا ما سألني، وهو سيسألني حتماً، هل ما زال رابين عند عهده في الجيب؟».

فكان جوابه: «قُلْ له إنك لم تسألني».

أوضحتُ له أن لا قِبَل لي بذلك، «فالأسد لن يُصدّق أبداً أنني لم أثر معكم هذا الموضوع». فردّ رابين بأن هذه ليس مشكلته. ولئن حاولت أن ألحّ عليه، إلا أنه لم يكن مستعداً للتزحزح قيد أنملة. بيد أنه أخبرني بأنه يودّ زيارة واشطن لمناقشة موضوع الجيب مع كلينتون؛ وهذا ما أعطاني حجّة ما. فقلتُ لرابين إنّي سأخبر الأسد «أن رئيس الوزراء قد حمّلني رجاءً بأن يستقبله الرئيس لبحث هذا الموضوع، وبالتالي فإننا لم نناقشه بعد». لم أتوقع أن يُرضي ذلك الأسد، إنما أعطاني شيئاً على الأقل.

وكان أمراً طبيعياً أن يسأل الأسد أول ما يسأل عن الجيب. وقد فسَّر طلب رابين على أنه تراجع من طرفه، واعتبر الجيب بحد ذاته «حيلة. فقلتُ له: «أوَ تعتقدون بأنه يجرؤ على التحايل علينا، وأنتم تعرفون علاقته بالولايات المتحدة؟». فقال لي الأسد: «كلامك وجيه».

وكي أُبيِّن للأسد أننا باقون على جدّيتنا في العمل على المسار السوري، اقترحتُ عليه أن نتخذ خطوة غير مألوفة بدعوتنا وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، إلى واشنطن لمقابلة الرئيس كلينتون أثناء وجود الشرع في الولايات المتحدة لحضور جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وحظي الاقتراح بالموافقة. وقبل أن ألتقي الشرع في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، اتصل الرئيس هاتفياً برابين. ولئن لم يتراجع رابين عن «الجيب»، إلا أنه طلب مهلة أربعة أشهر قبل أن يعيد ترتيب أوراقه مع السوريين. مع ذلك أكّد الرئيس كلينتون أمام الشرع ثقته برابين وبجدّيته، وأعرب عن يقينه الشخصي من إمكانية التوصل إلى اتفاق ما بين سوريا وإسرائيل. وقد أثرتُ فكرة المهلة مع وليد، الذي ألمح إلى أنه لو تسنّى للأسد أن يُقابل كلينتون لربما وافق على المهلة، لأن الرئيس «سوف يمنحه عندئذ طمأنينة ويُهدىء من شكوكه».

وهذا ما أفضى إلى قرار الولايات المتحدة بترتيب لقاء بين الرئيس كلينتون والأسد في جنيف بتاريخ 16 كانون الثاني/ يناير 1994، وإلى قرار سوريا بالموافقة على تأجيل المفاوضات مع إسرائيل مدة أربعة أشهر.

اجتماع كانون الثاني/ يناير ونتائجه

تحضيراً لاجتماع كانون الثاني/ يناير، أجريتُ اتصالات بكل من وليد وإيتامار. تعود معرفتي بإيتامار رابينوفيتش إلى عام 1975. كان وقتها باحثاً، ومن أبرز الخبراء الإسرائيليين في الشؤون السورية. حين فاز رابين في الانتخابات وعيِّن إيتامار سفيراً

لإسرائيل لدى الولايات المتحدة ومفاوضه الرئيسي مع الجانب السوري، سُرّ وليد بذلك، واصفاً إيتامار بأنه شخص معتدل ومطّلع. وقد كان كذلك فعلاً، وربما أكثر من ذلك أيضاً. فقد كان رجلاً لطيفاً وجذّاباً، يفهم كيفية الشغل في واشنطن، وتربطه علاقات ممتازة بكل من البيت الأبيض والكونغرس الأميركي ويعرف جيداً كيفية الوصول إليهما. وفي ضوء ارتباطه الوثيق برابين، وبقواعد رابين الإجرائية فيما يتعلق بالمؤتمن على سرّ الجيب، فقد كان إيتامار قادراً على الوصول إلى الوزير كريستوفر متى شاء ذلك. وهذا امتياز لم يكن يُسيء استخدامه. وحينما نكون كلانا في واشنطن، كان من الطبيعي جداً أن اتحادث وإياه في بعض الأيام ثلاث أو أربع مرات، وقد ألتقيه مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع.

رأى إيتامار في اجتماع جنيف فرصةً أمام الولايات المتحدة لتُقنع الأسد باجتياز العقبة نحو السلام، والتعهّد خطياً بإرساء «علاقات سليمة عادية مع إسرائيل». ومن خلال العمل مع وليد استباقاً للاجتماع، نجحتُ ومارتن في وضع مسوّدة اتفاق لا تتضمن هذه العبارات فحسب، بل وتشدّد أيضاً على تبنّي سوريا لخيار السلام الاستراتيجي. وفي الاجتماع، أُعجب الأسد بأسلوب كلينتون الشخصي وحُسن اطلاعه على الأمور، فتمّت الموافقة على صيغة البيان المشترك. وحين سُئل كلينتون في المؤتمر الصحفي المشترك كيف تُعرِّف سوريا السلام مع إسرائيل، أجاب بأن الأسد يقبل بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة؛ بما في ذلك تبادل السفارات والتجارة والسياحة. وخفتُ لحظتئذ أن يتدخل الأسد لتكذيبه، فتكون تلك بالطبع «القصة» التي تخرج بها وسائل الإعلام من الاجتماع، لكن الأسد لم يقل شيئاً.

ولدى انتهاء الاجتماع، اقترب الأسد مني وأمسك بذراعي كما لو أنه يُصافحني، للإعراب عن مزيد الدفء والتقدير. قال لي: «أنت تعرف أنني أحببتُ الرئيس بوش. لكن الرئيس كلينتون إنسان حقيقي. فهو يكلّمك بحرارة وتفهُّم. إنه خيرُ من يعرف مشاكلنا، وهو ملتزم بحلّها. إنني لم أرَ ذلك عند أي رئيس أميركي من قبل». وهذا تصريحٌ غير عادي وجدير بالملاحظة لشخص سبق له أن عرف الرؤساء نيكسون، كارتر وبوش. فلماذا تأثر الأسد إلى هذا الحد؟ لقد أنصت كلينتون إليه، وشرح له كيف أنه عاقد العزم على التوفيق بين احتياجات الطرفين، وكيف أنه يدرك مدى أهمية الأرض بالنسبة للأسد، والأمن بالنسبة لرابين... وكيف أنه واثق من قُدرته على رعاية اتفاقٍ بين زعيمين قادرين على اتخاذ القرارات. وقد كان أسلوبه هذا، فضلاً عن جوهر ملاحظاته، هو ما أثّر في الأسد كل هذا التأثير.

والرئيس كلينتون، هو الآخر، كان فرحاً بالاجتماع. لقد شعر بأنه قد وصل إلى قلب الأسد، وفكّر أنه صارت لديّ أخبار سارّة أنقلها إلى رابين. لكن حين وصلت إلى إسرائيل في الغداة، سارع رابين من فوره إلى التقليل من شأن ما أعطاه الأسد لنا. فبالرغم من توصلنا إلى إنتاج ما كان اقترحه إيتامار بالضبط - أي «علاقات سلمية عادية» وخطّياً - قال رابين إنه لا يعني الشيء الكثير لأن كلينتون، وليس الأسد، هو من عرَّف السلام في المؤتمر الصحفي. وحين حاججته بأن تصريح كلينتون في حضور الأسد يعني أنه يمثّل موقف الأسد، اقترح عليّ أن أقول ذلك من على شاشة التلفزة الإسرائيلية. وهذا ما فعلته. إذ ذاك فاجأني رابين بإعلانه أنه سيُجري استفتاءً في إسرائيل في حال تم التوصل إلى اتفاقٍ مع سوريا. وفي حين لم أرَ في ذلك عاملاً مساعداً بالخصوص، أفهمني رابين أن ذلك يُعطيه المرونة التي يحتاجها لاستئناف المفاوضات حالاً.

وكان أمراً بديهياً أن يعتبر وليد، عاكساً هنا رأي الأسد بالطبع، الاستفتاء المذكور غير مشروع، إذ كيف لإسرائيل أن تُجري استفتاءً على أرضٍ سورية - فهي ليست أرضهم ليقترعوا عليها! وإذا ما قدّمت سوريا تنازلات للجمهور الإسرائيلي، فمن يُدريك أنه لن يُطالب بالمزيد! وتحسباً لهذه الاعتراضات، فقد انتزعتُ وعداً من رابين بأن يُكافح من أجل الفوز في الاستفتاء، وبألا يقبل شروطاً أخرى. على أية حال. فقد استؤنفت المفاوضات بعد لقاء جنيف، إنما لتُوقفها نوبة القتل الجنونية التي أقدم عليها الدكتور غولدشتين في 25 شباط/ فبراير داخل الحرم الإبراهيمي وسائر استتباعاتها.

إثر موافقة الأسد على طلب الرئيس كلينتون في آذار/ مارس باستئناف المفاوضات، توجهتُ إلى مقابلة الأسد في دمشق، فاستقبلني في الساعة الثامنة والنصف صباحاً. ولم يحدث قط أن التقى الأسد زوّاره في وقت مبكر من النهار، لكنه في ذلك اليوم بالذات كان من المقرر أن يزور ضريح ابنه باسل الذي قُتل في حادث سير في 21 كانون الثاني/ يناير. وجدته في مزاجٍ حزين، يُفكّر في ولده الذي ربّاه ليكون خلفاً له.

من هو الرئيس حافظ الأسد؟

ثمة حادثٌ وقع في نفس الوقت الذي توفي فيه باسل، ربما يُساعدنا على سبر غور حافظ الأسد. في نظام حُكم، شأن نظام الحُكم القائم في سوريا الأسد، من عساه يُخبر الأب أن ابنه، الأثير عنده، قد فارق الحياة؟ في هذه الحالة، وقعت المأمورية على عاتق رئيس أركان الجيش حكمت الشهابي، وقائد الحرس الجمهوري عدنان مخلوف، كان كلاهما قد خدم الأسد بأمانة وإخلاص مدة طويلة من الزمن. وحين وصلا ليبلّغا الأسد النبأ الفاجع،

كان شيئاً بديهياً أن تشي ملامح وجهيهما بوقوع أمر خطير. نظر إليهما الأسد، على ما تروي الحكاية، وسألهما: «ماذا، أهو انقلاب؟».

إلى ذلك الحين، كان الأسد قد مضى عليه في حُكم سوريا قرابة رُبع القرن. ومع ذلك، فإن غريزة الأسد الأولى ـ بصرف النظر عن كونه يرأس سوريا منذ عام 1970 ـ حملته على الاستفسار إن كان الذي حصل انقلاباً. فإن الشعور بالأمان من الصفات الأثيرة لديه. هذا ليس برجلٍ محصّنٍ ضد الشعور بأنه موضع تآمر. وإن كان يسعى، طبعاً، إلى إعطائك صورةً للقوة، لا للضعف. اسم أُسرته بالعربية على اسم «الأسد»، وهو يريد بالتأكيد خلق انطباعٍ بأن هناك أسداً في دمشق. لكن سؤاله ـ أهو انقلاب؟ ـ يقول الكثير من دون كلام عن إحساس حافظ الأسد الخاص بأن سلطته ربما تكون موضع تآمر.

كان الرئيس الأسد دائم التلفّت عن يمينه ويساره، فزعيمٌ ترعرع على رؤية المكائد وتدبير المؤامرات من حوله، من المحتوم أن يلازمه شعور بأنه من الجائز أن يقع هو نفسه ضحيةً لمثل هذه المكائد والمؤمرات. وُلد الأسد في قرية القرداحة؛ وهي قرية جبلية تطلّ على الساحل السوري، ولا تبعد كثيراً عن مدينة اللاذقية الكائنة على البحر المتوسط. قريته قرية فقيرة، ومعظم أهلها من العلويين ـ وهم أقلّية دينية تُشكّل أكثر بقليل من 10 بالمئة من عدد سكان سوريا ـ وشأنه شأن الكثيرمن أبناء جيله وطائفته، اختار الجندية سبيلاً إلى الارتقاء الاجتماعي.

اجتذبته العقيدة القومية العربية لحزب البعث، وكان البعثيون يمثّلون خليطاً من أصحاب المبادىء العلمانية والعروبية وما يُسمى بالاشتراكية العربية. في أعقاب هزيمة 1948، اعتنق الأسد (كالعديد ممن التحقوا بالجيش في ذلك الحين) ما كان يُتصوَّر على أنه العقيدة الكفيلة بتحقيق وحدة العرب واستعادة العزّة العربية. وبالنسبة لرجل علوي، كان الطابع العلماني للجيش ولحزب البعث خير ما يجعل منهما مطيّة ممتازة لحجب وضعية المرء الأقلوية خلف ستار خدمة القضية العربية الكبرى. فصار ضابطاً في سلاح الجو ذا إطلالة محدودة جداً على العالم الخارجي.

بالرغم من إحساسه أن مصر تدوس على الكرامة الوطنية لبلاده، إلا أنه عارض انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961. فالقومي العربي في شخص الأسد لم يشأ التسليم باستحالة الحفاظ على كيان عربي أكبر. ومعارضته للانفصال أدّت فعلياً إلى إرغامه على ترك المؤسسة العسكرية لمدةٍ وجيزة. وترويجاً لأفكاره في سوريا، تعيّن عليه مجدداً أن يلجأ إلى العمل السري مع أفرادٍ من القوات المسلحة. وقد ساهمت

اللجنة العسكرية السرية التي ينتسب الأسد إليها في تدبير انقلاب عسكري، ونجحت في الإطاحة بالحكومة السورية واستبدالها بقيادة بعثية عام 1963. وفي عام 1966، كان الأسد العقل المدبِّر لانقلاب عسكري آخر أوصله إلى وزارة الدفاع. وبالفعل، كان الأسد وزيراً للدفاع عام 1967، حين فقدت سوريا مرتفعات الجولان. واللافت في هذا الشأن، أنه وإن كانت الاستفزازات السورية هي التي تسبّبت بالتداعيات التي أدّت إلى حرب الأيام الستة، إلا أن الأسد لم يشنّ أي هجوم كبير على إسرائيل. وحين هاجم الإسرائيليون المرتفعات وشقّوا طريقهم صعوداً، دار قتال شرس وعنيد. لكن الأسد لم يشأ أن يرى الجيش السوري مدمّراً، فأمره بالانسحاب حتى قبل أن يستكمل الإسرائيليون اَستيلاءهم على المرتفعات.

قُيِّض لي في تلك الفترة أن أتعرّف إلى معالم شخصية الأسد، التي سأراها فيما بعد ظاهرة جلية في كل اجتماعاتنا. إنه شديد الاحتراس، حَذِرٌ من المجازفة سواء للحرب أم للسلام. كما أنه كثير الشكوك والارتياب، يكاد يكون متيقناً من أننا نكيد له بالتواطؤ مع الإسرائيليين، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي - في حالة رابين بالأخص - يحاول كسب نقاط أفضلية على حسابه. كما كان متنبّهاً، بوصفه آخر قومي عربي أصيل، إلى أن اتفاقه مع إسرائيل - إذا ما حصل اتفاقٌ - يجب أن يعكس حقيقة يتوخّاها وهي أن سوريا لم تنهزم. فلا بد من أن تسترد أراضيها كافة. وحيث إنه صمد وصبر، فقد كان يريد الحصول على ما حصلت عليه مصر - أي الانسحاب الكامل - وإعطاء أقلّ مما أعطته. أراد أن يظهر بمظهر القادر على البلاء بلاءً أفضل من مصر؛ وفوق ذلك ينبغي ألا تكسب إسرائيل شيئاً، وألا تظهر كمن جنى فائدة من الاتفاق - فيما خلا ما يقدمه هو إليها لإنهاء النزاع.

يظهر أن الأسد كان عاجزاً بنوع خاص عن الإدراك أن مدّ الأيدي إلى الجمهور الإسرائيلي سوف يسهّل المهمة على الزعماء الإسرائيليين ليصنعوا له ما يتوخاه، غير أن النظرة ذات المجموع الصفري(*) إلى العالم كانت متجذّرة عميقاً في طبيعة الأسد؛ ولا غرابة البتة في ذلك بالنظر إلى شعوره بالمؤامرات تكتنفه من كل جانب. زد على ذلك، أن الأسد كان يحرص، حقيقةً، على صورته عند الناس. فكان يخشى من أن تؤوّل أية بادرة أو لفتة تجاه إسرائيل كضعفٍ شخصي لديه يُمكن أن يدفع خصوماً محتملين على استغلاله. كما كان من النوع الذي يأبى التخلّي عن أي شيء؛ وكل شيء يجب أن يكون جزءاً من صفقة بالنسبة إليه.

(*) النظرة ذات المجموع الصفري (Zero - Sum): نظرة قائمة على وضعٍ لا يربح فيه المرء إلاّ ما يخسره الآخر (م).

حتى النهاية، حين اعتلّت صحته بشكل جليّ، لم تكن التفاصيل في نقاشاتنا مع الأسد ضئيلة أو هامشية بأي حال من الأحوال. كان يعتبر النقاش ضرباً من الرياضة، والتفاوض تمريناً في الاستنزاف. كان في مقدوره دائماً أن يصمد ويتحمّل أطول من مفاوضه. لم يكن في عجلة من أمره قط. كان قانعاً بالعيش من غير اتفاقٍ، ولا سيما إذا كان اتفاقاً لا يلبي معاييره لجهة الكرامة والشرف. وما كان ليدع أحداً يفوز عليه مهما كلّف الأمر.

رأيته ذات مرة في اللاذقية، وكان الوقت صيفاً، يأتي بشيء غير عادي. فقد نهض واقفاً بعد اجتماع بيننا دام خمس ساعات تقريباً، وغادر الغرفة. وحين عاد بادرني قائلاً: «أتذكر حين لوّح بيكر بمنديله؟ إنني لستُ مضطراً لأن أعمل ذلك». ففي اجتماع استغرق سبع ساعات ونصف، أخرج بيكر منديله من جيبه ولوّح به، مُقرّاً بحاجته إلى استراحة قصيرة للذهاب إلى المرحاض. وحتى في هذه الحالة، وكي يُدلِّل على عدم وجود أية نقطة ضعف في شخصه، وجد الأسد نفسه مضطراً إلى الإيضاح أنه إنما غادر الغرفة لأسباب أخرى. وكي لا يُسجِّل نقطة عليّ، قُلتُ له: «هل لاحظتم، سيدي الرئيس، أنني في جميع اجتماعاتنا، ومهما طال بها الوقت، لم أنهض يوماً من كرسيّ ولم أغادر الغرفة؟ ليس ذلك لأنني لم أكن مضطراً إلى الاستئذان للذهاب إلى المرحاض، بل لأن لديّ إرادة حديدية». فأومأ برأسه موافقاً.

كانت علاقتي به علاقة غير مألوفة. فمن جانب، كان يحترم معرفتي وشغفي بالتفاصيل. فكان يسألني دائماً عن الملف الأسود الذي أحمله معي في اجتماعاتنا، والذي اعتدتُ أن أدوّن فيه كل ما يُقال. كان يقول لي: «ههنا كل أسرارنا»، فأجيبه: «قطعاً». وأحياناً كان يحاول اختبارنا ليرى إن كان في إمكانه تمرير ذلك علينا، فيُعدِّل في ما سبق لنا مناقشته أو المصادقة عليه، مترقباً ماذا ستكون عليه ردّة فعلنا. والدرس الأول في أية مفاوضات هو ألا يُسمح أبداً لاختبار من هذا النوع، ومهما كانت المسألة تافهة، بالمرور مرور الكرام. فكان الأسد يجدني حاضراً وعلى الفور لتصويب كلامه. ولأنه يعتدّ بكلامه، فقد اعتاد أن يُقرّ بصحة فهمي.

في إحدى المرّات، وبعد إقراره بأني كنتُ على حق، قال لي: «إنك لا تنسى شيئاً»، فأجبته: «معكم، من المهم أن يتذكر المرء كل شيء وبدقة متناهية». لكنه لم يرضَ بأن تكون الكلمة الأخيرة لي، فردد بنبرة تشديدية: «كلا، إنك لا تنسى شيئاً» فأجبته هذه المرة: «تعلمتُ ذلك منكم سيدي الرئيس». لم يعجبه الأمر، فهو لا يريدني أن أقول إن ذلك بسببه، فكرّر ثانيةً: «كلا، إنك لا تنسى شيئاً». تعلمتُ الدرس فقلت: «أنتم على حق سيدي الرئيس،

إنني لا أنسى شيئاً». هنا شعر بالرضا؛ لقد سلّمتُ معه بأنني لا أنسى شيئاً أبداً، مما يدور في اجتماعاتنا على الأقل؛ وأدركتُ أن هناك رسالةً من وراء كلامه أيضاً تقول: إيّاك أن تنسى شيئاً مما يجري في الاجتماع. فكل تفصيل له شأنه، ولا يدري أحدٌ متى يكون هذا التفصيل أساسياً.

كذلك كان الأسد يحب دردشاتنا «خارج المحضر» في نهاية الاجتماعات. فسواء أكنتُ بمفردي أم في صحبة وزير الخارجية، كنا نقف عند أرفضاض الجلسة ـ وهذا ما صار بمثابة إشارة منه إلى أنه يريد الإدلاء لنا بشيء خاص، أو تسوية نقطة مهمّة، أو تلقي رسالة سرّية من رئيس الوزراء الإسرائيلي. وقد بدأ «تقليدنا» هذا، أي التحادث وقوفاً، في عام 1994، عندما طلب مني إسحاق رابين أن أجد وسيلة أنقل بها على حدة أن رابين سيكون ممتنّاً لو استأنف الأسد المفاوضات بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي، وأنه يُدرك أن ذلك ليس بالأمر السهل عليه. وكان في وسع الأسد أن يستخدم قناة الاتصال هذه إذا كان هناك شيء يرى ضرورةً لأن يعرفه رابين، أو كان يسعى وراء خطوة معيّنة يقوم بها رابين. في تلك المرة، أنصت الأسد ولم يتكلّم، معلّقاً فقط بأن النقاش كان شاقّاً عليه، ويودّ أن أنقل ذلك إلى رابين. بعد هذه المحادثة الأولى من نوعها، وحينما كنتُ أزورهم بمفردي، كان كل اجتماع ينتهي بوقفة قد تطول عشر دقائق أو أكثر.

لم تكن كل الأمور حلوة وخفيفة بيننا. كنتُ أعرف أن الأسد يرتاب فيّ أنا أيضاً. وهنا، كنتُ واثقاً من أن يهوديتي هي أحد العوامل. فيهوديتي تقرّبني حُكماً من الإسرائيليين في نظره. وطلبي منه أن يمدّ يده إلى الجمهور الإسرائيلي، ساهم بلا شك في توكيد نظرته هذه عني أكثر فأكثر. فما كان يهمّه كثيراً إن قُلتُ له إن في استطاعته أن يخلق ضغطاً داخل إسرائيل للاستجابة لحاجاته هو من خلال إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن صفحة الماضي قد طُويت وأنه راغبٌ حقاً في إنهاء العداء له. كان الأسد يرى في ذلك استجابةً لحاجات رابين أكثر منها استجابة لحاجاته هو؛ كما كان ينظر إلى ذلك على أنه ضغط يُمارس عليه هو من دون تقديم شيء ملموس وفوري في المقابل يُمكنه أن يدلّ عليه. كان يعدّ ذلك نوعاً من الاستهانة بحاجاته الداخلية كما يعرّفها هو. بالنسبة إلى الأسد، كان إظهاره أنه ليس مضطراً للقيام بما قام به السادات، أو الملك حسين، أو حتى عرفات، في مدّ اليد إلى الإسرائيليين أو الاجتماع بهم، دليلاً على أنه متفوقٌ عليهم. إن مرجعيته العربية هي الطاغية، وهو لن يلعب اللعبة على طريقتهم، ومع ذلك سوف يكسب شيئاً من الإسرائيليين.

بيد أنني كنتُ دائماً أحثّه على اتخاذ خطوات، في هذا الشأن، تدلّ على أنه لا يختلف

عن البقية. كنتُ أحثّه كي يدفع ثمناً بالشكل الذي يحدّده هو. وكان لديه اقتناع، وأظنه كان مصيباً فيه، بأنني ألحّ على الرئيس والوزير كي يضغطا عليه ويحملاه على مد يده إلى الجمهور الإسرائيلي. أضف إلى ذلك، أنه كثيراً ما كان يسبر أغواري لمعرفة المزيد عن السياسة الإسرائيلية، فكنتُ من طرفي متأكداً من أنه يتناول ما أُخبره به بقدر من الشك على الأقل. كان يعلم قطعاً أنه ربما كانت هناك بعض الشذرات من الحقيقة في المعلومات التي أنقلها إليه، غير أنه كان على يقين تام من أنني أحاول التلاعب به.

ومما لا جدال فيه، كذلك، أنه لم يكن حاذقاً جداً في الإعراب عما يحب وعما لا يحب. فقد كان يمقت عرفات أشدّ المقت. كان يعتبره شخصاً غير جدير بالثقة. ولكم تباهى بأنه ألقى بعرفات في السجن، وشرح في أسى أنه تعرّض لضغوطات كثيرة كي يُطلق سراحه، فأفرج عنه.

نادراً ما كان الأسد عاطفياً. المرة الوحيدة التي رأيته فيها حزيناً بحق كانت بعد وفاة والدته ومقتل ابنه باسل. لدى اجتماعنا الأول به عقب موت باسل، في ذات النهار المقرّر أن يزور فيه ضريحه، راح يتكلّم برقة ونعومة، وبدا مستسلماً للقضاء والقدر. وقد ظهر عليه التأثر حين أعربتُ له عن بالغ حزني على فقده، وعن مدى صعوبة اللحظة بالنسبة إليه شخصياً. لم يكن ذلك بالوقت المناسب إطلاقاً ليُجادلك فيه ويُثبت لك صحة دعواه. كان يبدو كما لو أن فؤاده ليس بين أضلعه.

هل كان الأسد حقاً جاهزاً للسلام مع إسرائيل؟ إنه يريد استرجاع أرضه. لقد فقدها حين كان وزيراً للدفاع، ويريد أن يكون استرجاعها إرثاً يتركه وراءه. وهو لن يقوم إلا بالحدّ الأدنى لاسترجاعها، وكان يعلم أن ذلك يتطلّب اتفاقية سلام مع إسرائيل. حين كنتُ أسأله أي نوع من العلاقات يتصوّر إقامتها مع إسرائيل بعد إبرام اتفاقية معها، كان يتعمّد الغموض بالقول: «علاقات سلام». وعندما سبرتُ أعمق وحاولت أن أعرف ما العلاقة التي تربطه بدولة مجاورة له ويريد لعلاقته بإسرائيل أن تكون على شاكلتها، أجاب: «تركيا». والحال أنها لم تكن بالعلاقات الدافئة تماماً، بل لطالما اتسمت بالعداء والتنافس في أكثر الأوقات.

قد يصنع الأسد سلاماً مع إسرائيل، بمعنى إنهاء حالة الحرب ليس إلاّ، أما العلاقات المفتوحة والمنفتحة بحق وحقيق، فمن المفروض أن تأتي بعده ـ على هذه الصورة، ومن دون أدنى شك، كان يرى السلام.

قد يسترجع القومي العربي الأخير أرضه، ولا يقوم إلا بالحدّ الأدنى في سبيل السلام لاسترجاعها. لكن أحداً لا يستطيع أن يجعل منه شريكاً ودوداً للإسرائيليين. فتلك مهمّة بوسعها أن تنتظر إلى الجيل القادم.

بروز حالة استعصاء جديدة

قبل اجتماعي الصباحي المبكر بالأسد، كنتُ قد قابلت رابين، ألمح رابين إلى أن السبيل الآيل إلى إحراز تقدمٍ، هو أن تتقدّم إسرائيل باقتراحٍ رسمي وشامل (اقتراح من دون «الجيب»)، معتقداً أن استجابة سوريا له سوف تخلق دينامية جديدة للمفاوضات لدى استئنافها.

وجدتُ الأسد موافقاً، وقرّرنا أن نُحضر معنا الاقتراح الإسرائيلي في مطلع أيار/ مايو. لكن كل شيء سيتبدّل حين نقلنا إليه الاقتراح وأجاب هو عليه.

كان الاقتراح شاملاً، مع تركيز شديد على النواحي الأمنية التي أستأثر برسمها جيش الدفاع الإسرائيلي وقائده إيهود باراك. لقد قسّم الاقتراح سوريا إلى أربعة أقسام أمنية مختلفة، ووضع قيوداً على نطاق التسلّح السوري بأكمله، وعيَّن حتى المواقع التي يُسمح للقوات السورية بالتموضع فيها؛ كما اقترح وضع مكابح على كيفية تطوير الجولان (كيلا يؤثر ذلك سلباً في تغذية بحيرة طبرية بالمياه)؛ وربط الانسحاب الإسرائيلي من الجولان بجدول زمني لإقامة علاقات طبيعية ابتداءً من أول انسحابٍ إسرائيلي. والاقتراح برمته كان يستند إلى مفهوم «التمرحل المتداخل»، بمعنى ارتباط العلاقات السلمية والترتيبات الأمنية والانسحابات كلها معاً في سلسلة متعاقبة من الخطوات. وكان الإسرائيليون في ذلك متمسكين بفهمهم للمفاوضات: الشروع بمواقف قصوى لأن الجانب الآخر سيعمل حتماً على تجويف مطالبك.

لا أظن أن الأسد فوجىء، في الحقيقة، بالطابع القصووي للاقتراح الإسرائيلي. فقدّم اقتراحاً مضاداً. واستخدم السوريون العديد من المقولات عينها الواردة في الاقتراح الإسرائيلي، كالترتيبات الأمنية، ومراحل التطبيق، والعلاقات السليمة العادية. إنما كانت هناك فوارق هائلة من حيث المحتوى: المناطق الأمنية ستكون صغيرة، والقيود على القوات السورية ستكون في حدّها الأدنى؛ والمراحل ستتحدد بـ«انتهاء حالة الحرب»، أي مع إبرام الاتفاق؛ لكن العلاقات الدبلوماسية الكاملة لن تُعلن إلاّ حين تنسحب إسرائيل انسحاباً ناجزاً من مرتفعات الجولان، الذي يُتوقع أن يتمّ في غضون ستة أشهر لا خمس سنوات. وإلى

ذلك، وفي تراجعٍ عن تعهّده لنا، لن تُقام تلك العلاقات إلا بعد أن تتوصل إسرائيل إلى عقد اتفاقيات سلام مع كل من الأردن ولبنان. وأخيراً، إن كل هذا مشروط بـ«الانسحاب الكامل»، أي الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وكان الأسد واضحاً للغاية: من دون ذلك، لا يوجد اقتراح سوري. وكانت تلك سابقة. إذ كان الأسد طوال نقاشاتنا معه لا يتكلّم إلاّ عن الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. وها هو الآن يُعرِّف ما هو الانسحاب الكامل ويجعله شرطاً مسبقاً لأي اتفاق.

انفجر رابين غاضباً لدى سماعه منا اقتراح الأسد المضاد. وقد رفضه لأن الانسحاب الكامل كان يعني عنده دائماً الانسحاب إلى الحدود الدولية، وليس إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967.

ما الفارق بينهما؟ إن الحدود الدولية التي تظهر على معظم الخرائط هي، في الحقيقة، حدود الانتداب التي رسمها البريطانيون والفرنسيون عام 1923 بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم. ولا توجد خريطة واحدة بخطوط الرابع من حزيران/ يونيو، كونها تُمثِّل مواقع الطرفين عشية حرب 1967 ليس إلاّ. وإذا ما تحدّثنا على وجه التقريب، نقول إن هناك ثلاثة فوارق أساسية بين حدود 1923، وحدود 1967 المفترضة. في حرب 1948، نجحت القوات السورية في الاستيلاء على أراضٍ تقع إلى الغرب من خط 1923 في ثلاث مناطق. وقد انسحب السوريون من تلك المناطق وعادوا إلى الحدود الدولية بموجب اتفاق الهدنة، فصارت تلك المناطق مناطق مجرّدة من السلاح. فكان من عادة الإسرائيليين، ما بعد حرب 1948، أن يزرعوا الأراضي الواقعة داخل المناطق المجردة من السلاح، غير أن السوريين كانوا يُطلقون عليهم النار بحجّة أن الوضع النهائي لتلك الأراضي يجب أن يتقرر بواسطة التسويات السلمية النهائية لا عن طريق خلق حقائق على الأرض. وبحلول عام 1967، كان الإسرائيليون قد استولوا على نحو ثُلثي مساحة المناطق المجردة من السلاح، فيما وضع السوريون يدهم على المساحة المتبقية، بما فيها بقعة في الجنوب تُسمى «الحمّة».

ولئن كان الفارق الفعلي ما بين الخطّين لا يزيد في مجموعه عن حوالي 66 كيلومتراً مربعاً، إلا أن له استتباعات ومضاعفات حيوية لجهة المياه، فيما خصّ ينابيع بانياس والخط الساحلي لبحيرة طبرية على السواء. وكان رابين يخشى، دونما شك، أن أي وجود فعلي للسوريين على البحيرة سوف يعطيهم حصة في خزان إسرائيل الوحيد من المياه العذبة(*).

(*) لا أستطيع الجزم كم كانت مخاوف رابين بشأن بحيرة طبرية حقيقية، فالحدود الدولية لا تبعد، =

لدى عودتنا إلى دمشق، وجدنا الأسد متصلباً مثل رابين تماماً؟ وقد سحب الاقتراح السوري من التداول. وكان علي أن أدخل معه في نقاش طويل وشاق، إلا أنه حسم الأمر بالقول إذا كان [أي رابين] لا يعرف ما هي الأرض، فلا أرى جدوى من التفاوض. ووصف ذلك بـ«حجر عثرة في الطريق»، وإلى أن يُزال هذا الحجر، لا شيء ممكناً؛ لا اتفاق حول خط الرابع من حزيران/ يونيو كخطٍ للانسحاب ولا مفاوضات.

في البدء، لم يكن رابين أكثر استعداداً للقيام بتنازلات من الأسد. فقد أبرم لتوه اتفاق غزة ـ أريحا، وبالتالي لم يكن مستعجلاً لحل هذه المسألة.

في غضون ذلك، وافق الزعيمان على ترك سفيريهما ـ المعلّم ورابينوفيتش ـ يعملان معي (إنما بشكل غير مباشر بينهما)، لمحاولة كسر حالة الاستعصاء. وفي نهاية أيار/ مايو، استحصلتُ على نصٍ يُلزم إسرائيل بالانسحاب الكامل إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو، في حال تمت تلبيةُ جميع حاجات إسرائيل، بما فيها حاجتها من المياه. لكن ما هي حاجات إسرائيل، وكيف تؤثّر في تحديد خط الرابع من حزيران/ يونيو؟

بقينا مدة شهرين ننتقل جيئة وذهاباً حاملين مسودات عدد لا يُحصى من الصيغ والمعادلات المكتوبة بلغة تزداد التباساً وإلغازاً باطراد. وأخيراً، في منتصف تموز/ يوليو، وعلى طاولة غداء ضمّته ووزير الخارجية وأنا معهما، قدّم إيتامار اقتراحاً: «يحصلون هم على الجملة الوحيدة التي يبتغونها، ونحصل نحن على الصفحتين اللتين نريدهما». بعبارة أخرى، تحصل سوريا على التصريح البسيط بأن الحدود ستكون حدود الرابع من حزيران/يونيو، فيما تحصل إسرائيل على المقيِّدات لذلك التصريح، بمعنى أن الحدود لن تكون مصدر تهديد سواء لأمنها أو لحاجاتها المائية.

راقت لي فكرة إيتامار، كما رأيتُ فيها كذلك مؤشراً واضحاً على رغبة رابين في كسر حالة الاستعصاء. قابلنا رابين في 18 تموز/ يوليو. ولما كان رابين قد أشار مؤخراً إلى أن كريستوفر قد نقل أكثر مما كان مفترضاً به نقله إلى الأسد ـ واعتبر باراك وآخرون كلام رابين هذا بمثابة «فعل إيمان» ـ فإنه لمن المهمّ جداً أن أروي هنا بالنص الحرفي الحديث المتبادل بين الوزير كريستوفر ورئيس الوزراء رابين أولاً، ثم بينه وبين الرئيس الأسد ثانياً، علماً بأنني كنتُ الشخص الوحيد الذي صحب الوزير في كلا الاجتماعين وسجّل محضر المحادثتين.

= في الواقع، سوى عشرة امتار عن الخط الساحلي للبحيرة، وكان رابين مستعداً للقبول بذلك الخط، حتى وإن كان سيثير حتماً نفس الشكوك بشأن المياه.

كريستوفر: لقد تحدثتُ بهذا الشأن مع إيتامار على الغداء. قال إنهم يُريدون جملة واحدة تتسم بالوضوح يحصلون عليها، ومن ثم تحصلون أنتم على الصفحتين اللتين تريدونهما. هذا جميل. لكن من الضروري إعطاؤه الجملة الوحيدة الواضحة التي ينتظرها في نهاية المطاف، على افتراض أنكم توصلتم معه إلى اتفاقٍ حول جميع المسائل الأخرى. هذا ليس تعهّداً، بل هو طبيعة الانسحاب فيما لو تمت تلبية سائر الحاجات الأخرى.

رابين: بوسعك القول إن لديك كل الأسباب التي تجعلك تؤمن بأن هذه هي النتيجة. لكن إسرائيل لن تُفصح عنها بلغة لا لبس فيها قبل أن تعرف ما هي احتياجاتنا التي ستُلبّى.

كريستوفر: هذا كل ما أحتاج إليه.

رابين: بإمكانك أن تقول له إنك تتفهّم موقفنا هذا، وأنه لن يحصل على التعهّد من دون تلبية احتياجاتنا.

كريستوفر: إنها ليست على الطاولة؛ إنها في جيبي. وهذا سيستغرق بعض الوقت.

ولئن تكلّم الاثنان بلغةٍ تُشبه لغة الاختزال، إلا أنه كان هناك إدراك واضح للغاية لمعنى الكلام - أي أن الأسد سيسمع أن الانسحاب سيكون إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو، شريطة أن تُلبّى احتياجات إسرائيل. وفي اليوم التالي قابلنا الأسد. ومع الأسد، الذي لم يكن ضالعاً في فكرة رابينوفيتش، كان كل شيء واضحاً وضوح الشمس.

كريستوفر: لقد وصلتُ للتو من إسرائيل، وأستطيع أن أصرّح لكم بأنه في نهاية المطاف وكجزء من اتفاق تتمّ بموجبه تلبية احتياجات إسرائيل، تُدرك الولايات المتحدة أن مطلبكم سيُستجاب، وبناءً عليه سيكون الانسحاب الكامل في هذه الحال إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وهذا لن يكون له معنى إلا إذا توصلتما إلى اتفاق حول كل شيء. وفي حال لم تتوصلا إلى اتفاق حول كل شيء، فلن يكون له أي معنى. على أية حال، إن هذا موجود في جيبنا وليس في جيبكم. هذا ما نُدركه نحن، ولن تسمعوه منهم إلى أن يُصار إلى تلبية احتياجاتهم.

الأسد: أظنه واضحاً.

هل كان ثمة مجال لسوء الفهم في هذه المحادثة؟ ربما. هل تبرهن هذه المحادثة على مخاطر قيام طرف ثالث بنقل رسائل حسّاسة للغاية؟ ربما. وعلى حين نقل كريستوفر ما كان مخوّلاً نقله، فقد كان هناك غموض مُبيّت فيه. وفي الحالة موضع الحديث، رأى رابين -

على ما أعتقد ـ أن في تلبية السوريين للاحتياجات الإسرائيلية يتحدّد خط الرابع من حزيران/ يونيو نفسه. من جهته، كان الأسد يملك تحديداً ثابتاً لخط 1967، وكان يتصوّر أن يُصار إلى تلبية الاحتياجات الإسرائيلية بخصوص الأمن والمياه من خلال الضمانات وليس عبر التعديلات الترابية.

حتى وهم يقايضون «جملة واحدة بصفحتين»، إنما كانوا، في الحقيقة، يؤجّلون المفاوضات الشائكة حول المعنى الدقيق لخط الرابع من حزيران/ يونيو. هذا في الوقت الذي كان فيه كل طرف يسعى جاهداً إلى كسب أفضلية على الطرف الآخر في تحديد ذلك المعنى.

مهما يكن من أمر، فقد خطا رابين خطوة، وقد قبل الأسد الخطوة. وفي اجتماعهما هذا، ذكّر الوزير كريستوفر الأسد بوعده: حُلَّ لي هذه المسألة، وستكون سوريا مرنة وكل شيء سيكون ممكناً. استجاب الأسد للصيغة المطروحة بأن أستأنف المفاوضات ووافق، للمرة الأولى، على إمكانية إجرائها خارج وزارة الخارجية، ولا يشترك فيها إلا وليد المعلم وحده عن الطرف السوري. كذلك وافق على تحديد الجدول الزمني للانسحاب الإسرائيلي من لجولان من ستة أشهر إلى سنة واحدة. ومرة أخرى، لم يبدُ أن رابين قد تأثر على نحو مخصوص بهذا الترتيب الجديد، لكنه مضى قُدماً فيه من أجل المحادثات، مؤمناً بأنه كلما ابتعدت المحادثات عن الطابع الرسمي، أمكن استكشاف سُبُل خلاّقة لردم الهوة بين الجانبين.

فترة من المحادثات الهادئة

وإذ كسرنا هكذا حالة الاستعصاء، استأنفنا المحادثات في شكل جديد كل الجدّة. فبتنا، أنا وإيتامار ووليد، نجتمع بصورة غير رسمية في منزلي بمريلاند، غالباً خلال النهار، ولكن أحياناً في الليل. وبانتقال المحادثات إلى خارج وزارة الخارجية، صار وليد أكثر انفتاحاً ومكاشفة. ولا شك في أن حضوره وحيداً من دون العلاّف، قد أسهم في هذه الجرعة الزائدة من الصراحة لديه. لكن ربما يكون هناك سبب آخر؛ وهو بحسب قول المعلّم، أن الأسد منحه صلاحيات أوسع.

في اجتماعنا الأول، وصف وليد الصعود إلى قمة جبل ليُعاين من هناك ما يُمكن تحقيقه بين سوريا وإسرائيل مع مرور الزمن ـ وهي صورة لا سابقة لها قطعاً لمفاوض سوري مع إسرائيل. ومع ذلك، فقد بقيت هناك فجوة أساسية بين الطرفين. ثمة مفارقة

مثيرة للتعجب بالنسبة للسوريين؛ طالما أن سوريا تعرض السلام على إسرائيل، فلِمَ يحتاج الإسرائيليون إلى كل تلك الترتيبات الأمنية المكثفة؟ لكن نظراً إلى أن سوريا لا تستطيع أن تعتنق فوراً سلاماً من التصالح والدفء - في ضوء التركة الموروثة - فلن تحصل إسرائيل على الكثير مما تصبو إليه على شكل شبكة من العلاقات التي من شأنها أن تُعطي الجمهور الإسرائيلي إشارات على أن عداوة الماضي قد طُويت صفحتها. فيما كانت وجهة النظر الإسرائيلية المناقضة تقول: إذا كُنتم غير قادرين على طمأنتنا عن طبيعة السلام الآن، فنحن بحاجة إلى الضمان الذي تشكّله الترتيبات الأمنية المكثّفة تحسباً من انهيار الاتفاق - وللحدّ، قطعاً، من الحوافز لدى السوريين إلى نقض الاتفاق. وبقدر ما كان إيتامار يسترسل في تأكيد ذلك، بقدر ما كان وليد يقاوم، مؤكداً أن في الإمكان الركون إلى سوريا في التزامها بالاتفاقات التي تبرمها، وأن السوريين لا يمكنهم الموافقة على اتفاقٍ تبدو فيه الترتيبات الأمنية الإسرائيلية وهي تنتهك السيادة السورية.

كنتُ أعلم بأننا سنعجز عن كسر هذا الحاجز الفاصل الأساسي إذا ما بقيت المناقشات تدور في إطار فلسفي إلى حد بعيد. لذا، وكي نصبح أكثر عمليةً، اقترحتُ أن نبني سيناريو نستطيع فيه ربط ما يريده الإسرائيليون - أي السلام - بما يريده السوريون - أي الانسحاب. وبالفعل، نجحنا خلال الأشهر القليلة التالية في وضع إطار عمل لما سيحدث في المرحلة الأولى - وتشمل هذه المرحلة انسحاباً جزئياً من الجولان، واتخاذ عدد من الخطوات من جانب السوريين تخلق بدايات للتبادل الاكاديمي والإعلامي، والسماح للسوّاح من بلد ثالث بالتنقل رأساً بين إسرائيل وسوريا للمرة الأولى. وفعلنا الشيء ذاته بالنسبة للمرحلة الثانية، التي تشمل توسيع نطاق الانسحاب الإسرائيلي، والتوسع في العلامات الدالّة على وجود علاقات طبيعية أكثر، كاجتماع المسؤولين السوريين والإسرائيليين سوية في كلا البلدين، والسماح باللقاءات بين المجموعات التجارية، وكذلك السماح للمجموعات السياحية الإسرائيلية - وليس الأفراد - بزيارة سوريا. وكان مقدّراً لجُهدنا أن يملأ إطاري العمل بأكبر قدر ممكن من التفاصيل.

لكن مناقشاتنا، على فائدتها، اصطدمت بطريق مسدود في نقطتين: لا يستطيع وليد أن يوافق على المزيد من الصلات الرسمية ما دام الإسرائيليون يحتلّون أرضاً سورية؛ فعلى حد قوله: «من سابع المستحيلات أن يرفرف علم إسرائيل في دمشق بينما لا تزال إسرائيل تحتلّ الجولان». ومع ذلك، كان هذا نوع التطبيع الذي يتوخاه رابين حتى قبل أن يكتمل الانسحاب. هذا ما ارتضته مصر كجزء من صفقة السلام مع إسرائيل، وهو لا يسعه القبول

بما هو أقلّ من ذلك من سوريا. كذلك كان هناك مأزق على صعيد الزمن. الطرفان كلاهما موافقان على أن تتراوح مدة المرحلة الأولى من ستة إلى تسعة أشهر، لكن متى تبدأ المرحلة الثانية؟ وهل ستكون المرحلة الأخيرة أم ستعقبها مرحلة ثالثة؟ المشكل الحقيقي لم يكن في عدد المراحل، بل في التباين حول الإطار الزمني للاتفاق: فوليد يتحدث عن سنة واحدة، أما إيتامار فعن أربع إلى خمس سنوات.

بحلول تشرين الأول/ أكتوبر، كنا قد ذهبنا في هذا المسعى إلى أبعد حد ممكن من دون أن نورّط القادة فيه. وحيث إن الرئيس كلينتون سيزور المنطقة لحضور حفل توقيع اتفاقية السلام الإسرائيلية ـ الأردنية ويُقابل زعماءها، فقد سنحت لنا فرصة لكي يجتمع الرئيس بكل من الأسد ورابين. وإذا كان مستشارو الرئيس السياسيون قلقين من وجود اسم سوريا على لائحة الدول الإرهابية، ولا يرون في توجه الرئيس إلى دمشق سوى مجازفة خطرة، فقد كنتُ ومارتن نعلم أنه يلزمنا خطوة جوهرية من طرف الأسد إذا ما أُريد لرابين أن يوافق على حلٍ وسط بشأن الجدول الزمني والتطبيع. وكانت زيارة كلينتون هي السبيل الوحيد إلى تحريك الأسد.

كنتُ ومارتن نعلم أن الأسد لا يحب أن يكون الزعيم العربي البارز الوحيد الذي يستنكف كلينتون عن زيارته، وهذا ما منحنا فعالية ضاغطة لإنتاج خطوة في السر والعلن. فقبل ثمانية أيام من موعد الزيارة، وقع تفجير انتحاري في حافلة ركاب إسرائيلية في تل أبيب راح ضحيته واحد وعشرون إسرائيليا ومواطن هولندي واحد. أوضحنا لوليد أنه يستحيل على كلينتون أن يقف مع الأسد بعد أسبوع من وقوع مثل هذا التفجير من غير أن يدين الأسد الإرهاب. وسيكون الثمن العلني لتوجه كلينتون إلى دمشق هو إدانة الأسد للمرة الأولى عملاً إرهابياً ضد الإسرائيليين. تفهّم وليد الفكرة، وعملنا معاً على نصٍ متفق عليه يقول فيه الأسد إنه «يُدين قتل المدنيين سواء في بيروت أو رام الله أو تل أبيب».

كانت اللعبة التي ألعبها تقضي بالوصول إلى إسرائيل وسط جوٍ من التبدل يلف العالم العربي ـ اتفاقية سلام احتفالية تُبرم في الأردن؛ الأسد يجتاز عتبة علنية حول الإرهاب؛ والأسد يقوم بخطوة سرّية لدفع عجلة المفاوضات قُدماً. وفي حالة كهذه، سيجد رابين سهولة أكبر في الاستجابة، عملياً ونفسياً على السواء.

لكن من نكد الطالع، أن ما كان يبدو، مرة أخرى، منطقياً في النظرية، لم يتحقق على نحو ما أملتُ أو توقعتُ. لقد أقدم الأسد في السرّ على خطوة باتجاه الرئيس كلينتون: وافق على تمديد الجدول الزمني للاتفاق من اثني عشر إلى ستة عشر شهراً، والسماح بوجود

دبلوماسي (لا يرقى إلى درجة سفارة) قبل أربعة أشهر من اكتمال الانسحاب الإسرائيلي. وجرياً على عادته، ربط الأسد بين الاثنين، فإما أن يقبل رابين الاثنين معاً أو أنه لن يغيّر موقفه حيال أي منهما. صحيح أن تنازلات الأسد هنا كانت محدودة، إلاّ أنه أحدث بهما تبديلاً في واحدٍ من مبادئه، أعني: استحالة أي وجود إسرائيلي، دبلوماسي أو رسمي، في سوريا ما دامت هناك أرض سورية تحت الاحتلال. لكن ما يبعث على الحسرة، أن الأسد في مؤتمره الصحفي، بدلاً من أن يندّد بالإرهاب، قال إن إسرائيل هي من يجب أن يُلام على ذلك بالنظر إلى السياسات التي تنتهجها. وكانت الكارثة. ها هو رئيس الولايات المتحدة يقف بجانب رئيس الجمهورية السورية، ليسمع الأسد ينحي باللائمة على إسرائيل لوقوع أعمال الإرهاب، ولم ينقضِ بعدُ أسبوع على التفجير الانتحاري في تل أبيب. لم تكن هناك صفحة جديدة، بل مجرد تكرار وإعادة للعداوة العربية تجاه إسرائيل. وشعرتُ بأنني المسؤول عن زجّ الرئيس في هذا الموقف.

فماذا جرى للنص المكتوب بعناية؟ إن الأسد ببساطة لم يعمل به. وحين سُئل عن الإرهاب من قبل ريتا بريڤر من شبكة أخبار سي بي أس، أحسّ كما لو أنها تتهمه شخصياً بانه إرهابي، فأجابها تبعاً لذلك.

علاني الشحوب، وكذلك الوزير كريستوفر. سألتُ فاروق الشرع عن الجدوى من عقد اتفاق، إن كان الرئيس الأسد حُراً في الضرب به عُرض الحائط. فكان جواب الشرع أن طارحة السؤال كان يعوزها التهذيب مع الرئيس الأسد. وحثّ كريستوفر الأسد على استرضاء الرئيس كلينتون، لكن احتمالات ذلك كانت ضئيلة.

وكان أمراً بديهياً أن يُقلّل رابين من شأن ما وافق عليه الأسد لدى اختلائه بالرئيس، لكنه في العلن شكر كلينتون على الجهود التي يبذلها لتنشيط عملية السلام بين إسرائيل وسوريا ـ وهذا ما وجد كل تقدير لدى الرئيس بعد الكارثة غير المنتظرة في دمشق.

اختراق ظاهري ينتهي فقط إلى استعصاء جديد

عقب زيارة الرئيس بوقت وجيز، ألمح رابين إلى وسيلة لتحريك المفاوضات. وإذ ذكر أن تحقيق اختراقٍ غير ممكن إلا إذا عرفت إسرائيل أن احتياجاتها الأمنية ستُلبّى، اقترح أن يجتمع ضباط عسكريون كبار من كلا الجانبين. ستكون تلك سابقة؛ وستخبره إن كان الأسد جاداً في التعامل مع المسائل الأمنية. وستؤثر على مدى استعداده للتحرك نحو الوصول إلى اتفاق.

حملتُ الاقتراح إلى الأسد، لافتاً نظره إلى أن «الشباب» في جيش الدفاع الإسرائيلي هم أقرب الناس إلى رابين، قلتُ له إن استعداده للتعامل معهم، سينظر إليه رئيس الوزراء بمنتهى الجدّية، وهو خير سبيل لتحقيق اختراق. وقد ساءلتُ نفسي في وقت لاحقٍ ما إذا كنتُ قد ذهبتُ بعيداً في تسويق الاجتماعات العسكرية، مما حدا بالأسد إلى الشعور بأنه إذا قام بخطوات إجرائية فسوف يُكافئه الإسرائيليون عليها بتقديم تنازلات جوهرية. على أية حال، اقتنع الأسد بالاقتراح - وكان ذلك، من دون شك، وجزئياً على الأقل، لشعوره بالحاجة إلى الاستجابة لنا بعدما سبَّبه من إحراج للرئيس في دمشق.

وأياً كانت أسبابه الحقيقة، فقد وافق الأسد على سلسلة من الخطوات التي تشتمل على اجتماع ضباط عسكريين كبار لأول مرة. وكانت الخطوة الأولى في هذه السلسلة، اجتماع عسكري رفيع الرتبة من الطرف الإسرائيلي بوليد المعلّم. وقد أوفد رابين أرفع ضابط عسكري لديه: رئيس أركان الجيش إيهود باراك، لهذا الغرض. عقدنا الاجتماع في بلير هاوس - دار الضيافة التابعة للرئيس والكائنة قبالة البيت الأبيض. لم يطرأ أي جديد في الاجتماع الرسمي. لكن حين انتقلنا إلى الحديقة في بلير هاوس، بدأ باراك يتحدث عن سُبُل خلاّقة لتبديد مخاوف كلا الجانبين، ملمّحاً إلى تفهّم إسرائيل لأهمية الأرض عند السوريين والمحافظة على كرامتهم في أي اتفاق. وكان واضحاً تأثّر وليد بما سمع. والخطوة الثانية في السلسلة كانت اجتماع ضابط عسكري سوري رفيع بإيتامار. غير أن الأسد فاجأنا حين ذكر أنه سيوفد كبير ضباطه العسكريين العماد حكمت الشهابي، للاجتماع بنظيره الإسرائيلي في الحال.

كانت تلك الخطوة الأكثر جدية التي يُقدم عليها الأسد في المفاوضات؛ ذلك أن الشهابي شخصية معروفة وله مكانته الرفيعة في النظام. إنه رئيس الأركان العامة للجيش السوري، ومأثور عنه تمرّسه في حل المشاكل، وشخص يعتقد الإسرائيليون أنهم يعرفونه، حتى وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة. لقد سعى رابين على طول الخط إلى قناة اتصال بالأسد تكون كتومة وموثوقة. وها هو ينالها.

ترأستُ الاجتماعات في بلير هاوس، وكانت محاطة بالسرية ودامت يومين في آخر أسبوع من كانون الأول/ ديسمبر. رأى رابين فيها بداية لقناة اتصال خاصة ورفيعة المستوى؛ قناة يُمكنه من خلالها أن يتخذ خطوات جادّة في الجوهر وهو مطمئن البال. على عكسه، أعتقد الأسد أنه بإيفاده رئيس أركان جيشه وبإظهاره التزاماً سورياً جديداً في نوعيته تجاه إسرائيل، سيكونون مدينين له بخطوة جوهرية مماثلة.

في تلك الأثناء، حضر إيهود باراك، وهو لا يعلم شيئاً عن الجيب، حاملاً معه عرضاً نظرياً للحاجة إلى تدابير بناء الثقة والترتيبات الأمنية التي ستحدّ من تموضع القوات السورية. لم يكن مستعداً للتحدث عن الحدود ـ المسألة التي يريد الشهابي معالجتها قبل غيرها. سأل الشهابي كيف يمكن أن تتحدث سوريا عن الترتيبات الأمنية إذا كانت تجهل أين تقع الحدود. أما بخصوص إجراءات بناء الثقة، فهي لن تكون ممكنة إلا متى عرفت سوريا أن الاتفاق بات في حكم الممكن.

من غير إنكار الهوّة الواضحة بين طريقِتَيْ تفكير الطرفين، شرعتُ بتحديد نقاط الالتقاء التي أعتقد أنها قد تصلح لأن تكون لبنات أساسية للترتيبات الأمنية. خذوا مثلاً: الطرفان كلاهما يريدان ضمانات ضد أي هجوم مباغت، وتقليل الاحتكاكات إلى أدنى حدّ على الحدود، وخفض خطر اندلاع الحرب. فلِمَ لا نستكشف ترتيبات أمنية مختلفة تعمل على تحقيق هذه الغايات؟ وإذا كان الشهابي مُحبطاً لعجزه عن تثبيت باراك على أي شيء في الاجتماعات ما عدا الأفكار التجريدية، غير أنه أبدى استعداداً لدراسة اقتراحي.

لكن الوقت لم يكن في صالحنا. فالشهابي لن يمكث في البلاد سوى أسبوعين فقط، يزور خلالهما ابنه، الطبيب المتخصّص في الطب النووي في «نيوپورت بيتش». وخلال وجوده في البلاد، حاولتُ أن أقنع رابين بتخويلنا عقد اجتماع متابعة إما مع باراك أو مع أمنون شاحاك، بديل باراك في رئاسة هيئة الأركان العامة، اعتباراً من الأول من كانون الثاني/ يناير. فمن دون اجتماع كهذا، كنتُ أخشى ألا يرخِّص الأسد بالمزيد من المحادثات بين رئيسَيْ الأركان، اعتقاداً منه أنها تُعقد على غير طائل. كنتُ أرى أنه لا بد من عمل شيء ما قبل أن يعود الشهابي إلى سوريا.

غير أن رابين وجد من غير المناسب أن يواصل باراك متابعة قناة الاتصال، ولا يريد كذلك أن يغيب شاحاك عن البلاد رأساً بعد تسلّمه قيادة الجيش.

وقد تحققت مخاوفي لسوء الحظ. فقد قرأ الأسد محاضر اجتماعات بلير هاوس (التي حرص وليد على تسجيلها بدقة متناهية)، فلم يرَ فيها أية استجابة إسرائيلية لسوريا، بل مطالب متضخمة باستمرار تتصل باحتياجات إسرائيل الأمنية فقط، وتشتمل على عناصر، قال لي الأسد في وقت لاحق، إنها «ستجعلني في وضعٍ أسوأ مما أنا فيه الآن».

وكما حصل بشأن الحدود في أيار/ مايو المنصرم، قال الأسد إنه لن تُعقد بعد الآن أية اجتماعات بين الضباط العسكريين ما لم يكن هناك اتفاق على مبادىء محورية معيّنة بخصوص الترتيبات الأمنية.

وكي تكون هذه النقطة واضحة لا لبس فيها، أبقى الأسد وليد المعلّم في دمشق مدة ستة أسابيع، وعلقت سفينتنا في القاع من جديد.

لا ورقة «الأهداف والمبادىء»

عاد وليد إلى واشنطن في منتصف شباط/ فبراير 1995. والسبيل الوحيد لكسر حالة الاستعصاء الجديدة كان في تبيُّن ما إذا كان في الوسع وضع إطار عمل عام حول الترتيبات الأمنية. وهذا ما أطلق عجلة مفاوضات دامت أربعة أشهر بين إيتامار ووليد وبيني من حيث الأساس، على المبادىء هذه المرة عوضاً عن محدّدات الأمن. وكان الغرض منها التوصل إلى تفاهم حول هذه المبادىء ومن ثم جمعها وتصنيفها في «لا ورقة»(*).

كانت المفاوضات، بلا مبالغة، عسيرة وشاقة للغاية. فالسوريون يريدون التشديد على التبادلية والنوعية في الترتيبات الأمنية ـ بمعنى تطبيق القيود على القوات المسلحة بصورة متساوية على كلا الطرفين ـ والإسرائيليون، من جانبهم، يريدون للترتيبات الأمنية أن تأخذ في الاعتبار واقع اللاتناظر بين الطرفين. فسوريا ذات أراضٍ شاسعة وتتمتع بعمق جغرافي كبير، بينما إسرائيل لا تملك أراضي واسعة أو عمقاً استراتيجياً: مدنها قريبة جداً من الحدود، وقواتها مضطرة إلى البقاء في حالة استنفار دائم بسبب ضيق هامش الخطأ في تعبئتها ضد أي تهديد محتمل. وفي ضوء الفارق من حيث الحجم، تستطيع إسرائيل القبول بسريان جميع الترتيبات الأمنية على كلا الجانبين، ولكن ليس بالتساوي.

فالمناطق المجرّدة من السلاح، أو المناطق ذات الأنتشار العسكري المحدود، لا بد من أن تكون مختلفة.

وبجهد جهيد بدأنا بوضع نصٍ الغرض منه محاولة التوفيق بين المقاربتين المتعارضتين حيال الأمن. وفي وقت مبكر نسبياً من العملية، وافق رابين على أن تكون الترتيبات الأمنية ـ حيث تُطبَّق القيود على قوات كلا الجانبين ـ محدودة الرقعة بدلاً من أن تغطي سوريا كلها كما ألمح باراك للشهابي. وبالطبع، بقي تحديد رابين لـ«المناطق ذات الصلة» وتحديد الأسد لها مختلفين، وانتقل هذا الاختلاف إلى صُلب المسألة التي ينبغي لنا التغلّب عليها، أعني كيف لنا أن نعالج اللاتناظر في النطاق الجغرافي للترتيبات الأمنية(**).

(*) نقاط تفاهم غير رسمية، يتم التوصل إليها بالطرق الدبلوماسية؛ إنها غير ملزمة قانونياً، لكنها مع ذلك عيانية ومحسوسة.

(**) تحديد رابين لـ«المناطق ذات الصلة» كان يمتد من صفد في إسرائيل إلى دمشق في سوريا؛ =

وفي محاولة مني للخروج بصيغة عند إحدى المراحل من أجل اللاورقة، اقترحتُ ما اُعتبرتها ديباجة غير ضارّة: «المناطق ذات الصلة ستكون على جانبي الحدود». وهذا ما أشعل جدلاً واسعاً حول المناطق ذات الصلة وأحجامها وضرورة ربطها بترسيمٍ للحدود. أصرّ وليد على الإشارة دونما لبس إلى الحدود، فيما رفض إيتامار ذلك. وها هي عثرة جديدة تعترض سبيلنا. وبغية تذليلها، اقترحتُ إرسال مذكرة أميركية إلى الأسد مؤداها أنه على فرض الاستجابة لاحتياجات إسرائيل، تفهم الولايات المتحدة المناطق ذات الصلة على أنها مناطق تُرسم من حدودٍ قائمة على أساس خط الرابع من حزيران/ يونيو. فلم يجد وليد بأساً في هذا الاقتراح، كما لم يعترض عليه إيتامار، قائلاً إن ذلك شأن يخصّ أميركا. وقد راقت هذه المقاربة لكل من الرئيس كلينتون والوزير كريستوفر.

لكنني اكتشفت متأخراً، وفقط بعدما توجهتُ إلى المنطقة لمقابلة الزعيمين، أن رابين لديه مشكلة كبرى مع مثل هذه المذكرة الأميركية إلى الأسد. فهو لا يريد أن يرى أي شيء مكتوب عن الجيب. ولا يهمّ إن كنا نشير إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو إشارة مشروطة، أو كنا نحيل إلى ذلك بوصفه فهماً أميركياً وليس إسرائيلياً. بالنسبة إليه، كنا بذلك نُخرج تعهّده من جيبنا ونعطيه للأسد، قبل أن يلبّي الأسد احتياجات إسرائيل.

حين نقلنا اعتراضات رابين إلى وزير الخارجية، ساوره قلق من أن يعمد الأسد إلى تجميد المفاوضات مجدداً، وأرادني أن أقوم بمحاولة إضافية لدى رابين. جرت العادة أن أقبل عن طيب خاطر طلب الوزير، لكنّي هذه المرة كنتُ أعلم أنني لن أذهب إلى هناك لإقناع رابين، وبتّ مقتنعاً الآن بأنه لمن الخطأ المضي قُدماً رغم معارضته. فبعد كل شيء، إنه تعهُّد إسرائيل غير الرسمي هو ما نحن بصدد إعطائه طابعاً رسمياً. إن رابين على حق في أننا نعكف على وضع خط قاعدي جديد، مكتوب هذه المرة وبالتالي أقل قابلية للإنكار، في حين لم يقدّم الأسد حتى الساعة إلاّ القليل.

كنتُ حانقاً على نفسي لأنني لم أُنعم النظر جيداً في الفكرة التي اقترحتها. فقد وقعتُ ضحية التفكير فقط في كيفية حل مشكلة معينة في المفاوضات، وعميتُ عن رؤية المسائل الأهمّ المطروحة على المحك في العملية. غير أن مشكلة برزت لنا الآن. كان وليد قد أخبر الأسد بالمذكرة التي سيتلقّاها منا، وكنتُ ساعتئذ في طريقي إلى دمشق لأقول له إنه لن تكون هناك أية مذكرة.

= أما تحديد الأسد لها فكان يمتد من صفد في إسرائيل إلى القنيطرة في سوريا - علماً بأن القنيطرة هي الحاضرة السورية لمرتفعات الجولان.

المصارحة مع الأسد وتغيير رابين فكره: عديدة هي المرات خلال تولّي منصبي التي تملكتني فيها الرهبة لدى التوجّه إلى حضور اجتماع، لعلمي بما ينتظرني فيه، ولمعرفتي كم سيكون تلك الاجتماع شائكاً وبغيضاً. وهذا لعمري وضعٌ لا مفر منه ما دام المرء يقوم بدور المفاوض. وقد بدأتُ أعامل مثل تلك الاجتماعات العسيرة كما لو أنها تحدٍ لي.

وفي هذه الحالة تحديداً، كان هناك من أخاف عليه غير نفسي؛ إنه وليد. فقد أخبر الأسد بأنني أحمل إليه رسالة، وخشيتُ أن يوجّه الأسد اللوم إلى وليد لعزوفي عن تسليمها. وتعيّن عليّ أن أتأكد من أن يحمّلني أنا المسؤولية وليس وليد. كذلك كان عليّ أن أُظهر للأسد أننا لا نُشكك في «الجيب»، بل ما زلنا نحاول إيجاد السبيل الصحيح لإحداث اختراقٍ كي يُصبح الجيب شيئاً ملموساً. ولهذه الغاية، سوف أقترح عليه رفع مستوى مساعينا لإنتاج «اللاورقة» بطريقة تُظهر ما نعلّق من رهانات على العملية.

إنما لا بد من التصدّي للأمور الأهمّ أولاً. من عادة وليد أن يستقبلني على أرض المطار ويصطحبني معه في رحلتنا القصيرة إلى مقر إقامة الأسد الصيفي في اللاذقية. شعرتُ بأن من واجبي أن أخبره رأساً بأنني لا أحمل الرسالة معي، ولن يكون في وسعي إبراز أية مذكرة نظراً لمعارضة رابين. ما إن سمع وليد ذلك، حتى امتقع وجهه تماماً. ولم يخامرني شك في أن وليد كان لحظتها يراجع ذلك بمفرداته الشخصية ـ وهذا شيء مفهوم في نظامٍ كنظام الأسد، حيث غضب الزعيم قد يكلّف المرء أكثر بكثير من فقدانه منصبه.

لم يكن لدينا متسع من الوقت لبحث هذا الموضوع في السيارة. وعلى أية حال، لم أشأ أن أكشف له عن أن لديّ بعض الأفكار، لعلمي بأن وليد سيُطلع الأسد على كل ما أخبره به في هذه المرحلة، وبنوع خاص كي يحمي نفسه. فأي شيء جديد أطرحه، يجب ألا يظهر إلاّ في الاجتماع كيلا يفقد قيمته.

لم أنتظر طويلاً لمقابلة الأسد. لم تشِ ملامحه بأي شيء حين بدأ الاجتماع، لكن وليد بدا متوعكاً؛ كان شاحب الوجه بكل معنى الكلمة. شرحتُ في مستهل المقابلة أنها كانت فكرتي أنا أن نحمل رسالة أميركية إلى سوريا، لكن رابين يعارض ذلك في هذه المرحلة، لأن الرسالة تعني إخراج تعهُّد إسرائيلي أُعطي لنا من جيبنا وإضفاء طابع رسمي عليه قبل أن يعرف رابين إنْ كانت احتياجات إسرائيل سوف تُلبّى. قُلتُ شارحاً: ربما كان عليّ أن أفكّر بذلك من قبل، لكننا كنا سنعامل تعهّداً سرياً من الأسد بالطريقة عينها التي نُعامل بها الآن تعهّد رابين السرّي، «فالمنطق والنزاهة يقتضيان ذلك».

لم يطرأ أي تبدّل يُذكر على وجه الأسد، بل جعل يستمع إليّ فحسب. ومضيتُ من ثم

أشرح له بعض الاقتراحات المحتملة بشأن نصّ اللاورقة. وإلى الآن لم يكن الأسد قد نطق بحرف واحد، لكن العلاّف الذي كان حاضراً الاجتماع اعترض على كلامي. في البداية تذرعت بالصبر فلم أرد. لكن حين ألمح العلاّف إلى أنني خدعتُ السوريين بسحبي الرسالة، وكيف يُمكنهم الاطمئنان إلى أي نصٍ قد أقترحه الآن، انفجرتُ غاضباً. قُلت إن الرسالة رسالتنا، ونحن أحرار في تقديمها أو عدم تقديمها. إننا لم نعطهم إيّاها بعد، ولم ننتزع شيئاً من السوريين كان في حوزتهم سابقاً. لو كنا قدّمناها إليهم ثم عمدنا إلى سحبها، لكان من حقّه أن يتّهمنا بسوء النيّة ـ لكن ذلك لم يحصل بعد. فإذا كانت سوريا ترى ما يراه العلاّف، فخيرٌ لنا أن نوقف بذل مساعينا ولتفتش سوريا عن جهة أخرى يُمكن لها أن تعمل معها.

هنا تدخّل الأسد. صحيح أن سوريا أُصيبت بخيبة أمل لعدم وجود أية رسالة، إنما الأمر عائد إلى الولايات المتحدة نفسها أن تقرّر متى تبعث برسائلها. من جهتها، سوريا لا تقبل سوى بحدود واحدة: خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. ويجب أن تكون الترتيبات الأمنية على جانبي ذلك الخط أو لا يكون هناك اتفاق ولا ترتيبات أمنية بالمرة.

أقريّتُ بأننا نفهم أن هذا هو الموقف السوري، وأن مقترحاتي إنما تهدف إلى الدخول في صلب المشكلة بين الطرفين ـ وهي ليست الحدود بل أخذ اللاتناظر الجغرافي بين الطرفين في الاعتبار. قلتُ للرئيس الأسد، حتى وإنْ كان موقف سوريا في المحادثات هو الإصرار على التكافؤ المطلق، فأنتم تسلّمون، ضمنياً على الأقل، بالفوارق الجغرافية عندما تقترحون أن تكون المناطق ذات الصلة من صفد إلى القنيطرة ـ أي أن المساحة على جانبكم من الحدود ستكون أكبر من تلك الكائنة على الجانب الإسرائيلي. وأضفت: «قد تكونون ورابين لا تزالان تختلفان على حجم المناطق ذات الصلة، لكن ما أقترحه بالنسبة إلى النصّ المنشود إنما أقصد به القول إنه سيكون هناك تكافؤ في الترتيبات الأمنية باستثناء الجغرافيا».

أقرّ الأسد بوجهة نظري، لكنه خشي أن يُسيء الإسرائيليون استخدام عبارة «باستثناء الجغرافيا». قلتُ إن هذا طبعاً شيء سيتعين على الطرفين التفاوض بشأنه عملياً؛ إنما نحن الآن بصدد إرسال المبادىء (وشدّدت النبرة هنا على الـ التعريف)، لأن الأسد يبتغيها، وهي لا يُمكن أن تُهمل الفوارق الجغرافية وإلاّ فإنها تخالف المنطق وتتحدى الحسّ السليم.

حتى الأسد، الشديد التمسّك دائماً بما هو «منطقي»، لم ينازعني في ذلك، هنا أثرتُ فكرة قدوم الشرع إلى واشنطن، بعد زيارة رابين المقبلة، لنرى ما إذا كان في الوسع

الاتفاق على اللاورقة الخاصة بـ«الأهداف والمبادىء».

وإذ أشار الأسد إلى أنه يريد درس الاقتراح، كان من الجلي لي أنه وجد صدى في نفسه. فحتى وإن لم يأتِ هذا الاقتراح بشيء آخر، فهو سيلقي على الأقل مزيداً من الضوء على العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا، وعلى استعدادهما للعمل سويةً. انتهى اجتماعنا حوالي الساعة السادسة مساءً، بعدما كان بدأ بعد الظهيرة بقليل. وفيما كان الأسد يودعني، التفت إلى الشرع وطلب منه مرافقتي لتناول طعام «الغداء». وعلى المائدة قال لي الشرع: «إذا قبل الإسرائيليون بالمبادىء، يُمكن أن نكون مرنين حول التفاصيل». فأجبته إن المبادىء متفقٌ عليها إلى حد بعيد، لكن الإسرائيليين يخشون من أنكم «ستتصرّفون بها كما لو كانت «سترة تكبيل المجانين»؛ ثم إن المبادىء لا تعني شيئاً من دون تطبيق عملي». فكرّر الشرع، في ما يُشبه رجع الصدى لما أضحى جزءاً من اللازمة السورية والفلسطينية في المفاوضات: «يُمكن أن نُبدي مرونةً حيال التفاصيل إنْ وافقتم على المبدأ».

وفي ختام ذلك اليوم، كان أسعد رجل فينا هو وليد المعلّم. وجدته في السيارة التي تقلّنا إلى المطار منشرح الصدر، لا بل «مذهولاً» على حد وصفه. حين أخبر الأسد بأنه لن تكون هناك أية رسالة، اكتفى الأسد بالقول له: «أهذه طريقة يُعاملك بها أصدقاؤك؟» ـ وهو جواب مرجف يشرح لماذا كان وليد يبدو كالمضروب على رأسه. لقد حسب أن الأسد سيرفع الاجتماع حين أُخبره بعدم وجود رسالة إليه. لكنك ـ كما قال وليد ـ «أقنعته بتحليلك وباقتراحك المتعلق بالشرع». وإذا بوليد ينتقل الآن من الإحباط التام إلى النشوة العارمة، إذ قال: «بوسعنا أن ننجز الورقة حين يأتي رابين والشرع».

أنا أيضاً كنتُ أشعر بالارتياح وأنا في طريق العودة إلى إسرائيل. لدى وصولي، طلب رابين أن يقابلني بمفردي، وهكذا تركنا إيتامار وداني ياطوم ومارك پارّيس في غرفة الجلوس ودلفنا لوحدنا إلى مكتبه. كان متلهفاً لمعرفة رد الأسد.

أخبرتُ رابين بأنه لم يكن بالاجتماع السهل على الإطلاق، ومضيتُ أصفه له وصفاً كاملاً. ومن غير أن أُصوّر له حصيلة سعيدة أكثر من اللازم ـ خاصةً وأنني كنتُ أريده أن يشعر بأننا قد حمينا مصالحه لقاء ثمن ما ـ قلتُ لرابين إن الأسد سوف يدرس اقتراحي بإيفاد الشرع لنحاول حسم أمر اللاورقة. شكرني رابين على ما فعلته في دمشق، ولكنه تساءل بعد ذلك عما إذا كان الرئيس ووزير الخارجية يُدركان بما فيه الكفاية المخاطر التي يخوضها، والطريقة الفُضلى للتعامل مع الأسد. قال إن الأسد رجل «صلب العريكة»، ويجب أن يكون المرء شديداً معه. إن الرئيس والوزير مُطالبان بأن يضغطا على الأسد، لا أن

يضغط الأسد عليهما. فهل يُدركان ذلك يا تُرى؟

أجبته: لقد رأيتم ماذا فعلتُ في دمشق، والوزير على علم تام بما أعتزم القيام به. وهذا على ما أظن كافٍ للإجابة عن سؤالكم. لم يبدُ على وجهه أنه اقتنع بكلامي. لذا غيّرت مسلكي وقُلت له: «أنتم من دفعنا إلى هذا المسار مع الأسد، وقد كان الوزير كريستوفر دقيقاً جداً في العمل وفق توجيهاتكم. إن الوزير والرئيس كليهما ملتزمان بكم، وهما لن يلحقا الأذى بإسرائيل أبداً».

أرخى لي رابين السمع، إنما لم أدرِ إنْ كنتُ قد طمأنته في شيء. بعد عودتي بوقت قصير، وجدتُ أنني لم أنجح في ذلك. فقد طلبني مارتن على الخط الهاتفي المأمون وأخبرني بأن رابين على ما يبدو بصدد تغيير فكره حول المسار السوري و«الجيب»، معتقداً أن الوزير كريستوفر قد تمادى بعيداً مع الأسد.

في رأي مارتن، رابين نفسه بات يحسّ الآن بأنه قد أسترسل بعيداً مع الأسد وأنه يريد أن يتراجع عن الجيب. قلتُ إن ذلك امتياز له - فهو وحده من يستطيع البتّ في ما يُمكن لإسرائيل أن تمنح أو تقبل به. إنما يجب أن نذكّره بما فوّضنا أن نفعله تحديداً كي يرى بوضوح عواقب النكوص الآن.

فهل كان رابين يحاول حملنا على قلب الطاولة في وجه الأسد؟ أهي حركة تكتيكية من جانبه أم تحوّل استراتيجي؟ لم أكن متأكداً، إلا أنني كنتُ أعلم أننا يجب أن نجمع ملفاً بكل ما أدلى به رابين من تصريحات لنا ابتداءً من آب/ أغسطس 1993، وأن الوزير كريستوفر يجب أن يراجع هذا الملف بمفرده مع رابين لكي يحلّ هذه المشكلة.

تدارستُ والوزير كريستوفر دوافع رابين قبل اًجتماعهما. لم أكن أدري إن كنا نرى رغبة رابين في إبطاء المسار السوري على خلفية التقدم الهادىء الجاري إحرازه آنذاك مع الفلسطينيين، أم أن الرجل كان يشعر حقاً وصدقاً بأنه أخطأ فيما خصّ سوريا. على كلٍ، كان شعور الوزير كريستوفر في حينه أن رابين ببساطة يخال أنه من الصعب عليه أن يقوم بما ظن في الأصل أنه قادر على القيام به في شأن الانسحاب من مرتفعات الجولان.

كنا كلانا متهلفين لذاك الاجتماع، لكن تبيّن لنا أنه خالٍ من أية مستجدات ذات شأن. التقى الوزير برابين على انفراد لمدة لا تزيد عن عشر دقائق. وقد أطلعه خلالها على الملف، فالقى رابين نظرة سريعة عليه، وأقرّ بأننا لم نفعل غير ما طُلب إلينا فعله. بيد أنه يُريدنا الآن أن نضغط بقوة أكبر على الأسد كي يُدرك الأسد أن عليه أن يُعطي - إذ لا يجوز أن يأتي العطاء من طرف رابين فقط.

سألتُ إيتامار لاحقاً ما الموضوع. فكان تفسيره أن رابين أحسّ أنه هو المُطَالَب دائماً بأن يُعطي لا الأسد. هذا كل ما في الأمر. سألته: ألم يُغيِّر رابين فكره بشأن القرار الخاص بالجيب؟ ربما، لكن رابين لا يتراجع أبداً متى أعطى كلمته.

إكمال اللاورقة، ورئيسا الأركان يجتمعان مجدداً

استباقاً لمجيء رابين إلى واشنطن، قررتُ أن أمهِّد الأرض لمحاولة إكمال اللاورقة. وحول النقطة العالقة المتصلة بمعالجة مسألة اللاتناظر الجغرافي، عرضتُ على إيتامار ووليد ثلاثة اقتراحات مختلفة حول تعديل معنى التكافؤ في الترتيبات الأمنية. وقد جاءت الصيغة النهائية غاية في التعقيد، إذ جرى تحديد التكافؤ في جملة طويلة وملتفّة من العبارات: «إذا رشح في سياق التفاوض أن تطبيق التكافؤ من زاوية البُعد الجغرافي سيكون متعذراً لجهة الترتيبات المحدّدة، عندئذ يدرس الخبراء من كلا الطرفين النواحي الإشكالية من الترتيبات المحددة ويعملون على حلّها ـ سواء أمن خلال التعديل (بما في ذلك الإضافة أو الحذف)، أم من خلال حلٍ ما يُتفق عليه ويكون مقبولاً».

وقد وافق رابين على صيغة قريبة من هذه قبل وصول الشرع، والإضافة الواردة بين القوسين كانت من بنات أفكار الوزير كريستوفر لتُهدىء من قلق الشرع من إساءة استخدام عبارة «التعديل». وبمعونة شمعون بيريز، قَبِلَ رابين هذا التغيير وبذا صار في حوزتنا اتفاق.

كان الاتفاق على لاورقة «الأهداف والمبادىء» قمة عالية على المسار السوري إبان تولّي رابين منصب رئيس الوزراء. ومن غير أن يشير تحديداً إلى اللاورقة، أعلن رابين أنه أمكن إحراز اختراق إجرائي حول الترتيبات الأمنية مع سوريا. ثم تبعه الأسد، مستخدماً عبارة «الاختراق الإجرائي» هو الآخر، ليُعلن أن رئيسَيْ أركان الجيشين سوف يجتمعان. لسنا مضطرين بعد الآن إلى محاولة إخفاء الاجتماعات؛ ها نحن نُعلنها.

غير أنني، وبناءً على الدروس التي أستفدتها في الماضي، لم أكن أرغب في التوجه رأساً نحو اجتماع رئيسَيْ الأركان. كنتُ أريد الإعداد له، وأستحصل على مباركة الزعيمين لسياقه التسلسلي. أولاً، أريد أن أجتمع بالعسكرِيَيْن الكبيرين في المنطقة تحضيراً لجدول أعمال المحادثات؛ ثانياً، يجتمع الرجلان في واشنطن؛ ثالثاً، يعقد خبراء عسكريون كبار ـ من رتبة ميجور جنرال (لواء) من كلا الجانبين ـ اجتماعات للمتابعة. وافق كل من رابين

والأسد على هذا السياق التسلسلي، وأعلنه الوزير كريستوفر.

في البداية، سار كل شيء على ما يرام وبأفضل من أي وقتٍ في المفاوضات. وقد تسنّى لي في الاجتماعات المسبقة التي عقدتها في المنطقة أن أتوصل إلى اتفاق سريع على جدول الأعمال، لا بل لمستُ لأول مرة رغبةً سورية في بحث تدابير بناء الثقة العسكرية في الحال، وليس إلى حين إحلال السلام.

لكن سرعان ما عاد التباين في مفاهيم الطرفين حول مسألة الانذار المبكر إلى الظهور مجدداً، ولم يكن قد مضى على المحادثات سوى يومين ونصف في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن. بالنسبة إلى الإسرائيليين، الخطر الأمني الكبير في ترك مرتفعات الجولان يتمثل في فقدان الإنذار المبكر بحدوث هجوم. فالجولان، وبخاصة أجهزة الإنذار المبكر الأرضية الإسرائيلية المركّبة على أعلى قممه، يمنح الإسرائيليين القدرة لا على مراقبة دمشق فحسب، بل وإلى مسافة أبعد منها نحو حدود سوريا الشرقية مع العراق. ومن هذا الموقع الممتاز، تستطيع إسرائيل أن تلاحظ حصول أي تبدّل في وضعية القوات السورية: مختلف أشكال التبدل في التموضع، الانتشار أو الاستعداد، مما قد ينمّ عن خطر هجوم محتمل. بالنسبة إلى السوريين، المحطات الأرضية الإسرائيلية في مرتفعات الجولان هي رمز من رموز الاحتلال؛ وانسحاب إسرائيل من الجولان مع احتفاظها بالمحطات الأرضية معناه استمرار الاحتلال.

قضينا شطراً لا يُستهان به من المنقاشات الأوّلية نتدارس ما يستلزمه الإنذار المبكر ليكون فعّالاً. كانت حجّة شاحاك هي أن الشكل الأكثر موثوقية من الإنذار المبكر هو الذي تؤّمنه المحطات الأرضية. فالتعويل عليها أجدى من استخدام الطائرات أو الأقمار الاصطناعية [السواتل] لإعطاء صورة مستمرة عما يحدث في القوات على الأرض. فردّ الشهابي تلك الحجة بالقول إن في وسع إسرائيل أن تحصل على كل الإنذارات المبكرة التي تحتاجها من السواتل أو الطائرات أو حتى من المناطيد الثابتة.

انضمّ إلينا في المحادثات الليوتنانت جنرال دان كريستمان من الجيش الأميركي. كان كريستمان قد رافق الوزير كريستوفر في رحلاته ممثّلاً رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيوش الأميركية، وصار عضواً في فريق السلام عام 1995، وكان يصطحبني في العديد من زياراتي للمنطقة (وقد طلبتُ من دان أن يُعطينا تقييمه للتحديات المتّصلة بالإنذار المبكر من غير أن يُحابي أحد الطرفين في المناقشات). وأثناء مناقشتنا لما يستطيع وما لا يستطيع الإنذار المبكر من الجو والفضاء أن يفعله، لاحظ دان أن لا شيء أجدر بالاعتماد

من محطات الإنذار المبكر الأرضية. وأضاف أن هناك سُبُلاً للتعويض عن المحطات الأرضية في حال استلزمت الحاجة بعض البدائل، لكن حجم التعويض سيكون من كل بد رهناً بتموضع القوات على الأرض. وأعطى أمثلة. فلو جرى نشر القوات الخاضعة للمراقبة إلى مسافة أبعد من الجبهات المحتملة؛ أو وُضعت تلك القوات في حالة استنفار دُنيا؛ أو كانت بعض المواد الحاسمة اللازمة لشنّ هجوم (كالذخيرة أو المعدات الهندسية) غير متموضعة في نفس المكان مع القوات، فإن مستلزمات الإنذار المبكر تكون قد تقلّصت بدرجة كبيرة في هذه الحالات.

لقد أضاء دان بشكل أساسي على العلاقة المتبادلة ما بين حاجات الإنذار المبكر وموقع القوات. وتناول أمنون شاحاك هذه النقطة بالذات في سجالٍ أصاب كبد الاختلاف ما بين الطرفين، فبينما كان الاثنان يتجادلان حول ما هو كافٍ للإنذار المبكر، اتهم العماد الشهابي شاحاك «بالمبالغة في احتياجاتكم للترتيبات الأمنية. عندئذ ستكونون في حالة سلام لا في حالة حرب». فردّ عليه شاحاك قائلاً: «أنت على حق؛ ربما كنا نُبالغ في ما نحتاج إليه. حسبكم أن تنشروا قواتكم كما لو كُنتم في حالة سلام لا في حالة حرب - وليس حشد أكثر من 80 بالمئة من قواتكم في مواجهة إسرائيل، البلد الذي لكم معه أقصر الحدود على الإطلاق - ولسوف نشطب ونستغني عن كل ما نطلبه من ترتيبات أمنية». كان أمنون يلمح في تلك اللحظة إلى احتمال وجود بدائل عن محطات الإنذار المبكر الأرضية، إنما يتوجب على سوريا في هذه الحال أن تعيد نشر قواتها أو تسرّحها. ولم يكن الشهابي مستعداً للإجابة على هذه النقطة، ما عدا القول إن القيادة السورية وحدها تملك حق اتخاذ قرارات كهذه.

وحيث إنه تبيّن لي بجلاء تعذّر حل مشكلة المحطات الأرضية للإنذار المبكر في تلك المحادثات، فقد اقترحتُ إثارة الموضوع مع الزعيمين في المرة القادمة التي أزور فيها المنطقة. في غضون ذلك، سنسجّل موقف كلٍّ من الطرفين من هذه المسألة ونستكشف كل الجوانب الأخرى من الترتيبات الأمنية، من قبيل: المناطق المجردة من السلاح، المناطق ذات التسلح المحدود، إجراءات الشفافية، مراقبو وجنود بلد ثالث... إلخ.

وقد تمكّنا في سياق تلك المحادثات أن نغطي معظم جدول الأعمال الخاص بالقضايا الأمنية أكثر من أية مرحلة سابقة. لم يعكس الشهابي في ما قدّمه أي تحوّل ثوري في التفكير السوري، بل طرح عدداً من المواقف الجديدة على السوريين، كاقتراح نسبة 10إلى 6 لوصف الاختلاف في حجم المناطق ذات الصلة التابعة لكلا الطرفين؛ واقتراح عدم تمركز

القوات المدرعة السورية قريباً من إسرائيل بعد الانسحاب الإسرائيلي؛ والقبول بعددٍ من إجراءات بناء الثقة أو إجراءات الشفافية(*).

في ختام الاجتماعات، قدّمتُ ملخّصاً حدّدتُ فيه الخطوط العريضة لاتفاق من خمس عشرة نقطة سيتولى العسكريون الكبار متابعتها في اجتماعهم؛ كما ذكرتُ مجدداً أنني أعتزم بحث مسألة المحطات الأرضية مع الزعيمين - وقد أردتُ من ذلك أن أسجِّل في محضر الجلسة أنه لا يوجد اتفاق حول هذه المسألة (وهذا ما تبيّن أنه على جانب كبير من الأهمية فيما بعد).

ودّع الجنرالان شاحاك والشهابي أحدهما الآخر، والتقيتُ بكل منهما على حدة قبل أن يتوجها عائدين إلى المنطقة. كان الرجلان مفعمين بالتشجيع، وإن كان شاحاك أكثر تحفّظاً: «إن الشهابي رجل محترف ومهيأ للتصدّي للمشاكل وهذا شيء مهم. لكننا غير قادرين على سدّ الفجوات التي لا بد من معالجتها، وسيكون على رابين والأسد أن يتخذا قرارات صعبة بشأنها».

من جانبه، كان العماد الشهابي سعيداً جداً. فقد وصف أمنون شاحاك بأنه «رجل أستطيع التعامل معه». وإذ سمعتُ تعليق أمنون عن القرارات الصعبة، قرّرتُ أن أقوم بعملية تكييف في ذلك الاجتماع. كان الشهابي بصحبة وليد فقط، واستدعيتُ جمال هلال ليترجم لنا. قلتُ لهما إنني لم أتوقع أن يُتاح لنا حل مسألة المحطات الأرضية الآن. فهذه لن تُحلّ إلا متى جمّعنا كل العناصر المتعلقة بالترتيبات الأمنية في رزمة واحدة، أو كخيار بديل لدى نهاية العملية برمتها حين يُقرّر كل طرف ما هي الموازنات التوفيقية التي يقبل بها. قلتُ، ربما يتخلى الإسرائيليون عن المحطات الأرضية إذا ما كانت هناك إعادة تموضع للقوات السورية، مشفوعة بإجراءات للشفافية بعيدة الأثر، وتمظهرات مبكرة للتطبيع كالسياحة والسفارة. أو ربما تقبل سوريا بمحطة أرضية واحدة إذا قام بتشغيلها إسرائيليون وأميركيون معاً، وأبدى الإسرائيليون استعداداً لقبول فترة زمنية أقصر لتطبيق الاتفاق والانسحاب. لم أكن أعلم على أي شكلٍ ستكون تلك الرزمة. لكن في كل الاحتمالات، ستكون مسألة المحطات الأرضية من بين الموازنات التوفيقية الكبيرة حتماً.

(*) نسبة 10 إلى 6 كانت تعني أنه في مقابل كل عشرة كيلومترات على الجانب السوري من الحدود ترابط فيها قوات محدودة، تكون هناك نظيرها ستة كيلومترات على الجانب الإسرائيلي. أما إجراءات الشفافية التي تمت الموافقة عليها، فشملت الإشعار المسبق بالمناورات العسكرية ما دون مستوى الفرقة، وتقديم معلومات عن أية تعبئة أو حشدٍ للقوات.

أصغى الشهابي ووليد إلى ما قُلته من دون أي اعتراض، لا بل أقرّا بين الفينة والأخرى بأنني على صواب. إنما كانت تنتظرنا جميعاً مفاجأة.

مفاجأة الأسد ونفاد صبر رابين

لدى وصولي إلى إسرائيل في أعقاب اجتماع رئيسي الأركان، ورد في تعليقٍ للإذاعة السورية أن سوريا قد تقبل بوجود طرف ثالث في المحطات الأرضية للإنذار المبكر. وقد أثار التعليق فضول رابين وإيتامار إلى حد بعيد، وذهب بهما الظن إلى أن الأسد ربما يكون جاهزاً للتحرك بخطى أسرع من تصوّرنا. لا شيء يقع صدفةً في وسائل الإعلام السورية. فهل كان الأسد يُرسل لحظتئذ إشارات عن تنازلٍ ما بصدد المحطات الأرضية؟ بدا لي الأمر شاذّاً عن المألوف، إنما لم يكن عندي أي تفسير آخر له.

وحين وصلتُ دمشق في اليوم التالي، استقبلني وليد وهو ممتلىء بهجةً ويحمل لي في جعبته أخباراً سارّة، فقد جرى كل شيء على ما يرام لدى عودة الشهابي من واشنطن، وقد كان متفائلاً بإمكانية الانتقال إلى المرحلة التالية.

لم يكن هناك ما يُنذر ببروز مشاكل لدى افتتاح الاجتماع. قدّمتُ إيجازاً عن محادثات رئيسَيْ الأركان، ونقاط الالتقاء الخمس عشرة التي تمخضت عنها محادثاتهما، وعبَّرتُ عن رغبتنا في المضيّ قُدماً وبسرعة مع الخبراء في محاولة منا لحصر المسائل على اختلافها. لم ينطق الأسد بكلمة واحدة - فقد كان ظهره يؤلمه - واكتفى الشرع ووليد بهزّ رأسيهما وأنا أتلو عليهم إيجازي.

ما إن انتهيت، حتى بدّل الأسد الجو على الفور. قال إن شيئاً لم يتم إحرازه بعد، ولن يكون هناك من جدوى في اجتماع الخبراء العسكريين ما لم يُسقط الإسرائيليون مسألة المحطات الأرضية جُملة وتفصيلاً. نظرتُ إلى الشرع ووليد، فوجدت علائم الارتباك والشحوب بادية على محياهما؟ فلا أحد منهما كان يعلم أن الأسد سيُقدم على ذلك، والاجتماع الذي كان من المفترض أن يكون قصيراً، تحوّل إلى سجال دام أربع ساعات ونصف.

قُلت للأسد إنكم تتراجعون عن تعهُّد التزمتم به أمام الوزير كريستوفر. وذكّرته بأن ذلك تمّ الاتفاق بشأنه مع الوزير كريستوفر، وأن الوزير أعلن السياق التسلسلي من دمشق. فهل تعهُّده لكريستوفر لا يعني شيئاً؟ إنه لا يُمكننا العمل على هذا النحو: يُدلي وزير خارجيتنا بتصريح في ضوء اتفاقٍ، فتأتي سوريا وتقرّر إلغاءه من طرف واحد.

وبقي الأسد هادئاً رابط الجأش، فالإسرائيليون في نظره، انتهكوا الاتفاق عندما حنثوا بوعدهم التخلّي عن موضوع المحطات الأرضية. فاعترضتُ بأن لا وجود لاتفاقٍ من هذا القبيل. فأوضح الأسد أن هذا ما فهمه من الشهابي. ولم ينبس الشرع ولا المعلّم ببنت شفة. قلتُ في نفسي: من المستبعد أن يكون الشهابي قد نقل ذلك إلى الأسد.

فجأة غيَّر الأسد مجرى الحديث، وبدأ يُخبرني بأنه الخاسر ورابين هو الرابح من العملية؛ إن إسرائيل تربح بالاجتماعات التي تشي بقبول سوري بإسرائيل. وماذا يكسب هو؟ «لا شيء».

فتحدّيته بأنه إنما يكسب الفرصة لاسترجاع أراضيه، كما أنه يكسب العلاقة بالولايات المتحدة. ألا تعني لكم هذه العلاقة شيئاً؟ أوَتظنون أنه لن تكون هناك أية عواقب لخرقكم التعهّد الذي أعطيتموه للوزير؟

كان جوابه الوحيد أنه لا يُوقف المفاوضات، بل يعترض فقط على اجتماعات الضباط العسكريين الكبار إلى أن يتنازل الإسرائيليون عن المحطات الأرضية. وهو لن يتزحزح عن موقفه هذا. اقترح أن أجلس والوزير الشرع للبحث في صيغة من أجل مواصلة العملية. فأوضحتُ له أنني أشك في أن يوافق الوزير كريستوفر على أية صيغة ما خلا تلك التي أعلنها هو. وقُلت، حبّذا لو تسمحون لي بمقابلة العماد الشهابي قبل مغادرتي دمشق، فوافق على طلبي هذا.

استغرق منهم الأمر ثماني ساعات لترتيب ذلك الاجتماع، مما يشي بوجود تدافع واختلاط في الجانب السوري. لقد أخذ الأسد الجميع على حين غرّة. فما الذي كان يجري ساعتها؟ هل كان تعليق الإذاعة السورية خطأ في خطأ؟ هل الأحداث تجري بأسرع مما ينبغي بالنسبة للأسد، فيخشى أن تخرج عن نطاق السيطرة؟ أم تراه علم شيئاً ما عن رابين؟ إذ كانت قد راجت في الصحافة الإسرائيلية مؤخراً أقاويل نقلاً عن مقرّبين من رابين مفادها أنه لن يتحرك باتجاه سوريا إلاّ بعد الانتخابات الإسرائيلية القادمة.

خلال الساعات الثمانية التي انتظرها فريقي في دمشق للاجتماع بالشهابي، عكفنا على مناقشة كل هذه التفسيرات المحتملة، ولم يكن لدى أحدٍ منا جواب، في هذا النظام، ثمة شخص واحد يتخذ القرارات، وله أن يغيّر الاتجاه من دون إشعار. وحين التقيتُ أخيراً بالشهابي في ساعة متأخرة من تلك الليلة، عرض علينا الخط الحزبي الجديد بلا أدنى انفعال. وحين عدّدتُ على مسامعه من جديد الحقائق الفعلية - وليس تخييلات النهار - لم يحاول أن يجادلني أو يكذّبني قط، إذ كان يتصف بقدر وافر من الاحترام الذاتي. وبدلاً من

ذلك، أعرب عن الأمل في أن تُتاح له فرصة قريبة للاجتماع بي ثانيةً ومواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام.

لقد تراجع الأسد لأسباب مجهولة، لعلّ الأسد لم يأذن بالتعليق في إذاعة دمشق، وهذا ما أثار حفيظته، خصوصاً وأن التعليق أوحى بأنه جد متلهف للتوصل إلى اتفاق. وربما كان يرى في الطرف الثالث داخل محطات الإنذار المبكر الأرضية «تنازله» الذي سيقدّمه قبل أنتصاف الليل في مقابل شيء مُعتبر بالنسبة إليه. مهما يكن من أمر، ها هو يعود إلى استراتيجية الإصرار على أنتزاع خطوة جوهرية لقاء خطوة إجرائية من جانبه، لكن ليبيع ههنا نفس الخطوة الإجرائية مرتين. غير أن رابين لم يكن شارياً. حين التقيتُ به في اليوم التالي، التمس مني أن أرى إن كنتُ أستطيع إقناع الأسد بالسياق التسلسلي المتفق عليه قبل أن أغادر المنطقة. إن أقصى ما كان في وارد الأسد قبوله انضمام عسكري إسرائيلي إلى وليد وإيتامار، على أن يلتحق بهم ضابط سوري بعد ذلك. قال رابين: «ولا ممكن»، وأقفل على الموضوع.

لقد طفح الكيل. يجب أن يعلم الأسد أن العملية ستتوقف. فلا مفاوضات ـ سواء بسفراء أم بغيرهم ـ إلى أن يلتزم بالسياق التسلسلي الذي قبل به.

وهكذا، حُكم على المسار السوري بالتوقف في تموز/ يوليو. إنما كان هناك، بالطبع، مسارٌ آخر، وكانت المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية في تلك اللحظة تدور حول الاتفاق الانتقالي ـ الاتفاق الذي سيغدو موضع إشكال وجدل كبيرين في إسرائيل حيث إنه سينصّب السلطة الفلسطينية في عموم الضفة الغربية ـ وقد كانت على ما يظهر في مراحلها الأخيرة.

وتراجعُ الأسد هذا ربما يكون قد منح رابين، الذي كان على علم بقرب التوصل إلى الاتفاق الانتقالي المنتظر، سبباً ليُثبت أن لدى إسرائيل خياراتها مع آخرين فيما لو اختار الأسد النكوص على عقبيه أو سعى من جديد إلى إملاء كيفية أشتغال العملية.

طبعاً، كانت في حوزة رابين اتفاقية السلام المعقودة سابقاً مع الأردن ـ ناهيك عن مشاركة إسرائيل في قمة اقتصادية دولية عُقدت في عمّان بوجود تمثيل كثيف لرجال الأعمال العرب ـ ليُثبت أنه يوجد حتى في العالم العربي من هم على غير استعداد لانتظار الأسد. وعلى غير مألوفه فيما يظهر، لم يحرص الملك حسين على انتظار الأسد. ولمعرفة أسباب ذلك، دعونا نلتفت الآن إلى رصد ملابسات ظهور اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن.

الفصل السادس

الملك حسين يُكمل مسيرة جده

في الخامس من آب/ أغسطس 1994، انتقلتُ بصحبة نائب رئيس الموساد، إفرايم هاليفي، إلى أحد يخوت الملك حسين في العقبة. كنا قد حضرنا للتو حفل افتتاح الحدود الإسرائيلية ـ الأردنية. ومن شدة تأثّري بالمناسبة سمعتني أقول له: «إفرايم، لقد شاهدنا قبل قليل حقلاً للألغام يتحوّل إلى حقل للأحلام». فقبل أيام معدودات من هذا الحفل، كانت المنطقة، المعروفة بوادي عربة، «أرض حرام» مليئة بالألغام والأسلاك الشائكة، وشاهداً حياً على حالة الحرب القائمة بين الأردن وإسرائيل. الآن، حالةُ الحرب أنتهت، والحدود قد فُتحت في احتفالٍ متقن ومؤثّر معاً. رحنا، إفرايم وأنا، بالإضافة إلى رجال الإعلام الإسرائيليين وبقية الأعضاء في وَفْدَيْ رئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية كريستوفر، نجول معاً في أرجاء الأرض التابعة لقصر الملك في العقبة. كان ثمة مشهد رائع أمام أبصارنا: إسرائيليون وأردنيون يختلطون معاً على رؤوس الأشهاد وفي قصر الملك بالذات. وحينما صعدنا إلى اليخت للقيام بجولة بحرية على ميناءَيْ المدينة الأردنية العقبة، والمدينة الإسرائيلية إيلات، شاهدنا أسطولاً صغيراً من القوارب الخاصة ملأى بالإسرائيليين والأردنيين وهي تقترب منا مُطلقةً العنان لأبواقها وترفع اليافطات المعدّة على وجه السرعة تحيّي السلام، بعضها كُتب بالعبرية وبعضها بالعربية، والبعض الثالث بالإنجليزية. أحسسنا كما لو أنهم يهتفون ويهللون لنا شخصياً، مع أننا كنا نعلم أن هتافاتهم موجهة إلى الملك ورئيس الوزراء. كنا نعلم أننا قد ساهمنا بقسط معيّن في الوصول إلى يومٍ كهذا؛ وفي غمرة فرحتنا، صار كل واحد منا إنساناً مولعاً بالتأمل.

حدّثتُ إفرايم عن رحلتي إلى العقبة بصحبة نائب الرئيس في ذلك الحين، جورج بوش، وكان ذلك في أواخر تموز/ يوليو 1986، في مسعى منا لصياغة، وللمرة الأولى، مسودة بيان بالمبادىء المشتركة بين إسرائيل والأردن ومصر. أثناء المحادثات، خرجتُ إلى الشاطىء في العقبة عند غروب الشمس، وتطلعتُ صوب مدينة إيلات الإسرائيلية، وأخذتُ

عهداً على نفسي أن أصنع ذات يوم، بطريقة أو بأخرى، شيئاً يزيل الحواجز التي تجعل هاتين المدينتين، اللتين تكادان تحتكان وتتلامسان في الطبيعة، بعيدتين عن بعض مئات السنين الضوئية بالمسافة السياسية.

ومن جانبه، أخبرني إفرايم عن كل الاجتماعات السرية التي عقدها مع الملك على مدى العقد الفائت. قال: «لم أعد مضطراً بعد الآن إلى القيام بواجبي تحت جنح الظلام وفي جوف الليل البهيم».

فكيف حلّت هذه اللحظة يا تُرى؟ إن تاريخ العلاقات الإسرائيلية ـ الأردنية تاريخ من التعاون المستتر حتى إبان فترة الإنكار والرفض العلنيين. كان جد الملك حسين، الملك عبد الله، قد عقد العديد من الاجتماعات السرية مع القادة اليهود في فلسطين قبل نشوء دولة إسرائيل. وقد سعى إلى تجنّب الحرب عام 1948، بعرضه على يهود فلسطين حكماً ذاتياً في إطار مملكة أردنية موسّعة تشمل فيما تشمل فلسطين بأكملها. لم يكن ذلك مقبولاً لدى زعماء اليشوف، لكن الاعتراف بالدولة اليهودية كان بالنسبة للملك عبد الله أمراً فوق طاقته. بدلاً من ذلك، استطاع جيشه، المعروف بالفيلق العربي، الذي كان يموّله البريطانيون ويتولى إمرته ضباط بريطانيون من الدرجة الثانية، أن ينجح في الاستيلاء على القدس الشرقية، وعلى المنطقة الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن المعروفة بالضفة الغربية. وبسيطرته على ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية معاً، أعلن قيام دولة الأردن عام 1949 لتحلّ محل إمارة شرق الأردن. ولئن لم تعترف الأسرة الدولية بضم الملك عبد الله للضفة الغربية ـ وهي منطقة خُصِّصت بموجب خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة لتكون جزءاً من دولة فلسطين ـ إلا أن اسم «الأردن» لصق بها.

في أعقاب توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949، دخل الملك عبد الله في مفاوضات سرّية مع الإسرائيليين لاستبدال اتفاقية الهدنة بمعاهدة سلام. فتعرّض عبد الله للشجب والاستنكار على «تعامله السرّي مع اليهود». وقد دفع الملك عبد الله الثمن غالياً، إذ اغتيل على يد عربي فلسطيني خارج المسجد الأقصى في المدينة القديمة بالقدس. وكان معه لحظة اغتياله حفيده حسين بن طلال.

وبسبب حالة العجز العقلي لوالده، نُصِّب حسين ملكاً عام 1952، وهو لم يناهز بعد السابعة عشرة من عمره. وكونه رأى مرأى العين اغتيال جده أثناء مرافقته له إلى المسجد الأقصى في القدس، فقد كان يعي جيداً ضرورة أخذ الحيطة والحذر. كان الأردن بلداً ضعيفاً وشديد الفقر؛ الفلسطينيون فيه يفوقون العشائر البدوية، أي سكان الضفة الشرقية

الأردنيين، عدداً؛ وسوريا، وهي دولة راديكالية، لا تفتأ توجّه التهديدات العلنية والمستترة إليه؛ ومصر، تحت قيادة عبد الناصر، تعمل على تأجيج القلاقل والاضطرابات ضد الملك؛ والدعم من السعوديين غير ثابت، الأمر الذي يعكس واقعاً أوسع مؤداه أن الملك لا يُمكنه التعويل على أي دعم عربي. وهكذا صارت علاقاته ببريطانيا والولايات المتحدة بمثابة الدعامة الأساسية لحُكمه.

وفي حين كان ضعفه يحول دون أنتهاجه سبيلاً مستقلاً عن العالم العربي تجاه إسرائيل، لم يكن في مقدوره تحمّل الأعمال الانتقامية الإسرائيلية ضد الأردن بسبب هجمات «الفدائيين» الفلسطينيين على القرى الإسرائيلية. فاستخدم جيشه لوقف انطلاق تلك الهجمات من الأراضي الأردنية، وبمرور الوقت بدأ يجتمع سراً بمسؤولين إسرائيليين، بمن فيهم رؤساء وزراء. إلاّ أن هذا لم يمنع حسين من خوض الحرب ضد إسرائيل في حزيران/ يونيو 1967، بالرغم من أن الإسرائيليين نصحوه، ولا سيما إثر إغلاق مصر مضائق تيران في 23 أيار/ مايو، بالبقاء خارج النزاع. فلم يفعل، ليس لأنه كان يسعى وراء الحرب، بل لأنه كان، في نظر نفسه، في وضع الخاسر على الحالين. كان عبد الناصر قد نجح في تعبئة العالم العربي في ما يُشبه التوقع الهستيري لدمار إسرائيل الوشيك. كان حسين يعلم أنه إذا بقي خارج الحرب وهزم الإسرائيليون عبد الناصر، فإن أصابع الاتهام سوف تُوجَّه إليه بالتواطؤ مع الإسرائيليين لإنزال الهزيمة بمصر وبالقضية العربية. أما إذا اختار البديل الآخر، وخاض الحرب، فهو سيُجازف بفقدان القدس الشرقية والضفة الغربية لمصلحة الإسرائيليين. وقد اختار في نهاية الأمر الانضمام إلى الحرب، اعتقاداً منه أنه يستطيع الاحتفاظ بعرشه على هذا النحو حتى ولو فقد أجزاء من مملكته ـ وهذا ما حدث في واقع الأمر.

قد تكون حرب حزيران/ يونيو 1967 كلّفت الملك الضفة الغربية، لكن ذلك لم يمنعه من معاودة اتصالاته وتعاونه المقنّع مع الإسرائيليين. في عام 1970، وأثناء أيلول الأسود(*)، تضافر رهان إسرائيل على الأردن والتعاون المستتر بينهما على إنقاذ الملك حسين. فالاستنفار الإسرائيلي ردع تدخلاً سورياً عن إنقاذ م. ت. ف في المعركة التي أسفرت عن طرد الجيش الأردني لها من المملكة. وآثر الملك البقاء خارجاً في حرب 1973،

(*) «أيلول الأسود»، لفظة تشير إلى الحملة التي شنّها الجيش الأردني رداً على تعاظم قوة المقاتلين الفلسطينيين، والحرج الناجم عن اختطاف راديكاليين فلسطينيين ثلاث طائرات ركّاب دولية وإجبارها على الهبوط في الأردن، الحافز الذي دفع الملك إلى اتخاذ تلك الإجراءات الصارمة.

إيماناً منه بأن هزيمة أخرى قد تفضي إلى زواله.

ومع مرور الزمن، امتد التعاون المقنّع بين الأردن وإسرائيل إلى نواحٍ تتعدّى الأمن لتشمل الزراعة والري، وحتى رش المبيدات درءاً للآفات التي تهدّد المزروعات والصحة. غير أن الملك كان يشعر في قرارة نفسه أنه بعد أضعف من أن يصنع سلاماً مع إسرائيل. وفي الوقت الذي كان يدعم فيه المبادرات السلمية، لم يكن قادراً على الاندفاع نحوها بمفرده. وفي عام 1987، التقى الملك سرّاً بوزير خارجية إسرائيل آنذاك، شمعون بيريز، في لندن. واتفق الاثنان على الشروط لعقد مؤتمر دولي من شأنه أن يشكّل مظلة للمفاوضات. غير أن رئيس الوزراء شامير نقض الاتفاق، وبقي المؤتمر حبراً على ورق إلى حين انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991.

كان حسين يصبو إلى السلام، بل وإلى إكمال تُراث جده، لكنه كان يشعر دائماً أن جهود السلام يجب أن تتمّ في بيئة متعددة الأطراف. إنه لن يسلخ نفسه عن أشقائه العرب؛ وهو لن «ينسج على منوال السادات» ويصنع سلامه الخاص، حتى بعدما فعل السادات ذلك مع إسرائيل. إن بلاده ذات نظام ملكي، وتشكّل قاعدته البدوية أقليّة فيها، فيما يُمثّل الفلسطينيون أكثرية السكّان، وهو بالتالي لا يستطيع أن يتصرّف قبل أن يفعل الفلسطينيون ذلك مع إسرائيل.

مهما يكن من أمر، فقد فتح أوسلو المجال أمام الملك، لكنه آثر التحرّك بحذرٍ طالما تميّز به. وفي اليوم التالي لتوقيع إعلان المبادىء بين الإسرائيليين والفلسطينيين في البيت الأبيض في أيلول/ سبتمبر 1993، وقّع الأردن وإسرائيل على أجندة متفق عليها. وقد جاء في تلك الأجندة، بالإضافة إلى تفصيل المسائل التي يسعى الجانبان إلى حلّها، أن إبرام معاهدة سلام هو هدفهما المشترك.

وفي الوقت الذي كنا نتوقع منهما تحركاً سريعاً نحو معاهدة سلام إسرائيلية - أردنية، إلا أن خطوات الملك الأولى كانت محدودة، حيث إنه سعى إلى تسخير العملية السلمية لجلب منافع اقتصادية على الأردن. في تشرين الأول/ أكتوبر 1993، اقترح شمعون بيريز، الذي كان يلتمس على حد تعبيره صنع السلام مع الأردن بطريقة «الاندفاع العاصف»، أن تستضيف القدس وعمّان بصفة مشتركة مؤتمراً دولياً لعدة آلاف من كبار المدراء التنفيذيين، يتنقلون ذهاباً وإياباً بين المدينتين. وكان الغرض من ذلك الاستيلاء على مخيلة العالم، والتدليل على أن الشرق الأوسط بات الآن مشرّع الأبواب أمام المال والأعمال. ولئن آثر الملك عدم القفز إلى المؤتمر رأساً، إلاّ أنه وافق، على تشكيل مجموعة ثلاثية من

الأميركيين والأردنيين والإسرائيليين للنظر في كيفة التوليف بين المشاريع التنموية وتمويلها. وقد ترأستُ شخصياً هذه المجموعة، التي أخذت تجتمع في واشنطن كل شهرين أو ثلاثة أشهر؛ وكان توجيهي للمجموعة يقوم على خلق خط قاعدي جديد في كل مرة نجتمع فيها. كنتُ أقول لهم حتى وإنْ كانت الحركة غير كبيرة، يجب أن يُشكّل كل اجتماع لنا خطوة إلى الأمام من حيث كنا(*).

وفي لقاء سرّي ضم شمعون بيريز والملك حسين في عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993، تمّ التوصل بينهما إلى الخطوط العريضة لمعاهدة سلام بحسب اعتقاد بيريز. لكن بيريز، الحذر والكتوم عادةً، لم يستطع كبت حماسته، فسرّب لدى عودته إلى إسرائيل أنه كان في الأردن، وأن الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر سيكون يوماً مذكوراً.

لكن الملك لم يكن في وارد التحرّك بهذه السرعة. فتراجع، لا يريد استباق الفلسطينيين في وقت لم يكن أول مَعْلَمٍ من إعلان المبادىء قد دُقّ في الأرض بعد.

وممانعته هذه غدت أكثر جلاءً للعيان بعد عدة أشهر حين اجتمعنا، الوزير كريستوفر وأنا، بالملك في لندن. كان اجتماعاً مخيّباً للآمال. كان من الواضح أنه لا يملك أية خطة للتحرّك نحو اتفاق رسمي في وقت قريب. لكن ذلك تبدّل في أيار/مايو.

في 4 أيار/ مايو 1994، أُبرم اتفاق غزة ـ أريحا بين رابين وعرفات، وبذلك أُعلن قيام السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات. وفجأة دخلت المصالح الأردنية المعمعة. فعرفات الذي يتخذ من أريحا، المدينة المحاذية لنهر الأردن، قاعدة له، أقلّه جزئياً، بات الآن في وضع يسمح له بالتأثير في المصالح الأردنية. وبات الملك يعلم أن امتداد إرادة عرفات إلى كل الضفة الغربية، وربما إلى القدس الشرقية أيضاً، مسألة وقت ليس إلاّ. إن للأردن مطالبه الخاصة بمدينة القدس القديمة والأماكن المقدّسة فيها؛ والملك (الذي أخذ على عاتقه تكاليف تجديد قبة الصخرة) يستطيع أيضاً أن يُرجع نسبه العائلي إلى النبي. وبالتالي، فهو لن يجلس جانباً ويراقب عرفات يضع يده على مصالحه في القدس، أو يتخذ مواقف حيال اللاجئين قد تنعكس على استقرار الأردن بالذات، البلد العربي الوحيد الذي منح الفلسطينيين الجنسية، والذي يأوي فوق ذلك أكثر من مليون نازح فلسطيني.

بعد 4 أيار/مايو، تأمّن للملك الغطاء لكي يسعى إلى اتفاقٍ مع الإسرائيليين، وكذلك

(*) في عالم ما بعد إعلان المبادىء، كنتُ على قناعة بأن التقدم يمكن بين الإسرائيليين والأردنيين، وأن أفضل طريقة لتحقيقه هي في الحث على إحراز تقدمٍ ما في كل اجتماع.

الضرورة للقيام بذلك ـ أو هذا على الأقل ما سوف نكتشف عما قريب.

اكتشافنا اختراق أيار/ مايو بين إسرائيل والأردن

في منتصف أيار/مايو، اقترح الملك على رابين عقد لقاء سري بينهما في لندن. أوضح الملك لرابين أنه مستعد للتحرّك بسرعة نحو إبرام اتفاقية سلام رسمية. لكنه بحاجة للقيام بذلك إلى معالجةٍ من إسرائيل لمشاكل الأراضي المتنازع عليها بينهما، وهي مشاكل تتصل باستيلاء إسرائيل على أراضٍ كانت أردنية تبعاً للحدود المرسومة في اتفاقية الهدنة لعام 1949. لقد قاوم رابين ذلك فيما سبق، إلا أنه وافق الآن على حل هذه المشاكل. ورأى في اَستعداد الملك لإبرام اتفاقية سلام رسمية تبدلاً استراتيجياً في خريطة الشرق الأوسط، قد يضع إسرائيل رسمياً في سلام مع اثنين من جيرانها.

وقد وجد الملك نفسه مدفوعاً إلى العمل جزئياً للأسباب المذكورة أعلاه، وجزئياً لاعتبارات أخرى عملية ونفسية. أولاً، اشتمل اتفاق غزة ـ أريحا على بروتوكول اقتصادي يُحدّد أصناف السلع التي يُمكن الاتجار بها، إدخالاً وإخراجاً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تؤثّر تأثيراً مباشراً على ما يُمكن للأردن أن يصدّره إلى المناطق. فالمناطق تُشكّل سوقاً طبيعية للسلع الأردنية، والأردن لا يستطيع أن يتحمّل على المدى الطويل بقاءه بلا قولٍ في طبيعة العلاقات لاقتصادية التي ستقوم بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الوليد والأردن. وهذا ما شكّل همّاً عملياً ثقيلاً للأردن. كذلك كان الملك يُعاني من مشكلة نفسية. فبعد اجتماع كانون الثاني/ يناير، لم نجد من الحكمة تركيز جهودنا على الأردن. صحيح أنني واصلت استضافة الاجتماعات الثلاثية على مستوى المتفاوضين، إلا أن الوزير كريستوفر لم يعرّج على الأردن في رحلته إلى المنطقة التي تتوّجت بإنجاز اتفاق غزة ـ أريحا؛ وهي الرحلة التي استغرقت ما يزيد على الأسبوع. وهذا ما أرسل إشارة لا تُخطىء مفادها أن الوزير يرى أن ليس لدينا الشيء الكثير مما نفعله على صعيد العملية السلمية مع الأردن. وهذا ما ترك حسين وحيداً.

وحين عدتُ مع الوزير كريستوفر إلى الشرق الأوسط في أواخر أيار/مايو، أطلعنا رابين على الاجتماع السري في لندن، إنما على الماشي، مشيراً إلى أنه لا يود الخوض فيه الآن. ولم تكن ثمة أمارة على وجهه توحي بحصول اختراق.

وكان عليّ أن أنتظر إلى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم لأطّلع على مجريات

الأمور مع الأردن من إفرايم هاليفي وإيلي روبنشتاين في فندق الملك داوود. وكانت هناك مفاجأة بانتظاري. فقد أخرج إفرايم من جيبه ورقة لخَصت التفاهمات التي انبثقت عن اجتماع لندن السري. وقد وافق الملك، من حيث الجوهر، على البدء بصياغة العناصر المكوِّنة لمعاهدة سلام. كما وافق الملك على عقد اجتماعات ثلاثية ـ من الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل ـ في المنطقة. وهذه الأخيرة كانت تعني أن الإسرائيليين والأردنيين سوف يجتمعون علناً ولأول مرة في الأردن وإسرائيل، عابرين بذلك حاجزاً نفسياً كبيراً. وفي المقابل، وافق رابين على بحث ترسيم الحدود وتقسيم حصص المياه ـ مسألتَيْ الملك الرئيسيتين ـ بالرغم من كل هواجسه.

في تقديمه للورقة، قال هاليفي إنه لا يستطيع الجزم بأن الأردنيين سوف يلتزمون بها. ولما عرف أنني سأستضيف في غضون أسبوع من الزمن اجتماعاً ثلاثياً في واشنطن، طلب مني أن أرى إنْ كان الأردنيون الحاضرون سيؤكِّدون اَلتزاماتهم أو سيستسلمون لواقعهم، وذلك من خلال العمل على العناصر التمهيدية لمعاهدة سلام والموافقة على عقد اجتماع ثلاثي في المنطقة. وقد أثار كلامه فضولي، وتأهبتُ لرؤية ما إذا كان اجتماع لندن قد تمخض عن اختراقٍ حقاً.

اتصلتُ حال عودتي إلى واشنطن بالسفير الأردني فايز الطراونة، الذي بادرني بالقول: «لديّ تعليمات، يا دنيس، بأن أشرع بتسريع العملية التفاوضية لوضع مسوّدة بالعناصر التمهيدية لمعاهدة سلام»، لكنه لم يذكر شيئاً عن الاجتماعات الثلاثية في المنطقة.

في صبيحة اليوم التالي، حين اجتمعنا ـ إيلي، فايز وأنا ـ على انفراد، أثرتُ موضوع الاجتماعات الثلاثية للمُتابعة في المنطقة؛ فلم يتوان فايز عن إبداء الموافقة. لكنه لم يكن مستعداً في ذلك الحين للقول متى سترى النور(*).

كذلك أحرزت الاجتماعات بين وفودنا الثلاثة تقدماً حول مسائل ذات طابع عملي جداً، كالسياحة وتطوير أخدود وادي الأردن، وإقامة منتزه أحادي الموضوع لعديد القوميات في البحر الميت، والطيران المدني، وإنشاء «طريق كمب ديفيد» الذي يربط مصر وإسرائيل والأردن. وهكذا رأيتُ علائم واضحة على تحوّلٍ على نطاق ما بات الأردنيون مستعدين لقبوله الآن من الناحية العملية. وقد أثار فايز دهشتي حين اقترح أن نعرض حصيلة عملنا

(*) جاءني فايز من تلقاء نفسه بعد أيام ليقول لي إن الملك وافق على عقد اجتماع ثلاثي في المنطقة خلال شهر تموز/ يوليو.

في مؤتمر صحافي ثلاثي الأطراف. سيكون ذلك سابقة، وقرينة دامغة على التعاون العملي مع الإسرائيليين.

كنتُ توّاقاً إلى مثل هذه التظاهرة العلنية، إنما كان يساورني خوف من أن يرى فايز نفسه في العلن مكبّلاً. وقد يتراجع حتى عن بعض التفاهمات التي توصلنا إليها. طلبتُ منه أن يستجلي الأمر مع عمّان، وسرعان ما جاءني ردّه: الملك هو الذي أوعز لي بفكرة المؤتمر الصحافي.

مع ذلك، لم أكن أريد أية مفاجآت. لذا، طلبتُ من فايز وإيلي الاجتماع في مكتبي أولاً لاستعراض ماهية أجوبتنا على جميع الأسئلة المحتملة، وبالأخص تلك المتعلّقة بالاجتماع الثلاثي المقبل، لأن البيانات الصادرة عنا أشارت كلها إلى أنه سيُعقد في المنطقة. سوف نُسأل: «أين ستجتمعون؟ والجواب يجب أن يكون إما في إسرائيل أو في الأردن، لأن أية إجابة غير ذلك سوف يُنظر إليها على أنها خطوة ليست بالكبيرة إلى الأمام». حدّجتُ فايزاً بنظرة توقُّع، فبادرني من دون تردد: «سوف نجتمع إما في الأردن أو في إسرائيل». وعندها أدركتُ أن شيئاً ما قد تغيّر فعلاً.

في ذلك الحين كان الوزير كريستوفر في بروكسيل يحضر اجتماع حزيران/ يونيو لوزراء خارجية دول حلف شمالي الأطلسي، وكان من الضروري ألا يُقابل الصحافة هناك وهو على جهلٍ بالتقدم الحاصل ما بين إسرائيل والأردن. وبسبب فارق الوقت من جهة، وبرنامج مواعيده من جهة أخرى، فقد اتصلتُ بتوم دونيلون، وليس بالوزير، في الليلة السابقة على مؤتمرنا الصحافي. كانت حماية الوزير والسهر على ظهوره بأحسن حال من صميم عمل دونيلون. ومع كل الاحتراس من جانبي إزاء مؤتمرنا الصحافي المقرر عقده في صباح اليوم التالي، كان دونيلون يرغب في أن ينال الوزير شيئاً من الفضل في حصول ما حصل. فتساءل ألا نستطيع تأجيل المؤتمر الصحافي إلى حين عودة الوزير إلى واشنطن؟ أجبته: اسمع يا توم. إذا كان الأردنيون مستعدين الآن لذلك، فلا أُريد من الطراونة أن يبعث إلى الملك يُخبره بأننا نطلب إرجاء عقد المؤتمر الصحافي يوماً واحداً، فنعطي الملك وقتاً ليُعيد النظر في الموضوع. وتفهّم دونيلون وجهة نظري.

اتصل بي الوزير كريستوفر في أعقاب المؤتمر الصحافي ليُخبرني كم هو مسرور بهذا التطوّر. وبعدما كُنت أشعر بالحذر الشديد، انتقلتُ إلى التسديد على أهدافٍ أبعد مدى. ولسوف يتأتى لنا ذلك عمّا قريب.

الاندفاع العاصف نحو الأردن

لم تمضِ بضعة أيام على مؤتمرنا الصحافي، حتى أنبأنا الملك بأنه يرغب في القدوم إلى واشنطن، وحيث إن عدداً من أولاده يتلقون العلم في الولايات المتحدة، وحيث إنه يملك عزبة جميلة تطلّ على نهر پوتوماك ـ ولا تبعد سوى مسافة أربعين دقيقة بالسيارة عن قلب مدينة واشنطن ـ فلم يكن من الصعب أن يجد الملك مُبرراً مُقنعاً للزيارة.

وكان لكلّ منّا جدول أعماله للاجتماع الآن: الملك يريد أن يعرف ماذا سيجني مادياً من تسريع وتيرة التقدم مع الإسرائيليين، حتى يتسنّى له من دون ريب أن يشرح لجمهوره ماذا سيكسب الأردن من وراء ذلك؛ ونحن نريد أن نتثبّت من مكان وزمان انعقاد الاجتماع الثلاثي فعلياً.

ولم يكن الإسرائيليون بأي حال من الأحوال مراقبين لا مبالين في هذه العملية. إذ كانت لهم مصلحة هائلة في تحقيق تلك القفزة نحو السلام مع الأردن، وكانوا قد تعلّموا أنه بقدر ما يرى الآخرون (كالبلدان المتحرّرة حديثاً في شرق أوروبا) تحسّن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، بقدر ما ستتحسن علاقاتهم هم بالآخرين أيضاً(*). فلا عجب بعد ذلك أن نجد إفرايم هاليڤي يصل إلى واشنطن هو الآخر عندما وصلها الملك حسين في زيارته لشهر حزيران/ يونيو.

في 18 حزيران/ يونيو 1994، توجهتُ برفقة بوب پلّيترو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، ومارتن إنديك، مساعد الرئيس الخاص في هيئة مجلس الأمن القومي، وبتّي مارتينز، مديرة شعبة الأردن في وزارة الخارجية، للترحيب بالملك في فندق «فور سيسنز» لدى مستهلّ زيارته. أذكر أنني كنتُ غارقاً في أريكة طرية وضخمة وأنا أستمع إلى الملك يتحدث إلينا. قال إن الشعب الأردني بحاجة إلى رؤية منافع السلام الملموسة، لا التضحيات وحسب.

ولَفَتَ انتباهنا إلى احتياجات الأردن الاقتصادية، والعبء الباهظ جداً لديونه، والضرورة الماسّة لتحديث جيشه حتى وهو يقلّص حجمه. وذكر بأنه عازم على تسريع جهوده للتوصل إلى اتفاقٍ مع إسرائيل، إنما «يجب أن أعلم بأنني لستُ بمفردي» على حد قوله.

(*) ذلك أن العديد من البلدان النامية بدأت تعتقد بأنها يُمكن أن تتوسل الإسرائيليين لمساعدتها في توثيق روابطها بالولايات المتحدة.

من طرفنا، تحدث بوب ومارتن، كما تحدثتُ أنا، بتعابير عمومية عن أننا سنحاول تلبية احتياجات الأردن؛ لكن بالنظر إلى الصعوبات التي تمر بها البلاد على صعيد الميزانية، وممانعة الكونغرس المتخلّفة عن الماضي في زيادة الدعم الخارجي للأردن، سنجد أنفسنا مضطرين إلى ابتكار وسائل خلاّقة للقيام بذلك. وفي محاولة منه لتشجيع الملك، ألمح بوب إلى وجود رغبة لدينا في النظر في الحاجة إلى تحديث سلاح الجو الأردني ودرس كيفية ربط الطائرات المقاتلة من طراز «ف ـ 16» بذلك. وهذا ما أشاع عدم الارتياح في نفسي، إذ كنتُ متأكداً من أن الملك سوف يؤوِّل ما سمعه منا كمؤشِّر على استعدادنا لبيع الأردن طائرات الـ «ف ـ 16»، وهو ما أعلم أنه ليس في الوارد في الوقت الحاضر على الأقل. لذلك، سارعتُ إلى التوضيح بأن لدينا قيودنا الخاصة سياسياً في هذا المجال، ويُحسن بالبلدين أن يكونا واقعيين، ولا سيما في غياب أية معاهدة سلام فعلية بين الأردن وإسرائيل.

وبعد أن ألمحتُ إلى أن ما يُمكن لنا أن نفعله من أجل الأردن إنما يتوقف على سعيه إلى السلام مع إسرائيل، انتقلتُ إلى موضوع الاجتماع الثلاثي، واقترحتُ إمكانية عقد الاجتماع في الأردن وإسرائيل على السواء؛ وبالنظر لقُرب الفنادق الإسرائيلية والأردنية على البحر الميت أو في إيلات والعقبة من بعضها، فقد تحدثتُ عن إمكانية الاجتماع في تلك الأماكن بالتناوب. وهذا ما سيُشكّل دليلاً ساطعاً على أن صفحة جديدة قد فُتحت فعلاً، وأن الطريق إلى السلام بات أسرع فأسرع. قال الملك إنه سيدرس اقتراحي، وبذلك انتهى اجتماعنا.

في وقت لاحق من ذلك النهار، اتصل بي إيتامار رابينوفيتش من إسرائيل، حيث كان يحتفل بقران ابنته؛ قال إن رابين يريدني أن أقابل إفرايم هاليڤي الموجود حالياً في واشنطن. وهكذا بدأت استراتيجية إسرائيلية مزدوجة في الاشتغال: رابين يضغط علينا لضمان تلبية الأردن لاحتياجات إسرائيل؛ وإفرايم هاليڤي يحثّنا على التأكد من استجابتنا لطلبات الملك. وفي صباح اليوم التالي، اجتمعنا بالوفد الأردني برئاسة رئيس الوزراء عبد السلام المجالي. اُفتتح المجالي الاجتماع بقوله: «تعلمون أنني لستُ دبلوماسياً. فدعوني أكون واضحاً معكم: إن الشعب لا يرى بعد أية فوائد من عملية السلام؛ إنه يرى فقط أحواله المعيشية تزداد عُسراً». وكرّر زميلاه، مروان قاسم، رئيس الديوان الملكي، وميشيل مارتو، نائب حاكم المصرف المركزي الأردني، رأيه هذا.

وتحدثتُ بالنيابة عن زملائي، فقلتُ لهم إنني أقدّر صراحتهم، لكنّي أشعر بأنني مطالبٌ بأن أكون صريحاً مثلهم في إجاباتي. أولاً، إننا نعمل بنشاط لإقناع أبرز الدائنين

الآخرين بإعادة جدولة ديون الأردن، بيد أنني لا أريد أن أضلّلهم. إن في وسعنا أن نحرز بعض التقدم في هذا المجال، لكن هناك بالطبع حدوداً لجهة مقدار التأثير الذي يُمكن أن نمارسه على اليابان وفرنسا على وجه الخصوص. ثانياً، إننا مكبّلون، كما هو واضح، لجهة ما نستطيع تأمينه من مبالغ مالية مباشرة إلى الأردن نظراً إلى وضع الميزانية الخانق عندنا، وكذلك لأن العديد من أعضاء الكونغرس لم يغفروا بعد للملك تأييده لصدّام حسين في حرب الخليج. وبالرغم من هذه القيود، فنحن مستعدون لأن نكون خلاّقين في توضيب حزمة من البنود التي من شأنها أن تساعد الأردن اقتصادياً: يُمكننا أن نعيد هيكلة الديون الأردنية؛ وتأمين معونة زراعية بموجب القانون العام رقم 480، تشمل القمح بالدرجة الأولى(*)؛ وتقديم اعتمادات مصرفية وضمانات قروض للتصدير والاستيراد من مؤسسة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار، وبالوسع استخدام كل بند منها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن. وفضلاً عن ذلك، سنرى ما إذا كُنا قادرين على تزويدهم بشيء من الفائض لدينا من الأعتدة العسكرية في مجال الأمن.

وختمتُ بالقول إننا كي يتأتى لنا عمل المزيد بعد، يلزمنا بصراحة رؤية تحوّل دراماتيكي أكبر في توجه الأردن نحو السلام مع إسرائيل. عندئذ فقط يتسنّى لنا أن نُقنع الكونغرس بزيادة المساعدات المخصّصة للأردن بمقدار لا يُستهان به. وشدّد مارتن، من طرفه، على هذه النقطة بقوله إن الأردن مدعو إلى القيام بخطوة ظاهرة نحو السلام مع إسرائيل. ولاحظ وِس إيغان، سفيرنا إلى الأردن، بأن إعادة هيكلة الديون تستلزم من الأردن أن يُدلّل على أنه جادّ في تنظيم وترتيب بيته الاقتصادي.

لم يُسرّ رئيس الوزراء المجالي بما سمعه. فالأردن لا يحتاج عنده إلى إعادة هيكلة الديون لأن ذلك يعني تأجيل سداد الدين ليس إلاّ. وإنما هو في حاجة إلى إعفائه من الديون كلّياً. هززتُ رأسي لأقول إن قوانيننا لا تسمح لنا بإعفائهم من ديونهم من دون تخصيص من الكونغرس يُساوي مقدار دينهم لنا (أي 700 مليون دولار). ومرة أخرى، لفتُّ نظرهم إلى أن ذلك لا يبدو مرجّحاً إذا لم يكن في حوزتنا خطوة قابلة للإثبات يخطوها الأردن نحو صنع السلام ويُمكن لنا أستخدامها مع الكونغرس.

وإذ رأيتُ التعابير المرتسمة على وجوههم، شعرتُ بالحاجة إلى تقديم المزيد من التفسير. الموضوع ليس فقط أننا نمر بضائقة، بل ثمة تاريخ هنا يتجاوز التركة المترتبة

(*) القانون العام 480 يسمح للحكومة الاميركية بإمداد البلدان الفقيرة، والتي هي في أمسّ الحاجة إلى المساعدة، بالمواد الزراعية.

على موقف الملك إبّان حرب الخليج. ذلك أنه كان لدينا آنئذ ضحايا لقرار إدارة بوش بإلغاء ديون مصر خلال حرب الخليج - وهو قرار تبيّن أنه مثير للجدل إلى أبعد حد، خصوصاً وأن المزارعين الأميركيين ممن يرزحون تحت وطأة الديون الفادحة يسألون لماذا لا يُصار إلى إلغاء ديونهم هم أيضاً. بمعزل عن هذا الجدال، فقد جرى تعديل القوانين منذ ذلك الحين، بحيث بات مطلوباً تخصيص دولار مقابل دولار لأي دينٍ مرشحٍ لعدم التسديد للخزانة الأميركية. وقد تضافر المال الجديد المطلوب مع الثمن السياسي المتوجب ليُحتِّما علينا إيجاد حجّة مُقنعة بشأن الحاجة الماسّة إلى إلغاء الدين. ونظراً لانعدام المستجدّات الدارماتيكية، فإن أقصى ما يمكننا فعله هو التوصل إلى شيء شبيه بالحزمة التي أتيتُ على وصفها آنفاً.

وفي صباح اليوم التالي، اتصل إفرايم طالباً لقاءً عاجلاً معي. أخبرني بأن مزاج الملك قد تعكّر لدى سماعه ما جرى في اجتماعنا بالمجالي وصحبه. ونقل عن زيد بن شاكر، وهو ابن خال الملك وشخصية محورية في ضمان الدعم الحاسم للملك في أوساط الجيش، قوله إن هذه الأسوأ طُراً بين زيارات الملك لواشنطن منذ عشرين سنة.

قلتُ له: «هذا أمر يثير السخرية يا إفرايم، وزيد يعلم ذلك»؛ وأضفت بأننا سنبذل جهد طاقتنا. إننا نعتمد على الأردنيين في سوق حجّة مقنعة لوزارة الخزانة عندنا حتى يتسنّى لنا عمل المزيد مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونهم. وذكرتُ له أفكاراً أخرى ندرسها في المجالين الاقتصادي والأمني على السواء. غير أنني أردفتُ قائلاً: «إنني عارف بالذي يجري هنا يا إفرايم؛ إن الأردنيين يتوسلون بك لإقناعنا بأننا يجب أن نفعل المزيد من أجْلهم. من جهة أولى، هذا شيء عظيم. إنه لأمر رائع أن يدركوا قيمة توسيطهم لك معنا؛ وهذا دليل قاطع على أن لهم مصلحة كبيرة في قيام علاقة طيبة بك. ومن جهة أخرى. إن ذلك ليجعلني أتساءل: مَنْ يؤثّر في مَنْ؟». واستدركتُ على الفور: لا تُسيء فهمي. إننا مستعدون لمساعدة الأردنيين، لكن هناك حدوداً حقيقية لقُدرتنا على الفعل هذه المرة.

ومع تفهّمه لوجهة نظري هذه، قال إفرايم إن الملك يشعر بأنه في أمسّ الحاجة إلى مساعدة حقيقية منا، اقتصادياً وعسكرياً، إذا ما أُريد منه أن يتقدم شوطاً أبعد على طريق السلام، وإن الخوف ليساوره منذ الآن من أن لا يحصل عليها.

كررتُ على مسمعه بأننا سنفعل ما يُمكننا فعله، لكن بغياب أي شيء دراماتيكي، فإن قُدرتنا محدودة حتماً: «أما لو خطا الملك خطوة نحو السلام، فلعلّنا نستطيع عمل ما هو أكثر على صعيد إراحته من عبء الديون. فلكي يُعفى من ديونه، عليه أن ينسج على منوال

السادات». وعكست تعابير وجه إفرايم ما كنتُ قد لمحته قبلاً على قسمات المجالي، ولذا سألته إنْ كان يُريدنا أن نعطيهم طائرات ف ـ 16؟ إذا كان الأمر كذلك، فالمطلوب أكثر من حدث دارماتيكي كاجتماع الملك ورابين في العلن مثلاً؛ إنه يتطلّب معاهدة سلام. وحتى في هذه الحالة، أشكّ في أن يكون إعطاؤهم الـ ف ـ 16 عملاً معقولاً، بالنظر لاحتياجات الأردن الأكثر عملية.

ردّ إفرايم، الذي بدا عليه شيء من الحرج، بالقول إنه لا يقترح طبعاً، ولا بأي شكل من الأشكال، تزويدهم بطائرات ف ـ 16. فقلتُ له: أخبر الملك ومعاونيه إذاً بأننا ننظر إلى احتياجاتهم بجدية، وسنبذل غاية الجهد في هذا السبيل. فإذا كان يريد المزيد منا، فنحن بحاجة إلى المزيد منه. قال إفرايم إنه سينقل ذلك إلى الملك.

في أعقاب الاجتماع، اتصلتُ بفايز وأفهمته بأننا نبذل قُصارانا لاستنباط أفكار خلاّقة لتلبية الاحتياجات الأردنية. قُلت له إن الملك مدعو إلى أن يكون دقيقاً جداً مع الرئيس بشأن احتياجاته الأكثر أهمية من سواها. أضف إلى ذلك أنه سيُساعدنا حتماً على استقطاب الرئيس كلينتون ويمنحنا شيئاً نستخدمه مع الكونغرس «حبّذا لو يُخبر جلالته الرئيس بأن رسميين أردنيين وإسرائيليين سيجتمعون معاً عما قريب في كلٍ من الأردن وإسرائيل».

فهم فايز فحوى كلامي، وأشار إلى أن الملك يفكّر في هذه المسألة بالذات، وأنه سيبعث برسالة إلى الرئيس في المساء يُحدّد فيها بخطوط عريضة أهمّ احتياجاته ومتطلباته، والنواحي التي يُمكن أن نكون فيها مفيدين لهم. ووعدني فايز بتزويدي بنسخة عن الرسالة حالما تتم صياغتها.

لخّصت رسالة الملك احتياجاته الاقتصادية والأمنية، وتعهّدت للرئيس بالسير نحو السلام، بشرط الاستجابة لاحتياجاته ـ طلب من الرئيس كلينتون، في الحقيقة، إبداء الاستعداد للوقوف بجانبه. وقد ضم إلى رسالته ملحقاً يحتوي على عشرة مقترحات مختلفة أُعدّت للتعامل مع ظروف الأردن الاقتصادية والأمنية الآخذة بالتحسّن. أعدّ مارتن المذكرة الإيجازية للرئيس، وضم إليها رسالة الملك وملحقها.

حين دخلنا على الرئيس في المكتب البيضاوي لتقديم إيجاز له قُبيل بدء اجتماعه بالملك حسين، كان قد قرأ الرسالة والملحق. أعرب الرئيس عن الرغبة في الاستجابة لطلبات الملك، وسأل أي المقترحات يُمكنه أن يُعطي بعض الردود الإيجابية عليها. على أية حال، كانت معظم البنود التي اقترحتها على شكل حزمةٍ تُعطى للأردنيين، شبيهة إلى حد ما بما هو مدرج في طلبات الملك: معونة زراعية بموجب القانون العام 480، ضمانات قروض من

مؤسّسة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار، استعداد للضغط على حلفاء أميركا للتخفيف من الديون المستحقّة لهم، وتزويدهم بالذخائر وبالفائض لدينا من الأعتدة العسكرية(*). لا مشاحة في أن الملك سعى مع مرور الوقت إلى الحصول على المزيد من المعونة العسكرية والاقتصادية، لكن هذا كل ما طلبه في ذلك الحين.

لفتُّ نظر الرئيس إلى الأثر الهائل الذي سيتركه أي تخفيفٍ مهمّ لديون الأردن على نفسية الملك. لكنني شدّدت، وكذلك فعل مارتن، على أن الملك يجب أن يعلم بأنه من دون خطوات مهمّة يتخذها على الصعيد السياسي تجاه إسرائيل، فلن تكون هناك أية فرصة لحلحلة موقف الكونغرس من الدَّيْن. وبعدما أشرتُ إلى أن استعداد الملك للقاء رابين علناً سيُمثّل خطوة كبيرة ولا شك، ذكرتُ بأنني لا أتوقع حصول شيء من هذا القبيل الآن، ولذلك من الأهمية بمكان في هذه المرحلة إقناع الملك بالموافقة على اجتماعات يعقدها المتفاوضون الإسرائيليون والأردنيون في كلا البلدين.

أدرك الرئيس قصدي، إنما بقي يُفضِّل التركيز باتجاه اجتماع الملك برابين. إن أسلوب كلينتون وإحاطته بالتفاصيل الدقيقة، كان لهما دائماً أعمق الأثر في من يلتقيهم. وقد بان ذلك كأجلى ما يكون البيان في هذا الاجتماع بالذات. فقد أدار كلينتون الاجتماع من دون الاستعانة بأية ملاحظات أمامه. وقُدرته على استعراض جميع النقاط الواردة في رسالة الملك وملحقها من غير الاستئناس بأية رؤوس أقلام، أثارت إعجاب الملك وكبار معاونيه. ومن خلال تناوله مسائل المعونة إلى الأردن الأشبه ما تكون بالألغاز، وتبيانه ما نستطيع عمله وما لا نستطيع، استطاع الرئيس أن يُقنع الملك بأنه شخصياً متبحّر بعمق في احتياجات الأردن كافة، وأنه يبحث بنفسه عن طُرُق للاستجابة لها.

وبالنسبة للملك حسين، الزعيم الذي طالما علّق أهمية كبرى على العلاقات والالتزامات الشخصية، فقد أقنعته براعة الرئيس الفائقة في التعاطي مع التفاصيل بأنه، أي الرئيس، يضع الأردن وعاهل الأردن على رأس سلم أولوياته. وبعد استعراض كل مطلب من مطالب الأردن العشرة المدرجة في الملحق، ركّز الرئيس جُلّ وقته على الرغبة لديه في عمل شيء ما للتخفيف بدرجة كبيرة من أعباء الديون التي تُثقل كاهل الأردن. قال إنه يعلم بأن ذلك هو المطلب الأهمّ من بين جميع مطالب الأردن الاقتصادية، وبأنه يُدرك أن من واجبنا أن نُقنع كبار الدائنين الآخرين بالاستجابة لهذا المطلب أيضاً. لكن حتى يكون لنا أثر فعّال في

(*) كان القانون يسمح لنا بتقديم ما يفيض عنا من أعتدة ومعدات عسكرية إلى بلدان نُصنّفها نحن مساوية لعلاقتنا بدول حلف شمالي الأطلسي.

الآخرين، ينبغي أن نتقدم الآخرين بضرب المثل الذي يُحتذى بأنفسنا.

وغير ذلك، أي الاكتفاء بحضّ الآخرين على التسليم باحتياجات الأردن، لن ينفع بأي حال. إن الرئيس يريدنا بالأحرى أن نكون قادرين على الإظهار للآخرين بأننا نعفي الأردن فعلاً من ديونه. وهذا ما سيجعل لنداءاته إلى الآخرين، ولا سيما إلى أبرز الدائنين من حلفائنا، أثراً أقوى بكثير.

بعد ذلك، تحوّل الرئيس للحديث عن واقعنا السياسي، فشرح أن الكونغرس سيرفض إعفاء الأردن من ديونه ما لم يكن في حوزتنا حجّة قوية نستخدمها بالنيابة عنه: «واجتماعكم العلني برابين سيعطيني تلك الحجّة». وأردف كلينتون بأنه سيكون سعيداً جداً أن يستضيف مثل هذا الاجتماع في أي وقت يُناسب الملك ورابين إذا كان ذلك سيسهّل عليه الأمر.

دعا كلينتون الملك إلى التفكير في الموضوع، فردّ الملك بأنه سيفعل، وأنفضّ الاجتماع على ذلك. وإثر الاجتماع، سأل الرئيس الحاضرين في المكتب البيضاوي عما إذا كنا نظنّ أن الملك سيجد لديه الرغبة في القدوم إلى اجتماع كهذا في وقت قريب. أجبته ومارتن بأن لدينا إحساساً يقول إن الملك سيفعلها، إنما ليس على الفور. ولما كنتُ أعرف أن الملك لا يودّ أن يبخع الرئيس، ومع ذلك ربما يكون غير مستعدٍ للاجتماع برابين كخطوة أولى، فقد اقترحتُ أن نسعى في الوقت الحاضر إلى رفع الاجتماعات الثلاثية في الأردن إلى المستوى الوزاري. في تلك الاجتماعات، سوف نقرّب بين الشخصيات السياسية، ويُمكن أن يحضرها كذلك وزير الخارجية الأميركية، ولسوف نجعل منها شيئاً أشبه ما يكون بالمَعْلَم السياسي على الطريق في المنطقة. قال الرئيس: «هذا جيد. ولكن إذا كان في المستطاع كسب المزيد، فأنا مستعدٌ لاستضافة لقاء يُعقد بين الزعيمين» (على غرار ما حصل مع رابين وعرفات في أيلول/ سبتمبر 1993، كان الرئيس يومذاك يُفكّر بمفردات أكثر طموحاً من مفرداتي).

وتلقيتُ الأمر بالمسير. ما إن غادرتُ المكتب البيضاوي حتى اتصلتُ هاتفياً بفايز. كان المفتاح هو العزف على ما خرج به الملك من الاجتماع، أعني انخراط الرئيس شخصياً في العملية. هنا كنتُ كمن يدفع باباً مفتوحاً. ففايز كان لا يزال يفيض عاطفة على الاجتماع، متحدثاً عن أن الملك لم يشهد اجتماعاً كهذا مع أي رئيس أميركي منذ أيزنهاور. أجبته بالحرف: «يجب أن نبني على اهتمام الرئيس من دون تأخير يا فايز. فدعنا لا نضيع دقيقة واحدة». إن الرئيس يتطلع إلى استجابة الملك حيال فكرة الاجتماع برابين. «فلنفعل شيئاً

على وجه السرعة؛ شيئاً قد يُساعدنا على إعداد المسرح له. ماذا لو عقدنا الاجتماعات الثلاثية في البحر الميت، ولتكن على المستوى الوزاري، هذا طبعاً ما لم يكن الملك مستعداً للاجتماع برابين والرئيس في الحال». وكمن يردد صدى كلمات الملك، قال فايز بأنه سيُراجع في الأمر ويعود إليّ ثانيةً. ولئن كانت هذه ليست «نعم» مؤكّدة، إلاّ أن فايزاً لم يكن يتصرف كما لو أن هذا الاقتراح في حُكم المستحيل.

وأكد إفرايم بدوره وقع الاجتماع على الملك. أفادنا بأن الملك كان «منذهلاً» أمام الرئيس، وقد «استثارته» زيارة واشنطن. فشرحتُ له ماذا فعل الرئيس للملك، ثم شدّدت على أنني وإن كنتُ لا أتوقع أن يقفز الملك إلى اجتماعٍ مع رابين في الوقت الحاضر، إلا أنه من اللازم أن نثبّت الاجتماعات الثلاثية في الأردن ونرفعها إلى المستوى الوزاري. قال هاليڤي إنه سيلتقي بالملك في لندن، وسيُطلعني على ما ستؤول إليه الأمور في القريب العاجل، وقد يكون ذلك في الأسبوع المقبل.

لكنّي لم أسمع منه شيئاً لما يزيد عن أسبوعين. فهاليڤي لم يقابل الملك في لندن بسبب إصابة الملك بوعكة صحية. كما أفادني فايز، هو الآخر، بأنه لم تُتخذ أية قرارات، وإن كانت الحماسة التي تلت الاجتماع قد بردت الآن، وهو يرى أن الملك وولي العهد ربما يفضّلان عقد أولى الاجتماعات مع الإسرائيليين على الحدود، وعلى مستوى دون الوزاري.

هنا ساورتني الخشية من حدوث تراجع، وضغطتُ على فايز كي يعي أنه لا بد من ثمن إذا أُريد للأمور أن تجري مجراها الطبيعي. كان فايز عليماً بالواقع السياسي في «كابيتول هيل» [الكونغرس الأميركي]، وكان يفهم سبب إلحاحي، لكنه لم يكن قادراً على استخلاص الأجوبة من عمّان، لكن ذلك تبدلّ في 4 تموز/ يوليو.

رسالة الملك المؤرّخة في 4 تموز/ يوليو

كنتُ وديبّي نلعب كرة المضرب؛ وفيما أنا أدلف إلى داخل البيت، سمعتُ صوت ابني غابي يجار بأن وزارة الخارجية على الخط مع السفير الأردني. أخبرني فايز بأن لديه رسالة من الملك ويجب أن يسلّمها اليوم. سألته: أهي حقاً مهمّة يا فايز؟ إنني أعتزم قضاء العطلة مع عائلتي. ألا تستطيع الانتظار إلى يوم غد؟ أجاب في خشونة: «لا يُمكنها الانتظار يا دنيس». حسبتُ أن الأردنيين لا بد وأن يكونوا يرغبون في الاجتماع ببيريز والوزير كريستوفر في الأردن. وفيما أنا أقطر عرقاً على بلاط المطبخ، كان يتناهى إلى علمي شيئاً فشيئاً أن عتبة أخرى على طريق صُنع السلام في الشرق الأوسط على وشك الاجتياز.

تعيّن علينا، فايز وأنا، أن نعمل الآن على التفاصيل الدنيوية للالتقاء في يوم عطلة. قال إن سائقه في إجازة. وقلتُ له إنني أعتزم اصطحاب الأولاد إلى وزارة الخارجية في وقت لاحق لمشاهدة الألعاب النارية من على سطح الوزارة. فهل يستطيع ترك الرسالة المختومة بالشمع الأحمر لدى مركز العمليات لأمرّ والتقطها من هناك؟ قال أن لا بأس، فأعطيتُ التعليمات كي يُستقبل على باب الوزارة، وبالا تُفتح الرسالة أو تُعطى لأحد سواي.

تقع وزارة الخارجية في منطقة تُسمى «فوغي بوتوم»، بمحاذاة نهر پوكوماك، وفي ظل نصب لنكولن التذكاري مجازاً؛ وهي قريبة من ملاعب كرة القدم والكرة الناعمة، لكنها تخلو من مطاعم جيدة. لدى وصولنا في ساعة مبكرة في مساء ذلك اليوم إلى وزارة الخارجية، أخبرتُ الأولاد بأن عليّ أن أتوقف للحظة عند مركز العمليات قبل الصعود إلى سطح المبنى. وهذا ما ولّد زمجرة جماعية لأنهم كانوا على يقين من أنها ستكون «لحظة دنيس» ـ أي مدة تتراوح بين رُبع ساعة ونصف ساعة من العمل. قلتُ لهم أن لا. إن الأمر لن يستغرق مني أكثر من دقيقة واحدة، إذ سأمرّ لالتقاط أحد الأغراض ليس إلاّ. ساروا متثاقلين، وفوجئوا فعلاً عندما التقطتُ المظروف وصعدنا إلى السطح.

حالما وصلنا، فضضتُ المظاريف ذات الأختام الشمعية الثقيلة، وقرأتُ الرسالة، وأعدتُ قراءتها. كانت واضحة ولا غموض فيها البتة: الملك مستعدٌ لأن يأتي الوزير كريستوفر إلى المنطقة في ظرف أسبوعين للمشاركة في اجتماع ثلاثي يُعقد على البحر الميت مع وفد أردني برئاسة رئيس الوزراء، ووفد إسرائيلي يرأسه وزير يختاره رئيس الوزراء رابين. وطلب أن يسبق الاجتماع الوزاري اجتماع ثنائي بين متفاوضين إسرائيليين وأردنيين يُعقد على الحدود. كذلك طلب منا أن نحصل على موافقة إسرائيل على تسلسل الخطوات، وأخذ عهداً على نفسه أن يعمل من أجل السلام بالروح التي سادت اجتماعه بالرئيس كلينتون.

أخذتني الاستثارة. وقد قرأتُ رغبة الملك في تسلسل الخطوات على أنها طريقة لتكييف جمهوره. فهو سيستخدم المحادثات الثنائية بين الأردن وإسرائيل على الحدود لتعويد الجمهور الأردني على المفاوضات في المنطقة، وسيستخدم وجود الوزير كريستوفر لتأمين الغطاء داخل الأردن نفسه. كلام معقول، وهذا ما سيتيح لنا أن نجمع بين وفد إسرائيلي ربما يترأسه شمعون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي، وبين نظيره الأردني في سابقة تاريخية: اجتماع الإسرائيليين والأردنيين على رؤوس الأشهاد في الأردن.

حين أنبأتُ الوزير بأمر الرسالة، سُرّ هو الآخر وهنأني على إنتاجي لها. فقلتُ له: «إنها نتاج الرئيس، يا كريس، أكثر منها نتاجي أنا».

ثم اتصلتُ بفاين، وطلبتُ منه أن ينقل إلى الملك أن الرئيس والوزير كانا سعيدين جداً برسالته. وقد قبلنا بالسياق التسلسلي المقترح من جانبه، وسنتصل بالإسرائيليين للحصول على موافقتهم.

كما نقلتُ فحوى رسالة الملك إلى إيتامار، وأعلمني إيتامار بعد ساعات قليلة بقبول رئيس الوزراء بالتسلسل الذي اقترحه الملك. وإذا كان لم يُعلن شيء عن الاجتماع، إلاّ أن كل شيء كان يسير في مساره الصحيح، مع خطط لعقد الاجتماع الحدودي خلال أسبوع من 11 تموز/يوليو، فيما حُدّد موعد الاجتماع الثلاثي بعده بأسبوع. ثم حصل لدينا تطورٌ جديد ـ تطورٌ استثنائي ومعقّد في آن.

الملك «ينسج على منوال السادات»

في خطاب أمام البرلمان الأردني، أعلن الملك حسين في 9 تموز/ يوليو أنه سيُقابل رئيس الوزراء رابين إذا كان من شأن ذلك أن يُساعد على تلبية احتياجات الأردن في العملية السلمية. وحيث إن خطابه أُلقي نهار سبت، فإن صحيفة «واشنطن بوست» نشرت خبراً صغيراً عنه نقلاً عن إحدى وكالات الأنباء، فيما لم تُشر إليه صحيفة «نيويورك تايمز» بالمرة.

كذلك، لم أُعره أنا كبير اهتمام. في صباح يوم الاثنين 11 تموز/يوليو. اتصل بي مارتن إنديك ليسألني عن رأيي في خطاب حسين. ولما كنتُ منصبّاً بكل اهتمامي على الاجتماع الثلاثي، قلتُ له إنه ربما كان مُعدّاً لتكييف الجمهور الأردني: فبإيضاحه أنه مستعد للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي، إنما يجعل اجتماعنا يبدو متواضعاً بالمقارنة.

رأى مارتن أن ذلك قد يكون صحيحاً. لكن ألا يُعقل، على حد قوله، أن يكون خطابه على غرار خطاب السادات ـ الخطاب الذي ألقاه في البرلمان المصري عام 1977 وأعلن فيه أنه مستعد للتوجّه حتى إلى الكنيست الإسرائيلي في القدس إذا كان من شأن ذلك أن يُساعد في صُنع السلام؟ أليس من الجائز أن يكون الملك هنا، وعلى شاكلة السادات تماماً، يُومىء إلى أجندة أكثر طموحاً بكثير مما نحن بصدد بلورتها؟ ألسنا نُقلل الآن، ومثلما فعلت إدارة كارتر من قبل، من شأن أمرٍ يُشار إليه في رابعة النهار؟

كان عليّ أن أُسلّم بأن مارتن ربما يكون على حق. ومثل إدارة كارتر التي كانت

مسمّرة على خططها لعقد مؤتمر دولي في جنيف(*)، لعلّني كنتُ شديد التركيز وأشدّ مما ينبغي على سلسلة من الخطوات التي تُناسب رؤيتي لما هو ممكن، عوضاً عمّا يرغب الأطراف فيه. قلتُ ربما كان الملك يجسّ النبض ليرى ردّة الفعل - ردّة فعلنا نحن، ناهيك عن ردّة فعل جمهوره.

ورداً عليه، اقترح مارتن أن نبعث برسالة شخصية إلى الملك من الرئيس كلينتون يُشيد فيها بخطابه ويقترح أن يتمّ اللقاء المقرّر برابين في أسرع وقت ممكن. كنتُ أكره أن أبدو كمن يدفعه دفعاً فيما هو يتحرك من تلقائه. بدلاً من ذلك، اقترحتُ من جانبي أن نطلب من سفيرنا في عمّان، وِس إيغان، أن يستطلع لنا ما إذا كان الملك مستعداً فعلاً لمثل هذا اللقاء الآن.

لكن الأحداث كانت تجري الآن بسرعة فائقة. فقبل أن يتسنّى لي بحث الموضوع مع وِس، نقل هذا الأخير رسالة من الملك إلى الرئيس، عرض فيها حسين أن يلتقي برابين في غضون أسبوع من الزمن، على أن يتبعه بعد ثلاثة أو أربعة أيام اجتماع الرجلين في واشنطن مع الرئيس كلينتون. فبعد أن عبر حسين «الروبيكون»(**) فيما يتعلّق بالاجتماعات العلنية في الأردن، وجد نفسه الآن مهيأً لمزيد من الخطوات التاريخية من عندياته.

لم أشأ أن أبدو متردداً في الإجابة، غير أنني كنتُ أود أن نستفيد إلى الحد الأقصى من خطواته - في المنطقة كما مع الكونغرس. وعليه، رأيتُ من الضروري أن يُعقد الاجتماع الأول بين الزعيمين في واشنطن مع الرئيس. فاقترحتُ أن نعود إلى الملك ثانيةً بمنتهى الحماسة، إنما حرصتُ على تبيان أن انعقاد اجتماع رابين - حسين على الحدود أولاً، سوف يسلب الحدث العتيد في واشنطن من شحنته الدرامية - والدراما مع الكونغرس ضرورة لازمة.

وعلى الطريقة المأثورة، أخبرتُ الوزير بأن أفضل طريقة لتعيين الاجتماع، وكذلك للتحضير له، هي بأن يتوجه بنفسه لمقابلة ولي العهد أو رئيس الوزراء الأردني، فضلاً عن

(*) تولّى كارتر منصبه وهو عازم على العمل من أجل سلام الشرق الأوسط باعتباره أولى أولويات السياسة الخارجية لإدارته. وقد ركّز جهوده الأولى على خطة لتحقيق سلام إقليمي شامل عن طريق جمع الأطراف المعنية كافة في مؤتمر دولي يُعقد في جنيف. وليس إلا بعد أن انهارت هذه المساعي الدبلوماسية وقام السادات برحلته الدراماتيكية إلى القدس في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، أن بدأت إدارة كارتر تعمل على تسهيل عقد معاهدة سلام ثنائية بين مصر وإسرائيل.

(**) اسم نُهير كان يفصل بلاد الغال عن إيطاليا في قديم الزمان، وهو يُستخدم على سبيل الاستعارة عند الحديث عن اتخاذ خطوة لا رجوع عنها (م).

شمعون بيريز، في الأردن، والتصريح عند الخروج من اللقاء بأن الملك ورئيس الوزراء رابين والرئيس كلينتون سوف يجتمعون في غضون بضعة أيام في واشنطن. وافق الوزير على الفكرة. فأوجزت الأمر لإيتامار، طالباً منه إحاطة ذلك بمنتهى الكتمان؛ فوعدني أنه سيُفاتح رئيس الوزراء فقط بالموضوع ويعاود الاتصال بي.

بعد ظهر ذلك اليوم، ذهبتُ لمشاهدة ابنتي راشيل تؤدي دوراً في مسرحية، لكن إيتامار جعل مركز العمليات في الوزارة يتصل بي على جهاز الإشعار، فاضطررتُ إلى مغادرة المسرحية لأتلقى مكالمته الهاتفية. ونظراً لرداءة الصوت على الهاتف المحمول، وجدتني خارج مدرسة «ويتّير وودز» في بتسدا أزعق في الجهاز كي يسمعني محدّثي، بالرغم من تشديدي على ضرورة الكتمان. على أية حال، أفادني إيتامار بأن رابين كان سعيداً جداً بالأنباء، وقال إن السيناريو المفضّل عندنا يبدو معقولاً.

نقلتُ ذلك إلى وزير الخارجية، وانكببنا على صياغة رسالة رسمية من الرئيس إلى الملك.

لكن من سوء الطالع أن الأمور تشابكت بعضها ببعض. فالإسرائيليون لم ينتظرونا إلى أن نبعث بالردّ إلى الملك. فقبل أن نتمكّن من حمل جواب الرئيس بصورة رسمية، سمعنا من وس أن الأردنيين والإسرائيلين قد اتفقوا على اجتماع رابين وحسين في 19 تموز/ يوليو على الحدود، ومن ثم يتوجهان إلى واشنطن.

علانا شحوب. بدا الأمر كما لو أننا تلقينا رسالة سرية من الملك، شاركه فيها الإسرائيليون، ليستخدموها ضدنا. خابرتُ إيتامار وطلبتُ منه تفسيراً. كما اتصل مارتن بإيتان هابر، مدير مكتب رابين وكبير مستشاريه السياسيين، وقال له إنه كان الأجدر بهم أن يُعاملونا بطريقة أليق من مجرد كوننا متعهّدي تقديم طعام «الكُشر».

كانت ردة الفعل الأوّلية من جانب الإسرائيليين هي أنهم لا يجادلون في مسألة الاجتماع على الحدود في 19 منه، فالملك هو من أراده. فاتصل الوزير بالملك حسين ليشرح له مباشرة كيف نرى الأمور ـ إن قُدرتنا على الإيفاء بالنسبة للإعفاء من الديوان إنما هي رهنٌ بقدرتنا على حمل الكونغرس في واشنطن على تغيير رأيه. واقترح الوزير سياقاً للخطوات يبدأ باجتماع المتفاوضين على الحدود في 19 منه، ثم يُعقد الاجتماع الثلاثي في اليوم التالي في الأردن، ومن ثم تُعقد القمة في واشنطن في مطلع آب/ أغسطس ـ وهو تسلسل يسمح له بالقيام برحلة سبق تأجيلها إلى آسيا.

تفهّم الملك حُجّتنا في عقد اجتماع قمة في واشنطن، لكنه لم يكن راغباً في الانتظار

طويلاً. وقد قرّ قراره ويريد أن يتصرّف على أساسه.

رجعتُ إلى الوزير وحثثته على تبديل خططه - إما العزوف عن حضور اجتماع «رابطة شعوب جنوب شرقي آسيا» (ASEAN)، أو عقد القمة في موعد أبكر ومن ثم التوجه ولو متأخراً إلى اجتماع الرابطة. كان الملك على حق في استعجاله عقد القمة بأسرع ما يُمكن، فبعد كل شيء، هناك خطر وقوع أعمال إرهابية أو حوادث في العالم العربي قد تجعل انعقاد القمة متعذراً.

وافقني كريستوفر الرأي. فعاودتُ الاتصال بإيتامار ولم أتصنّع في كلامي. أما وأن الإسرائيليين يعتمدون علينا في تحمّل ثمن الإعفاء من الديون، من بين أشياء أخرى، «فكان الأجدر برئيس وزرائكم أن يُراعي حاجتنا إلى عقد اجتماع القمة الأوّلي عندنا هنا، وكذلك حاجتنا إلى ملئه بشحنة درامية وإحاطته بجو من الهيصة».

بقيت هناك مشكلتان بالطبع: فلا موعد محدّداً لدينا على روزنامة الرئيس، ولا أية خطة معدّة للقمة نفسها وماذا ستسفر عنه. لم أكن قد تخليتُ بعد عن فكرة اجتماع ثلاثي قبل القمة، إنما صرتُ الآن أقلّ تفكيراً برموزها وأكثر اهتماماً بدورها الجوهري: الإعلان عن تفاهمات محدّدة بين الأردن وإسرائيل. قال كريستوفر إنه سيرتّب موعداً للقمة مع الرئيس، وعلينا نحن أن نعمل على إقناع الإسرائيليين بقبول الاجتماع الوزاري في المنطقة قبل القمة.

بيد أن رابين لم يعد يحبّذ الآن الاجتماع الوزاري، مفضّلاً عليه عقد قمة مبكرة. ها نحن نواجه، مرة أخرى، مقاومة حول مسألة إجرائية - مسألة نعتبرها الآن مهمّة وأساسية للخروج بقمة ناضجة. توجهتُ ومارتن إلى مقابلة إيتامار، واستهللتُ اجتماعنا بالقول إن الأسبوع الجاري لم يكن أسبوعاً موفّقاً بالنسبة للتنسيق الأميركي - الإسرائيلي. فمن الرئيس والوزير ونزولاً، خامرنا إحساس بأن الإسرائيليين يستغلّوننا. فعدا عن المسّ بالثقة بيننا، تجدهم يتصدّقون علينا بالغفران كما لو أننا نحن المفترض بهم التنفيذ عن الأردنيين.

وقبل أن يتمكن إيتامار من الردّ، تلقيتُ مخابرة من الوزير، يُخبرني فيها أن الموعد الوحيد المتاح لعقد القمة في واشنطن هو الاثنين في 25 تموز/ يوليو. قُلتُ لإيتامار إن السيناريو المعقول هو التالي: يجتمع المتفاوضون يوم الاثنين في 18 تموز/ يوليو (أي بعد أربعة أيام من الآن)، ويُعقد الاجتماع الوزاري في الأردن في 20 منه، والقمة في 25 منه. فاخذ إيتامار على عاتقه مهمة إقناع رابين بقبول هذا السيناريو. وقد فعل - أعلمني بذلك في صباح اليوم التالي مع تحفّظ وحيد هو أن تعلن الأطراف الثلاثة هذا السياق التسلسلي بحلول ظهيرة اليوم بتوقيت واشنطن.

وهذا ما تسبّب بإشاعة جو من الهرج منذ الصباح، نظراً للحاجة إلى وضع البيت الأبيض على أهبة الاستعداد، وصياغة نص التصريح، والتأكد من موافقة الأردنيين عليه. تولّى مارتن مهمة كتابة التصريح، وانصرف الوزير وأنا معه إلى الاتصال بالملك حسين. وفيما كان الوزير يتحدث إلى الملك، أتضح لنا أن ما يشغل باله بالدرجة الأولى هو الحرص على تضمين التصريح نقاطاً معيّنة مهمة بالنسبة إلى الأردن. وربما بسبب تواضعه المميّز، لم يشأ أن يظهر كمن يُطالب بما يُشبه التقريظ لنفسه، فقال إنه سيحوّلني على الأمير حسن، ولي العهد، ليبحث معي احتياجات الأردن في التصريح.

طلب الأمير حسن أن نورد النقاط الثلاث التالية:

- إن الاجتماعات والقمة ليست غاية بحد ذاتها، وإنما هي خطوات مساعدة على التحرك نحو تسوية سلمية شاملة في المنطقة؛
- إنها نابعة من خطاب الملك أمام البرلمان الأردني؛
- والرئيس كلينتون يُقدِّر «الدور البارز لصاحب الجلالة في السعي إلى السلام».

أتمنى لو أستطيع الزعم أننا دائماً ما نُنسّق كل شيء على أروع صورة. إننا لا نوفّق في ذلك طبعاً. بيد أننا فعلناها هذه المرة، بأن أرسل مارتن مسوّدة التصريح إليّ بواسطة الفاكس فيما كنتُ على الهاتف أتحادث وولي العهد. فأجريتُ حالاً التعديلات اللازمة عليها لتتماشى والنقاط التي طلبها حسن، وأعدتها إليه بالفاكس من دون إبطاء. الأردنيون صاروا على السكة الآن، أما على الجانب الإسرائيلي، فيبدو أن هناك طلباً جديداً.

اتصل إيتان هابر بمارتن، ناقلاً إليه فكرة جديدة: بعد أن يحضر رابين وحسين للقاء الرئيس كلينتون في واشنطن حبّذا لو يطير الرئيس إلى المنطقة ويلقي خطاباً في الكنيست الإسرائيلي أولاً ثم في البرلمان الأردني. وبالرغم من أن خطوة كهذه تحمل في طياتها دلالات رمزية عالية وقمينة بأن تخلق جواً من الإثارة، إلاّ أنني كنتُ معارضاً لها. فحريّ بنا أن نحتفظ بها إلى أن يوقّع الجانبان معاهدة السلام بينهما. إذا قُمنا بها الآن، فما عساه يفعل الرئيس عندئذ؟ وهكذا اعترضنا على الفكرة.

إعلان واشنطن

لقد أفرغنا طاقتنا كلها في إنتاج سلسلة من الأحداث. لكن الأحداث يلزمها مضمون. ليس هناك متسع من الوقت للتخطيط، بل حاجة وحاجة ماسّة للإنتاج. فيجب أن يكون هدفنا إصدار إعلان - وهو ما سندعوه بـ«إعلان واشنطن» - يكون أحد المعالم البارزة على

الطريق إلى سلام الشرق الأوسط. وقد اقترحتُ أن يقوم هذا الإعلان على ثلاثة عناصر أساسية: يُنهي حالة العداء بين إسرائيل والأردن؛ يرسم الخطوط العريضة للخطوات الفورية والملموسة للتعاون بين البلدين؛ ويضع جدولاً زمنياً لإنجاز معاهدة سلام فعلية. قلتُ للوزير بأن علينا أن نحضّر مسوّدة إعلان واشنطن ونرفعها إلى الزعماء، ليُصار من ثم إلى تنقيحها في الاجتماع الثلاثي المزمع عقده في الأردن.

وافق كريستوفر على اقتراحي. وكما تبيّن لنا بعد قليل، فقد كانت لدى رئيس الوزراء رابين غاية مماثلة، إنما فكرة مغايرة تماماً حول كيفية الوصول إليها. وقد تضاعف شعور الوزير بالانزعاج في صباح الاثنين التالي حين أخذتُ أتلو عليه في مكتبه ملخّص العناصر الأساسية للإعلان، كإنهاء حالة العداء مثلاً.

فتملّكتني الحيرة. كنتُ، جرياً على عادتي، وكي لا يُفاجئنا رابين ـ وهو الذي يهوى المفاجآت ـ قد راجعتُ مع إيتامار ماذا سنُغطي في اجتماع رابين. أعلم أن الأفكار لا يُمكن أن تكون هي المشكلة. كانت المشكلة بالأحرى هي طرح تلك الأفكار أمام عدد كبير من الناس من طرفهم ومن طرفنا. كان اجتماعاً موسعاً، وسرعان ما ظهر أن خشية رابين الكبرى هي من أن تتسرّب خططنا إلى الخارج، وترتفع من ثم التوقعات، وهو يريد أن يتجنّب أي خطرٍ بالتقصير عن بلوغها.

كان ذلك أمراً مفهوماً ومعقولاً. لكن مقاربته كانت تقتضي، من حيث الأساس، استبعادنا خارجاً، والعمل على الإعلان على نحو مباشر وسرّي مع الأردنيين.

حين وصلنا إلى عمّان، استمع الملك إلى الوزير ولم يتكلّم كثيراً، لا ولم يُبدِ أي اهتمام بالاطّلاع على نص الإعلان الذي صغناه نحن ـ وهذا دليل على أن الأردنيين كانوا يعملون سرّاً مع الإسرائيليين. أفهمتُ الوزير أنه بالكاد يسعنا الاعتراض على عملهم معاً طالماً أن هذا بالضبط ما كنا نسعى إليه على الدوام. إنما لتفادي حصول أية مفاجأة ومن أجل حماية مصالحنا، فقد قرّرنا أن نبقي مارتن في عمّان كي يُراجع مسوّدة الإعلان التي وضعناها مع ولي العهد الأمير حسن، فيما نتوجه نحن إلى الاجتماع الثلاثي على البحر الميت.

الاجتماع في فندق البحر الميت، وهو أول اجتماع علني يُعقد في الأردن على الإطلاق مع رسميين إسرائيليين كبار، كان مشهوراً للرمزية التي كانت له، وخاصةً للأقوال البليغة التي أدلى بها شمعون بيريز ورئيس الوزراء المجالي. فقد تحدّث بيريز عن تمثيل آمال الإسرائيليين وأحلامهم، فيما تحدّث المجالي عن فتح صفحة جديدة بين الشعبين وإرساء

السلام بوصفه حالة ذهنية. وبعد إلقاء الكلمتين، صعدنا إلى قاعدة الاجتماعات لمباشرة اجتماعنا الثلاثي الفعلي. وقد شدّد بيريز فيه على أهمية تضمين إعلان واشنطن الإشارة إلى المشاريع الاقتصادية، ولا سيما الاتفاق على فكرة تطوير أخدود وادي الأردن - وهو المنطقة الممتدة من البحر الميت جنوباً إلى البحر الأحمر. كما تحدّث عن تطوير موارد الطاقة والمياه والمعادن والإمكانيات السياحية في أخدود وادي الأردن؛ وعن إقامة منطقة للتجارة الحرّة في منطقة إيلات والعقبة؛ وعن تطوير ميناء بحري مشترك في تلك المنطقة وكذلك مطار دولي مشترك. وحثّ على وجوب تضمين البيان الذي سيصدر عن الرئيس ورئيس الوزراء والملك في واشنطن يوم الاثنين المقبل بعض التوليفات من هذه المشاريع.

كان المجالي أكثر تحفّظاً. فلئن وافق على ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على تفاهم يتعلق بتطوير أخدود وادي الأردن، إلاّ أنه فضّل منح الأفضلية لمسائل أخرى - كالتعاون في المجال السياحي، واستكمال الطريق الرابط بين الأردن وإسرائيل ومصر - وتأجيل المخططات الأكثر طموحاً إلى ما بعد حل مسألتي الحدود والمياه.

غير أن هذا النقاش وما انطوى عليه من خلافات لم يصدّني عن السعي إلى وضع اللمسات الأخيرة على البيان الصادر عن الاجتماع الثلاثي. وأخيراً، عرضتُ النصّ النهائي كما هو، وأهبنا، الوزير وأنا، برئيس الوزراء المجالي أن يقبله، فقبله.

ما إن اكتمل النصّ، حتى انتقل الوزراء إلى عقد مؤتمر صحافي مشترك في قاعة سفلية من الفندق. أجهزة تكييف الهواء لم تكن تعمل، والجو في القاعة خانق، ومع ذلك لم يستطع رجال الصحافة الإسرائيلية وأعضاء الوفد الإسرائيلي السيطرة على أنفسهم من شدّة الاستثارة. إنهم في الأردن، وهذا ما لا يُمكنهم تصديقه. صاحبي إيهود كوفمان، الذي يشغل حالياً منصب مدير العلاقات الخارجية في وزارة المالية الإسرائيلية، وصديقي منذ أكثر من عشرين سنة منذ أيام الدراسة في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، أقبل عليّ يعانقني. وراح المراسلون الإسرائيليون وموظفو وزارة الخارجية على حد سواء يتّصلون بإسرائيل بواسطة هواتفهم المحمولة فقط ليقولوا إنهم يتكلّمون من الأردن.

أوضحت للوزير كريستوفر أن هذه لحظة ذات دلالة نفسية غير عادية بالنسبة إلى الإسرائيليين. فعلى مدى حياتهم كلها، كانوا يرسلون البصر عبر البحر الميت فيرون الأردن. وعجزهم عن التوجه إلى الأردن، برغم قربه الداني، وبالرغم من حقيقة أن الأردن كان يتعاون بصمت مع إسرائيل وبطرق شتّى على امتداد حدوده معها، كان يُذكّر الإسرائيليين بعزلتهم ونبذهم في المنطقة. فأن تُصبح قادراً على المجيء هكذا إلى الأردن - رسمياً وعلناً

وبشعور من المودة والإمكانية - ولّد في النفوس ارتياحاً نفسياً وابتهاجاً عارماً على حد سواء.

كان ذلك طبعاً مجرد عامل واحد من بين عوامل أخرى ألهبت عواطف الإسرائيليين في ذلك اليوم. فلئن ظل الإسرائيليون يحلمون دائماً وأبداً بالسلام ويفكّرون فيه نظرياً على الأقل، إلاّ أن معظمهم عرفوا أوقاتاً عصيبة باتوا لا يصدّقون معها أنه سيحلّ يوماً ما. لكن هنا في الأردن، لم يعد النظري ينفصل بعد اليوم عن الواقعي. ومع تقاطر الإسرائيليين واحداً بعد آخر على وزير الخارجية للإعراب عن شكرهم وامتنانهم له، ذابت طبيعة كريستوفر الهادئة والصموتة، وإذا به هو الآخر نهبٌ للانفعالات العاطفية.

عُدنا إلى عمّان بعد جولة تمتعنا فيها بمناظر البتراء الرائعة، وهي أوابد تعود إلى الحضارة النبطية المتطوّرة جداً في القرن الرابع. لقد كان يوماً مدوّخاً وعاطفياً. لكن مارتن حُرم من المشاركة فيه لسوء حظه. وفيما كنتُ أطفو، بمعنى الكلمة، داخلاً إلى غرفتي، إذا بمارتن يُعيدني إلى الأرض من جديد بإخباري أنه التقى ولي العهد، وأنه من الواضح أن الأردنيين والإسرائيليين عاكفون على صياغة مسوّدة الإعلان سرّاً.

بعد تركه ولي العهد، اتصل مارتن بإيتان هابر ليقول له إذا كُنتم تتوقعون منا أن نستضيف الحدث يوم الاثنين ونوظّف فيه الجهد الجهيد، فمن غير المقبول على الإطلاق تركنا نتخبّط في الظلام. ردّ إيتان بأنه سيُراجع رابين في الموضوع ويتصل ثانيةً؛ وحين عاود الاتصال، أخبر مارتن بأنهم يعملون على صياغة معاهدة سلام فعلية، وحوّل الخط إلى رابين. قال رئيس الوزراء لمارتن إن الرئيس والوزير وحدهما يجب أن يعلما بما يجري، وأن شخصاً واحداً فقط إلى جانب إيتان في إسرائيل يعلم بالأمر، وأن إيتان سيُطلعه على العناصر المكوّنة لمشروع المعاهدة الذي يعملون عليه.

وليس بالأمر المستغرب أن تكون النقاط الأساسية فيه لا تختلف كثيراً عما رسمناه نحن. إذ كانت تتحدث عن وضع حدٍ لحالة العداء أو الحرب، وفتح الحدود، والسياحة المحدودة، وربط الخطوط الهاتفية وكذلك شبكتي الكهرباء، وإقامة ممر جوي، والتحرّك السريع نحو معاهدة سلام.

بيد أنه كان هناك بند واحد مفاجىء لنا، ألا وهو الإشارة إلى دور خاص للأردن في إدارة الأماكن المقدسة في مدينة القدس، والإقرار الإسرائيلي بأنه عند التفاوض على الوضع الدائم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، سوف تضع إسرائيل «على رأس سلم الأولويات الدور التاريخيّ للأردن في تلك الأماكن». ما من شيء يُمكن أن يكون أوضح من

ذلك في التدليل على الأهمية التي يوليها الملك حسين لأن يكون طرفاً في أية مفاوضات حول الترتيب النهائي لمدينة القدس. مع ذلك، فهي لم تكشف النقاب عمّا يفعلون بصدد معاهدة السلام الفعلية.

انتقلنا بعد ذلك إلى إسرائيل حيث اختلى كريستوفر برابين، الذي أطلعه على مشروع المعاهدة. وقد شدّد على سمع كريستوفر (كما سبق وفعل على الهاتف) أن اثنين آخرين فقط في إسرائيل يعلمان بأمر المفاوضات. وختم بالقول إنه سيُطلعنا باستمرار على سير النقاشات، وكان من الواضح أنه لا يريد أن تكون لنا يد في تلك المحادثات.

رضي كريستوفر بهذا التدبير، بشرط أن يصلنا نصّ المعاهدة مساء الأحد، أي عشية انعقاد مؤتمر القمة. فوافق رابين.

عُدنا إلى واشنطن يوم السبت، وقد لحق بنا رابين وبيريز، وكان لنا اجتماع غريب معهما في غرفة رابين بالفندق مساء الأحد. قبل الاجتماع سألني كريستوفر إن كنتُ أظن أن رابين أطلع بيريز على نص المعاهدة. وبالعودة إلى تاريخهما الشخصي، قُلتُ إنني لن أُفاجأ لو كان بيريز لا يزال يجوس في الظلام. وقد صدقت نبوءتي.

وفي الاجتماع، تبيّن لنا بسرعة أن بيريز ليس «ثاني الاثنين»، وأنه غير دارٍ بما سيحدث في الغد. ولم تكن تلك المرة الأولى أو الوحيدة في العملية التي نجد فيها أنفسنا في موقف مُحرج نضطر فيه إلى تلقي تلميحات من رابين حول ما يجب أن نقوله لبيريز(*).

في تلك الليلة، عكفتُ ومارتن على درس نص المعاهدة. لم يتغيّر كثيراً عما رآه كريستوفر في إسرائيل من حيث الجوهر، لكنه كان أكثر صقلاً، ونوّه تنويهاً أكبر بدور الرئيس كلينتون في جعل المعاهدة ترى النور. ولئن لم تحسم المعاهدة أياً من المسائل العالقة بين البلدين، إلاّ أنها كانت مهمّة جداً من حيث كونها إعلاناً سياسياً، وفتحت صفحة جديدة في العلاقات بينهما.

مع ذلك، كان رابين لا يزال يأمل في أن تنصّ المعاهدة صراحةً على إنهاء حالة الحرب، وليس فقط على إنهاء حالة القتال كما هي الحال الآن. وبحلول منتصف الليل، بات واضحاً أن الأردنيين ليسوا مستعدين للجهر بذلك في النصّ. ولأن رابين طلب منا أن نبقى خارجاً، فلم نكن في وضعٍ يسمح لنا بالضغط على الأردنيين. والحال أن عبارة «إنهاء حالة

(*) في تلك المرحلة، كان رابين لا يزال ينظر إلى بيريز على أنه منافس أكثر منه شريكاً.

القتال» هي الجملة التي وضعتها أنا في مسوّدتنا، اعتقاداً مني أنها بيان قانوني خطير الشأن يُصرَّح به.

كان حسين يدرك، ولا شك، أن استخدام هذه العبارة: إنهاء حالة الحرب، ينطوي على أهمية بالغة في نظر رابين. لو كانت تلك وثيقة قانونية، لكان استخدام تعبير «إنهاء حالة القتال» هو الأنسب. لكن حسين كان يعرف أن هذه لحظة للسياسة الرفيعة والرمزية، وقد تصرّف بما ينسجم وتلك اللحظة.

وحين جاء دوره ليخطب في حفل البيت الأبيض صبيحة الاثنين، أشار الملك إلى إنهاء حالة القتال، وتوقف عن الكلام لحظة، كأنما ليُحدث الأثر الدراماتيكي المطلوب، ثم قال إن الجميع يعلمون أن ذلك يعني في أية لغة كانت إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل. ولمحتُ عندها أبرز المفاوضين الإسرائيليين، إيلي روبنشتاين، ينط من مقعده في حركة لا تخطئها العين. ورابين، بدوره، تلألأ وجهه بشراً وحبوراً. لقد ضربت هذه الكلمات، وبصورة غريزية، على الوتر الحسّاس حتى بين جمهورٍ غير دارٍ إلى حد بعيد بالجهود الفردية التي أنتجتها.

وما تبقى من الاثنين والثلثاء كُرِّس بدرجة كبيرة للاحتفاء بهذا المَعْلَم السياسي على طريق صُنع السلام في الشرق الأوسط. إنما كانت هناك بعدُ مسائل عملية تتطلّب العناية أيضاً. أولاً، ينبغي لنا أن نفي بالتزاماتنا في الصفقة المبرمة مع الملك حسين، ألا وهي العمل مع الكونغرس للتخفيف من عبء الديون عن الأردن. وفي يوم الثلاثاء، أي قبل أن يخطب كل من رابين وحسين أمام جلسة مشتركة لمجلسَيْ الكونغرس الأميركي، أخذني وندي شرمان، مساعد وزير الخارجية المسؤول عن شؤون الكونغرس في وزارة الخارجية، في جولةٍ داخل قاعات مجلس النواب للتحدّث على عجل مع رئيس المجلس نيوت غينغريتش، ومع زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ روبرت دول، عن أهمية استجابتنا لمطالب الملك في لحظة يُقدم فيها على مجازفة كبرى من أجل السلام(*). ثانياً، يتعين علينا أن نُخطط لمتابعة النواحي التفصيلية المُدرجة في إعلان واشنطن. وحتى لا تتوقف الكرة عن التدحرج، نظّمتُ اجتماعاً ثلاثياً مع الإسرائيليين والأردنيين لصبيحة الأربعاء.

افتتحتُ الاجتماع بالقول إننا الآن نعيش حقبة جديدة. فما كان غير وارد من قبل - أو على الأقل سابقاً لأوانه - صار الآن على جدول أعمال اليوم. فيجب أن نتحلّى بالطموح. وعلينا أن نُدرك أن زيارة الوزير كريستوفر للمنطقة في غضون عشرة أيام تعطينا دافعاً

(*) تقرر أن التقي في وقت لاحق بمجموعة من النواب الديمقراطيين على هامش المجلس لأشرح لهم بإسهاب كم هو حاسم بالنسبة إلينا التخفيف من ديون الأردن أو إعفاؤه منها.

وفرصةً للعمل على مسألتين على الأقل: فتح الحدود وبدء العمل بالخدمات الهاتفية والبريدية بين إسرائيل والأردن، بغية إثبات أن إعلان واشنطن ليس مجرد كلمات طنّانة، بل هو مخطط للتحوّلات العيانية والملموسة.

ولئن ظهرت هناك وجهات نظر متباينة بين الوفدين حول مدى السرعة في متابعة المشاريع الاقتصادية الطموحة وإقامة روابط أوسع نطاقاً، ولا سيما قبل إبرام معاهدة السلام، إلاّ أنه لم يحصل أي خلاف حول الاقتراح الذي تقدمتُ به. وفي ظرف يومين، سمعتُ من كلا الجانبين أنهما وافقا على محاولة فتح الحدود والبدء بتشغيل الخدمات الهاتفية والبريدية بينهما بحلول موعد زيارة كريستوفر.

كان الشقّ الأصلب من العملية هو تنظيف المنطقة حيث ستُفتح الحدود من الألغام والأسلاك الشائكة. ومن ثم تعيّن شق طريق على جانبي المعبر الحدودي، فضلاً عن تأمين المعاملات الإجرائية لمن يرغبون في عبور الحدود. كانت المشاكل العملية هائلة. ومع ذلك وجدنا أنفسنا بعد ثمانية أيام فقط ننتقل بالحافلة من المطار الأردني المُشرف على العقبة إلى المعبر الحدودي المقرر افتتاحه. وفجأة هزّتني من الأعماق أكثر إشارات الطريق التصاقاً بالأرض: ثمة لوحة جديدة مكتوبة بالعربية والإنجليزية تدلّك على الاتجاه والمسافة إلى إيلات. المدينة التي لم يُعترف بها قط من قبل في الأردن، حتى وإن كانت تُرى بالعين المجردة من مدينة العقبة الأردنية.

إن العالم قد تبدّل في الأردن. وقد أُعجبتُ كثيراً بالشارة، حتى أنني لفتُّ انتباه الجميع إليها. وأُعجبتُ كذلك بالطريق الذي شُقّ حديثاً. وفيما نحن نتهادى نزولاً إلى موقع الاحتفال بفتح الحدود، أدركتُ أن حُلمي بالتقريب بين العقبة وإيلات - وهو ما سأحدّث عنه إفرايم هاليفي بعد قليل - لم يعد حُلماً بل صار حقيقة واقعة.

معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية

مثّل إعلان واشنطن، وفتح الحدود في وادي عربة بعده بعشرة أيام، ذروة الانفعالات العاطفية. وجاء العمل «الدنيوي»، المتمثّل بالتفاوض الفعلي على معاهدة سلام، ليعيد الجميع مرة أخرى إلى أرض الواقع. على الجانب الأردني، كان هناك هاجسان أساسيان: الأرض والمياه. وفي حال لبَّت إسرائيل مطالب الأردن في الأرض والمياه، سيلبّي الأردن احتياجات إسرائيل لجهة الأمن والتطبيع. موازنة توفيقية دقيقة فيما يبدو، لكنها موازنة ليس اجتراحها بهذه البساطة، خصوصاً في مدة زمنية لا تربو على ثلاثة أشهر.

منذ عام 1948، انتهت إسرائيل إلى احتلال 340 كيلومتراً مربعاً (أو ما يعادل مساحة قطاع غزة تقريباً) من الأراضي التي كانت تابعة للأردن عند توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949. لقد انتهت إسرائيل إلى الاستيلاء على مناطق كان يجب أن تكون أردنية تبعاً لخطوط الهدنة في وادي عربة، حيث أنشأ عددٌ من أفراد الكيبوتزات الإسرائيليين حقولاً زراعية لهم على الجانب الأردني من خط الهدنة، وإلى مسافة أبعد في الشمال حيث يلتقي نهرا اليرموك والأردن.

لم يكن الملك مستعداً للتنازل عن أية أرضٍ أردنية، لكنه كان يميل إلى المرونة في تلبية الاحتياجات الإسرائيلية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأرض، رابين، من جانبه، كان يرغب في تسوية النزاع على الأرض، إنما يشعر بالحاجة إلى الاحتفاظ بالأراضي التي تستخدمها إسرائيل حالياً.

المياه كانت مشكلة أخرى. فالأردن يعاني نقصاً حاداً في موارده المائية. أضف إلى ذلك أن الموارد المائية الحالية تزداد ملوحةً باطراد من جراء الإفراط في اَستهلاك المياه الجوفية. وبالنظر إلى ضلوع المستوطنين الإسرائيليين في التسبّب بمشاكل الأردن المائية، كان الأردن يرى أن تقوم إسرائيل بتزويده بالمياه. وبقيت الخلافات بين الجانبين حول الأرض والمياه عالقة من دون حل طوال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر، توجهتُ إلى نيويورك لمقابلة الأمير حسن، ولي عهد الأردن، حيث ناشدني أن نساعدهم مع الإسرائيليين حول هاتين المشكلتين. فسبرتُ مرونة الأردن حول مسألة الأرض أولاً، فسألته هل الملك حسين منفتح على إمكانية تبادل الأراضي أو تأجيرها أو إعطاء المناطق المتنازع عليها وضعاً خاصاً. كان رده مثيراً للاهتمام: إن الأردن يُمكن أن يكون مرناً، لكن مرونته حول الأرض تتوقف كذلك على تزويد إسرائيل له بمستويات معيّنة من المياه. بعبارة أخرى، إن الموازنات التوفيقية مع إسرائيل ليست ببساطة أن تحصل إسرائيل على الأمن والتطبيع في مقابل حصول الأردن على الأرض والمياه. إن الموازنات التوفيقية يجب أن تتوافر أيضاً ضمن كلٍ من مسألتَيْ الأرض والمياه؛ مع استعداد أردني للتساهل بشأن الأرض، إلاّ أن ذلك رهنٌ بإيجاد إسرائيل السُّبُل الآيلة إلى تلبية مطالب الأردن على صعيد المياه.

وعدتُ الأمير حسن بأن أرى ما يمكنني عمله مع الإسرائيليين. وقد فعلت. لم أحصل على أجوبة؛ لكن بعد مدة زمنية وجيزة، اقترح رابين أن يجتمع والملك. وفي ذلك الاجتماع، اَتفقا على الموازنات التوفيقية الأساسية: ستكون معاهدتهما معاهدة سلام وتعاون،

وستحفل بفقرات تعاهدية مسهبة تتناول العلاقات بينهما في المجالات الأمنية والاقتصادية والمالية، وسائر أوجه النشاط في حقول السياحة والزراعة والصحة والبيئة.... إلخ. هذا وسيُخيَّر الأردن بين استعادة سيادته على المناطق التي كانت أردنية أو إجراء مبادلة للأراضي يضمن معها الأردن ألا يفقد في النهاية جزءاً من مساحته. واستجابةً للاحتياجات الإسرائيلية، سيؤجر الأردنيون الأراضي لإسرائيل، وتُعطى هذه الأراضي وضعاً خاصاً. وتلتزم إسرائيل بتزويد الأردن بخمسين مليون متر مكعب من المياه سنوياً، وتُساعد في تأمين التمويل العالمي لإنشاء سدٍّ يُمكن أن يمدّ الأردن بخمسين مليون متر مكعب أخرى من المياه في السنة.

وتولى المتفاوضان، إيلي روبنشتاين وفايز الطراونة، ترجمة التفاهمات المفاهيمية بين الزعيمين إلى اتفاقات عملية ولغة تعاهدية. وقد وقّعت معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 في وادي عربة. وحضر مراسم التوقيع الرئيس كلينتون، الذي ألقى في وقت لاحق خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي وآخر أمام البرلمان الأردني، تماماً مثلما اقترح إيتان هابر قبل إعلان واشنطن.

لقد خلق الثنائي روبنشتاين والطراونة نموذجاً يُحتذى في التفاوض، يتميّز بقيام كل منهما في أوقات كثيرة باستنباط حلول خلاّقة بمجرد أن يتسلّما الخطوط التوجيهية من زعيم كلٍ منهما. وقد صاغا فقرات في المعاهدة تستبدل إسرائيل بموجبها 11,5 ميلاً من الأراضي، على أن يمنح الأردن المناطق الخاضعة لسيادته وضعاً خاصاً كي يُتاح للإسرائيليين النفاذ إليها بلا عائق، فضلاً عن تأجير أراضٍ لإسرائيل لمدة خمس وعشرين سنة.

ليست أفكارهما ومفاهيمهما معقولةً بالنسبة لإسرائيل والأردن فقط، وإنما قد تكون كذلك أيضاً لحل المشاكل الترابية في المفاوضات الأخرى بين إسرائيل وسوريا، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين وقد قُيِّض لي أن أطرح هذه المفاهيم في مراحل مختلفة لاحقة، وحصلتُ على نتائج مختلطة. إنما ما زلتُ أؤمن بأنها توفّر أساساً صالحاً للتوفيق بين الاحتياجات الرمزية على الجانب العربي، والاحتياجات العملية على الجانب الإسرائيلي. وكما سنرى فيما بعد، لم يكن ياسر عرفات جاهزاً للأخذ بمثل هذه المقاربة لمسألتي الحدود والقدس في إطار الوضع العام، غير أن مفاوضيه كانوا مهيئين للابتكار في حلّ المسائل الانتقالية التي ستجعل السلطة الفلسطينية أمراً واقعاً في الضفة الغربية برمّتها. إن الابتكار هو، يقيناً، ما أظهره الإسرائيليون والأردنيون في إنتاج معاهدة سلام قد تُثبت بعدُ قيمتها وجدارتها، ليس كإرهاص رمزي لسلام الشرق الأوسط فحسب، بل وكسابقة عملية أيضاً.

دنيس روس

السَّلامُ المَفْقُود

خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط

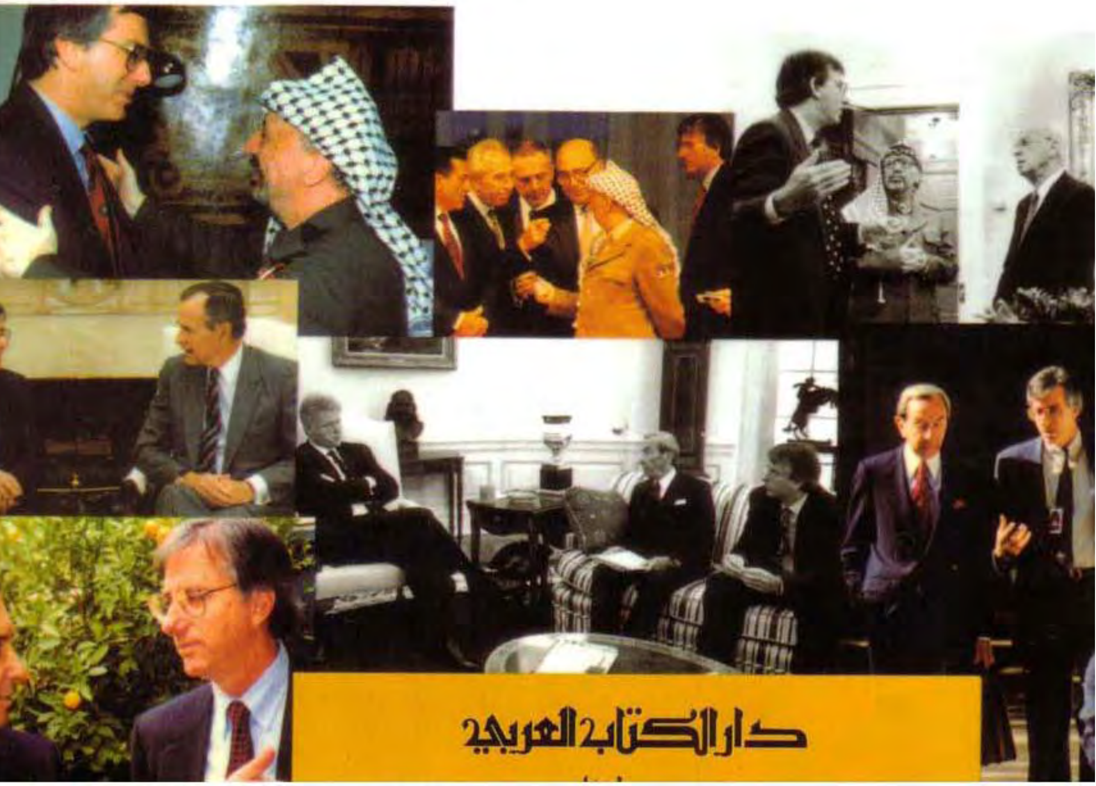

دار الكتاب العربي

الفصل السابع

الاتفاق الانتقالي

جاء اتفاق غزة ـ أريحا ليعني أنه ستُقام سلطة فلسطينية. كما كان يعني ترجمة «إعلان المبادىء» إلى سبيل للتصالح بين حركتين قوميتين متنافستين. ولهذا السبب تحديداً، سيُمنح إسحاق رابين وشمعون بيريز وياسر عرفات مجتمعين، جائزة نوبل للسلام بعد سبعة أشهر فقط من توقيعه. لكن الصعوبات في إنتاج اتفاق غزة ـ أريحا لا تلبث أن تبهت إذا ما قُورنت بما سيعترض سبيل إيصال السلطة الفلسطينية إلى جميع المدن والبلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية من مصاعب وعثرات. هذه كانت المهمة التفاوضية التالية بعد توقيع اتفاق غزة ـ أريحا، لكن ولأسباب مفهومة لم يصبّ فيها لا الإسرائيليون ولا الفلسطينيون جلّ طاقتهم في الحال. بل كانت المهمة الأولى وضع ما اُتفق عليه موضع التنفيذ، ولم تكن هذه بالمهمة السهلة على الإطلاق. ثمة سلطة فلسطينية يجب أن تُقام، ومؤسسات يجب أن تُستحدث، وخدمات يجب أن تتوافر، ومسؤوليات أمنية يجب أن تؤدّى ـ وطبقاً للاتفاق، ينبغي أن تُدقّق إسرائيل في أوراق جميع الذين سيخدمون في سلك الشرطة الفلسطينية، سواء أجاؤوا من داخل المناطق أم من خارجها.

والسلطة الفلسطينية، كحكومة وظيفية، يلزمها نفقات، لذا فهي تحتاج إلى آلية لجباية الضرائب، كما ستعوّل في الوقت عينه على الإسرائيليين في تأمين الكهرباء والهاتف والخدمات الصحية المهمّة. سيكون التعاون مع إسرائيل حيوياً، وقد أُعدّ، من بعض النواحي، كي يخلق شبكة من العلاقات الكفيلة بجعل العيش معاً علامة فارقة على التعايش.

وفي المجال الاقتصادي أيضاً، سيكون التعاون أساسياً، إذ ستبقى إسرائيل مشرفة على ما يدخل إلى المناطق وما يخرج منها. سيُسمح بالاتجار بأصنافٍ من السلع المستوردة من الأردن والعالم العربي في مناطق السلطة الفلسطينية إنما تحت رقابة صارمة للحدّ من تأثيرها على السوق الإسرائيلية من جهة، ولضمان الشروط الصحية الوافية ولا سيما بالنسبة إلى المنتجات الزراعية والماشية من جهة أخرى (في غياب أية حواجز حقيقية

بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، يُمكن للسلع المتدفقة على المناطق أن تتسرّب بسهولة إلى داخل إسرائيل). كانت القيود الإسرائيلية المفروضة على السلع المستوردة معقولة ومفهومة. ولئن كانت القيود الإسرائيلية على الصادرات الفلسطينية ـ كالأزهار مثلاً ـ أصعب على العقلنة، إلا أنها غدت جزءاً مهمّاً من جهودنا المتواصلة لخلق تمظهرات أكبر فأكبر للاستقلال الفلسطيني والحيوية الاقتصادية الفلسطينية. وبالنسبة إلى دور الولايات المتحدة في هذا المجال، ركّزنا في بادىء الأمر على المساعدة في تمويل المؤسسات الفلسطينية، ولا سيما سلك الشرطة. كما أُنشىء «صندوق هولست» (على اسم وزير خارجية النرويج الراحل)، وأُدير من قبل البنك الدولي لسدّ النفقات المتواترة للسلطة الفلسطينية في أولى سنوات عهدها.

على رأس المسائل العملية، كانت مسألة مغادرة عرفات تونس وانتقاله إلى غزة وأريحا: من سيصطحب معه، وعلى أي أساس؟ هل سيُفتَّش مثله مثل أي قادم آخر (مخافة أن يُهرِّب أشخاصاً أو أسلحة)؟ ومن يحقّ له تبوّؤ المكانة الأبرز في السلطة الفلسطينية: جماعة الداخل أم جماعة الخارج؟ لقد أعطى عرفات جماعة الخارج المناصب الأرفع شأناً منذ البداية، وهذا ما أثار استياء وسخط جماعة الداخل، الذين رأوا الفساد الآتي من الخارج يتفشّى بصورة متزايدة في المناطق(*).

ربما كان الجدول الزمني ذو التسعة أشهر الذي نصّ عليه إعلان المبادىء من أجل مدّ نطاق السلطة الفلسطينية على كامل الضفة الغربية، غير واقعي بالمرة. فقد كان الاتفاق الانتقالي أكثر تعقيداً بكثير من الاتفاق الأوّلي، أي اتفاق غزة ـ أريحا، بالنظر إلى عدد المدن الفلسطينية التي يشملها الاتفاق، وعدد المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين الكبير ممن سيتأثرون به قطعاً، فضلاً عن المساحات الشاسعة من الأراضي التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار. فمساحة الضفة الغربية الإجمالية تبلغ 5860 كيلومتراً مربعاً، فيما لا تزيد مساحة غزة وأريحا عن 360 و62 كيلومتراً مربعاً على التوالي.

ثم إن العمل الاستطلاعي تمهيداً للاتفاق التالي لم يبدأ إلا في خريف 1994. وحتى عندئذ، اكتنف العمل في بدايته عدد من الأعمال الإرهابية التي تبنتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي ـ الجماعتان الدينيتان الأصولوليتان المعارضتان للسلام مع إسرائيل: إطلاق نار

(*) لا نحن ولا الإسرائيليون شكّكنا أو أعترضنا على ما يفعله عرفات على الصعيد الداخلي. حتى تلك المرحلة، كنا نرى أنه الوحيد القادر على إدارة الفلسطينيين. وكثيراً ما كنا نسمع من رابين قوله بأننا يجب أن نكون غير معنيين بالضغط على عرفات بصدد حقوق الإنسان أو قضايا الفساد.

في قلب القدس أسفر عن مصرع أربعة إسرائيليين؛ اختطاف العريف ذي الجنسية الأميركية - الإسرائيلية المزدوجة ناخشون واشسمان، وتصويره في شرائط فيديو يتفطّر لها القلب ومن ثم تصفيته في النهاية؛ تفجير حافلة ركاب في وسط تل أبيب أدى إلى مصرع اثنين وعشرين شخصاً وجرح ستة وخمسين. انشغلت إسرائيل بالوضع الأمني، ولم يكتفِ رابين بالإصرار على أن يتحمّل عرفات مسؤولياته فحسب، بل أراد أن تقتصر المفاوضات بادئ ذي بدء على الترتيبات الأمنية الخاصة بالضفة الغربية قبل أي شيء آخر. من جانبهم، كان الفلسطينيون يريدون استكمال عملية نقل السلطات من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، بما في ذلك مسؤولية الأمن عن كل الضفة الغربية؛ وهذه الخطوة التي كان سيجدها الإسرائيليون صعبة التنفيذ في كل حال، أصبحت غير واردة البتة في ضوء انفجار العنف المفاجئ وما رأوه من تساهل عرفات حيال القضايا الأمنية. فقد دأب عرفات على اتهام عملاء إسرائيل بالوقوف وراء الأعمال الإرهابية، حتى حين كانت حماس والجهاد الإسلامي تُعلنان مسؤوليتهما عن هجمات معيّنة.

وما لبث أن بدا عرفات عازفاً، أو حتى عاجزاً، عن السيطرة على المتطرفين الذين كانوا قد عقدوا العزم على شنّ هجمات إرهابية تستهدف الإسرائيليين. وحين كنتُ أواجهه بضرورة أن يتخذ عملاً ما، كان يحاول بدلاً من ذلك اللعب على الحبلين: الوعد بفرز الجماعات أو شرذمتها بدلاً من مجابهتها بصورة مباشرة. فكان يهمس لنا بأنه يُحقق نجاحاً في شرذمة تلك الجماعات، لكن من غير أن تظهر أية دلائل على إضعافها. وفي خريف 1994، انتهجتُ خطاً متشدداً معه، فأوضحتُ له أنه لا يُمكننا دعم السلطة الفلسطينية إنْ هي لم تكافح الإرهاب.

من جانب، كُنت أُطلعه على الموقف الأميركي ليس غير؛ ومن جانب آخر، كنتُ أُحيطه علماً بتداعيات الإرهاب داخل إسرائيل: إن العنف يُفكك أوصال أوسلو. فموقف رابين المؤيّد للسلام يزداد ضعفاً، وأجواء التشاؤم تتلبّد والمزاج العام يتعكّر. ونتيجة لذلك، كان الفلسطينيون بدورهم يزدادون برماً بالعملية السلمية. ذلك أن ردود إسرائيل على أعمال الإرهاب كانت تأخذ شكل فرض الإغلاق على المناطق، ومنع العمال الفلسطينيين من المجيء إلى إسرائيل للعمل؛ وهذا كله كان يُفاقم الضائقة الاقتصادية. كما صار سلوك الجنود الإسرائيليين وأفراد حرس الحدود أكثر فظاظة واستنسابية عند نقاط التفتيش. حتى المفاوضون الفلسطينيون المزودون ببطاقات خاصة بالشخصيات المهمّة (VIP)، كانوا يتعرضون لعمليات تفتيش طويلة، وفي أحيان كثيرة مهينة، مما كان يؤخّرهم في أغلب

الأحيان عن مواعيد اجتماعهم بنظرائهم الإسرائيليين أو معي.

وبحلول أواخر الخريف من عام 1994، كان ثمة واقعان سلبيان آخذان بالترسّخ: الإسرائيليون يرون الفلسطينيين يتقاعسون عن أداء ما يتوجب عليهم بموجب الاتفاق، ألا وهو الأمن؛ والفلسطينيون يرون الإسرائيليين يشدّدون النكير عليهم ولا يفون بوعودهم بالتخلّي عن الإشراف على حياتهم اليومية. كانت الأذونات والتراخيص الإسرائيلية لا تزال مطلوبة لكل وجه تقريباً من أوجه الحياة الفلسطينية - سواء أراد المرء أن يبني بيتاً، أو يبدأ عملاً، أو يسافر، أو يتاجر.. كان عليه أن يحصل أولاً على موافقة الإسرائيليين. في تلك المرحلة، بدا أوسلو حبراً على ورق أكثر من أي وقت مضى.

واظبتُ على التحدث مع أوري سافير وأبو علاء يومياً، كي أرى ماذا نستطيع عمله لوقف مدّ الإحباط المتصاعد على كلا الجانبين. ووسط هذه المعمعة، طلعت فكرة جديدة.

في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1994، وفي اجتماعين منفصلين مع رابين، أفاداني بأن عرفات طرح عبر قناة اتصال سرية فكرة انسحاب إسرائيل من مدينة أو مدينتين على الأكثر من مدن الضفة الغربية، مع ترك عملية إعادة الانتشار من بقية المدن إلى وقتٍ لاحق. وهذا ما كان ينطوي على نقضٍ للعملية التي نصّ عليها إعلان المبادىء، والتي يتعين بموجبها على الجيش الإسرائيلي أن ينسحب من المدن أولاً كي يُفسِح في المجال أمام السلطة الفلسطينية لإجراء انتخابات لمجلس فلسطيني. أخبرني بيريز بأنه يعتزم الاجتماع بعرفات في أوسلو في 9 كانون الأول/ ديسمبر - حيث سيتسلّم كل من رابين، بيريز وعرفات جائزة نوبل للسلام - وأنه سيحاول وضع اللمسات الأخيرة على تفاهمٍ بصدد هذه الفكرة.

وقد كتب أوري سافير فيما بعد أن هذه كانت فكرة بيريز لا فكرة عرفات. مهما يكن من أمر، فقد أتى عرفات في ذلك الحين على ذكرها أمامي باستحسان ولم يعزها إلى بيريز. وحين سألته إن كان ثمة ما يُمكننا عمله لمساعدتهم في الأمر، قال على غير عادته (ولم يكرّرها بعد ذلك قط): «إنني راضٍ عن مباحثاتي السرية مع رابين وبيريز».

وإذا كان عرفات راضياً، فإن المفاوضَيْن أوري سافير وأبو علاء كليهما كانا يُعارضان الفكرة معارضة شديدة. كانا يريان أن تعديل مضمون إعلان المبادىء بما يجعل إعادة الانتشار الإسرائيلي في الضفة الغربية عملية متدرّجة وليست شاملة، من شأنه أن يتسبّب بالمزيد من التأخير، وهذا ما ستكون له نتيجة عكسية مع مرور الوقت.

أما حجّة أبو علاء، فهي أن حماس والجهاد الإسلامي تزدادان قوةً لأن حياة

الفلسطينيين اليومية لا تشهد تحسناً كما وعد اتفاق أوسلو. وكلما اشتدّ ساعد مناهضي أوسلو الإسلاميين، كلما صار عرفات أوهن عزماً وأقل قدرةً على مواجهتهم - أو هكذا كان يعتقد أبو علاء. وكان أوري يُشاطره هذا الرأي، وعلى يقين راسخ من أن أي تأخير إضافي لن يعمل إلاّ على مفاقمة المشكلة.

كنتُ أميل إلى أوري، شأني دائماً. فهو متحمّس جداً للسلام، كما أنه يتعاطف مع الفلسطينيين، ويرى في الوقت نفسه أن استمرار الاحتلال له فعل قارض يتأكّل إسرائيل وقيمها. وبناءً على المؤشرات الديموغرافية، كان أوري يعتقد أنها مسألة وقت ليس إلاّ ويكون عدد العرب أكبر من عدد اليهود ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن؛ وهذا ما كان يعني عنده أن إسرائيل لن تستطيع الاحتفاظ بالمناطق وتكون يهودية وديمقراطية في آن معاً. لقد كان يعي القوى البازغة للعولمة، ويؤمن بأن إسرائيل قادرة على تحقيق الازدهار في عصرٍ تزول فيه الحدود كمعيقات لحركة الرساميل والأفكار والاتصالات. لكن حتى يتسنّى لها ذلك، من الضروري أن تتخلّص من نزاعٍ يُفزع المستثمرين الدوليين.

كما كان أوري مفاوضاً موهوباً للغاية. فكان يستخدم تعاطفه ودعابته - فقد كان مقلِّداً من الدرجة الأولى - في بناء علاقات مع شركائه المتفاوضين، ليُقنعهم من ثم بواسطة مواهبه وملكاته الطبيعية على المزاوجة بين التكتيك والاستراتيجية. إن التكتيك يستنفد قوى معظم المتفاوضين؛ لكن أوري كان يضع عينه دائماً على الهدف الأكبر: إلى أين يريد أن يصل؟ كيف تؤثّر مناورته اليوم في ما يحاول إنجازه غداً؟ ماذا يفعل ليجعل شريكه في المفاوضات يُدرك أن هدف أوري الاستراتيجي يُمكن أن يخدم مصلحته هو أيضاً؟

كان حدسه الاستراتيجي يقول له إنه إذا أذعن الفلسطينيون الآن للتحوّل الإجرائي الذي يريده بيريز، فهم سيُطالبون حتماً بالمزيد على صعيد الجوهر للوضع الذي سيتفاوضون عليه كجزء من الاتفاق الانتقالي - ولا سيما فيما يتعلق بسيطرة فلسطينية أوسع. ولئن كان أوري في العادة قادراً على إقناع بيريز، إلاّ أن هذه كانت من المرّات القلائل التي عجز فيها عن ذلك.

رابين، من طرفه، أحبّ الفكرة، خصوصاً وأنها تعد بتأجيل ما سيكون بالطبع محل نزاع وجدال شديدين في إسرائيل - أي إعادة الانتشار من مدن كالخليل ونابلس وحتى من بيت لحم، تلك الأماكن التي لها معاني كبيرة بالنسبة للشعب اليهودي(*). فإعادة الانتشار

(*) ذلك أن قبور إبراهيم ويوسف وراحيل موجودة في كلٍ من هذه المدن على التوالي.

ليست فقط نذيراً باحتمال الانسحاب الكامل من الضفة الغربية، بل إنها ستوقظ أيضاً القوى الدينية والقومية على ما تعتبره انسحاباً من قلب «إريتز يسرائيل»(*).

واجهتُ معضلةً هنا. غريزياً أنا متفق مع أوري: فما الداعي لإعادة كتابة الاتفاق؟ ما أن تبدأ بذلك، حتى لا تعرف متى تنتهي. رابين وبيريز كلاهما يودّان المضيّ قُدماً في هذا السبيل، وعرفات بالطبع يبدو موافقاً. أهذا هو دوري، أن أعارض أمراً يحبّذه الزعماء على كلا الجانبين؟ حين أطلعتُ الوزير كريستوفر على مناقشاتي، رأى هو الآخر حسنةً في هذه الفكرة، وكان من رأيه ألاّ أثير أية شكوك حولها.

وسواء أكانت فكرة بيريز أو فكرة عرفات، فقد ماتت غداة حفل تسليم جوائز نوبل في أوسلو. وقد خامرني شعور بأن أبو علاء هو من أقنع عرفات بتركها، مصوِّراً له أنها فخ إسرائيلي ـ وهو أمر غير مستبعد على الإطلاق.

على أية حال، كانت ثمة قناة سرية، أو خلفية، جديدة قد أُقيمت الآن. ففي 21 كانون الأول/ ديسمبر، وافق بيريز وعرفات، المجتمعَيْن على انفراد في غزة، على إنشاء قناة تفاوضية مفتوحة في القاهرة، تُركّز جهودها على الانتخابات الفلسطينية. غير أن هذه القناة ستكون غطاءً لقناة خلفية أخرى للتفاوض على الاتفاق الانتقالي، ويترأسها أوري سافير وأبو علاء. وينضم إلى أوري كل من عوزي دايان، الجنرال غادي زوهار وخَلَفه في ذلك الحين الجنرال أُورين شاحور (رؤساء الإدارة المدنية في المناطق)، ويوئيل سنغر؛ فيما ينضم إلى أبو علاء، اللواء عبد الرزاق اليحيى، وحسن عصفور، وحسن أبو لبدة. واليحيى هو قائد جيش التحرير الفلسطيني الذي كان موزَّعاً في أنحاء العالم العربي إلى أن عاد مع عرفات في عام 1994؛ وحسن عصفور كان شريك أبو علاء في أوسلو؛ أما حسن أبو لبدة، فكان يترأس دائرة الإحصاءات الفلسطينية ـ وكنتُ أعرف عنه أنه اقتصادي بالمهنة و«حلال مشاكل» في الممارسة. تقرّر أن أجتمع سرّاً بكل من أوري، وعوزي، وأبو علاء واللواء اليحيى مرة واحدة في الشهر، على أن يقدموا لي تقارير عن مقارباتهم، وعمّا يفرّق بينهم، وأين يحصل تقدم في نظرهم ـ ويستمعوا إلى ردّات فعلي واقتراحاتي.

في البداية، كانت هناك فجوة مفاهيمية واسعة بينهما. فالإسرائيليون يصرّون على

(*) «إريتز يسرائيل» (وتعني حرفياً: أرض إسرائيل) هو الاسم التوراتي للأرض التي وهبها الرب لبني إسرائيل. وإذا كانت العبارة في اللغة العبرية الحديثة لا تحمل بالضرورة أية دلالة سياسية، إلا أن الكتلة الدينية والقومية في إسرائيل ترى أنها تشمل كل أجزاء الضفة الغربية ـ التي يُطلقون عليها اسم: «اليهودا والسامرة».

الاحتفاظ بالمسؤولية الأمنية في عموم الضفة الغربية مخافة أن تتعرض المدن الإسرائيلية لمزيدٍ من الأعمال الإرهابية (خاصةً في أعقاب حصول انسحاب إسرائيلي). إن غزة محاطة بسياج، لكن المدن في الضفة الغربية ليست كذلك. وأي انسحاب من رام الله، سيجعل الإرهابيين على مسافة دقائق قليلة من قلب القدس، على حد تعبير عوزي دايان. وفي حالة كهذه، فإن أمن إسرائيل يتقدم على كل ما عداه.

قاوم الفلسطينيون ذلك بطبيعة الحال؛ مؤمنين بأن المسؤولية الإسرائيلية عن الأمن سوف تبسط نوعاً جديداً من الاحتلال. لقد طالبوا بالسلطة القضائية الفلسطينية وبالانسحاب الإسرائيلي، ونادوا في الوقت عينه بقيام تعاون أكبر ما بين القوى الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية. وإلاّ فإنه سوف تنقصهم الشرعية للقيام بما تُطالبهم به إسرائيل في المجال الأمني على حد زعمهم.

وفي إحدى المراحل، في كانون الثاني/ يناير 1995، اجتمع أوري وأبو علاء سرّاً في واشنطن، واجتمعتُ بكل منهما على حدة. ضغطتُ على أبو علاء بشأن الأمن، فوجدته مأخوذاً بفكرة الشراكة الأمنية مع الإسرائيليين. ومع أوري، نوّهت بتشديد أبو علاء على التعاون باعتباره ردّاً ممكناً على احتياجات إسرائيل الأمنية. لقد كنتُ، والحق يُقال، أضغط على أبواب مفتوحة في كلتا الحالتين. فأبو علاء يحاول حمل عرفات على القيام بما هو ضروري لجهة الأمن، فيما هو يسعى إلى إقناع الإسرائيليين بالالتزام الصادق بالانسحاب؛ وأوري، من جهته، يُدرك أن الفلسطينيين لا بد من أن يلمسوا لمس اليد أن السلام يجلب الاستقلال، لا الاحتلال تحت قناع مختلف، وأن التعاون هو الوسيلة الصحيحة طالما أدّى الفلسطينيون ما يتوجب عليهم أمنياً.

الإرهاب يضرب في بيت ليد

في 22 كانون الثاني/ يناير، فجّر انتحاري نفسه في موقف للباصات في بلدة بيت ليد الإسرائيلية. قُتل في الهجوم، الذي أعلنت حركة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عنه، عشرون جندياً كانوا عائدين إلى الخدمة من عطلة السبت اليهودية، بالإضافة إلى مدني واحد. وفي صباح اليوم التالي، تصدّرت صور القتلى وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية على حد سواء. وعكس العنوان الرئيسي لإحدى الصحف المزاج العام: «الأولاد الذين لن يعودوا إلى بيوتهم».

وفي الحال، أمر الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمن بوقف جميع المفاوضات مع

الفلسطينيين. وفي موقف مغاير، أقسم إسحاق رابين على محاربة الإرهاب كما لو أنه لا توجد عملية سلمية، وعلى السعي إلى السلام كما لو أنه لا يوجد إرهاب. إلا أنه شعر وأكثر من أي وقت مضى أن عرفات يجب أن يتغيّر. وفي الوقت الذي لن يعمد فيه إلى إغلاق القناة الخلفية، فقد بقي متشبثاً بموقفه: لن يُشجع أية خطوة حقيقية في المفاوضات إلى أن يُلقي عرفات القبض على المسؤولين عن الهجوم - وليس فقط توقيف أعداد غفيرة من أنصار حماس والجهاد الإسلامي ممن لا صلة لهم به - ويُصدر عليهم أحكاماً فعلية. وقد عزّزنا نحن هذه الرسالة، فقام عرفات فعلاً بتوقيف عدد من ناشطي الجناح العسكري لحماس، وتشكيل «محاكم أمنية» لمحاكمتهم. وحيث إن هذا الإجراء نال رضا رابين، فقد حثّنا على عدم الضغط على عرفات بشأن قضايا حقوق الإنسان التي أثارتها تلك المحاكم، التي بالكاد تُعتبر مثالاً للمحاكمة العادلة.

وفي شباط/ فبراير، أنبأني رابين بأن عرفات انصرف أخيراً إلى الاهتمام بالأمن. وتوصلت أجهزة الأمن الإسرائيلية بالمثل إلى اعتقادٍ مؤداه أن عرفات قد أثبت لحماس والجهاد الإسلامي أنه يعني ما يقول. وعلى هذه الخلفية، بدأت المفاوضات السرّية تتقدّم إلى الأمام. غير أنني شعرتُ بالحاجة إلى تجلّيات علنية لهذا التقدم الذي يجري إحرازه في الخفاء - دلائل على أن المنطقة لا تني تتبدّل وأن السلام هدف ممكن. وهذه الفكرة تجول في ذهني، خطر لي أن يزور الرئيس مبارك والملك حسين والرئيس عرفات رابين، ويُعلنوا من هناك التزاماً مشتركاً ليس بالسلام فحسب، بل وبالتصدي لأعداء السلام أيضاً. رأيتُ في ذلك خطوة تُدلّل للإسرائيليين بأن السلام كفيلٌ بخلق شركاء عرب لمحاربة الإرهاب، وللفلسطينيين بأنهم سيحظون بدعمٍ عربي إذا فعلوا ذلك.

ومن أسفٍ أن الرئيس مبارك، الذي لم يسبق له أن زار إسرائيل من قبل، رفض الفكرة في مراسلة سرّية مع الرئيس كلينتون. كنتُ آمل بأن الخطر الذي يتهدد العملية السلمية - فضلاً عن حاجته إلى دفع الانتقاد الموجّه إليه لاستضافته قمةً ظهر فيها حافظ الأسد والملك السعودي فهد وهما يدعوان إلى إبطاء التطبيع مع إسرائيل - سوف تجعله راغباً في القيام بخطوة لطالما قاومها(*). لكن اتضح لنا مرة أخرى أن مبارك كان معنياً بمنع خصومه المحتملين (من ناصريين متأخرين وإسلاميين) من التكتّل ضده أكثر منه

(*) نفى مبارك نفياً قاطعاً أن تكون القمة التي عُقدت في الإسكندرية بمصر في الفترة 27 - 29 كانون الأول/ ديسمبر 1994، كانت تستهدف إبطاء الخطى نحو السلام؛ لكن التعليقات العربية ووزراء الخارجية العرب من تونس إلى الأردن وقطر قالوا لن عكس ذلك.

باتخاذ خطوة دراماتيكية تجاه إسرائيل. ورغبةً منه في ألا يخذلنا تماماً، عرض في الوقت نفسه أن يستضيف رابين في القاهرة. لكن استضافة مبارك لرئيس وزراء إسرائيل لم تكن، لسوء الحظ، بالأمر الجديد عليه، بل كانت ستبدو خطوة اعتيادية ومألوفة، بينما نحن في حاجة إلى دراما لشدّ الانتباه. وقد كُنا نحتاجها من أجل الفلسطينيين بقدر ما كنا نحتاجها من أجل الإسرائيليين.

لجأتُ إلى فكرة جديدة. ماذا لو استضافت الولايات المتحدة اجتماعاً للوزراء في «بلير هاوس» يضم إسرائيليين ومصريين وأردنيين وسعوديين. تُنبىء المشاركة السعودية فيه باتساع دائرة العرب الذين باتوا يتعاملون الآن جهاراً نهاراً مع إسرائيل. وحين وافق الملك فهد على إرسال وزير خارجيته إلى واشنطن، بدت الفكرة واعدة حقاً. لكن فهد غيَّر فكره في اليوم التالي، إذ أعلمنا وزير خارجيته أنه قادم إلى واشنطن إنما بعد الاجتماع(*).

فقرّرنا عقد اجتماع بلير هاوس من دون السعوديين. وقد عمل الإسرائيليون والأردنيون والفلسطينيون معاً لإصدار بيان متقدم، إنما ليقوم المصريون من جانبهم بعرقلته. لا بل إن شمعون بيريز وعمرو موسى وصلا في إحدى المراحل إلى حد التصايح، موسى يقول إن إسرائيل مُطالبة بأن تندمج في المنطقة وتمتنع عن محاولة الهيمنة عليها، فيردّ عليه بيريز: «ولماذا نريد أن نهيمن على بؤسكم».

في آذار/ مارس 1995، زار الوزير كريستوفر المنطقة. ولئن كانت الغاية منها محاولة كسر حالة الجهود المسيطرة على المسار السوري، إلاّ أنني اغتنمتُ الزيارة للالتقاء بالمتفاوضين في القناة الخلفية.

آنئذ، كان هناك مفهوم واسع في طور البروز: يُطبِّق الفلسطينيون سياسة أمنية شاملة ومناهضة للإرهاب، ويقوم تعاون في كل المجالات - الأمنية والمدنية - بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتُسرِّع المحادثات الآيلة إلى عقد اتفاق انتقالي، على أن يكون الأول من تموز/ يوليو هو الموعد المحدّد لاكتماله. وما هو أكثر أهمية من وجهة النظر الفلسطينية، أن أوري سافير حرص على التوضيح أن إسرائيل جادّة في نقل الإشراف إلى الفلسطينيين مع مرور الوقت، مقترحاً أن تكون عملية إعادة الانتشار الإسرائيلية من جميع مدن الضفة الغربية، مع ترتيبات خاصة بشأن الخليل، بمثابة المرحلة الأولى من نقل المنطقة إلى

(*) كان بندر يومذاك في مستشفى «سيبلي» يتعافى من جراحة أُجريت له في الظهر؛ ورغم تعاطفه معنا، إلا أنه كان عاجزاً عن الأداء.

السيطرة الفلسطينية، «على أن تتم فيما بعد عمليات إعادة انتشار إضافية من المناطق غير الآهلة بالسكان على مراحل خلال سنتين ونيف... وتكون مكيَّفة وفق احتياجات إسرائيل الأمنية».

توافقتُ وأوري على وجوب استصدار بيان بعد اجتماع بيريز وعرفات في 9 آذار/مارس، ومصادقة الوزير كريستوفر عليه، الأمر الذي يمنحه وزناً معزّزاً وحسّاً بالواجب المتبادل.

بيد أن ما خرج من الاجتماع لم يكن ما تخيلته بالضبط. إذ صدرت بيانات متوازنة وليس بياناً واحداً متكاملاً. فقد أعلن عرفات سياسة أمنية شاملة تنصّ على أن الشرطة الفلسطينية هي الهيئة الأمنية الوحيدة المسموح لها بالعمل على الأرض، وأن السلطة الفلسطينية ستعمل على إحباط أعمال الإرهاب والعنف، وأن المرخّص لهم من قبل السلطة الفلسطينية هم وحدهم من يستطيعون حمل السلاح، وأن السلطة الفلسطينية ستكثّف من تعاونها الأمني مع إسرائيل. بيريز، من جهته، أعلن عن تسريع وتيرة المفاوضات، وأن الإسرائيليين لن يدّخروا جُهداً في الانتهاء من الاتفاق الانتقالي بحلول الأول من تموز/يوليو. وهكذا، صار لدينا موعد واضح لإنجاز «الاتفاق الانتقالي»، وحظي فوق ذلك بمصادقة الولايات المتحدة.

غير أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي كان آخذاً بالتوسع، لا بالتقلّص في الضفة الغربية وقطاع غزة، مهدّداً بتقويض جهودنا. وقد رأى الفلسطينيون في المستوطنات الجديدة قرينةً على أن المفاوضات لن تُوقف إسرائيل عن الاستيلاء على أراضٍ يعتبرونها ملكاً لهم، مما شكّل مادة دسمة للمتشددين، عملت حتماً على إضعاف السلطة الفلسطينية وعرفات. نادراً ما كان عرفات يثير بنفسه مسألة الاستيطان، تاركاً إياها لنوابه. كان في ذلك كمن يشعر بأن لديه اتفاقاً ضمنياً مع رابين: «لا تدفعني إلى ما لا طاقة لي به مع خصومي، فلا أدفعك إلى ما لا طاقة لك به مع جمهورك الاستيطاني». وقد كانت تلك لحظة نادرة من توقُّد الذهن الدبلوماسي(*).

(*) هذه الصفقة الضمنية، على ما كانت مفيدة تكتيكياً، على ما كانت مضرّة استراتيجياً. فالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي جعل الفلسطينيين يوقنون مع الوقت أن العملية السلمية زائفة، وقد منحت عرفات ـ في ذهنه على الأقل ـ المبرّر للتقاعس عن الإيفاء بالتزاماته الأمنية.

التوصل إلى اختراق مفاهيمي

كجزء من عملية تقسيم الاتفاق الانتقالي إلى مراحل، حدّدت إسرائيل ثلاث مناطق تعتزم الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية عليها حتى بعد نقل المسؤولية عن الأمن الداخلي إلى الفلسطينيين. اقترح الفلسطينيون بدلاً من ذلك تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: واحدة تخضع للسيطرة الفلسطينية؛ وأخرى تكون تحت السيطرة الإسرائيلية؛ وثالثة تحت إشراف إسرائيلي ـ فلسطيني مشترك.

استجابة لاقتراحهم هذا، طوّرت إسرائيل ما يُعرف بمناطق (أ) و(ب) و(ج)، أُشير إلى كلٍ منها بلون مختلف في خرائطهم. فالمنطقة البنية (أو المنطقة أ) تكون فيها السيطرة العسكرية والمدنية للفلسطينيين؛ والمنطقة الصفراء (أو المنطقة ب) تكون فيها السيطرة المدنية للفلسطينيين إنما تحتفظ فيها إسرائيل لنفسها بالسيطرة العسكرية؛ والمنطقة البيضاء (أو المنطقة ج) تكون تحت سيطرة إسرائيلية حصراً.

في الظاهر، كان هناك قدر كبير من الاتفاق بين المقاربتين، لكن في الباطن كانت ثمة فجوتان عميقتان: إحداهما حول حجم كل من المناطق الثلاث، والأخرى حول معنى الإشراف المشترك. بالنسبة للفجوة الأولى، تصوّر الإسرائيليون المناطق البنية اللون (أ) صغيرة الحجم جداً، أقلّه في البداية، بينما تصوّرها الفلسطينيون كبيرة الحجم وتشمل جميع المدن والبلدات والقرى الفلسطينية ـ كل المناطق الآهلة بالسكان في الواقع. بالنسبة للفجوة الثانية، تخيّل الفلسطينيون الإشراف المشترك على أنه هكذا ليس إلاّ، أي مشترك، بينما تصوّره الإسرائيليون على أنه تقسيم صارم للمسؤوليات: إسرائيل تُشرف على الأمن، والفلسطينيون يشرفون على السلطات المدنية أو الوظائف الحكومية.

أدرك أوري وأبو علاء على حد سواء وجود هاتين الفجوتين، لكنهما اعتقدا بأن لديهما الأساس المكين الذين يستندان إليه في التفاوض. بوسع أبو علاء أن يتساهل حول الأمن، إنما ليس على حساب الأرض. وبوسعه أن يكون مرناً أكثر إذا أُتيح له أن يشير بالبنان إلى إشرافٍ مشترك على الأمن في المناطق التي حاز فيها الفلسطينيون على السلطة. أما يوري فكان ينظر إلى الإشراف المشترك على أنه مشاركةٌ حقيقة في المسؤوليات الأمنية، ونقلٌ تدريجي لمزيد من الأراضي إلى عُهدة الفلسطينيين، باعتبارهما جسرين أساسيين لرمّ شقة التباين التي كنتُ أراها تفصل بينهما. وقد كان المتفاوضان أكثر تفاؤلاً مني، وسيبقيان كذلك على امتداد الأشهر التالية.

كانت ثقةُ بعضهما في بعض تتعمق باطراد. وقد توصلتُ إلى الإعجاب بالطاقة

الخلاقة لدى كلٍ منهما، وكذلك بعزمهما الصلب الذي لا تُخطئه العين. كان كل منهما يتوسلني لدى الآخر ومع زعيمه هو. وقد اعتدتُ أن أسألهما بعد كل اجتماع، أكان على حدة أم مع معهما سويةً، ماذا يحتاجان منّي. فكان الجواب نمطياً أنْ ساعدنا مع زعيمينا، إما بصدد مسألة معيّنة يحتاجان فيها إلى المرونة للتحرك، أو لكي أفسِّر لماذا يُعاني الطرف المقابل مشكلة ما. فغالباً ما كان أبو علاء يطلب معونتي في إقناع عرفات بأمر ما: لماذا المناطق الثلاثة ضرورية. لماذا المنطقة المشتركة مهمّة؛ أو بصورة أعمّ، لماذا أعتقد بحصول تقدم حالياً. وكان أوري على غراره نوعاً ما، وإنْ كان باله، في بعض الأحيان، أكثر انشغالاً بطرفه الإسرائيلي منه بالطرف الفلسطيني. كان يرى قيمةً في تبياني لرابين الحدود القصوى لما يستطيع الفلسطينيون ابتلاعه.

لأسباب تكتيكية، امتنع أوري سافير عن الخوض في حجم كل من المناطق الثلاثة (أ)، (ب) و(ج)، اعتقاداً منه أنه من المهمّ أولاً الاتفاق على تفاصيل الترتيبات الأمنية والمفاهيم الأوسع لكل منطقة من هذه المناطق. إلاّ أنه مع اقتراب الموعد المضروب للاتفاق في تموز/ يوليو، قدّم أوري في 23 حزيران/ يونيو رؤية إسرائيل لحجم المناطق الثلاث (وقد حصل ذلك في وقت كنتُ منشغلاً فيه بالمسار السوري أو في التحضير لاجتماعات رئيسَيْ الأركان). وعلى الرغم من إدراك أبو علاء للفجوة المفاهيمية القائمة بين الطرفين، إلا أنني لا إخاله قد توقّع أن تكون المناطق التي لحظ الإسرائيليون نقلها إلى الفلسطينيين في إطار عملية إعادة الانتشار الأولى صغيرة الحجم إلى هذا الحد، أو عدد القرى الفلسطينية المستثناة من ذلك، أو كبر المساحة التي ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية حصراً. وعليه، فقد رفض أبو علاء المفهوم الإسرائيلي، قائلاً إن إسرائيل تريد لنفسها 90 بالمئة من المناطق، و100 بالمئة من المسؤوليات الأمنية. وفي اتصال هاتفي بي، قال أبو علاء إن المفاوضات تمرّ بأزمة، وإن إسرائيل تستخدم «الأمن» لإعادة تعريف «إعلان المبادىء» وشرعنة السيطرة الإسرائيلية من جديد. قال إنه يستطيع قبول المسؤولية الإسرائيلية عن الإسرائيليين في المناطق (ب) وليس عن الفلسطينيين. وهذه هي الثغرة الوحيدة في الجدار التي سمعتها خلال المحادثة، فوعدته بأن أرى ما يُمكنني فعله.

وحين اتصلتُ بأوري لم يتفاجأ. فقد كان يتوقع ثورة غضب تنفجر حول ما تُطالب به إسرائيل، إلاّ أنه ظل يرى أن النقل التدريجي لمزيد من المناطق هو السبيل الوحيد للتعويض عن عملية إعادة الانتشار الصغيرة التي لحظتها إسرائيل كبداية. وحين عوّمتُ الثغرة، قائلاً إنها توحي لنا بطريقة لمنح الفلسطينيين قدراً من المسؤولية الأمنية الرمزية

في مناطق يقطنها عدد غفير من الفلسطينيين، لم يرد أوري بشيء. فقرأتُ صمته على أنه علامة دالّة على اعتقاده بضرورة أن نتركه وأبا علاء يحلاّن هذه الأزمة الصغيرة بمفردهما من دون مساعدة من أحد. لم تكن القضية ببساطة أن الطرف الأقوى لا يريد طرفاً ثالثاً يُمهِّد أرض الملعب للطرف الأضعف، بل كانت بالأحرى جزءاً من قناعة إسرائيلية أعمق مفادها أن البرهان على الالتزام الفلسطيني بالسلام مع إسرائيل، إنما يكمن في إرادتها على المثابرة والمجالدة في وجه الصعاب - إرادتها على تذليل الفوارق والاختلافات من دون اللجوء إل طرف ثالث.

والاستثناء الوحيد ههنا كان اعتزام بيريز وعرفات اللقاء في الأول من تموز/ يوليو، حتى لا يمرّ الموعد المحدّد من دون أية «مستجدّات. اجتمع أبو علاء بأوري في 28 حزيران/ يونيو، حاملاً معه اقتراحاً أمنياً معدّلاً: في المناطق (ب) يتولّى الفلسطينيون المسؤولية عن النظام العام، فيما يحتفظ الإسرائيليون بالمسؤولية عن مكافحة الإرهاب وعن الإسرائيليين ممن يتواجدون في تلك المناطق. وكان يُمكن لأوري أن يقبل بالمسؤولية الفلسطينية عن النظام العام، لكن على أن يكون مفهوماً أن إسرائيل هي من يملك «المسؤولية العليا» عن الأمن في المناطق (ب). ولم يكن أبو علاء مستعداً للموافقة على هذا المصطلح، تاركاً هذه المسألة والمأزق كي يحلّهما بيريز وعرفات.

بيد أن اجتماعهما في الأول من تموز/ يوليو لم يحلّ الشيء الكثير. فقد بقي بيريز متشبثاً بأن «المسؤولية العليا» عن الأمن في المناطق (ب) يجب أن تكون لإسرائيل، مخافة أن يحصل هناك إرباك، وعندئذ طلب عرفات إرجاء الاجتماع.

وعاود بيريز وعرفات الاجتماع ثانيةً في 4 تموز/ يوليو، بعدما أبلغني الطرفان بأنهما ينويان سدّ الفجوة المفاهيمية القائمة بينهما بقواهما الذاتية. وهذا ما فعلاه. فقد أعطى أبو علاء الإسرائيليين «المسؤولية العليا» عن المناطق (ب)، لكنه سعى في المقابل وحصل على موازنتين توفيقيتين مهمّتين: تولّي الفلسطينيين المسؤولية عن النظام العام في المناطق (ب)، مع السماح بتواجد للشرطة الفلسطينية ومخافرها فيها؛ واستكمال الإسرائيليين نقل المناطق المتبقية (أو عمليات إعادة الانتشار الإضافية) إلى الفلسطينيين بحلول منتصف عام 1997، قبل سنتين من انتهاء الفترة الانتقالية المحدّدة بخمس سنوات - أي قبل سنتين من تسوية مسائل الوضع الدائم، وهي الحدود والقدس واللاجئين. والحاصل أن أبو علاء قد أعطى، في واقع الأمر، وعوداً حول الأمن لقاء وعودٍ حول الأرض ومواقيت نقلها.

المسؤولية عن الأمن في عموم الضفة الغربية باتت الآن أمراً متفقاً عليه: السلطة الفلسطينية مسؤولة مسؤولية كاملة عن الأمن والسلطات المدنية في المناطق (أ)، وهي المدن الفلسطينية بالدرجة الأولى؛ والمناطق (ب) المشكلة أساساً من حوالي 470 بلدة وقرية فلسطينية، تكون لإسرائيل «المسؤولية العليا عن الأمن بغرض حماية حياة الإسرائيليين والتصدّي لخطر الإرهاب»، وتتمتع السلطة الفلسطينية فيها بالسلطات المدنية وتكون الشرطة الفلسطينية مسؤولة «عن النظام العام»؛ أما في المناطق (ج)، وهي الأكبر من حيث المساحة وغير الآهلة بالسكان عموماً، فتتولى إسرائيل كامل المسؤولية عن الأمن والسلطات المدنية. وهكذا، ما خلتها دوماً العقبة الكؤود التي ينبغي تذليلها في الطريق إلى الاتفاق الانتقالي، باتت الآن في حكم المحلولة.

قصد رابين مقر إقامة مارتن لحضور الحفل بعيد استقلالنا، ومن هناك اتصل هاتفياً بالوزير كريستوفر ليُخبره بالاختراق الذي تحقّق. لكنه شرع منذ ذلك الحين يتمرّن على الخط العام الجديد: إن عمليات إعادة الانتشار الإضافية سوف «تتوقف إذا لم يقم الفلسطينيون بعد شهرين من انتخاب مجلسهم بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني - مثلما هم مُلزمون به»(*). وأخيراً، أشار رابين إلى أن 25 تموز/ يوليو هو الآن الموعد المحدّد الجديد لاستكمال الاتفاق الانتقالي.

صحيح أنه حصل اختراق مفاهيمي، إلاّ أننا لن نقترب من التقيُّد بالموعد المحدّد في 25 تموز/ يوليو. إذ سيستغرق الأمر منا شهرين إضافيين من المشاق والجهد الجهيد، وأحياناً من النقاشات البالغة الحدّة والانفعال، قبل أن يُصبح الاتفاق الانتقالي جاهزاً.

القناة الخلفية تُصبح قناة أمامية

بعد هذا الاختراق الحاصل في 4 تموز/ يوليو، وافق الطرفان على وجوب البدء فوراً بالعمل المكثّف في سائر المجالات بغية إنجاز الاتفاق. فشُكِّلت مجموعات عمل حول كل المسائل التي يُمكن تصوّرها: نقل السلطات، الأمن، النواحي المدنية والمالية والقانونية،

(*) العهد أو الميثاق الفلسطيني، وثيقة كانت تتضمن العديد من الفقرات التي تنكر على إسرائيل الحق في الوجود؛ وقد وافق عرفات على تعديل تلك الفقرات كجزء من عملية أوسلو. وهذا ما فعله الفلسطينيون في الواقع من خلال صياغة ديباجة بهذا الشأن بالاشتراك مع الحكومة الإسرائيلية في ربيع 1996، بعد شهرين من انعقاد المجلس الفلسطيني. غير أن بنيامين نتنياهو، زعيم الليكود، لم يقبل بالديباجة الفلسطينية، معتبراً إياها غير وافية بالمرام، وبذلك أبقى تعديل الميثاق مسألة مفتوحة.

الانتخابات، المياه، الأماكن الدينية، الطاقة، الكهرباء... إلخ. وما كان ذات يوم مفاوضات غير رسمية وسرّية - تلك التي كنتُ أسمّيها «مفاوضات الدكان» - صارت الآن مفاوضات بيروقراطية تُعقد في زكرون يعقوف، البلدة الساحلية الصغيرة التي لا تبعد كثيراً عن حيفا. وقد كان هذا الانتقال مفيداً من أحد الجوانب، كونه عمل زهاء مئة شخص من كل جانب على الالتقاء والتباحث، آتين من كل ألوان الطيف الاجتماعي، وجعل الإسرائيليين والفلسطينيين يتلقّون حجج بعضهم بعضاً للمرة الأولى. كنتُ أشكُ في أن جمع مئتي مشارك معاً من أجل التفاوض عملٌ قابل للنجاح، وقد تأكدت مخاوفي هذه منذ البداية. وما زاد الطين بلّة، أن المتظاهرين والمضايقين من اليمين الإسرائيلي سعوا إلى تعطيل المفاوضات بإعاقة الوصول إلى المكان ،إثارة الضجيج بلا انقطاع. وكي يقلّلوا من احتمال وصول المتظاهرين إليهم، نقل المتفاوضون اجتماعاتهم إلى فندق «پاتيو» في إيلات، عند أقصى الطرف الجنوبي من صحراء النقب، على مسافة أربع ساعات بالسيارة من القدس. غير أن غياب المتظاهرين لم يجعل المفاوضات أهون سبيلاً البتة. فأبو علاء كان مصمّماً على انتزاع مكاسب إضافية على صعيد عمليات إعادة الانتشار الإضافية. فكان يكبح السماح بأية خطوة حقيقية على جميع الأصعدة الأخرى، إلى حين الحصول على تعهّد إسرائيلي يُفصح عن حجم الأراضي التي ستُنقل إلى عهدة الفلسطينيين. فيما دأب أوري على مقاومة ذلك، يقيناً منه أن إسرائيل لا تستطيع الالتزام حالاً بما ستنقله إلى الفلسطينيين قبل أن ترى كيف سيتصرف هؤلاء فعلياً على صعيد الأمن.

كنتُ عالماً بما يفعله كل من أوري وأبو علاء. إنني من المؤمنين بعدم التعجّل في الاتفاق، وكذلك بعدم التسرّع بإعلان اليأس - مخافة أن يعتقد هذا الطرف أو ذاك بأنه يستطيع الانتظار ببساطة لحين تقديم التنازلات المأمولة. بيد أنني بدأتُ أقلق أكثر فأكثر حيال البيئة السياسية التي تجري في خضمها المحادثات. ففي إسرائيل، صحيح أن المظاهرات توقفت أمام المكان الذي تُعقد فيه المفاوضات، إلا أنها أخذت تظهر في كل مكان، وراحت الزُمر الاستيطانية تستولي على قمم التلال. وشرعت منظمة يمينية تُدعى «زو آرتزينو» (هذه أرضنا) بتنظيم حملة لعرقلة المرور في كل أرجاء البلاد. وثمة أعضاء من حزب الليكود خرجوا يُعلنون بأن رابين لا يملك حق التنازل عن «أرض إسرائيل» للفلسطينيين من دون عرض أي اتفاقٍ على الاستفتاء العام. كانت حكومة رابين تبدو للعيان أقلّ فأقلّ أماناً واطمئناناً في الكنيست وفي إسرائيل عموماً.

كذلك المزاج العام بين الفلسطينيين وفي العالم العربي، كان يتردّى، هو الآخر،

باستمرار. أولاً، فات الموعد المحدّد في 25 تموز/ يوليو ولم يُحترم؛ ثم استولى مستوطنون إسرائيليون على قمم التلال وهاجموا بعض القرى الفلسطينية، ما أثار تعليقات حول عدم نية الإسرائيليين الإيفاء بالتزاماتهم بنقل المناطق والمسؤوليات إلى عُهدة الفلسطينيين. إنهم يتباطؤون عن عمد، محكومين بـ«منطق الرفض» الإسرائيلي، على حد وصف أحد المعلّقين السعوديين. وتعاظمت شكوى الفلسطينيين من أن المطالب الإسرائيلية بشأن «الأمن، والحدود المفتوحة، والتطبيع، والمياه، والحقوق الأخرى... هي لها وحدها»، متسائلين «وماذا عن أمننا نحن، والمستوطنون يعيثون خراباً على الضفة الغربية والقدس والحكومة الإسرائيلية تقف عاجزة أو بالأحرى عازفة عن لجمهم؟».

كان أوري وأبو علاء على وعي بهذا المزاج السائد ويُداخلهم قلق دفين حياله، إنما لا أحد منهما كان يستطيع التحرك قبل أن يرى المزيد من نظيره. ولئن كنتُ آنذاك أتصل بهما هاتفياً كل يوم - وأتحدث كالعادة مع عرفات أيضاً - إلاّ أنني شعرتُ بأننا في حاجة إلى تسريع الخُطى عن طريق الجمع بين بيريز وعرفات مجدداً.

كنتُ أعلم، من ناحية، أن أوري يوافقني الرأي. إذ أسرّ لي في إحدى المكالمات الهاتفية بأنه لا يستطيع عمل أي شيء ما دام أبو علاء مصرّاً على معرفة التفاصيل الدقيقة بخصوص الأراضي. وهذا ببساطة «شيء مستحيل» على حد قوله.

تكلمتُ هاتفياً مع بيريز وعرفات، وقد وافقا كلاهما على فكرة الاجتماع. وتمهيداً لذلك، اقترحتُ عليهما أن يحزما المسائل في حزمة واحدة. قلتُ لبيريز: لك أن تُطالب عرفات بالتخلّي عن معرفة عمليات إعادة الانتشار الإضافية التي سيحصل عليها الفلسطينيون فعلاً وأن يقبل بتنفيذ الانسحاب الفعلي من المدن الفلسطينية على مراحل؛ وفي المقابل، عليك أن تعطيه شيئاً فيما يتعلق بالخليل والسُّجناء ومواقيت عمليات إعادة الانتشار الإضافية. وقلتُ لعرفات: ليس من الواقعية في شيء أن تحمل الإسرائيليين على التعهُّد بحجم أي انسحاب منذ الآن، إنما من المشروع أن تسألهم متى سيتمّ الانسحاب، وأن تطالبهم بشيء ما بخصوص السُّجناء والخليل. وافق بيريز، واكتفى عرفات بالاستماع.

والمكان المعدّ للاجتماع كان كناية عن مأدبة عشاء يُقيمها تيري لارسن، وقد عُيِّن الآن منسّقاً خاصاً للأمم المتحدة، في منزله بغزة. وجدتُ أبو علاء وأوري، في تلك الأمسية، غاضبين عليّ لإحساسهما بأنّي أحاول القفز من فوق رؤوس الأفرقاء المتفاوضين. على هذا، على الأقلّ، اتفقا. فقلتُ لأوري: «لا أفهمك يا أوري. إنك عالق كما تعرف، وأنا أسعى إلى إخراجك من هذه العلقة. فماذا جرى؟».

جواباً على كلامي، أخبرني أوري شيئاً ينمّ عن مفاوضات في منتهى النجاح: إن علاقته بشريكه على طاولة المفاوضات يجب أن تتقدّم على ما عداها. فإذا شعر أبو علاء أن طرفاً ثالثاً يحاول الانتقاص منه، فإن التضامن مع أبو علاء يبقى هو الأهم بحسب تعبير أوري. وهذا سيكون «المفتاح لأي اتفاقٍ متفاوض عليه» في نهاية المطاف.

في هذه الحالة بالذات، اختلفت معه. فأبو علاء، على أهميته، ليس هو صاحب القرار؛ صاحب القرار هو عرفات. وإذا كان أوري يعتقد بقدرة أبو علاء على تطويع عرفات، فأنا أرى كيف يتلاعب عرفات بمن حوله جميعاً، ومنهم أبو علاءٍ نفسه.

إن أبو علاء وأوري متشابهات من نواحٍ عديدة. صحيح أنهما يتحدّران من عالمين مختلفين، إنما يجمعهما قاسم مشترك هو عدم الاطمئنان الملازم عادةً لعدم التقدير. فأبو علاء من أبو ديس، وهي بلدة من بلدات الضفة الغربية تقع في ضواحي القدس. وُلد قبل قيام إسرائيل ونزوح الفلسطينيين وتشتّتهم. إنه أكبر سنّاً من أوري. وعلى غرار الكثيرين من الفلسطينيين في شتّى أنحاء العالم العربي، أُجبر على النزوح من دياره، غير عالمٍ قط ما إذا كان ستُتاح له العودة يوماً ما.

وفي قرارة نفسه، هنالك الإحساس الدائم بالظلم الذي يُشاركه فيه معظم الفلسطينيين تقريباً. غير أن روحاً براغماتية عميقة كانت تُشكّل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من نفسية أبو علاء. إنه يريد مستقبلاً مغايراً لشعبه، ويريده أن يكون على ترابه هو. ولم يفته أن هذا غير ممكن إلاّ إذا حلّ السلام مع الإسرائيليين. وقد وجد أوري وشمعون بيريز إسرائيليين يُسلّمان بأنه لن يكون هناك سلام من دون التعايش مع الفلسطينيين. كان يعرف جيداً محدودية زعيمه ياسر عرفات، لكنه كان يؤمن أيضاً، وبصورة غريزية، بأن عرفات دون سواه هو القادر على صُنع السلام مع الإسرائيليين والالتزام به.

إنه يُزامل عرفات منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، ويعرف تمام المعرفة ألاعيب عرفات ومراوغاته ومكره. لكن، شأنه شأن الكثيرين من حوله، يعتبر هذا السلوك دالّة على الوضعية الفلسطينية والضعف الفلسطيني. إن عرفات مضطر إلى اللجوء للمناورة والتلاعب بغية دفع القضية قُدماً. و«البرهان الدامغ» على أن عرفات محقٌّ في سلوكه هذا، هو نيله القبول لشعبه الفلسطيني على الصعيد الدولي. وهذا ما لم يفعله أي زعيم فلسطيني آخر. إن التشرذم داء مستوطن في الحركة الفلسطينية، لكن عرفات عرف كيف يُصبح رمزها الموحِّد الأوحد.

قد تسمعه ينتقد عرفات بمرارة في المجالس الخاصة ـ شأن العديد من الفلسطينيين

الذين تعاملتُ معهم - لكنه أيضاً يكنّ له الاحترام والإجلال. إنه يُدرك أن عرفات هو صاحب القرار، ولن يكون من السهل أبداً صُنع هذا القرار. إنما من خلال المكر والمناورة والمداهنة والتحالف مع أشخاص من أمثال أبو مازن، يُمكنه أن يجعل عرفات طوع بنانه.

ومما لا ريب فيه أن أبو علاء كان دائماً راضياً عن نفسه لأنه يصنع الشيئين معاً: يُحقّق ما يحتاجه الفلسطينيون، ويستطيع «بيع» الفلسطينيين ما يُمكن الدفاع عنه. إنه يسعى إلى إيقاع الإسرائيليين في شركٍ عن طريق إيهامهم بأنه يتفهّم حاجاتهم، لكنه يركّز الجهد بعد ذلك على حمل الإسرائيليين على قبول مبادئه. حدث بعد عدة سنوات، في أعقاب اتفاق واي ريفر، أن التقى أبو علاء وأرييل شارون (وزير الخارجية آنذاك) للبحث في كيفية مقاربة مسائل الوضع الدائم. قال أبو علاء لشارون: «لا مانع لديّ إن كُنتَ على سطحي ما دمتُ أملك أنا بيتي». ومعنى ذلك أنني مستعد أن أتعاون معك على إيجاد وسيلة لتلبية احتياجاتك الأمنية طالما أن السيادة لي - ومن هنا قوله: «ما دمتُ أملك أنا بيتي».

ولم يحمل أبو علاء إلى طاولة المفاوضات الدهاء والذكاء فقط، بل حمل أيضاً الظرف وروح الدعابة، الكفيلتين بنزع فتيل أي وضع متفجّر. وعند تناولنا الطعام معاً - وغالباً ما كنا نفعل ذلك - كنا نمضي معظم الوقت في الضحك أثناء الحديث.

وقد انتهيتُ إلى تقدير أبو علاء حق قدره لمواهبه ودفئه وثاقب نظره والتزامه بالسلام. لكنني مثل أبو علاء، لم أفقد أبداً الرؤية، وهي أن عرفات هو من يجب تحريكه. وعلى الرغم من معارضة أبو علاء لاجتماع بيريز - عرفات في تلك المرحلة، إلا أنني كنتُ أرى ضرورة عقده حالاً.

وقد اتضح، في الواقع، أن اجتماع بيريز - عرفات كان أكثر من مجرد حفل عشاء. فقد التقى الرجلان لعدة أيام، وأنتجا مجموعة أخرى من التفاهمات، جرى ضغطها في بيان مشترك مؤرّخ في 11 آب/ أغسطس. ومن تعاسة أبو علاء أن عرفات تنازل عن مُطالبة الإسرائيليين بالإفصاح عن حجم الأراضي التي سينقلونها إلى الفلسطينيين من جراء عمليات إعادة الانتشار. وقد وافق بيريز، في المقابل، على إجراء ثلاث عمليات إعادة انتشار إضافية في هذا الإطار، واحدة كل ستة أشهر على مدى ثمانية عشر شهراً تبدأ بعد افتتاح المجلس الفلسطيني. وبالإضافة إلى ما تقدم، تنازل بيريز أكثر في موضوع إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين بأن وافق على الإفراج عن 5000 سجين وليس 1500، على ثلاث دفعات: الأولى عند توقيع الاتفاق الانتقالي، والثانية قبل إجراء الانتخابات الفلسطينية، والثالثة في وقت لاحق. كما توافق بيريز وعرفات على المسألة الشائكة المتعلقة بوجود

الشرطة الفلسطينية في المناطق (ب)، وذلك بالبتِّ في عدد مخافر الشرطة في المناطق (ب)، والقواعد الإجرائية لتحركات أفراد الشرطة على الطُرقات.

وكان ثمة تطورٌ آخر بعد. ففي أثناء سير المحادثات بين بيريز وعرفات، بقيتُ على اتصالٍ مستمر بأوري وأبو علاء، وكذلك ببيريز وعرفات كليهما. وبغية تسهيل التقدم في مسألة المياه المربكة، اقترحتُ (وبموافقة عرفات وبيريز) إنشاء لجنة ثلاثية، أميركية - إسرائيلية - فلسطينية، كسبيل إلى حصر الاهتمام بمحاصصة المياه عوضاً عن السيطرة على مكامن المياه الجوفية. وباقتراحي هذا كنتُ متأكداً من القدرة على التوسّع في كمية ونوعية المياه المُعطاة للفلسطينيين، مع إرجاء البتّ بمسألة وضعية المياه الجوفية نفسها.

وكان للجنة المذكورة هدف آخر: إعطاء إشارة إلى عرفات بأنه سيكون هناك دور أميركي أكثر تدخّلاً من الآن فصاعداً. كنتُ أعلم أنه سيري في لجنة تشارك فيها الولايات المتحدة فعالية ضغط جديدة تحمل الإسرائيليين على الإيفاء بوعودهم حيال عمليات إعادة الانتشار الإضافية وغيرها من المسائل، وأن بيريز وأوري سيعتبرانها وسيلة ضغط أخرى لضمان التزام عرفات بتعهداته.

من جانبي، اعتبرتها وسيلةً لتيسير أمر الاتفاق، وليس تحوّلاً جوهرياً في دورنا. فنحن لا يسعنا الحلول محل الجانبين حين يجلسان على طاولة المفاوضات.

وفي التوصل إلى اتفاقٍ بشأن المياه، أحدث اجتماع بيريز - عرفات اختراقاً من النوع الرديء، وذلك بتذليله ما بدت على أنه المسألة الأعوص بعد الاتفاق على التدابير الأمنية وتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق مختلفة. لكن وكما تكشف لي، في الغالب، تجاربي مع المفاوضات ذات الرهانات العالية، فإن حل مسألة شائكة ما، كثيراً ما يرفع من أهمية المسائل المتبقية.

الوصول إلى نهاية اللعبة

توجهتُ إلى إسرائيل بعد أسبوع من انعقاد اجتماع بيريز - عرفات لقضاء عطلة عائلية. أردتُ وديبّي أن نُري أولادنا الثلاثة المنطقة التي أكدّ كل هذا الكدّ لإحلال السلام فيها. وكان أمراً طبيعياً أن يفترض أوري وأبو علاء - وكذلك رابين وعرفات - أنني سوف أقابلهم هم أيضاً. خالني الوزير كريستوفر أنني فقدتُ عقلي إذ أذهب في إجازة ستنتظرني فيها المتاعب المعتادة إيّاها، إلا أنها كانت مفيدة للجميع. فطوال أسبوعين، كنت وأفراد العائلة نجول أثناء النهار، وأُجري اتصالات وأعقد اجتماعات خلال أوقات الاسترخاء، وأُقابل

القادة جميعاً وأتداول معهم النقاط التي أراها عالقة في الليل. حينما كنا في إيلات، انضممتُ إلى المتفاوضين في «فندق پاتيو» من الساعة العاشرة ليلاً إلى الساعة الثالثة فجراً. ربما لم تكن رحلة مريحة، إلاّ أنها كانت رحلة مفيدة.

لقد ركّزت مع القادة على السُّبُل الآيلة إلى الانتهاء من المفاوضات، مشدّداً مع رابين على وجوب تنظيم حفلٍ في البيت الأبيض يكون بمثابة حدث شرق أوسطي بامتياز، وندعو مبارك وحسين وكذلك الروس والأوروبيين والنرويجيين لحضور حفل توقيع الاتفاق. فمن شأن ذلك أن يُدلِّل على مقدار رهاناتنا على الاتفاق، ويبرهن فوق ذلك على أن مبارك وحسين جزء منه. كما من شأنه أيضاً أن يُري الجمهور الإسرائيلي والجمهور العربي الأوسع أن مرحلة جديدة في صنع السلام هي قيد الإرساء. من جهته، كان رابين يُدرك ما لهذا الحدث من فوائد سياسية في إسرائيل، خصوصاً حين يكون في حاجة ماسّة إلى تسويق اتفاق مثير للجدل. كما كنتُ أعلم من جهتي بالطبع أن محط انتباه دولي كبيراً كهذا لا بد وأن يروق لعرفات، وقد تباحثتُ معه أيضاً في موضوع الحفل ومكانه، وتكلّمت مع الزعيمين عن حجم وسلطات المجلس الفلسطيني الذي يريده الفلسطينيون أن يكون بمثابة برلمان لهم. خشي رابين أن يظهر بمظهر الموافق سلفاً على دولة فلسطينية، لذلك عارض فكرة أن يتسم المجلس بسمات الهيئة التشريعية؛ وناقشنا الحلول الوسط الممكنة حول عدد النواب الفلسطينيين، وكيفية استخدام صلاحيات المجلس في سنّ القوانين كي تُعزى إليه «سلطات تشريعية وتنفيذية». كما تناولنا مسألة الخليل. ومع وجود مسائل تقنية لا حصر لها من دون حل، كان من الواضح أكثر فأكثر أن كلا الطرفين متشبثان بعناد بموقفيهما حيال الخليل.

ومع وصول رابين وعرفات إلى هذا الموصل، رأيتُ من الأنسب أن أركّز على ما يحتاجه الطرف الآخر: يتعيّن على عرفات أن يُبيِّن أن الخليل سوف تُعامل في النهاية مثلها مثل أية مدينة فلسطينية في الضفة الغربية، حتى ولو اتُّخذت بشأنها ترتيبات خاصة؛ ويتعيّن على رابين أن يُبيِّن أن المستوطنين الإسرائيليين المقيمين في الخليل سوف يبقون حيث هم، متمتعين بحماية جيش الدفاع الإسرائيلي الكاملة، ويعيشون حياتهم في مدينة لها دلالة تاريخية عظيمة بالنسبة للمتدينين اليهود. لا أحد من الزعيمين رفض ما توجّب عليّ قوله، لكنهما شدّدا كلاهما على المصاعب ذات الطبيعة الخاصة التي تكتنف الخليل بالنظر إلى غُلاة المتعصبين الموجودين لدى الطرفين سواء بسواء. فالمستوطنون الإسرائيليون يُعتبرون من بين أشد الناس تطرفاً في إسرائيل من الوجهة السياسية؛ بينما كان عرفات

يُسَمّي أهل الخليل - ومن غير أن يُقرّ بأنها معقل لحركة حماس - بـ«اسكتلنديي» فلسطين، مشيراً إلى أنهم يتصفون بالعناد الشديد. لقد سمعتُ نواحاً من كلا الزعيمين، إنما لم ألمس استجابة كبيرة منهما في بحثي عن الحلول.

وعندما التقيتُ أوري وأبو علاء صرف الاثنان هما أيضاً وقتهما، في اجتماعاتنا المنفصلة، محاولين إقناعي بما يجب أن يفعله الجانب الآخر. غير أن أوري سعى أيضاً إلى توظيف وجودي للتأثير في أفراد وفده هو. فطلب مني أن أجتمع بعددٍ من زملائه، ومع عوزي بالأخص، الذي أرادني أن أعمل معه على تسوية مسألة الخليل. وقد فعلتُ، إنما لا أستطيع الجزم بأنه كان لي أي تأثير.

صحيح أن المفاوضات كانت صعبة وشاقّة، إلاّ أنني لم أستطع إلاّ أن أتشجع بمرأى المشهد نفسه: فندق پاتيو برمته. فقد انقسم الوفدان المتفاوضان إلى فرق صغيرة من ثلاثة أو أربعة أفراد لبحث كل ما يخطر على البال من مسائل. وكانت لكل فريق غرفته الخاصة التي حملت اسمه: فكانت هناك غرفة فريق المياه، وغرفة فريق الكهرباء، وغرفة فريق الطاقة، وغرفة فريق الآثار، وغرفة فريق الانتخابات... وهلمجرا. وكان أفراد الفريق يقضون معظم وقتهم سويةً بكل معنى الكلمة - ليس فقط في التفاوض والدرس، بل وفي الأكل معاً والتجول معاً. كان الفندق أشبه بمختبر لصنع السلام - وما كان إلاّ ليحدوني أملٌ في أن يكون هذا الجهد قابلاً للتوصيل إلى الجمهور الإسرائيلي والجمهور الفلسطيني.

وقبل أن أغادرهم، قلتُ لأوري: «احترس من أن يطيب لك المقام هنا أكثر من اللازم، وإلاّ فإنك لن تغادر المكان أبدا».

نهاية اللعبة التي استغرقت عشرة أيام بعدما كان يُفترض أن تتمّ في يوم واحد

في أيلول/ سبتمبر، بدأت الضغوط تتزايد على الطرفين، خاصةً وأن المناخ الداخلي في إسرائيل كان لا يني يتردّى من سيء إلى أسوأ. لكن بالرغم من أن محادثاتنا الثلاثية على الهاتف صارت أكثر إسهاباً وكثافةً، فقد وجدتُ أوري وأبو علاء يحاولان على نحو متزايد حملي على استخلاص ما يعجز هو عن استخلاصه بنفسه من الطرف الآخر. ومع دنو 13 أيلول/ سبتمبر، الذكرى الثانية لتوقيع إعلان المبادئ في البيت الأبيض، وهو موعد أخير منطقي أو قُل مسوّغ للانتهاء، بقي كل طرف يحتبس ما عنده، منتظراً الطرف الآخر أن يذعن أولاً. وقد سألتُ كلاً منهما في إحدى المراحل إن كان يستطيع إبداء المرونة حتى

تيسنّى لي أن أرى كيف يُمكنني دمج صرتين في صُرة واحدة. لكن كل طرف كان، ويا للأسف، يخمِّن أن الطرف الآخر لن يتزحزح عن موقفه، وبالتالي لم أحصل من أي منهما على شيء يُذكر أستطيع الإفادة منه.

وفي النهاية، وكان ذلك في 10 أيلول/ سبتمبر، قُلت لهما إنني لن أعمل معهما بعد الآن ما لم يُقدِّم كل منهما ما في جعبته دفعةً واحدة. وفي ظرف أيام معدودات، انتهى أوري وأبو علاء - ربما بسبب معرفتهما أنهما قد استهلكا كل حججهما - إلى توضيب كل ما تيسر لهما من مسائل تقريباً.

كما أنني أدخلتُ عاملاً جديداً في المعادلة: إذا لم ننتهِ من الاتفاق قبل نهاية الشهر الجاري، فلن يُمدِّد الكونغرس «التنازل» الذي يسمح بموجبه بوجود مكتب لمنظمة التحرير الفلسطيني في واشنطن، وهو الذي يعمل كشبه سفارة(*). ومع تعكّر المزاج العام في إسرائيل، وقيام أفراد من الليكود بالضغط على الكونغرس لترك زمن التنازل ينقضي من دون تجديد، أفهمتُ أبو علاء بأننا إذا لم نحصل على الاتفاق الجديد وبما يسمح لنا بالتدليل على حقيقته وأهميته، فأشُك في قُدرتنا على إقناع الكونغرس بتجديد التنازل. حمل أبو علاء كلامي على محمل الجد، وطلب مني أن أُخبر عرفات بذلك. وهذا ما فعلته.

فهل كُنت أتلاعب بموضوع التنازل كي أفرض موعداً نهائياً؟ أجل، إنما ما كنتُ لأنجح في ذلك لو لم تكن هناك مشكلة حقيقية في الكونغرس الأميركي، ولو لم يكن عرفات يُدرك ما ينطوي عليه إغلاق مكتبه في واشنطن - وهو ثمن غير مقبول قطعاً - من دلالات رمزية.

ها نحن نقترب من منتصف أيلول/ سبتمبر، وعطلة الأعياد اليهودية الكبرى تبدأ في 25 منه، ما يعني أن الإسرائيليين سيضطرون حُكماً إلى تعليق المفاوضات إلى تشرين الأول/ أكتوبر القادم. الساعة تتكتك. اتصل أوري وأبو علاء يُخبراني بأنهما قد حدّدا 22 أيلول/ سبتمبر موعداً نهائياً لإنجاز الاتفاق. غير أن شمعون بيريز لم يكن جاهزاً بعد للانتقال إلى نهاية اللعبة مع ياسر عرفات وفريقه ما لم يعرف أن هناك اتفاقاً أساسياً حول الخليل. فالتمس مني أن أستطلع له ما هي متطلبات عرفات الرئيسية.

اتصلتُ بعرفات، وقد كان واضحاً في ما يريد: إنه يُطالب بخروج الإسرائيليين من

(*) لدى توقيع إعلان المبادىء، وفي ضوء العلاقات الجديدة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ونبذ المنظمة للعنف، أقرّ الكونغرس «تنازلاً» عن تشريع قائم يمنع إقامة أية علاقات أميركية مع م. ت. ف. ولم يكن ذلك التنازل مستديماً وإنما كان خاضعاً للتجديد. وفي هذه الحالة، كان موعد تجديده في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر.

معظم الخليل؛ ويجب أن يكون في مقدور الشرطة الفلسطينية أن تشغل المقر الحالي للجيش الإسرائيلي، مع ترك الإسرائيليين يسيّرون دورياتهم في الحيّ اليهودي والمناطق المحاذية له مباشرةً لما تبقى من الفترة الانتقالية. وحين سألته ما إذا كان ذلك يشمل «قبر إبراهيم» - الذي يُسمّيه الإسرائيليون قبر أوغار الأحبار، والفلسطينيون الحرم الإبراهيمي - أجاب بأنه لا بد من وضع ترتيبات خاصة في هذا الشأن. وإذ نوّهتُ بأن هذه مسألة حسّاسة للغاية، وافقته على أن اتخاذ ترتيبات خاصة سيكون أمراً ضرورياً. ثم أعدتُ على مسمعه وعلى مهل كل نقطة من نقاطه وسألته: «إذا وافق الإسرائيليون على هذه النقاط، هل يُمكن أن يُشكّل ذلك أساساً لحل مسألة الخليل في الاتفاق الانتقالي؟». فكان جوابه: «نعم».

اتصلتُ ببيريز، الذي وعد بدوره أن يُقنع طرفه - ولا سيما جيش الدفاع الإسرائيلي - على قبول هذه النقاط. وبالفعل، نجح بيريز في إقناع الجيش أولاً، ومن ثم رابين، وتقرّر أن تبدأ المفاوضات في 17 أيلول/ سبتمبر في طابا، المنتجع الساحلي الكائن على الحدود الإسرائيلية - المصرية والذي لا يبعد كثيراً عن إيلات. وهكذا يستطيع الفلسطينيون أن يشعروا بأنهم على أرض مصرية، والإسرائيليون بأنهم على مسافة خمس دقائق فقط من إيلات.

ما إن حلّوا في فندق «طابا هيلتون» حتى انكب شمعون بيريز وياسر عرفات، وفريقاهما الصغيران نسبياً برئاسة أوري وأبو علاء، على العمل بكل معنى الكلمة على مدار الساعة. كنتُ آنذاك في واشنطن، إنما على ما يُشبه الخط المفتوح معهم، باستثناء الليلة الأخيرة من المحادثات التي لم أكن مضطراً فيها إلى البقاء صاحياً طوال الليل. فالمفاوضات بعد كل شيء هي مفاوضاتهم. كان بيريز قد اتصل بي في وقت مبكر من محادثات طابا يُخبرني بأن عرفات يُطالب بالمزيد حول الخليل؛ وبالرغم من قول بيريز إنه بقي حازماً على موقفه، فإنه يتوقع أن يلجأ عرفات إليّ طلباً للمساعدة. لعلّ بيريز كان آنذاك يختبر ردّة فعلي؛ على أية حال، أخبرته بأنني لن أتزحزح، إذ سبق لي أن قلتُ لعرفات: «سأسعى إلى إقناع إسرائيل بالموافقة على احتياجاتك فقط إذا كان ما تطلبه امتداداً لتلك الاحتياجات. أنت واضح وأنا كذلك».

وبالفعل، رجع إليّ عرفات وكنتُ فظاً للغاية معه: «لقد أخبرتني باحتياجاتك وضغطتُ على الإسرائيليين كي يلبّوا هذه الاحتياجات. لن أفعل لك شيئاً أكثر من ذلك. ولو طلب مني الإسرائيليون أن أدعمهم في موقفهم هذا، فلن أتردد». ولم يعد عرفات إلى مطالبتي بالمزيد حول الخليل.

إنما لم يكن معنى ذلك أننا خرجنا من دائرة البلاء. فحين قدّم الإسرائيليون الخرائط

المبيَّنة للمناطق (أ) و(ب) و(ج)، ظهر جلياً مدى صغر مساحة المنطقتين (أ) و(ب) مجتمعتين - حوالي 3 بالمئة للمنطقة (أ) [المدن وما يجاورها مباشرة] و19 بالمئة للمنطقة (ب) - أي ما مجموعه 22 بالمئة فقط من مساحة الضفة الغربية. ما إن وقع بصره على ذلك، حتى انتابت عرفات ثورة غضب عارمة خرج على أثرها من الاجتماع، مدّعياً أن الإسرائيليين يحاولون إذلاله. اتصل بي في البداية آفي غيل - مدير مكتب بيريز - يُخبرني بأن عرفات يهدّد بترك المباحثات، وأنه يحسن بي أن أحكي معه. ثم في ظرف دقيقة لا غير، اتصل نبيل أبو ردينة - مدير مكتب عرفات - ليقول لي الشيء نفسه. وأعطى السماعة إلى عرفات الذي تحدث في صخب بضع دقائق إضافية، زاعماً أن المناطق ليست إلاّ «كانتونات» معزولة كلها ومفصولة بعضها عن بعض، وأنه لا خيار أمامه سوى الانسحاب.

قلتُ له: «سيدي الرئيس، إذا انسحبتم فلا يُمكن تدبير أي شيء، ولا يسعنا أن نساعدكم في هذه الحال. نصيحتي إليكم هو أن تستنبطوا طُرُقاً لإيجاد وصلات تُبدِّد هواجسكم بشأن مظهر الجزر المعزولة والمفصولة بعضها عن بعض». هدأت ثائرته في النهاية، فاتصلتُ بآفي غيل لأقول له إنه لا بد من إيجاد طريقة لتحسين بعض الوصلات بين المناطق الفلسطينية. والحال، أنه بعد شيء من الأخذ والردّ، زاد الإسرائيليون مساحة المنطقة (ب) بواقع 5 بالمئة، مما رفع مجموع المنطقتين (أ) + (ب) من 22 إلى 27 بالمئة من الضفة الغربية.

كانوا يقتربون الآن من خط النهاية، وكنتُ دائب الضغط عليهم لاختتام المفاوضات قبل عطلة السبت اليهودية في 24 أيلول/ سبتمبر. ما كنتُ أريد أن يحشرني الوقت، و«روش هاشناه» (رأس السنة اليهودية) يبدأ غروب شمس الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر. قضيتُ معظم ساعات نهار 23 منه على الهاتف أشدّد على بتّ موضوع الترتيبات الأمنية الخاصة بقبر راحيل في بيت لحم. وقد كان لي عند إحدى المراحل خط هاتفي مفتوح مع جناحَيْ بيريز وعرفات في الفندق - فكانا يُكلّمانني ويتلقيان مكالماتي عبره. وقد سمعتُ أثناء فاصلٍ في المحادثة شخصاً آخر في الغرفة المجاورة يدخل على الخط ليطلب شيئاً من قسم خدمة النزلاء. فقلتُ له: آسف كان بودي أن أساعدك، لكن خدمة النزلاء تتعدّى حدود طاقتي.

لكن على شدة ما ضغطنا، لم يكن هناك من سبيل إلى إنهاء المفاوضات قبل عطلة السبت اليهودية. ومن سخرية القدر أن عرفات كان أكثرهم تصميماً على التوقف عن العمل لحلول العطلة؛ فقد اعتذر لي عن عدم الانتهاء، لكنه شدّد على ضرورة أن يتوقف بيريز عن العمل، «لأننا لا نريد أن نتسبَّب لشركائنا بمشاكل مع المتدينين».

لكن حساسيته لعطلة السبت اليهودية لم تمنع وقوع أزمة أخيرة. فحوالي الساعة الثانية والنصف مساءً بتوقيت واشنطن من يوم السبت الواقع فيه 24 أيلول/ سبتمبر، تلقيتُ مخابرتين من كل من بيريز وعرفات يُعلمانني فيها أن كل شيء يسير على ما يرام ويتوقعان إنجاز العمل في غضون ساعة أو اثنتين. وأعربا عن الرغبة في إجراء اتصال مشترك بالوزير كريستوفر لكي يزفّا إليه نبأ التوصل إلى اتفاق - وصرف النظر عنه إذا كان الوقت متأخراً جداً بالنسبة إلينا. ضحكتُ لعلمي أن الساعة الآن هي الثالثة والنصف فجراً في مصر حيث هما متواجدان. أشرتُ عليهما بأن يتصلا بي أولاً لدى الانتهاء، وعندئذ سوف أتبيّن إن كان الوزير لا يزال صاحياً. وافقا على ما اقترحت، وشفع عرفات ذلك بالاعتذار: «إنك لا تنال كفايتك من النوم بسببنا. من واجبنا أن نشكرك».

لم يأتِ الاتصال. وللحال عرفتُ أن ذلك يعني وجود مشكلة ما. في هذه الحالة، كنتُ متأكداً من أنهم سيتصلون إما حين يجهزون أو حين يحتاجون إلى مساعدتي. ورنّ جهاز الهاتف أخيراً، وكان ذلك في الساعة الثانية والنصف فجراً بتوقيت واشنطن. كان أوري على الخط، وقد بدا محبطاً تمام الإحباط. لقد فقد عرفات السيطرة على أعصابه بسبب مسألة تحرّك الشرطة الفلسطينية بين المنطقة (أ) والمنطقة (ب). لقد أصرّ الإسرائيليون على طول الخط أن الشرطة الفلسطينية لا تستطيع التحرّك إلاّ بموافقة إسرائيلية كيلا يقع شيء غير منتظر بين أفراد الشرطة والجنود أو المستوطنين الإسرائيليين. أفادني أوري بأن سخط عرفات انفجر بسبب كلمة «موافقة»، مُعلناً أنه لن يقبل أبداً بإذلال رجال الأمن التابعين له؛ وصاح بهم: «لستُ عبداً لكم»، وخرج من الاجتماع، ربما إلى غير رجعة.

هل هناك ما يُمكنني عمله؟ أجبتُ بصيغة سؤال عمّا إذا كان في وسع أوري أن يلعب على كلمة «موافقة». هل بإمكانه أن يطلع بمرادفات كلمة «موافقة»، كـ«قبول»، «تثبيت» أو «إشعار» مثلاً: ومن فرط إجهاده لم يكن متأكداً، كما كان رافضاً تمييع جوهر الموقف الإسرائيلي. فهمتُ الموضوع وقلتُ له إنني سأتصل بعرفات.

اتصلتُ بنبيل أبو ردينة الذي اقترح، على نحو مثير للاهتمام، أن أُقنع شمعون بيريز أو أوري بالتحدث إلى «الرئيس» أولاً، ملمّحاً من جديد إلى أن الطرفين يرغبان في أن تكون المفاوضات شأناً يخصّهما. وحين حاولتُ الوصول إلى أوري، لم يكن في المتناول؛ كان مع الرئيس عرفات.

بعد السادسة صباحاً بوقت قصير يوم الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر، جاءني صوت أوري يقول إنهم أتموا المهمّة. فبعد نقاش عاطفي نوعاً ما، عرض أوري أن

يجد صيغة أكثر ليونةً، وإذا بعرفات يلين. والـ«موافقة» صارت «تثبيت»، على أن يكوم مفهوماً أن الإسرائيليين لا يطلبون سوى «إشعار» فقط. في المقابل، وافق عرفات على مرابطة جيش الدفاع الإسرائيلي والترتيبات الأمنية حول الموقع الديني لقبر راحيل في بيت لحم. الصفقة تمّت، ومع غروب الشمس بدأت عطلة العيد الكبير اليهودي.

حاشية

مع مجيء عرفات إلى واشنطن للمشاركة في حفل التوقيع المقرّر في 28 أيلول/ سبتمبر، فإن الاحتمال الوحيد الذي أردتُ تفاديه بأي ثمن هو تكرار تمثيلية عرفات في القاهرة، حين رفض توقيع خرائط اتفاق غزة ـ أريحا فيما العالم بأسره يتابع المشهد. في الأيام التي تلت التوصل إلى الاتفاق، وقبل وصوله إلى واشنطن، أخبرتُ كل فلسطيني ممن يحيطون بعرفات أنه سوف يخسر علاقته بالرئيس كلينتون إذا ما افتعل فصلاً مسرحياً أثناء مراسم التوقيع. قال أبو مازن، وكذلك أبو علاء، إن عليّ أن أجلس مع عرفات وأنقل إليه ذلك بنفسي قبل بدء حفل التوقيع. وهذا ما فعلته. فقد توجهتُ إلى مقابلته عشية الحدث في منزل هاني المصري، الأميركي من أصل فلسطيني. وفي الخلوة التي جمعتنا في منزل هاني، كنتُ فظّاً معه: «من الأفضل، سيدي الرئيس، ألا تحصل أية مفاجآت غداً. لا تأخير، لا أسئلة ولا ممانعة في التوقيع. ليحدث شيءٌ من هذا القبيل، وتخسر الرئيس كلينتون. مفهوم؟». هزّ رأسه بالإيجاب. إنه حدثٌ بالغ الشأن، وهو لا يريد أن يفسده شيء.

وعلى هذا النحو تصرّف فعلاً، وإنْ برزت مشكلة في البيت الأبيض صباح اليوم التالي. ففيما كان الرئيس يستضيف رابين، بيريز، مبارك، حسين وعرفات في المكتب البيضاوي ـ وكنتُ جالساً معهم ـ وصلتني قُصاصة تدعوني إلى الخروج ومقابلة عوزي دايان وأبو علاء في حُجرة الخزائن. هناك أخبراني بأن ثمة نقطة لا بد من تصحيحها قبل أن تمهر التواقيع الاتفاق، ألا وهي توقيت افتتاح مخفر الشرطة الفلسطينية في حلحول، البلدة الفلسطينية القريبة من الخليل. لم يكن قد تحدّد شيء بالنسبة إلى إعادة الانتشار في الخليل إلى حين استكمال بناء الطريق الالتفافي للمستوطنين. فهل ينبغي افتتاح المخفر قبل اكتمال طريق الخليل الالتفافي (كما يصرّ أبو علاء) أو بعده (كما يُطالب عوزي)؟ قلتُ لهما: «ألا يُمكنكما أن تحلاً هذه المشكلة بمفردكما؟». لم يكن أبو علاء راغباً في ذلك، استياءً من استبعاده من اجتماع القادة وتهميشه في البيت الأبيض من قبل عرفات. قال: «دعوا القادة يحلّونها».

عدتُ إلى المكتب البيضاوي حيث قطعتُ عليهم الجلسة، طالباً التحدّث بضع دقائق إلى رابين وعرفات. كان من الواضح أن لا عرفات ولا رابين لديه أدنى فكرة عمّا يجري، وقال

بيريز على سبيل الفكاهة إن المتفاوضين بارعون دائماً في خلق المشاكل وليس دائماً في حلّها. قدتُ رابين وعرفات إلى مطبخ الرئيس الخاص (عبر رواق داخلي صغير نزولاً من المكتب البيضاوي)، وشرحتُ لهما القضية. ولمرة واحدة، حفظ عرفات تحذيري عن ظهر قلب، فقال: «ما يقرّره رئيس الوزراء مقبول لدي»، فقرر رابين أن بوسع الفلسطينيين افتتاح المخفر قبل استكمال الطريق الالتفافي. وهكذا عُدنا جميعاً إلى المكتب البيضاوي. ومرّ الحفل من دون أية مطبّات.

إذا كانت هناك من ذروة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عملية أوسلو، فتلك هي. فقد انتهى رابين إلى الإعجاب بعرفات، مؤمناً بأنه يُقدم على خطوات صعبة بالنسبة إليه. وقد أعطى الفلسطينيون تعهّدات حقيقية بصدد الأمن، مما يُمكن حثّهم لاحقاً على توكيدها وتنفيذها. ووُضعت برامج تجمع الناس بالناس: فقمة عمّان الاقتصادية، التي تقرّر عقدها بعد شهرٍ من توقيع الاتفاق، ستجمع أعداداً غفيرة من العرب والإسرائيليين معاً لبحث قضايا التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ولسوف يستكمل يوسي بيلين وأبو مازن جهداً سرّياً حول مسائل الوضع الدائم بعد ذلك بشهر - في 31 تشرين الأول/ أكتوبر - الذي أثبت أنه بالإمكان إيجاد حلٍ للقضايا ذات الطبيعة الوجودية إلى أبعد حد(*). وأخيراً تمّ التفاوض على الوثيقة الاستثنائية، ألا وهي الاتفاق الانتقالي، وتوصل الطرفان إليه بجهودهما الذاتية إلى حد بعيد.

غير أنه لن يمر وقت طويل إلاّ ويضرب إرهابي ضربته في قلب العملية بالذات.

(*) اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر 1994، قاد يوسي بيلين وأبو مازن فريقين صغيرين من المتفاوضين لفترة دامت قرابة ثمانية عشر شهراً من المباحثات السرية حول قضايا الوضع الدائم، وقد توصّلا إلى اتفاق في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1995. لم يتمكن بيلين من إطلاع إسحاق رابين على هذا الاتفاق قبل اغتياله، ولم يعتنق شمعون بيريز ولا ياسر عرفات اتفاق بيلين - أبي مازن. وذهب عرفات إلى حد القول إن التفاهمات التي تمّ التوصل إليها لم تكن مرخّصة، الأمر الذي أثار استياء أبي مازن. لم تُنشر تفاهمات بيلين - أبي مازن رسمياً قط، وإن كانت بعض عناصرها قد تسرّبت إلى الصحافة الإسرائيلية. والأجدر بالذكر من بين هذه التفاهمات، الفكرة التي تضمنتها حول القدس: توسيع الحدود البلدية للمدينة لتشمل أبو ديس كسبيل لتأمين عاصمتين - إسرائيلية وفلسطينية - داخل بلدية القدس الكبرى. ولا شك في أن التفاهمات قد تجاوزت ببعيد فكرة أبو ديس. إذ سيُصار إلى استحداث نظام «القصبة» بخصوص القدس، مع إرجاء البحث في مسألة السيادة على جبل الهيكل/ الحرم الشريف. وبالنسبة للأمن سيحتفظ الإسرائيليون بوجود عدة كتائب في الضفة الغربية لمدة اثنتي عشرة سنة؛ وفيما يتعلق بالأرض، سيتم إدخال تعديل على حدود 1967 كي تستوعب الكتل الاستيطانية الإسرائيلية، إنما سيكون هناك تعويض ترابي على أساس التكافؤ تقريباً. وأخيراً، فيما يتعلق باللاجئين، سيعلن كل طرف موقفه الخاص من هذه المسألة، على أن تترك معالجتها لوقت لاحق وفقاً لخطوط ومبادىء توجيهية عملية.

الفصل الثامن

اغتيال رابين:

هل تلد المأساة فرصة سانحة؟

في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، اجتمعتُ بإسحاق رابين في القدس. بحثنا في ذلك اليوم مسألتين: الأولى، ضرورة اتخاذ عرفات تدابير حازمة بحق حركة حماس؛ طلب مني رابين أن أضغط على عرفات، وحين سألته عن تفاصيل محدَّدة، غيَّر فكره وقال إن المختصّين بالأمن عنده سوف يتعاملون مع عرفات مباشرةً. والمسألة الثانية كانت سوريا. كان رابين مستعداً لأن أقوم بدور «المكوك» بين رئيسَيْ الأركان الإسرائيلي والسوري، كي أرى إن كان في المستطاع كسر حالة الاستعصاء. وقبل القيام بذلك، أراد عقد اجتماع موسَّع آخر معي حول القضايا الأمنية. وما دام يعتزم زيارة الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر القادم، فقد ناقشنا إمكانية لقائه في نيويورك. وكلماته عند انصرافي في تلك الليلة اتضح أنها نبوئية إلى حد غريب. قال لي: «دنيس، توقَّع أي شيء».

ولم تُتح لي الفرصة قط أن أرى إسحاق رابين مرة أخرى. ففي يوم السبت، الواقع فيه 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، وقع ما لم يكن وارداً في الحسبان. لقد اُغتيل رابين؛ أطلق عليه شاب إسرائيلي النار من الخلف، فيما كان يغادر اجتماعاً حاشداً للسلام اُقيم في تل أبيب.

كنتُ عائداً بالسيارة من زيارةٍ اصطحبتُ فيها ابني غابي إلى الطبيب المقوِّم للأسنان، حين اتصلوا بي بواسطة جهاز الإشعار. ولما كنتُ متجهاً صوب البيت ولم يكن معي هاتفي المحمول، فلم أرَ ضرورة عملية للاستعجال بالردّ على إشارة الجهاز. سأكون في البيت في أقل من رُبع ساعة، ومن هناك سأتصل بمركز العمليات لأرى ما الأمر.

وفيما أنا أخطو داخل الدار بعد ربع ساعة، طالعتني راشيل وإيلانا تصرخان معاً: «أطلقوا النار على رابين» صحتُ بهما: ماذا تقولان؟ عمّ تتحدثان؟ كانت ديبّي على الهاتف

تتكلّم مع جيم مانّ من صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»، فمررت لي السماعة. سألني جيم عن ردّة فعلي، غير أنني لم أكن جاهزاً للتعليق من دون الوقوف أولاً على الوقائع. اتصلتُ بمركز العمليات في الوزارة. فأفادوني بأن مارتن اتصل بهم وأخبرهم بأن رابين يخضع حالياً لعملية جراحية، وأنه قد أُصيب برصاصتين أو ثلاث.

ما كنتُ لأتخيّل أن يحصل ذلك لرابين من دون سائر الناس. فلقد كرّس حياته كلها لإسرائيل. وكان بعد شاباً يافعاً حين تولى قيادة البالماخ(*). وحارب في سبيل إنشاء إسرائيل وبقائها. كما كان مهندس أعظم انتصاراتها العسكرية، أعني حرب الأيام الستة، في حزيران/ يونيو 1967. لقد واجه الموت مرّات لا حصر لها في ساحات الوغى وهو يُقارع أعداء إسرائيل. وبالرغم من الجو الكريه الذي غشّى إسرائيل بصورة متزايدة ووصم غُلاة القوميين إياه بالخائن، لم أتصوّر على الإطلاق أن يُقدم يهودي إسرائيلي على اغتيال رابين. غير أنني كنتُ على خطأ.

اتصلتُ بتوم دونيلون، والناطق بلسان وزارة الخارجية نيك بيرتز لأقول لهما إن علينا أن نقفل الخط بوجه جميع الاستفسارات الصحفية، والتأكّد من «أن أحداً ما عدا الرئيس ووزير الخارجية لا يدلي بتصريح علني إلى أن ينجلي الموقف».

وفيما أنا أنتظر مكالمة من الوزير، قرّرتُ أن أصوغ بياناً يستطيع الوزير إصداره. ولم يتوقف جهاز الهاتف عن الرنين، فكانت ديبّي تُخبر المتصلين بأنني غير موجود. نظرت إليّ وأنا على طاولة المطبخ أحاول الكتابة بإشفاق وسألتني إن كنت بخير. لا لم أكن بخير. كنتُ محطّماً، وأجهشتُ بالبكاء.

حتى في هذا البيان الأوّلي، أردتُ أن أقول إن رابين واحدٌ من «الشخصيات الشامخة» في هذا القرن؛ وحين اتصل كريستوفر، قرأتُ عليه ما كتبت بصوت عالٍ. لم يحب كريستوفر أن يبدو البيان كما لو كان تأبيناً.

قلتُ له: «اسمع يا كريس. إننا بحاجة إلى تبيان نقطة مهمّة، وهي أن رابين شخصية تاريخية. فبمعزلٍ عن أهمية كلامك عنه بطريقة تعكس مقدار إجلالك الشخصي له، فإنه لمن الأهمية بمكان أن نساهم في تشكيل المواقف الإسرائيلية حيال ما هو مهدّد بهذا العمل العنيف الذي يفوق حدّ التصوّر».

(*) تأسّست البالماخ في عام 1941، باعتبارها وحدة النخبة الضاربة للهاغاناه؛ أي قوات الدفاع ليهود فلسطين (اليشوف)، وسلف جيش الدفاع الإسرائيلي الحالي.

كان كريستوفر وتوم دونيلون وأنا نتحادث على الهاتف معاً حين أُذيع النبأ بأن رابين قد فارق الحياة. وفي الحال، وجدنا أنفسنا وجهاً لوجه أمام مسألة الاستجابة لأميركية. قُلت للوزير: «حبّذا لو تتصل بالرئيس وتقول له إن من اللازم أن يحضر المأتم». ستكون إسرائيل في حالة صدمة؛ وسيكون الجمهور الإسرائيلي في حاجة إلى من يقول له إن إسرائيل ليست وحيدة؛ بل سنقف إلى جانبها في ساعة المحنة هذه. هذا عدا عن أن حضور الرئيس سوف يذكّر العالم بمسؤوليتنا الجماعية عن إتمام مسيرة رابين وعمله من أجل السلام.

وافق كريستوفر، وأجرى اتصالاً هاتفياً بالرئيس. وبعد قليل، أعلن الرئيس كلينتون أنه يعتزم حضور المأتم.

في تلك الأثناء، كنتُ قد انتهيتُ من كتابة البيان الذي سيُصدره كريستوفر. قرأته له على الهاتف، وبدأ صوتي يتحشرج لمّا وصلتُ إلى الفقرة التي تقول: لقد «فقدت إسرائيل واحداً من أعظم أبنائها، وفقد العالم واحداً من أعظم قادة هذا القرن، وفقدت الولايات المتحدة، واحداً من أعظم أصدقائها». وتطوّع توم لتكليف أحد معاونيه بتنقيح البيان، لكن الوزير ردّ قائلاً: «لا يحتاج إلى تنقيح؛ هيا أصدره».

قضينا الساعات المقبلة ونحن نتصل بزعماء المنطقة لنرى من منهم يزمع حضور المأتم. كنا نريد أن يحضره أكبر عدد ممكن من المسؤولين العرب للتدليل على أن رابين قد غيَّر وجه الشرق الأوسط. وقبل أن يتمكن كريستوفر من الوصول إليه، كان الملك حسين قد أعلن أنه سيُشارك في الجنازة. وحيث إن الرئيس مبارك لم يزر إسرائيل من قبل، وبالرغم من أن مصر تربطها الآن بإسرائيل علاقات سلام، فقد افترضنا أن الأمر يتطلب تدخلاً من الرئيس كلينتون لإقناعه بالحضور. وهذا ما حصل في الواقع. وكان الملك الحسن عاهل المغرب ينوي المشاركة لولا إصابته بالتهاب رئوي؛ فأوفد بالنيابة عنه رئيس وزرائه. جزمنا سلفاً بأن الأسد لن يحضر، إنما سعينا مع ذلك إلى أن يوجّه شيئاً من التعزية الشخصية إلى رابين. وقد اتضح أن ذلك صعبٌ جداً على الأسد، إلاّ أنه أخبر كريستوفر بأنه على عكس ما قد يظن البعض، «فلن يكون هناك أي مظهر للابتهاج في سوريا».

وبالطبع، كان هناك مسألة أساسية أخرى: من سيرافق الرئيس إلى هناك؟ اقترح كريستوفر أن يرافقه جميع الرؤساء ووزراء الخارجية السابقين. وبعد نقاشٍ مع طوني لايك، استقرّ الرأي على سايروس ڤانس، جورج شولتز، جيمس بيكر، هنري كيسينجر ولورنس إيغلبرغر ـ أي جميع الذين إما عملوا بجدّ ونشاط من أجل السلام، أو كانت

تربطهم علاقة حقيقية برابين. إنما لم يكن في مستطاع كل هؤلاء الحضور ـ فكيسينجر كان موجوداً في هونغ كونغ، وبيكر أُجريت له مؤخراً عملية جراحية في الظهر ـ لكن تشكيلة الوفد تحوّلت إلى تظاهرة غير عادية لدعم ومؤازرة الحزبَيْن لإسرائيل، خاصةً بعدما انضم زعماء مجلسَيْ الكونغرس ومن الحزبَيْن كليهما إلى عضوية الوفد.

صار موضوع حجّنا إلى المأتم شدّ أزر إسرائيل في ساعة الضيق هذه والعمل معاً لإتمام رسالة رابين: الذود عن حياض إسرائيل وطلب السلام. وبالفعل، بعد أقل من ساعة على إقلاع طائرتنا ـ طائرة سلاح الجو رقم واحد ـ طُلب مني أن أقدّم إيجازاً إلى أعضاء الوفد عن المستجدّات في إسرائيل، بما في ذلك تأليف حكومة جديدة من المرجّح أن يرأسها شمعون بيريز.

لما نهضتُ لأتكلّم، دُهشتُ إذ وجدتُ أمامي ثلاثة رؤساء (كلينتون، بوش، وكارتر)؛ وثلاثة وزراء خارجية (كريستوفر، شولتز، وڤانس)؛ وزعيمَيْ الأكثرية والأقلية في كلٍ من مجلس الشيوخ ومجلس النواب (دول، داشلي، غينغريتش، وغيبهارت)؛ ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة (بيل پيرّي وجون شاليكاشفيلي)؛ ومندوبنا إلى الأمم المتحدة (مادلين أولبرايت)؛ وحامل جائزة نوبل (إيلي ويزل). كان جمعاً رائعاً واستثنائياً، وقد خطر لي أن أتوسّله للتشديد على نقطة بعينها، وهي أن السعي إلى السلام لن يوقفه قاتل مأفون.

بهذه الخاطرة في ذهني، ذكّرت أعضاء الوفد بأننا ذاهبون إلى زيارة بلد يعيش حالة من الصدقة؟ فقتل رئيس الوزراء أمر غريب تماماً عن تقاليد إسرائيل وإحساسها بنفسها... لذا، فإن الإسرائيليين بحاجة إلى من يُعيد بثّ الطمأنينة في نفوسهم، وإلى رؤية أميركا تقف مع بلادهم، ونحن والأسرة الدولية نتقاطر على إسرائيل على نحو لم يسبق له مثيل كشهادة تقدير منا لإسحاق رابين ونهجه.

وبعد ذلك بوقت قصير، توجّهنا إلى مقصورة الرئيس، فوجدنا الرئيس والسيدة الأولى هناك. فشرعتُ بتذكير الرئيس بما نحمله في جيبنا من رابين ـ تعهّد مشروط بالانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان ـ ثم شرحتُ له أنه على حد علمنا، فإن التعهّد وصيغته المحسّنة التي تأتي على ذكر خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، لا علم لبيريز بهما. وبالتالي، يحسُن بالرئيس أن يخبره عنهما. أوضحتُ له أن موقف بيريز الشخصي يتمثّل في الانسحاب الكامل إلى الحدود الدولية وليس إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو، مبيِّناً له الفوارق الجوهرية بين الموقفين: أي المناطق الثلاث المجرّدة من السلاح الواقعة

غرب الحدود الدولية، وحقوق المياه(*).

سأل الرئيس: «وماذا يُفترض بي أن أفعل؟». أجبته بأنه حتى وإن شرح له بيريز الأسباب التي تمنعه من قبول خط الرابع من حزيران/ يونيو، فتقديري أن عليه أن يدعم تعهُّد رابين. على أية حال، الوقت الآن لإعلامه بالتعهّد في المقام الأول، وليس للضغط عليه لأي شيء آخر، خاصةً إذا ما وضعنا في الاعتبار إحساس بيريز الذاتي بأن ما من أحد يستطيع ملء الفراغ الذي تركه رابين. قُلت والدمع يترقرق في عينيّ: «حريٌّ بنا أن نشدّ من أزر بيريز، خصوصاً لأنه يشعر ويُصرِّح بأنه كان يجب أن يكون هو».

والحال، أن خطاب كلينتون في المأتم، الذي عمل على صقله في الطائرة بأن أضاف إليه الفكرة القائلة إن الاستسلام لكراهية أعدائنا من شأنه أن يبذر بذور الكراهية لأبناء جلدتنا، قد مسّ وتراً عاطفياً حسّاساً في إسرائيل. وعمد كثيرون هناك إلى التعليق سلباً على ملاحظات الرئيس الإسرائيلي، عيزر وايزمن، إذا ما قُورنت بكلمات كلينتون. وأكثر من ذلك، فإن حسّ الصداقة والالتزام الأصيل، والحجم غير المسبوق للوفد الأميركي، واحتضان بيريز بالمعنى الحرفي للكلمة، كل هذا كان له وقعه العميق في إسرائيل.

إثر انتهاء مراسم الدفن، اجتمع الرئيس بمفرده مع بيريز لمدة ثلاثة أرباع الساعة، وبحث وإياه تعهُّد رابين بشأن مرتفعات الجولان. وكما كان متوقعاً، أعرب بيريز عن دهشته وقال إنه لو عادت إليه لما كان ألزم نفسه بخط الرابع من حزيران/ يونيو، غير أنه وعد باحترام أي التزام «أعطاه إسحاق». كما أخبر الرئيس بأنه سيحاول توسيع الائتلاف الحكومي بضم الأحزاب الدينية إليه. فعلى حد قوله، إنها غير معنية بعملية السلام، بل تُبالي بشؤونها الدينية ليس إلاّ. ولذا فهو «سيمنحها المال لسدّ احتياجاتها ويُدخلها في الائتلاف». وتوسيع نطاق الائتلاف من شأنه أن يُسهِّل الجهود الساعية إلى اتفاق مع سوريا.

وفي الوقت الذي كانا فيه مجتمعين على انفراد، التقيتُ بأوري سافير في غرفتي بالطابق الخامس من فندق الملك داوود. كانت الغرفة ضيّقة، ولم تكن مرتّبة عند وصولنا. لم أعبأ بذلك، بل سحبتُ أغطية السرير وجلست عليه، فيما جلس أوري على كرسي، وما لبث أن أنضم إلينا كل من مارتن إنديك ومارك پاريس. قبل انضمامهما إلينا، قال أوري إن

(*) ليس إلاّ في صيف 2001 اكتشفت أن بيريز كان على علم بـ«الجيب». فقد حزر أمنون شاحاك ما فعله رابين وواجهه به، إنما ليطلب منه رابين أن يشرح ذلك لبيريز. وإيتامار رابينوفيتش الذي كان مسافراً معنا على نفس الطائرة من الولايات المتحدة، أفادني في وقت لاحق بأنه قد أطلع بيريز بإيجاز على الموضوع لدى وصوله إلى إسرائيل بعد حادثة الاغتيال.

الصدمة كاسحة في إسرائيل، ولا أحد يستطيع التنبؤ كم ستدوم، وأن اليمين في إسرائيل يجد نفسه في موقف الدفاع حالياً.

قال أوري إنه يرى أن نتحرّك بسرعة على المسار السوري؛ فهذا المسار وليس الاتفاق على الوضع الدائم مع الفلسطينيين، هو ما يجب أن يحظى بالأولوية الآن. والمفتاح لأي اتفاقية سلام مع سوريا هو، في نظره، تحويل مرتفعات الجولان من هضبة استراتيجية إلى جبل ـ بمعنى أنها يجب أن تفقد أهميتها الأمنية، وتغدو مثلها مثل أي مَعْلَم طوبوغرافي آخر.

أخرجتُ ورقة من صفحتين تلخِّص نتائج النقاشات التي دارت في بيتي بين إيتامار ووليد. قرأها أوري بتمعّن وتملكته دهشة واضحة لمقدار ما أنجزناه، وعقّب بالقول إن نسخة مصوّرة من ورقتي هذه يُمكن أن تُشكّل العمود الفقري لهيكلية اتفاق.

قلتُ له إني معه في ذلك. سأل: «وهل الأسد يريده؟». أجبته بأن المسألة ليست ما إذا كان يريده ـ وكان يظن أنه يريده فعلاً ـ بل هل هو حقاً أهلٌ له؟ هل يستطيع أن يعقد سلاماً مع إسرائيل حتى ولو جاء لقاء ثمن حقيقي بالنسبة إليه؟

في تلك اللحظة، تلقينا إشارة بأن الرئيس وبيريز باتا جاهزين للنزول إلى قاعة الاجتماعات والانضمام إلى وفديهما، وقد كان الاجتماع يستحق الذكر فعلاً لا لماهيته بل لرمزيته. وفي ختام الاجتماع، أقبل شمعون بيريز ليُصافح الرئيس. وبدلاً من المصافحة، تلقى معانقة من بيل كلينتون. لم يكن يتوقّعها، إنما كان بوسعي أن أرى العناق يرفع بيريز عن الأرض، ويُقنعه بأنه ليس وحده.

والاجتماعات التالية كانت مع مبارك والملك حسين. قبل لقاء مبارك، سأل الرئيس: «ماذا تريدني أن أفعل معه؟». قُلتُ: «سيكون مبارك بادي الاهتمام بما ستقومون به الآن على المسار الإسرائيلي ـ السوري من المفاوضات، وسيشدِّد على رغبته في العمل معنا عن كثب. ليس هناك الكثير مما يُمكنهم عمله، لأن الأسد يصبو إلى علاقة معنا، وهو لن يعمل عبر المصريين. غير أن مبارك قد يكون مفيداً لنا من حيث تكييفه الأسد مع توقعاتنا منه. فيجب أن تقولوا له إنه لن يكون أمراً مفهوماً إذا ما خطا بيريز خطوة كبيرة وردّ الأسد بطريقته الضيّقة المعهودة. إذا فعل الأسد ذلك، فلن يكون في طاقتنا مساعدته. ومن المؤكّد أن مبارك قادر على نقل ذلك إلى الأسد. وجرياً على عادته، قال الرئيس كلينتون: «مفهوم»، وقد فهم الكلام ونقله بحذافيره.

في إحدى مراحل الاجتماع حاول عمرو موسى، على نحو غير ملائم في نظري،

الدخول في التفاصيل الأمنية، طارحاً مسألة المحطات الأرضية الإسرائيلية وما إذا كان في مقدور إسرائيل صرف النظر عنها. رددتُ بالقول إن المرء لا يستطيع أن ينظر إلى الإنذار المبكر بمعزل عن حيثياته: فلو كان السوريون مستعدين لإبعاد قواتهم مسافة إضافية عن إسرائيل والسماح بعمليات تفتيش منتظمة لقواتهم، عندئذ ستتغيّر حاجة إسرائيل إلى الإنذار المبكر. ثم ألتفتُ إلى الرئيس مبارك وقُلت: «يجب أن تعلموا، سيدي الرئيس، أن بيريز قد يبدي استعداداً للتحرك بطموح أكبر، كأن يتصدى لجميع المسائل وليس للقضايا الأمنية وحدها». ولهذا السبب بالذات، تكتسب، كما قُلت، وجهة نظر الرئيس كلينتون أهميتها. إننا ببساطة غير قادرين على إقناع بيريز بالقيام بخطوة كبيرة (ومثّلتُ لها بمسافة كبيرة بكلتا يديّ)، فيما الأسد لا يعرض سوى استجابة هزيلة (ومثّلت لها بمقدار بوصة واحدة بأصبعَيّ).

أكّد مبارك للرئيس أنه فهم المسألة، وقال إنه سيبعث بموسى في الحال ليُخبر الأسد بمتطلباتنا. وأعرب عن رجائه في أن ننسّق فيما بيننا على نحو وثيق، وأن نُطلع بعضنا بعضاً عما وصلنا إليه مع السوريين. ورفع الرئيس كلينتون الاجتماع بالتوكيد له أننا سنبقى على اتصال وثيق.

بعده جاء الاجتماع بالملك حسين. قبل أن يدخل الملك علينا، قدّم مارك پاريس إيجازاً للرئيس، مذكِّراً إياه بضرورة بحث زيارة وزير الدفاع إلى الأردن في الشهر القادم، حتى يتسنّى لنا تقرير ما إذا كنا سنزوّد الأردن بطائرات ف ـ 16 أم لا. هنا التفت الرئيس نحوي وسأل: «أهذا كل ما في الأمر؟» أجبته بل ينبغي إطراء كلمة الملك بأنها كانت «رائعة، بليغة، عاطفية وموشّحة بالتاريخ. فهي بعكس كلمة مبارك، أظهرت أنه من المفترض أن يكون السلام بمفردات التعاطف والتواصل بين الناس». وتابعت قائلاً إن الملك سيُبدي بعض القلق إزاء شمعون بيريز، مخافة أن يكون بيريز متجاوباً أكثر من اللازم مع عرفات. فينبغي أن يسمع منكم أنكم تدركون أن احتياجات الأردن لا بد وأن تتأثر جداً بمحادثات الوضع الدائم، ولذلك سوف ننسِّق عن كثب مع الأردنيين بما يتماشى وتقدّم تلك المحادثات، وقد نقترح حتى إجراء محادثات رباعية تضم الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين والاميركيين.

استهلّ الرئيس الاجتماع بإخبار الملك أن كلمته قد مسّت عميقاً شغاف قلوب الإسرائيليين والأميركيين الحاضرين. فردّ الملك بالقول إنه أمل في إيجاد العبارات المُناسبة، لكنه لا يدري إن كان على قدر الواجب. فطمأنه الرئيس بأنه ما كان لأحدٍ أن يقوم بالواجب

خيراً منه. ثم مضى يحدّثه عن أنه سمع أن الملك اصطحب أعضاء وفده إلى سطيحة فندق الملك داوود لإلقاء نظرة على المدينة القديمة. أجاب الملك بأنها المرة الأولى التي يرى فيها القدس منذ عام 1967، وقد كان المشهد رائعاً ويستحق حفظه في الذاكرة.

وحين أثار الرئيس النقطة المتعلقة بمحادثات الوضع الدائم والأهمية التي يعلّقها على التشاور معنا، قال الملك إنه سيفعل ذلك «بكل سرور... تأكّد سيدي أننا سنعمل معاً بشكل وثيق». بعد ذلك طرح الملك موضوع سوريا، وأنه لا يستطيع أن يفهم لماذا لا يتحرك الأسد نحو السلام. أيكون ذلك لأنه يأمل في إنشاء حلفٍ مع إيران والعراق؟ إنه ليس متأكداً. ودأب يسأل نفسه لماذا لا يتحرك الأسد؟ لماذا هو مشدود دائماً إلى الوراء؟

قال الرئيس إنه يعتقد أن الأسد لديه الرغبة، لكنه يجد صعوبة في العمل. ثم التفت إليّ وقال إن دنيس يرى أن لديه عدة حواجز نفسية ينبغي له أن يذلّلها، وعلينا نحن أن ندفع به إلى تذليلها. فتدخلتُ شارحاً: «إنه يعتبر نفسه القومي العربي الأخير، وهو يريد عملية توصله إلى اتفاق لكنها تميّزه عن سائر الخلق أجمعين. كما يريد من ماهية الاتفاق الذي يبلغه أن تجعله نسيجاً وحده. إننا لا نعلم بعد ما إذا كان أهلاً لإنتاج اتفاق، وإن كان يؤكد لنا أنه يريد اتفاقاً. والزمن وحده كفيل بجلاء الأمر».

شدّد الملك على أن تحرّك الأسد سوف يعود بالمنفعة على الجميع في المنطقة، هذا اللّهم إذا كان مستعداً للتحرك، لكن الأردن سيمضي قُدماً بصرف النظر عمّا يفعل الأسد. قال الرئيس إننا سندعم الأردن بكل وسيلة متاحة، بما في ذلك طائرات ف ـ 16. إننا نواجه مشكلة في العثور على طريقة لتمويلها، إنما نتوقع أن يجد وزير الدفاع پيري حلاً لهذه المعضلة عما قريب.

بعد انصراف الملك، عقدنا اجتماعاً أخيراً مع زعيم المعارضة الليكودية بيبي نتنياهو، ونفرٍ من زملائه، بمن فيهم صديقي دان مريدور. كان بيبي في موقف دفاعي، إذ كثيرون في إسرائيل لاموه على خلقه الجو الكريه الذي حرّض عناصر الجماعات المتطرفة على ارتكاب عملية الاغتيال. في وقت سابق من ذلك النهار، أعرب دان أمام الكنيست عن بالغ قلقه من وجود الأصوليين اليهود، واستطاع إقناع بيبي وأبرز أعضاء الليكود بصرف النظر عن تغيير الحُكم من جراء الاغتيال، دافعاً بذلك بيبي إلى التصريح علناً بأنه مؤيد لحكومة شمعون بيريز الجديدة. إذاً سيتدرع بيريز الآن بدرع رابين ليواصل النهج الذي اختطه، فيما سيبتعد بيبي عن الأضواء بسبب ارتباطه في أذهان الناس بالجماعات المتطرفة.

كانت عند بيبي نقطتان أساسيتان يود بحثهما مع الرئيس: الأولى، أنه من الضروري

استئصال شأفة أية عناصر في إسرائيل لا تحترم حكم القانون؛ الثانية، أن الليكود حزب سلام، وأن سياسته حيال السلام مؤهلة للنجاح أكثر من سياسة العمل. فالليكود هو من أبرم المعاهدة مع مصر؛ والليكود هو من ذهب إلى مدريد. وأكّد أن العرب سوف يرضخون عندما يتحقّقون من أن إسرائيل لن تقبل بأمور معيّنة. فإذا فعلوا، سيكون سلاماً دائماً؛ وإذا لم يفعلوا، سيكون سلاماً وهمياً.

ظل الرئيس مستمعاً. وحين انصرفت ثلّة الليكود، التفت إليّ وقال: لقد تطلّب الأمر مني «كل ما لديّ من ضبط نفسٍ كي لا أردّ. كما لم أنظر نحوك لأنني متأكد من أنك كُنت ستقول له: أجل، أنتم الحزب الذي جررناه جرّاً وهو يرفس ويصرخ إلى مدريد». فابتسمتُ، وكانت تلك المرة الأولى التي أبتسم فيها ذلك اليوم، قائلاً: «خطر لي ذلك».

يومٌ طويل، مُنهك ومؤلم من الوجهة العاطفية ينقضي. وفي رحلة العودة بالطائرة شرعتُ أفكر بالخطوات التالية. كنتُ نهباً لمشاعر متضاربة. فمن جهة، كنتُ أعلم أن الفرصة متوافرة الآن. فالاغتيال، على بشاعته، قد بدّل الظروف، خالقاً - على حد وصف دان مريدور - درعاً يستطيع شمعون بيريز أن يتسلّح بها لمواصلة مسيرة رابين، الأمر الذي سيمنحه المصداقية في إسرائيل التي طالما افتقر إليها.

اضطربتُ لهذه الفكرة أيما اضطراب. فكيف يُمكن أن يفضي اغتيال رابين إلى شيء طيب؟ وكيف عساني أفكّر بمعادلات كهذه؟ وفيما أنا أتعارك مع هذه الخواطر، بدأتُ أفكر في أن أوري على حق: إن لدينا الآن فرصة سانحة، وعلينا أن نتحرك بسرعة. غمرني شعور عميق بالضياع، إنما راودني كذلك إحساسٌ بالإمكانية - مفترضاً أن الأسد هو أهلٌ لها.

الفصل التاسع

هل الأسد أهلٌ لها؟

وبما أننا سنحاول اغتنام الفرصة السانحة في أعقاب الاغتيال، فستكون الأولوية الآن لسوريا. لقد أُبرم الاتفاق الانتقالي قبل ستة أسابيع من اغتيال رابين، ووضعه موضع التنفيذ يستلزم وقتاً. ومنطق أوسلو سيكون على المحك في الضفة الغربية حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون عن قُرب. هـهنا من المرتقب أن يُصار إلى إنشاء شبكة من التعاون الأساسي من أجل تغيير المواقف وجعل القضايا الوجودية أيسر حلاً. لكن لسوريا شأنها هنا أيضاً. فأي اتفاقٍ يُعقد مع سوريا سيُسهِّل على الفلسطينيين مهمة إرساء سلامهم الدائم هم أيضاً في مرحلة لاحقة. يكفي أن سوريا ستصبح عندئذ المؤيد والداعم لاتفاقية السلام الفلسطينية، بدلاً من أن تكون المُعارض للتنازلات الفلسطينية ـ بصفتها التجسيد المُعلن للقومية العربية. غير أن أوري وغيره كانوا يرون، بالطبع، قوة ضاغطة متزايدة لإسرائيل في التعاطي مع الفلسطينيين في حال أبرم جميع جيرانها الآخرين اتفاقيات سلام معها ولم يعد لديهم مصلحة في استمرار النزاع. من هنا كانت سوريا بؤرة الاهتمام.

من منطلق معرفتي بميل بيريز إلى الخطوات الجسورة والطموحة، رأيتُ أن المفتاح المجهول في هذا الشأن، هو قدرة الأسد على التحرّك. كانت فرضيتي تقول إن الأسد سيكون قلقاً وخائفاً بعد الاغتيال. فعلى الرغم من كل شكوكه حيال رابين، فقد كان الأسد يرى فيه دعامة أساسية للتكهّن والقدرة على التنبؤ. وفجأة حلّ الشك وعدم اليقين في عالمه؛ وفي لحظة كهذه رأيتُ من الأهمية بمكان أن أحاول التأثير في حساباته.

لدى عودتي إلى واشنطن من المأتم، اتصلتُ بوليد في دمشق وأخبرته بأن بيريز، وبدعمٍ من كلينتون، عاقد العزم على السير قُدماً نحو السلام.

قال وليد إن تصريحات الرئيس كلينتون في المأتم لقيت صدى طيباً جداً في دمشق، وسأل إن كان الرئيس راضياً عمّا سمعه من بيريز، فأجبته بأنه كان راضياً جداً، ولا سيما

في الظروف السائدة. وأردفت قائلاً: بصراحة، لا الرئيس ولا الوزير يفهم لماذا لم يكن الرئيس الأسد راغباً في السماح لنا بنقل تعازيه إلى ليا رابين، ردّ وليد بأن الأسد قد تصرّف بقدر ما يسمح به رأيُه العام في نظره. وسوف يُفسِّر لي أكثر عندما يلتقيني، إنما سيرى ماذا يُمكنه أن يفعل غير ذلك. وأشار إلى أنه سيكون في واشنطن في غضون الأيام القليلة القادمة، وبوسعنا أن نبدأ العمل منذئذ. بيد أنه كان مفعماً بالأمل في ضوء مكالمتي، ويودّ لو ينقل إلى الآخرين ما سمعه مني. شكرني على الاتصال، قائلاً: «مكالمتك جاءت في وقتها تماماً».

السعوديون يدخلون على الخط

عاد وليد مساء 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، وكان اليوم التالي يُصادف «ذكرى قُدامى المحاربين»(*)، فذهبت لألعب الغولف مع صديقي آلن مينتز في مضمار جديد أُنشىء في «لايك ماناسّاس» بفرجينيا. وقد اعتاد آلن على رؤيتي أُقاطَع أثناء جولات اللعب، ولم يكن ذلك النهار استثناءً بأي حال. فقد تلقيتُ إشارة على جهاز الإشعار من الأمير بندر الذي كان يحاول الوصول إليّ، مفادها أنه في المدينة ليوم واحد فقط، وهو في أمسّ الحاجة إلى رؤيتي.

وصلتُ إلى منزل بندر حوالى الساعة التاسعة ليلاً، وقادني رجلُ أمنٍ تابع له إلى غرفة مكتبته. كانت الغرفة صورة نموذجية عن السكون المطبق، ذات ديكور أنيق، وتتوزّع فيها صور فوتوغرافية لبندر مع الرؤساء الأميركيين الذين عرفهم. كانت الغرفة مؤلّفة من طابقين، ومليئة بالكتب، مع سلّم متحرّك لمطاولة الكتب في الطابق العلوي. ثمة أريكتان تواجه الواحدة منهما الأخرى، تفصلهما مِنضدة خشبية صغيرة ذات سطح زجاجي عليه قصعة عميقة ملأى بالمكسّرات. حيّاني مدبِّر المنزل في المكتبة وسألني ماذا أحبّ أن أشرب، وكالعادة طلبتُ عصير برتقال، وكالعادة أيضاً كان معصوراً لتوّه.

من خبرتي الطويلة مع بندر، كنتُ أعلم أنه مهما كان الاجتماع عاجلاً، فإننا لن ندخل في الموضوع رأساً. لكن بندر في تلك الليلة، دخل رأساً في الجدّ حالما أنهى مكالمة هاتفية مع كولن پاول (الذي كان يشرح له لماذا لا يرغب في الترشّح للرئاسة). قال بندر إنه حضر لتوه من المملكة العربية السعودية لينقل إلينا اعتقاد الملك فهد بوجود فرصة سانحة

(*) ويُسمى أيضاً «ذكرى الهدنة»، وهو يُقام إحياءً لذكرى أنتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية وتُعطّل فيه الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة (م).

بين السوريين والإسرائيليين، واقتبس عن الملك قوله: «إذا أضعنا هذه الفرصة، فقد لا تسنح مرة أخرى لزمن طويل جداً». وشرح بندر أن الملك قد أرسله ليرى ماذا نعتزم عمله في هذا الشأن. هل نحن جاهزون لحثّهم بدفعة كبيرة من جانبنا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإنهم سيبذلون قصارى جهدهم لدعمنا مع السوريين.

أجبته بأنه قبل أن نقررّ القيام بمثل هذه «الدفعة الكبيرة»، لا بد من الحصول على أجوبة لعدة أسئلة. أولاً، هل يستطيع بيريز ويرغب في التحرّك الآن؟ ثانياً، وإذا فعل، هل الأسد مستعد للتحرّك هو الآخر؟ ثالثاً، ماذا في مقدور السعوديين أن يفعلوه على سبيل المعاونة؟

وسؤالي إلى بندر كان التالي: هل في استطاعة المملكة العربية السعودية أن تؤثّر في الأسد بحيث يتحرك فعلاً، ويتحرّك بطريقة تتناسب والفرصة السانحة؟ وحكيتُ له عن محادثة الرئيس كلينتون مع مبارك في القدس، مُشدِّداً على وجهة نظره، ومفادها أنه في حال كان بيريز مستعداً للتحرّك بخطوات طموحة، فينبغي للأسد أن يُبادله بالمثل. وحبّذا لو يُكرّر الملك فهد هذه الرسالة على مسامع الأسد، أو يُفهمه الفرق بين الاستجابة الجادّة وعدمها. واستدركتُ قائلاً: «إن الضغط الحقيقي على الأسد، يا بندر، سوف يأتي إذا ما تحقّق من أن المملكة العربية السعودية لن تقف إلى جانبه فيما لو رفض العرض المعقول المقدّم من إسرائيل». ردّ بندر بأن اقترح عليّ أن ننسّق معاً حول ما يجب أن يكون عليه جوابه إلى الإسرائيليين، وقال بالحرف الواحد: «سنتولّى أمره، اطمئن».

كلام جميل، إنما لم يُقنعني بأن السعوديين سيضغطون حقاً على الأسد. سألته: «هل أنتم مستعدون لخلق «لحظة الحقيقة» مع الأسد؟». هل هم مستعدون لانتقاد الأسد فيما لو فوّت الفرصة؟ والانتقاد ينطوي بداهةً على استعداد للوقوف بجانب الطرف الإسرائيلي - وهذه لعمري ثورة سياسية حقيقية في الشرق الأوسط! ربما كان هذا من باب التوقعات المُبالغ فيها. لكن إذا ما كان لنا أن نقوم بالدفعة الكبيرة، فلا محيص عن الفوز بشيء ذي معنى من السعوديين. أجل، إذا كان بندر يريدنا أن نأخذهم مأخذ الجد، فيلزمنا، كحدٍ أدنى، أن نكون قادرين على أن ننقل إلى كلٍ من بيريز والأسد أن المملكة العربية السعودية مستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.

أومأ بندر برأسه، لكنه أصرّ على أن مثل هذا التعهّد يجب أن يقترن باتفاقٍ يُعقد بين إسرائيل وسوريا. فعلّقتُ على الفور: وهذا ما سيُبقي الأسد حَكَماً في ما تستطيع المملكة العربية السعودية أن تفعله. صحيح، أجاب بندر، «لكنه سيُرسل إشارة إلى كلٍ من الأسد

وبيريز، يقول للأسد إنه يحظى بالدعم العربي لخطوته؛ ويقول لبيريز إنه عندما يصنع السلام مع سوريا فإنما يصنعه مع العالم العربي».

لم أنتظر أكثر من ذلك من السعوديين. لكن إذا كان السعوديون يريدوننا أن نأخذ توسلاتهم مأخذ الجد - وهي توسّلات أعرف أنها لتشجيع أفعالنا أكثر منها لتشجيع أفعالهم - فأُريد على الأقل أن أحصل على تعهّد من المملكة العربية السعودية بأنها ستقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل فيما لو اُجترحنا اُختراقاً بين إسرائيل وسوريا. قرأ بندر أفكاري جيداً، وختم لقاءنا بالقول إنه مخوّل أن يبلّغنا «أن السعودية ستُعطي مثل هذا التعهّد. الملك فهد مستعدٌّ لعقد سلامٍ مع الإسرائيليين» ما أن يفعل السوريون ذلك. ومرة أخرى، كانت المشكلة هي الأسد - ماذا ينوي الأسد فعله(*).

فتحُ ثغرةٍ في دمشق

قابلتُ وليد بعد ظهر اليوم التالي، فأخبرني بأن اُتصالي أسفر عن تغيُّر ما. كان من نتيجته أن التعليقات العامة في وسائل الإعلام السورية غداة اغتيال رابين بدأت تشير فجأة إلى الأمل بحصول شيء من قبيل: «ربّ ضارّة نافعة»؛ وهي جملة ذكر وليد أنها كانت من إملاء الأسد نفسه.

قلتُ له إن تغيُّر اللهجة في وسائل الإعلام السورية قد لوحظ في إسرائيل، بيد أنه لم يُصلح الضرر الناجم عن الامتناع حتى عن تمرير التعازي سرّاً. قال وليد إن مشكلة الأسد من شقّين: الأول، أنه في الأسبوعين السابقين على حادثة الاغتيال، استخدم رابين أقسى لغةً بحق الأسد وسوريا، زاعماً أن دمشق هي مركز الإرهاب. فشعر الأسد أنه غير قادر على الالتفاف بعد ذلك؛ والثاني، أنه أرسل رجال الأمن عنده إلى داخل المخيمات الفلسطينية في دمشق لضمان ألا يُقام أي احتفالٍ بُعيد الاغتيال. وقد فرض السوريون إجراءات صارمة، وهذا كل ما كان في مقدور الأسد أن يفعله في تلك الظروف، ولا سيما في ضوء ما كان يُدلي به رابين من أقوال.

بالرغم من هذا التفسير، أفهمت وليد أن التمنّع عن التعزية الصريحة عملٌ لا يمكن

(*) تعهّد وليّ العهد السعودي، الأمير عبد الله، في عام 2002 بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وكانت تلك المرة الأولى التي يعلن فيها زعيم سعودي علناً ما كان بندر مستعداً للالتزام به بالنيابة عن الملك فهد في عام 1995. وطوال العملية التي بدأت في مدريد، كان السعوديون مرتاحين للعمل خلف الكواليس، وليس في العلن أو في الصدارة.

فهمه لا هنا ولا في إسرائيل، لأن مسارعة رابين وبيريز إلى الإعراب عن تعازيهما حين توفي باسل، ابن الأسد، إنما كانت تعكس بادرة إنسانية أساسية.

هزّ وليد كتفيه في حركة تُعبِّر عن اللامبارة عندما وصلتُ إلى هذه النقطة، كما لو أراد أن يقول لي: هذا كل ما استطعتُ عمله، ثم أخبرني بعد ذلك أنه أجرى نقاشاً على انفراد مع الأسد دام أربع ساعات كاملة. وكانت تلك سابقة، تكشف بحد ذاتها عن أن الأسد عاد يستثمر في السلام، وأن وليد مكلّف بمتابعته.

طرح الأسد عدداً من النقاط: أولاً إن «بيريز يرغب في السلام»؛ ثانياً، ربما لهذا السبب أضحى السلام الآن أولوية لديه (أي لدى الأسد)؛ ثالثاً، إن اغتيال رابين لا يعني أنه يُمكن اعتبار التطورات بمثابة تحصيل حاصل، أو أنه «مستعد للتحرّك»؛ رابعاً، يُدرك الأسد أن بيريز بحاجة إلى بعض الوقت حالياً لتشكيل حكومته، وأن سوريا ستتحلى بالصبر وتستجيب حين يكون بيريز جاهزاً للتحرك، خامساً وأخيراً، يُفضِّل الأسد التحرّك وفقاً للسيناريو الأخير الذي تمّ الاتفاق عليه - أي تنقّلي بين رئيسَيْ الأركان، وحصولي على موافقة على «أجندة» أو «لاورقة» تكون بمثابة مرشد للمداولات والنقاشات بين الضباط العسكريين، وهذه بدورها يُمكن أن تُفضي إلى «لاورقة» شاملة حول الترتيبات الأمنية.

قلتُ لوليد إن بيريز كثيراً ما عبَّر في السابق عن شكّه في مقاربة كهذه، لاعتقاده بأن العسكريين ميّالون إلى العناد عندما يتعلق الأمر باحتياجاتهم الأمنية، غير أنه عاد وألمح بعد المأتم إلى إمكانية توسيع هذه المقاربة وجعلها أكثر طموحاً. إذا كان الأسد جادّاً في التحرّك بسرعة، فخليقٌ به أن يكون مستعداً لتوسيع هذه المقاربة كذلك.

لم يعترض وليد على هذا الاستنتاج، لكنه أوضح أن البند الأول للعمل الجدّي بالنسبة للأسد هو صدور إيماءة توكيد لتعهّد رابين الوارد في «الجيب». وحيث إن ذلك يجب ألا يُعطى سُدى في نظري، قُلتُ له إن علينا قبل كل شيء أن نُقنع بيريز بالتحرك سريعاً، وإنّي أُزمع زيارة إسرائيل في الأسبوع المقبل لهذا الغرض.

ومن جديد وافق وليد، وعلى هذا اختتمنا اجتماعنا. وفيما أنا أصحبه إلى الباب، قال لي: «إنني متفائل ثانيةً يا دنيس». فأجبته ضاحكاً: «لطالما كان هذا مفتاحنا إلى النجاح يا وليد».

خمسٌ وخمسون ساعة في إسرائيل

لمّا تركتُ واشنطن متوجهاً إلى إسرائيل بعد ذلك بعشرة أيام، كان بيريز قد قدَّم

حكومته، وكان الوزير كريستوفر عالقاً في محادثات دايتون لتسوية النزاع في البوسنة، لا يعرف غير الخطوط العريضة لما أنوي إيصاله إلى بيريز والخيارات التي سأعرضها بالنسبة للخطوات التالية: التفاوض على «لاورقة» تكون أكثر شموليةً حول الترتيبات الأمنية؛ التماس عرض إسرائيلي جديد حول العملية ومضمونها؛ أو اقتراح ما هو أكثر طموحاً بعدُ كأن نتقدم نحن بعرضٍ أوسع نطاقاً يشمل المسائل الكبرى الأربع: السلام، الانسحاب، الأمن والجدول الزمني للتنفيذ - وهذا ما يعني العودة إلى كل ما تمّت مناقشته سابقاً، وتوضيب حزمة من الموازنات التوفيقية من أجل تسوية الخلافات الرئيسية على صعيد المفاهيم على الأقل. خُيّل لي، في الفترة التي أعقبت الاغتيال، أن هذا الخيار الأخير طموحٌ أكثر من اللازم: غير أنني رأيتُ مع ذلك أن ثمة ضرورة أيضاً لبلورة كل الاختيارات ووضعها أمام بيريز كي يتمكّن من الحُكم بنفسه على الطريقة الفُضلى لمواصلة العملية التفاوضية مع السوريين.

وتحضيراً لهذه الرحلة، رجعتُ إلى الملاحظات التي دونتها خلال أبرز الاجتماعات كافة، ولعلّ أكثرها أهميةً اجتماعات آب/ أغسطس 1993، التي نقل إلينا فيها رابين ولأول مرة تعهّده بالانسحاب الكامل؛ وكذلك فترة أيار/ ماريو - تموز/ يوليو 1994 التي جمّد الأسد خلالها العملية إلى أن وجدنا حلاً لمعضلة التعريف الأساسي للانسحاب الكامل؛ وتمرين «اللاورقة» حول الأهداف والمبادىء الخاصة بالترتيبات الأمنية، والأسباب التي حدتنا إلى احتباس رسالة موجّهة إلى الأسد تشير صراحة إلى ذكر خطوط الرابع من حزيران/ يونيو في اللاورقة. كما استعدتُ في ذهني صيغاً كان رابين قد وافق عليها حين كنا نحاول إيجاد حلٍ لمعنى الانسحاب الكامل في الفترة أيار/ مايو - تموز/ يوليو 1994. وقد أتاحت لي هذه الصيغ إلقاء نظرة في العمق على الكيفية التي حدّد بها رابين تعهّده بشأن خطوط الرابع من حزيران/ يونيو - مع سيطرة إسرائيلية لا تُنازع على بحيرة طبرية كونها هاجسه الأكبر. كما أخذتُ معي خريطة تبيّن الحدود الدولية وكذلك الخطوط المحتملة للرابع من حزيران/ يونيو 1967. وأخيراً، أطلعتُ إيتامار على شتّى الأوراق التي أحملها في جعبتي، ولم يكن غرضي من ذلك الإدهاش بل التثقيف.

غادرنا مساء الجمعة على أن نصل إلى إسرائيل في الساعة الثالثة من فجر السبت. وحيث إننا خططنا للرحلة في آخر دقيقة، فقد ركبنا الطائرة في الدرجة السياحية حيث النوم مصيبة حقيقية(*).

(*) عادةً ما كنت أركب طائرة نفّاثة خاصّة بكبار الموظفين وتابعة لسلاح الجو الأميركي حين يتعين =

أخبر أوري مارتن بأنه يريد أن يراني بمفردي، ويسمع مني المحضر كاملاً. رأى مارتن أن أفضل مكان لذلك هو دارته؛ ودارة السفيرة كانت في هرتزليا التي تبعد مسافة عشرين دقيقة من وسط تل أبيب. والدارة التي تشرف على الشاطىء وتطلّ على مشهد خلاّب للبحر المتوسط، كانت تشتمل على غرفٍ للضيوف، وركن مريح للجلوس في الطابق الأول خلف مكتب السفير. هنا في هذا المكان سنجتمع في خلوة تامّة - وهو المكان الأمثل للعديد من الاجتماعات من هذا القبيل التي ستشهدها السنوات المقبلة.

وقد حطت بنا الطائرة، من حُسن حظي، أبكر بنصف ساعة من موعدها، مما أتاح لي أن آخذ «دوشاً» إنْ لم يكن غفوةً. ثم انكببنا - أوري، مارتن وأنا - على استعراض تطور المسار السوري: المبادرة الأولى جاءت من رابين، فاستجاب الأسد لها في آب/ أغسطس 1993؛ ثم رغبة رابين في السير ببطء بعد اتفاقية أوسلو، وممانعته لاحقاً في توكيد تعهّده بالانسحاب الكامل، مما جعل الأسد يرتاب في أن رابين يستخدمه كغطاء للمسار الفلسطيني. ولئن كنتُ لا أرغب هنا في إيجاد المبرّرات لصدّ الأسد رابين، إلا أنني كنتُ أشعر بضرورة إطلاع بيريز على الأسباب التي حدت بالأسد إلى أن يكون مرتاباً.

- محاولة رابين تجميد المسار السوري لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر بعد توقيع اتفاقية أوسلو؛
- ممانعة رابين منذ البداية في توكيد تعهّده لنا الوارد في «الجيب»؛
- استخفاف رابين بتصريح الأسد العلني في كانون الثاني/ يناير 1994 حول «العلاقات السلمية العادية» مع إسرائيل، وهو الإعلان الذي قُلنا للأسد إنه سيحدث تغييراً؛
- جهود رابين في أيار/ مايو 1994 للاعتراض على معنى الانسحاب الكامل حين عرّفه الأسد لأول مرة بأنه الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967؛
- عدم رغبة رابين في السماح لنا بتوجيه رسالة إلى الأسد تقول إن الترتيبات الأمنية ستكون على جانبَيْ خط الرابع من حزيران/ يونيو في حال تمّت تلبية جميع الاحتياجات الإسرائيلية؛ وهي الرسالة التي لم يعترض عليها المفاوض الإسرائيلي في ربيع 1995.

= عليّ أن أقوم برحلات مكوكية بين إسرائيل وسوريا. غير أنني كنتُ قاصداً إسرائيل وحدها هذه المرة. ثم إن الخيار التجاري كان بسيطاً وزهيد الثمن.

في كل من هذه الحالات، كانت لرابين أسبابه الوجيهة لاتخاذ ما اتخذه، ولا سيما في ضوء عدم تجاوب الأسد مع احتياجات إسرائيل الجوهرية. غير أن الأسد فسَّر كُلاً من هذه الخطوات على أنها دليل على محاولة رابين إيقاعه في الفخ؛ محاولته حلّ كل شيء آخر في المنطقة، وترك سوريا إلى الأخير. كان الأسد، كما لاحظتُ، يعيش في عالمٍ من الفعالية الضاغطة: فإما أن تكون لك تلك الفعالية أو لا تكون. ورأى رابين كمن يحاول حرمانه من أية فعالية؛ وثمة شيء مؤكد عن الأسد أنه ليس ميّالاً إلى النقد الذاتي. قلتُ لأوري: «إن الأسد لا يرى نفسه مسؤولاً عن تلك «التراجعات» من جانب رابين؛ بل على العكس، يعتقد أن رابين قد أظهر سوء النيّة، وأنه هو الطرف الذي وقع عليه الضيم».

كان أوري قد اعدّ لاجتماع ثلاثي يضمنا وأبو علاء لبحث المسار الفلسطيني. وفي طريقنا إلى تل أبيب حيث سيُعقد الاجتماع، أخبرني أوري بأنه قد تعلّم الشيء الكثير من الإيجاز الذي قدّمته. وكما لو كان يردد صدى كلام بندر، قال إن أمام إسرائيل الآن فرصة سانحة للتحرّك نحو التوصل إلى اتفاقٍ مع سوريا، لكن ما من أحدٍ يُمكنه التكهن كم ستدوم هذه الفرصة. وكان سأل رئيس الوزراء في الليلة الفائتة ما إذا كان مستعداً للتحرّك، فكان ردّ بيريز: «إنني لها».

لكن هل الأسد مستعد لها؟ لم أكن متأكداً من ذلك. كان لا يزال من بالغ الصعوبة تحديد ما إذا كانت مقاربته تكتيكية بحتة معدّة لانتزاع أفضل صفقة ممكنة، أم كانت نفسية. على أية حال، إذا كان لنا أن ننتج اتفاقاً، فعلينا لزاماً، كما قلتُ لأوري، أن نُري الأسد كم سيخسر إذا ما توافر له اتفاقٌ جيد ورفضه.

في الاجتماع الثلاثي مع أبو علاء، بحثنا مسائل من قبيل المشاكل المتصلة بمشاريع المياه والتطوّر البطيء جداً للمناطق الصناعية المنوي إقامتها على الحدود التي تفصل السلطة الفلسطينية عن إسرائيل. بيد أن مناقشتنا لكيفية تبديل المدارك الذهنية لدى الجمهور في كلا الجانبين هي ما جعلت اجتماعنا يستحق الذكر. اشتمل الاتفاق الانتقالي على ملحق يُسمّى «جمع الناس بالناس»؛ وخلال تلك الأمسية، اتفق الجانبان على بناء اتصالات عريضة بين الناس في المجالات الثقافية والمهنية، وعلى خلق أنشطة للأطفال، ورعاية برمجة مشتركة في وسائل الإعلام. هذا هو قوام السلام؛ وقد كان واعداً وضرورياً سواء بسواء: واعدٌ، لأنه سيعمل على تحويل العلاقة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، ويجعل النمذجة والأبلسة أشد صعوبة؛ وضروريٌ، لأنه سيتيح لنا البدء بتكييف المواقف التي لا بد من أن تتبدّل إذا

أُريد للمسائل الجوهرية ـ القدس، الحدود واللاجئين ـ أن تُحلّ(*).

وما كان التباين مع المسار السوري ليكون صارخاً أكثر من ذلك. فالأسد عدا عن أنه لا يرغب في الدخول في أبسط أشكال التوجّه نحو الجمهور الإسرائيلي، لا يرى إلا المخاطر الناشئة عن أي تبدّل في ميزان القوى في المنطقة. وقد استخدمتُ هذا المنطلق، بعد الاجتماع الثلاثي، كي يُشاطرني أوري انطباعاتي عن الأسد: «الأسد زعيم يشتمّ رائحة المخاطر والمكائد، ولا عجب في ذلك طالما عرفنا كيف حافظ على مركزه في سدّة السلطة». إنه فطن، ويدخل رأساً في صُلب الموضوع عند مناقشة الأمور المهمّة. لكنه ضيق أفق التفكير، وتكتيكي إلى حد الإفراط، ولا قِبَلَ له على ما يظهر إلا بالخطوات الصغيرة المتدرجة. إنه بالغ الحذر والحيطة. لا يُبادر على الإطلاق. بل يستجيب فقط. يشعر بأنه يجب أن يُكافأ على أية خطوة يخطوها، ولا يرى كيف أن سلبيته هذه تُضاعف عملياً من المتوجبات المطلوبة منه. وعوضاً عن رؤية التعهّد في جيبنا كخطوة لا سابقة لها وما فعله هو يُعدّ شيئاً تافهاً مقارنةً بها، تجده لا يرى سوى أخطارٍ تحدق به من كل جانب. إنه يعتقد أن رابين قد ينكث بعهده في أية لحظة، وأننا لن نُجبره على التزامه. وأنه قد عرّض نفسه للانتقاد بإيفاده رئيس أركان جيشه للقاء نظيره الإسرائيلي، مانحاً بذلك العرب الآخرين مسوّغاً للتعامل مع إسرائيل، ومع ذلك لم يجنِ شيئاً من وراء ذلك.

واستنتاجي العام هو أنه يريد اتفاقاً؛ ويريد علاقات جيدة مع الولايات المتحدة؛ ولا يُحب أن يُصنَّف مع الدول المنبوذة في المنطقة؛ لكنه يسعى إلى اتفاقٍ يميّزه عن الآخرين سواء من حيث المضمون أو العملية الأجرائية. وفي ضوء رغبته في العلاقة معنا، لدينا فعالية ضاغطة نستخدمها، إنما ينبغي عدم المبالغة فيها. فلو لجأنا إلى اختبار للإرادات، فهو لن يألو جهداً في البرهان على أن ذلك وسيلة لا تنفع معه أبداً. وبالرغم من ذلك، يجب أن يفهم تماماً أننا سوف ننصرف عنه وننحو باللائمة عليه في حال لم يستجب لما نعتقد أنه عرضٌ جدّي.

وبالنسبة لما يجب عمله الآن، قلتُ لأوري إن الوقت غير مناسب لنا من الناحية النفسية للتقدّم بعرضٍ طموح. خاصةً وأننا لا نعلم ما إذا كان هذا الجانب أو ذاك مستعداً له.

(*) لكن هذه البرامج، ويا للأسف، لم تتحقّق إلاّ على نطاق ضيق جداً. فقد كان عرفات مرتاحاً أكثر لترويجه العداء كعتلة يستخدمها ضد الإسرائيليين، وكمتنفس للغضب الذي كان من الجائز، إنْ لم يفعل ذلك، أن يستهدفه هو.

وبالمنطوق نفسه، فإن سبيل «اللاورقة» ربما كان وصفةً لإضاعة الفرصة، لا للإفادة منها. وهذا ما يتركنا أمام خيار أوحد: التقدّم بعرضٍ إسرائيلي جديد من حيث الجوهر والإجراء. إنني أفضّله عند المقارنة، كونه يقسم الفرق بين سبيل «اللاورقة» وأي اقتراح أميركي طموح. ثم إنه سيضعنا في موقع نستطيع منه أن نُطالب باستجابة سورية، وإنْ كان الأمر ينطوي على المجازفة بالإيحاء للأسد أن بيريز متلهّف أكثر من اللازم.

وافقني أوري الرأي، لكنه لم يكن يعلم على وجه اليقين كيف سيجيب بيريز. وعلى هذا ختمنا الحديث، علّني أستطيع نيل قسطٍ مستحق من النوم.

المزاج العام في إسرائيل:
هل يُمكننا دفع عجلة السلام الآن؟

أُخذ لي موعد للقاء بيريز في مساء الأحد. فأمضيتُ صباح الأحد في اجتماعات تحضيرية مع إيتامار وأوري تتركّز على مسألة بعينها: هل ينبغي لي أن أنقل رسالة من بيريز إلى الأسد؟ كانت تحدوني رغبة في نقلها، إنما ليس على النحو الذي اقترحه أوري، بالتوجّه إلى دمشق في اليوم التالي. قلتُ إن من شأن ذلك أن يرفع التوقّعات أعلى مما ينبغي، كما أنه لا ينسجم مع موقفنا المتمثّل بعدم إمكانية التفاوض قبل إعطاء بيريز فرصة لتشكيل حكومته. أذعن أوري، لكنه شدّد على أن من اللازم أن نُظهر للناس أن الأمور ليست راوح مكانك، بل حدثت بعض التحولات الدراماتيكية. وقد أيدته في كل ذلك.

وفي ساعات بعد الظهر، التقيتُ بأربعة أشخاص أعرفهم تمام المعرفة: أمنون شاحاك، رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي؛ عوزي دايان، رئيس شعبة التخطيط؛ بوغي يعالون، رئيس المخابرات العسكرية؛ وداني ياطوم، الذي بقي سكرتيراً عسكرياً لرئيس الوزراء. وفي نقاشاتي معهم، اكتشفتُ تقارباً وتباعداً في الآراء على حد سواء.

كان الشعور بالاكتئاب المتفشي بينهم لا يحتاج إلى دليل. ويبدو أن وقع الصدمة بفعل الاغتيال كان الأقسى على القادة العسكريين - إذ اُغتيل قائدهم، وأثره يكوي منهم الأفئدة. ربما بسبب ذلك، بدوا أقلّهم رغبة في التذكير بالخطوات التالية، ولا سيما مع سوريا. كان أمنون واضحاً جداً في هذا الشأن؛ مع أنه صار من أقرب الناس إلى أوري على الصعيد الشخصي بفضل مفاوضات أوسلو، إلا أنه صار لديهما الآن منظوران مختلفان للأمور. فأمنون لا يُمكن أن يتخيّل عمل أي شيء مع سوريا في الوقت الحاضر؛ هذا فيما يخشى أوري أن تضيع الفرصة.

قبل أن اغادر تل أبيب لمقابلة بيريز في القدس، ذهبتُ لرؤية ليا رابين. وفي الطريق، طلبتُ منهم أن يأخذوني إلى الساحة حيث ألقى رابين خطابه ثم أُطلق عليه النار. كان منظراً استثنائياً. ثمة مزار أُقيم بصورة موقتة فوق البقعة التي وقع فيها الاغتيال. وقد ارتفعت الأرض، بالمعنى الحرفي للكلمة، في ذلك المكان من جراء طبقة سميكة من الشمع المتشكلة من كل الشموع التي أُشعلت إحياءً لذكرى رابين. بالإضافة إلى ذلك، كانت جدران المبنى الكائن أسفل البقعة حيث خطب رابين مغطاة عن آخرها بعبارات الإجلال والتقدير المكتوبة، وبأقوال شخصية رفيعة تصف رابين ببطل إسرائيل، وزهرة آمال إسرائيل، والقائد الذي يَفْضُل الشعب الذي قاد.

استمدّت ليا السلوى والعزاء من الدفق الوجداني لشباب إسرائيل، فتحدثت طوال الوقت عن التزامها بالسلام وبـ«تراث رابين» الذي سيعطي حياتها معنى الآن. وقد حثّتني بعاطفة جارفة على مواصلة السعي، وبالأخص مع الأسد.

لدى مغادرتي شقتها ودخولي سيارة أوري المنتظرة لتقلّنا إلى القدس، سألني: «كان لقاءً صعباً، أليس كذلك؟» أجبته: «بلى، لكنه يرفع المعنويات أيضاً».

وفي القدس، بدا لي أوري أقلّ ثقةً بتصميم شمعون على التحرّك مما كان في المساء السابق، إذ طلب مني أن أقابل بيريز بمفردي وأخبره بأني مُطالب برفع تقرير إلى الرئيس كلينتون حول ما إذا كان مستعداً حقاً للتوصل إلى اتفاقٍ مع السوريين في عام 1996.

كنتُ مستعداً أن أقوم بذلك، إنما أردتُ أن أستهلّ اللقاء بترك شمعون يأخذ علماً بدعم الرئيس الشخصي له. وعندئذ فقط سأخبره باستعداد كلينتون للدفع باتجاه اتفاقٍ مع سوريا، خصوصاً وأن ذلك سيغيِّر وجه المنطقة.

وقبل أن أنطلق لمقابلة بيريز، أثرتُ مع أوري مسألة حسّاسة أخرى: كيف عساني أتعامل مع حقيقة أن رابين لم يكن وحده من أبقى بيريز خارج الصورة، بل والولايات المتحدة أخفت عنه الأمر كذلك؟ نصحني أوري بأن لا أركّز على هذه النقطة أكثر مما ينبغي لمجرد إثباتها والقول إنها «تسبّبت ببعض اللحظات المربكة» فقاطعته: «ومن دواعي الحُزن أنها ما انفكت تُسبِّب لي إرباكاً يا أوري».

آراء شمعون

حين دلفتُ إلى مكتب رئيس الوزراء، كان حافزي الأول هو البحث عن رابين. بدلاً منه، طالعني وجه شمعون بيريز الذي بدا متعباً وما زال يحمل تعبيرات الحزن العميق. تبدُّل

واحد كان حاضراً على الفور: في اجتماعاتي مع رابين، كنتُ دائماً ما أجلس على أريكة ظهرها إلى الحائط، قُبالة رئيس الوزراء.

الآن يشير عليّ بيريز أن أجلس على كرسي في الجهة المقابلة للأريكة. والسبب أن أمنون وداني ياطوم كانا يشغلان الأريكة، منضمين إلى إيتامار الذي اقتعد كرسياً صُفّ عند طرفها. واضح أن اجتماعاتنا التي كانت دائماً مضغوطة، سوف تتوسّع.

بعد تبادل عدة كلمات عن ليا رابين، بادرني بيريز بالسؤال: «حسناً، وما رأيك في أصدقائنا السوريين».

ومثلما أشار عليّ أوري، بدأت حديثي بالقول إن الطريقة التي طلب منا اتباعها في التعامل مع المسار السوري قد جعلت الأمور، ولا ريب، محرجة لنا. هزّ بيريز رأسه بأنه فهم ولا داعي للإطالة أكثر في الموضوع. ثم تحدثتُ عن عزم الرئيس على المضي قُدماً في العمل معه، وعن الرسائل التي تلقيناها من الأسد، وعن محادثتي مع الأمير بندر. أنصت إليّ بيريز، واستجاب لطلبي بالاطّلاع على خريطة تُبيّن خطوط الحدود المختلفة قبل أن نستطرد في استكشاف الخيارات المتوافرة أمامنا.

ناولته لفافتين من الخرائط ـ واحدة تظهر عليها الحدود الدولية، والأخرى ترسيمة محتملة لخطوط الرابع من حزيران/ يونيو. وأتبعتُ ذلك بملاحظة مؤداها أن السوريين لن يُطالبوا بالمناطق منزوعة السلاح فيما عدا منطقة الحمّة. إذ كان الشرع قد أخبرنا بأن هذه المنطقة مهمّة جداً لسوريا، وأن في مستطاع سوريا أن تكون مرنة حيال بقية المناطق منزوعة السلاح. فتح بيريز كتاباً كان يحمله، وقارن الخرائط فيه بالخريطتين المتلاصقتين اللتين عرضتهما عليه.

كان الشاغل الرئيس لبيريز أن لا يكون السوريون على شاطىء كينّرت (الاسم العبري لبحيرة طبرية)، والحمة ليست على خط الشاطىء، إنما كان عليّ مع ذلك أن أذكّره بأن الحدود الدولية لا تبعد سوى عشرة أمتار عن خط الماء.

لم يُعلّق بيريز أكثر من ذلك على الخرائط، ثم انتقلتُ إلى استعراض الخيارات التي اعتقد أنها متوافرة أمامه الآن: العودة إلى إنتاج لاورقة أكثر تفصيلاً عن الأمن؛ محاولة إنتاج لاورقة تتناول كل المسائل، الأمنية وغير الأمنية، بناءً على ملّخص محادثات إيتامار ـ وليد؛ تركنا نتقدم نحن بأقتراح لتجسير الهوّة في القضايا الكبرى؛ أو ترك إسرائيل تقوم بخطوة من الناحيتين الجوهرية والإجرائية معاً. عندما انتهيتُ، قال بيريز إنه مستعد لخسارة «الجولان أو الانتخابات، إنما ليس الاثنين»، ولذا فهو بحاجة لأن يعرف ما إذا كان الأسد

مستعداً للقيام بما يتوجب عليه. سيكون من بالغ الصعوبة «بيع» أنسحابٍ إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو إلى الجمهور الإسرائيلي، لأنهم سيسألون حتماً: وما الموجب لأن يحصل الأسد على أكثر مما حصل عليه الآخرون؟

عندما وصلنا إلى هذه النقطة، دعاني بيريز للانتقال إلى الغرفة المجاورة لمتابعة الحديث على مائدة العشاء. وقد أمضينا الساعات الثلاث التالية في مناقشات غير محدّدة. سألني بيريز إنْ كنتُ أعتقد بإمكانية عقد أتفاق جزئي؟ فأجبته بأن الأسد ربما يقبل بتنفيذٍ مرحلي، لكنه يرفض بالتأكيد أي اتفاقٍ جزئي. ثم سأل إنْ كان الأسد مستعداً لأن يوافق على إرجاء التنفيذ إلى ما بعد «انتخاباتنا»، بحيث يتسنّى لإسرائيل تجنّب القيام بأي انسحاب إلا بعد الانتخابات المقررة في النصف الثاني من عام 1996؟

أجبتُ بالإيجاب، ما دام يُمكن تطبيق المرحلة الأولى في مدة تربو على ستة إلى تسعة أشهر. فعاد يسأل: وماذا ستكسب إسرائيل من ذلك؟ قلتُ إن إسرائيل ستحصل على علاقات دبلوماسية مع السعوديين وسواهم عند التوقيع، وهذا ما سيشهد على حدوث تبدّل دراماتيكي في الشرق الأوسط. ومضيتُ أوجز له المواقف السورية. هنا أوضح بيريز أنه لن يتخذ أي قرار الليلة، لكنه يعتبر كل الخيارات التي طرحتها مقبولة ما عدا الأول، الذي يعني ببساطة استئناف التفاوض من حيث انتهى. وكرّر مخاوفه من تركيز كل الجهود على الترتيبات العسكرية والأمنية. نحن بحاجة إلى مزيد من الدراما، وبحاجة إلى خلق قدر أكبر من الإلحاحية؛ فيما هو يُفضّل إطلاق كل شيء في اجتماعٍ يعقده مع الأسد. لكنه يعلم أنه من المستبعد أن يجيء الأسد إلى إسرائيل، فلماذا لا يتوجه هو إذاً برفقة الرئيس كلينتون إلى دمشق؛ أو إذا لم تكن دمشق فإلى الرياض؟

هنا كان بيريز يفكّر على نطاق هائل، محاولاً تغيير وجه البسيطة بخطوة دراماتيكية. وعلى حبي وولعي بالدراما، فإنني كنتُ على يقين من أن الأسد ليس لها أبداً. سألني بيريز: «ومِمَ يخاف؟ إذا لم يحلّ الاجتماع كل شيء، نعقد اجتماعاً آخر».

أجبته: «هذا ما يخاف منه». وشرحتُ له أن الأسد لا يريد أن تصبح الاجتماعات بالزعماء الإسرائيليين روتينية، تخوّفاً من أن تحصل إسرائيل على ما تريد ـ أي التطبيع ـ من دون أن تحصل سوريا على ما تحتاجه ـ أي «الأرض». وأردفتُ شارحاً أنني كنتُ أرى على الدوام أن «الموازنة التوفيقية الأساسية هي بين أستجابته لاحتياجاتك الملموسة على صعيدي الأمن والتطبيع، وأستجابتكم لجدوله الزمني السريع في استرداد الأرض. بعبارة أخرى، إذا لبّى مطالبكم في السلام والأمن، يُمكنكم الموافقة عندئذ على جدول زمني أقصر

للانسحاب من الأرض».

قال إيتامار إنه في ضوء الطريقة التي يتفاوض بها الأسد، يحسُن بي إذا ما قدّمتُ اقتراحاً أن أبطّنه جيداً. قلتُ هذا صحيح. لكنك بحاجة إلى إقامة توازن بين احتفاظك بخطوطك الدنيا لوقت لاحق، وطرح ما يكفي من الخطوط الجديدة التي تمنحنا الفعالية الكفيلة بإنتاج استجابة ذات معنى لاحتياجاتك. فهل لك أن تحدّدها لي الآن؟

أجاب بيريز بما أعتبره أمراً خطير الشأن. أولاً، هناك الشمولية. فالاتفاق مع سوريا لا يمكن أن يُسوّق إلاّ إذا أنهى فعلاً النزاع السوري ـ الإسرائيلي. يجب أن يكون قادراً على أن يُظهر للجمهور الإسرائيلي أن الاتفاق مع سوريا ـ الاتفاق الذي يستلزم التخلّي عن الجولان ـ هو، في واقع الأمر، اتفاقٌ مع المنطقة بأسرها. ثم يجب أن تكون هناك نهاية للإرهاب، كما قال. وأضاف داني ياطوم: ولا بد أن تكون هناك ترتيبات أمنية مقبولة. فهزّ بيريز رأسه موافقاً.

ومرة أخرى، أقترح بيريز عقد اجتماع مبكر مع الأسد. وهي، في الحقيقة، فكرة كان الاشتراكي الفرنسي الراحل بيار منديس ـ فرانس هو من اقترحها عليه. وتساءل: لم لا أُعلن فقط أنني متوجه إلى سوريا للتباحث بشأن السلام مع الأسد؟ «ولِمَ لا يا دنيس؟»

في البداية، قلتُ مازحاً إنها قد لا تكون مأمونة. فقال: وماذا سيفعلون، «يُطلقون عليّ الرصاص؟». وبدعابة سوداء، وحادثة الاغتيال كانت ما زالت تلقي بظلالها الثقيلة عليه، تمتم: «لا أعبأ بالمجازفة، لعلّني أكون أكثر أمناً هناك منّي هنا».

أجبته: «سيدي رئيس الوزراء، إننا بحاجة إليكم. وعلى أية حال، سيعتبر الأسد ذلك مجرد حركة بهلوانية وليست خطوة جدّية. لماذا لا نُطلق جهداً مبنياً على أحد الخيارات التي ذكرتها ونختبر الأسد بهذه الطريقة؟». استطعتُ أن أرى علامات الارتياح على وجوه الجميع بجانبه على الطاولة لنجاحي في ثنيه عن هذه الفكرة.

وعندئذ عاد مجدداً إلى مسألة الحدود. إن خطوط الرابع من حزيران/ يونيو لن تكون مقبولة في إسرائيل. ربما يُمكنه عرض حدود سلام دائم قائمة على قرارَيْ 242 و338.

سألتُ بيريز إنْ كان الأمر يتعلّق بوصفٍ عام أو بجوهر يُمكن صوغه على شكل اتفاق؟ قال الاثنين معاً. وتساءل بيريز، محيلاً إلى الأسد: «ولماذا ينال أكثر من الحدود الدولية؟ ماذا فعل يا تُرى ليستحق مناله؟».

ثم تحوّل نقاشنا إلى مسألة: هل أنقل رسالة من بيريز إلى الأسد حين أعود في

ظرف أسبوع من الزمن؟ راقت الفكرة لبيريز، فقال: «ودّي أن أبدأ التعاطي معه رأساً». وطلب مني أن أقترح عليه ماذا أرى أن يقول له.

أنهيتُ هنا نقاشنا بالتشديد على أننا ينبغي أن نبعث برسائل مختلطة إلى الأسد، نظراً لطبيعته الشكّاكة. وأوضحت لهم أن الوزير كريستوفر مشغول البال من أن تُوقعنا قنوات الاتصال المتعددة في إرباك. لكن ما دامت القنوات السرّية لا تتضارب والرسائل التي يرى كلانا ضرورة إرسالها، فلن تكون هناك أية مشكلة.

أعاد بيريز طمأنتي إلى أنه لن يتعامل إلاّ معنا. كنتُ أعرف أن ذلك بعيد الاحتمال، إذا ما وضعتُ في الاعتبار ميله إلى العمل مع أي شخص يعده بالوصول إلى الزعماء العرب. لم يكن هذا بالخصوص ليزعجني، لاعتقادي بأن أموراً طيبة يُمكن أن تتمخّض عن مثل هذه القنوات السرية. لكن من يقيني بأن الأسد توّاق إلى علاقة تربطه بنا، فمن غير المرجّح أن يُحقّق بيريز الشيء الكثير من دوننا.

كُنتُ على علمٍ كذلك بقناة اُتصال مثيرة للاهتمام كانت قد بدأت تتبلور، وتضم أوري وعثمان عائدي، رجلِ الأعمال السوري، الذي يملك سلسلة فنادق «الشام» في سوريا وفندق «رويال مونسو» في باريس. لقد بدآ يجتمعان للتركيز على القضايا الاقتصادية، لا السياسية، بعدما فاتح عائدي لستر بولاّك، رجل الأعمال الأميركي المرموق، وأحد زعماء الجالية اليهودية في أميركا، طالباً منه المساعدة في تقديمه إلى أوري. لم يحصل أوري على إذن من رابين بالاجتماع بعائدي إلا بعد أن نال موافقتي. وكما اتضح بعد ذلك، لم يتمكن أوري من الاجتماع بعائدي إلا بعد انتهاء مفاوضات الاتفاق الانتقالي، بحيث لم يرَ اجتماعهما الأول النور إلا في تشرين الأول/ أكتوبر. وكان من رأيي أن هذه القناة تستحق الاهتمام لتعزيزها المفاوضات وليس لإنهائها.

قبل مغادرتي إسرائيل على متن طائرة تُقلع في ساعة متأخرة من تلك الليلة، زرتُ قبر رابين على جبل هرتزل. كان الظلام مخيماً على المكان، وبدت بساطة القبر وموقعه المُشرف على الجبل يليقان برابين الإنسان. كما أضفت زيارة القبر لمسة أخيرة على تعاملي مع رابين. وتساءلتُ فيما أنا أحدّق في القبر ماذا كان سيقول لي في ما نحاول فعله الآن مع سوريا: هل كان سيستحسنه؟ هل كان سيُقر بوجود فرصة سانحة الآن؟ ماذا كان يريدنا أن نأخذ من الأسد هذه المرة؟ ماذا كان سيُقنعه بأن الأسد أهل لها وسيعمل كل ما هو ضروري؟ بل قُلْ، ماذا كان سيقنعني أنا؟

كيف السبيل إلى التأثير في الأسد؟

لدى عودتي إلى واشنطن، انضم إليّ مارك پاريس في اجتماع عُقد في منزل وليد حيث لخّصت له ما جرى في لقائي مع بيريز.

أخبرته بدهشة بيريز عندما علم بتعهّد رابين المشروط بخطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، لأنه سيكون من بالغ الصعوبة تسويق ذلك في إسرائيل. كذلك أخبرته بتشديد بيريز على وجوب تلبية احتياجات إسرائيل، إذا كان له أن يتمكّن من إقناع جمهور شكّاك بالسلام مع سوريا؛ وهي تحديداً: الشمولية، التنمية الإقليمية والتعاون الاقتصادي، وضع حدٍ نهائي للإرهاب، ترتيبات أمنية معقولة والعملية نفسها. بصدد العملية، وصفتُ له رأي بيريز في أهمية عقد اجتماع مبكر بين الزعيمين للتدليل بصورة دراماتيكية على التزامهما بالسلام. غير أنني نوّهت قبل كل شيء برغبة بيريز في التوصل إلى اتفاق على جناح السرعة، وبأنه ينوي العمل على خلق مناخ عام داعم للاتفاق - وهو ما كان الأسد يردّد دوماً أن رابين لم يفعله.

وفي جوابه، أعرب وليد عن الخشية من أن تكون سوريا مُطالبة الآن «بدفع ثمن الاغتيال».

قلتُ: «على رسلك يا وليد. إن بيريز يتطلع ليرى إنْ كان لديه شريك يتعامل معه بجدية ويلبّي احتياجات إسرائيل على نحو ما تتوقع أنت أن تُلبى احتياجات سوريا. فماذا سمعت مما يُعدّ صعباً أو غير متوقع؟ إنه لا يُمكن أن يكون مبدأ الشمولية، أو وضع حد نهائي للإرهاب، أو ترتيبات أمنية معقولة. في بالك إذاً بالتنمية الإقليمية والعملية التفاوضية؟

صار وليد أكثر جديةً. وإذ سلّمنا جميعاً بأن بعضاً مما يطلبه بيريز يبدو سابقاً لأوانه، لم نلبث أن ركّزنا على معرفة أفضل السُّبُل للاقتراب من الأسد كخُطوة أولى. وقد أعطى وليد هنا نصائحه: عليك أن تبحث فكرة القمة مع الأسد، إنما يجب أن تمهِّد السبيل إلى ذلك. وبالمثل، إيّاك أن تشدّد أكثر من اللازم على القضايا الاقتصادية وتستعجلها - دعِ الأسد يشعر أن ذلك يعكس مصالح سورية لا شروطاً إسرائيلية. تحدّث مثلاً عن تحويل الجولان إلى «منطقة رخاء» تُسهم الاستثمارات في تطويرها وإنمائها؛ وليكن ذلك جسراً إلى تعاون مستقبلي. كذلك ذكر وليد أن الإمكانية الوحيدة طبعاً لأن يتجاوب الأسد هي أن يتيقن من أن بيريز جاهز للنظر في تلبية احتياجاته أيضاً - دعه يعلم أن بيريز سوف يتناول «الجيب» عندما يقابل الرئيس كلينتون في غضون بضعة أسابيع.

وخلال الأيام التالية التي قضيتها وأنا أفكّر في أنسب طريقة للتأثير في تفكير الأسد، بقيتُ على اتصالٍ يومي بأوري بقصد التأثير في التفكير الإسرائيلي أيضاً. فقد واظبتُ على تذكير أوري بأنه لا يكفي أن نخرج بأفكار جديدة ـ تلك التي قد يرى الأسد فيها متطلّبات جديدة ـ وإنما عليه، كحد أدنى، أن يحزر كيف ستستجيب إسرائيل لمصالح الأسد حول المواضيع الرئيسية. فإذا كان بيريز وأوري يرومان التحرّك بسرعة على المسار السوري، فينبغي أن يُدركا أيضاً ما يجوز أن يُطالبا به. فهم أوري قصدي، لكنه وكأي مفاوض محنّك، كان يمانع في عرض المزيد على الطرف الآخر.

قبل أن أغادر متوجهاً إلى المنطقة في أوائل كانون الأول/ ديسمبر، ذهب أوري لمقابلة عائدي في 29 تشرين الثاين/ نوفمبر في باريس. كان قد أخبرني سلفاً بأنه ذاهب لملاقاته، وأن بيريز وحده يعلم بالأمر. حوالى منتصف ليل 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعد أن كنتُ أويتُ إلى فراشي بوقت وجيز، جاءني اتصال من أوري يقول إنه عاد لتوّه من باريس حيث أظهر إيتي(*) إدراكاً أكبر لقضايا المفاوضات من ذي قبل. وقد اقترح إيتي أن يُصار إلى تليين موقف الأسد من خلال طرح الأفكار ليس كشروط للانسحاب الإسرائيلي وإنما كنتيجة طبيعية لحالة السلام. وتكراراً لما كنتُ قد سمعته مراراً من وليد، أشار إيتي إلى أن إعطاء الأسد شيئاً على صعيد المبدأ ـ أي الأرض والانسحاب السريع ـ من شأنه أن يسهّل المرونة من جانبه. ومن طرفه، قدّم عائدي كُتيّباً عن السياحة في سوريا، وبدا منفتحاً جداً على إمكانية تطوير السياحة بطريقة تخلق اتصالات وروابط (لم أتمالك نفسي عن التفكير بأن وليد وعائدي كانا ينسّقان فيما بينهما على نحو وثيق).

قبل أن ننهي المكالمة، سألت أوري عن الحادثة التي وقعت في جنين، إحدى مدن الضفة الغربية، حيث خُطف جنديان إسرائيليان من حرس الحدود ثم أُطلق سراحهما فيما بعد بواسطة الفلسطينيين. ماذا حدث؟ قال أوري إنه لا يملك كل المعطيات لأنه كان غائباً في باريس. على أية حال، الشيء السارّ في الأمر أن الطرفين نسّقا فيما بينهما وتعاونا بسرعة وبفعالية، وأن الحادثة لم تؤخر عملية إعادة نشر جيش الدفاع الإسرائيلي من ست مدن فلسطينية كبرى في الضفة الغربية، بل تمت بكل سلاسة ودونما عثرات.

حتى وإن كانت أول محطة رسمية لي هي دمشق، إلاّ أنني غادرتُ مساء الأحد في 3 كانون الأول/ ديسمبر على متن طائرة متّجهة إلى إسرائيل. في تلك الرحلة بالذات، سوف

(*) لعله الاسم المستعار لعثمان عائدي، تعارفوا على استعماله في اتصالاتهم ومكاتباتهم ضماناً للسرية (م).

أستقلّ طائرة تابعة لسلاح الجو الأميركي لتطير بي إلى دمشق. لمّا كان ما يُعرف بـ«السفر ضمن المسرح» أرخص تكلفةً بكثير من السفر بواسطة طائرة سلاح الجو من واشنطن إلى الشرق الأوسط، فقد أتاح لنا هذا الإجراء توفير مبلغ لا يُستهان به من المال. وقد أنبأتُ أوري مسبقاً بأنني سأتوقف لمدة ساعتين أو ثلاث في إسرائيل لنقل الرسالة من بيريز إلى الأسد. كذلك دعاني إيهود باراك، وزير الخارجية الجديد في حكومة بيريز، إلى تناول العشاء في فندق «لاروم» في القدس. انضم إيتامار إلى أوري وباراك على العشاء، واستهلّ باراك اللقاء بالسؤال عن انطباعاتي عن الأسد. وهكذا بدأت عملية من العصف الفكري مع الإسرائيليين التي سوف تتواصل طوال رحلة بيريز إلى واشنطن في منتصف كانون الأول/ ديسمبر.

من الحوار الذي دار على مائدة العشاء، استطعتُ أن أتبيّن عدم وجود إجماعٍ بعدُ بينهم حول كيفية إكمال الطريق. فباراك وأوري، مثلاً، لا يريدان مني أن أشدّد على فكرة عقد اجتماع مبكر بين بيريز والأسد مخافة أن يظهر بيريز بمظهر المستميت للقاء.

رافقني مارتن في الطريق من القدس إلى مطار بن غوريون، وقد اصطحبنا معنا أوري في السيارة، الذي قال إن ما سأعود به من دمشق سيكون له أكبر الأثر في تفكير بيريز وفي مقاربتهم للأمور. وأضاف إنه لمن الصعب جداً أن يظهروا كمن يُقدِّم شيئاً إضافياً عند بداية العملية التفاوضية بالذات.

وأدركتُ وأنا أستقلّ الطائرة أنه إذا كان لبيريز أن يتحرك نحو الأسد، فيتعيّن عليّ لزاماً أن أستخلص شيئاً جديداً من الرئيس السوري في دمشق. وربما تقوم الرسالة التي أحملها إليه من بيريز بهذه الحيلة. فلهجة الرسالة ممتازة، لا بل إنها تشير بذكاء إلى «تعهّد» رابين بالتوصل إلى سلام شامل مع سوريا الذي سيمحضه بيريز كل دعم وتأييد. لم أكن في وضعٍ يسمح لي بأن أقول إن بيريز سيؤيد «الجيب»، لكن الرسالة كانت توحي بذلك. ونصحتُ فقط بإجراء تعديل لا غير، في السطر حيث يذكر بيريز أن الأسد يُمكن أن يُصبح زعيماً للعالم العربي بإبرامه معاهدة السلام؛ ذلك لأن الأسد يعتبر نفسه فعلاً زعيم العالم العربي، وقد يعدّ هذا الكلام نوعاً من التفضّل عليه.

عهدٌ جديد في دمشق

كان وليد في استقبالي على المطار في دمشق في ساعة متأخرة من تلك الليلة. قال لي إن الأسد في مزاج رائق للغاية. أخبرته بأني أحمل رسالة من بيريز إلى الأسد، وسألته

إن كان يحب أن يراها. فقال لا، بل يُستحسن أن نتركها كي يتفاجأ الأسد بها. بيد أنني شككتُ في أنه لا يعرف كيف سيستجيب الأسد لرسالة كهذه، بل يخشى حتى أن لا يكون الأسد مستعداً لتسلّمها أصلاً لأنه لا يريد لأحدٍ أن يعلم بأنه يتلقى رسائل من رئيس الوزراء الإسرائيلي. لذلك قررتُ أن عليّ وبمنتهى البساطة أن أُعطي الرسالة إلى الأسد في مستهلّ الاجتماع.

لم نصل إلى فندق «شيراتون دمشق» إلاّ بعد أن انتصف الليل. سلّمتُ الرسالة إلى سفيرنا في دمشق، كريس روس، كي يقوم بترجمتها من الإنجليزية إلى العربية، وخلدتُ إلى النوم، عارفاً بأننا سنتلقى اتصالاً هاتفياً من القصر في الصباح لترتيب أمر الاجتماع.

جاءت المكالمة قبل الظهيرة بقليل. ولدى وصولي، أشار الأسد إلى أنه مصاب بالزكام. وكالعادة، دخلنا في محادثتنا على مهل، متحدّثاً عن الفأل الحسن بالأمطار التي ترافق زيارتي. وحين أشار إلى أن الوقت حان للانكباب على العمل، حدّدتُ بخطوط عريضة المجالات التي سأتطرّق إليها؛ ثم فاتحته: «دعوني أولاً، وتعبيراً عن رغبة بيريز في مباشرة العمل معكم على نحو مختلف»، أن أحيطكم علماً بأن رئيس الوزراء الجديد قد طلب مني أن أنقل إليكم رسالةً. وسلّمته النسخة الأصلية الموقّعة من قبل بيريز، بالإضافة إلى الترجمة العربية لها. قرأ الأسد الرسالة بتمعّن شديد، ثم قال إنها تؤكد له انطباعه الإيجابي عن بيريز؛ وأنها تتضمن أفكاراً جيدة. كانت أفكاراً عمومية بطبيعة الحال، لأن المرء لا ينتظر أن تُساق أفكار محدّدة ودقيقة في رسالة؛ فمثل هذه الأفكار المحدّدة والدقيقة يجب أن تُناقش بصورة مباشرة.

وهذا وحده جديرٌ بالملاحظة. فعدا عن استحسان الأسد لرئيس الوزراء الإسرائيلي - وهو أمر غير مألوف منه، إنْ لم نقل شيئاً أكثر من ذلك - بدا الرئيس السوري كمن يُظهر انفتاحاً على اللقاءات المباشرة. لم أشأ أن أقفز إلى استنتاج متسرع، لكنني كنتُ متأكداً من أن بيريز سيرى في ذلك علامة إيجابية. أخبرتُ الأسد بأنني أرغب في نقل ردّة فعله إلى بيريز، ومن ثم شرعتُ في تقديم عرضي، فتحدثتُ عن تفاجؤ بيريز بتعهّد رابين الوارد في الجيب، ورغبته في بحث ذلك مع الرئيس كلينتون عمّا قريب، وعن لائحة باحتياجات إسرائيل التي تتوزّع على خمس فئات عريضة:

أولاً، إن اتفاقية السلام مع سوريا يجب أن تُسفر عن شمولية؛ فالتنازلات المتخذة حيال سوريا ينبغي أن تُنتج سلاماً ليس مع سوريا فحسب، بل ومع العالم العربي قاطبة؛ ثانياً، يجب أن تعزل اتفاقية السلام كل من يلجأ إلى استخدام العنف والإرهاب ضد إسرائيل

وتشوّه سمعته؛ ثالثاً، يجب أن تلازم اتفاقية السلام ترتيبات أمنية ذات صدقية، فالجمهور الإسرائيلي لا بد من أن يرى اتفاقية تجعل إسرائيل أكثر أمناً، لا أقل أمناً؛ رابعاً، يجب أن يكون هناك استثمار واضح في السلام، كصندوق للاستثمارات الإقليمية أو مظلّة للتنمية. فالجولان، على سبيل المثال، يجب أن يُصبح منطقة للتنمية الإقليمية المشتركة، تدليلاً بذلك على نيّة لا تخطئها العين في طلب السلام لا الحرب، واستجابةً كذلك لحاجة سوريا إلى إعادة استيعاب العائدين السوريين إلى الجولان؛ خامساً، العملية التفاوضية لها شأن خطير. هذا ويرى بيريز أن الواجب يفرض استنباط آليات عملية وجدّية لصُنع السلام، وهذا ما يستلزم بوضوح أداءً من نمط مختلف.

وقد نوّهت أمام الأسد عن سابق قصد بالنقطة الرابعة، تلك المتعلّقة بالاستثمارات المشتركة، فلاحظتُ أن هذه النقطة جديدة، وهي لا ريب خطيرة الشأن، بالنسبة إلى بيريز. واختتمتُ العرض ببعض الأفكار حول التغييرات الطارئة على المشهد السياسي في إسرائيل: المعارضة في موقف الدفاع؛ الأحزاب الدينية منهمكة في بحثٍ جادّ للغاية عن جوهرها؛ وبيريز يستكشف السُبُل الآيلة إلى توسيع القاعدة الداعمة لائتلافه. كذلك قُلت إنه يعمل على تحضير الجمهور الإسرائيلي للسلام، على نسق ليا رابين التي تتمتع بسلطة أدبية فائقة. وهذا كله خلق فرصة سانحة يُمكن اغتنامها كما يُمكن إضاعتها.

شكرني الأسد على تعليقاتي، وبدأ كلامه بالقول إنه يتفق معي على أن هناك فرصة سانحة، ويُمكن أن تضيع هذه الفرصة إنْ لم يُصر إلى اغتنامها. وأشار إلى أن دعم ليا رابين لبيريز مهمّ جداً، وهو يشعر بأنها تمحضه هذا الدعم لأن فيه تأييداً لجهود زوجها. ثم استطرد ليقول إنه يعتبر بيريز «زعيماً يتحلّى بالبصيرة والخيال والإبداع».

لم يسبق للأسد أن قال شيئاً على هذا القدر من الإيجابية عن زعيم إسرائيليّ، ولا حتى في الخفاء. ومن هنا، خُيّل لي على الفور أن الأسد، بدوره، يحسّ بأن الجو صار مُشجعاً أكثر في المنطقة، وأنه لن يُقدم على أي شيء من شأنه أن يفسد هذا الجو. وقد أكّد لي عرضه اللاحق أن ذلك هو ما ينتويه فعلاً.

قال إن أربع سنوات من المباحثات والمناقشات قد مرّت؛ وإذا كُنا لم نوقّع أي شيء بعد، فقد توافقنا على عناصر السلام الأربعة ـ الانسحاب، العلاقات السلمية العادية، الترتيبات الأمنية ومراحل أو مواقيت التنفيذ ـ مشدّداً على أنه يُدرك قيمة عدم تناول أي عنصر منها تجريدياً بل في صلته بسائر العناصر الباقية.

وذكر أنه يعتقد أن الاتفاق حول الترتيبات الأمنية كان ممكناً وبسرعة لولا أن رابين

تردّد في الأمر. مشيراً إلى أن تردده هذا «ربما كان بسبب خوفه من المتطرفين» - وذلك في حرصٍ مقصود على ألا يكون منتقداً لرابين نفسه.

ثم كرّر بعد ذلك النقطة التي مفادها أنه ليس ضد أية فكرة من شأنها أن تدفع عجلة السلام قُدماً على جناح السرعة - محاولاً هنا أن يظهر من دون أدنى لبس أنه منفتح على أفكار بيريز. لا بل إنه صادر على فكرة بيريز التي يستطيبها؛ تلك القائلة إن السلام نفسه يوفِّر الأمن، وأن اهتمام بيريز بالاستثمارات الإقليمية يُمثِّل بالتالي وسيلة لضمان السلام والأمن: «إن الاستثمارات في المنطقة شأنها عند بيريز شأن الترتيبات الأمنية سواء بسواء. لا أقصد الإيحاء بأن بيريز لا يعير التفاتاً إلى آليات الترتيبات الأمنية، بل أجده يسعى إلى حلّ المسائل الأمنية بواسطة وسائل غير أمنية. وهذا ما يعكس نواياه، وفوق ذلك رؤيته للمشهد ككل».

وكان ذلك، هو الآخر، تصريحاً استثنائياً لم يعتد الأسد أن يدلي به حتى وإن كان نافعاً من الوجهة التكتيكية للتقليل من شأن مناطق الفصل، ومنشآت الإنذار المبكر والمناطق ذات الانتشار العسكري المحدود... إلخ. وسواء أكان الغرض منه تكتيكياً أم لا، فإن الأسد أدلى هنا بتصريح إيجابي عن زعيم إسرائيليّ وعن مقاربته لصُنع السلام. لقد غابت تلك الصبغة الحاقدة لتعليقاته المعتادة على الإسرائيليين والسلام، وحلّ محلها أنفتاح غير مسبوق على البحث في كيفية إكمال الطريق.

وفي ملاحظته الختامية، قال الأسد: «إننا أمام نقطة تحوّل، وهناك حكومة جديدة تحمل أفكاراً جديدة». لقد كان توّاقاً إلى سماع ما سوف ينقله بيريز إلى الرئيس كلينتون، مترقباً أن يأتيه لاحقاً إلى دمشق إما الوزير كريستوفر أو الداعي. وتوقع أن يرى الناس أثناء تلك الزيارة «انطلاقة جديدة لعملية السلام، وهذا ما سيخلق وضعاً أفضل في المنطقة» على حد وصفه.

عندما نهضنا واقفين لرفع الاجتماع، قررتُ أن أضغط طلباً للمزيد من الإشارات ذات المغزى. قلتُ إنه بات واضحاً أننا في سبيلنا الآن إلى الدخول في مرحلة من المفاوضات المكثّفة. وأنه من الواضح كذلك أن الأعمال الإرهابية في إسرائيل أو التصعيد في جنوب لبنان سوف تكبّل يديْ بيريز. أومأ الأسد برأسه وقال: «هذا صحيح». فتابعتُ، إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا نبذل كل ما نستطيع لتهدئة الوضع في جنوب لبنان أثناء هذه المرحلة المكثّفة التي نأمل أن تُسفر عن إبرام اتفاقية سلام؟ ألا يتعارض أي عمل من أعمال العُنف وأهدافنا؟ ومرة أخرى، قال الأسد: «هذا صحيح».

وبعد أن شكّكت في أن تكون لحزب الله أية رغبة في السلام، مضيتُ إلى القول ـ لكن الأسد قاطعني ليقول: «كلا، ليس فقط تعوزهم الرغبة في السلام، بل ويعارضونه أيضاً». فأجبته إن هذا سبب إضافي لأن نمنعهم من تدمير الفرصة السانحة الآن. هزّ رأسه مجدداً، فيما مضيتُ إلى القول: «إنني لم أطرح هذا الموضوع على بيريز، لكن ماذا لو كان هناك مجرد تفاهم غير رسمي بضرورة بذل كل جهد مستطاع لوقف أعمال العنف في جنوب لبنان طيلة مدة المفاوضات؟ لن يُعلن ذلك، بل سيكون مجرد تفاهم ضمني بأن العُنف سيتوقف أو سيُضبط بالقدر الممكن».

وهنا حكى الأسد قصة سوريا مع حزب الله، وكيف أنه برز إبّان الحرب في لبنان؛ وأنه حين خطف الحزب طائرة «تي دبليو إيه»، سارعت سوريا إلى المساعدة في إنهاء أزمة الرهائن. إن سوريا لا تسيطر على حزب الله، بل يُمكنها أن تمارس بعض التأثير عليه. فسارعتُ أسأله إن كان يستطيع استخدام نفوذه لوقف دورة العنف أو السيطرة عليها في جنوب لبنان؟ أجاب الأسد: «أجل، سوف نبذل جهدنا. إنما على إسرائيل أن تبذل جهدها هي الأخرى. فلديهم جيش نظامي، وبالتالي من الأيسر عليهم القيام بذلك. إذا نحن عملنا ما علينا ولم يُوقفوا هم إطلاق النار، سوف تحوّل المقاومة عندئذ بنادقها نحونا».

ثم سألته إن كنتُ مخوّلاً بإخبار بيريز بما قاله لي، أي أن سوريا ستبذل قصارى جهدها لمحاولة وقف أعمال العنف وتهدئة الوضع في جنوب لبنان بشرط أن تقوم إسرائيل بالمثل؛ لن يكون هناك أي تفاهم رسمي، بل مجرد حالة «أمر واقع» أثناء دخول المفاوضات مرحلتها المكثّفة. أجاب الأسد: «أجل، يُمكنك أن تنقل إليه ذلك».

وأنا أغادر دمشق عائداً إلى إسرائيل، كانت رغبة الأسد في كبح جماح حزب الله رغبةً لها شأنها في نظري. كما أن ملاحظاته بصدد كل الأمور الأخرى كانت إيجابية وذات نبرة جديدة غير مسبوقة. لكن قدراً قليلاً من الصعوبة ينتظره. فلبنان قصة أخرى؛ سيتعيّن عليه أن يفرض إرادته على حزب الله، وهذا ما قد يُكلّفه غالياً. لعلّه يكون فعلاً، ونحن كذلك، عند نقطة تحوّل.

«كيف الأفندي في دمشق؟»

حين وصلتُ إلى مقر رئيس الوزراء، كان شمعون بيريز وأركانه قد عادوا لتوّهم من المراسم التذكارية التي تُقام في نهاية الـ«شلوشيم»، أي فترة الثلاثين يوماً الأولى للحداد على رابين.

أخبرني بيريز بأن المراسم كانت مؤثِّرة للغاية، ثم سألني: «وكيف الأفندي في دمشق؟»

قلتُ له إنه كان أفضل اجتماعاتنا على الإطلاق؛ فالأسد أحبّ رسالة بيريز. وقد كان إيجابياً، وعازماً على تفادي الانتقاد، وكانت لديه تعليقات إطرائية يُدلي بها عن بيريز - «ليس تماماً السلوك المعتاد في دمشق».

أنصت إليّ بيريز بكل تركيز، وجعل يهزّ رأسه فيما كنتُ أمرّ تباعاً على هذه النقاط. في اجتماعات كهذه، أرى من الضروري النظر في وجه الزعيم مباشرةً، والامتناع عن قراءة أي شيء أمامه. وهكذا، فيما كنتُ ألخّص له النقاط الرئيسية التي تخلّلت الاجتماع [في دمشق]، سعيتُ من خلال الاتصال البصري إلى بناء حسّ بيريز بالثقة ليس في الأسد فحسب، بل وفي أحكامي أنا كذلك.

طاب لبيريز ما سمعه: روح الاجتماع، الانفتاح على الأفكار، الاستعداد للتعاطي مع كل المسائل في الوقت نفسه، عدم التركيز على النواحي الأمنية وحدها، وتحويل الجولان إلى منطقة استثمار. ولدى إخباره على حدة باقتراحي الخاص بوقف إطلاق النار الضمني في جنوب لبنان وردّ الأسد عليه، أجابني بيريز: «ربما يكون أصدقاؤنا السوريون جاهزين الآن للتغيير». فرجوت ألا يكون أحدٌ منا يؤوّل ما جرى في الاجتماع أكثر مما هو مبرَّر.

بيريز يُعيد توكيد «جيب» رابين

عندما وصل بيريز إلى واشنطن بعد ذلك بأسبوع من أجل لقائه المقرّر بالرئيس كلينتون، كان في حُكم المؤكدّ على ما يظهر أنه سيُعيد توكيد «جيب» رابين حول الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو. ففي مقابل وقوفه إلى جانب عرض رابين المشروط، كان بيريز يتطلّع إلى أن يُبرم الأسد صفقة معه. وإذ كرّر ما سبق أن قاله لي من أنه مستعدٌ لخسارة الجولان أو الانتخابات، إنما ليس الاثنين معاً، كان بيريز يريدنا أن نضغط على الأسد لإيجاد عملية تفاوضية مغايرة بعض الشيء. قال موجّهاً كلامه إلى الرئيس كلينتون: إنني مستعد أن «أطير عالياً وسريعاً، أو واطياً وبطيئاً، نحو اتفاق. وهذا رهن بما يريده الأسد».

والرئيس كلينتون، من جانبه، كان يريده طيراناً عالياً وسريعاً، مؤمناً كذلك بأن السياسة في إسرائيل قد فتحت ثغرات، وقد لا تدوم تلك الثغرات. بالنسبة لبيريز، المحكّ للطيران عالياً وسريعاً كان عقد قمة في وقت مبكر. لكنه، وعملاً بنصيحة أوري، كان بيريز

حذراً ألا يبدو مستميتاً لعقد قمة. إذا أراد الأسد قمةً، يُمكننا أن نتحرك بأقصى سرعة؛ وإن لا، فإسرائيل مستعدة للانتظار.

مع ذلك، فلا الرئيس كلينتون، ولا رئيس الوزراء بيريز، كان يريده أن يكون عملاً اعتيادياً. وفي حالة بيريز، كان هذا ينسحب أيضاً على العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية والدور الأميركي في المنطقة.

طرح علينا بيريز السؤال التالي: ماذا سيتغيّر في علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل إذا ما عُقدت معاهدة سلام مع سوريا؟ في نظره، آن الأوان لقيام حلف أميركي ـ إسرائيلي رسمي، وضمانات تعاهدية من شأنها أن تعزّز الأمن والردع الإسرئيليين وتعوّض جزئياً عن المخاطر المترتبة على التنازل عن مرتفعات الجولان. ولم يكن في هذا الطلب أية مفاجأة من العيار الثقيل، كونه طلباً مألوفاً اعتدنا عليه من رؤساء وزراء إسرائيل(*).

غير أن ما كان يُميِّز بيريز عنهم هو رؤيته لأميركا ضالعة في المنطقة، وتشكّل واقعاً استراتيجياً جديداً من خلال تشجيع الإصلاحات الاقتصادية، وتقديم استثمارات ومساعدات جديدة ضخمة، واتخاذ مبادرات جديدة حول التعليم وتعميم استخدام الحاسوب، والتنويه مجدداً بقيام تعاون تجاري ومالي في المنطقة قاطبة. في نظره، سيكون السلام دالّة على المصالح والرهانات المشتركة، وليس تكيُّفاً تكتيكياً مع ميزان القوى(**). لقد كنا متعاطفين مع رؤيته هذه، إنما لم نكن بعد قادرين على التفكير بمثل هذه المفردات الجليلة ـ ولا سيما عشية الانتخابات الأميركية، حين يكون الحديث عن مبالغ طائلة جديدة من المعونة الخارجية غير مرحّب به على أرجح الظن.

لكن نادراً ما فكّر شمعون بيريز على نطاق «صغير». لماذا؟ ما الذين كوّنه؟ ومن أين أتى؟

من هو شمعون بيريز؟

وُلد بيريز في بولندا، وهاجر مع عائلته إلى إسرائيل عام 1934. شبّ وترعرع في كيبوتز؛ وكان في ريعان الشباب حين صار معاوناً لديفيد بن غوريون، الذي عيَّنه أول مدير

(*) وفي زمن لاحق، عندما كان نتنياهو وباراك يفكّران في الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان، سعى كل منهما إلى الحصول على تعهّدات مماثلة من الولايات المتحدة.

(**) صاغ بيريز رؤيته هذه لشرق أوسط عصري ومتطور اقتصادياً، وبما يُرسي الأساس لسلام إقليمي شامل، في كتابه: «الشرق الأوسط الجديد»، نيويورك، منشورات هنري هولت، 1993.

عام لوزارة الدفاع الإسرائيلية. كان المطلوب إرساء دعائم الوزارة، وكان الجيش في أعقاب حرب الاستقلال في أمسّ الحاجة إلى التجهيز وإعادة التنظيم، كما كان من اللازم صياغة العقيدة الأساسية للأمن القومي في إسرائيل. فكان أن وقعت القرعة على شمعون بيريز، ذي الثماني والعشرين ربيعاً، ليقوم بهذه المهمّة. ولعلها إحدى المفارقات في تاريخ إسرائيل أن بيريز، الذي كان مسؤولاً عن بناء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، بات يُرى فيما بعد شخصاً متساهلاً حيال القضايا الأمنية، لا لشيء إلا لأنه لم يخدم في سلك الجيش الإسرائيلي. فهذا شيء غير متصوَّر بالنسبة للإسرائيليين من أبناء جيله؛ ولطالما اُستُخدم تقاعسه هذا عن أداء الخدمة العسكرية ضده عن غير وجه حق طوال حياته السياسية.

وهناك تصوُّر مؤذٍ آخر عن بيريز، ذاك الذي يصوِّره كمدبِّر للمؤامرات والمكائد؛ والحال أن إسحاق رابين قد فعل الشيء الكثير لترويج هذه الصورة عنه. إذ كان الاثنان خصمين يتنافسان على الزعامة في صفوف حزب العمل. وحين خلف رابين غولدا مئير على رأس حزب العمل (ثم كرئيس للوزراء) بعد حرب 1973 المدمِّرة، أصبح بيريز وزيراً للدفاع. وعندما استقال رابين من رئاسة الوزارة بسبب فضيحة مالية تورطت فيها زوجته ليا، قاد بيريز حزب العمل إلى أول هزيمة انتخابية له في تاريخه كله. وقد نشر رابين فيما بعد كتاباً أتهم فيه بيريز بتخريب حكومته كي يتسنّى له الحلول محله. وقد لازمت صورة المتآمر والانتهازي بيريز حتى وهو يتربّع على رئاسة حزب العمل. لكن حظوظه الانتخابية بقيت عاثرة. فقد قاد حزب العمل مجدداً إلى الهزيمة في عام 1981. وفي عام 1984، حين جعلت كارثة حرب لبنان، واستقالة بيغن، والأزمة الاقتصادية، أنتصار العمل على الليكود أمراً مؤكداً، لم يتمكّن بيريز سوى من إحراز تعادلٍ مع إسحاق شامير. وفي عام 1992، هزم رابين بيريز بصفته زعيماً للحزب وفاز في الانتخابات لاحقاً، ليصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية.

ظلت المخاوف تنتاب رابين من أن يحاول بيريز إضعاف مكانته. وهو بيريز من قصد رابين ليقول له: أعلمُ أنني لن أكون رئيساً للوزراء؛ هذه هي آخر عنعناتنا، ونحن مُلزمان بصنع السلام للجيل الصاعد، لذا دعنا نعمل يداً بيد. لكن ليس إلاّ لحين التفاوض على الاتفاق الانتقالي أن رأى رابين في بيريز شريكاً كاملاً له.

لكن رابين، وعلى مدى أكثر من خمسين سنة من التنافس، ظل يحمل آراء بيريز على محمل الجدّ. وقد أقرّ بدور بيريز في بناء المؤسسة العسكرية، ورأى في قُدرة بيريز على التفكير بأبعاد رؤيوية تتمّة طبيعية لصفاته الغريزية الأكثر حذراً. والذي شجّع بيريز، فوق

ذلك، على التفكير على نطاق كبير، معرفته بأن رابين سوف يحدّ من تلك الخطوات التي تنطوي مواصلتها على مجازفة بالغة.

وعلى عكس رابين المحبّ للوحدة، أحاط بيريز نفسه وعلى الدوام بمعاونين يافعين ونُجباء، فيوسي بيلين وأوري سافير وآفي غيل، أشخاصٌ أذكياء، ولا يخشون تحدّي بيريز، ويُماشون - وغالباً ما يتصدّرون - من يرون في البلاد أن على إسرائيل أن تعمل أكثر مما عملت على إعلاء شأن السلام.

وبن غوريون كان أكثر من قدوة له؛ كان معبوده. سمعتُ بيريز يتحدث بعاطفة مشبوبة عن بن غوريون أكثر من مرة، منوّهاً بالرؤية التي كان يملكها لإسرائيل، وجاهزيته للقيادة، واتخاذ القرارات التاريخية، وحفظ الطابع اليهودي والمكانة الأخلاقية الفريدة لإسرائيل. وقد عمل تراث بن غوريون هذا، والمفاعيل التآكلية للاحتلال، أقلّه جزئياً، على إحداث تحوُّلٍ في موقف بيريز تجاه الفلسطينيين.

بقي بيريز طوال السبعينيات وشطراً من الثمانينيات من القرن العشرين يأمل بوضوح في أن يحل «الخيار الأردني» المسألة الفلسطينية. فعلى شاكلة الغالبية في حزب العمل، جعل بيريز يتطلّع إلى الملك حسين بوصفه شريكاً في تسوية إقليمية بخصوص الضفة الغربية، يغدو معها الفلسطينيون جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية. لكن مع حلول نهاية الثمانينيات، ومجيء الانتفاضة الأولى، اتضح دونما لبس أن الملك حسين غير قادر على تمثيل الفلسطينيين. وشيئاً فشيئاً، انتهى بيريز إلى مشاطرة أقرب مساعديه فرضيتهم القائلة إنه لن يكون هناك سلام من دون التعامل مباشرةً مع الفلسطينيين؛ ولا تعامل مع الفلسطينيين من دون التحدث إلى ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

بيد أن تحوّله هذا قد جسّد أيضاً تقييماً أبعد نظراً بكثير للعلاقات الدولية. فقد رأى بيريز الاقتصاد العالمي يُصبح بوتيرة متسارعة مترابط الأجزاء، مع حدود وحواجز أقل فأقل في وجه المعلومات والاستثمارات والنمو الاقتصادي. فآمن بأن العولمة يُمكن أن تكون قوةً جبّارةً تخدم قضية السلام في الشرق الأوسط، الذي لن تتمكن شعوبه من تحقيق الأمن ولا التقدم الاقتصادي إذا ما بقي الصراع يستنفد قواها. وبات هاجسه هو إقناع جيران إسرائيل، بمن فيهم الفلسطينيون، بالمنافع الاقتصادية للسلام. وقد اُستخفّ رابين أمامي عدة مرّات ما بين عامي 1993 و1995، برؤية بيريز هذه. لكن بيريز لم يتراجع عنها، متسائلاً: «وما الداعي لأن نتطلّع إلى تحت؟ فمن لا يُجرِّب، فعلى الأكيد لن ينجح».

هذه الرؤية الجليلة وشت باستعداد بيريز للتحرك بسرعة نحو السلام عقب اغتيال

رابين. ولأول مرة في حياته السياسية، يلبس بيريز لبوس «رجل الدولة». كان خلف رابين البيِّن، وشريكه في قفزته التاريخية مع الفلسطينيين. والمحيطون به في حزب العمل رأوا هالة من الغلبة حوله، فشرعوا يلحّون عليه بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة. فكان ممزقاً بين اعتقاده بوجوب العمل من أجل اتفاق مبكر مع سوريا، وبين تركيز جهوده على ضمان انتخابه بتفويضٍ لافت حتى يستطيع استخدامه فيما بعد لمعالجة موضوع السلام مع سوريا، وفي النهاية مع الفلسطينيين.

وتمزّقه هذا حيال مواصلة السعي إلى السلام قبل الانتخابات، خيّم على المفاوضات المقرر استئنافها مع السوريين. بعد زيارة بيريز لواشنطن، توجهتُ برفقة الوزير كريستوفر لمقابلة الأسد في دمشق. لم نضغط عليه بصدد القمة، بل اقترحنا عوضاً عن ذلك هيكلية جديدة تماماً للمفاوضات، يأتي فيها كل طرف بفريق صغير إلى مكان منعزل، وبما يسمح لنا بالعمل المكثّف معاً لمدة أسبوع في كل مرة على جميع المسائل. لم يسبق قط في المفاوضات أن كان عندنا شيء يُشبه فرق التفاوض الحقيقية. إنما سيكون لدينا الآن عسكريون يبحثون في القضايا الأمنية؛ وخبراء قانونيون لوضع المسودات ومشاريع الاتفاقات؛ ومتفاوضون سياسيون لتوجيه دفة المفاوضات. كان الأسد منفتحاً على هذه المقاربة، بشرط أن تكون المحادثات ثُلاثية، وتجري في الولايات المتحدة، وتُعلن على الملأ (لتفادي أية مقارنة لها بأوسلو). وبعد كل جولة، سنعود إلى المنطقة لإطلاع الزعيمين على التقدم المُحرز ـ أو عدمه.

اختار الوزير كريستوفر وأنا معه مزرعة «واي ريفر» التابعة لمعهد آسبن، كمكان للمحادثات. كانت مزرعة واي ريفر معتزلاً تُعقد فيه المؤتمرات ويمتد على مساحة بضعة أميال. وتقع المزرعة على الساحل الشرقي لخليج شيسابيك في مريلاند، وتبعد مسافة خمسة وسبعين دقيقة بالسيارة عن واشنطن. وفي المزرعة منزلان، «ريفر هاوس» و«هوتون هاوس»، تفصل بينهما بضع مئات من الياردات، لكن مركز المؤتمرات والأكواخ القريبة منه لا تبعد سوى أربعة أميال فقط عن هذين المنزلين عبر الحقول المتماوجة والأراضي الحَرَجية. ولئن كانت الاجتماعات ستجري في كانون الأول/ ديسمبر، إلاّ أن صورة التمشية التي يُضرب بها المثل في الأحراج حيث يُمكن مناقشة الأفكار بعيداً عن المحاضر الرسمية، كانت حاضرة في ذهني.

سيكون هناك ما مجموعه خمسة عشر شخصاً يقيمون في «ريفر هاوس»؛ سنجتمع معاً، ونأكل معاً، ونمضي نهاراتنا ولياليَنا في مكان واحد. وكانت تلك أيضاً سابقة.

ذلك أن السوريين لم يسبق أن وافقوا قط على تناول الطعام مع الإسرائيليين، مقاومين حتى أبسط علامات الكياسة والقبول. إن الأكل معاً ينمّ عن مشاركة جماعية؛ والمشاركة الجماعية تنمّ عن وجود علاقات طبيعية. وبالنسبة للأسد، العلاقات الطبيعية مستحيلة ما دامت الأرض السورية محتلّة.

لذا، فإن أمراً روتينياً بسيطاً من قبيل تناول الطعام معاً، كان مستبعداً فيما مضى، بالرغم من حججي بأن على السوريين ألا يتوقعوا من الجمهور الإسرائيلي أن ينظر بجدية إلى التزام سوريا بالسلام إنْ كانت حتى أبسط اللفتات الإنسانية محظورة تجاه الإسرائيليين. لكن الحاصل الآن هو أن السوريين لن يتناولوا طعامهم سويةً مع الإسرائيليين (ومع مضيفيهم الأميركيين بالطبع) فحسب، بل وسينامون معهم كذلك تحت سقف واحد لعدة أيام في كل مرة(*).

المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية في واي ريفر

امتدت المحادثات الإسرائيلية ـ السورية في واي ريفر من نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1995 إلى نهاية شباط/ فبراير 1996. وقد اشتملت على جولتين ونصف الجولة. فكنا نجتمع من الاثنين إلى الخميس ثم نتوقف لقضاء عطلة نهاية الأسبوع؛ حيث يعود الأطراف جميعاً إلى واشنطن؛ المسلمون يوم الجمعة، اليهود يوم السبت والمسيحيون يوم الأحد.

كما كنا نجتمع لأسبوعين متتالين في كل مرة. وفي عطلة نهاية الأسبوع، كنتُ أدعو أوري ووليد إلى منزلي لإجراء نقاشات غير رسمية. وبعد انتهاء كل جولة، تقرّر أن يعود الطرفان إلى القدس ودمشق. وفي أعقاب الجولة الأولى، توجهتُ إلى المنطقة، وكذلك لمقابلة بيريز والأسد كل في عاصمته، وفي المقام الأول للحصول على مباركة الأسد لاقتراحٍ يتعلق بتعاون اقتصادي في المستقبل. وفي أعقاب الجولة الثانية، زار الوزير كريستوفر المنطقة لغرضٍ مختلف كل الاختلاف: إقناع الأسد بالسماح بمواصلة المفاوضات حتى وإن دعا شمعون بيريز عمّا قريب إلى إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل؛ وهي علامة لا تُخطىء

(*) عشية توجّهنا إلى واي ريفر، أحضر لي صديقي وجاري الدكتور جيفري جاي، حقيبة ملأى بالأطعمة الخفيفة كي آخذها معي إلى هناك، آملاً في أن تُساهم في إشاعة جو مريح ومسترخٍ. ولطالما عوّدني الأصدقاء والمعارف على بثي كل تشجيع، شفهياً وعينياً على حد سواء. وإنّي لأقدِّر فيهم اهتمامهم وشعورهم هذا.

على أنه لن تكون هناك تنازلات إسرائيلية تُذكر، ولا اتفاق قبل الانتخابات بالتأكيد.

فماذا جرى في تلك المفاوضات؟ ولماذا دعا بيريز إلى انتخابات مبكرة؟

الجولة الأولى في واي ريفر

في المفاوضات، أنا من المؤمنين إيماناً راسخاً بوجوب التركيز، بادئ ذي بدء، على تنمية العلاقة بين بطليها الرئيسيين. وإذا ما تحدثنا عن التفاوض، فإنما نتحدث عن التلاعب والمناورة، حيث يحاول كل طرف أن يقنع الطرف الآخر بأن خطوطه الحُمر حمراء فعلاً بينما خطوط الآخر زهرية ليس إلاّ. غير أن كل مفاوضة لا بد ستصل إلى نقطة حرجة؛ حين يقول أحد الطرفين للآخر إنه قادر على صنع (س) وليس (ص)، يتعين على الطرف المقابل أن يأخذ ذلك على أنه حقيقي وليس مجرد تلاعب آخر. ثمة عوامل عديدة تدخل في جعلك تبدو قابلاً للتصديق في التفاوض: اتخاذ خطوات صعبة بالنسبة إليك ومحقّقة الأداء؛ الحرص دوماً على الإيفاء بما وعدت، وعدم الوعد بشيء تعجز عن إيفائه؛ إظهار الوعي باحتياجات الطرف الآخر والتدليل بالملموس على فهمك أن من حق شريكك التفاوضي أن يملك هو أيضاً تفسيراً لما سيتمّ الاتفاق عليه.

وفي تلك المفاوضات، نويتُ أن أستفيد من الروح الخلاّقة لدى كل من أوري ووليد. لذا، حرصتُ في اليوم الأول من محادثات واي على أن يجلس أوري ووليد معاً ليتحدثا عن أهدافهما، وعن آراء وآمال زعيميهما، وعن علاقة كل منهما بزعيمه، وعن منظورهما للمستقبل وعلى أية صورة يتخيّلان النهار الذي سيلي إحلال السلام. لئن كان وليد قد عمل مع إيتامار وصار يكنّ له احتراماً، إلا أنه لم يكن على معرفة بأوري؛ وأوري الآن، بحكم قربه من بيريز، سيكون هو المسؤول عن المفاوضات في إطارٍ مختلف كلّياً ـ إطار كنتُ أعتقد أنه يترك لوليد هامشاً أوسع من حرية الحركة في التفاوض؛ وإطار يُطلق العنان لأسلوب أوري غير الشكلي والموهوب في التفاوض. والبند الأول في العمل هو في جعل هذين الرجلين يتكلّمان عن نفسيهما وعن أغراضهما. ومن منطلق معرفتي الوثيقة بالاثنين، كنتُ متأكداً من أن الواحد منهما سوف يترك أثراً في نفس الآخر، وأن قاعدة من الثقة يُمكن إرساؤها بينهما منذ اليوم الأول.

أمضى الرجلان قرابة أربع ساعات معاً في ذلك النهار، نصفها على الأقل بمفردهما حين تركتهما يُجريان نقاشاً بين أربع عيون.

وقد وضعنا مقدمة منطقية لمحادثات واي ريفر. فاستناداً إلى تعهُّد رابين ـ الموجود

في جيبنا نحن وليس في جيب السوريين - سيفترض السوريون أن الانسحاب الكامل من الجولان سيتمّ حالما تلبّي الاحتياجات الإسرائيلية. والإسرائيليون لن يناقشوا هذا الموضوع، إنما لن يكذّبوه علناً أيضاً. وبهذه الطريقة يُتاح للجانبين أن يُركّزا الاهتمام على الشروط المسبقة للانسحاب - السلام، الأمن والجدول الزمني لتنفيذ أي اتفاق - بدلاً من مسألة الأراضي نفسها.

واتضح في النهاية أن الجولة الأولى من المفاوضات كانت مثمرة حقاً. فقد اتُّفق على المفاهيم الأساسية: «جدول زمني»، «الشمولية»، وتطوير مضمون «العلاقات السلمية العادية».

كان الغرض من «الجدول الزمني» السماح لنا بالتعامل مع الهواجس الإسرائيلية؛ أي في الوقت الذي يكون فيه الانسحاب ملموساً وعيانياً جداً، يجب أن تكون الاستجابة السورية للمتطلبات الإسرائيلية قابلة للقياس، وأكثر من ذلك أن تكون مقرونة بمفاصل محدّدة في العملية. فبدأنا بتحديد معالم الخطوات السورية الملموسة على صعيدَيْ الأمن والتطبيع. ركّزنا البحث على الفترة التي تسبق الاتفاق؛ والزمن الذي سيتم التوصل فيه إلى اتفاق؛ والزمن الذي سيجري فيه أول انسحاب إسرائيلي؛ والنقطة التي تكتمل عندها الانسحابات الإسرائيلية؛ والفترة التي تلي كل ذلك. وعلى هذا النحو، شرعنا ببلورة الالتزامات السورية تجاه إسرائيل قبل أن يتمّ التوصل إلى اتفاق وبعده.

و«الشمولية» تعني أن الاتفاق المبرم بين إسرائيل وسوريا يجب ألا يكون محصوراً بهما فقط، بل ينبغي أن يكون المفتاح المؤدي إلى سلام أوسع بين إسرائيل والمنطقة بأسرها. قَبِلَ وليد أن تأخذ سوريا على نفسها التزاماً بصنع سلام يُغيّر وجه المنطقة، وسجّلنا حصول اتفاق حول هذه النقطة.

وبالمثل، اتفقنا على أن «العلاقات السلمية العادية» إنما تعني علاقات دبلوماسية ناجزة، مع تبادل للسفارات والتجارة والسياحة. وقد أرادت إسرائيل أن تأخذ هذه الأبواب وتُقحم البنية التحتية للتطبيع العريض فيها. كانت لدى المحامي الإسرائيلي، يوئيل سنغر، ثمانية عشر باباً للتطبيع تُفسح في المجال أمام نشوء كل أصناف الروابط والوشائج، من العمل المصرفي إلى الطيران، إلى الربط البريدي، إلى الجمارك، إلى الزراعة، إلى الصحة، إلى البيئة... إلخ. وقد وافق وليد على أن يعمل سنغر مع رياض الداوودي، المحامي السوري، على تصنيف هذه الأبواب ضمن العناوين الثلاثة: العلاقات الدبلوماسية، التجارة والسياحة.

وأخيراً، تم التوصل إلى تفاهم غير رسمي حول كيفية بناء التعاون الاقتصادي: متى

وكيف تُصبح المشاريع المشتركة ملائمة للتنفيذ؟ قال وليد إن الأسد وحده هو المخوَّل أن يُقرِّر ذلك، لكنني ألمحتُ إلى أنني سأعرض على الرئيس السوري فكرة تنفيذ مشاريع ثلاثية من تنظيمنا نحن تتمكن فيها الشركات الإسرائيلية من المساهمة جنباً إلى جنب مع نظيراتها الأميركية والسورية. وحين أثرتُ الفكرة مع الأسد على انفراد في دمشق، أبدى موافقته عليها شريطة أن تأخذ الشركات الأميركية، لا الإسرائيلية، زمام المبادرة.

الجولة الثانية في واي ريفر

لم يُشارك الضباط العسكريون في الجولة الأولى. بيد أنهم شاركوا في الجولة الثانية من دون أي تردد من جانب الأسد، وقد مثّل السوريين فيها كل من اللواء إبراهيم عمر، واللواء حسن خليل. كان اللواء عمر من النوع المعبِّر المُكاشف، فكان يُفصح عن مشاعره وانفعالاته في كل نقاش. أما زميله خليل، فكان من الاستخبارات السورية، لذلك نادراً ما كانت تتغيّر تعبيراته، واستنتاجي أنه كان هناك مراقباً أكثر منه مفاوضاً. وترأس الجانب الإسرائيلي الميجر جنرال عوزي دايان. فكان عوزي والبريغادير جنرال شلومو بروم يتبادلان واللوائين عمر وخليل كل أنواع الأسئلة، من الأسئلة العسكرية عن المزايا النسبية للجيوش الدائمة الضخمة إزاء الجيوش الاحتياطية، وصولاً إلى المفاهيم المتباينة للرب في الديانتين اليهودية والإسلام. فكان جمال هلال، الذي يعمل مترجماً، يقول لي إن الرئيس السوري ربما يُصاب بالأنوريسما(*)، لو علم بما يدور حقيقةً في واي ريفر.

في نقاشاتنا، تولّى وليد إدارة الدفّة عن السوريين في مسألة الأمن، وعوزي عن الإسرائيليين. وقد كانت لاورقة «الأهداف والمبادىء» بمثابة إطار عمل لنا في المفاوضات، بما يعني بقاء قدر كبير من الفوارق التي لا بد من تذليلها بين الطرفين. المسألة الأساسية عند الإسرائيليين كانت تمركز القوات السورية. فكلما أُبتعدت القوات السورية عن الجولان، قلّت حاجة الإسرائيليين إلى محطات الإنذار المبكر الأرضية في الجولان بعد الانسحاب. والعكس بالعكس، كلما اقتربت تلك القوات من الجولان، أزدادت الحاجة إلى محطات الإنذار المبكر، ليكون لدى إسرائيل الوقت الكافي لتعبئة قواتها للتعامل مع أي هجوم محتمل.

المسألة الأساسية عند السوريين كانت قُرب العاصمة السورية، دمشق، من الحدود مع إسرائيل. إذ لا تبعد دمشق سوى سبعين كيلومتراً تقريباً عن خطوط الرابع من حزيران/ يونيو. وبالتالي، فإن سوريا تحتاج إلى قوات تمكّنها من الدفاع عن عاصمتها؛

(*) تمدّد الأوعية الدموية (م).

وعلى نسق مبدأ الرابع من حزيران/ يونيو في رسم الحدود، كان ذلك أمراً غير قابل للنقاش بالنسبة إليهم.

وقد أسفرت الحساسية حول دمشق في إحدى المراحل عن صدور حركة انفعالية مشهودة عن وليد. كنا قد فرشنا خريطة على الطاولة التي نعقد من حولها نقاشاتنا، وعوزي يضع يده عليها لتعيين المساحة التي تحتاج إليها إسرائيل لتكون بمنأى عن الفرق السورية المدرّعة أو الميكانيكية، وقد امتدت المساحة في هذه الحالة إلى ما يتعدّى دمشق. هنا سأله وليد: «هل تغطي يدك دمشق؟».

نظر عوزي إلى يده، رفع أصابعه وقال في عدم أكتراث أنْ أجل. هنا استشاط وليد غضباً: «تريد أن تسيطر على دمشق؟ تريد أن تقول لنا إنه ممنوع علينا الدفاع عن أنفسنا، وبأنك أنت من يُقرِّر ما يُمكن عمله بشأن عاصمتنا؟ أنتم لا تريدون السلام، وجلّ مرادكم هو أحتلال الأرض. ما من سوري سيسمح لك بأن تقول لنا إن كنا نستطيع الدفاع عن أنفسنا». واشتدت ثائرته، وراح يرغي ويزبد. فما كان من زميلَيّ آرون ميلر وتوني ڤرستانديغ إلاّ أن مالا عليه يسألانه: «ألن توقف همروجتك هذه؟». هززتُ رأسي أنْ لا، لعلمي أن وليد إنما كان يمثّل على فريقه (وعلى الأسد الذي سيجري إطلاعه حتماً على الواقعة). يجب أن تثور ثائرته؛ وكان عليه أن يبرهن للأسد كم هو متشدّد حيال هذه المسألة. وأخيراً دعوتُ إلى استراحة قصيرة، طالباً من أوري ووليد أن يلتحقا بي على انفراد. دلف وليد إلى الغرفة الخلفية وهو بعد يتصنّع الهيجان الشديد. ما إن أغلقنا الباب وراءنا حتى قلتُ: «اسمع يا أوري، إن عوزي قد تجاوز الخط بوضعه يده على دمشق. وأنت يا وليد، إنك بزعيقك هذا كله لن تزيل مخاوف الإسرائيليين من أن قواتكم المدرّعة الضخمة والسريعة الحركة قادرةٌ من دون إنذار على الوصول إلى الحدود في ظرف ساعات. لا بد من معالجة هذه المسألة».

لم يحصل أي غمزٍ أو لمز، ولا تبودلت رمقات فطنة، بل سُمع وليد فقط يُعلِّق من طرف خفي بأنه كان مُلزماً بالردّ على ما فعله عوزي. ومن طرفه، سعى عوزي في تلك الأمسية إلى أن يشرح لي أن هناك واقعاً جوهرياً وهو أن السوريين يجب أن يستجيبوا لهم إذا أُريد أن يحصل اتفاق، لكنه اعترف بأنه ربما كانت هناك طريقة أفضل لتمثيل نقطته الجوهرية هذه.

وفي عطلة نهاية الأسبوع، وفي بيتي تحديداً، قام وليد بخطوة ذات شأن على صعيد الترتيبات الأمنية. كان أوري ووليد قد اصطحب كل منهما شخصاً واحداً إلى البيت للتداول

بصورة غير رسمية حول الترتيبات الأمنية. أوري اصطحب معه عوزي، ووليد اصطحب معه ميخائيل وهبة، خَلَفه كمدير مكتب وزير الخارجية، وهو ومسيحي كان وليد قد أخبرني بأنه شخص ملتزم بالسلام. وإحضاره ميخائيل معه، كان يعني أن وليد سيحاول تجريب فكرة ما، ويريد من ميخائيل أن يكون طرفاً فيها.

اجتمعنا في غرفة الطعام بالمنزل حول القهوة والكعك وبعض الفاكهة. وكانت ديبّي تسهر دائماً على أن يشعر كل من يؤمّ المنزل للحوار، أياً كان، مرتاحاً ومرحباً به، وألا يغادره جائعاً بالتأكيد. قلتُ موضحاً إنه علينا لحل المسألة الأمنية أن نجد سبيلاً للتغلب على مشكلة الإنذار المبكر/ نشر القوات وتموضعها. وأستطيع أن أرى سبيلاً لحل كل مسألة من المسائل الجوهرية إلاّ هذه. وبمنتهى الهدوء، شرح أوري أنه بالرغم من رؤية بيريز في تحويل الجولان إلى منطقة للرخاء الاقتصادي، فلا هو ولا بيريز سيكون قادراً على تسويق اتفاقٍ في إسرائيل إذا لم يكن هناك أساس معقول للترتيبات الأمنية.

هنا كان وليد قد دخل في الجد، قال: «دعونا نناقش الأمور التي تهمّكم حقيقةً. إنها ليست الفرق الست التي تطرّق إليها عوزي، بل الفرق الثلاث المدرّعة والميكانيكية المرابطة إلى الغرب من دمشق هي ما تحتاجون إلى تطمينات بشأنها». وتناول وليد خريطة وعيَّن عليها مواقع الفرق الثلاث المنتشرة خارج دمشق، إلى الغرب والجنوب من العاصمة السورية، وعلّق قائلاً إنه لمن غير المحتمل أن يتمّ سحب تلك الفرق، إنما من الممكن تحويلها إلى «تروس» تكون معها أقرب إلى فرق الاحتياط منها إلى الفرق العاملة. وحين سأله عوزي إن كان في وسع السوريين نقل الذخائر والمعدّات الهندسية إلى مناطق أخرى ـ بعيداً عن تلك القواعد ـ أجاب وليد: «الآن بدأتَ تفكّر». وكان من الجلي أننا قد توصلنا للتو إلى أساس لتحقيق اختراق مفاهيمي حول مسألة الأمن الجوهرية.

وعوزي، هذا الذي أثار ثائرة وليد، كان في الحقيقة موضع تقدير وإعجاب وليد وزملائه العسكريين. وكان إعلان أوري بأن عوزي يعتزم ترك الوفد للاضطلاع بإحدى المهام القيادية في جيش الدفاع الإسرائيلي، لحظةً مؤثّرة للغاية في اجتماعات واي. وقف عوزي وطلب أن يقول بضع كلمات إلى زملائه السوريين. قال بانفعال إن تمثيل بلاده في هذه المفاضات معهم هو من أشد لحظات حياته مدعاة للافتخار. لقد كرّس كل حياته الراشدة للذود عن بلاده، وجُرح ثلاث مرات في الحرب. لم يعرف أباه قط، الذي قُتل في حرب الاستقلال. وعمّه ـ موشيه دايان ـ حمل معه بصمات الحرب طوال حياته. إن لديه ثلاث أولاد، ويحدوه الأمل في أن لا يعرفوا الحروب كما عرفها هو. لذا، فقد كان امتيازاً له

أن يتفاوض على السلام مع سوريا. ومن شأن السلام أن يخدم كلا الطرفين. إن أحداً منهما لن يضحّي بما يعتبره مستلزماً أساسياً لأمنه؛ لكن عوزي ختم قائلاً: «إنني واثق من أننا [بعملنا سويةً شأننا الآن] سنتغلّب على جميع أوجه الاختلاف، وأن سلاماً قائماً على الكرامة والاحترام المتبادل سيكون ممكناً». كان هذا رجاؤه، وأعرب عن تطلّعه إلى اليوم الذي يلتقيهم فيه ثانيةً.

وفي ردٍ سريع، نهض اللواءان السوريان، بمن فيهما اللواء خليل، الذي لم تندّ عنه أدنى بادرة عاطفية طوال الجولتين، وتقدما من عوزي وعانقاه. مذهولاً برؤية لواءين سوريين يأخذان جنرالاً إسرائيلياً بالأحضان، التفتُّ إلى أوري، الذي اغرورقت عيناه بالدموع، وقلتُ له: «أتعلم، لعلّنا عملناها».

وبينما أحرزنا تقدماً حقيقياً في مجال الأمن خلال مداولاتنا غير الرسمية في منزلي، كانت الجولة الثانية من المفاوضات الرسمية عُرضة باستمرار للتأثّر بالتكهّنات في وسائل الإعلام الإسرائيلية حول دعوة بيريز إلى أجراء انتخابات جديدة. فلم يكن ذلك عامل إلهاءٍ فحسب، بل إن وزير الخارجية إيهود باراك طفق يُدلي بتصريحات استفزازية في نظر وليد، تبدو متعارضة وجيب رابين: لن تنسحب إسرائيل مُطلقاً إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو؛ لن يُسمح للسوريين البتة بأن يغمسوا أقدامهم في مياه بحيرة طبرية؛ سيستغرق الأمر وقتاً طويلاً للتفاوض على اتفاق نهائي مع سوريا... إلخ - وكلها كانت، فيما يبدو، تصريحات تتعارض مع ما كان يقوله أوري عن نوايا بيريز.

وفي نقاشٍ دار معي ومع أوري على انفراد، سأل وليد إن كان بيريز قد قرّر العزوف عن التوصل إلى اتفاقٍ حالياً؟ فطمأنه أوري إلى أن بيريز ما زال ملتزماً بالتوصل إلى اتفاق، لكنه يتعرّض لضغوطات كبيرة للتوجّه إلى انتخابات مبكرة.

وفي إعدادنا لرحلته إلى المنطقة بعد الجولة الثانية، رأى الوزير كريستوفر، وكنتُ من رأيه، أنه من المستحسن مصارحة بيريز بما تتركه التكهّنات من انعكاسات سلبية على المفاوضات. وحين سألني الرئيس كلينتون إنْ كنتُ أرى ضرورةً لتوجّه بيريز إلى انتخابات مبكرة، أجبته بنبرة جازمة: «إنها غلطة فادحة. إن بيريز اليوم رجل دولة في نظر الناس في إسرائيل. وحالما يُعلن العزم على إجراء انتخابات مبكرة، سوف ينظرون إليه من جديد على أنه سياسي يسعى وراء مصالحه. والأسوأ من ذلك ما سيحصل لو وقع تفجيران إرهابيان. إننا لن نتعافى من ذلك».

قال الرئيس ربما كنتُ مصيباً فيما قُلت، إلاّ أنه سيكون من بالغ الصعوبة الطلب من

بيريز الإمساك عن الدعوة إلى انتخابات مبكرة، خصوصاً وأن أستطلاعات الرأي تعطيه هامش تقدم على خصمه مقداره عشرين نقطة، فضلاً عن احتمالات الفوز بتفويض مطلق. وكان رأي الوزير كريستوفر من رأي الرئيس. القرار بشأن الانتخابات المبكرة يعود إلى بيريز وحده. وعلينا نحن أن نركّز الجهود على المفاوضات السورية مع التوضيح في الوقت عينه أنه متى دُعي إلى الانتخابات، فلن يتحقق الشيء الكثير إلى حين الانتهاء منها (وإذا لاح للسوريين استحالة التوصل إلى أي اتفاق إلا فيما بعد، فلن يُقدموا على أية خطوة الآن).

وفي القدس، وجدنا بيريز شديد الفظاظة: سيصرف النظر عن الانتخابات المبكرة فقط إذا كان الأسد مستعداً للقائه ويبرم في الحال أتفاقاً معه. وفي هذه الحالة، على الأسد أن يُثبت أستعداده للتحرّك بسرعة، وإلاّ فإن بيريز سيتّبع «خيار الأسد الواطىء والبطيء»، لكنه سيعمد عندئذ إلى الانتخابات ويترك المفاوضات في واي تجري مجراها. فمن الأهمية بمكان، في نظر بيريز ولأسباب محض سياسية، أن تتواصل محادثات واي كي لا تظهر دعوته إلى الانتخابات المبكرة كما لو أنها أوقفت مفاوضات تُحرز تقدماً مطّرداً.

وهكذا، انحصرت مهمة الوزير في دمشق في استكشاف إمكانية عقد قمة كهذه، وإلاّ ففي إقناع الأسد بالموافقة على مواصلة المفاوضات. ولم أُعدّها مهمّةً صعبةً صعوبة خاصة في الحقيقة. وتفسيري للأمر أن الأسد إذا رفض فكرة القمة، فهو إنما يريد إظهار معارضته لعقد اجتماع رفيع المستوى في هذه المرحلة، وليس للمفاوضات بحد ذاتها. وهذا بالضبط ما فعله. فحين طرح الوزير عليه اقتراح بيريز، ردّ الأسد بأننا لسنا في مرحلة يستطيع فيها تسويغ القمة لجمهوره. وتساءل في النهاية عن الجدوى من إجراء مفاوضات أثناء الحملة الانتخابية في إسرائيل، إلا أنه وافق على إمكانية استمرار محادثات واي - كما لو أنه يريد أن يُشعرنا بأنه منٌّ علينا بفضله إذ وافق على مواصلة المحادثات.

الجولة الأخيرة

والجولة الأخيرة في واي ريفر كانت، في حقيقة الأمر. نصف جولة إذ انتهت بسلسلة من التفجيرات الانتحارية في إسرائيل. لم نتقدم كثيراً في المسألة الأمنية، ويعود السبب جزئياً إلى أننا ركّزنا الجهود على معالجة المسائل الأخرى، تاركين المسألة الأمنية للاجتماعات الأخيرة من الجولة التي لم تر النور.

بيد أنه ظهر بالفعل تطوّر مثير للاهتمام تركته في خلفية ذهني للمستقبل. ففي نقاشاتي الخاصة مع أوري، أخبرني بأن وليد طلب تشكيل عددٍ من مجموعات العمل، بما

فيها واحدة مختصّة بترسيم الحدود. يومها أخبر أوري وليد بأنه سيبحث الموضوع مع بيرين، مشدِّداً على أنه إذا صادق بيريز على ذلك، «فيجب أن تعلم بأنه ستصادفنا معارك حقيقية في هذا الصدد». كان أوري بذلك يُعطي وليد إشعاراً بأن مبدأ الرابع من حزيران/ يونيو، مبدأ مبهم وأن تطبيقه سيقتضي مساومة عسيرة حول ما تستطيع إسرائيل تحمّله من المطالب السورية. وأعلمني أوري بأن وليد أقرّ معه أن المساومة حول ترسيم الحدود ستكون بالغة الصعوبة.

إلا أنه لم يتيسر لنا تأليف مجموعة الترسيم في ذلك الحين. وبالتالي لم يتسَنَّ لنا الاستفادة من التقدم المحرز في واي ريفر ـ نقاط الالتقاء الستّون التي أوجزتها عندما رفعنا ما تبيّن أنه كان جولتنا الأخيرة.

وقع أول تفجير انتحاري من أصل أربعة في إسرائيل يوم الأحد في 25 شباط/ فبراير، مسفراً عن عدد كبير من الضحايا. ووقع الثاني على نفس خط الباصات في إسرائيل الأحد التالي، موقعاً مرة أخرى مجزرة رهيبة. في أعقاب التفجير الأول، قدّم وليد تعازيه الشخصية في الخفاء. فقال أوري ليته كان ذلك في العلن لكان الأمر مختلفاً، لكن ذلك لم يحدث.

وبدلاً من استئناف المفاوضات يوم الاثنين التالي، التمس أوري تأجيلها إلى الثلاثاء، لأنه من غير اللائق الانخراط في التفاوض فيما إسرائيل تدفن قتلاها، اتصلتُ بوليد، فوافق على ذلك، وطلب مني أن أنقل تعازيه إلى أوري. فقلتُ له ـ على غرار أوري ـ إنّي أرى الوقت مناسباً الآن للإعراب عن مشاعر العزاء علناً: «إذا كانت من فرصة، يا وليد، لمد أيديكم إلى الجمهور الإسرائيلي كشعب، فهي هذه الفرصة». فردّ بأنه سيبحث الأمر مع الأسد.

إنما حدث، لسوء الحظ، تفجير إنتحاري ثالث في تل أبيب في اليوم التالي، وقد حصد أرواح أطفال إسرائيليين كانوا يرتدون ثيابهم [التنكرية] للاحتفال بعيد البوريم، ما أثار صدمة عنيفة وموجة غضب عارمة في إسرائيل. كان الشعب آنذاك يترنّح، والبلاد في أزمة، وحكومة بيريز محاصرة بالدعوات إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الليكود. ومع وجود مقر حركة الجهاد الإسلامي في دمشق، وهي التي تبنّت عملية التفجير في تل أبيب، أخبرني أوري بأنه ينتظر أن يُطلب منه العودة بالمفاوضين إلى إسرائيل.

طلبتُ وليد وقلتُ له إما الآن أو أبداً: يجب أن تدين سوريا هذه التفجيرات وفي الحال، وألا تسمح بعد اليوم للجهاد الإسلامي بالعمل انطلاقاً من دمشق.

ومن جديد قال إنه سيرى ما يُمكنه فعله. وحين طلبته لاحقاً، أفادني بأنه لن يصدر

أي بيان؛ وحين حاول أن يشرح الأمر لي، قاطعته: «هذا هراء. كيف تنتظر من الجمهور الإسرائيلي أن يصدِّق أن لديه شريكاً في السلام عندما تكون مجرد لفتة إنسانية، كالإعراب عن الغضب أو حتى عن الحزن على مقتل أُناس أبرياء، متعذرة؟».

صحيح أن بياناً يصدر عن السوريين في تلك اللحظات ما كان ليُبدِّل في الأمر كثيراً، لكن في غياب مثل هذا البيان، «فإن كل شيء أنجزناه إلى الآن بات مشكوكاً فيه»، على حد تعبير أوري. ومن دون إجراءات صارمة وجدّية يتخذها عرفات بحق حركتَيْ حماس والجهاد الإسلامي، فلن تكون هناك أية عملية سلمية أو حكومة لشمعون بيريز.

وهكذا كان. وإنني لعلى قناعة اليوم من أنه لو انتُخب بيريز عام 1996، لكان في وسعنا التوصل إلى اتفاق مع السوريين في ظرف سنة واحدة. بدلاً من ذلك، وقعت أربعة تفجيرات انتحارية في إسرائيل في بحر تسعة أيام أودت بحياة تسعة وخمسين إسرائيلياً، وزعزعت إيمان الجمهور الإسرائيلي بإمكانية السلام. ومرة أخرى. حال العنف الإرهابي دون التوصل إلى اتفاقات، عدا عن أنه حبس كل الرهانات، وسيطر على المشهد السياسي. وقد كان ذلك على درجة كافية من السوء. لكن الذي أعجبني حقاً هو الردّ السوري: استنكافهم عن شجب وإدانة من يُرهبون الإسرائيليين، وتلميحهم إلى أنهم يستحقون شيئاً غير الإدانة، وممانعتهم في مدّ الأيدي إلى الإسرائيليين. وكل ذلك مجتمعاً جعلني أتساءل إلى أي مدى سيكون أي سلام مع سوريا، أو مع العالم العربي، حقيقياً؟

إذا كان لنا أن نحظى بعملية سلام تستحق الإنقاذ، فنحن بحاجة إلى اجتراح حدثٍ دراماتيكي يُعرب فيه الزعماء العرب عن شجبهم وإدانتهم للإرهاب ويتوافقون على اتخاذ خطوات جدّية لمكافحته. وهكذا ولدت «قمة صانعي السلام» من رحم هذا المفهوم.

الفصل العاشر

هل يُمكن إنقاذ عملية السلام؟

وتحذير أوري ما زال يطنّ في أذني، أخبرتُ الوزير كريستوفر بأننا إزاء خطر رؤية حكومة بيريز وعملية السلام تنهاران معاً. وأوضحتُ له أن السبيل الوحيد إلى درء الضرر هو في إقناع قادة العرب والعالم، وفي مقدمتهم الرئيس كلينتون، بالاجتماع بشمعون بيريز، وإدانة التفجيرات، وتطوير خطة عمل لمكافحة الإرهاب. فمن شأن هذه الخطوة أن تُظهر للجمهور الإسرائيلي أن السعي إلى السلام يُغيِّر المنطقة، وأن إسرائيل لا تقف وحيدة في وجه الإرهابيين.

أخذ الوزير بفكرة القمة هذه، ورتَّب لنا نحن الاثنين موعداً لمقابلة الرئيس كلينتون. حين دخلنا عليه في المكتب البيضاوي، شرح كريستوفر رأساً أننا نمرّ بـ«لحظة خطر فريدة» في الشرق الأوسط. وترك لي أن أُفرغ كل ما يجول في ذهني.

كان جورج ستيفانو پولس، كبير مستشاري الرئيس السياسيين، ضد فكرة حضوره وترؤسّه مثل هذه القمة. طرح جورج السؤال المشروع: ماذا يحدث لو ذهبتم إلى المنطقة وحصل تفجير أثناء وجودكم هناك أو بعد مغادرتكم بقليل؟ لن تُوقفوا ذلك؛ الانهيار قد يقع على أية حال. بدا الأمر أشبه بمجازفة كبيرة مع حظوظ قليلة بالنجاح.

حدجني الرئيس بنظره وسألني بكل بساطة: «قُلْ لي يا دنيس، هل من ضرورة لقيامي بهذه الرحلة؟». أجبتُ على الفور: «أجل. ربما تُنقذون العملية إذا ذهبتم. أما إذا لم تذهبوا، فسنخسرها حتماً على ما أعتقد». فكان أن أعلن كلينتون: «سنذهب».

تعيَّن علينا الآن أن نضمن نجاح العمل برغم المصاعب: من يستضيف القمة؟ وأين تُعقد؟ ومن يحضرها؟ وكيف لنا أن نضمن وجود متابعات عملية لمكافحة الإرهاب؟ كل هذه الأسئلة تتطلّب أجوبة فورية لأننا في حاجةٍ إلى تدخلٍ دارماتيكي حالاً.

وأوضحُ اُختيارٍ للمضيف كان الرئيس المصري حسني مبارك. وما أن تُحسم هذه

المسألة حتى يغدو في الوسع توجيه الدعوات إلى المشاركين، وصياغة مشروع الإعلان الذي سيُنقل إلى بقية المشاركين حتى قبل موعد الانعقاد. اتصل الرئيس كلينتون بالرئيس مبارك، الذي وافق على الفور، مقترحاً عقد القمة في شرم الشيخ، المنتجع الكائن على ساحل البحر الأحمر، والطيِّبة السياحية الشعبية فيما بعد. ذلك أن سلسلة من الفنادق الجديدة، المجهّزة بمرافق وتسهيلات للمؤتمرات، كانت قد أُنشئت في الآونة الأخيرة؛ وموقعه المعزول عند طرف شبه جزيرة سيناء كفيل بتوفير الأمن لزعماء العالم، وهناك إلى ذلك مطار يمكنه استقبال طائرات من طراز «بوينغ ـ 747».

وقد عكس أستعداد مبارك لاستضافة القمة واقعاً مثيراً للاهتمام يتعلّق بالرئيس المصري. فحسني مبارك ليس بالمجازف ولا هو بالمصلح. صحيح أنه تصدّى بمنتهى القسوة للأصوليين الإسلاميين الذين لجأوا إلى استخدام سلاح الإرهاب والعنف ضد النظام، إلا أنه هادن، من جهة أخرى، الإسلاميين الذين يهاجمون الفكر الليبرالي والمجتمع المدني باستخدام وسائل أكثر براعة ومكراً. وكان يعتقد أن هذه المقاربة المزدوجة قمينة بإحباط أي تهديد إسلامي حقيقي لنظام حُكمه.

وموقف مبارك من إسرائيل عكس ازدواجية مماثلة. فمن جهة، سمح فقط بـ«سلام بارد» معها، من دون أن يفعل شيئاً لتعزيز مناخ الانفتاح، مع تشجيع ضمني على الأقل لتحامل وسائل الإعلام المصرية التابعة للدولة الشديد العداء لإسرائيل، والذي يُقارب حدود اللاسامية. مع ذلك، كان كلما أحسّ أن عملية السلام تدخل منطقة الخطر، سارع إلى نزع فتيله وحماية العملية السلمية. فمصر والسادات تقدما الركب نحو السلام، وأي انهيار لهذه العملية سوف يلقي بظلال الشك على حكمة النهج الذي ارتضته مصر.

ويبدو أن مبارك كان يعي حدوده من جهتنا. فلو كان معادياً أكثر مما ينبغي لإسرائيل، فهو قد يخسر المساعدات الأميركية المُقدّمة إلى مصر والبالغة زهاء ملياري دولار سنوياً، وتلك معونة قيّمة ولا شك، إلا أنها كانت أيضاً رمزاً لأهمية مصر في المنطقة، وحوّلت مصر إلى جسرٍ للقوة العظمى الأميركية.

إلا أن مبارك كان يتوخى، مع ذلك، ألا تتحد المعارضة ـ الإسلامية والناصرية ـ ضده. أسهل طريقة لذلك هي أن يترك مسافة بينه وبين الإسرائيليين ويُدلّل على استقلاليته الواضحة عنا من حين لآخر. إن التباعد مشروع، أما تجاوز نقطة اللاعودة فممنوع.

وقد عكس سلوك الموازنة هذا الذي اكتشفه مبارك، اجتهاداً لديه في كيفية إدارة مجتمعه والقوى في الشرق الأوسط. فكان كلما طالبناه بمد يده إلى الإسرائيليين أو حمل

السعوديين على فعل ذلك، يُجيبنا بصوته المميّز: «صدّقوني، ليس في يدي أن أفعل أكثر من ذلك. سوف تتسبّبون لي بمشكلة عويصة».

وكان يشير ضمناً إلى أننا مجانين إذ نضغط أكثر مما ينبغي على العرب، ونكاد لا نلحّ بما يكفي على الإسرائيليين. فهل كان حذر مبارك مرده إلى مشاهدته أنور السادات يلقى مصرعه أمام ناظريه؟ وهل بقاؤه طويلاً في الحُكم أقنعه بأن تفادي المخاطر هو السبيل الأمثل للحفاظ على سلطته؟ أم تراه إنسان حذر بطبيعته ليس إلاّ؟ ربما يكون الأمر توليفة من هذه العناصر الثلاثة. لكن كلما طال به المقام في سدة الرئاسة، صار أكثر ضبطاً في أساليبه. الآن فقط أدرك مبارك أن عليه أن يُساعدنا في الحفاظ على العملية، ومن الطبيعي أن تروق له فكرة اجتماع قادة العالم في مصر. لكنه شكّك في قُدرتنا على إقناع السعوديين بالحضور. ومن دون السعوديين، كنتُ أرى أن وقع القمة في إسرائيل سيكون محدوداً، لأنه سيُنبىء الإسرائيليين بأن ما تغيَّر حقاً في المنطقة لا يُعتدّ به.

لذا تكلمتُ مع بندر وقلتُ له إن «السلام على المحك»، ونحن بحاجة إلى إيفاد السعوديين وزير خارجيتهم على الأقل. فعاود الاتصال بي في أقل من أربع وعشرين ساعة ليُخبرني بأن الأمر لم يكن سهلاً، إلا أنه ووزير الخارجية سعود الفيصل سيحضران القمة، وينضمان إلى الاجتماعات العامة مع بيريز، وسيؤيدان إنشاء مجموعات عمل حول مكافحة الإرهاب تضم إسرائيليين.

وفي النهاية، توافد على شرم الشيخ تسعة وعشرون زعيماً من زعماء العالم، من بينهم ممثلون لأربع وعشرين دولة عربية. ومن أسفٍ أنه لا السوريون ولا اللبنانيون حضروا القمة. كنا قد وجّهنا الدعوة إلى سوريا، إلى جانب كل فاعل إقليمي آخر، فيما عدا العراق، ليبيا وإيران. لكن الأسد فهم أن الاهتمام سينصبّ على موضوع الإرهاب، وأن نداءنا إلى العمل سيفضي حتماً إلى الضغط عليه لاتخاذ إجراءات صارمة بحق حركتي حماس والجهاد الإسلامي، الفصيلين المسؤولَيْن عن التفجيرات في إسرائيل - وهما الفصيلان عينهما اللذان يُسمح لهما بالعمل انطلاقاً من دمشق. فلا عجب، إذاً، أن يرى الأسد في القمة فخاً لإعلاء شأن الأجندة الإسرائيلية وتعريضه للضغوط، فرفض الحضور ولم يُرسل حتى مندوباً متواضع المستوى عنه.

غير أن ذلك حكم على سوريا، بداهةً، بالاستبعاد من المؤتمر الدولي، تاركاً إياها في عداد بقية المنبوذين. والحال، أنه ما إن أنهت القمة أعمالها حتى صعَّد حزب الله من هجماته على الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، فردّت إسرائيل على تلك الهجمات، وإذ ذاك أطلق

حزب الله صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل. كان كما لو أن الأسد يُرينا عاقبة العمل من دونه.

كنتُ قد فكّرت، طبعاً، في كيفية ردّ الأسد على القمة، بما في ذلك اَحتمال حدوث تصعيد في لبنان، أدركتُ أن استبعاده سيُعطي انطباعاً بأن أحداثاً كبرى يُمكن أن تقع في الشرق الأوسط بمعزل عنه، بمعزلٍ عن سوريا، وأنه قد يردّ على ذلك بطريقة ما. لذلك حاولنا أن لا نستثني سوريا؛ لكن الحقيقة هي أن الإرهاب كان المسألة المطروحة بإلحاح ويهدّد بإفشال كل شيء، ولا يُمكن التهاون معه. كان حرياً بالأسد أن يفهم أن الإرهاب يُهدِّد بتدمير العملية السلمية، وكذلك فرصته هو باستعادة مرتفعات الجولان. والتركيز يجب أن ينصبّ الآن على معالجة الصدمة في إسرائيل الناجمة عن أربع عمليات تفجير انتحارية في ظرف تسعة أيام.

وهذا ما فعلته «قمة صانعي السلام»، التي انعقدت في 13 آذار/ مارس 1996، جامعةً إسرائيل والأسرتين الإقليمية والدولية معاً لإدانة الإرهاب والتصدّي له. والبيان الصادر عن القمة أدان بشدّة «كل أعمال الإرهاب بكل أشكالها النكراء.. بما في ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل». كما نوّه بأهمية التعاون و«تنسيق الجهود من أجل وقف أعمال الإرهاب... لضمان مثول مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة، ومساندة جهود الأطراف كافة للحؤول دون استغلال أراضيهم للأغراض الإرهابية، ومنع المنظمات الإرهابية من ضم أعضاء إلى صفوفها وتوفير السلاح والحصول على التمويل». وأخيراً أعلن عن تشكيل مجموعة عمل لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ وتقديم تقرير إلى المشاركين في القمة في غضون ثلاثين يوماً عن الخطوات المتخذة بهذا الشأن.

وقد كان هناك توافق عام على كل إجراء من إجراءات محاربة الإرهاب: التدريب على مكافحة الإرهاب؛ تبادل المعلومات الاستخباراتية؛ تطبيق القانون؛ وقطع مصادر التمويل. في الحقيقة، لو أن مجموعات العمل التي أنشأناها قامت بوظيفتها على النحو الذي تصوّرناه في قمة صانعي السلام، لما أمكن «للقاعدة» أبداً أن تدمّر مركز التجارة العالمي بعد ذلك بخمس سنوات. لكن مجموعات العمل لم تعمل على الوجه المنشود. وفي وقت قصير نسبياً، حدَّ المشاركون العرب من انخراطهم بحجّة أن السلام مع إسرائيل يجب أن يأتي أولاً.

بيد أن انعقاد القمة أدّى غرضه في إسرائيل. فحين وقف شمعون بيريز أمام كاميرات وسائل الإعلام العالمية وإلى جانبه الزعماء العرب، شاهد الجمهور الإسرائيلي مظهراً للتحوّل الإقليمي؛ وكانت زيارة كلينتون لإسرائيل بُعيد القمة مباشرةً مصدر ارتياح

وطمأنينة. ففي زمن الصدمة، ها هو رئيس أميركي يفهم واقعهم وأمانيهم. وفي كلماته، ولا سيما تلك التي ألقاها في زهاء ثلاثة آلاف طفل في تل أبيب، عاد وهدّأ مجدداً من غضبهم وخوفهم بما أفاضه عليهم من تعاطفٍ ودعمٍ ورجاء. كنتُ أنا ومارتن من كَتَبَ كلمة الرئيس تلك، وأُتيح لي وأنا أقف على المسرح خلف الستارة أن أرى الجمهور مفتوناً مسحوراً أثناء إلقاء كلينتون كلمته؛ كان أشبه بمبشّر يُعيد إليهم إيمانهم المفقود.

وحين جاءني، بعد ذلك، عددٌ من الإسرائيليين وبعض أفراد حاشية الرئيس يُهنئونني على تلك الكلمة، اعترضتُ قائلاً إن الرئيس قد ارتجل ثُلثيها، أما أنا فعدّلتُ النص ليُلائم ما يُعتقد أن الجمهور الإسرائيلي يودّ سماعه. لقد غادر إسرائيل تشدّه إلى الشعب الإسرائيلي عروةٌ أوثق من أية صلة عرفها أميركي آخر في أي وقت مضى أو يُمكن أن يعرفها في المستقبل. وصدرت الصحف تحمل رأسيات بالبنط الأحمر تقول: «شالوم هافر». و«شالوم» التي تعني السلام، تُستخدم كذلك لإلقاء التحية على شخص أو في توديعه. و«هافر» تعني صديق. وكان كلينتون قد استخدم هاتين العبارتين في إلقاء تحية الوداع على رابين بعد اغتياله. وها هم الإسرائيليون يحيّونه بالوداع الوجداني نفسه.

لقد رفعت زيارة الرئيس من معنويات الجمهور الإسرائيلي. وحين كان أوري يودّعه على المطار، قال كلينتون: «آمل أن تكون زيارتي قد أفادت نوعاً ما». فلم يسع أوري إلاّ أن يُجيبه: «بل أكثر مما تتصوّرون في يومٍ من الأيام».

عملية «عناقيد الغضب»

في أواخر آذار/ مارس، كثّف حزب الله من هجماته على الجنود الإسرائيليين في المنطقة التي أعلنتها إسرائيل منطقة أمنيّة لها في جنوب لبنان. والتفاهم الشفهي الذي أوقف القتال في آب/ أغسطس 1993 كان يحمي السكّان المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين وليس الجنود.

إلا أن حزب الله انبرى ينشط آنذاك كما لو أن تفاهم 1993 غير قائم. وفي هجماته المتصاعدة (بما فيها تفجيرات انتحارية)، لم يعد حزب الله يعبأ كثيراً، شأنه في السابق، بإطلاق النار من داخل المناطق المدنية اللبنانية. وإذا ما ردّت إسرائيل على تلك المناطق - كما يُجيز لها تفاهم 1993 - ووقعت إصابات في صفوف اللبنانيين، كان حزب الله يُطلق صواريخ الكاتيوشا، في خرقٍ للتفاهم المذكور، على المناطق المدنية الإسرائيلية المحاذية للحدود، مُجبراً السكان هناك على النزول إلى الملاجىء. وشمعون بيريز الذي كانت تنتظره

انتخابات في غضون شهرين من الزمن، ما كان في مستطاعه أن يظهر رخواً، متساهلاً في مسألة الأمن؛ فناشدنا التدخل لدى السوريين لوقف تصعيد حزب الله، وإلاّ فإن إسرائيل - كما أوضح من دون أي لبسٍ - ستضرب وستضرب بحزم.

في أعقاب سقوط صواريخ كاتيوشا على شمال إسرائيل في أواخر آذار/ مارس، لم ترد إسرائيل، فيما أكّد لنا وزير الخارجية الشرع أن حزب الله سوف يوقف تلك الهجمات الصاروخية. لكن الهدوء لم يدم طويلاً. ففي 31 آذار/ مارس، أطلق حزب الله صواريخه على شمال إسرائيل، مدّعياً أنها ردّ انتقامي على هجوم قامت به مروحية إسرائيلية في اليوم السابق وأدّى إلى مقتل اثنين من المدنيين اللبنانيين. واصل بيريز حثّنا على استنباط حل دبلوماسي للوضع، ذاكراً في الوقت عينه أن الضغوط عليه للردّ بحزم وبمنتهى القوة تتزايد ساعة بعد ساعة.

ومجدّداً تدخلنا لدى سوريا، التي بزّدت الوضع مؤقتاً. لكن حزب الله عاود إطلاق صواريخ الكاتيوشا في 9 نيسان/ أبريل. في العادة كانت الكاتيوشا تتسبّب بأضرار وإصابات طفيفة، لكنها هذه المرة جرحت ثلاثين إسرائيلياً دفعةً واحدة. وقد برّر حزب الله هجومه ذلك بالادّعاء الخادع أن فتى لبنانياً قُتل بانفجار لغم زرعه الإسرائيليون.

هنا نفد صبر الإسرائيليين. وإذا بالغضب المعتمل في شمال إسرائيل، مقروناً بحاجة بيريز السياسية إلى إبداء الحزم، يتمخضان عن عملية عسكرية إسرائيلية ضخمة في لبنان - تلك التي أسماها الإسرائيليون «عملية عناقيد الغضب». وقد شنّت إسرائيل عدّة هجمات دقيقة على مكاتب حزب الله في بيروت، كأنما لتبعث برسالة مفادها أنها ستتعقّب قيادة حزب الله وبنيته التحتية. كما استهدفت أيضاً محطات الطاقة في لبنان، لإقناع الحكومة اللبنانية على ما يبدو بأن لها مصلحة في وقف حزب الله عند حدوده. لم تضرب إسرائيل القرى اللبنانية في بادئ الأمر، إلاّ أن صورايخ الكاتيوشا استمرت في التساقط على شمال إسرائيل، ما حمل جيش الدفاع الإسرائيلي على دكّ القرى والبلدات في سائر أنحاء الجنوب التي يظنّ أن حزب الله يعمل انطلاقاً منها. وإذا بإسرائيل تستهدف الآن، هي الأخرى، المناطق المدنية. وبحلول 15 نيسان/ أبريل، كان يُقدّر بـ 400 ألف لبناني قد فرّوا من جنوب لبنان، إلاّ أن الهجمات بصواريخ الكاتيوشا لم تتوقف.

وكما في عام 1993، كنتُ والوزير كريستوفر في مكانين مختلفين أثناء الأزمة. هو كان مع الرئيس في الشرق الأقصى، وأنا كنتُ في واشنطن أحاول عبر الهاتف أن أُعيد توكيد تفاهم 1993 بين إسرائيل وسوريا (ذاك الذي استخلصت سوريا من خلال تعهّدات

حزب الله). سعى رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري، مستميتاً إلى وقف القتال؛ فتوجّه إلى فرنسا لطلب مساعدة الرئيس جاك شيراك، الذي دعا علانيةً إسرائيل وحزب الله للعودة إلى تفاهم 1993، القاضي بتجنّب كلا الطرفين ضرب الأهداف المدنية.

في 16 نيسان/ أبريل، أضحى في مقدوري أن أقول إنني أحرزت بعض التقدم في محادثاتي مع شمعون بيريز وفاروق الشرع. إنما بقيت هناك ثغرة أساسية في هذا الصدد: لا يرضى بيريز بأن يكون التفاهم شفهياً، بل يريد أن تكون سوريا مسؤولة عنه. هذا في حين كان الشرع مستعداً للقبول بوثيقة خطيّة، بشرط أن تكون الحكومة اللبنانية أيضاً طرفاً في الاتفاق، وأن لا تلزم سوريا ولبنان خطّياً على حق إسرائيل بإطلاق النار على القرى اللبنانية التي تصدر عنها نيران حزب الله؛ هذا الحق الذي شكّل، بالطبع، شرطاً أساسياً من شروط تفاهم 1993 غير الرسمي.

وبينما كنتُ أبحث عن حيلة ما لرأب هذا الصدع، انقلب الموقف رأساً على عقب في 16 نيسان/ أبريل، حين قصفت إسرائيل مجمّعاً للأمم المتحدة في قانا بجنوب لبنان، كان مدنيون لبنانيون قد لجأوا إلى ذلك المجمّع. وقد رصد جيش الدفاع الإسرائيلي صواريخ كاتيوشا تنطلق من ناحية المجمّع، فردّ بإطلاق قذائف مدفعية الهاوتزر من عيار 155 ملم على الموقع المشتبه به. وبدلاً من إصابة مقاتلي حزب الله، أصاب المبنى الذي يؤوي عدة مئات من المدنيين اللبنانيين. وأفادت التقارير الأوّلية عن مقتل ما يقرب من مئة لبناني.

كانت هذه فاجعة إنسانية وكارثة دبلوماسية. لكن والانتخابات الإسرائيلية تلوح في الأفق، كتمنا انتقادنا لهذا العمل الإسرائيلي، وسعينا بدلاً من ذلك، وعلى نحوٍ ظاهر، إلى تحقيق وقفٍ لإطلاق النار. فأعلن الرئيس كلينتون أن وزير الخارجية سيتوجه إلى الشرق الأوسط في غضون بضعة أيام، وأني سأكون هناك بين عشية وضُحاها.

وتبيّن لنا أننا لن نكون بأي حال وحدنا. فوزير خارجية فرنسا كان في طريقه إلى هناك لمقابلة الأسد قبل التوجّه إلى لبنان وإسرائيل. وكذلك الروس، الذين أعلنوا أن وزير خارجيتهم، يفغيني بريماكوف، سيتوجّه إلى المنطقة هو الآخر.

وجد الأسد هذه المستجدّات على مرامه تماماً. فإذا كان العالم قد ذهب إلى شرم الشيخ وتخلّف هو، فها هو على ما يبدو قادمٌ إليه الآن.

حركة مكّوكية من أجل وقف إطلاق النار

حال وصولي إلى تل أبيب في 19 نيسان/ أبريل، اجتمعت بكامل أعضاء القيادة

الإسرائيلية، بدءاً بوزير الخارجية إيهود باراك. المشكلة كما أوضحتُ له، أن لا حزب الله ولا الأسد يرى نفسه خاسراً في الوضع الراهن؛ وحدهم اللبنانيون هم الخاسرون. لكن باراك، مثلهما، لم يكن في عجلة من أمره لوضع حد نهائي للقتال؛ وعندما سألته كيف سيعمل لوقف صواريخ الكاتيوشا، لم يُجب وإنما قال إن على أعداء إسرائيل أن يدفعوا المزيد من الثمن. وما الذي سيُغيِّر الواقع القائم في رأيه؟ كان ردّه أن إسرائيل ستعرض الانسحاب من لبنان، على شرط أن يسود الهدوء. حسناً، سيفقد حزب الله المبرِّر المنطقي للمقاومة، ولكن ما الذي ستفعله سوريا، متحجّجة بأن إسرائيل لم تنسحب؟ في هذه الحال، ستفضح سوريا أجندتها الحقيقية بإدامة سيطرتها على لبنان وقُدرتها على تسخير الهجمات المنطلقة من الأراضي اللبنانية كأداة ضغط على إسرائيل.

وعلى نسق ما سيفعل بعد ذلك بثلاث سنوات، رأى باراك في عرض الانسحاب نوعاً من الورقة الرابحة يلعبها ضد السوريين. لئن كنتُ ميّالاً إلى عرضه، إلاّ أنني نبّهته إلى احتمال أن يدعو السوريون وحزب الله إسرائيل إلى تنفيذ الانسحاب من دون إبطاء وبلا قيد أو شرط حالما تتقدّم بعرضها هذا، متسلّحين بالقرار 425 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لم يكن باراك مستعداً بعد للقيام بذلك في تلك المرحلة، وإنما سينتظر إلى أن يعمّ الهدوء قبل الشروع بالانسحاب.

ووجدتُ بعد قليل أن رئيس الوزراء بيريز يرى، هو الآخر، أن على إسرائيل ألا تنسحب إلاّ بعد استتباب الهدوء. وحجّته في ذلك أن وقف إطلاق النار الجديد، حتى ولو كان مبنياً على تفاهمات خطّية، سيكون بعد مؤقتاً على الأرجح؛ فلِمَ لا نذهب إلى أصل المشكلة؟

هنا أيضاً كنتُ متعاطفاً معه، لكنني وجدتُ من واجبي، شأني في أكثر الأحيان، أن أشرح له العالم كما يراه الأسد. إن الأسد لن يدع إسرائيل تهنأ بالإقامة في لبنان طالما بقيت مرتفعات الجولان تحت الاحتلال. هذه هي نقطة الضغط التي يملكها على إسرائيل. أجاب شمعون: «فلْنُزلْ هذه النقطة إذاً».

كنتُ أعي أن الغاية الحقيقية ههنا هي سعي الحكومة الإسرائيلية إلى امتلاك فعالية ضاغطة في الوضع القائم. كانت الحكومة الإسرائيلية تريد أن تُفهم الأسد أن لديها خياراتها، وأنه إذا لم يوافق على وقفٍ لإطلاق النار يكون مقبولاً من إسرائيل، فقد تختار إسرائيل أن تنسحب ـ أو على الأقل، تعرض الانسحاب علناً كوسيلة لممارسة الضغط عليه.

ما همّني إن ضغطوا على الأسد. لكن ذلك إنْ تمّ، كان سيتمّ في رأيي عن ضعف

إسرائيلي لا عن قوة. وفي ظروف كهذه، لا أظن أنه سيكون له أي أثر على الأسد. فبدلاً من أن يُسهم في إنتاج وقفٍ لإطلاق النار، سوف يعمل على تأخيره على ما أظن. قلتُ ذلك لأوري عقب مقابلتي بيريز. وافقني أوري الرأي بيني وبينه، لكنه أشار إلى أنه لا توجد رغبة كبيرة بُعيد حادثة قانا في الظهور بمظهر من يُذعن للضغوط فيوافق على وقف إطلاق النار الآن.

كان هذا هو المشهد حين وصل الوزير كريستوفر. كنتُ أرى سبيلاً إلى صياغة البنود الأساسية لاتفاقٍ على وقفٍ لإطلاق النار، لكنني كنتُ أخشى أن يستلزم منا ذلك حركة مكّوكية طويلة، إذْ لا السوريون ولا الإسرائيليون يبدون في عجلة من أمرهم.

حين أعلمتُ الوزير كريستوفر بذلك، أرادني أن أتبيّن كيف لنا أن نكثّف الضغوط على الجانبين في الحال. مع الإسرائيليين، بتهديدنا إياهم بالمغادرة؛ فبالرغم من كل التبجّح ولا سيما من قبل باراك، لم يكن في يد الإسرائيليين أي حلٍ لمشكلة الكاتيوشا. وبالنسبة للسوريين، ما كانوا يُريدوننا أن نُخبر العالم بأن الإسرائيليين سينسحبون إذا ساد الهدوء، فنضغط عليهم بالقول إن السوريين هم من يُعيقون ذلك لإدامة سيطرتهم على لبنان.

راقت للوزير كريستوفر فكرة ممارسة الضغوط على الطرفين، مع الانصراف في الوقت عينه إلى العمل على «مسودة» الاتفاق التي وضعناها نحن. ومضت الأيام السبعة التالية ونحن في حركة مكّوكية لا تهدأ بين الأسد وبيريز واللبنانيين، ممثّلين برئيس الوزراء الحريري بالدرجة الأولى. وكانت المعضلة الرئيسية هي كيف نصف حزب الله وجيش لبنان الجنوبي - الجيش الذي تدعمه إسرائيل وتسلّحه وتموّله في المنطقة الأمنية؛ وكيف نحول دون حزب الله واستخدام المناطق المدنية لشن الهجمات؛ وكيف نحفظ حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في حالة إطلاق النار.

بطريقة أو بأخرى، كنتُ قد درستُ كل بند في مسودة الاتفاق قبل وصولنا. لكن مراجعة الأسد لها كلمة كلمة في اجتماعاتنا، أخذت منا أسبوعاً كاملاً لتسوية جميع المسائل.

شكّل استخدام حزب الله للمناطق المدنية لشن هجماته على الإسرائيليين أصعب المسائل وأعسرها على الحل. قُلنا للأسد إذا كان حزب الله سيستخدم المناطق المدنية للإعداد لهجماته، فلا نستطيع منع الإسرائيليين من ضرب تلك المناطق؛ إن تفاهم 1993 يكفل حق الرد على النار - حتى ولو كان مصدر النار إحدى القرى. وإذا كان يتعذر على الأسد القبول بأن يُذكر ذلك في نص الاتفاق المكتوب، فحريٌ به إذاً أن يعتبر استخدام حزب

الله المناطق المدنية لإعداد هجماته خرقاً للاتفاق.

ورحنا ندور وندور حول هذه النقطة. وقد اقترضتُ تعبير «مناطق إعداد» باعتباره مصطلحاً مقبولاً لدى الإسرائيليين. وقد حسب الأسد أن التعبير جاء من الإسرائيليين، فاصرّ على عدم الأخذ به. لكنه قَبِلَ منطقنا في هذا الصدد - إذ قال له الوزير كريستوفر: «أنتم رجل منطقي. إذا كنتم تقولون لا هجمات على المناطق المدنية، كيف يسعكم إنكار المنطق القائل بعدم جواز استخدام حزب الله المناطق المدنية لشنّ الهجمات؟».

وفي نهاية المطاف، اقترح الأسد عبارة «قواعد انطلاق للهجمات». لكنني خشيتُ أن يكون قد فعل ذلك لمنح حزب الله مزيداً من حرية الحركة، لا العكس. إن «الإعداد» في لغتنا يفيد التحضير للهجوم وليس فقط تنفيذ الهجوم. وشرحتُ والوزير كريستوفر مخاوفنا له: إذا خطّطتم لهجوم، وجهّزتم المواد اللازمة له، ونظّمتموه في القرية، وابتعدتم مسافة خمسمئة ياردة عن القرية لإطلاق النار ثم عدتم إليها، فأنتم في هذه الحالة تستخدمون القرية قاعدة انطلاق. مفهوم؟

قَبِل الأسد وجهة نظرنا؛ قال إن قواعد الانطلاق إنما تعني عدم استخدام القرى «مناطق إعداد»! وأردف يقول: «إذا شاء المقاتلون من الطرفين أن يتقاتلوا فيما بينهم، فلا بأس في ذلك»، المهمّ ألا يقتلوا المدنيين أو يُهدّدوا حياتهم بالخطر. وتلك كانت النقطة الأساسية.

لكن، والحق يُقال، قلّما تخلو مفاوضات الشرق الأوسط مما نسمّيه «مشكلة الدقيقة الأخيرة». في 26 نيسان/ أبريل، وبعدما كنا قد انتهينا من وضع نصّ الاتفاق كاملاً، أثار الأسد مسألة لم يتطرق إليها سابقاً بالمرة، وأعني بها مسألة الحصار البحري الإسرائيلي للبنان. قال إنه لا يستطيع قبول الاتفاق ما لم يُرفع هذا الحصار.

وإذا بالكيل يطفح عند كريستوفر. حسبه ما كان تعرَّض له من إحراجٍ قبل ثلاثة أيام، حين حضر إلى دمشق ليجد الأسد «غير قادر» على استقباله. وانتشر الخبر حول العالم، وبالأخص داخل الولايات المتحدة، وجنحت المخيّلة بعيداً وهي تصوّر رئيس سوريا يرفض مقابلة وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية. وطفقت جهابذة النقّاد يتساءلون: كيف نطيق صبراً على هذه المعاملة؟ وبقيت هذه الحادثة لدى البعض الآخر بمثابة صورة لصيقة بولاية وارن كريستوفر كوزير للخارجية. وفي ذلك إجحاف كبير، لأن القصة الحقيقية هي أننا لم نقصد دمشق لرؤية الأسد، بل للقيام بسفرة مفاجئة وغير مُعلنة بالمروحيات إلى بيروت كجزء من دبلوماسيتنا المكّوكية. منذ أيام بيكر، والسفر إلى لبنان يتمّ في الأغلب

بواسطة مواكب سيّارة تنطلق من دمشق. ولأسباب أمنية، تقرّر أن تكون خططنا طيّ الكتمان حتى اللحظة الأخيرة. وحين تجمّع أعضاء وفدنا وتحضّر الفريق الإعلامي المُرافق لمغادرة الفندق، علمنا بأن قائد القيادة الأميركية في أوروبا قد رفض إعطاءنا الإذن بالسفر بواسطة المروحيات، مُعلِّلاً ذلك بأسباب أمنية غير محدّدة.

فعلقنا في دمشق، وكان الوقت متأخراً جداً لتنظيم موكب من السيارات ننطلق به إلى بيروت. في تلك اللحظة، خطر لنا أن نجتمع بالأسد، وتبيَّن لنا أنه «مشغول جداً». لا غرو في أن الأسد يُحب الإيحاء بأنه لا يُقابل وزير خارجية أميركا إلاّ وفقاً لشروطه هو. وكان الوزير كريستوفر يملك كل الحق في أن ينصرف غاضباً في تلك اللحظة. كما كان في مقدوره أن يسيطر على أعصابه، فلا تظهر عليه علائم التكدّر. غير أن ذلك كان سيعرّض مساعي وقف إطلاق النار للخطر، كما كنا سنضطر في آخر الأمر إلى الرجوع إلى الأسد لإنتاج اتفاق لوقف إطلاق النار. في تلك الأثناء، كان علينا أن نواجه وضعاً أُجبر فيه نصف مليون لبناني على النزوح من جنوب لبنان، لكن بقي معه الإسرائيليون يُلازمون ملاجئهم في الشمال. ومن شأن وضعٍ كهذا أن يُغري الإسرائيليين باجتياح لبنان شمالاً من المنطقة الأمنية وتعريض أنفسهم لحرب عصابات متواصلة. وفي ظروف كهذه، اختار وارن كريستوفر ألا يسلك أهون السُّبُل(*).

غير أن كريستوفر كان أيضاً غير مستعد لتحمّل أي إذلال إضافي. فحين آثار الأسد موضوع الحصار البحري، نهض كريستوفر واقفاً، زرّر معطفه وتناول محفظته الجلدية وقال ببساطة: «سيدي الرئيس. لم يعد هناك المزيد مما نبحثه. إني تارك». فتلفّت الأسد مستفسراً: «ماذا يفعل؟ ما المشكلة؟» ـ لقد بُوغت بخرق كريستوفر لمقاربته المنهجية المعهودة في المفاوضات.

وقفتُ مع كريستوفر وسألته عمّا ينوي فعله. كان واضحاً: «إنّي تارك يا دنيس. هذا أمر فظيع؛ فبعد كل هذا يطلع علينا بشرط جديد. سأخرج وأعلن على رؤوس الأشهاد أنه غير جادّ». سألته: هل تسمح لي بكلمة معه أولاً؟ أومأ لي برأسه، فدرتُ حول الطاولة ووقفتُ أمام الأسد. كان لا يزال تحت وطأة الإرباك. ما القصة؟ سألني. أفهمته أن الوزير

(*) حين عُدنا إلى إسرائيل ثانيةً في تلك الليلة، اجتمعتُ بفريق إسرائيلي برئاسة باراك الذي قال إنه ما كان يجدر بوزير الخارجية أن يصبر على تلك المعاملة. فرددتُ عليه بحدّة: «معك حق. هل انت مستعد لرؤيتنا نغادر المنطقة؟ هذا هو الرد السليم. وصدّقني، أنا مستعد لأن أقنع الوزير بالمغادرة حالاً». فلم ينبس بارك ولا شاحاك ولا ياطوم ولا أُوري ببنت شفة.

ليس هنا للعب. فإما أن ننتهي الآن أو يغادر ويخبر العالم بما حمله على ذلك. هنا لان الأسد، واستفسر فقط إن كان في وسع الوزير أو في وسعي أنا إثارة موضوع الحصار البحري ما إن يتم قبول وقف إطلاق النار. كان الوزير مستعداً لذلك. وقد اتبع الأسد هنا طريقته في التجريب ليتأكد من أنه قد حصل على كل ما يستطيع الحصول عليه. وهكذا صار عندنا اتفاق.

وجرياً على عادته، انتقد بنيامين نتنياهو، زعيم المعارضة والمرشّح لمنصب رئيس الوزراء، الاتفاق لأنه (مثل تفاهم 1993) لم يحظر هجمات حزب الله على جيش الدفاع الإسرائيلي داخل المنطقة الأمنية، لا بل إن بيبي ادّعى أن الاتفاق قد أضفى صبغة شرعية على الحرب التي يشنّها حزب الله على الجيش الإسرائيلي في لبنان. وكان معه حق في ذلك. فالاتفاق لم يحلّ مشكلة لبنان، وإنما أوقف فقط تصاعد الصراع، ووفّر حماية أكبر للمدنيين على جانبي الحدود. والبرهان على أن بيبي لم يكن يملك بديلاً أفضل منه، أنه حالما أُنتُخب رئيساً للوزراء، لم يكتفِ بقبول الاتفاق، بل إنه أجاز التفاوض على شروط عمل مجموعة المراقبة المنبثقة من الاتفاق. وكانت مجموعة المراقبة هذه، المؤلّفة من الولايات المتحدة، فرنسا، إسرائيل، سوريا ولبنان، ضرورة أساسية لتطبيق الاتفاق - ولم تضع اللمسات الأخيرة على شروط عملها إلا بعد أن صار نتنياهو رئيساً للوزراء.

الفصل الحادي عشر

بيبي يفوز: فهل يخسر السلام؟

في ترشّحه لرئاسة الوزارة، اعتاد شمعوم بيريز أن يفوز بكل استطلاع ويخسر كل انتخاب. وقد اقترن طالعه هذا بتداعيات التفجيرات الأربعة في ظرف تسعة أيام لتجعلني دائم القلق في فترة الشهرين التي تسبق الانتخابات في 29 أيار/مايو، بالرغم من تقدّم بيريز الثابت على منافسه بسبع إلى خمس نقاط في استطلاعات الرأي.

عشية الحملة الانتخابية المحدّدة رسمياً بثلاثين يوماً، زار بيريز واشنطن، وقد جيّرنا له جميعاً تأييدنا، وأغدق عليه الرئيس عبارات الإطراء، وتعهّد بتقديم معونة أميركية إضافية إلى إسرائيل. لقد سعى كلينتون - وهو البطل في إسرائيل منذ مأتم رابين - إلى نقل مصداقيته الذاتية إلى بيريز، كي «ينقذ» بعمله هذا حزب العمل وعملية السلام. ومع ذلك، لم يطرأ أي ارتفاع على نسبة التأييد لبيريز حين عاد هذا الأخير إلى بلاده، بل ظلت أرقام الاستطلاعات مستقرّة نوعاً ما، بهامش خمسة بالمئة على الأكثر لمصلحة بيريز.

وفوق كل ذلك، لم تكن حملة بيريز الانتخابية مفهومة لي. فهو إذ ألف الخسارة في معظم الأحوال، لم يعد يثق بمواهبه الخاصّة، وأحجم عن إبراز الفوارق بينه وبين منافسه نتنياهو. وعدا عن ذلك، كان في مقدوره أن يُطمئن الجمهور الإسرائيلي على الناحية الأمنية بالإفادة من وجود إيهود باراك، رئيس الأركان السابق للجيش، إلاّ أن باراك لم يُسند إليه أي دور تقريباً في الحملة الانتخابية. في تلك الأثناء، كان نتنياهو يتخلّص بشكل فعّال من أوجه قصوره ونقاط ضعفه. فلما كان الجمهور الإسرائيلي يرغب في تسوية على صعيد عملية السلام، استبعد برنامج نتنياهو الانتخابي البحث في أي حلٍ وسط مع الفلسطينيين، مع أن صاحبه تَعهّد بالعمل على نحو فعّال من أجل السلام. فكيف عساه يفعل ذلك؟ بدلاً من أن يتحداه حزب العمل حول هذه المسألة، أدار حملته الانتخابية، مفترضاً أنه سيفوز فيها حتماً إذا لم تُرتكب أية أخطاء. نتنياهو، من جهته، أدار حملته الانتخابية بإذكاء مخاوف الجمهور حول الأمن، مشدّداً على الحاجة إلى زعيم قادر على حمايته.

عرف الرئيس كلينتون بالسليقة أن بيريز سريع العطب سياسياً. في أول لقاء بينهما في آذار/ مارس 1993، أخبر كلينتون رابين بأنه إذا ما خاطر من أجل السلام، فستعمل الولايات المتحدة على التقليل من تلك المخاطر إلى الحد الأدنى. أما وقد صار رابين الآن في ذمة التاريخ، فالرئيس يشعر بمسؤولية تجاه تراثه وتجاه خَلَفِه؛ وهو يرى في نتنياهو تهديداً بيِّناً لذاك التراث، وبالتالي لن يجلس مكتوف اليدين.

ومن اللافت للاهتمام أن مسألة واحدة فقط طلب منا بيريز مساعدتنا فيها. فقد دأب نتنياهو طوال حملته الانتخابية على اتهام بيريز بأنه يعتزم تقسيم القدس. وفي منتصف أيار/ مايو، سألنا بيرين، عبر أوري، إن كنا نستطيع الإعلان عن نيتنا نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. قدَّر أوري أن ذلك التصريح سيكون له وقع دراماتيكي في إسرائيل، ويعزِّز الثقة بقدرة بيريز على الإيفاء بوعوده، ويُفرِّغ مزاعم وادعاءات نتنياهو من شحنتها. كان الوزير كريستوفر مستعداً لدعم هذا الإجراء إذا كان ضرورياً حقاً لفوز بيريز، لكن ساندي بيرغر لم يشأ حتى طرح الموضوع على الرئيس إلا إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لإنقاذ بيريز من الهزيمة. ما كان في استطاعة مارتن ولا في استطاعتي ادّعاء ذلك. مهما يكن من أمر، فقد أخذتُ به على أساس أنه سيضع بيريز على القمة، ولن يتسنى للفلسطينيين - خوفاً من انتخاب نتنياهو - عمل الشيء الكثير لمقاومته. كنتُ متأكداً من أن الرئيس كلينتون ما كان ليتوانى عن فعل ذلك لو أننا أثرنا الموضوع معه، لكننا لم نفعل(*).

مع ذلك، فقد حاول أن يساعده بطُرُق أخرى. عشية الانتخابات، كان الرئيس يُعدّ العدّة لإلقاء كلمة، فطلب منا فقرة يُدرجها في الخطاب ويُمكن له استخدامها حول الانتخابات الإسرائيلية. وافقتُ ومارك باريس على أن في وسع الرئيس أن يلمّح إلى الرهانات على الانتخابات بالقول إن الإسرائيليين سوف يتخذون قرارات مصيرية عندما يقترعون - إنما لا أكثر من ذلك. والحقيقة أنني ومارك قد استهنّا بتصميم الرئيس على أن يكون صريحاً وواضحاً بشأن الرهانات، ما حمله على القول إن بيريز يجب انتخابه إذا ما أُريد لعملية السلام أن تبقى حيّة.

(*) لو كان الوزير كريستوفر تفاعل بقوة مع هذه المسألة، لكان طرح الموضوع على الرئيس. كان بيرغر في تلك الآونة نائب مستشار الأمن القومي، ويُقرّ بأولوية كريستوفر في معالجة قضايا الشرق الأوسط. وفي هذه الواقعة، لم يكن بيرغر يريد للرئيس أن يظهر كمن غيَّر موقفه من القدس. وكنا قد قاومنا طويلاً جهود الكونغرس لنقل سفارتنا إلى القدس. كان بيرغر يخاف من رواج صورة خيالية لـ«كلينتون آخر معاكس».

هذا ما كنا نعتقده جميعنا بالتأكيد. إنما لسنا نحن من يقترع، بل هم الإسرائيليون. ومن الجائز أن يرى الإسرائيليون في مثل هذا الكلام تدخُّلاً غير مشروع في انتخاباتهم، وينقلبوا على من يُطلب منهم التصويت له. زد على ذلك، أنه في حال فوز بيبي، فإن آخر شيء نريد عمله هو خلق نبوءة تُحقّق ذاتها بذاتها. شعرتُ بأن الرئيس قد تجاوز حدوده، لكن أوري اتصل ليقول لي إن ذلك سيساعدهم، وأن بيريز لفي غاية الامتنان.

في آخر برقية تلقيناها منه قبل الانتخابات، تنبأ مارتن بفوز بيريز بأغلبية 51 بالمئة من الأصوات في مقابل 49 بالمئة لمنافسه. خشيتُ من أن يكون ذلك أقرب إلى الرغبة منه إلى المنطق الصارم. لكنني تنفستُ الصعداء حين اتصل بي مارتن قبل إغلاق صناديق الاقتراع بوقت وجيز ليزفّ إلي الخبر السار: ستُعلنُ النتائج غير الرسمية في غضون رُبع ساعة وستُعطي بيريز فوزاً بأغلبية ضئيلة. وهذا ما أشاع جواً من الارتياح الجماعي في البيت الأبيض ووزارة الخارجية على حد سواء.

لكن تبيّن أن هذا الارتياح كان سابقاً لأوانه. فقد راجعت شبكات التلفزة الإسرائيلية نفسها لدى فرز نصف صناديق الاقتراع تقريباً، وصحَّحت الآن تقديراتها بأنه عندما يتمّ فرز جميع الأصوات، سيفوز نتنياهو بهامش ضيق للغاية.

وإذا بارتياحنا الجماعي ينقلب الآن فزعاً جماعياً. سيخرج بيريز من الحكم، وبيبي، الذي عارض ويعارض أوسلو، سيدخل مكانه. وقد خامرني شعور بأنه قد يُلمّح إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن ذلك لن يعدو كونه تكتيكاً لحمل حزبه وأحزاب يمين الوسط الأخرى على القبول بشروطه في أثناء عمله على تأليف حكومة.

إن الولايات المتحدة تربطها علاقات خاصة بإسرائيل، وقد حافظت هذه العلاقات على ثباتها ورسوخها بصرف النظر عمن يكون في السلطة. أمامنا عمل فوري ينبغي القيام به. علينا أن نُقنع العالم العربي بأن يكبح جماح نفسه وألا يتسرّع في إصدار الأحكام. كما ينبغي لنا أن نُطمئن عرفات، مع تذكيره في آن بأن هناك اتفاقات وعلى الجانبين احترامها.

كل هذه الأفكار خطرت في ذهني حين أطفأتُ جهاز التلفاز، عازفاً عن سماع التعليقات. عندما دخلت عليّ ديبّي في غرفة الجلوس، تعجّبت إذ رأتني لا أُشاهد التلفاز. ردة فعلي كانت: إنني أعرف النتيجة، وأعرف أنني يجب أن أتعامل معها. سأفعل ذلك غداً. أما الآن، فأرغب أن أقرأ كتاباً. وكنتُ أطالع في ذلك الحين سيرة إبراهام لنكولن بقلم ديفيد هربرت دونالد، ووصلت إلى منتصف الفصل الذي يحكي عن اكتئابه. وقد بدا ذلك مُلائماً جداً في ليلة أيقنتُ فيها أن احتمالات السلام قد أُصيبت بنكسة خطيرة.

مشاكلنا الأولى مع بيبي
وطمانة عرفات من جديد

أياً كان الشعور الذي تملّكني، فهو لا شيء أمام ما كان يساور مارتن إنديك حينها؛ إن أوقاتاً عصيبة تنتظره كسفير للولايات المتحدة لدى إسرائيل؛ ولسوف تنقلب به الحال من التمتع بعلاقة حميمة مع رابين وبيريز إلى مكابدة علاقة باردة مع رئيس الوزراء الجديد. والأنكى من ذلك، أن الافتراضات المشتركة التي طالما وجّهت السياسة الأميركية والإسرائيلية لن تعود قائمة بعد الآن - سيتعيّن على مارتن أن يتعامل الآن ويومياً مع أُناسٍ لا يعتبرون الفلسطينيين شركاء لهم وما فتئوا عاجزين عن القبول علناً بمبدأ الأرض مقابل السلام.

اقترح عليّ مارتن أن أتصل ببيبي وأزجيه التهنئة، ففعلت. قلتُ له إنني أتطلّع قُدماً إلى الدخول معه في نقاش استراتيجي مبكر حول حقائق المنطقة، وإلى أين يريد أن يأخذ إسرائيل، وكيف يُمكن لأميركا وإسرائيل أن تعملا معاً على أفضل وجه. ردّ بيبي ببرود، ولم يكن على ما يبدو مستعجلاً للعمل معنا سويةً. وفي الأيام التي تلت تلك المكالمة، سرّب هو أو أحدٌ من بطانته أنه ليس في عجلة من أمره للقائي لأنه يعتبرني (وهذا صحيح) ضالعاً في أوسلو ويقرنني برابين وبيريز.

اتصلتُ بعرفات في اليوم التالي، وكنتُ أعلم أنه مضطرب أيما اضطراب. لقد راهن بكل ما يُملك على أوسلو. وها هي العملية تكاد تتوقف عجلتها أو حتى ترتد إلى الوراء. تحدّث إليّ بصوت بالكاد مسموع. قلتُ له إننا لن نحيد عن سكة السلام، ولا تستطيع أية حكومة إسرائيلية أن تحيد عنها. فنتنياهو لم يرث اتفاقات فقط، بل وعلاقات من نوعٍ أو آخر مع ثماني دول غربية، وهو لن يرغب في إفساد ما ورثه. ذلك سيكون بمثابة فشل ذريع له، وهو غير قادر على تحمّل مغبّة ذلك. إن الحفاظ على ما هو بديهي في مصلحة إسرائيل سيؤطّر سلوكه وتصرفاته حتى وإنْ كان الأمن على رأس أولوياته حتماً. وقُلت لعرفات أُذكّره: لا تنسَ أن نتنياهو قد اُنتُخب من جراء وقوع أربعة تفجيرات انتحارية في تسعة أيام. وسيتوجب علينا أن نضمن ألا يتمكّن من التذرّع بالأمن للنكوص عن نهج السلام. وهذا يعني الإقلاع عن كل أشكال العنف، وحفاظ الفلسطينيين على تعاونهم الأمني مع الإسرائيليين. وبذلك فقط «تستطيع أن تبرهن لنتنياهو أنك شريك، وأن لديه مصلحة في هذه الشراكة».

عندما وصلتُ إلى نهاية «خطبتي» هذه، كان صوت عرفات، على الأقلّ، قد صار

مسموعاً وهو يؤكد لي أنه سيعمل بما قُلته.

لقائي الأول مع بيبي

سيلزم نتنياهو عدة أسابيع لتشكيل حكومته، وقد جدولنا أول زيارة له إلى واشنطن في مطلع تموز/ يوليو. كنتُ آمل أن أراه قبل ذلك، لكنه لم يشأ أن تكون هناك أية تحضيرات مسبقة؛ فهو وليس أحدٌ غيره من سيضع جدول الأعمال لباكورة لقاءاته مع الرئيس كلينتون.

وإذ عجزتُ عن تكوين مقاربته إلى الرئيس، فإني لم أفقد الأمل في التأثير في تفكير من يحيطون به إزاء التعامل مع الفلسطينيين. لذا، اتصلتُ في منتصف حزيران/ يونيو بدوري غولد، أحد مستشاري بيبي، وعرضتُ عليه بعض الأفكار بخصوص الفلسطينيين. دوري، في الأصل، من كونّيكتكت، وقد هاجر إلى إسرائيل عام 1975. إنه أكاديمي في التحصيل والتجربة، ولطالما كان معتدلاً ومعقولاً جداً في نقاشاتنا السابقة. ولم يكن يومئذٍ غير ذلك. قلتُ له سوف يحتاج «معلّمك» إلى إيجاد قناة اتصال سرية مع عرفات تكون جدّية وموثوقة. لن تقوم بذلك كرمى لعيون عرفات، بل حتى تكون لديكم وسيلة خفيّة لحل المشاكل أو استباق وقوعها. وسيكون في مقدورك، في مرحلة ما، أن تستخدمها للتوصل إلى تفاهمات حقيقية بينكم وبين الفلسطينيين. وختمتُ: «ستحتاجون إلى هذه القناة عاجلاً أم آجلاً. وإذا لم تُنشئوا مثل هذه القناة الآن، ستفتقدونها عندما تحتاجونها».

أنصت دوري إليّ وقال إنه سينقل فحوى كلامي إلى بيبي، لكن سيكون من غير المناسب إنشاء مثل هذه القناة إلاّ بعد أن يُنصّب بيبي رئيساً للوزراء في نهاية الشهر الجاري. قلتُ لا بأس، إنما دع شخصاً تعرفه يوصل إلى عرفات حالاً أن بيبي عازم على إقامة مثل هذه القناة ـ فهذا وحده، سيجعل لعرفات مصلحة في حُسن التصرف. أخذ دوري نصيحتي مأخذ الجد، لكن نتنياهو لم يأخذ بها.

لقد ملكت الغطرسة على نتنياهو زمام أمره. وفاجانا جميعاً بفوزه: الاميركيين، وسائل الإعلام الإسرائيلية وحتى زعماء حزبه هو. وسيكون عليه الآن أن يبرهن للعالم أنه خير من يعرف كيف يتعاطى مع العرب والفلسطينيين.

ليس بنيامين نتنياهو بالغريب على أميركا. فوالده، بنتسيون نتنياهو، المؤرِّخ والسكرتير السياسي السابق لڤلاديمير جابوتنسكي ـ قائد الحركة التصحيحية في إسرائيل ـ اختار المجيء إلى الولايات المتحدة عام 1962، حيث درّس في كلية دروپسي للغة العبرية

والمعارف المتشابهة في فيلادلفيا، وتلقى بيبي المراهق يومها، تعليمه في إحدى المدارس الثانوية في ضواحي فيلادلفيا. عاد إلى إسرائيل لتأدية خدمته العسكرية الإلزامية عام 1967، والتحق فيما بعد بوحدة النخبة لقوات الكومندوس «سيارت مكتال»، وهي الوحدة التي سيتولى إمرتها في وقت لاحق أخوه يوناتان (يوني). لكن بيبي عاد للالتحاق بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ويعتقد البعض أنه فكّر بالبقاء في الولايات المتحدة. كان أخوه يوني قائد الغارة الإسرائيلية الجريئة على عنتيبي عام 1976. فقد اُختُطفت طائرة ركّاب إسرائيلية وتوجّه بها الخاطفون إلى عنتيبي في أوغندا، وعلى متنها ما يزيد عن مئة رهينة إسرائيلية. كان إنقاذهم إنجازاً مُذهلاً، وأعاد الروح إلى البلاد - الروح التي نالت منها إلى حدّ بعيد حرب 1973. كان يوني الفرد الوحيد من القوة الإسرائيلية الذي قُتل في تلك الغارة.

أضحى بيبي شديد الالتزام بالحفاظ على ذكرى يوني. وقد كان قدر هذا الأخير في نظر أخيه، كما في نظر العديد من الناس في إسرائيل، أن يُصبح زعيماً من زعماء البلاد. ولطالما شككتُ في أن بيبي يُداخله إحساس في أنه مسؤول شخصياً عن إتمام مسيرة أخيه - وإن كان استخفّ ذات مرة، وكنا ندردش معاً على انفراد في ساعة متأخرة من الليل، بما أسماه «الثرثرة النفسية» عن أنه يسعى جاهداً إلى مضارعة أخيه.

إن الصعود السياسي لنتنياهو يعود بدرجة غير قليلة إلى مُطالعاته الدفاعية البليغة والعلنية عن إسرائيل، أولاً في الأمم المتحدة في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، حيث كانت إسرائيل عُرضة للهجمات بلا انقطاع؛ ثم في مؤتمر مدريد، حيث كان بيبي الوجه الإسرائيلي الذي يراه العالم، متبارزاً مع الناطقة باسم الفلسطينيين، حنان عشراوي. عيَّن موشيه آرينز، وزير الخارجية الإسرائيلي في حكومة شامير، بيبي نائباً لوزير الخارجية، الأمر الذي أمَّن له قاعدة في قلب الحكومة. لكنه كان على طول الخط يعمل بلا كلل على تطوير مصادر الدعم له داخل المعاقل الرئيسية لحزب الليكود؛ واستغلّ بيبي هزيمة إسحاق شامير ليؤكّد على الحاجة إلى دم جديد لإدارة الحزب، وليُحقق الفوز على جميع منافسيه في انتخابات زعامة الحزب في آذار/ مارس 1993 - قبل أشهر معدودات فقط من إنجاز «إعلان المبادىء» في أوسلو، الذي عارضه معارضة عنيفة.

غير أنه يأتي الآن إلى واشنطن ليس كزعيم للمعارضة، بل بصفته رئيس وزراء إسرائيل، وسوف يُعلّمنا حقائق الشرق الأوسط - أو على الأقل هذا ما كان يخاله هو. وفي اجتماعه بالرئيس كلينتون، كان نتنياهو يكاد لا يُطاق وهو يحاضر فينا ويُلقننا كيف ينبغي التعاطي مع العرب. قال إنه سيحترم اتفاقية أوسلو لأن حكومة مُنتخبة ديمقراطياً في

إسرائيل صادقت عليه، إنما لن تكون هناك أية تعديلات أو مفاوضات جديدة حول جزء منها. وكانت الخليل ـ وهي المدينة الوحيدة في الضفة الغربية التي لن يُعاد نشر القوات الإسرائيلية منها في أعقاب الاتفاق الانتقالي ـ مثالاً على الفقرات الشرطية التي يتوجب تعديلها.

بعد مغادرة نتنياهو، لم يجد كلينتون مناصاً من القول إنه «يظن نفسه القوة العظمى ونحن هنا طوع بنانه». وما كان هناك في طرفنا من يُخالفه في تقييمه هذا.

على أثر هذه الزيارة والمناقشات التي جرت بين الوزير كريستوفر ونتنياهو، توجهتُ إلى المنطقة لإطلاع الزعماء العرب ـ مبارك، الأسد وعرفات ـ على ما تمّ فيها. وأنا أنطلق في هذه الرحلة، كان لديّ هدفان يخصّان الأسد وعرفات على التوالي: أولاً، لا بد من إقناع الأسد بمواصلة المفاوضات مع إسرائيل. سيكون عنده سؤال واحد: هل **يُعيد** نتنياهو **التوكيد** على «جيب رابين»؟ إذا كان الأمر كذلك، فهو سيمضي قُدماً في العملية. أما إذا كان الأمر غير ذلك، فهو لن يرغب في المتابعة خوفاً من أن لا يحصل عليه ثانيةً. وكان نتنياهو قد بعث بكتاب خطي إلى الرئيس كلينتون يقول فيه إنه لن **يُعيد توكيد** الالتزام بجيب رابين «في هذه الآونة». وقد تمسّكنا بالمحدَّد الحانق «في هذه الآونة» لنُبقي الباب مفتوحاً أمام احتمال **إعادة التوكيد** في مرحلة لاحقة.

ثانياً، كنتُ آمل في أن أحثّ عرفات على الاستمرار في تأدية دوره على صعيد الأمن. في الفترة التي تلت التفجيرات الأربعة في تسعة أيام، اتخذ عرفات أشدّ الإجراءات صرامةً بحق حركتي حماس والجهاد الإسلامي منذ مجيء أوسلو. فقد استبدل العديد من أئمة المساجد، وقام باعتقال عدد كبير من القادة، بمن فيهم قادة الجناح العسكري لحماس. كما سمح بمواصلة أوجه من التعاون الأمني الحقيقي مع الـ«شين بيت»(*). ومثلما طالبته، لم يترك عرفات أية ذريعة يتحجّج بها نتنياهو على صعيد الأمن.

كانت زيارتي ناجحة لكل من الأسد وعرفات. لكن نتنياهو بدَّد كل ما استطعت إنجازه، ظنّاً منه أن سياسته القائمة على التحدّث بحزم إنما من دون عمل أي شيء، سياسة ناجحة.

فقد أُتيح لي أن أوظِّف رغبة الأسد في تطوير العلاقات الأميركية ـ السورية، وكذلك قُدرتنا على التذرّع باستمرار مفاوضات السلام لإجهاض محاولات الكونغرس إعاقة تلك

(*) جهاز الأمن العام، المعروف أيضاً باسم: «شَبَاك» (م).

العلاقات، كي أحصل منه على تعهدٍ «باستئناف المحادثات قبل الانتخابات (الأميركية) في ميريلاند (أي في واي ريفر) على المسار السوري بمشاركة الولايات المتحدة، وبقبول كل ما سبق تحقيقه على المسار السوري». ولم تكن هذه الصيغة تشتمل بالضرورة على التعهُّد المتمثّل بجيب رابين، الذي أُعطي إلينا ولم يُعطَ إليه. عندما عرضتُ على بيبي الصيغة التي قَبِلَ بها الأسد ـ ثم أُفتعل فيما بعد مشكلة كبيرة لأنني قبلتها بحجّة أنها غير متطلّبة بما فيه الكفاية بالنظر إلى تاريخ الأسد ـ تردّد ثم اعترض. وفسَّر أستعداد الأسد لإبداء المرونة حيال الصيغة كمؤشّر على أنه (أي نتنياهو) ما زال في مقدوره التفاوض عليها.

أجبته: «سيدي رئيس الوزراء. لقد فتحنا ثغرة مع الأسد، وأخشى أن تُسدّ هذه الثغرة. لا تتوقعوا أن يكون [الأسد] معنيّاً بالتفاوض على شروط أستئناف المفاوضات، إذا لم نرجع في الحال حاملين موافقتكم، فسوف تخسرون الفرصة السانحة لاستئناف المفاوضات من دون الالتزام بـ«جيب» رابين».

قال بيبي إنه سيفكّر في الأمر ويعود إليّ. ومضت عداة أسابيع قبل أن يعود، إنما بصيغة معدّلة رفضها الأسد كما تنبأتُ. الفرصة بين الإسرائيلين والسوريين ضاعت، لكن من المفارقة بمكان أنه أستُعيض عنها بشيء آخر.

فقد تكوّن أقتناع عند بيبي وزملائه مفاده أنني مفاوض كفء مع العرب؛ وعلى غير انتظار بدأت تظهر مقالات في الصحافة تتحدّث عن جاهزية بيبي للعمل بفعالية معي. لا بل إن بعضاً من أشدّ منتقديَّ وقاحةً في أميركا سمعوا أن بيبي يثق بأهليتي لإدارة الدبلوماسية.

في العالم الصفري للدبلوماسية العربية ـ الإسرائيلية، ما أكسبه في إسرائيل أخسره بين العرب. فلا أحد يستطيع أن يُسعد الطرفين في آن معاً. ولم يكن ذلك بمشكلة لي على الإطلاق؛ المشكلة كانت في أداء الالتزام. وقد اتضح لي أن ذلك سيكون دونه صعوبات جمّة على المسار السوري.

مع عرفات، كان لديّ شيء من الفعالية الضاغطة؛ إنما بوسعي أن أراها تنكمش وتتناقض مع ازدياده نفوراً من إجراء التوقيفات ومن التعاون مع قوات الأمن الإسرائيلية، في جوٍ تنعدم فيه احتمالات الحركة السياسية، وتُتخذ فيه خطوات إسرائيلية أحادية الجانب ـ كالإعلان عن نشاط استيطاني جديد، وهدم منازل الفلسطينيين، وممارسة ضغوط جديدة على الفلسطينيين في القدس ـ الأمر الذي كان يُحرجه أشدّ الحرج أمام جمهوره.

أشرتُ إلى هذه الإجراءات أمام نتنياهو، منوّهاً بتداعيات ذلك على الأمن. قلتُ له:

«حريٌ بكم أن تبدأوا بالتحدّث إليهم، حتى ولو في السرّ، عن كيفية المُضي قُدماً في العمل: ما الذي يمكنكم عمله قريباً، وما الذي يتعذر عليكم عمله؛ ماذا تحتاجون منهم، وماذا في مستطاعكم عمله لإحداث ثمة فارق لصالحهم؛ ماذا يستطيع كلّ منكم أن يعمل لجعل الحياة أكثر يُسراً على الآخر لا أكثر عُسراً». في تلك المرحلة، وافق بيبي على قيام قناة اتصال سرّية بين دوري غولد وأبو مازن(*). وقد أسفرت في بادىء الأمر عن جهدٍ يرمي إلى إنتاج لاورقة حول استئناف المفاوضات. وتكثّف هذا الجهد ما بين الأسبوع الأخير من آب/ أغسطس والأسبوع الأول من أيلول/ سبتمبر 1996، بحيث قضيتُ ليلة الثالث من أيلول/ سبتمبر بطولها أعمل على الهاتف مع عرفات، محاولاً صياغة النصّ الذي سيكون بمثابة الأساس لأول اجتماع يُعقد بين عرفات ونتنياهو في 4 أيلول/ سبتمبر. وقد تبدّلت أولويات البنود، فصُرف النظر عن بحث مشكلة الخليل والقضايا الاقتصادية ومسألة استئناف المحادثات الخاصة بالوضع الدائم، لتحلّ محلها مسألة استحداث لجنة توجيهية تتولى توجيه مناقشة كل المسائل الناشئة عن الاتفاق الانتقالي (التعاون الأمني، مطار غزة، المعبر الآمن بين الضفة الغربية وغزة... إلخ).

بعد أن تحرّك نتنياهو نحو تفاهمٍ، عاد وتراجع، مدفوعاً بلا شك بحاجته إلى استرضاء قاعدته اليمينية. وسيكون ذلك نمطاً طوال فترة تولّيه رئاسة الوزارة. فكان كلما سعى إلى مدّ اليد إلى الفلسطينيين عمد إلى موازنة عمله هذا بخطوات تسترضي جمهوره اليميني. وهذه الخطوات بالذات هي ما كان يثير حفيظة الفلسطينيين.

أما والحالة هذه، فقد غدا الوضع أكثر تفجّراً من جراء الخطوات الاسترضائية التي قَبِلَ بها الفلسطينيون بنتيجة محادثات أبو مازن - دوري غولد. وفي معرض إثبات أن المحادثات المباشرة لا تفضي دائماً إلى تفاهمات أكبر، وافق الفلسطينيون على إغلاق مكتبين لهم في القدس الشرقية. فقد شرح غولد أن هذه الخطوة مهمّة جداً بالنسبة إلى نتنياهو، وفهم أبو مازن أن الإسرائيليين سيقومون، لقاء إغلاق المكتبين، بتحركٍ حيال الخليل، ورفع القيود عن دخول العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، واستئناف المفاوضات حول الوضع الدائم. وما عناه غولد بالتحرّك حيال هذه المسائل ليس العمل عليها في الحال، بل الانفتاح بالأحرى على بحثها ومناقشتها، ومما يؤسف له، كما اتضح لي بعد ذلك بقليل، أن أبو مازن «باع» إغلاق المكتبين - الذي بدا كتراجع رمزي إزاء مسألة القدس - إلى عرفات على أساس تسوية مسألة الخليل، والسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل

(*) كان تيري لارسن خير معوان لنا في تسهيل واستضافة تلك الاجتماعات.

في إسرائيل، وإطلاق محادثات الوضع الدائم. وما ضاعف من الأذى النازل بأبو مازن، إقدام إسرائيل على اتخاذ خطوتين بُعيد إغلاق المكتبين رأساً: هدم الإسرائيليين لمركز اجتماعي فلسطيني في قلب القدس الشرقية؛ والإعلان عن بناء ألف وخمسمئة وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية.

وكأنه لم يكفِ بيبي الفوز بغنيمة المكتبين في القدس الشرقية. ففي أثناء تحضيره للمفاوضات - وكان بالفعل قيد تشكيل فريق لها - راح يُغطي نفسه أكثر فأكثر بالجناح اليميني. غير أن ذلك حصل في وقتٍ لم يكن قد قدّم فيه شيئاً إلى الفلسطينيين. فأُخذ غولد على حين غرّة، لكن أبو مازن أُصيب بالإرباك، لا بل «احترق» على حد وصفه؛ فلا عجب أن يتصلّب بعد ذلك، ويفقد كل اهتمام بمحاولة تطوير تفاهم أوسع في تلك المرحلة. ومن جهته، أيد عرفات الدعوة إلى الإضراب في القدس الشرقية احتجاجاً على الإجراءات الإسرائيلية. وآنذاك أخبر محمد دحلان، رئيس جهاز الأمن [الوقائي] الفلسطيني في قطاع غزة ضابط الارتباط الأميركي للشؤون الأمنية المفروز له، أن المزاج العام في الشارع بالغ السوء، وقد يخرج عن نطاق السيطرة ما لم يُعطَ الفلسطينيون شيئاً إيجابياً يُمكن التدليل عليه في وقت قريب. لكن وعوضاً عن الحصول على شيء إيجابي، حصلوا على افتتاح النفق الأشموني(*) في القدس في أواخر أيلول/ سبتمبر.

فتح النفق الأشموني، انفجار العنف، والقمة في واشنطن

في أعقاب حرب 1967، شرعت إسرائيل بإجراء عمليات حفر وتنقيب واسعة النطاق في البلدة القديمة بالقدس. وبالنسبة لأُناس منغمسين جداً في التاريخ التوراتي، تُعتبر الحفريات الأثرية بمثابة وسيلة لإماطة اللثام عن الماضي وتثبيته، أو على الأقل وصفه بدرجة أكبر من الدقة. وكشفت الحفريات حول حائط المبكى - وهو جدار دعمٍ يعود إلى حقبة الهيكل اليهودي الثاني - مظاهر الحياة في فترة الحكم الروماني للقدس. ففي مقدور المرء، متى نزل إلى تحت الأرض، أن يعود إلى غابر الأزمنة، بالمعنى الحرفي للكلمة، فيرى بأمّ العين آثار البيوت، والمخازن، والحمامات، والآبار... إلخ.

(*) نسبةً إلى الأشمونيين أو الهاسمونيين، الذين يُعرفون أيضاً بالمكابيين. وهي أسرة يهودية عاشت في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد، وقادت المعارضة ضد الهيمنة السورية على البلاد ونزعات الهلينة في إحياء الحياة السياسية والدينية اليهودية؛ وعُرف عنها تشدّدها ضد كل ما يُدنّس الهيكل اليهودي (م).

مع الحرص على عدم إجراء أية حفريات تحت «الحرم الشريف»، ثالث أقدس المزارات عند المسلمين، إلا أنه جرى حفر ممرّ تحت الأرض على امتداد الحائط الغربي، وصار هذا الممر يُعرف بنفق الحائط الغربي. ويُمكن للمرء أن يلجه من الساحة العامة القائمة قُبالة حائط المبكى، وهو الجزء المرئي من الحائط الغربي، ويمتد النفق قُرابة أربعة أضعاف طول الحائط (أي حوالي 480 متراً)، ويجري تحت الحي المسلم من البلدة القديمة. ونفق الحائط الغربي، الذي لا يعدو كونه ممرّاً للمشاة، ضيّق جداً وتُشرف عليه إسرائيل، التي لا تسمح بدخوله إلا للزائرين الذين يرافقهم أدلاء رسميون. وعدا عن الحصول على صورة بصرية أوضح للحياة في القدس الغابرة وعلى فهمٍ أفضل للموقع الذي كان يشغله الهيكل، فإن هناك نقطة في ممر المشاة تُعرف بمحل «قُدس الأقداس»، حيث كان يُحتفظ بـ«تابوت العهد» ـ أي الوصايا العشر.

وهناك نفق آخر، هو النفق الأشموني، ويبلغ طوله زهاء 80 متراً ويقع خارج محيط الحرم الشريف، الذي يدعوه اليهود بجبل الهيكل («هارهابيت» بالعبرية). وكان يُستخدم ذلك النفق قناة لجرّ المياه في الحقبة الأشمونية [المكابية] للقدس. الجهة التي قامت بحفره في عام 1987، هي وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية؛ وكانت غاية الوزارة من ذلك أن تتيح للمرء أن يدخل نفق الحائط الغربي ثم يعبره إلى النفق الأشموني ويخرج منه إلى الحيّ المسلم من البلدة القديمة. غير أن دائرة الأوقاف ـ أي السلطة الدينية الإسلامية ـ عارضت كل هذه الخطط، لأن فتح مخرجٍ من النفق يتطلّب هدم جدار يقع أسفل «دير أخوات صهيون»، وإعاقة الوصول إلى بركة ماء تحت الأرض تُعرف بـ«بركة ستاروثيون». ولمدة تسع سنوات، ابتداءً من عام 1987، كانت وزارة الشؤون الدينية كلما دعت إلى هدم الجدار، تسارع دائرة الأوقاف إلى إثارة الاضطراب كونها ترى في مثل هذه الخطط محاولة لإرساء سابقة لمزيدٍ من الخطوات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير طابع الحيّ المسلم... إلى أن أخذت الحكومة الإسرائيلية بنصيحة المسؤولين الأمنيين لديها بعدم «فتح» النفق.

لكن في منتصف ليل 24 أيلول/ سبتمبر 1996، لم تعد تلك النصيحة موضع التفات بعد اليوم. فقد فُتحت البوابة الحجرية. وفي صبيحة الغد، حين خرج الفلسطينيون في تظاهرات احتجاج، ادّعى بيبي أن عمدة القدس، إيهود أولمرت، هو من قام بذلك. وزعم أن الأمر لا يستأهل كل ذلك. فسألته، إن كان الأمر كما تدّعي، فلماذا فعلتموه تحت جنح الظلام وبواسطة سريّة من جيش الدفاع الإسرائيلي؟

السبب بيِّنٌ بذاته. فالنشاط اليهودي في المنطقة المحيطة بالحرم الشريف حسّاس

ودقيق للغاية؛ وهو يستثير مخاوف فلسطينية من رغبة يهودية مُتخيَّلة في إعادة بناء الهيكل. ولطالما أُستُغلّت هذه المخاوف وجرى التلاعب بها تكراراً على مرّ التاريخ. فقد قام العرب بأعمال شغب عام 1928 لأن اليهود رفعوا ستارة أمام حائط المبكى، ما صُوِّر يومها على أنه بداية إنشاء كنيس يهودي هناك - وهذا ما يجوز أن يفضي، بحسب أدعائهم، إلى إعادة بناء الهيكل في مكان المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وفي عام 1929، فإن الذي أشعل فتيل الشغب الذي تصاعد بسرعة وأدّى إلى وقوع مجزرة الخليل، استمرار التوتر بين المسلمين واليهود حول الوصول إلى الأماكن المقدسة.

وكما يُمكن التنبؤ، تمّ في هذه الحالة أيضاً التلاعب بالمشاعر حيال «فتح» النفق. فعلى الرغم من أن البوابة الحجرية التي فُتحت لا تقع على مقربة من أساسات أي من المسجدين - ومنفصلة عن أية إنشاءات ارتكازية - فقد صُوِّرت بسرعة على أنها عمل قد يُهدِّد سلامة المسجدين على سطح الأرض بالخطر. وأعاد التاريخ نفسه، فأنتشرت إشاعة تقول إن المسجدين في خطر، وبدأت على الفور أعمال الشغب والإخلال بالأمن، وما لبثت أن عمّت كل أنحاء الضفة الغربية. وصبّ عرفات الزيت على النار - وهو الميّال على الدوام إلى اختلاق الأساطير الجديدة وترويجها - بأن تحدّث عن خطرٍ داهمٍ بتهدّد الحرم.

تُرى هل كان عرفات يحاول استغلال خطوة خاطئة من دون أدنى ريب ارتكبها بيبي، ليحمل الأسرة الدولية على الوقوف إلى جانبه؟ هل سئم من معاملة بيبي له على أنه تحصيل حاصل، وقرّر أن يُبرهن أنه قادر على خلق مشكلة حقيقية لرئيس الوزراء هذا؟ هل يُحاول ركوب موجة الغضب الفلسطيني وحسب، أم تراه غضب وخاف حقاً من أن تكون الخطوة توطئة لمسعى جديد يقوم به بيبي للمسّ بطابع الحيّ المسلم؟ أياً كان السبب، فقد أجّجت أقوال عرفات أعمال العنف، ثم تنصّل من كل مسؤولية عن وقفها بحجّة أن الإسرائيليين لا يسمحون له بعمل أي شيء في القدس.

كان نتنياهو في تلك الأثناء يقوم بزيارة إلى أوروبا، فهرع من فوره عائداً إلى إسرائيل ليُواجه كارثة على صعيد العلاقات العامة. وتفاقمت أعمال الشغب الفلسطينية، وردّت إسرائيل باستخدام القوة، مخلِّفة عشرات القتلى ومئات الجرحى من الفلسطينيين. وتكبّدت إسرائيل بدورها بعض الإصابات. غير أنه عندما أحاط الفلسطينيون الغاضبون بفصيلة من الجنود الإسرائيليين تحرس قبر يوسف في نابلس، هدّد نتنياهو بردٍ عسكري إسرائيلي واسع النطاق، فتمكّن مسؤولو الأمن الفلسطينيون من تهدئة الوضع، إنما ليس قبل أن يسقط خمسة عشر جندياً إسرائيلياً صرعى، مع انضمام الشرطة الفلسطينية إلى جانب

المشاغبين، وإطلاق بعض أفرادها النار على الجنود الإسرائيليين.

لم يسبق أن حدث مثل هذا منذ بداية عملية أوسلو. فجعلنا، الوزير كريستوفر وأنا، نتحدث إلى عرفات ونتنياهو يومياً، محاولين عبثاً السيطرة على الوضع. لكن يبدو أن العنف اتخذ لنفسه منحى خاصاً به، مع زعم عرفات ومن يحيطون به أنه من غير المرجّح أن يتوقف العنف إلا بعد إغلاق النفق. بيد أن نتنياهو لم يكن في وارد إغلاق النفق، تخوّفاً من أن يبدو كمن يتنازل عن القدس تحت وطأة العنف، وبما يُوحي ضمناً أن على إسرائيل أن تتشاور مع الفلسطينيين قبل أن تُقدم على أي عمل يخصّ القدس. وهذا ما كان سيبدو بمثابة إقرار من رجل فاز بمنصبه من خلال اتهام خصمه بكونه مستعداً لتقسيم القدس، بأن إسرائيل ليست هي الجهة المسيطرة في المدينة.

ها هو نتنياهو يقع في الفخ الذي نصبه بنفسه. وقد رأى عرفات الفخ كثغرة ينتزع من خلالها شيئاً ما فيما يخصّ القدس، متحجّجاً بأنه في حاجةٍ إلى تنازل إسرائيلي إذا كان يُؤمل في استعادة النظام العام.

بعد أسبوعٍ كامل من العنف المتصاعد، ترتّب علينا أن نؤمّن لكل طرف مخرجاً من هذه الورطة. وخُيِّل إليّ أنه لن يفي بالمراد في هذه الحالة سوى خطوة دراماتيكية. فالححتُ على الوزير كريستوفر أن يدعو الزعيمين إلى واشنطن لحضور اجتماع قمة مع الرئيس كلينتون.

ومرة أخرى، كان من رأي الوزير أن نرفع القضية إلى الرئيس مباشرةً، ومن جديد وجدنا لدى هيئة أركانه ممانعة في المُضي قُدماً بما نحن في صدد اقتراحه. ثمة خمسة أسابيع متبقية على إجراء الانتخابات الرئاسية، والرئيس كلينتون متقدّم على منافسه، السناتور دول، بهامش مريح وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي، فما الداعي إذاً للمجازفة بفشل ذريع الآن؟

وفي النهاية، رفعنا القضية إلى الرئيس؛ ومجدداً سألني الرئيس: أمن الضروري التدخل حالياً وبهذه الطريقة؟ أحقاً لا يوجد أي بديل آخر؟ ومرة أخرى قلتُ له إنه لا سبيل غير هذا السبيل. كنتُ أخشى من أن يتعرض نتنياهو لضغوط متزايدة كي يقمع أعمال الشغب بقوة عسكرية كاسحة - وإذا ما فعل ذلك، سوف تزداد مخاطر التفجيرات الانتحارية، وستهتزّ حتماً وفي العمق القدرة على مواصلة مساعي السلام. اُقتنع الرئيس بوجهة نظري، ووافق على دعوة الزعيمين إلى واشنطن.

قمة واشنطن:

30 أيلول/ سبتمبر ـ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1996

القمة نفسها طرحت مشكلتين: واحدة هيّنة وتتعلق بدعوة اللاعبين الأساسيين لحضور القمة. إذ لم أكن أتوقع أية مصاعب في حضور عرفات أو نتنياهو. كما شعرتُ بضرورة دعوة الملك حسين والرئيس مبارك بغية الترميز إلى أن العملية السلمية جهدٌ إقليمي. وجدتُ الملك حسين جاهزاً للحضور؛ أما مبارك فكان مستعداً فقط لإيفاد وزير خارجيته، لأنه مشغول البال حيال ما سينجم عن اجتماعٍ كهذا على حد قوله.

وكنتُ أنا مثله؛ وتلك كانت مشكلتي الثانية. فماذا نرجو من هذا الاجتماع؟ كنتُ أعرف أن عرفات يريد شيئاً يُمكنه أن يدلّ عليه بالبنان، وحبّذا لو كان هذا الشيء يخصّ القدس. وكنتُ أعرف أيضاً أن نتنياهو في حاجة إلى الظهور بمظهر من لا يُكافىء على استخدام العنف. هما رغبتان لا سبيل إلى التوفيق بينهما على ما يظهر. فهل من طريقة لتربيع الدائرة؟

تبادر إليّ أنه ربما تكون هناك طريقة ما. فخارج قاعدته اليمينية، فإن نتنياهو عُرضة للانتقاد المرير، بينما بقية البلاد ترى في خطوته حيال النفق الأشموني خطوة تفتقر إلى المسؤولية. لكن على كرهه الشديد للإذعان إلى ضغوطنا، سوف يحاول نتنياهو أن يُظهر للاتجاه السائد في إسرائيل أنه لم يقضِ على أوسلو. بهذه الأفكار تجول في رأسي، فكّرتُ أنه ربما يكون منفتحاً على عدّة مقترحات أو نتائج، مثل:

- استئناف المفاوضات المكثفة حول الخليل؛

- تعيين موعد محدّد لإعادة الانتشار في المنطقة التي يُطلق عليها الإسرائيليون اسم «اسطبلات سليمان» المحاذية للمسجد الأقصى (وهي فكرة أُثيرت معي قبل أسبوع من الزمن).

إن هذه البنود الثلاثة، إذا ما أُخذت مجتمعةً، كفيلة بمنح عرفات التنازلات التي يدلّ عليها أمام جمهوره، بينما لا يكون بيبي مضطراً إلى إغلاق النفق. كنتُ على قناعة بأن هذا الحل سيخرج بنا من دائرة الأزمة. لكن بعد أربعين ساعة من المداولات والنقاشات والاجتماعات، لم نتمكّن سوى من التوصل إلى نتيجة واحدة من أصل الثلاث آنفة الذكر؛ ألا وهي استئناف المفاوضات المكثفة والمتواصلة حول الخليل.

أين وقع الخلل؟ ببساطة، لم يكن نتنياهو راغباً في تقديم أية تنازلات على الإطلاق.

فبالرغم من أنه قد انتُخب حديثاً، وإعادة انتخابه ما زال أمامها زمن طويل، فقد كان مُسمَّراً على قاعدته السياسية أكثر منه على مستلزمات العملية السلمية. قد يتجوّل بين رموز التغيير، مجتمعاً على أنفراد بعرفات مرتين، وموافقاً على التفاوض دونما انقطاع، إلاّ أنه لن يقبل بأي شيء يخصّ النفق، مع أن الملك حسين اقترح «حلاً يحفظ ماء الوجه» - تعليق فتح النفق لحين يُثبت علماء الآثار أنه لا يُشكّل خطراً على سلامة المسجدين من الناحية الإنشائية. وهو لن يقبل بأي إشرافٍ لدائرة الأوقاف على «اسطبلات سليمان»، مع أنه هو من اقتراح ذلك قبل مجيئه إلى واشنطن. وهو لن يوافق على الموعد المحدّد بشأن إعادة الانتشار في الخليل، رغم تعهّده بالعمل على تسوية هذه القضية بسرعة. لقد جلب على نفسه غضب كلينتون بعناده هذا، واستُهدف بتقريع مطوّل كان في المستطاع سماعه بوضوح آتياً من الحجرة المجاورة؛ وبالرغم من ذلك كله، لم يتوانَ بيبي عن المنافحة علناً عن الرئيس رداً على التهمة القائلة إن كلينتون ينتهج سياسة خارجية قائمة على المظاهر: «أود أن أسألك، ماذا تريد منه أن يفعل؟ كان لدينا وضع متفّجر جداً. وكان الرئيس على اتصالٍ دائمٍ بي وبعرفات. وقد عرض علينا مساعيه الحميدة، ولا يسعنا إلاّ أن نشكره نحن الاثنين على أدائه هذه الخدمة المهمّة لنا بتوفيره المكان والمقرّ وعلى تسهيله أمر المحادثات بيننا. وهذا ما فعله بالضبط».

تلك كانت خمرة بيبي المعتّقة. سيحاول أن يمسك العصا من الوسط. وسيتعرّض لنقدٍ لاسعٍ (في مأدبة الغداء في اليوم الأخير من القمة) على هيئة هجوم بليغ، عاطفي وشخصي من الملك حسين الذي أتهمه بتهديد آمال العرب والإسرائيليين على السواء في السلام، من جرّاء أحكامه الفجّة والمتهافتة. وسيجيب بأن يعد بحل مشكلة الخليل عبر التفاوض الآن، ساحباً نفسه للجلوس على أريكة واحدة مع عرفات ومخاطبته بصوت مسموع: «بإمكاننا، سيدي الرئيس، أن نفاجىء العالم؛ وبإمكاننا أن نتوصل إلى اتفاق على جناح السرعة».

كان بيبي في حاجة إلى العودة إلى إسرائيل ببيِّنة تشهد على أن اجتماع القمة كان ناجحاً - لم تُقدَّم أيّة تنازلات، وأمكن مع ذلك إنقاذ عملية السلام. أما وقد صمد في وجه الضغوط في واشنطن، فإن في مقدوره أن يُساوم بعد ذلك. غير أن عيباً واحداً كان يشوب هذه الاستراتيجية: فعرفات بات يعلم الآن أن بيبي هو المستميت. وإذا كان لهما أن «يُفاجئا العالم»، فإنه بيبي من سيقوم بالتنازل، لا هو.

اتضح لي كل ذلك إنما متأخراً، عندما شرعتُ بعد ثلاثة أيام من القمة بالمعاونة في التفاوض على الخليل. لم يخطر لي أن الدور الأميركي في المفاوضات الإسرائيلية -

الفلسطينية على وشك أن يتبدّل. رابين كان يريدنا أن نبقى في الخلف، نُساعد الطرفين لا أن نتفاوض بالنيابة عنهما؛ مع نتنياهو في منصب رئيس الوزراء، كُتب عليّ أن أتحول إلى وسيط بدوام كامل. فلسنا مُطالبين بعد اليوم بمد يد المساعدة إلى الطرفين، وتسهيل جهودهما، وإعادة طمأنتهما في اللحظات الحرجة، والجمع بينهما من حين لآخر، والضغط عليهما عند الضرورة لحملهما على اجتياز العتبات واتخاذ القرارات. كُنتُ على وشك أن أنتهي وسيطاً، يتفاوض مع كل طرف، ويستكشف ما يُمكن لهما عمله، ويصوغ المشاريع ويضع المسودات لها، ويتوسّط للتوصل إلى حلولٍ وسط.

الفصل الثاني عشر

مكوك لا ينتهي لأجل الخليل

لماذا صارت الخليل بؤرة الجهود المبذولة لإخماد العنف الذي أشعل فتيله فتح النفق الأشموني؟ كانت الخليل المدينة الوحيدة في الضفة الغربية التي لم يُعِدْ الإسرائيليون نشر قواتهم فيها. إذ أبدى نتنياهو، ومنذ البداية، ممانعة في إجراء أية عملية إعادة اُنتشار في الخليل، وكذلك زملاؤه في الحكومة كانوا يعارضون ذلك بشكل واضح. فأضحت الخليل ما يُشبه حالة اختبار: عرفات يريد التأكد من عدم انسحاب نتنياهو من عملية أوسلو؛ وكثيرون في جناح بيبي اليميني يريدونه أن يفعل ذلك. لا مراء في أن إعادة الانتشار في الخليل لم تكن بتلك المسألة البسيطة، حتى وإن نصّ عليها الاتفاق الانتقالي. فلو كانت الخليل مثل بقية مدن الضفة الغربية جميعاً، لكانت حكومة بيريز قد نفّذت إعادة الانتشار وانتهت. غير أنها لم تكن كذلك. لقد مثّلت الخليل مشكلة فريدة من نوعها بوجود زهاء 400 مستوطن إسرائيلي يقطنون قلب المدينة. فما من مدينة في الضفة الغربية أو قطاع غزة ضمت جالية إسرائيلية تعيش في داخلها سوى هذه المدينة. وقد أقرّ الاتفاق الانتقالي بهذا الواقع من خلال تقسيمه الخليل ـ المدينة ذات الـ140 ألف نسمة ـ إلى قطاعين: خ ـ 1 وخ ـ 2؛ وهذا الأخير هو الذي يضمّ الجالية اليهودية الصغيرة. خ ـ 1 يُشكِّل حوالي 80 بالمئة من مساحة الخليل، وخ ـ 2 مأهول بحوالي 20 ألف فلسطيني. وإعادة الانتشار كانت تعني أن ينسحب الجيش الإسرائيلي من خ ـ 1؛ لكن بسبب وجود الإسرائيليين في خ ـ 1، ارتُئي عدم الانسحاب من خ ـ 2، أثناء الفترة الانتقالية على الأقل.

إن خسارة خمسة عشرة جندياً عند قبر يوسف في نابلس، فضلاً عن الغضب الإسرائيلي على العنف الذي فجّره فتح النفق الأشموني ـ بما في ذلك الدور الذي لعبته الشرطة الفلسطينية في أعمال العنف تلك ـ كل ذلك دفع إلى إقامة ترتيبات أمنية خاصة من أجل الخليل. حين وصلتُ إلى إسرائيل بعد انتهاء القمة بثلاثة أيام، لعقد اجتماعات تمهيدية مع نتنياهو وعرفات، لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق أن تجد نفسك أمام مقاربتين

متعارضتين إلى المفاوضات الوشيكة. من نتنياهو، سمعتُ أن جيش الدفاع الإسرائيلي يجب أن يتمتع بحرية الحركة أو الحق في الدخول مجدداً إلى خ - 1 بعد إعادة الانتشار؛ وأن هناك حاجة إلى إنشاء مناطق عازلة بين خ - 1 وخ - 2، يتولى الإشراف عليها أفراد الشرطة الفلسطينية مسلحين بمسدسات لا ببنادق؛ وأن الدوريات المشتركة يجب أن تجوب خ - 1، أي المنطقة الفلسطينية، وليس خ - 2، المنطقة الإسرائيلية - حيث لا وجود فيها إلاّ للجيش الإسرائيلي. كما يتعيَّن فرض قيود أخرى على الفلسطينيين في كلا القطاعين من الناحيتين الأمنية والمدنية على السواء، وذلك تسهيلاً لحياة الإسرائيليين القاطنين في خ - 2.

أما عرفات والفلسطينيون، فلم يكن بالأمر المستغرب أن يكونوا على قناعة من أن عملية إعادة الانتشار هذه يجب ألا تختلف عن سائر العمليات الأخرى. فالحقوق الفلسطينية في خ - 1 يجب أن تكون غير مقيّدة شأنها في أية مدينة أخرى - أي المنطقة (أ) - في الضفة الغربية، وأن قطاع خ - 2 يجب أن يكون شبيهاً بالمنطقة (ب)، أي يضطلع الفلسطينيون بالمسؤولية عن الشؤون المدنية والنظام العام فيما تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية العليا عن الأمن. لفت الفلسطينيون انتباهنا إلى الخطوط التوجيهية العامة للمفاوضات بشأن الخليل كما وردت في الاتفاق الانتقالي؛ وأصرّ عرفات وأبو مازن وصائب عريقات جميعاً على أن إسرائيل لا تستطيع تعديل الأحكام الآن. أما الأحكام الأمنية الخاصة فمقبولة، بشرط ألا تُغيِّر في طابع الاتفاق.

من هذه الاجتماعات، إذاً، تسنّى لي أن أرى أن التحدّي كان في وضع أحكام أمنية خاصة تُرضي الجانبين، وتحترم في الوقت نفسه الاتفاق الانتقالي. ولم تكن تلك بالمهمة البسيطة، وقد ضاعف من صعوبتها اختلاف الطرفين حول ما يقتضيه الاتفاق وما لا يقتضيه.

لم يكن الجوهر وحده هو همي الوحيد، بل إن العملية التفاوضية وهيكلية التفاوض، كما خطّط لهما كل طرف، كان من الصعب جداً الأخذ بهما. وهكذا ضمت جلستنا الافتتاحية في إيريز(*)، الوفدين الضخمين وجهاً لوجه، وسمحت لهما بالكلام، وكنتُ على رأس فريق أميركي صغير الحجم أخذ مكانه على أحد طرفي الطاولة المستطيلة. كانت الإنجليزية هي لغة المحادثة، لكن رئيس الوفد الإسرائيلي، الجنرال المتقاعد دان شومرون، لا يتقن الإنجليزية أو العربية. بعكس صائب عريقات، رئيس الوفد الفلسطيني، الذي يتكلّم الإنجليزية بطلاقة ولا يعرف العبرية إلاّ قليلاً. وهذا ما خلق مشهداً ساخراً حقاً: يتحدث دان شومرون

(*) المنطقة الحدودية التي تفصل إسرائيل عن قطاع غزة.

بالعبرية، فيقوم جبريل الرجوب، رئيس جهاز الأمن [الوقائي] الفلسطيني في الضفة الغربية - وهو الذي تعلّم العبرية خلال السنوات الثماني عشرة التي قضاها في السجون الإسرائيلية - بترجمة كلامه إلى العربية، ومن ثم يُترجم جمال ترجمة الرجوب العربية إلى الإنجليزية. كان واضحاً أننا مدعوون إلى إيجاد شكل مختلف للمحادثات حتى يتسنّى لنا إحراز تقدم حقيقي.

من دون ذلك، كنا سندخل في مفاوضات طويلة وممتدة إنما على غير طائل - وتلك وصفة سحرية لتجدّد العنف. وما ضاعف من إحساسي بالحاجة الملحّة هنا، رغبة بيبي في الانتهاء من ذلك - ليُدهش العالم في حقيقة الأمر. ونظراً إلى أن مقر إقامة رئيس الوزراء كان قيد التصليح والتجديد، فقد التقينا نحن الاثنين بمفردنا في شقته بالقدس على أثر الجولة الأولى من المحادثات. شرحتُ له أن الهيكلية التفاوضية الراهنة من شأنها أن تطيل أمد المحادثات، فكان جوابه: «دعونا ننتهي بحلول نهاية الأسبوع الجاري. يُمكن أن نعقد اجتماعاً سرياً مع عرفات في دارة مارتن، وبعده اجتماعاً علنياً لإبرام الاتفاق».

كان نتنياهو، هو الآخر، توّاقاً إلى التحرك بسرعة كي يُثبت أنه قادر على إنجاز شيء ما وليس على خربطة الأمور فحسب. لكنه لم يكن قد فكّر ملياً في كيفية تلبية احتياجاته واحتياجات الفلسطينيين في نفس الوقت. وفي غياب ذلك، كنتُ معارضاً لعقد اجتماع فوري بين نتنياهو وعرفات، وعلى يقين كذلك من أن عرفات سيفطن إلى تلهّف نتنياهو، ومن شبه المؤكّد سيرفض أفكاراً قد تنجح فيما لو قُدّمت في الوقت المناسب - وأنا أُريد، على الأكيد، الاحتفاظ بتلك الأفكار إلى وقت لاحق.

تفهّم نتنياهو وجهة نظري هذه، لكنه كان يتطلّع إليّ في الأساس كي أُساعده في تصوُّر طريقة ما لتربيع الدائرة. فقررتُ أن الوقت الحاضر مُلائم لإقامة قناة اتصال خلفية، خصّيصاً من أجل البحث تحت غطاء من السرّية عن سُبُل ممكنة لتهدئة هواجس ومخاوف كلا الطرفين. وقد رشّحتُ لهذه القناة أمنون شاحاك وأبو مازن. وكانت لديّ عدة أسباب حملتني على اختيار هذا الزوج: فأمنون شاحاك، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، شخصٌ معروف للفلسطينيين، وله اعتباره بوصفه حلّالاً للمشاكل، ومستعد لمصارحتي بما يستطيع وما لا يستطيع عمله. ومن جهته، أبو مازن، الرجل الثاني المفترض في م. ت. ف، شخص جادّ ومعتدل في نظر الإسرائيليين، وحتى في نظر نتنياهو، الذي لا يثق على وجه العموم بأحدٍ، من عرفات فنازلاً.

كنت أعرف أنه إذا ما طرحتُ اسم أمنون على بيبي أولاً، فمن المحتمل أن يقترح عليّ

شخصاً آخر قريباً منه. لكن إذا ما حصلت على موافقة عرفات على قناة شاحاك ـ أبو مازن أولاً، واتصلتُ من مكتب عرفات لأُخبر بيبي بالأمر، فمن المرجّح على ما استنتجت أن يقول بيبي نعم وبذا أظفر أنا بالقناة.

تعيَّن عليّ أن أقوم بذلك طبعاً من دون إفشاء سرّ القناة الخلفية. زد على ذلك، أنني كنتُ أريد أن أكون طرفاً في القناة الخلفية حتى في أثناء اشتغال «القناة الأمامية» للمفاوضات العلنية. الجميع كانوا يتوقعون مشاركتي في تلك المفاوضات، وكان يتعذّر عليّ التواجد في مكانين مختلفين في الوقت نفسه بطبيعة الحال. والحل الذي ارتأيته لذلك، هو أن أشارك في المفاوضات العلنية، على أن أغادر «لإطلاع الزعيمين على سير المحادثات» كل بضعة أيام ـ إنما لأعمل مع شاحاك وأبو مازن في حقيقة الأمر. كنتُ آمل بذلك أن نتوصل إلى تفاهمات حول المفاهيم في القناة الخلفية، فنحصل على مصادقة الزعيمين عليها ومن ثم نعطي التوجيهات إلى القناة الأمامية تبعاً لها.

في تلك المرحلة، كان هذا كله نظرياً بالطبع. فليس لديّ أية قناة خلفية بعد، ولا أستطيع هكذا ببساطة أن أؤدي عملي كالمعتاد إنما من غير حماسةٍ في القناة الأمامية. كان من المقرّر أن تجتمع القناة الأمامية في جولتها الثانية في طابا المصرية، فأعلمتُ الطرفين بأنني سأمكث مدة أربع وعشرون ساعة ثم أُغادر لإطلاع الزعيمين. وقد عملتُ طوال الليل في طابا، مُشاركاً في لقاءات انفرادية مع شومرون وعريقات، وفي اجتماعات المسؤولَيْن الأمنيَّيْن ـ الجنرال شاوول موفاز(*) وجبريل الرجوب ـ وكذلك في الجلسة الكاملة لسائر أعضاء الوفدين. وبدلاً من التركيز على أوجه الاختلاف بينهما، ارتأيتُ أن أُوجز نقاط التفاهم الست المحتملة التي يُمكن أن تَشكّل، في رأيي، الخط القاعدي للمحادثات الجارية:

- يجب أن تبقى الحلول ضمن حدود الخطوط التوجيهية الخاصة بالخليل كما هي واردة في الاتفاق الانتقالي؛
- الخليل حالة خاصة؛
- من الضروري بمكان أن تكون هناك أنظمة دعم خاصة للتعاون [الأمني]، من قبيل فكرة عريقات مثلاً، التي تلحظ وجود مركز عمليات مشترك يعمل على مدار الساعة لمعالجة أي خطر أمني؛

(*) كان شاوول موفاز حينها برتبة ميجر جنرال في جيش الدفاع الإسرائيلي، وكان مسؤولاً عن التخطيط. وأياً من كان يرأس شُعبة التخطيط، كُنْتَ تجده يتولى دوراً بارزاً في مفاوضات إسرائيل مع جيرانها. كان عوزي دايان يشغل هذا المنصب قبل موفاز، وسيشغله شلومو ياناي من بعده.

- قد تكون هناك ثمة ضرورة لأحكام أمنية خاصة بالمواطنين الإسرائيليين في خ - 2؛
- وأي من هذه الأحكام الخاصة لا بد وأن تكون مؤقتاً؛
- وفي حال لم يتصدَّ الفلسطينيون لخطر أمني صادر عن خ - 1 وموجَّه إلى خ - 2، فللإسرائيليين أن يتصدّوا له.

كنتُ أعلم أن النقطة الأخيرة مثيرة للجدل، لكن الرجوب، رئيس جهاز الأمن [الوقائي] في الضفة الغربية، كان أقرّ بها في المداولات مع موفاز، وكان غرضي هو الإضاءة على مناطق الالتقاء ليس إلاّ. أُعجب صائب بالملخّص، لكنه لم يكن يريد أي إشعارٍ يُفهم منه أن النقطة الأخيرة توحي بقبول الفلسطينيين بحق إسرائيل في دخول خ - 1 مجدداً. وكانت تلك، ولا غرو، النقطة الأهمّ بالنسبة للإسرائيليين ولبّ المشكلة لدى بدء المفاوضات. والمفارقة في الأمر، أن صائب استوقفني قبل أن أغادر ليقول لي إننا بحاجة إلى شكل مغاير من أجل مزيد من المناقشات غير الرسمية والمكثّفة. فوافقته الرأي من غير أن أكشف له أنني ذاهب إلى مقابلة زعيمه كي اقترح عليه قناة اتصال خلفية.

الأخبار الطيبة والأخبار السيئة

على القناة الخلفية

لئن كنت لم أُطلع بيبي مُسبقاً على فكرتي، فكرة إنشاء قناة اتصال خلفية بين شاحاك وأبو مازن، إلاّ أنني سبق وذكرتُ أمامه أن أمنون يتمتع بصدقية كبيرة لدى عرفات، ليس لأنه رخو، بل لأنه مستقيم. أما بالنسبة لعرفات، فقد شرحتُ له أن المناقشات الأوّلية في طابا لا تُبشّر بتحقيق أي اختراق سريع، لذلك فإن السبيل الوحيد إلى إحراز تقدم هو عبر إقامة قناة اتصال خلفية، مقترحاً التقاء الجنرال أمنون شاحات بأبو مازن: «أنتم تعرفون أمنون وتثقون به»؛ هزّ عرفات رأسه وقال: «أمنون رجلٌ لا يضخّم الأمور» (وقصد بكلامه هذا أن أمنون إذا قال إن إسرائيل تحتاج شيئاً ما لأسباب أمنية، فإنما يقول ذلك لأنه مؤمن به وليس طلباً لأفضلية يكسبها على حساب الفلسطينيين(*)).

قال عرفات إنه سيدعم هذه القناة وأية محادثات تتمّ في إطارها. فاقترحتُ عليه أن اتصل من عنده بنتنياهو وأخبره بأنك موافق على مثل هذه القناة لأرى إن كان موافقاً هو

(*) تأثر عرفات بشخصية أمنون منذ أول لقاء بينهما في تونس، في أعقاب عملية القتل في الحرم الإبراهيمي بالخليل.

الآخر. قال عرفات ليكن ذلك، فطلبتُ بيبي على الهاتف وأخبرته بأنني أكلّمه من عند عرفات، وهو يقترح إنشاء قناة اتصال خلفية اعتباراً من اليوم وتضم أمنون شاحاك وأبو مازن. قُلتُ له: عرفات موافق، فهل توافق أنت؟ أجاب بيبي: «موافق مئة في المئة»، ثم طلب مني أن أُعطي السمّاعة إلى عرفات.

واستطرد بيبي في الكلام مع عرفات بما فحواه أنهما مدعوان إلى العمل سوية لإبرام اتفاق على وجه السرعة، وأن ذلك أمر ممكن. فردّ عرفات قائلاً: «نأمل ذلك» - وهو جواب قياسي لا يُلزمه بشيء. إلا أن سروره بموافقة بيبي الخاطفة كان جلياً. بصراحة، كان جاهزاً للتفاوض.

إنما لا يعني ذلك أنه كان مستعداً لإنجاز اتفاق. إذ ما إن وافق على عقد اجتماعٍ في ظرف ثلاث ساعات حتى أعلمني بأنه يودّ أن يضم إلى أبو مازن، ياسر عبد ربه، المؤيد لأوسلو، لكن المعروف عنه تقريعه العلني للإسرائيليين بشكل منتظم. ولئن كنتُ أشك في أن يكون عبد ربه عنصراً بنّاءً في القناة الخلفية، إلا أنني شئتُ أن لا أرفضه كي لا يزداد عرفات ارتياباً بدوافعي إلى تلك القناة. وأقصى ما كنتُ أعتزم فعله، هو إشعار عرفات بأنه يحسن بعبد ربه أن يكون بنّاءً وإلا فسيكون هو المسؤول عن فشل تلك القناة. طمأنني عرفات، طالباً مني ألا أقلق حيال عبد ربه، وهو ما تبيّن أنه كذلك طوال مفاوضات الخليل.

والاجتماع الذي عُقد في مقر إقامة مارتن في هرتزليا (وكان مارتن آنذاك في طابا مع بقية أفراد وفدنا طبعاً)، كان على مستوى الآمال التي علّقتها عليه. فقد وصل شاحاك وأبو مازن في وقتٍ واحدٍ تقريباً، وحيّا الواحد منهما الآخر بحرارة. وكي أُفهمهم أن هذه القناة هي قناتهم، اقترحتُ منذ البدء أن يجتمعوا من دوني، ولا يطلبوا مني الانضمام إليهم إلاّ إذا كان لديهم شيء يودّون إفادتي عنه. وفي الوقت نفسه، اتصلتُ بالوزير كريستوفر في وزارة الخارجية، وقدّمتُ إليه لأول مرة إيجازاً عن القناة الخلفية الجديدة.

بعد أن اجتمعوا لمدة تزيد عن الساعة بقليل، طلب مني عبد ربه أن ألتحق بهم، وقام أمنون بعرض ملخّص عن مناقشاتهم. شرح أمنون أنهم تناولوا بشكل رئيسي مسألة دخول الإسرائيليين منطقة خ - 1 في حال نشوب عنف، أو ما كان يُسمِّيها الطرفان «المطاردة الساخنة». ومضى إلى القول إن إسرائيل، وعلى الرغم من المخاوف الفلسطينية، لا تفكّر في العودة إلى خ - 1، فأومأ أبو مازن برأسه، قائلاً إن أمنون «قد طمأنه إلى أن ذلك ليس في نيّة إسرائيل». ثم حدّد أمنون هواجس إسرائيل: إطلاق فلسطينيين من خ - 1 على خ - 2، وعجز الشرطة الفلسطينية عن منع ذلك. في هذه الحال، هل يقبل الفلسطينيون بدخول جيش

الدفاع الإسرائيلي منطقة خ ـ 1؟ قال أمنون إن أبو مازن قد طمأنه من هذه الناحية، فيما قال أبو مازن: «من المفهوم لنا أنه إذا حصل تهديد ولم نستطيع نحن تدبّره، فسيقومون هم بذلك».

كان الطرفان راضيين عن سير المناقشات، فأشرتُ إلى أنها قد أدّت الغرض منها وأنني آمل أن تبقى كذلك؛ وبالتحديد، لتأمين نوع من التفاهم على مفهوم لحلّ مسألة المطاردة الساخنة. تعيّن على أمنون أن يغادرنا في تلك اللحظة، لكنني مكثتُ أتحدث مع أبو مازن وعبد ربه وقتاً أطول، مركّزاً على سُبُلٍ لترجمة التفاهم المفاهيمي حول المطاردة الساخنة إلى اتفاق رسمي. ولفتُّ انتباههما إلى وجود أحكام في الاتفاق الانتقالي تسمح للإسرائيليين بالردّ على تهديدات من هذا النوع قد تصدر عن خ ـ 1. فأقترح كل من أبو مازن وعبد ربه أن نكتفي بالإشارة إلى تلك الأحكام عوضاً عن التنصيص بجلاء على دخول الإسرائيليين المنطقة مجدداً. قلتُ لهما إنني سأضع عدة صيغ؛ لن يُشار فيها صراحةً إلى الحق بالدخول مجدداً، إنما سيُصار إلى ذكر الأحكام الواردة في الاتفاق الانتقالي، والتي تبرّر الردود الإسرائيلية على الأخطار والتهديدات في الخليل، بصورة واضحة ودقيقة.

وافق أبو مازن وعبد ربه على هذه المقاربة ـ وكذلك فعل بيبي عندما عرضتها عليه في وقت لاحق من ذلك اليوم. وفي ذلك اليوم وضعتُ فعلاً أربع صيغ مختلفة، كان من شأنها أن تحل المشكلة. لكن، كما لو كانت نذيراً بما سيحدث فيما بعد، تداعى تفاهمنا المفاهيمي وانفرط بمجرد أن حملناه إلى الزعيمين. إذ لم يتمكن أبو مازن من إقناع عرفات بها نظراً لمعارضة صائب عريقات ـ كان صائب يريد أن تكون جميع الأحكام المتعلّقة بالردّ على الأخطار والتهديدات متبادلة وليست حكراً على إسرائيل وحدها. أما نتنياهو، فقد بات مصرّاً على وجوب ذكر حق إسرائيل في الردّ على وجه التخصيص، مشيراً إلى أن أحكام الاتفاق الانتقالي غير وافية بالمراد لأنها تنصّ على ذلك بصورة ضمنية، وهو يريده نصّاً صريحاً.

راودني أملٌ في أننا ما إن نُحقّق اختراقاً على صعيد «المطاردة الساخنة» حتى تجري بقية الأمور على أحسن ما يُرام. غير أنني كنتُ مخطئاً. إذ كنا بعدُ في أول مراحل المفاوضات. وقد تعلمتُ درساً مفيداً هنا، وهو أن التفاهمات حول المفاهيم قد تكون مهمّة، إلاّ أن ترجمتها إلى اتفاق مكتوب نادراً ما تكون تلقائية أو فورية. ثم إن الجانبين، في الحقيقة، لم يكن لديهما في تلك المرحلة أي حافز قوي للتوصل إلى اتفاق حول مسألة المطاردة الساخنة، في وقتٍ ربما كانا يُريدان فيه بعد أن يُقايضا النصّ الذي يُعالجها بشيء

آخر لاحقاً يمتّ بصلة إلى القضايا الأمنية أو المدنية.

المغادرة التي لم تحصل

والمفارقة الصارخة هنا هي أن النجاح النسبي لاجتماع القناة الخلفية قد حفز كلا الزعيمين على نقل المشاركين فيها إلى القناة الأمامية. فبدلاً من أن يجدا قيمة في الاحتفاظ بقناة اتصال هادئة، أصر الزعيمان على أن وجود شاحاك وأبو مازن في القناة الأمامية من شأنه أن يكفل نجاح المفاوضات فيها.

غير أن وجودهما لم يأتِ بهذه النتيجة المرجوة. بل على النقيض من ذلك، جعلهما يغوصان في نقاشات لا طائل تحتها حول المسائل الأمنية والمدنية. وعلى مدى الأسبوع التالي، اجتمعنا وعملنا الليل بطوله، ليلة بعد أخرى، في مداولات لا تنتهي حول ما يُمكن وما لا يُمكن أن تفعله إسرائيل لحماية الإسرائيليين؛ وما إذا كان على الشرطة الفلسطينية أن تُشعر الإسرائيليين بنشاطاتها، في المنطقة الواقعة بين خ ـ 1 وخ ـ 2 على الأقل؛ وما إذا كان الجانبان سيحملان قطع سلاح متساوية ضمن الوحدات المتحركة المشتركة كما يُطالب الفلسطينيون، أم غير متساوية كما يريد الإسرائيليون؛ وما إذا كان في مقدور الشرطة الفلسطينية أن تتسلّح بالبنادق في خ ـ 1، منطقة سيطرتها المفترضة... وهكذا دواليك.

وكالعادة، كان صائب عريقات يُجادل بأن الإسرائيليين يحاولون تحويل الخليل إلى مدينتين مختلفتين، وهذا أمر غير مقبول. ويقوم إسحاق مولخو، محامي بيبي وكاتم أسراره، يتحدّاه في زعمه هذا، فيحاول أمنون أن يعرض «حلولاً» عملية؛ لكن صائب يقاومها، وإسحاق يقاوم صائب، فيؤثر أبو مازن واحداً من بينها. وعندما حاولتُ أن أفصل الأمنيين عن البقية، كونهم أميل على ما يظهر إلى استنباط حلول عملية، أعاق صائب ذلك أيضاً.

وتذمّر جبريل الرجوب عند إحدى المراحل من أنهم قادرون على معالجة المسائل الأمنية، بما فيها الدوريات المشتركة ونوعية التسلّح فيها، فيما لو ترك «الأميركي المحسوب علينا» الغرفة؛ وكان صائب هو المعني بالأميركي المحسوب عليهم.

فمن هو صائب عريقات؟ إنه أستاذ في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية، وقد أنهى دراسته الجامعية في جامعة الولاية بسان فرانسيسكو، وأمضى شطراً كبيراً من وقته في أميركا. وهو يُجيد الإنجليزية المحكية باللهجة العامية الأميركية إجادة تامّة، وله أسرة ممتدة في الولايات المتحدة (ومن هنا تعبيره بـ«الأميركي المحسوب علينا»). إنه يسكن أريحا، إنما

له عائلة في أبو ديس، إحدى ضواحي القدس. وصائب متفذلك في التعبير عن نفسه، وميالٌ إلى الخطابة الطنّانة سواء على شاشة التلفاز أو على طاولة المفاوضات. كان عضواً في الوفد الفلسطيني الذي التقى وزير الخارجية بيكر بعد حرب الخليج عام 1991، فألقى صائب خُطباً بالجملة حول معاناة الفلسطينيين، وارتكابات الإسرائيليين، واحتياجات «الرئيس عرفات»، ومسؤوليات الولايات المتحدة، مما حمل الوزير بيكر يومها على نعته بـ«المبجّح». وسِمْعَتُه هذه ترسّخت في ذهن بيكر حين حضر صائب، يوم افتتاح مؤتمر مدريد، وهو يضع كوفية بيضاء وسوداء ـ غطاء الرأس العربي ـ على كتفيه، قاصداً أن يرمز بها من دون أدنى ريب إلى وجود «الرئيس» الغائب.

لقد حاز على لقب «مستر سي أن أن» بين الإسرائيليين وبعض زملائه الفلسطينيين. ولطالما كان مؤثّراً على شاشة التلفاز؛ ويبدو أنه كان يستعذب دوره كناطق بلسان الفلسطينيين.

أبو علاء هو من تفاوض على الاتفاق الانتقالي، لكن صائب هو من قام بصياغته مع يوئيل سنغر. ولذلك، كان في مقدوره منذئذ أن يتلوه عن ظهر قلب. وكان خبيراً في تلقين عرفات كيف يستخدم الاتفاق لتسليط الضوء على «الانتهاكات» الإسرائيلية، ولم يكن يشير من قريب أو بعيد إلى العيوب وأوجه القصور الفلسطينية.

لا يملك صائب أية قاعدة سياسية خارج عرفات، إلاّ أن لديه ما يكفي منها ويزيد. وقد أدركتُ، وإنْ متأخراً، أن صائب يستطيع أن يسحب عرفات من أي تفاهم متفاوض عليه من قبل فلسطينيين آخرين ـ قبل أن يصبح عرفات جاهزاً لإبرام اتفاق ما على الأقل.

وهذا ما حدث بالضبط في المراحل المبكرة من مفاوضات الخليل. فقد أجهض صائب محاولتي وضع صياغة نهائية لتفاهم شاحاك ـ أبو مازن على مفهوم «المطاردة الساخنة»، وأعاق تفاهماً كان من شأنه أن يحلّ العديد من المسائل الأمنية الرئيسية.

وبعد أسبوعين من رؤية العجز عن إحراز أي تقدم، قررتُ أنه حان الوقت لمغادرة المنطقة كي لا يؤخذ حضورنا على عواهنه. وفي مؤتمر صحافي عُقد بعد ظهر 21 تشرين الأول / أكتوبر، أعلنتُ أنني مزمع على العودة إلى واشنطن.

وسرعان ما وضع إعلاني هذا كلا الطرفين في موقف الدفاع. فسعى كل منهما إلى إلقاء اللوم على الآخر لعدم حصول أي تقدم. وجواباً على أسئلة طُرحت عليّ، قلتُ إنني لا أعمل في مجال «تحميل التبعات، بل همّي الوحيد هو علاج المشاكل». طائرتي لن تُقلع قبل منتصف الليل. وبعد إعلاني هذا بوقت وجيز، وافقتُ على استضافة اجتماع حول المسائل

المدنية ضمّ أبو مازن، ياسر عبد ربه وجميل الطريفي عن الجانب الفلسطيني، والميجر جنرال أورين شاحور، المسؤول عن الإدارة المدنية الإسرائيلية في المناطق، عن الجانب الإسرائيلي.

اجتمعنا حوالي الساعة السادسة والنصف مساءً في غرفتي بفندق «هوليداي إن تل أبيب». اقترحتُ أن نجرّب جميعاً مقاربة مختلفة، وذلك بأن نبدأ بمحاولة تدوين التفاهمات حول كل مسألة، عوضاً عن مناقشة جميع المسائل المتعلقة بنقل المسؤوليات المدنية. قلتُ لنأخذ مسألة التنظيم المدني مثلاً: الفلسطينيون يريدون ممارسة السلطة في الخليل بأكملها، بما في ذلك خ ـ 2، من دون أن يكون للإسرائيليين الحق في نقض الخطط أو مشاريع البناء الفلسطينية؛ والإسرائيليون يريدون أن يتأكدوا من أن الفلسطينيين لن يبنوا بطريقة من شأنها أن تثير احتكاكات أو تقزّم الحيّ اليهودي. فاقترح عبد ربه أن نوافق كتابةً على عدم جواز تغيير الطابع التاريخي لأحياء المدينة. وفي هذه الصياغة حماية لكلا الطرفين: الإسرائيليين الذين يقطنون البلدة القديمة في الخليل، والفلسطينيين الذين يخشون التوسع الإسرائيلي. وافق شاحور عليها، فطلب من جون شوارتز، نائب المستشار القانوني في وزارة الخارجية الأميركية، والوحيد الذي كان إلى جانبي في ذلك الاجتماع، أن يضع ديباجة تعكس هذه النقطة.

كان جون أعجوبة بحق، لم أعرف أحداً ممن عملتُ معهم أجدر منه في حسم أمور المفاوضات. إنه نابغة، كدود، يكره الأضواء، صبور، وقادر على إجادة أي موضوع مهما كان مبهماً أو عويصاً. وقد توصل الجانبان إلى الإقرار بنزاهته وبقوة تحليله القانوني، وكان يراود كل منهما إغراء لا يُقاوم لطلب مشورته القانونية.

وفي حالتنا هذه، وضع جون على جناح السرعة مسوّدة صيغة يلتزم بموجبها «كلا الطرفين وعلى قدم المساواة بالحفاظ على الطابع التاريخي للمدينة وحمايتها، بطريقة لا تمسّ أو تبدّل طابع أي قسم من المدينة». أعرب كل من أبو مازن وشاحور عن موافقته على هذه الصيغة، فاقترحتُ عندئذ أن نتحوّل إلى بحث السلطات الفلسطينية المحدّدة في مجال التنظيم والتنطيق المدنيين. وفي أقل من ساعة صارت لدينا صيغة حول التنسيق في إنشاء المباني السكنية وغير السكنية، وقائمة بالمواقع الحسّاسة حيث يُمكن فرض قيود على ارتفاع المباني وحجمها.

وهكذا أخذنا نتناول تباعاً كل مسألة من المسائل المتعلّقة بالشؤون المدنية، وجون يُسارع إلى وضع مسودات صيغ بها حالما ننتهي من مناقشتنا لكل مسألة منها؛ ولم تدق

الساعة العاشرة ليلاً إلاّ وكنا قد حللنا 90 بالمئة من الترتيبات المدنية التي ستشكّل جزءاً من إعادة الانتشار في الخليل. وحينما نهضتُ لأوضب حقائبي، جاءني عبد ربه أولاً ثم أورين شاحور يقولان: «لا يُمكنك أن تغادرنا». قلتُ لهما عليّ أن أذهب، إنما يجب أن تُنهوا الوثيقة من دوني. ثم حضر أورين بمفرده إلى غرفتي وقال: «إنني أعرفك يا دنيس. إنك ملتزم بمساعدتنا، وسوف تساعدنا في إنهائها؛ فلا يُمكنك أن تغادرنا الآن».

أجبته: «اسمع يا أورين. لقد أعلنتُ عن أنّي مغادر، وسوف أغادر. حافظوا على هذه الوتيرة، وسأعود إليكم في غضون بضعة أيام لأُعينكم في إنجاز الاتفاق ككل». فهزّ رأسه أن لا، وقال: «عندما تذهب، سيتوقف العمل».

ألقيتُ عليهم تحية الوداع حوالي الساعة الحادية عشرة إلا رُبعاً ليلاً. وفيما أنا متوجه إلى المطار، بدأتُ أشك في صواب قراري بالمغادرة. ففي خلال ليلة واحدة ليس غير، انتقلنا من كوننا لا نملك أي تفاهمٍ البتّة حول النواحي المدنية إلى حيازة اتفاق ولو مبدئي. لقد صدم إعلاني بالمغادرة كلا الجانبين؛ وربما بسبب ذلك توصلتُ أخيراً إلى اكتشاف مقاربة تفاوضية ناجحة: مشاريع صيغ تضعها منذ البداية مجموعة بالغة الصغر. فلِمَ لا نتّبع هذه المقاربة عينها في مضمار الأمن؟ إن المغادرة تتعارض وأحد مبادئي الأساسية في التفاوض: عندما يكون لديك زخم، إيّاك أن تتوقف؛ بل ابنِ عليه، واعمل على مدار الساعة. فلِمَ لا أتصل بنتنياهو وأُخبره بأنّي قد توصلتُ أخيراً إلى ما أعتقد أنها الطريقة الجديرة بالاعتماد لصياغة تفاهمات مكتوبة، تلك التي أودّ تطبيق آلياتها نفسها على سائر المسائل الأمنية، والتي إذا نجحت ستمكّننا من تسوية مشكلة الخليل في ظرف أيام معدودات؟

هاتفتُ مارتن بالأمر، فأُعجب بخط تفكيري هذا. ثم تكلّمت مع نتنياهو وأنا في الطريق الموصل إلى مطار بن غوريون. فتحمّس للأمر وصاح: «هيا بنا نجرّبها».

كان جمال في المقعد الخلفي للسيارة، فطلبتُ منه الاتصال بعرفات. لكن جمال، الذي يستطيع دائماً الوصول إلى مبتغاه في الحال، قيل له إن عرفات غير متوافر حالياً حيث إنه يجتمع بعدة مئات من أهالي الخليل. أخذ صائب السمّاعة وقال لجمال إنه مخوّل من «الرئيس» بتلقّي أية رسالة. فأخبره جمال بأني أتكلم على خطٍ ثانٍ وسأتصل ثانيةً عند أول فرصة. كنتُ أعرف أن صائب لن يكون متحمّساً لنموذج يَعوِّل على أبو مازن وعبد ربه وليس عليه هو، ومع ذلك لم أرد أن أبقى إلا إذا حصلتُ على دعم عرفات للمقاربة التي تجول في ذهني. فالوقت الآن ليس وقت التحدّث إلى صائب. وما من شك في أن ذلك قد ضاعف من فضول صائب.

واصلتُ سيري إلى المطار ودخلت قاعة الشرف. وصلتني مخابرة كئيبة من أبو مازن في «الهوليداي إن»، وكان على وشك ترك الفندق، يُخامره شعور بأن الإسرائيليين يعودون عما كانوا وافقوا عليه قبلاً. فقد التحق إسحاق مولخو بشاحور في الاجتماع، وشرع بطرح بعض الأسئلة. طلبتُ من أبو مازن أن يحوّلني على إسحاق، وشرحتُ له كيف يُفسِّر أبو مازن الأسئلة التي يطرحها. لم يكن إسحاق يرغب في خربطة أي من النقاط المتفق عليها، لكنه كان بحاجة إلى تطمينات حول بعض الأمور الثانوية. استمعتُ إليه ثم قُلتُ له إن جون سيتصل به على خط هاتفي آخر، بينما التفتُّ أنا إلى تهدئة خواطر أبو مازن. وبدوره، استطاع جون أن يُهدىء من مخاوف إسحاق، فوافق أبو مازن على البقاء.

وهذه الواقعة أقنعتني أكثر فأكثر بضرورة عدم المغادرة، فمن شأن مغادرتي الآن أن تُفسد التفاهم الذي توصلنا إليه حول الشؤون المدنية. لكنني كنتُ في مأزق، حيث إنني لم أتمكن من الوصول إلى عرفات. وماذا لو لم أستطع «بيعه» لا الجوهر ولا الآلية اعتباراً من الليلة؟ وكيف لي أن أفسِّر قراري بالرجوع عن المغادرة ـ وقد أعلنتُ جهاراً بعد ظهر ذلك اليوم عن أنني مغادر؟

كانت طائرتي ـ طائرة «تي دبليو إيه» لرحلة منتصف الليل ـ مليئة بالركاب عن آخرها وتستعدّ للإقلاع. ومع ذلك لم أكن مستعداً بعد لاتخاذ القرار الحاسم بالمكوث. في تلك اللحظة، انتهزتُ فرصة كوني معروفاً تمام المعرفة في إسرائيل ـ حيث العملية السلمية دائماً ما تتصدّر الأخبار ـ وطلبتُ مقابلة مدير المطار، الذي شرحتُ له أنني بحاجة إلى حيّز قليل من الوقت لإنهاء بعض النقاشات الجارية معي. ومن دون أن أُكمل، قال إن في استطاعته أن يؤخر إقلاع الطائرة من دون تعليل لمدة خمس عشرة دقيقة تقريباً؛ سيكون من الصعب بعدها تأخير الطائرة أكثر من ذلك، لكنه سيفكّر بذريعة ما إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

شكرته على حُسن تعاونه وقلتُ له إنني سأفرغ مما بين يديّ في غضون عشر دقائق لا غير. هنا اتصلتُ بالوزير كريستوفر في واشنطن وشرحتُ له ورطتي، وأخبرته بأنني متردد في المغادرة الآن لكنني أخشى أن لا يدعم عرفات ما صنعه أبو مازن في ذلك المساء، وأن يكون السيناريو الذي وضعته لحل المسائل الأمنية مبنياً على وهم. مع ذلك، فغريزتي تقول لي أن أبقى. قلتُ له، وحتى لو لم ينجح السيناريو، سأعلن ببساطة أنني أعمل على بعض الأفكار الإضافية قبل أن أغادر، ولذا أجّلت موعد المغادرة مؤقتاً. ترك لي الوزير كريستوفر حرية القرار في هذا الشأن، قائلاً إنه سيدعم قراري في كل الأحوال. وبذا انتهت الورطة: سوف أبقى. تكلّمتُ مع بيبي وطلبتُ منه ألا يذكر شيئاً عن مكوثي. إذا ما

استطعت الوصول إلى عرفات وحصلت على دعمه، سأصدر عندئذ بياناً إلى الصحافة أشرح فيه أننا قد أحرزنا تقدماً خلال الليل. إذ لم أرد أن يكذّبني عرفات ويقول إنه لم يتمّ إحراز أي تقدم. وإذا وجدتُ عرفات غير مستعد لدعم أبو مازن، سأغادر في الغد، مُعلّلاً ذلك ببساطة بوجود عمل إضافي أقوم به قبل المغادرة.

وافق بيبي على السيناريو برمّته. فعدتُ إلى فندق «هوليداي إن» حيث استقبلني المتفاوضون كما لو كنتُ بطلاً ضاع زمناً طويلاً. عملنا معاً حتى الثالثة فجراً، واستطعنا إكمال الوثيقة حول القضايا المدنية وباتت جاهزة الآن لعرضها على الزعيمين.

إثر مغادرة إسحاق مولخو وأورين شاحور، أفهمني أبو مازن وعبد ربه أنهما متوجهان إلى رؤية عرفات في الحال، وأنهما سيجتمعان به على انفراد بغية «بيعه» اتفاق الشؤون المدنية، وسيتّصلان بي حالما يحصلان على موافقته.

تلك كانت نيّتهما عندما غادرا متوجهين إلى رام الله، على مسافة ساعة بالسيارة على الأقل من تل أبيب. إنما حين وصلا إلى رام الله، كان عرفات قد أخلد للنوم بعد أن كان له اجتماع عاصف بأهالي الخليل. وحيث «إن الرأي قبل شجاعة الشجعان»، فقد قرّرا الانتظار إلى أن يُفيق من نومه ليعرضا عليه مسودة الاتفاق.

أويتُ إلى فراشي في حوالي الرابعة والنصف فجراً، طالباً إيقاظي في تمام الثامنة والنصف صباحاً، متوقعاً أن أتلقى حينها رسالة تقول إن عرفات وافق على مسودة النصّ، وعندئذ أستطيع توزيع بياني على الصحافة. إنما لم ترد أية رسالة، وجاءني الخبر من رام الله أن الجميع نيامٌ على الجانب الفلسطيني. كنتُ حينذاك في وضعٍ مكشوف؛ فالكل سيعرف بعد قليل أنني لم أغادر كما صرَّحتُ، وسرعان ما ستثور التكهّنات بأن أمراً ما قد طرأ.

عند الظهيرة علمتُ أن أبو مازن وعبد ربه والطريفي لم يدخلوا بعد على عرفات. فذهب بي الظنّ إلى أن أبو مازن وعبد ربه ربما يكونان واجها معارضة من صائب، ومن آخرين غيره أيضاً، على مشروع الاتفاق، وإلاّ لكنتُ سمعتُ منهما شيئاً منذ بعض الوقت. طلب مني أبو مازن - حين استطعت الوصول إليه أخيراً على الهاتف - أن أُعطيه ساعة إضافية (إلى الواحدة بعد الظهر) قبل إصدار أي بيان. والساعة الواحدة صارت الثانية، ثم الثانية والنصف... وأخيراً الرابعة بعد الظهر - أي التاسعة صباحاً بتوقيت واشنطن. هنا قلتُ لأبو مازن إننا نعلم كلانا أن الوقت وقت قيلولة بالنسبة لعرفات، والله وحده يعلم متى سيتسنّى لهم بحث الموضوع معه. لم يعد لديّ وقت؛ فالناطق الصحافي بلسان وزارة الخارجية سيحتاج إلى جواب إذا ما سُئل عما يجري على صعيد مهمتي. وكانت قد سرت

بالفعل إشاعات متضاربة عن أنني غادرتُ ثم غيّرتُ وجهة سفري وعدتُ إلى إسرائيل قبل أن أصل إلى البلاد؛ أو أنني موجود فعلاً في واشنطن؛ أو أنني لم أغادر أصلاً بالرغم من إعلاني ذلك. طلب مني أبو مازن أن أُصدر بياني، وأنه سيُصادق عليه علناً فيما لو برزت أية مشكلة مع عرفات.

أصدرتُ البيان. وفي الساعة السادسة والنصف مساءً تحدثتُ إلى عرفات. كان مسروراً لبقائي، وأقرّ بأن تقدماً قد أُحرز، ووافق على انتهاج مقاربة مماثلة فيما يخصّ المسائل الأمنية، ابتداءً من هذا المساء بالذات. فراودني عندئذ أمل كبير في أن نتمكن من توضيب كل شيء على وجه السرعة. ومرة أخرى، تبيّن أنه كان أملاً كاذباً.

عودة إلى الضجر

لكن، مما يؤسف له، أن أحداً من الطرفين لم يلتزم بالمقاربة التي اُستنبطناها بين عشية وضُحاها في الـ«هوليداي إن». بدلاً من ذلك، حضر إلى جناحي في الفندق وفدان كل منهما يتألف من عشرة أفراد على الأقل؛ وعوضاً عن العمل وفق آلية غير رسمية لكن موثوقة، ها أنذا أواجه مرة أخرى نفس المجموعة التي يصعب قيادها، والتي حملتني على اتخاذ قراري بالمغادرة.

حاولتُ أن أُعيد إحياء المقاربة غير الرسمية، إنما الناجعة، التي استنبطناها في الليلة الفائتة بالطلب إلى أبو مازن وجبريل الرجوب فقط من الجانب الفلسطيني، وإلى أمنون شاحاك وإسحاق مولخو فقط من الجانب الإسرائيلي، الالتحاق بي في جناحي بالفندق. لكن سرعان ما وجدتُ نفسي في موقفٍ لا أُحسد عليه؛ فقد أصرّ ديفيد أغمون (مدير ديوان رئاسة الوزارة)، ودان شومرون (كبير المفاوضين المفترض) على الانضمام إلى المجموعة. أخذتُ مولخو على جنب وقلتُ له إنه لا مكان إلاّ لشخصين على كل طرف؛ كان إسحاق متفهّماً، لكنه عاجز عن الإيعاز إليهما بالمغادرة، كونه لا يشغل أي منصب رسمي في الحكومة. وضعتُ الإحراج جانباً، ولم أكن عاجزاً عن الطلب منهما أن يغادرا، وهذا ما فعلته، شارحاً لهما أن الاتفاق مع الزعيمين ينصّ على حضور اثنين فقط عن كل طرف ـ وقد فهمتُ أن رئيس الوزراء يريد شاحاك ومولخو أن يمثلاه، فغادرانا على مضض.

ها نحن اثنان عن كل طرف، لكن سحر الليلة الفائتة كان قد ذهب. فالمباحثات لم تعد بعد الآن طي الكتمان، تجري بمعزل عن المنافسة وإعادة النظر في الوفدين الأكبر لكلا الطرفين. فقد أضحت مفاوضات شبه علنية، يحتشد أعضاء الوفدين، بالمعنى الحرفي للكلمة،

خارج جناحي ليروا ما قد يُسفر عنها.

إن مغادرتي المصلتة فوق الرؤوس هي التي ضغطت على الطرفين. أما وقد راجعتُ فكري وبقيت، فقد زال الضغط عنهما، وبات في مقدورهما الآن العودة إلى مألوف عادتهما. فهل هناك من بيّنة أقوى على عودتهما إلى العملية غير الطيّعة من إيفاد الزعيمين وفدين ضخمين إلى الاجتماع في المساء بينما كان التفاهم صباحاً على وجود اثنين فقط عن كل جانب؟

اتصلتُ بالزعيمين وأعربتُ لهما عن انزعاجي بالجو الأشبه بالسيرك في تلك الأمسية. واقترحتُ من ثم أن نعقد اجتماعات ماراتونية بين وفدين، كلٍ منهما من عضوين فقط، في مقر إقامة السفير الأميركي. غير أن عرفات سعى إلى جعلهما ثلاثة، بينما وافق نتنياهو. وفي ضوء المسائل الأمنية المتوجب حلّها، كنتُ أعلم أن ذلك يعني إضافة صائب إلى أبو مازن، والثالث إما يكون عبد ربه أو الرجوب.

لقد تعلّمتُ الدرس أخيراً: إنه لمن العبث محاولة استبعاد صائب من المفاوضات. ولسوف نبدأ الآن جولة ماراتونية من المفاوضات، في مسعى للتوصل إلى اتفاقٍ حول الخليل.

هل سيتسنّى لي النوم من جديد؟

بدأت جلستنا الأولى على مائدة العشاء في مقر إقامة مارتن. لم يكن بالأمر غير المألوف في مثل هذه المفاوضات أن ننتظر طويلاً وصول الإسرائيليين(*). لكن في تلك الليلة، أعلمونا بعد أن غادر الفلسطينيون غزة أن أمنون شاحاك مضطر إلى التأخر على الحدود اللبنانية من جراء تدهور الوضع الأمني في الشمال، وأن الفريق الإسرائيلي لن يصل قبل الساعة الحادية عشرة ليلاً. وهذا ما سمح لفريقنا المؤلَّف منّي ومن مارتن، آرون، جون، جمال، نيك راسموسّن - مساعدي لكل الأغراض والمناسبات - بتناول طعام العشاء مع الفريق الفلسطيني المشكَّل من أبو مازن، عبد ربه وصائب عريقات. كان صائب رائق المزاج على المائدة، لكنه كان فظّاً كذلك إذ خاطبني قائلاً: «لقد قُمتَ بعمل جبّار بحملنا على

(*) ذهبنا إلى طابا لعقد الجولة الثانية من المحادثات بشأن الخليل، فتأخر الجانب الإسرائيلي خمس ساعات عن الوصول، مما حملني على الاتصال بنتنياهو والقول له في غضب: «تريد أن تجعل الفلسطينيين ينتظرون، هذا شأنك وإنْ عُدّت هذه غلطة منك. أما أن تجعل الأميركيين ينتظرون، فتلك علامة على عدم الاحترام ولن أسمح بها». فكان أن اعتذر.

الانخراط مجدداً مع الإسرائيليين، وإنْ كان من الأفضل لنا أن نتعاطى معهم الآن لوحدنا من دونك». كنتُ مُتفقاً معه في ذلك من الناحية الفلسفية، لكنني كنتُ أعلم كذلك أن مقاربة كهذه ستعني هذه المرة مفاوضات ممتدّة. وتخوّفاً من اندلاع العُنف مجدداً، كنتُ أرى حاجةً ماسّة إلى إبرام اتفاقٍ بأسرع ما يُمكن؛ وكنتُ أرى أن ذلك ممكن، فالفوارق ليست كبيرة على ما أظن.

وعندما أستعيد الآن الوقائع في ذهني، أعتقد أن صائب كان يرى الوضع بوضوح أكبر مما كنتُ أراه أنا. فلقد فاتني أن ألاحظ أن عرفات لم يكن في عجلة من أمره، لاعتقاده أن الضغوط ستتزايد على نتنياهو حتى يُقدِّم تنازلات للفلسطينيين. وقد سنحت لبيبي، وهو المناوىء لعملية أوسلو، فرصة ممتازة لكي يُسدل الستارة عليها حين أطلق أفراد من الشرطة الفلسطينية النار على الجنود الإسرائيليين وأردوهم صرعى في مدينة نابلس، في أعقاب فتح النفق الأشموني. لكن بيبي لم يُعلن نهاية أوسلو، بل على العكس صرّح شخصياً بأنه مستعد للتفاوض على إعادة الانتشار من الخليل - وهي، كما نعلم، أحد متطلّبات الاتفاق الانتقالي الأكثر رفضاً من جانب قاعدته الحزبية في الليكود.

ما كان يُمكن أن يكون هناك دليل أجلى من هذا الدليل على أن بيبي قد أدرك أن لا بديل له عن أوسلو، وأنه يحتاج إلى اتفاق - أو بكلام آخر، يحتاج إلى عرفات. حين رأى عرفات ذلك، أحسّ بأنه هو الممسك بدفة الأمور، وأنه قادر على انتزاع شروط أفضل بشأن الخليل، ناهيك عن تطمينات حول المستقبل أيضاً. أضف إلى ذلك أن جمهوره - «الشارع» الفلسطيني - لم يكن مستعجلاً على الاتفاق؛ إذ كان لا يزال يتباهى بوقوف شرطته إلى جانب المتظاهرين ضد الإسرائيليين في أيلول/ سبتمبر. وأي اتفاقٍ لن يُعتبر جيداً بالقدر الكافي عند «شارعه»؛ ولذا، يحسُن به أن يظهر بمظهر المعاند والصامد، وبصموده سيُضاعف الضغوط وسيحصل على صفقة أفضل مع الوقت.

أما أنا، فقد فهمتُ نتنياهو على نحو حرفي أكثر مما ينبغي عندما تحدّث عن مخاطر عدم التوصل إلى اتفاق في الحال. كان بيبي يضرب باستمرار على وتر المعلومات الاستخباراتية عن خطر إرهابي وشيك من شأنه أن يُجهض العملية برمّتها، ويُشدد على مصاعبه السياسية في حال لم يتمّ إحراز أي اتفاقٍ في وقت قريب. فصرتُ مقتنعاً أنا الآخر بالمخاطر التي ينوّه بها دونما انقطاع - معتقداً أن انفجار العُنف سيعطّل سعينا إلى السلام لفترة طويلة قادمة.

وحقيقة الأمر، أن الخطر الذي يتهدّد العملية السلمية لم يكن يكمن في عنف الشارع

الفلسطيني، بقدر ما كان يكمن في العُنف المدعوم والمحرَّض عليه، ولو سلبياً، من جانب عرفات نفسه. إنما لم أُقدِّر ذلك تماماً في ذلك الحين، بل على العكس كنتُ أشاطر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وفلسطينيين من أمثال أبو مازن، وجهة نظرهم القائلة إن غضباً حقيقياً يتملّك الشارع الفلسطيني، وإن ثمة حدوداً لقدرة عرفات على ضبط الأحداث إذا لم تكن هناك تباشير صريحة بحصول تبدّل سياسي مع الوقت. لكن ما مقدار التبدّل الكافي بنظر عرفات؟ ثم أليست هناك أية ضغوط زمنية عليه؟ لا أحد يعلم. فلا عجب بعد ذلك أن نتجشم جميعاً عناء قراءة ساعة عرفات وتخيُّل متى سيكون مستعداً لإبرام اتفاق.

لدى تناولي طعام العشاء مع أوري سافير مساء عطلة السبت اليهودية، بعدما تراجعت عن قراري بالمغادرة، تناقشنا في حسّ التوقيت عند ياسر عرفات. كان أوري على يقين من أن عرفات سيُبرم الاتفاق قبل الانتخابات الرئاسية لعام 1996، لأنه «يريد أن يكون له سمعة حسنة عند كلينتون». ومع رجائي بأن يكون أوري على حق، إلا أنني لم أكن متأكداً من ذلك. قلتُ لأوري: «المشكلة هي أن الساعة موجودة في رأس عرفات، وما من أحد يعلم ماذا يجول فيه. لا بل أتساءل أحياناً إنْ كان هو نفسه يعلم».

اتخذت الاجتماعات في دارة مارتن طابعاً ملتوياً. فكنا نجتمع كل مساء، ونبقى نعمل حتى الساعة السادسة أو السابعة صباحاً. وعلى ما كانت تسبّبه لنا تلك الاجتماعات من إزعاج، إلاّ أنها أسفرت عن إحراز تقدم في كل مسألة من المسائل الأمنية: عدد الوحدات المتحركة المشتركة وتموضعها؛ أماكن نقاط التفتيش الفلسطينية بين المنطقة خ ـ 1 والمنطقة خ ـ 2؛ حل مشكلة تسلّح الشرطة الفلسطينية بالبنادق في خ ـ 1؛ وموعد افتتاح شارع الشهداء (الطريق الرئيسي المارّ عبر خ ـ 2) وسوق الحسبة المجاور. وقد كانت النقطتان الأخيرتان شائكتين بنوع خاص. فمن جهة، كانتا تمسّان في الصميم مسألة ما إذا كان الفلسطينيون، القاطنون في خ ـ 2، سيحيون حياة طبيعية أم لا؛ ومن جهة أخرى، إن عودة النشاط الطبيعي إلى شارع الشهداء وسوق الحسبة قد تزيد من فرص الهجمات التي تُشنّ على المستوطنين الإسرائيليين في خ ـ 2، ولا سيما في ضوء قُربهما الشديد من قلب الوجود الاستيطاني الإسرائيلي ـ ومن هنا الرغبة الإسرائيلية في تقييد النشاط فيهما.

جرت العادة أن يقتل إسحاق وصائب كل نقطة بحثاً ونقاشاً، ثم يأتي أمنون باقتراح عملي، فأقوم أنا بتلخيص وإيضاح ما بدا لي محل اتفاق. غير أن إسحاق، بالأخص، لم يكن على ما يظهر يملك أي حيِّز حتى لتجريب الأفكار؛ كان مشلولاً إلى حد بعيد بخوفه من أن يقبل الفلسطينيون أي طرح جديد يُقدّمه.

لفتني هنا تناقضٌ ما بين تعجّل بيبي وتطويل مفاوضه المتعمَّد. كان رئيس الوزراء يطلب مني يومياً أن أستحثّ عرفات كي ننتهي من الموضوع، آملاً من وراء ذلك أن يحدّ ما أمكن من تنازلاته ويجعلني أضغط على عرفات كي يفي بالتزاماته. فأوضحت له أنني سأبذل طاقة جهدي، إنما «أحتاج إلى شيء منك إذا كان لي أن أُنتج شيئاً».

والمسألة الوحيدة التي لم نحرز فيها أي تقدم بالمرة، كانت «المطاردة الساخنة». وجهودي السابقة لترجمة التفاهم بين أمنون وأبو مازن إلى صيغة عملية لم تُثمر شيئاً. فقررتُ أن أحاول «بيع» نتنياهو صيغة أخرى ومن ثم أجرّب «بيعها» للفلسطينيين. كان لدي صيغتان، الفذلكة في كلتيهما واحدة، لكن إحداهما تشير صراحةً إلى الردّ الإسرائيلي، أي كانت في صيغة الفعل المبني للمعلوم، وبالتالي من السهل أن يقبل بها الإسرائيليون:

- في حال وجود تهديد أو خطر على الإسرائيليين في مدينة الخليل، ستتصرّف إسرائيل وفقاً للأحكام التالية الواردة في الاتفاق الانتقالي، بما فيها المادة 12 من الاتفاق، والمواد 2، 7 و11 من الملحق 1 للاتفاق الانتقالي.

والصيغة الأخرى تعتمد الإضمار فيما يتعلق بالرد الإسرائيلي، وكانت في صيغة الفعل المبني للمجهول، وبالتالي من الأسهل على الفلسطينيين القبول بها:

- في حال وجود تهديد أو خطر على الإسرائيليين في مدينة الخليل، سيُصار إلى اتخاذ تدابير تتفق والأحكام التالية الواردة في الاتفاق الانتقالي، بما فيها المادة 12 من الاتفاق، والمواد 2، 7 و11 من الملحق 1 للاتفاق الانتقالي.

كان جون غير مقتنع بأن الفلسطينيين سيرضون حتى بصيغة الفعل المبني للمجهول، كما هي في نصّها المكتوب. فبناء على أقوال صائب، كان جون يشعر بأننا في حاجة إلى إدخال قدر أكبر من التبادلية في تلك الصيغة؛ فاقترح أن يكون نصّ الفقرة الاستهلالية كالتالي: «في حال وجود تهديد أو خطر على أي من الإسرائيليين أو الفلسطينيين...». كنتُ أعرف أنه لن يقبل بذلك، لكنني قررتُ أن أعرضه عليه كصيغة ثالثة، على أمل أن أدفعه بذلك نحو صيغة الفعل المبني للمجهول، التي كنتُ واثقاً من أن عرفات سيقبل بها في نهاية المطاف.

ومن دون أدنى ريب، أنقضّ بيبي على صيغة جون، يُريد إقناعي بصرف النظر عنها، فقلتُ له إن هذه الصيغة صيغة تبادلية، وهذا ما يمنحنا أفضل الحظوظ لإنتاج اتفاق في العجل، في حين تمنحنا صيغة الفعل المبني للمعلوم أسوأ فرص النجاح. فهلا يدعني أقسم الفرق وأجرّب صيغة الفعل المبني للمجهول؟ وكما أملتُ، قال نعم.

غير أنه عاد واتصل في اليوم التالي ليقول إنه في حاجة إلى صيغة الفعل المبني للمعلوم كي يُمرر الاتفاق. فأجبته: «قد لا يكون هناك اتفاق في هذه الحال». فعاكسني بيبي بالقول: «انظر ما يُمكنك عمله». وفهمتُ من ذلك أن في وسعي اللعب بالصيغة تبعاً للموازنات التوفيقية الممكنة الأخرى - أي وبكلام آخر، إنني حُرّ في البدء بتركيب الصفقة النهائية بنفسي. ذلك كان الخبر السارّ؛ أما الخبر غير السار فهو أنني كنتُ أعمل كل ذلك من دون أن أعرف طعم النوم.

وطوال أيام الأسبوع التالي، واظبتُ على ترؤس الجلسات التي كانت تتواصل الليل بطوله. فكنتُ أعود إلى فندقي في القدس ما بين الساعة السابعة والثامنة صباحاً، فأغطّ في النوم لمدة ساعة واحدة، ثم أصحو وآخذ دوشاً ومن ثم أجلس مع بيبي نراجع معاً حصيلة الليلة السابقة. وفي ساعات النهار، كنتُ أجتمع بالمتفاوضين من الطرفين، كلٍ على حدة، محاولاً تضييق فجوة الاختلاف بينهما ولو بقدر، والتخطيط للجلسة المسائية. كما اُعتدتُ أن أستقلّ مروحية إلى غزة لإطلاع عرفات على سير المحادثات، وفي الأخير أعود إلى مقر إقامة السفير لعقد المحادثات المسائية. وهكذا راحت صورة اتفاقٍ تتبلور شيئاً فشيئاً، إنما كانت تنقصني الوسيلة لأُنهي بها العمل.

إنّ الشقّ الأصعب من العمل في أية مفاوضات هو اُختتامه. وفي المفاوضات السياسية ذات الرهانات العالية التي يُقدِّم فيها كل طرف تنازلات ويعرف جيداً أنه سيكون محل انتقاد بسببها، فإنه من الأسهل دائماً مواصلة الحكي وإرجاء لحظة الحقيقة. فما من زعيم سياسي تعاملتُ معه أو راقبته عن كثب، يستسيغ اتخاذ قرار صعب، وربما يكون مُكلفاً، إذا كان في مستطاعه تفاديه أو تأجيله. وحتى على فرض أن للطرفين مصلحة مشتركة في إتمام التفاوض - ولم أكن متأكداً إنْ كانت تلك هي الحال عندنا آنذاك - فمن غير المرجّح أن يفعلا ذلك ما لم يكن هناك موعد نهائي مفروض عليهما أو حدث ما يُجبرهما على ذلك.

لم يكن بوسع فريقي العمل على مدار الساعة إلى أجل غير مسمى، كما أن سفر عرفات المقبل في جولة أوروبية قد يوفّر موعداً نهائياً إنما من الصنف الرديء. لقد حرصتُ دوماً على إفهام عرفات بأنني لا أستطيع أن أصبح جزءاً من المشهد في المنطقة - من «الأثاث» على حد وصفي - حيث يكون وجودي روتينياً، وخالياً من أي تأثير. وهكذا، حين أنبأني عرفات بأن لديه دعوتين لزيارة كل من النرويج وإيطاليا وأنه سيضطر إلى السفر في نهاية الشهر، قُلتُ له إنني أودّ أن أغادر عندئذ المنطقة أنا أيضاً، وتمنيتُ لو يكون هذا

هو الموعد النهائي الذي نحتاجه جميعاً.

لكن موعداً نهائياً من دون عرضٍ مقترح، لا يُمكنه طبعاً أن يحمل كل طرف على حسم أمره. فما يصنع اتفاقاً هو الجمع بين الموعد النهائي والعرض المقترح ـ ويكون في العادة على شكل حزمة من المقترحات والموازنات التوفيقية المبيّتة فيها. كان بوسعي أن أرى أن تبادلاً واضحاً بين الطرفين ضرورة لازمة لإنهاء العمل. فالخطوط العريضة الأساسية للتفاهمات المكتوبة باتت قائمة بصدد كل شيء تقريباً ما عدا «المطاردة الساخنة» و«شارع الشهداء». غير أن الفجوة حول هاتين المسألتين كانت لا تزال واسعة.

أخبرني صائب وعبد ربه بأننا إذا استطعنا أن نلبّي المطالب الفلسطينية فيما يتعلق بشارع الشهداء، فإن كل الأمور الأخرى ستنتظم حُكماً. ومن هنا، قرّرتُ ولم يبقَ سوى أربع وعشرين ساعة ويغادر عرفات، أن أذهب إلى بيبي وأعرض عليه صفقة تبادل: شارع الشهداء مقابل المطاردة الساخنة.

وبذلك يحصل الإسرائيليون على صيغة مقبولة لهم بصدد المطاردة الساخنة أو الدخول مجدداً، ويحصل الفلسطينيون على صيغة ترضيهم بصدد فتح شارع الشهداء. وقد طرتُ بالمروحية إلى مدينة حيفا، الميناء الإسرائيلي في شمال البلاد، لمقابلة بيبي الذي تقرّر أن يقابلني في مكتب قائد سلاح البحرية الإسرائيلي. كانت للمكتب كوّات بدل النوافذ. وفي ذلك النهار الذي يلفّه صفاء أصلي وتجلّله سماء زرقاء مشرقة، وجدتُ نفسي أنظر إلى البحر المتوسط وأقول ليتني كنتُ في الخارج أمخر عبابه، لا بين الجدران أحاول الانتهاء من صفقة.

بعد انتظار دام حوالي خمس عشرة دقيقة، وصل نتنياهو. سألني إلى أين أظنّ وصلت الأمور. أعلمته بأنني أزمع ترك المنطقة حين يغادر عرفات في الغد؛ وأفهمته بأن ذلك يُعطينا فرصة، على ما أرى، للتعجيل بالتوصل إلى اتفاق؛ وأنني أرى أن المسألتين اللتين تعيقان الاتفاق في هذه المرحلة، هما «الدخول مجدداً» و«شارع الشهداء». ومن ثم عرضتُ عليه إجراء صفقة تبادل بينهما.

قال بيبي على الفور: «موافق. هيا بنا نجرّبها». قلتُ له إنني ذاهب رأساً إلى مقابلة عرفات. لكن حيث إن ابن أخيه قد توفي، وسيتم دفنه في ذلك اليوم، فلا أعلم متى سيتسنّى لي أن أراه فعلاً.

كان رجال الصحافة الإسرائيلية يحومون حول مهبط المروحيات حين تركتُ بيبي متوجهاً إلى مروحيتي بواسطة حافلة ركاب صغيرة. فقررتُ أن أزيد الرهان قليلاً بالتصريح

للصحافة بأنني أنوي المغادرة في الغد. لكن، وقبل أن أُدلي بذلك، أرى من الضروري أن أضع الوزير كريستوفر في صورة ما أنا فاعله. إنما لسوء الحظ لم أتمكن من إجراء الاتصال في الحال. وفيما أنا أنتظر على الخط، أحاط الصحافيون بالحافلة الصغيرة وهم يلتقطون الصور الفوتوغرافية لي. ما إن تمّ الاتصال حتى أعلن كريستوفر عن موافقته على استراتيجيتي. ومن السخرية بمكان، أن الصور الملتقطة لي في الحافلة وأنا منهمك في التكلّم على الهاتف، قد أضفت على العملية مسحة من الإلحاحية.

عكفتُ على إشاعة جوٍ يُشعر عرفات بضرورة إتمام العمل. وتكهّنتُ بأنني لن أراه قبل الساعة السابعة والنصف مساءً بسبب مراسم الدفن في غزة؛ وهذا ما يُعطيني الوقت الكافي لترتيب ما يلزم كي يُجري الرئيس كلينتون اتصالاً بعرفات أثناء وجودي عنده، يُشدِّد فيه على الحاجة الماسّة إلى الانتهاء من الاتفاق في تلك الليلة - ويلمّح حتى إلى أنه سيحظى بثقة كلينتون التي يتوق إليها أشد التوق فيما لو أنهى العمل. كان عليّ، في تلك الأثناء أن أُثبّت النصّ الدقيق لصفقة التبادل. فاجتمعتُ بإسحاق مولخو، والجنرال شاوول موفاز، ودانييل ريزنر - المستشار القانوني لوزارة الدفاع - واستعرضتُ وإياهم الصيغة المقترحة. بعد شيء من الممانعة وافقوا عليها، وتناولنا جميعاً طعام الغداء، يحدونا أمل إلى قرب التوصل إلى اتفاق.

اختراق في غزة؟

توجهتُ إلى غزة، ورأيتني أدخل مشهداً لم يقع بصري على مثله من قبل. كان عرفات في مقر قيادة فتح في غزة يتلقّى التعازي بوفاة ابن أخيه كما لو كان ملكاً متوّجاً. كان المئات من الناس متجمعين خارج القاعة ينتظرون دورهم للدخول. أدخلني رجال الأمن عبر ممر دخول ضيق. هنا كان الناس يقفون في طابور طويل يتقدّم ببطء من عرفات، الذي جلس في صدارة القاعدة محاطاً بعُصبة فتح: أبو مازن، هاني الحسن، أبو علاء، محمد دحلان وآخرون. كانت للمبنى هيئة كالحة ورائحة عفنة، جعلته أشبه ما يكون بالعمارة الطينية.

تقدمتُ من عرفات وقدّمت إليه بصوت هامس تعازيّ بالفقيد؛ كما أعربتُ له عن أسفي لاضطراري إلى مقابلته في مثل هذه الظروف. أوضح عرفات (مثلما سبق لإد أبينغتون، القنصل العام الأميركي في القدس، أن أخبرني قبلاً) أنه هو من ربّى ابن أخيه، الذي كان بمثابة ابن له. وفي الأخير، اقترح أن نصعد إلى غرفة جانبية في الطابق العلوي. وحين كررتُ أسفي للتكلّم في شؤون العمل في وقت كهذا، أجاب عرفات بالإنجليزية: «ليس عند

القادة وقت مستقطع. يجب أن نستمر».

أخبرته بأن الرئيس كلينتون سيتصل به بعد قليل؛ وقد جاءت المكالمة التي حُوِّلت إلى مذياع هاتفي، في الوقت المحدّد بالضبط: الساعة السابعة وأربعين دقيقة مساءً. كان الرئيس يومذاك في جولة انتخابية في فيرجينيا، فقال إنه يقتطع من وقته في ذلك النهار كي يُقدِّم تعازيه إلى الرئيس. فردّ عرفات بأنه مقدِّرٌ له جداً لفتته هذه. لكن حين أهاب به الرئيس بعد ذلك أن يُنهي الاتفاق بشأن الخليل قبل أن يُغادر إلى أوروبا، ارتدّ عرفات إلى خطه المعهود في السلبية ـ «نأمل ذلك». كان الرئيس كلينتون يريد ما هو أكثر من ذلك؛ فحذَّر عرفات من خطر الانجراف. ثم وفي خشونة لم أكن أتوقعها، قال الرئيس إنه إذا لم يكتمل الاتفاق بحلول موعد مغادرة عرفات، فلن يكتمل قبل الانتخابات الأميركية؛ وهنا يخشى الرئيس أنه قد يحصل تأخير مديد مع كل ما قد يُصاحبه من مخاطر وأخطار. وأضاف كلينتون أن لديّ بعض الأفكار التي يجب أن أُطلع عرفات عليها، والتي لا بد وأن تتيح الانتهاء من الاتفاق الليلة. على أية حال، هذا ما يأمله، وهو يتطلّع قُدماً إلى أن يسمع مني في وقت لاحق.

قال عرفات للرئيس إنني أجلس بجانبه في الغرفة، ووعد بأن يبذل قصارى جهده لإنجاز الاتفاق. واستدرك بأنه في حاجة إلى مساعدتنا، وأنه لا يستطيع أن يعمل ذلك بمفرده؛ وكرّر الوعد بأن يقوم بما يتوجب عليه وتمنّى للرئيس حظاً سعيداً في الانتخابات. شكره الرئيس وختم قائلاً: «إنني أعوِّل عليكم».

تبادر إليّ أن أقوال عرفات: «أننا في حاجة إلى مساعدتكم»، و«لا نستطيع أن نعمل ذلك بمفردنا» إنما تندرج ضمن خطوطه المعهودة، وفي باب التملّص من المسؤولية عن سرعة البتّ باتفاق الخليل. غير أن وعده لكلينتون بأنه سيبذل قُصارى جهده، وبأنه سيؤدي ما يتوجب عليه لإنجاز الاتفاق، كان هو الآخر خطأً رأيت أن في إمكاني الاستفادة منه. لذلك ما إن ودّعا بعضهما بعضاً على الهاتف، حتى التفتُّ إليه وقلتُ: «هذه مكالمة استثنائية. إنه لأمر غير مألوف أن يستقطع الرئيس من وقته المخصّص للحملة الانتخابية لكي يتحدث إليكم. إن اتصاله هذا لينمّ عن مدى التزامه بكم وبهذه العملية. لم يسبق لرئيس أميركي أن أجرى اتصالاً كهذا في ظروف كهذه على حد علمي. ما من ريب في أنه يُعوِّل عليكم للانتهاء من الاتفاق قبل مغادرتكم إلى أوروبا، وأعرف أنه ينظر إلى وعدكم له بمنتهى الجدّية. كما أؤمن كذلك بأن الأفكار التي سأعرضها عليكم الليلة لا بد وأن تتيح لنا تحقيق اختراق والتوصل إلى اتفاق قبل مغادرتكم غداً».

ردّ عرفات بأنه يُقدِّر عالي التقدير اتصال الرئيس به، ولا تخفى عليه أهميته ودلالته. وإنه ليرجو من صميم قلبه أن يُحالف النجاح الرئيس في الانتخابات.

بعد ذلك، وفيما نحن واقفان هناك نتبادل الأحاديث، عاد نبيل أبو ردينة إلى الظهور بعدما غادر الغرفة لبعض الوقت، ونقل إلى رئيسه أنه تلقى للتو مكالمة من صائب حول المفاوضات الأمنية، مفادها أن الإسرائيليين يصرّون الآن على نشر ضعفي عدد الوحدات المتحركة المشتركة في القطاع الفلسطيني (خ - 1) عنه في القطاع (خ - 2)، محاولين بذلك إذلال الفلسطينيين على حد وصف صائب. وفجأة تكدّر مزاج عرفات وتساءل بصوت مرتفع كيف عساه يختم الاتفاق والإسرائيليون لا يقدمون شيئاً بل يكبسون عليه. ثم أخذه الاهتياج إلى حد يُقارب السُعار، مدّعياً أن الإسرائيليين قد حشدوا 250 دبابة في قطاع غزة: «تصوَّر 250 دبابة، أي أكثر مما كان لديهم حين احتلوا غزة في حرب 1967. ما الذي يحاولون فعله؟ إذلالي، اعتصاري؟ لن ينجحوا. لقد فعلوا ما هو أكثر من ذلك معي في لبنان ولم ينجحوا».

كان ساعتها يحاول الخروج عن الموضوع، وبطريقة دونكيشوتية أيضاً. كنتُ أعلم أن تهمة الـ250 تهمة سخيفة. لكنني كنتُ أعرفه حق المعرفة وبما يكفي لأن أُدرك أن ثمة منهجاً في جنونه. كان يحاول تعطيل الاتفاق وإلقاء المسؤولية في ذلك على عاتق الإسرائيليين ليدّعي من ثم أنه ليس في وضع يسمح له بإنجاز الاتفاق طالما هو يتعرّض لمثل هذه الضغوط من جانب الإسرائيليين. قلتُ له إنني سأتصل برئيس الوزراء نتنياهو لأستفسر منه عن حكاية الدبابات؛ وقد اتصلتُ به فعلاً. وجدتُ بيبي ميّالاً إلى التشكيك بالرواية، إلاّ أنني ألححتُ عليه أن يستوثق من الأمر ويخابرني ثانيةً (وقد اتصل بعد قليل ليقول إن ثلاث ناقلات جند مصفحة فقط دخلت قطاع غزة).

وبعد أن تمكنتُ من تنفيس هذا الاحتقان، طلبتُ من عرفات أن أراه على انفراد، وما أن خرج جميع مساعديه، حتى رحتُ اذكّره، وبكل صبر وأناة، بأن الإسرائيليين يقدّمون فعلاً تنازلات خلال المفاوضات. إلاّ أنه أبى الاستماع إليّ، مُصراً بالأحرى على زعمه بأنهم يحاولون اعتصاره وأن هناك حالة استعصاء. أخبرته بأنني قد حفيتُ حتى استحصلتُ له على تلك التنازلات الإسرائيلية. قال إنه لا يريد أن يسمع شيئاً عن ذلك، وأنهم أبداً يضغطون عليه ويعتصرونه... وأن كل شيء عالق.

فأغلقتُ قلمي وأطبقتُ دفتر ملاحظاتي، وقلتُ له: «حسناً. لم يعد لي ثمة عمل هنا. لقد وعدتم الرئيس بأنكم ستبذلون قصارى جهدكم، لكن كل ما تريدون فعله هو التذمّر

والشكوى. وهذا لا علاقة له ببذل قصارى الجهد، ولا جدوى من عرض الأفكار التي أشار إليها الرئيس...». كنتُ على وشك أن أقول له إنني تحمّلت ما فيه الكفاية، حين توقف جمال، الذي كان يُترجم لنا، بغتةً عن القيام بمهمة الترجمة، واقترب من كرسي عرفات وصاح به وهو نصف واقف ونصف منحنٍ على وجه عرفات: «لا يجوز أن تعامل الرجل بهذه الطريقة! ألا تدري كم عمل بجدٍ ومشقة؟ ألا ترى كيف يُزحزح نتنياهو عن مواقفه؟ لقد أمضى الأيام الاثني عشر الأخيرة بلا نوم تقريباً. إنه يعمل بلا كلل من أجلك. فمن غيره سيلتفت إليك ويساعدك؟ لا تدعه يذهب هكذا...».

وضعتُ يدي على كتف جمال وطلبتُ منه أن يجلس، قائلاً إنني سأتكلّم عن نفسي. قلتُ لعرفات: «إذا كُنتَ تظن أن أحداً غيري يستطيع أن يستخلص لك شيئاً، فبه ونعمت. وإذا كُنتَ ترى أنك ستبلي بلاءً أفضل فيما لو رحلتُ الآن، فلا بأس عندي. وإذا كُنتَ تريد أن تطيل أمد هذه العملية بكل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر، كذلك لا بأس بالنسبة إليّ. إنما يجب أن تعلم أنني تاركٌ غداً ولا تنتظر مني أن أعود في وقتٍ قريب. إنه لأمر يدعو للرثاء حقاً، لأنني جئتك اليوم بمبادلة للانتهاء من الاتفاق. لكن ما نفع الكلام الآن؟».

وفجأة تغيّرت لهجة عرفات وكذلك ملامح وجهه، وقال لي: «ما زال أمامنا اثنتا عشرة ساعة. ما زال في وسعنا الانتهاء منه. فلا تنسحب الآن».

سألته: «هل أنت مستعد لأداء ما يتوجب عليك؟»، قال أجل. وسألته ثانية: «هل أنت مستعد أن تنظر في أفكارنا حول صفقة التبادل؟». ومن جديد كان جوابه أجل. جلستُ إلى جانبه ورحتُ أقرأ عليه سطراً بسطر النص المتعلق بشارع الشهداء و«المطاردة الساخنة». بالنسبة إلى شارع الشهداء، لفتُّ نظره إلى أن النص هو من حيث الأساس ما اقترحه رجاله أنفسهم. الفرق الوحيد هو أنهم اقترحوا فتح الشارع في غضون ثلاثة أشهر، وأنا أقترح ستة أشهر. فقال على الفور: «ماذا لو جعلناها أربعة أشهر؟» (وكنتُ قد الححتُ على نتنياهو بأن تكون المدة أربعة أشهر، وقد أبدى استعداداً للموافقة على ذلك).

انتقلتُ من ثم إلى النصّ المتعلق بـ«المطاردة الساخنة» ـ وكان عبارة عن النص المقترح من جانب الفلسطينيين زائداً صيغة الفعل المبني للمعلوم التي استطعتُ بيعها لنتنياهو والقائلة: «في حال وجود تهديد أو خطر على الإسرائيليين في مدينة الخليل، ستتصرّف إسرائيل وفقاً للأحكام التالية الواردة في الاتفاق الانتقالي...».

درستُ وعرفات النص بكل تمعُّن؛ أشرتُ إلى صيغة الفعل المبني للمعلوم وأوضحت له أنها في حين تُعطي الإسرائيليين ما يبتغون، إلا أنها لا تتحدّث عن الحق الإسرائيلي في

«المطاردة الساخنة» أو الدخول مجدداً، بل تشترط بجلاء أن يكون أي عمل إسرائيلي منسجماً مع أحكام الاتفاق الانتقالي - وهذا ما يُعطيه المسوّغ اللازم لشعبه.

أقبل على درس الفقرات حول الشارع والدخول مجدداً لمدة خمس دقائق إضافية، مقارناً بين النص الذي قدّمته إليه والنص الإنجليزي الذي حصل عليه من صائب. ومرة أخرى، لفتُّ نظره إلى أنه يحصل على ما يريده بصدد الشارع، والإسرائيليون يحصلون على بعض ما يريدون بصدد «المطاردة الساخنة»، إلا أن الصيغة أقلّ وضوحاً بكثير مما أرادوا، وبالتالي توفّر له غطاءً. وبالاتفاق على هذا النصّ، يُمكننا الانتهاء الليلة. فسألته هل هو جاهز لقبول صفقة التبادل؟

قال عرفات أنْ أجل، لكن ربما يكون لديه تعديل بسيط يقترحه بشأن «المطاردة الساخنة». وفي حال كان الأمر كذلك، سوف يُعلمني أبو مازن به. قلتُ: حسناً، بشرط أن يكون تعديلاً طفيفاً جداً، لأن أي شيء أزيد من ذلك، يعني أن لا يكون هناك اتفاق.

أخبرته بأن عليّ الآن أن أتعامل مع نتنياهو، الذي سبق ووافق على فكرة التبادل إنما ليس على النصّ. وحتى يتسنى لي ذلك، فأنا بحاجة إلى موافقته النهائية: أُريد أن أكون قادراً على تقديم النصّ إلى رئيس الوزراء باعتباره صيغة نالت قبول الرئيس عرفات. لذا قلتُ له: «إنني أُريد بالفعل نيل موافقتكم النهائية قبل التعاطي معه».

أعرب عرفات عن تفهُّمه، وقال إنه سيتصل بي في ظرف ساعة من الزمن. ودّعنا بعضنا بعضاً ونحن نعبِّر عن شعور يخامرنا نحن الاثنين بإمكانية إنهاء العمل الليلة.

حين صعدتُ وجمال إلى سيارتنا الـ«شيفي سابربن»، أخذ جمال يقُهقه وهو يردّد: «ظفرنا به»؛ ثم صاح ببهجة غامرة: «لقد أنتهينا منه». ومع أنني كنتُ مفعماً بالأمل، إلاّ أنني قُلت مستدركاً: «لا، لم ينتهِ الأمر بعد».

وفي طريق العودة إلى تل أبيب على متن إحدى المروحيات، تساءلتُ إن كنا سنتمكّن فعلاً من الانتهاء الليلة، فقال جمال ثانية: «ظفرنا به»، فجاوبته: «لست أكيداً من ذلك. دعنا نرى أولاً التعديلات التي يريدها؛ لستُ أكيداً من أنها ستكون طفيفة».

وصلنا إلى دارة السفير حوالى الساعة الحادية عشرة إلا رُبع ليلاً، فمتّعتُ مارتن وبقية أعضاء الفريق بالفصول الدراماتيكية لاجتماعي بعرفات، مُعلناً إن جمال «يستحق جائزة أفضل ممثل مساعد على أدائه». ولم يمضِ وقت طويل حتى اتصل عبد ربه من غزة يفيد أن الرئيس يريد تضمين نقطتين في النصّ: الأولى، بدل استخدام لفظة: «تهديد» التي هي أوسع مما ينبغي، يريد أن نقول: «الأفعال المهدِّدة» في صيغة «المطاردة الساخنة»؛

والثانية، استبدال عبارة «ستة أشهر»بـ«أربعة أشهر» فيما يتعلق بفتح شارع الشهداء. قلتُ لعبد ربه إن هذين التعديلين مقبولان مني وإنّي أعتبر ذلك الآن بمثابة مسك الختام، وأفهمته بأني سأعرض صفقة التبادل على رئيس الوزراء بعد قليل، وآمل أن يكون قد توفّر لدي جواب قبل وصوله هو وزملائه لحضور اجتماع الوفود الثلاثة بأعضائها التسعة في دارة مارتن.

والحقيقة أن ردّة فعل عرفات قد أوحت لنا بأننا على شفا إبرام أتفاق. فأتصلتُ بنتنياهو وأبلغته بأن عرفات قَبِلَ صفقة التبادل، وأدخل تعديلات طفيفة فقط على النصّ. أجاب بيبي بأنه قد اطّلع على النصّ للمرة الأولى، وهو يرى أن الصيغة الخاصة بشارع الشهداء تفتقر إلى تحديد كافٍ لناحية الأمن. قلتُ له إنني قد راجعتُ هذا النصّ مع مندوبيه قُبيل أن أحمله إلى عرفات، تماماً مثلما طلب مني، وقد وافقوا عليه جميعاً. وحيث إنني قد حصلتُ بالفعل على مصادقة عرفات، فإنه «سيكون من الخطأ الجسيم العودة إليه ثانية الآن بنصّ جديد حول الشارع، لأن الصفقة ستفرط في هذه الحال».

نتنياهو غير سعيد، ومع ذلك قال إن الغلطة غلطة جماعته وليست غلطتي أنا. وهو لذلك سيقبل بالصفقة على شرط ألا يحاول عرفات إدخال أية تعديلات إضافية عليها. وبدا كل شيء واعداً.

ثم حضر عريقات إلى دارة مارتن بمفرده، وليس برفقة أبو مازن وعبد ربه كما كان متوقعاً. طلب في الحال أن نُريه النصّ الذي عرضته على «الرئيس». فأخبرته بأن عرفات قد أعطاني موافقته على صفقة التبادل الخاصة بشارع الشهداء والدخول مجدداً. ثم قلتُ متصنّعاً الحياء: بإمكاننا مراجعة النص حول هاتين المسألتين حين يصل أبو مازن وياسر عبد ربه، أليس كذلك؟ فألحّ صائب عليّ، قائلاً إنه بحاجة إلى رؤيته، خاصةً وأن عرفات يقول إن لديه بعض التحفّظات بشأنه. أعلمته بأن عبد ربه قد اتصل بي ونقل إليّ تحفظات عرفات، وهي ثانوية جداً، فلِمَ لا ينتظر إلى حين وصول زميليه؟

قال صائب: «أرجوك يا دنيس، لا بد من أن أُلقي نظرة على النصّ. إن الرئيس هو من طلب منيّ ذلك. فرجاءً دعني أراه». وخشية من أن أعمل من ذلك مشكلة أكبر إذا ما رفضتُ التماسه، ولعلمي بأن أبو مازن وعبد ربه متوقع وصولهما بين لحظة وأخرى، فقد قرّرتُ أن أُطلع صائب على النصّ. قرأ الصيغة المعدّة للاتفاق، وقال إن النص حول الشارع جيدة، لكن الجملة الوحيدة التي تتحدث عن الدخول مجدداً يجب أن تُشطب.

قُلتُ: «اسمع يا صائب. هذه صفقة متكاملة. لا يسعك إبقاء ما تريده أنت وإسقاط ما

يريده الطرف الآخر. أسقطْ تلك الجملة الوحيدة، فتخسر النصّ حول الشارع».

أجابني: «لدى عرفات تحفّظات، وتحفّظه الرئيسي هو تلك الجملة؛ إنه موافق على الصفقة من دون هذه الجملة». فتصديتُ له: «هذا ما لم يقله الرئيس لي، وهو ليس ما أخبرني به عبد ربه». ومضيتُ إلى إطلاعه على ما طلبه ياسر بالضبط - سواء بخصوص الدخول مجدداً (إحلال عبارة «الأعمال المهدِّدة» محل لفظة «تهديد»)، أو بخصوص شارع الشهداء (جعل المدة أربعة أشهر بدلاً من ستة أشهر لإعادة فتحه). وأضفت بأننا ذهبنا، بعدما حصلنا على ذلك من الرئيس، وعرضنا النصّ على نتنياهو. وكان «رئيس الوزراء يريد التشدّد في النصّ حول الشارع، إلاّ أنني رفضتُ ذلك بحجة أن أي تعديل إضافي سوف يدمّر منطق الصفقة التبادلية»، وقد قَبِلَ رئيس الوزراء. أما «إذا كُنتَ تريد أن تمسّ الآن بالصفقة، وتنقض ما طلبه الرئيس وما أكّده ياسر، فهيا أفعل ما بدا لك».

قال صائب إنه يجب أن يكلّم الرئيس عرفات، وتوجه إلى الغرفة المجاورة وطلب مخابرة هاتفية. في تلك الأثناء، وصل أبو مازن وياسر، فسألتُهما: ما الذي يجري؟ قالا إن صائب يفتعل مشاكل، إلا أنهما سيتدبّران أمرها.

وتبيّن أن الأمر ليس بهذه السهولة. فقد عاد صائب، وراح يطرح أسئلة عن كل شيء، ويُدخل مطالب جديدة تماماً وغير عملية بالمرة، مثل وجوب حصر الدوريات المشتركة في خ - 2 بالبلدة القديمة في الخليل فقط حيث التواجد اليهودي. كان غرضه واضحاً من ذلك: الحؤول دون إنجاز الاتفاق في تلك الليلة. فطلبتُ من أبو مازن أن يصحبني قليلاً إلى الخارج.

كانت الساعة قد جاوزت منتصف الليل بكثير. فمشينا صوب الحديقة المطلّة على البحر المتوسط، واستفسرت منه مجدداً: «ما الذي يحصل؟». أجابني بأنه بعد أن تمكنت من إقناع عرفات عن وجه حق بصفقة التبادل، وحالما غادرناه أنا وعبد ربه للمجيء إلى هنا، جاءه صائب ليتلاعب بعقله، وها هو يُمانع من جديد.

فهتفتُ: «كيف عسانا نشتغل إذا كانت الاتفاقات التي نتوصل إليها تُنقض هكذا بسهولة؟» ومضيتُ إلى القول إن مغادرتي في مثل هذه الظروف ليست مستحبّة، إنما من الواضح أنه لا يُمكنني البقاء، وسوف أغادر حالما يغادر عرفات إلى أوروبا - وتقريري إلى الرئيس كلينتون لن يكون، من دواعي الأسف، تقريراً إيجابياً. قلتُ يُمكنك أن تتخيّل بالتأكيد أي وقعٍ سيكون لذلك التقرير على رغبة الرئيس في انخراطنا حين يجدني قد عُدت من حيث جئت. وختمت بالقول: «حريّ بالرئيس [عرفات] أن يعي ذلك وهو يزن نصائح صائب ومن

لف لفّه». قال أبو مازن إنه يفهمني، ولسوف يتحدث إلى عرفات بهذا الشأن.

حالما عُدنا إلى الداخل، توجه أبو مازن إلى غرفة المكتبة في دارة مارتن، وبقي هناك يتحدث إلى عرفات على الهاتف مدة نصف ساعة على أقل تقدير. وحين رجع إلينا، ابتسم لي ابتسامة باهتة وقال إنه حاول. كان رأيه أن الفرصة الأخيرة الآن هي في أن أكلّم عرفات بنفسي. كنتُ مستعداً للقيام بذلك، إنما اقترحتُ على أبو مازن أن نتدارس نحن الاثنين الخيارات الحقيقية أولاً. وأحد تلك الخيارات هو عقد الاتفاق كما هو مرسوم. والمشكلة هي أن عرفات سيغادرنا في أقل من ثلاث ساعات، ومن العسير أن نرى كيف يُمكننا إنهاء العمل في الوقت المحدّد. ألا يستطيع عرفات تأجيل سفره إلى النرويج حتى الساعات الأولى من بعد الظهر؟ إذا أمكنه ذلك، سأرى فيه دليلاً على أنه مستعد لإنهاء العمل. رد أبو مازن: «أنت وحدك من يستطيع إقناعه بذلك».

لستُ أكيداً إلى هذا الحد من قُدرتي على اجتراح ذلك، قلتُ هذا وتابعتُ: «لعلّه إذا أدرك البدائل، سوف يقتنع». وهذا ما قادني إلى الخيار الثاني: أن أعود إلى أميركا من دون أي وعد بالعودة ثانيةً. سيكون ذلك إشارة إلى تخلّينا عن مساعينا. والمشكلة في هذا الخيار أنه قد يخلق شعوراً باليأس والإحباط، ويُمكن أن نواجه أخطار أيلول/ سبتمبر من جديد. لذلك اقترحتُ تنويعاً لهذا الخيار: أن أعود إلى أميركا وأُبيِّن بما لا لبس فيه أنني لن أرجع إلى المنطقة لاستئناف حركتي المكوكية إلا بعد أن ألمس التزاماً راسخاً بالتوصل إلى اتفاق. ومع أنه كان يريدني أن أقوم بمحاولة أخيرة مع عرفات، إلاّ أن أبو مازن كان يشك في قُدرتنا على إنهاء الاتفاق في الوقت المحدّد، لذلك آثر الأخذ بالفكرة القائلة أن لا أعود إلاّ إذا توافرت ضمانات صارمة بإنهاء العمل. وهكذا حين قلتُ له: «حقيقةً، لا يُمكنني أن أعود ثانيةً ما لم أعرف على الأكيد أن عرفات جاهز لإتمام العمل، خاصةً في ضوء ما لذلك من وقعٍ على مصداقيتي»، أجابني أبو مازن: «سأعدك حتى قبل أن تعود بأنه جاهز».

حوالى الساعة الرابعة فجراً، اتصلتُ بعرفات. أخبرته بأن مفاوضيه لم يقبلوا صفقة التبادل التي اتفقنا عليها، وأنهم يعيدون فتح مسائل ظننتُ أننا قد انتهينا منها. وبالتالي، لن يتسنى لنا الانتهاء قبل أن يغادر متوجهاً إلى أوروبا. قلتُ له إن الرئيس كلينتون سيُصاب بخيبة الأمل، وسألته إن كان يستطيع تأخير سفره بضع ساعات حتى يُمكننا إنهاء العمل. ردّ بأنه لا يستطيع تأخير موعد سفره، فهم ينتظرونه في النرويج. ثم سألني إنْ كنت أقدر على البقاء بعد أن يُغادر، حيث إنه لن يغيب أكثر من ثلاثة أيام في الخارج. قلتُ لا، «فمن غير المعقول أن أكون أنا هنا فيما تكونون أنتم خارج المنطقة». فسألني فيما يُشبه

المناشدة: «قل إنك ستغادر لكنك ستعود في الأسبوع المقبل؟». أجبته بأن المحادثات يُمكن أن تتواصل من دوني. سوف أعود إذا كان هناك من سبب يدعوني للعودة، لكن بالتأكيد ليس قبل الانتخابات عندنا ـ التي تفصلنا عنها مدة أسبوعين تقريباً. قال إنه يتفهّم ذلك، إنما لن يكون في مقدورهم عقد اتفاقٍ ما لم أكن موجوداً هنا لأعمل مع كلا الجانبين. ختمتُ المحادثة بالقول إننا سنبقى على اتصال، لكن عليه أن يتأكد من أن الرئيس سيخيب أمله؛ وأنه لمن الصعوبة بمكان أن نرى كيف يُمكننا أن ننجز الكثير معاً إذا كانت التفاهمات التي توصلنا إليها قد نُقضت بعد تلك الواقعة، وسألته في الأخير: «كيف ستكون ردّة فعلكم يا ترى، إذا ما تراجعتُ عن تفاهمات توصلتم إليها معي؟». فلم يُجب.

حين أقفلت الخط، أخبرني أبو مازن بأنه لمما يبعث على الأسى حقاً أن لا نتمكن من الانتهاء الليلة، بحق وحقيق.

سألته ما المشكلة ـ فكلانا يعلم أن صائب لا يقدر على منع اتفاقٍ إذا كان عرفات راغباً فيه. أجاب بأن الرئيس لا يثق برئيس الوزراء نتنياهو، وهو غير واثق من أنه سيمضي قُدماً لمعالجة سائر المشاكل الأخرى بعد الخليل. كما أنه يخشى من أن يعمد نتنياهو إلى التطبيل لموضوع «المطاردة الساخنة» بطريقة الغاية منها إحراج عرفات. فسألته إذا كان الأمر كذلك، فلماذا ترك لدي انطباعاً بأنه جاهز لإتمام صفقة التبادل؟ هزّ أبو مازن كتفيه استهجاناً وقال: «لقد اقتنع حين كان جالساً معك، لكن جاءه بعد ذلك من يحيطون به ليلعبوا جميعاً بمخاوفه وشكوكه».

عدنا نحن الاثنين إلى الطاولة حيث كان صائب وإسحاق يتعاركان حول مسألة البنادق من جديد. وفي الساعة السادسة والنصف صباحاً، أمرتهما بالتوقف، معلناً أنني مغادر في وقت لاحق من ذلك النهار، ومعرباً عن الأمل في أن تتواصل المحادثات وأن يجد الطرفان من خلالها السُبُل الآيلة إلى حل ما تبقى من مسائل.

صاغ مساعدي، آرون ميلر، بياناً يقول إننا قد أحرزنا بعض التقدم، إنما لم نتغلب بعد على الفوارق القائمة، وأنني سأعود في الوقت المناسب للعمل مع الطرفين. ثم أجريتُ اتصالاً هاتفياً بنتنياهو وقلتُ له ما دامت صفقة التبادل لم تحظَ بالموافقة، فأمامنا فترة طويلة من المفاوضات ـ وإذا كان عرفات غير مستعجل، فلا داعي لأن نستعجل نحن أيضاً.

وافقني بيبي الرأي وسأل متى أغادر؟ وعندما أخبرته بأنني مغادر في ساعة متأخرة من تلك الليلة، دعاني إلى العشاء. تناولنا الطعام في ركن هادىء من المطعم السفلي لفندق الملك داود. كان بيبي مسترخياً وفي مزاج فلسفي. تحدّث عن كيف سيُفاجىء الجميع

بإصلاحاته للاقتصاد الإسرائيلي التي ستتمخّض عن خصخصة حقيقية وعن تبسيط للنظام المصرفيّ وعصرنته.

ثم أثار موضوع سوريا، وطرح أسئلة يهدف من ورائها إلى إثاره اهتمامي: كيف لإسرائيل أن تعرف أن الولايات المتحدة لا تنوي معاملة سوريا على نحو ما عاملت مصر بعد كامب ديفيد؟ إن إسرائيل لا تتحمّل أن ترانا نسلّح سوريا كما سلّحنا مصر، وسأل: «ليس لديكم نيّة كهذه، أليس كذلك؟». أجبته إن المسألة لن تطل برأسها إلا إذا كنتم مستعدين لإبرام اتفاق مع سوريا على نسق الاتفاق الذي أبرمتموه مع مصر - حيث تنسحبون انسحاباً كاملاً من الجولان في مقابل معاهدة سلام. هل لديك النيّة لصُنع ذلك؟ سألته. فابتسم بيبي وأجابني: «هذا شيء أودّ أن أتحدث مع الرئيس عنه».

في تلك اللحظة، انضمت إلينا سارة، زوجة نتنياهو، مع ملاحظة من بيبي بأن اليوم يُصادف عيد ميلادها. وبعد محادثة في مسائل عامة دامت بضع دقائق، سألتني سارة إنْ كنتُ أعي حقيقة ما تعنيه مدينة الخليل للشعب اليهودي؟ لم تطرح سؤالها هذا عبثاً بالتأكيد. في الواقع، كانت تسألني كيف يسعني أن أطلب من الإسرائيليين إعادة الانتشار من الخليل. لم أكن في مزاج صافٍ للدخول في سجال معها حول الخليل؛ ومع ذلك. أجبتها بأنني مطّلع جيداً على الروابط التاريخية التي تشدّ الشعب اليهودي إلى الخليل، لكن القرار بإعادة الانتشار من 80 بالمئة من الخليل اتخذته الحكومة الإسرائيلية وليس أنا (مع أنني موافق عليه). وغير ذلك، سألتها عن شعورها حيال الـ140 ألف فلسطيني الذين يعيشون في الخليل: ألا يتمتعون بأية حقوق؟ هل يجب أن تُعطى الأسبقية للمستوطنين الإسرائيليين الأربعمائة ممن يقيمون هناك على حساب الفلسطينيين الـ140 ألفاً؟ إن الفلسطينيين كثيراً ما يسألونني هذا السؤال، فكيف تجيب عنه؟

أقرّت سارة بأنه سؤال صعب، وأنها إنما أرادت فقط التوكيد على نقطة بعينها، وهي أننا يجب ألا ننسى التاريخ ونحن نتفاوض على الخليل. التزم بيبي الصمت خلال هذه المحاورة؛ فبالنسبة إليه، تلك كانت ليلة للتجانس لا للتنافر.

شخصياً، كنتُ منهمكاً، فقد استنزفت قواي تواريخ الخليل والإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. فبعد ثلاثة وعشرين يوماً من الحركة المكوكية الدائبة ما بين الزعيمين والمتفاوضين، ها أنذا أعود إلى دياري صفر اليدين. ولأول مرة منذ ثماني سنوات، لا أتوقع أن أعود إلى هنا في وقت قريب.

الفصل الثالث عشر

محاولة أخيرة لتسوية مشكلة الخليل

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، أُعيد انتخاب كلينتون رئيساً للولايات المتحدة الأميركية بهامش واسع عن منافسه. وكان وارن كريستوفر قد أخبرني سرّاً في أواخر أيلول/ سبتمبر أنه لا يفكّر في البقاء لولاية ثانية كوزير للخارجية، لكنه يعلم أن لي مكانة أثيرة عند الرئيس، وهو لذلك يريدني أن أبقى مبعوثاً خاصاً له إلى الشرق الأوسط، وإلاّ فإنه سيختار لي منصباً أرفع بعد. لم أكن معنياً بأية مناقلات. فهواي وشغفي هو السلام العربي ـ الإسرائيلي. قلتُ للوزير كريستوفر إنني أتمنى أن أبقى مبعوثاً؛ لكن، وكما بات واضحاً، من المتعذر تحقيق الشيء الكثير في هذا المجال، وقد أترك الحكومة في وقت ما من الولاية الثانية.

في تلك الأثناء، كان الطرفان في المنطقة (ولا عجب في ذلك) قد أحرزا شيئاً من التقدم في محادثاتهما المشتركة. لدى عودتي إلى واشنطن، كنتُ قد أعلنتُ أنني سأعود إلى إسرائيل والمناطق عندما أشعر أن وجودي يُمكن أن يشكّل تحوّلاً في المفاوضات. صحيح أنني لم أتصوّر أن أعود باكراً إلى إسرائيل، إنما خُيِّل إليّ أنه ستكون هناك فرصة لمحاولة التأثير في عرفات أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة الاقتصادي (12 - 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996). إنه ثالث مؤتمر اقتصادي إقليمي يُعقد برعاية المنتدى الاقتصادي العالمي. الأول عُقد في الدار البيضاء عام 1994، والثاني في عمّان عام 1995. وهذه المؤتمرات الاقتصادية هي، في حقيقة الأمر، من بنات أفكار شمعون بيريز، الذي آمن بأن فتح الشرق الأوسط أمام الأعمال والمشاريع ربما يحفز على إدخال إصلاحات بعيدة المدى ويبني رهاناً أقوى على السلام في العالم العربي.

سيحضر ياسر عرفات المؤتمر، وكذلك عدد من وزراء الحكومة الإسرائيلية؛ ناهيكم عن الوزير كريستوفر. ففكّرتُ أن هذا الحشد من الفاعلين ـ والانتباه العالمي ـ قد يفتح ثغرة مع عرفات. لعلّه ينتظر مسرحاً دولياً أشدّ أُبّهةً ليبُرم اتفاق الخليل بغية استقطاب أكبر قدر

من الدعم والتأييد؛ وربما يكون الأمر غير ذلك. لكن والوزير ذاهبٌ إلى القاهرة، شعرتُ بالحاجة إلى أن أرى ماذا في الأفق من إمكانيات. فقرّرتُ أن أسبر غور عرفات لأرى بماذا يُفكِّر الحين. ووفّرت لي ابنتي إيلانا الذريعة اللازمة. فقد أفادت الصحافة الإسرائيلية والفلسطينية أنني لن أعود إلى المنطقة بسبب خضوع ابنتي لعملية جراحية غير خطيرة في العين. وبعد العملية، اتصل نبيل أبو ردينة، مدير مكتب عرفات، بإيلانا في منزلنا يسألها عن صحتها؛ ثم أعطى نبيل السمّاعة إلى عرفات الذي دعاها إلى زيارته في غزة. ومن الطبيعي أن تقبل ابنتي اللّبقة الدعوة، ثم حوّلت إليّ الخط. وبعد أن شكرته على اهتمامه بإيلانا، سألته: «ماذا يلزم في نظركم لإبرام اتفاقٍ حول الخليل؟». كان صريحاً ومكاشفاً، إذ قال إنه لا يعتقد أن نتنياهو سيواصل العملية ما إن يحصل على اتفاق الخليل. فسألته ثانيةً: وماذا لو قدّمنا صفقة التبادل الأساسية إيّاها كما في السابق إنما ربطناها هذه المرة بضمانات حول المسائل الأخرى؟

وكان في ذهني تقديم ضمانات بأن يتمّ التعامل مع المسائل التالية: إعادة الانتشار الإضافية، الممر الآمن بين غزوة والضفة الغربية، تطوير مطار غزة وميناء غزة. وقد كنتُ في اقتراحي هذا أتمنى إما تسهيل الأمر على عرفات لإبرام اتفاق، أو حرمانه من أية ذريعة للإحجام عن عقد اتفاق.

لكن الذي حصل أن عرفات تحمّس للموضوع. فأخبرته بأن الوزير سيستكشف معه صفقة متكاملة في القاهرة. وما من شك في أن الوزير كريستوفر كانت له مصلحة خاصة في إنهاء العمل على اتفاقٍ في القاهرة إذا كان ذلك متاحاً. فبعد أيام قليلة من الانتخابات، أعلن كريستوفر أنه لا ينوي شغل منصب وزير الخارجية لولاية ثانية. فهو وزوجته ماري يريدان العودة إلى موطنهما. كاليفورنيا. وبعد القيام بنحوٍ من ثلاثين رحلة إلى الشرق الأوسط، لا يحب أن يختم ولايته بحالة استعصاء مستحكمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

تفادي الفخ في القاهرة

كنتُ قد حذّرتُ الوزير بأن عرضي المتعلق بالضمانات قد يتحوّل هو نفسه إلى مفاوضات ممتدّة من قبل عرفات، لكن الوزير كان يشعر بأنه ما دام ذاهباً إلى القاهرة في كل الأحوال، فإن الأمر يستأهل سبر احتمالات عقد صفقة متكاملة. لكن ما لا ريب فيه أن حماسة عرفات السابقة لعقد مثل هذه الصفقة، لم تكن بادية للعيان لدى اجتماعه بالوزير كريستوفر في ساعة متأخرة من ليل 11 تشرين الثاني/ نوفمبر. بدلاً من ذلك، أبدى عرفات مقاومة لكل جهد يتحدث عن ضمانات، مفضّلاً تلاوة معزوفة شكواه المألوفة من نتنياهو.

فلِمَ أهدر عرفات ما كان وفق كل الاحتمالات آخر اجتماع له بكريستوفر؟ هذا ما بقي سرّاً مغلقاً لي. لكن وفيما نحن نودّع بعضنا بعضاً في نهاية اللقاء، همس أبو ردينة في أُذن جمال بأن عليّ أن ألتقي عرفات على مائدة الفطور صباح اليوم التالي. كنا قد طرنا طوال الليل، ولم نذق طعم النوم بعد، والاجتماع الصباحي سيتم بعد ست ساعات من الآن. فما القصد، تساءلتُ، خصوصاً بعد الذي بدر من عرفات تجاه الوزير؟ كان جواب جمال أن عرفات لم يحمل الاجتماع المسائي على محمل الجدّ، ربما لأنه تمّ في مكتب وزير الخارجية المصري (عمرو موسى). كان لدى جمال شعور بأن عرفات في «دارته الخاصة» في القاهرة، وعلى مائدة الفطور، ربما يكون أكثر جدّية في العمل. لم أقتنع بتفسيره هذا، غير أنني وافقتُ على الذهاب على مضض.

وصلتُ وجمال إلى ڤيلا عرفات في الثامنة صباحاً، فوجدنا الكل نياماً. وبعد عدة دقائق، ظهر نبيل وآثار النعاس لا تزال بادية عليه، ليعتذر عن أن الرئيس لم يفق من نومه بعد. تأوهتُ في سرّي. لكن ما هي إلا دقيقتان حتى ظهر الرئيس، فجلسنا على مائدة الفطور وفي معيتنا أبو مازن وصائب عريقات. وبعد أن حرص الرئيس على أن أتذوق كل صحن بصحنه على الطاولة، بما في ذلك «الفول المصري»، وأكلة من صُنف «التابيوكا»، والبيض المسلوق، وتشكيلة متنوعة من مرطبانات المربى والعسل، شرعتُ أشرح له لماذا من مصلحة الفلسطينيين أن يبرموا اتفاقاً الآن في ضوء طبيعة الانتقال من إدارة أميركية إلى أخرى: «لقد سبق وأعلن الوزير كريستوفر أنه سيترك وزارة الخارجية، وما من أحد يستطيع أن يضمن أن يتحلّى خلفه بنفس الالتزام تجاه الشرق الأوسط».

قال عرفات: «أجل، إنما ستبقى أنت، وكلنا يعرف كم أنت مهمّ». ومن دون أن أُبخس من شأن الدور المُسند إليّ، أخبرته بأن الوزير الجديد ربما تكون لديه أولويات مغايرة، وربما يريد أشخاصاً مختلفين. فحتى وإن بقيتُ كما هو متوقع، وحتى لو كان الرئيس ملتزماً بسلام الشرق الأوسط، فلا ينبغي له أن يفترض أن الشرق الأوسط سيلقى نفس القدر من الاهتمام الذي حازه أثناء ولاية الرئيس كلينتون الأولى، لا سيما إذا ما بدت له ضآلة ما كان يُمكن إحرازه من نتائج. إن التوصل إلى اتفاقٍ من دون تأخير قد يُساعد على الحفاظ على ذات المستوى من الالتزام، لكن الإخفاق في ذلك ربما يُقلّل منه.

أنصت عرفات إليّ بكل انتباه، ومن ثم قال إنه فهم كلامي، وهو مستعد للتوصل إلى اتفاقٍ في الحال، إنما لا يُمكن حشره في الزاوية أمام عيون شعبه. وسارع أُسامة الباز - مستشار الرئيس المصري - الذي كان انضم إلينا الآن إلى القول: «دنيس على حق. من

اللازم أن تتوصلوا إلى اتفاقٍ بسرعة». وسألني أسامة إن كان في مقدور نتنياهو أن يُقدِّم أي تنازل إضافي حول الخليل؟ أجبته بأن بيبي، على ما أرى، لا يتمتع سوى بمرونة محدودة بشأن الخليل، لكنه يستطيع أن يُعطي ضمانات ذات معنى حول مسائل غير الخليل، وحول العملية السلمية ككل.

ثم اَلتفت أُسامة نحو عرفات وسأله إن كان يقبل بما انتهينا إليه حول مسألة الخليل؟ ردّ عرفات بأن الأمر صعب، لكنه سألني إنْ كنا نستطيع التحرّك مسافة أبعد في الصيغ المطروحة حول «المطاردة الساخنة»؟ قلتُ إنه كان بودّي أن أحاول، إنما لا يوجد ثمة مجال كبير للمناورة. فعرض أُسامة أن يؤازرني في العمل، فقال عرفات: هذا جيد، وطلب أن نوافيه بمقترحاتنا.

حالما غادرنا أسامة، طلبتُ من عرفات الاجتماع به بضع دقائق على انفراد. وحين صرنا لوحدنا (مع جمال طبعاً)، أخبرته بأنّي قد أحاول تحسين صيغة «المطاردة الساخنة» بإدخال تعديلات طفيفة عليها. إنما لن أخطو خطوة واحدة باتجاه تحريك نتنياهو ما لم أتأكد سلفاً من أننا قد وصلنا حقيقةً إلى نهاية اللعبة ـ ما لم أعرف ماذا يريد في الواقع.

وعلى غير عادته، أجاب عرفات بوضوح أنه محشور في الزاوية أمام شعبه في مسألتين: الأولى، حق إسرائيل في الدخول مجدداً إلى خ ـ 1 واضح وصريح أكثر من اللازم: الثانية، منع الشرطة الفلسطينية من حمل البنادق في المنطقة المذكورة. قال إن التعامل مع هاتين المشكلتين، وإعطاء ضمانات بإجراء مفاوضات جدّية حول المسائل الأخرى غير مسألة الخليل، من شأنهما أن يُلبيا مطالبه. أجبته: «لا أعدك بشيء، إنما سأرى ما يُمكنني عمله».

ألمح أسامة إلى نيّة مصر الاضطلاع هنا بدور ما، وتصرفات عرفات كلها قد دلّت على أنه ربما يكون بحاجة إلى ورقة تين فقط لعقد اتفاق. اتصلتُ بنتنياهو لإطلاعه على ما دار من محادثتي مع عرفات. ومرة أخرى، كان بيبي شديد التلهّف. سألني: إذا ما تحرّكنا في مسائل خ ـ 1، والبنادق، والضمانات حول القضايا الأخرى غير الخليل، «هل تعتقد بوجود فرصة لإبرام اتفاق؟». أجبته: صدقاً، لستُ أكيداً من ذلك. لكن عرفات نادراً ما كان صريحاً في يوم من الأيام مثلما كان في اجتماعي معه. فلِمَ لا يعقد كبار مندوبيك ومندوبيه اجتماعاً هادئاً، فتتأكد من جماعتك إنْ كانوا سينقلون إليك نفس ما قاله عرفات لي.

وافق بيبي على فكرة الاجتماع، قائلاً إنه إذا تأكّد من إمكانية عقد اتفاق الآن، فسوف

يُلغي رحلته المقرّرة إلى سياتل في الغد لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للإتحادات اليهودية الأميركية.

نصحته بعدم إلغاء أي شيء بعد، مخافة أن يظن عرفات أن بيبي مستميت على عقد اتفاق. بعد ذلك بوقت وجيز، أفادني مارتن بأن الصحافة الإسرائيلية تتحدث الآن عن أن الاتفاق بات وشيكاً. قلتُ له إن هذا خبرٌ بالنسبة لي، وأعطيته لمحة موجزة عن فحوى محادثاتي مع كلٍ من عرفات ونتنياهو. إن بيبي هو، على الأرجح، من سرّب خبر الاتفاق الوشيك (كما يعتقد مارتن) لإلغاء رحلته. فأن ياتي إلى الولايات المتحدة من غير أن يُقابل الرئيس أو كبار المسؤولين الآخرين، سيكون مبعث إحراج له، وسيثير حتماً أقاويل كثيرة في الصحافة الإسرائيلية عن وجود مشاكل خطيرة بينه وبين الإدارة الأميركية.

أفادني مارتن كذلك بأن الصحافة تتحدث أيضاً عن قرب عودتي إلى إسرائيل. قلتُ له: «إنني مصمّم على عدم العودة ما لم نكن قد وصلنا إلى نهاية اللعبة؟ لأني إذا عدتُ، سأزيل بعودتي كل الضغوط عن بيبي وعرفات لإبرام اتفاق، وأكون أنا من وقع في الفخ عندئذ».

غير أن تصميمي هذا لن يلبث أن يوضع على المحك. ففي أقل من ساعة على انتهاء محادثتي مع مارتن، هاتفني دوري غولد في القاهرة يُخبرني: «هذا سرّ بيننا. إن رئيس الوزراء يعتزم إلغاء زيارته إلى الولايات المتحدة». فقلتُ له آمل ألا يكون إلغاؤها بسبب اعتقاده أن اتفاقاً بات وشيك الحدوث. إن الأمر ليس كذلك، لا بل إنني مغادر القاهرة هذا المساء عائداً إلى بلادي.

وكان هذا صحيحاً إلى حد ما. فجميع الرحلات الجوية من القاهرة كانت محجوزة، والسبيل الوحيد أمامي للعودة في أقرب وقت هو أن أستقلّ طائرة ملحقنا العسكري من القاهرة إلى مطار بن غوريون، ومن هناك أركب طائرة «تي دبليو إيه».

بعد ذلك اتصل مارتن ليُخبرني بان إسحاق مولخو وصائب عريقات سيجتمعان على سبيل المتابعة وفق ما اقترحتُ على بيبي، لاختبار المجالات المتاحة. وكان ذلك خبراً سيئاً. فهذه ليست القناة القمينة باستكشاف أي شيء. بل سيكون لصائب في إطارٍ كهذا كل حافزٍ يتصوّره عقل للتفاوض لا لإنهاء العمل. فاقترح مارتن هنا أنني ما دمتُ سأطير إلى إسرائيل، فلِمَ لا أجتمع برئيس الوزراء لدى وصولي، وأفكّر بالبقاء في محاولة أخيرة لإبرام اتفاق؟

صحتُ به: مستحيل. فهذه ليست نهاية اللعبة. لو قُلت لي إن حصيلة اجتماع مولخو - عريقات ستكون غير التي أتوقعها، لفكّرت عندئذ بالبقاء. على كلٍ، لا أريد أن أرى بيبي إلاّ

إذا كنتُ سأمكث عندكم. وهذا ما أنوي عمله في الوقت الحاضر.

لكن مسعاي إلى تفادي المكوث، سرعان ما أضحى أكثر صعوبة. كان الوزير كريستوفر في أوروبا، وحين أذاعت شبكة التلفزة «سي أن أن» في صدر نشراتها الإخبارية أن بيبي ألغى زيارته إلى أميركا لأن اتفاقاً بات وشيكاً، تلقيتُ اتصالاً من مدير مكتب الوزير، توم دونيلون، يسألني فيه: «ما الذي يجري؟». أوضحتُ له أن الـ«سي أن أن» تُبالغ في احتمالات حصول اختراق. لكن توم كان قلقاً من احتمال إنجاز اتفاقٍ من دوننا، ولم أستطع إقناعه بأن ذلك لن يحدث. وعلى غير علمٍ مني، رتَّب دونيلون إجراء مكالمة هاتفية بين الوزير ومارتن، الذي كان يرى أنني يجب أن أبقى في المنطقة، وإنْ كان نقل إلى الوزير وجهة نظري القائلة إنه لمن الخطأ البقاء.

وبالنتيجة، ما إن وصلتُ إلى مطار بن غوريون، مساء ذلك اليوم، حتى كان الوزير قد بلغني ليحثّني على البقاء. ولما شدّدتُ على أن مصداقيتي عند عرفات، وبالتالي فعاليتنا الضاغطة، ستتضرران فيما لو مكثت هنا على نحو سابق لأوانه، قال لي كريس بصعوبة: «أنت الآن في قلب المشهد، ولا أُريد أن أُغيِّر لك تقديرك للأمور».

وقد أكّدت لي التقارير الواردة من اجتماع مولخو - عريقات صحة تقديري، فعدتُ في تلك الليلة إلى أميركا؛ وبذلك صنتُ موقفي، وهو أنني لن أعود إلى الشرق الأوسط إلاّ إذا أثبت عرفات بجلاء أنه جاهز لإنهاء العمل - وهو الموقف الذي لن أكون قادراً على التمسّك به زمناً طويلاً.

بيبي يتحرّك، عرفات يضع في جيبه، ونائب الرئيس غور يُلقي بثقله

لم تسفر محادثات عريقات - مولخو المتواصلة عن شيء يُذكر. فالطرفان غاصا مجدداً في التفاصيل. إلحاح بيبي تضاءل، وبقي عرفات غير مستعجل على شيء. غير أن نتنياهو ازداد برماً وقد عيل صبره. وفي عطلة عيد الشكر، اتصل بي في البيت ليقول لي إنه مستعدٌ الآن للتحرك بخصوص مسألتي الخليل الأمنيتين: «المطاردة الساخنة»، والبنادق. وتحسّباً من إقدام عرفات على اقتناص خطوته هذه، أرادني بيبي أن أتحدث إلى عرفات أولاً. قلتُ له إنه لمن الفطنة بمكان لو طرح كل شيء ضمن حزمة واحدة. إذ كنتُ أخشى في حال لم يُعطِ التزاماً، على الأقل، بمعالجة كل المسائل الواردة في الاتفاق الانتقالي، مع جدولٍ زمني للقيام بذلك، أن يتخذ عرفات من ذلك مبرّراً لرفض التفاهم، برغم كل خطواته إزاء الخليل.

إنه لأمر بديهي أن يتوخى نتنياهو إقناع عرفات بالتحرّك تجاوباً مع تحرّكه هو حيال الخليل. ولئن كنتُ ميّالاً إلى تحرّكه هذا، إلاّ أنني كنتُ أشك في نجاحه. هذا في حين كان بيبي على يقين من أنني قادر على إقناع عرفات؛ وأقترح أن أُذكِّر عرفات بالضغوط التي يتعرّض لها داخل حكومته، فيما لو طالب عرفات بأكثر مما يعرضه بيبي.

رفضتُ القيام بذلك. ومثلما سأقول لبيبي أكثر من مرة، قلتُ له إنّ من المهمّ بالنسبة لعرفات أن «يراك تعمل بوحي من قناعاتك، لا من موقع ضعف أو تحت ضغط سياسي». وغالباً ما كان بيبي يعترض بالقول إن على عرفات أن يُدرك القيود المفروضة على رئيس وزراء منتخب. وافقته الرأي، وعملتُ جاهداً على محاولة إقناع عرفات، والأسد، وسواهما من الزعماء العرب، بالحاجة الملحّة إلى مد أيديهم إلى الجمهور الإسرائيلي وتكييفه. غير أن حكومة بيبي لا تعبِّر عن الجمهور بذاته، بقدر ما هي أسيرة اليمين المتطرف، وبالتالي فهي أقل تمثيلاً للبلاد ككل. من المستحيل تجاهلها طبعاً، لكن إذا كان عرفات يرى بيبي ينصاع للضغوط الآتية من داخل حكومته، فلا عجب أن يعي هو أيضاً قيمة الضغط عليه.

عوضاً عن ذلك، سأحدّث عرفات عن أهمية الردّ من جانبه بخطوات مماثلة على ما تُعتبر خطوات مهمّة باتجاه الهواجس عينها التي كان عرفات قد أثارها معي في القاهرة حول موضوع الخليل. كنتُ ما أزال في البيت بسبب عطلة عيد الشكر، حين اتصلتُ بعرفات وأخبرته بأن إسرائيل تعتزم القيام الآن بخطوات ذات معنى «تجاهكم في مسألتَيْ «المطاردة الساخنة» والبنادق»، وفقاً للنقاش الذي جرى بيننا في القاهرة. لقد بذلتُ جهداً جهيداً لإنتاج هذه الخطوات، ولذا «من اللازم أن تتجاوبوا معها، وإلاّ فلن أجد من الحكمة متابعة الدفع بهم ليكونوا متجاوبين معكم. مهما فعلتم، إيّاكم والتشبث بالتفاصيل، بل ردّوا على الخطوة بمثلها. إذا فعلتم ذلك، ستُثبتون أنكم جاهزون لإنهاء العمل، وعندئذ سأكون مستعداً للعودة إلى المنطقة والمساعدة في توضيب الصفقة النهائية».

قال عرفات إن هذه أخبار سارّة، وأنه سيستجيب بكل جدّية. والذي حصل في الواقع أن الفلسطينيين صنعوا العكس تماماً. فحين التقى صائب بمولخو، دخل معه في جدل حول تفاصيل العرض الإسرائيلي، محاولاً انتزاع المزيد من دون أن يُقدم شيئاً في المقابل.

وإذا بنا نعلق الآن من جديد. لم يعنيني كثيراً أن بيبي لم يتبع نصيحتي بتوضيب كل شيء في حزمة واحدة، فاسوأ مخاوفه قد تحقّق: «عندما أقوم بخطوة ما، يقتنصها عرفات ببساطة؛ يضعها في جيبه ويُطالب بالمزيد».

اتصلتُ بعرفات وقلتُ له في غضبٍ: «طلبتَ مني العون، فقدّمته لك، وإذا بك تفعل

عكس ما وعدتني أن تفعل. لا أستطيع أن أفعل لك أكثر من ذلك الآن».

وحين اشتكى عرفات من أن الإسرائيليين لم يعرضوا عليهم الشيء الكثير، اشتدّ بي الغضب: «لقد تحرّكوا في المبدأ نحو مطالبكم بشأن كل مسألة، وكان جوابكم دائماً «هذا غير كافٍ». ولِمَ تريدهم أن يفعلوا أكثر مما فعلوا؟ ولِمَ لم تردوا أنتم عليهم باقتراحٍ من عندكم؟ أنتم لا تفاوضون، وأنا لن أساعدكم».

بعد ذلك بعدة أيام، تلقيتُ برقية تفيد بأن محمد رشيد سيتوجه إلى واشنطن حاملاً رسالة مهمّة إليّ من عرفات وأبو مازن. إن رشيد معروف بأنه مستشار عرفات المالي، وهو يدير كل صناديق البرطيل وكل احتكارات السلطة للاسمنت والنفط ـ تلك التي يُقال إن عرفات يغرف من «قشدتها» ليملأ بها حساباته الشخصية في البنوك. مع أنني لم يسبق أن تعاملت مع رشيد كثيراً، إلا أنني أعرف أنه مقرّب من أبو مازن، ومحمد دحلان، وعدد من الإسرائيليين، من بينهم يوسي غينوسار، الرجل الذي عمل قناة اتصال بين رابين وعرفات(*).

لم أكن أدري كيف ينبغي لي أن أقرأ الرسالة: هل هي حقيقية؟ هل يجب أن أنظر إليها بجدية؟ أوَيكون هذا هو رد عرفات على محادثتنا الأخيرة؟ لا فائدة من الحكم مسبقاً على ما يُمكن أن تنقله؛ سأنتظر لأرى.

وكما تبيّن منها، فقد حمل رشيد عرضاً معاكساً على هيئة «لاورقة». كان كناية عن عرضٍ شامل، كما يقترح نصوصاً محدّدة بشأن «المطاردة الساخنة»، وتسليح الشرطة، والوحدات المتحركة المشتركة، وشارع الشهداء، وسوق الحسبة، فضلاً عن المسائل المدنية والمسائل الأخرى غير المتعلّقة بالخليل. بالنسبة للمسائل غير المتعلّقة بالخليل، اعتمدت «اللاورقة» مقاربة بسيطة، إذ دعت إلى التفاوض بمجرد الاتفاق على إعادة الانتشار من الخليل، وقدّمت ضمانات بأن كل الالتزامات والموجبات الفلسطينية (ولا سيما حول الأمن) النابعة من الاتفاق الانتقالي سوف توضع موضع التنفيذ ـ وتلك أولوية حاسمة بالنسبة لنتنياهو إذا أُريد منه أن يتحرك نحو المسائل الأخرى.

إذا كنتُ أترقّب علامةً تدلّ على أن الفلسطينيين باتوا جاهزين لإنهاء العمل، فتلك هي.

(*) أمضى يوسي غينوسار معظم حياته العملية في جهاز الـ«شين بيت». وفي الثمانينيات من القرن الماضي، افتتح يوسي الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفته ممثلاً لـ«شين بيت». وبعد توقيع «إعلان المبادىء»، أدرك رابين أنه في حاجة إلى وسيلة سرّية للتواصل مع عرفات، فاختار يوسي للقيام بهذا الدور.

كان ذلك عرضُهم الشامل الأول من أجل عقد صفقة متكاملة. من الأكيد أن بيبي لن يحب كل شيء في هذا العرض، إلا أنه عرضٌ جدّي، وكل نقطة فيه وإن كانت غير محسوبة بدقة إلاّ أنها تندرج في الإطار العام الصحيح.

السؤال هو: كيف السبيل إلى المتابعة؟ أرادني رشيد أن أقبل كل شيء ورد في عرضهم ومن ثم أجعله عرضاً أميركياً أتقدّم به من الطرفين. لم أكن مرتاحاً لهذا الطرح لسببين: أولاً، لأن لدينا التزاماً يعود إلى إدارة الرئيس فورد بأن لا نتقدم بأي اقتراح في مفاوضات السلام من دون أن نتشاور أولاً مع الإسرائيليين(*)؛ ثانياً، ماذا لو لم يكن العرض مُجازاً من عرفات؟ ماذا لو «بعت الإسرائيليين ذلك العرض، ثم جاء عرفات يقول لا؟

لم أرد أن أهين رشيد، إنما كنتُ بحاجة إلى معرفة إن كان العرض مرخَّصاً به. فاقترح رشيد أن أتصل وأسأل عرفات؛ كما جعل أُسامة الباز يكلّمني ليشهد على صحة ما نقله إليّ. سألت أسامة: هل تظن أن هذا «يمثّل عرفات أو رشيد أو أبو مازن؟». وجوابه جعلني أتردد: إنه غير متأكد. واقترح عليّ، هو الآخر، أن أتصل بعرفات.

وهكذا اتصلت بعرفات؛ وذكرى انهيار صفقة التبادل جعلتني أشك في أن يكون أحد غير صائب يتحدث الآن باسمه. وقد تبيّن، للأسف أن ظنوني كانت في محلّها. فقد أكّد عرفات صحة «اللاورقة»، إلاّ أنه لاذ بالغموض حين حاولتُ أن أتثبّت منه عنها.

من الواضح أنه كان هناك تكتل فلسطيني يقوده أبو مازن هو الذي كان يحاول وضع صياغة نهائية للاتفاق، لكنه عاجز عن الأداء. قبل أن يغادر رشيد واشنطن، في مطلع كانون الأول/ ديسمبر، قلتُ له إن اللاورقة «ربما تكون في إطارها العام الصحيح»، لكنني لن أعمل بناءً عليها ولن أعود إلى المنطقة ما لم أعلم أنه مرخَّصٌ بها. قال إنه سيعود إليّ، إنما لم أسمع منه شيئاً بعد عودته إلى غزة.

في تلك الأثناء، دعا الرئيس كلينتون إلى عقد اجتماع في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر لبحث أين وصلنا. وقد حضر الاجتماع نائب الرئيس غور، الوزير كريستوفر، طوني لايك وساندي بيرغر؛ فضلاً عن مادلين أولبرايت، التي ستُصبح «رئيسي»

(*) في رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إسحاق رابين، مؤرّخة في الأول من أيلول/ سبتمبر 1975، يُقرّ الرئيس فورد بـ«العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويتعهّد بأن تُنسّق الولايات المتحدة أول ما تنسّق مع إسرائيل في أية مقترحات للسلام. وقد بعث فورد بهذه الرسالة كجزء من الجهود الأميركية الرامية إلى التوسّط في اتفاقية «فك الاشتباك» الثانية، المعروفة بـ«سيناء ـ 2» بين مصر وإسرائيل.

الجديد. فقد عيّنها الرئيس مؤخراً فقط وزير خارجية أميركا القادم.

إن معرفتي الأولى بمادلين تعود إلى أيام الحملة الرئاسية لعام 1988. فقد كانت المستشار الأول للحاكم دوكاكيس حول الأمن القومي. وكنتُ في حينه مستشاراً لنائب الرئيس بوش للسياسة الخارجية. وقد اعتدنا أن نتساجل في كثير من الأحيان، إنما بطريقة ودّية. فرغم أننا كنا في تنافسٍ علني في تلك الظروف، إلا أنه كان من الصعب جداً عليّ أن لا أستلطفها. في الحقيقة، لم تكن ميولنا حول معظم مسائل السياسة الخارجية لتختلف كثيراً. زد على ذلك، أنني كنتُ أراها محترمة من كل النواحي، عميقة التفكير وواسعة الاطلاع، كما ربطت بيننا علاقة عمل ناجحة حين كانت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

كان الاجتماع الذي دعا إليه الرئيس أكثر من مجرد جلسة إيجاز انتقالي لإطلاع الفريق الجديد. إذ كانت قد وردت تقارير في ذلك الحين تحذّر من إمكانية وقوع عنف إرهابي في إسرائيل ليتصادف وحلول مناسبتين مقبلتين: ذكرى اغتيال إسرائيل لفتحي الشقاقي، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، عام 1995؛ وذكرى اغتيال يحيى عيّاش، «مهندس» حماس، عام 1996. وزاد الطين بلّة، أن إسرائيل كانت أعلنت لتوّها عن شروعها في نشاط استيطاني جديد. والمفاوضات عاجزة عن التقدم، استبدّ بالبيت الأبيض (وبآل غور على وجه الخصوص) قلقٌ من أن وقوع هجوم إرهابي الآن قد يفرط عقد المفاوضات ويُودي بالعملية السلمية برمّتها. وفي ظروف كهذه، سأل نائب الرئيس، أليس من الأفضل لي أن أعود إلى المنطقة وأعمل دفعاً بالطرفين حتى نصل إلى اتفاقٍ - أو على الأقل، حتى نُثبّت كل شيء أتّفق عليه بغية الاحتفاظ بإطار عملٍ لوقت لاحق؟

كان الرئيس كلينتون من مؤيدي هذا الطرح. إنه يعلم أنني لا أريد العودة إلاّ إذا جاءتنا علامة في منتهى الوضوح تدلّ على أن عرفات بات جاهزاً لإنهاء العمل، وأنه سلّم بالمنطق الكامن خلف موقفي هذا. بيد أنه يعتقد الآن أن ثمة خطراً حقيقياً بأن ينفجر كل شيء في وجوهنا، ويُمكن أن نجد أنفسنا عاطلين عن العمل من أجل السلام. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المجازفة بعودتي الآن مجازفة حقيقية، لكنها مقبولة إذا ما أُخذ البديل بعين الاعتبار.

قلتُ للرئيس إنني أقبل تحليله هذا، إنما أشعر بأن المحادثات الحالية بدأت أخيراً تُحرز شيئاً من التقدم، وأُفضل أن أعطيهم أسبوعاً آخر قبل أن أعود، مخافة أن يستنتج الجانبان أن الضغوط قد زالت عنهما.

بدا الرئيس كلينتون وكأنه اقتنع، لكن نائب الرئيس غور لم يقتنع. فاقترح أن أتوجه إلى المنطقة بأسرع ما يُمكن. وتبديداً لمخاوفي بشأن زوال الضغوط عن الطرفين، اقترح غور أن يبعث الرئيس برسالة إلى زعيم كل طرف يُخبره فيها بأن عليه أن يُغيِّر سلوكه حال عودتي إلى المنطقة: نتنياهو حول المستوطنات، وعرفات حول الأمن والتقاعس عن إبرام الاتفاق. تمت الموافقة على ذلك، إلى جانب توصيف رحلتي للجمهور بأنها لإعداد «تقرير إلى الرئيس» ينبغي تقديمه بحلول عيد الميلاد (وهذا ما ضاعف من فعاليتي الضاغطة، سواء لجهة قدرتي على القول من يتجاوب معي ومن لا يتجاوب، أو لجهة تزويدي بموعد نهائي يُمكن لي أن استخدمه في مهمتي).

قبل ارفضاض الاجتماع، ذكَّرتُ الرئيس كلينتون بأنه إذا كان ثمة من حقيقة بشأن التفاوض مع عرفات، فهي أنه لن يوافق أبداً قبل أن يتيقن من أنه لم يعد ثمة مناص من ذلك. وأعظم ورقة ضاغطة في حوزتنا هي الانسحاب احتجاجاً، وإفهامه أننا قد فعلنا كل ما يُمكن فعله، وأن ذلك هو أفضل الممكن، وأن التسويف والمماطلة بقصد الحصول على المزيد سوف يكلّفه غالياً. وقد أدليتُ بهذه الأقوال ليس لأنني مؤمن بها فحسب، بل ولأنني كنتُ ما أزال أحاول إقناع الرئيس بأنه لا داعي لأن أتوجه إلى المنطقة في الحال.

بيد أنني أخفقتُ في إقناعه. فاتصل الرئيس بالوزير في وقت لاحق من ذلك اليوم، وطلب منه أن يسهر على سفري إلى المنطقة من دون إبطاء.

تقدّمٌ أوّلي

وصلتْ رسالة الرئيس قبل أن أصل أنا؛ وما إن حططتُ رحالي في إسرائيل حتى وجدت نتنياهو في موقف دفاعي؟ فبالنظر إلى تدنّي سمعته السياسية، لم يكن بحاجة قط إلى ما يُمكن أن يُصوّره أعداؤه السياسيون على أنه انتقاد له من الرئيس كلينتون. وهكذا كان الرجل مقبولاً جداً لدى اجتماعي به ـ وكذلك طوال فترة بقائي هناك، التي دامت ما ينوف عن ثلاثة أسابيع، تخللها فاصل من ثلاثة أيام عُدت فيها إلى واشنطن.

عرفات كان قصة أخرى. كنتُ لا أعرف بعد ساعته ولا حساباته. إنما كنتُ واثقاً من قُدرتي على التأثير فيه عن طريق الضرب على وتر رغبته في ضلوع أميركا المكثّف في العملية. من هنا، فقد ركّزتُ على الرئيس كلينتون عندما التقيته على انفراد. قلتُ له، مدّعياً الاضطرار لا الاختيار، إنني لم أكن في الأساس من محبّذي فكرة المجيء الآن، لكنني جئتُ بناء على مبادرة من الرئيس الذي يعوِّل عليه الآن للتوصل إلى اتفاق.

قلتُ لعرفات: «نصيحتي إليكم هي ألا تخذلوا كلينتون. لأنني لو رجعتُ إليه خاوي الوفاض في غضون بضعة أيام، فسيُدرك الرئيس أن تقديره لكم ليس في محلّه وأن مبادرته قد سقطت. ومع وزير الخارجية الجديد، الذي قد لا يملك خلفية كافية عن الشرق الأوسط، أخشى من أن تتبدّل أولويات الإدارة في ولايتها الثانية. على أية حال، هذه الأولويات مرسومة الآن، لذا لا تدعوا الرئيس كلينتون يعتقد أنه قد أخطأ التقدير في حقكم. اجعلوني في وضعٍ يسمح لي بأن أقول له إنكم قد تجاوبتم معنا».

وفي الختام، اقترحتُ عليه أن يجتمع ونتنياهو - على أن أنضم إليهما كذلك - لمحاولة حل المسائل الرئيسية التي تُباعد بينهما. تردد عرفات، قائلاً إنه يخشى أن يزيد اجتماع كهذا الأمور سوءاً في حال الفشل في تحقيق تقدم واضح. أخبرته بأنني لا أريد أن أقصر الاجتماعات على المتفاوضين؛ فهم يدورون في دوامة ليس إلاّ، وليس لأحد منهم القُدرة على اتخاذ قرار.

ومن باب الاحتياط، اقترحتُ عليه أن يقبل باجتماع مفاوضي كل طرف مع زعيم الطرف المقابل في البداية. فوافق. وهكذا توجّه أبو مازن وجبريل الرجوب لمقابلة بيبي، وقد أسفر الاجتماع فعلاً عن بعض التقدم. إذ وافق الفلسطينيون على ضرورة أن تبقى نقاط التفتيش الفلسطينية بعيدة عن المواقع العسكرية الإسرائيلية؛ فيما وافق نتنياهو من جانبه على التخفيف من الإلحاح الإسرائيلي على إقامة منطقة عازلة ما بين خ - 1 وخ - 2، وهي التي يعارضها الفلسطينيون مخافة أن تبدو المدينة وقد قُسِّمت إلى الأبد. غير أن اجتماع مولخو بعرفات لم يكن مثمراً، وإنْ ساده جو مقبول، إذا لم تُحل أي من المسائل الجوهرية، عدا عن أن مسألة الإفراج عن السجينات باتت تُثار الآن في كل اجتماع. كانت هناك تسع وعشرون سجينة، يعتقلهن الإسرائيليون؛ وكان إطلاق سراحهن قضية مهمّة بالنسبة إلى الفلسطينيين. كان الرئيس الإسرئيلي عيزر وايزمن على استعداد لإصدار عفو عنهن، إنما كان على بيبي أن يتقدم هو بطلب هذا العفو، وقد كان يُمانع في ذلك بذريعة أن هؤلاء النسوة «ملطخة أيديهن بالدماء».

في اجتماعي بعرفات مجدداً، وجدتني أقول له إن الأمر يبدو اللحظة كما لو أنني سأعود إلى الرئيس كلينتون صفر اليدين. لذا، أُريد من الزعيمين أن يجتمعا، وأريد «نتيجة» أعود بها إلى واشنطن، وسألته: «هل ستأتي إلى هذا الاجتماع؟». فأومأ برأسه علامة الإيجاب. قلتُ: «حسناً. لا أريدكم، سيدي الرئيس، أن تحضروا الاجتماع وحسب، بل وأن تتأكدوا من أنكم ستعطونني هديةً من ذاك الاجتماع أستطيع حملها معي إلى الرئيس

كلينتون». فوعدني خيراً.

حدّدنا موعد الاجتماع في 24 كانون الأول/ ديسمبر. وفي ليلة الثالث والعشرين منه، كان صائب عريقات وإسحاق مولخو كلاهما يسخران من الاجتماع، خشيةً من أن ينهار ويخلق أزمةً. كانا يشعران بأنهما يُحرزان تقدماً بطريقتهما الشاقة إنما المثابرة. وقد صُدمت بهذه المفارقة أن يُعارض المتفاوضان اجتماع زعيميهما، مثلما سبق أن عارض أبو علاء وأوري سافير الاجتماع الذي سعيتُ إلى عقده بين عرفات وبيريز في صيف 1995. إن المتفاوضين غالباً ما يراهنون على نوعٍ معيّن من العملية التفاوضية؛ نوعٍ يحدّدون إيقاعه وتوقيته وسرعة الحركة فيه. إنهم يشعرون بأنهم خير من يعرف متى يتناولون مسألة بعينها، ومتى يُقدمون تنازلاً. إنهم يطوّرون لديهم إحساساً بالتملّك، ويقاومون أي تطفلٍ عليهم من الخارج.

لو لم تكن لديّ تجربة سابقة، تلك التي عرفتها في عام 1995، لربما تملّكتني خشية أكبر من معارضتهما هذه للاجتماع. لكنني كنتُ واثقاً من أنني استطعتُ تحريك عرفات، وأننا سنخرج بشيء ما من هذا الاجتماع. كما كنتُ على يقين، صواباً أم خطأً، من أننا لا نستطيع ـ شأننا في عام 1995 ـ التحرّك بالسرعة التي يمليها علينا المتفاوضون؛ وأن العملية قد يطغى عليها حدثٌ خارجي إن لم نُسرِّع وتيرة التقدم في داخلها.

قبل موعد انعقاد الاجتماع في 24 منه، قصدتُ نتنياهو. قلتُ له، وقد جلسنا بمفردنا: «هل تعرفون كيف تُنجحون الاجتماع؟ اصنعوا شيئاً كعربون ولا تطلبوا شيئاً لقاءه».

أحبَّ بيبي أن يعرف ماذا يجول في رأسي. قلتُ له: «اطلبوا أن تروه وحده، من دوني، في الرُّبع الساعة الأول من الاجتماع. وتأكدوا من وجود جمال ليتُرجم لكما. قُلْ له إنكم ستُقدمون على أمر هو في منتهى الصعوبة بالنسبة إليكم؛ ستطلقون سراح السجينات. وأنكم لا تريدون أن تكون هذه الخطوة جزءاً من الاتفاق الرسمي، بل بمثابة تفاهم شخصي بينكما أنتما الاثنين لأنكم تعرفون مدى أهميتها بالنسبة إليه».

سألني بيبي إن كنتُ أعتقد فعلاً بأنه سيكون لذلك أثرٌ كبير؟ فأومأت برأسي، موضّحاً أن عرفات سيرى في ذلك لفتة شخصية ويشعر من ثم بأن عليه أن يكون متجاوباً بطريقة أو بأخرى. قال بيبي إنه سيفكّر في الأمر.

وبينما كنتُ في طريقي إلى [معبر] إيرز، تلقيتُ اتصالاً من بيبي يُعلمني فيه أنه سيعمل باقتراحي. لكنه طلب مني أمراً واحداً. لقد رفعت الصحافة الإسرائيلية التوقعات إلى درجة عالية جداً؛ فيما نحن لن ننتج اتفاقاً اليوم. فهل بإمكانه أن يتحدث إلى الصحافة لدى

وصوله إلى هناك ليخفِّض من تلك التوقعات بعض الشيء، ويُخاطب الصحافة بالنيابة عن كلا الطرفين بعد الاجتماع؟ فوافقتُ بشرط أن يوافق عرفات، الذي قَبِلَ ذلك بسرور.

قمة إيرز تنتج اختراقاً - أو هكذا خُيّل إليّ

وعملاً بوعده، طلب بيبي أن يبدأ الاجتماع بعقد خلوة بينه وبين عرفات، حيث عرض أن يُصار إلى الإفراج عن السجينات في شهر رمضان المقبل. سُرّ عرفات بذلك، وشكر له بادرته هذه.

حين انضممتُ إلى الاجتماع، كان الجو مريحاً، لذلك قُلت يبدو أننا سنُحقق نتائج في اجتماعنا اليوم. لكن وقبل أن يلتحق المتفاوضون بنا، دعونا نتفق أولاً على أننا سنتوصل اليوم إلى حل مسألة «الدخول مجدداً»، ومسألة تسلّح أفراد الوحدة المتحركة المشتركة. فوافق الاثنان. سألت بيبي ماذا يطلب في موضوع «الدخول مجدداً»، كان جوابه أنه يستطيع القبول بصيغة لا تشير إلى إسرائيل أو إلى خطرٍ يتهدّدها، بل تتحدث عن «تطبيق أحكام الاتفاق الانتقالي في معالجة المخاطر التي تتهدّد الأمن». فدوّنتُ ذلك خطياً، وأريته لعرفات وسألته إنْ كان ذلك مقبولاً لديه؟ «موافق» كان جوابه. ثم سألته عن مطالبه فيما يخصّ التسلّح في الوحدات المتحركة المشتركة، أجاب بالقبول بـ«أسلحة متكافئة» لكل من جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية. سألتُ عرفات ماذا يعني بـ«الأسلحة المتكافئة»، فأوضح أنها يجب ألا تكون بالضرورة هي نفسها بل متشابهة. فقال بيبي: «ما رأيكم برشيشات إنغرام لكم وبنادق أم - 16 قصيرة لنا؟». سألتُ عرفات: «موافق؟»، أجاب مع إيماءة من رأسه: «موافق».

حين وصلنا إلى هنا، تساءلتُ إن كان سيتسنّى لنا حل بقية المسائل الأمنية، وهي: في أية ظروف يحقّ للشرطة الفلسطينية أن تتسلّح بالبنادق في خ - 1، وتعيين نقاط التفتيش (للتقليل من إمكانية الاحتكاك) على الخريطة، والطُرُق التي ستجوبها الدوريات المتحركة المشتركة. هنا اقترح عرفات أن يُعطي الزعيمان توجيهاتهما إلى المعنيين بالشؤون الأمنية كي يحلوا هم تلك المسائل في اجتماع منفصل. «موافق»، كان جواب بيبي المتقطّع. ثم أثار نتنياهو موضوع القضايا غير المتّصلة بالخليل، واقترح عليّ أن أنظِّم اجتماعاً للاتفاق بصورة نهائية على جميع المسائل ذات الصلة وموجباتها. وكنتُ قد اقترحتُ سابقاً ألا نجعل التفاهمات حول هذه المسائل جزءاً من اتفاق الخليل، بل نصيغها بدلاً من ذلك في «مذكرة للسجلّ» سأوقّعها شخصياً إلى جانب المتفاوضين.

وجاء دور عرفات الآن لإبداء الموافقة. بعد ذلك اقترح بيبي أن نعمل جميعاً لعقد اجتماع قمة آخر. فوافق عرفات على ذلك، لكنه طلب كذلك أن تفكِّر إسرائيل في إسناد دور للفلسطينيين في إدارة الحرم الإبراهيمي في الخليل ـ وكان الاتفاق الانتقالي قد تضمن وعداً بإجراء مراجعة للوضع الفلسطيني في الحرم، لكن لم يُعمل شيء بهذا الصدد. فعرض بيبي هنا تدبيراً مؤقتاً: ماذا لو جلس مندوب عن تركيا خارج الحرم إبّان شهر رمضان؟ قَبِلَ عرفات بالفكرة، لكنه كان يُريد بعدُ وجوداً فلسطينياً أبرز للعيان. فطرحتُ فكرة أن يكون لدائرة الأوقاف وجود منظور هناك، فقال كلا الزعيمين إنهما سيدرسانها.

وبالإجمال، كان الاجتماع موفّقاً جداً. إذ توصلنا إلى اتفاق حول مسألتين كبيرتين، وإلى تراضٍ بالنسبة لبقية المسائل، بما فيها حتى مسألة الحرم الإبراهيمي الحسّاسة للغاية.

الفصل الدراماتيكي الوحيد في الاجتماع كان مردّه إلى الحرم الإبراهيمي. فحين انضم إلينا أعضاء الوفدين، طلب مني الزعيمان أن أقدم لهم إيجازاً بما دار من مناقشات بيننا. فلما وصلتُ إلى القول بأننا قد تدارسنا قيام وجود دور فلسطيني محتمل في الحرم، قال الجنرال موفاز، من الجانب الإسرائيلي، بفظاظة: «ليس للفلسطينيين أي دور هناك». فهمدر عرفات باستهجان: «ليس لنا أي دور هناك؟». أجابه موفاز: «أجل، ليس لكم أي دور هناك». عندها نهض عرفات واقفاً، زرّر سترته عن عمد وتمتم بأنه تارك الاجتماع. وفيما كان يدور حول الطاولة مغادراً، أسرع كل من محمد دحلان وجمال هلال بوضع أيديهما على صدره، حائلين دونه والمغادرة.

وبدلاً من أن أُقحم نفسي في هذه القضية، سألتُ بيبي إن كان لديه أي شيء يودّ قوله في هذا الشأن، على أمل أن يطرح فكرة الوجود التركي. أقرّ بيبي، إنما بحذرٍ، بأنه مستعدٌّ فعلاً لدرس مثل هذا الاحتمال؛ وعندئذ فقط عاد عرفات إلى مقعده بعدما بيَّن مقصده من أن لديه مطلباً في الحرم. وسرعان ما أخذنا بالمزاح، ثم خرجتُ لأتحدث إلى رجال الصحافة، فقلتُ لهم إنني سأعود إلى واشنطن بأخبار مفادها أننا قد أحرزنا تقدماً في اجتماع ساده جو مريح.

أجل، صرتُ متفائلاً الآن. فعرفات يبدو مستعداً لحل المشاكل لا إدامتها؛ ونتنياهو يبدو متلهفاً بصورة جلية، والجو الإيجابي والارتياح سينسحبان على اجتماعات المتفاوضين التي حدّدنا موعد بدئها في يوم عيد الميلاد.

وقبل العودة إلى واشنطن على متن طائرة ركاب مسائية عشية ليلة الميلاد، زرتُ عرفات في رام الله، وعقدتُ معه خلوةً. كان في غاية الانشراح، مُلمّحاً إلى أنه فعل ما طلبته

منه ـ وحمّلني هديةً إلى كلينتون.

أخبرته بأنني سأُطلع الرئيس على مجريات الأمور، على أن أعود إلى المنطقة بحلول 29 كانون الأول/ ديسمبر، متوقعاً أن تكون كل المسائل الأمنية قد حُلّت في غيابي. أومأ برأسه في استحسان، وخرج يودّعني حتى السيارة. وفجأة همس في أذني بما معناه أنه حبّذا لو يصحبني أسامة الباز عند رجوعي، لأن ذلك سيُساعد على إبرام الاتفاق. فهلاّ سألتُ مبارك أن يوفده؟

قلتُ له ألا يظن أن مبارك سيكون أكثر استجابة لطلبٍ يأتي منه وليس منا؟ فردّ بأنه لا بأس إن نحن التمسنا منه ذلك أيضاً. وقد فسّرت مزاجه وطلبه على أنهما دلائل على أنه قد حسم أمره وقرّر إنهاء العمل، وها هو يفكّر الآن في البهارج ـ ضلوع مصر ـ وتوضيب الصفقة. لكن، ثبت مرة أخرى أن حُكمي كان خاطئاً، أو على الأقل سابقاً لأوانه.

نهاية اللعبة التي لم تكن

رفعتُ إلى الرئيس تقريراً مشجعاً؛ إنما لفتُّ نظره إلى أن عرفات، كالعادة، خلق أزمة قبل الفصل الختامي، فقط ليتأكد من أنه قد حصل على كل ما يستطيع الحصول عليه. غير أنني اكتشفتُ لدى عودتي إلى المنطقة وجود مشكلتين في انتظاري: الأولى، أن مبارك لم يوفد أسامة، بل أرسل خبيراً قانونياً من وزارة الخارجية المصرية، أي شخصاً ديدنه انتقاد التفاصيل الصغيرة والتافهة عوضاً عن أن يكون غطاءً لعرفات في توقيعه الاتفاق؛ الثانية، أن الجانبين قد تقاعسا عن حل جميع المسائل الأمنية، بعدما زال الضغط عنهما، وراحا يتماحكان من جديد.

حرصتُ على إخبار الزعيمين بأن أياً من الطرفين لم ينفِّذ ما كان وعد به. وبطبيعة الحال، أنحى كل منهما باللائمة على متفاوضي الطرف الآخر. فقررتُ أن أجتمع بالمسؤولين الأمنيين. وإذا بمعضلة جديدة تبرز لنا: فخوفاً من حصول احتكاكات محتملة بين المستوطنين الإسرائيليين وأفراد الشرطة الفلسطينية المسلّحين، طلب الإسرائيليون ألا تشمل دوريات الوحدات المتحركة المشتركة الطريق رقم 35 ـ وهو الطريق الذي يسلكه المستوطنون. ولم يتخل الإسرائيليون عن مطلبهم هذا إلا بعدما بيَّن جبريل الرجوب أن هناك بالفعل طريقاً فرعياً يُمكن للمستوطنين استخدامه. وبدوره، قبل الرجوب بالمواقع التي حُدِّدت للوحدات المتحركة المشتركة في خ ـ 2، وبالاقتراح الإسرائيلي السماح لأربع مفارز فلسطينية للردّ السريع في خ ـ 1 بالتسلّح بالبنادق. وباستثناء شارع الشهداء وسوق

الحسبة، أصبحت معظم المسائل الأمنية محلولة الآن ـ أو هكذا اعتقدت. وبغية تسوية مسألة السوق، اتخذنا الترتيبات اللازمة لاجتماع القادة المحليين، الإسرائيليين والفلسطينيين، والنظر في كيفية إعادة فتحه ـ ربما عن طريق إغلاق بعض الأكشاك الصغيرة وبناء جدار لعزل المستوطنين الإسرائيليين عن أية متاعب محتملة. ولحل مسألة الشارع، اقترحتُ إجراء عملية مسح له على الطبيعة، وإقامة حواجز أمنية درءاً لأي إطلاق نار ممكن من سيارات فلسطينية ستمرّ، في حال ترك الأمر على ما هو، من أمام المعهد الديني ومركز الجالية اليهودية؛ فحظي اقتراحي هذا بالموافقة.

الآن وقد حسبتُ أننا قد خرجنا من «الجلجلة»، طلب مني صائب «خدمة صغيرة»؛ أراد تبديل كلمة واحدة في صيغة «الدخول مجدداً»: فبدلاً من القول «يُقرّ» الطرفان بقابلية الأحكام المحدّدة في الاتفاق الانتقالي للتطبيق، يريد أن نضع: سوف «يحترم» الطرفان هذه الأحكام. كلمة واحدة نعم ـ إلاّ أنه يقترح إجراء تعديل في أكثر المسائل حساسيةً، وبما يجعل النصّ المُلزم للطرفين تجريدياً عوضاً عن أن يكون دقيقاً. وهذا ما سيدفع نتنياهو حتماً إلى المطالبة، بدوره، بتعديل النصّ حول «الأسلحة المتكافئة». قُلت لصائب إن الوقت غير ملائم لإثارة ذلك الآن؛ وإنني سأُبقي التماسه هذا عندي إلى حين يتقدم بيبي بطلب جديد ـ وهذا أمر يكاد يكون مؤكداً ـ وعندئذ أحاول المقايضة بينهما.

قال صائب: «إننا بحاجة إلى ذلك يا دنيس». فجاوبته إن رئيسه قد قَبِل بصيغةٍ، وها هو يريد تبديلها حتى وإن كانت جزءاً من اتفاق. سوف أبذل أقصى ما أستطيع من أجلهم، لكن عليه أن يترك لي كيفية عمل ذلك. رضي صائب بذلك، واستطعتُ أن أُدخل التعديل الذي طلبه لاحقاً.

انتهينا من المسائل الأمنية، وتحوّل اهتمامي بعد ذلك إلى الترتيبات المدنية والمذكرة للسّجلّ. يخامرني شعور، شأني دائماً، بأننا كلما اقتربنا فعلاً من نهاية اللعبة، سوف يجعل كل طرفٍ المسائل المتبقية تبدو أكثر أهمية مما هي حقيقة. ولا غرو، فقد اتصل بيبي بي في 31 كانون الأول/ ديسمبر ليقول إن المذكرة للسّجلّ لا يمكن أن تشير إلى أكثر من عملية إعادة انتشار إضافية واحدة. فلفتُّ نظره إلى أن سبب المذكرة للسِّجلّ في الأصل إنما يعود إلى عدم اطمئنان الفلسطينيين إلى تنفيذه التزاماته بموجب الاتفاق الانتقالي، الذي ينصّ على إجراء ثلاث عمليات إعادة انتشار إضافية. وأردفتُ إن الفلسطينيين يريدون جدولاً زمنياً محدّداً جداً بمواعيد اكتمال عمليات إعادة الانتشار هذه، وقد قاومتهم وما زلتُ أقاوم طلبهم هذا، إنما أنا بحاجة إلى إشارة صريحة إلى إكمال إسرائيل جميع عمليات إعادة

الانتشار الإضافية، ولستُ بقادرٍ على «بيعهم» شيئاً أقلّ من ذلك. وذكّرته بأنه قد وعدني شخصياً بأن عمليات إعادة الانتشار لن تسبب مشكلة.

قال نتنياهو: «لن يوافق مجلس الوزراء على شيء أكثر من التنصيص على إجراء عملية إعادة الانتشار الإضافية الأولى فقط يا دنيس». فكنتُ كلما ألححتُ عليه، ازداد تشبثاً بموقفه.

كان ذلك عشية عيد رأس السنة، وكان من المقرر أن ألتقي بعرفات في المساء، والصفقة مهدّدة بالانفراط مُجدداً. كان عرفات يتوقع أن نُجري نقاشاً حول عمليات إعادة الانتشار الإضافية، فقررتُ أن أخبره بأن أقصى ما أستطيع تأمينه له في هذا المضمار هو الإشارة إلى تنفيذها جميعاً. وهذا ما كان يتناقض طبعاً مع ما سمعته للتو من بيبي. لكنني كنتُ أُدرك أنني إذا ما ذهبتُ إلى عرفات الآن وقلت له إنه لن تكون هناك سوى إشارة إلى عملية واحدة فقط من عمليات إعادة الانتشار الإضافية، فسوف يُصرّ على أن من حق الفلسطينيين أن يعرفوا بكل عملية إعادة انتشار إسرائيلية جملةً وتفصيلاً - وعليّ أن أحول مسبقاً دون تحوّل هذا الاحتمال إلى «سقف نهائي» فلسطيني جديد، وإلاّ فلن يتمّ عندها أي اتفاق.

والحال، أنني كنتُ على قناعة أيضاً من أن موقف نتنياهو هذا من عمليات إعادة الانتشار الإضافية ما هو إلاّ تكتيك، وأنه سوف يُذعن في آخر المطاف إذا كان ذلك يعني اختياراً بين أن يكون اتفاق وأن لا يكون اتفاق. لذلك أخبرتُ عرفات في الاجتماع عشية رأس السنة، أن أقصى ما يُمكننا الحصول عليه في موضوع إعادة الانتشار هو تعهُّد بتنفيذ مراحلها كافة. وإذا ما أصرّ على أكثر من ذلك، سوف يخسر كل شيء - فلا اتفاق حول الخليل ولا التزام بكل المسائل الواردة في الاتفاق الانتقالي. قال عرفات إنه فهم الموضوع؛ وتركته وكُلي اعتقاد بأنني قد زحزحته عن موقفه، لكن بقي الشك يساورني في أن أتمكن من زحزحة بيبي عن موقفه في وقت قريب. وقد كانت ثمة مفاجأة تنتظرني على هذا الصعيد.

نتنياهو يلين، وعرفات يتصلّب

في الأول من كانون الثاني/ يناير [1997]، كنتُ أتناول فطوري قبل التوجه إلى مقابلة نتنياهو، حين علمتُ بأن جندياً إسرائيلياً قد أطلق النار على جمعٍ من الفلسطينيين في الخليل من دون أي استفزاز، وخلّف العديد منهم قتلى أو جرحى.

غار قلبي بين أضلعي، وبدا الحادث كما لو أنه تكرار لمذبحة الحرم الإبراهيمي. كم بلغ عدد القتلى؟ من كان بينهم؟ هل سنُضطر إلى تعليق المفاوضات؟ هل سيعيد عرفات فتح كل المسائل الأمنية، مشدِّداً على أن الفلسطينيين، لا الإسرائيليين، هم من يحتاجون إلى الأمن؟ وكيف سيجيب بيبي على ذلك؟

عندما وصلتُ إلى مكتب نتنياهو، كانت آخر الأخبار تتحدث عن وقوع أكثر من عشرين جريحاً بين الفلسطينيين، وأن أحداً منهم لم يتوفَ لحد الآن على الأقل.

هذا العمل الإرهابي الإسرائيلي جعل بيبي أكثر انفتاحاً على المواقف الفلسطينية. إذ فجأة سمح من تلقائه بأن تتضمن «المذكرة للسِّجلّ» إشارة إلى أن إسرائيل ستنفّذ عمليات إعادة الانتشار الإضافية الثلاث جميعاً. كما أجرى، في حضوري، مكالمة هاتفية مع عرفات، عبَّر له فيها عن حُزنه وأسفه لما حدث، عارضاً تقديم كل مساعدة طبّية ممكنة للجرحى، وشارحاً له أن الجندي الاحتياطي في الجيش الإسرائيلي (نعوم فريدمان) الذي ارتكب الجريمة له تاريخ حافل بالاضطرابات العقلية. وقال إنه من المهمّ جداً أن يتعاون المسؤولون الأمنيون من كلا الجانبين على نحو وثيق الآن، فوعده عرفات بذلك.

لم أكن متأكداً مما سأجده في غزة حينما أجتمع بعرفات. هل سيرغي ويزبد؟ هل سيُطالب بتدابير جديدة لحماية الفلسطينيين من الإسرائيليين في الخليل؟ هل سيصرّ على وجود دولي في الخليل وغيرها لضمان أمن وسلامة الفلسطينيين؟ أم تُراه سيتخذ موقفاً جديداً من مسألة الدخول مجدداً؟

غير أنني تفاجأتُ إذ وجدته هادئاً، رخي البال، لا بل في مزاج يميل إلى الدعابة. وانتهيتُ فيما بعد إلى أنني في كل مرة اَلتقيته بعد وقوع عنف إسرائيلي ضد الفلسطينيين، كان أبعد ما يكون عن التوتر. في وقت كهذا، كنتُ أعلم أنني لستُ هنا لأضغط عليه؛ في وقت كهذا، كان اللوم يقع طبعاً على الطرف الآخر. في ذلك اليوم بالذات، أثار عرفات دهشتي حيث إنه لم يطالبني بأي شيء إضافي عن الأمن، بل تقدّم بالأحرى بمزيد من المطالب على صعيد عمليات إعادة الانتشار الإضافية.

ما كان قد سلَّم به في الليلة الفائتة، ذهب الآن أدراج الرياح. ولأنه يعلم أن التبعة الآن هي على الإسرائيليين، فقد رفع سقف رهانه، بأن طالب بتحديد موعد نهائي لاستكمال مراحل إعادة الانتشار أو الانسحابات. وعلى حد تعبيره، إنه يريد أن يعلم ما إذا كانت عمليات إعادة الانتشار الإضافية ستتمّ «عام 1997 أم في 2097».

لم أكن مهيأً بعد لإخبار عرفات بأن نتنياهو قد تزحزح عن موقفه حيال هذه المسألة،

لأنني كنتُ أدرك أن ما كان بيبي مستعداً لتقديمه في تلك اللحظة قاصرٌ جداً عما يسعى عرفات إليه. إن حمله على تقديم المزيد سيكون بمثابة تحدٍ هائل. غير أنني عزمتُ على أن أكون صريحاً مع بيبي في هذه المرحلة، وأنقل إليه ببساطة ما يصبو عرفات إليه - أي أن يعرف ما إذا كانت آخر مرحلة لإعادة الانتشار ستتمّ، على حد تعبيره، عام 1997 أم في 2097؟ لكن رئيس الوزراء لم يكن في وارد «الشراء»؛ فهذا أقصى ما يُمكن لمجلس وزرائه أن يقبل به. فهل ينفِّذ الفلسطينيون تعهّداتهم؟ وهل يقبلون بما يُطالب به الإسرائيليون في المذكرة للسّجلّ؟

جوابه أقنعني بأنه قد يُقدّم تنازلاً ما في مسألة إعادة الانتشار إنما ليس بهذه الطريقة وليس الآن. وقد توافقنا على أن يجتمع الزعيمان - نتنياهو وعرفات - عندما نصبح في وضعٍ يسمح لنا بإنهاء العمل. غير أنه خطر لي في تلك اللحظة أنه ربما يكون اجتماع قمة آخر غير معلن مفيداً لنا في محاولة إرساء تفاهم حول مسألة إعادة الانتشار الإضافية. كان مساعدي، آرون ميلر، قد عقد عدة اجتماعات مع دوري غولد وياسر عبد ربه حول المذكرة للسّجل، وكان يبدو جلياً لي أن الهوة - أقلّه بالنسبة لموضوع إعادة الانتشار - لن تُردم من جانبهما. فدوري غولد كان لا يزال يمتنع عن التحدث عن «مراحل إعادة الانتشار» حتى بعدما سمح لي نتنياهو باستخدام عبارة إعادة الانتشار بصيغة الجمع. بدلاً من ذلك، كان دوري مستعداً فقط لأن يتحدث عن «عملية» إعادة الانتشار الإضافية، بينما كان ياسر يُصرّ على أن تكون هناك لزاماً إشارة محدّدة إلى فترة الستة أشهر الفاصلة بين كل مرحلة وأخرى من مراحل إعادة الانتشار الإضافية، كما هو منصوص عليها في الاتفاق الانتقالي. هنا اقترح آرون صيغة تُعطي الفلسطينيين ما يطلبون، وتوفّر في الوقت عينه غطاءً للإسرائيليين: «إن عمليات إعادة الانتشار الإضافية سوف تُستكمل وفق ما هو محدَّد في الاتفاق الانتقالي». غير أن بيبي لن يقبل بذلك، فهي لا تدع له أية بقية من مرونة أو شيئاً من الغموض الثمين. إنما من الجائز أن يتزحزح فيما لو جلس وجهاً لوجه مع عرفات.

اقترحتُ عقد اجتماع سريّ بينهما، فوافق بيبي، عارضاً عقده في أحد مقرّات الموساد المأمونة. لزم عرفات جانب الحذر، شاكّاً في أن يبقى أمر الاجتماع سرّاً. وافقته على ذلك، إنما أخبرته بأن اجتماعاً غير معلن لن يثير التوقعات كما لن يُخيِّب الآمال. وهنا لان عرفات، إنما اشترط أن يتم الاجتماع في إيرز. وافق بيبي واتُّخذت تدابير مدروسة لإبقاء الاجتماع طي الكتمان؛ فلم يعلم به إلاّ أفراد مفرزتي الأمنية وجمال، الذي سيتولى مهمة الترجمة بين الزعيمين.

وصل بيبي باكراً، ليس في سيارته المألوفة، الكاديلاك المصفّحة، بل في سيارة إسعاف خالية من العلامات الفارقة. وبعده بساعتين، أي في تمام الثانية بعد الظهر، وصل عرفات. وربما لأنه لم يكن متلهفاً على هذا الاجتماع، فقد بدا نزقاً منذ البداية. أثار على الفور نقطتين: الموعد النهائي لعمليات إعادة الانتشار الإضافية والحرم الإبراهيمي. حول النقطة الأولى، كرر عرفات السؤال: متى ستتمّ آخر عمليات إعادة الانتشار الإضافية، عام 1997 أم في 2097؟ وحول النقطة الثانية، سأل عرفات متى سيصل الموفد التركي ليتولّى مسؤولياته؟ أعطى بيبي إجابتين سلبيتين على كلا النقطتين، ثم سعى بعد ذلك إلى جعلهما مقبولتين. عن إعادة الانتشار، قال إن حكومته لن تقبل بتحديد أي موعد نهائي، لكنه يعد شخصياً بأن تُستكمل جميع مراحل إعادة الانتشار الإضافية الثلاث قبل انتهاء الفترة الانتقالية في أيار/ مايو 1999. وعن الحرم الإبراهيمي، رفض بيبي الآن فكرة وجود المسؤول التركي من أساسها، قائلاً إن الأمر في منتهى الصعوبة بالنسبة إليه، إنما سيحاول أن يطلع بشيء ما لشهر رمضان.

هنا انفجر عرفات: «أنت من طرح فكرة مجيء الأتراك لا أنا، وها أنت تعود الآن عن اقتراحك الخاص». وبالنسبة إلى إعادة الانتشار، يُلمِّح بيبي إلى عزم إسرائيل على الإمساك عن إعادة الانتشار إلى آخر لحظة ممكنة، بينما يريد الفلسطينيون استكمال مراحل إعادة الانتشار الإضافية وفق ما ينصّ عليه الاتفاق الانتقالي، أي قبل نهاية الفترة الانتقالية، مخافة أن يحتفظ الإسرائيليون بالأرض ورقة مساومة في مفاوضات الوضع الدائم، فيستخدمونها للحصول على شروط أفضل في مسألتي القدس واللاجئين.

ربما كان غضب عرفات هذا حقيقياً وربما كان تكتيكياً. أياً كان السبب، فقد اقترحتُ رفع الاجتماع للاستراحة، على أن أتشاور في خلالها مع كلٍ منهما على حدة.

جلستُ أولاً مع بيبي. كان في موقف دفاعي، ويبحث عن مخرج له، معنا ومع حكومته. فطرحتُ احتمالين:

حول مراحل إعادة الانتشار، ربما نستطيع نحن (الولايات المتحدة الأميركية) أن نكتب رسالة إلى عرفات نبيِّن فيها وجهة نظرنا فيما يتعلّق بموعدها النهائي؛ فمن شأن ذلك أن يُعطي عرفات ضمانة، «من غير أن يُطلب منكم بالضرورة تحديد موقف قد يُسبِّب لكم متاعب مع الحكومة». وحول الحرم [الإبراهيمي]، سألتُ إن كان في المستطاع ضم مراقب تركي إلى «الوجود الدولي المؤقت في الخليل» ـ تلك المجموعة من المراقبين الدوليين في الخليل التي أُقيمت بعد نوبة القتل التي انتابت الدكتور غولدشتاين في داخل الحرم

الإبراهيمي. قلتُ له إن «الوجود الدولي المؤقت في الخليل قائم بالفعل في المدينة، ويُمكنه أن يجوب المنطقة المحيطة بالحرم. أنتم هنا لا تأتون حقاً بجديد من وجهة نظركم، غير أن عرفات يحصل على الرمز الذي يصبو إليه».

تحمّس نتنياهو لفكرة الرسالة الأميركية حول موعد استكمال مراحل إعادة الانتشار الإضافية، كما وعد بالتشاور مع مسؤوليه الأمنيين بشأن الحرم الإبراهيمي.

في أثناء عملي مع بيبي، كان أبو مازن ـ الذي رافق عرفات إلى الاجتماع ـ يعمل على حلحلة الأمور مع «الرئيس» في سبيل التوصل إلى تسوية محتملة حول الحرم. وعلى غير علمٍ مني كان يروِّج لفكرة قريبة جداً من فكرتي، ألا وهي إعطاء الأتراك دوراً محدوداً في إطار «الوجود الدولي المؤقت في الخليل»، والسماح لهم بالقيام بدوريات حول الحرم. انتقلتُ بعد ذلك إلى عرفات، وشرعتُ بإطلاعه على الخطوط العريضة لمباحثاتي مع بيبي، بدءاً بقضية الحرم. قاطعني عرفات بسرعة ليقول إن أبو مازن قد اقترح عليه تسوية مشابهة، وإذا بنا فجأة نتمازح حول توارد الأفكار بين الفطاحل.

بعد ذلك شرحتُ له فكرتي عن الرسالة الموجَّهة من طرفنا «إليكم، والتي توضّح بجلاء وجهة نظرنا حيال التوقيت العام لاستكمال عملية إعادة الانتشار الإضافية». أجاب عرفات: «أجل، ولِمَ لا؟».

فاقترحتُ أن نعود معاً إلى رئيس الوزراء نتنياهو كي يتسنّى لي تلخيص ما انتهينا إليه. وهكذا كان. وقد توافق بيبي وعرفات على أن الرسالة الأميركية طريقة بارعة للتغلّب على الاختلاف حول عمليات إعادة الانتشار الإضافية. كانت الساعة قرابة السادسة صباحاً، وحرصاً منه على سرّية الاجتماع، تعيّن على بيبي أن يغادر بعد قليل، وقبل أن يبدأ الإسرائيليون بالتوافد للعمل في المرفق العسكري في إيرز. ولكن قبل أن أدعه يذهب، قلتُ له ما دمنا نُحقّق الآن تقدماً حول المسائل غير المتصلة بالخليل، فلِمَ لا نُثبِّت الاتفاق حول بروتوكول الخليل في المساء؟

وافق نتنياهو وعرفات كلاهما على هذا الاقتراح؛ وداعبنا بيبي قائلاً إن عليه أن يُسرع بالعودة في سيارة إسعافه قبل أن يُذاع خبر الاجتماع في طول البلاد وعرضها.

إثر مغادرة بيبي، دعاني عرفات للانتقال إلى الجانب الفلسطيني من معبر إيرز لتناول طعام الفطور، فأنتقلتُ معه. وقد كنتُ جاهزاً للأكل، وكذلك لتمتين وعي عرفات بأهمية أستلامه رسالة أميركية ـ وصولاً بذلك إلى بناء ما كنتُ أعرضه عليه، وتكييفه في الوقت عينه كي لا يشطح بعيداً في توقعاته.

ومثلما أوضحتُ له، يُمكنه أن يستخدم الرسالة لإلقاء اللوم على الإسرائيليين في المحافل الدولية في حال تقاعسوا عن الإيفاء بمسؤولياتهم. وأفهمتُ عرفات بأنّي لم أتداول مع الرئيس أو وزير الخارجية حول هذه الفكرة، ولذلك لستُ متأكداً ما إذا كانا سيوافقان عليها. إنما سأسعى جاهداً لديهما كي يكونا مستعدين لتوجيه تلك الرسالة إليه. غير أن الرسالة شيء جديد بالنسبة إلينا - إذ لم يسبق أن دبّجنا رسالة نعرض فيها تفسيرنا لأي جزء من الاتفاق الانتقالي. ولذلك، عليه ألا يُلحّ على الرئيس لجهة محتواها، لا بل حذّرته: «جرِّب أن تلحّ، وستجد أنك خسرت الرسالة».

حرص عرفات هنا على تطميني: إنه يعي أهمية الرسالة، وهو سيحترم ما في طاقتنا وما لا طاقة لنا به؛ وأنه توّاق إلى الانتهاء من العمل على الاتفاق. فهل تعطيه الرسالة أخيراً الدافع المنطقي لإنهاء العمل؟ سنرى ذلك في القريب العاجل.

صراع ما قبل النهاية

في اقتراحي توجيه الرسالة الأميركية بغرض الالتفاف على مشكلة إعادة الانتشار في المذكّرة للسِّجل، كنتُ أعلم أنني أخلق بعدُ موضوعاً آخر برسم التفاوض. فما بدأ كتفاوضٍ على إعادة الانتشار في الخليل، سينتهي بنا إلى التفاوض على بروتوكول حول الخليل، ومذكّرة للسِّجل، وعلى ما باتت تُعرف بـ«رسالة كريستوفر»، مما جعل الخليل أعقد بكثير من أي شيء جرى تخيّله في العملية السلمية المعقّدة على الدوام.

وما ظننا أننا قد ختمناه بالخليل، لم ينتهِ تماماً بالطبع. فقد ظل شارع الشهداء نقطة عالقة بلا حل. وحيث إنني وعدتُ بأن تقوم الولايات المتحدة بمسح الشارع وتأهيله كما ينبغي، فقد كلّفتُ مهندساً مدنياً أميركياً بوضع تخطيطات للشارع المراد تأهيله، ولحواجز الأمان التي ستُملأ بالشجيرات والأزهار، فضلاً عن التحسينات الضرورية للمرافق فيه، وكذلك تركيب أعمدة الإنارة له، وإنشاء حواجز وسطية من القوالب الخرسانية وأرصفة للمشاة... إلخ. وقد سجلنا كل ذلك في «مذكرة مُتفق عليها» ملحقة ببروتوكول الخليل، وبذلك سُوِّيت المسألة بصورة نهائية(*).

لخمس ليالٍ خلت، كنا قد أنتهينا من صياغة نصّ من صفحة واحدة يُوجز ما أتفق عليه بشأن الديباجة المعدّلة حول الترتيبات المدنية، وكذلك حول المسائل الأمنية البارزة،

(*) استطعتُ إقناع عرفات بتوقيع تخطيطات المهندس، ودوّنت نصّ اتفاقٍ من أجل تأهيل «شارع الشهداء» في 7 كانون الثاني/ يناير 1997.

إنما لم يعنِ ذلك أن الإقرار بالاتفاق صار أمراً مفروغاً منه. فجلستنا المسائية ليل 2 كانون الثاني/ يناير، امتدت إلى صباح اليوم التالي؛ وحوالي الساعة الرابعة فجراً، اقترح مارتن أن ندوِّن ما أمكن التفاهم بشأنه، وأمليتُ شخصياً البنود الدقيقة للاتفاق، ومن ثم طلبتُ من كل طرف أن يوقِّع عليه بالأحرف الأولى كي «يُعترف بالتفاهم الذي توصلنا إليه». وحين همّ إسحاق مُردخاي بالتوقيع بالأحرف الأولى من اسمه، لفت إسحاق مولخو نظره إلى أنه لا يملك صلاحية التوقيع بصفته وزيراً للدفاع. فقال أبو مازن هنا إنه لن يوقِّع بدوره ما لم يوقِّع مُردخاي.

وخشيةً من أن يُعاد فتح كل شيء في اليوم التالي إذا لم يوقعوا بالأحرف الأولى، صرخت والغضب الشديد يتملّكني: «أعطوني إيّاه، سأوقعه أنا». وانبرى الجميع يراقبونني أقوم بذلك في صمت. صنعنا ثلاث نسخ واحدة لكل طرف، ومضينا في طريقنا إلى إسدال الستارة على الاتفاق الخاص بإعادة الانتشار في الخليل. وبعد مغادرة الطرفين، سألت جون شوارتز: «هل لتوقيعي بالأحرف الأولى أي وزن قانوني؟». ضحك جون وقال إنه ليصعب عليه أن يرى كيف يُمكن لتوقيعي بالأحرف الأولى أن يُلزم أحداً غيري.

وهكذا لم يبقَ سوى المذكرة للسِّجل ورسالة كريستوفر. وقد وجدتُ نفسي طوال الأيام التالية أدور وأدور مع المتفاوضين من الطرفين. خذوا مثلاً: كان أبو مازن لا يزال يُطالب بأن تتضمّن المذكرة إشارة ما إلى مراحل إعادة الانتشار الإضافية التي نصّ عليها الاتفاق الانتقالي. قلتُ له إنني غير قادر على تأمين ذلك، إنما سأسعى جاهداً إلى إقناع نتنياهو بقبول عبارة «مراحل»، وبإيراد إشارة عامة إلى المسؤوليات التي ينهض بها كل طرف بمقتضى الاتفاق الانتقالي، «وهذا لا بد وأن يلبّي مطالبكم». هنا توجه أبو مازن وعبد ربه إلى مكتب مارتن للاتصال بعرفات من هناك. فطلب جمال الخط لهما من فرقة مجاورة، ومكث يتنصّت على الحديث.

رجع جمال إلى غرفة الجلوس بمفرده، ودلائل الاهتياج بادية على وجهه؛ قال: «لقد خردقنا المصريون». والذي فهمته أن أبو مازن شرح لعرفات ما كنتُ أعرضه عليهم، وعرفات يقول: «هذا جميل». ثم طلب من أبو مازن أن يشرح ذلك «لمحامينا المصري» الذي اعتبر العرض رخواً أكثر من اللازم. وبدلاً منه، أعطاه صيغة تتطلّب موعداً محدَّداً لكل مرحلة من مراحل إعادة الانتشار الإضافية - الأمر الذي يعني أساساً إضاعة جُهد فلسطيني شاق على مدى أسبوع.

كان الارتباك ظاهراً بوضوح على أبو مازن وعبد ربه وهما يدلفان إلى غرفة الجلوس؛

وقد تضاعف حرجهما وارتباكهما وهما يعرضان ما طُلب منهما تقديمه حيال هذه المسألة.

جاء دوري الآن لأُفرقع. فبعد أن استمعت إلى الصيغة البديلة، أخذتُ أصيح بأن هذا الذي يفعلونه شيء لا يُعقل. فما الذي يدعونا إلى تدبيج رسالة إلى رئيسهم إذا كانوا سيرجعون إلينا بصيغة مغايرة تماماً وغير مقبولة حتماً؟ ثم ما الداعي لأن أواصل هذه العملية أصلاً؟ ولما حاول مارتن أن يشرح لهم بأدب أنهم أخطأوا حتى في تقديم مثل هذه الصيغة، صحتُ فيه: «كفى. لا أريد أن أشرح وأقول إن هذا غلط. لا، لن أتفاوض بهذه الطريقة بعد الآن».

ومضيتُ خارجاً من الغرفة، ولذتُ بالمختلى التابع لحجرة الضيوف في دارة السفير. لم أقصد طبعاً الصراخ في وجه مارتن، إنما كنتُ خارجاً عن طوري، وأردتُ أن يعرف أبو مازن وعبد ربه أن صبري قد نفد. كما أردتُ أن يُدرك عرفات أنه سيخسرنا إذا شاء أن يستمع إلى هذا الصنف من النصائح من مستشاريه المصريين.

قبل أن يعودا إلى غزة، جاءني أبو مازن وعبد ربه يعتذران مني في المختلى. قالا إنهما سيبذلان غاية جهدهما لاستخلاص الصيغة التي أشرت إلى كونها مقبولة مني. وأخبرتهما بأنني لم أكن غاضباً عليهما شخصياً، غير أنني لا أستطيع أن أعمل بهذه الطريقة؛ وإذا ما بقيت على ما هي، فلن يكون هناك اتفاق، ولن يكون ثمة مبعوث أميركي هنا. على كلٍ، لن يكون ذلك آخر انفجاراتي.

المواجهة بيني وبين عرفات

بعد ليلتين من تلك الواقعة، توجهتُ لمقابلة عرفات في دارة بطريرك الروم في بيت لحم. تناولنا وجمع غفير طعام العشاء إلى مائدة البطريرك، ثم انفضضتُ وعرفات عنهم لعقد خلوة بيننا، وكان عرفات قد أُخبر من دون أدنى ريب بغضبتي تلك الأمسية.

لم يتغيّر شيء كثير منذئذ، ورأيتُ نمط التفاوض حول بروتوكول الخليل يتكرر أيضاً وأيضاً حول المذكرة للسِّجل ورسالة كريستوفر. قلتُ لعرفات بشيء من الخشونة إنني غير مستعد أبداً أن أكابد ذلك مرة أخرى. إن بروتوكول الخليل قد أُنجز. وإذا كان جاهزاً لعقد اتفاق، فليُعلمني تماماً بما يريد حتى يُنهي العمل. وإذا كان ذلك ضمن الممكن، سأبذل جهدي كي أستخلصه له.

ومما يبعث على الدهشة حقاً أنه عدَّد لي بوضوح، وبتحديدٍ دقيق، مطالبه فيما خصّ المسائل الست المطلوبة برأيه لإنهاء العمل: (1) الرسالة من كريستوفر؛ (2) اتفاق حول

«الوجود الدولي المؤقت في الخليل» ودوره في الحرم؛ (3) التزام من نتنياهو بعدم البناء على نحو مفرط في البلدة القديمة للخليل؛ (4) إعادة فتح شارع الشهداء تدريجياً في ظرف أربعة أشهر؛ والتأكيد من عدم التنغيص على الفلسطينيين أو تعطيل حوانيتهم؛ (5) إنجاز عملية إعادة الانتشار الإضافية الأولى في أقل من اثني عشر أسبوعاً؛ (6) تحديد مواقيت نهائية مُنصفة وجلية لمراحل إعادة الانتشار الإضافية.

لم يسبق أن كان عرفات واضحاً ودقيقاً على هذا النحو معي. ولم يحدث قط أن كان على هذه الدرجة من التنظيم والتصنيف الممنهج. وهو لم يستعن بأية ملاحظات مدوّنة أمامه؛ كان فيما يبدو يعرف جيداً ماذا يريد.

دوّنت كل ذلك في دفتري؛ ثم وجّهت إليه سؤالاً: هل أفهم من ذلك أنني إذا استطعتُ الاستحصال على هذه النقاط الست. نتوصّل إلى اتفاق؟ ردّ راساً: «نعم». قلتُ إذاً سأذهب لأعمل عليها.

كانت الساعة قد قاربت منتصف الليل. اتصلتُ من سيارتي الـ«شيڤي سابربن» بنتنياهو فيما كنا نغادر بيت لحم، وزوّدته بملخص عما دار في الاجتماع، مُعرباً عن اعتقادي بوجوب العمل هذه الليلة لإعداد الأجوبة علىَ النقاط الست جميعاً. وافق بيبي، فتوجهت راساً للاجتماع به.

عملنا سويةً ورحنا نقلّب النظر في ما نعدّه من أجوبة. والنقطة الوحيدة العالقة حقاً كانت تحديد مواقيت نهائية لمراحل إعادة الانتشار الإضافية. كان بيبي يريد إطاراً زمنياً وليس مواعيد محدّدة. كما كان يريد التوقيت متأخراً قدر المستطاع. ويُستحسن أن يكون ذلك في نهاية عام 1998. تدارسنا ذلك بإسهاب؛ قلتُ له إن نهاية 1998 لا تمشي؛ فاقترح أن نقول في الربع الأخير من عام 1998. فاقترحتُ من جانبي أن نذكر في بداية الرُبع الأخير من عام 1998. قال: سأقبل بهذا فقط إذا كان ذلك «يُبرم الصفقة».

كان الفجر قد بزغ عندما أنهينا مناقشتنا. تساءل بيبي إن كنتُ أظن أن ذلك سيُنهي الموضوع؟ قلتُ إنّي آمل ذلك إنما لستُ أكيداً منه. فلن يتسنّى لي مقابلة عرفات في غزة إلاّ في مساء ذلك اليوم؛ فهو مشغول كثيراً بالاحتفالات في بيت لحم، وهو لن يعود إلى غزة إلاّ في وقت متأخر من بعد الظهر. غير أنني طمأنته إلى أنني حين أقابله، سأجسّ نبضه أولاً قبل أن أعطيه شيئاً كي لا يضعه في جيبه ثم يطلب المزيد. في الطريق إلى غزة، كنتُ أعلم بأن عليّ أن أتأكد من أن ما قاله عرفات الليلة الماضية في بيت لحم كلام حقيقي. وإذا كان كذلك، فهذا يعني أنه صار في الإمكان الانتهاء من الاتفاق بسرعة كبيرة؛ أما إذا كان غير

ذلك، فعليّ أن أحتفظ بما أعطاني إياه نتنياهو احتياطاً للمستقبل.

وجرياً على عادتنا في لقاءات غزة، اجتمعنا نحن الثلاثة - عرفات، جمال وأنا - في غرفة الاجتماعات التابعة للرئيس. كان للغرفة بابان انزلاقيان يفصلاننا عن القاعة التي يستخدمها لجلسات مجلس الوزراء، والأخرى للمآدب الرسمية. وكان أفراد كلا الفريقين في الغرفة الخارجية خلف البابين الانزلاقيين. جلستُ والرئيس على كرسيين متجاورين إنما تتوسطهما مائدة صغيرة وضع عليها عرفات جهاز هاتف. الكرسيان المستندان بظهريهما إلى الجدار في صدارة الغرفة لم يكونا متواجهين، لذلك تناول جمال مَسْنَداً منجَّداً صغيراً للقدمين وجلس عليه أمام عرفات مباشرة. وعلى هذا النحو، كان أحياناً «في وجهه» إذا جاز التعبير.

كان جمال شخصية استثنائية. فهو ليس مترجم لغة فحسب، بل ومترجم بشر ومترجم ثقافة أيضاً. وقد أضحى حاجة لا يُمكنني الاستغناء عنها إبان حركتي المكوكية بشأن الخليل. وكان جمال قد أقام علاقة ملؤها الثقة مع أبو مازن، ومحمد دحلان، وجبريل الرجوب، وكانوا هم يبادلونه الثقة بمثلها. كنتُ أُدرك أنهم يعرفون أن هذه طريقة لا تُرفض للتواصل معي، لذا أخذتها على علاّتها. إنما لم أكن أحكم على الأمور ظاهرياً، لعلمي أن هذه أيضاً طريقة يُراد منها التأثير عليّ. غير أن التواصل كثيراً ما كان يُطلعني على خفايا التنافس الجاري داخل الطرف الفلسطيني، وعمّا يُحتمل أن يمشي أو لا يمشي. وغالباً ما كانت ردة فعل جمال الغريزية تجاه بعض الحجج أو الدعاوى تعكس ما سنحصل عليه لاحقاً من الفلسطينين؛ فلا غرو أن يُصبح جمال مسبراً أستخدمه لاختبار شتى الطُرُق الإجرائية. أضف إلى ذلك أن ميوله الفطرية إلى ما يجب عمله في المفاوضات من الزاوية التكتيكية، كانت مُشابهة لميولي إلى حد بعيد. فكان في بعض الأحيان يتنبأ لغيره من أفراد الفريق بما سيكون عليه ردّي على هذه المقاربة أو تلك - ودائماً ما كان يصيب.

وما جعل من جمال ذلك المترجم الاستثنائي، مقدرته ليس فقط على التضلّع في الموضوع الذي يُترجم له، بل وعلى الإمساك كذلك بروح اللحظة وجوها الوجداني. فهو لا يلجأ أبداً إلى الترجمة التقنية إلاّ إذا طُلب منه ذلك. وإذا ما تطلّبت نقطة ما إيضاحاً بانفعالٍ شديد، فهو لا يتأخر عن ذلك. وكم من مرة طلب مني جمال، في اجتماعاتنا بعرفات، إنْ كان في مقدوره تجريب طريقة أخرى لعرض الفكرة التي نحاول إيصالها؛ وغالباً ما كنتُ آذن له. إن انجليزية عرفات جيدة نوعاً ما، إنما لم أكن أريده أن يستخدم اللغة ذريعة لادّعاء سوء الفهم - وما كنتُ أجد بأساً في أن يسمع الرئيس الشيء نفسه مرتين.

في تلك الليلة، أخبرتُ جمال بأني سأحمي ما حصلتُ عليه من نتنياهو باختبار ردّة فعل عرفات الأوّلية حيال أقل النقاط الست حساسيةً. فإذا وجدت عرفات مستعداً لإنهاء العمل، سأكمل بسرعة بما تسنّى لي تحصيله، وإلاّ فإنّي سأنفجر فيه. فهم جمال قصدي، وكان مستعداً لنقل مزاجي هذا.

قلتُ لعرفات في مستهل اجتماعنا إنني قد توجهتُ رأساً من بيت لحم إلى القدس حيث أمضيتُ الشطر الأكبر من الليل مع رئيس الوزراء. وأعتقد أن في حوزتي الآن أجوبة جدّية للغاية على النقاط الست التي قال هو نفسه إنه بحاجة إليها كي يُبرم الاتفاق. وبدأتُ برسالة كريستوفر، وما تتضمنه من نقاط رئيسية، واستعدادنا للقول فيها إن الاتفاق مبني على أساس الاتفاق الانتقالي. توقفتُ لحظةً عن الكلام لأستطلع ردّة فعل عرفات. لم تكن قسماته مشجّعة، إذ بدت عليه علائم الرفض، وقال إنها لا تُعطيه إلاّ القليل القليل، وتتجاهل عملياً ما كان طلبه في الليلة الماضية. غير أنني كنتُ ما زلتُ في طور اختباره، لذا جرّبتُ نقطة أخرى من لائحة النقاط الست: شارع الشهداء. شرحتُ له أننا قد أرسلنا آرون ميلر إلى مدينة الخليل برفقة أحد المهندسين، حيث وضع مخططات متطوّرة لشارع الشهداء، الغاية منها ضمان ألا يتأثر الفلسطينيون سلباً بالترتيبات الأمنية - وأن بيبي مستعد للقبول بأية مخططات يقترحها المهندس. قال عرفات إنه سعيد بأننا أرسلنا مهندساً إلى هناك، وهو في غاية اللهفة للاطلاع على تلك المخططات، إنما قبول نتنياهو بها لا يهمّ في كثير أو قليل، إذ إنه لا يملك سلطة البتّ بها.

كيف لا يكون لبيبي رأي في المخططات، والمفاوضات كلها تجري بغرض التوفيق ما بين هواجس الإسرائيليين الأمنية واحتياجات الفلسطينيين في خ - 2؟

توقفتُ عند هذه النقطة وقلتُ له إنني قد سألتكم، سيدي الرئيس، عما يلزمكم لإبرام الاتفاق، فحدّدتم لي ستة بنود. وقد قمتُ بما هو مطلوب منا واستخلصتُ ما هو ضروري من رئيس الوزراء نتنياهو. وقد ذكرتُ لكم بندين اثنين من لائحتكم؛ واللائحة لائحتكم وليست لائحتي. والآن عندما بدأتُ أضعكم في صورة ما فعلت، ترفضون كلامي وتقولون عنه إنه غير ذي شأن. فما الذي يدور هنا؟

ردّ عرفات بأن أنكر أنه هو من طلب ما أعرضه عليه الآن. سألته بصيغة تنمّ عن عدم التصديق: ألستَ أنت من أعطاني البنود الستة وطلب مني ليلة أمس الاستحصال عليها حتى يغدو إبرام الاتفاق ممكناً؟ قال أجل، مُقرًّاً بصحة كلامي، إنما طلب مني عدة أمور ليست هذه التي أعرضها عليه الآن من بينها؛ وهي على أية حال «غير مهمّة».

قلتُ له صحيح أن هاتين النقطتين لا تمثّلان كل اللائحة، إلا أنهما بالتأكيد جزء منها؛ وقد أستطعتُ استخلاصها له، ولا أرى جدوى من الاستمرار إذا كان سيُنكر أنه هو الذي طلبها مني. فمن يُنبئني بأنه لن يواصل إنكاره بخصوص النقاط الأخرى في اللائحة؟

فردّ بعنف: «أو تقول عنّي كذّاباً؟». قلتُ ببرودة أعصاب إنني أُخبره بما طلبه مني الليلة الفائتة فحسب. وعاد يزعق من دون تفكير: «أوَتقول عني كذّاباً؟». قلتُ له: «اسمع. أنت من طلب أن أستحصل له عليها. وقد عملتُ الليل بطوله تقريباً لأصنع لك ما طلبت. وها أنت الآن تضرب بعُرض الحائط ما أعرضه عليك وتنكر أنك أنت من طلبه. فما الحكمة من سؤالي عن المهمّ أو من طلب ماذا، إذ كنتُ سأصطدم بعدئذ بإنكار منك للمسعى من أساسه؟ لا أستطيع العمل بهذه الطريقة ولن أعمل بها».

هنا أجابني بالإنجليزية وبنغمة رتيبة: «أنتَ دائماً على صواب، وأنا دائماً على خطأ؛ أنت دائماً على صواب، وأنا دائماً على خطأ». قلتُ: «أنا لم أقل ذلك. إنما أنا على صواب هذه المرة». وعاد يطرح السؤال مجدداً بالإنجليزية: «أوَتقول عني كذّاباً؟». أجبته: «إذا كان ذلك يناسبكم». ثم نهضتُ واقفاً، وسرتُ نحو البابين الانزلاقيين. فتحتهما بعنف، وأمام ذهول أعضاء الفريقين الواقفين هناك، طوّحت بملفي الأسود مسافة خمسة عشر قدماً نحو الطاولة التي أعتدنا أن نأكل عليها، حيث ارتطم بإبريق مليء بعصير الكريب فروت.

كنتُ أتميّز غيظاً، ما في ذلك شك، وأردتُ أن يعرف الجميع ذلك. لم يكن قصدي أن أُصيب إبريق العصير. لا بل إنّي لم أراه حين قذفتُ بالملف. لكنني بيّنتُ بالتأكيد أن هناك مشكلة كبرى. هرع أفراد فريقي إليّ، وأفراد فريق عرفات إليه. الجميع من حولي يريدون أن يعرفوا ما الذي حصل بالضبط. فقلتُ لهم إنه ينكر أنه طلب مني أن أستحصل له على ما استحصلت. إننا لا يُمكن أن نعمل بهذه الطريقة، وعلى عرفات أن يفهم ذلك.

لم يفعل كل من حولي سوى الإنصات. سألني إد أبينغتون إن كان يجدر به أن يكلّم أبو مازن وربما بعد ذلك عرفات؟ أشرتُ عليه أن ليس بعد. يجب أن يعلموا أن عندهم مشكلة كبيرة؛ وأنها مشكلتهم هم لا مشكلتنا. وأريدهم أن يكونوا السبّاقين إلى تصحيحها.

وفي غضون ذلك، سأعمل على مضاعفة الضغوط عليهم. طلبتُ أن يأتوني بجهاز هاتف محمول، حيث اتصلتُ بالبيت الأبيض، وحكيتُ لمارك پاريس ما حصل معي بصوتٍ عالٍ كي يسمعني من في الغرفة المجاورة ولو خلف الأبواب المنزلقة.

بعد ذلك بنصف ساعة، دخل علينا صائب ودنا مني. قال إن كل ما حدث سببه سوء تفاهم كبير، وأن الرئيس يُقدّر عالياً كل ما أقوم به من جُهد، وأنه يكنّ لي احتراماً وافراً،

وأنه يعرف أننا لن نتوصل إلى اتفاقٍ إلا بفضل جهودي. قلتُ: «هذا كله جيد يا صائب؛ لكنه هو من طلب مني عدة أمور الليلة الماضية، وقد أمّنتها له، ويأتي الآن فينكر أن هذا هو ما طلبه مني. ما الذي يُجبرني على العمل الليل بطوله لأستحصل له ما يريد من نتنياهو إذا كان هذا جزاء عملي؟».

كرّر صائب مرة أخرى أن ما حصل مجرد سوء تفاهم كبير، وأن عليّ أن أجلس إلى الرئيس ثانيةً، وسوف نسوِّي هذا كله. قلتُ إذا كان ينكر ما طلبه بلسانه، فمعنى ذلك، يا صائب، أننا لن نصل إلى نتيجة. كلا، هذا ليس سوء فهم من جانبي.

التمس مني صائب أن أعطيه خمس دقائق فقط. فعاد هذه المرة ومعه أبو مازن. قالا إن الرئيس يود أن يعتذر مني. حسناً، سأقبل اعتذاره، إنما أريد أن أعلم إن كان لا يزال عند كلامه الذي قاله لي الليلة الماضية؟ كان الجواب ملتبساً؛ إنه مهتمّ بسماع المزيد مما لديّ. أجبتهما: «مستحيل، ما لم يقبل أولاً ما قُلته لحد الآن». وقرأتُ من تعابيرهما أن ذلك لن يحصل تلك الليلة.

سألني أبو مازن ما إذا كان يُمكنني الجلوس معه فحسب؛ إنه يريد الاعتذار. قلتُ لا بأس، إنما لن أتطرق إلى النقاط الأخرى التي أمكنني استحصالها، وأودّ أن أخبره بأنني لا أنوي طلب أي شيء من بيبي ما لم يُقرّ أولاً بما طلب مني أن أفعله.

وحين عُدت لأراه، كان عرفات نادماً من الناحية الشخصية، إنما ليس على جوهر نقاشنا. قلتُ له: «سيدي الرئيس. لا أعتزم تكرار حديثنا في قالب جديد. لكن أريدكم أن تعلموا أنني لن أعود إلى نتنياهو سعياً وراء المزيد». قال: «مفهوم».

وفي طريق العودة من غزة إلى القدس. سألتُ جمال ماذا جرى ليحدث ما حدث في ظنه؟ قال إنه لا يعرف، ولكن سيسأل أبو مازن ودحلان. وفي مساء اليوم التالي، سمعتُ أن عرفات قد تدارس النقاط الست مع المصريين وأنهم أشاروا عليه بأنها ستكون غلطة فادحة منه إن هو قَبِلَ التسوية لقاء هذا القدر الزهيد.

وفي اليوم التالي، جاءني صائب باقتراح مفاده أننا إذا استطعنا الاتفاق على موعد محددٍ لآخر عملية من عمليات إعادة الانتشار، فإن الرئيس سيلتزم بما ناقشناه سابقاً وستنتظم كل الأمور فيما يخصّ المذكرة للسِّجل. قال إن عرفات يريد الموعد أن يكون في نهاية عام 1997، لكن وبعد الذي حصل الليلة الماضية، وكبادرة حُسن نيّة منه، فهو مستعد لأن يجعله في شباط/ فبراير 1998 أو «الرُبع الأول من 1998». قلتُ له إن بيبي يريده أن يكون في نهاية 1998، ولعلّنا نكون بحاجة إلى صيغة وسط بين الموعدين. أجابني صائب

بما يُشبه الاستنتاج الخُلْفي: إذاً يجب أن تذهب وتكلّم مبارك. وحين سألته إن كان المصريون مستعدين للمساعدة أو للعرقلة، أجابني: «إذا ذهبت إليهم، ربما يُساعدون».

فهمتُ من كلامه أنهم لا يُساعدون في الوقت الحاضر، إنما لو ذهبت إلى القاهرة - مدلِّلاً علناً على حاجتي وتثميني للدور المصري - فلعلّ المصريين يمدون يد العون. شعرتُ بانزعاج، لأنّي بعملي هذا إنما أُكافئهم على سلوكهم التعويقي. لكن إذا ما كانوا يريدون إقراراً منظوراً بأهميتهم، يكون الذهاب عندئذ مفهوماً. وحين اتصلتُ بالوزير كريستوفر أستشيره في الموضوع، شجّعني على القيام بذلك.

كان الوقت متأخراً من ليل الخميس، وقد نويتُ التوجه إلى القاهرة يوم السبت. وفي نهاية الجمعة، وبينما كنا نتدارس الديباجة الخاصة برسالة كريستوفر - وهو ما كنتُ أقوم به مع كلا الجانبين - اقترح صائب أنه سيوصي عرفات بقبول أيار/ مايو 1998 موعداً نهائياً لعمليات إعادة الانتشار الإضافية. قلتُ له إنّي أشك في أن نتمكن من انتزاع ذلك، وإنْ اعترفتُ له بأن هذه خطوة مهمّة من جانبهم.

وفي القاهرة، كان أول لقاء لي مع الرئيس مبارك. وقبل وصولي إلى هناك، كان بيبي قد أجرى اتصالاً هاتفياً بمبارك وطلب منه المساعدة، وهذا ما ضايقني فعلاً، لأنه أوحى ضمناً بأنني هناك من أجل المزايدة التي يقوم بها بيبي.

كنتُ سعيت إلى إجراء اتصال كهذا مع مبارك من طرف الرئيس كلينتون، إلا أن أقصى ما استطعتُ تأمينه هو رسالة شفهية من «البيت الأبيض» دبجتها وتوليت نقلها بنفسي.

مهما يكن من أمر، فقد أبدى مبارك اهتماماً ضئيلاً بالرسالة الشفهية أو بتفاصيل بروتوكول الخليل، والمذكرة للسِّجل، أو بالمكاسب المحدّدة التي أحرزها الفلسطينيون. المسألة الوحيدة التي عنت له شيئاً كانت متى يستكمل الإسرائيليون إعادة انتشارهم في كل الضفة الغربية. وفي حال حُلّت مسألة الموعد النهائي حلاً مرضياً، سيوعز لعرفات عندئذ أن يسوّي الموضوع.

كنتُ أحمل في جيبي اقتراح نتنياهو بأن يكون الموعد النهائي بداية الرُبع الأخير من عام 1998، لكن أملتُ بأن لا أضطر إلى استعماله. بدلاً من ذلك، قلتُ لمبارك إن لديّ فكرة: ماذا لو اكتملت آخر مرحلة من مراحل إعادة الانتشار الإضافية في ظرف اثني عشر شهراً، من بداية أول عملية إعادة انتشار، على ألا تزيد المدة عن ثمانية عشر شهراً. نحن الآن في كانون الثاني/ يناير 1997، وهكذا إذا جرت أولى عمليات إعادة الانتشار الإضافية هذا

الربيع، فإن آخرها ستتمّ على الأبكر في ربيع 1998، وعلى أبعد تقدير في أيلول/ سبتمبر أو تشرين الأول/ أكتوبر 1998. اقترح مبارك أن أعمل على هذه الصيغة مع موسى، فاستأذناه للقيام بذلك.

حين وصلنا إلى مكتب موسى، كان صائب عريقات وياسر عبد ربه قد سبقانا إلى هناك. دخل موسى رأساً في التفاصيل، ليس فيما خصّ إعادة الانتشار فحسب، بل كما لو أنه يريد التفاوض على مسائل اعتقدتُ أننا قد انتهينا منها أساساً. وآخر شيء كنتُ أتمناه، أن يُضاف مشارك مصري إلى طاقم المفاوضات.

وهكذا، عندما طلب مني موسى أن أُطلع صائب وياسر على فكرة «ألا يتعدّى الموعد النهائي ثمانية عشر شهراً» التي طرحتها على مبارك، قلتُ إنه لم يُرخّص لي بها بعد من واشنطن وعليّ أن أفعل ذلك؛ لذا فأنا مضطر للذهاب إلى سفارتنا لمخابرة الوزير كريستوفر. بيد أن السبب الحقيقي لقطع الاجتماع هو أنني لم أكن مستعداً لمناقشة كل نقطة مع المصريين.

وعندما عدتُ، كان لدى موسى اقتراح: ماذا لو جعلنا أيار/ مايو 1998 موعداً نهائياً؟ إن مصر ستؤيد ذلك، وليس أي موعد أبعد من ذلك، أو حتى اقتراحي الخاص بفترة 12 - 18 شهراً.

لم يكن لدي شك في أن صائب هو من أوحى له بذلك. إنما أربأ بنفسي أن أطرح فترة جديدة ثم يأتي هو ويحاول أن يزايدني عليها. فقلتُ لموسى إنني لستُ في وضعٍ يسمح لي بقبول اقتراحه. فالموعد النهائي سينزل في رسالة صادرة عن وزير خارجية الولايات المتحدة. وما عرضته على الرئيس مبارك مجرد اقتراح، مع شيء من التمديد من قبلي. وحيث إن اقتراحي هذا لا يحظى بالقبول، فها أنذا أسميه، وأقول ربما يكون من الخطأ أن نحاول تعيين موعد دقيق.

«حسناً»، قالها عمرو موسى بطريقته المعهودة التي تنمّ عن ثقة زائدة بالنفس، لكنه ادّعى أنه سيكون أمراً مشكوكاً فيه أن يحصل اتفاق من دون أن يحصل الفلسطينيون على أيار/مايو 1998.

لم أكن أدري في تلك اللحظة ما خطب مصر ولماذا تتصرّف على هذا النحو. أيكون مبارك، وهو الذي دعا العالم العربي في بداية ولاية نتنياهو إلى إعطائه فرصة، قد شعر بأن هذا الأخير قد أحرقه، فلم يعد يريد أن تكون له أية علاقة به بعد الآن؟ لقد سعى المصريون دائماً وإنْ بصمت، وذلك ابتداءً من عهد إدارة بوش، إلى التنسيق مع حزب العمل الإسرائيلي

متى كان الليكود في الحُكم أو يرئس حكومة وحدة وطنية. فهل يعوِّل مبارك وموسى على فكرة عدم التوصل إلى اتفاقٍ، للنيل من نتنياهو وتسريع عودة العمل إلى الحُكم؟ وأنا في الطائرة عائداً إلى إسرائيل، تساءلتُ في سرّي ما إذا كان عرفات سيسمح للمصريين بإجهاض اتفاقٍ فيما لو كان يريد مثل هذا الاتفاق حقاً؟

الملك حسين يهرع للنجدة

ما إن حطّت الطائرة قادمةً من القاهرة، حتى وجدتُ بانتظاري برقية من رئيس الوزراء نتنياهو يطلب مني موافاته بأسرع ما يُمكن. قصدته رأساً وكانت عنده أخبار شيّقة: الملك الأردني حسين يطلب الإذن لطائرته بالمرور في الأجواء لاعتزامه زيارة غزة في الغد. سألني إن كنتُ لا أرى في ذلك علامة طيبة؟ أجبته بأني غير متأكد، ولعلّها تكون كذلك. إن حسين لا يقصد غزة مُطلقاً ما لم يكن قد تلقى دعوة من عرفات... أو ربما يكون عرفات قد شعر بخِذلان المصريين له، فراح يلتمس المساعدة من بلد عربي آخر، لتأليب الواحد منهما على الآخر أو لتلقين المصريين درساً.

بعد ذلك بوقت وجيز، اتصل الملك حسين بي، وقد اتضح لي من حديثه أن عرفات هو الذي دعاه إلى غزة. كان الملك عاقداً العزم على أن يكون مصدر عون لنا، إنما يحتاج إلى من يُطلعه على بواطن الأمور أولاً. فسألني إن كنتُ أستطيع إيجاز الوضع له. فأمضيتُ قرابة الساعة أقوم بذلك، مُشدِّداً على الحاجة إلى التوفيق بين ربيع 1998 (كما يُطالب الفلسطينيون) وخريف 1998 (كما يُطالب الإسرائيليون) كنهاية لعمليات إعادة الانتشار الإضافية. قلتُ للملك إن هناك من دون أدنى شك مجالاً لحل وسط، لكنه لن ينجح ما لم ننتهِ تماماً من صياغة الاتفاق الشامل.

شكرني الملك على الإيجاز الضافي، وأعلمني بأنه سيكلّمني بعد أن ينتهي مع عرفات. ثم حضر صائب حاملاً عرضاً آخر - تموز/يوليو 1998 - وهذا ما أوّلته كمؤشّر على رغبة عرفات في أن يؤمِّن له الملك غطاءً لإبرام الاتفاق.

أوضحت لصائب أن في استطاعتي الأخذ بعرضه هذا، لكنني وعدتُ الملك حسين بأن أنتظره لحين اجتماعه بعرفات قبل أن أخطو خطوتي التالية. وقد اتصل بي الملك خلال اجتماعه بعرفات في غزة ليُخبرني أن عرفات سيقبل بـ«صيف 1998» إذا كان ذلك يحسم المسألة، وعرض أن يحضر إلى إسرائيل في تلك الليلة إذا كان ذلك يُساعد على حلحلة الأمور في رأيي. كنتُ متأكداً من أن حضوره سيكون عوناً لنا، شريطة أن يقبل بيبي بالحل الوسط. وكان لديّ اقتراح واحد بشأن الحل الوسط: هل يوافق عرفات على استخدام لغة

أكثر غموضاً بقليل كأن نستخدم عبارة «منتصف 1998» عوضاً عن «صيف 1998»؟ سأل الملك عرفات، فردّ الأخير بأن ليست هناك من مشكلة. وهنا سألتُ الملك أن ينتظر مع عرفات لحين التأكد من أن بيبي سيقبل بالحل الوسط.

خابرت بيبي وشرحتُ له «منتصف 1998» ليس فقط كخطوة تكتيكية حول الموعد النهائي، بل وكفاتحة استراتيجية يتدخّل الأردن فيها وينجح؛ وهو العنصر البنّاء أكثر من مصر ما في ذلك شك. قلتُ له إن «عرفات قد أجاز الموعد، وأنتم لكم مصلحة في تشجيعه. ثم إن الملك يرغب في المجيء إلى هنا لمقابلتكم الليلة، بشرط أن تقبلوا بالحل الوسط الخاص بمنتصف 1998. فيجب أن توافقوا عليه».

أدرك بيبي بسرعة الرهانات المطروحة، إنما ذكر أنه يحتاج إلى بعض الوقت للإجابة. ما كنتُ أريد أن أُبقي الملك وعرفات ينتظران وقتاً طويلاً ـ وطويلاً بما يكفي لكي تتخلّق معه مطالب جديدة. لذا هاتفت الوزير كريستوفر والتمستُ منه أن يتحدث إلى الملك وعرفات معاً ويثبّتهما على «منتصف 1998». وهكذا كان.

وقد لزمتُ الخط الهاتفي كي أتمكن من سماع المحادثة. وفي اللحظة التي انتهت فيها المكالمة، اتصل بيبي ليقول إذا كنا نضمن له أن «منتصف 1998» يُمكن أن يعني حتى آب/ أغسطس، فهو يقبل به. قلتُ له إننا سنضمن له ذلك، وأعطيته جمال على الخط ليشرح له أن منتصف 1998 في العالم العربي يمتد فعلاً من حزيران/ يونيو إلى أيلول/ سبتمبر 1998.

بالموافقة على الحل الوسط، حضر الملك الأردني حسين إلى إسرائيل لحضور اجتماع يُعقد في تمام الساعة الحادية عشرة ليلاً في تل أبيب. مثّل الفلسطينيين في الاجتماع صائب عريقات، فيما جلسنا ـ بيبي، الملك وأنا ـ في قاعة الاجتماعات الرحبة داخل مجمّع وزارة الدفاع. النغمة النشاز الوحيدة جاءت من صائب، الذي قال إنه قد يستلزم أكثر من أربع وعشرين ساعة لصياغة النصّ بصورته النهائية في المذكرة للسِّجل. ومجدداً، اتضح لنا أن صائب هو خير من تكهّن من بين الجميع.

تهديد أخير بالمغادرة

في صباح اليوم التالي، جمعتُ الفريقين المتفاوضين على شرفة جناحي في فندق «لاروم» بالقدس لمراجعة نصّ المذكرة للسِّجل. كنا قد حدّدنا اثنتي عشرة نقطة اختلاف في النصّ؛ بعضها ثانوي ويُمكن إصلاحه بسهولة كاللقبين الدقيقين للزعيمين؛ وبعضها الآخر يخفي في طياته بواعث قلق أعمق. فالإسرائيليون يريدون أن يرهنوا قيامهم بمسؤولياتهم بالأداء الفلسطيني، ساعين إلى جعل أعمالهم موقوفة على شرط «التبادلية».

والفلسطينيون، من جانبهم، لهم مطالبهم واحتياجاتهم، ويسعون إلى ربط التزاماتهم جميعاً ربطاً جلياً بأحكام الاتفاق الانتقالي، لا بالمطالب الإسرائيلية. وكل من الطرفين يحاول أن يفرض معايير القياس على الطرف المقابل ـ الإسرائيليون يُطالبون الفلسطينيين بمعاقبة «كافية ورادعة» للإرهابيين، والفلسطينيون يصرّون على إفراج الإسرائيليين عن أعداد «كافية» من السجناء وتنفيذ عمليات إعادة الانتشار بصورة وافية.

قضيت معظم ساعات النهار وأنا في دوران متصل أضغط على هذا الطرف أو ذاك للقبول بالنصّ كما هو، أو مع بعض التعديلات الطفيفة من جانبي لتبديد هواجس كلٍ منهما. وفي النهاية، وبعدما عملتُ جاهداً على صائب فقط، أقنعته بإسقاط ثماني نقاط من أصل نقاط الاعتراض الفلسطينية على نصّ المذكرة للسِّجل، وذلك استجابةً لمقترحاتي ـ المقترحات التي أكّد لي إسحاق مولخو أنه يُمكن أن يقبل بها.

وهكذا بقيت أربع مسائل تتعلّق بوجهتي نظر الطرفين المتعارضتين حول كيفية وصف التزامات إسرائيل حيال الإفراج عن السجناء، والتزامات الفلسطينيين بالنسبة لمعاقبة الإرهابيين وتسليم المشبوهين وأماكن وجود المكاتب الفلسطينية ـ وهي مسألة أراد منها الإسرائيليون استبعاد أي وجود للسلطة الفلسطينية في القدس. وقبل أن أجمع إسحاق وصائب معاً لحل المسائل المتبقية، تحدثتُ إلى إسحاق وقلتُ له: «لقد حملتهم على التنازل لك في المسائل الثماني الأخرى؛ وأظن أن في إمكاننا الانتهاء من العمل الآن فيما لو كُنتَ مرناً حيال المسائل المتبقية». وعدني بأنه سيكون مرناً. لكن بعد حوالى ساعة من المناقشات، لم أرَ أية مرونة من جانبه، فأفهمته بأنّي غير مبسوط، وأنّي ذاهب لرؤية بيبي. طلب مني إسحاق مهلة رُبع ساعة فقط قبل أن أتوجه لمقابلة رئيس الوزراء. قلتُ له إنني سأكون هناك خلال رُبع ساعة، وهدفي هو الانتهاء الليلة.

لا بد وأن إسحاق قد أخبر نتنياهو بأنّي قادم إليه، وأنّي مشحون على أهبة الانفجار. فما إن دخلتُ عليه، حتى قال لي: «دعنا ننتهي من ذلك الليلة». سألته: «أحقاً؟»، قال: «قطعاً». قلتُ سوف أقترح شيئاً يتعارض وقناعاتي الخاصة. إنني أؤمن في العادة بأن تعاملكم بصورة مباشرة مع الفلسطينيين أمر جوهري لكم ولهم. غير أنني مقتنع الآن بأن المتفاوضين من الجانبين قد وصلوا إلى الحدّ الأقصى من قُدرتهم على تذليل الفوارق والاختلافات. وأنا أرى أنه من الضروري العمل على سدّ الفجوات هذه الليلة كيلا تنبع هناك مشاكل جديدة. تُريد أن تنتهي الليلة، «فدعني إذاً أتفاوض على بقية المسائل مع الفلسطينيين».

لم يتردد بيبي، قال: «ليكن لك ذلك». تركته وطلبتُ من صائب وأبو مازن أن يلتقياني في مقر إقامة إد أبنغنتون؛ وبحلول منتصف الليل، كنا قد فرغنا من صياغة الحلول الوسط للمسائل الأربع الأخيرة. قلتُ لهما سأبيع بيبي هذه الحلول الوسط إذا أستطعتم بيعها لعرفات؛ فالاتفاق أنتهى بقدر ما يتعلق الأمر بي. فوافقني أبو مازن وصائب.

لكن بعد مفاوضات شائكة وملتوية كهذه، لم يكن بالأمر الواقعي طبعاً أن أتوقع الانتهاء هكذا على أيسر سبيل.

ففي الساعة الثالثة والنصف فجراً، اتصل صائب ليقول إن لديه بضعة اقتراحات ثانوية. أجبته: «العبها مع غيري؛ أنا ذاهب لأنام».

وعاود صائب الاتصال في التاسعة صباحاً، فرفضتُ تلقي المكالمة، وأوعزتُ إلى فريقي بأن لا يحوّلوا إليّ أية مكالمات هاتفية من الفلسطينيين، ويخبروهم بأنني مغادر في منتصف الليل بعدما فعلتُ أقصى ما أستطيع، ما لم يقبلوا بكل الحلول الوسط المطروحة على الطاولة. وفي كل الأحوال، ستُعقد الليلة قمة بين الزعيمين. وباستثناء جمال، لم يكن أحدٌ من فريقي مرتاحاً إلى هذه الاستراتيجية؛ ولم يكونوا وحدهم في ذلك.

وأخذت الاتصالات تتوالى: من سفير مصر لدى إسرائيل، محمد بسيوني، ومن أسامة الباز، وآخرها كان من الملك حسين. حتى ساندي بيرغر ـ الذي كان على وشك تسلّم منصبه كمستشار جديد للأمن القومي ـ شكّك في أنني اتخذتُ القرار الصحيح. على كلٍ، بقيتُ مصرّاً على موقفي. شرحتُ له ماذا فعلت في الليلة الفائتة، وقُلت إن عليهم أن يختاروا بين أن يقبلوا ما صنعنا أو أترك الليلة. أعرف أن هذا أمر يؤسف له، لا بل ومأساوي بالنسبة إليهم؛ لكن الكيل قد طفح معي.

لماذا كنتُ مصمّماً هكذا. كنتُ أعرف أننا قاب قوسين أو أدنى من الانتهاء الآن. فإذا ما وافقتُ على رؤية الفلسطينيين عند هذه المرحلة، فإن مشاكل جديدة ستطلّ برأسها، وهذا معناه أنني ما زلتُ مستعداً للتفاوض. إنه ليصعب على المرء أن يُقرِّر الانتهاء عندما يكون على يقين من أنه سيواجه نقداً، ويبقى يتساءل ما إذا كان عليه أن يُحسِّن الصياغة بطريقة أو بأخرى كذلك، كان لديّ أرتيابٌ في أن عرفات سيطلب في اللحظة الأخيرة بالذات شيئاً إضافياً؛ كما أردتُ أن يفهم بيبي أنني لم أوفّر وسيلة إلاّ وأستخدمتها، وأنني لم أحد عن موقفي قط.

هل كنتُ تصرّفتُ على هذا النحو لو لم أكن مطمئناً إلى أن مفتاح النهاية يكمن في أستخدام كل الوسائل أياً كانت، وكذلك في تحديد موعد نهائي قاطع؟ لا أبداً. لا يُمكن للمرء،

بوصفه مفاوضاً، أن يفعل ذلك في أي طورٍ آخر من أطوار المفاوضات. لا يُمكنه أن يفعل ذلك إلاّ حين يتأكد من أن احتياجات الطرفين قد تمّت تلبيتها، وأن وضعه ـ وعدم استعداده للتنازل ـ لا غبار عليهما.

لم يؤلمني أنني قد أصبحت في الأيام الأخيرة نزقاً، سريع الغضب. فالغضب ليس من شيمتي عند التفاوض. فأنا معتدل ومعقول، أسعى دائماً إلى مدّ الجسور بين الطرفين، عاملاً على تهدئتهما، أو على نزع فتيل أزماتهما. إن سورات الغضب التي اُنتابتني، مع أنها لا تليق بي، إنما دلّت على أنني قد ارتطمت بالحائط.

في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر، لان الفلسطينيون قائلين إن قمة ستُعقد في المساء لإبرام الاتفاق (أصرّيتُ على أن يُعلنوا ذلك على رؤوس الأشهاد قبل أن أرضى بالتحدّث إلى أحدٍ منهم). وكما تبيّن لي، فقد كان عرفات جاهزاً لإنهاء العمل بعد لأي، إنما كان يريد مذكرتين شخصيتين مني تعيدان توكيد التفاهمات التي توصلنا إليها بخصوص الحرم الإبراهيمي والسجينات، فضلاً عن تعديل بسيط في الإشارة إلى السجناء في المذكرة للسِّجل(*).

وعدتُ الفلسطينيين بأن أنظر في هذه التعديلات فقط. وقد قصدتُ بيبي وشرحتُ له أن لدينا الآن اتفاقاً، مع آخر التعديلات هذه. سأل: «أحقاً؟» ـ قُلتُ: «حقاً».

لكن في ضوء تجربتي مع عرفات، كان من الطبيعي أن أُسائل نفسي في السيارة متوجهاً إلى غزة، ما إذا كانت ثمة مفاجأة أخيرة تنتظرني هناك؟ وهل سيتعيّن عليّ أن أهدّد بالمغادرة مرة جديدة؟

لا، ليس هذه المرة ـ إذ لم يحدث قط أن عقدنا اجتماعاً أسهل وأسلس من هذا

(*) فيما خصَّ الشرط المتعلق بطلب تسليم المشتبه بهم، أراد الفلسطينيون أن يكون الشرط المعني من صميم أحكام الاتفاق الانتقالي، وهو «المادة 2 (7) (و) من الملحق 4»، وليس «المادة 2 (7) من الملحق 4»؛ علماً بأن الفقرة 7 من المادة 2 تشتمل على العديد من التفريعات. وقد رغب الفلسطينيون في تضييق ذلك ليُصبح أقرب إلى الشرط الخاص الذي ينصّ على أن الفلسطينيين مُطالبون فقط بتسليم المشتبه بهم إلى الإسرائيليين في حال لم يكن هؤلاء موقوفين في السجون الفلسطينية. وهذا من شأنه أن يُسهِّل على الفلسطينيين القول لجمهورهم إنه ما دام هؤلاء المشتبه بهم في السجون الفلسطينية، فلن يُصار إلى تسليمهم للسلطات الإسرائيلية. وقد ناقشتُ ونتنياهو مسألة التسليم مرات عديدة، وكان يعلم جيداً أن ما من مسألة أكثر إثارة لأعصاب الفلسطينيين من هذه المسألة. وقد فهم أن ذلك الحُكم الوارد في الاتفاق الانتقالي إنما يُقصد به ضمان وضعِ كل من يرتكب أعمالاً إرهابية بحق الإسرائيليين في السجن ـ وليس تسليمه إلى إسرائيل. ولذلك قَبِلَ بالإشارة إلى الشرط الأضيق.

الاجتماع. ففي أقل من رُبع ساعة على وصولنا إلى إيرز، وقّعنا كل شيء. وبذا أضحى اتفاق الخليل في حُكم المُنجز(*).

(*) محادثتان جرتا في اليوم التالي لإبرام الاتفاق كشفتا الكثير عما سنواجهه من مشاكل ومصاعب في المستقبل ومن الناحيتين الجوهرية والإجرائية على حد سواء. فقد عمل بيبي على إقرار الاتفاق في مجلس وزرائه في اليوم التالي، أي في 16 كانون الثاني/ يناير 1997. وفي إحدى اللحظات خلال المناقشة، جمّد بيبي البحث لأنه جاء في أحد التقارير أن مسؤولاً أميركياً لم يكشف عن اسمه صرّح في واشنطن بأنه لا يزال يتعين التفاوض مع الفلسطينيين على مراحل إعادة الانتشار الإضافية. اتصل داني ناڤيه ليقول لي إن رئيس الوزراء لا يستطيع إقرار الاتفاق ما لم ندحض هذا التقرير ونصدر بياناً نُعلن فيه أن الإسرائيليين غير مُطالبين بالتفاوض على مراحل إعادة الانتشار الإضافية. قُلت لداني: هذا سخيف؛ عندكم رسالة كريستوفر، وهي تُبيِّن بجلاء أن التنفيذ من مسؤولية الإسرائيليين؛ يكفي أن يشير رئيس الوزراء إلى ذلك. إن الرسالة جديرة بالاعتماد، أما المسؤول المحجوب الاسم فلا يُعوَّل عليه تعريفاً. فكان رد ناڤيه بسيطاً: رئيس الوزراء قال ذلك، لكن مجلس الوزراء لا يُصدِّقه.

ليس من اختصاصي أن أضفي مصداقية على كل تقرير، ولستُ في وارد أن أبدأ ذلك الآن. فقلتُ لناڤيه سوف أنفق وقتي كله في دحض الشائعات التي تتردد في الصحافة الإسرائيلية فيما لو أصدرت الآن بياناً حول ذلك التقرير. إنني مستعدٌ أن أصدر بياناً باسم مارتن يفيد بشكل جلي أن عمليات إعادة الانتشار الإضافية هي مسؤولية إسرائيلية، وليست أمراً يستلزم مفاوضات. وبإمكان رئيس الوزراء أن يستخدم ذلك البيان، وهذا أقصى ما أنوي فعله.

كان افتقار بيبي إلى الصِّدقية وتوانيه عن مواجهة معارضيه فاضحين في هذا الفصل من القصة. وكما سيغدو نسقاً معتمداً في المراحل اللاحقة، كان بيبي في حاجة إلى كلمة منا لأن زملاءه لا يحملونه على محمل الجدّ.

والمحادثة الثانية كانت مع صائب عريقات. فبعدما اتقيتُ مشكلة نتنياهو، نزلتُ لتناول طعام العشاء مع عرفات. حملتُ إليه معي نسخة موقّعة من رسالة كريستوفر. كان «الرئيس» في مزاج رائع، فرحنا نتحدث عن المستقبل، فالليلة ليست وقت البحث في الأمور الجوهرية. قبل الجلوس إلى مائدة العشاء، انتحيت بصائب جانباً لأعطيه الرسالة والمذكرات الأحادية. كان صائب ودوداً جداً إنما فظّ. قال إنه ما كان عليّ أن أتوسّط لعقد هذا الاتفاق، بل كان عليهم هم أن يفعلوا ذلك بانفسهم. قال بالحرف: «إن لديهم الدبابات يا دنيس، ونحن لا نملك غير أدمغتنا. ولسوف أوظِّف كل قدراتي ومواهبي لأحصل على ما نستحق. قد تجد التعامل معي أصعب من التعامل مع الآخرين في فريقنا. غير أنني أنتبه إلى مصالحنا، ولهذا السبب يتكل الرئيس عليّ».

أعجبتني صراحته. ووافقته على أنه كان من الأنسب لهم لو تفاوضوا مباشرةً فيما بينهم، وأنني سأصرّح بذلك علناً لدى عودتي إلى واشنطن، مُشدِّداً على أنه كان الأحرى بنا ألا نأخذ المفاوضات على عاتقنا كما فعلنا في هذه الحالة.

إن لدينا دوراً نلعبه. وننوي أن نتمسك به. كانت ادعاءات صائب بأهميته في المفاوضات مبالغاً فيها. وهي لا تعدو كونها دليلاً على سعيه الدؤوب ليكون المفاوض الفلسطيني الأبرز. لقد كان بارزاً خلال مفاوضات الخليل، لكن تعليقه ذاك عكس رغبة لديه في إقناعي بأمرٍ هو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع. شيء واحد أستطيع تأكيده، وهو أن الاختلال الوظيفي الناجم عن التنافس الداخلي بين الفلسطينيين أنفسهم كان بلاءً أنتكبنا به طوال العملية التفاوضية وحتى نهاية إدارة كلينتون بالذات.

الفصل الرابع عشر

من الاختراق إلى الاستعصاء

في الفترة الواقعة بين التحرّكين المكوكيّين بشأن الخليل، قابلتُ مورت زوكرمان في واشنطن. وزوكرمان هذا، قطبٌ كبير في مجال العقارات، وناشر مجلة «يوأس نيوز أند وورلد ريبورت»، وكذلك صحيفة «دايلي نيوز» النيويوركية؛ وهو من زعماء الجالية اليهودية وصديق لأسرة بيل كلينتون، ومؤتمن على أسرار بنيامين نتنياهو. قلتُ لمورت إن في ميسورنا إنجاز اتفاق الخليل، لكن يجب على بيبي أن يتفادى الإغراء بضرورة التعويض على جمهوره اليميني كي لا يعيدنا القهقرى إلى زمن الأزمة. ومورت الذي يعرف بيبي حق المعرفة، قال إنه موافق وسوف يحاول إقناع رئيس الوزراء بذلك.

وكنتُ قد سبق وأوضحتُ ذلك مباشرةً لنتنياهو في الأيام الأخيرة من مفاوضات الخليل، فوعدني بأنه سيسهر على أن يأتي اتفاق الخليل «نظيفاً»، من دون أية تعويضات «فورية».

وكلمة «فورية» هذه كانت هي، طبعاً، العبارة الفاعلة هنا؛ بمعنى أنه سيعوّض على قاعدته في مرحلة قادمة. لم يفتني أن أُدرك ذلك في حينه، فقلتُ له إن عليه حين يفعل ذلك أن «يوضّبه» مع غيره من الخطوات تجاه الفلسطينيين. فهزّ رأسه علامة الموافقة.

وعملاً بوعده، لم يتخذ بيبي أية أجراءات فورية للتعويض على جناحه اليميني. بل على العكس، أعاد نشر جيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل، وأوفى بتعهّده الإفراج عن السجينات في نهاية شهر رمضان، لا بل فوّض وزير ماليته، دان مريدور، أن يجد حلاً للتذمر الفلسطيني من الضريبة على القيمة المُضافة، العامل المهيّج للخواطر منذ عام 1994، نظراً للرسوم المُضاعفة المفروضة على السلع الداخلة إلى المناطق الفلسطينية.

وإذ فعل نتنياهو ذلك - وأنجز اتفاق الخليل كذلك - فقد حضر إلى واشنطن وله في البنك رصيد لأول مرة. وقد قدّمتُ إيجازاً للرئيس ولوزيرة الخارجية الجديدة، مادلين أولبرايت، نوهتُ فيه بالخطوات الصعبة التي اتخذها بيبي، والتي يستحق عليها دعماً متزايداً

من جانبنا. وفيما نحن نتطلّع قُدماً إلى الاستحقاق المقبل المتمثل بتنفيذ المرحلة الأولى من مراحل إعادة الانتشار الإضافية في ما تبقّى من الضفة الغربية، اقترحتُ أن نحتضن بيبي حتى ونحن «نحضّه» على جعل أولى عمليات إعادة الانتشار معقولة ومقبولة وإلاّ فإننا سنغوص حتماً في استعصاء دبلوماسي جديد.

إن بداية عملية إعادة الانتشار الإضافية في ما تبقى من الضفة الغربية هي التي ستكشف عن النوايا الحقيقية لحكومة نتنياهو أمام الفلسطينيين. إن الخليل والسجينات، كلها التزامات موروثة، وكذلك هي عملية إعادة الانتشار الإضافية. لكن مراحل إعادة الانتشار لم يتمّ تحديدها. وها نحن الآن على أبواب التعامل مع لبّ المسألة: الأرض. كان عرفات، في تلك المرحلة على مستوى التوقعات لجهة متوجباته من الاتفاق؛ ولذلك سيكون تكييف بيبي للقيام بما يلزم لإتمام أولى عمليات إعادة الانتشار الإضافية، بمثابة الهدف الحاسم من زيارته.

لم أتوقع أن يكون إقناع بيبي للقيام بذلك مهمة سهلة على الإطلاق. فكما أن الأرض قضية حرجة بالنسبة للفلسطينيين، كذلك هي ساحة المعركة الرئيسية بالنسبة لجمهور نتنياهو. ومن دون التورط في نزاع معه، سيكون عليّ أن أوضِّح له بجلاء ماذا يلزم، في نظرنا، لدعم أولى عمليات إعادة الانتشار الإضافية، أو نقل المزيد من الأراضي والسلطات إلى السلطة الفلسطينية. إن للفلسطينيين الآن سيطرة جزئية على الأقل على ما يقرب من 27 بالمئة من مساحة الضفة الغربية ـ 2,9 بالمئة مناطق من فئة (أ)، و24 بالمئة مناطق من فئة (ب). ومن شأن رفع هذه السيطرة الجزئية إلى 37 بالمئة، من خلال إضافة 10 بالمئة عن طريق إعادة الانتشار الإضافية، أن يصمد للاختبار الرمزي للمصداقية على ما كنتُ أعتقد. حتى ولو اُشتكى الفلسطينيون منه، وهم سيشتكون حتماً ما داموا يريدون من عملية إعادة الانتشار الإضافية أن تعطيهم كل الضفة الغربية تقريباً، فسيكون في مستطاعنا الدفاع عنه.

غير أنني كنتُ أعلم أن بيبي عنده أجندة مختلفة تماماً لزيارته. فهو يريد أن يتحدث في الاستراتيجية مع الرئيس، ويبحث وإياه القيود التي تكبّله على المسارين الفلسطيني والسوري كليهما، مع تطلّع إلى كسب تفهّمنا حول ما يستطيع وما لا يستطيع عمله حين يحين أوان الانسحاب من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان. كان ذلك أمراً مشروعاً بالتمام، لا بل وضرورياً، بشرط أن لا يغادرنا ولديه شعور بأننا قد قبلنا تلك القيود على علاّتها. سوف يعمد بيبي حتماً إلى عرض القيود في حدّها الأقصى، تحسّباً لدفعنا إياه نحو مزيد من التجاوب ما إن تجري المفاوضات مجراها وتدخل مرحلة مهمّة. فمن أجله ومن أجل أي

اتفاق محتمل، كان من الأهمية بمكان أن نتحسّس قيوده الحقيقية من غير أن نكبّل أيدينا من خلال الالتزام بمواقف من شأنها أن تحكم على أي اتفاقٍ بالاستحالة.

وهكذا ركّزت الجُهد، عشية وصول نتنياهو، على إقناعه بعمل كل ما هو ضروري للمرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية الواجب تنفيذها في غضون ثلاثة أسابيع (قبل العاشر من آذار/ مارس)، وعلى ضمان ألا نغلق على أنفسنا في مفاوضات الوضع النهائي بقبولنا «قيوده» هو فيما خصّ الوضع الدائم. هذه المسائل، لا التعويض على قاعدته اليمينية، هي ما هيمن على تفكيري - وبشكل خاطىء، كما اتضح لي فيما بعد.

التعويض على اليمين يضيع في خضم التعديل الوزاري

وصل دوري غولد إلى واشنطن قبل نتنياهو بيوم واحد للمساعدة في الإعداد لاجتماعه بالرئيس كلينتون، فأفهمته بأن تنفيذ الإسرائيليين لمرحلة جديرة بالتصديق من إعادة الانتشار الإضافية يتسم بأهمية قصوى. فسألني وماذا أعني بمرحلة أولى قابلة للتصديق، أجبته: «عليكم ببلوغ رقم الـ10 بالمئة». إن سيماء دوري غالباً ما تكون جامدة، لا أثر للانفعال عليها؛ فهو ليس من صنف لاعبي «البوكر». وقد غصّ بالفعل حين سمعني، وعلّق بأن 10 بالمئة «صعبة، صعبة جداً».

وقد عزّزت هذه المحادثة من مخاوفي حيال ما يُخطط له نتنياهو؛ وكنتُ أعلم أنه إذا لم ننتهز فرصة وجوده في واشنطن لإقناعه بتنفيذ مرحلة أولى جدّية من إعادة الانتشار الإضافية، ستضيع الفرصة السانحة لتحقيق ذلك.

اجتمعت برئيس الوزراء في الساعة الحادية عشرة من الليلة التالية في «بلير هاوس»؛ وقد رافقني مارتن إلى هذا الاجتماع. فاستأذن بيبي أن يختلي بي بضع دقائق، وصرّح في الحال بأنه فوجىء بما دار في محادثتي مع دوري، وأن «الـ10 بالمئة غير واردة على الإطلاق» فحكومته لا يمكن أن تقبل بهذه النسبة أبداً، لأنه «قدّم ويقدّم الكثير الكثير، فيما لا يحصل إلاّ على القليل القليل من الفلسطينيين أو العرب».

أوضحت له أن تنفيذاً بأقل من 10 بالمئة سيُوقعنا في المأزق ثانيةً؛ فأصرّ قائلاً: «ثق بما أقوله لك. من الاستحالة بمكان تمريرها في الحكومة. لا يُمكنني أن ألحّ على شيء أعرف أنه مرفوض. ثم إن هذا لن يُساعد أياً منا».

قلتُ له إننا لا نستطيع نحن أيضاً أن ندعم إعادة انتشار رمزية. فردّ بأن حجبنا الدعم

عنه «سوف يخلق أزمةً، وقد يولِّد حتى عنفاً من جانب الفلسطينيين». قلتُ له، ومع ذلك لا يُمكن أن ندعم إعادة انتشار رمزية. فسألني بيبي بادي الانزعاج: «وكيف السبيل إلى الخروج من هذه الورطة إذاً؟».

أجبته: «لِمَ لا نكون خلاّقين؟ لِمَ لا ننظر إلى إعادة الانتشار الإضافية على أنها مؤلّفة من شقّين؟ فهناك إعادة الانتشار التي تشمل المزيد من الأراضي المنقولة إلى السلطة الفلسطينية، وهناك المنطقة التي لهم فيها فعلاً بعض السلطات ولكن ليس كل السلطات». بعبارة أخرى، ما دامت هناك ثلاث مناطق - (أ)، و(ب) و(ج) - فدعنا نفكِّر في كيفية تفعيلها. حالياً، المنطقة (ج) منطقة إسرائيلية، وهي تُشكِّل 73 بالمئة من إجمالي الضفة الغربية. الفلسطينيون يريدون أن يعرفوا أن هذه الـ73 بالمئة التي هي حكرٌ عليكم سيأتي يوم وتتقلّص. والمنطقة (أ) هي التي يُمارسون فيها مسؤوليات مدنية وأمنية على السواء، لكن لا تتعدّى نسبتها الـ2,9 بالمئة. وإذا ما أمكن للمندلقة (أ) أن تكبر من مجرد كونها 2,9 بالمئة - تلك التي يُمارس فيها الفلسطينيون سيادة فعلية - فلعلّهم يحصلون عندئذ على شيء يشيرون إليه بالبنان أمام جمهورهم، وقد لا يعودون في حاجة إلى توسيع منطقة سيطرتهم الجزئية - المنطقة (ب) - كل هذا التوسّع. سألني بيبي ماذا يجول في رأسي، قلتُ له إن إعادة الانتشار الإضافية يُمكن أن تتضمن كلا الشكلين: إعادة الانتشار من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، وهو ما ينطوي عملياً على نقل المزيد من الأراضي إلى الفلسطينيين؛ وإعادة الانتشار من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ)، وهو ما ينطوي على تحويل المزيد من السلطات (الأمنية قبل المدنية) إلى الفلسطينيين. وبهذه الطريقة يُمكنكم بلوغ نسبة الـ10 بالمئة من غير أن تنقلوا، في واقع الأمر، ذلك القدر من مساحة الضفة الغربية إلى الفلسطينيين.

أعرب بيبي عن شكّه في أن ينجح تصوّر كهذا. فكرّرتُ على مسمعه أننا سنكون في ورطة حقيقية إن لم ينجح، ومن ثم ختمنا الاجتماع.

وفي إيجازي للرئيس ولوزيرة الخارجية في صبيحة اليوم التالي، الححتُ على الرئيس أن يتناول النقطة العامة بضرورة القيام بإعادة انتشار معقولة، على أن تُظهر وزيرة الخارجية مدى تبحّرها في التفاصيل بالتشديد على الرقم 10 بالمئة(*). وفي كل الأحوال،

(*) كانت مادلين آنذاك تلج عملية يعلم كل المنخرطين فيها هذه المسائل تمام العلم. وهذا ما كان ينطبق على الرئيس كلينتون، كما على مستشاره الجديد للأمن القومي: ساندي بيرغر. فعلى عكس سلفه طوني لايك، كان بيرغر يرى أن هناك ضرورة لأن ينخرط أكثر في قضايا الشرق الأوسط، ربما بسبب وجود وزيرة خارجية جديدة ليس لها إلمام خاص بهذه لقضايا، وربما كذلك لأنه كان يعلم أن الرئيس مرتاح في التعامل معي بصورة مباشرة، وتوّاق في كثير من الأحيان إلى لعب دور =

ينبغي عدم إعفائه من المسؤولية - «يجب أن يغادرنا وهو متيقن من أن عليه أن يجد وسيلة للوصول إلى عتبة الـ10 بالمئة» (وقد ارتأيتُ الا أُخبر الرئيس عن مقاربتي الخلاّقة بصدد تقسيم السلطات والأراضي المنوي تحويلها، لأنني أردتُ بيبي أن يُدرك أن لديه مشكلة ولا بد من أن يجد لها حلاً؛ وفي اللحظة الملائمة، يمكن أن يكون حلّي هذا طوق نجاته).

تضمن برنامج اللقاءات مع بيبي مأدبة غداء أولاً، ثم اجتماع منفرد بين الرئيس ورئيس الوزراء مع مدوّني المحاضر فقط. وكما تبيّن لنا، فقد كان الحوار على مائدة الغداء شيّقاً أكثر مما توقعتُ. وفي ضوء عدد المشاركين من كل جانب (ستة في مقابل ستة)، فقد خلتُ أن النقاش سيكون في غاية العمومية بغية التقليل من التسريبات إلى أدنى حد ممكن. إلاّ أنه اتضح أن النقاش كان كناية عن عملية أخذ ورد رائعة حول كيفية التحرّك قُدماً في العملية. ولما ألمح بيبي إلى أن المرحلة الأولى الرمزية من إعادة الانتشار الإضافية ستُسهِّل الأمور كثيراً على الفلسطينيين في واقع الأمر، لأنها لن تكون مؤشّراً على المستقبل، أجابه الرئيس: «أظنكم تنهجون نحوها نهجاً خاطئاً». ثم وضع تعقيبه هذا في سياقه، مشيراً بصراحة منقطعة النظير إلى أن بيبي ما كان ليدفع هذا الثمن الباهظ في مسألة الخليل لو لم يفقد الأساس الأخلاقي الرفيع؛ فقد وجد نفسه في وضعٍ حرجٍ على الصعيد الدولي، والرئيس لا يريد أن يراه في ذلك الوضع مرة أخرى. ومن شأن الخطوة الرمزية أن تعيده إلى الزاوية ليس إلاّ: «وسينزل بك الجميع تقريعاً وتوبيخاً من جديد، وكلانا سيعاني مصاعب جمّة». وأردف الرئيس يقول له: «بصراحة، أرى أن الخطوة الأولى قد تكون أهمّ من الخطوات اللاحقة، لأنها ستؤثّر في مناخ العملية كلها».

كانت طريقة ذكية من الرئيس لتبيان الفكرة القائلة إن مصلحة نتنياهو الشخصية تُملي أكثر من خطوة رمزية أولى على صعيد إعادة الانتشار. وفي ردّه، وافقه بيبي الرأي: «ما تقولونه معقول جداً». ثم تابع، فيما يُشبه الاستدراك، بأنه مضطر إلى إرضاء جمهوره حول القدس بإنشاء طُرُق وربما بعض الأشياء الأخرى، إنما «لا ينبغي أن يُشكّل ذلك أية معضلة». فلم يُجب الرئيس. وقبل أن تنفضّ مأدبة الغداء، بعث مارتن بقصاصة إلى ساندي

= أكثر نشاطاً. ولئن كان الرئيس يكنّ قدراً كبيراً من الاحترام لمادلين، إلا أنها أدركت بسرعة أنه سيُصار حتماً إلى تحديد دورها في مسائل سلام الشرق الأوسط. والحقيقة أنه لم يكن لها قط ذلك البروز في دبلوماسية العملية السلمية الذي كان لها في مسائل أخرى كقضية كوسوفو مثلاً. مع ذلك، فقد عملت مادلين جاهدة على تفهم تعقيدات المسألة، والشخصيات الضالعة فيها، والفوارق الدقيقة جداً في العمل الدبلوماسي. كما كانت مستعدة على الدوام لأن تُسافر، وتُجري مكالمات، وتنقل رسائل، أو حتى تثير تساؤلات حول ما إذا كانت مقاربتنا للأمور تؤتي ثمارها.

كي يوعز إلى الرئيس «بالتشديد على موضوع القدس»، فمرّر ساندي القصاصة إلى الرئيس كلينتون. وحيث إن الرئيس استمر في تجاهل تعليق بيبي الاستدراكي حتى بعدما رُفعت المأدبة، فقد طلبتُ ومارتن من ساندي أن يتحدّث إلى الرئيس بهذا الشأن قبل أن يختلي برئيس الوزراء، ويتأكد من أنه قد فهم دونما لبس أننا نعتبر بناء أي شيء في القدس مشكلة حقيقية. كما أردتُ بدوري أن أرفع الرهان في تلك اللحظة بسبب إشارة بيبي إلى بناء الطُرُق، «وربما بعض الأشياء الأخرى». إن الطُرُق لازمة لكلا الجانبين بالنظر إلى الازدحام المطرد في حركة المرور، عدا عن أنني كُنتُ أرى أن مشروعاً لبناء الطُرُق كهذا يُمكن تدبيره في حال كانت هناك إعادة انتشار إضافية معقولة؛ وإنْ تفهّمتُ، من جهة أخرى، حجّة بيبي بأنه سيجد صعوبة في تسويق مرحلة أولى معقولة من إعادة الانتشار من غير أن يكون لديه شيء في المقابل يُقدِّمه لجمهوره. بيد أن إشارته إلى «أشياء أخرى» أثارت في نفسي نوازع القلق.

كان من المقرر أن يضم الاجتماع الانفرادي بيبي والرئيس وكاتب المحضر فقط، إلا أنني اقترحتُ على ساندي أن تنضم أولبرايت إليهم. فهي بحاجة إلى نظرة جدّية من بيبي، وهو بحاجة إلى دليل على قُربها من الرئيس. وافق ساندي وانضمت مادلين إلى الرئيس ومارك پاريس، كاتب المحضر. وإثر الاجتماع، أطلعتني الوزيرة ومارك، كما أطلعا مارتن أيضاً، على ما جرى فيه. كان مع بيبي ضابطان عسكريان قدما عرضين موجزين عن احتياجات إسرائيل الاستراتيجية في ارتباطها بالضفة الغربية ومرتفعات الجولان. والغرض من العرضين، بحسب قوله، لم يكن لطلب مساعدة أميركية، بل بالأحرى للوصول إلى تفهّم أميركي للقيود والحقائق الأمنية التي تواجه إسرائيل. وفيما يتعلّق بالضفة الغربية، كان التركيز على الاحتفاظ بمدى معيّن من العمق الاستراتيجي لإسرائيل واعتبار نهر الأردن بمثابة حدود إسرائيل الأمنية(*). وبالنسبة لمرتفعات الجولان، تحتاج إسرائيل إلى وجود للإنذار المبكر في الجولان حتى يكون لديها متسع من الوقت لتعبئة قواتها في وجه أي هجوم مباغت.

حين غادر الضابطان الغرفة، تحدث بيبي عن أنه مضطر للاحتفاظ بمحطات أرضية للإنذار المبكر كي يتسنى له عندئذ الانسحاب إلى «خط التلال» في مرتفعات الجولان إنما

(*) دافع نتنياهو عن فكرة «تسميك» الخط الأخضر، وهو الخط الذي كان قائماً في 4 حزيران/ يونيو 1967، عشية حرب 1967. كما شرح أهمية الوجود في وادي الأردن وضمان حرية الوصول إليه بالنسبة لجيش الدفاع الإسرائيلي.

من غير النزول منه. وطلب مساعدتنا في إقناع الأسد بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي حين قال الرئيس إننا سنبذل جهدنا فيما خصّ المفاوضات، لم يردّ على موقف بيبي و«خطوطه الدنيا» بالنسبة لمرتفعات الجولان. في هذه الأثناء، عاود الرئيس الإلحاح على أهمية عدم تخلّي رئيس الوزراء عن الأساس الأخلاقي الرفيع في تنفيذه الخطوة الأولى من إعادة الانتشار، غير أنه تجاهل مرة أخرى الردّ على بيبي حين كرّر هذا الأخير تلميحاته إلى اتخاذ بعض الخطوات التعويضية حول القدس - وهي خطوات فسّرتُها على أنها طريقة يُريد بها إفهام جمهوره بأنه مهما قدّم من تنازلات، سيعوّضها وبأكثر منها بإصراره على حق إسرائيل في السيادة على الأرض في ما يعتبره العرب الجزء العائد إليهم من القدس.

وأفادتنا الوزيرة بأنها مرّرت بضع قصاصات إلى الرئيس كي يقول شيئاً عن هذه المقاربة إلى القدس، إلا أنه لم يتجاوب معها، ولعلّه لم يشأ أن يدفعه أحد أكثر من ذلك. فأشتبهتُ في أن يكون الرئيس قد شعر بأنه يُحقّق بعض التقدم على صعيد إعادة انتشار، لذلك لم يُرد أن يُميِّع ما كان له من وقع على تلك المسألة.

بعدما استمعت إلى هذا الإيجاز، أنشغل بالي فربما يغادرنا بيبي وهو يحمل انطباعين خاطئين عنا حول مسألتين: سوريا والخطوات التعويضية المتصلة بالقدس.

بالنسبة إلى سوريا، من المشروع تماماً أن يقرر بيبي إن كان لا يستطيع الانسحاب من مرتفعات الجولان، إنما يجب عليه أن يسمع منا أنه بعد تمضية أربع سنوات في العمل على هذا المسار، وعبر مفاوضات شاقّة للغاية، بتنا نعلم أنه من دون انسحاب كامل، لا مجال لإحراز أي اتفاق. وليس من الحكمة في شيء استثمار صِدقيتنا في شيء نعلم أن لا حظ له البتة من النجاح.

وبالنسبة للقدس، يجب ألا يغادر واشنطن وهو يعتقد أن في استطاعته اتخاذ ما يشاء من خطوات بغية التعويض على جمهوره.

في صباح اليوم التالي، تحدثتُ مع ساندي حول أنجع السُبُل لإيصال هاتين الرسالتين إليه، وخلصنا إلى أن من اللازم أن تقابل مادلين بيبي وتكون خشنة معه حيال هذين الموضوعين. بيد أن ساندي كان معنياً أكثر بسوريا منه بمخاوفي حول القدس. وقد كانت لديه أسبابه الوجيهة، إذ كان بيبي قد صرح للصحافة الإسرائيلية، عقب اجتماعه بالرئيس، بأننا سنجدد مساعينا لاستئناف المفاوضات مع سوريا. وأراد ساندي أن يُفهم بيبي أنه من الحماقة بالنسبة إلينا أن نبذل جُهداً رئيسياً إذا كنا نعلم أنه على غير طائل. ومما يؤسف له أن ذلك ترك تعليقات بيبي بشأن القدس تمر، مرة أخرى، مرور الكرام.

في ختام مأدبة عشاء أُقيمت في السفارة الإسرائيلية مساء الخميس، انتحت مادلين بنتنياهو في مكتب السفير. وهناك ركّزت الحديث على سوريا، ولم تتطرق قط إلى تعليقاته بشأن القدس. لم يُقاوم بيبي تناولها لسوريا كنقطة رئيسية، وإنما عمد بدلاً من ذلك إلى الإعراب عن اعتقاده بأنه من غير المرجّح أن نُعوّض إسرائيل تعويضاً كافياً عما ستتنازل عنه عسكرياً بجلائها عن المرتفعات، ليقترح من ثم خطوتين أراد من مادلين أن توافقه عليهما: قيام الولايات المتحدة بالتعاون سرّاً مع الإسرائيليين على استكشاف احتياجاتهم الأمنية المترتبة على الانسحاب؛ وقيامي بوضع صيغة لكيفية استئناف المفاوضات. وطلب بيبي أن أعمل معه على تلك الصيغة قبل رجوعه إلى إسرائيل، واتفقنا على أن أوافيه في مدينة نيويورك ليل السبت القادم.

ليلة سبت في مانهاتن

كان بيبي ينزل في فندق «إسكس هاوس»، في حي سترال بارك الجنوبي. وقد استقليتُ قطار الرابعة والنصف السريع بعد الظهر من واشنطن، حتى أكون على الموعد لاجتماعنا المقرّر بعد انتهاء عطلة السبت اليهودية في تمام السادسة والنصف مساءً. وحيث إنني وصلتُ باكراً في أمسية صافية في غير أوانها في نيويورك، فقد تجولت على قدميّ لمدة ثلاثة أرباع الساعة، مستعرضاً السلع المعروضة في واجهات محلات «دبلداين»، قبل أن أُكمل طريقي إلى الفندق.

وإذا كنتُ قد استمتعتُ بالتمشية في جو بديع عند الغسق، إلاّ أن نهار بيبي لم يكن لطيفاً كنهاري. فقد أمضى اليوم بطوله حابساً نفسه في جناحه بالفندق، واشتكى من أنه حين أراد أن يصطحب ولديه الصغيرين إلى نزهة في «متنزه سنترال بارك» ـ الواقع عبر الشارع مباشرة من فندقه ـ قيل له إن المكلفين بأمنه الشخصي وشرطة نيويورك سيضطرون إلى إغلاق المتنزه في وجه الجميع. فضحك قائلاً إن ذلك قد لا يكون فكرة جيدة للعلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية. استدعى بيبي إلى غرفته عند بدء اجتماعنا كلاً من ديفيد بار إيلان ـ كبير مستشاريه لشؤون الإعلام، وربما مساعده الأكثر يمينية على الإطلاق ـ وإيلي (إلياهو) بن إليسار، سفيره لدى واشنطن. استهلّ بيبي كلامه ليس عن سوريا، بل عن القدس ومشاكله في الداخل. سأل ما إذا كانت سفارتنا تنقل إلينا ما يحدث عندهم، قائلاً إنه يأمل في أن تكون تفعل ذلك، لأنه يواجه معضلة كبرى حالياً. وأشار هنا إلى حلف غير مقدس قيد التشكّل بين اليمين والوسط داخل حكومته، فضلاً عن بعض أعضاء حزب العمل. إنهم يُطالبونه بمباشرة البناء في القدس حالاً، ولن يكون أمامه من

خيار سوى القيام بذلك.

سألته إن كان يتحدث عن بناء الطُرُق؟ قال: «أجل، وهارحوما كذلك». وهارحوما بقعة من الأرض في الجزء الجنوبي الشرقي من القدس؛ إنها كناية عن تلة تُشرف على بيت لحم، وتقع ما بين بيت لحم والأحياء العربية في القدس. وإذا ما قام الإسرائيليون الآن بتطوير هذه التلة من خلال إقامة منشآت استيطانية ضخمة عليها، فسيرى الفلسطينيون في ذلك حتماً - وليس عن غير وجه حق كذلك - مسعى إلى عزل بيت لحم عن الأحياء العربية في داخل القدس وحولها.

وإذ رأى سحنتي المتغيّرة، أضاف بسرعة: «ليس أمامي من خيار آخر؛ إنما فكّرتُ في كيفية عمل ذلك. سوف نبني للعرب أيضاً، ولن تكون هناك أية مشكلة».

قلتُ له: «سيكون عليكم أن تعملوا ما يتوجب عليكم عمله سيدي الرئيس، ولكن ستكون هناك مشكلة، ويحسن بكم ألا تضحكوا على أنفسكم». ومضيتُ إلى القول إن هارحوما ستخلق مشكلة عويصة لعرفات، وسيترتب عليه أن يردّ. زد على ذلك أنها ستوحّد العالم العربي ضده لأن الخطوة تبدو كمن يسعى عن عمد إلى فصل العرب عن القدس، واستباق مفاوضات الوضع الدائم بإقامة وقائع جديدة على الأرض. ومع وجود ديفيد بار إيلان وإيلي بن إليسار معنا، لم أُرد تحويل الحوار إلى معركة على القدس، وهو أمر لن يتردد الإسرائيليون كافة في نصب المتاريس دفاعاً عنه. وبالتالي، قلتُ له إنني أعرف أنك لا تطلب موافقتنا على أمر كهذا، وبالمنطوق ذاته لا تتوقع مصادقة أميركية على ما تفعله.

أنصت بيبي إليّ، إلاّ أنه كرّر أن لا خيار أمامه. إنه هو، وليس عرفات، من يجد نفسه في وضع حرج. فأعدتُ على مسمعه من جديد أنه ينبغي ألا يوهم نفسه: ستكون هناك مشكلة، ومشلكة حقيقية جداً في حال مضى قُدماً في مخططه هذا.

اختار بيبي أن لا يسترسل في مجادلتي حول هذه المسألة أمام زميليه. وعوضاً عن ذلك، دخل معي في نقاش عام حول كيفية تناول المسائل الوجودية للوضع الدائم. كالحدود النهائية، اللاجئين، القدس والمستوطنات. هنا، اقترحتُ عليه إجراء نقاش مفاهيمي مستتر من دون السعي إلى التفاوض أولاً، شارحاً له أن على كل طرف أن يشعر بحرية كافية لاستكشاف الأفكار ونقاط الالتقاء المحتملة، من غير أن يكبّله إحساسٌ بأنه ملزم بكل ما يُقال. وافق بيبي على ذلك، غير أنه تساءل من هم يا تُرى الأشخاص الملائمون للقيام بذلك من الطرفين؟ وفيما هو يطرح هذا التساؤل، دخل علينا دوري غولد، فتابع يقول: «ربما دوري». قلتُ ربما، ولكن لِمَ لا تترك بحث ذلك لوقت آخر؟ أجاب بيبي: «موافق»، وطلب من

ديفيد، إيلي ودوري تركنا بمفردنا. تقاعس دوري لحظةً، ظنّاً منه أننا سنبحث موضوع سوريا وربما يُطلب منه البقاء. لكن بيبي أسمعه أنه في حاجة إلى بعض الوقت يقضيه معي على انفراد.

عندما خرج دوري، سألني بيبي عمّا يجول في رأسي. قلتُ له إنني أرى أننا إزاء سيناريو بالغ القتامة. إنك تشعر بأن لا خيار أمامك، ولكن هذا هو الوضع الذي ستخلقه بيديك: ستواجه أزمة مع الفلسطينيين حول هارحوما، وربما لن تكون هناك مفاوضات؛ وستؤلّب العالم العربي كله ضدك، وربما تكون هناك علاقات مجمّدة؛ ولن تُجرى أية مفاوضات مع السوريين أو اللبنانيين، ما يعني أنك ستنتهي إلى حالة استعصاء تام.

أنصت بيبي ثم قال: «حسناً، علينا أن نتفادى ذلك، لكن صدّقني ليس لدي أي خيار آخر فيما خصّ هارحوما. ستواجهني متاعب جمّة إن لم أبنه. سوف أبني للعرب أيضاً؛ وبعد أن أبني هارحوما، لن أعود بحاجة إلى عمل أي شيء لزمن طويل. فما الذي يُمكننا فعله بشأن سوريا إذاً؟».

قلتُ له إن لديّ فكرة سوف أطرحها عليه فيما خصّ سوريا، ولكن أما من طريقة لتأجيل مخططاته بشأن هارحوما؟ أجاب بأنه ربما تكون هناك طريقة، ثم إن عنده فكرة بهذا الخصوص. على أية حال، سوف يحاول أن يؤجّلها ردحاً من الزمن.

دعوته إلى أن يُقلع عن أية أوهام قد تكون لديه عن سوريا. فالأسد لن يوافق أبداً على اتفاقٍ لا يسترجع بموجبه كل الجولان. إنه يُفضّل ألا يكون هناك اتفاق على شيء لا يرقى إلى الانسحاب الكامل. أضف إلى ذلك أن مشكلتنا تكمن في أن الأسد لن يعود، على الأرجح، إلى طاولة المفاوضات من دون العرض المشروط بالانسحاب من رابين وبيريز الذين نضعه في جيبنا.

قاطعني نتنياهو قائلاً إنه يستحيل أن يُعطيه ذلك لمجرد حمله على العودة إلى طاولة المفاوضات. سألته: «ما موقفك من ذلك في نهاية المطاف؟». لم يقل شيئاً هذه المرة عن «خط التلال»، بل اكتفى بالتحدث عن ضرورة الاحتفاظ بمحطات أرضية للإنذار المبكر. هنا أشرتُ إلى أنه لا رابين ولا بيريز وافقا على التخلي عنها، «لذا، فإن اعتناق عرضهما المشروط لا يُلزمك بذلك». بدا الأمر كما لو كان خبراً بالنسبة إليه، غير أنه ليس مستعداً للذهاب بعيداً إلى حد اعتناق ما هو موجود في جيبنا.

أخبرته بأنني قد طلعتُ بصيغة لا تذهب إلى ذلك الحد. قلتُ إن الأسد سيراها ولن تُعجبه؛ لكنها ستكون صيغة جديرة بالثقة؛ صيغة يُمكن أن نُحاجج حتى بأنها معقولة. فطلب

مني إطلاعه عليها، فقدّمتُ إليه الآتي:

- إسرائيل جادّة في السعي إلى السلام مع سوريا، وهي غير معنيّة بالعودة إلى المربع رقم 1 في المفاوضات؛

- إسرائيل لها احتياجاتها التي لا بد من تلبيتها كي يُمكن التوصل إلى معاهدة سلام. وهي تعترف بأن لسوريا احتياجاتها أيضاً، التي لا بد من أن تُلبّى إذا ما أريد أن يكون هناك اتفاق؛

- إسرائيل لا تساورها أية أوهام. إنها تُدرك أن وجهة النظر السورية تقول بوجوب الانسحاب انسحاباً كاملاً من مرتفعات الجولان؛

- في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى السلام، الذي سيجعل من إسرائيل وسوريا جارين طيبين، سيكون على رأس أولوياتها في المفاوضات أمنها ومواردها المائية؛

- يجب ألا يترك الانسحابُ إسرائيل عُرضةً للهجوم المفاجىء، أو يتهدّد خزانها الوحيد من المياه العذبة (بحيرة طبرية) بالخطر؛

- إسرائيل تتطلع إلى الولايات المتحدة كي تُساعد في استئناف المفاوضات، وتعمل مع كلا الطرفين على التوفيق بين احتياجاتهما.

قلتُ لبيبي إنني قد استخدمت الكثير من «العبارات والجمل المرمزة» التي لها مغزى عند الأسد، إنما «من غير أن أُلزمكم أبداً بالانسحاب الكامل». فالصيغة إيحائية أجل، لكنها مُبهمة؛ ولئن كان الأسد لا يحب ذلك، إلا أنها توفِّر أساساً معقولاً لاستئناف المفاوضات على قاعدتها.

استمع بيبي إلى ما قُلته وقرأ الصيغة ملياً، ثم التفت إليّ وقال: أعرف أنك لا تستطيع في أعتقادك عمل ما هو أقلّ من ذلك، إنما لا أستطيع في اعتقادي الذهاب معك إلى هذا الحدّ - لا أستطيع بيع كلمة «الانسحاب» للائتلاف. دعني أفكِّر فيها ثم أعود إليك. قلتُ حسناً، إنما يتعين عليك أن تعطينا شيئاً نعمل به إذا شئت أن نكون قادرين على مساعدتك - واستدركتُ على الفور: ليس في هذه المسألة وحدها بالطبع.

مثّلت محادثة نيويورك الجانب الأسوأ والجانب الأحسن من نتنياهو على السواء. لكنه على العموم. سوف يبني قراراته على حسابات سياسية بحتة، كخوفه من أن يُقدم مجلس وزرائه على «قليه» فيما لو وردت عبارة «الانسحاب» حتى في سياق صيغة مُضمرة. ومع ذلك، كان حين يُخبر بالمشاكل الحقيقية التي يتسبَّب بها، كثيراً ما يبحث عن سُبُل عملية

للتغلّب عليها. ربما كان يُوقعنا في مواقف حرجة، لكنه كان على الدوام يتطلّع إلينا ـ إليّ عادةً ـ لإيجاد طريقة تنشله مما هو فيه.

ظننتُ أنّي قادر على إنقاذه من هذا الوضع أيضاً، لكن اتضح أن ظنّي هذا كان، هو الآخر، مُسرفاً في التفاؤل.

هارحوما ينطلق بزخم

محادثتي مع نتنياهو في نيويورك أقنعتني بأنه لن يلبث أن ينصاع للضغوط التي يتعرّض لها كي يشرع في العمل على القدس، والتكهّنات في الصحافة الإسرائيلية جاءت على ما يبدو لتؤكد ذلك. وكانت استراتيجيتي الآن هي توجيه بيبي نحو منحى تنبثق عنه أقل القرارات ضرراً، أو على الأقل يُتيح لنا معالجة أي عملٍ قد يُقدم عليه.

مكث دوري غولد في واشنطن للاجتماع بساندي بيرغر وبي شخصياً. وقد كنا في عطلة عيد الرؤساء(*)، حين حضر دوري إلى بيتي مصحوباً بالسفير بن إليسار.

ميّزتُ أمامهما بوضوح بين بناء الطُرُق وبناء حي إسرائيلي رئيسي جديد في القدس الشرقية، وقلتُ إننا يُمكن أن ندافع عن الطُرُق إنما لا يُمكن أن ندافع ولن ندافع عن هارحوما. وجادلتهما بأنه لا يحق لرئيس الوزراء، في كل الأحوال، أن يضعنا في موقف نضطر معه إلى النأي بأنفسنا عنه ـ أو حتى توجيه النقد إليه ـ رأساً بعد زيارة قام بها إلى هنا. قلت: «إن مزاعمه إلى الصحف عن اجتماع ناجح جداً له مع الرئيس كلينتون ستنكشف على أنها مزاعم جوفاء»، وفي هذه الحال، ستضيع جميع المكاسب السياسية المتأتية عن الزيارة في غمضة عين.

كنتُ أعرف أن بيبي ربما يستقي من كلامي سبباً يدعوه إلى تأجيل مخططه حول هارحوما، لكنه لن يتوانى عن مباشرة البناء هناك بعد مرور فترة زمنية غير قصيرة على الزيارة. كنتُ أفكر في ذلك حين قلتُ لدوري: «أياً كان هذا الذي تفعلون، عليكم بالذهاب على السكت إلى عرفات وبأسرع ما يُمكن لتشرحوا له مصاعبكم والأسباب التي حملتكم على الشروع باتخاذ تلك الخطوة بشأن القدس؛ فتبيّنون له أنكم تُدركون أن ذلك قد يخلق مشكلة حقيقية له، وتسألونه عن أفضل السُبُل للتقليل ما أمكن من المصاعب لكما كليكما».

(*) عطلة عامة في الولايات المتحدة تُصادف الاثنين الثالث من شهر شباط/ فبراير من كل عام، ويتذكّر فيها الناس مولد الرئيسين جورج واشنطن وأبراهام لنكولن بنوع خاص (م).

قال دوري إنه سيراجع كل ذلك مع رئيس الوزراء الذي سيتوقف في أوروبا وهو في طريق عودته إلى إسرائيل. ولدى عودته، وجد بيبي عضو الكنيست عن حزب الليكود، بنّي بيغن، يرعى بنداً للمناقشة في البرلمان تحت عنوان «تقسيم نتنياهو للقدس»، في محاولة واضحة لرشق رئيس الوزراء بنفس التهمة التي سبق أن استخدمها بيبي بنجاح ضد بيريز في الحملة الانتخابية. وآخرون من الجناح اليميني كانوا يمارسون، في الوقت عينه، الضغط على رئيس الوزراء، لا بل يناورون حتى لإسقاطه في حال رفض المُضي قُدماً في البناء في القدس.

وانصياعاً منه للضغط، أعلن بيبي عن خطة لبناء شبكة طرق جديدة في القدس. والغريب في الأمر أنه لم تصدر أية ردة فعل تقريباً عن الفلسطينيين الذين باتوا الآن مسمّري الأنظار على هارحوما، تلك التي يُسمُّونها هم جبل أبو غنيم ـ وقد تنفّسوا الصعداء على ما يبدو، لأن الذي سيُبنى على الأرض التي يعتبرونها أرضهم، أو التي يجب أن تكون لهم، طُرقٌ وليس حياً إسرائيلياً رئيسياً جديداً.

لكن ما هو خير للفلسطينيين ليس خيراً لقاعدة بيبي اليمينية. فهي تريد هارحوما قيد البناء الفعلي؛ تريد من بيبي أن يُعلن، كحد أدنى، خطة لبناء آلاف الشقق السكنية هناك. ولم يتأخر مثل هذا القرار كثيراً عن الصدور. لكن، للأسف، لم يعمل بيبي بنصيحتي في ضرورة إخبار عرفات بورطته ومحاولة عمل شيء في هذا الصدد طوال أسبوعين، أي في الفترة الواقعة ما بين زيارته واشنطن وصدور هذا القرار. إذ ليس إلا بعدما تسرّبت خطة هارحوما من مكتبه قبل يومين من إعلانها رسمياً، أن أوفد بيبي إسحاق مولخو إلى غزة؛ ولا عجب في أن يرى عرفات وأبو مازن هذه المحاولة الإسرائيلية للتباحث على أنها حيلة لتوريطهما في ذلك القرار، فرفضا الاجتماع به.

وممانعة نتنياهو في عقد اجتماع أبكر من ذلك، إنما كانت تعكس مخاوفه الخاصة من أن يستغلّ خصومه صورته وهو ذاهب إلى لقاء عرفات، فيجعلونها تبدو كما لو أنه يمنح عرفات حق النقض ضد إجراء إسرائيلي يُتخذ في شأن القدس. كان المطلوب هنا قناة اتصال يرى كلا الطرفين أنها يجب أن تبقى طي الكتمان التام. ولئن كان إسحاق مولخو شخصاً موثوقاً كل الثقة، إلا أنه لا نتنياهو ولا عرفات شعرا أن هذه القناة ـ في تلك المرحلة على الأقلّ ـ ستكون بمنجاة من أية تسريبات. وبالنتيجة، فقد ضاعت القُدرة على تدبير احتياجات الجانبين فيما يتعلّق بهارحوما.

ملابسات قرار هارحوما

والأنكى من كل ذلك، أن قرار إسرائيل حول المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية جاء مترافقاً ومتزامناً مع إعلان نتنياهو عن مشروع هارحوما. فبالرغم من تفاهم بيبي المُعلن مع الرئيس كلينتون بأنه يُدرك أهمية الحفاظ على الأساس الأخلاقي الرفيع، ويُسلِّم بالمنطق القاضي باتخاذ خطوة معقولة، فيما يتعلّق بالمرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية، إلاّ إنه انتهى إلى التقصير في هذا المجال أيضاً.

إن إعلان بيبي عن اعتزام إسرائيل البناء في هارحوما كان يحتّم عليه، في نظرنا، أن يستعيد الأساس الأخلاقي الرفيع بتنفيذه مرحلة أولى موثوقة على صعيد إعادة الانتشار - وهي نقطة دأبت مادلين أُولبرايت تثيرها الآن معه بصورة يومية تقريباً في مكالماتهما الهاتفية.

لكن بيبي كان يعرف دائماً كيف يتعامل مع الضغوط الآنية، فراح يُعامل إعلان هارحوما كما لو أنه لا يستأثر بأية أهمية لدى المستوطنين والقوميين المتدينين، لأن خطوات إعادة الانتشار الإضافية «هي كل ما يُقلقهم حقيقةً» على حد زعمه(*).

الشخص المسؤول عن التقدّم بتوصيات فيما يتعلّق بحجم ومكان عملية إعادة الانتشار الإضافية كان إسحاق مُردخاي، وزير الدفاع، الذي فوجئنا بأنه لم يسمع شيئاً من بيبي عمّا كنا نُطالبه به. وذات مرة أخبره مارتن بأننا نُلحّ على رئيس الوزراء لاتخاذ خطوة أولى معقولة على صعيد إعادة الانتشار، فعاد إلينا - من غير أن يستشير بيبي - بثلاثة خيارات: 4 بالمئة، 6 بالمئة و8 بالمئة.

اتصلتُ به وقلتُ ردّاً على إجابته بأنه في ضوء هارحوما، ستكون كارثة لو لم تصل خطوة إعادة الانتشار إلى 10 بالمئة. فسألني إسحاق مُردخاي من جانبه إن كان في المستطاع الأخذ بالاقتراح الذي سبق وأن عرضته على بيبي، أي الوصول إلى 10 بالمئة عن طريق المضافرة بين تحويل الأراضي (من منطقة ج إلى منطقة ب)، ونقل السلطات (من منطقة ب إلى منطقة أ)؟ أجبته بأن ذلك حلٌ لا بأس به، واقترحتُ أن يؤمِّن ما نسبته 5 بالمئة من (ج) إلى (ب)، و5 بالمئة من (ب) إلى (أ)، فقال إنه سيبذل قصاراه لتأمين ذلك.

عند هذا الموصل، كانت نسبة الـ 10 بالمئة قد خرجت إلى العلن على صفحات الجرائد

(*) سألته في إحدى المراحل كيف يُمكن أن لا يكون إعلان هارحوما قد «اشترى» له شيئاً عند قاعدته؟ وبما أن تعليقاته الأولى لي عن هارحوما صارت الآن عتيقة، فقد كان جوابه: «لأنني لم أنفذه [لم أبنِ شيئاً] بعد».

الإسرائيلية، وأخذت تستدعي نقداً شديداً من وزراء اليمين في حكومته. ولعل نتنياهو وجد من المناسب أن يختبىء خلف هذه المعارضة، وربما كان يعتقد حقاً أن لا خيار أمامه سوى خفض نسبة الخطوة الأولى من إعادة الانتشار. مهما يكن من أمر، فقد رجع مارتن إليه بعد المحادثتين اللتين كانتا لي مع مُردخاي، فأخبره بيبي بأنه من الجائز الوصول إلى 8 بالمئة في الإجمال، شريطة أن نصادق نحن على الرقم، إنما ليس أعلى من ذلك، وبالقطع ليس 10 بالمئة، لأن الرقم الأخير أثار بالفعل ثائرة الجمهور. وعندما طلب مارتن توجيهات بهذا الشأن، أخبرته بأن لا مصادقة من دون الـ10 بالمئة. وأضفت قائلاً: «هو من سرّب الرقم ثم استخدمه ذريعة للتحجّج بعدم القدرة على الوصول إلى 10 بالمئة. قُلْ له إذا كان رقم 10 بالمئة قد تعرّض للشُبهة، فنقترح جعله إذاً 11 بالمئة». لم يُعجب كلامي هذا بيبي، غير أننا تمسّكنا بموقفنا.

ولدى تداول مجلس الوزراء الإسرائيلي في الموضوع يوم 7 آذار/ مارس، اتصل دان مريدور بمارتن وعوَّم على مسامعه رقم 9 بالمئة لإعادة الانتشار، بواقع 2 بالمئة من (ج) إلى (ب)، و7 بالمئة من (ب) إلى (أ). صحيح أن هذا قرَّب الإسرائيليين من الهدف الذي وضعناه نحن، إلا أنه كان ينطوي على مشكلة: إن الإسرائيليين لن يحوّلوا هنا سوى 2 بالمئة فقط من الأراضي الإضافية إلى الفلسطينيين. كانت فكرتي بتقسيم عملية إعادة الانتشار بين تحويل المزيد من الأراضي ونقل المزيد من السلطات تهدف إلى مساعدة الإسرائيليين على تدبّر أمر المصاعب التي يواجهونها في التخلّي عن مزيد من الأراضي. ولم تكن الغاية منها السماح لهم بخفض حجم الأراضي الواجب تحويلها إلى الحد الأدنى. ونسبة الـ9 بالمئة الإسرائيلية إنما تتشكّل في معظمها من زيادة السلطات الفلسطينية حيث سبق وكانت لهم جزئياً. وحتى هذه لن تكون ممكنة ما لم تحظ بمصادقتنا، على حد قول دان لمارتن. وبغياب مصادقتنا، قد تهبط النسبة أكثر بعد.

لم أكن ميّالاً إلى المصادقة على خطوة كهذه، إنما أردتُ أن أعرف أولاً ما تأثيرها حقيقةً على الأرض. فسألتُ مارتن عن ماهية المضاعفات العملية على الفلسطينيين في حال زيدت المنطقة (أ) من 2,9 بالمئة إلى 9,9 بالمئة من الضفة الغربية؟ كان جواب الجيش الإسرائيلي أن خمسين قرية وزهاء 200 ألف فلسطيني سوف ينضوون تحت السيطرة الفلسطينية حصراً. وما إن علمت هذا، حتى استنبطتُ صيغة لردّنا على مقترح مريدور: إذا أعلنت إسرائيل عن خطوة كهذه، سوف نقول عنها «إنها خطوة جدّية، إنما نتوقع منهم المزيد في المرحلتين الثانية والثالثة من إعادة الانتشار الإضافية»، وهذا أقصى ما يُمكننا عمله في هذا الشأن.

نقل مارتن كلامنا إلى الإسرائيليين، إلا أنه وعلى غير عادته وضع التشديد على شطر «خطوة جدّية»، وليس على النقد الضمني المتمثل بتوقعنا المزيد منهم في المستقبل. وهذا ما اتضح بجلاء أكبر في وقت لاحق من ذلك المساء.

فقد استمرت جلسة الحكومة في إسرائيل إلى ساعة متأخرة من الليل. يومها ذهبتُ لألعب مباراة في كُرة السلة مع فريق الكنيس الذي أنتمي إليه على ملعب «المدرسة النهارية اليهودية» في روكڤيل. وحال وصولي إلى هناك، في حوالى الساعة الثامنة مساءً، جاءتني رسالة على جهاز الإشعار ـ كانت من وزارة الخارجية تخبرني بأن مارتن يحاول ترتيب عقد مؤتمر على الهاتف بين الوزيرة، ومارك پاريس وبيني. لم يكن جهاز الهاتف المحمول لديّ يعمل كما يجب من داخل الملعب، لذا قطعتُ الاتصال واتصلتُ ثانيةً بهم من جهاز هاتف عمومي. كان مارتن يبحث في تلك اللحظة مع الوزيرة ومارك في ما سيكون عليه بياننا الرسمي بعدما سمع من نتنياهو أنه في حاجة إلى سماع شيء منا وعلى جناح السرعة يُصادق على قرار مجلس وزرائه.

فكررتُ على مسامعهم، بعدما وصلوني بهم، أن لا بأس في القول إننا نعتبر الخطوة جدّية، على أن نضيف كذلك بأننا نأمل في المزيد من ذلك في المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل إعادة الانتشار. أشار مارتن في بادئ الأمر إلى أنهم قد يُفسِّرون ذلك على أنه عدم ثقة من جانبنا، كونه سبق وأخبرهم أن ذلك سيأتي فقط في معرض الإجابة عن أسئلة. أجبته بأنهم لم يصلوا إلى نسبة الـ10 بالمئة؛ ومع ذلك نصف خطوتهم هذه بالجدّية، علماً بأن الفلسطينيين سيجدون تحويل 2 بالمئة فقط من منطقة (ج) «أمراً مهيناً»، وينبغي لنا أن نحافظ على صدقيتنا.

قال مارتن ثانيةً إنه يتوقع تذمّراً إسرائيلياً، كونه أساء فهم مطلبنا، «وعلينا على الأرجح أن نكون مستعدين لشيء من الارتداد علينا». ضحكتُ وقلتُ له أن لا مشكلة، «سنضع الحق عليك. أليس من أجل هذا خُلق السفراء؟».

والحال، أن أحداً لم يلحظ جيداً دعمنا المشروط للخطوة؛ بدلاً من ذلك، كان الردّ الفلسطيني هو الذي أُستقطب كل الانتباه. فقد تجاهل الفلسطينيون نسبة الـ7 بالمئة، وركّزوا فقط على الـ2 بالمئة، ليرفضوا من ثم الاقتراح الإسرائيلي، قائلين إن هذه الخطوة الأحادية من جانب إسرائيل، ناهيك عن هارحوما، إنما تدلّ على أن حكومة نتنياهو لا تنوي مواصلة العملية بصورة جدّية.

واستغلّت الصحافة العالمية هذا الوضع، وقرّر الفلسطينيون استدرار الاهتمام بكل ما

لديهم من قوة لأسباب تجمع ما بين الغضب الحقيقي والمنفعة التكتيكية. وصارت المعزوفة اليومية الصادرة عن مقر قيادة عرفات هي أن بيبي عاكفٌ على قتل عملية السلام.

وإذا أضحى التقدم مستحيلاً فيما يبدو الآن، بدأت الضغوط تتزايد على بيبي لإيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي خلقه بنفسه. وحيث إننا كنا نعرف أن شروع الجرافات بالعمل الآن في هارحوما قد يدفع بالوضع إلى حافة الانفجار، فقد عاودنا الضغط على بيبي كي يؤجل بدء العمل على الأرض.

في ليل 12 آذار/ مارس، اتصل بي مارتن ليُخبرني أنه علم بأن ديوان رئيس الوزراء قد كلّف مؤسسة للاستطلاع باختبار ردة فعل الجمهور على التأخير في بناء هارحوما. وفيما خلا ذلك، أُفيد آنذاك عن أن تدشين العمل في هارحوما سوف يتأخر بضعة أسابيع، وربما فترة أطول من ذلك، بسبب دعاوى قضائية.

وحتى قبل أن أعلم بذلك، كنتُ أبحث عن سُبُل قمينة بالحدّ من تداعيات البناء في هارحوما، فرأيتُ من المهمّ استخدام أي تأخير فيه لتوضيب حزمة من البادرات الإيجابية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، كالسماح باستكمال مطار غزة ووضعه قيد التشغيل؛ وقف عمليات الهدم الإسرائيلية لمنازل الفلسطينيين؛ فتح طريق واحد للممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ وإزالة العوائق المستمرة في وجه بناء المئات من الوحدات السكنية للفلسطينيين في منطقة القدس الشرقية حول هارحوما - وهو ما ادّعى نتنياهو أنه ملتزم به، لكنه لم يفعل شيئاً لترجمته على أرض الواقع. فمجموعة البادرات هذه من شأنها أن تُقنع الفلسطينيين بأن عملية السلام تؤتي أُكلها فعلاً بالنسبة إليهم.

طرحتُ موضوع حزمة البادرات على بيبي فوافق عليها. والآن، مع الاحتمال القوي بتأجيل العمل في هارحوما، بتُّ مقتنعاً بأن ثمة مخرجاً لنا من حالة الاستعصاء المستحكمة. لكن، وعلى نحو ما يحدث في الغالب، كان هناك، ويا للأسف، عمل غير متوقع من أعمال العُنف على وشك أن يطيح بآمالي وخططي.

الملك حسين يُبرهن عن شهامته الإنسانية فيما بيبي يعمل على استغلال المأساة

في صباح الثالث عشر من آذار/ مارس، أقدم جندي أردني متخلّف عقلياً على إطلاق النار على مجموعة من الفتيات الإسرائيليات كنّ يقمن برحلة ميدانية على امتداد الحدود الإسرائيلية - الأردنية، وأردى سبعاً منهن قتلى، الأمر الذي صعق إسرائيل وذُهلت له أيما

ذهول. بالنسبة للملك حسين، كانت عملية القتل شيئاً بغيضاً، وقد جاء إعرابه عن الخجل والانزعاج مترافقاً مع اتهامه بأن رسالة النقد اللاذع التي كان أرسلها في وقت سابق من ذلك الأسبوع إلى نتنياهو (وأُذيعت على الملأ)، هي التي كانت وراء هذا العنف. وبصرف النظر عن مدى خيبة أمله مع نتنياهو، فقد وضع الملك حسين ذلك جانباً، ولم يكتفِ بشجب وإدانة هذا العمل الشنيع، بل وجد من واجبه أن يتوجه إلى إسرائيل في الحال للتكفير عنه.

وقبل وصول الملك إلى إسرائيل، اتصل بيبي هاتفياً بمارتن وقال له: «لما كان كل ما أفعله لا يسلم من النقد، وحيث إن العُدّة اللازمة قد أُعدّت فعلاً، فسوف تباشر الجرافات بالعمل في هارحوما مطلع الأسبوع المقبل». وحين أثار مارتن موضوع البادرات تجاه الفلسطينيين، رد بيبي: ربما فيما بعد، إنما سننطلق بمشروع هارحوما الآن.

غضبتُ، إن لم أُفاجأ. فقد رأى بيبي في عملية القتل ثغرة سياسية ينفذ منها ـ فما يا تُرى سينتقد هذه الخطوة في وقتٍ تعيش فيه إسرائيل فاجعة وطنية؟

وحتى عندما حضر الملك حسين إلى إسرائيل، واجتمع بكل أسرة من الأسر الثكلى، حيث أعرب عن الخزي والتمس الغفران راكعاً على ركبته، ما أثار عاطفة الإسرائيليين، لم يتراجع بيبي عن قراره. وحين سُئل عن هارحوما في مؤتمر صحافي ـ سؤال سيُحرج جوابه الملك لا محالة ـ أعلن بفم ملآن إن البناء سيبدأ في غضون الأيام القليلة القادمة.

وفي الوقت نفسه، حاول بيبي أن يُخفّف من شدّة الصفعة بأن عرض على الملك فكرتين لوضع العملية السلمية على السكة من جديد. فاقترح التعجيل بمفاوضات الوضع النهائي، مع اللجوء إلى كامب ديفيد في حال لم تسفر عن نتيجة حاسمة بعد ستة أشهر، وذلك كي يُظهر للفلسطينيين أن العملية لن تنال منها الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب؛ كما عرض مجدّداً أن يبني للفلسطينيين.

المشكلة هي أن الفلسطينيين كانوا مرتابين بطبيعة الحال، يحسبون أن عرضه للانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم في الحال إنما يقصد به التملّص من تنفيذ التزاماته المتبقية بموجب الاتفاق الانتقالي ـ حول مطار غزة وميناثها، والممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، وخصوصاً حول المراحل الثلاث لإعادة الانتشار الإضافية في الضفة الغربية. من المنظور الفلسطيني، كان بيبي يطلب منهم التخلّي عن أشياء ملموسة لصالح أشياء غير ملموسة(*).

(*) ووجه المفارقة هنا، أن المنطق عينه الذي يُطالب إسرائيل بالتخلّي عن «ملموسية» الأرض لقاء =

وحتى تكون فكرة بيبي جذّابة في نظر الفلسطينيين، كان من الضروري أن تُقدَّم إليهم بشكل حذر وسرّي. كان يجب أن تقترن بقناة اتصال سرّية حول الوضع الدائم، مما كان يُمكن أن يُرمم ثقة الفلسطينيين في أن بيبي مستعد للتوصل إلى اتفاق عادل، على فرض أنهم هم أيضاً مستعدون له بالطبع.

لكن، من سوء الحظ، أن بيبي نادراً ما كان يعرف كيف يتصرّف بأفكاره ـ كيف يعرضها، وعلى من، أو حتى متى ينبغي له أن يفعل ذلك. كانت ترجمة الفكرة لديه إلى فعل تبدو خارج نطاق قُدرته على الاستيعاب. ليس ذلك لنقصٍ في النباهة أو الذكاء؛ فقلائل هم من يفوقون بيبي نتنياهو فطنةً وذكاءً. إنه العجز الصارخ عن الحُكم على الأمور بشكل سليم؛ والافتقار إلى أي شعور بالتعاطف مع العرب بوجه عام. إنما كان هنالك بعدُ عنصرٌ غير هذا وذاك: كان بيبي غالباً ما يطلع بأفكارٍ من أجل إخراج نفسه من ورطة ليس إلاّ.

وهذا بالضبط ما حاول أن يفعله مع الملك حسين. تعويم فكرة الوضع النهائي لإعطاء الملك حُجّة يُمكن أن يستخدمها مع عرفات. غير أن الملك ليس هو الشخص المناسب لبيع فكرة كهذه عن الوضع النهائي إلى عرفات، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار شكوك عرفات في أن المملكة الهاشمية لا تزال، هي الأخرى، تضع عينها على الضفة الغربية وتحتفظ لنفسها بمصلحة لا لبس فيها في القدس.

حين عرض الملك حسين فكرة بيبي على عرفات، وجد الفلسطينيين غير متحمسين لها، ولم يخفوا ما يساورهم من شكوك خطيرة حيال دوافع نتنياهو. ولما كنتُ أرى أن فكرة نتنياهو لا تخلو من حسنات، وأن الانتقاد الفلسطيني موجَّه إلى بيبي أكثر منه إلى فكرته، فقد تبادر إليّ أننا ربما نكون قادرين على تبديد شكوكهم. غير أن آمالي ستحطمها مرة أخرى مطرقة الأحداث.

جرّافات بيبي وتفجير مقهى «أبروبو»

في يوم الاثنين، الثامن عشر من آذار/ مارس [1997]، أمر نتنياهو جرّافاته بالشروع في تسوية الأرض تمهيداً لبناء حيّ جديد في هارحوما. وفي الوقت نفسه، أطلق حملة علاقات عامة الغرض منها ردع الأعمال الإرهابية التي تنبأت وكالات استخباراته بأنها ستكون هي العاقبة، زاعماً أن عرفات قد أعطى «الضوء الأخضر» لأعمال الإرهاب. ومما لا

= «لا ملموسية» وعود السلام، هو ما كان يجده العديد من الإسرائيليين باعثاً على القلق حيال العملية السلمية.

ريب فيه أن بيبي أمل في أن تُجرّد مثل هذه التهم عرفات من كل خيار سوى بذل أقصى ما يستطيع للحؤول دون ارتكاب أي عمل إرهابي.

وفي حالة كهذه، لم تكن لعرفات أية مصلحة في الظهور بمظهر شرطي إسرائيل. ربما كان ذلك مفهوماً من زاوية ما، إلا أنه كان ينمّ عن قصر نظر نموذجي. ذلك أن عرفات لا يستطيع أن يتحمّل خسارة الجمهور الإسرائيلي، الذي تُشكّل رغبته في السلام مصدر الضغط الأكبر على بيبي كي يُظهر أنه قادر على جلب السلام.

غير أن شغل عرفات الشاغل كان دائماً صورته في أعين جمهوره. وإذا ما خُيِّر بين حاجته إلى علو المكانة لدى جمهوره وقُدرته على التأثير في الجمهور الإسرائيلي، لما تردّد في اختيار الخيار الأول. إن الغلبة هي لمتطلباته الخاصة على الدوام. ولعلّه أكثر من بيبي، رجل تكتيك لا استراتيجية. في نظره، هناك ضرورة مُلحّة للتدليل على أنه قادر على تصعيب الأمور على أي رئيس وزراء إسرائيلي يريد التصرف من جانب واحد - حتى ولو كلّفه ذلك مزايا عملية أو أضرّ بالعملية برمّتها. ولأن التحدّي يُشكّل الجزء الأكبر من جاذبية عرفات للفلسطينيين، فقد آثر دائماً الأسبقية على التسوية، ولا سيما حين يحكم على المزاج السائد في الشارع بأنه سلبي.

إذاً إنه عرفات هذا، وبعد أن مارس ضغطاً متواصلاً على حركتَيْ حماس والجهاد الإسلامي طوال سنة كاملة، بدأ في هذا الحين بمد يده فعلاً إليهما. فعقد مؤتمراً «للمصالحة الوطنية» معهما، وأفرج عن السجناء من أعضائهما، بمن فيهم الناشط القيادي من حماس إبراهيم المقادمة. ولئن شككت في أن يكون عرفات قد أعطى ضوءاً أخضر صريحاً للإرهاب، إلا أنه كان من السهل رؤية هذه المبادرة واللفتات من جانبه، فضلاً عن صمته حيال الهجمات ضد إسرائيل، بمثابة إشارات إلى تلك الجماعات بأنها حرّة التصرّف.

وحين ووجه عرفات بهذه التحركات وما تنطوي عليها من أخطار محتملة، ردّ محاججاً أن بيبي قد حشره في الزاوية أمام شعبه وكان عليه أن يهدّىء من حدّة المعارضة.

بعد ثلاثة أيام من إرسال بيبي الجرافات، وقع تفجير إرهابي في مقهى «أپروپو» في تل أبيب، أودى بحياة ثلاث نساء. فوجّه بيبي اللوم إلى عرفات مباشرة. وبعد أن اتصل برئيس الوزراء مُعرباً له عن مؤاساته وواعداً إياه بمعاودة التعاون معه في المضمار الأمني، غادر عرفات في رحلة إلى جنوب آسيا. فلطالما كان الهروب من المسؤولية عنصراً ثابتاً آخر من ثوابت شخصية عرفات. وفيما كان هذا الأخير يجول في الهند وپاكستان وبنغلاديش طلباً لممارسة الضغط على إسرائيل بشأن هارحوما؛ كان بيبي يعمل على

تشويه سمعته داخل إسرائيل، مشدّداً على نحو مقنع على أنه لن يتخذ أية خطوة حول المسائل السياسية ـ بمعنى أنه لا مفاوضات ـ ما لم يتصدَّ عرفات بشكل حاسم ونهائي للإرهاب.

تكوين مقاربة أميركية جديدة

الآن وعملية السلام في مهب الريح، أخذت المخاوف تستبدّ بمادلين وساندي على نحو متعاظم. وحتى قبل وقوع التفجير إيّاه، كنتُ منكبّاً على تصوُّر مجموعة من الخطوات برسم الجانب الإسرائيلي. الآن بات من الضروري أن تُتخذ خطوات من الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء، وأن نكثّف من جانبنا البحث والنقاش في الخيارات المطروحة أمامنا.

الباعث الرئيسي للقلق عند ساندي كان نتنياهو: هل في المقدور عمل أي شيء حياله؟ أبدت مادلين، وكذلك مارك باريس، شكّها في ذلك، لا بل إنها طرحت احتمال الإعلان عن تعذّر التعاطي معه.

كان لي موقف مغاير. لم أكن أُضمر اية أوهام حيال الرجل، إنما كنتُ أعتقد مع ذلك أننا لا نستطيع التخلّص منه بالتمنّي؛ فهو رئيس وزراء إسرائيل، وسيبقى كذلك للسنتين القادمتين على الأقل، ولا يسعنا النأي بأنفسنا عنه ما لم نكن مستعدّين للمضي قُدماً في ذلك إلى أمد غير محدّد، وأياً تكن عواقب هذا الموقف على الولايات المتحدة أو إسرائيل.

حجّتي في ذلك أنه من الأهمية الفائقة بمكان ألا نفقد رؤيتنا لمن هو بيبي ولما يريده. إنه ينظر إلى نفسه في أبعاد تاريخية عُظامية؛ ويعلم أن عليه أن يؤدّي التزامه تجاه السلام لأن في ذلك خلاصة السياسي. وبالرغم من كل المصاعب التي يُسبِّبها لنا، فإن رغبته في تحقيق النجاح ـ وأهميتنا نحن في تحقيقه هذا النجاح ـ تُعطينا حجّة لتوجيهه حيث يجب أن يتوجّه. كان من الواضح أن بيبي لا يفتأ يُذعن للضغوط من الداخل. وإنه لحريّ بنا أن نمارس نحن أيضاً الضغوط عليه. فإذا أستطعنا أن نبرهن له أننا لا ندّخر جهداً في العمل معه، فسوف يكون عندنا الحجّة كي نحاسبه لاحقاً إن هو توانى عن الأداء. كنتُ أرى من الأفضل تركه يفشل من أن نقطع الصلة به ـ وندعه يزعم أننا نضغط على إسرائيل بشكل يعوزه الإنصاف، ونجعل الفشل نبوءة تُحقق ذاتها بذاتها.

كانت لدى مادلين وساندي كليهما شكوك في هذا الشأن، لا بل كانت لديهما خشية من أن يحاول بيبي تدمير عملية أوسلو عن سابق تصور وتصميم؛ وإذا كان الأمر كذلك،

فلا بد من مقاومته الآن ومواجهته حسبما تقتضي الضرورة. في ردّي عليهما، قلتُ إن سلوك نتنياهو كله لحد الآن إنما يعكس استجابة حصرية للضغوط الآنية. فمشكلتنا الكبرى ليست في أن بيبي يملك مخططاً، بل في أنه لا يملك مثل هذا المخطط. واستشهدتُ هنا بجملة سمعها مارتن من سفير بريطانيا لدى إسرائيل وشبّه فيها بيبي «بمخمور يترنّح من عمود إنارة إلى آخر».

وقد بيّن اندفاعه المتهوِّر بوضوح أننا لا نستطيع الاستمرار في اعتماد مقاربة «الخطوة خطوة»، بما هي العلامة الفارقة لعملية أوسلو. إننا لن نعود ولا يُمكن أن نعود عن أوسلو، غير أنها عُرضة حالياً لأفعال تكتنفها وتُدمِّر الثقة خطوةً خطوة. لذا يحسن بنا أن نجرِّب مقاربة متسارعة الخطى إلى الوضع الدائم.

راقت هذه الفكرة لكل من مادلين وساندي، وبحثناهما بهدوء فيما بيننا في شتاء 1997، أي قبل أن يعرضها بيبي على الملك حسين. لكن بالنظر إلى برنامج سفر مادلين، وتركيز الإدارة على توسيع حلف شمالي الأطلسي، لم تُتح لنا الفرصة لنبلورها ونقدّمها قبل أن تدهمنا الأحداث في أواخر آذار/ مارس.

كانت مادلين، في بداية الأمر، ميّالة إلى فكرة التقدم بخطة للوضع الدائم تشتمل على موقف محبِّذ لقيام دولة فلسطينية مع تحديد تقريبي لأبعادها، وحلٍ لمسألتي القدس واللاجئين. لكن الذي لم أكن أتصوّره هو أن نتقدم بخطة للوضع النهائي قبل أن يبدأ الجانبان بالتحدث بعضهما إلى بعض، وإلينا نحن، عن طبيعة مواقفهم من هذه المسائل (أقلّه أن نبدأ بالتعرّف على النواحي التي قد تشهد مرونةً وتلك التي يتعذر فيها إبداء المرونة).

كان ساندي ينظر شزراً إلى أي شيء فيه نكهة «الخطة الأميركية»، ولا يقبل سوى بأفكار أميركية تُطرح على سبيل «التوصيات لنهج أو مقاربة». وفي الأخير، وجدنا أنفسنا وقد انتهينا إلى وضعٍ شبيه بأوسلو - وضعٍ يجمع ما بين الخطوات المشتركة والخطوات المتبادلة على الأرض بغية خلق بيئة يكون فيها التقدم ممكناً، ويتسنى إرساء أساسٍ لإجراء مفاوضات معجّلة للوضع الدائم. كان من الوهم التفكير في إمكانية تحرّك الجانبين بسرعة لحل المسائل الجوهرية للوضع الدائم - القدس، اللاجئين والحدود - في مناخٍ يسوده الاستعصاء والارتياب. وبموافقة من الرئيس كلينتون، أعددتُ مجموعة من الخطوات التي ينبغي للجانبين أن يتخذاها حتى ونحن نعمل على إطلاق مفاوضات معجّلة للوضع الدائم.

إلى النجدة مرة أخرى

جاءت عملية التفجير في 21 آذار/ مارس في تل أبيب لتشحذ وعينا بالمخاطر المحدقة. لكن برفعنا كل الضغوط عن بيبي كي يعمل بسرعة على المسائل السياسية، كنا قد قلّصنا كذلك من فعاليتنا الضاغطة. على كلٍ، كان لزاماً علينا أن نتدخل بسرعة للحؤول دون مزيد من التدهور. فقرّر الرئيس ووزيرة الخارجية أنه لا بد لي من مقابلة عرفات قبل أن يعود إلى غزة لأنتزع منه وعوداً حول الأمن، وأُعدّ الأرضية كي نكون مهيئين فيما بعد للتقدّم بمجموعة من الخطوات الواجب على الجانبين اتخاذها. وفي اتصال أجرته الوزيرة بعرفات، وافق الرئيس على الاجتماع بي في المغرب، حيث من المقرر عقد اجتماعٍ لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وصلتُ إلى الرباط مساء 26 آذار/ مارس، وتوجهتُ من فوري إلى مقابلة الملك الحسن، الذي تسلّم رسالة من الرئيس كلينتون يحثّه فيها على استخدام نفوذه على عرفات (كي يُفعِّل دوره الأمني)، وعلى منظمة المؤتمر الإسلامي (كي تتجنّب اتخاذ قرارات ملتهبة جداً ضد إسرائيل). كما كنتُ أنقل رسالة من كلينتون إلى عرفات يُعلن فيها أنه ملتزم بإحياء عملية السلام، وأنه في حال اتخذ عرفات خطوات ذات معنى على صعيد الأمن، فهو جاهز لإطلاق مبادرة في هذا الاتجاه.

أوضح الملك الحسن لدى استقباله لي أن له ملء الثقة بالرئيس كلينتون إنما لا ثقة له البتة برئيس الوزراء نتنياهو. واشتكى من أن تصرف بيبي حول القدس أشبه ما يكون بسلوك «طفل صغير لا يعي مغبة أفعاله»، ووصفه «بالرجل الذي يُهدِّد آمال الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي على حد سواء».

وقد أستخدمتُ ثقته في الرئيس كلينتون لأقول له إننا في حاجة إلى مساعدته. قلتُ للملك إننا نحتاج إلى تهدئة الأجواء لا إلى تأجيجها، ولا سيما لجهة قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي قد تُصعِّد النبرة الخطابية حول القدس. فردّ إنه يستطيع تهدئة حلفائه العرب إذا ما أُذن له بإطلاعهم على رسالة كلينتون المتضمنة وعداً بإطلاق مبادرة. ولما كُنا لم نشرك بيبي في الأفكار حول استعدادنا لإطلاق مبادرة إذا قام عرفات بتفعيل دوره الأمني، فقد طلبتُ من الملك أن لا يُطلع أحداً على الرسالة إلى أن أتوجه إلى إسرائيل في مساء اليوم التالي(*).

(*) وقد صان الرسالة وضمن الا تحدث اية تسريبات بشأنها، كما التزم بالخط فيما خصّ القرارات الصادرة عن اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي.

التقيتُ عرفات صباح اليوم التالي على مائدة الفطور - إنما لم يمد يده إلى الطعام لأنه كان التقط جرثومة في جنوب آسيا - فسلّمته رسالة الرئيس كلينتون.

حين انتهى من قراءتها، انحنيتُ عليه منوِّهاً بأهمية الرسالة. فالرئيس كلينتون مستعدٌ لأن يتحمّل «المخاطرة والمسؤولية» عن إطلاق مبادرة أميركية لإنقاذ العملية السلمية. قلتُ له إن هذه الكلمات يجب أن تعني له الشيء الكثير. إنها تدلّ على أن الرئيس جاهز حتى لتلقي النقد ودفع ثمن سياسي من أجل أن يرى الأمر منتهياً. وأردفتُ مشدِّداً على أن هذا النوع من الالتزام الرئاسي هو المطلوب توافره حتى يتسنّى لنا التوصل إلى اتفاقٍ في النهاية.

استجاب عرفات في الحال: «الحق معك، إنها لفي غاية الأهمية». أومأت له أن أجل، ثم قلتُ له إن الرئيس كلينتون لن يشرع في العمل - بل لا يمكنه الشروع في العمل - إذا لم يحصل على ضمانة منك بأنك ستبذل فعلاً كل قواك في محاربة الإرهاب، وتُبدّد أدنى شك في ذهن أي كان بأنك لن تتسامح به.

كان عرفات واقعياً في ردّه، إذ أجابني على الفور: «إنني لا أتسامح به؛ إنه كارثة علينا». قلتُ هذا صحيح، لكنكم بإفراجكم عن ناشط من حماس مثل إبراهيم المقادمة، أرسلتم إشارة مفادها أنكم تتسامحون بالإرهاب، ولا سيما حين دعا إلى الإرهاب بُعيد إطلاق سراحه.

قال عرفات وقد تجهّم وجهه: «إن المقادمة لم يعمل قط ضد الإسرائيليين، بل عمل فقط ضد من في السلطة الفلسطينية». ثم أكمل: «لقد نكث المقادمة بوعوده لي، وسوف يُحاسب على ذلك».

قلتُ: سيدي الرئيس، إننا في حاجة إلى إجراءات محدّدة جداً الآن إذا أردتم أن يراكم الرئيس كلينتون تقومون بما طلبه منكم، وبذلك تتيحون له أن يُطلق مبادرته. أومأ عرفات برأسه وسأل ما المطلوب منه، فتلوتُ عليه ما في قائمتي:

- إدانة الإرهاب علناً، والتأكيد على أن السلطة الفلسطينية لن تتسامح به أو تتهاون مع الجماعات التي تمارسه؛

- استئناف التعاون الأمني الجدّي، ذي المعنى والمتواصل مع الإسرائيليين؛

- توقيف كل من يرتكب أعمالاً إرهابية أو يُخطّط لها - قلتُ له إن لدينا أسماء ثلاثة أشخاص في الخليل نعتقد أنهم ضالعون في تفجير تل أبيب، وخمسة من الجهاد

الإسلامي ممن يخططون للقيام بأعمال إرهابية؛

ـ العمل مع الإسرائيليين على حل مسألة الإفراجات الفلسطينية المشكوك بأمرها عن السجناء.

وافق عرفات على كل هذه البنود. قال: «حتى لو قُطعت كل الاتصالات الأخرى، الاتصالات الأمنية يجب ألا تنقطع». ووعد بالعمل فوراً على اعتقال الثلاثة في الخليل ما إن نوافيهم بأسمائهم، وأخبرني بأنه سبق وأن عمل على اعتقال أربعة من الجهاد الإسلامي، وقد يكونون هم نفس الأشخاص الذين تتكلّم عنهم. وأخيراً، بصدد إفراج الفلسطينيين عن السجناء، قال إنه في حال اختلف الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي حول من هو المأمون إطلاق سراحه، فيُمكن للولايات المتحدة عندئذ أن تحل هذا الاختلاف.

ما كان يُمكن للرجل أن يكون أسرع استجابةً من ذلك. أصبحت في حوزتي الآن ضمانات أُقدّمها لنتنياهو؛ غير أنني كنتُ أتساءل إلى أي مدى ستصمد هذه الضمانات ما إن يشتمّ عرفات المزاج السائد لدى عودته إلى غزة؟

في إسرائيل، قابلتُ بيبي ووزيري خارجيته ودفاعه، ديفيد ليفي وإسحاق مُردخاي، وتركّز حديثهم على الأمن بالكلّية. وحين نقلتُ إليهم ما دار في محادثتي مع عرفات، علّق بيبي قائلاً: «لننتظر ونَرَ».

وحالما انفردتُ به، سألته عن خطّته، فأجابني بأنه يريد فسحة من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع ليظهر أنه غير متلهف للعودة إلى العمل كالمعتاد، وليقدر على التأشير على خطوات معيّنة يتخذها عرفات. كذلك قال إنه يريد ضمانات بأن عرفات لن يتخذ فقط بضع خطوات ثم يتوقف عندها، قلتُ له إن كلامه هذا مشروع. ثم سألته مجدداً: وعلى فرض أننا عملنا وفق هذه الخطوط، فماذا بعد؟ شدّد بيبي على أن الوقت حان للتوجّه بخطى متسارعة إلى الوضع الدائم، طارحاً مرة أخرى الفكرة التي فاتح بها أول من فاتح الملك حسين.

هنا أخبرته بأننا مستعدّون لإطلاق مبادرة تشكّل محادثات الوضع الدائم المعجّلة واسطة العقد فيها. لكن المبادرة ستموت في مهدها إذا لم نعمل على تبديد هواجس الفلسطينيين أيضاً؛ إن العالم العربي بأسره سيرى في المفاوضات المعجّلة للوضع الدائم مجرد خدعة. وكي نُثبت له عكس ذلك، وحتى نُعطي محادثات التعجيل بالوضع الدائم فرصةً، نقترح تضمين مبادرتنا عدة عناصر:

ـ المفاوضات المرحلية يجب أن تتواصل على التوازي مع محادثات التعجيل بالوضع الدائم.

- يجب الامتناع عن خلق «حقائق إسرائيلية جديدة على الأرض» طوال فترة المحادثات الخاصة بالتعجيل بالوضع الدائم (وذكّرتُ بيبي هنا بأن رئيس الوزراء بيغن قد تعهّد بتجميد الاستيطان مدة ثلاثة أشهر قدّر أنها ستلزم لتحويل تفاهمات كامب ديفيد إلى اتفاق - وأنه هو نفسه سبق وقال لي إنه لن يكون في حاجة إلى عمل أي شيء لفترة من الزمن ما إن ينفّذ هارحوما).

- يجب تنفيذ البنود المتعلّقة بالفلسطينيين في القدس (بناء المساكن، وقف هدم البيوت، والتوقف عن مصادرة بطاقات الهوية والأراضي)؛

- وأخيراً، لا العرب ولا الإسرائيليون سينتقلون إلى السكنى في منطقة هارحوما إلا بعد أن تكتمل جميع المباني لكليهما.

أحسّ بيبي، بطريقة أو بأخرى، أن هذه البنود ممكنة التنفيذ. لكن وجرياً على عادته، ما إن دخلنا في التفاصيل حتى بدأ بتمييع ما يدخل ضمن طاقته. قال، على سبيل المثال، إن حكومته لا تستطيع تحمّل التجميد، إلا أنه سيفكّر في كيفية الاستفادة من سابقة بيغن. كما قال إنه لا يستطيع الموافقة علانيةً على أي شيء بخصوص القدس، إنما يُمكنه اتخاذ بعض الخطوات وأنه سيبني مساكن للفلسطينيين. غير أنه اعترض على شرط عدم انتقال أي طرف إلى مساكنه إلا بعد أن تكتمل جميع المساكن ولكلا الطرفين، مع أن أي بناء لن يُستكمل إلا بعد انقضاء الجدول الزمني البالغ ستة أشهر الذي اقترحه هو لإنهاء مفاوضات التعجيل بالوضع الدائم (سألته: تُرى عَمَّ تتخلّى بموافقتك على هذا الشرط إذا كانت فكرتك أنت عن الستة أشهر حقاً جدّية؟ فلم يجب).

على أية حال، كان بيبي جاهزاً بوجه عام للعمل وفق هذه الخطوط بعد فسحة زمنية تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع، هذا على فرض أن عرفات عمل كل ما هو لازم على صعيد الأمن. وأضاف: «أوَتعلم أنه أمر مفيد لشعبيتي أن لا أقوم بشيء الآن؛ إن الهجوم في تل أبيب لم يقع بالضبط في منطقة أنا فيها قويّ سياسياً، وحتى عندما أذهب إلى المستشفيات، أسمع الناس هناك يقولون لي: لا تنازلات بعد الآن». أجبته بأن ذلك أمر مفهوم، إنما حتى وإن كان كذلك، ثمة عند إحدى المراحل «يريد الناس هنا أن يعرفوا ماذا تفعل لتحقيق السلام، وأن عدم قيامك بشيء لن يوقف مسيرته». فهز رأسه موافقاً.

رجعتُ إلى واشنطن وأنا فاهم أنني لن أعود إلى المنطقة قبل أسبوعين من الزمن. غير أن ظني هذا كان في غير محلّه، أما مخاوفي حيال عرفات فكانت في محلّها. إذ ما إن عاد عرفات إلى غزة وسمع الشكاوى من بطانته حتى عاد عن استعداده لعقد اجتماعات

أمنية إذا لم تواكبها مفاوضات سياسية موازية في الوقت عينه. وبيبي من جهته لن يُرخِّص لأية مفاوضات إلا إذا كانت هناك قرائن حسّية على قيام تعاون في المجال الأمني.

أكّد لنا عرفات أنه يفعل كل ما يلزم بشأن الأمن، لكن من البيِّن أن ذلك لم يكن صحيحاً: فلا اعتقالات، ولا إدانات للإرهاب، ولا تلميحات إلى أن الإرهاب شيء لا تتسامح به السلطة الفلسطينية، ولا تعاون أمني مع الإسرائيليين. اتصلتُ بعرفات، لكن الهاتف نادراً ما ينفع معه، فذهبت اتصالاتي ومخابراتي أدراج الرياح. ربما لو كنتُ بقيتُ في المنطقة، لتسنّى لي أن أُبقي قدميه في «الفلق» من خلال الاجتماعات اليومية. على أية حال، لم يؤدِ عرفات متوجباته، فتجمدت العملية.

إذابة الجليد واستئناف الاتصالات الأمنية المباشرة

لم يكن في الإمكان إطلاق مبادرتنا ما لم يفِ عرفات بتعهّداته لنا. لدى عودتي إلى المنطقة سعياً إلى إحياء التعاون الأمني، أخبرتُ كلا من نتنياهو وعرفات بأنني أرغب في عقد اجتماع ثلاثي حول الأمن، يضمني ورئيسَيْ الجيش والشين بيت (أمنون شاحاك وعامي أيالون على التوالي)، وعرفات ورؤساء الأجهزة الأمنية لديه. فوافق الاثنان على اقتراحي هذا.

اجتمعنا في مكتب عرفات بغزة في العاشرة والنصف ليلاً. لم نَرَ أية كاميرات أمام المكتب، بما يعني أنه لن تكون هناك وسائل إعلامية لتغطية هذا الاجتماع. غير أن عرفات كان عند الحاجز للترحيب بأمنون. ولم تكن لفتته تلك تنمّ عن الاحترام فحسب، بل كانت كذلك مؤشّراً على مبلغ سعادته برؤية أمنون من جديد.

في الداخل، شكرني عرفات على ترتيبي مثل هذا الاجتماع. قال إنه يعني له الشيء الكثير أن يرى أمنون وعامي مرة أخرى، ونوّه بحُسن عملهما معه في الماضي، وأعلن أنه لا بد لهم من العمل سويةً في المستقبل كذلك. وأشار إلى وجود كبار مسؤوليه الأمنيين كافة في القاعة، وأوضح أن ذلك التعاون يرتدي أهمية بالغة بالنسبة إليه، ثم التفت إليّ كي أفتتح الاجتماع.

شئتُ أن أحدّ من مشاركتي، وأن أدعهم يُعبِّرون عن مشاكلهم وأفكارهم الخاصة بالتغلّب عليها. لذلك اقتصرتُ على الإدلاء ببعض الملاحظات لإيضاح أن هذا ليس لقاءً اجتماعياً بقدر ما يجب أن يكون اجتماعاً لحل المشاكل. ومهمتنا الليلة هي تنقية الأجواء

واستئناف التعاون الأمني بطريقة تحترم احتياجات كلا الجانبين، ودرء المخاطر التي تتهدّد مصالحهما المشتركة.

أومأ عرفات برأسه موافقاً، والتفتنا صوب أمنون لنرى ما عنده. كانت مقاربته تذكرةً لنا بالأسباب التي تحدو الفلسطينيين على إيلائه كل هذا القدر من الاحترام. إنه رجل مستقيم، يحترم نفسه وواثق من نفسه، ومع ذلك لا يتردد في التعبير عن مشاعره وآرائه بمنتهى الصراحة. شدّد أمنون على أن الإسرائيليين والفلسطينيين ليسوا بحاجة إلى أحد ليرتّب الاجتماعات فيما بينهم، بل يجب أن يكونوا قابلين للاجتماع معاً، والتحدّث معاً، والتعاون معاً من دون مساعدة من أحد إذا أُريد للسلام بينهم أن ينجح. والعديدون يشكّون في إمكانية نجاحه، ويجب عليهم أن يُثبتوا لهؤلاء أنهم مخطئون. لن تكون المهمة بتلك السهولة، إنما يؤمن بأن الغالبية العظمى من الإسرائيليين والفلسطينيين تصبو إلى السلام: وأعداء السلام هم أعداء مشتركون للإسرائيليين والفلسطينيين، فينبغي لزملائه الفلسطينيين أن يعلموا أنه المسؤول عن أمن إسرائيل وأنه سوف يضطلع بهذه المسؤولية. وبعد أن صرّح بذلك، أرادهم أن يعرفوا بأن مثار قلقه الأكبر في الوضع الراهن ليس قنابل الإرهابيين، بل تجليات العنف المتنامية التي تحرّض الأطفال الفلسطينيين على الجنود الإسرائيليين؛ «فيجب أن نربي جمهورنا على السلام، ويجب أن نربّي شبابنا على السلام».

بعد ردٍ قصير منه، طلب عرفات من كبار مسؤوليه التعقيب. فشدّد كل منهم على التزامه بالتعاون. وإذا كان عرفات قد سلك أهون السُبُل وامتنع عن استخدام المصاعب السياسية ذريعةً لتبرير قطع الاتصالات الأمنية الثنائية، إلا أن كل مسؤول أمني تابع له أشار إلى البيئة الصعبة التي خلقها النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وقد بقي جو الاجتماع دافئاً وإيجابياً للغاية إلى أن تكلّم جبريل الرجوب.

قال الرجوب، وهو رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية، إنه سعيد برؤية أصدقاء من أمثال أمنون وعامي، لكن يشعر أن عليه لزاماً أن يقول الحقيقة. إنه سيتقيّد طبعاً بتعليمات الرئيس، إنما يجب على أصدقائه الإسرائيليين أن يفهموا أن التعاون في المجال الأمني أمر في غاية الصعوبة حين يشاهد الفلسطينيون الجرّافات في جبل أبو غنيم (هكذا يُسمّي الفلسطينيون هارحوما)؛ وحين يرون مقاربة مُهينة لمراحل إعادة الانتشار الإضافية؛ وحين لا يُعامل ضباط الأمن الفلسطينيون بأي احترام ويتعرضون للتهجّمات في الصحافة الإسرائيلية. لقد كان هو نفسه هدفاً لمثل هذه التهجمات، وإنه ليجد صعوبة في العمل مع من يتهجّم عليه.

سأل عامي إن كان في مقدوره الكلام، ثم قال إنه لا مكان لمثل هذه التهجمات على

الرجوب أو أي مسؤول أمني فلسطيني آخر في الصحافة الإسرائيلية. إنه يتفهّم أن للفلسطينيين مظالم، وأنه لا مناص من رفع تلك المظالم عنهم. فلا هو ولا أمنون يستطيع التطرق إلى المسائل السياسية هذا المساء، بل إنهما هنا ليؤكدا على حقيقة بعينها، وهي أن على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتصدّوا جماعياً لمناوئي السلام. وحسبهم أن يعملوا يداً بيد ليكون النجاح حليفهم. أما إذا لم يعملوا يداً بيد، فأعداء السلام هم الرابحون. وقد جاءه هو وأمنون بروح الاحترام والشراكة، وهما يأملان في أن تكون هذه الروح متبادلة.

ردّ عرفات بالقول إنها ستكون كذلك، ودعا الجميع إلى القاعة المجاورة لتناول العشاء. تحلّقنا حول طاولة كبيرة، أمنون جلس بجانب الرئيس، وجلستُ أنا قبالته، وأبو مازن إلى جانبي، وعند أحد طرفي المائدة، جلس عامي أيالون ونائبه يوڤال ديسكين بجانب جبريل الرجوب. وبدا كل شيء على خير ما يُرام، وقد أسرّ لي أبو مازن، المعروف عنه تحمّسه الشديد للتعاون الأمني، إن وجود أمنون هو الذي صنع هذا الفرق الكبير.

وفي نهاية العشاء جاءني ضابط الارتباط الأمني المفروز من قبلنا لدى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين ليقول لي إن عامي متأكد الآن، بعدما تحدث إلى الرجوب، من أن هذا كله مظهر خادع ليس إلاّ وأن شيئاً لن يتغيّر. فتوجهتُ إلى عامي وسألته ما الخبر. فأخبرني بأن الرجوب أوضح له بجلاء بأنه لا ينوي التعاون، وأن لا تعليمات لديه بذلك. فقلتُ عندئذ: «عامي، دعني أرى ما أستطيع عمله في هذا الشأن».

انتحيتُ بأبو مازن جانباً وأخبرته بفحوى محادثة عامي مع الرجوب، وأسمعته كذلك أنني لستُ معنياً بأن أكون جزءاً من تمثيلية تحزيرية. فهل كلامه حقيقي أم لا؟ قال أبو مازن إن الرئيس جادّ في كلامه، وأن عليّ أن أقترح على أمنون أن يذهب ويتكلّم مع الرئيس فوراً. فتوجه أمنون نحو عرفات، وتبعه الرجوب، جلسوا معاً زهاء نصف ساعة، وانتهت الجلسة بقول الرجوب إن لديه تعليمات بالتعاون، وأن ستان سيستضيف لقاء صباحياً لرؤساء الأجهزة الأمنية لتدارس الخطوات العملية. وانفصلنا عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل ولدينا شعور بأننا قد حقّقنا بعض التقدم.

أما أنا فكنتُ متفائلاً وقلقاً في آن. متفائل لأننا أحرزنا تقدماً في معاودة الاتصالات المباشرة على الصعيد الأمني؛ وقلق لأنني لن أكون متواجداً على الدوام في إسرائيل، وليس في مقدور أمنون أن يتوجه في أي وقت إلى غزة لمقابلة عرفات. لا مشاحة في أنه بغياب المسار السياسي، سنجد صعوبة في الحفاظ على تعاون أمني ذي معنى.

وفي صباح اليوم التالي، عندما نقلتُ إلى نتنياهو ما دار في الاجتماع، لزمتُ جانب

الحذر حيال ما تحقق فعلاً فيه، مشدِّداً على الحاجة إلى استئناف العملية السياسية، إذا ما كنا نريد حقاً للأمن أن ينجح مع مرور الوقت. تشجّع بيبي بما سمع، وكان مُهيأً للمصارحة.

قلتُ له إنه كلما أطال تأخير التحرك على المسار السياسي، كلما قلّص من احتمالات حصوله على ما يريد في المجال الأمني - وكلما ارتفع الثمن الذي سيضطر إلى دفعه لحمل الفلسطينيين على استئناف مفاوضات الوضع الدائم لاحقاً. استمع بيبي إليّ ثم تكلّم: «حسناً لنَرَ كيف ستسير الأيام القليلة القادمة». لم أكن أطلب أكثر من ذلك، وبتّ مؤمنا الآن بأن بيبي سيكون جاهزاً لاستئناف الاتصالات السياسية عما قريب، والعمل بما يتفق وبنود مبادرتنا. غير أن حدثاً جديداً وضع كل شيء على الرف مرة أخرى.

«زلزال على وشك أن يضرب إسرائيل»

أثناء توجّهي إلى غزة لمقابلة عرفات في مساء ذلك اليوم، تلقيتُ اتصالاً هاتفياً من مارتن قال لي فيه: «إن زلزالاً على وشك أن يضرب إسرائيل». فقد علم للتوّ أن نشرة الساعة الثامنة (المقرّر بثّها بعد عشر دقائق) سوف تنقل خبراً مفاده أن الشرطة الإسرائيلية توصي باتهام ومحاكمة رئيس الوزراء بسبب قضية بار أون(*). إن كل شيء صنعناه على وشك أن يضيع سدى، وليس مؤكداً إن كان بيبي سينجو منها.

وصلنا إلى غزة وبدأنا الاجتماع الذي ضمّني وعرفات على انفراد. لكن في الدقائق القليلة الأولى، لم ينفكّ أحد مساعديّ عن الدخول إلى الغرفة حاملاً أخباراً عاجلة حول الاتهام، ودعوات إلى استقالة بيبي، وأسئلة عن مستقبله.

قلتُ لعرفات إنه في الوقت الذي لا أؤمن فيه بالقفز إلى أحكام متسرّعة، يبدو واضحاً أنه سيكون من الصعب علينا عمل أي شيء إلى أن ينجلي الوضع في إسرائيل، وبالتالي أرى من المعقول أن أعود إلى الولايات المتحدة في هذه الأثناء. وافقني عرفات الرأي، وأضاف أنه يعتقد بأن نتنياهو سينجو لأنه يلزم ثُلثا أعضاء الكنيست (81 صوتاً من أصل 120) لإسقاطه.

بالرغم من ملاحظته هذه، كان جلياً أن عرفات وجميع من حوله كانوا يرجون أن يحمل الاتهام معه نهاية بيبي، وفوق ذلك يكادون يرقصون طرباً في توقعهم هذا. وأعضاء فريقي كانوا هم أيضاً كمن على رؤوسهم الطير. تحدثتُ إلى مارتن من سيارتي الخارجية

(*) اتُهم نتنياهو بإساءة التصرف من خلال عرضه منصب المدّعي العام على روني بار أون.

من غزة، فذكر أن توصية الشرطة ستُرفع الآن إلى المدّعي العام، الذي سيعود إليه قرار الإحالة إلى المحاكمة. كان جميع المتحذلقين يتنبأون بعدم خروج بيبي سالماً من هذه القضية. وراح آرون يتفلسف حول كيف أن الفرج سيأتينا الآن ليس من أخطاء بيبي حيال العملية السلمية بل من هذه الفضيحة بالذات. فمن كان يتصوّر أن تخلّصنا من بيبي سيكون بهذه الطريقة؟

من جانبي، كنتُ أكثر تحفّظاً. قلتُ إنني لستُ مقتنعاً. ربما لأنني فكّرت بأنه من غير المحتمل أن يكون إيلي روبنشتاين، وفي ضوء ما أعرفه عنه، أول مدّعي عام يُقاضي رئيس وزراء في سُدة الحُكم. أو ربما لأنني لم أرد الاستسلام لإغراءات الرغائبية. مهما يكن من أمر، فقد أخبرتُ فريقي بما قلته لعرفات ـ أي يحسن بنا ألا نقفز إلى أحكام متسرعة.

هنا سألني آرون: «أوَتظن حقاً أنه سيتمكّن من النجاة بجلده من هذه القضية؟». وربما لأنني كنتُ أخشى من أن يتحدث أفراد فريقي بألسنة «فالتة» فتصل تكهناتهم حول أفول شمس بيبي إلى الصحف الإسرائيلية، فقد أجبته: «أجل، أظن أنه سيتمكّن من النجاة». وهذا ما أعاد الجميع إلى جادة الاتزان على ما يبدو.

وفي صباح اليوم التالي، الجمعة، حضرتُ الجنازة الرسمية لرئيس دولة إسرائيل السابق، حاييم هرتزوغ، ثم حرصتُ على مقابلة بيبي بعد ذلك حتى لا أبدو كمن يهرب منه. أنبأته بأنني مغادر إلى بلادي في مساء ذلك اليوم. وفي حين كان يحاول إبداء قدر كبير من الثقة بالنفس، إلا أنه كان قلقاً ومهتاجاً على نحو ظاهر. فقد تحدّث بسرعة فائقة وهو يلتهم قطع الحلوى من على الطاولة أمامه كما لو أنه لن يعيش إلى الغد. اقترح عليّ أن أذهب وأرى بنفسي مقسّم الهاتف الذي تنصبّ عليه دونما انقطاع الاتصالات الداعمة والمؤيدة له؛ قال إن ذلك كله سينتهي قريباً، ممارساً معي منذ الآن خطه الشعبوي ـ فهو لم يرتكب أي خطأ، والاتهام مجرد محاولة من خصومه النخبويين لحرمان ناخبيه من أصواتهم.

كنتُ أفكّر في حاييم هرتزوغ، وهالني ما بينه وبين نتنياهو من تباين. فهرتزوغ كان أحد الآباء المؤسّسين لدولة إسرائيل، وقد حارب دفاعاً عن الدولة وهي بعد فتيّة وبقاؤها على كف عفريت. كان رجلاً من ذوي الإنجازات العسكرية المرموقة، وساهم في إنشاء سلاح الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي. تلقى تعليمه في معهد ديني، وهذا ما جعل منه جسراً فريداً بين العلمانيين والمتدينين في إسرائيل ـ وللعلم، كان والده الحاخام الأكبر لإسرائيل. كما كان واحداً من أبرز الحقوقيين الإسرائيليين، ووضع عدة كُتب تتسم بالنظرة الثاقبة عن حروب إسرائيل. وأخيراً، تولّى المنصب الفخري كرئيس لدولة إسرائيل... كان

رجلاً يتحلّى بالاستقامة والمناقبية، بالشجاعة والبصيرة.

وفيما أنا أفكّر في هرتزوغ وحاجة إسرائيل الماسّة لزعيم من هذا الطراز في الوقت الحاضر، كانت أُذني تلتقط نغمة بيبي عن مقسّم الهاتف، ولم أتمالك نفسي عن الانتباه إلى أن سحّاب بنطاله كان مفتوحاً.

نجاة بيبي

إنما في الوقت الذي غادرتُ فيه إسرائيل ذلك المساء، كنتُ على يقين من أن بيبي سيخرج من القضية سالماً. فقد التقيتُ بصديقي ناتان شارانسكي في عطلة السبت اليهودية - وكان تناولي عشاء السبت مع ناتان وأفراد أسرته قد صار تقريباً بمثابة طَقْسٍ عندي. كان مفتاح مستقبل بيبي في يد ناتان. فإذا ما عارض بيبي، فإن أفيغدور كهلاني، وزير الأمن الداخلي ورئيس حزب الطريق الثالث آنذاك، سيحذو حذوه. لذا كان بيبي، على حد قول ناتان، يكاد يتصل به كل ساعة وعلى مدار الساعة، واعداً إياه بأنه سيُغيِّر أسلوبه في اتخاذ القرارات. قال ناتان إنه سيدعم بيبي إذا لم يُوجَّه إليه اتّهام، وبشرط أن يغيّر من أداء عمله في المستقبل. فلم أتمالك نفسي عن سؤال ناتان إن كان يستطيع الوثوق بوعود بيبي؟ فردّ ناتان بالإيجاب. فهو ليس مغفلاً؛ إنه يعرف أن بيبي في وضع اليائس، لكنه يشعر أن في إمكانه الركون إلى كلامه.

ويوم الأحد، كما كان متوقعاً، أعلن المدّعي العام إيلي روبنشتاين أنه وإنْ كان تصرّفُ رئيس الوزراء موضع شك، إلاّ أنه لا توجد قرائن كافية لتوجيه الاتهام إليه. وفي الحال، انتقل بيبي إلى وضعية الهجوم، مكرّراً خطه الشعبوي الذي سبق ومارسه معي.

في الحد الأدنى، كنتُ أعلم أن هذه التمثيلية الصغيرة سوف تستهلك عدة أسابيع إضافية قبل أن تخمد. فقد أعلن حزب العمل وعدّة هيئات ومنظمات مدنية أنها ستعترض على قرار المدّعي العام أمام المحكمة العُليا. فاتصلتُ بعرفات بعد صدور بيان روبنشتاين وقلتُ له إن علينا أن ننتظر لحين البتّ بالدعوى القضائية. فوافق مجدّداً.

ما كان لنا أن نتوقع أية خطوات تصالحية تجاه الفلسطينيين قريباً. وفي إيجازي لوزيرة الخارجية وللرئيس بعد عودتي من الرحلة، حذّرتهما من التشبّث بالأوهام: إن الدعوى القضائية لن تُسقط بيبي. وأملنا الرئيسي في المدى المنظور هو أن يُدرك بيبي الآن الحاجة إلى إثبات أنه قادر على صُنع شيء ما - لا بل وتحقيق إنجاز ما - غير تفادي الاتهام. وفيما أنا أشرح لهما وجهة نظري هذه، تساءلتُ في سرّي، أنا الذي يدعوهما إلى عدم الانسياق مع الرغائبية، ما إذا كنتُ منساقاً إلى شيء من الرغائبية من عندياتي.

الفصل الخامس عشر

حل الـ 13 بالمئة

خرج بنيامين نتنياهو سالماً من خطر الاتهام والمحاكمة؛ ولئن كان سريعاً في التسليم بأهمية إحراز بعض التقدم الملموس والمرئي مع الفلسطينيين، إلا أنه تبينّ أن حَمْله على اتخاذ خطوات تنمُّ عن رغبة في مد اليد إليهم، أمر في غاية الصعوبة. وما ضاعف من هذه الصعوبة، قناعةُ الفلسطينيين المكتسبة مؤخَّراً بأن التعامل مع بيبي إنما يخدم مصالحه لا مصالحهم. فعلى غرار شركائهم في الجناح اليساري في حزب العمل، كان الفلسطينيون يؤمنون بأن لعبة بيبي هي خداع الجمهور الإسرائيلي عن طريق إشاعة الأوهام عن التقدم، فيما هو يحاول في واقع الأمر إرجاع عملية أوسلو إلى الوراء.

قضيتُ ما تبقّى من أيار/ مايو وشطراً من حزيران/ يونيو 1997، أسعى إلى تعيين العناصر المحورية لصفقةٍ متفق عليها، تكون كفيلة بإنهاء حالة الاستعصاء في العملية السلمية وإحياء المفاوضات من جديد. فكان بناء المساكن للفلسطينيين، ورفع الضغوط عنهم في القدس، وحل بعض المسائل الانتقالية كمطار غزة، وإبطاء وتيرة البناء في هارحوما، واتخاذ الفلسطينيين تدابير أمنية ملموسة... هذه كلها كانت جزءاً من الصفقة المأمولة. ولئن استُؤنفت المحادثات الأمنية في أعقاب اجتماع عرفات ـ شاحاك، إلا أن الفلسطينيين أبوا إلا المشاركة في محادثات ثلاثية الأطراف بمشاركة الولايات المتحدة بصفتها الطرف المضيف، فقد قرّروا الا يجروا اجتماعات أمنية ثنائية [مع الإسرائيليين] طالما الاجتماعات السياسية معطّلة. وتلك كانت طريقتهم في التدليل على أنهم يتعاونون معنا ـ وليس بالضرورة مع الإسرائيليين ـ في المسائل الأمنية في وقتٍ علَّق فيه الإسرائيليون العملية السلمية. غير أنهم أظهروا قدراً ضئيلاً من الاهتمام بالتقدم على الرغم من عدم حصولهم على شيء بالنسبة لهارحوما. وبيبي، من طرفه، لم يبذل أي جهد للإيفاء حتى بوعده بالبناء للفلسطينيين في هارحوما وحولها. كان بيبي قانعاً بالسير ببطء، مُرضياً حكومته، ومُبيِّناً أنه غير مُضطر إلى تقديم التنازل تلو التنازل، وهو الذي لم يُقدِّم أية تنازلات البتّة.

ذكَّرتُ بيبي بما قاله لي وزير ماليته، دان مريدور، بعد وقت قصير من انتخاب بيبي: العملية السلمية هي كمن يركب درّاجة هوائية؛ عليه أن يُبقي رجله على الدوّاسة كي لا يصطدم ويقع أرضاً. كان بيبي خير من يعرف ذلك، إلاّ أنه لم يكن راغباً في اتخاذ خطوة من شأنها أن تكلّفه سياسياً، وساءه أن يرى بعض الإسرائيليين يسعون إلى تشجيع الفلسطينيين لا إلى العمل معه.

وإذا كنتُ أتفهّم استياءه وامتعاضه فقد أحبطني إعراضه عن اتخاذ أية خطوة يُمكن أن تعطي الفلسطينيين مسوّغاً واحداً لتعاونهم معه. لكن إحباطي لم يكن شيئاً بالقياس إلى إحباط مادلين وساندي والرئيس كلينتون. في نظر هؤلاء، لقد بدأ بيبي بالبناء في هارحوما؛ وعَرَضَ عملية إعادة انتشار مُهينة؛ وأوقع عرفات في وضع حرج. وها هم يرونه يستخدم التفجير في مقهى «أپروپو» في تل أبيب ذريعةً للتهرّب من المفاوضات بشأن المسائل الانتقالية. كلهم شعروا بأن مصالحنا الإقليمية تتضرّر، حيث الزعماء العرب والأوروبيون على حد سواء يشتكون من أن بيبي يقتل كل بارقة أمل في السلام.

والخوف من تعمّق حالة الاستعصاء - وهو خوفٌ كنتُ أشاطرهم إياه - قادني إلى اقتراح طريقة لوضع العملية السلمية على السكة من جديد. كان من رأي مادلين أن نُخضع بيبي للاختبار وننأى بأنفسنا عنه في حال سقط في الاختبار - نسختها الخاصة من «قطة بيكر الميتة» على عتبة باب بيبي. لم أجد مانعاً في إخضاع بيبي للاختبار في تلك المرحلة، لكن اقتراحي كان يقضي باختبار كلا الطرفين: الطلب من الفلسطينين أن يفوا بالتزاماتهم الأمنية، أن يقوموا باعتقالات حقيقية، ويتّخذوا موقفاً علنياً يجعل من الإرهاب والعنف أمراً لا يُطاق، ويقبلوا بالدخول في مفاوضات حثيثة حول الوضع الدائم؛ والطلب م الإسرائيليين أن يفوا بتعهّداتهم حول بناء مساكن للفلسطينيين في القدس الشرقية، ويضعوا حداً لمصادرة بطاقات الهوية ممّا يُخرج الفلسطينيين عنوةً من القدس، ويُوقفوا عمليات هدم منازل الفلسطينيين المبنية من دون تراخيص، ويتفاوضوا على الشروط التي تسمح للفلسطينيين ببناء المطار والميناء في غزة، ويعلّقوا التوسّع الاستيطاني طوال فترة المحادثات المعجّلة للوضع الدائم. وفوق ذلك كله، قلتُ إن على إسرائيل أن تُنفِّذ عملية إعادة الانتشار الإضافية المقرّرة لشهر أيلول/ سبتمبر(*).

(*) لما كان العرض الإسرائيلي لإعادة الانتشار الإضافية في شهر آذار/ مارس قد رفضه الفلسطينيون، فلم تنفذه حكومة نتنياهو. وأيلول/ سبتمبر كان الموعد المحدّد للخطوة التالية من خطوات إعادة الانتشار الإضافية. وهكذا تعيّن على إسرائيل أن تنفذ المرحلتين الأولى والثانية معاً.

إن تعهُّدنا بألا تكون هناك «أية مفاجآت» في علاقتنا بإسرائيل إنما كان يُشير فقط إلى امتناعنا عن تقديم أي اقتراحٍ من دون التشاور معهم أولاً، ولم يعنِ قط أننا لا نستطيع مفاجأة إسرائيل بتقديم اقتراحٍ خفيةً، وهذا ما حصل في الواقع، حين اتصل الرئيس كلينتون بنتنياهو في أوائل تموز/ يوليو ليُخبره عبر الخط الهاتفي المأمون أنه يريدني أن آتي خفيةً إلى إسرائيل وأكشف لهم عن منحى تفكيرنا حيال الخطوات التي نرى ضرورة اتخاذها، وفي العجل، لكسر حالة الاستعصاء.

زيارة سرّية لإسرائيل والاجتماع بنتنياهو في أحد مقرات الموساد السرّية

لماذ الرحلة سرّية؟ كان ثمة سببان لذلك: أولاً، الاستحواذ على انتباه بيبي وإفهامه أننا في منتهى الجدّية؛ ثانياً، ما من اقتراح سيُكتب له النجاة فيما لو اعتقد الفلسطينيون أنه طُبخ مسبقاً مع الإسرائيليين.

ولدعمي في هذه المهمة السرّية، اصطحبت معي بروس ريدل، الذي كان حلّ محل مارك باريس في هيئة مجلس الأمن القومي، ونائبي آرون ميلر. تولّت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) تدبير أمر سفرنا، فقدّمت لنا طائرة ومحطة للتزوّد بالوقود في الطريق لا تخضع فيها جوازات سفرنا للفحص والتدقيق. سافرتُ تحت اسم هارفي ت. لونغ، وحملتُ بطاقة بيضاء قياس 3× 5 عليها الاسم ورقم الجواز المرفق. كان الموظفون في المطار الذي توقفنا فيه للتزوّد معتادين فيما يبدو على التعاطي مع ركابٍ تتولى الـ «سي آي إيه» تسفيرهم بأسماء منتحلة. غير أنني لم أكن معتاداً على السفر على تلك الشاكلة. حين صعد موظف محلّي إلى متن الطائرة وسألني عن اسمي، تردّدتُ في الإجابة كما لو أنني لا أعرف ماذا أقول ثم ناولته بعد ذلك بطاقة الـ3× 5. أستطيع الزعم بأنه دُهش للأمر، لكنه هزّ رأسه وغادر الطائرة. التفتُّ إلى بروس قائلاً: «أحسنتُ التصرف. محترفٌ حقيقي، أليس كذلك»؟.

وتم تدبير أمر وصولنا إلى إسرائيل على النسق ذاته، أي بطريقة بوليسية. فقد أخذونا إلى ناحية بعيدة من المطار حيث نقلونا إلى حافلة ركاب صغيرة كانت في انتظارنا وقد أُسدلت على زجاجها الستائر، فأقلتنا إلى أحد مقرّات الموساد السرية حيث تقرّر أن يُعقد الاجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي.

أدخلونا قاعة للاجتماعات ريثما يصل رئيس الوزراء. كان بيبي عصبياً على نحو

ظاهر لدى دخوله القاعة. وبعد تبادل شيء من المزاح التمهيدي، طلب بيبي أن يراني على انفراد، فتوجّهتُ معه إلى غرفة الضيوف المجاورة. سألني بيبي من فوره: «هل يحاول الرئيس كبسي؟ ما كنتَ لتأتي بهذه الطريقة ما لم يكن الرئيس يُخطط شيئاً سأجد عُسراً في ابتلاعه».

في أي تفاوضٍ، هناك دائماً حاجة إلى التطمين من دون التخلي عن الفعالية الضاغطة التي تُثمر قابلية للاستجابة عند الطرف المقابل. وقد أكّدت لنا عصبية بيبي فعاليتنا الضاغطة، ولم أشأ التنازل عنها. غير أنني لم أرده كذلك أن يكون على تلك الدرجة من الاضطراب والقلق بحيث يغدو معها دفاعياً أكثر مما ينبغي. لذا سعيتُ، وضمن حدود، إلى تهدئة خواطره. قلتُ له: «سيدي رئيس الوزراء. لو كان الرئيس كلينتون يحاول كبسكم كما ذكرتم، فهو يعرف كيف يفعل هذا؛ كان فعل هذا جهاراً. إنني هنا ليس لأضغط عليكم، بل للتنويه بجدّية الرئيس والتأكيد عليها. إنه يعتقد بوجود معضلة كبيرة، وهذه المعضلة ستستفحل وتتفاقم ما لم نضع العملية السلمية على السكة من جديد. إن الوضع الراهن يُعطي انطباعاً زائفاً بالاستقرار، وحين ينهار سوف نواجه وضعاً أسوأ بمراحل. إنني أحمل معي حزمة من التدابير المتبادلة التي تتطلّب منكم ومن الفلسطينيين اتخاذ خطوات ذات معنى. قد لا تكون هذه الخطوات سهلة على أي منكما، إلا أنها مهمّة لكما معاً. إن الرئيس كلينتون يعتزم الإعلان عنها كصفقة، لكنه رغب في إجراء هذه المشاورة الشخصية معكم أولاً».

استكان بيبي وطلب أن يرى «حزمة» التدابير. وفيما راح يقرأ بتمعّن الورقة التي تعدّد ما يتعين على كل جانب القيام به، شرع يُعلّق على كل بند فيها، ولم يكن بالأمر المستغرب أن يستطيب ما قرأه من تدابير فلسطينية، لكنه كان أكثر تحفّظاً بما لا يُقاس حيال ما هو مطلوب من الجانب الإسرائيلي. قال إن عمليتَيْ إعادة الانتشار الإضافيتين المقررتين لشهر أيلول/ سبتمبر، ربما تكونان قابلتين للتنفيذ، إنما تحتاجان إلى درس دقيق؛ وهو لا يستطيع تجميد النشاط الاستيطاني، إنما يُمكنه النظر في تقييده بعض الشيء.

تفرّس في وجهي عن عمد ليحكُم على ردّة فعلي، ثم سألني: متى يُفترض بنا أن نتخذ تلك التدابير؟ أجبته: «عاجلاً».

ثم التحقنا بالآخرين وعكفنا على درس ومناقشة الحزمة الليل بطوله. تقدّم بيبي ببعض المقترحات بشأن الخطوات الفلسطينية، التي كنتُ شخصياً أشعر أنها جميعاً خطوات مُناسبة. غير أن ملاحظاته كانت، في معظمها، ترمي إلى إعطاء نفسه هامشاً للتذبذب فيما

يتعلّق بالخطوات الإسرائيلية، وما كان ذلك لينطلي عليّ. وبعد أن عملنا حتى ساعات الصباح الأولى، قلتُ له إنني لا أستطيع البقاء في إسرائيل لحضور اجتماعات المساء مخافة أن ينكشف أمر وجودي هنا.

عرض بيبي أن ينقل إليّ ثمة ملاحظات إضافية. أعلمته بأنّي سأكون في دارة مارتن [إنديك] حتى المساء، ويُسعدني أن أستقبل إسحاق مولخو. كان بيبي يريد اللعب كسباً للوقت، ويأمل في أن يستغرق الأمر الأيام القليلة القادمة. أخبرته بأنّي سأُطلع الرئيس كلينتون على الأمر، وإليه يعود القرار متى يشرع في العمل. ولعلّ هذا ما أخاف بيبي من أن يُلزمه كلينتون بخطوات يعجز عن اتخاذها. فرأيتُ في تلك اللحظة أن ألعب على خوفه هذا، فقلتُ له: «سيدي رئيس الوزراء. إن الرئيس يريد أن يعمل بسرعة، لذا سأركّز على النقاط التي تُعدّ أساسية بالنسبة إليكم».

حضر إسحاق مولخو إلى مقر إقامة السفير في ذلك المساء. كان مولخو محامي بيبي الشخصي، وأهمّ من ذلك أنه صديق عمره. كان والده مستشاراً اقتصادياً، يعمل أشبه ما يكون بالزاهد. وعلى غرار أبيه، كرّس إسحاق حياته كلها للخدمة العامة، من دون حتى الانضمام إلى الحكومة. وباعتباره الشخص الوحيد الذي يثق فيه بيبي ثقةً عمياء، أصبح هو المفاوض المفوّض عنه. ولأنه ليس من غُلاة الليكوديين ـ فميوله السياسية الخاصة تُصنَّف في يسار الوسط ـ ربما كان الشخص الوحيد في بطانة بيبي القادر على أن يقول له كلاماً لا يحب سماعه. غير أنه، شأن كل محامٍ ناجح. كان نصيراً ممتازاً لزبونه، مَنْ يقدر تماماً على استخدام التكتيكات من النوع المستَنْزِف حسب الضرورة.

كان إسحاق في مناقشاتنا يشير دائماً إلى رئيس الوزراء بالحرفين «ب ن». وقد أخبرنا بأنه غير متأكد من سرعة «بتّ ب ن في موضوع بطاقات الهوية أو البناء للفلسطينيين، لكن الأمر يلزمه بعض الوقت». أضف إلى ذلك أن مجال المناورة ضيّقٌ جداً فيما خصّ الاستيطان. وأنا في طريق العودة إلى البلاد في تلك الليلة، أدركتُ أنه ما لم يُصر إلى تحديد موعد نهائي كي يُباشر الجانبان العمل، فإن بيبي سيحاول تجويف خطواته إلى أن تصبح غير ذات معنى.

في واشنطن، وجدتُ مادلين توّاقة إلى إعلان المبادرة، وبذلك تُمارس ضغطاً على كلا الجانبين ـ بيد أن الرئيس وساندي بيرغر كانا يريان ضرورةً في أن أستمر في محاولاتي لاستخلاص شيء ما من خلال العمل مع بيبي. فهما لا يريدان أن ينتشلانه من ورطته. وأكثر من ذلك، كان الرئيس كلينتون يعتقد أنني قد حقّقتُ تقدماً. وبعد عدة اتصالات

أجريتها مع بيبي عبر الخط الهاتفي المأمون، قررتُ أن أدعه يعلم أن عليه أن يحسم أمره عاجلاً لأننا سنقدّم مقترحاتنا خفيةً إلى الفلسطينيين في موعد أقصاه مطلع آب/ أغسطس القادم. وقد افترض نتنياهو، مثلي، أنه حتى لو لم يسرّب الفلسطينيون ما نُطالبهم به، فهم سيُسرّبون لا محالة، ما نُطالب به الإسرائيليين. ولن يكون هناك أي مجال لكسب الوقت بعد ذلك. فإما أن يستجيب لنا ويثير غضبة اليمين الإسرائيلي، أو يحاول مقاومة مقترحاتنا ويُغضب الاتجاه السائد في إسرائيل. وفي كلتا الحالتين، سوف يترتب عليه لزاماً أن يتخذ بعض القرارات الصعبة في القريب العاجل.

تفجير إرهابي ينتشل بيبي من ورطته

في 28 تموز/ يوليو، أجرت القناة الأولى في التلفزة الإسرائيلية مقابلة مع بيبي بمناسبة مرور سنة على تسلّمه السلطة. وفيها تباهى بيبي بالفارق الكبير ما بين حكومته وحكومة سلفه من حيث استتباب الأمن. فهو جازم صارم إزاء الإرهاب، وبالنتيجة، بات الفلسطينيون يُدركون جيداً ـ على حد زعمه ـ «أن لعبة الغمز لحماس والجهاد الإسلامي تنبيهاً وتحذيراً، والإيحاء لهما في آن بأن يذهبا ويفجّرا الحافلات في المدن الإسرائيلية... [هذه اللعبة قد انتهت]، وهم لن ينجوا من المُساءلة. ولهذا السبب تحديداً، اتخذ الفلسطينيون إجراءات صارمة لكبح جماحهما...».

لن نعرف مطلقاً ما إذا كانت تلك المقابلة التلفازية هي التي حفزت حماس على إثبات مدى ما ينطوي عليه كلام بيبي من خواء؛ إنما بعد يومين منها، وفي 30 تموز/ يوليو 1997، نفّذت حماس عملية تفجير انتحاري مزدوجة في سوق «محانيه يهودا» في القدس، حيث قُتل 16 إسرائيلياً وجُرح 178.

هنا رأينا بيبي ينتقل من التباهي بأن الفلسطينيين (وبإيعاز منه) يتخذون إجراءات صارمة لكبح جماح الإرهابيين، إلى اتهام عرفات والسلطة الفلسطينية «بتشجيع العُنف».

وإذا كان بيبي شعر بأنه مكشوف بعد عملية التفجير، إلا أنه رأى كذلك قيمتها السياسية بالنسبة إليه، ففي اتصال المؤاساة الذي أجراه معه الرئيس كلينتون، استمع بيبي إلى استفظاع الرئيس لعملية التفجير، وكانت أول عبارة نطق بها في ردّه: «طبعاً، لا يُمكنكم المضي قُدماً في مبادرتكم الآن». لم تكن كلمات الرئيس المعبِّرة عن حزنه على الضحايا لتعني له كثيراً؛ بل هذه هي لحظته لاستباق المبادرة الأميركية التي تتطلّب خطوات من المؤكّد أن الغُلاة من أنصاره سوف يرفضونها. ولئن فوجىء الرئيس كلينتون بما يشغل

بال رئيس الوزراء، إلا أنه أقرّ بأنه من المتعذّر ممارسة الضغط على نتنياهو حالياً. وهكذا وضعنا مبادرتنا على الرف.

غير أن الجلوس مكتوفي الأيدي كان، هو الآخر، وصفةً لمزيد من التدهور، ولا سيما في وقت سيُضاعف فيه بيبي ـ ونحن كذلك ـ من مطالبة الفلسطينيين بإجراء اعتقالات، والتوقف عن الإفراج عن سجناء حماس من السجون الفلسطينية، ومصادرة الأسلحة غير الشرعية، وتدمير البنية التحتية للإرهاب، وإنهاء التحريض على العُنف. هذه المطالب كلها مشروعة وضرورية. لكن هل سيتحقّق شيء منها إذا كان الفلسطينيون يعتقدون أن بيبي لن يستجيب لأي من مطالبهم واحتياجاتهم بعدما كبّل حركته جناحه اليمين بالذات. هذا هو السؤال الذي طرحناه على أنفسنا.

وشعوراً منا بأن علينا أن نتحرك لاستباق وضع أكثر تفجّراً بعد، ويقيناً منا بأن من اللازم أن نُمهِّد السبيل لمبادرتنا حتى ولو كنا عاجزين عن تقديمها في الوقت الحاضر، فقد اخترنا تلك اللحظة بالذات كي تُلقي وزيرة الخارجية أولبرايت خطابها الأول حول الشرق الأوسط. كان يحدونا أملٌ في أن يملأ الخطابُ الفراغَ، ولعلّه يُعطي كلا الجانبين فترة تأمل وتفكير، فيستجيبا لما تدعوانهما إليه الولايات المتحدة. وفي أضعف الإيمان، كان الخطاب مهمّاً في تلك الظروف لتحديد الأسلوب ورسم الاتجاه للعملية السلمية خلال ولاية الوزيرة.

رحلة مادلين الأولى إلى الشرق الأوسط
الكلام ليس صنواً للإرهاب

في مناقشتنا مسبقاً للمواضيع التي ستتطرق إليها الوزيرة أولبرايت في خطابها، ألمحتُ إلى وجوب التصدي للإرهاب ومعاقبته بأقصى شدّة، قلتُ لها: «إن مفهوم رابين بأن نسعى إلى السلام كما لو لم يكن هناك إرهاب، ونكافح الإرهاب كما لو لم يكن هناك سلام، مفهوم لا يسري مع هذه الحكومة الإسرائيلية وفي ضوء المزاج السائد في إسرائيل حالياً». لكن على نتنياهو أن يعلم ـ وعلى الجمهور الإسرائيلي أن يُدرك ـ أنه «لا بد من أن تتوافر كذلك مقاربة جدّية إلى السلام إذا أُريد من الفلسطينيين أن يتصدّوا للإرهاب». إن بيبي يريد مفاوضات معجّلة للوضع الدائم، لكنه لا ينوي تغيير أي من تصرفات إسرائيل، بما فيها الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب في مجالَيْ المستوطنات والمصادرات. وخلصتُ إلى أنه لا يستطيع الظفر بالأمرين معاً. وافقتني أولبرايت الرأي. وبوجود آرون في صدارة واضعي نصّ الخطاب، فقد جسّد خطابها هذين العاملين التوأم: على الفلسطينيين أن يوقفوا الإرهاب نصاً وروحاً؛ وعلى إسرائيل أن تمتنع عن الخطوات الأحادية الجانب التي تسمّم

الأجواء وتبدو مُعدّة للحُكم مسبقاً على ما يُفترض بالمفاوضات أن تحسمه - أي حل مسألة وضع الأرض تحديداً. لم تقل إن الأمرين شيء واحد؛ بل قالت ببساطة إن صُنع السلام لا يُمكن أن ينجح إلاّ في بيئة متغيّرة. قالت بالحرف: «دعوني أكون واضحة معكم. ليس هناك أي تساوٍ أخلاقي ما بين مرتكبي التفجيرات الانتحارية والجرّافات؛ ما بين قتل الناس الأبرياء وبناء المساكن. إنه لمن المتعذر بكل بساطة معالجة المسائل السياسية معالجة جدّية في مناخٍ من التخويف والإرهاب».

وكشفت النقاب عن أنه قبل وقوع التفجيرات في القدس، كانت والرئيس على وشك أن يبعثا بي إلى المنطقة لتقديم الأفكار الأميركية، وأعلنت أنني سأتوجه الآن إلى المنطقة بغية إعداد الأرضية للعمل على المسائل السياسية الأوسع نطاقاً. وإذا ما تحقّق تقدّمٌ في النواحي الأمنية في الوقت الحاضر، فهي تُزمع على زيارة المنطقة ما بين أواخر آب/ أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر - أول زيارة لها للمنطقة بصفتها وزيرة للخارجية - وذلك من أجل «التشاور مع زعمائها عن كثب... ولتنقية الأجواء أمام المفاوضات، وكذلك لبحث الجوانب الإجرائية والجوهرية لمسائل الوضع الدائم».

كان من شأن ذلك أن يُرسل إشارات إلى عرفات والعالم العربي قاطبة مفادها إننا متوجهون إلى معالجة المسائل السياسية (وحتى بحث مسائل الوضع الدائم كالقدس والحدود واللاجئين)، في حال اتُّخذت خطوات ملموسة على صعيد الأمن. وكانت مهمتي إنتاج تلك الخطوات الملموسة.

حين وصلتُ إلى إسرائيل، كان بيبي في وضعٍ مريح، إذ كانت التبعة وقتها على عرفات، إن الأمن يأتي أولاً، ما في ذلك شك. غير أنني حذّرته من الإقدام على أية أعمال إسرائيلية أحادية الجانب من شأنها أن تُلهب الرأي العام الفلسطيني أو العربي. وإذا ما بدأ الفلسطينيون بتنفيذ تعهداتهم افتراضاً، ستكون الوزيرة حاضرة لاعتماد مقاربة معجّلة للوضع الدائم - وسيكون على إسرائيل في هذه الحال أن تنفّذ الخطوات التي سبق لنا بحثها من أجل تغيير البيئة. هزّ بيبي رأسه، لكنه نادراً ما كان يميل إلى القلق حيال أمر غير داهم.

وكان عرفات على غراره في هذا الصدد. فهو سيُرحّب بخطاب أولبرايت، لكنه سيركّز على مطالبة إسرائيل بوقف الأعمال الأحادية الجانب، ويتجاهل الفقرة التي تلمّح إلى أنه يغمز بعينه للإرهاب بدلاً من أن يكافحه. وإن يكن، فهو يعرف أن مجيئي يعني أنه مدعو للعمل فوراً وعلى نحو حاسم في اتجاه الأمن.

لدى وصولي، كانت الخطة التي نويتُ اعتمادها تقضي بمطالبة عرفات بمحاسبة

المسؤولين عن تفجيرات «محانيه يهودا»، واللّعب على وتر الرغبة لديه في أن تزور الوزيرة أولبرايت المنطقة وتلتقي به. ولطالما اعتقد عرفات أن زيارات رفيعة المستوى كهذه تُعلي من شأنه ومن شأن القضية الفلسطينية. أردته أن يفهم أنه إذا كان ذلك مهمّاً بالنسبة إليه، فعليه أن يُعطيني شيئاً كي أحقّقه له - وهذا الشيء هو التعاون الأمني المستمر، والمتضمن تبادلاً للمعلومات وتصدّياً لكل من يُشكّل خطراً أو تهديداً. وتقرّر أن أحضر اجتماعاً ثلاثياً في مساء اليوم التالي، لذا قلتُ إنه يُحسن بالفلسطينيين أن يكونوا جدّيين، فلا يستخدمون المنتدى للتذمر والشكوى، بل لمناقشة المعطيات التي يملكها الإسرائيليون حول تهديدات محدّدة، والخروج بردّ مشترك عليها. وإذا رأينا أن مسؤولي الأمن الفلسطينيين لا يضعون ما يُتفق عليه موضع التنفيذ، ستمتنع الوزيرة عن المجيء إلى المنطقة.

أنصت عرفات إلى كلامي، وأبدى موافقة على كل ما طالبته به، وإذا بالتعاون الأمني يُستأنف في ظرف أسبوعين من الزمن. صحيح أنه لم يكن مثالياً - فتبادل المعلومات بقي محدوداً، والفلسطينيون يبدون مترددين في اعتقال جميع المدرجة أسماؤهم على اللوائح الإسرائيلية، ولا تُتخذ سوى خطوات قليلة ذات معنى ضد البنية التحتية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي - إلا أن الشين بيت تقول إن أجهزة الأمن الفلسطينية تبذل الآن جهداً، والمفروض بنا أن نشجع هذا الجهد لا أن نرفضه.

في تلك الأثناء، التقيتُ بنتنياهو وعرفات كليهما، كما اجتمعتُ بمسؤوليهما الأمنيين لإبقاء الضغط قائماً، وفي نهاية الشهر بعثتُ بتقرير إلى الوزيرة يُفيد أن المعيار الذي وضعته للمجيء إلى المنطقة قد تحقق. وهكذا استعدنا من جديد توازننا للقيام بمسعى أكثر جدّية في سبيل المفاوضات. ومن جديد، أُجهض مسعانا هذا بفعل عمل إرهابي آخر.

ففي الرابع من أيلول/ سبتمبر، ضرب المفجّرون الانتحاريون وسط مدينة القدس، فقتلوا خمسة إسرائيليين وجرحوا 186 آخرين في متنزّه بن يهودا للمشاة. كانت مادلين قد سبق وأعلنت أنها ستصل إلى إسرائيل في الأسبوع القادم. ومن شأن إلغاء الزيارة الآن أن يُرسل إشارة إلى الإرهابيين بأنهم قادرون على إحباط مساعينا. وفي إدانتها للإرهاب، أهابت الوزيرة بعرفات أن يبذل جهداً أكبر، في الوقت الذي أعلنت فيه «أننا لا يُمكن أن نستسلم للإرهاب. وانطلاقاً من قناعتي هذه، أعتزم التوجه إلى الشرق الأوسط كما هو مقرّر».

إنما لم يكن هناك الكثير مما يُمكن عمله في تلك الرحلة. فنتنياهو كان واضحاً، ويتحدث من موقع قوة: لن يُقدّم أية تنازلات في وجه الإرهاب؛ وحتى لو أراد ذلك، فهو مستحيل سياسياً.

أمضت الوزيرة أُولبرايت قرابة أسبوع في الشرق الأوسط تجول في كل أنحاء المنطقة؛ وحيثما ذهبت، كانت تسمع اللازمة إيّاها: على الولايات المتحدة أن تعمل أكثر مما عملت حتى الآن. وكان جوابها أنه ليس هناك الكثير مما يُمكن عمله إذا ما استمرت التفجيرات الانتحارية. كان في وسعها أن تتحدّث، وقد تحدّثت بالفعل، عن الإجراءات الإسرائيلية التي يجب أن تتوقف كذلك، خصوصاً وأن عرفات يتشكّى علناً من انتهاكات الإسرائيليين لالتزاماتهم بموجب اتفاقية أوسلو. لكن عملية بن يهودا ضمنت أن تتمحور تلك الزيارة على الأمن، وبدا أن عرفات فهم أن عملية التفجير قد أضرّت به وفي الوقت غير المناسب بالضبط.

عندما تحدثتُ إلى عرفات وأبو مازن عند اختتام زيارة الوزيرة، صارحتهما بأنها كانت فرصة ضائعة. فأقر أبو مازن بأنّي على حق: لم يكن أمام السلطة الفلسطينية من خيار غير أن تعمل ضد حماس. اكتفى عرفات بالاستماع، ولم يُعلّق بكلمة. نظرتُ إليه وسألته ما إذا كان سيعمل ضد حماس؟ أجاب بالإيجاب، وقد فعل في الواقع. إذ شملت الاعتقالات، أقلّه في دفعتها الأولى ـ «أسماك قرش وليس سردينا» حماس والجهاد الإسلامي ـ إذا ما استعرنا هنا وصفاً كان من الجائز أن يستخدمه بيبي. لكن حيث إنه لم يجر أي تفكيك للبنية التحتية لحماس، فقد بدا ذلك كما لو أنه رسالة جديدة موجّهة إليها: استمري أنتِ في تفجيراتك الانتحارية، وننقضّ نحن عليك كأطنان الحجارة.

ولم يقع أي هجوم انتحاري آخر لمدة تنوف عن السنة كان فيها عرفات يسعى جاهداً إلى قلب الطاولات على نتنياهو. كان يريد آنئذ أن تقع التبعة على بيبي وليس عليه هو. أما من ناحية بيبي، فقد واصل ارتكاب زلاّته بلا كلل، ومنها زلّةٌ كادت أن تنسف علاقات إسرائيل بالأردن.

إنقاذ العلاقات الإسرائيلية ـ الأردنية

قبل الساعة السابعة بقليل من صباح السبت 27 أيلول/ سبتمبر، جاءتني في البيت مكالمة تفيد أن رئيس الوزراء نتنياهو سيتصل بي بعد قليل على خطي الهاتفي المأمون. لم يكن من عادة بيبي أن يتصل بي في يوم سبت، النهار الذي يقضيه في النوم إلى ما بعد الظهر. لا بد وأن شيئاً قد وقع.

ما إن وصلوني به هاتفياً حتى دخل بيبي رأساً في الموضوع: أخبرني أن هناك مشكلة كبرى، وأن الملك حسين يُهدّد بقطع العلاقات مع إسرائيل بحلول منتصف الليل.

وقال إن عليّ أن أتصل به - أو أُقنع الرئيس كلينتون بالاتصال به - لمنعه من تنفيذ ما قد يرقى إلى مستوى الكارثة على حد وصفه. كان بيبي لحظتذاك نهباً لمشاعر القلق الشديد.

قلتُ له: «سيدي رئيس الوزراء. عليكم أن تخبروني بما يجري. ما الذي حصل؟».

كنتُ اطلعتُ على تقارير تفيد أن أحد قياديي حماس، خالد مشعل، قد هوجم في عمّان، إلا أنني لم أُعرها كبير اهتمام. فشرح لي بيبي الآن أن الهجوم كان من تدبير الموساد الإسرائيلي، وقد حدث خلل ما في العملية. لقد هاجمه عدة عملاء إسرائيليين يحملون جوازات سفر كندية وحقنوه بمادة سامّة، وأن اثنين منهم قد اعتقلتهم الشرطة الأردنية فيما كانا يحاولان الفرار بطريقة خرقاء. قال إن مشعل راقدٌ الآن في المستشفى، وسوف يقضي نحبه حتماً إذا لم يُعط ترياقاً مضاداً للمادة السامّة، وأن الأردنيين يطالبون إسرائيل بتركيبة الترياق من دون أن يعدوا بإطلاق سراح عميلي الموساد. وها هو الملك يوجه إليهم إنذاراً نهائياً، مهدِّداً بقطع العلاقات معهم بحلول منتصف الليل.

ومع وعيّ التام بأنني على الخط أتحدث مع رئيس وزراء إسرائيل، إلاّ أنني لم أتمالك نفسي عن نهره من دون تفكير: «بماذا عساك كُنتَ تفكِّر؟». وحين أجاب بأن الهجوم جاء ردّاً على عمليتي التفجير في محانيه يهودا وبن يهودا، سألته: «لماذا لم تذهب إلى الأردنيين وتَرَ ما إذا كانوا سيُوقفون مشعل ويسلمونه إليكم على السكت؟». كان جواب بيبي الوحيد أن الموساد كان متأكداً من قدرته على النيل من مشعل. فسألته ثانيةً: «ألم يخطر ببالك أن خللاً ما قد يحصل؟»؛ وقد صُعقتُ عندما أجابني: «كلا».

أدركتُ عندئذٍ أن لا معنى لتقريع بيبي أكثر من ذلك. فإذا كان حسّه بعدم المسؤولية هو الذي تسبّب بالأزمة فإن لنا مصلحة كبيرة وكبيرة جداً في تفادي إقدام الأردن على قطع علاقاته بإسرائيل، الذي إنْ حصل سوف يكون من العسير إبطال مفاعيله، وقد يحفز مصر على أن تحذو حذوه.

قلتُ لبيبي بأن عليه أن يُسلِّم الأردن الترياق في الحال. أبدى ممانعة في القيام بذلك إذا لم يُطلق سراح العميلين الإسرائيليين. قلتُ له: «لقد أوقعتم الملك في وضع حرج؛ فقد استغلّيتم علاقتكم الخاصة به لأغراض أمنية، وعليكم الآن أن تبادروا إلى تصحيح الخطأ فوراً. ابدأوا بإرسال الترياق، وقدّموا اعتذاراً، مع وعدٍ قاطع بعدم تكرار مثل ذلك مرة أخرى، وبأن هذين العميلين لن يطأ أرض الأردن ثانيةً. وبإمكانكم أن تقولوا له إنه إذا ما شعرتم بوجود تهديد ما داخل الأردن، سوف تأتون إليه وتشرحون له ماهية ذلك التهديد». قال بيبي إنه مستعد أن يوفد داني ياطوم، الذي صار الآن رئيساً للموساد، إلى الأردن في

الحال حاملاً معه الترياق، لكنه يخشى من أن يرفض الملك مقابلته. وعدتُه بأن أُقنع الرئيس كي يتصل بالملك لهذا الغرض، إنما يتعيّن عليه أن يُسرع إلى تصحيح خطئه.

اتصلتُ بساندي بيرغر وشرحتُ له الوضع، قلتُ له ثمة ضرورة لأن يتصل الرئيس بالملك، ويُهدّىء من خواطره، ويقترح عليه أن يُطلق سراح العميلين الإسرائيليين على السكت لقاء وعدٍ بأن لا يعودا إلى الأردن أبداً.

أجرى الرئيس الاتصال. وبعد أن نفّس الاحتقان لدى الملك حسين، أقنعه بألا يقطع العلاقات الدبلوماسية، وبأن يُفرج في صمتٍ عن العميلين الإسرائيليين. وكان يجب أن تكون تلك نهاية القصة، لكنها لم تكن.

طلب الملك من الرئيس كلينتون أن تُلبّى له عدة مطالب: الترياق، الاعتذار، ووعد بعدم حصول شيء مثل هذا مرة أخرى. لكن بيبي كان يخشى أن يستبقي الملك العميلين في الحجز فترةً من الزمن، وألا يستأنف التعاون الأمني معهم؛ وهو حاجة أساسية للأمن الإسرائيلي بالنظر إلى حدود الأردن الطويلة مع إسرائيل.

لذا، سارع بيبي إلى تقديم «حلوانة» إلى الملك: السماح للشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحماس، الضرير(*) والكسيح، بالعودة إلى غزة عبر الأردن - وهو امتياز سعى الملك إليه، لكنه لم يجعله شرطاً لتسوية الأزمة. وما بدأ كعملية لإظهار الكلفة الباهظة لقيادة حماس في خارج المناطق، انتهى بالسماح لزعيم حماس الروحي بالعودة إلى غزة عودة الأبطال. عملية سيئة التصوّر منذ البداية، انتهت بخطأ فاضح آخر بعد: تقوية ساعد حماس في العملية(**).

مسعى جديد إلى كسر حالة الاستعصاء

بعد حادثة مشعل، احتاج نتنياهو أكثر من أي وقت مضى لإثبات أنه قادر على أن يعمل شيئاً ما على الوجه الصحيح. فقد كانت منزلته على الصعيد الدولي في الحضيض. حتى إن المجلة البريطانية المحترمة «الإيكونومست» صدرت في عددها بتاريخ 11 تشرين الأول/ أوكتوبر وهي تحمل على غلافها صورة بيبي مع تعليقٍ يقول: «مُسلسل العامل الأخرق». وفي إسرائيل أظهرت استطلاعات الرأي أن الجمهور يزداد ارتياباً بجدارته، وما

(*) هكذا في الأصل، وهو ما ليس صحيحاً (م).

(**) بناءً على ما أعرفه من عقل عرفات التآمري، فهمتُ كذلك أن «الرئيس» سيرى في عودة ياسين إلى غزة جزءاً من مؤامرة إسرائيلية للتواطؤ مع حماس من أجل إضعاف مكانته والمساس به.

من أحد يشعر بالأمان والاطمئنان أو لديه أمل كبير في أن يتمكن رئيس الوزراء من تحقيق أي تقدم على طريق السلام. فقد أضاع بيبي ـ على حد قول أبو مازن ـ مَعْلَماً آخر دعت إليه اتفاقية أوسلو، ألا وهو أيلول/ سبتمبر 1997، موعد استكمال تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل إعادة الانتشار الإضافية. فكان الفلسطينيون على يقين من حقهم بالمطالبة بتنفيذ تينك المرحلتين كجزء من حزمة الخطوات المُراد منها كسر حالة الاستعصاء المستحكمة. فأضحى التقدم على طريق السلام ـ أو مظهره الخارجي على الأقل ـ في مصلحة بيبي الآن. وحيث إن بيبي كان ممتناً لنا على تدخُّلنا الخفي في موضوع الأردن، فقد حسبتُ أن في مقدورنا تسخير ذلك لإعادة إطلاق مساعينا نحو إيجاد سبيل إلى استئناف مفاوضات السلام.

وفي الأسبوع التالي، وكنا في مطلع تشرين الأول/ أوكتوبر 1997، توجهتُ إلى المنطقة، وجمعتُ بيبي وعرفات معاً لأول مرة منذ ثمانية أشهر. كان الاجتماع طيباً للغاية، إنما كنتُ أعلم أننا في حاجة إلى شيء جوهري لتدعيم الجهود الأمنية وإنعاش العملية السلمية. وبناء على هذا التصوّر، طوّرتُ مقاربة للمسائل الجوهرية مُشابهة لما كنا قد فعلناه سابقاً، مع إدخال تحويرين اثنين: الأول، ضرورة عدم الاكتفاء الآن بالدعوة إلى تنفيذ إعادة انتشار إضافية معقولة، بل واقتراح حجم المرحلتين من إعادة الانتشار فعلاً؛ والثاني، ضرورة أن نكون قادرين على تنقية الأجواء بحمل كلا الطرفين على الإقلاع بشكل واضح عن تلك التصرفات التي تخلق مشاكل للآخر. لكن اقتراح الحجم الفعلي لمراحل إعادة الانتشار الإضافية لم يكن بالأمر اليسير علينا. فنحن لا نعرف طبيعة الأرض، وكم تؤثر كل نسبة مئوية واحدة من الأرض في المستوطنات أو الطُرق، وما هي أولويات الإسرائيليين من وجهة النظر الأمنية، أو ما هي أولويات الفلسطينيين من وجهة النظر السياسية، حيال مختلف أجزاء الضفة الغربية التي يريدون أن تُنقل إليهم. بيد أننا كنا على دراية بالطبع بما ينصّ عليه الاتفاق الانتقالي: عندما يتم تنفيذ استكمال مراحل إعادة الانتشار الإضافية الثلاث جميعاً، سوف يُسيطر الفلسطينيون على كل مناطق الضفة الغربية التي لا ترتبط مباشرةً بالقُدس، بالمستوطنات وبمواقع ومناطق عسكرية محدّدة قد تؤثر في الأمن. ومهما حاولت أن تقتطع منه، فمن المفهوم لدينا (وكذلك لدى الإسرائيليين الذين فاوضوا على الاتفاق الانتقالي) أنه في نهاية عمليات إعادة الانتشار الإضافية، يجب أن يكون القسم الأعظم من الضفة الغربية تحت السيطرة، الجزئية على الأقل، للسلطة الفلسطينية.

وعلى افتراض أننا استطعنا تنفيذ مرحلتين من مراحل إعادة الانتشار الإضافية، يبقى

علينا أن نبدّل المناخ السائد من أجل مزيد من المفاوضات. وهذا ما كان يستدعي العمل بمفهوم «التعليق المؤقت»، الذي ابتكره واقترحه مارتن إبان الصيف. على الصعيد العملي، سوف يترتب على كل طرف أن يُعلّق إلى حينٍ أوجه مسلكيته السيئة: الإسرائيليون يُعلّقون النشاط الاستيطاني، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي أو بطاقات الهوية المقدسية؛ والفلسطينيون يُعلّقون حملاتهم التحريضية، وتحميل إسرائيل المسؤولية عن كل المصائب والمصاعب، وكذلك محاولاتهم لتجريد إسرائيل من شرعيتها في المحافل الدولية.

وبدلاً من التصرفات السيئة، ستكون هناك حزمة متكاملة من «التصرفات الحميدة» أو المسؤوليات المتبادلة، يقوم الفلسطينيون بمقتضاها بأداء المتوجب عليهم وفق جدول زمني، والإسرائيليون بتنفيذ تعهداتهم لاحقاً (هنا كان بيبي مصيباً في مسألة التوقيت والتسلسل الزمني؛ فكيف يُنتظر من إسرائيل أن تُسلّم الأراضي وتعمل على إيجاد الشروط اللازمة لفتح المطار والميناء والممر الآمن إذا لم يكن الفلسطينيون يفون بالتزاماتهم الأمنية؟).

مرة جديدة، شعرتُ بأن من واجبي أن أُكيِّف بيبي لينسجم مع التطورات المقبلة. ولئن كان ذلك ينطوي على المخاطرة بقيام بيبي بتمييع كل ما نعرضه عليه، إلا أنه يُجنّبنا من ناحية أخرى أية مواجهة كنتُ أعلم أن الرئيس كلينتون أقلّ رغبة فيها من مادلين أو ساندي. ولكن كيف لنا أن نعمل لإطلاق مثل هذا المسعى؟.

إن رحلة سرّية للمرة الثانية على التوالي سوف لن تؤثّر في بيبي. لذا، أوصيتُ بأن ألتقي أولاً وخفيةً صديقه الحميم والمؤتمن على سرّه، إسحاق مولخو، في نيويورك، حيث يتردد كثيراً بداعي العمل، ومن ثم يمكن للوزيرة أُولبرايت أن تجتمع بالزعيمين علناً وبصورة منفصلة في أوروبا. لم أكن أريد للوزيرة أن تعود إلى المنطقة بعد، فلقد أسهمتُ، بطريقة ما، في إضعاف نفوذ الوزير كريستوفر بتشجيعه على الإكثار من الرحلات حتى حين كانت النتائج، في أفضل الاحتمالات، بطيئة ولا يُعتدّ بها.

كانت مادلين من حيث الوضوح والرغبة، أكثر مكاشفة وعلانيةً كوزيرة للخارجية من كريستوفر، فكان في وسعها تدبيج رسالة علنية بمنتهى الجلاء والثقة. وكان ذلك مصدر قوتها الكبيرة، التي لا أريدها أن تضعف بأي حال من الأحوال ـ ومن هنا اختيار أوروبا كمكان للاجتماع بالزعيمين. فهناك يُمكنها أن تخفّض من رهاناتها الشخصية في الاجتماعات من خلال ربطها برحلاتها المحدّدة مواعيدها سلفاً. وبالنسبة لنتنياهو وعرفات، فإن الاجتماعات ستتمّ تحت الأضواء الكاشفة، ومن المؤكد أنها ستولّد توقعات حول ما سيُسند إليهما من واجبات.

قبلت مادلين الاستراتيجية التي كانت في ذهني، وقابلتُ مولخو في أواخر شهر تشرين الأول/ أوكتوبر. وهكذا سوف تُتخذ الترتيبات لما سيكون أول اجتماع من أصل ثلاثة ستعقدها الوزيرة مع كل زعيم اعتباراً من منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر.

مولخو والاجتماعات في أوروبا

في اجتماعنا السرّي في نيويورك، سعى إسحاق مولخو إلى إقناعي بأن بيبي يُمكن أن يكون أكثر تجاوباً مع الرئيس كلينتون فيما لو أعطاه الرئيس ووزيرة الخارجية «ريقاً حلواً» فحسب. قال إسحاق إن بيبي يتعرض لكوابح سياسية حقيقية من جانب «اليمين»؛ وعندما تُجابهه، «يضطر ب ن إلى التحفز ومواجهتك بقوة». فيجب أن نساعده، لا أن نتواجه معه.

كان لديّ بعد رسالة خاصة أُحمّلها له: بصرف النظر عن مدى تفهّمي لكوابح بيبي، فلا الرئيس كلينتون ولا وزيرة الخارجية أولبرايت يُصدّقان أن لصاحبه مصلحة حقيقية في طلب السلام. وعليه، فإنه حتى عندما يطرح عليهما بيبي نقاطاً مشروعة، تجدهما يستهينان بها اعتقاداً منهما أنه إنما يبحث عن أعذار فقط كي يتهرّب من مسؤولياته. إذا كان بيبي يريد حقاً «ريقاً حلواً»، فالأحرى به أن يعطيه هو للفلسطينيين، ويلتفت إلى مطالبهم ولا يركّز على مطالبه فقط.

كان إسحاق من نوع «حلاّل المشاكل». فكان يريد أن يعلم كيف يُمكن أن نُصلح العلاقة بيننا. فعدّدتُ له مجموعة من الخطوات التي كنا نفكّر فيها في حينه، وأوضحتُ له أننا نتوقع لعمليتي إعادة الانتشار الإضافية ما لا يقل عن 20 بالمئة من الضفة الغربية يتمّ نقلها إلى سلطة فلسطينية جزئية. لم يحاول حتى مجرد الإيحاء بأن الأمر سيكون سهلاً، بل أخذ على عاتقه أن «يُوصل كل شيء إلى ب ن».

وحسبما تكهنتُ، ركّز إسحاق على ما سيتوجب على الفلسطينيين عمله لإثبات أنهم باتوا أخيراً جدّيين في موضوع الأمن. لم يكن ثمة خلاف بيننا حول ذلك، إنما شدّدتُ على أن بيبي مدعوٌ إلى أداء ما عليه. فما دام الرئيس والوزيرة يشكّان في نواياه الحقيقية، فهما سيتراخيان أكثر فأكثر في تقريع عرفات الذي يُحاجج بأنه من الصعب عليه أن يكون «شرطي إسرائيل» حين تنعدم كل إمكانية بتلبية احتياجات الفلسطينيين وأمانيهم السياسية.

قُلت لإسحاق: «ساعدني كي أُساعدك». فهم قصدي وقال: إنه سيفعل كل ما يستطيع.

التقت الوزيرة أولبرايت بنتنياهو في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر في لندن، ثم اجتمعت

بعرفات في اليوم التالي في بيرن بسويسرا. كان بيبي سريعاً في الموافقة على الأجزاء الأربعة من إطار العمل الذي رسمناه للمناقشة: عمليات إعادة انتشار إضافية، تعليق مؤقت متبادل، الأمن، إطلاق مفاوضات الوضع الدائم. عرفات، بدوره، أبدى تجاوباً، لكنه طلب إدراج المسائل الانتقالية العالقة في إطارنا، وليس ضمن مجموعة الخطوات التي نودّ تحقيقها تمهيداً لبناء بيئة جديدة للمفاوضات. لم يألُ الزعيمان كلاهما جُهداً في إبراز نفسيهما كمتجاوبين معنا.

كان للاجتماعات الأثر المنشود، أقلّه في البداية. وبناءً على الردود الأولى الواعدة من كلٍ من الطرفين، فقد خطّطنا لعقد اجتماعات المتابعة. وعد بيبي بأن يحمل معه مقاربة إلى مراحل إعادة الانتشار الإضافية. ووعد عرفات بأن يعود إلينا بتفسير لكل الخطوات التي اتخذها الفلسطينيون ـ أو التي سيتخذونها ـ على صعيد الأمن. ولئن كان عرفات منفتحاً على بدء مفاوضات الوضع الدائم، إلا أنه بقي مُصّراً على استكمال جميع المسائل الانتقالية العالقة قبل الانتقال إلى مفاوضات الوضع النهائي.

الجولة الثانية في أوروبا

اجتمعت أولبرايت بنتنياهو مرة أخرى في باريس يوم 5 كانون الأول/ ديسمبر 1997، وبعرفات في جنيف في اليوم التالي. وتبيّن أن الجولة الثانية لا تعد بالكثير مثل الجولة الأولى. فكانت مقاربة بيبي إلى إعادة الانتشار الإضافية إحضار رجل عسكري معه ـ هو الجنرال شلومو ياناي، رئيس شُعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي ـ وتركه يشرح لنا على الخريطة كل القيود التي تكبّل إسرائيل في تنفيذ مراحل إعادة الانتشار الإضافية في الضفة الغربية. أوضح لنا ياناي الصعوبات التي يلاقونها في توفير الأمن للمستوطنات، والطرق الرئيسية، ومطار بن غوريون. سألتُهُ ما حجم الأراضي التي يظن جيش الدفاع الإسرائيلي أنها قابلة لأن يُعاد الانتشار فيها؟ تردد ثم قال إن ذلك يدخل في صلب «القرار السياسي». وإثر مغادرته الغرفة، طرح بيبي رقماً للحد الأقصى الذي يُمكن أن يصله الانسحاب الإسرائيلي في ضوء القيود الأمنية: «ثلاثة عشر بالمئة». فبادرته بالسؤال: هل تقصد القول «إن أقصى ما يُمكنكم عمله حتى بالنسبة للوضع الدائم هو 13 بالمئة؟ وأنه في نهاية المطاف، الـ 27 بالمئة التي يُسيطر عليها الفلسطينيون جزئياً في الوقت الحاضر سترتفع فقط إلى 40 بالمئة من الضفة الغربية؟ وأن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالسيطرة على 60 بالمئة من الأرض؟» ردّ بيبي: «هذا ما تقتضيه الاعتبارات الأمنية».

أجبته: في هذه الحال، لا داعي لأن تقلق بشأن الإلحاح على بدء مفاوضات الوضع

الدائم، لأنه لن يحصل هناك أي اتفاق «فما من فلسطيني حيّ سيقبل ذلك كمحصّلة نهائية للنزاع». قال بيبي: أعطنا فرصة كي نتفاوض ـ مُلمّحاً ضمناً إلى أن كلامه هذا ليس إلاّ موقفاً تفاوضياً أوّلياً بالنسبة للوضع الدائم.

غير أننا كُنا في تلك المرحلة نتحدث عن إعادة الانتشار الإضافية. وكان بيبي يقول إن 13 بالمئة هي كل ما يستطيع عمله من أجل المراحل الثلاث لإعادة الانتشار الإضافية، وهنا أيضاً قلتُ له: «سيدي رئيس الوزراء. لا مجال لمن يقرأ الاتفاق الانتقالي أن يستنتج بأنكم يجب أن تحتفظوا بالقسم الأكبر من الأرض بعد استكمال جميع مراحل إعادة الانتشار الإضافية».

اللافت للانتباه أن بيبي لم يُجادل في هذه النقطة. وحتى عندما تدخلت مادلين وقالت إنه مدعوٌ بعد إلى تنفيذ مرحلتين أولى وثانية معقولتين من إعادة الانتشار، لم يناقشها قط في الأمر. بدلاً من ذلك، سأل إن كنا نقبل مرحلة إعادة الانتشار الأولى التي عرضها في آذار/ مارس ولم تُنفذ. أومأ كلانا ـ مادلين وأنا ـ برأسينا أننا نقبلها. وأردفتُ أقول إننا إنما نركّز هنا على ما يمكنكم عمله بالنسبة للمرحلة الثانية كي تجعلوا المرحلتين الأوليين معاً معقولتين. وجاء دوره الآن كي يومىء برأسه. وقد فعل.

وفي طريق عودتنا إلى الفندق، لم أكن واثقاً من مقدار ما أنجزنا، إنما ذكرتُ لمادلين أنه كان هناك، على الأقل، تطور واحد مثير للاهتمام: لقد ركّز بيبي طوال الوقت على المزيد من إعادة الانتشار؛ وسمعنا عن قيود إسرائيل بدلاً من تسلّم لائحة بالمطالب التي يتعيَّن على الفلسطينيين الالتزام بها. إن بيبي يُراعي أجندتنا الآن، ولا يحاول تجنُّبها ليس إلاّ.

في اعتقاد مادلين أن بيبي بات الآن يعمل جاهداً للقيام بخطوة أخرى في إطار إعادة الانتشار. سألتني هل أظنّه سيؤدي ما عليه فعلاً؟ قلتُ إني لستُ متأكداً، إنما أخبرتها بأن المفتاح سيكون في حمل عرفات على الأداء هو الآخر؛ فمن شأن ذلك أن يضغط على بيبي إذا ما عرفنا كيف نجعل من الجمهور الإسرائيلي حليفاً لعرفات.

في اليوم التالي، ضغطت الوزيرة على عرفات لجهة ما يتوجب عليه فعله في مجال الأمن تفصيلاً. أما هو، فكانت لديه أفكار أخرى بالطبع. كان يريد أن تبقى التبعة ملقاة على كاهل بيبي، ووظّف في ذلك الاستراتيجية القديمة القائلة إن خير طريقة للدفاع هي الهجوم. فكان في كل مرة تضغط مادلين عليه، يتحدّث لها عن متاعبه السياسية. قال إنه في موقف حرج أمام شعبه، مكرراً التلاوة عينها عن كل ما فعله نتنياهو: هارحوما، مصادرة بطاقات الهوية وإكراه الفلسطينيين على ترك القدس، منع الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل من

خلال اتباع سياسة الإغلاق، هدم البيوت، النكث بالتزاماته حيال إعادة الانتشار الإضافية، مطار غزة، الممر الآمن، السماح للمستوطنين بـ«إرهاب» الفلسطينيين... إلخ. إن كل ما يطلبه هو «التطبيق الدقيق للاتفاقيات» ـ الاتفاقيات التي كنا نحن الأميركيين شاهدين أو متفاوضين عليها.

هنا تدخلتُ، مُشيراً إلى أن بعض الخطوات التي يعترض أكثر ما يعترض عليها، كالإغلاقات مثلاً، إنما جاءت بعد عمليات التفجير التي حصلت في إسرائيل. فإذا كان يُريد أن يساعدنا على إلغاء تلك الخطوات، فلا محيص عن المقاربة المنظومة إلى الأمن التي دأبت الوزيرة على مُطالبته بها. وكان على شفير الاشتياط غضباً حين استطاع السيطرة على نفسه.

لم يسبق لي أو لجمال أن رأيناه على وشك الانفجار ولم ينفجر. فما الذي منعه من ذلك الآن يا تُرى؟ هل استذكر الدرس الذي أعطيته إيّاه كيف ينبغي ألا يُعامل كريستوفر؟ أو كان بسبب ظنّه ـ وهو ابن مجتمع تقليدي ـ أنه من غير اللائق الاهتياج والزعيق في وجه امرأة، حتى ولو كانت هذه المرأة وزيرة خارجية الولايات المتحدة؟.

أو تُراه مجرد تكتيك آخر من تكتيكاته؟ على كل حالٍ، غيّرت مادلين وجهة النقاش بعيداً عما كنا نُطالبه به إلى الحديث عن مطالبه هو حسب المبتغى. لكن ما كان لديه ليقوله عن إعادة الانتشار الإضافية لم يزد عن أنه سلّط الضوء على الفجوات العميقة القائمة بين الطرفين حول المسألة.

ذكر عرفات من دون قيد أو شرط أن له الحقّ في 30 بالمئة (لم يكن عرفات يمّيز قط بين نفسه وبين قضيته، لذلك فإن عبارته الحرفية: «الإسرائيليون يدينون لي بـ 30 بالمئة» لم تفاجئني على الإطلاق). لماذا 30 بالمئة؟ ومرة أخرى قال، مكرّراً، كما لو كان يقرأ في كتاب مقدس إلى ما لا نهاية، إن له الحق في 30 بالمئة في كل عملية من عمليات الانتشار الإضافية، لأنه وفقاً للاتفاق الانتقالي، المسائل الوحيدة التي لا تدخل في مراحل إعادة الانتشار هي القدس، المستوطنات، ومواقع عسكرية محددة، التي تُركت إلى مفاوضات الوضع الدائم. وتبعاً لحساباته، فإن المستوطنات والمواقع العسكرية المحدّدة لا تُشكّل سوى 9 إلى 10 بالمئة من الضفة الغربية. لذلك، ووفقاً لتقديره، يجب أن يحوز الفلسطينيون على 91 بالمئة من الأرض عند اكتمال جميع مراحل إعادة الانتشار الإضافية. والشيّق في الأمر أنه ذكر أن المستوطنات لاتتعدّى الـ 3 بالمئة من الضفة الغربية، وجعل نسبة المواقع العسكرية المحدّدة لا تزيد عن 3 إلى 4 بالمئة (وثمة فارق كبير هنا حتى مع العُماليين في

إسرائيل، الذين يستثنون المواقع العسكرية المحدّدة، فضلاً عن المناطق التي تكتسي أهميةً من الناحية الأمنية، من إعادة الانتشار الإضافية ويُقدِّرون مساحتها بأكبر من ذلك فعلياً). والسقف النهائي عند عرفات هو التالي: إذا كان له الحق في 91 بالمئة من الأرض باكتمال عمليات إعادة الانتشار الثلاث، فيجب أن يحصل إذاً على 30 بالمئة في كل عملية.

هنا حارت مادلين جواباً. أما أنا فقد فعلتُ شيئاً ليس من شيمتي: لقد اخترتُ أن أخبره في تلك اللحظة بالذات أن ليس له الحق، ولا كذلك الحظ، في الحصول على شيء من قبيل الـ 30 بالمئة في العملية الثانية من عمليات إعادة الانتشار الإضافية، دع عنك الـ 60 بالمئة لقاء العمليتين الأُوليين معاً. وهذا ما انتهك ركناً أساسياً من أركان مقاربتي للمفاوضات: خيرٌ لك أن تترك الاجتماع في كدرٍ من أن تخلف انطباعاً خاطئاً أو سوء فهم. الأول غير سار، لكن الثاني يفرّخ مشاكل أكبر لك على الطريق.

ماذا دهاني حتى حصرت جوابي هكذا؟ لا شك في أنني كنتُ غير معني بأن يفرقع عرفات غضباً. بيد أن ذلك لم يكن مشكلتي الحقيقية: فأنا لم أُهيىء الوزيرة بما فيه الكفاية لجواب عرفات، الذي كان يجب ألا يُفاجئني بحالٍ. ولما كنتُ وإيّاها لا نستطيع البحث في كيفية الردّ عليه في الحال، فقد وضعتُ فقط توكيداً خفيفاً على هذه النقطة، قلتُ: «هناك فارق كبير بين رؤيتكم لما ينصّ عليه الاتفاق الانتقالي حول إعادة الانتشار الإضافية والرؤية الإسرائيلية». لم يجب عرفات بكلمة واحدة؛ أما مادلين، التي استشفّت قصدي من «التوكيد»، فقالت إن هناك حاجة إلى بحث هذا الموضوع بحثاً إضافياً. ثم طرقت فكرة عقد اجتماع ثانٍ، فوافق عرفات. وحين حثّته على الإتيان بشيء ملموس على صعيد الأمن، تحوّل فجأة إلى شخص متجاوب (لا بل أوحى لي في الواقع ونحن خارجون من الاجتماع، بأن عليّ أن أُرتّب اجتماعاً أمنياً ثلاثي الأطراف لهذا الغرض).

وفي وقت لاحق من ذلك المساء، أوضحتُ للوزيرة بالتفصيل كيف ينبغي أن تفهم ما يفعله عرفات بالنسبة لموضوع إعادة الانتشار الإضافية. كما ذكّرتها بما ينصّ عليه الاتفاق الانتقالي حقيقةً، وكيف أن أوري ساڤير والمفاوضين الإسرائيليين الآخرين على الاتفاق الانتقالي لن يقبلوا أبداً بتفسير عرفات للاتفاق - ولا كذلك بتفسير بيبي له الذي يدع إسرائيل تحتفظ لنفسها بالقسم الأكبر من الضفة الغربية(*). إننا ننوي بالتأكيد الضغط على بيبي فيما خصّ حجم عمليات إعادة الانتشار الإضافية إذا أردنا أن يتحرك عرفات على

(*) كانت وجهة نظر أوري أن الاتفاق الانتقالي يُحتّم على الإسرائيليين أن يُسلّموا 51 بالمئة من الضفة الغربية كحد أدنى لدى استكمال إعادة الانتشار الإضافية بكامل مراحلها.

صعيد الأمن، إنما يستحيل أن نقترب من الرقم الذي كان عرفات يتحدث عنه. كذلك قلتُ لها بأنه من الضروري أن نُكيِّف عرفات كي يقبل بما هو ممكن. فسألت ما أقصى ما نستطيع الضغط من أجله؟ قلتُ إن 15 بالمئة ربما تكون الحد الأقصى في ضوء العرض الذي قدّمه ياناي؛ وهذا ما سيترك للفلسطينيين أكثر من نصف المناطق مع انتهاء إعادة الانتشار الإضافية؟ سألت مادلين. قلتُ أجل، ولكن لا تخدعي نفسك؛ فانتزاع ذلك من بيبي سيكون أمراً بالغ الصعوبة. فرصتنا الوحيدة هي في أن يفي الفلسطينيون بالتزاماتهم الأمنية وبصورة دراماتيكية.

والمفارقة حقاً هي أن الفلسطينيين وقّعوا على خطة أمنية طموحة في الليلة التي سبقت اجتماعنا بعرفات في لندن يوم 18 كانون الأول/ ديسمبر. وكان بيبي، لدى اجتماعنا به في باريس في اليوم السابق، قد عاد إلى التحدّث عن ضرورة أن يقبل الفلسطينيون بخطة أمنية جدّية. وحين ألححنا عليه لمعرفة ما وجه الإمكان على صعيد إعادة الانتشار الإضافية، طلب منا إمهاله بعض الوقت، مشدِّداً على أنه منهمك حالياً في إعداد الميزانية قبل حلول نهاية العام. والميزانية لها طابع سياسي. فبمقتضى القانون، إذا لم تتمّ المصادقة عليها بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر، يُمكن لحكومته أن تسقط؛ وادّعى أن الخلط بين إعادة الانتشار والميزانية يخلق أصنافاً عجيبة من السياسيين المستعدين تماماً لإرباكه وزجّه في المتاعب.

وقد أوجدتُ لبيبي مخرجاً من ذلك. إذ إنني وحتى قبل المجيء إلى الاجتماع، أوحيتُ للوزيرة بأنه لا بد في ختام هذه اللقاءات ـ التي ستعلّق حتماً بسبب عطلة الميلاد ـ من أن نُظهر لهم أننا قد أعددنا المسرح لاتخاذ قرارات حاسمة. فثلاثة اجتماعات مع كلا الزعيمين على مدى الشهر المنصرم تقتضي أمراً: فإذا لم يكن اختراقاً، فعلى الأقل تحضيراً لخطوة تالية ذات معنى. وحيث إننا لسنا في هذه المرحلة في وضعٍ نملك معه إنتاج خطوة كهذه فخياري البديل هو أن نُعلم كلاً منهما بأن الوزيرة سوف توصي بأن يأتي كل زعيم للقاء الرئيس كلينتون، بشرط أن يكون مستعداً لاتخاذ القرارات عندما يأتي. هذا وستكلّفني الوزيرة بالتوجه إلى المنطقة من أجل التحضير للاجتماعات مسبقاً، على أن يكون الهدفُ استقبالَ الرئيس لهما في النصف الثاني من كانون الثاني/ يناير [1998].

قفز بيبي رأساً على الفرصة بغرض التسويف؛ بينما وثب عرفات على فكرة المجيء والاجتماع بالرئيس، التي بقي يؤمن بأنها تنطوي على رمزية هائلة بالنسبة للقضية الفلسطينية. لكنك كُنتَ تجده يفكّر الآن أيضاً في أنه سيكون في موقف قوي عندما يُقابل

الرئيس. في الليلة السابقة على اجتماع لندن، استضاف ضابط الارتباط الأمني التابع لنا لدى الإسرائيليين والفلسطينيين اجتماعاً أمنياً ثُلاثياً استمر ست ساعات كاملة. وقد وافق المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون والفلسطينيون على «مذكرة تفاهم» من ست عشرة نقطة على أساس عرضها لأخذ الرأي فيها.

ظاهرياً، بدت الفكرة وكأنها تستجيب لكل ما كان بيبي يسعى إليه ولكل ما كنا نُطالب به نحن. فقد تعهّد الفلسطينيون بـ:

- التعاون تعاوناً كاملاً مع الإسرائيليين في الردّ «حالاً وبشكل فعّال في حال وقوع حادث إرهابي أو التخطيط لنشاط إرهابي... واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمنع مثل هذه الحوادث»؛
- مصادرة الأسلحة غير الشرعية، واتخاذ كل الخطوات الضرورية «في التنسيق والتعاون مع إسرائيل ـ لمنع تهريب الأسلحة غير الشرعية إلى داخل [مناطق] السلطة الفلسطينية»؛
- تكثيف «الجهود الآيلة إلى توقيف الأشخاص الضالعين في نشاطات إرهابية»، وتقديمهم إلى «المحاكمة»؛
- الإعلان جهاراً عن «معارضتهم الباتّة لأي عمل من أعمال الإرهاب ضد إسرائيل، وكذلك ضد السلطة الوطنية الفلسطينية»؛
- تكثيف الجهود «لقطع قنوات الاتصال وتحويل الأموال إلى الخلايا الإرهابية المشتبه بها»؛
- فرض رقابة مشدّدة على البنية التحتية المدنية «للجهات التي تستغلّ الدين لأغراض إرهابية»؛
- اتخاذ «كل الخطوات الضرورية لاختراق المنظمات الإرهابية، وفرض رقابة مشدّدة عليها بهدف إضعافها وتقويضها من الداخل».

وفيما أنا أعرض مذكرة التفاهم هذه على مادلين، وجدتني أقول لها في اندهاش إنها تُغطي فعلاً كل قاعدة؛ فهي تتطرق إلى محاربة البنية التحتية للإرهاب، بما في ذلك البنية التحتية المدنية لمن يستغلّون الدين لأغراض إرهابية ـ والمقصود بهم حركة حماس. كما أنها تعكس التزاماً بالحراك والاستباق، اللذين هما من أهم مطالب الإسرائيليين وأكبر مصدر للقلق بالنسبة إلينا. فهي تُعدّد بالتعيين اعتقال الإرهابيين، ومصادرة الأسلحة غير الشرعية،

وقطع مصادر التمويل عن الجماعات الإرهابية، والتنديد علناً بالإرهاب والعنف، والتعاون الأمني الكامل مع الإسرائيليين، بل حتى وتتضمّن آلية رقابية للإشراف على تطبيق الاتفاق.

قلتُ لمادلين «إن في استطاعة عرفات أن يقول لنا الآن إنه قد «أنتج» اتفاقاً منظوماً مع الإسرائيليين حول الأمن، مزوّداً بأحكام كفيلة بوضعه موضع التطبيق؛ وهو شيء نستطيع إلزامه به لأنه صُنع في حضورنا». سُرّت مادلين كثيراً، وجرى لقاؤنا بعرفات على أحسن ما يرام. فقد كان في مزاج رائق، لمعرفته أننا لن نمارس ضغطاً عليه في هذا اللقاء. ولئن لم نضغط عليه فعلاً، إلاّ أننا بدأنا بتكييفه فيما خصّ إعادة الانتشار الإضافية بأن صارحته الوزيرة بأننا لا نظن أن الـ 30 بالمئة رقم محسوب بدقة.

وحين كرّر معزوفته بأن له الحق في 91 بالمئة من الأرض بعد استكمال مراحل إعادة الانتشار الإضافية الثلاث، أفهمته مادلين بأن هناك ثلاثة تفسيرات مختلفة لما نصّ عليه الاتفاق الانتقالي بشأن إعادة الانتشار. وأننا من جهتنا لم نتخذ قط موقفاً مما هو مطلوب في نهاية عملية إعادة الانتشار، بل آثرنا البحث عما هو ممكن عمله في كل مرحلة من مراحلها. ونودّ أن نعمل الآن من أجل إعادة انتشار إضافية معقولة. وفي اعتقادنا أنه يجب أن يكون «رقماً من منزلتين» وليس 30 بالمئة.

كان أبو مازن حاضراً وسأل: «ماذا تعني بالمنزلتين»، قلتُ ربما يكون «10 بالمئة». وأضفت على الفور بأننا لم نتوصل بعد إلى تصوّر نهائي بهذا الشأن، ولكن في نهاية المطاف سيكون الرقم أقرب إلى 10 بالمئة منه إلى 30 بالمئة. لم يشأ عرفات أن يُعلن غضبته هذه المرة، بل اكتفى بترديد الرقم 30 بالمئة، بينما أشارت مادلين إلى أننا سنصل إلى قرار بهذا الشأن حين أتوجه للإعداد للقاء الرئيس [عرفات] مع الرئيس كلينتون في كانون الثاني/ يناير. ووافق عرفات.

في تلك الأثناء، كان الاتفاق الأمني يخلق مشاكل لبيبي مع جناحه اليميني. إذ اضطر الفريق الأمني الإسرائيلي، وبغية حمل الفلسطينيين على الموافقة، إلى القبول ببعض الأحكام التي تتطلّب من إسرائيل العمل ضد الإسرائيليين الذين قد يرتكبون أعمال عنف ضد الفلسطينيين. وأحد هذه الأحكام يدعو الجانبين «إلى العمل لضمان التصدي للعنف والإرهاب بسرعة وفعالية سواء ارتكبهما إسرائيليون أم فلسطينيون». ومثلما تعهّد الفلسطينيون بمصادرة الأسلحة غير الشرعية، وعدت إسرائيل، هي الأخرى، «بمصادرة الأسلحة من المواطنين الإسرائيليين الذين يخطّطون للقيام بنشاط إرهابي أو يدعمونه علناً، أو يتورطون فيه». والمُشْكِل الأعوص من غيره بالنسبة إلى بيبي كان الشرط المتعلّق بعدم الإفراج عن

السجناء ومؤداه: «ليس لأحد الطرفين أن يُطلق سراح إرهابيين مشتبه بهم من السجن من دون أن يُتيح للطرف الآخر فرصة التزوّد بمعلومات من شأنها إعادة النظر في عملية الإفراج عنهم».

لم تكن هذه هي «التبادلية» التي تصوّرها بيبي. كان يريد مجموعة وعود وحيدة الاتجاه حول الأمن من جانب الطرف الفلسطيني، وفي المقابل يُمكن لإسرائيل عندئذٍ أن تقوم بتحويل الأراضي والسُّلطات إلى الفلسطينيين. صحيح أن القانون الساري يُلزم الحكومة الإسرائيلية باتخاذ تدابير صارمة جداً بحق العُنف الاستيطاني المُمارس ضد الفلسطينيين، لكن تبيّن أن هذا القانون صعب التطبيق في المحاكم الإسرائيلية ما دامت الأدّلة ضد المستوطنين الجانحين إلى العُنف تأتي في الأغلب الأعمّ من فلسطينيين، وهؤلاء يُصرف النظر عن دعاواهم في أكثر الأحيان بسبب نقص الوقائع الدامغة لها. والنتيجة النهائية لذلك، أنه نادراً ما كان المستوطنون الإسرائيليون ممن اقترفوا أعمال عنفٍ ضد الفلسطينيين، يقضون وقتاً طويلاً في السجن، هذا إذا سُجنوا أصلاً.

كانت مذكرة التفاهم جُهداً يرمي إلى تدارك ذلك؛ إنها منحت قوى الأمن الفلسطينية غطاءً لاتخاذ تدابير صعبة ضد الفلسطينيين ممن يخططون لارتكاب أعمال عنف، غير أنها خلقت لرئيس الوزراء نتنياهو مشكلة سياسية مع جماعات المستوطنين التي رفعت السلاح، بالمعنى الدقيق للكلمة، ضد تطبيق مبدأ التكافؤ الأخلاقي بينهم وبين الإرهابيين الفلسطينيين. وردّة فعل بيبي على مذكرة التفاهم كانت القول إنها تحتاج إلى مراجعة وإعادة تفاوض.

وإذا بعرفات ومسؤولي الأمن الفلسطينيين الذين تفاوضوا على مذكرة التفاهم هذه، يعتبرونها فجاة بمثابة قرآن منزل لا يُمكن أن تُمسّ أو يُجرى عليها أي تحسين. وحيث إن ستان هو الذي نسّق الاجتماع، فقد أعلن الفلسطينيون أيضاً أن الاتفاق اتفاق ثلاثي الأطراف،وأننا نحن مسؤولون عنه كذلك.

في الحقيقة، إن موقف بيبي هذا قد أضفى صدقية على وجهة النظر القائلة إن كل موقف يتخذه هذا الرجل محكوم باعتبارات سياسية - حتى تلك المواقف المتّصلة باحتياجات إسرائيل الأمنية. وبسبب من أنها أحرجته أمام جمهوره، فقد أبى بيبي أن يقبل بوثيقة تنصّ على كل الخطوات البالغة الأهمية التي ينبغي للفلسطينيين اتخاذها في مضمار الإرهاب وبنيته التحتية الداعمة له، السياسية والدينية والأمنية.

والحال أنه لم تكن هذه هي مشكلة بيبي الوحيدة. فلو وافق الفلسطينيون على اتخاذ

خطوات أمنية صارمة وطبّقوها فعلاً، فلن تعود لديه بعد اليوم حجّة لتأخير إعادة الانتشار الإضافية؛ تلك التي تثير، وأكثر من أية مسألة أخرى، اعتراض جمهوره قلباً وروحاً. فإعادة الانتشار الإضافية تعني التنازل عن الأرض؛ تعني التخلّي عن الضفة الغربية ـ أو اليهودا والسامرة بحسب الاسم التوراتي الذي يُطلقه الإسرائيليون على تلك المنطقة. إن إعادة الانتشار الإضافية في عملية أوسلو تعني أساساً الأرض مقابل السلام في الضفة الغربية. وحزب الليكود لم يقبل على الإطلاق بهذا المبدأ كونه يشمل أيضاً «إريتز يسرائيل» (أرض إسرائيل). فالضفة الغربية ليست صحراء سيناء. والتاريخ التوراتي لإسرائيل مقترن بمدنٍ كالخليل حيث دُفن إبراهيم، ونابلس حيث يوجد قبر يوسف، أو بيت لحم حيث قبر راحيل ـ المكان الذي تُذرف فيه الدموع على المبعثرين في الشتات.

وإزاء الحالة الصعبة التي وجد بيبي نفسه أمامها في مطلع كانون الثاني/ يناير داخل مجلس وزرائه، فقد أخذ يتحدث لا عن إعادة انتشار مقترحة، بل عن احتمال إجراء إعادة انتشار. وحتى هذه قُوبلت بمقاومة شرسة. كان أسلوب بيبي، بالطبع، اللّعب على الحبلين: لمجلس وزرائه أعلن أن نقاشاً مكثّفاً سيجري حول المستوى المناسب لإعادة الانتشار الإضافية؛ وللفلسطينيين أعلن أنه سيكون هناك فاصل زمني طويل من خمسة أشهر ما بين إيفاء الفلسطينيين بتعهّداتهم الأمنية وبين قيام إسرائيل بتنفيذ إعادة الانتشار الإضافية، أياً تكن. لكن موقف بيبي هذا لم يُعجب أحداً لسوء حظّه. فمن جانب اليمين، رأوه لا يزال مستعداً للمُضي قُدماً في خطة إعادة الانتشار الإضافية، ومن جانب الفلسطينيين، رأوا في دعوته إلى فترة الخمسة أشهر حيلة خادعة، وكانوا على قناعة من أنهم كيفما أدّوا ما يتوجب عليهم، سوف يجد بيبي ذريعةً للإحجام عن مواصلة العمل حتى النهاية.

أما من جانبنا نحن، فأياً يكن الرصيد الذي ناله بيبي من العمل على مسألة إعادة الانتشار، إلاّ أنه خسر الكثير من جراء تعقيده له في المنطقة. وكما لو كان في معرض إثبات لهذه النقطة، بدأ بيبي بطرح قضايا أخرى حين التقيتُ به في كانون الثاني/ يناير، تحضيراً لاجتماعه بالرئيس كلينتون. فقد استهلّ اللقاء بالإلحاح على وجوب عقد جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني لإلغاء الميثاق الفلسطيني؛ وبأنه يريد ضماناً بأن لا نضغط عليه لاحقاً حول المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية؛ كما طالبنا بضمانات حول الناحيتين الجوهرية والإجرائية لمفاوضات الوضع الدائم. كما حاول، طبعاً، التلميح إلى ضرورة أن يُراجع الفلسطينيون بعدُ مقاربتهم الأمنية. قلتُ له إنه يُضعف الثقة بنقاطه المشروعة بطرحه مثل هذه النقاط عديمة القيمة. وإن مذكرة التفاهم وثيقة جدية، شاء ذلك

أم أبى، وعليه أن يجد سبباً مُقنعاً لتعليل رفضه لها. فلم يفعل.

وعندما وصلنا إلى بحث التفاصيل المحدّدة الخاصة بإعادة الانتشار الإضافية، اقترحتُ على بيبي أن يحاول الذهاب إلى «العشريات الدنيا» - فلم يطلب المزيد من التوضيح ولم أعرض عليه رقماً معيّناً. وحين التقيتُ بعرفات في غزة، تحدثتُ مجدداً عن «رقم من منزلتين» لإعادة الانتشار الإضافية هو أقرب إلى 10 بالمئة منه إلى 30 بالمئة. ولما انضم إلينا أبو مازن لاحقاً، ألحّ عليّ هذا الأخير أن أوضّح أكثر من ذلك، فقلتُ: «لعلّه في العشريات الدنيا». فابتسم أبو مازن وقال: «حبّذا لو يكون في العشريات العُليا». أجبته: «ربما، لكنه سيكون على الأرجح من العشريات الدنيا».

وأثرتُ موضوعاً آخر: قلتُ لعرفات وأبو مازن إن بيبي قد عمل من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية قضية، وهو يُريدكم أن تعقدوا اجتماعاً آخر للمجلس الوطني الفلسطيني لإلغاء الميثاق. وكان عرفات قد عقد في أيار/ مايو 1996، أي قبل الانتخابات الإسرائيلية، اجتماعاً للمجلس الوطني الفلسطيني بأعضائه الستمائة تقريباً لإلغاء المواد التي يتضمّنها الميثاق والتي تنكر وجود إسرائيل، واتخذ المجلس قراراً تمّ التفاوض على نصّه مع حكومة بيريز آنذاك. كان بيبي يرغب في شيء أكثر صراحة ووضوحاً. لكن ما دمنا قد قبلنا بقرار 1996، فلا يسعنا أن نقول الآن إنه لا يعني شيئاً. وهكذا، اقترحتُ على عرفات أن يحمل معه إلى واشنطن رسالة شخصية منه موجّهة إلى الرئيس كلينتون يعيد فيها التوكيد على قرار المجلس الوطني الفلسطيني لعام 1996، وتعهّده الشخصي في عام 1993 بالعيش في سلام مع إسرائيل. سأل أبو مازن ما إذا كنا نريد الإتيان في الرسالة على ذكر عدد المواد في الميثاق التي جرى إلغاؤها، فأومأتُ بالإيجاب. قال أبومازن: «حسناً»، وكذلك عرفات الذي هزّ رأسه معرباً عن الموافقة هو الآخر.

ظل عرفات محافظاً على برودة أعصابه، فصورة الضغط الأميركي على بيبي واستياء واشنطن منه كانت تستغرق كل اهتمامات الصحافة الإسرائيلية؛ كما أن الانقسام داخل حكومته (قدّم وزير الخارجية ليفي استقالته عشية وصولي)، عاد يثير مجدداً تساؤلات حول قدرة ائتلاف بيبي على الصمود والبقاء. وفي هذا «العالم الصفري»، شعر عرفات بأنه هو الرابح وأنه سيصل إلى واشنطن وهو واثق من مكانته لدى كلينتون - لكن ذلك لن يلبث أن يتغيّر أثناء زيارته لواشنطن.

الرئيس كلينتون يقترح «وعوداً بإنهاء النزاع» على نتنياهو وعرفات

اختير يوم 20 كانون الثاني/ يناير [1998] للاجتماع بنتنياهو ويوم 22 منه للاجتماع بعرفات. وصل بيبي إلى المدينة مصطحباً معه أفراد الأُسر التي وقعت ضحية للإرهاب، حيث سيقومون معاً بجولة على أعضاء الكونغرس الأميركي. أضف إلى ذلك أن بيبي كان رتّب أمر اجتماعه بكلٍ من جيري فالويل وپات روبرتسون، المبشّرين الإنجيليين الداعمين بقوة لإسرائيل والخصمين اللدودين للرئيس كلينتون. كانت الرسالة واضحة: إياكم والضغط أكثر من اللازم على بيبي، وإلاّ فإنه سيجعل الحياة لا تُطاق على الرئيس سياسياً.

كانت لنا اجتماعات طويلة ومكثّفة مع نتنياهو طوال النهار في 20 كانون الثاني/ يناير. وفي إسرائيل، لم تُقرّ الحكومة رقماً معيّناً لإعادة الانتشار الإضافية، وهو أمر فسَّره بيبي بأنه يمنحه مرونةً. وادّعى أنه مستعدّ لأن يكون مرناً إلى الحد الأقصى في موضوع إعادة الانتشار، إذا ما أمكنه أن يعود ويقول لحكومته إنه لن تكون هناك مرحلة ثالثة لإعادة الانتشار، بصرف النظر عمّا ينصّ عليه الاتفاق الانتقالي.

كانت حجته ستكون أكثر وجاهةً لو كان مستعداً حقاً لإبداء المرونة حيال عملية إعادة الانتشار، لكنه لم يكن كذلك. قال إن أقصى ما يستطيع الذهاب إليه هو دون الـ 10 بالمئة - وحتى هذا رهنٌ بإعفائنا إياه من الحاجة إلى مرحلة إضافية ثالثة لإعادة الانتشار، وضمان عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني حول الميثاق، وانقضاء فترة زمنية طويلة أولاً من إيفاء الفلسطينيين بتعهّداتهم والتزاماتهم.

عقب اجتماعه الأوّلي بالرئيس، التقينا - مادلين، ساندي وأنا - بنتنياهو وضغطنا عليه بشأن إعادة الانتشار. لم يتزحزح قيد أنملة عن موقفه، حتى أنه أقنعني بأنه قد وعد أرييل شارون وسواه من الوزراء الذين يمارسون الضغط عليه، بأن لا يوافق على شيء بخصوص إعادة الانتشار أثناء وجوده في واشنطن.

إلا أنه كان ما أنفك يعود إلى الحديث عن المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية، قائلاً إن مرونته حيال حجم المرحلة الثالثة إنما تتوقف على إلغاء العملية الأخيرة لإعادة الانتشار. أية مرونة هذه؟ سألته. إنك تعرض 9 بالمئة لقاء عملية إعادة الانتشار الإضافية برمتها. أي أن الفلسطينيين سيسطرون جزئياً على 36 بالمئة من الضفة الغربية فقط، وبذلك تنتهي عملية إعادة الانتشار الإضافية. «لا يا سيدي. هذا لن يمشي».

عاد بيبي إلى مقابلة الرئيس في المساء. لم أنضم إلى ذلك الاجتماع، بل قدمتُ إيجازاً للرئيس مقدماً، وأخبرته بأن بيبي يريد أن يعود بغنيمة - ألا وهي إلغاء المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية - ليعود ويستخدمها لاحقاً للتأثير في الأعضاء اليمينيين في حكومته. تخيّلتُ بيبي عائداً إليهم وهو يقول: «انظروا ماذا فعلتُ لكم. لقد أرحتكم من التزام رابين بإجراء ثلاث مراحل من إعادة الانتشار الإضافية، فاعطوني شيئاً أُرضي به الأميركيين».

لدى اجتماعهما، عرض الرئيس على بيبي نوعاً من الموازنة التوفيقية: الموافقة على رقم من «العشريات الدنيا» لقاء إلغاء المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار. وهنا أيضاً لم يتزحزح بيبي. لذلك عرض عليه الرئيس حافزاً إضافياً: في حال وافق بيبي على «العشريات الدنيا»، سيقترح الرئيس تلقائياً أن تعرض الولايات المتحدة على إسرائيل عقد معاهدة دفاع رسمية معها. لطالما تخيّلتُ تلك المعاهدة جزءاً من اتفاق الوضع الدائم - وقد اقترحتُ شيئاً من هذا القبيل على الرئيس في مراحل مختلفة، لافتاً نظره إلى أن تعهّداتنا لإسرائيل كانت دائماً شفهية، ولم تتكرّس على هيئة معاهدة رسمية. والفارق مهمّ جداً للإسرائيليين من الوجهة النفسية. وفكّرتُ بأنني إنما أُهيىء الرئيس لما سيحتاج إليه لاحقاً. بيد أنه اختار أن يلعب في تلك اللحظة ورقة المعاهدة الدفاعية ليحاول انتزاع إعادة انتشار إضافية مقبولة.

فوجىء بيبي بالعرض؛ ولئن لم يوافق على التطرق إلى ما يستطيع عمله بشأن إعادة الانتشار، إلا أنه وعد الرئيس بأن يفكّر ملياً بما عرضه عليه (وما من ريب في أن الوعد الذي أعطاه لحكومته بعدم الموافقة على رقم محدّد، قد حال دون قبوله حتى بهذا العرض. لكن مجرد التخيُّل بأنه سيصنع ما لم يصنعه أي رئيس وزراء إسرائيلي آخر كان سيروق له حتماً).

استمرّ اللقاء بين الرئيس ونتنياهو حتى منتصف الليل. كنتُ حينها في البيت الأبيض، في الوقت الذي كان الرئيس يدير الاجتماع في جناحه الخاص بالطابق العلوي. ونظراً لتأخر الوقت، فضّل الرئيس ألا يكون هناك لقاء بعد ارفضاض الاجتماع لاستخلاص المعطيات، على أن نلتقي في الغد لتدارس الحالة التي وصلنا إليها توطئة لاجتماعه بعرفات.

وفيما نحن نتواعد على اللقاء في الغد، كان عقل الرئيس ولا ريب في مكان آخر.

مونيكا لوينسكي تُرخي بظلالها على زيارة عرفات

انكشفت قصة مونيكا لوينسكي على نحو مثير في 21 كانون الثاني/ يناير، ما بين اجتماعَيْ نتنياهو وعرفات. وعلى حين غرة، اندلعت ما يُشبه الهستيريا الإعلامية حول ما إذا

كانت للرئيس علاقة جنسية بالمتدرّبة السابقة في البيت الأبيض، وما إذا كان هو أو صديقه ومستشاره ڤرنون جوردان قد أشارعليها بحجب الحقيقة عن علاقتهما إذا ما استدعاها للشهادة المدّعي المستقل، كين ستار، أمام هيئة المحلفين الكبرى.

كان يُعرف عن الرئيس كلينتون قُدرته الفائقة على التبويب والتفريع؛ لكنه في ذلك النهار وُضع قيد الاختبار، فظهر في المساء في برنامج «ساعة الأخبار مع جيم لهرر» حيث أنكر أن تكون له أية «علاقة شائنة»، أو أنه أوحى لأحد بألا يقول الحقيقة. واغتنم فرصة المقابلة ليقول إنه يجهد نفسه في العمل الوطني ومن أجل الأمن القومي بالأخصّ، مُشيراً إلى أنه اجتمع برئيس الوزراء نتنياهو حتى ما بعد منتصف الليل ويزمع الاجتماع بالرئيس عرفات في الغد، باذلاً كل ما يستطيع من أجل إعادة العملية السلمية إلى السكة من جديد.

وإذا كان بيبي يعمل على البقاء دائماً محط اهتمام، فمن الصعب على الآخرين أن يجاروه في ذلك. فقد اتصل نتنياهو بالرئيس من قاعدة أندروز الجوية، وهو على أهبة المغادرة عائداً إلى إسرائيل، وقال له بالحرف: «اثبت مكانك. هذه أمور لا تلبث أن تنقضي». كان واضحاً أن بيبي يعرف أن الضغط حلّ الآن على الرئيس وزال عنه.

وصل عرفات في ذلك المساء بالذات. سألني الرئيس إنْ كان هناك من وسيلة لحمل عرفات على إسقاط المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية؛ كنتُ أشعر بأن الأمل ضعيف جداً في أن يقبل بذلك ـ فالمرحلة تلك، برغم كل شيء، تعود إليه بموجب الاتفاق الانتقالي.

سأل الرئيس: «ماذا عسانا نستطيع أن نقدم إليه»؟ ألمحتُ إلى خطوة رمزية واحدة يُمكننا أن نعده بها، قلتُ: «يُمكنكم سيدي الرئيس، أن تخبروه بأنكم تعلمون كم هو صعب عليه التنازل عن المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار. لكنكم موقنون بأن مثل هذه الخطوة الآن نحو الوضع الدائم هي أفضل سبيل إلى تحقيق الأماني الفلسطينية؛ وأنه إذا ما وافق على صرف النظر عن المرحلة الثالثة، سوف تتعهّدون له بتأييد فكرة الدولة الفلسطينية في مفاوضات الوضع الدائم».

وأردفتُ: إنها قفزة بالنسبة إلينا، حيث إننا لم نتخذ موقفاً من فكرة الدولة أثناء عملية أوسلو، رغم أننا كنا نعارضها في السابق. وفي الحال أُعجب الرئيس كلينتون بالفكرة، وقال: «أجل، لعلّ هذه تنجح تماماً». وما إن طرحتها، حتى ساورني شيء من عدم الارتياح. قلتُ، عليكم سيدي الرئيس أن تخفّفوا الأمر بعض الشيء. إنكم لن تلتزموا هنا بدولة ذات سُلطات أو حدود معيّنة، وعرضكم سيكون مشروطاً بإلغاء المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار

الإضافية. قال الرئيس: «مفهوم»؛ وأملتُ ذلك.

لم يُثر الرئيس كلينتون فكرة الدولة إلا في اجتماعه المسائي بعرفات. أولاً، في لقائه مع الرئيس المخصّص لالتقاط الصورة التذكارية، جلس عرفات جامداً وقد خلت قسماته من أي تعبير فيما كان الرئيس يُسأل عن مونيكا لوينسكي.

أما الاجتماع في المكتب البيضاوي الذي تلا ذلك، فكان طقسياً إلى حد بعيد. إذ قدّم فيه عرفات مطالعة طويلة من الشكاوى بحق نتنياهو حتى وهو في صدد الإشارة بانهماك الرئيس شخصياً في محاولة دفع عجلة السلام قُدماً. شكره الرئيس على رسالته التي تتضمن إعادة تأكيد قرار 1996 حول الميثاق، وحثّه على وضع جدول زمني بالخطوات التي يزمع الفلسطينيون اتخاذها في الموضوع الأمني، مقترحاً الأخذ بمقاربة «الالتزامات المتوازية» ذات المراحل التي كنتُ تقدمتُ بها، ومفادها أنه في حال نفّذ الفلسطينيون في الحال التزاماتهم الأوّلية حيال الاعتقالات ومصادرة الأسلحة، سيجد الإسرائيليون لزاماً عليهم أن ينفّذوا مرحلة جزئية من إعادة الانتشار الإضافية في غضون الأسبوعين الأوّلين من الجدول الزمني؛ والجزء المتبقي بعد مرور ثلاثة أشهر لا خمسة.

إن هذا لا يدخل في باب الأداء الفلسطيني المديد قبل مباشرة الإسرائيليين بتنفيذ أيٍ من التزاماتهم. وقد سُرّ عرفات بالطرح، لكن حين ألمح الرئيس إلى إسقاط المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، حرن عرفات ولم «يشترِ» ذلك، حتى بعدما حاول كلينتون إقناعه بمزايا الانتقال رأساً إلى الوضع الدائم بدلاً من التصبب عرقاً بالركض وراء المرحلة الثالثة - وحجّته هنا أن تلك المرحلة سوف تسلب نتنياهو الرأسمال السياسي الذي يلزمه كي يُسلِّم بالحدود الدائمة. أعرب عرفات عن شكّه في أن يُبرم نتنياهو في أيما وقت اتفاقاً للوضع الدائم، وأنه غير مستعد شخصياً للتنازل عما هو حقٌ له. فعلى إسرائيل أن تنفّذ التزاماتها، ولا سيما تلك المتعلّقة بالأرض.

ولما كان الرئيس قد قابل بيبي أيضاً في المساء وتحديداً في الجناح الشرقي من البيت الأبيض - القسم المخصص لإقامة الرئيس في البيت الأبيض - فكان من المفروض أن يُعامل عرفات بالمثل (وهذه أيضاً مثّلت نقطة تحوّل مهمّة من حيث احتمالاتها: إن عرفات الآن يحظى بمعاملة مشابهة للتي يلقاها رئيس وزراء إسرائيل. وهذا ما شكّل بياناً غير سار بالمرة لبيبي، بقدر ما كان بادرة تهدف إلى استثمار المضامين الرمزية في محاولةٍ للتأثير في عرفات من حيث الجوهر).

وفي الاجتماع المسائي في الجناح الشرقي، قرّر الرئيس أن يلعب ورقة الدولة. فإذا

قَبِلَ عرفات التوجه إلى مفاوضات الوضع الدائم، سوف يدعم الرئيس فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة في المفاوضات. وهذه، كما ألمح الرئيس، خطوة تاريخية لم يُقدم عليها أي رئيس أميركي سابق. لكنه مستعدٌ أن يخطوها في حال تخلّى الرئيس عرفات عن المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية والتحرّك بسرعة نحو محادثات الوضع الدائم.

بقي عرفات هادئاً وغير مكترث. كان أبو مازن حاضراً، ولما ألمح إلى أن الفلسطينيين ربما يقبلون بما يعرضه الرئيس عليهم، وأن المفاوضات يجب أن تبدأ فوراً، صاح به عرفات: «حسناً، سأستقيل وتعود أنت إلى غزة وتدير كل شيء». هنا أطبق أبو مازن ساكتاً. إن عرفات لن يتنازل أبداً عن المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية، لا بل إنه شرع يُذكّر الرئيس بأن كل ما يطلبه هو ما تنصّ عليه الاتفاقيات.

لم ينتهِ الرئيس إلى أية نتيجة، حتى بعدما لعب ورقة الدولة. وخلافاً لاجتهادي الشخصي، بقيتُ خارج الاجتماع على أمل أن يُدرك عرفات أن الوقت وقت تقرير لا وقت تفاوض. فجعلتُ ألوم نفسي على طرحي فكرة الدولة على الرئيس. لقد لعب الرئيس ورقة الدولة، فرآها عرفات الآن شيئاً يُمكنه الحصول عليه لاحقاً، وليس له أن يدفع لقاءها أي عربون مُقدماً.

ذهبتُ لرؤية عرفات في فندقه في اليوم التالي. كان محمد رشيد قد اتصل بي قائلاً إن عرفات بحاجة إلى بعض التطمينات؛ لقد حضر إلى واشنطن وهو مفعم بالأمل، فإذا به الآن شديد القلق. لقد وجد الرئيس مستعداً للقفز فوق المرحلة الثالثة، مع أنها جزء لا يتجزأ من الاتفاق الانتقالي. غير أن السؤال الأكبر يظل حول صحة الرئيس السياسية. والقفز المتخيّل كان مرتبطاً في أذهان الفلسطينيين بفضيحة لوينسكي. إنهم يشعرون بأن الرئيس كلينتون ضعيف، وهو لذلك لن يضغط على بيبي كي يفي بالتزاماته؛ لا بل قد يُعزل حتى من منصبه. فماذا بعد؟ إن عرفات مشغول البال.

وهذا ما خلق لي فرصة كي أُوصل رسالةً إلى عرفات. لما كنتُ مُصدِّقاً لإنكار الرئيس، وأشكّ في أنه فعل شيئاً يستوجب عزله من الرئاسة، فقد طمأنتُ الرئيس عرفات إلى أن كلينتون باقٍ حيث هو.

ثم أخبرته بأنه وإنْ كان من ضمن حقوقه أن يصرّ على تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، إلاّ أن الرئيس عرض عليه أن تؤيد أميركا فكرة الدولة - وهي خطوة تاريخية، بل سابقة بالنسبة للولايات المتحدة - «فكان أن أقنعه جوابكم بأنه ربما كان أخطأ في طرح الفكرة أصلاً». وعليه، فإن الفكرة ليست الآن على الطاولة. فماذا على الطاولة إذاً؟

قلتُ لعرفات إن ظنّي يقول لي إننا ربما نتقدم بباقة من المقترحات قريباً، بما فيها الالتزامات الإسرائيلية حيال الأداء الأمني، وتعليق مؤقّت للتصرفات السيئة، وجدول زمني بالالتزامات المتوجبة على كل طرف، مع وضع معالم على الطريق لاستكمال مسائل المرحلة الانتقالية والمباشرة بمفاوضات الوضع الدائم.

كنتُ مجتمعاً به على انفراد (وحده جمال هلال كان حاضراً)، وقد جلس عرفات طوال الوقت متبلّد الشعور؛ فقط حين شرحتُ له أن الرئيس كلينتون سيخرج سالماً من القضية ويبقى في منصبه، أظهر شيئاً من الشعور - شعور الارتياح طبعاً. ولولا ذلك لبقي خلواً من أي تعبير وجداني. وكثيراً ما يخطر لي أن من بين كل الذين قُيّض لي أن أفاوضهم، الشخص الوحيد الذي لا أتمنى أبداً أن ألعب معه لعبة البوكر هو عرفات.

مع ذلك، كنتُ أعلم أنه قد سمعني. لم يكن عندي أية أوهام البتة حول مسألة الدولة. كان قصدي غير ذلك: أردته أن يفهم أنه قد خيَّب أمل كلينتون - وجعل الرئيس أقل ميلاً الآن إلى المجازفة بنفسه من أجل عرفات - وأن يُدرك أيضاً أنه عندما يتلقى مقترحاتنا المقبلة، والتي ستتضمن ولا شك بعض البنود التي يعسر عليه هضمها، يجب أن يتأكد من أن هناك ثمناً عليه أن يدفعه إذا ما خيَّب أمل كلينتون مجدّداً.

لقد استنفدت الاجتماعات أغراضها، وحان الآن الوقت لكي نتقدّم بمقترحاتنا. وقد أوصيتُ بأن نُقدِّم تلك المبادرة في السرّ، وبما يُعطي الجانبين مجالاً للاختيار بين التفاوض على شيء ما من دون أية مساعدة خارجية، أو تركنا نخرج بمبادرتنا إلى العلن. وحيث إن كلا الطرفين سيُواجهان مشاكل مع مقترحاتنا على أرجح الظنّ، فلعلّ ذلك يكون حافزاً لهما على عمل شيء ما من دوننا.

طرح المبادرة برغم الأزمة الطارئة مع العراق

في الوقت الذي كان فيه نتنياهو وعرفات يزوران واشنطن، كانت هناك أزمة تتفاقم بسرعة بين الولايات المتحدة والعراق. ففي نهاية كانون الثاني/ يناير 1998، تسارعت الأحداث حين منع صدّام حسين مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة من دخول منشآت ومواقع تطوير محتملة للأسلحة. وكان الرئيس كلينتون قد أوضح بما لا لبس فيه أنه لن يتسامح أبداً بعرقلة صدّام لمهمة «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق» (أونسكوم)، وأنه سيكون هناك ردّ عسكري فيما لو استمر العراق في إعاقة عمل المفتشين الدوليين. كان الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، يحاول في حينه إيجاد حل سياسي للمأزق، غير أن انتباه العالم انصبّ أكثر على توقّع نشوب نزاع عسكري جديد مع العراق.

وهذا ما كان ينطبق بنوع خاص على إسرائيل. فحين أطلق صدّام تسعة وثلاثين صاروخاً من طراز «سكود» على إسرائيل عام 1991، آملاً بذلك أن يحوّل نزاعاً عبّأ العالم كله ضد العراق إلى حرب عربية - إسرائيلية، لم ترد إسرائيل انتقاماً، لكن صوارخ سكود هذه كانت تحمل آنذاك رؤوساً حربية تقليدية فقط، أما الآن فيُقال إن صدّام قد شحن صواريخه برؤوس كيميائية، وأنه إذا ما هاجمت الولايات المتحدة العراق، فربما يستخدمها ضد إسرائيل. كان أمراً بديهياً أن تتوتر أعصاب الإسرائيليين؛ لكن على عكس ما حصل عام 1991، حين هلّل الفلسطينيون للهجمات الصاروخية على إسرائيل، كان الفلسطينيون هذه المرة يشاطرون الإسرائيليين انزعاجهم وقلقهم.

فلقد أشاع خطر ضرب إسرائيل بصواريخ مزوّدة برؤوس حربية كيميائية الذعر بين الإسرائيليين والفلسطينيين سواء بسواء. ونظراً لقُرب الضفة الغربية، فقد طلب وزير الصحة الفلسطيني من الحكومة الإسرائيلية أن تؤمِّن الأقنعة الواقية من الغازات للفلسطينيين أيضاً، وأن تمدّهم بالمساعدات الطارئة عند الضرورة. ومن سخرية القدر أن يكون صدّام حسين هو من كان يُثبت بالقرينة مدى تضافر مصائر الإسرائيليين والفلسطينيين. مع ذلك، وفي ظروف كهذه، طغت الأزمة مع العراق، فجعلت دبلوماسيتنا بين الإسرائيليين والفلسطينيين همّاً ثانوياً - في الوقت الحاضر على الأقل.

لم أكن أعلم كم سيطول اُلتفاتنا إلى العراق، لكنني خلصتُ إلى أننا يجب أن نطرح مقترحاتنا على الطرفين على السكت، وحتى قبل اندلاع المواجهة العسكرية. سوف يجنّبنا ذلك الحاجة إلى ممارسة الضغط على أيٍ من الطرفين، في الوقت الذي نزودهما فيه بجدول أعمال لمفاوضاتهما السرّية الخاصة بهما. فمع تحوّل انتباه العالم - وانتباهنا نحن أيضاً - إلى مكان آخر، سوف يتسنّى لهما أن ينتجا تفاهماتهما الخاصة، إدراكاً منهما بأنه إذا لم يوفّقا إلى ذلك، سنطرح أفكارنا على الملأ في وقت ما. قد يكون ذلك حافزاً لمحادثاتهما؛ وعلى أية حال، ما إنْ تنتهي المجابهة مع العراق ويلتفت المصريون والسعوديون وغيرهم إلينا من أجل عمل المزيد لحلّ المسألة الفلسطينية، سوف تكون مقترحاتنا على الطاولة سلفاً ونكون عندئذ جاهزين لإعلانها.

وافق الرئيس ومادلين وساندي على هذه المقاربة. واتصلت الوزيرة بنتنياهو وعرفات ودعت كلاً منهما إلى إيفاد شخص واحد لمقابلتي سرّاً في لندن.

اجتماعات لندن السرّية

بيبي أوفد إسحاق مولخو، وعرفات أرسل صائب عريقات. اجتمعتُ بكل منهما على

حدة وبصورة سرّية في لندن يوم 31 كانون الثاني/ يناير 1998، وعرضتُ عليهما الخطوط العريضة لمقترحاتنا.

ولأول مرة أعرضُ تحديداً للعشريات الدُنيا: 13 بالمئة للأراضي الجديدة التي ستنضوي تحت السيطرة الفلسطينية الجزئية على الأقل. كما قدمتُ جدولاً متسلسلاً بما يتعين على الفلسطينيين الشروع فيه فوراً على صعيد الاعتقالات، ومواجهة البنية التحتية لحماس، والبدء بمصادرة الأسلحة غير الشرعية. واستئناف التعاون الأمني الثنائي مع إسرائيل. أما الإسرائيليون، فيتعيّن عليهم أن يستكملوا تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الإضافية، تلك التي سبق وعرضوها في آذار/ مارس الماضي، بحلول نهاية الأسبوعين الأوّلين. ويشتمل ذلك على تحويل 2 بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب). كما يتضمن كذلك تعزيز السلطة الفلسطينية في المناطق التي تملك فيها مسؤوليات قائمة عن طريق تحويل 7,1 بالمئة من منطقة (ب) إلى وضعية المنطقة (أ) - وهذا أيضاً من المفروض إنجازه عند نهاية الأسبوعين الأوّلين. وفي الأسبوع السادس من الجدول الزمني - أو منتصف الطريق في فترة التنفيذ المحدّدة بثلاثة أشهر - يقوم الإسرائيليون بتنفيذ المزيد من إعادة الانتشار، بإضافة 5 بالمئة أخرى إلى المنطقة (ب). وهذا يعني أنه من أصل الـ 13 بالمئة، سيكون قد تم تحويل 7 بالمئة بحلول الأسبوع السادس، والـ 6 بالمئة الباقية من إعادة الانتشار في نهاية فترة الثلاثة أشهر. والمنطق وراء هذا الترتيب كان لإرضاء الحاجة الإسرائيلية إلى التيقن من أن الفلسطينيين يفون بالتزاماتهم الأمنية أولاً، وفي الوقت عينه تلبية حاجة الفلسطينيين إلى تبيان أنهم يكسبون شيئاً ما داموا يؤدّون ما يتوجب عليهم(*).

من نافل القول إن الالتزامات الفلسطينية كانت في تطورٍ مستمر، لكن بعض المسؤوليات - مثل خفض عدد أفراد الشرطة الفلسطينية - كان قد وزِّع على مراحل ضمن الجدول الزمني الممتد ثلاثة أشهر. وعلى النسق عينه، لن تنتهي الفترة التنفيذية المحدّدة بثلاثة أشهر إلاّ وتكون مسائل كمطار غزة، وميناء غزة، والمنطقة الصناعية، والممر الآمن قد سُوِّيت. بعبارة أخرى، باستثناء المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار - المسألة التي لم نتطرق إليها في مقترحاتنا هذه - تكون جميع التزامات الفترة الانتقالية قد نفِّذت.

صحيح أن التعليق المؤقت للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي، أو للتحريض الفلسطيني، لن يكون جزءاً من مقترحاتنا الرسمية هذه، غير أننا وضعنا في اعتبارنا أن يكون هناك

(*) كذلك اقترحنا عملية تحويل ثانية بمقدار 7,1 بالمئة لسلطات (ب) إلى سلطات (أ) في نهاية الفترة الزمنية المحدّدة بثلاثة أشهر.

تفاهم غير رسمي بهذا الخصوص لدى كلا الطرفين بغية إشاعة مناخٍ تكون لمفاوضات الوضع الدائم فيه حظ من النجاح.

قرأ إسحاق مولخو كل كلمة بتمعّن شديد. وكانت ثمة نقطتان مثار قلقٍ لديه: فهو لا يظن أن بيبي يُمكن أن يوافق على الرقم 13 بالمئة، ويشعر أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت كي يُثبت الفلسطينيون حُسن أدائهم قبل أن يُطلب من إسرائيل تنفيذ أية مرحلة من مراحل إعادة الانتشار الإضافية. سأل إن كان في مقدوري إرجاء عرض المقترحات على الفلسطينيين، فقلتُ لا، مشيراً إلى أننا قد هيكلنا المقترحات على نحوٍ جعل تسلسل الأداء الفلسطيني أولاً، والأداء الإسرائيلي ثانياً. قلتُ: «أستطيع أن أؤكد لك أن صائب سوف يشتكي من هذه النقطة بالذات عندما ألتقيه. إن الفلسطينيين يريدون إما توازٍ دقيق في الالتزامات، أو على الأقل أداء الأمور التي تهمّهم قبل غيرها».

وتبيَّن أن تكهّني كان صحيحاً. إذ حاججني صائب بأن الالتزامات الفلسطينية قد «حُشرت في الأمام»، بينما لن يتسلّموا الأرض ذات المعنى إلاّ في وقت متأخر من العملية. وهذا، على حد قوله، «لن يمشي». وجواباً على كلامه، أشرتُ إلى أننا لا نقوم بما يروم الإسرائيليون. فهم يريدون فترة طويلة من أدائكم قبل أن يعيدوا نشر قواتهم من أية أرض. وقد قسّمنا الـ13 بالمئة لإعادة الانتشار بحيث تحصلون على عائد بعد أسبوعين، ثم على آخر في منتصفها وكذلك الأمر في نهايتها - ومعلومكم أن كل العملية لا تزيد عن ثلاثة أشهر. قال صائب إننا قد مررنا بحالة استعصاء طوال العام المنصرم؛ والمرء لا ينتظر كل هذه المدة الطويلة إلا ليحصل على مكاسب ملموسة - ليس على صعيد إعادة الانتشار الإضافية فحسب، بل وفيما يتعلق بالمسائل الانتقالية الأخرى كذلك، كالمطار والممر الآمن.

وشأن إسحاق مولخو، لم يُبدِ صائب مقاومةً، بل اكتفى بالقول إنه يشكّ في أن يقبل عرفات بذلك. فأجبته بأن لا ينتظروا منا شيئاً أفضل من ذلك.

طلبتُ من إسحاق وصائب أن يدرس الزعيمان مقترحاتنا ثم يوافياننا بردّهما عليها، فوعد كلاهما بأن ينقلا الأفكار على أكمل وجه.

الطرفان يكبحان حماستهما

ولمرة واحدة، لم يعمد أحد الطرفين إلى تسريب واقعة المقترحات أو مضمونها في الأيام التالية لاجتماعات لندن. ربما لأن كلاً منهما رأى وجه النفع من إبقائها سرّاً طي الكتمان فيما أنظار العالم مسمّرة على العراق. ولعلهما انتبها إلى أن أفكارنا تقرّبهما من

بعض في معارضتهما لما قدّمناه من مقترحات - حاسبَيْن أننا لن نتردد في إعلان المقترحات التي لم تُعجب أحداً منهما إذا ما فشلا في التوصل إلى اتفاق بنفسيهما.

أياً كان السبب، فقد أعلمنا الطرفان كلاهما بأنهما يعتزمان الآن التوصل إلى تفاهم حول المسائل الانتقالية، وإلى استئناف مفاوضات الوضع الدائم بمفردهما. وإذا ما أعطيناهما بعض الوقت، سوف يعمل الطرفان سويةً من خلال القنوات السرّية الخاصة بهما.

فلم أجد ضيراً في ذلك. بل لطالما مازحتُ زملائي بأن هدفي الرئيسي هو جمع الفريقين معاً إما لدعم ما أفعله أو لمعارضته. وإذا كانت لهما مصلحة في العمل معاً، فذلك لعمري دليل تقدّم.

لكن مثل هذا التقدّم يتطلّب، في الواقع، التوصل إلى اتفاقات في نهاية المطاف. هنا كان الجوهر لا يزال يفرّق بينهما. فنتنياهو لا يرغب سوى في إجراء عمليات إعادة انتشار رمزية؛ لا بل يحاول بالأحرى إقناع الفلسطينيين بالاكتفاء بالمطار والمنطقة الصناعية، والتخلّي عن بقية المسائل الانتقالية، والتوجّه رأساً إلى مفاوضات الوضع الدائم. لكن الفلسطينيين، الذين يريدون الأرض، لم تنطلِ عليهم حجّة بيبي (في اجتماعات سرّية عقدها مع أبو مازن وأبو علاء) بأنه يستطيع أن يعطيهم أكثر في الوضع الدائم إذا لم يطالبوه بتقديم الكثير في إعادة الانتشار الإضافية. وفي كل الأحوال، لم يكن الفلسطينيون مستعدين لدفع ثمن المواجهة مع حماس والجهاد الإسلامي إذا كانوا سيحصلون على النزر اليسير في المقابل.

ظلت مناقشاتهما طي الكتمان عدّة أسابيع. وما دامت المناقشات لم تنكشف، فمعنى ذلك أن الطرفين جدّيان. وخلال تلك الفترة، بقيتُ على اتصال وثيق بكلا الطرفين. لكن ما إن تسرّب خبر وجود تلك المحادثات، حتى أدركتُ أن احتمالات توصلهما إلى اتفاق باتت شبه معدومة. لذا، وحتى قبل أن ينصرم شهر آذار/ مارس، وقبل أن تضع الأزمة العراقية أوزارها - مع تراجع صدّام حسين وقوله إن «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق» تستطيع القيام بمهامها من دون أي عائق - أدركتُ بأن علينا أن نتدخل في الأمر. أما وقد أخذ الطرفان علماً بمقترحاتنا، تُرى هل نمضي قُدماً بها؟ هل نخرج بها إلى العلن؟ هذا هو السؤال.

بيبي يقطع الطريق على مقترحاتنا

مع انتهاء الأزمة العراقية، ومثول مونيكا لوينسكي وأمها أمام هيئة المحلفين الكبرى

وما ولّده ذلك من اهتمام وتعاطف - وتكاثر الأسئلة حول كين ستار وما علاقة كل ذلك بتحقيقات وايتووتر - ساور بيبي خوف حقيقي الآن من أن نخرج بمقترحاتنا إلى العلن. فاتخذ عدة خطوات لتصعيب الأمور علينا في هذا المضمار. أولاً، شنّ هجوماً علنياً على عرفات، مشدّداً على أنه لا يفي بأي من التزاماته بموجب اتفاقية أوسلو؛ وأرسل، ثانياً، فريقاً صغيراً برئاسة ديفيد بار إيلان، الشخص المولج بالاتصالات العامة لديه، كي يكرّر نفس التهجّمات في زياراته لأبرز أعضاء الكونغرس الأميركي. وتحدث، ثالثاً، مع زعماء الجالية اليهودية (من أمثال مورت زوكرمان، صديق الرئيس كلينتون)، مؤكّداً على مسامعهم أن تنفيذ إعادة انتشار إضافية بأكثر من 10 بالمئة سيشكّل خطراً مميتاً على إسرائيل(*).

انتبه الفلسطينيون إلى هجوم نتنياهو وتملكتهم الخشية من أن يفلح في ردعنا. لذلك، سرّبوا رقم الـ 13 بالمئة الخاص بإعادة الانتشار الإضافية، على أمل أن يُصعّب ذلك أي تفكير بالابتعاد عنه. كما سعوا إلى الردّ على اتهامات بيبي باتهامات مضادة من طرفهم بالقول إن خطوات إسرائيل الأحادية الجانب مستمرة دونما انقطاع: مزيد من النشاط الاستيطاني، مصادرة ممتلكات الفلسطينيين وبطاقات الهوية في القدس، طرد عائلات فلسطينية من منازلها في القدس، هدم بيوت الفلسطينيين... وسواها من «الانتهاكات» لعملية أوسلو. كان كل طرف يسعى جاهداً إلى إبراز أبشع صورة للطرف الآخر.

وإذا لم تقع أية أعمال إرهابية جديدة، إلاّ أنه كانت هناك تقارير متواترة عن وجود تهديدات إرهابية (فبعدما قُتل قيادي بارز من حماس، كان اسمه مدرجاً على لوائح الموت الإسرائيلية، في انفجار غامض في رام الله، سارع بيبي إلى إنكار المسؤولية عنه عبر بيان علني - تخوّفاً دونما ريب من انتقام حماس - بالرغم من تبجحاته السالفة بأن إسرائيل لن تتوانى عن الذهاب إلى أي مكان، وفي أي وقت كان، لوقف كل من يهدد سلامة الإسرائيليين بالخطر عند حده).

(*) بعد مكالماته الهاتفية مع نتنياهو، نقل زوكرمان تعليقات بيبي إلى الرئيس وإليّ شخصياً. قال مورت إن بيبي طليق، وإنه ربما يكون مستعداً للتساهل إلى حدود 11 بالمئة، إنما هذا هو الحد الأقصى الذي يُمكن أن يذهب إليه. وأية زيادة عن ذلك، ستعرّض أمن إسرائيل لخطر جدّي. وإذا كان بيبي قادراً على التحرك بحرية لجهة نوعية الارض، إلا انه لا يستطيع عمل اي شيء بالنسبة لكميتها. وأخبر مورت بأننا قد فاجأناه كذلك بالرقم 13 بالمئة. فسألتُ مورت كيف نكون قد فاجأناه ونحن قد أخبرناه مراراً وتكراراً بان رقمنا سيكون من ضمن العشريات الدنيا؟ «وقد جئنا بالفعل بأدنى عشرية ممكنة يا مورت». قال مورت إن بيبي ظنّ أن أدنى عشرية تعني 11 بالمئة. وفي ضوء تمكّن بيبي المعروف والموصوف من اللغة الإنجليزية المتامركة، لم أستطع أن أقاوم الشعور التهكّمي بأنني قد نسيت أن إنجليزية بيبي ضعيفة جداً ولعل «هذا ما يَفسّر سوء الفهم» الحاصل.

وثارت ثائرة مادلين وبيرغر حيال جولات الضغط التي يقوم بها بيبي هنا، وشعرا بأن عليهما أن يحرجاه عن طريق الكشف عن مقترحاتنا للملأ. غير أن الرئيس كلينتون ظل غير مرتاح، خشية من أن نتلقى «لاءين» اثنتين إذا ما أعلنا مقترحاتنا الآن، ومن ثم نكون أسوأ حالاً بكثير.

شاطرتُ الرئيس شكوكه. وليس إلا «نعم» فلسطينية يُمكن أن توقع بيبي في ورطة، لأن الجمهور الإسرائيلي سوف يضغط على أي زعيم إذا أدرك أن الشريك العربي مستعدٌ للخطو باتجاه السلام والحكومة الإسرائيلية تُحجم عن ذلك. وإلى أن يتحقق ذلك، يستطيع بيبي أن يتلطّى خلف انحباس الـ«لا» الفلسطينية؛ أجل، إن في إمكانه هنا أن يقول «لا» من غير أن يخلق مشكلة سياسية.

لم تكن نظرتي للأمور تتفق ونظرة أي من بيرغر أو مادلين؛ أو حتى مع نظرة معظم العاملين في فريقي؛ أو في شُعبة شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية. غير أنني قرأتُ أيضاً في إحجام الرئيس عن المواجهة مع نتنياهو مؤشراً على أننا لن نتحمّل موقفاً متشدّداً قد نعلنه للملأ. والحال، أنني عندما أخبرتُ الرئيس بأنني أفضّل التوجّه إلى المنطقة ومحاولة استخلاص «نعم» من عرفات أولاً قبل الضغط على بيبي، تنفّس كلينتون الصُعداء بوضوح، وسرعان ما اعتنق ساندي ومادلين هذا التوجّه.

سافرتُ إلى المنطقة في 25 آذار/ مارس، حاملاً رسالة من الرئيس كلينتون تقول: «سيدي الرئيس، أودّ الدفع بأفكارنا إلى الأمام. ولكي أقوم بذلك، من الضروري أن أعلم ما إذا كُنتم ستوافقون عليها. بصراحة، لا أرى معنى للتقدم بأفكارنا إذا كنتم سترفضونها... سيدي الرئيس، إنني جاهز لاتخاذ قراري، وأتطلع بأمل إلى عودة دنيس حاملاً معه الردّ بـ«نعم» من طرفكم».

كان ثمة افتراضٌ مبيّت في رسالة كلينتون مؤداه أننا المفتاح للتأثير في الإسرائيليين، والمفتاح لتمهيد الملعب حتى يتساوى الفريقان، إنما يتعين على عرفات أن يزوّدنا بالوسيلة لأداء هذا الدور. والغريب في الأمر، أن ممانعة بيبي في تنفيذ إعادة انتشار إضافية بنسبة 13 بالمئة قد جعلت هذا الرقم المتدني أكثر قبولاً لدى الفلسطينيين. فهمت الأمر على ذلك النحو. وإذا كانت قلة فقط من زملائي قد شاطرتني فهمي هذا، إلاّ أنني توقعتُ أن أكون قادراً على استخلاص «نعم» فلسطينية. إنما لم يعنِ ذلك أنني توقعتُ من عرفات أن يجعل مهمتي سهلة أو مريحة. كنتُ أعرف أنني يجب أن أكافح من أجلها، وأنني لن أحصل على تلك الـ«نعم» من أول لقاء، وأن عرفات يُريدني أن أفهم كم أن ذلك شاقّ عليه. وهو في هذا لم يُخيّب أملي قط.

استخلاص الـ«نعم» من عرفات

وصلتُ إلى مقر قيادة عرفات في غزة مساء 26 آذار/ مارس، بعدما التقيتُ بنتنياهو أولاً وأطلعته على ما أنوي عمله مع عرفات. لم يكن يزعجه أبداً أن أتخابط وعرفات، كما كان في غاية الاسترخاء ـ ولا عجب، فهو لا يتعرّض لأي ضغط في ذلك الحين. لكن القصة اختلفت مع عرفات. بدأتُ اللقاء بأن شرحت له الغاية من مجيئي، وهي تدارس المقترحات برمتها معه، وأن الجواب بـ«نعم» جزئية أو ملتبسة لن يكون مقبولاً.

شرعتُ بتقديم رسالة الرئيس كلينتون إليه، قائلاً إنه من دون ردّ إيجابي، لا أعتقد أن الرئيس سيُتابع العمل، فما بالك بالانهماك فيه. إنه يطلب «هذه الـ«نعم» منكم، ليس لأننا نعلم بأننا قادرون على الاستحصال على مثيلتها من نتنياهو، بل لمعرفتنا بأننا لن نستطيع استخلاصها منه من دون «نعم» منكم».

كنتُ أحاول استباق حُجج عرفات، لذا قلتُ له إنكم ستسألونني وما الجدوى من قولي «نعم» إذا كان نتنياهو سيقول «لا»؟ جوابي إليكم هو التالي: سوف ننسحب من عندكم مزوّدين بـ«نعم» من طرفكم. وبهذه الـ«نعم»، سوف تقع التبعة في حال أخفقنا مع بيبي على عاتقه وليس على عاتقكم. هزّ رأسه استحساناً لوجهة التحليل هذه. وكان ذلك الشطر السهل من المهمة.

ومضيتُ بعد ذلك إلى عرض المقترحات ـ التي لم تكن تختلف من حيث الأساس عما عرضته على صائب في 31 كانون الثاني/ يناير. فبدأتُ بالتطرق إلى عمليات إعادة الانتشار الإضافية وتمرحلها، بتحويل مناطق من فئة (ج) بحيث تغدو فلسطينية بصفة كاملة أو جزئية، وتحويل مناطق من (ب) إلى مناطق (أ). قلتُ لعرفات إن مساحة سيطرتكم المدنية في الضفة الغربية سوف تكبر من 27 بالمئة إلى 40 بالمئة من كامل المنطقة. وبتحويل مناطق (ب) إلى (أ) على صعيد نقل السلطات، سوف تزداد المساحة التي تمارسون فيها سيطرة كاملة ـ مدنية وأمنية على السواء ـ من 2,9 بالمئة فقط إلى ما يربو على 18 بالمئة من كامل الضفة الغربية.

ولفتُّ نظره كذلك إلى أن المطار ـ الذي سيمنح الفلسطينيين هامشاً أكبر من حرية الحركة ـ والممر الآمن بين غزة والضفة الغربية، والمنطقة الصناعية، هذه كلها أمور سوف يُتفق بشأنها وتوضع موضع التنفيذ خلال الفترة الزمنية المحدّدة بثلاثة أشهر لتطبيق الالتزامات المتبادلة (فيما خصّ الميناء، سوف يُتفق بشأنه إنما سيستغرق بناؤه عدة سنوات).

كذلك هناك بنود تُعتبر بمثابة مكاسب له في هذا الاتفاق. لكنني أشرتُ إلى أن عليه التزامات كذلك ـ التزام بالتعاون الأمني الكامل والقاطع والمتواصل مع الإسرائيليين: والتزام بتطوير وتفعيل خطة عمل لاعتقال منفّذي ومخطّطي الأعمال الإرهابية وتفكيك البنية التحتية الداعمة للإرهاب؛ والتزام بمنع التحريض على العنف؛ والتزام بمصادرة الأسلحة غير المشروعة؛ والتزام بالعمل في مجالين حيث يخرق الفلسطينيون مسؤولياتهم بموجب الاتفاق الانتقالي: تجاوز عدد أفراد الشرطة الفلسطينية الحد المسموح به، وعدم تصدّيهم للفلسطينيين الذين قتلوا إسرائيليين وما زالوا أحراراً في المناطق الفلسطينية. وأخيراً، بخصوص ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، قلتُ له إن رسالته إلى الرئيس كلينتون كانت مفيدة للغاية، لكنه يودّ لو تعطونها وزناً مؤسساتياً أكبر بتوكيد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عليها من جديد.

شدّدتُ على أن هذه جزء لا يتجزأ من باقة متكاملة، وتستدعي عملاً سريعاً وفق جدول زمني، أريته هنا لعرفات واستعنتُ به لتبيان ما ينبغي لكل طرف أن يقوم به ومتى.

انتقلنا من ثم إلى بحث مسألة التعليق المؤقت للسلوكيات السيئة: على الفلسطينيين أن يتوقفوا عن تحدّي الشرعية الإسرائيلية في المحافل الدولية، بينما يحاولون إعلاء شأن أنفسهم فيها؛ وأن يمتنعوا عن البناء من دون ترخيص في المنطقة (ج)؛ وأن يوافقوا على عدم اتخاذ أية خطوات أحادية الجانب، مثل إعلان الدولة ـ والتسليم بأن النزاع لا يُحل إلا من خلال المفاوضات. وعلى الإسرائيليين أن يتوقفوا عن هدم منازل الفلسطينيين المشيّدة من دون ترخيص، وعن مصادرة بطاقات الهوية المقدسية، وعن بناء الطُرق الالتفافية من دون التشاور مع الفلسطينيين، وعن توسيع المستوطنات خارج «النطاق المباشر والمجاور للمستوطنات القائمة».

وختاماً، قلتُ له إنني لا أشك في أنكم تشعرون بأن هناك التزامات صعبة مطلوبة منكم أيها الرئيس. لكن الحقيقية هي أنكم سوف تكسبون أرصدة حسّية جداً على صورة أراضٍ فضلاً عن تنفيذ معظم المسائل الانتقالية. ثم إن التعليق المؤقت من جانب الطرف الإسرائيلي سوف يبدّل الأجواء تماماً لصالح شعبكم. هذه ليست نهاية الطريق، بل هي الطريق الذي لا يُمكن سلوكه ما لم أرجع إلى الرئيس كلينتون حاملاً الـ«نعم» منكم.

استمع إليّ عرفات وأنا اتكلّم مدة ساعة من الزمن تقريباً. لم يكن فاقد الشعور هذه المرة. كان من الواضح أن العديد من هذه المطالب لم تعجبه، غير أنني ثابرت على الكلام حتى وهو يُبدي علامات الامتعاض. وقد جاء دوره الآن ليُدلي ببعض الملاحظات. استهلّ

كلامه بموضوع التحريض. قال إنه يرى حاجة إلى وقف التحريض، إنما يجب أن يكون ذلك التزاماً متبادلاً - أي أن على الإسرائيليين أن يتوقفوا عن التحريض هم أيضاً. ثم سأل أين هي المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية؟ فأنا لم آتِ على ذكرها. ثم كيف يمكن له أن يُخفِّض عديد قوى الشرطة لديه إذا كان له أن يؤدي كامل الالتزامات الأمنية؟ وماذا عن محتوى الـ13 بالمئة من الأرض؟ فنتنياهو كثيراً ما يتحدث عن أرض «نوعية». وهل ستكون الأرض متصلة جغرافياً؟ وبالنسبة للتعليق المؤقت، ألمح إلى أن الفلسطينيين لن يُقدموا على تغيير الوضع الشرعي للأرض قبل 4 أيار/ مايو 1999، تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية (فهمتُ منه أن ذلك سيكون أسلوبه في حفظ حقه بإعلان دولة من جانب واحد في ذلك التاريخ إذا لم يتم التوصل إلى أي اتفاق). وأخيراً، قال إن هناك شيئاً ناقصاً في مقترحاتنا. إذا كان يُطلب منه القيام باعتقالات، فعلى إسرائيل هي الأخرى أن تفرج عن السجناء وفقاً لأحكام الاتفاق الانتقالي.

وتناولتُ كل نقطة من النقاط التي أثارها، بعضها بعين العطف والبعض الآخر بصورة سلبية. بالنسبة للمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية ومسألة التحريض، قلتُ إن هذه مجالات يمكن أن نُشكّل لجاناً تتولاّها. وعن التواصل الجغرافي للأرض، فإن قراءتنا للاتفاق الانتقالي لا تفرض على الإسرائيليين أن يتفاوضوا على الأرض بل أن ينسّقوا مع الفلسطينيين قبل تنفيذ أية عملية نقل للأراضي أو للسلطات. وعليه، يُمكن بحث مسألة التواصل الجغرافي في اجتماعات التنسيق تلك، وسوف نشجّع من جانبنا الإسرائيليين في هذا الخصوص. وعن مسألة التعليق المؤقت، قلتُ يجب ألا يدع نفسه تنساق مع الوهم: صحيح أننا نريد لمفاوضات الوضع الدائم أن تجري على قدم وساق وتتكلل بالنجاح قبل 4 أيار/ مايو 1999، إلاّ أننا سوف نعارض الخطوات الأحادية الجانب بكل أشكالها. وحدها النتائج المتفاوض عليها تتسم بالثبات والدوام. وعن الشرطة، قلتُ إن الفلسطينيين لديهم التزام بموجب الاتفاق الانتقالي، وهم لا يفون به. فكيف يُمكنه أن يدعو إلى «التطبيق الدقيق» للاتفاقيات إذا كان طرفه لا يفعل ذلك؟ وأخيراً، بصدد السجناء، فقد تناولت هذه النقطة ووافقت على إدخال مسألة السجناء الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية في الاعتبار.

شكرني عرفات على ما قُلته في موضوع السجناء، وقال إنه لا يستطيع أن يبتّ في أي شيء الليلة، فنحن نطلب منهم الشيء الكثير ولا نعطيهم إلا أقل القليل مما يستحقّون. وبخلاف زياراتي الاعتيادية لغزة لعقد اجتماعات ليلية متأخرة، حيث اعتدتُ أن أغادر حالاً

بعد المناقشة، فقد اجتمعتُ بعدئذ بأبو مازن وعزّزت لديه رسالتي المحورية: من غير «نعم» من عرفات، سوف يتعطل عملنا. فقال إنه سيعمل جاهداً على استحصالها منه.

في الليلة التالية حين اجتمعتُ بعرفات، انضم إلينا أبو مازن من جديد. بدأ عرفات بتلاوة قائمة طويلة من الشكاوى بحق نتنياهو وقلّة نضجه كزعيم. قال إن إسرائيل لا تفي بالتزاماتها، فكيف يسعه والحال هذه أن يفي هو بجميع التزاماته؟ كيف له أن يعرف إنْ هو قال «نعم» ونتنياهو قال «نعم» أن بيبي لن يصرّ على الأداء الفلسطيني ويبحث عن ذريعة للتملّص من مسؤولياته؟

حدّق فيّ كما لو أنه قد بزّني في كل شيء استطعتُ قوله. أجبته: «لقد فاوضت على اتفاق الخليل أيها الرئيس، وانسحب نتنياهو عن الخليل. ليس لديّ ضمانات أُعطيها لكم باستثناء أننا سنراقب التزامات الجانبين. والمخاطرة التي تخوضونها بالقول «نعم»، تبقى أدنى بكثير من المخاطرة التي ستتحمّلونها بتركي أرجع إلى الرئيس كلينتون بـ«لا» أو بـ«ربما» منكم. ماذا تريدونني أن أقول له؟».

قال بالعربية، قل له: «على بركة الله». ولأول مرة في الاجتماع تلوح البسمة على شفتي أبو مازن (أخبرني لاحقاً أنه كان غير متأكد مما سيفعله عرفات، غير أنه قال «على بركة الله»، وذلك يعني أن عرفات يقول «نعم» بصورة قاطعة، بينما «إن شاء الله» طريقة للتهرّب من المسؤولية وترك كل شيء للأقدار). بعد ذلك قال عرفات بالإنجليزية: أخبر «الرئيس كلينتون أنني قلتُ «نعم» من حيث المبدأ». وشرح لماذا هي «نعم» مبدئية، ذلك لأنه لم يَرَ المقترحات في صيغة مكتوبة، وإنما سمعها تُعرض عليه شفهياً.

أومأتُ له برأسي، ثم التمستُ منه أن يُبقي الأمر طي الكتمان في الوقت الحاضر. كنتُ أريد أن يسمع الرئيس هذه الـ«نعم» مني، لا أن يقرأ عنها في الصحف. زد على ذلك أن بوسع الرئيس كلينتون أن يُحسن الإفادة من الـ«نعم» الفلسطينية ـ ويُحسن إقناع نتنياهو كذلك ـ إذا ما كنا نحن الجهة التي تُعلنها. هزّ عرفات رأسه موافقاً، إنما كنتُ على يقين من أن ذلك سيعطينا بضعة أيام فقط قبل أن تغدو الـ«نعم» الفلسطينية ملء الأسماع.

قبل أن أقفل راجعاً إلى واشنطن، مررتُ لرؤية بيبي، وأخبرته بأن عرفات قال نعم من حيث المبدأ. ودخلتُ معه في تفاصيل العرض من جديد بغية توكيد ما تعنيه هذه الـ«نعم» لجهة كل المسائل التي طالما أشار إليها بوصفها مسائل «التبادلية» وهي: الأمن، توقيف المشتبه بهم، مصادرة الأسلحة غير الشرعية، التصدّي للبنية التحتية للإرهاب، خفض عدد أفراد الشرطة الفلسطينية، إعادة توكيد القرار بشأن الميثاق، التهريب

والتحريض. كنتُ أريد أن يعرف نتنياهو أن «نعم» في المبدأ تعني نعم لأجندته هو، فضلاً عن القبول بإعادة انتشار إضافية أصغر بكثير مما كان الفلسطينيون يُطالبون به.

أنصت بيبي إليّ وهو يعي أن رقّاص الساعة سيبدأ الآن بالتأرجح وأن الضغوط ستتحول إليه. قال إنه كان قادراً على الجزم بأن عرفات سيقول نعم. سألته ولماذا لم تخبرني بذلك؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، لماذا لم يُخبرني مساعدك العسكري بأن استخباراتكم متأكدة من أنه سيقول نعم؟ حار بيبي جواباً، ربما لأنه كان قد بدأ فعلاً يفكّر في الورطة التي على وشك أن يرى نفسه فيها.

الياس يولّد فكرة تجسيرية

ظلّت الـ«نعم» الفلسطينية على الأفكار الأميركية المكتومة من دون تسريب مدة أسبوع كامل، مما سمح لي بالعودة إلى واشنطن وتقديم إيجازي إلى الرئيس من غير أن يعي الجمهور بحدوث تطور مهمّ باحتمالاته. غير أن نتنياهو كان يواجه مشكلة. فعرفات قال نعم للمقترحات ـ المقترحات التي فرضت التزامات أمنية على الفلسطينيين، لكنها دعت كذلك إسرائيل إلى إعادة انتشار إضافية بنسبة 13 بالمئة؛ وهو عمل يُعارضه اليمين الإسرائيلي. ردّة فعل بيبي الأوّلية كانت التشديد على أنه لا يستطيع العمل بنسبة 13 بالمئة، غير أنه يريدنا، في كل الأحوال، أن نثبّت ماذا تعني حقيقةُ الالتزامات الفلسطينية ـ وهذا نوعاً ما في مصلحة إسرائيل.

وبإيعاز من الرئيس، عدتُ إلى المنطقة لأرى إنْ كان هناك من سبيل إلى إقناع بيبي بشراء المقترحات الآن. لم تجر اجتماعاتنا القليلة الأولى على الوجه المأمول. إذ دأب يلحّ على انتزاع المزيد من الفلسطينيين، وثابرتُ من جانبي على الردّ بأن في حوزتي شيئاً منهم بينما لم يصلني شيء منه بعد، وبأنّي لستُ في وضعٍ يسمح لي بالعودة إليهم ومطالبتهم بالمزيد. الحلّ الأوّلي لوضع كهذا، في رأيه، هو أن أعمل معه ومع إسحاق مولخو وداني ناڤيه كي أفهم ماذا يريدون من الفلسطينيين حتى ينفّذوا إعادة الانتشار الإضافية. لكن ذلك لا يعني أنه يلتزم بالـ 13 بالمئة ـ فهذا ما لا قبل له به ـ وإنما يعني فقط أن علينا أن نتوصل إلى بعض التفاهمات حول ما تحتاج إليه إسرائيل على صعيد مسائل «التبادلية».

وهكذا بدأت مناقشات مملّة حول ما ينبغي أن يحصل بصدد كل مسألة، بدءاً بمن يلزمه اعتقال، وصولاً إلى مواجهة البنية التحتية للإرهاب. وفي الوقت الذي كنتُ أرى فيه حاجة إلى الوضوح، لم يكن من سبيل إلى إحرازه ما لم نتمكن من ضمان الـ 13 بالمئة

الإسرائيلية في إعادة الانتشار الإضافية. شرع بيبي يشتكي من أننا قد حشرناه في الزاوية. وهو لا يستطيع فعلاً تنفيذ الـ 13 بالمئة، خصوصاً الآن وقد قبل بها عرفات. قال: «ما كان يجب أن تُعلنوا هذا الرقم على الملأ». قلتُ له بأننا انتظرناهم أكثر من شهرين كي يتحركوا، وهو يعلم كما أعلم بأنه أياً كان الرقم المعلن، فإنه كان سيحاول القبول بما هو أقل منه لا لشيء إلاّ لاسترضاء جناحه اليميني.

قلتُ: «كان خطأً منكم أن تتحدثوا طوال شهرين عن نوعية الأرض من دون أن تعرّفوها معنا أو مع الفلسطينيين». لماذا لم تستخدم غداة 13 كانون الثاني/ يناير قناتكم السريّة لتقولوا للفلسطينيين: انظروا، يُمكننا أن نذهب إلى حد الـ11 بالمئة من الأرض التي تهمّكم أو لكم أن تقبلوا بـ13 بالمئة من الأميركيين التي ستكون في معظمها صحاري قاحلة؛ وحتى هذه لن يتمكنوا أبداً من تحقيقها لكم؟ لماذا لم تشرحوا لهم مصاعبكم وتعرضوا عليهم خياراً ربما كان جذّاباً إليهم؟ لم يكن لدى بيبي أي جواب. لقد لعب على عامل الوقت؛ وها هو الوقت قد نفذ بالمرة.

عندما أطلعتُ الوزيرة وساندي على ما آلت إليه الأمور مع نتنياهو، صارا حتى أشدّ توقاً إلى مجابهته الآن، لا سيما وأن «نعم» عرفات صارت الآن في اليد. لكن الرئيس كان لا يزال ميالاً إلى تفادي المواجهة معه.

وبناءً على ذلك، وفي آخر اجتماع أعقده مع بيبي قبل العودة إلى واشنطن في منتصف نيسان/ أبريل، حزمت أمري، ومن دون الرجوع إلى أحد، بأن أُجرّب فكرة، لم يسبق أن طلبتُ ترخيصاً بها من الوزيرة أو من ساندي. التقيتُ به على انفراد وقلتُ له إنني قد قدحتُ زناد فكري لأرى إن كان ثمة مخرج من المأزق حول إعادة الانتشار الإضافية. إن الرئيس لا يرغب في الدخول في أية مواجهة معكم، إلا أنه يؤثر المواجهة على التراجع وفقدان صدقيتنا. لذا عليّ أن أفعل شيئاً. عندي فكرة، وهذه الفكرة لم يسبق أن عرضتها على أحد. بل لا أعلم في هذه اللحظة إن كان الرئيس حتى سيؤيدها؛ هذه الفكرة سأطرحها عليكم إذا ما وعدتموني بأن تبقى بيننا نحن الاثنين.

كان بيبي الآن قد صار جالساً على نصف مقعده، وقد مال بوجهه عليّ وهو يقول من دون تفكير: «ماذا يجول في رأسك؟». إذا كانت اللهفة علامةً على انفتاح المرء على فكرة ما، فما كنتُ لأحظى بلحظة أنسب من تلك اللحظة لأطرح فكرة تجسيرية ـ أو هكذا اعتقدتُ على الأقل.

قلتُ له: «إن الـ13 بالمئة هي الآن رمز بالنسبة لكم ولعرفات وللرئيس كلينتون. إنكم

لا تستطيعون القبول بها، وكذلك كلينتون وعرفات لا يستطيعان القبول بأقل من 13 بالمئة. فماذا تقول لو طلعتُ بصيغة تسمح لكم بالقول إنكم تخلّيتم عن 11 بالمئة من الأرض، وفي الوقت ذاته تتيح لعرفات بأن يقول إنه قد حصل على 13 بالمئة للفلسطينيين؟ بمستطاعكم أن تفعلوا ذلك بتخصيصكم 11 بالمئة من الأرض لإعادة الانتشار الإضافية و2 بالمئة للطُرُق الفلسطينية، أو للمنطقة الخاصة للتنمية الاقتصادية الفلسطينية، أو للمحميات الطبيعية الفلسطينية. أو يُمكنكم أن تأخذوا «المنطقة الصفراء» في غزة وتحوّلوها كلها، أو جزءاً منها، إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة.

جاء جواب بيبي سريعاً: «أعجبتني الفكرة». وطلب أن يأتوه بخرائط إلى مكتبه. وبدأنا نتحرّى كيف السبيل إلى تنفيذها. اتضح لنا بسرعة أن «المنطقة الصفراء» في غزة ـ نظراً إلى صغر مساحة القطاع، زهاء 380 كيلومتراً مربعاً فقط في مجموعه ـ لا يُمكن أن تسدّ الفجوة القائمة ما بين 11 بالمئة و13 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، حيث 2 بالمئة منها تساوي 118 كيلومتراً مربعاً. غير أن فكرة الطُرُق أو المنطقة الخاصة للتنمية الاقتصادية أو المحميات الطبيعية ـ وهي بنود نصّ عليها الاتفاق الانتقالي ـ كانت إمكانية واضحة المعالم. قال بيبي إن عليه أن يعمل عليها. فذكّرته بأنه يجب أن يحيط عمله هذا بالكتمان كي لا أجد صعوبة أكبر في «بيع» الفكرة للرئيس كلينتون وللوزيرة أولبرايت.

ضحك بيبي وقال: «أنت قادر يا دنيس على بيعها لهما». ومن أسفٍ أن حماسته للفكرة جعلتني فجأة عصبي المزاج، خشيةً من أن أكون قد تماديتُ أكثر مما ينبغي.

الرئيس كلينتون يقبل، بيبي يتراجع و«إنذار» مادلين

في طريق عودتي إلى واشنطن، اتصلتُ بمادلين لأُخبرها بما فعلت. وجدتها أكثر دعماً ومساندةً لي مما توقعتُ، إذ قالت إنه حل ذكي، وإنه «سيُعجب الرئيس» على الأرجح.

وقد كانت خير متنبىء بردّة فعل الرئيس كلينتون. فلدى عودتي، اجتمعتُ به في مكتبه داخل جناحه الخاص، وحين شرحتُ له ما اقترحتُ، صاح: «هذا بالضبط صنف الأفكار التي تروق لبيبي. إنها تخلّصه من ورطته ويستطيع الزعم بأنه قد صمد ويُظهر لأنصاره بأنه قد تخلّى بأقل مما كان سيتخلّى أحد غيره».

الأمر، طبعاً، لم ينتهِ عند هذا الحد، فبيبي كان لم يكتشف بعد من أين يأتي بالـ2 بالمئة. المفروض أن تكون هذه النسبة مدروزة جيداً كي يشعر الفلسطينيون أن المجموع

هو فعلاً 13 بالمئة من الأرض.

استأذن بيبي بأن أعود إليه للتحدث في الفكرة ـ الفكرة التي لم تتسرب إلى الخارج بعد. وخلال ثلاثة أيام ركبتُ الطائرة مجدداً ووجهتي مطار بن غوريون. ومن دواعي الأسف أنه تناول الفكرة هذه المرة وحطّ من قيمتها، زاعماً أنه لا يوجد ما يكفي من الأرض لسد الفجوة بين ما يستطيع فعله والـ13 بالمئة. ومن جديد، عاد القهقرى إلى 9 بالمئة لإعادة الانتشار الإضافية، على أن تُضاف فكرتي التجسيرية إلى ذلك. وهنا شعرتُ بأنه قد سخّر فكرتي لتقليص ما كان مستعداً أن يعمله على صعيد إعادة الانتشار الإضافية.

علا الشحوب وجهي. قلتُ له إنني قد أقنعتُ الرئيس بفكرتي التجسيرية، وها أنذا أبدو الحين كالساذج المغفّل. ما كنتُ ذهبتُ إلى الرئيس بهذه الفكرة لو كنتُ أعرف «أنكم ستعيدون النظر في ما يمكنكم عمله بشأن إعادة الانتشار الإضافية». ربما يتوجب عليّ أن أسحب الفكرة الآن. ردّ بيبي بأنه يستطيع الوصول إلى 12 بالمئة، أما 13 بالمئة فمستحيل. سألته ما الذي تغيّر بين اليوم الذي عرضتُ فيه الفكرة عليه ويومنا هذا؟ فكان جوابه: فقط لا توجد أرض كافية لتوفير جسرٍ معقول (وهذا كما هو بيّن بذاته غير صحيح، إذا كان مستعداً للوصول إلى 12 بالمئة من مجرد 9 بالمئة).

لعلّني كنتُ ساذجاً إذ فكّرتُ بأن فكرتي التجسيرية سوف تُحقّق شيئاً عند كلا الطرفين. وحتى لو لم أكن ساذجاً، فأنا مقتنع الآن بأنني قد خالفتُ واحدة من قواعد التفاوض عندي: أي، ألا أُجرّب فكرة تجسيرية إلا بعد أن أتبيّن بجلاء أن كلا الطرفين متلهفان لها ويفتّشان عن مخرج. لقد لعبتُ الفكرة عاجلاً وبأسرع مما ينبغي، ولا شك في أن بيبي شعر بأن لديه الوقت ليتفاوض، وها هو يتفاوض.

لكنني رفضتُ التفاوض؛ لن أنظر في أي شيء يقلّ عن 13 بالمئة. إنه يستطيع استخدام الجسر للوصول إلى هناك، لكن في نهاية المطاف إما أن يتجمّع لديه 13 بالمئة أو لا يكون هناك اتفاق. فكان جوابه: حيث إننا لن نتمكّن من حل هذه المعضلة اليوم، فلِمَ لا نحل شيئاً آخر؟ لِمَ لا نوجد تفاهمات حول الضمانات التي يحتاجها للمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية والوضع الدائم كي يُبرم اتفاقاً؟ كان يُلمّح ضمناً إلى أنه سيصل إلى 13 بالمئة، غير أنني لم أثق به، مؤمناً بأن ذلك مجرد تكتيك آخر من تكتيكات التسويف والمماطلة. فأخبرته بأنني سأحتاج إلى مصادقة واشنطن على أي نقاش كهذا.

مادلين، هي الأخرى، كانت مرتابة بأمره، لكنها رأت أن عليّ أن أمضي قُدماً في النقاش، بشرط أن نتحرك أيضاً لاستخراج بعض القرارات. سألتُ ما رأيي في أن تجتمع

بالزعيمين مجدداً في لندن؟ بدافعٍ من شعوري بأننا في حاجة إلى تحديد موعد نهائي لنتنياهو إذا أُريد منه أن يحسم أمره، وافقتها على أن الفكرة معقولة. فاقترحت من ثم 4 أيار/ مايو موعداً للاجتماع في لندن، وجاء جواب الزعيمين بالموافقة. وتقرّر أن أبقى في المنطقة إلى ذلك الحين. وحيث إن نائب الرئيس آل غور سيصل للمشاركة في الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لإعلان دولة إسرائيل، رأيت أن أستفيد من وجود نائب الرئيس، علّنا نستطيع دفع بيبي إلى الرقم 13 بالمئة حتى ونحن نفاوض على الضمانات التي ستكون رهناً بالتوصل إلى اتفاق. كما سأستخدم وجوده أيضاً لإبقاء عرفات على تجاوبه ـ علماً بأنه من الأهمية بمكان بالنسبة إليه أن يبني علاقة طيبة بغور طالما أن غور يُمكن أن يُصبح الرئيس المقبل للولايات المتحدة.

كان عرفات في أحسن حالاته السلوكية مع غور، إذ أعرب عن تصميمه على العمل ضد الإرهاب، وعن استعداده للمضي قُدماً نحو مفاوضات الوضع الدائم ما إن يوافق نتنياهو على المقترحات الأميركية. تشبّث بيبي بموقفه حيال النسبة المئوية لإعادة الانتشار الإضافية، مركّزاً على الضمانات التي يحتاجها وعلى مطالب الأمن الإسرائيلي. وبحلول موعد ركوبنا الطائرة إلى لندن، كان في جيبي نص الضمانات بخصوص المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية، ومعارضة كل أشكال الخطوات الأحادية الجانب بما فيها إعلان الدولة الفلسطينية، وإعادة التوكيد على انتهاج سياسة «اللامفاجآت» في مفاوضات الوضع الدائم. غير أنني لم أرَ موجباً لصياغة هذه النقاط صياغة نهائية إلى حين الاتفاق مع بيبي على الـ13 بالمئة.

وفيما عدا ذلك، كنتُ على يقين من أن السبيل الوحيد لحمل بيبي على الموافقة هو أن يدرك أنه عند نهاية اجتماع لندن، إما سنُعلن أننا الآن نملك «نَعَمَيْن» اثنتين من حيث المبدأ، أو سنكشف أن رئيس الوزراء غير قادر على القبول بأفكار الرئيس وأن ثمة القليل مما يُمكننا عمله في هذه المرحلة. كان هذا هو الكلام الذي يُشنِّف أُذن السيدة أولبرايت. في رأيها، لقد كنا ليِّنين أكثر مما ينبغي مع بيبي، وبذلنا كل جهد مستطاع لاستيعابه، ولا سيما بواسطة فكرتي التجسيرية؛ وقد آن الأوان لأن ينبري أو يصمت ـ ويواجه من ثم عاقبة ذلك أمام الجمهور الإسرائيلي.

مهما بلغت أولبرايت من التصميم والعزم عند توجهها إلى مقابلة نتنياهو، فقد كانت تُلاقي عنتاً، في معظم الأحيان، في حمله على القطع بشيء في نقاشاتهما المباشرة. كان يبدو متجاوباً، ونادراً ما يجنح إلى المواجهة، ويسوق ملاحظات معقولة ـ وبعد ذلك، كثيراً

ما كنتُ أسمع مادلين تقول لي في دهشة: «كيف أمكنه أن يتفادى ما كنا نحاول عمله معه؟». ولم يكن الاجتماع الأوّلي به في لندن استثناءً. أعطته مادلين الإنذار؛ ومن دون أن يظهر عليه أنه انزعج أو تضايق، تفادى بيبي الإنذار بالقول إن هناك، في الحقيقة، ثلاثة عناصر تدخل في العدة اللازمة لأي تصريح: انصياع الفلسطينيين لأحكام الاتفاق الانتقالي وبروتوكول الخليل حول الأمن، التحريض والأسلحة غير المشروعة وما شابهها؛ التفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار الإضافية والوضع الدائم؛ وحل المأزق حول الـ 13 بالمئة. ثم، ومن كل بد، اقترح بيبي أن نُبقي موضوع الـ13 بالمئة إلى الأخير، ونحاول الانتهاء أولاً من البندين الأوّلين، وإتاحة الفرصة له كي يقنع بهما أعضاء حكومته في الأسبوع القادم. سألته مادلين لماذا لم يصطحب معه كل ما يحتاجه من أعضاء الحكومة إلى لندن للبتّ نهائياً في المسألة. أجاب بأنه فكّر فعلاً في الأمر، بيد أنه انتقل ليقول: «سأكون مرناً في مسألة إعادة الانتشار، لكن لا قُدرة لي على الـ 13 بالمئة. ما رأيكِ لو تذهبين مع طوني بلير إلى عرفات وتُخبرانه بأنكما توصلتما معي إلى 12 بالمئة؛ فإذا ما التقى معكما عليه، سنُبرم اتفاقاً. إن المصريين، على حد علمنا، يعتقدون بأن عرفات سيرضى بـ12 بالمئة».

التفتت إليّ مادلين مستفسرة، فقلتُ: «لم نسمع شيئاً من هذا من المصريين». كانت مستعدة للعمل مع بيبي على البندين الأوّلين من البنود التي ذكرها في باقته، إنما لم تكن مستعدة لأن تطلب من عرفات القبول بأقلّ من 13 بالمئة. هنا اقترح نتنياهو أن يعمل إسحاق مولخو وداني نافيه معي على البندين الأولين، على أن يفكّر هو في طريقة يُدبِّر بها أمر الـ13 بالمئة.

جاءني إسحاق بعد فترة وجيزة بمقترحات حول الضمانات التي سيطلبها بيبي منا حول المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية. وكذلك حول الوضع الدائم. الضمانة الخاصة بالمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار كانت حسبما توقعت تقريباً، لكن الضمانة التي يطلبها بيبي بشأن الوضع الدائم تجاوزت كل ما كنتُ قد صغته في هذا الشأن، إذ أوحت بأنه ليس لنا أن نقدّم إلى الفلسطينيين أية فكرة حول الوضع الدائم - حتى ولو كانت فكرة غير رسمية - ما لم تكن قد نالت سلفاً الموافقة الإسرائيلية. لقد ذهب بهم الشطط كل مذهب. صحيح أنني كنتُ مستعداً لتقديم ضمانة قوية حول عدم مباغتة إسرائيل بأية مفاجأة ووضع هواجس إسرائيل في الاعتبار قبل عرض أي شيء، لكن أن تمارس إسرائيل حق النقض حتى على مناقشة فكرة من الأفكار، فهذا ما سيُكبّل أيدينا أيما تكبيل.

من جهة، قلتُ لإسحاق ربما يكون هذا النقاش غير ذي أهمية عملية: ففي ضوء استمرار الاختلاف حول الـ13 بالمئة، لن تُجرى هناك أية محادثات بشأن الوضع الدائم. لكن حين ذكر إسحاق أن الضمانات بشأن الوضع الدائم قد تساعد بيبي على التغلّب على المأزق المستحكم حول إعادة الانتشار الإضافية، أجبته بأنه كان بودّي أن أحاول، لكن الضمانات التي يسعى وراءها لا يمكن أن تقبل بها أية إدارة أميركية على الإطلاق. أبدى إسحاق استعداده لتلطيف النصّ، وبالفعل أحرزنا بعض التقدم في رتق الاختلاف بيننا.

وفي وقت لاحق من بعد الظهر، تحدثتُ ونتنياهو عن اللجنة الخاصة بالتحريض وسواها من المسائل المتعلقة بالالتزامات الفلسطينية. ومرة أخرى أسمعته لازمتي: «لن نصل إلى نتيجة ما لم يحصل اتفاق على الـ13 بالمئة». قال لي إن «فتيانه» لديهم فكرة، وطلب من داني أن يأتي ويحدّثني عنها، وفي أقل من ساعة كان داني في غرفتي بالفندق. ومؤدى الفكرة هو أن يقترب الإسرائيليون من الـ13 بالمئة الآن، على أن يسدوا النقص بين رقمهم ورقم الـ13 بالمئة ـ «لنسمّه س»، على حد قول داني ـ بعد فترة التنفيذ المحدّدة بثلاثة أشهر. قال، وبهذه الطريقة سيعرف الفلسطينيون أنهم سيحصلون على 13 بالمئة في إعادة الانتشار الإضافية، إنما فقط في وقت لاحق وليس في الموعد الذي ينصّ عليه الجدول الزمني الممتد ثلاثة أشهر.

سألتُ داني ما إذا كان بيبي يكسب الكثير حقاً من مثل هذه المقاربة. إحساسه كان أن بيبي قد يحرز مكسباً لدى اليمين الإسرائيلي. إنما كانت عندي مشكلتان: أولاً، كنتُ قلقاً من أن يعلن بيبي لاحقاً وبمنتهى البساطة أن فارق الـ 1 بالمئة ـ وهو ما اشتبهتُ في أنهم يفكّرون فيه ـ سيكون مرحلتهم الثالثة من مراحل إعادة الانتشار الإضافية(*). ثانياً، كنتُ أخشى من أن تؤدي إطالة الجدول الزمني أكثر من ثلاثة أشهر إلى إثارة المزيد من المطالب الفلسطينية الجديدة، أقلّه طلب تعديل المواقيت لأدائهم التزاماتهم. وختمنا اجتماعنا من دون اتفاق.

أما اجتماعنا بعرفات في وقتٍ مبكر من ذلك النهار، فقد خلا من أية مشاكسة أو خصام. أخبرته مادلين بأنها لا تزال تسعى إلى الظفر بالـ«نعمَيْن»، وإذا ما أخفقت في ذلك ستعلن أن عرفات قال «نعم» من حيث المبدأ، بينما رئيس الوزراء نتنياهو أبى ذلك. فسُرّ عرفات بما سمعه.

(*) بالفعل، حين سألتُ داني كيف سيميّزون عملية النقل الإضافية هذه عن المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار، قال لعلّها تكون جزءاً منها. غير أن نتنياهو كان قد سبق وأخبرني بأن المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار ستكون صغيرة جداً، وأراد الحصول على ضمانة منا بأن لا نعمل قضية منها.

ها نحن أمام اللحظة الفاصلة. هل يسعنا القبول بمسعى بيبي الجديد إلى تدبير أمر الـ13 بالمئة بالحيلة؟ أخذت مادلين باقتراح داني، لكنها ظلت قلقة بسبب مخاوفي أنا. لذا قرّرت أن تتصل بنتنياهو وتُخبره بأننا نزمع درس فكرتهم خلال الليل.

وعلى مائدة العشاء في المساء، اقنعتُ مادلين بأن أقصى ما يُمكننا قبوله هو الفكرة التجسيرية الأصلية التي سبق وعرضتها على بيبي - وهي الفكرة التي لم يدرِ بها لحد الآن سوى نفر قليل من الأميركيين والإسرائيليين. فإذا ما التمس بيبي المزيد، فما عليه إلاّ أن يقصد عرفات باقتراحه ذاك، ويُغريه بـ«حلوانة»، كالإفراج عن السجناء مثلاً.

وتناولنا طعام الفطور في صبيحة اليوم التالي مع بيبي، وأخبرناه بأننا غير قادرين على القبول بفكرته (13 - س)، وطرحتُ عليه فكرة أن يتوجه بفكرته هذه إلى عرفات رأساً، ومعها «الحلوانات» الأخرى طبعاً. لكنه كان يحسّ أن عرفات لا يستجيب إلاّ لنا. وقد اقترح بيبي للوقت الحاضر أن تُعلن الوزيرة أننا قد اقتربنا من الاتفاق، ولذلك فهي تدعو الزعيمين إلى واشنطن لمتابعة المناقشات في الأسبوع القادم. لم تكن مادلين مرتاحة لهذا الاقتراح، ورأت أننا في حاجة إلى صياغة تجعل من اجتماع كهذا في واشنطن أقل يقينية وأكثر مشروطية. فاقترحتُ أن نعلن بأن تقدماً ما قد أُحرز، وأنه إذا ما حُلّت المسائل المتبقية، سيدعو الرئيس كلينتون الطرفين إلى واشنطن في 11 أيار/ مايو لمباشرة محادثات الوضع الدائم. استحسنت مادلين الفكرة وكذلك نتنياهو، الذي غادر عائداً إلى إسرائيل وهو يعتقد، من دون شك، أنه استطاع أن يتفادى رصاصة أخرى، مؤقتاً على الأقل.

عرفات، بدوره، أُعجب بصياغة البيان العلني، لكنه طلب شيئاً واحداً من الوزيرة، وهو أن تقول، في أي بيان تريد الإدلاء به، إنه - أي عرفات - قَبِلَ أفكارنا من حيث المبدأ، «فذلك ولا غرو طلبٌ عادلٌ» على حد تعبيره. نزلت الوزيرة عند طلبه هذا، واضعةً في ذهنها أنها قد طمأنت بيبي إلى أنها ستصرّح بأنه يبذل جهوداً بنّاءة.

وكانت، بالفعل، عند وعدها. لكن ثلاث نقاط تضافرت لتخلق مشكلة لنتنياهو إثر مغادرته لندن: الأولى، تصريح مادلين بأن عرفات قد قَبِلَ أفكارنا من حيث المبدأ - فلئن كان بيبي، كما قالت: يبذل جهوداً بنّاءة، إلا أنه لم يكن ثمة مجال للخطأ في أنه لم يقبلها؛ الثانية، إن دعوة الرئيس كانت مشروطة ورهناً بقبول أفكارنا؛ والثالثة، أن مادلين قالت في ردّها على سؤال طُرح عليها، ورغم توخّيها الحذر، إن الأفكار لن تُميَّع. وحين سُئلت إنْ كان الحادي عشر هو الموعد النهائي، قالت: «لك أن تسمّيه موعداً نهائياً إنْ شئت. الموعد النهائي

هو حيث لا يعود ثمة جدوى من التحدث عن الوضع الدائم... ما لم تكن قد وافقت على بقية المسائل».

لم نكن نعتزم استخدام عبارة «موعد نهائي»، فما بالك بنسج قصة حوله؛ غير أن حكاية قد نُسجت برغم ذلك. كان بيبي قد غادر قبل انعقاد المؤتمر الصحافي، وفي باله أن لا مشاكل لديه. لكن حين وصل إلى إسرائيل، طالعته عناوين الصحف وهي تتحدث عن أن الولايات المتحدة تضغط عليه بواسطة إنذار.

اتصل بي ليشتكي من أن مادلين قد زجّت به في موقف حرج، قائلاً إن عليها أن تسحب الكلام الذي يُستشفّ منه توجيه إنذار. أفهمته بأننا يُمكن أن نصرّح علناً بأنه لا وجود لأي إنذار، لكنها ستبقى مُصرّة على أنه لن يكون هناك اجتماع الأسبوع المقبل مع الزعيمين، لإطلاق مفاوضات الوضع الدائم، ما لم يتمّ التوصل إلى اتفاق.

قال بيبي: «لدي زيارة مقرّرة منذ أمد بعيد إلى الولايات المتحدة في الأسبوع القادم. وسأكون في واشنطن على أية حال. بوسعنا أن نجد طريقة لتسوية الأمر، لكن دَعْ مادلين تلطّف ألفاظها بعض الشيء».

كانت مادلين قد غادرت عائدة إلى البلاد عقب مؤتمرها الصحافي رأساً، فيما بقيتُ أنا إلى اليوم التالي كي أُطلع الأوروبيين على مجريات الأمور. ولدى سفري إلى واشنطن في اليوم التالي، استجاب بيبي للضغوط بأن دعاني علناً إلى المجيء إلى إسرائيل لمواصلة التباحث. ولما لم يكن لنا أية وسيلة اتصال على الرحلات الجوية التجارية عبر الأطلسي، فإني لم أدرِ بذلك البتّة، ووصلت إلى مطار دالاس متوقعاً أن أتجه رأساً إلى منزلي. بدلاً من ذلك، سلّموني رسالةً تطلب مني أن أتوجه إلى مقابلة وزيرة الخارجية على جناح السرعة. أقلّتني سيارة إلى الوزارة، وهناك أخبرتني مادلين بما فعله بيبي، وقالت بما يُشبه الاعتذار إنها لا ترى بديلاً عن سفري في الغد إلى إسرائيل: «بيبي يريدك هناك، وهذه علامة جيدة على ما أرى. ولكن حتى إذا لم تكن كذلك، فلا يسعنا السماح له بالادّعاء أنه مستعد للعمل على تذليل الفوارق ونحن من يمنعه». وافقتُ على مضض، وشرحتُ لزوجتي ديبّي إنني وإن كنتُ قد غبتُ عنهم مدة أسبوعين، إلا أنني مضطر لمغادرتهم ثانيةً في الصباح. لم تكن مسرورة بما سمعت، لكنها تفهّمت الوضع.

لو كنتُ أعلم بما كان ينتظرني حال وصولي إلى إسرائيل، لما كنتُ ذهبتُ قط. وإلى يومنا هذا، لا أدري إن كان ذلك قد دُبّر لي عن عمد، أم أن تطوراً مستجداً وغير متوقع قد حمل بيبي على التمثيل أمام مجلس وزرائه، متخذاً مني سناداً يتكىء عليه.

والتطوّر المستجدّ كان التالي: السيدة الأولى، هيلاري كلينتون، وفي حوار عبر الأقمار الاصطناعية أجراه معها شبّان وشابات، إسرائيليون وفلسطينيون مشاركون في مؤتمر لـ«بذور السلام»(*) عُقد في روما، أجابت على أحد الأسئلة بأن تحدثت عن دولة فلسطينية. وقد أُستغلّ جناح نتنياهو اليميني هذا التصريح للضغط عليه كي لا يرضخ للضغوط الأميركية، خشية أن تكون الـ13 بالمئة لإعادة الانتشار خطوة أولى تليها بعد ذلك الدولة الفلسطينية.

بدا تصريح السيدة الأولى على قدر كافٍ من البراءة بالنسبة إليّ، غير أن بيبي كان في قمة الاستياء والغضب بسببه ـ أو على الأقل هذا ما أراد لمجلس وزرائه ولي أن نعتقد.

ما إن حطّت بنا الطائرة، حتى أُخذت رأساً من المطار إلى مكتب رئيس الوزراء. فأدركتُ على الفور أنني في ورطة. كان بيبي قد جمع عدداً كبيراً من وزرائه بانتظاري في قاعة اجتماعات مجلس الوزراء ـ وكان وحده الغائب. اشتبهتُ في أنه يريد أن يدخل علينا دخولاً مهيباً، ويتخذ مجلسه في خُيلاء المتنفّذين، وينبري إلى إلقاء خطبة رنّانة، مما لا يصعب على المرء تخيّله: إن الولايات المتحدة، صديقة إسرائيل، قد أعطت إنذاراً، وألمحت ضمناً إلى أن الفلسطينيين وافقوا على سلوك نهج معقول فيما إسرائيل لم تفعل ذلك؛ والسيدة الأميركية الأولى (وأظن أن الجميع يحسب أنها تتحدّث بالنيابة عن الرئيس) قد أيّدت الآن فكرة الدولة، وعلى إسرائيل أن تقبل بالشروط التي لا يمكنها القبول بها وإلاّ وصمت بعدوة السلام. إن هذا نكثٌ بالتعهّدات المعطاة لإسرائيل، ومثار شكوك خطيرة في إسرائيل حول صدق نوايا الولايات المتحدة.

ومن دون أدنى ريب، وصل بيبي محاطاً بهالة من الزهو والكنفشة، وقال بالضبط الكلام الوارد أعلاه. كأني كنتُ قد قرأتُ نصّه بحذافيره، وعكستُ مضمونه وأسلوبه على السواء. وفيما أنا جالس هناك أستمع إليه، قررتُ أن أقول له ببساطة: «أنت مخطىء»، وأن أطرح عليه سؤالاً لا غير: «لماذا أردتني أن أعود أدراجي وأطير إلى هنا؟».

لم يكن لديه جواب حقيقي على ذلك، وبدا ناتان شاراتسكي في حالة ذهول، أما إسحاق مُردخاي فقال، في نبرة تكاد تكون اعتذارية، حبّذا لو تصدرون شجباً أقوى لتعليقات السيدة الأولى. أجبته بأن تعليقات السيدة الأولى لا تعبِّر بالضرورة عن سياستنا

(*) بذور السلام، منظمة تجمع وتُقرّب بين الشبان الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب بهدف الإتاحة لهم أن يروا بعضهم بعضاً كبشر حقيقيين ذوي آمال ومخاوف وحاجات ومظالم حقيقية.

(وقد قال البيت الأبيض ذلك علناً)، والرئيس يزمع توبيخ زوجته ـ وأكثر من أي رئيس وزراء إسرائيلي وبّخ زوجته على إدلائها بتصريحات قد لا تعكس السياسة الرسمية (قلتُ ذلك وأنا أنظر ناحية نتنياهو، لعلمي أن سارة [زوجته] تُدلي من حين لآخر بتصريحات تسبّب له إحراجاً). بيد أنني لا أنوي منازلته على مزاعمه هذه، بل اخترتُ بدلاً من ذلك التركيز على الأسباب التي حدت برئيس الوزراء إلى مطالبتي بالعودة. أما وأن بيبي قد أدّى «تمثيليته» أمام جمع كبير، ضامناً بذلك أن تتناقل الصحافة الآن ما صدر عنه من كلام، وحيث إنه لا يملك جواباً مقنعاً على سؤالي لماذا استدعاني للعودة على عجل إلى إسرائيل، فقد كان مستعداً عندئذ لتأجيل الاجتماع.

في الخلوة معه، قال لي: «لقد وضعتَ مسدساً في رأسي»، فماذا تنتظر مني؟ أخبرته بأنني كنتُ قاب قوسين أو أدنى من ترك الاجتماع احتجاجاً. لقد أُهنت؛ وتعيّن عليّ أن أطير حول نصف الكرة الأرضية كي أُهان. إننا أصدقاؤه الوحيدون؛ وحاولنا أن نلبّي احتياجاته؛ واستطعنا أن نؤثّر في الفلسطينيين، وعلى مسؤوليتي الخاصة عرضتُ عليه فكرة تجسيرية يستطيع الفلسطينيون بسهولة أن يقولوا إنها تمثّل تراجعاً عما سبق لنا اقتراحه ولم يقبلوا به.

عند هذا الموصل، أصبح بيبي تصالحياً. قال إن علينا أن نعمل يداً بيد، وأنه من الممكن وضع العملية على السكة من جديد، وهو يصبو إلى ذلك، وأن عليّ أن أثق بأنه ينوي ذلك فعلاً. إنما «عندي مشكلة حقيقية»، وهي أنه يُلاقي صعوبة أكبر الآن في الأخذ بالـ13 بالمئة؛ وهو لذلك في حاجة إلى حيّز لالتقاط أنفاسه؛ فلِمَ لا ندعه يستخدم زيارته المقبلة لواشنطن لإيجاد حلٍ نهائي للمسائل غير المتعلقة بإعادة الانتشار الإضافية، ومن ثم يُمكنني أن أرجع إلى المنطقة للعمل معه وحده على حل مسألة الأرض؟

وفيما أنا أنصت إليه، توصلتُ إلى قناعة بأنه واقعٌ تحت ضغوط هائلة (وهي ليست بالأمر السيء بالضرورة). كما ازددت يقيناً من أننا يجب ألا نسوّي نهائياً المسائل غير المتصلة بإعادة الانتشار الإضافية. وحقيقة أنه يريدها على نحو ملحّ، إنما يمنحنا ورقة ضغط، وإنّي أرغب في استخدام تلك الورقة لحمله على التسليم بالـ13 بالمئة أولاً. كنتُ مستعداً لمحاولة التلطيف من صورة الإنذار، بشرط أن يتعهّد لي، أقلّه في السرّ، بأن يسوّي مسألة إعادة الانتشار الإضافية قبل نهاية شهر أيار/ مايو. إذ بمجرد أن نجتمع به في واشنطن ونُبيِّن له أن ليس هناك من إنذار، سيزول مفعول الضغط عنه ـ ولذلك، أُريد أن انتزع التعهُّد منه هنا والآن.

لعلّه اقتنع بكلامي وقَبِلَ به. ولعلّه أدرك أنه قد تمادى في هذه اللعبة إلى أقصى حد ممكن وسيتعيّن عليه أن يُقرّر في نهاية أيار/ مايو ماذا يريد. أياً يكن السبب، فقد أبدى استعداده للموافقة على إصدار بيان يقول: «سيجتمع مفاوضون أميركيون وإسرائيليون في واشنطن ابتداءً من 11 أيار/ مايو ولمدة أسبوع. إن هدفنا المشترك هو التوصل إلى اتفاق، بحيث نكون قادرين على عقد قمة أميركية - إسرائيلية - فلسطينية بحلول 28 أيار/ مايو لإطلاق مفاوضات الوضع الدائم».

نتنياهو يلين حول صيغة الـ13 بالمئة، فهل أتمكن من إقناع الفلسطينيين؟

كانت الاجتماعات في واشنطن من النوع الذي يُمكن للمرء أن يتنبأ به. صحيح أنها لم تشهد أية أزمة، إلاّ أنها أيضاً لم تسفر عن شيء. بعد ذلك، أرادني بيبي أن أعود إلى القدس. ربما لأخلق انطباعاً وهمياً بحصول تقدم. إنما لم أكن راغباً في السفر مجدّداً، فقلتُ له إن ما من سبب يحول دون العمل معاً عبر الخط الهاتفي المأمون.

لم يتبدل الشيء الكثير قبل الأسبوع الأخير من أيار/ مايو. حاول بيبي عدة مرّات أن يحملني على القبول برقم قريب جداً من 13 بالمئة لإعادة الانتشار - حتى إنه سألني ذات مرّة ما إذا كنتُ أقبل بـ 12,5 بالمئة. «لستُ بشارٍ» قلت له. إن الرقم 13 بالمئة له مدلول رمزي عند الجميع. وإذا كُنتَ قادراً على عمل 12,5 بالمئة، فمن المؤكد أنك تستطيع عمل 13 بالمئة. «وبقدر ما تقترب منه، بقدر ما تبيِّن أن ذلك لا علاقة له بالأمن». فلِمَ لا تركّز بتمعّن أكثر على عرضي التجسيري لك؟

في اتصالنا الهاتفي المأمون في اليوم التالي، طرح بيبي فكرتي التجسيرية الأصلية، إنما لم تكن هي ذاتها فكرة 11 + 2 التي تسمح له بأن يقول إنه عمل شيئاً أقل من 13 بالمئة، وتتيح لعرفات وكلينتون أن يقولا من جانبهما إنهما حصلا على تحويلٍ لـ13 بالمئة من الأراضي. لكن سمعتُ بيبي يقول الآن إنه لا يدري كيف يصنع ذلك عملياً. قلتُ إنه يلزم أن تكون هناك منطقة ذات وضع خاص هي التي تسدّ الفارق ما بين ما يعتزم هو عمله لإعادة الانتشار الإضافية ومجموع ما نُطالب به نحن. وانتبهتُ إلى وجود ثمة ثغرة هنا، فسبرتُها: هل المشكلة أن الطُرُق أو المنطقة الصناعية لا يُمكن أن تُغطي المساحة الكافية لبلوغ الـ13 بالمئة قياساً إلى حجم عملية إعادة الانتشار الإضافية التي يُمكنكم إجراؤها؟ «أجل» كان جوابه، وببساطة لأنه لا يستطيع زيادة مساحة المنطقة (ب) - المنطقة التي يحتفظ فيها الإسرائيليون بالمسؤولية الأمنية فيما يُمارس الفلسطينيون المسؤولية المدنية.

وكنتُ فيما سبق، قد طرحتُ فكرة إنشاء ما يُسمى منطقة (ب -)؛ وهي منطقة تُعطي الفلسطينيين قدراً أكبر من السلطات عما يمارسون في المنطقة (ج)، إنما تبقى دون المنطقة (ب) بكامل أوصافها. وقد درس بيبي الفكرة ملّياً، لكنه قال إنها غير قابلة للتنفيذ. فأعدتُ إحياء هذه الفكرة الآن، إنما مع شيء من التحوير الطفيف، قلتُ: ماذا لو أنشأنا منطقة يُمكنك أن تسمّيها (ج) ويكون في مقدورهم هم أن يقولوا عنها إنها (ب)؟

كان ردّ بيبي: «فكرة عظيمة، بيد أن ذلك مستحيل». بل ممكن، أجبته: وذكّرته بأن منطقة خ ـ 2 في الخليل يُمكن أن تكون نموذجاً يُحتذى هنا. في الظاهر، الفلسطينيون في خ ـ 2 يضطلعون بالمسؤولية عن العلاقات المدنية والنظام العام تماماً كما في المنطقة (ب)، غير أنهم في الواقع لا يستطيعون البناء فيها من دون التنسيق مع إسرائيل. «فإذا ما احتذينا حذو خ ـ 2 يُمكنك عندئذ أن تقول عنها إنها منطقة (ج)، ويُمكنهم أن يقولوا عنها إنها منطقة (ب)». أجاب بيبي: «أعجبتني الفكرة، إنما عليّ أن أتمحّصها».

وحيث إن بيبي كان ذاهباً إلى الصين. كنتُ أعلم أنني لن أسمع أي شيء لبضعة أيام. ولدى عودته يوم الجمعة التالي، اتصل بي وقال إن لديه عرضاً وعليّ أن أقبله برمّته: تُقنع عرفات بعقد جلسة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني كي يلغي الميثاق على نحو صريح ودونما تحفّظ؛ وتعطوني ضمانة أكبر بأنكم لن تتخذوا أي موقف من إعادة الانتشار الثالثة؛ وتقبلون بمقاربة 9 + 4 حول إعادة الانتشار الإضافية، بواقع 9 بالمئة أُعيد فيها الانتشار و4 بالمئة تكون على نسق خ ـ 2 مع تمتّعها بوضع خاص. وأردف: «إنها تسمح لي بتغطية قواعدي هنا، وتسمح لكم بالقول إنكم حصلتم على الـ13 بالمئة».

أشك في أنني أستطيع تسويقها هنا. أتريدنا أن نضع أمراً مشكوكاً فيه، أعني اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، و4 بالمئة لمنطقة ذات وضع خاص شبيهة بـ خ ـ 2... هذا شيء من الصعب أن يقبله العقل. سوف تبدون كما لو أنكم تنفّذون عملية إعادة انتشار إضافية بنسبة دون الرقم من منزلتين. ردّ بيبي بأنها تتيح له أن يُبرم اتفاقاً ويبلغ الـ13 بالمئة. إنها تتيح له أن يرسم خطاً في الرمل على الصعيد الداخلي، ومع ذلك يعلم عرفات أنه سيحصل على الـ13 بالمئة كاملة. وفوق ذلك، ما إن تصبح بمثابة خ ـ 2، حتى يعرف الفلسطينيون أنها ستكون لهم، وهي لن تعود إلينا ثانية أبداً بالتأكيد». وختم بيبي بأن ذلك هو أفضل الممكن عنده، وأنه قد بلغ أخيراً حد الـ13 بالمئة، وما علينا إلا أن نتجاوب معه.

أخبرته بأنّي سأتكلم مع مادلين وساندي في الأمر. وبما أنه متعب تماماً من السفر. سأل إن كان يستطيع معاودة الاتصال بي غداً في عُطلة السبت اليهودية.

لم ترتح مادلين أو ساندي للصفقة. إلا أنهما أدركا أيضاً أننا قد تمكّنا أخيراً من إيصال بيبي إلى 13 بالمئة.

وبناءً على اقتراح ساندي، خابرت بيبي وأنبأته بأننا يُمكن أن ندرس الصفقة، لكن فقط إذا كانت الأرقام هي 11 + 2 الأصلية وليس 9 + 4. وعلى غير مألوفه، ثارت ثائرة بيبي، وراح يصرخ، بالمعنى الحرفي للكلمة: «يجب أن تتوقف عند هذا الحد... هذا لمما يُقارب اللامعقول... سوف تحطم لي ائتلافي... أراك طبخت الصفقة معهم... كن شجاعاً يا رجل... أيفترض بي أن أبيع هذا إلى ائتلافي... هيا تصرّف كقوة عظمى وقُلْ لهم هذا ما عندكم».

بالكاد تلفظتُ ببنت شفة وسط هذا الوابل المتواصل من الزعيق. وأخيراً توقف قليلاً كما لو ليلتقط أنفاسه، فمازحته قائلاً إنني لن أسجّل عليه أنه تردد في هذا. فلم يضحك. فتابعتُ أقول سمعتك، ولكن إذا قُلتَ لي إن علينا أن نقبل عرضكم. وهو 9 + 4، فسوف أوافقك القول بأنه «يجب أن نتوقف عند هذا الحد». ران صمتٌ على الطرف الآخر من الخط الهاتفي، ثم سمعته يقول إنه لا يريد أن يتوقف هنا. لم أشأ أن أقطع حبل الصمت؛ تلك هي مشكلته، وعليه أن يجد مخرجاً لحلّها. وفي الأخير، قال بيبي يهدوء: «لا أستطيع العمل بـ11 + 2 يا دنيس؛ لا سبيل إلى ذلك البتّة. هذا أقصى ما عندي، وعليك أن تساعدني». أجبته بأنني لا أستطيع العودة إلى مادلين وساندي والرئيس بـ 9 + 4. فإما أن تُعطي على هذا، أو تعطي على بقية الصفقة. ولم يشأ أن يُعطي على بقية الصفقة، بل قال، انظر، سوف أخوض معركة حياتي»؛ إنما دعنا نتفق على 10 + 3.

خُيّل إليّ أننا نقف الآن عند حده الأقصى، لذا أخبرته بأنني سأحاول تسويق صيغة الـ10 + 3. فردّ: «لا تخابرني يا دنيس إذا رفض الرئيس الأخذ بصيغة 10 + 3». فاتصلتُ بمادلين وساندي ووصفت لهما ما جرى في محادثتي معه، وفي النهاية تحدّثنا نحن الثلاثة مع الرئيس.

ما كان أحدٌ يلزمه إقناع. وبقدر ما يتعلق الأمر بالرئيس، فقد أفلحنا في حمل بيبي على الموافقة على شروطنا. مادلين كانت مسرورة، لكنها سألت ما هي الخطوة التالية؟ ولما كنتُ أعلم أنها ستكون مهمّة شاقّة مع الفلسطينيين، وسوف أحتاج إلى أفضل الأجواء للقيام بذلك، فقد اقترحتُ على الوزيرة أن تتصل بعرفات وتخبره بأنه صار في إمكاننا الآن أن نؤثّر في رئيس الوزراء نتنياهو، وأن تطلب منه أن يُرسل أبو مازن وأبو علاء لمقابلتي خفيةً في لندن كي أُطلعهما على ما يجول في رؤوسنا. وافق عرفات، وفي أوائل حزيران/

يونيو، اجتمعتُ سراً بهما ولم يكن يصحبني يومذاك سوى جمال، وذلك في منزل نائب رئيس البعثة الأميركية في لندن.

اخترتُ ذلك المنزل عن قصد لأنني كنتُ أعرف بوب برادكي معرفة وثيقة. فقد كان سكوتير مساعد كريستوفر الخاص، وقد أخذ على عاتقه العديد من المهام الحسّاسة على مر السنين.

لطالما انسجمتُ مع أبو مازن وأبو علاء على السواء. فما كان هناك فلسطينيان أكثر منهما التزاماً بعملية أوسلو وبالسلام مع إسرائيل. وما من أحد منهما كان مستعداً للتنازل عما يبدو له شيئاً حاسماً للقضية الفلسطينية، بل كان كلاهما يؤمن بأن العيش في سلام مع إسرائيل ضرورة للفلسطينيين وللإسرائيليين سواء بسواء. وكانا يتطلّعان إلى مباشرة المفاوضات حول الوضع الدائم، وإلى إجراء تلك المفاوضات في جوٍ متحسِّن. إذ كانا يخشيان أي فشلٍ في إشاعة الأمل الوطيد بالتقدم، لأن احتمالات تجدد العنف كبيرة جداً في نظرهما.

وبناءً على درايتي بهذه الحقيقة، قدّمتُ إليهما عرض الـ10 + 3، قائلاً إنه كل ما استطعنا اُستحصاله من بيبي. لم أرد أن أقول لهما إننا قد توصلنا إلى ذلك فعلاً لسببين: الأول والأهمّ، أن بيبي طلب مني أن لا أفشي ذلك؛ والثاني، أنهما سينفران حتماً من قبول أي شيء يتصورانه «اقتراحاً من بيبي».

بدأتُ رميتي بالقول إن هذا ولا شك اجتماع غير عادي. لكن الرئيس والوزيرة يشعران أنه اجتماع حاسم لأننا مدعوون إلى إيجاد سبيلٍ إلى كسر حالة الاستعصاء. إننا لسنا مستعدين لقبول أي شيء أقل من 13 بالمئة لإعادة الانتشار الإضافية على مدى فترة الثلاثة أشهر. بيد أننا قد توصلنا إلى خلاصة وهي أننا لن نكون قادرين على تدبير أمر الـ13 بالئمة من دون بعض الابتكار ومجموعة من الخطوات التي سيكون الرئيس مستعداً للضغط بشدة على رئيس الوزراء كي يقبل بها.

ومضيتُ أصف لهما الفكرة المتعلقة بمنطقة ذات وضع خاص، شبيهة بمنطقة خ ـ 2، وتكون فيها للفلسطينيين، من حيث الأساس، نفس الحقوق كما في أية منطقة أخرى مصنّفة (ب)، ولكن يتوجب عليهم أن ينسّقوا فيها مع الإسرائيليين. كذلك شرحتُ لهما فكرة عقد جلسة أخرى للمجلس الوطني الفلسطيني حول الميثاق. فلا عجب أن يُشعل ذلك فتيل جدل طويل حول فكرتي خ ـ 2 وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني كلتيهما. حول خ ـ 2، قالا إنهما يريدان أن يعرفا أين ستكون تلك المنطقة وكيف لهما أن يفسّرانها؛ في الخليل يوجد

تفسير خاص بالنظر إلى وجود إسرائيليين يقطنون شطراً من المدينة. ورداً على قولي إنه لا يهمّ أين تكون لأنهم سيضطلعون فيها بالمسؤوليات الأساسية نفسها كما في المنطقة (ب)، قال أبو علاء أيضاً: «أجل، ولكن في خ - 2 التنسيق إلزامي حول البناء. ولو لم تكن لدينا ضمانات، لكان الإسرائيليون مضوا قُدماً في البناء، ولما صدّق أحد أننا سنكون قادرين على البناء».

وقدم كل منهما اقتراحاً حول كيفية إنجاح الفكرة. فاقترح أبو مازن أن ننتقي أرض محمية طبيعية تساوي مساحتها 3 بالمئة لأنه لا يُسمح فيها بالبناء في كل الأحوال، وبالتالي لن يكون ثمة خلاف حول التنسيق مع الإسرائيليين(*). وتساءل أبو علاء من جانبه إذا كان نتنياهو يريد أن يجعلها تبدو أقل من منطقة (ب)، فلِمَ لا يستثنِ ببساطة مسؤولية الفلسطينيين عن النظام العام؟ فحفظ النظام العام من وظيفة الشرطة، وطالما أن الإسرائيليين سيحتفظون بالمسؤولية عن الأمن، فليست بذات أهمية كبيرة، بينما البناء والتخطيط والتنطيق وظائف تدخل في صُلب السيطرة على الأرض. كما عارضا كذلك فكرة عقد اجتماع آخر للمجلسي الوطني الفلسطيني حول الميثاق.

هذا ولئن اتسم النقاش بالودّ، إلا أنه لم يكن سهلاً أو سلساً على الدوام. وبعد ثلاث ساعات، أخذنا استراحة ثم خرجنا لتناول العشاء. سرتُ وأبو مازن معاً، فيما سار أبو علاء وجمال متقدمين عنا، أسرّ لي أبو مازن بأن نتنياهو شخص من غير السهل التعامل معه، وإن كان يروق له شخصياً. المشكلة معه هي أنه لا يبدو أبداً أنه يعرف ماذا يريد. والمهمة لن تكون بأسهل حالاً مع الوضع الدائم، غير أنه لا يوجد هناك من خيار آخر؛ وقد حان الوقت لتنفيذ كل المسائل الانتقالية والتحرّك إلى الأمام. ومضى يقول إن أبو علاء هو أفضل مفاوض في الطرف الفلسطيني؛ إنه مفاوض بحق وحقيق. وفي مقدوره العمل مع الإسرائيليين - حتى مع هؤلاء الإسرائيليين. وذكر أبو مازن أن دوره هو في المعاونة على تمكين أبو علاء من الاضطلاع بالتفاوض.

قلتُ له: «أعرف يا أبو مازن أن ما أعرضه هنا ليس سهلاً، إنما هذا أفضل ما لدينا لنعمله. لا يُمكنك أن تتخيّل مدى الصعوبة حتى في تركيب شيء كهذا معاً. عليك أن تجد طريقة للقبول به، لا تحاول أن تبحث عن أي مسوّغ لعدم الأخذ به». قال إنه سيبذل قصارى جهده. وفي ساعة متأخرة من تلك الليلة، وكنتُ بمفردي مع أبو علاء، شرحت له

(*) كنتُ أعلم أن 5 بالمئة من الضفة الغربية قد فُرزت لتكون محميات طبيعية؛ وقد حاولتُ أن ألفت نظر بيبي إلى ذلك، إلا أنه أبى.

النقطة عينها. قال: «سيلزمنا تخطيط وتنطيق في الـ 3 بالمئة يا دنيس، إنما من دون تنسيق مع الإسرائيليين؛ وإلا فإنها لن تكون شبيهة بمنطقة (ب)». بات واضحاً لي أن المحميات الطبيعية هي الحل، وقد مازحته قائلاً ما دمتُ أنا من كاليفورنيا، فمن الطبيعي جداً أن أنظر إلى المحميات الطبيعية كوسيلة لحلّ المشاكل. ردّ ضاحكاً: «أجل، إنما علينا أن نحمي الأرانب».

تحويل المقترحات إلى اتفاق مكتوب

في أية عملية تفاوضية ـ على نحو ما لاحظتُ ولا سيما في عملية أوسلو ـ التوصل إلى تفاهم حول المفاهيم شيء، وتحويله إلى اتفاق مكتوب شيء آخر. فما كان في البداية مفهوماً، يغدو قبوله أكثر صعوبةً ما إن يصير أبيض وأسود، ما إن يتمّ تثبيته بالتدوين كتابةً.

بعد عودتي من لندن، أدركتُ أن علينا أن نباشر تمريناً في صياغة الاتفاقات. وسرعان ما وجدتُ أن بيبي يرفض صياغة الـ 10+ 3 كتابةً إلى أن نوافق ـ الولايات المتحدة وإسرائيل ـ كتابةً على سائر مسائل «التبادلية»، أي جميع المسائل التي تعني له الشيء الكثير. ولهذا الغرض، طلب من إسحاق مولخو ودانييل ريزنر ـ القانوني الأبرز في جيش الدفاع الإسرائيلي ـ المجيء ومقابلتي سرّاً في نيويورك.

خشيتُ أن يكون ذلك جهداً مديداً ومُضجراً، لكن نتنياهو كان عنيداً. وقد كان ذلك، هو الآخر، جزءاً من تحويل بيبي للعملية التفاوضية. أراد بيبي أن يضعنا في الوسط؛ إنه يريد أن يتفاوض معنا ثم يجعلنا «نبيع» المتفاوض عليه إلى الفلسطينيين، أو بالأحرى نفرضه عليهم فرضاً، تاركاً لنا القيام بالعمل القذر، ونائياً بنفسه عن ذلك.

وقد حثّني كل من الرئيس والوزيرة على المُضي قدماً في ذلك، بدافعٍ من توقهما إلى إبرام اتفاق. وافقتُ، إنما سعيتُ إلى حصر مناقشاتنا بيومين فقط في نيويورك. ولئن أفلحتُ في فرض الحدّ، إلاّ أنني فشلت في تقصير دارة تلك العملية. فالمكالمات الهاتفية بين نتنياهو وبيني، وكذلك بينه وبين الوزيرة، تجرجرت ببطء حتى أوائل تموز/ يوليو، إذ كان علينا أن نوازن بين ما هو مطلوب من الفلسطينيين، وبين ما يستطيع الفلسطينيون وما يتوجب عليهم قانونياً أن يفعلوه.

وضعنا وثيقة من ست صفحات تحدد بوضوح الواجبات الفلسطينية حيال الأمن والتبادلية، مع بنود فرعية حول اعتقال ومحاكمة ومعاقبة المشبوهين الأمنيين؛ ومحاربة

المنظمات الإرهابية؛ وحظر الأسلحة غير الشرعية؛ ومنع التحريض؛ والتعاون مع الإسرائيليين؛ والشرطة الفلسطينية، وطلب اعتقال أو تسليم المشتبه بهم والمدعى عليهم؛ وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

وانتهى بنا الأمر إلى التجادل أين في الجدول الزمني ينبغي وضع تنفيذ الفلسطينيين لالتزاماتهم. وهذا ما تحوّل إلى معركة حقيقية، يصرّ فيها بيبي على وجوب التوصل إلى اتفاق أساسي حول كل ذلك قبل أن يتسنى لنا تقديم تفاصيل الوثيقة إلى الفلسطينيين. واستطعنا أخيراً أن نضع حداً لذلك في سلسلة من المكالمات الهاتفية التي بلغت أوجها باتصالات مشتركة أجريناها، الوزيرة وأنا، مع نتنياهو عبر الخط المأمون من منزلها يومَيْ 4 و5 تموز/ يوليو. لم نكن ببساطة مستعدين لأن يكبّلنا أحد بالمناقشات والمماحكات حول النصّ والجدول الزمني، وقد تعيّن الآن أن نبدأ العمل مع الفلسطينيين. والحال، أننا رفضنا الموافقة على الجدول الزمني، وأخبرنا بيبي بذلك. ورغم أنه لم يكن سعيداً، إلا أنه سحب اعتراضاته، وبذا بدأنا بحث الوثيقة مع الفلسطينيين.

الفلسطينيون يرون واجباتهم مدوّنة كتابةً... ويعترضون عليها

أوفد عرفات إلى اجتماع نيويورك في 8 تموز/ يوليو، صائب عريقات الذي طالما قدّم نفسه إلى عرفات على أنه المفاوض الذي يحمي مصالحه. بقدر ما سعيتُ إلى قطع دابر صائب في الماضي، بقدر ما أدركتِ أن صنيعي هذا قد أسهم في تعزيز صدقيته لدى عرفات، ولذا توقفت عن ذلك إبان مفاوضات الخليل. كنتُ أعلم أنه لن تكون لي أبداً علاقة بصائب كالتي تجمعني مع أبو مازن وأبو علاء؛ غير أنني أستطيع العمل سويةً مع صائب بشكل ناجح وفعّال، إذا ما كان كل منا يعرف القواعد الإجرائية ـ ألا يحاول أن يخدعني، وألا أحاول أن أخدعه.

حضر صائب لرؤيتي في مكتبي، فأخبرته بأننا قد وضعنا نصّاً حول المسائل الأمنية بناءً على المقترحات التي سبق للرئيس عرفات أن قبلها من حيث المبدأ. وقد حان الوقت الآن لكي نصوغ التفاصيل، ونحل جميع المسائل الانتقالية العالقة، ونطلق عجلة مفاوضات الوضع الدائم. راجع صائب الوثيقة وساق بعض الملاحظات عليها، من قبيل أنه يلزمها قدر أكبر من التبادلية ولا سيما لناحية الأحكام المتعلقة بالأمن، وقدر أقلّ من التفصيل والتحديد فيما خصّ اعتقال المشبوهين؛ وقدر إضافي من الغموض حول مسألة التحدث إلينا قبل أن يكون في مقدور الفلسطينيين الإفراج عن السجناء... إلخ. ووعد صائب بأنه سيحاول تسويق

الوثيقة مع التعديلات المنبثقة عن مناقشتنا هذه.

غادرتُ الاجتماع وأنا أحسبُ أننا في وضع أفضل مما كان متوقعاً. لكن الأمور ما لبثت أن تعقّدت بعد عودة صائب إلى المنطقة. لم يكن عندي شك في أن صائب سيعمل على تسويق الوثيقة كما وعدني. لكن بعد مرور بضعة أيام على رجوعه، أخبر جون هربست ـ قنصلنا العام في القدس آنذاك ـ بأنه عندما سعى إلى مراجعة مسودة الوثيقة مع «شباب الأمن الفلسطيني»، لم يكونوا مستعدين حتى لمناقشتها. قالوا إنها «وثيقة إسرائيلية»، وإنهم لن يتعاملوا بها، سوف يناقشون فقط مذكرة التفاهم الأمنية التي تمّ التوصل إليها في 17 كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

اتصلتُ بأبو مازن وصائب وقلتُ لهما: «هذه قطعاً ليست وثيقة إسرائيلية»، وعندما «نعطيكم شيئاً، من المفروض أن تعطونا جواباً». قال الاثنان إنهما سيريان ماذا يمكنهما عمله في هذا الشأن. لكن جهودهما ذهبت أدراج الرياح، فـ«شباب الأمن الفلسطيني» ـ بقيادة محمد دحلان على ما أعلم ـ قد عرقلوا المقترحات. وإذا بنا الآن نراوح مكاننا، ولم نتوصل إلى أي تفاهم حول النصّ المعد لصيغة 10 + 3.

تفعيل قناة خلفية جديدة ببعض المشاركين غير العاديين

واظبتُ على إحاطة نتنياهو وإسحاق مولخو علماً بما يجري مع الفلسطينيين. مضت عدة أسابيع من غير أن يبدو في الأفق بوادر الخروج من الطريق المسدود. اتصل بي إسحاق وطرح علي فكرة: ماذا لو حاول هو وأبو علاء حل المسائل سرّاً باعتبارهما قناة اتصال خلفية؟ هل تنجح؟.

إجابتي: إنها السبيل الوحيد الذي يُمكن له أن يُحقق شيئاً الآن على الأرجح. غير أننا اتفقنا على أنه من غير المحتمل أن يقبل عرفات بها ما لم أقترحها أنا عليه، وقد وافق عليها بحماسة ظاهرة.

في تلك الأثناء، دخل شمعون بيريز وأوري سافير ويوسي غينوسار (الذي عمل كقناة اتصال سرية لرابين وبيريز مع عرفات) ـ وهم أبرز المسؤولين عن عملية أوسلو وأشدّ الإسرائيليين تصميماً على عدم تركها تنهار ـ دخلوا على الخط. كان أوري قد بقي على اتصال وثيق مع أبو علاء، يتبادل وإياه الأحاديث من حين لآخر، فبدأ إسحاق مولخو بالتشاور مع أوري. أما شمعون، فكان دائماً يرغب في مساعدة بيبي، وبيبي يثق بشمعون

أكثر من أي وزير آخر في حكومته. في نظر بيبي، ليس لدى شمعون أجندة للإضرار به، وهو إنما يركّز فقط على إيصال الأمور إلى خواتيمها السعيدة. وفيما خصّ يوسي، فإنه ظل على تواصل مستمر تقريباً مع كلٍ من عرفات وأبو مازن.

ولعلّ هذه الاتصالات بينهم هي ما يُفسِّر حماسة عرفات لتدشين القناة الخلفية بين أبو علاء وإسحاق مولخو. وهكذا بدأت محادثات متعددة ومركّبة بوتيرة يومية ومن دون انقطاع. وكنتُ أتدارس الصيغ مع إسحاق وأبو علاء كلٍ على حدة، مركّزاً على ثلاث مسائل: كيفية وصف هذا الاتفاق ـ بمعنى هل هو مجرد تنفيذ للاتفاق الانتقالي، كما يريد الفلسطينيون، أم هو تطبيق لاتفاق الخليل، على نحو ما يرغب الإسرائيليون كونهم يحاولون الإيحاء بأنه يَنْسَخ الاتفاق الانتقالي ويحل محله؟ كيفية تقديم الرقم المحدّد لإعادة الانتشار الإضافية ـ بمعنى هل هو 13 بالمئة، كما يريد الفلسطينيون، أم هو 10 بالمئة و3 بالمئة إضافية لأغراض شتّى، كما يودّ الإسرائيليون؟ كيفية تصوير الـ 3 بالمئة من تلك المناطق ـ بمعنى هل هي تحت السيطرة الفلسطينية أم هي رقعة يواجه فيها الفلسطينيون قيوداً على البناء وعلى تواجد الشرطة؟.

وفي غضون بضعة أيام، حصل اختراق مفاهيمي على صعيد هذه المسائل الثلاث كافة: سيقوم هذا الاتفاق بتطبيق كلاً من الاتفاق الانتقالي واتفاق الخليل؛ وستسلّم إسرائيل بأن تُوصف عملية إعادة الانتشار الإضافية بالبالغ مجموعها 13 بالمئة؛ وسيقبل الفلسطينيون، في المقابل، بأن توصف الـ 3 بالمئة باعتبارها «منطقة خضراء» لا يجوز فيها البناء أبداً.

بقي علينا أن نصوغ هذه الموازنات التوافقية في نصٍ. وبعد عشرة أيام أخرى من المناقشات المكثّفة والحثيثة، توصلنا إلى صيغة ذهب فيها نتنياهو بعيداً في الاستجابة للمطالب الفلسطينية كما عرضها أبو علاء. لكن حين حملها هذا الأخير إلى عرفات لمناقشتها، أحالها الرئيس، بدلاً من المصادقة عليها، إلى لجنة مراجعة مكوّنة من صائب عريقات وياسر عبد ربه وآخرين. وقد أرادوا بطبيعة الحال، أن يعيدوا فتح ما كان قد اتُّفق عليه. ولئن اشتغل عرفات على هذا المنوال إبّان مفاوضات الخليل، إلا أنه لم يسبق أن فعل ذلك لأبو علاء من قبل.

ردّ أبو علاء على ذلك بالانسحاب من المحادثات. ورفض بيبي ومولخو بحث شيء فيما عدا الصيغة التي تمّ التوصل إليها مع أبو علاء ومعي. وعند هذا الموصل، انخرط أوري وشمعون مع صائب وأبو مازن في محاولة إنقاذ ما اتُّفق عليه.

في تلك الأثناء، اقترح أبو علاء أن أحضر إلى المنطقة لإنجاز الصيغة مع عرفات مباشرة، كما اقترح مولخو وبيبي الشيء نفسه.

وحيث إنني كنتُ مدعواً إلى أوسلو للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة للتوصل إلى اتفاق أوسلو في 25 آب/ أغسطس، وحيث إن شمعون بيريز والرئيس عرفات كانا يعتزمان التوجه إلى هناك كذلك، فقد فضّلتُ أن أحاول حل المشكلة هناك. قمتُ وشمعون بهجمات منفصلة على عرفات، قال في إحداها له بحضوري: «سوف ترتكب خطأً فادحاً إذا كان بإمكانك أن تظفر بـ 40 بالمئة من الأرض الآن وتفوّت الفرصة. لن يتسنّى لك الحصول على نتيجة أفضل من ذلك في الوقت الحاضر. لذا خُذْ بذلك وأعطِ نفسك قاعدةً أفضل». تردد عرفات، مثيراً مسألة السجناء، ومشدّداً على أنه يجب أن يرى الصفقة برمّتها قبل أن يبرم جزءاً منها.

قال لي إنه «جاهز»، لكنه يحتاجني أن آتي إلى المنطقة وأعمل معه بشكل مكثّف على هذه المسائل جميعاً. أجبته بأنيّ مستعد للمجيء إنْ هو قَبِلَ بصيغة أبو علاء ـ إسحاق مولخو. فلم يشأ أن يعطيني ردّاً واضحاً. ومن دون هذا الجواب الواضح منه، لم أكن ميّالاً إلى الذهاب، لكن بعدما ناشدني شمعون وأوري المجيء، وافقت على أن أتوجه إلى المنطقة بعد عيد العمل(*)، أي بعد عشرة أيام من الآن.

كنتُ قد أمضيتُ حتى الآن سنة ونصف السنة أحاول أن أكسر حالة الاستعصاء التي عكّرت الجو تماماً بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبين معظم العالم العربي وإسرائيل. بدأتُ بمحاولة توضيب صفقة لتزويد الفلسطينيين بما يُوازن مفاعيل قرار نتنياهو ببناء حي يهودي جديد في القدس الشرقية، هو حي هارحوما. لكن إقدام جندي أردني على قتل سبع فتيات إسرائيليات كلّفنا فرصة سنحت لتأخير هارحوما، وأدى بالأحرى إلى قرار بالمضي قُدماً فيه. والتفجيرات الانتحارية في صيف 1997 حرمتنا القُدرة على تطويع نتنياهو للقبول باتفاقٍ من عشر نقاط كان من شأنه أن يؤثر في المناخ العام وإنْ لم يُعالج مسألة إعادة الانتشار الإضافية. وقد تمخضت الفترة منذ أيلول/ سبتمبر المنصرم عن مقاربة إلى مزيد من إعادة الانتشار تكاد تقارب حد الاتفاق. أراد نتنياهو أن يعلم مسبقاً إن كانت هذه الصيغة ستمشي؛ وكان من الجلي بالنسبة لي أن بقية المسائل الانتقالية والأمنية قد حُلّت

(*) عطلة رسمية في الولايات المتحدة، حيث يحتفل الأميركيون بالعُمال في أول اثنين من شهر أيلول/ سبتمبر من كل عام (م).

في معظمها من حيث الأساس على صعيد المفاهيم إن لم يكن على صعيد التفاصيل. وقد آن الأوان لنعثر على طريقة لجمع وتركيب هذه العناصر كلها معاً. أدركتُ في إحدى المراحل أننا ربما نكون في حاجة إلى قمة مكثّفة لاستخلاص القرارات اللازمة عنوةً بغية ترجمة المفاهيم إلى تفاصيل متفق عليها. غير أنه لم يفتني كذلك أن إقرار الرئيس كلينتون بـ«علاقة غير لائقة» له مع مونيكا لوينسكي، وهو الإقرار الذي حصل بينما كنتُ أشتغل على صيغة أبو علاء ـ مولخو، سيجعل عقد مثل هذه القمة في القريب العاجل أمراً في منتهى الصعوبة.

والحال، أنه في مثل هذه الأجواء، يمّمتُ وجهي نحو المنطقة في أوائل أيلول/ سبتمبر، بعدما كنتُ قد أعددتُ العُدّة اللازمة لما ينبغي لنا عمله، لكنني كنتُ مدركاً، في الوقت نفسه، أن قدراً هائلاً من العمل الشاق كان لا يزال ينتظرنا بعدُ على الطريق.

مسافر مع نائب الرئيس آنذاك إلى الأردن في سنة 1986 (أعلاه)، وأثناء توديع الرئيس بعد فشله في انتخابات 1992 (أدناه) (صورتان رسميتان من البيت الأبيض).

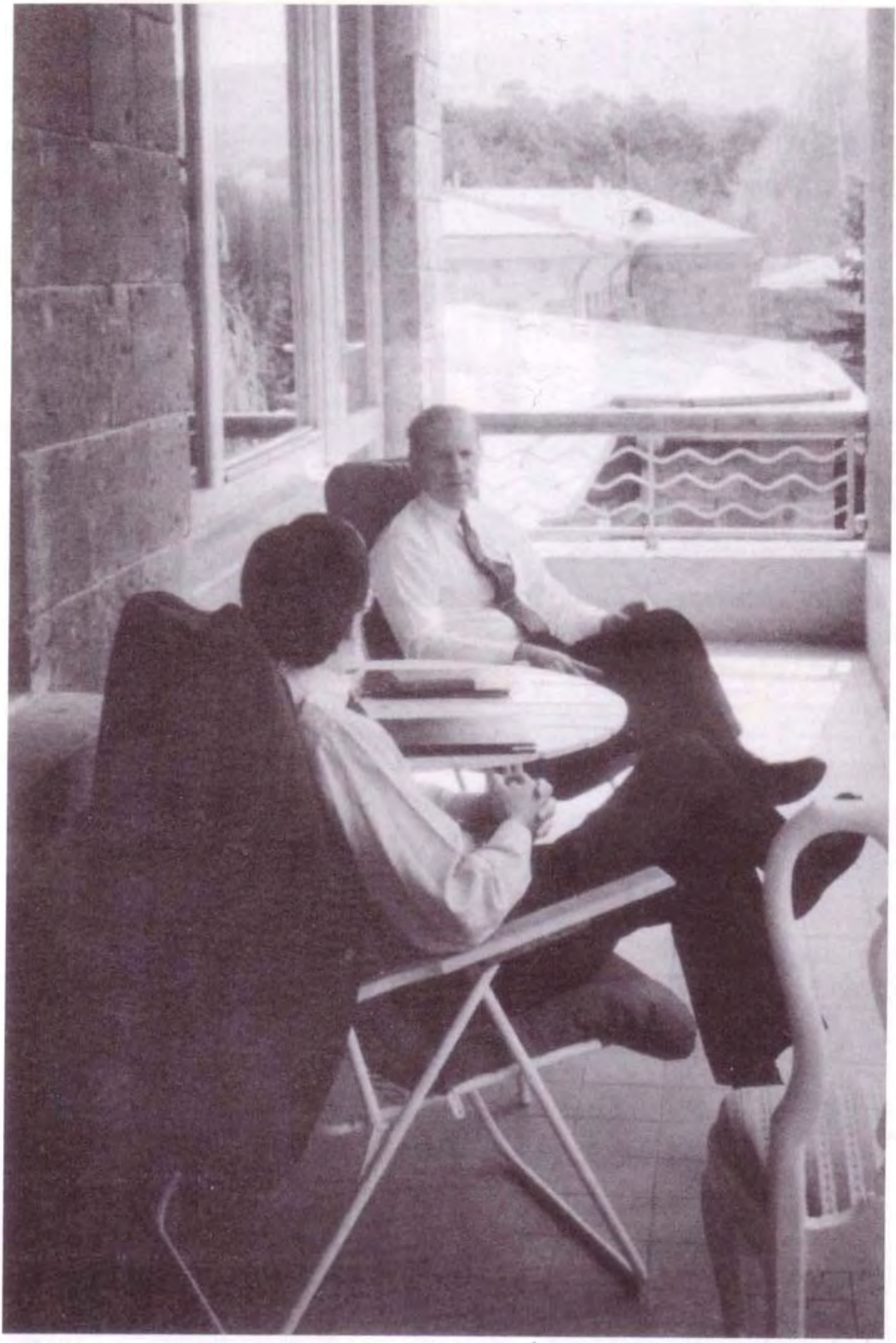

كان وزير الخارجية جيمس بيكر حريصاً على عدم الانجرار إلى "رحلات مكوكية لا تنتهي" في الشرق الأوسط. ومع ذلك كان يسافر باستمرار، وكنّا نمضي دائماً وقتنا معاً في محاولة حل هذه المشكلة أو تلك التي تواجه الدبلوماسية الأميركية. (الصورة بإذن من المؤلف).

مع وزير الخارجية وارن كريستوفر في الجناح الغربي (أعلاه)، وفي لقاء مع رئيس الوزراء إسحاق رابين وسفيره في الولايات المتحدة، إيتامار رابينوفيتش (أدناه).
(صورة رسمية من البيت الأبيض، صورة من الخدمة الإعلامية الأميركية، تصوير ماتي ستيرن)

لقائي الأول مع ياسر عرفات، تونس، 1994. كان ذلك بعد أن هاجم متشدّد يهودي المصلين في الحرم الإبراهيمي في الخليل، وقد رحّب بي عرفات بحرارة في وقت عصيب (الصورة بإذن من المؤلف)

عقدتُ لقاءات عديدة بمفردي مع الرئيس السوري حافظ الأسد. كان الأسد يجلس على الكرسي الأيمن دائماً. وذات مرة جلس على الكرسي الأيسر؛ وعندما سألته إذا كان ذلك بياناً سياسياً، أجاب "لا، رقبة متيبّسة".
(صورة رسمية سورية).

بحث المسار السوري في سنة 1994 مع شمعون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنئذ، مع إيهود باراك، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي آنئذ.
(صورة من الخدمة الإعلامية الأميركية، تصوير ماتي ستيرن)

قدّم عرفات عرضاً مسرحيًا في القاهرة سنة 1994 برفضه توقيع خرائط اتفاقية غزة – أريحا. رئيس الوزراء رابين يقف جانباً، فيما الرئيس المصري مبارك وبيريز ووزير الخارجية الروسي أندريه كوسيريف ووزير الخارجية كريستوفر وأنا نحاول إقناع عرفات.

(الصورة بإذن من شمعون بيريز)

مع مارتن إنديك، سفيرنا في إسرائيل (إلى اليسار)، وإيتامار رابينوفيتش في حديقة الزهور قبيل توقيع إعلان واشنطن بين رئيس الوزراء رابين والملك حسين عاهل الأردن (الصورة بإذن من المؤلف)

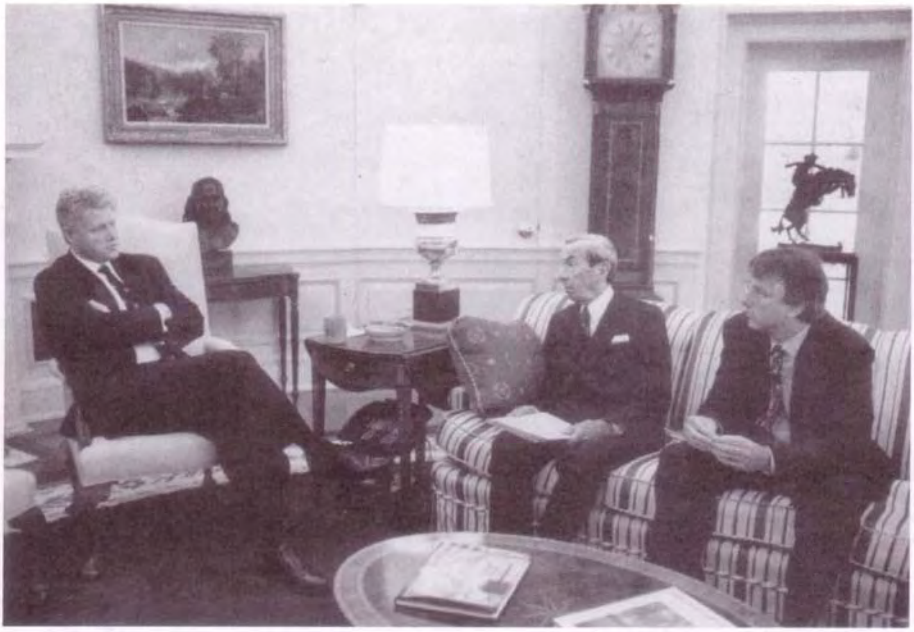

تقديم تقرير موجز للرئيس كلينتون مع الوزير كريستوفر، 1995 (أعلاه)، وتذليل آخر العقبات في الاتفاقية المؤقتة في المطبخ خلف المكتب البيضوي، 28 أيلول/سبتمبر 1995، عندما أبلغت الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين بالمشكلة واقترحت حلاً لها، وردّ عرفات على غير المألوف: "أي شيء يقرّره رئيس الوزراء" (أدناه). (صورتان رسميتان من البيت الأبيض).

على متن طائرة الرئاسة في الطريق إلى جنازة إسحاق رابين، تشرين الثاني/نوفمبر 1995: أنا، ومستشار الأمن القومي أنطوني لايك، والرئيس كلينتون، ونائب مستشار الأمن القومي ساندي بيرغر، ووزير الخزانة روبرت روبن، وكبير موظفي البيت الأبيض ليون بانيتا

(صورة رسمية من البيت الأبيض)

مجلة الابتسامة

مرحبًا بالرئيس مبارك في شرم الشيخ عندما وصلنا إلى قمة صنّاع السلام، 1996 (أعلاه)؛ وأنا أتشاور مع مارلين أولبرايت في السنة التالية أثناء رحلتها الأولى إلى الشرق الأوسط كوزيرة للخارجية (أدناه) (صورة رسمية من البيت الأبيض؛ صورة بإذن من المؤلف)

كان نبيل أبو ردينة مدير مكتب الرئيس عرفات (أعلى اليمين)؛ ومحمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة (أدنى اليسار)؛ وأبو علاء إلى اليسار وأبو مازن في الوسط نظرائي الفلسطينيين خلال عملية السلام (أعلاه) (صورة الخدمة الإعلامية الأميركية، تصوير ماتي ستيرن؛ صورة بإذن من المؤلف، صورة من الخدمة الإعلامية الأميركية، تصوير ماتي ستيرن).

شارك جمال هلال بعمق، بصفته مترجمنا للغة العربية، في المفاوضات مع الفلسطينيين، وكان حكماً ذكياً على طريقة تعامل الرئيس عرفات مع الأمور. هنا نحن الثلاثة نتشارك لحظة مرحة. (الصورة بإذن من المؤلف).

مجلة الابتسامة

كنت أعمل أنا وبنيامين نتنياهو على نحو أفضل بمفردنا. هنا أنا وبيبي مجتمعان في مكتب رئيس الوزراء قبل شهر من انعقاد قمة واي. (صورة من الخدمة الإعلامية الأميركية، تصوير ماتي ستيرن)

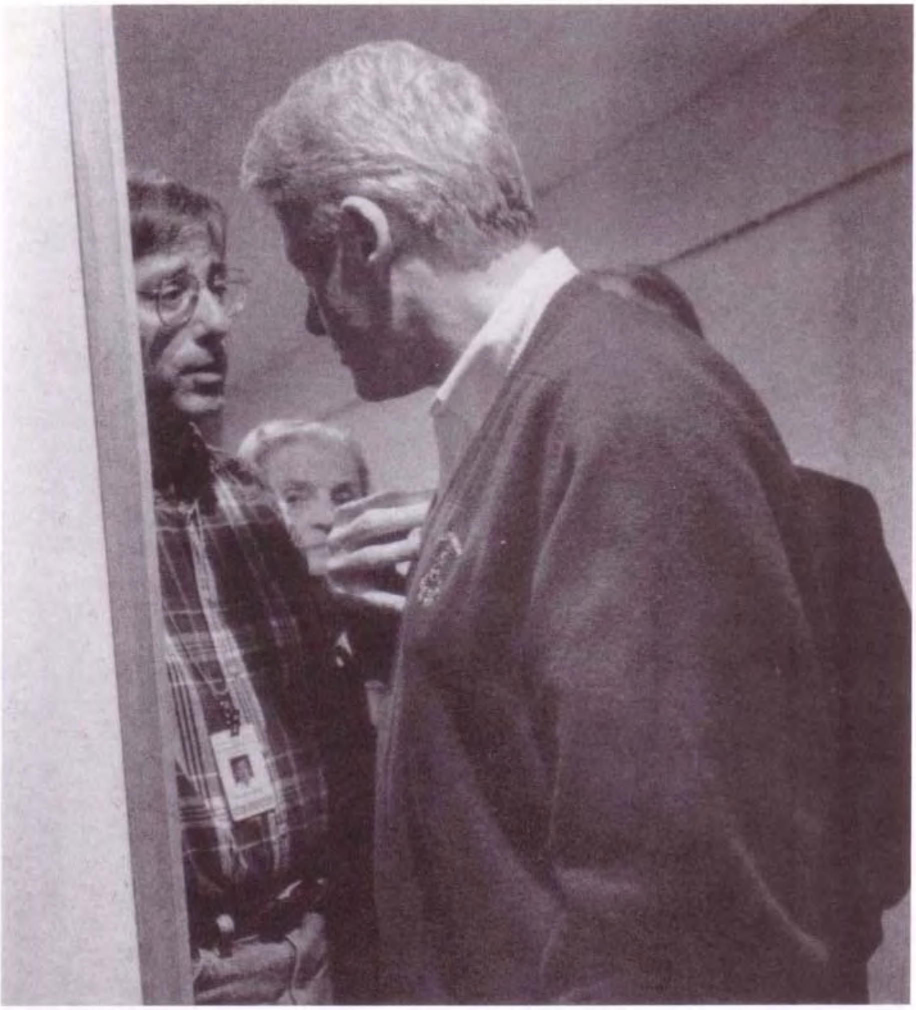

أشير على الرئيس كلينتون بما يفعله بعد ذلك في واي، تشرين الأول/أكتوبر 1998. وكان الرئيس قد انفجر قبل لحظات في وجه بيبي بعد أن طرح طلبات جديدة على عرفات. (صورة رسمية من البيت الأبيض).

كان إيهود باراك كرئيس للوزراء متلهفا للمضي قدما نحو اتفاق سلام. هنا نبحث أنا وهو استعداد الرئيس الأسد لاستئناف المفاوضات السياسية في سنة 2000 بعد أن كان يرفض هذه المحادثات منذ مؤتمر مدريد في سنة 1991. (مكتب الشؤون العامة، السفارة الأميركية، تل أبيب، تصوير ماتي ستيرن)

في اليوم الأخير من قمة سنة 2000 في شفاردزتاون، وست فرجينيا، دعت وزيرة الخارجية أولبرايت باراك إلى الغداء في منزلها الريفي القريب. وقد أحضر زوجته، نافا، وأمنون شاحاك، الوزير بلا حقيبة في الحكومة الإسرائيلية. (صورة رسمية من البيت الأبيض).

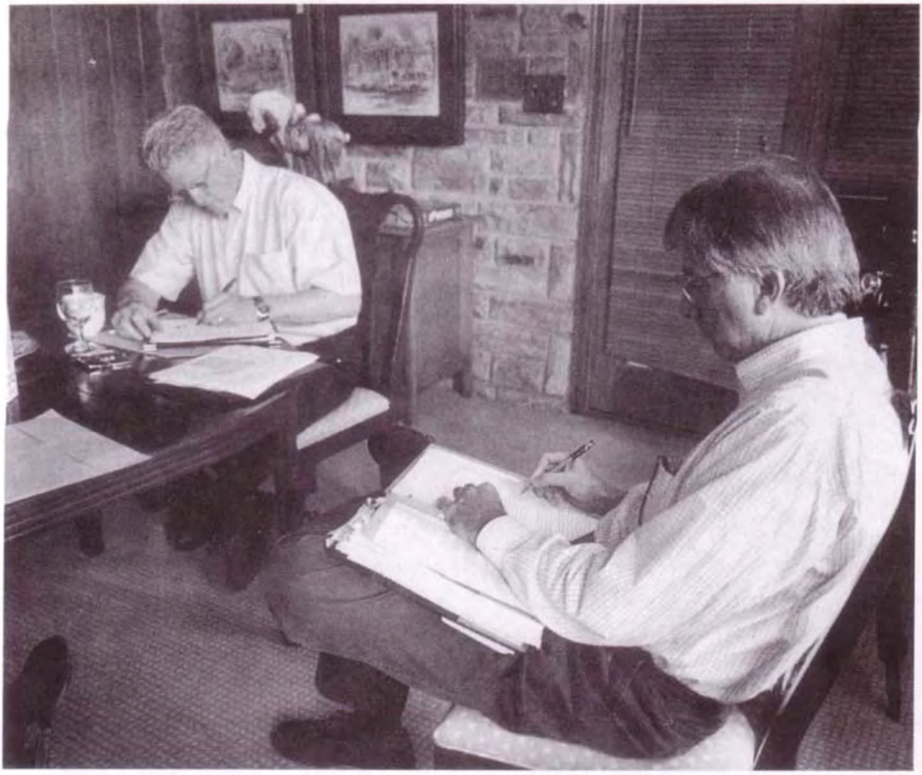

في اليوم الأخير من قمة كمب ديفيد، الرئيس كلينتون وأنا نعد للاجتماع بالمفاوضين في كوخه، في ذلك الوقت كان يحدونا الأمل معتقدين أننا حققنا تقدّماً بشأن القضايا الأمنية ويمكننا التغلّب على الاختلافات بشأن اللاجئين والحدود باستخدام المثال نفسه.

(صورة رسمية من البيت الأبيض).

المحتويات

شخصيات ورد ذكرها في الكتاب (بالترتيب الأبجدي) 5

تمهيد 25

الفصل الأول: لماذا يرى الإسرائيليون والعرب والفلسطينيون العالم بالشكل الذي يرونه فيه؟ 40

الفصل الثاني: الطريق إلى مدريد 78

الفصل الثالث: رابين، انتقال الرئاسة، الجيب السوري وأوسلو 131

الفصل الرابع: من أوسلو إلى السلطة الفلسطينية 173

الفصل الخامس: تطوّر المفاوضات على المسار السوري 192

الفصل السادس: الملك حسين يُكمل مسيرة جده 225

الفصل السابع: الاتفاق الانتقالي 255

الفصل الثامن: اغتيال رابين: هل تلد المأساة فرصة سانحة؟ 282

الفصل التاسع: هل الأسد أهلٌ لها؟ 291

الفصل العاشر: هل يُمكن إنقاذ عملية السلام؟ 328

الفصل الحادي عشر: بيبي يفوز: فهل يخسر السلام؟ 340

الفصل الثاني عشر: مكوك لا ينتهي لأجل الخليل 356

الفصل الثالث عشر: محاولة أخيرة لتسوية مشكلة الخليل 386

الفصل الرابع عشر: من الاختراق إلى الاستعصاء 424

الفصل الخامس عشر: حل الـ 13 بالمئة 456

الفصل السادس عشر: التمهيد لقمة واي ريفر 519

الفصل السابع عشر: قمّة واي 540

الفصل الثامن عشر: بيبي يستسلم لليمين ويخسر الرأي العامّ الإسرائيليّ 592
الفصل التاسع عشر: آمال عظام لباراك 630
الفصل العشرون: «سوريا هي أولويّتي» 645
الفصل الحادي والعشرون: مفاجأة الأسد 676
الفصل الثاني والعشرون: صعود الاتفاق الإسرائيليّ السوريّ وسقوطه 691
الفصل الثالث والعشرون: من الجمود إلى كمب ديفيد 739
الفصل الرابع والعشرون: قمّة كمب ديفيد 807
الفصل الخامس والعشرون: حل العقدة ـ من كمب ديفيد إلى الانتفاضة إلى أفكار كلينتون 876
الفصل السادس والعشرون: التعلّم من دروس الماضي وتطبيقها في المستقبل 932
الخاتمة 957

دنيس روس

السَّلامُ المَفْقُودُ

خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط

دار الكتاب العربي

الفصل السادس عشر

التمهيد لقمة واي ريفر

ما كان يُمكن أن يكون هناك وقتٌ أكثر سوريالية من ذلك لبدء مفاوضات مكثّفة في الشرق الأوسط. فمع تغطية شبكة التلفزة «سي أن أن» لإقرار الرئيس كلينتون بـ«علاقة غير لائقة» له بمونيكا لوينسكي، وقُرب صدور تقرير ستار، بالكاد كنتُ أستطيع عزل مساعيّ عن الدراما الضاربة أطنابها في وشنطن. فمن يستمع إلى الأخبار - وتعليقات المتعالمين المتفيقهين في واشنطن - يستدلّ بسهولة على أن حظوظ الرئيس كلينتون في الخروج سالماً من القضية أمرٌ مشكوك فيه، مع ما لذلك من تداعيات ومفاعيل ضارّة بالعملية السلمية. أثناء وجودي في النرويج للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لاتفاقية أوسلو، كتب الرئيس إلى عرفات يقول له إن علينا أن نعمل لوضع الشقّ الأمني من المبادرة الأميركية بصورة نهائية. وهكذا تعيَّن عليّ القيام بمحاولة في هذا الاتجاه، ولسوف تفضي جهودي المبذولة والضغوط التي تعرّضتُ لها من واشنطن، في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، إلى انعقاد اجتماع قمة في «واي ريفر بلانتيشن».

لدى وصولي في اليوم التالي لعيد العمل، توجهتُ رأساً إلى مقابلة عرفات. لم يكن تقرير ستار قد وصل بعد إلى «كابيتول هيل» (الكونغرس)، فكان من الطبيعي أن يتساءل عرفات ماذا سيحلّ بالرئيس.

كنتُ، طبعاً، لا أملك أية معطيات خاصّة في هذا الصدد، ومع ذلك قُلتُ لعرفات إنّي أعتقد بأنه ستُكتب للرئيس النجاة، وإنه يحوز على دعم الشعب الأميركي الذي يرى أن أفعاله لا ترقى إلى مستوى الارتكابات التي تستوجب الاتهام والعزل، وإن الجمهور لا يريد عزل الرئيس من منصبه، وإن جماعة الكونغرس ممّن يؤيدون ستار لا يُماشون سائر البلاد. وعرفات، الذي كان يرى في الرئيس كلينتون بمثابة المُوازن بينه وبين نتنياهو، تلقّى كلماتي هذه كما لو كانت بشارة سارّة، وشعر بارتياح عظيم.

وقلتُ لنتنياهو كلاماً مشابهاً إلى حد بعيد، إنما كنتُ أستطيع أن أتبيّن بوضوح ما

يساوره من شكوك، وميله إلى التعويل على قراءة خاصّة به للمشهد السياسي الأميركي. وقد تساءلتُ، وأنا أُتابع هستيريا الأخبار الصحافية، ما إذا كان بيبي على صواب أكثر مني؛ وجاءت صلاة الرئيس على مائدة الفطور المتسمة بالندم الشديد لتضاعف من شكّي وعدم يقيني.

وكأن الأحداث في واشنطن لا تكفي لإلهائنا وتشتيت انتباهنا، إذ بدأتُ أتعرّض لما يُمكن وصفه بـ«انقضاض» يومي من جانب ساندي بيرغر ومادلين أُولبرايت إما لإنهاء العمل أو لإحضار الزعيمين إلى واشنطن. خلال الأيام القليلة الأولى من رحلتي، دأبتُ على التحدث عبر الخط الهاتفي المأمون إلى ساندي ومادلين من على شرفتي في فندق الملك داوود، واصفاً لهما ما كنتُ أعمله، وما كان متاحاً عمله. فكانا دائماً يُعبِّران عن عدم رضاهما، مرددين: «لم يتغيّر شيء»، «لن تصل إلى نتيجة»، «نريدك أن تعيد تنظيم الأمور كافة على نحو جذري»، حتى ولو اُضطررتَ إلى القفز إلى «الهاوية»، على حد تعبير ساندي. فتساءلتُ في عجبٍ ما إذا كانوا قد سبقوني إلى الهاوية في واشنطن.

لقد انتهيتُ إلى محاولة إعداد صيغة الـ13 بالمئة لإعادة الانتشار الإضافية، وإقناع الفلسطينيين بالتجاوب مع النصّ الذي وضعناه للمسائل الأمنية، غير أنني سعيتُ أول ما سعيتُ إلى حل المسائل الانتقالية الأخرى، التي يُمكن أن تُشكّل قرائن ملموسة على حصول تقدم، كمطار غزة والمنطقة الصناعية في غزة. كان المطار رمزاً للاستقلال، والقدرة على إنجازه لا بد أن تمنح الفلسطينيين حسّاً جديداً بالحرية. كما أن إمكانية إقامة المنطقة الصناعية في غزة من شأنها أن تخلق عدة آلاف من فرص العمل للفلسطينيين.

لكن، من دواعي الأسف، أن أياً من الجانبين لم يكن في تلك اللحظة معنيّاً بحل هاتين المسألتين. فالفلسطينيون كانوا منصبِّين بكلّيتهم على مسألة الأرض، ويخشون أن يحاول الإسرائيليون «برطلتهم» للتساهل بها لقاء خطوات حول هاتين المسألتين. هذا فيما كان الإسرائيليون يركّزون أساساً على الأمن؛ فالاتفاق، في نظر بيبي، إنما هو في الواقع الأرض مقابل الأمن، وليس الأرض مقابل السلام. لذلك، شرعتُ بتركيز جهودي على كيفية حلّ مسألتي الـ13 بالمئة والأمن تحديداً.

عشية وصولي، روّج الإسرائيليون أنني قادم للعمل على النواحي الأمنية فحسب، الأمر الذي حدا بالفلسطينيين إلى الوقوف موقف الدفاع. كنتُ أعلم أنهم لن يتجاوبوا معي حيال القضايا الأمنية ما لم أتعامل مع أجندتهم أيضاً. والتفاوض الطويل الأمد حول أجندتهم ما كان ممكناً حقاً في تلك المرحلة، خصوصاً في ضوء إلحاح مادلين وساندي

على التوصل إلى اتفاق بأسرع ما يُمكن. إنما لم يكن في وسعي مع ذلك أن أتجاهل أجندتهم، لذا اعتمدتُ استراتيجيةً تُظهر للفلسطينيين أنني أعمل على الصفقة برمّتها (بما فيها مسألة السجناء). وليس على النواحي الأمنية وحدها. وبعدما شرحتُ ذلك لعرفات، أرادني أن أقابل كل وزير من وزرائه أو مندوب عنه ممّن يتعاطون هذه المسائل، كلاً على حدة. كذلك وافقتُ على التوجه إلى غزة وقضاء يوم كامل اجتمع فيه بالناس نزولاً عند توصية محمد دحلان، أو المفتاح لأي تحرّك على صعيد الأمن.

وتحوّل لقاءٌ لي مع أفراد أُسر السجناء الفلسطينيين المعتقلين لدى الإسرائيليين إلى مشاهد عاطفية مشحونة بالانفعالات: فتاة صغيرة بعمر ابنتي إيلانا أخذت تصرخ تريد رؤية والدها؛ وعجوز يناهز الثانية والسبعين وصف لي المعاناة التي يُلاقيها لزيارة ابنه في المعتقل. وقد قررتُ أن لا أعطي هؤلاء الناس آمالاً كاذبة (وهذا ما صارحتهم به)، إنما كنت مصمّماً أيضاً على عمل شيء ما حيال مسألة السجناء والأسرى.

كانت مسألة الأسرى على درجة استثنائية من الحساسية لكلا الطرفين. بالنسبة للإسرائيليين، كان الأسرى الفلسطينيون (بسبب من مسؤولية العديد منهم عن قتل إسرائيليين في أعمالٍ إرهابية)، يمثّلون في آن معاً مثار آلام عصبية وورقة مساومة لمقايضتها بتنازلات فلسطينية، حتى وإن كانت إسرائيل مُلزمة بمقتضى الاتفاق الانتقالي بالتفكير في الإفراج عنهم وفقاً لمعايير عدة. فكان الفلسطينيون يرون أن الإسرائيليين لا يفون بالتزاماتهم في واحدة من المسائل القليلة التي يُمكن أن تُظهر فيها السلطة الفلسطينية لجمهورها أنها تؤدي فعلاً ما يتوجب عليها من مسؤوليات. بعيداً عن هذه الاعتبارات التكتيكية، كان هناك اختلاف جدّ حقيقي في نظرة كلا الجانبين إلى السجناء والأسرى. فالفلسطينيون يعتقدون أنه من اللازم الإفراج عن جميع الأسرى ممن اُرتكبوا أعمال عنفٍ قبل صدور «إعلان المبادىء» (حوالى رُبع السجناء المعتقلين والمقدَّر عددهم بعدة آلاف)، وذلك عملاً بالمنطق القائل إن هذه الأعمال إنما كانت جزءاً من نضالٍ مسلحٍ شُنّ بأوامر من أشخاص - من أمثال عرفات، أمين الهندي وأبو مازن - ممّن يتفاوضون حالياً مع الإسرائيليين. فكان أبو مازن يسأل تكراراً: «أمن المعقول أن تُبقوا في السجون من نفذوا أوامر أُناسٍ تجتمعون بهم الآن؟».

وتبنّى دحلان نظرة ذرائعية إلى أبعد حد بقوله إنه لمن المستحيل أن يُقدم على إجراء أية اعتقالات في أية خطة عمل أمنية ما لم تُطلق إسرائيل سراح من يعتبرهم الفلسطينيون سجناء سياسيين. لكن في كل مرة كنتُ أثير هذا الموضوع مع نتنياهو، كان يقول لي إن

حفنة فقط من السجناء لم تتلطخ أيديهم بالدماء، وبالتالي ربما لا يتعدى عدد المستوفين شروط الإفراج عنهم سوى خمسة عشر أو عشرين معتقلاً ليس غير.

كنتُ أعلم أنني غير قادر على حل مسألة السجناء والأسرى في الحال، غير أنني كنتُ أعرف كذلك أن من واجبي أن أُثبت للفلسطينيين أننا سنعمل على بلورة مقاربة جدّية لحلّ هذه المسألة. فاقترحتُ أن يتشارك الجانبان في معلوماتهما عن المحتجزين وانتماءاتهم (فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حماس، الجهاد الإسلامي)، ومتى تمّ اعتقالهم ولأية أسباب، ولما يراهم كل طرف يستوفون أو لا يستوفون معايير الإفراج عن السجناء كما سبق وأُقرّت في الاتفاق الانتقالي. لم أكن أدري إلى أين سيقودنا ذلك، لكن الفلسطينيين نظروا إلى الأمر بجدّية، وقَبِلَه بيبي بوصفه سبيلاً إلى متابعة العمل ليس إلاّ.

وهذا ما أتاح لنا أن نحرز بعض التقدم في المسائل الأمنية. فلدى اجتماعي بهما، أوضح محمد دحلان، وأمين الهندي - رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطينية (المخابرات) - بأنهما موافقان على سائر المبادىء الأمنية المجسَّدة في مبادرتنا، لكنهما شدّدا على وجوب أن تكون هناك مسؤوليات إسرائيلية متبادلة، ولا سيما في تبادل المعلومات والتصدّي للمستوطنين الإسرائيليين الذين يؤذون الفلسطينيين(*).

وأثناء عملي مع الفلسطينيين، لم أنفك أحثّ نتنياهو على الفراغ من صيغة الـ13 بالمئة. ووافق بيبي على العمل سويةً معي، فأخذنا نتقدّم وإنْ ببطء. وهكذا صُرت الآن أُحرز تقدّماً لا يُستهان به على صعيدي إعادة الانتشار والأمن معاً، بيد أننا كنا لا نزال بعد بعيدين عن الظروف التي تبرِّر عقد قمة في واشنطن.

لم تكن وتيرة التقدم مُرضية بالشكل الكافي في نظر الرئيس، أو ساندي، أو مادلين، ولم أكن أشكّ في دخيلتي بأن هناك رغبة قوية - ولا سيما تحت ضغط تقرير ستار - في إظهار أن الرئيس يقوم بواجباته من غير أن يُلهيه عنها شيء، وأنه يُعالج على نحو منظور قضايا حسّاسة وجدّية للغاية كقضية السلام في الشرق الأوسط. فلم يكن التقدم المحرز في مسألتي صيغة الـ13 بالمئة والأمن على قدرٍ كافٍ من الدراماتيكية وبما يلبيّ حاجة

(*) حاول دحلان أن يركِّز بصفة خاصة على حالة وقعت مؤخراً وقد اُتُّهم فيها مستوطن بقتل صبي فلسطيني في الحادية عشرة من عمره. أنكر المستوطن أنه قتل صبياً، في حين ادّعى الشهود من الفلسطينيين أن المستوطن اشتكى من أن الصبي رماه بالحجارة، فما كان منه إلاّ أن أمسك به وركله في جمجمته. تمّ توقيف المستوطن فترة وجيزة من الزمن ثم أُطلق سراحه، مما ألهب الرأي العام الفلسطيني.

الرئيس. وهكذا، دأب ساندي ومادلين يُلحّان عليّ أن أُحضر الزعيمين إلى واشنطن لإنتاج اتفاق.

فجادلتهما بأننا لسنا بعدُ في مرحلة نستطيع معها أن نُنتج اتفاقاً، سواء أكنا في واشنطن أم في المنطقة. وإذا ما ضغطنا الآن، فربما نُنتج فشلاً للرئيس. وفيما خلا القول لهما إننا لم نقترب بعد بما فيه الكفاية من الحل في هاتين المسألتين، أخبرتهما كذلك بأننا نتابع الدراما الجارية فصولاً في واشنطن، وأننا نشاطرهما شكوكهما إزاء قُدرة الرئيس على التحمّل، وأضفتُ بخشونة: «إن الرئيس لا يملك السلطة أو الدالّة عليكما الآن كما في السابق؛ وبالتالي، لن تُقدما تنازلات لمجرد أنه يُريدها لإبرام اتفاق».

لا مادلين ولا ساندي كانا سعيدين بسماع هذا النهج من المحاجة، غير أنهما أنصتا لي. لم يقتنعا في بادىء الأمر؛ وقد بلغت ضغوطهما حداً غير معقول. فقد اتصلت مادلين بي ذات مرة، وجعلتني أقطع اجتماعي بعرفات، لتحذّرني: «قُلْ لعرفات وبيبي إنهما بنهجهما هذا لن يصلا إلى نتيجة. وقد حان الوقت لعقد الاتفاق... أجل، قُلْ لهما ذلك؛ ليس في مقدورنا أن نفعل أكثر من ذلك، وينبغي لهما أن يعرفا أننا سنقول ذلك علناً».

إنما ما كنتُ لأقول شيئاً من هذا لعرفات أو لنتنياهو ما لم نكن مستعدين فعلاً للانسحاب احتجاجاً. ولم نكن، في الحقيقية، في وارد التهديد بذلك؛ بل على العكس، كنتُ تحت ضغط بأن لا أتركهما، إن لم أقل جلبهما إلى واشنطن.

كنتُ على يقين من أن هذا الاتصال ليس من بنات أفكار مادلين، وحين عاد عرفات - وكان قد تركني بمفردي في مكتبه حين جاءت المكالمة - قلتُ له ببساطة إن الوزيرة قلقة جداً من أن الوقت لدينا آخذ بالنفاد، والعملية قد تنهار إن لم نتقدم بوتيرة أسرع من ذلك. وكما توقعتُ، أخذ عرفات علماً بما قُلته، من دون أن يبدو عليه أنه قد تأثّر تأثراً مخصوصاً به.

وفي طريق عودتنا من غزة، في سيارتنا المصفّحة الـ«شيڤي تاهوي»، حاولنا - روب (روبرت) مالاي (الذي كان تولّى المسؤولية عن الشؤون العربية - الإسرائيلية في مجلس الأمن القومي)، وجمال، وجون، وآرون وأنا - أن نتصوّر القصد من وراء تلك المكالمة. فتساءل جمال: «أوَتراهم يُحشّشون في واشنطن؟». أما أنا فقلتُ إما أنه اليأس من الحالة في واشنطن من جراء فضيحة لوينسكي، أو أنها الحاجة إلى غطاء من أجل عمل منتظر ضد العراق - وكانت السماء حينها تتلبّد بغيوم أزمة جديدة بسبب إقدام صدّام حسين مرة أخرى على عرقلة عمل مفتشي «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بشأن العراق» (أونسكوم). كان

الأخير هو السبب في رأي روب.

حين عدت إلى القدس، علمتُ من مارتن ـ وكان قد استقرّ الآن في واشنطن بعدما عيّنته مادلين مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ـ أن الرئيس ضرب على الطاولة بعنف في أحد اجتماعاته بساندي ومادلين، طالباً جلب بيبي وعرفات إلى الولايات المتحدة في الحال لإنهاء كل شيء. ومضى مارتن إلى القول إنني لا أستطيع المُضي قُدماً في معارضة إحضار الزعيمين إلى واشنطن هذه المرة. والمطلوب مني أن أضع مقاربة مفصّلة تُبيِّن كيفية إيصال الأمور إلى خواتيمها. فإذا كانت لدينا خطة كهذه، تستطيع مادلين وساندي عندئذ أن يُقنعا الرئيس بالتريث مؤقتاً.

بعد تدارس شتّى الخيارات مع روب، وآرون، وجمال، اقترحتُ السيناريو التالي: أولاً، إما أن اقترب من صيغة الـ13 بالمئة أو أعلم أنني عاجز عن التوصل إلى ذلك في هذه الرحلة؛ ثانياً، سوف نستغلّ وجود بيبي وعرفات في نيويورك لافتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسبوع المقبل كي تجتمع الوزيرة بالاثنين، وكذلك الإتيان بهما لمقابلة الرئيس في واشنطن، ربما للإعلان عن نقاط تفاهم حول جزء على الأقل من إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية؛ ثالثاً، توجّه الوزيرة إلى المنطقة في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر بعد «عيد الغفران» اليهودي (يوم كيبور) للبناء على التقدم الذي أمكن إحرازه؛ وأخيراً، إحضار الزعيمين مُجدّداً إلى واشنطن أو إلى واي ريڤر أو كامب ديفيد، لعقد قمة مكثّفة يحضرها الرئيس كلينتون بغية الانتهاء من الاتفاق ككل في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر.

أدلى جمال برأي مضاد، مُعرباً عن شكه في قُدرتنا على تحريك الفلسطينيين بتلك السرعة. قلتُ له أن ليس لدينا ثمة خيار آخر. فقد أوضحت واشنطن أنه يجب أن تكون لنا خطة، وهذه الخطة هي الأكثر واقعية التي تسنّى لي استنباطها. ثم إننا بالسرعة التي تسير فيها الأمور في الوقت الحاضر، يلزمنا ثلاثة أشهر للانتهاء من كل شيء، «والله يعلم ماذا يُمكن أن يطرأ خلالها ليُفسد كل ما عملناه».

وافق ساندي ومادلين على خطتي. وأياً كانت دوافعهما، فقد كانا على حق في أننا بحاجة إلى تغيير الآلية. لئن كنتُ أرى أن التقدم المتزايد والمتراكم الذي كنا نحرزه باطراد مؤشّرٌ على أن نتنياهو وعرفات سيتوصلان إلى إبرام اتفاق في مرحلة ما، إنما كان من الواضح أنهما لن يبدّلا من وتيرة جهودهما ما لم يُجبرا على ذلك. وهنا استقرأ الرئيس وساندي ومادلين الوضع على الوجه الصحيح. أما حيث أخطأوا، فكان في دفعنا قبل الأوان وبطريقة تنمّ عن اليأس المتهوِّر من جانبنا.

وكما تبيَّن لي لاحقاً، فإنني حين اجتمعتُ بنتنياهو على انفراد في فناء مقر إقامة رئيس الوزراء خلال عطلة السبت اليهودية، وكان ذلك آخر يوم لي في إسرائيل، بدا واضحاً يومذاك أنه يريد فعلاً إنهاء العمل فيما يتعلّق بصيغة الـ13 بالمئة. وقد أجابني على مقترحاتي كافة بهذا الشأن، تلك المقترحات التي كانت ثمرة اجتماع عقدته في الأمسية الفائتة مع أبو علاء وإسحاق مولخو، وهي تعييناً: السماح بإجراء تحسينات على الأراضي وبتحرّك البدو والشرطة الفلسطينية داخل الـ3 بالمئة المخصّصة للمحميات الطبيعية.

لطالما فضّلتُ الاجتماع بنتنياهو منفرداً، ولا سيما في المنزل. ففي عُطل السبت اليهودية، كان بيبي يلبس ثياب الهرولة الرياضية، فتنحو مناقشاتنا نحو الصراحة والمكاشفة. وفي حال كنا نحاول حل معضلة ما، شأننا في ذلك الحين، فإن مناقشاتنا ستكون دائماً أكثر سهولة. في ذلك اليوم، كان بيبي في مزاج يُساعد على حل المشاكل، وكان يعطيني ما أحتاجه لحمل عرفات على التعاون والموافقة.

وما اتضح كذلك، السببُ الذي جعله مستعداً للتجاوب على ذلك النحو. فهو كان يريد الحضور إلى الولايات المتحدة، والتبعة تقع بكلّيتها على عرفات، ليكون في مقدوره القول: «عملتُ ما عليّ بشأن الأرض، فليعمل عرفات ما عليه بشأن الأمن». ثم إن رحلة ناجحة إلى الولايات المتحدة كانت ستمنحه كذلك الدعم الذي هو بأمسّ الحاجة إليه لدى جمهوره.

وبعد لقائي نتنياهو، توجهتُ للقاء عرفات في غزة ومعي النصّ حول المسألتين المتبقيتين: البناء وتحرّك الشرطة الفلسطينية في الـ3 بالمئة المخصّصة للمحميات الطبيعية. استطعتُ حل مسألة البناء، وعرضتُ اقتراحاً بشأن الشرطة وأقنعتُ عرفات بقبوله، عارفاً أن بيبي سيُوافق على هذا الاقتراح. ومع ذلك، ارتأيتُ ألا أنتهي من الصيغة في تلك الليلة، مع ما في ذلك من مخالفة لإحدى قواعد التفاوض عندي؛ أي: متى أمكنك الانتهاء من مسألة، فانتهِ منها في الحال.

اخترتُ إذاً أن أُخالف مقاربتي الخاصة لأنني بذلك كنتُ سأرفع الضغط عن نتنياهو، فلا يقوم بأية خطوات إضافية. فبوقوع التبعة على عرفات، لن يعود بيبي يشعر بأي ضغط عليه إلى حدٍ بعيد، وهكذا ينتهي بالصيغة المتفق عليها، صيغة الـ13 بالمئة لإعادة الانتشار الإضافية، ولا شيء غير ذلك.

كما كان هناك سبب آخر لامتناعي عن الانتهاء من الصيغة. ففي وقت سابق من ذلك النهار، وفي منزله تحديداً، حثّني إيهود باراك، زعيم المعارضة حينذاك، على أن أتوخى الحذر الشديد، فلا أترك «ألغاماً أرضية» هناك كتلك التي لا تنفجر إلا بعد إبرام الاتفاق. وقد

كان يتوجس خيفةً من أن بعض متطلبات نتنياهو الأمنية تتجاوز قدرة الفلسطينيين على القبول. وفي هذه الحالة، سيظل بيبي يظهر بمظهر صانع السلام، بينما هو في الحقيقة لا ينوي البتة تطبيق الاتفاق. سوف يُشبع احتياجاته السياسية في إسرائيل، لكنه عملياً سيُفجِّر عملية السلام، وعليّ أن لا أُعينه على ذلك.

صحيح أنني كنتُ متيقناً من قُدرتنا على هيكلة الاتفاق بطريقة تحول دون بيبي والتملّص من مسؤولياته، إلا أن ملاحظة باراك أشاعت عدم الارتياح في نفسي، وأقنعتني، أكثر فأكثر، بضرورة عدم رفع الغطاء عن نتنياهو قبل أن نتوصل إلى تفاهمات واضحة حول معظم القضايا الحسّاسة.

بعد الاجتماع بعرفات، حسمتُ أمري في تلك الليلة على العودة إلى البلاد في الوقت المناسب للاحتفال بـ«روش هاشاناه» (رأس السنة اليهودية). لكن بيبي دعاني إلى الاجتماع بمطبخه الوزاري المؤلَّف من مُردخاي، شارون وشارانسكي، قبل أن أعود إلى أميركا. وافقتُ، وإنِ ارتبتُ في أنه يحاول استمالتي للبقاء إلى أن يُسافر هو إلى الولايات المتحدة بعد ثلاثة أيام.

لدى وصولي، طلبتُ أن أراه بمفرده قبل الانضمام إلى شارون، مُردخاي وشارانسكي. فبادرني رأساً بدعوتي إلى البقاء. غير أنني رفضتُ بعناد لأنني أريد الاحتفال بـ«روش هاشاناه» مع أفراد عائلتي. وبالنتيجة، كان معي فقط ثلاثة أرباع الساعة لأغادر منزله وأركب المروحية التي ستقلّني إلى المطار في تمام الساعة الحادية عشرة والثُلث ليلاً.

وما أثار ذهولي أنه لم يُطلع أحداً منهم على الحلول الوسط التي توصل إليها معي حول صيغة الـ13 بالمئة، بمن فيهم مولخو نفسه. بدلاً من ذلك، أرادني أن أُطلع الآخرين عليها بنفسي. وافقتُ، إنما أردتهم أن يفهموا أن الفلسطينيين لن يضعوا ختمهم على صيغة الـ13 بالمئة ما لم تكن لديهم ضمانات حول نقل مناطق من (ب) إلى (أ) أيضاً. وإذا كان الفلسطينيون قد تجاهلوا سابقاً أو استهانوا بنقل السلطات من (ب) إلى (أ) بنسبة 7,1 بالمئة، الذي دعا إليه العرض الإسرائيلي الأصلي المقدَّم في آذار/ مارس 1997، إلاّ أنهم صاروا متحمسين له جداً الآن وكذلك للـ 7,1 بالمئة الإضافية التي اقترحناها نحن عند انتهاء فترة التنفيذ المقدّرة بثلاثة أشهر. بعبارة أخرى، إنهم غير مستعدين للقول إن هذه المرحلة من مراحل إعادة الانتشار الإضافية قد أُنجزت ما لم تتمّ الموافقة كذلك على الشقّ من المبادرة الأميركية القاضي بتحويل (ب) إلى (أ)؛ أي نقل ما مجموعه 14,2 بالمئة من السلطات الإضافية.

وكما توقعتُ، قال بيبي إنه لم يبحث ذلك قط مع حكومته، وسألني إنْ كنا نقبل بأي شيء دون الـ 14,2 بالمئة؟ قلتُ له لا، «فقد علمتم بذلك منذ البداية، ولم تعترضوا عليه قط»، ولسنا في صدد إعادة النظر في مبادرتنا الآن. لكن أخبرته بأنني سأُفهم الفلسطينيين بأنه في الوقت الذي يُمكنهم فيه رهن قبولهم بصيغة الـ13 بالمئة بحصولهم كذلك على تحويل (ب) إلى (أ)، فإننا سنحاول فقط في هذه المرحلة وضع اللمسات الأخيرة على صيغة الـ 13 بالمئة. أُعجب بيبي بالفكرة، وأخبرني بأنه قد فهم من ذلك أننا سنبقى نُصرّ على نقل 14,2 بالمئة من (ب) إلى (أ) أيضاً (كان متأكداً من أنه سيُقاوم في مرحلة لاحقة، إلاّ أن ذلك أنبأني بأنه سيوافق في آخر المطاف على الـ 14,2 بالمئة).

الاجتماعات في نيويورك وواشنطن

عدتُ إلى البلاد في الوقت المناسب للاحتفال برأس السنة اليهودية مع عائلتي، ممتنّاً للفرصة التي أُتيحت لي كي أغمس تفاحة في العسل على مائدة العشاء رمزاً لتمنياتنا بسنة حلوة، وأستمتع بقسط من الراحة في اليوم التالي في الكنيس. كنتُ في أمسّ الحاجة إليها، إذ لن أعرف الراحة طويلاً لأنه يتوجب عليّ أن أرتّب على جناح السرعة اجتماعاتنا في نيويورك مع نتنياهو وعرفات.

كنتُ أعلم أننا مدعوون إلى توظيف تلك الاجتماعات في سبيل إعداد العدّة لعقد اجتماع قمة: مع نتنياهو، أُريد تكييفه مع ما سنفعله لهيكلة النصّ بما يضمن لنا التوصل إلى اتفاق؛ ومع عرفات، أُريد أن أستحصل من الفلسطينيين على خطة عمل أمنية، بحيث نستطيع أن نقول لبيبي، وعلى نحو جدير بالتصديق، إن في حوزتنا الآن مقاربة فلسطينية إلى الأمن تستجيب للاحتياجات الإسرائيلية.

حين قابلتُ دحلان في غزة، طمأنني إلى أنه ستكون هناك خطة عمل، إنما قال إن العرض في النصّ يجب أن يسمح للسلطة الفلسطينية بأن تبدو سيدة قراراتها، تتّخذها بناء على مصالحها هي، وليس فقط تعتقل أيما شخص تُطالب به إسرائيل. كذلك حثّني على أن يُستهل نصّنا للاتفاق بالتطرق إلى إعادة الانتشار الإضافية ـ أي الأرض أولاً ومن ثم الأمن.

كان المستفاد من كلام دحلان أن الفلسطينيين يُمكن أن يقبلوا بالتزامات جوهرية صعبة إذا ما جرى تقديمهم بطريقة تُراعي حساسياتهم. وجدتُ حجّته مقنعة، فطلبتُ من أفراد فريقي ـ آرون، جمال، جون شوارتز وروب ـ أن يغيّروا، في أضيق نطاق ممكن، هيكلية النصّ بحيث يأتي الشق المتعلق بإعادة الانتشار الإضافية أولاً، والموضوع الأمني ثانياً.

قد يبدو ذلك بسيطاً، لكن الأمر ليس كذلك. فمنذ تموز/ يوليو، والإسرائيليون يفترضون أن الأمن سيتقدم على ما عداه، والسبب الوحيد لعكس الترتيب كان وضع المطالب الفلسطينية في الاعتبار. وإذا ما فعلنا ذلك، يُمكن أن أتوقع من إسحاق مولخو أن يُحاجج بأن لإسرائيل مطالب هي الأخرى.

وبدلاً من خوض هذا العراك مع مولخو، حاولتُ أن أُقنع بيبي مباشرةً: أكّدتُ له أنه سيحصل مع ذلك على الجوهر الذي يريده، إنما في ترتيب مختلف وبشيء من التعديل المحدود في النصّ. كان بيبي في مزاج رائق، فقبل حجّتي ـ ما دمتُ سأراجع كل التغييرات مع إسحاق. وكما توقعتُ، لم يكن إسحاق مرتاحاً للتغييرات. غير أن دانييل ريزنر عمل مع جوناتان وهدّأ من مخاوف إسحاق.

في تلك الأثناء، عملتُ من جانبي مع عرفات ودحلان، الذي حضر إلى نيويورك من دون خطة العمل التي وعدني بها. وحين ألححتُ عليه، قاوم الفكرة عينها بالزعم أنهم لا يستطيعون عمل ما يريده الإسرائيليون: «إن فكرتهم عن خطة العمل الأمنية تقتضي منّا أن نقتل نصف الفلسطينيين ونعتقل النصف الآخر». قلتُ له اسمع يا محمد، إن هذا ليس مفهومنا نحن، كما أنه بالتأكيد ليس مفهوم الإسرائيليين الجدّيين الذين عملت وما فتئت تعمل معهم. حتى يحصل هناك اتفاق، للإسرائيليين الحق في أن يعرفوا ماذا تعتزمون فعله بصدد أولئك الذين يشكّلون خطراً عليهم. وإذا شئتم أن تكون لكم علاقة بنا، فلا بد من أن نعرف ذلك نحن أيضاً.

أومأ برأسه قائلاً إنه طلب عادل. ومضى يتحدث طوال الساعات الثلاث التالية وبخطوط عريضة عن كيفية قيام الأجهزة الأمنية لديهم بعملها؛ وضد من ستعمل وكيف ستتصدّى لهم؛ وكيف ينبغي أن يتم التعاون مع الـ«شين بيت»؛ وبماذا يُمكننا أن نساعدهم نحن في اقتفاء أثر الأموال المرسلة إلى الجماعات المتطرفة في المناطق.

كان وصفاً شاملاً للخطوات الأمنية التي يتخذونها فعلاً أو يُبدون استعداداً لاتخاذها. سألته إنْ كان يستطيع تدارسها مع الإسرائيليين، قال إنه يُفضّل أن يبحثها أولاً مع جورج تينت، مدير الـ«سي آي إيه»، ومن ثم مع الإسرائيليين؛ إنما فقط مع مدير أو نائب مدير الـ«شين بيت» ـ عامي أيالون أو إسرائيل حسّون ـ لأن «الآخرين سيحاولون ليّ ذراعي» على حد تعبيره.

وافقته على أنه لا يجوز للإسرائيليين أن يقرّروا ماذا يفعل الفلسطينيون وماذا لا يفعلون، إنما شدّدتُ مع ذلك على حاجتهم إلى التثبّت من أن الفلسطينيين جادّون فعلاً وأن

لديهم خطة عمل جديرة بالتصديق. قلتُ إننا لن نُطالب بأكثر من ذلك، إنما لا نستطيع أن نقبل بأقلّ من ذلك. قال دحلان إنه فهم المقصود.

إلى تلك اللحظة، كانت خطتي المتّبعة لنيويورك تسير على ما يرام بوجه عام. فقد أخذ بيبي بفكرة النصّ المُعاد تركيبه، وعرفات سمح لدحلان بتزويدنا بالمزيد من التفاصيل حول الموضوع الأمني. وبقيت الآن مسألة صياغة بعض نقاط التفاهم حول إعادة الانتشار الإضافية والأمن في الاجتماعات مع وزيرة الخارجية.

أثرتُ مع عرفات فكرة الاجتماع بنتنياهو والوزيرة في نيويورك، ثم الاجتماع بنتنياهو والرئيس كلينتون في واشنطن في اليوم الذي يليه، فالاجتماع بالرئيس ثُنائياً في اليوم الذي يلي ذلك. ولما علم عرفات بأنه سيُقابل الرئيس على حدة، سُرّ سروراً عظيماً؛ وكذلك فعل نتنياهو. لكن في حين كان بيبي توّاقاً، قبل وصوله إلى الولايات المتحدة، إلى بيان يقتصر على الـ 13 بالمئة لإعادة الانتشار الإضافية، إذا به الآن يقرن صدور مثل هذا البيان بإنشاء لجنة لمكافحة التحريض واستئناف التعاون الأمني بين الطرفين. وحين أخبرته بأنّي أشكّ في أن يتأتى لنا ذلك إلاّ كجزء من اتفاق شامل، وسألته لماذا يسعى إلى بيان يتعدّى ما ألحّ عليّ به قبل بضعة أيام فقط، كان جوابه أنه سيواجه وقتاً عصيباً على الصعيد السياسي إنْ هو لم يُدلّل على أنه كسب الكثير لقاء الموافقة على الـ 13 بالمئة.

وعلى سبيل الاحتياط، سألته:«ماذا لو أعلنّا بعد الاجتماع الثلاثي مع الرئيس أن الوزيرة ستتوجّه إلى المنطقة في الأسبوع القادم، وأن الزعيمين سيحضران مع فريقيهما إلى واشنطن في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر للاجتماع بالرئيس وتسوية المسائل العالقة حول الأمن وإعادة الانتشار الإضافية؟». صحيح أنه سيكون بلاغاً ذا بُعد إجرائي فقط، إلا أنه سيُرسل إشارة عن وجود نشاط مضاعف. وستتناقله الأخبار مع الإعلان عن انعقاد القمة في ظرف ثلاثة أسابيع.

كما كان وسيلة لاختبار مدى اهتمام بيبي بإيصال الأمور إلى خواتيمها. فإذا كان اختباراً، فقد نجح فيه بيبي، إذ راقت له الفكرة. ويستأهل الأمر الآن أن نُجرِّب لنعرف ما قد يقبله عرفات هو الآخر. فاتخذنا الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع ثلاثي ليس في جناح الوزيرة، بل في جناح مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

بالنسبة إلى الوزيرة أُولبرايت كان ذلك أشبه بالعودة إلى موطنها: فقد كان الجناح الفخم في «والدورف تاورز» بمثابة بيتها خلال الولاية الأولى لإدارة كلينتون. وقد جالت بي في أرجائه وهي تتحدّث بافتخار عنه فيما كنا ننتظر وصول نتنياهو وعرفات. لا بل إنها

قالت مازحةً إنها كانت من حيث المعيشة أفضل حالاً كمندوبة لأميركا في الأمم لمتحدة منها كوزيرة للخارجية، فعلى حد قولها إن «السلك الخارجي يعرف كيف يعيش»، فأجبتها على ذلك: «أصبتِ كبد الحقيقة».

بعد الجولة، التفتت إليّ وسألت: «حسناً، وماذا سنفعل في هذا الاجتماع يا دنيس؟». أجبتها بأننا سنجرّب إن كان في مقدورنا إنهاء العمل على صيغة الـ 13 بالمئة، والمبادىء الأمنية، وكذلك على لجنة مكافحة التحريض ـ وهنا ذكّرتها بأن هذه هي اللجنة التي يأمل بيبي في أن يستخدمها لوقف التحريض في وسائل الإعلام والمدارس الفلسطينية. وأوضحت أنه في ضوء الكراهية للإسرائيليين التي تحفل بها الصحف والتلفزة والكتب المدرسية الفلسطينية، سيكون ذلك هدفاً مهمّاً، ويُعدّ كذلك إنجازاً بالنسبة لبيبي. وكان سبق وأطلعتها على الفكرة الاحتياطية الخاصة بالبيان الذي سيصدر غداً عند الاجتماع بالرئيس، فكانت مرتاحة لها.

وصل نتنياهو أولاً، وبادرنا بأنه يودّ أن يرى عرفات بمفرده ويحاول إقناعه بصفقة جزئية تُعلن لدى الاجتماع بالرئيس. وصل عرفات، وبعد دردشة أوّلية، التقى بيبي على انفراد لمدة ساعتين تقريباً. وأفادني جمال (الذي تولّى الترجمة بينهما) بعد الاجتماع أن بيبي ضغط بشدّة من أجل تسويق صفقته الجزئية، لكن عرفات أبى أن يشتريها. وقد أقنع اللقاء بيبي بأننا يجب ألا نحاول الحصول سوى على البيان الإجرائي بعد الاجتماع بالرئيس.

وحين اجتمعنا في البيت الأبيض في اليوم التالي، انعكست الأدوار. ففي إيجازنا للرئيس قُبيل الاجتماع، أخبرته بأن عليه أن يحاول إقناع عرفات بالموافقة على البيان الخاص بالصفقة الجزئية. هنا في المكتب البيضاوي، كان عرفات مستعداً للموافقة. لكن بيبي، صاحب الفكرة، كان قد غيَّر فكره، مُفضِّلاً الإعلان عن خطوات تفضي إلى عقد قمة ما دام ذلك يُري جمهوره أن شيئاً ما قيد الحدوث لكنه لا يستلزم أية تنازلات قد تُغضب جناحه اليميني.

وفي أعقاب الاجتماع الثلاثي الذي ضمه والرئيس وعرفات، التقى بيبي الرئيس في اجتماع ثنائي ومن ثم عاد إلى إسرائيل؛ والمرة القادمة التي رجع فيها إلى هنا، كانت لحضور قمة واي ريفر.

التحضير للقمة

مكث عرفات يوماً آخر في واشنطن حتى يتسنّى له، هو الآخر، أن يجتمع بالرئيس.

إن لقاء الرئيس له على حدة، لا بل ومعاملته على قدم المساواة مع رئيس وزراء إسرائيل، كان قصة كبيرة بالنسبة إليه. وقد لعب ذلك على وتر تعطّشه إلى الوجاهة، وكذلك على شعوره الخاص بأنه يبني علاقة بالولايات المتحدة ـ البلد الذي يؤمن العالم العربي أجمع بأنه المفتاح الرئيسي لأي اتفاق. وفي هذه الحالة، استخدمتُ رغبته هذه لضمان نيل موافقته على الاجتماعات الثلاثة مع بيبي.

كذلك اعتبرتُ مكوثه فرصةً للبدء بتكييف الفلسطينيين، ولا سيما عرفات وأبو مازن، حول ما ينبغي لهم قبوله في أي اتفاق. فلن يكون بمستطاعهم التهرّب من مسؤولياتهم الأمنية أو التنكّر لها. شدّدتُ على مسامع أبو مازن بأنه سنستخدم لغة في النصّ لعلّها تكون عسيرة عليهم، ويحسن بهم ألا يوهموا أنفسهم بهذا الخصوص.

وحين قدّمتُ إيجازي إلى الرئيس قُبيل اجتماعه بعرفات، أخبرته عن تحذيري لأبو مازن، وعن تحذيري بنوع أخصّ من أن النصّ سوف يتضمن لغةً صارمة، إنما يتعين على كلا الطرفين أن يبتلعا مواقف قاسية في اتفاقٍ يقوم فعلياً على مبدأ الأرض مقابل الأمن؛ وأضفتُ: «يجب أن يسمع عرفات ذلك منكم أيضاً سيدي الرئيس»، حتى إذا جئنا إلى القمة، «لا يكون ما سنطرحه عليهم بمثابة صدمة لهم».

والمؤسف أن الرئيس لم يفعل ذلك في الاجتماع. فقد آثر أن يكون «ليّناً»، فشدّد على ألتزامه بالتوصّل إلى أتفاق، وعلى استعداده لتنظيم اجتماع قمة. فكان عطاءً كله من جانبنا، ولم يُطلب شيء من عرفات.

لم أكن سعيداً، لشعوري بأننا قد فوّتنا فرصة ثمينة للتأثير في تفكير عرفات، وبأن جهودي التي بذلتها مع أبو مازن قد ذهبت سُدىً. فما الذي جرى؟ حدستُ مع الوزيرة فيما بعد أن الرئيس كان منصرف الذهن إلى فضيحة لوينسكي واحتمالات توجيه الاتهام إليه. وهذا ما يجب أن يتغيَّر، إذْ لا يُمكن أن نتوجّه إلى قمة ما لم يكن الرئيس «مندمجاً في اللعبة».

واللافت للانتباه أن جمال لم يكن يُشاطرني وجومي. فقد أخبرني بأن عرفات كان يهتزّ طرباً لاجتماعه بالرئيس، يكاد يكون مذهولاً باستعداد الرئيس للانشغال بقمّة فيما هو واقع تحت هذا الضغط الهائل في الداخل. وحسبُ ذلك أنه وطّد ثقة عرفات بالرئيس كلينتون وضاعف من إعجابه به. لم أقتنع، لكنني مع ذلك قلتُ له: «دعنا نأمل في أن نستطيع الإفادة من ذلك فيما بعد يا جمال».

بعده ببضعة أيام، غادرنا واشنطن متوجهين نحو المنطقة. تقرّر أن تقضي مادلين

يومين تحاول فيهما تحديد موعد القمة وطبيعة الصفقة النهائية ـ على أن أبقى بعدها لتثبيت أكبر قدر مستطاع من التفاصيل. في نهاية اليوم الأول من زيارة مادلين، جلستُ إلى المتفاوضين من كلا الطرفين حتى ساعة متأخرة من الليل؛ ولئن استطعتُ مساعدتهم في تضييق الفجوات بينهما، إلا أن أياً منهما لم يكن مخوّلاً التوصل إلى اتفاق حول أية مسألة. كان من الجلي أن كلا الطرفين سوف يعرضان عن القمة، اعتقاداً منهما أنهما ربما يكونا قادرين على مقايضة تنازلات يُقدّمانها في بعضٍ من هذه المسائل بشيء آخر ذي قيمة أكبر بالنسبة إليهما في الاتفاق النهائي.

وبخلاف تحديد موعد القمة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، وبما يمنحنا أسبوعاً إضافياً لإجراء التحضيرات اللازمة لها، كان التطوّر الوحيد في ذلك اليوم هو اجتياز رئيس وزراء إسرائيل ولأول مرة بضعة مئات من الياردات إلى داخل غزة. كان العُرف المتّبع هو أن يتوجه وزير الخارجية الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني من حدود قطاع غزة للاجتماع بعرفات، وتوجه عرفات إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود للاجتماع برئيس الوزراء الإسرائيلي. وقد اتُّبع هذا العرف مجدداً في ذلك اليوم، إنما في نهاية الاجتماع، دعا عرفات الوزيرة أُولبرايت ورئيس الوزراء نتنياهو لتناول الغداء في المجمّع القائم خلف المنطقة الحرام القائمة بين نقطتَيْ التفتيش الحدوديتين. فقَبِلَ بيبي الدعوة، وفضضنا الاجتماع متجهين نحو مجمّع الزوار الذي بناه الفلسطينيون لاستقبال الضيوف ممن لا يُكملون رحلتهم إلى داخل قطاع غزة.

غلب على الجميع يومذاك مزاجٌ من الظُرف والدعابة، لكن هذا المزاج ما كان ليدوم على أرجح الظنّ بعد أن تغادر الوزيرة المنطقة، وأواجه الفلسطينيين بمفردي في مسألتين عويصتين: الأولى تتعلّق بمجموعة من التفاهمات الجانبية حول تفادي كلا الطرفين القيام بأية خطوات أحادية تكون قاصرة جداً عن بلوغ ما يطلبه الفلسطينيون على صعيد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي؛ والثانية تتصل بالترتيبات الأمنية وما يتعين على الفلسطينيين ابتلاعه إذا أُريد أن يكون هناك اتفاق.

نويت التعامل مع هاتين المسألتين غداً في غزة، وعليه فقد سألتُ أبو مازن وعرفات عمّن سيجلس معي لبحث موضوع التفاهمات غير الرسمية حول الأعمال الأحادية (كالمستوطنات مثلاً)، والاثنان سمّيا لي نبيل شعث، وزير التنمية في السلطة الفلسطينية، الذي كثيراً ما يكلّفه عرفات بالتفاوض معنا ومع الإسرائيليين والأوروبيين. فكان أن زرته في منزله في غزة.

يملك نبيل شقةً في غزة حسنة التأثيث، إنما من دون إسراف. كان قد تزوج حديثاً من شابة لطيفة المعشر وحادّة الذكاء معاً. ونظراً لاهتمامه بصحته، فقد بدا لي في حال مُرضية. إنه يُعاني من مرض السُكري، ويتعيّن عليه الانتباه جيداً لمأكله. وقد توعكت صحته لسنة خلت وزاد وزنه كثيراً، فذهب لاستشارة طبيب من أصدقائي، هو ديفيد جاكوبس، الذي حذّره بخشونة من أنه إذا لم يُغيِّر نوعية غذائه ويبدأ بمزاولة التمارين الرياضية، فلن يستقبله مرة أخرى. كان نبيل يعرف أن جاكوبس صديقي، فكان غالباً ما يبدأ المحادثة بيننا بالتكلّم عنه. ولم يكن ذلك النهار استثناءً؛ إذ ليس إلاّ بعدما أنتهى من إخباري عن برنامجه للتمارين الرياضية - آملاً دونما شك في أن أنقل كل ذلك إلى جاكوبس - أنْ دخلنا في الموضوع. قلتُ لنبيل إنه لن تكون هناك سوى إشارة عمومية في نصّ الاتفاق إلى الأعمال الأحادية، وأن ما سأخبره به سيكون بمثابة تفاهمات سرّية بيننا وبين كل طرف على حدة.

كذلك ألمحتُ له إلى أننا قادرون على حمل الإسرائيليين على الالتزام لنا، وليس للفلسطينيين، بأنه لن تجري أية مصادرة للممتلكات الخاصة، وسيتمّ التوقف عن هدم المنازل، بما فيها جميع المنازل المشيّدة من دون ترخيص، بشرط أن يتوقف الفلسطينيون من جانبهم عن البناء بصورة غير شرعية، وسيُصار إلى حصر النشاط الاستيطاني بشكل واضح. فلن تُبنى أية مستوطنات جديدة، وسيقتصر التوسع فقط على «المحيط المباشر والمجاور للمستوطنات القائمة». ورسمتُ له خُطاطة بيّنتُ فيها أن البناء الجديد في المستوطنات لا يُمكن أن يتمّ إلاّ لصق الأبنية القائمة حالياً؛ وأنه لن يكون في مقدور الإسرائيليين بعد اليوم أن يبنوا على بعد كيلومتر أو كيلومترين من آخر صف من المباني ثم يملأون الحيّز بينهما ويُسمّون ذلك نمّواً طبيعياً.

جسّ نبيل نبضي ليرى إنْ كان في إمكانه الحصول على «موراتوريوم» غير رسمي للتوقّف عن أية عمليات بناء جديدة؛ كان في ودّي أن أستجيب له، لكنني لم أشأ خداعه، فقلتُ إنّي أشك في ذلك. أما من جانبهم، فإننا ننتظر التزامات تغطي مجالين أساسيين: التحريض على العنف والعداء يجب أن يتوقف في الداخل، كما يجب التوقف عن شنّ الحملات ضد الإسرائيليين في الأمم المتحدة والهيئات الدولية المرتبطة بها.

قال نبيل إن لجنة مكافحة التحريض المقترحة يجب أن تُغنينا عن الحاجة إلى تفاهم منفصل حول التحريض. أما بالنسبة إلى السلوك الفلسطيني في الأمم المتحدة، فإنه متنفسٌ نادر الوقوع عن الإحباط واليأس الفلسطيني، على حد قوله. وسأل: أليس من الأفضل أخذ الحيف إلى الأمم المتحدة بدلاً من تركه للشارع؟ أجبته: اسمع يا نبيل، إننا نحاول خلق بيئة

يتوقف معها كل طرف عن التسبّب بمشاكل للطرف الآخر. إننا نسعى إلى إشاعة مناخ لا يحتاج فيه الفلسطينيون إلى متنفس، ويُمكنهم معه كسر العادة المتمثّلة في شعورهم دوماً بالحاجة إلى زجّ الإسرائيليين في قفص الاتهام.

ردّ نبيل بأنه لولا أن الإسرائيليين يعمدون إلى اتخاذ خطوات تحشرنا في الزاوية، لما كانت هناك حاجة أصلاً إلى وضعهم في قفص الاتهام. فأشرتُ إلى أن هذا بالذات ما تهدف إليه تلك التفاهمات المتوازية معنا. وختمنا اجتماعنا بوعدٍ من نبيل بأنه سيبذل أقصى ما يستطيع ليكون مصدر عون لنا.

لدى المغادرة، سألني إلى أين أتجه. قلتُ إنّي أعتزم رؤية محمد دحلان لعقد اجتماع حميم وصادق معه، مثل اجتماعنا هذا، حول المسائل الأمنية وما سيتوجب عمله متى وصلنا إلى القمة؛ وإنّي لا أتوقع أن يكون اجتماعاً سهلاً، لكنني أعتقد أنه ضروري. فردّ نبيل بأنها فكرة جيدة في رأيه، وربما انضم إلينا في وقت لاحق من بعد الظهر.

دحلان والاجتماع في «فندق الشاطىء»

دحلان، الذي كان يعرف تماماً السبب من قدومي، طلب لنا نحن الاثنين غداء، فكانت لنا وليمة على الشاطىء. ولمّا كنا جالسين تحت المظلاّت في يوم مثالي ـ طقس مشمس، ونسيم عليل ودرجة حرارة مقبولة ـ فقد فضّلتُ أنا أيضاً أن لا أتكلّم بل ألتهم أكوام السمك والدجاج واللحم المشوي التي كانت تُقدّم إلينا.

وأخيراً قلتُ له، علينا يا محمد أن نبحث معاً في القضايا الأمنية وماذا الذي سنُورده في نصّنا. أخبرته بأنني لا أريده أن يتفاجأ عندما يأتي إلى القمة. قلتُ إنني أعتزم عمل شيء لا يعرف به لا الرئيس ولا وزيرة الخارجية، سأقرأ عليك جزءاً من النصّ الذي ننوي حمله إلى القمة، مركّزين ليس على النواحي الميسَّرة على الفلسطينيين، بل بالأحرى على تلك النواحي التي هي أصعب ما تكون عليهم. ليس بالأمر الباعث على السرور أن أقدّم لك مثل هذا العرض، إنما لا أريدك ولا أريد أحداً من زملائك أن يأتي إلى القمة ولديه توقعات زائفة. إن بعض ما سأعرضه هنا يعكس الحقيقة القائلة إن الفلسطينيين لا يؤدّون ما يتوجب عليهم في عددٍ من المجالات. فلكي يشهد الرئيس للفلسطينيين ويكفلهم ـ وهذا ما يبتغيه عرفات من دون ريب ـ يجب أن يعلم أنهم يعرفون المطلوب منهم، وأنا لن أُستّر عليكم في هذا الصدد.

وبالرغم من ملاحظاتي التمهيدية هذه، انفجر دحلان غاضباً حين سمع النصّ؛ فصرخ

بأنه خيرٌ للفلسطينيين أن لا يصير هناك أي اتفاق من أن يظهروا بمظهر المؤتمرين بأوامر الإسرائيليين، أو الأميركيين. كان شديد الانفعال، لدرجة أن نبيل ـ الذي كان أنضم إلينا ـ اقترح أن يقوم هو ودحلان بنزهة قصيرة معاً. جمال أيضاً قام بجولة قصيرة مدة خمس دقائق تقريباً. هنا وبعد أن استعاد محمد هدوءه، قفل راجعاً. جلسنا صامتين بضع لحظات. وفي النهاية قطعتُ حبل الصمت بأن قُلتُ له: «انظر يا محمد. إنني قادرٌ على الالتقاء معك على الشكل، إنما ليس على الجوهر. قُلْ لي ما هي مشكلتك؟». فأورد دحلان نقطتين: أولاً، لا يُمكننا أن نصرّح علانية بأننا سندقّق في كل حالة من حالات الإفراج عن السجناء. فإذا ما هو فقد الصلاحية التي تخوّله أتخاذ مثل هذه القرارات، فلن يعود رجاله هو يكنّون له أي احترام أبداً؛ ثانياً، لا يقبل الفلسطينيون بأن تُرسل الولايات المتحدة «قوات» لوضع يدها على الأسلحة التي ستُجمع في مناطق السلطة الفلسطينية. فمن شأن ذلك أن يُظهره ورجاله كما لو أنهم أزلامها.

قلتُ له إنني أتفهّم الحاجة إلى عدم المسّ به، إنما فيما خصّ مسألة التدقيق والتمحيص، فإننا ما كنا لنثيرها لولا أن الفلسطينيين أفرجوا عن أُناس كُلنا يعلم أنه ما كان يجب الإفراج عنهم. لقد كان هناك وما زال «باب دوّار» للاعتقالات والإفراجات، ولا بد من التأكّد من أن هذا الباب سيتوقف. صحيح أن بيبي قد عمل من ذلك قصة كبيرة، إلا أنه لم يخترعها من عنده ـ وعمليات الإفراج هذه إنما تُرسل إشارات بالتسامح بالإرهاب.

قلتُ له إن ما يهمّنا في هذا الموضوع، كما في موضوع جمع الأسلحة غير الشرعية، هو الحقيقة. فإذا كان لديك طريقة أفضل لصياغة النصّ حول هاتين المسألتين، فهات اعطني ما عندك.

وهذا ما فعله. وكانت ثمة مسألة حسّاسة أخرى تتطلّب إيجاد وسيلة لمعالجتها، ألا وهي توقيف أولئك العاملين حالياً في قوى الأمن الفلسطينية ممن اقترفوا أعمالاً إرهابية ضد الإسرائيليين، منذ بداية عملية أوسلو وحتى الآن. وغازي الجبالي، رئيس الشرطة في غزة، كان حالة خاصة. أنكر عرفات أن تكون هناك أية أدلّة دامغة على أنه أصدر أوامره لثلاثة من رجاله بمهاجمة مستوطنين إسرائيليين، والإسرائيليون في المقابل كانوا يشعرون بأنهم يملكون الدليل القاطع الذي يُثبت ذلك. وقد أطلعونا عليه، وخلص الناس عندنا إلى أنه دليل موحٍ ولو أنه مبهم.

لم أركّز على الجبالي بقدر تركيزي على تسعة وعشرين اسماً آخر زوّدنا بها الإسرائيليون. كان ذلك أحدا «الألغام الأرضية» التي تحدّث عنها باراك؛ غير أنه كان على

درجة من الخطورة في نظر نتنياهو، وليس لدواعي الرمزية السياسية فحسب. وقد طلبتُ من بيبي أن لا يكتفي بتزويدي بالأسماء، بل وبالجريمة أو العمل الإرهابي الذي يُتّهم كل واحد من «الثلاثين» باقترافه. الرمزية من جانب بيبي هي أنه كان يريد أن يتمّ تسليم هؤلاء الثلاثين إلى إسرائيل، لكنه كان يعلم أنه لن يتمّ له ذلك أبداً. فطبقاً للاتفاق الانتقالي، التسليم مطلوب فقط في حال كان الذين تتهمهم إسرائيل بمثل هذه الأعمال طُلقاء وليسوا قيد الاحتجاز لدى السلطة الفلسطينية. وقد صيغ الأمر على هذا ا لنحو كحلٍ بارعٍ للمسألة، اعتقاداً من الفلسطينيين أن جمهورهم لن يقبل أبداً بتسليم فلسطينيين إلى قوى الأمن الإسرائيلية، لا حقيقةً ولا مجازاً. ولمّا كان هؤلاء الثلاثين غير مسجونين حالياً، فلنتنياهو الحق في طلب تسليمهم، بيد أن ذلك كان مجرد تكتيك ليس إلاّ.

من أصل «القتلة الثلاثين»، ثمة ثلاثة عشر كانوا إما في عداد قوى الأمن الفلسطينية أو ينتسبون إليها بشكل من الأشكال. وحين بحثتُ هذا الأمر مع دحلان، أقرّ فعلاً بوجود نفر قليل من هؤلاء في ملاك القوى الأمنية، وذكر أنهم أصبحوا خير مُعين لهم في التعاطي مع حماس. فاقترحتُ أن يدرس مع عامي أيالون وضع أولئك النفر ممن أضحوا معوانين، على أن يكون مفهوماً أنه لا بد من توقيف البقية. كذلك أعلمته بأنني سأتحدث مع بيبي حول كيفية معالجة هذا الموضوع، فأشار إلى أن الأمر دقيق وحسّاس بالنسبة إليه، إلاّ أنه سيتحدّث إلى عامي.

لم يكن بأي حال يوماً سهلاً، إنما كنتُ أشعر بأنه مثمر. وقبل العودة إلى واشنطن في وقت متأخر من تلك الليلة، طلبتُ رؤية نتنياهو وحده مرة أخرى، حيث أثرتُ موضوع «الثلاثين»، ووصفت له ما دار في حديثي مع دحلان إنما في عبارات عمومية، مقترحاً إقامة قناة اتصال بين دحلان وأيالون للتعاطي مع لائحة الثلاثين. وافق بيبي على فكرة القناة، ثم انتقل بعدئذ إلى موضوع المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية، فحاجج بأنه كي يستطيع تدبّر أمر الثمن الدي سيدفعه لتنفيذه الـ 13 بالمئة، عليه أن يُثبت أنه غير مضطر إلى القيام بأكثر من ذلك؛ وإثباتُ ذلك سيكون بقبول الولايات المتحدة بمرحلة إعادة انتشار ثالثة بواقع 1 بالمئة. أجبته: «مستحيل. إننا سنخسر كل صِدقيتنا في حال صادقنا على مرحلة إعادة انتشار ثالثة بنسبة 1 بالمئة». لكنني استدركت قائلاً، بإمكانك أن تخبر مجلس وزرائك بأننا لن نجعل من المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار قضية، ولن ندعم الفلسطينيين في العمل منها قضية، بل سنُصرّ على وجوب أن يتمّ التركيز على مفاوضات الوضع الدائم وليس على الدخول في معركة جديدة حول المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية.

وهذا يعني - كما صارحته - الامتناع عن التعليق على الحجم، وأن ذلك كافٍ بالنسبة إليه. لا ليس كافياً، بل أصرّ بيبي على أنه يجب أن يكون لديه، في أضعف الإيمان، تفاهماً معنا حول لغة النصّ المتعلّق بالمرحلة الثالثة لإعادة الانتشار. فراجعنا معاً صيغاً مختلفة، ولئن كان راغباً في تبنّي إحداها، إلاّ أنني سعيتُ إلى استبقاء قدر من هامش الحركة لديّ بقولي له إن الرئيس والوزيرة لم يطّلعا عليها بعد. فقال بيبي: «إذا بعثهم إيّاها يا دنيس، سيشترونها». فرددتُ: «صدِّق أو لا تصدّق يا سيدي، الأمور لا تجري دائماً على هذا النحو».

انتقلنا بعد ذلك إلى موضوع خطة العمل الأمنية الفلسطينية. صحيح أن الفلسطينيين أطلعونا على ما لديهم من أفكار في هذا الشأن، إلاّ أنها يقيناً، لم تكن ترقى بعد إلى مستوى خطة العمل في تلك المرحلة؛ الأمر الذي جعل بيبي ينقضّ على ذلك مثل زبانية العصابات: «إنني لن أحضر القمة ما لم تكن هناك خطة عمل». لا مناص من الفشل في مثل هذه الحالة، «فلماذا تريدون زجّ الرئيس في موقف كهذا؟».

كنتُ أعلم بأننا في حاجة إلى خطة عمل، إنما كنتُ مقتنعاً بأنه لن يتسنّى لنا وضع تلك الخطة إلاّ في اجتماع القمة، وساورني شك في أن همة بيبي بدأت تفتر مع اقتراب حقيقة القمة شيئاً فشيئاً. فجادلته بأنه ستكون له الأفضلية إذا ما عُقدت القمة وفشلت بسبب تقاعس عرفات عن القيام بكل ما هو ضروري بشأن الأمن، بينما سيجد نفسه في مأزق إنْ لم تُعقد القمة بسبب رفضه حضورها. والحال، أنه لا يستطيع الحصول على مطلوبه في مجال الأمن إلاّ بحضور القمة، حيث يتسنّى للرئيس كلينتون أن يُمارس فعاليته الضاغطة ليُفهم عرفات أنه يجب أن تكون هناك خطة فلسطينيية موثوقة بشأن الأمن، وإلاّ فلن يُبرم أي اتفاق، ولن تُعقد اجتماعات أخرى معه، ولن يكون هناك المزيد من التدخل من جانبنا كعامل موازنة لصالح الفلسطينيين.

طبعاً، هذا لا يعني عدم القيام بأي شيء عشية اِلتئام القمة. بل يتعين على الطرفين أن يتدارسا النواقص التي تشوب ما تقدّم به الفلسطينيون من أفكار، ليس من خلال اجتماع عامي بدحلان فقط، بل وبمشاركة رئيس الوزراء في ذلك أيضاً. هنا هدأت أعصاب بيبي بعض الشيء، وسلّم بأن كل ما قلته كلام معقول.

قُبيل انطلاقي إلى المطار في ساعة متأخرة من تلك الليلة. سلّمني مارتن مقالاً ظهر في صحيفة «هآرتس» يُفهم منه أنه يُلخِّص نقاط التفاهم السرّية التي توصّلنا إليها مع بيبي - من ذلك أننا لن نعارض مرحلة إعادة انتشار ثالثة من 1 بالمئة؛ وأننا سنصرّ على اعتقال

«القتلة الثلاثين»؛ وأننا سنطالب بأن تكون هناك خطة عمل مع لوائح بمن يريد الإسرائيليون اعتقالهم مقرونة بجدول زمني لتنفيذ تلك الاعتقالات؛ وأننا سنلحّ كذلك على طلب ضمانات لوقف سياسة «الباب الدوّار»... إلخ. كان الأمر فظيعاً، لأنه يبدو كما لو أننا نوافق ببساطة على فرض شروط إسرائيل على الفلسطينيين. جفّ حلقي، لعلمي ببردّة الفعل الفلسطينية الغريزية على ذلك، وبأن مهمتنا ستغدو الآن أكثر صعوبة ومشقة بما لا يُقاس. ووجه المفارقة هنا، أن مسعى بيبي إلى بيع الاتفاق قبل أن يصير في حوزتنا، ربما يُعرِّض للخطر الأشياء عينها التي يريدها أكثر من غيرها فيه.

مخاوف عشية قمة واي ريفر

حتى قبل أن أتصفح المقال على متن الطائرة، بدأ يُداخلني قلقٌ ليس لأن الرئيس لا يستوعب المسائل المطروحة فحسب، بل ولأن لا نتنياهو ولا عرفات لديهما نفس الاحتياج إلى النجاح الذي نحن في أمسّ الحاجة إليه. إن حاجة بيبي إلى «الفوز بشيء ملائم»، قد منحتنا قدراً من الفعالية الضاغطة، هذا إذا كُنا مستعدين لاستخدامها حياله؛ أما عرفات فلم يكن واقعاً تحت ضغط قوي لإبرام اتفاق، بل ربما كان يرى قيمة أكبر في إظهار قُدرته على قول «لا» للرئيس أمام شارعه، خصوصاً وأنه يشعر بأنه لا يحصل على ما يكفي أو أنه يُطَالَب بأكثر مما ينبغي. وليس هناك من سبيل إلى التأكد.

وحيث إن الرئيس ومادلين وساندي كانوا جميعاً يتطلعون إليّ كي أُخبرهم كيف العمل على إنجاح القمة، فقد تعاظم قلقي لدى عودتي إلى واشنطن في عطلة نهاية الأسبوع ورؤيتي 15 تشرين الأول/ أكتوبر وقد صار على الأبواب. لكن مع توالي أيام الأسبوع، أخذت ثقتي فيما خصّ نتنياهو بالارتفاع. فقد هدّد مرتين بعدم الحضور ـ مرة بسبب خطة العمل والثانية بسبب الصيغة المقترحة للمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار الإضافية ـ لكنه تراجع في المرتين. من البيِّن أننا نتمتع بقدرة ضغط على بيبي أكبر مما حسبتُ في بادئ الأمر. لكن عرفات كان لا يزال مجهولاً لي، وكنتُ ما برحتُ أتعارك مع مسألة كيف نُطلق القمة، وكيف نُشكّل صورتها، ونركِّب كل شيء معاً في صفقة واحدة نهائية.

مع اقتراب الخميس، ومن خلال أحاديثي مع جمال، مارتن، آرون، روب مالاي وبروس ريدل، أخذتُ أركّز أكثر فأكثر على ما أسمّيه مقاربة «اللبنات الأساسية». فنحن، في مستهل قمة واي ريفر، مُطالبون بأن ننتج شيئاً لكلا الطرفين: بيبي يريد خطة العمل الأمنية، وعرفات يعرف أن الـ 13 بالمئة صارت في جيبه لكنه لم يسمع شيئاً بعد عن نقل 14,2 بالمئة من (ب) إلى (أ). سوف نركّز الجهد أولاً على تأمين خطة العمل الأمنية لبيبي، ومن

ثم نعمل على حصول عرفات على الـ 14,2 بالمئة التي يريدها. كانت بمثابة موازنة توفيقية «الأمن مقابل الأرض»، ولسوف نستخدمها كأساس لنا نبني عليه سائر المسائل وننجز الصفقة بشكل مثالي وبما يُتيح لكلينتون أن ينسب لنفسه عن حق الفضل في تركيبها.

في الحقيقة، كنتُ أشك في أن تسير الأمور بالضبط على هذا المنوال، لعلمي بأن للمفاوضات ديناميتها الخاصة في أية قمة. إنما ولأجل تحضير الرئيس لها، ولا سيما إذا ما عرفنا أنه لم يكن منغمساً في مسائل دبلوماسيتنا، كانت مقاربة «اللبنات الأساسية» وسيلة تنويرية ملائمة: فهي تؤمِّن تركيزاً أوّلياً لعملنا؛ وتخلق سياقاً للمسائل؛ وتصوّر ما هو مهمّ لكل طرف؛ وأخيراً تتيح الإمكانية لعمل الموازنات التوفيقية الرئيسية.

في ذهني، كانت استراتيجيتنا تقوم على حمل الفلسطينيين على الإيفاء بالتزاماتهم بالنسبة لجميع عناصر الأمن في الخطة وفي النصّ. وبذلك، لن يكون ثمة خيار كبير أمام بيبي سوى الاستجابة للاحتياجات الفلسطينية. وفي إيجازنا الأخير في المكتب البيضاوي قُبيل وصول الزعيمين، وضعتُ تشديداً خاصاً على هذه النقطة، وتوجهتُ إلى الرئيس بالقول: «سوف يتعيّن عليكم أن تتوسلوا العلاقة التي طورتموها مع عرفات لحمله على تقديم ما يلزم على صعيد الأمن». قال الرئيس: «مفهوم». سنرى عمّا قريب إنْ كان ذلك صحيحاً.

الفصل السابع عشر

قمّة واي

كان من المنتظر أن تبدأ قمّة واي في 15 تشرين الأول/أكتوبر. وكانت انتخابات نصف المدّة على بعد أسبوعين ونصف. كيف يمكن أن يتأثّر الديموقراطيّون بفضيحة لوينسكي؟ ومتى يستطيع الرئيس أن يلحق بركب الحملة الانتخابيّة ويساعد مرشّحي الولايات والمرشّحين المحليّين؟ كان النافذون في البيت الأبيض متلهّفين لمشاركة الرئيس في الحملة، لأنّ الكثير من المرشّحين الديموقراطيّين راغبون في حضوره ولم يديروا ظهورهم له. وكثيراً ما سمعت في الأيام التي تلت أنّ علينا إنهاء القمّة للسماح للرئيس بالتأثير على وقائع الانتخابات.

اليوم الأول

كان من المقرّر أن يلتقي الرئيس بالزعيمين في البيت الأبيض قبل التوجّه إلى مزرعة واي ريفر على الشاطئ الشرقيّ لخليج تشيسبيك. وكان هدف الاجتماع الابتدائيّ مراجعة القواعد الأساسيّة للقمّة: كنّا بصدد فرض تعتيم إعلاميّ جديد، كان الناطقون الصحافيّون الأميركيّون فقط هم الذين سيصدرون بيانات يوميّة بالتنسيق مع الجانبين، ولن يتمّ الاتفاق على شيء إلى أن يتمّ الاتفاق على كل شيء، وكنّا سنقدّم نصّنا عندما نشعر بأنّنا فعلنا كل ما بوسعنا للوفاء باحتياجات كل من الجانبين. وقد أضاف هذا الاجتماع بعداً دراميّاً، ولا شكّ في أنّه أعطى الفلسطينيّين الشعور بأنّهم «وصلوا»، بأنّهم قدموا إلى المكتب البيضويّ على قدم المساواة مع الإسرائيليّين، وهو أمر سعوا إليه وأكّدوا عليه، لكنّه شيء ساورتهم شكوك طويلة بأنّهم سيتمكّنون من تحقيقه بالفعل.

أردت أن أجيد هذه الدراما مع ياسر عرفات، وبخاصة أنّني رأيت في ذلك الطريقة التي ستدفعه على الأرجح إلى التقدّم في المضمون. وقد انطبقت سيكولوجيا المعاملة على قدم المساواة على المسائل الأمنيّة. كان التبادل المصطلح المفضّل لدى بيبي [نتنياهو]، لكنّ

عرفات أراد أن ينطبق على الأمن أيضاً. أراد كما أشار دحلان مراراً أن تتخذ إسرائيل إجراءً ضدّ المستوطنين الذين عمدوا إلى تطبيق القانون بأنفسهم ضدّ الفلسطينيّين ونادراً ما كانوا يعاقبون. إذا كان الفلسطينيّون سيقومون باعتقال الفلسطينيّين، هل سيتحرّك الإسرائيليّون ضدّ المستوطنين «الأشرار»؟ ولما كنت أعرف أنّ هذا ما يدور في ذهن عرفات، طلبت من جمال أن يقابل عرفات قبل الاجتماع في البيت الأبيض لينقل إليه اقتراحاً منّي. كان اقتراحي أن يثير عرفات قضيّة عنف المستوطنين مع بيبي على العشاء في المساء أمام الرئيس. ففي هذا الجوّ الخصوصيّ والمسترخي، يجب أن يقول لبيبي، «من العدل والصواب بوصفك رئيس وزراء إسرائيل أن تعرف دقائق الخطط الفلسطينيّة لمحاربة الإرهابيّين نظراً لأنّ حياة الإسرائيليّين معرّضة للخطر. ولسوف نقدم على ذلك لأنّه الصواب. ولكن مثلما عليك أن تتحمّل المسؤوليّة أمام شعبك، عليّ أيضاً أن أتحمّل المسؤوليّة أمام شعبي عندما يدوس مستوطن على جمجمة صبيّ في العاشرة أو يطلق النار على فتى في السادسة عشرة، ومن العدل والصواب بالنسبة إليّ أن أطّلع منك على خطّتك لحماية شعبي».

أردت بهذه الفكرة أن أظهر لعرفات أنّنا حسّاسون تجاه مخاوفه، ونفكّر في كيفيّة معالجتها، في حين أذكّره أيضاً ببراعة بمسؤوليّاته تجاه الإسرائيليّين. ولا أدري إن كان «قد أدرك» أيّ شيء، لكنّه قدّر الرسالة بشكل واضح. فقبيل دخوله المكتب البيضويّ توجّه إليّ في غرفة الحكومة وطوّقني بذراعه وشكرني على إرسال جمال مع اقتراحي. وللاستفادة من هذه السانحة والتشديد على أهميّة الاستجابة إلى الرئيس، قلت، «حضرة الرئيس، هذا ثالث رئيس أعمل معه، وليس هناك من يهتمّ بهذه القضيّة مثل اهتمام بيل كلينتون. لقد طلب منه كافّة مستشاريه عدم القيام بذلك [عقد القمّة] إلى ما بعد انتخابات الكونغرس في 3 تشرين الثاني/نوفمبر. لكنّ الرئيس أصغى إلينا، لا إلى مستشاريه السياسيّين، فلا تخذله». استمع عرفات وأمسك بيدي وأومأ برأسه. كانت لغة جسده تبشّر بالخير، لكنّنا كنّا على وشك أن نعرف إن كانت الرسالة قد وصلته.

توجّهنا بعيد الاجتماع في المكتب البيضويّ إلى واي كل في مروحيّته. في محادثات سنة 1996 في واي، كانت الفرق الأميركيّة والإسرائيليّة والسوريّة تنزل في مبنى واحد ـ ريفر هاوس ـ أما الآن فإنّنا نستخدم مزرعة واي بأكملها. وثمّة أسباب وجيهة للاختلاف. في سنة 1996، كانت الفرق صغيرة يرأسها المفاوضون، أما الآن فلدينا وفود كبيرة، وأعداد كبيرة من رجال الأمن نظراً لوجود رئيس الوزراء ورئيس السلطة الوطنيّة والرئيس. المزرعة كبيرة جدّاً، وقد أنزل الوفد الأميركيّ في واي سنتر، على بعد أربعة أميال من ريفر

هاوس وهاوتون هاوس، وهما مبنيان يبعدان خمسمئة ياردة أحدهما عن الآخر، حيث أنزل الإسرائيليّون والفلسطينيّون على التوالي. كانت المسافة التي تفصلنا عن الفريقين مصدر قلق دائم لمادلين وساندي عندما أتوجّه للعمل مع فريق أو آخر، أو مع الفريقين في مقرّيهما فيما يبقيان حيث يقيمان. لم تكن الهواتف الخلويّة تعمل بشكل جيّد في المزرعة، لذا متى انهمكت في العمل، كان من الصعب عليهما معرفة ما أقوم به.

عندما أصبحنا في واي، افتتحنا المحادثات في جلسة لكافّة الأعضاء في مركز الاجتماعات. كان المزاج منشرحاً، حيث توجّه عرفات إلى الجانب الإسرائيليّ وصافح كل أعضاء الوفد. وصافح بيبي بعض الفلسطينيّين وأومأ برأسه لآخرين، وقد ردّد بيبي وعرفات صدى أحدهما الآخر في كلمتيهما الافتتاحيتين: لم يأتيا إلى هنا للتسويف بل للتوصّل إلى اتفاق.

حان وقت العمل. بعد أن جرت مقابلة بيبي أوّلاً في البيت الأبيض صباحاً، قرّرنا أن نعكس الترتيب وأن يلتقي الرئيس أوّلاً بعرفات في واي صباحاً. وفيما كان الرئيس ملتقياً بعرفات، جلست أنا ومادلين مع بيبي. التزم الرئيس مع عرفات بالخطّة الابتدائيّة إلى حدّ كبير. فضغط على عرفات لإنهاء خطة العمل الأمنيّة، وعندما تصبح هذه الخطّة بيده يمكننا السعي للتأثير على الإسرائيليّين للاستجابة لاحتياجات الفلسطينيّين. وبدونها لن يكون لدينا ما نضغط به على الإسرائيليّين. انضمّ جورج تنيت إلى الاجتماع وقال عرفات للرئيس، «إنّنا نعمل مع جورج تنيت وسوف نقوم بما هو ضروريّ». كل شيء يسير بشكل حسن حتى الآن.

في هذه الأثناء، ضغطنا أنا ومادلين على بيبي لكي يضع انتقال 2.14 بالمئة من أراضي المنطقة «ب» إلى المنطقة «أ» في جيب الفلسطينيّين ويبحث إعادة الانتشار الثالثة بشكل غير رسميّ مع أبو مازن وأبو علاء - الأولى لكي يكون لدى الرئيس ما يعرضه على عرفات عندما تدعو الحاجة إلى الاستمالة لا الضغط فقط، والثانية للحؤول دون أن تعطّل الخلافات بشأن إعادة الانتشار الثالثة مفاوضات الوضع الدائم. لكنّ بيبي لم يستجب إلى نسبة الـ 2.14 بالمئة ورفض بحث إعادة الانتشار الثالثة مع أبو علاء وأبو مازن مخافة أن يدخل في مفاوضات بشأنها. لكنّه قال إنّه مستعدّ للتحدّث بشأنها بشكل غير رسميّ مع عرفات على العشاء في وقت لاحق من تلك الليلة.

حان الآن وقت لقاء الرئيس ببيبي، وتوجّهت أنا ومادلين لمقابلة عرفات. أثرت أهميّة التوصّل إلى تفاهم بعدم السماح لإعادة الانتشار الثالثة بتعطيل مفاوضات الوضع الدائم.

استمع عرفات فحسب دون الإدلاء بأيّ ردّ. وعندما أبلغته أنّني أعرف بأنّه يتعاون مع جورج تنيت بشأن خطّة العمل، أومأ برأسه موافقاً. وبقدر أهميّة ذلك، كنّا بحاجة إلى ردّ رجاله على نصّنا بخصوص الوضع الأمنيّ، وكنت أريد أن أستمع إلى اقتراحات دحلان التي يفترض أن يقدّمها إليّ.

هنا ارتكبت خطأً. فقد ظهر بسرعة أنّ دحلان لم يبلغ عرفات بحوارنا على الشاطئ. فردّاً على إشاراتيّ الغامضة إلى التدقيق الأمنيّ وجمع الأسلحة، زعم عرفات بأنّ الإسرائيليّين يعتمدون سياسة الباب الدوّار بشأن الإفراج عن المعتقلين، وأنّهم مسؤولون عن الأسلحة غير القانونيّة في الأراضي [المحتلّة]. هنا تدخّل أبو مازن بسرعة إدراكاً منه أنّني سأردّ على مثل هذه الملاحظات السخيفة الصادرة من عرفات قائلاً إنّ الفلسطينيّين سيقدّمون اقتراحاتهم لنا. أجبت قائلاً، «حسناً، لكن يجب أن تكون واقعيّة وإلا لن نتمكّن من استخدامها». لم يكن بوسعي أن أدع تعليقات عرفات تمرّ دون الردّ عليها تماماً. أدرك أبو مازن الأمر ولم يقل عرفات شيئاً.

أنهينا اجتماعنا لكنّنا وجدنا أنّ الرئيس لا يزال مختلياً مع بيبي. وعندما ظهر قدّم لنا موجزاً عن الاجتماع. رغم أنّنا شدّدنا قبل الاجتماع على وجوب أن يضغط للحصول على نسبة 2.14 بالمئة من بيبي، إلا أنّ الرئيس، رغم إثارته لهذا الأمر، سلك طريقاً مختلفاً لدفع بيبي إلى قبول فكرة أنّ من مصلحته خروج عرفات قويّاً لا ضعيفاً من هذه القمّة. فلو خرج عرفات ضعيفاً لن يتمكّن من تنفيذ ما يحتاج إليه بيبي، لكنّه سيتعرّض لضغوط من أجل الإعلان الأحاديّ عن إقامة الدولة في 4 أيار/مايو 1999، وهو موعد نهاية الفترة الانتقاليّة التي يدعو إليها إعلان المبادئ. وقد وصف الرئيس بيبي بعد خروجه من مباحثاته الفلسفيّة معه بأنّه متجاوب.

رغم أنّني شعرت بأنّ ما فعله الرئيس مع بيبي كان مفيداً، إلا أنّني كنت أفضّل أن يضغط بشدّة للحصول على نسبة 2.14 بالمئة في إعادة الانتشار. لكن في حين أنّني كنت أركّز على الأسس، كان الرئيس يحاول التأثير على رئيس الوزراء نفسيّاً بدلاً من الضغط عليه في أمور محدّدة.

وجّهنا اهتمامنا صوب العشاء الخاصّ المقبل الذي يحضره الرئيس وبيبي وعرفات فقط. سألني الرئيس عما يجب أن يغطّيه في الاجتماع. كنت أشعر أنّ هناك موضوعين مفيدين. الأوّل هو إعادة الانتشار الثالثة ـ التوصّل إلى تفاهم غير رسميّ لكي لا يصبح هذا الأمر معيقاً لنا فيما بعد. والثاني قلق الفلسطينيّين من عنف المستوطنين ـ «قضيّة التبادل».

أبلغت الرئيس عما اقترحته على عرفات، ولماذا يشكل العشاء المكان المناسب لهذا البحث، ووافق على ذلك. كما وافق أيضاً على اقتراحي «الاجتماع مع بيبي «لتليين موقفه» بشأن ذلك قبيل العشاء.

كان العشاء مقرّراً في ستيوارت هاوس، وهو مقرّ فاخر لكنّه صغير وناءٍ يستخدم في الغالب للزوّار المميّزين وحفلات العشاء الخاصّة. وكان الرئيس سيتناول العشاء مع الزعيمين في غرفة الطعام. وكنّا أنا ومادلين وساندي سننضمّ إلى الآخرين في عشاء موازٍ في غرفة مجاورة أكبر.

وصل بيبي قبل عرفات، وطلبت أن ألتقي به عدّة دقائق على انفراد. كان من الواضح أن مزاجه مسترخٍ، وتلك إشارة جيّدة إلى أنّ الرئيس قد طمأنه. أبلغته عن قلق عرفات بشأن «التبادل» - وبخاصّة فيما يتعلّق بعنف المستوطنين - واقترحت عليه أن يوضح بأنّ الحكومة الإسرائيليّة لا تقبل هذا العنف ولا تغضّ الطرف عنه. «أبلغه أنّك مصمّم على التعامل مع الأمر وأنّك لن تتحفظ على إعلان ذلك على الملأ». فأجاب بيبي بقوله «حسناً». ثم أثار قضيّة الثلاثين الذين ارتكبوا أعمال عنف ضدّ الإسرائيليّين - ثلاثة عشر منهم تابعون لجهاز الأمن الفلسطينيّ - وقال إنّ هذه مسألة صعبة. فسألت إن كان عامي أيالون ومحمّد دحلان قد بحثا هذه المسألة. فأجاب بيبي بأنّهما لم يبحثاها. فشرحت له الآن أنّ دحلان راغب في توقيف كل من لا يستخدمه بشكل نشط ضدّ حماس. إنّ عددهم صغير لكنّهم وفقاً لدحلان فعّالون في محاربة حماس. أراد بيبي المطالبة باعتقال الثلاثين جميعاً، لكنّه كان يريد أيضاً ضمان السيطرة على حماس. ففرك جبينه، وتلك دلالة واضحة على التشوّش، قائلاً إنّه لا يعرف كيف يفسّر ذلك. «كم هو عددهم؟ أليس بوسعه أن يدع هؤلاء فقط طليقين»؟ قلت له إنّني لا أعرف، لكنّني سأستعرض الخيارات بهدوء مع دحلان وأردّ عليه. ووافق بيبي على هذا النهج مشدّداً على أنّه لا يريدني أن أتحدّث إلى أحد في فريقه عن ذلك.

كان النقاش صريحاً على مائدة عشاء الزعماء. ووفقاً لوصف الرئيس، فقد بدأ النقاش بالطلب من عرفات التحدّث عن مخاوفه الأمنيّة. لم يعترف عرفات، برغم نصيحتي، بمخاوف إسرائيل لكنّه تحدّى بيبي مباشرة متهمّا إياه بأنّه «يطلق الأشخاص الذين يرتكبون العنف ضدّ الفلسطينيّين». أجاب بيبي قائلاً إنّ لدى إسرائيل نظاماً قضائيّاً وأنّ الإسرائيليّين يودعون في السجون على الجرائم المرتكبة ضدّ الفلسطينيّين. فردّ عرفات بأنّ لديه قوائم بكل الإسرائيليّين الذين قتلوا أو جرحوا فلسطينيّين وليسوا في السجون، وعندما لم يطلب بيبي هذه القوائم، تخلّى عرفات عن هذه المسألة وأثار مخاوفه الأمنيّة: التهديدات من القوى

الإسلاميّة المتطرّفة في المنطقة - وهو خوف يمكن أن يتفّق عليه مع بيبي.

تأخّر الوقت ولم تتمّ مناقشة إعادة الانتشار الثالثة بعد. لذا اقترح الرئيس تناول غداء خاصّ في اليوم التالي وأعطى بيبي وعرفات تكليفاً يعملان عليه في أثناء ذلك: طلب منهما العمل على التوصّل إلى تفاهم بشأن إعادة الانتشار الثالثة، والتفكير أيضاً بشأن الخطوات التي يعتقد كل منهما أنّ عليه القيام بها من الناحية السياسيّة بعد التوصّل إلى اتفاق يمكن أن يخلق مشاكل للجانب الآخر - وكيفيّة التخفيف منها. وافقا على الغداء، وكنت أنا ومادلين سننضم إليه بعد ساعة من المناقشات الخاصّة.

كان الرئيس منشرحاً، معتقداً على حقّ أنّ ما كلّفهما به يتعامل مع إحدى المشاكل الجوهريّة في عمليّة أوسلو حتى تاريخه: فكلا الفريقين لا يبدو أنّهما يفكّران في الاحتياجات اليوميّة للفريق الآخر. مع ذلك لم أكن أعتقد أنّ أيّاً منهما سيبدأ التفكير في احتياجات الفريق الآخر إلى أن نقترب من التوصّل إلى اتفاق.

عند اختتام الاجتماعات، لاحظت أنّ اليوم الأوّل كان معنيّاً بالسيكولوجيا، بجعل كل زعيم يشعر بالارتياح. وقد يكون ذلك ضروريّاً، لكنّني أميل إلى الاعتقاد بأنّ الاتفاقات تبرز من الأوضاع التي تعلو فيها الرهانات حيث يشعر كل جانب بعدم الارتياح. فلا أحد يتخذ قراراً صعباً ما لم يكن مضطرّاً إلى ذلك.

وقع تطوّر غريب بعد العشاء. ففيما كان الرئيس يطلعنا عما دار على العشاء، كان ذراعه على كتف مارتن أنديك، الذي كان معنا على العشاء. بعد مغادرة الرئيس، سألت، «ما الأمر»؟ أوضح مارتن أنّ الرئيس أثار معه بشكل مفاجئ مسألة جوناثان بولارد - الأميركيّ الذي تجسّس لصالح إسرائيل وأودع السجن منذ سنة 1985 (*). شككت في أنّ بيبي أثار

(*) كان بولارد يعمل كمحلّل استخبارات مدني لدى البحريّة الأميركيّة وتجسّس في أثناء ذلك لصالح إسرائيل مقدّماً لها موادّ سريّة جداً. وقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة، وحبس في زنزانة منفردة لمدّة سبع سنوات، ويعتقد العديد في إسرائيل بأنّه تمّ التخلّي عنه. وشعر البعض في المجتمع اليهوديّ الأميركيّ المنظّم بتناقض وجدانيّ عظيم. فهو من جانب كان جاسوساً ويجب معاملته على هذا النحو، لا سيّما أنّه أثار الخوف الشنيع من «الولاء المزدوج». ومن جانب آخر تجسّس لإسرائيل، وهي بلد صديق، ومع ذلك عومل كما لو أنّه عدوّ مميت للولايات المتحدة. وهم يسألون، هل كان سيتلقّى مثل هذا الحكم القاسي لو ضبط يتجسّس لصالح حليف في الناتو؟ كانوا يشكّون في ذلك ويعتقدون أنّ معاداة الساميّة لعبت دوراً غير مبهم في تمييزه بهذه المعاملة القاسية جداً. توجد القصّة الكاملة لجوناثان بولارد في كتاب Wolf Blitzer, Territory of Lies, New York: Harper and Row,1989.

إطلاق سراح بولارد في الاجتماع الخاصّ. فقد ذكّر مارتن الرئيس بأنّ رابين كان قد طلب إطلاق بولارد ومع ذلك ردّ طلبه. وكان ردّ الرئيس بأنّ علينا أن لا نفكّر بما هو عادل، بل بما يساعدنا على التوصّل إلى اتفاق. وفسّر مارتن تطويق الرئيس له بذراعه على أنّه طريقة الرئيس في تلطيف تأثير ما كان قد قاله.

ولم يكن ذلك آخر ما نسمعه عن جوناثان بولارد في قمّة واي.

اليوم الثاني

لم يكن الرئيس مقيماً في واي، لكنّه كان يعتزم المجيء يوميّاً أو عند الحاجة. وكانت وزيرة الخارجيّة تريد دفع المفاوضات قدماً، معتقدة بأنّنا بحاجة إلى تحقيق اختراق خلال ثلاثة أيام. كان اليوم الثاني يوم جمعة، وكانت مقتنعة بأنّنا لا نستطيع تجاوز يوم الأحد بالنظر إلى الضغوط الممارسة على الرئيس للحاق بركب الحملة الانتخابيّة. وابتداء من هذا الصباح على طعام الفطور، وكل يوم بعد ذلك، كانت وزيرة الخارجيّة تسألني عن انطباعاتي عن مكان وجودنا وما الذي نحتاج إلى تنفيذه أثناء اليوم. أبلغتها أنّ اليوم الأول أظهر أنّ بوسع الرئيس إجراء تكييف حاسم لكل زعيم وربما تغيير طبيعة علاقة كل منهما بالآخر. لكن استناداً إلى اليوم الأول، من المستبعد أن ينجح نهج بناء الأسس لأنّه لا يناسب أسلوب الرئيس. فقد بدا أنّه يسعى إلى استمالة الاثنين وإفهامهما ما هو مطلوب بدلاً من فرض القرارات لإقامة أول مقايضة نستطيع البناء عليها.

مع ذلك بسبب الجدول الزمنيّ الذي يدور في ذهن مادلين، كنّا نحتاج إلى أن يشعر كل من الزعيمين بأنّ عليه أن يتخذ القرارات الآن، وذلك لن يحدث إلا عندما يوضعان في موقف يضطران فيه إلى الاستجابة ـ «ما لم يكن هناك جوّ من الإلحاح الذي تفرضه الأزمة». لم يكن الرئيس يريد إحداث أزمة في اجتماعاته. لكن «علينا أن نخلق الأزمة دون انتظار أن يخلقها أحدهما». كيف؟ بوضع نصّ الاتفاقيّة على الطاولة. وبما أنّ لدينا التزاماً بتشارك كل شيء مع الإسرائيليّين، فستحدث الأزمة معهم ما إن نصبح مستعدّين لعرض النصّ ويرون أنّنا لطّفنا الصياغة لدفع الفلسطينيّين إلى تقديم شيء عمليّ. أبلغتها أنّنا إذا كنّا نأمل بحدوث اختراق بحلول يوم الأحد، «علينا أن نتحرّك بسرعة لخلق هذه الأزمة الأولى مع الإسرائيليّين قبل غروب شمس هذا اليوم ـ أو الغد على الأبعد بعد انتهاء عطلة السبت». لكنّني تابعت بأن علينا ألا نسلك هذا السبيل ما لم نحصل على أمرين جوهريّين من الفلسطينيّين: خطّة عمل يمكن الركون إليها في الجانب الأمنيّ واقتراحات بشأن النص

اللغويّ من الفلسطينيّين بحيث يمكننا إبلاغ بيبي بأنّه يجري الوفاء بالاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة(*). بعبارة أخرى، كنّا نأمل ثانية أن يقدّم الفلسطينيّون مضموناً حقيقيّاً في الجانب الأمنيّ يمكّننا من الضغط على بيبي. التفتّ إلى جورج تنيت، وكان جالساً معنا، وقلت «جورج، عليك أن تكون قادراً على القول إنّ رجالهم قد وضعوا نهجاً جادّاً جدّاً وملموساً جدّاً في الجانب الأمنيّ».

كان جورج يشعر بالارتياح إلى ما حصلنا عليه بالفعل من الفلسطينيّين: «خطّة عمل أمنيّة حقيقيّة» مع معلومات تفصيليّة منهم عن الخطوات التي سيتخذونها على كل المستويات الآن ـ العسكريّة والمدنيّة على السواء. قال إنه راضٍ وأفاد بأنّ عامي أيالون راضٍ أيضاً عما تلقّاه من الفلسطينيّين.

مع أنّ مادلين شعرت بأنّ خطّة التقدّم على هذا النحو معقولة، سألت عن تلاؤمها مع التكليف الذي أعطاه الرئيس للزعيمين لبحثه على اجتماع الغداء، على بُعد ساعتين من الآن. عبّرت عن شكّي بأنّهما سيلبّيان التكليف وعن شكّي في أن يسفر الاجتماع عن شيء. لكنّني قلت أمهلي خطّتي لو تبيّن أنّني مخطئ وخرج الاجتماع بشيء، والتزمي بما يقومون به وابني عليه. وافقت مادلين وانتظرنا للانضمام إلى الغداء الخاصّ مع نتنياهو وعرفات.

كان يوم الجمعة جميلاً، حيث جلس بيبي وعرفات بمفردهما، ومعهما جمال بمثابة مترجم، تحت مظلّة على السطح خلف ريفر هاوس، مقرّ الإسرائيليّين. وعندما وصلنا أنا ومادلين، أوجز بيبي ما دار من نقاش. قال لنا إنّه بدلاً من القيام بما طلبه الرئيس ـ أي التركيز على ما بعد الاتفاق ـ شعر بأنّ الأهمّ هو التركيز على ما يلزم للتوصّل إلى اتفاق. لذا اختار إثارة مسألة اجتماع المجلس الوطني الفلسطينيّ و«تسليم» الثلاثة عشر شرطيّاً الموجودين على لائحة الثلاثين الذين قتلوا إسرائيليّين. كان وجه عرفات يعكس عدم الرضى، وعندما جاء دوره للتحدّث تجاهل مسألة المجلس الوطني الفلسطينيّ وتناول بدلاً من ذلك مسألة «التسليم».

كان صريحاً. لم يكن يثق باللوائح التي يقدّمها الإسرائيليون. وكان يعتقد بأنّها «مختلقة وتستند إلى أقوال من يُدفع لهم ليكونوا مخبرين».

في تلك اللحظة استُدعيت وزيرة الخارجيّة لتلقّي مكالمة هاتفيّة، وفي غيابها التفت

(*) برغم تأكيد أبو مازن، لم نكن قد تلقّينا ردّاً من دحلان بشأن التعليقات التي وعد بها على الشاطئ في غزّة يوم الجمعة الماضي.

بيبي إليّ وسألني، بعدما سمعته، إذا كان لديّ اقتراح. دهشت لأنه أثار مسألة رجال الشرطة الثلاثة عشر أصلاً بالنظر إلى النقاش الذي دار بيننا في الليلة الماضية. أما الآن بعدما تفحّصت الرجلين، سألت إذا ما كان الإسرائيليّون قد سلّمونا هذه القائمة لنرى إذا ما كان يمكننا الركون إليها. وللإشارة إلى عرفات بأنّنا لسنا خاتماً مطّاطيّاً على القوائم الإسرائيليّة، أضفت بأنّنا لا نشارك الإسرائيليّين رأيهم بما يجب العمل مع الأشخاص الذين توجد عليهم إثباتات قاطعة، لأنّنا «نقرأ الاتفاقيّة المؤقّتة بشكل مختلف عن الإسرائيليّين بشأن سجن المشبوهين من قبل القوى الأمنيّة الفلسطينيّة، لا تسليمهم إلى السلطات الإسرائيليّة».

سأل بيبي عرفات إن كان لديه أي ردّ على اقتراحي وقال عرفات إنّه ليس لديه أي تعليق. عادت وزيرة الخارجيّة، فأوضحت ما فعلناه في غيابها، وقال بيبي الآن إنّه ليس لديه تعليق أيضاً على اقتراحي. ثم نقل الحديث إلى عقد المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. كانت فكرته تقضي بإقناع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ بالتصديق على الاتفاقيّة التي يتوصّل إليها هنا والتعامل مع الميثاق. «وبذلك لا تبدون كأنّكم تعقدون اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ من أجل الميثاق». بقي عرفات ملتزماً عدم الردّ، وفي جوابه عن سؤال من وزيرة الخارجيّة عما يمكن عمله الآن، قال إنّ على كل اللجان التي تغطّي كل هذه القضايا أن تجتمع. أنهينا الاجتماع باتفاق على أن يطلع رؤساء اللجان الزعيمين ووزيرة الخارجيّة على مناقشاتهم في وقت لاحق من ذلك اليوم. ودّع بيبي عرفات، لكنّه لم يرافقه إلى باب ريفر هاوس - وتلك بنظر عرفات إهانة سبّبت له الإزعاج.

كشف الاجتماع عن جدول أعمال بيبي. إنّه يريد سجن الثلاثين مشبوهاً أو تسليمهم ويريد التئام المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ بشأن الميثاق كجائزتين. وكان يأمل في إقناع عرفات بهاتين القضيّتين لكنّه لم يصل إلى نتيجة. لم يسفر اجتماعهما كما هو متوقّع عن أي ردّ على ما كلّفهما به الرئيس ولم تبد ثمة إشارة إلى أنّ أيّاً منهما لديه الرغبة في التعامل مع ذلك. بعد الغداء، في هذا اليوم الثاني، لم تبد أي إشارة إلى أنّنا سنتقدّم بسرعة.

كانت خطّتي التي عرضتها في الصباح الطريقة الوحيدة لتحريك الأمور. ولسوء الحظّ لم نكن قد تسلّمنا بعد الاقتراحات الأمنيّة الفلسطينيّة التي نحتاج إليها، وعندما بحثت عن أبو مازن، اكتشفت أنّه ذهب للتسوّق من متجر غير بعيد عن واي. وعندما تمكّنت من الوصول إليه في النهاية، وعد بالعمل، ولكن وجدت مرّة ثانية أنّنا الوحيدون الذين لدينا إحساس بالإلحاح.

التقت اللجان في وقت متأخّر من بعد الظهر، وقبل قليل من حلول عطلة السبت، أطلع رؤساء اللجان الزعيمين ووزيرة الخارجيّة عما دار في هاوتن هاوس، مقرّ الفلسطينيّين. كان التركيز منصبّاً بأكمله تقريباً على المشاكل الاقتصاديّة والممرّ الآمن بين الضفّة الغربيّة وغزّة، وهما قضيّتان تؤثّران بشدّة على الحياة اليوميّة للفلسطينيّين رغم أنّهما ليستا مركزيّتين في أي اتفاق. لم يقل عرفات الكثير طوال الاجتماع، سوى طلبه من بيبي التفكير «رجاء» في الإجابة عن كلّ مسألة.

رغم أنّ الاتفاقيّة المؤقّتة تنصّ على ممرّين آمنين بين غزّة والضفّة الغربيّة، لم يتمكّن الجانبان قطّ من التفاوض على تنفيذهما. فالقيود الأمنية التي سعى الإسرائيليّون إلى فرضها على هذين الطريقين، اللذين يجب أن يمرّا في إسرائيل، تجعل السفر في نظر الفلسطينيّين «غير آمن وغير حرّ». وقد استكشفت السبل منذ اتفاقيّة الخليل إلى التغلّب على الاختلافات بشأن العبور الآمن. وتمّ تحقيق تقدّم، لكنّ الإصرار الإسرائيليّ على أن تمارس إسرائيل سيادتها في منطقة تشكّل جزءاً من إسرائيل أغضب الفلسطينيّين الذين يخشون أن يسيء الإسرائيليّون استعمال هذا الحقّ. لذا لم يكونوا يريدون ذكر السيادة الإسرائيليّة في النصّ (لئلّا يصبح الممرّ الآمن مفرغاً من المعنى)، لكنّ الإسرائيليّين رفضوا توقيع أي اتفاقيّة بدونه. ولم يكن لدى بيبي إجابة للتغلّب على هذا الاختلاف، لكنّه قال إنّه سيفكّر في الأمر.

على الجبهة الاقتصاديّة، أثار الفلسطينيّون مسألة القيود التي يفرضها الإسرائيليّون على التجارة بين الأردن والأراضي الفلسطينيّة. فقد كانت التجارة بين الاثنين محدودة ببعض فئات البضائع التي تفيد الاقتصاد الإسرائيليّ، لكنّها تفرض المصاعب على اقتصادين يشكّلان جزءاً من الاقتصاد الإسرائيليّ. وافق بيبي على النظر في إرخاء القيود المفروضة نتيجة للبروتوكول الاقتصادي لسنة 1994 بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة. أخيراً، سمع بيبي التماساً مشبوباً بالعاطفة من محمّد رشيد بشأن مجافاة ضريبة الشراء للمنطق - وهي ضريبة يدفعها المستوردون الفلسطينيّون فوق ضريبة القيمة المضافة على البضائع التي تطلب إسرائيل أن تمرّ عبرها قبل الذهاب إلى غزّة والضفّة الغربيّة. وإذا كان لا بدّ من فرض هذه الضريبة التي ترفع التكلفة على رجال الأعمال الفلسطينيّين، فيجب على الأقل أن تذهب إلى الخزينة الفلسطينيّة، لا إلى الخزينة الإسرائيليّة. وكان بيبي مستعداً لدراسة هذه المسألة لمدّة ستّة أسابيع ومحاولة التوصّل إلى حلّ.

كانت الشمس توشك على المغيب لتبدأ عطلة السبت، لذا كان علينا أن نختتم الاجتماع.

عدت إلى ريفر هاوس مع بيبي وجرّبت فكرة لحلّ مشكلة الممرّ الآمن: يمكن أن تقول الاتفاقيّة إنّ القانون الإسرائيليّ ينطبق على المنطقة (وبالتالي نتجنّب الحاجة إلى الإشارة إلى «سيادتكم»)، وتعطونهم وتعطونا ضمانة بأنّ إسرائيل لن تستخدم ذلك بمثابة شرك لاعتقال الفلسطينيّين، ونضمن ألا تحصل الاعتقالات إلا في ظروف نادرة جدّاً. كان بيبي يفكّر بشكل عمليّ، فبدا عليه أنّ الفكرة راقته. لكن عندما التفت إلى داني نافيه وسأله عن رأيه، أبلغ داني رئيس الوزراء بأن لا حاجة لإسرائيل أن تعطي الفلسطينيّين المزيد في هذه المرحلة. وفجأة غيّر بيبي موقفه: «لن نعرض عليهم المزيد قبل أن يستجيبوا لنا».

شعرت كأنّني أريد أن أقول «عذراً عن السؤال». وبدلاً من ذلك، قلت، إنّنا نعمل على مخاوفكم. والمسألة لا تتعلّق أساساً بفحوى مخاوفكم بل بطريقة عرضها. وتركت الأمر عند هذا الحدّ، واستقللت سيّارة للعودة إلى غرفتي في واي سنتر. ولحظة عبوري باب غرفتي، كان الهاتف يرنّ. كان ذلك بيبي، لا شكّ أنّ داني رفع من حدّة موقفه. فها هو بيبي يريد الآن وقف اجتماعات اللجان حتى يتّضح أنّ الفلسطينيّين يستجيبون للاحتياجات الإسرائيليّة. ولحسن الحظّ أنّ الوصلة كانت رديئة، فأبلغته أنّ علينا مناقشة ذلك في الغد. وودّعته متمنّياً له عطلة سبت طيّبة.

أعدّ الإسرائيليّون عشاء عطلة السبت لوفدهم فقط. لذا استضافت وزيرة الخارجيّة على العشاء عرفات ومساعديه الكبار الذين كانوا متلهّفين للحصول على اهتمامنا الكامل بهم. كنت أجلس قرب عرفات فسألته بهدوء، «ما رأيك»؟ وكان جوابه مفاجئاً: «عليّ أن أكون صبوراً مع نتنياهو» ـ ما يعني أنّه الزعيم السياسيّ الأكثر نضجاً وأنّ نتنياهو يمكن دفعه إلى تغيير موقفه. كان في مزاج طيّب، وعندما اقترحت عليه أنّنا إذا نجحنا هنا يجب علينا النظر في تنظيم خلوة لكي يلتقي أبو مازن وأبو علاء مع أرييل شارون (وزير الخارجيّة الإسرائيليّ في ذلك الوقت) لاستعراض الوضع الدائم، التفت إليّ وقال، «فكرة رائعة». وعندما شربت وزيرة الخارجيّة نخبه كصديق مميّز، ردّ بأنّها لامست قلبه وقلوب الفلسطينيّين.

لم يكن لديّ مشكلة في بناء ثقته بنا، لكنّني أردته أيضاً أن يعطي شيئاً. ملت على أبو مازن الذي كان يجلس على جانبي الآخر وهمست له، «لم أحصل بعد على ردّ منك. ربما يكون «الختيار» صديقاً مميّزاً، لكنّك ربما لن تحبّ ما سنعرضه. إذا لم تحضر تعليقات لي الليلة، فعليك أن تعرف أنّني قدّمت لك تنبيها عادلاً». أجابني بأنّه سيحضرها، لكن عليّ أن آخذها من صائب الذي سيجتمع بي الليلة.

وقبيل منتصف الليل، قدم صائب للقائي، طالباً مزيداً من الوقت ـ سيأتي في الصباح. فسألته «حقّاً يا صائب»؟ وأجابني «حقّاً يا دنيس».

اليوم الثالث

كنت أعلم أنّ الإسرائيليّين لن ينهضوا باكراً صباح عطلة السبت. وكنت قد أبلغت ناتان وإسحاق مولخو بأنّني سآتي إليهما لنمشي معاً في حوالي الساعة الحادية عشرة. بدلاً من ذلك انتظرت صائب وأرسلت خبراً بأنّني سأراهما بعد الظهر. لكن تبيّن لي أنّ ذلك متعذّر لأنّه كان عليّ إطلاع الرئيس القادم من البيت الأبيض على ما جرى. ونتيجة لذلك لم ألتقِ بأي إسرائيليّ قبل لقاء الرئيس مع بيبي في الرابعة بعد الظهر، تاركاً لهم أن يتساءلوا عما نعدّه مع الفلسطينيّين ـ لم تكن تلك حركة ذكيّة من جانبي. لكنّني كنت سأحصل على ما أريد من الفلسطينيّين.

جاء صائب وحده إلى غرفتي في الحادية عشرة صباحاً. وكان معي آرون وجمال فقط. قال، «إنّني لست هنا للتفاوض أو للتلاعب على الكلمات. هل يريد الإسرائيليّون إعلانات أو مضموناً؟ إذا كانوا يريدون المضمون فسيحصلون عليه، ولا يمكننا القيام بالإعلان إلا على حساب المضمون. سأكون صريحاً معك وأبلغك ما يمكننا عمله في الجانب الأمنيّ من النصّ الذي عرضته على دحلان. يمكننا القبول به كله تقريباً».

ركّزت على «تقريباً» لا على «كلّه»، وانتظرت بقيّة كلامه. وقد جاء في صيغة ألطف مما توقّعت. فقد ذكر أربع نقاط يجب تغييرها ذاكراً أنّهم يقومون بما نريده في كل نقطة لكنّهم يحتاجون إلى نصّ جديد: « لا تأتوا على ذكر **القائمة المحدّدة** للمشبوهين الذين يجب القبض عليهم، ولا تأتوا على ذكر آليّة التدقيق في إطلاق السجناء، ولا تذكروا نقل الولايات المتحدة الأسلحة المصادرة بصورة غير قانونيّة، ولا تذكروا شيئاً عن تقديم الفلسطينيّين لائحة بمكان توجّه الأعداد الفائضة من رجال الشرطة.

كرّر صائب النقطتين اللتين اعترض عليهما دحلان بشدّة، وأضاف مشكلتين أخريين، لكنّه، خلافاً لدحلان، قال صراحة إنّهم سيقبلون بقيّة النصّ الأمنيّ.

كان ذلك مفيداً، لكن لم يكن بوسعي أن أدعه يعتقد بأنّنا نستطيع القبول بإزالة كل إشارة إلى هذه النقاط الأربع. قلت له «صائب، لقد سمعتك وأتفهّم موقفك تماماً. وأنا مستعدّ للنظر فيما تطلبون، لكنّني لا أستطيع أن أعدك بأنّنا سنتمكّن من مسايرتكم. فالجانب الإسرائيليّ سيقول إنّه لا يوجد غموض في التزاماته وستنقلب الأمور عليكم والنصّ واضح.

يجب على الأقل أن يكون لدينا شيء في النص يمكّننا من التعامل مع كلّ من هذه القضايا».

بحثنا كلاً من هذه القضايا ـ قائمة المشبوهين والتدقيق في إطلاق السجناء، وجمع الولايات المتحدة الأسلحة غير القانونيّة وماذا يحدث للفائض في رجال الشرطة ـ واقترح صائب صيغاً غامضة لكل منها قائلاً إنّ هذا حدود ما هو ممكن.

طلب التحدّث معي على انفراد، فمشينا في الخارج حيث أطلعني على مسوّدة للتعليقات السلبيّة. وقال إنّ أبو مازن رفض ما أراد الآخرون قوله، لعلمه أنّك «ستقول لنا 'بلّطوا البحر'» (كان مصيباً). وتابع قائلاً، «قال لي أبو مازن اذهب وأنجز الأمر. لقد أقنعت دحلان وهو يستطيع التعايش مع ما وصفته لك. سننفّذ المضمون، لكن لا تحشرنا في الزاوية. لا تسلبنا احترامنا لأنفسنا. إنّني لا أفاوض الآن، بل أحاول أن أنهي الأمر بطريقة يرضون عنها ونرضى عنها».

قلت لصائب إنّني أعرف أنّه يبذل جهداً صادقاً وإنّني أقدّر ذلك. لم يكن بوسعي تقديم وعود، لكن سأرى ما يمكنني أن أفعله. فقال صائب، «حاول يا دنيس، حاول حقّاً».

بعد أن ذهب صائب، توجّهت إلى مادلين وأخبرتها أنّ لدي أنباء طيّبة وأنباءً سيّئة: لقد كان الردّ الفلسطينيّ على الجانب الأمنيّ أفضل مما توقّعت، حيث توجد فيه مقاطع حاسمة مثل تعقّب المجموعات الإرهابيّة وبنيتها التحتيّة التي بقيت سليمة. لكن حذفت أربع نقاط رئيسيّة من النصّ، ولا أظنّ أنّ الفلسطينيّين سيكونون أكثر صراحة علناً. سيقول بيبي «إنّك تقتطع من المضمون لا الأسلوب» وسيحاجج بأنّنا «ندمّر ما يفترض أن تحصل عليه إسرائيل من الفلسطينيّين».

أبلغت وزيرة الخارجيّة أنّ بيبي سيكون محقّاً من وجهة نظر سياسته. وسيكون علينا أن نقول له إنّنا ننتج المضمون الذي يحتاج إليه، وأنّ ذلك يعتدّ به أكثر من الرموز في نهاية المطاف.

واصلت الاعتقاد بأنّ بيبي سيقبل اتفاقاً إذا حصلنا على التزامات صلبة من الفلسطينيّين بشأن ما سيقومون به عمليّاً في كل المسائل الأمنيّة. كنت أعرف أنّه يريد تسويق اتفاق ينسحب فيه من أرض في الضفّة الغربيّة ـ وتلك هرطقة إيديولوجيّة بالنسبة لقاعدته ـ بإظهار أنّه يحصل من الفلسطينيّين على أكثر مما يعتقد الناس أنّه ممكن، وأكثر دون شكّ مما حصل عليه حزب العمل. لذلك فإنّه يحتاج إلى «الجوائز». وكنت الآن أكثر تعاطفاً مع رغبته في الجوائز ـ لا سيّما أنّ علينا أن نضعف مظهر ما سيحصل عليه في الجانب الأمنيّ.

لكنّني شدّدت أمام مادلين على أنّ أولويّتنا الأولى يجب أن تكون الحصول عمليّاً، في خطة عمل يمكن الركون إليها، على توقيف أو اعتقال القائمة وآليّة التدقيق والإجراءات ضدّ البنية التحتيّة المدنيّة الداعمة للإرهاب ومصادرة الأسلحة غير القانونيّة. على الفلسطينيّين أن يفعلوا هذه الأشياء بالفعل، حتى وإن كانوا لن يصفوا التزاماتهم علناً بهذه الصراحة. علينا الحصول على هذه الالتزامات قبل أن نضغط على بيبي لقبول لغة أكثر ليونة مما توصّلنا إليه معه في كل المسائل الأمنيّة.

وافقت مادلين على أنّ تلك هي الاستراتيجيّة الصحيحة التي نتبعها، لكنّها أرادت أن تعرف ماذا سيفعل الرئيس مع بيبي وعرفات عند عودته للاجتماع بهما بعد ظهر اليوم.

نحتاج مع بيبي إلى أن يقول جورج أمام الرئيس إنّ الفلسطينيّين قدّموا الآن خطّة يمكن الركون إليها، وهي تشمل كافّة المستويات ـ العسكريّة والمدنيّة ـ وتعطي صورة واضحة عما سيقوم به الفلسطينيّون.

عندئذ أعتقد أنّ الرئيس يمكنه أن يطلب من بيبي إعطاءه الـ 2.14 بالمئة في جيبه وأن يعطينا المزيد من حرّيّة التصرّف بشأن اللغة المستخدمة لإعادة الانتشار الثالثة. وإذا ما تمكّن الرئيس كلينتون من الحصول على هذه الأشياء، سنكون في موقف يمكّننا من الذهاب إلى عرفات والحصول على المزيد، بما في ذلك التفاهمات الخاصّة بالأمن والتي سيكون الحصول عليها ضروريّ جدّاً بالنسبة إلينا.

وافقت مادلين لكنّها أرادت مراجعة كل ذلك مع ساندي عند وصوله.

على مقربة من هاوتن هاوس يوجد مقرّ للضيوف مع حديقة جميلة، وقد التقيت أنا ومادلين بساندي وجورج تنيت هناك. وانضمّ إلينا آرون وروب وبروس ومارتن وجمال لتقديم تقرير موجز. كان يوماً رائعاً من أيام الخريف، مشمساً ودافئاً مع سماء زرقاء صافية، ووجدتني أفكّر أن من الأفضل أن ألعب الغولف أو أقوم بنزهة على الأقدام بدلاً من التحدّث عن كيف سنحمل بيبي على منحنا شيئاً في جيبنا بحيث يمكننا تحريك عرفات ونكون في موقف يمكّننا من وضع نصّنا على الطاولة.

ربما أدرك ساندي ما يجول بخاطري أو كانت لديه مشاعر مماثلة، وفيما كنت أهمّ بالبدء، قال مازحاً «ألا يجدر بنا لعب الغولف في يوم كهذا بدلاً من محاولة التوصّل إلى كيفيّة حمل هؤلاء الأشخاص على التقدّم»؟ فقلت «أجل لكنّنا هنا». وتابعت بتقديم مجمل عن النهج العامّ، وقد قبله ساندي لكنّه فضّل اتباع نهج أكثر صراحة مع بيبي: لقد أنتجنا شيئاً في الأمن ولم تعطِ شيئاً خلال يومين، ضع شيئاً في جيبنا وإلا لن نتمكّن من إنجاز ذلك.

أبلغته أنّ التحدّي المباشر قد يدفع بيبي إلى الردّ زاعماً أنّه يعطي في مسألة المطار والقضايا الماليّة والممرّ الآمن - وكان يحصل على وعود بالمقابل. ماذا عن القتلة الثلاثين؟ وماذا عن المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ؟ وماذا عن حاجاته إلى التبادل؟

سأل ساندي كيف يجب أن نرد على ذلك، وقلت إنّ الإجابة على بيبي هي أنّنا نعمل على جدول عملك: الاعتقالات وخطة العمل ومراقبة الخطوات الفلسطينيّة والتعاون الأمنيّ غير المشروط ومصادرة الأسلحة والتعامل مع «القتلة» الثلاثين وعدم التحريض والميثاق.

رأى ساندي ومادلين أنّ ذلك عظيم، وسألت مادلين إن كان بوسعي إعطاؤها بطاقة تسرد كل ما نحاول إنجازه لإسرائيل في الجانب الأمنيّ. ورأى ساندي أنّ الرئيس لن يتمكّن من مواجهة اتهامات بيبي إلا إذا كنت حاضراً. وأشرت إلى أنّنا نحتاج إلى حضور جورج لكي يدلي بدلوه في الأمن، لعل بإمكاننا أن نرفع العدد إلى ثلاثة في كل جانب. وتمّت الموافقة على ذلك بالإضافة إلى النهج الأساسيّ للتعامل مع بيبي.

دخلنا لنطلع الرئيس على ما دار. كان رام إيمانوئيل، لعلّه أهم مستشاري الرئيس في القضايا الداخلية، قد رافق الرئيس إلى واي، وطلب مني أن أذكر ما يجب أن يقوله الرئيس. فقلت «سيّدي الرئيس، ما عليك إلا أن تقول لقد حصلت على خطّة أمنيّة حقيقيّة، وعليك الآن يا بيبي أن تضع بضعة أشياء في جيبي».

قال الرئيس إنّه أدرك الأمر، لكنّه سأل ألن يكون من الأفضل بالنسبة إليه أن يفعل ذلك في مجموعة صغيرة بدلاً من اجتماع بين شخصين؟ أومأنا جميعاً بالإيجاب، وسأل عندئذ، ماذا أفعل معه لوحدنا؟ اقترحت أنّ بوسعنا أخذ استراحة قصيرة بين الاجتماعين لبحث ما قد يكون من المفيد عمله بعد ذلك. وافق الرئيس ومشينا مسافة الخمسمئة ياردة إلى ريفر هاوس وكنّا نبدو كجيش مع حشود من رجال الأمن ومعنا فريقنا بأكمله يمشون مثقلين. شعر الرئيس بسخف هذا المشهد فالتفت إلى جورج وقال، «أتعتقد أنّ لدينا ما يكفي من الأشخاص معنا»؟

لسوء الحظّ، عندما وصلنا إلى هناك، ذهبت خطّتنا المحبوكة جيداً أدراج الرياح. رحّب بيبي بالرئيس، وعندما اقترح الرئيس اجتماعاً لمجموعة صغيرة أولاً، أجاب بيبي «حسناً» وأحضر معه ثمانية أشخاص إلى السقيفة. ولأنّ الإسرائيليّين لم يلتقوا بأيّ أميركيّ طوال اليوم، كانوا متوتّرين ومن ثمّ كان الوفد الموسّع. تراجعت إلى الخلف لجعل مجموعتنا أصغر، ومن حيث كنت أقف كان بوسعي أن أرى جورج وساندي ومادلين في جانبنا، وضعف العدد في جانب بيبي. وبعد بضع دقائق، طلب مني ساندي أن أنضمّ إليهم.

فحشرت نفسي على كرسيّ أحضره مساعد بيبي العسكريّ وأدركت أنّ الاجتماع يسير على طريقة بيبي - لا على طريقتنا. لقد ارتكبت خطأ كبيراً في عدم التوجّه إلى ريفر هاوس نهاراً، على الأقل لأصافح الإسرائيليّين وأهدّئ شكوكهم وأشرح لهم ما نقوم به.

عندما جلست، كان بيبي يتحدّث إلى جانبه بقدر ما يتحدّث إلى جانبنا، وشدّد على أنّه لم يسمع أي شيء عن احتياجاته. وبدلاً من الردّ بشكل مباشر، طلب الرئيس من جورج أن يشرح ما الذي يتمّ عمله بالنسبة للاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة وأين تقف الأمور في خطّتنا. ربما كان نجح ذلك لو لم يصرّ بيبي على أن يسمع الإسرائيليّون ذلك بشكل مباشر لا عن طريق طرف ثانٍ. وقال بيبي، «بقدر ما نثق بكم، الأمر يتعلّق بأمننا، ويجب أن يستمع شعبنا إلى خطط الفلسطينيّين من الفلسدلينيّين».

رغم أنّ جورج كان واثقاً أن لدينا الآن خطّة عمل من الفلسطينيّين، فقد شعر بعدم الارتياح فيما كان يزعم أنّ هناك خطّة عمل تلبّي الاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة عندما قال رئيس وزراء إسرائيل أنّ ذلك خبر جديد بالنسبة إليه. فالإسرائيليون يجب أن يروها على الأقل وأن يقبلوا أنّه يمكن الركون إليها - ونتيجة لذلك آثر جورج عدم مواجهة مقولة بيبي. لقد أبطلت المقدّمة المنطقيّة لهذا الاجتماع وما نقوم به فيه. وبدلاً من السماح لبيبي بأن يضعنا جميعاً في موقف دفاعيّ، آثرت أن أتدخّل: «اسمع يا حضرة رئيس الوزراء، إنّ ما سمعه رجالك الأمنيّون من الفلسطينيّين حتى هذه المرحلة يشمل المستويين العسكريّ والمدنيّ ويتجاوز كثيراً الخطّة الشاملة لسنة 1996 التي لطالما اعتبرتها نموذجاً يحتذى. وشعبك يقول إنّ هذه الخطّة جدّيّة».

ردّ بيبي واصفاً الخطّة بأنّها واعدة ولكن غير كاملة، والآن، بعدما ووجه جورج بمقولة بيبي، قال، في نهاية المطاف «إنّه أمنك وسنعمل لكي نحمل الفلسطينيّين على تقديم خطّة حقيقيّة» - معترفاً بأنّنا نحتاج إلى الحصول على المزيد من الفلسطينيين لكي يكون هناك خطّة حقيقيّة.

هنا تدخّل الرئيس طالباً من بيبي أن يراجع احتياجاته. مررنا عليها واحدة بعد الأخرى، فيما كان بيبي يذكر احتياجاته ثانية، وأخيراً نظر الرئيس إليّ. وقبل أن أستجيب، قال ساندي: «السيّد رئيس الوزراء، إنّنا نعمل فقط على جدول أعمالك،،أنت لا تضع شيئاً في جيبنا. عليك أن تضع شيئاً في جيبنا إذا أردتنا أن نحصل على ما تحتاج إليه». تملّص بيبي من الإجابة قائلاً، «لقد قدّمنا ما يمكن أن نقدّمه».

ملت على ساندي وقلت، «هذا جوّ رهيب، لن يعطي بيبي شيئاً أمام كل هؤلاء

الأشخاص. لندع الرئيس يجتمع به على انفراد ويحصل على الـ 2.14 بالمئة في جيبه. وامنحني دقيقة واحدة مع الرئيس قبل أن يجتمع الرئيس ببيبي على انفراد». وافق ساندي واقترح على المجموعة أنّه ربما يكون من المفيد أن يجتمع الزعيمان معاً على انفراد عند هذه النقطة.

جاء الرئيس ليتحدّث إليّ وقال، «لم أستطع أن أوقفه أمام كل هؤلاء الأشخاص. ماذا تريدني أن أفعل معه الآن»؟ قلت، «سيعالج جورج الموضوع الأمنيّ وستكون هناك خطّة يمكن الركون إليها، وعلينا أن نعرف إن كنّا سنحصل على الـ 2.14 بالمئة في جيبنا. أبلغه فقط أن عليك أن تحصل على ذلك». قال الرئيس كلينتون «فهمت». وقد حصل بالفعل على ما يريد.

لكن في الاجتماع الخاصّ أثار بيبي اقتراحاً جديداً. لماذا لا نسعى إلى اتفاق جزئيّ؟ فذلك يحدث تقدّماً دون إجباره أو إجبار عرفات على عمل ما لا يستطيعانه في هذه الفترة. ونظراً لأنّ عرفات لا يستطيع في الظاهر تلبية طلب بيبي بشأن القتلة الثلاثين ولا عقد اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ بشأن الميثاق، يستطيع بيبي تنفيذ الـ 13 بالمئة لكنّه بحاجة إلى هاتين الخطوتين من عرفات لنقل السلطة من 2.14 بالمئة من المنطقة «ب» إلى المنطقة «أ». وإذا كان ما يحتاج إليه بيبي صعباً جدّاً على عرفات الآن، لم لا نحدث تقدّماً ولكن باتفاق على حزمة أقل؟

كان من المفترض أن يلتقي الرئيس بعرفات على انفراد الآن. وبدون أن يسألنا، قال الرئيس إنّه لا يعتقد أنّ عليه أن يراجع كل هذه الأمور في هذه المرحلة، فما الذي يجب أن أفعله؟ قلت لن نصل إلى أي مكان بدون الخطّة الأمنيّة. وعليك أن تكرّر ثانية وجوب أن نحصل على خطّة عمل يمكن الركون إليها وإلا لن نحصل له على شي. يجب أن يشارك جورج في اجتماعك مع عرفات ويجب على عرفات أن يصدر تعليمات إلى رجاله الأمنيّين ليعطوا جورج ما يحتاج إليه. أومأ الرئيس برأسه، وقال عرفات إنّه سيفعل ما طلبه الرئيس. وأبلغ الرئيس أيضاً عرفات على انفراد أنّ لديه الـ 2.14 بالمئة في جيبه، وذلك يعكس بوضوح رؤية الرئيس بأنّه يحتاج إلى إعطاء عرفات شيئاً. وفيما وصل اليوم الثالث إلى نهايته، تساءلت إذا ما كان عرفات سيعطينا ما نحتاج إليه.

اليوم الرابع

كنت أعلم أنّ البحث بشأن الصفقة الجزئيّة سيعاود البروز اليوم. وكان ساندي

ومادلين يعارضانها بشدّة وينظران إليها على أنّها خدعة أخرى من بيبي لتجنّب عمل ما هو ضروريّ فيما يخلق انطباعاً بحدوث تقدّم. ولم أستبعدها أنا تماماً لأنّني كنت أعتقد أنّ على عرفات أن يعرف ما هي خياراته. فقد يجد أن الصفقة الجزئيّة أكثر جاذبيّة من اللاصفقة، أو أنّ الوصول إلى اتفاق في هذه المرحلة صعب جداً عليه. ومع ذلك كنت أعرف، بحكم معرفتي ببيبي، أنّه للوصول إلى صفقة جزئيّة مقنعة، يجب من الناحية التكتيكيّة أن نضغط عليه من أجل صفقة كاملة. وقد شرحت ذلك لساندي ومادلين لكنّهما لم يقتنعا به. كانا يعتقدان أنّ صفقة جزئيّة من أي نوع تشكّل كارثة على عرفات، ولم يريدا أن يفكّر الرئيس بهذه التعابير.

كنّا جميعاً نعلم أنّه لا يمكن تحقيق الكثير إذا بقيت الورقة الأمنيّة في جيب بيبي لا جيبنا. ولذلك بدأ جورج تنيت اليوم في العمل مع رجال الأمن الفلسطينيّين. وعلى رغم طمأنة عرفات الرئيس بشأن الجانب الأمنيّ، سرعان ما واجه جورج مشكلة - فقد شعر دحلان أن الأهداف تتحرّك بشكل مستمرّ. كنّا نشعر بالرضى، أما الآن فلا. وبصرف النظر عما يقوله لنا، سيواصل الإسرائيليّون طلب المزيد وسنجاريهم بكل بساطة. وهو يرى أنّنا نستنزفه حتى الجفاف بطريقة تجعله مكشوفاً في غزّة. لذلك كان يريد أن يعرف أننا سنقف عند نقطة ما وستكون نهائيّة - لا مزيد من الأسئلة عما سيقدّمه ولا مزيد من المطالب. ونتيجة لذلك قاوم ما كان يطلبه جورج، لا سيّما من ناحية مكافحة البنية التحتيّة المدنيّة كجزء من مواجهة الإرهاب. وهنا يكمن التحدّي الذي علينا التغلّب عليه.

إنّه يوم أحد، وسيصل الرئيس في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً، وسينضم إليه نائب الرئيس غور. وكنّا قد حدّدنا في برنامجنا نحو ساعة من المباحثات مع الرئيس لكي يكون مستعدّاً للغداء المزمع مع بيبي ووزرائه - وزيري الخارجيّة شارون والدفاع مردخاي اللذين وصلا في هذا الصباح. وللاجتماع والإعداد للغداء ويوم العمل، انتقلنا إلى منزل منعزل آخر في المجمّع - تنس هاوس الواقع على نهر واي وعلى بعد مسيرة خمس دقائق على الأقدام من واي سنتر.

بدا المنزل مثل شاليه سويسريّ، وبقربه ملعب للتنس، وقد التقينا في غرفة الجلوس في الدور العلويّ. وفي حين أنّ موقع المنزل أضفى جوّاً من الخصوصيّة، لم يكن هناك كثير من الخصوصيّة في المنزل نفسه. وتلك مشكلة، بالنظر إلى المجموعة الكبيرة من الأمنيّين وغير الأمنيّين الذين ينتقلون مع الرئيس - والمجموعة الأصغر ولكن الكبيرة التي ترافق نائب الرئيس.

أثناء هذه المباحثات الطويلة في واي، غالباً ما كان كلينتون ينهض ويمشي في الغرفة فيما يستمع أو يدلي بتعليق، لكن لم يكن هناك متّسع - مجازيّ أو فعليّ - في تنس هاوس. وكان بوسعي أن أرى أنه يشعر بضيق المكان فيما كنّا نشرح أين نقف حاليّاً.

استخدمنا وقت تقديم المعلومات الموجزة لتكرار ما نحتاج إليه من بيبي إذا كنّا سنأمل في الوصول إلى اتفاق. ووقف ساندي ومادلين ضدّ الصفقة الجزئيّة على أساس أنّها تضعف عرفات. ووافق الرئيس. وكان كلاهما يريدان من الرئيس أن يعرض حزمة إجماليّة على بيبي ويقول هذا ما يمكننا عمله، فإذا لم يكن بوسعك القبول بها لنعترف ببساطة بعدم إمكانيّة القيام بذلك.

كان سلوك هذا الطريق مقامرة، لكنّني قلت إنّ التصرّف مفيد في إجبار بيبي على البوح بما لديه. وكان ساندي يعتقد أنّ بيبي قد يتراجع، فيما اعتقدت مادلين أن الوقت حان لكي يعرض بيبي ما لديه أو يسكت (وكانت ترى أن السكوت هو الأرجح).

استمع الرئيس ونائبه إليهما وإلى ما قلته بشأن ما يمكن أن تضمّه الحزمة. ثم سألني الرئيس عن رأيي فيما يجب أن نفعله. قدّمت تقييمي لبيبي: لا يمكنه المغادرة بدون صفقة من أي نوع، ولو صفقة جزئيّة، تظهر حدوث تقدّم دون أن تجبره على الانفصال عن اليمين. فالوسط في إسرائيل يشكّ في قدرة بيبي على عقد أيّ صفقة، حتى لو كانت لصالح أمن إسرائيل. صحيح أنّ بيبي لا يريد أن يخسر اليمين بتقديم الكثير، لكنّه لا يستطيع أن يخسر الوسط - وسيحدث ذلك إذا ما أعلنّا إنهاء جهودنا. إنّ ذلك يوفّر لنا القدرة على الضغط، وعلينا ألا نخجل من استخدامه.

وعلى ضوء ذلك اقترحت أن يوضح الرئيس بجلاء بأنّه لا يستطيع مواصلة المباحثات ليس إلاّ. عليه أن يعرض الحزمة بأكملها على بيبي ويقول له هذا ما نحن مستعدّون لحثّ عرفات عليه وعلينا أن نعرف إذا ما كان علينا أن نتقدّم أم لا.

سأل الرئيس نائبه غور عن رأيه. فأجاب نائب الرئيس بأنّه لا يوجد احتمال يزيد على 10 بالمئة للوصول إلى اتفاق. وكان يشكّ في أنّ بيبي قادر على ذلك. لكنّه كان يعتقد أن النهج الذي أجملته هو المسار الصحيح الذي نسير عليه. ورأى غور أنّه لكي ندفع بيبي إلى التقدّم، علينا أن نظهر مدى الشوط الكبير الذي قطعناه ومقدار ما سيتخلّى عنه بيبي بتجاهل ما حقّقناه لأمن إسرائيل. وكان يعتقد أنّ من الأفضل للرئيس أن يطرح هذا التعليق أمام الوزراء الآخرين على الغداء. وافق الرئيس على جوهر تعليقات نائبه - وعلى تقييمي - لكنّه لم يوافق على اقتراح طرح ذلك أمام بيبي ووزرائه معاً. كان يعتقد أنّ علينا أن نمنح بيبي

فرصة لاستمالة الآخرين إلى طريقه، لا أن يبدو كأنّه يتنازل أمام الرئيس.

بدأ الغداء في واي بالإشارة إلى أنّها الذكرى الخامسة والعشرين لعبور شارون قناة السويس في حرب سنة 1973 - «وهو يوم مريب لنجتمع فيه ونتحدّث عن السلام». وأطلق تعليق الرئيس سلسلة من الذكريات على لسان شارون، استخدمها بيبي ليشرح لماذا يصعب على إسرائيل تقديم تنازلات ولماذا ترغب في تقديم مثل هذه التنازلات في عمليّات إعادة الانتشار قيد البحث. ما الذي يحتاج إليه لتقديم مثل هذه التنازلات؟ من المفارقة أنّه أجاب عن سؤاله لا بالتركيز على الأمن بل بالتشديد على أهميّة انعقاد المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ لإلغاء الميثاق الفلسطيني الذي، كما جاء على لسانه، «سيظهر للرأي العام الإسرائيليّ أنّ إسرائيل تأخذ في واي، لا أنّها تعطي فحسب». وتابع حديثه في هذا الجوّ من الثقة ليقول إنّ ذلك ليس صعباً على عرفات لأنّه يملك خمسمئة صوت في المجلس الوطني الفلسطينيّة. ناقش نائب الرئيس هذه المسألة معه، لا من ناحية قيمة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ ولكن من ناحية السهولة النسبيّة لتحقيق ذلك بالنسبة لعرفات بوجود المجموعات الرافضة في المجلس الوطني الفلسطينيّ.

عند انتهاء الغداء، ذهب الرئيس وبيبي بمفردهما واجتمعا عند سقيفة مطلّة على النهر، وهناك اختليا في نقاش استمرّ نحو ساعة تقريباً. كان مع بيبي دفتر ملاحظات أصفر يعرضه على الرئيس. أخيراً انفضّ الاجتماع، وسار الرئيس خلف بيبي ونظر إليّ فأظهرت نظرته غضباً. أبلغنا عندما اجتمعنا ثانية في تنس هاوس أنّ بيبي أعاد طرح الصفقة الجزئيّة معتبراً أنّ من المستحيل العمل على الصفقة الشاملة.

وفي الصفقة الجزئيّة التي عرضها بيبي، يحصل عرفات على 13 بالمئة والمطار وتخفيف القيود التجاريّة مع الأردن (لن يعطي 2.14 بالمئة والمطار والممر الآمن وإطلاق السجناء وضريبة الشراء والمنطقة الصناعيّة في غزّة). ويحصل بيبي في المقابل على التعاون الأمنيّ وخطّة العمل الأمنيّة ومصادرة الأسلحة غير القانونيّة ومرسوم منع التحريض. ويترك كل شيء - المرحلة الثالثة والمجلس الوطني الفلسطينيّ والقتلة الثلاثين والممر الآمن والمسائل الاقتصاديّة الأخرى ونسبة 2.14 بالمئة - إلى ما بعد ثلاثين يوماً من الآن.

سألنا الرئيس عن رأينا. عارض ساندي ومادلين ذلك بشدّة: سيحصل عرفات على القليل جدّا الذي لا يبرّر ما سيكون عليه تقديمه. وبدون أن يعبّر الرئيس عن رأيه، قال إنّه سيطلع عرفات على الأمر إذ يجب أن يعرف الخيارات التي لديه. وافقت على ذلك قائلاً

دعونا لا نستبق الحكم على مواقف عرفات. إذا كان الخيار الذي أمامه صفقة جزئيّة أو لا صفقة، دعونا لا نكون واثقين من أنّه سيختار اللاصفقة. وطرحت نقطتين إضافيّتين. أولاً، يجب ألا يبدو الرئيس أنّه يحاول ترويج صفقة بيبي، بل يقوم فقط بنقلها لأنّه مدين بذلك لعرفات. ثانياً، على بيبي أن يعرض المزيد على عرفات لجعل الصفقة الجزئيّة جذّابة. لكنّنا سنترك أمر ذلك إلى عرفات، فإن كان مهتمّاً سيبلغنا بالأشياء الأخرى التي يحتاج إليها. وإذا لم يكن مهتماً، لن نخسر شيئاً بعرضها على أي حال. كما أنّ عرفات يجب أن يعرف أنّنا نبلغه الحقيقة ويجب بالتالي ألا يكون واثقاً مما إذا كنّا نستطيع دفع بيبي إلى القبول بالصفقة كاملة.

لم يكن ساندي مرتاحاً مخافة أن نبدو كأنّنا نحاول إقناع عرفات بصفقة جزئيّة. وعندما شاهد الرئيس جمالاً جالساً في الزاوية، سأله عن رأيه فيما سيكون عليه ردّ فعل عرفات. قال جمال إنّه لا يعرف، لكنّ عرفات يمكن أن يقدّر الأمر «إذا ما عرضه الرئيس بالطريقة التي اقترحها دنيس. لن تبدو كأنّك تقنعه بشيء. بل تعتقد أنّه يجب أن يعرف. وأنت لا تعرف إذا كنت ستتمكّن من التوصّل إلى الصفقة الشاملة، لكنّك مستعدّ للمحاولة وتريد أن يسمع عرفات ما اقترحه بيبي وأن تحصل على ردّ فعله».

أومأ الرئيس برأسه قائلاً سأشدّد على أنّني أريده أن يخرج من هنا أقوى لا أضعف مما هو عليه، ويجب أن يقول لي ما يريدني أن أفعله ـ «وإذا ما كانت الصفقة الجزئيّة تجديه نفعاً أم لا».

وقبل الطلب إلى جمال دعوة عرفات إلى تنس هاوس، أثرت المسألة الأمنيّة ثانية. أبلغت الرئيس بأنّ جورج لا يملك الآن ما يشعر بأنّه يحتاج إليه من الفلسطينيّين، وبخاصّة في أعقاب الاجتماع مع بيبي في الأمس. يجب أن نحصل على ذلك. وقلت، مردّداً ما أصبح الآن موضوعا متكرّراً، «لا يستطيع بيبي أن يكون في موقف يمكّننا من إثبات أنّه خرج من هنا لتسجيل نقاط سياسيّة بعد رفض صفقة تعرض على إسرائيل ما تحتاج إليه من الفلسطينيّين من الناحية الأمنيّة. ذلك رهاننا الأفضل للحصول على صفقة وجعل بيبي يدفع الثمن إذا لم يفعل ذلك. وعلى عرفات أن يدرك أيضاً أنّ الفشل سيكون بسببه إذا لم نحصل على ما نريد في الجانب الأمنيّ».

استدعي جمال للترتيب للاجتماع مع عرفات، وبعد 45 دقيقة وصل عرفات بصحبة أبو مازن وأبو علاء ونبيل أبو ردينة. وانضممنا ساندي ومادلين وأنا إلى الاجتماع.

قدّم الرئيس وصفاً عما دار مع بيبي وما عرضه الأخير، واقترح أنّ عرفات ربما يريد

التشاور مع زملائه لدراسة الصفقة الجزئيّة مع العودة خلال ثلاثين يوماً قبل أن يقدّم لنا أيّ ردّ فعل.

لكن قبل أن يفعل ذلك أراد الرئيس أن يسمع عرفات رأيي في الجانب الأمنيّ. لم يكن الرئيس قد أبلغني أنّه سيلجأ إليّ في الاجتماع لأدلي بهذا التعليق. لكنّه فاجأني بأنّه كان يحاول أن يتجنّب أن يكون مدافعاً في هذه اللحظة.

لم تكن غرفة الجلوس واسعة. وكنت أجلس قبالة عرفات على بعد ستّة أقدام منه. في الاجتماعات الخاصّة معه، كنت أميل عليه، عندما أريد أن أقول نقطة مهمّة، وقد ملت الآن بقدر ما أستطيع إلى الأمام على الكرسي الذي أجلس عليه بحيث أنّني جثمت على الأرض. قلت، «حضرة الرئيس، ستتخذ قرارك بشأن ما إذا كنت ستختار الصفقة الشاملة أو الجزئيّة، لكن بصرف النظر عما تقرّر، لا يريد الرئيس أن تخرج من هنا خاسراً. إذا لم نستطع التوصّل إلى اتفاق علينا أن نبيّن أنّك فعلت كل ما تستطيع للوصول إليه وأنّ الفشل لا يرجع إليك. وإذا تمكّنا من أن نقول إنّك فعلت كلّ ما طُلب منك في الجانب الأمنيّ - وكان هناك خطّة مقنعة جدّاً، خطّة أمنيّة غير مسبوقة - لن تخسر وسيتحوّل الضغط والعبء إلى الجانب الآخر. وتلك أيضاً أفضل ضمانة للصفقة، لكنّك لن تخسر على أي حال. ولكي نكون في ذلك الموقف، وتكون أنت بالفعل في ذلك الموقف، علينا أن نحصل من جانبك على كل ما يطلبه جورج في الجانب الأمنيّ ولم يحصل عليه بعد».

كان عرفات ينظر إليّ مباشرة طوال مدّة حديثي. وعندما فرغت، أومأ برأسه ثم قال إنّه يودّ التشاور مع زملائه. سأل الرئيس إذا كان يودّ أن يقوم بذلك هنا، فقال عرفات لا، سيعودون إلى مقرّهم وسيتّصلون بالرئيس عندما يصبحون مستعدّين لمتابعة النقاش.

عاودنا الاجتماع بعد ذلك بساعتين في منزل الضيوف المجاور لهاوتن هاوس، حيث انضمّ إلينا جورج. أبلغ عرفات الرئيس أنّه لا يريد قبول صفقة جزئيّة، وأنّه على استعداد للبقاء عدّة أيام إضافيّة إذا كان ذلك ما يلزم للوصول إلى اتفاق. وإذا لم يكن من الممكن إنجاز كل شيء في الوقت المتوفّر للرئيس في هذه المرحلة - وكان المكوث مدّة أطول يخلق مصاعب أمام الرئيس - فإنّه مستعدّ للتوقّف الآن أو في الغد والقول إنّنا حقّقنا تقدّماً، والعودة بعد أسبوع أو عشرة أيام. كان يشعر أن الانتظار شهراً مدّة طويلة جدّاً.

أبلغه الرئيس أنّه يرى أنّ من الأفضل التوصّل إلى صفقة شاملة، وإذا كان ذلك يعني البقاء بضعة أيام إضافيّة، فإنّه مستعد لتدبّر ذلك. ثم أثار الرئيس القضيّة الأمنيّة، مشيراً إلى جورج، الذي أوضح أنّ ثمة مجالاً تفتقر إليه الخطّة وهو «المستويات المدنيّة» لمحاربة

الإرهاب ـ ملاحقة البنية التحتيّة الاجتماعيّة والدينيّة التي تستخدمها حماس لتجنيد الإرهابيّين وتمويل الإرهاب وتنظيمه والترويج له.

قاوم عرفات في البداية قائلاً، «يعرف دنيس روس أنّ ما من أحد آخر في العالم العربيّ مستعدّ لاتخاذ إجراءات ضدّ المساجد مثلما أفعل». أقرّ الرئيس بذلك لكنّه قال إنّ علينا أن نأخذ الورقة الأمنيّة من يدي بيبي. وإذا لم يكن باستطاعتنا ذلك، لن يكون بوسعنا الضغط عليه وستقع الملامة عليك أكثر منه لفشل القمّة.

ليّن رئيس السلطة الوطنيّة موقفه وأبلغ جورج أنّه سيعطي توجيهات لضمّ الخطوات التي تتخذ ضدّ البنية التحتيّة المدنيّة إلى خطّة العمل. وبعد بحث قصير للاحتياجات الاقتصاديّة الفلسطينيّة، طلب عرفات لقاء الرئيس على انفراد. وفي الاجتماع المغلق، قال عرفات إنّه لا يستطيع تنظيم اجتماع للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. لكن بإمكانه عقد اجتماع للمجلس المركزيّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة للمصادقة على رسالته إلى الرئيس التي تحدّد الإجراءات المتخذة لإلغاء موادّ في ميثاق منظّمة التحرير الفلسطينيّة. ورأى أنّ ذلك تسوية جيّدة لأنّ المجلس المركزيّ هيئة رسميّة تجتمع نيابة عن المجلس الوطني الفلسطينيّ. وأبلغه الرئيس أنّه سيفكّر في الأمر.

اليوم الخامس

بعد الذهاب للنوم في الثانية والنصف صباحاً، أيقظني ساندي في الثالثة والربع: لقد وقع عمل إرهابيّ في إسرائيل، وهو يسأل عن رأيي فيما سيكون لذلك من تأثير. قلت إنّ ذلك يتوقّف على الظروف ـ أين وقع الهجوم وكم يبلغ عدد الضحايا ـ لكن في كل الاحتمالات سيرتاح بيبي ويصبح عرفات في موقف الدفاع. ويمكننا على الأقل الاستفادة من ذلك مع عرفات.

تراخيت عند ذهابي إلى الفراش وأنا أشعر بالكآبة والخوف من أنّ الإرهاب يمكن أن يتغلّب على كل ما كنّا نقوم به. وبعد أربع ساعات عرفت ما الذي حدث بالفعل: هجوم بالقنابل اليدويّة في بئر السبع في موقف للحافلات خلّف 67 جريحاً، بينهم أكثر من 20 جنديّاً، لكن لم يقتل أحد. تمّ إلقاء القبض على المهاجم، وبدت الأمور تحت السيطرة في إسرائيل. وقد قال الرئيس الإسرائيليّ عيزر وايزمن إنّ الهجوم يزيد من أهميّة نجاح المفاوضات، ولم يهدّد بيبي بالمغادرة ـ وهو أمر غير مفاجئ، كما أبلغت وزيرة الخارجيّة، لأنّ بيبي لا يستطيع المغادرة خالي الوفاض لئلاّ يظهر غير قادر على توفير الأمن أو السلام على السواء.

كنت أتوقّع أن يبادر بيبي إلى الهجوم هذا الصباح، فاقترحت على مادلين أن تلتقي به وتقدّم مواساتها عن الهجوم وتتمسّك بمواقفها وتشدّد على وجوب أن نواصل العمل من أجل الوصول إلى صفقة كاملة.

وافقت مادلين، فقد كانت تريد المضيّ قدماً، كما عبّرت عن ذلك، ووقف كل «هذه المناقشات الجميلة وإبلاغهم أنّ علينا عمل شيء أو وقف كل شيء». ذهبنا أنا ووزيرة الخارجيّة والتقينا بيبي في السقيفة خارج ريفر هاوس. وكما كان متوقّعاً، أبلغنا أنّ هذا الهجوم يثبت أنّ على الفلسطينيّين تقديم شيء في الجانب الأمنيّ وإلا لن يكون هناك اتفاق. أثار ذلك مادلين فتحوّلت إلى الهجوم وأبلغت بيبي: «إذا واصلت على هذا المنوال، لن تحصل على السلام ولا على الأمن، فهل هذا ما تريد؟ أنت تعامل الفلسطينيّين دون احترام ودون كرامة وتقدّم المطالب دائماً. ونحن لن نستمر على هذا النحو. ربما يتعيّن علينا الاعتراف بأنّ الأمر قد انتهى».

أنكر بيبي بغضب أنّه لا يحترم الفلسطينيّين ودفعني إلى القول، «ماذا عن هذا الصباح؟ لقد حاول عرفات الاتصال للتعبير عن مواساته ورفضتَ تلقّي المكالمة، ربما يكون ذلك مثالاً صغيراً، لكن يجب ألا تقلّل من تأثير هذه الإهانات على الجانب الآخر». قال إنّه سيتلقّى المكالمة، وعندما اقترحت أن يتصل به الآن، فعل ذلك فشكر عرفات على اهتمامه وأشار أنّ على الفلسطينيّين أن يفعلوا المزيد لوقف مثل هذه الهجمات.

وعندما أنهى بيبي مكالمته انهمك في العمل. فوافق بسرعة على مسوّدة بيان نصدره نيابة عن الجانبين يدين الهجوم. ثمّ طلب مراجعة عناصر الصفقة الجزئيّة قائلاً «علينا أن نغادر حاملين معنا شيئاً».

مع ذلك لم تحقّق المباحثات اختراقاً، لكن بعد قليل من مغادرتنا أنا ومادلين، وصلتني رسالة بأنّ بيبي يريد لقائي. عدت إلى ريفر هاوس وجلس بيبي بمفرده معي. فأطلعني على دفتر ملاحظاته الأصفر مع بعض التنقيحات على ما يمكن أن يدخل في الصفقة الجزئيّة. كان مستعداً لأن يدخل فيها المنطقة الصناعيّة في غزّة وربما أحد الممرّين الآمنين. لكنّه بقي مقتنعاً بأنّنا لا نستطيع السعي وراء الصفقة الشاملة. خالفته الرأي قائلاً، «تريد حلاً لقضيّة الثلاثين ومقاربة لإعادة الانتشار الثالثة والمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ للسعي إلى الصفقة الشاملة، أليس كذلك»؟ أومأ برأسه. قلت له ليس لدي إجابة بشأن المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، لكن لديّ بعض الأفكار بشأن الثلاثين وإعادة الانتشار الثالثة. أصغى إلي بيبي باهتمام.

قلت، في مسألة الثلاثين ماذا لو كان هناك حالات خاصّة لاثنين أو ثلاثة من بين الثلاثة عشر شرطيّاً؟ ماذا لو كنت تعلم أنّ سبعة وعشرين أو ثمانية وعشرين سيعتقلون حتماً وسيعامل اثنان أو ثلاثة لا أكثر في تفاهم خاصّ بين عامي أيالون ومحمّد دحلان. لا شكّ أنّه يجب أن يقتنع عامي بأنّ هؤلاء الاثنين أو الثلاثة مهمّون حقّاً في المجهود الأمنيّ. فإذا كان كذلك، لن يعتقلوا، وإذا لم يكن اعتُقلوا. إذا كانت اتفاقيّة واي تتعلّق بالأمن في نهاية المطاف، لتكن الاعتبارات الأمنية هي التي تحكم نتيجة هذه المسألة. لم يكن بيبي مستعداً أن يلزم نفسه بذلك، لكن كان بوسعي أن أعرف أنّه أعجب بالفكرة.

بعد ذلك تحدّثت عن إعادة الانتشار الثالثة. قلت إنّ المشكلة تكمن في كيفيّة حديثنا عن لجنة لإعادة الانتشار الثالثة، فالفلسطينيّون يريدون أن يكونوا قادرين على القول إنّ إعادة الانتشار الثالثة ستبحث، في حين أنت تريد أن تكون قادراً على تجنّب الظهور بمظهر أنّك تريد التفاوض بشأن إعادة الانتشار الثالثة، لا سيّما أنّها تثير المخاوف بأنّك ستجبر في نهاية المطاف على تنفيذ إعادة انتشار رئيسيّة. واقترحت عليه قائلاً، دعنا نستعمل رسالة كريستوفر. فهي توضح أنّ إعادة الانتشار مسألة يعود التقرير فيها إليكم لا للتفاوض، لكنّها توضح أيضاً أنّ إعادة الانتشار يجب أن تكتمل. ماذا لو قلنا بأنّ إعادة الانتشار ستعالج بما يتفق مع رسالة كريستوفر ويتعلّق بمفاوضات الوضع النهائيّ؟ الأولى تحميك، لأنّ كريستوفر يقول إنّ هذه مسألة يعود القرار فيها إليكم، والثانية تحميهم لأنّها توضح أنّه سيكون هناك بحث ـ وسيكون متّصلاً بالوضع النهائيّ. لم يلزم نفسه بشيء ثانية، لكنّه كان مهتمّاً بوضوح(*).

أنهينا الاجتماع وبيبي يبلغني أنّه يريد التفكير في هاتين الفكرتين اللتين أثرتهما وسيردّ عليّ فيما بعد. ومن معرفتي ببيبي، علمت أنّ لدينا الآن فرصة في مسألتي «الثلاثين» وإعادة الانتشار الثالثة. وعرفت شيئاً آخر أيضاً: لن يغادر بيبي واي بدون التوصّل إلى اتفاق. وكان استعداده لتجميل الصفقة الجزئيّة إشارة إلى ذلك، وانفتاحه على أفكاري إشارة أخرى.

أبلغت الأمر إلى وزيرة الخارجيّة فاستبشرت لكنّها سألت ما الذي يجب أن ننجزه قبل عودة الرئيس كلينتون في اليوم التالي.

(*) كنت أحاول التغلب على صيغة إعادة الانتشار الثالثة من أجل أهداف واي فحسب. كما أنّني أردت صيغة تسمح لنا بإبقاء التركيز حيث يجب متى وصلنا إلى اتفاق هنا: بشأن الوضع النهائيّ لا إعادة الانتشار الأخيرة.

قلت إنّ علينا أنا وجورج أن نعمل على خطين متوازيين. عليه أن ينهي خطّة العمل، وعليّ أن أضع الصياغة النهائيّة للغة في الجانب الأمنيّ من النصّ ـ وإبلاغ الفلسطينيّين بأنّه فيما سنليّن صياغتنا بشأن القضايا الأربع التي تقلقهم على نحو خاصّ، فإنّ لغتنا (التي ستكون جزءاً من الاتفاق العلنيّ) ستكون أكثر صراحة مما يرغبون.

أعجبت مادلين بهذا النهج. ونظراً لأنّه لا شيء يسير وفق ما هو معدّ ومخطّط له، كان من الطبيعي ألا أعمل أنا وجورج بقيّة ذلك اليوم وإنّما واصلنا يوم الثلاثاء أيضاً لأنّنا واجهنا كلينا مقاومة من الفلسطينيّين، الذين عرفوا أنّنا نضغط عليهم لا على الإسرائيليّين.

اليوم السادس

بحلول بعد ظهر يوم الثلاثاء، يومنا السادس في واي، لم نكن قد توصّلنا إلى اتفاق بين جورج والفلسطينيّين والإسرائيليّين بشأن خطّة العمل. لكنّنا لم نكن قد راجعنا بعد اللغة الرسميّة للقسم الأمنيّ من الاتفاقيّة مع بيبي ولم يعد بإمكاننا تأخير ذلك مدّة أطول. وعندما بحثنا ذلك قاوم في البداية قائلاً «إنّكم تليّنون أكثر ما أحتاج إليه». وبعد بعض الأخذ والرد المتوقّع، قال إنّ الطريقة الوحيدة التي تجعله يقبل مثل هذه اللغة هي حصوله على «تفاهم سريّ» معنا بشأن كل من هذه القضايا، لاستخدامه لتطييب خاطر حكومته. قلنا له أنا ومادلين إنّنا سنقدّم التفاهمات الجانبيّة على كل قضيّة، لكن لأنّنا نعرف أنّ أعضاء الحكومة قد يسرّبونها، قلنا إنّها لن تكون صريحة بالقدر الذي يريده. فقال إنّه لا يستطيع اتخاذ قراره بشأن النصّ قبل أن يرى هذه التفاهمات الجانبيّة.

هنا اخترنا ترك الأمور حتى قدوم الرئيس في بداية المساء. شعرت أنّنا استخدمنا اليومين الخامس والسادس لتكييف الجانبين مع ما سيأتي. ولم يكن يعني ذلك أنّهما سيعجبان بالنصّ أو لن يقاوماه، لكّنهما لن يفاجآ به. فالمفاجآت في المفاوضات تمدّد الوقت اللازم للتغلّب على المشاكل، إذا لم يكن ذلك إلا لأنّ أحد الجانبين سيشعر بالحاجة إلى الردّ على المفاجأة بإثارة نقطة ـ وعندما يصل المرء إلى مرحلة «وضع النقاط» لن يكون في وارد حلّ المشاكل.

إنّ تكييف الجانبين لتجنّب المفاجأة أمر ضروريّ لإخراج العواطف وأحياناً الغضب الحقيقيّ من المفاوضات. وإذا كان المرء في موقف «مقدّم العرض»، من المهمّ أن يتمكّن من تلاوة النصّ ليريك كيف أنّه بذل جهداً للاستجابة لكلّ قلق أبديته. وفي هذه المرحلة شعرت أنّنا في موقف جيّد يمكّننا من القيام بذلك. لكنّني كنت لا أزال أشعر أنّ علينا الحصول على

موافقة بيبي على خطّة العمل الأمنيّة قبل تقديم النصّ الفعليّ. وتلك هي نقطة نفوذنا القصوى.

أما الآن فقد أراد الرئيس أن يعرف الطريقة الفضلى لاستغلال حضوره في تلك الليلة. اقترحت أن يجمع الزعيمين بالإضافة إلى شخصين من كل جانب ويراجعوا وضع كل قضيّة. وقلت، «هدفك يجب أن يكون بناء قاعدة التفاهم على كل القضايا وعزل القضايا التي يجب أن يتخذ الزعيمان قرارات بشأنها».

تجمّعنا أمام موقد النار الملتهبة في واي سنتر(*). بدأ الرئيس الاجتماع بشكل مريح قائلاً إنّ هذه هي المجموعة الملائمة التي تلتئم لتتقدّم بنا نحو حل كل القضايا. وقال إنّه يريد التقدّم قضيّة إثر قضيّة ليعرف أين نقف وما الذي يمكن أن نتّفق عليه الآن وما القضايا التي نتركها للقادة فقط.

اجتمعنا مدّة ثلاث ساعات ونصف الساعة تقريباً، وكان الرئيس يلخّص على دفتر ملاحظات أصفر ما الأمور التي نتّفق عليها فعليّاً (مثل معظم القضايا الاقتصادية) وما الأمور التي من الملائم إجراء مزيد من المباحثات بين الجانبين بشأنها. طرحت قضيّة المساجين من قبل أبو مازن في التماس عاطفيّ لإطلاق سراح عدد كبير منهم، وقدّم الرئيس ردّاً عاطفيّاً تجاه حساسيّة هذه القضيّة ـ وهي حساسيّة اختبرها بنفسه كحاكم لولاية أركنساس حيث ارتكب سجين عفا عنه جريمة بعد وقت قصير من إطلاقه. كان يعلم أنّ عائلات المساجين تحمّلت الكثير، لكن على المرء أن يأخذ في الحسبان مشاعر أسر الضحايا. وتحدّث عن احتمال وضع فئات مختلفة للمسجونين، في حين أنّ بيبي قال إنّ هناك فئة من المساجين الذين لا يمكن إطلاق سراحهم: أولئك الذين تلطّخت أيديهم بالدماء. وقال أبو مازن إنّه يتفهّم مشكلة رئيس الوزراء، لكنّه شدّد على أنّ رئيس السلطة الوطنيّة يواجه مشكلة أيضاً، لا سيّما أنّ كثيراً ممن يقبعون خلف القضبان موجودون هناك رغم أنّ الحقبة تغيّرت. وناشد التوصّل إلى طريقة لإطلاق سراح المسجونين ووافق ناتان شارانسكي على الاجتماع به ليرى ما يمكن عمله.

في نهاية الليلة، خلص الرئيس إلى أنّ المفاوضين يمكنهم حل كل القضايا باستثناء المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ و«الثلاثين» وإعادة الانتشار الثالثة. كان يشعر بالتفاؤل معتقداً أنّنا حقّقنا بعض التقدّم. وقد وافقه ساندي ومادلين، لكنّهما شعرا بأنّ علينا ممارسة المزيد

(*) قدم عرفات مع أبو مازن وأبو علاء. وأحضر نتنياهو مولخو وشارانسكي. وانضممنا انا ومادلين وساندي إلى الرئيس.

من الضغط. كان الوقت الثلاثاء ليلاً، ولن يكون الرئيس متوفّراً حتى يوم الخميس. لقد حان وقت عرض النصّ على بيبي.

لم يقل الرئيس شيئاً بانتظار أن يسمع ما الذي أقوله. لم نكن في الموقف الذي كنت أتمنّى أن أقفه أمام بيبي، لكنّني قلت إذا كنّا نتحدّث عن الانتهاء يوم الخميس، علينا تسليمه الليلة إلى بيبي. سوف يخلق أزمة معه لكنّني أشكّ في أنها ستكون للعرض أكثر مما هي حقيقيّة. استمع الرئيس وقال، «افعل ذلك».

كانت الساعة قد تجاوزت منتصف الليل بقليل. اتّصلت بمولخو وأبلغته بخطّتنا وأوضحت أنّنا بحاجة إلى ردّهم في الصباح لأنّنا نريد أن نعرض النصّ على الفلسطينيّين في وقت لاحق من ذلك اليوم. فقال مولخو، «سأبلغ بنيامين نتنياهو. متى سنحصل عليه»؟ قلت بعد نصف ساعة. وتابعت «إسحاق، أنت تعرف القواعد، تعامل مع الأمر بتكتّم، لن يحصل الفلسطينيّون عليه قبل يوم غد».

بعد أن تجاوزت الساعة الواحدة صباحاً، ذهبت لأقدّم تقريري إلى الرئيس. كان الرئيس موجوداً في واي سنتر يتحادث مع مادلين وساندي عن انتخابات الكونغرس. وعندما رآني الرئيس، غيّر الحديث وسأل إن كان الإسرائيليّون قد حصلوا على النصّ، وعندما قلت له إنّهم حصلوا عليه، طلب من ساندي ومادلين المغادرة لكي يبحث بعض الأمور معي.

افترضت أنّه يريد أن يتحدّث عن مكان وقوف مباحثاتي الخاصّة مع بيبي ودحلان بشأن «الثلاثين». لكنّني كنت مخطئاً، لم يكن يريد التحدّث عن «الثلاثين» بل عن جوناثان بولارد. «هل هي قضيّة سياسيّة كبيرة في إسرائيل؟ وهل تساعد بيبي»؟ أجبت «نعم» لأنّه يعتبر جنديّاً لإسرائيل «وهناك خصيصة مميّزة في إسرائيل بأنّك لا تترك البتّة جنديّاً في الميدان». وأضفت أنّك إن كنت تريد نصيحتي، لن أطلق سراحه الآن. «ستكون تلك مكافأة كبيرة لبيبي، وليس لديك الكثير مثلها في جيبك. سأوفّرها للوضع النهائيّ. وسوف تحتاج إليها لاحقاً، لا تستعملها الآن»(*).

كان موقف الرئيس مختلفاً. قال لي أنت تعرف «أنّني أتفق معك عادة، لكنّ هذا الجمود دام طويلاً بحيث أنّه خلق نوعاً من الإمساك. نطلق سراحه فيصبح الكثير ممكناً. لا أعتقد أنّ

(*) قلت أيضاً إنّني احبّذ إطلاق سراحه لاعتقادي بأنّه تلقى حكماً أقسى من الآخرين الذين ارتكبوا جرائم مماثلة. وإنّي أفضّل عدم محاولة الإفراج عنه مقابل أي اتفاق، لكن إن كان ذلك ما سنقوم به، فإنّني أفضل حفظه للوضع النهائيّ.

بوسعنا الانتظار، وإن كان بولارد مفتاح إنجاز الأمر فسوف نفعل ذلك».

دخلت مادلين الغرفة في نهاية حديثنا وسألتني لاحقاً عنه. أبلغتها مكرّراً رأيي أنّ من الخطأ الإفراج عن بولارد من أجل هذه الصفقة، لكنّني أوضحت أنّ الرئيس يفكّر جدّياً في فعل ذلك.

اليوم السابع

أنتج يوم الأربعاء الأزمة التي تنبّأت بها. فكما هو متوقّع، عندما حصل الإسرائيليّون على النصّ الفعليّ، كان لديهم مشكلة كبيرة معه ـ مشكلة كبيرة جدّاً بحيث إنّهم هدّدوا بمغادرة واي.

كنت أنا ومادلين نتناول طعام الفطور في واي سنتر. كنّا نحاول ترتيب اجتماع بين مادلين وبيبي عندما أفادنا بات كنيدي ـ المسؤول عن الأمور اللوجستيّة في القمّة لكل الفرقاء ـ بأنّ الإسرائيليّين طلبوا منه المساعدة للتوجّه إلى مطار أندروز في الساعات القليلة التالية. نظرت إليّ مادلين وسألت ما العمل، وكيف نستجيب إلى ذلك؟

قلت إنّنا كنّا نتوقّع حدوث أزمة معهم عندما يرون اللغة اللينة مكتوبة على الورق، وأنّهم لن يحصلوا على كلّ ما يريدون. كما أنّهم ربما يرفعون من غضبهم لكي يقنعونا بأنّ الأمور سيّئة جدّاً بحيث نعطيهم بعض التطمينات الجانبيّة. وقلت، «إنّ أهمّ ما يمكننا القيام به هو أن نوضح أنّنا لن ننزعج من تمثيليّتهم الصغيرة. لنبلغهم بأنّهم إذا أرادوا الرحيل فإنّنا راغبون في مساعدتهم على القيام بذلك». وختمت حديثي بإبلاغ مادلين أنّ ذلك «نهج لا خسارة فيه بالنسبة إلينا. إمّا أن نتحدّى بيبي بأن ينفّذ تهديده وإما إذا تبيّن أنّه لا يهدّد ـ وهو أمر أشكّ فيه كثيراً ـ وترك بيبي محادثات السلام، فعليه عندئذ أن يفسّر لماذا أعطى ظهره لمحادثات السلام».

وعندما وضع فريقه حقائبهم خارج ريفر هاوس بعد وقت قصير، علمنا أنّها خدعة. فإنّ كنت تريد المغادرة تغادر فحسب. تجري ترتيباً لموعد مغادرة طائرتك وتستدعي الشاحنات المقفلة وتشحن الحقائب في الشاحنات. لم يكن هناك أيّ إثارة في وضعهم الحقائب في الخارج، بل دراما كاذبة فحسب.

رأى الفلسطينيّون بالطبع العرض المسرحيّ الإسرائيليّ. وكان من الطبيعيّ أن يفترضوا أنّ الإسرائيليّين يواجهون مشكلة معنا. استخدمت ذلك لبناء مصداقيّة جهودنا. لم يكن بوسعي تقديم النصّ بأكمله إلى الفلسطينيّين بعد لأنّنا لم نحصل على تعليقات من

الإسرائيليّين - وربما نجري بعض التغييرات على هذا النصّ المنقّح لجعله أكثر استساغة بالنسبة إليهم. لكنّني التقيت بصائب ومفاوض فلسطينيّ آخر، حسن عصفور، وأوضحت أنّنا نراجع الصياغات الأمنيّة مع الإسرائيليّين، وأنّنا حاولنا أن نأخذ المخاوف الفلسطينيّة بالحسبان وأنّ الإسرائيليّين لم يرقْ لهم ذلك. لكن قلت لا تخدعوا أنفسكم، فنحن لا نستطع «أن نجاريكم في تليين النصّ إلا إذا حصلنا على تطمينات واضحة منكم بشأن توقيف المشبوهين والتدقيق في إطلاق المسجونين والشرطة ومصادرة الأسلحة غير القانونيّة».

تجاهلنا الإسرائيليّين، فيما بقيت حقائبهم في الخارج معظم النهار، وعملنا مع الجانبين على التطمينات. ركّزنا مع الفلسطينيّين على توجيه رسالة إلى وزيرة الخارجيّة من عرفات تتقدّم من قضيّة إلى أخرى وتطمئننا أنّ الفلسطينيّين سيفون بواجباتهم، وبخاصّة أنّه لن يكون هناك «باب دوّار» بشأن إطلاق المساجين. كنّا بحاجة إلى هذه اللغة لاستخدامها مع بيبي.

كان اجتماعنا مع بيبي ووزرائه - شارون ومُردخاي وشارانسكي - يستحقّ الاهتمام لسببين. أولاً، وافقت وزيرة الخارجيّة على طلب بيبي رسالة تؤكّد على أنّ تنفيذ الفلسطينيّين لكافّة التزاماتهم يجب أن يتمّ قبل أن نتقدّم من مرحلة إلى التالية في الجدول الزمنيّ. ثانيا، ردّاً على بيان وزيرة الخارجيّة بأنّ للفلسطينيّين الحقّ بأن يتوقّعوا التنفيذ من الإسرائيليّين أيضاً، استاء شارون ونعت الفلسطينيّين بأنّهم «عصابة من المجرمين».

في أعقاب الاجتماع مع بيبي، أنهيت تفاهماتنا الجانبيّة بمفردي مع إسحاق مولخو. لم يكن ذلك يعني أنّ مصاعبنا قد انتهت، بل أنّ الإسرائيليّين سيعطوننا الآن تعليقاتهم على النصّ بأكمله لنردّ عليها. كنت أتوقّع أنّ المباحثات مع إسحاق وداني نافيه ودانييل ريزنر ستكون صعبة، حيث سيحاولون قراءة النصّ كلمة كلمة ليروا ما المزيد الذي يمكنهم الحصول عليه.

طلبت من مارتن وآرون وجون شوارتز الانضمام إليّ في المباحثات. وكان البحث يتخذ المسار الذي توقّعته عندما أحضر مساعدي، نيك راسموسن، تقريراً من رويترز يستشهد بأفيف بوشينسكي، وهو الناطق الرسميّ الصحفيّ الإسرائيليّ، الذي «هدّد» بمغادرة واي إذا لم يكن الإسرائيليّون راضون عن نتائج المراجعة التي يجرونها للنصّ المقترح. لم يكن «التهديد» سلوكاً مقبولاً، لكنّه كان سلوكاً مع ذلك. والأهمّ من ذلك أنّ الإشارة إلى أنّنا نقوم حالياً بمراجعة النصّ مع الإسرائيليّين تخرق تفاهمنا على أنّ إطلاعهم على النصّ قبل تقديمه إلى الفلسطينيّين يستند إلى السريّة التامّة. وخرق القاعدة، كما أكّدنا

طوال الطريق، يعني أنّنا لن نعود ملزمين بأي تفاهمات توصّلنا إليها فيما بيننا، وقد أبلغتهم بذلك. علينا التشاور مع وزيرة الخارجيّة بشأن ما يجب عمله عند هذه النقطة(*).

عرف الإسرائيليّون أنّهم يواجهون مشكلة. فبعد أن قطعنا المفاوضات بوقت قصير، اتصل داني نافيه وزلمان شوفال وسألا إن كان بوسعهما المجيء لمقابلة وزيرة الخارجيّة. أخبراها أنّ بيبي لم يكن يعرف بالبيان الصحفيّ، وردّت وزيرة الخارجيّة أنّ «من الصعب تصديق» ذلك. واقترح داني وزلمان أن تتوجّه وزيرة الخارجيّة للقاء رئيس الوزراء بمفرده لتصفية الجوّ. وقد وافقت.

فيما كانت تستعدّ للذهاب إلى ريفر هاوس، دخل جورج وأعلن، «لقد حصلنا عليه، الصفقة الأمنيّة» تمّت بين مردخاي ودحلان. وقد «وافقا على خلاصتي لتفاهمهما»، وسيكون أمام الفلسطينيّين أسبوع واحد لإتمام خطّة العمل التي تستمرّ ثلاثين يوماً.

بوجود اتفاق مردخاي بيدنا، أبلغت وزيرة الخارجيّة أنّ لديها الكثير من أوراق الضغط على بيبي. لم يعد علينا مطاردته أو العمل وفق جدول عمله. يمكننا العمل وفق جدول عملنا الذي يحدّده الآن الفريق السياسيّ في البيت الأبيض. وقد أصرّوا، نظراً لأنّ انتخابات نصف المدّة ستجري بعد ستّة أيّام فقط، على أن ينضمّ الرئيس إلى الحملة، وأن يكون غداً ـ الخميس ـ آخر يوم لتواجد الرئيس في واي.

ذهبت مادلين للقاء بيبي وأفادت عند عودتها أنّ بيبي مستعدّ الآن لمتابعة مراجعة النصّ ومحاولة الانتهاء من كل شيء غداً.

اجتمعت بإسحاق وداني وأبلغتهما أنّ «رئيس الوزراء وافق على أن نقدّم النصّ إلى الجانبين الآن». بدا أنّهما تفاجآ وقالا إنّهما فهما أنّ علينا مراجعة النصّ قبل تقديمه إلى الفلسطينيّين، لكنّهما «سيراجعان رئيس الوزراء».

كانت تعليماتي تقضي بإعطاء النصّ للفلسطينيّين الآن، ولم أكن في وارد إضاعة الوقت فيما ذهبا لمقابلة بيبي. أبلغتهما ذلك، لكنّني قلت إنّني سأعطيهما نصف الساعة التالية لإنهاء مراجعة تعليقاتهما. وقد شكراني لكنّ سعادتهما سرعان ما تحوّلت إلى ألم حقيقيّ. وقبل الاختتام أبلغتهما أنّنا لن نقدّم رسالة بشأن عدم الانتقال من مرحلة إلى التالية إلا بعد إتمام الواجبات، ولا جدولاً زمنياً تأتي فيه المسؤوليّات الفلسطينية قبل تنفيذ الواجبات

(*) ردّ مارتن بانفعال شديد على ما نُقل عن بوشينسكي بأن أعلن أمام المجموعة أنّنا لا نستطيع التفاوض تحت إنذار موجّه على الملأ.

الإسرائيليّة. فعلى الرغم من وعد وزيرة الخارجيّة في وقت سابق ورغبتنا في الاستجابة للمطالب الإسرائيليّة، إلا أنّ التسريب قوّض مصداقيّتنا مع الفلسطينيّين - «كنّا نعني ما قلناه عن عدم انعقاد التفاهم إذا لم يحترموا مبدأ السريّة». بدا إسحاق وداني كأنّهما لكما على معدتهما، لكنّهما سرعان ما سلّما بالأمر. وقد أشار ذلك بوضوح شديد إلى أنّها مستميتان لإبرام الصفقة.

كانت مادلين متلهّفة للتقدّم، وبناء على إلحاحها طلبت من آرون تقديم النصّ - مع بعض التعديلات التي تأخذ في الحسبان ما سمعناه من الإسرائيليّين - إلى الفلسطينيّين خلال ساعة. وقد فعل ذلك وأفاد بأنّهم استمعوا إلى شرح كل مقطع وطرحوا بعض الأسئلة. لكنّ آرون قال إنّهم «كانوا في مزاج مستكين». قلت لم لا؟ لقد رأونا نتصارع مع الإسرائيليّين طوال اليوم، وهو ما لم يكونوا يتوقّعونه تماماً.

كانت الساعة الآن حوالي الثانية والنصف صباحاً، فقفلت عائداً إلى غرفتي. فكّرت أنّ الرئيس سيحضر في التاسعة، فكيف سنوجز له ما حدث؟ أبلغت روب مالي، وهو من يكتب نقاط التقرير الموجز، بأنّ الرئيس يجب أن يعمل على أنّ الأمر قد حسم. يجب أن يوصل إلحاحه إلى بيبي وعرفات وأن يدركا من سلوكه وأفعاله أنّنا سنفرغ اليوم - «بشكل أو بآخر».

وراجعت بعد ذلك وضع كل قضيّة، وختمت بالقضايا المرفوعة إلى القادة. فيما يتعلّق بإعادة الانتشار الثالثة، قبِل الآن بيبي لغة يمكننا إقناع الفلسطينيّين بها: «تنشأ لجنة لمعالجة المرحلة الثالثة وعلاقتها بالوضع الدائم». وفي حين أنّ بيبي سيقول إنّ ذلك يعني إخضاع إعادة الانتشار الثالثة إلى مفاوضات الوضع الدائم، يستطيع الفلسطينيّون القول إنّ هذه الصياغة تعني بأنّ المرحلة الثالثة يجب أن تبحث بشكل موضوعيّ - وهو أمر أساسيّ بالنسبة لهم. أما فيما يتعلّق بقضيّة الثلاثين، فكنت أعتقد أنّ بوسعي حلّها مع دحلان.

كانت قضيّة اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ أكثر تعقيداً. كانت لديّ فكرة تشتمل على جمع المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ والمجلس المركزيّ الفلسطينيّ ومشاركة عدد كافٍ من أعضاء المجلس الوطني في جلسة مشتركة لكي ندعوها اجتماعاً للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. وكان لدى جمال فكرة بديلة تعتبر بحقّ ورقة رابحة - ذهاب الرئيس إلى غزّة إذا عقد عرفات اجتماعاً للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ لكي يستقبله ويصادق على رسالة عرفات بشأن الميثاق. وكان تخمينيّ أنّ عرفات سيقبل الفكرة معتبراً أنّها بمثابة اعتراف هائل.

أبلغت روب «أنّ من الواضح أنّ ذهاب الرئيس إلى اجتماع للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ من هذا النوع اقتراح ينطوي على مخاطر عالية، لذا علينا التفكير فيه باعتباره فكرة الرمق الأخير - فكرة نبقيها طيّ الكتمان ولا نطرحها إلا إذا فشل كل شيء آخر».

باختصار، قلت إنّ استراتيجيّتنا يجب أن تركّز في الصباح على حل القضايا التي بإمكاننا حلّها - المطار وأعداد الشرطة ومصادرة الأسلحة - وبعملنا هذا نحدث الزخم الكافي للتمكّن من إنهاء القضايا الكبيرة الأخيرة: إعادة الانتشار الثالثة، والثلاثين، والمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ - وربما المساجين أيضاً.

وعندما فرغنا أنا وروب، كانت الساعة قد تجاوزت الرابعة صباحاً. سأل روب إن كنت أريده أن يعود ليريني النصّ المكتوب. قلت نعم، لكن عليّ أن أنام أولاً.

اليوم الثامن

أجاد روب كتابة الموجز في صفحة واحدة. وقد راجعته مع مادلين على طعام الفطور، وقدّمته إلى الرئيس عند قدومه. وقد وافق على مجمل الاستراتيجيّة، وكنّا جاهزين للبدء في الساعة العاشرة.

في حوالي الساعة التاسعة والنصف صباحاً، رتّب ساندي أن نجتمع أنا وهو وجورج تنيت مع الرئيس. بدأ ساندي بشرح أنّ الرئيس ينظر في إطلاق بولارد. وأوضح بحضور الرئيس أنّ ذلك قد يلزم لإتمام الصفقة وهو يريد أن يكون قادراً على اتخاذ هذه الخطوة عند الضرورة. ثار غضب جورج وقال، «لا يمكنك عمل ذلك يا سيّدي الرئيس». وأوضح أنّ إطلاقه يشير إلى أنّ التجسّس يمكن أن يحدث مع حصانة وأنّ ذلك سيضعف كثيراً معنويّات مجتمع الاستخبارات التي عمل جاهداً على استعادتها. وختم قائلاً يجب على الأقلّ، إن كنت تنظر في إطلاقه، أن تضع إجراء يمكن من خلاله أن تعبّر كل الهيئات عن رأيها - «وإلاّ ستتعرّض لانتقاد قاسٍ».

لم يتأثّر الرئيس بشكل عامّ. وفيما كان جورج لا يزال يبربر، ذهبت أنا وهو إلى الممرّ العريض. أخبرني أنّه إذا أطلق الرئيس سراح بولارد، لن يكون أمامه خيار سوى الاستقالة من وكالة الاستخبارات المركزيّة. فبعد مكوثه أسبوعاً في واي، سينظر إليه مجتمع الاستخبارات على أنّه مشارك في الصفقة. وسيفقد مصداقيّته وتأثيره.

نقلت ذلك إلى ساندي، فطلب من جورج مقابلة الرئيس على انفراد.

بهذه المقدّمة، بدأنا اليوم المحتوم الأخير في واي. وجرت المفاوضات طوال اليوم في

مجمع غرفة الطعام في واي الذي يشرف على النهر. كان يوماً لا نهاية له، يوماً بدأ فيما الشمس ساطعة في الساعة العاشرة صباحاً وانتهى تحت الشمس الساطعة بعد ظهر اليوم التالي. كان يوماً من الألم والامتعاض. وكان يوماً ذا عواقب حاسمة على السلام ومستقبل بنيامين نتنياهو.

بدأ الرئيس اليوم بالاجتماع إلى بيبي الذي وصل قبل عرفات بوقت قصير. وبعد وصول عرفات، اجتمعت به وزيرة الخارجيّة وبحثت معه عدد الشرطة الفلسطينيّة(*). حاولت أن تعرف إذا كان يقبل رقم 28000 لأفراد الشرطة، وهو عدد أثرته مع بيبي في اليوم السابق - لا 30000 كما يريد الفلسطينيّون، ولكن ليس 24000 كما يريد الإسرائيليوّن.

كنت مخطئاً في أنّ عرفات سيعتبر أنّ رقم 28000 خطوة في اتجاهه. انضممت إلى وزيرة الخارجيّة بعد نحو عشر دقائق، وبدا واضحاً أنّ عرفات لن يرضى بأقل من 30000. وأحسست أنّ عرفات يتبنّى موقفاً متصلّباً إذا كانت المباحثات ثلاثيّة أو مع أي شخص سوى الرئيس.

ذهبت أنا ومادلين بعد ذلك لمقابلة الرئيس، فأبلغنا أنّه أخبر بيبي بأنّه أعدّ خطاباً مفاده أنّنا فعلنا أفضل ما بوسعنا ولم نتمكّن من التوصّل إلى اتفاق، وأنه سيشعر بالأسى لاضطراره إلى التخلّي عنه لكنّه سيفعل ذلك إذا لم نتوصّل إليه اليوم. وقد قال بيبي، «لنعمل على إنجازه اليوم».

بوجود عرفات في موقع المترقّب، اقترحت أن نغيّر خطّة اللعبة. قلت إنّه لا معنى الآن لجمع الزعيمين معاً، فعناد عرفات يمكن أن يدفع بيبي إلى التصلّب. وأبلغت الرئيس، نظراً للردّ الذي أبداه بيبي، لم لا تعود بدلاً من ذلك إليه وتسأل عن حدوده الدنيا؟ أخبره أنّك بحاجة إليها لتعرف ما الذي عليك أن تحصل عليه من عرفات.

وافق الرئيس قائلاً، «تعال معي وسنعمل أنا وأنت على بيبي ثمّ نتوجّه للعمل على عرفات». وبناء عليه راجعنا كل قضيّة مع بيبي وعرض ما يلي:

- بشأن مصادرة الأسلحة، يحتاج فقط إلى جمع وتدمير «مسرحيّ» للأسلحة، وستكون الأسلحة التي تدمّر أياً من الأسلحة التي أحضرها الفلسطينيّون إلينا

(*) وفقاً للاتفاقيّة المؤقّتة، يمكن أن يكون لدى الفلسطينيّين 30000 شرطيّ، لكن بعد اكتمال عمليّة إعادة الانتشار. ونظراً لأنّ العدد المسموح به لهم الآن 24000 شرطيّ وكنّا نتحدّث عن تنفيذ إعادتي الانتشار الثانية والثالثة، كنت أعتقد أنّه يجب السماح للفلسطينيّين بـ 28000 شرطيّ، أو ثلثي الستّة آلاف الإضافيّة.

لتدميرها (كان الفلسطينيّون قد اعترضوا على تدمير مقدار صغير من الأسلحة، وكان ذلك اقتراح بيبي للالتفاف على الممانعة)؛

- بشأن المطار، يقبل بالتفتيش المطلوب لطائرة عرفات فقط عندما يستعمل طائرة معارة له، وهو مستعدّ للموافقة على نظام مراقبة بالكاميرا أو أعمال تفتيش أميركيّة؛

- بشأن الشرطة، يوافق على 28000 كإجماليّ العدد المسموح به؛

- بشأن إعادة الانتشار الثالثة، رأى أنّ صيغة «اللجنة» التي اقترحتها ذكيّة وأنّه يمكن أن يوافق عليها؛

- بشأن المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، فإنّه يحتاج إليه، وبشأن الثلاثين «قاتلاً»، يجب توقيف الجميع مع تفهّم أنّه سينظر بهدوء في عدد صغير جدّاً من الحالات للتعامل معها بشكل خاصّ.

التقيت أنا والرئيس بعد ذلك بعرفات الذي لم يكن مستعدّاً للموافقة على أي من هذه المواقف، رغم أنّنا راجعنا كلاً منها ووضعنا جانباً ما اعتقدنا أنّها ممكنة. عن المطار، لن يقبل بأي تفتيش يقوم به الإسرائيليّون أو نحن للطائرات المعارة له. وعندما اقترحت احتمال نظام من الكاميرات كشكل من أشكال الضمان يستخدم لمراقبة كل الطائرات، بما فيها تلك المعارة له، قال إنّه سينظر في الأمر. وعن الشرطة، لن يغيّر موقفه من العدد الإجماليّ، وبشأن إعادة الانتشار الثالثة، استمع إلى صيغتي وكيف أنّها تستجيب إلى احتياجاته وطلب منّي أن أراجعها مع أبو علاء. سألته إذا كان لديّ تفويض منه فأجاب «دائماً». وعن المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ والميثاق، كان لا يزال يفكّر في جمع المجلس المركزيّ والمجلس التشريعيّ معاً، ولم يجبنا عن قضيّة الثلاثين محيلاً هذه القضيّة إلى رجاله الأمنيّين.

عندما فرغنا من الاجتماع بعرفات، كان موعد الغداء قد حان. سأل الرئيس ما الذي سنفعله الآن. أجبت إنّ عرفات لا يزال يفاوض دون شكّ، ولمساعدته على التركيز، عليك أن تعود إليه بمفردك وتكرّر عليه النقطة التي أثرتها مع بيبي: اليوم هو يوم الحسم، إما أن نتوصّل إلى اتفاق وإما أن نعلن أنّنا لا نستطيع. فعل الرئيس ذلك وقال عرفات أنّه فهم.

في هذه الأثناء، اقترح إسحاق مولخو على جمال أن يجتمع الجانبان بمفردهما - بدون الأميركيّين، بل إنّ جمالاً لن يكون حاضراً للترجمة. وفي أعقاب المحادثة المغلقة بين الرئيس وعرفات، طلبت من جمال أن ينقل طلب مولخو إلى عرفات فوافق على الاجتماع المنفرد.

تجمّع بيبي مع شارانسكي وشارون ومردخاي في الغرفة العامّة التي تشرف على النهر إلى جانب عرفات وأبو مازن وأبو علاء ونبيل أبو ردينة (الذي عمل كمترجم). واجتمع الفريق الأميركيّ في غرفة صغيرة جانبيّة للغداء. وبعد تناول الطعام، طلبت مقابلة صائب لأنّني أردت أن أحاول إقناعه بصيغتي لإعادة الانتشار الثالثة. طلبت من آرون إحضاره إلى الطابق العلويّ، إلى الغرفة الأخرى الوحيدة في هذا المبنى.

كانت الغرفة بسيطة لا تحتوي سوى على طاولة وكراسٍ تُطوى. وكانت مليئة بنسيج العناكب. لم أستطع أن أتبيّن إذا ما كانت حقيقيّة أو من النوع الذي يشتريه المرء للزينة في عيد البربارة (هالوين). ظننت أنّها للزينة ـ وتمنّيت أن يكون ذلك صحيحاً.

عندما وصل صائب، أخبرته أنّنا سنسمّي هذه غرفة نسيج العنكبوت، لكنّنا سنستخدمها لنكون خلّاقين. وعرضت الصيغة التي طرحتها مع عرفات بشأن إعادة الانتشار الثالثة وشرحت لماذا تستجيب لمخاوف الفلسطينيّين. وأبلغته أيضاً أنّنا لن نحصل على أفضل منها.

قال صائب، «دعني أكون صريحاً معك. أعتقد أنّها لغة جيّدة لكنّ أبو علاء يعارضها بشدّة وقد أقنع عرفات بذلك. لا يمكنني أن أقبل الآن. لا يمكنني أن أقبل بلغة توجد فيها كلمة «علاقة». فأبو علاء يعتقد أنّه باستخدام كلمة «علاقة» لربط المباحثات بشأن إعادة الانتشار الثالثة بالوضع الدائم نقدّم تنازلاً غير مقبول ـ لكن «لا تسألني أن أشرح لماذا». صدّقت صائب وسألته، «ماذا لو جئت بمرادف لكلمة «علاقة»؟ فقال، «استنبط شيئاً وجئني به لإقناعهم». أبلغته أنّني سأحاول استنباط شيء بدون كلمة «علاقة»، لكنّني سأضطر في النهاية إلى العودة إلى اللغة التي عرضتها على عرفات.

انضمّ إلينا مارتن عند هذه النقطة، وسأل صائب إن كان بوسعنا استعراض النصّ وتحضيره للإنهاء. طلبت منه أن يبدأ ذلك مع مارتن فيما حاولت إيجاد طريقة للحفاظ على جوهر لغتي بشأن إعادة الانتشار الثالثة ولكن بدون كلمة «علاقة». انضمّ نبيل شعث إلينا الآن وبدأ العمل معي على الصيغ المختلفة التي تنشأ فيها لجنة لبحث إعادة الانتشار الأخيرة والوضع النهائيّ من دون استخدام كلمة مسيئة.

استغرق ذلك نحو ساعة. ثم تركت الرجلين مع مارتن ونزلت. كان الاجتماع بين بيبي وعرفات ورفاقهما لا يزال منعقداً، وقرّر الرئيس أن يأخذ إغفاءة صغيرة وكان ساندي ومادلين قلقين الآن من انسلال اليوم. هل أنضمّ إلى الاجتماع سألت مادلين؟ قلت لها «لا. بيبي يريد التوصّل إلى صفقة، وعرفات يعرف الآن أنّ اليوم هو الأخير، لكنّه يريد أن يعرف

بشكل مباشر ما الذي يمكنه أن يحصل عليه من بيبي. دعيهما يعملان على الأمر».

استمرّت مباحثاتهم ساعة أخرى، وفيما كان الاجتماع ينفضّ، أبلغ أبو مازن وأبو علاء جمالاً أنّ مردخاي وبيبي قدّما أفكاراً لحل مسألة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ: اجتماعاً موسّعاً في غزّة يجمع معاً أعضاء المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ وأعضاء من المنظّمات الأخرى، بحضور الرئيس كلينتون ـ كانت هذه فكرة بيبي ـ لطلب حشد التأييد لرسالة عرفات بشأن الميثاق. من الواضح أنّ الرئيس أثار فكرة الورقة الرابحة عن ذهابه إلى غزّة في اجتماعه مع بيبي في الصباح ـ وكان أبو مازن وأبو علاء يشعران أنّ ذلك قد ينجح.

لكن سرعان ما واجهنا مشكلة: كانت فكرة الورقة الرابحة في النقاط الموجزة المكتوبة، لكنّني أثرتها شفهياً أثناء الاجتماع مع الرئيس في الصباح الباكر. ولم يكن ساندي على علم بها وقد مانع كثيراً عندما تقدّم إليه ناتان وأوضح، بعبارات جديدة، أنّ هناك الآن حلاً لمسألة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ وهو يشمل ذهاب الرئيس إلى غزّة للظهور أمام المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ والطلب إلى الأعضاء التصويت على إلغاء الميثاق. فخوفاً من إحراج الرئيس، أبلغ ناتان، «لا يمكنك أن تضع الرئيس في هذا الموقف»، وذهب للتحدّث إلى كلينتون.

كنّا قد انتقلنا إلى خيمة مرفقة بواي سنتر، وكان ساندي والرئيس ومادلين متجمّعين تحت قسم منها. وكنت أنا وناتان شارانسكي في قسم آخر وانضمّ إلينا بيبي، وقال لي، «دنيس، سوف ينجح ذلك، لا تدع ساندي يتحدّث إلى الرئيس عنه. كل ما يلزم هو أن يطرح الرئيس السؤال على المجموعة ويمكنهم أن يصفّقوا أو يرفعوا أيديهم». قلت لا يمكنك أن تجعل الرئيس يقود المجموعة، ليقف على المنصّة مع عرفات وليطلب عرفات من المجتمعين إعادة تأكيد رسالة عرفات إلى الرئيس بشأن الميثاق. بدا الانفراج على بيبي بوضوح لأنّني أدعم الفكرة الأساسيّة وردّ بحماسة قائلاً، «أجل، دعهم يرفعون أيديهم ويضربون الأرض بأقدامهم».

انضمّ الرئيس إلينا وسألني عن رأيي. قلت إذا كان ذلك مقبولاً من الجانبين، علينا أن نساعد في تحقيقه، لا أن نزيده صعوبة. ولم أفاجأ بموافقته لأنّني كنت واثقاً أنّه أثار الفكرة مع بيبي. «اسمع، أعرف كيف أدير الحشد، وأستطيع أن أجعلهم متجاوبين». كان ساندي لا يزال قلقاً، لكنّني طمأنته قائلاً، «لن يضع عرفات نفسه في موقف يُرفض طلبه أمام الرئيس».

عند هذه النقطة شعرنا أنّنا تمكنّا أخيراً من التغلّب على قضيّة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. كانت قضيّة «الثلاثين» القضيّة الأخرى التي بدا أنّ هناك اختراقاً ممكناً بشأنها: وافق عرفات على اعتقال الثلاثين جميعاً. فوافق بيبي من جانبه على 30000 شرطيّ للفلسطينيّين.

فجأة بدا أنّ كل شيء أخذ ينتظم في مكانه. تقدّم إليّ ناتان شارانسكي ليبلغني أنّه ذاهب الآن إلى الديار للاحتفال ببلوغ ابنته. تمنّيت له التوفيق (مازل توف)، وأملت في نفسي ألا نحتاج إلى وجوده فيما دخلنا المنزل للاسترخاء.

كانت الساعة الآن الخامسة بعد الظهر، فاقترح الرئيس أن نجتمع كمجموعة لحل القضايا المتبقّية، وفي أثناء ذلك، «سيصوغ ذلك دنيس للتأكّد من أنّ الجميع موافقون». وهكذا اجتمعنا حول طاولة كبيرة مستطيلة: الرئيس ومادلين وساندي وأنا من جانبنا، وبيبي وشارون ومردخاي وداني وإسحاق في الجانب الإسرائيليّ، وعرفات وأبو مازن وأبو علاء ونبيل أبو ردينة من الجانب الفلسطينيّ.

فيما بدأ الرئيس الاجتماع، سألني إذا ما كانت قضيّتا المطار ورجال الشرطة قد حلّتا - قلت نعم من حيث الجوهر - وانتقلنا لوضع قضيّة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في لغة متّفق عليها. كانت القضيّة الحرجة هنا ضمان حضور عدد كافٍ من أعضاء المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ لإضفاء الشرعيّة على قرار المصادقة على رسالة عرفات. اقترح أبو علاء توجيه دعوة عامّة إلى كافّة أعضاء المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ - فضلاً عن آخرين تتمّ دعوتهم - على أن يصدرها رئيس المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ ورئيس المجلس التشريعيّ وعرفات. قال الرئيس إنّ ذلك يبدو معقولاً، وتمّت الموافقة على اقتراح أبو علاء. وعملت على وضع مسوّدة لفقرة تصف ما اتفق عليه وهدف اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ على السواء: «لدعم عمليّة السلام والقرارات التي سبق ذكرها» بشأن إلغاء الميثاق كما جاء في رسالة عرفات وأعاد التأكيد عليها بعد ذلك اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير والمجلس المركزيّ. ووافق الجميع على المسوّدة.

بعد ذلك تناولنا قضيّة الثلاثين ووضعت لغة عامّة لذلك النصّ، وتمّت الموافقة عليه. بعد ذلك أثار الفلسطينيّون قضيّة المسجونين. وكانت قد بحثت عدّة مرّات، وبدأت بجدّيّة بعد اجتماعنا ليلة الثلاثاء عند لقاء شارانسكي ومردخاي بأبو مازن. قال بيبي إنّه يتفهّم أهميّة القضيّة للفلسطينيّين وأنّه راغب في إطلاق قدر ما يستطيع منهم، شريطة ألا يكونوا من حماس وألا تكون أيديهم ملطّخة بالدماء. وقال إنّ المشكلة أنّه لا يوجد أعداد كبيرة من

فتح في السجون ممن لم تتلطّخ أيديهم بالدماء، وأنّ إسرائيل لم تفرّق يوماً بين من تلطّخت أيديهم بدماء الإسرائيليّين أو بدماء العرب. وكان يعتقد أنّ هناك مئة فقط أو نحو ذلك من هذه الفئة. وقال أبو مازن إنّ أهمّ شيء هو إنشاء آليّة، استناداً إلى معايير من الاتفاق المؤقّت، لمحاولة إطلاق سراح المزيد بمرور الوقت. وسأل الرئيس، «أليس هناك من طريقة لإطلاق سراح عدد أكبر»؟

قال بيبي إنّه يستطيع إطلاق المسجونين لأسباب غير أمنيّة ـ من كانوا يعملون بدون أذون عمل والمسجونين لاعتداءات جرميّة. وبهذه الطريقة يمكنه أن يطلق سراح ما يصل إلى عدّة مئات. التفتت إليّ مادلين وهمست، «هل نضغط لإطلاق سراح من تلطّخت أيديهم بدماء العرب لا بدماء الإسرائيليّين كطريقة لرفع العدد»؟ فقلت لها الأمر جدير بالمحاولة، لكن ربما الأفضل أن يأتي من الفلسطينيّين لا نحن. واقترحت أن تذهب إلى أبو علاء لترى إن كان سيثير هذه المسألة. وقد فعلت وأثارها أبو علاء، وقال بيبي إنّه سينظر في ذلك.

انتقلنا إلى القضايا المتبقّية: الممرّ الآمن والميناء البحريّ وإعادة الانتشار الثالثة. بشأن الممرّ الآمن ـ حيث تنصّ الاتفاقيّة المؤقّتة على وجوب وجود طريقين بين غزّة والضفة الغربيّة ـ طُلب انضمام نبيل شعث إلينا ليطلعنا على مكان وجود العقبات، فأوضح أنّه لم يعد هناك ما يعيق الاتفاق الآن لأنّه تنازل عن النقاط المتبقيّة، بما في ذلك النقطة الحرجة التي تعطي حقّ الاعتقال للإسرائيليّين أثناء عبور الممر الآمن. وقال إنّ من الممكن الآن إنهاء قضيّة الممر الآمن. وقال داني نافيه إنّه تمّ إحراز كثير من التقدّم لكن لا يزال هناك مزيد من العمل ـ ووافق بيبي على إتمام الطريق الجنوبيّ من الممرّ خلال أسبوع من دخول اتفاقيّة واي حيّز التنفيذ، والطريق الشماليّ في أقرب وقت بعد ذلك. وقد وافق عرفات على ذلك.

بشأن الميناء البحري، حيث شارون يتولّى هذا الأمر، اتُّفق سريعاً على إنهاء البروتوكول خلال ستين يوماً، وأن يبدأ البناء عند تلك النقطة.

طلب مني الرئيس وضع مسوّدة اللغة التي ستدوّن في الاتفاقيّة. وفيما كنت أهمّ بالمغادرة لوضع المسوّدات وطباعتها ونسخها، جاء خبر أنّ الملك حسين سينضمّ إلينا قريباً. كان اللمفوما الذي أصيب به الملك قد بلغ مرحلة متقدّمة وكان شديد العدوى. وأعلنت وزيرة الخارجيّة أن علينا فرك أيدينا بصابون مطهّر خاصّ قبيل مصافحته. وطاف رئيس المراسم في وزارة الخارجيّة حول الطاولة وأخذ يعصر الصابون من قنّينة على يدي الرئيس كلينتون وعرفات ونتنياهو والبقيّة. وقد جعل هذا العمل وقسوة مظهر الملك ـ أصلع

وهزيل ورماديّ اللون ـ تلك اللحظة مؤلمة جدّاً.

بعد أن صافح الملك الجميع، أوجز الرئيس أين وصلنا، وراجع كلاً من القضايا مشيراً إلى المسوّدة التي أعددتها عن كل بند. وعندما فرغ الرئيس، تحدّث الملك بشكل مؤثّر عن وجوده معنا وأهميّة التقدّم الذي أحرز والحاجة إلى وضع الخلافات المتبقّية في نصابها الصحيح: «تهون هذه الخلافات مقارنة بما يخاطر به. وبعد الاتفاق سينظر الجانبان إلى الوراء ولن يتذكّرا هذه القضايا. لقد حان الوقت الآن للانتهاء واضعين نصب أعيننا المسؤوليّة التي يحملها الزعيمان تجاه شعبيهما، وبخاصّة الأطفال».

عندما أنهى كلامه، مشى ثانية ببطء حول الطاولة مصافحاً الجميع. وأحجم عرفات عن تقبيله المعتاد له على وجنتيه، وقبّله على كتفه بدلاً من ذلك لتجنّب ملامسة بشرته.

أثّر قدوم الملك وكلماته فينا جميعاً. ساد الوجوم على الطاولة وتحدّث بيبي وعرفات لمدّة عشر دقائق تقريباً عن إنسانيّة الملك وإخلاصه وتمسّكه بالسلام. خرجت لطباعة اللغة الخاصّة بالممر الآمن والميناء البحريّ. وعندما عدت، كان النقاش يتركّز ثانية على قضيّة المسجونين. كان عرفات يشدّد على أهميّة المسجونين بالنسبة للرأي العام الفلسطينيّ، والرئيس يسأل عما يلزم لهذه القضيّة. قال عرفات إنّه بحاجة إلى 1000. وردّ بيبي بقوله إنّه مستعدّ للوصول إلى 500 على ثلاث مراحل من فترة التنفيذ التي تمتدّ اثني عشر أسبوعاً.

عند هذه النقطة طلب بيبي لقاء الرئيس وعرفات على انفراد. اجتمع الثلاثة لمدّة عشر دقائق وكان جمال يقوم بالترجمة. ثمّ فجأة نهض عرفات وعاد إلى الطاولة غاضباً. وعندما نهضت لأستطلع ما حدث، برز الرئيس وهو يصيح، «هذا غير معقول، هذا خسيس، إنّه شيء تافه، لست مستعداً لتحمّل هذا النوع من البذاءة». ونهض وخرج غاضباً تاركاً بيبي جالساً وحده.

أصيب جميع من في الغرفة بالذهول. اقترب جمال منّا وأبلغنا أنا وساندي ومادلين أنّ بيبي قال إنّه لا يمكنه إطلاق سراح 500 أسير إلا إذا حرص عرفات على «الاهتمام» بغازي الجبالي ـ قائد الشرطة في غزة الذي يتهمّه الإسرائيليّون بإصدار الأوامر بمهاجمة المستوطنين الإسرائيليّين في وقت ما ـ واعتُقل رجال الشرطة الثلاثة عشر الواردة أسماؤهم في قائمة الثلاثين في الأسبوعين الأوّلين من الجدول الزمنيّ. وردّ عرفات بالقول، ما الذي يفترض أن أفعله مع الجبالي، هل أعدمه؟ ووفقاً لجمال، ردّ بيبي بطيش قائلاً، لن أسأل ولن تعرف». عندئذٍ قال عرفات ليس هناك ما نناقشه ونهض وذهب إلى الطاولة. ثمّ انفجر الرئيس بعد ذلك.

عاد الرئيس إلى الغرفة الخلفيّة، وغادر ساندي ومادلين للانضمام إليه. طلب مني مولخو التحدّث إلى بيبي. كان يجلس بمفرده والذهول بادٍ عليه وهو يشعر بأنّه الضحيّة، وسألني، «لماذا تعامل إسرائيل بهذه الطريقة، ولماذا أعامل على هذا النحو؟ ما الذي فعلته لأستحقّ كل هذا؟» (صدمت لأنّه يعتبر أنّه وإسرائيل واحد وأنّه الضحيّة البريء لسوء المعاملة).

رددت بالقول ما الذي تنتظره؟ «التزمت بشيء بشأن غازي الجبالي كجزء من الاتفاق على الثلاثين (استثناؤه من الاعتقال) ثم اخترت أن تضيف شروطاً لاحقاً ـ بعد أن حصلت على التزامات منهم. لم تقل قطّ، طوال مدّة وجودنا هنا، أنّ رجال الشرطة الثلاثة عشر يجب أن يعتقلوا في الأسبوعين الأوّلين. بل على العكس من ذلك، أصررت على أنّ يتمّ ذلك في ثلاث دفعات، يتطابق كل منها مع كل مرحلة في الجدول الزمنيّ. لذا عندما تردّ أخيراً على شيء تعرف أنّه مهمّ جدّاً بالنسبة إليهم، تضع شروطاً على التزامك بعد أن قطعته».

كان بيبي يشعر أنّه في موقف الدفاع فسألني، «ما الذي يجب أن نفعله»؟ قلت له إنّني سأقابل الرئيس، لكنّني أشعر «أنّ اجتماعاً مغلقاً بينك وبين الرئيس هو وحده الذي يمكن أن يصلح الأمور».

عندما قابلت كلينتون، كان حانقاً، يذرع الغرفة جيئة وذهابا قائلا، «إنّ ابن العاهرة لا يريد الاتفاق. إنّه يحاول أن يذلّ عرفات ويذلّني في هذه العمليّة. ما الذي ينتظر أن يفعله عرفات في هذا الموقف»؟ توقّف هنيهة ونظر إليّ، فأطلعته على محادثتي مع بيبي. في البداية لم يستطع الرئيس التصديق ـ كيف يمكن أن يشعر بيبي بأنّه الضحيّة. وعندما بدأت الحديث قائلاً، «إنّه الآن في موقف دفاعيّ»، أمسك ساندي بذراعيّ وهمس لي، «لا تهدّئ من غضبه، دعه يرى بيبي وهو يشعر الشعور نفسه». وفيما كان الرئيس ينظر إليّ منتظراً أن أكمل، دخلت نائبة رئيس أركان البيت البيض، ماريا إتشافست، وأبلغت الرئيس أنّ «رئيس الوزراء يريد رؤيتك على انفراد».

كاد ساندي أن يدفعنا خارج الغرفة، وأخبرني ثانية أنّه لا يريد أن يتبدّد غضب الرئيس.

اجتمعا بمفردهما خلف أبواب مغلقة لمدّة خمس وأربعين دقيقة، وقد سمعنا صوت الرئيس المرتفع في القسم المبكر من الاجتماع. وفيما كنّا ننتظر، تمشّيت في الغرفة الخارجيّة ورأيت عدداً كبيراً من الوفد الفلسطينيّ جالساً حول عرفات. وانضمّ إليهم دحلان ومحمّد رشيد. أومأت إلى أبو ردينة لينضمّ إليّ، وأبلغته أنّني آمل أن يعرف ما الذي يعنيه

أن يتصرّف على ذلك النحو. وقال إنّهم يتحدّثون عن ذلك بالضبط وكيف أنّهم ذهلوا لاستعداد الرئيس لأن يثور على بيبي أمام الجميع في الغرفة. وفيما لم أكن أعرف ما الذي سينتج عن اجتماع الرئيس مع بيبي، أردت أن يدرك الفلسطينيّون أنّهم يدينون إلى الرئيس بشيء.

قبل أن يدخل بيبي ليرى الرئيس، اقترحت مادلين على الرئيس أن يضغط للإفراج عن 750 أسيراً، نقطة الوسط بين 500 بيبي و1000 عرفات. وعندما خرج الرئيس من الاجتماع المغلق، قال إنّ بيبي وافق على 750، وإنّه سيوافق على الإفراج عن من لم تتلطّخ أيديهم بدماء الإسرائيليّين، ما يعني الإفراج عن 340 من السجناء الأمنيّين والبقيّة ستكون من المجرمين العاديّين، وإنّه لن يصرّ على إدراج غازي الجبالي بين المطلوب اعتقالهم. قال الرئيس هذه هي الأخبار السارّة: أما الأخبار السيّئة فهي أنّه يحتاج إلى تنفيذ «عطاءات» هار حوما [جبل أبو غنيم] ويحتاج إلى إطلاق المصريّين عزّام عزّام(*). شاهد الرئيس تعابير وجهي بشأن هار حوما فأضاف بسرعة، «لم أوافق على ذلك، ولا يزال يمكننا بحث الأمر معه. كما أنّني لم أعد بأن أقنع مبارك بإطلاقه، لكنّني قلت إنّني سأتصل بمبارك محاولاً تحقيق ذلك».

بعد ذلك قال الرئيس، «أعتقد أنّ عليّ رؤية عرفات الآن لأبلغه بما حصلت عليه من بيبي». طلبنا من عرفات أن يدخل، وأطلعه الرئيس على ما أطلعنا عليه بالضبط. وبحث قضيّة المساجين، بما في ذلك إجماليّ الـ 750 وفئات السجناء الأمنيّين الذين يمكن إدخالهم في ذلك الإجماليّ. وأبلغه عن الجبالي، وقد فاجأني عندما أبلغه عن عزّام عزّام وهارحوما أيضاً. وذهب عرفات لإطلاع فريقه على ما سمع. وجاء إليّ أبو علاء فيما بعد وقال، «كيف يمكنه أن يصرّ على تنفيذ هارحوما»؟ فأجبت، «تحدّث إلى بيبي مباشرة بهذا الشأن».

من المثير للاهتمام أنّ غريزتي الأولى كانت محاولة إقناع بيبي بالعدول عنها. فالإعلان عن اعتزام إنشاء هذا الحيّ في القدس الشرقيّة، بحيث تُعزل بيت لحم فعليّاً عن الضواحي العربيّة للقدس، أسفر عن حالة جمود استمرّت أكثر من ثمانية عشر شهراً. وكنّا نحاول كسر الجمود وكان بوسعي أن أقول لا لبيبي بشأن هارحوما دون أن أذكر ذلك للفلسطينيّين في هذه المرحلة. لكنّني عندما فكّرت في ما فعله الرئيس على الأقل فيما يتعلّق بإبلاغ عرفات عن هارحوما، خطر لي أنّ غرائزه صحيحة وغرائزي خاطئة. فقد فهم الرئيس

(*) تعني «عطاءات» هار حوما أنّ الإنشاء الفعليّ لوحدات سكنيّة سيبدأ في الموقع الآن بعد أن تمّ إخلاء الأرض وتسويتها. وقد اعتقل المصريّون عزّام عزّام للتجسّس لصالح إسرائيل.

وهو محقّ في ذلك أهميّة تكييف عرفات بشكل فعّال مع ما يتوقّعه. وبهذه الطريقة لن تحدث مفاجأة في وقت لاحق. كما أنّه كان يمنح عرفات فرصة لكي يوضح ما يمكنه القبول به وما لا يمكنه. فلو انفجر عرفات بشأن هارحوما وقال إنّها ستجعل الاتفاق مستحيلاً، كان بإمكاننا نقل ذلك إلى بيبي. وربما كان بوسع بيبي أن يعرض بعض المُحلّيات على عرفات ليجعلها مستساغة بالنسبة إليه، أو بدلاً من ذلك، ربما حدّد شيئاً آخر يهمّ أهدافه المحليّة وسعى إلى الحصول على إذعان عرفات.

وكانت غريزة الرئيس بإبلاغ عرفات مفيدة أكثر، لا أقل، في بناء ثقة عرفات بالرئيس. فقد صار يشعر أنّه لا يوجد شيء مخبّأ عنه. مرّة ثانية كانت تلك الأخبار السارّة، أما السيئ في هذا الموقف فهو أنّه عندما يكون عرفات بمفرده لم يكن دائماً ينتبه كثيراً للتفاصيل. وأصبحت تلك مشكلة لاحقاً فيما يتعلّق بقضيّة المساجين. كانت هارحوما شيئاً، لكنّ التفاصيل بشأن المساجين أصبحت شيئاً مختلفاً تماماً.

غير أنّنا بدونا في هذه المرحلة قريبين جدّاً من اتفاق إجماليّ. كان لا يزال علينا حلّ مشكلة اللغة الخاصّة بلجنة إعادة الانتشار الثالثة. لكنّ بيبي أراد قبل التعامل معها الجلوس مع الرئيس ليعرف كيف سار البحث مع عرفات. طلب مني الرئيس أن أنضمّ إليه، والتقينا أنا وهو مع بيبي. أبلغه الرئيس أنّ عرفات يبدو متقبّلاً للترتيب الخاصّ بالمساجين. كما أبلغ بيبي أنّ عرفات قال إنّه سيرى ما بوسعه عمله مع مبارك للمساعدة بشأن عزّام عزّام. فوجئ بيبي كثيراً بذلك وقال إنّه سيبلغ رئيس السلطة الوطنيّة تقديره لأي شيء قد يكون قادراً على عمله.

تحاشى الرئيس قضيّة هارحوما، متجنّباً التعليق على عرفات وسؤاله عن رأيي بشأن العطاءات (كانت تلك حركة ذكيّة من جانبه، كان بوسعه البقاء بعيداً عن الشجار ومع ذلك يدع لي أمر التحاور ضدّها مع بيبي - وكان يعرف دون شكّ أنّني سأفعل). التفتّ إلى بيبي قائلاً، «هذا ما أعاقنا في المقام الأول يا حضرة رئيس الوزراء، وأخشى أنّك تقلّل ثانية من تأثير اتخاذ هذه الخطوة».

أجاب بيبي بالقول إنّه لن يبدأ، فهو لن يستعجل التنفيذ، لكن عليه القيام بذلك: «ليس أمامي خيار من الناحية السياسيّة». أطرق الرئيس رأسه ونظر إلي منتظراً ردّي على ما يبدو. كرّرت أنّني أعتقد بأنّ ذلك خطأ كبير، لكنّني سألت إذا كان بوسعه الانتظار حتى أيار/مايو (اعتقدت أنّ ذلك سيمنحنا ثمانية أشهر من مفاوضات الوضع الدائم، فإما أن نكون قد حقّقنا تقدّماً يجعل ذلك ممكناً، وإما يكون على بيبي أن يقرّر إذا كان سيقدم على

مثل هذه الخطوة ويطلق إعلان الفلسطينيّين عن الدولة ردّاً على ذلك)(*).

قال بيبي إنّه سيؤخّر قدر ما يستطيع لكنّه يتوقّع «أن يجبرني أولمرت على ذلك»(**). وهو سيبذل «قصارى جهده للقيام بذلك بعد إعادة الانتشار الأولى»، لكنّ ذلك هو حدود ما يستطيع. استمع الرئيس مرسلاً فعلياً رسالة بأنّه يتفهّم احتياجات بيبي السياسيّة وأنّه لن يتقاتل معه على هارحوما إذا تمّت بهذه الطريقة.

سأل رئيس الوزراء الرئيس عن موعد اتصاله بمبارك بشأن عزّام عزّام وقال الرئيس إنّه سيفعل ذلك على الفور. ثم سألني بيبي إذا كان بوسعي إقناع الفلسطينيّين بقبول اللغة التي بحثناها بشأن لجنة المرحلة الثالثة. أبلغته أنّني حاولت وأنّ أبو علاء يحاربها. أريته ما يمكن أن يقبل به نبيل وصائب، وأشرت إلى أنّهما يحاولان المساعدة. لكنّه لم يستطع قبول لغتهما لذا اقترحت أن أحضر معي نبيلاً لمقابلة بيبي لمحاولة التوصّل إلى اللغة معاً. فوافق بيبي.

اخذنا استراحة لكي يتصل الرئيس بمبارك الذي رفض بالمطلق الالتماس بشأن عزّام عزّام. وأجرى عرفات مكالمته الخاصّة مع مبارك وكانت النتيجة هي نفسها. قبل حلّ لغة لجنة إعادة الانتشار الثالثة ـ وهو ما تطلّب أولاً عملي مع نبيل وبيبي، ثم نبيل وأنا لإقناع عرفات والوفد الفلسطينيّ، وأخيراً العودة إلى بيبي ونبيل باقتراح أخير ـ حاولنا آخر مناورة مع مبارك للحصول على عزّام عزّام. حاولنا إجراء مقايضة: حدّد بيبي أنّ إسرائيل تحتجز مصرياً للتجسّس وأنّها مستعدّة لمبادلته مقابل عزّام عزام. وفي حين كنّا نعتقد أنّ ذلك قد يحمل بعض الأمل لأنّه يوفّر لمبارك تفسيراً لإطلاق سراحه، خاب ظنّنا جميعاً عندما اتصل الرئيس بمبارك ثانية وأعلن مبارك أنّه غير مهتمّ بهذا السجين أو بأي مبادلة أخرى.

خاب رجاء بيبي، لكنّه شعر أنّ الرئيس وعرفات فعلا ما بوسعهما، بل إنّ بيبي أخذ عرفات جانباً وشكره على مسعاه مع مبارك. وعند هذه النقطة كان الشيء الوحيد الذي يمكننا عمله هو إنهاء النصّ.

كان مارتن يعمل مع جون وصائب ودانييل ريزنر لمراجعة كل شيء بخصوص

(*) كان الإعلان من جانب واحد عن الدولة شأناً خطيراً. فأين ستكون الحدود؟ وهل ستعترف دول أخرى بالدولة الفلسطينيّة في حدودها المزعومة؟ وهل ستشعر إسرائيل بأنّ عليها الردّ بضمّ أراض معيّنة لها تقدّرها تقديراً كبيراً؟ كنّا نعارض مثل هذه الخطوات الأحاديّة الجانب مشدّدين على أنّ الدولة لا يمكن أن تظهر إلا من خلال المفاوضات.

(**) كان يشير إلى إيهود أولمرت، رئيس بلديّة القدس الليكوديّ.

النصّ والجدول الزمنيّ لتنفيذ المسؤوليّات التي يوضحها النصّ. استغرق ذلك نحو ساعتين، حتى الخامسة والنصف صباحاً، عندما جاء مارتن حاملاً الأنباء بأنّه لم يبق سوى بضع نقاط عالقة بشأن النصّ والجدول الزمنيّ.

أوضح مارتن أنّ ما يثير المشاكل أنّ الإسرائيليّين يريدون أن تكون المراحل الثلاث لمصادرة الأسلحة واعتقال الثلاثين مذكورة بوضوح في الجدول الزمنيّ. وعلى عكس ذلك، لم يكن الفلسطينيون يريدون ذكر مراحل جمع الأسلحة أو قضيّة الثلاثين صراحة في الجدول الزمني. أحضرنا بيبي وعرفات وجماعتيهما الرئيسيّتين معاً في الغرفة الجانبيّة للرئيس:

مضت الأمور بشكل سيئ في البداية. كان بيبي يضغط بشأن اعتقال الثلاثين، مصرّاً على توقيفهم على أساس ثلث إثر ثلث وفقاً للجدول الزمنيّ أسبوعين وستّة أسابيع واثني عشر أسبوعاً.

ردّ دحلان بقوله إنّه قد لا يعتقلهم جميعاً. ردّ بيبي، «هل لا يزال ذلك مسألة مفتوحة»؟ تنبّه الرئيس فجأة والتفت إليّ وقال، «دنيس، إنّه [دحلان] يفتح القضيّة وسوف ينهار كل شيء». وفيما كان النقاش جاريا، كان الرئيس يواصل النظر إليّ للتدخّل، وكنت أرفع يدي نحوه مشيراً إلى أنّ الأوان لم يحن بعد. غير أنّني تدخّلت هنا قائلاً بشكل حاسم: «لا، محمّد يعرف أنّ رئيس السلطة الوطنيّة التزم بالثلاثين وسوف يعمل على ذلك». فردّ دحلان، « حسناً لكن عليّ أن أعرف ما هي اللائحة التي يفترض بي أن أعمل عليها، والإسرائيليّون يغيّرون اللوائح باستمرار». ثم أخرج اللائحة التي أعطيته إياها وقال إنّه سيعمل على هذه اللائحة إذا وقّعت عليها. قلت إنّي سأفعل وأبلغت بيبي أنها اللائحة التي أعطيتها من قبل جماعته، ووقّعت اللائحة فيما الجميع يراقبون ودون اعتراض من جانب الإسرائيليّين(*).

بقيت قضيتا مصادرة الأسلحة و«الثلاثين» وإذا ما كانتا ستظهران صراحة في النصّ، و/أو الجدول الزمنيّ دون حلّ. لم يكن جوهر الجدال يدور حول موضوع ما إذا كان الفلسطينيون سيتخذون هذه الخطوات أم لا، بل على ما إذا كان سيعلن عنها بطريقة ما. وكما هي الحال في طوال أعمال واي، لم يكن الفلسطينيّون يريدون كشف هذه الخطوات

(*) بعد كل الإصرار الإسرائيليّ على عدد الثلاثين، وبعد أن تقدّمت بعدّة طلبات لإعطائي الأسماء مع أعمال الإرهاب التي ارتكبها كل منهم، كانت اللائحة التي قدّمها الإسرائيليّون في النهاية تضمّ ثمانية وعشرين اسماً فقط، لا ثلاثين.

وكان الإسرائيليّون يريدون كشفها على أوسع نطاق، أي ذكرها صراحة في النصّ وفي الجدول الزمنيّ.

لذا وقفت الآن وقلت، «هناك ثلاث قضايا فعليّة». والتفت إلى بيبي وقلت، «أنت تريد ذكر مصادرة الأسلحة في النص وفي الجدول الزمنيّ، وتريد الإشارة إلى اعتقال الثلاثين وتوقيت الاعتقالات في النصّ، وتريد أيضاً تقسيم الاعتقالات ثلثاً ثلثاً بحيث تنعكس في الجدول الزمنيّ في الأسبوع الثاني والسادس والثاني عشر. ورئيس السلطة يريد العكس. إنّني أقترح تسوية شرق أوسطيّة نقسم فيها هذه المسائل الثلاث وأعطي كلاًّ منكما واحداً ونصف».

وفيما كان الجميع ينظرون إليّ نظرة متسائلة، مضيت لأقول: «السيّد رئيس الوزراء، يمكنك أن تحصل على مصادرة الأسلحة في النصّ والجدول الزمنيّ، وهذا واحد لك، والسيّد رئيس السلطة، تحصل على إبقاء اعتقال الثلاثين وتوقيت الاعتقالات ثلثاً ثلثاً خارج النصّ والجدول الزمنيّ (في ضمانة جانبيّة لخطّة العمل) بحيث لا تكون علنيّة، وذلك واحد لك. وسنقول في النصّ إنّ اعتقال كافّة المشبوهين سيتمّ في فترة الاثني عشر أسبوعاً، فيحصل كل منكما على نصف: تحصل حضرة رئيس الوزراء على إشارة إلى الإطار الزمنيّ للاعتقالات في النصّ، وتحصل سيّد رئيس السلطة على إشارة غير مباشرة إلى الثلاثين مرتبطة بفترة التنفيذ بأكملها. إنّها صفقة عادلة. هل اتفقنا»؟

كانت هذه الفكرة وليدة الساعة، لكن عرفات وقف وحيّاني قائلاً «موافق». وقال بيبي «حسناً». لم أكن أعرف إذا ما كان الجميع فهموا ما الذي فعلته، لكنّه بدا عادلاً وتمّ الاتفاق. وبدأ الجميع يتصافحون ويتقدّمون إليّ ليهنّئونني. كان دحلان مسروراً، لكنّه، فيما يبدو نذيراً لما سيحدث لاحقاً، قدّم تنبيهاً: «سأقوم بهذه الاعتقالات شريطة أن يكون السجناء الفلسطينيّون حقيقيّين. احرص على أن يكون السجناء السبعمئة والخمسون سياسيّين، لا تدعهم يكونون مجرمين. فهذا ما يمكّن من القيام بكل هذه الاعتقالات».

كان الجميع مسرورين، ولم يكن أحد، وأقلّهم أنا، يريد مزيداً من التفاوض. لكنّني كنت أعرف أنّ دحلان أثار نقطة لا يمكنني أن أدعها تمرّ دون الردّ عليها. لذا قلت له، «سنبذل قصارى ما نستطيع في موضوع السجناء، لكنّهم لن يكونوا جميعاً من السجناء الأمنيّين أو السياسيّين». فقال ثانية لا يمكن أن يكونوا مجرمين، وكرّرت أنّنا سنفعل ما بوسعنا لكنّنا لن نخرج 750 من دون مجرمين. لم يطل النقاش لأنّ عرفات كان يستعدّ للمغادرة بعد مصافحة الرئيس وبيبي.

الساعة الآن هي السادسة والنصف صباحاً تقريباً. خرجنا إلى الغرفة العامّة وتوجّه بيبي إلى الأريكة وجلس بمفرده. وذهب الرئيس للانضمام إليه. كان بوسعي أن أرى تغيّر محيّا بيبي بأكمله. كان الجميع في الوفدين الأميركيّ والإسرائيليّ يتحدّثون ويضحكون، لم يكن ذلك تعبيراً عن السعادة العارمة في التوصّل إلى اتفاق بل الارتياح لخروجنا من هذه المحنة ونجاحنا.

لكن كان ثمّة تنافر في هذا الجوّ من المرح وكان بوسعي أن ألاحظه. كان الرئيس وبيبي يجلسان بمفردهما دون أن يصدر عنهما ابتسامات، بل نظرات قاسية فقط. وكانا بالكاد يتحدّث أحدهما إلى الآخر وبدا بيبي مصدوماً بشكل واضح. في هذه اللحظة، قدم إليّ جيمي روبن وجو لوكهارت ـ الناطقان باسم وزارة الخارجيّة والبيت الأبيض ـ وسألاني إذا كان بوسعهما إعلان التوصّل إلى اتفاق. وقد ذهلا عندما قلت «ليس الآن». وسألا معاً لماذا، «الفلسطينيّون يعلنون عنه وأعتقد أنّ الإسرائيليّين يقومون بذلك أيضاً. لقد انتهيتم أليس كذلك»؟

طلبت منهما ألا يفعلا ذلك، لسنا مستعدّين بعد. ابتعد جو، وسألني جيمي لماذا أتردّد، فأجبته، «لا أعرف يا جيمي لكن ثمة شيء ما، انظر إلى بيبي والرئيس. هناك شيء ما».

ترك الرئيس بيبي وتقدّم نحوي وطلب مني الذهاب معه. مشينا متجاوزين مادلين وساندي ودخلنا الحمّام. جلس على المنضدة وأخبرني أنّ بيبي لن يوقّع الاتفاق ما لم يطلق بولارد. أخبره أنّه لا يستطيع ذلك وقال بيبي إنّه لا يستطيع توقيع الاتفاق بدونه. قال إنّه قدّم تنازلات في موضوع السجناء استناداً إلى الافتراض بأنّه سيحصل على بولارد وعلى هذا الأساس وافق على السجناء، بل وافق على الاتفاق بأكمله. وهو لا يستطيع قبول الاتفاق بخلاف ذلك، ويعتمد على بولارد ولذلك وافق على ما وافق عليه.

سألني الرئيس بعد ذلك ما الذي عليه أن يفعله. فسألته، «هل التزمت بإطلاق بولارد؟ إن كان كذلك عليك إطلاقه». أقسم الرئيس أنّه لم يقدّم أي وعود، قال إنّه سينظر فيما يستطيع أن يفعل، لكنّه لم يقدّم أي وعود. قلت عندئذ، إذا لم تعده يجب ألا تذعن في هذه المسألة. «إنّها مشكلة بيبي ولا يمكن الدفاع عنها. هل سيتخلّى عن اتفاق يعزّز أمن إسرائيل ويكسر الجمود الذي أصاب السلام ويعطي العمليّة دفعة كبيرة من أجل الحصول على بولارد؟ هذا أمر لا يمكن القبول به في إسرائيل. لا يستطيع فعل ذلك، ولا يمكنك الإذعان لهذا النوع من التفاهات».

استمع الرئيس لكنّه لم يستجب. لذا تابعت قائلاً، «إنّني أعرف أنّ بيبي يريد ذلك

وربما يعتقد أنّه بحاجة إليه، لكن لا يمكنه التخلّي عن الاتفاق مقابل بولارد. هذه خدعة وعليك أن تكشفها».

هزّ الرئيس رأسه وقال إنّه لن يطلق بولارد. وعندما غادرنا الحمّام، جمع الرئيس ساندي ومادلين وأبلغهما بما يجري. وكانا متشدّدين مثلي في عدم الإذعان لذلك. عاد الرئيس للتحدّث إلى بيبي. كان بيبي لا يزال جالساً على الأريكة والتجهّم يعلو وجهه. وكان قد تحدّث إلى داني نافيه وأفيف بوشينسكي. وقد بقي سلوك بيبي على حاله عندما جلس الرئيس بقربه.

بعد نحو عشرين دقيقة جاء الرئيس وقال لنا إنّ بيبي لم يتزحزح عن موقفه مع أنّه ضغط عليه بشدّة. وقد أبلغه الرئيس أيضاً أنّه فيما لا يستطيع إطلاق بولارد الآن، فإنّه سيطلب مراجعة قضيّة بولارد خلال الأسبوعين القادمين. وذلك هو أقصى ما يمكنه عمله الآن.

قال بيبي إنّه بحاجة إلى إطلاق بولارد لكي يتمكّن من الترويج للاتفاق. وعليه التحدّث إلى وزرائه في الحكومة قبل اتخاذ أي قرارات نهائيّة. أبلغنا الرئيس أنّه يعتقد أنّ بيبي يواجه مشكلة حقيقيّة، وفي حين أنّه لم يقدّم وعوداً لبيبي بشأن إطلاق بولارد، تصرّف بيبي على افتراض أنّه سيطلق وذلك ما زيّن لبيبي تقديم التنازلات. لذا استخلص الرئيس أنّ بيبي في مأزق حقيقيّ.

قال ساندي، إن كان الأمر كذلك فهو مأزق من صنع يديه ولا يرجع إلينا أمر إنقاذه. وكانت مادلين غاضبة من بيبي لأنّها رأت أنّ القضيّة لا تعدو أن تكون ابتزازاً. وكانت تعرف موقف جورج تنيت، ووافقت على ألا نجامل بيبي أياً تكن الظروف.

عاد الآن شارون، وكان قد غادر إلى ريفر هاوس قبل التوصّل إلى الاتفاق. وفيما دخل لمقابلة بيبي، أدرك أنّ هناك مشكلة حقيقيّة وأنّ عليه التحدّث إلى رئيس الوزراء بشأنها. تحدّث برهة إلى بيبي ثمّ قرّر بيبي مغادرة واي سنتر والعودة إلى ريفر هاوس. ومشينا عبر الممر العريض عائدين إلى المبنى الأساسيّ لواي سنتر والغرفة المخصّصة للرئيس حيث احتشدنا أنا والرئيس وساندي ومادلين. كان الرئيس مصرّاً على أنّه لم يعد قطّ بإطلاق بولارد. قدم إلينا جو لوكهارت وأخبرنا أنّ الإسرائيليّين يشيعون بأنّ الاتفاق معلّق على بولارد ـ وأنّه نقل عن البعض قولهم إنّ الرئيس نكث وعده بإطلاقه، فيما يقول آخرون إنّ بولارد سيطلق عما قريب.

قال لوكهارت إنّ علينا أن نقول شيئاً. اتفقنا على أن يكون بياننا موجزاً دون تناول

قضيّة بولارد. وتحدّث الرئيس مع بيبي على الهاتف وأبلغه بيبي أنّه سيأخذ سنة من النوم وسيقرّر ما سيفعله بعد ذلك. وتحدّثت مادلين إلى مردخاي الذي قال إنّه سيأتي بعد نحو ساعة للمساعدة في حل المشكلة.

اخترت الذهاب إلى ريفر هاوس لرؤية بيبي لكنّني كنت مستعدًا للتحدّث إلى جماعته إذا كان نائماً حقّاً. مشيت إلى ريفر هاوس وتبيّن لي أنّ بيبي مجتمع مع شارون ومردخاي والآخرين في غرفة المكتب. وعندما فتح الباب كان بوسعي سماع صوت بيبي. من الواضح أنّه لم يكن نائماً. جاء داني نافيه وإسحاق مولخو للتحدّث إليّ. وقرّرت أن أقول ما لديّ لكل منهما لعلمي أنّهما سينقلانه إلى بيبي.

قلت اتضح لي أنّ هناك سوء تفاهم: الرئيس يصرّ على أنّه لم يعد بإطلاق بولارد، ومن الواضح أن بيبي يعتقد بأنّه حصل على مثل هذا التأكيد. لا يمكننا تسوية ذلك، لكن لنكن صريحين بشأن ما ستواجهونه. بصرف النظر عن المكاسب السياسيّة الفوريّة للعرقلة بشأن بولارد الآن، أين سيكون بيبي في الأسبوع المقبل عندما يتّضح أنّه ضحّى باتفاق يخدم المصالح الأمنيّة لإسرائيل، وأنّه لا يستطيع الآن إلا الرجوع إلى الوراء مع الفلسطينيّين، وأنّه دمّر علاقته مع الرئيس؟ كم ستكون شعبيّة موقفه من بولارد عندئذ؟

لم يحاول داني مناقشة الأمر قائلاً إنّ بولارد قضيّة مهمّة جداً وإنّه يشعر بها شخصيّاً لأنّه زار بولارد في السجن. لم يوحِ بأنّ الثمن الذي سيدفع سيكون باهظاً إذا تمّت التضحيّة بكل ما اتفق عليه من أجل بولارد الآن. لكنّه سأل إن كان بوسعنا أن نضع أنفسنا مكان بيبي: لقد قدّم تنازلات صعبة وكانت قائمة على افتراض أنّه سيحصل على بولارد. ألا يمكننا أن نمنح بيبي التزاماً بأنّ بولارد سيطلق في موعد محدّد؟ قلت مستحيل. فقد دمّرت أي فرصة في هذا الصدد، وأنا أعتبرها ضئيلة جدّاً على أي حال، بعد كل تسريباتهم عن بولارد إلى الصحافة الإسرائيليّة. ومع ذلك أوضح الرئيس أنّ قضيّة بولارد ستدرس. وذلك شيء مهمّ، لن يكون بوسعهم الحصول على المزيد الآن - وإذا لم يكن ذلك كافياً، لن يكون هناك أي اتفاق، وهو موقف مؤلم بالنسبة لنا، ولن تراجع قضيّة بولارد.

انضمّ إلينا إسحاق مولخو لكنّه لم يقل الكثير إلى أن غادر داني. قال إنّ الأمر تعقّد جدّاً بالنسبة لبيبي الآن. كرّرت أنّ تسريباتهم جعلت التماس الدهاء لمعالجة الأمر مستحيلاً الآن. ثم قلت، «لن يتزحزح الرئيس الآن. أبلغ بيبي أنّه سيخسر كل شيء إذا ما انهار الاتفاق من أجل بولارد. أنت من يستطيع أن يقيّم الضرر الذي سيلحق به في إسرائيل، لكنّني أستطيع أن أقول لك إنّه سيقتل نفسه هنا». تنهّد إسحاق تنهيدة تنمّ عن اليأس، لكنّني

عرفت أنّه أدرك جيّداً ما الذي يراهن عليه وكنت واثقاً من أنّه سيتحدّث إلى بيبي.

عدت إلى واي سنتر ودخلت غرفة الرئيس. كان قد تحدّث إلى نائب الرئيس وإلى رام إيمانوئيل، وقد فهم، مع أنّه لم يكن مرتاحاً، أنّ عليه أن يثبت على موقفه. وما ساعد الموقف السياسيّ في جانبنا بشكل واضح أنّ ساندي تحدّث إلى رئيس مجلس النوّاب نيوت غينغرتش. استشاط غينغرتش غضباً من مجرّد بحث قضيّة بولارد كجزء من الاتفاق. وأوضح أنّه يعارض تماماً إطلاق بولارد.

كان مردخاي على وشك الوصول. التقى في البداية بمادلين ومارتن وبي. كان متلهّفاً لإيجاد مخرج. لكنّ اقتراحه الوحيد هو أن يلتقي الرئيس وبيبي ثانية. وقال إنّه سيساعد في «إصلاح أي شيء»، لكن بيبي بحاجة إلى مقابلة الرئيس مرّة أخرى. وقد التقى بالرئيس بضع دقائق وكرّر النقاط نفسها، ووافق الرئيس على مقابلة بيبي. كانت الساعة الآن الواحدة ظهراً تقريباً، وكنّا بحاجة إلى حل الأمور بطريقة أو بأخرى. كان الوقت يداهمنا بالفعل إذا كنّا سنقيم حفلاً للتوقيع في البيت الأبيض. كان اليوم الجمعة، ولا بدّ أن ينتهي الاحتفال مع غروب شمس هذا النهار نظراً لحلول عطلة السبت.

وصل بيبي قبل الثانية بعد الظهر بقليل. وقابل الرئيس بمفرده وغادر. وعندما خرج الرئيس لإطلاعنا على ما جرى، كان منفرج الأسارير. سيبرم بيبي الاتفاق. كان يفكّر في خفض عدد السجناء من 750 إلى 500، لكنّه شعر أنّ عرفات يجب ألا يدفع ثمن مشكلة فيما بيننا نحن الاثنين. غير أنّ بيبي سيغيّر الخليط في الشريحة الثالثة من السجناء المفرج عنهم بحيث يكون هناك مجرمون أكثر وقليل جدّاً من السجناء الأمنيّين. وأرادنا بيبي أن نبلغ عرفات بذلك.

سأل الرئيس إذا كان عرفات يمكن أن يقبل بذلك. فقلت نعم شريطة أن نوضح أنّه سنعمل جاهدين بين الفينة والأخرى على ضمان إطلاق المزيج الأصليّ. ولم يكن لدى الرئيس مشكلة في ذلك. وقال الرئيس وساندي أنّ عليّ أن ألتقي بعرفات لإبلاغه بذلك قبل أن نعلن عن الاتفاق ونذهب إلى البيت الأبيض من أجل الحفل. لم أكن أميل إلى الذهاب، كنت أخشى أنّني إذا ذهبت الآن حاملاً هذه الرسالة فسيعتبرها عرفات نوعاً من التفاوض وربما يطلب شيئاً في المقابل. أردت أن أستبق ذاك الاحتمال. قلت إذا كنا نشعر أنّ علينا إبلاغه بذلك، يجب أن تذهب وزيرة الخارجيّة، مشدّداً على أنّ عرفات سيدرك أنّ وزيرة الخارجيّة لم تأتِ للتفاوض بل للإبلاغ فحسب. وختمت أن الخطر سيكون أقل بكثير إذا ما ذهبت وزيرة الخارجيّة. وافقت مادلين ورافقتها.

أبلغت مادلين عرفات ما جرى مع بيبي. وأخبرته في النهاية أنّ بيبي مستعدّ لقبول الاتفاق دون ضمانة بشأن بولارد، بل مجرّد رغبة الرئيس في مراجعة قضيّته. لكنّه سيغيّر المزيج في الشريحة الثالثة من السجناء المفرج عنهم وأنّنا سنعمل جاهدين للعودة إلى حيث كنّا. هل عرفات مستعدّ للتوجّه إلى البيت الأبيض من أجل التوقيع؟ نظر مبتسماً وقال نعم.

لعلي ارتكبت خطأ، إذا أعدنا النظر إلى تلك الأحداث. كان عليّ أن أشدّد أكثر على ما فهمه الرئيس بشأن ما كان يعنيه بيبي بتغيير مزيج الشريحة الثالثة من السجناء المفرج عنهم. فقد اكتشفت لاحقاً أنّ بيبي كان يعني عدم إطلاق أي أسير تلطّخت يداه بالدماء، نقطة على السطر. لو أنّني فهمت ذلك ـ وكان يجدر بي أن أفكّر أكثر في ذلك وقتئذٍ ـ لعرفت أنّ ذلك سيعيدنا إلى أقل من 200 أسير بدلاً من 350 تقريباً مع اتساع وقت تنفيذ ذلك. وقد أراد عرفات وأبو مازن وأبو علاء وصائب، وكانوا حاضرين في الاجتماع الأخير، معرفة ذلك. لكن في العجلة لإنهاء الاتفاق بعد تسعة أيام مرهقة وليلة لم يغمض لنا فيها جفن، شاهدنا خطّ النهاية ولم نكن نرغب بمزيد من التعقيدات.

كانت تلك استجابة إنسانيّة جدّاً، لكنّها شوّشت تفكيري. وقد اعتبرت أنّ من المسلّم به أن بوسعنا العمل مع بيبي في سياق التنفيذ الجاري، وبخاصّة إذا كان الفلسطينيّون يفون بواجباتهم، وأنّنا سنصلح مشكلة السجناء. لكنّني لم أكن أفكّر في كيف يمكن أن يغيّر بيبي قاعدة اللعبة في قضيّة السجناء وكيف يمكن أن يخلق ذلك مشاكل في تلك الأثناء. لو أنّني ضغطت على الرئيس لربما عرفت أنّ بيبي ألغى عرضه بإطلاق الفلسطينيّين الذين لم تتلطّخ أيديهم بدماء الإسرائيليّين. لم يقل الرئيس ذلك، بل إن المزيج في الشريحة الثالثة سيتغيّر ليس إلا. ربما لم يكن بيبي بهذا الوضوح. وربما قدّم الأمر إلى الرئيس على هذا النحو. لكن لأنّني لم أضغط ولم اسأل نفسي ماذا يعنيه ذلك من ناحية عمليّة، سمحت باستمرار الغموض. وبعملي ذلك خرقت إحدى قواعدي الأساسيّة في المفاوضات: من الأفضل مغادرة اجتماع بمشاعر مريرة على مغادرته بسوء تفاهم.

لم يكن ذلك بالطبع مجرّد اجتماع بل «إعادة إغلاق» للاتفاق أيضاً تحت ضغط وقت حدثٍ يجب أن يعقد في البيت الأبيض قبل غروب شمس يوم الجمعة. ومع اقتراب انتخابات الكونغرس، كان الرئيس بحاجة إلى الخروج إلى الشارع وكان ثمة سؤال عن وقت إجراء حفل التوقيع إذا لم يحدث بعد ظهر هذه الجمعة.

كنّا بحاجة إلى حدث. كنّا بحاجة إليه لا لأنّ الرئيس يستحقّ مثل هذا الحدث وسيكون مفيداً له من الناحية السياسيّة، بل لأنّ التوصّل إلى مثل هذا الاتفاق يجب الاحتفال به

والاعتراف به. ومثل هذه الاتفاقات ستكون مثيرة للجدل دائماً، وستنتج معارضة دائماً. ويجب تعبئة الدعم الشعبيّ بسرعة، وتوليد الزخم على الفور. كنّا بحاجة إلى حفل البيت الأبيض لإعطاء الاتفاق منصّة الوثب التي يحتاج إليها فيما يواجه ما كنت أعرف أنّه معارضة عارمة من الذين يخشون التقدّم أو الذين يكرهونه.

وفيما كنّا نركب السيّارة عائدين من غرفة عرفات في الطريق إلى المروحيّة، هنّأني جيمي روبن ورأى التردد بادياً على وجهي. سأل ما الأمر. فأجبته، «لقد سرق بيبي فرحتنا في التوصّل إلى اتفاق». لكن لم أكن أعرف كثيراً حينئذ كم ستصبح هذه الملاحظة صحيحة.

الفصل الثامن عشر

بيبي يستسلم لليمين ويخسر الرأي العامّ الإسرائيليّ

القول إنّني كنت مرهقاً بعد واي هو أقلّ ما يمكن إعطاؤه من وصف. فأنا لم أكن أحصل على أكثر من ثلاث ساعات من النوم في أي من الليالي الثماني التي قضيناها في واي، وفي الليلة الماضية لم أذق طعم النوم. تلا ذلك بالطبع فترة لم أكن أحصل فيها على كثير من النوم، لذا عندما وصلت إلى البيت بعد الاحتفال في البيت الأبيض بعد ظهر يوم الجمعة، توقّف الأدرينالين الذي كان يبقيني يقظاً ـ واستسلمت لنوم عميق في الساعة الثامنة والنصف مساء. وعندما اتّصل الرئيس كلينتون في حواليّ الساعة التاسعة والنصف، ليشكرني على ما فعلت، اضطرت ديبي إلى إيقاظي. كنت في العادة أستطيع العمل فور استيقاظي في منتصف الليل ـ وهو أمر يحدث في الغالب ـ لكنّني كنت ذاهلاً فيما أتحدّث إلى الرئيس. وقد أخبرت وزيرة الخارجيّة في اليوم التالي أنّني أعرف أنّ الرئيس طرح عليّ بضعة أسئلة، وأنّني أرجو ألا تكون ذات صلة بالسياسات لأنّني لا أعرف شيئاً عما قلته له.

كنت آمل الحصول على بعض الراحة، لا لشيء إلا للتعافي والانتعاش. وكنت آمل أيضاً أن أحصل على بعض المتعة من النجاح الذي تحقّق في واي ـ وهو نجاح هُلّل له على الصعيد الدوليّ وبدا حقيقياً، حيث سلك نتنياهو وعرفات الطريق الأكثر إيجابيّة في احتفال البيت الأبيض فشدّدا على الاتفاق وعلى آمالهما في المستقبل. لكنّني لم أحصل على الراحة ولا على المتعة(*).

(*) كان احتفال البيت الأبيض رافعاً للروح المعنويّة ومؤثّراً. فقد كان بيبي نبيلاً في امتداح جهود الولايات المتحدة فيما تحدّث أيضاً عن آمال إسرائيل في العيش بسلام مع الشركاء الفلسطينيّين. أما عرفات فربما خاطب الرأي العام الإسرائيليّ لأول مرة متحدّثاً عن الحاجة الإسرائيليّة إلى السلام ومطمئناً الأمّهات الإسرائيليّات. وأدار الرئيس كلينتون الحدث بمرح وبلاغة، وفي إحدى اللحظات مازحني قائلاً إنّ راسي كان مليئاً بالشعر الأسود عندما بدأوا وتحوّل إلى أبيض. وعلّق الملك حسين على مظهره مازحاً بأنّ شعري ربما تحوّل إلى أبيض، لكنّ شعره سقط. وغادر الجميع الاحتفال معتقداً أنّنا قلبنا صفحة جديدة.

بداية إعادة التفاوض

اتصل ناتان يوم الأحد، بعد انتهاء عطلة السبت في إسرائيل ليشكو عن قصص في الصحافة الإسرائيليّة تستشهد بمسؤولين أميركيّين دون أن تسمّيهم قالوا إنّ بيبي أثار قضيّة إطلاق بولارد في اللحظة الأخيرة وحاول ابتزاز الرئيس بهذه القضيّة، وأنّه أفسد العلاقات بشكل عميق بين الرئيس وبيبي. قلت لناتان إنّ الرئيس كلينتون كان متدفّق المشاعر في مدحه لبيبي في الاحتفال، وإنّني أنا ومادلين أوضحنا بالفعل في المحاضر أنّ بيبي أثار قضيّة بولارد باكراً أثناء قمّة واي، لا في اللحظة الأخيرة، وإنّ الرئيس كان متفهّماً ومقدّراً للقرار الصعب الذي كان على رئيس الوزراء اتخاذه. وهذه الاستشهادات غير الرسميّة هي ردود فعل محتومة على ادعاءات من جانب جماعة بيبي بأنّ الرئيس نكث وعده.

سأل ناتان إن كان بوسعي أن أفعل المزيد مع الصحافة الإسرئيليّة للردّ على القصّة، وقلت له «لا مشكلة في ذلك». كان ذلك الجزء السهل. ففي الثانية والنصف بعد الظهر، بدأ الجزء الصعب. اتصل بي إسحاق مولخو قائلاً إنّه بحاجة إلى بحث الضمانات معي لأنّ بيبي يواجه مشاكل داخليّة ويحتاج منّا إلى المزيد لكي يروّج للاتفاقيّة. وكان بيبي يعطي إشارات بالفعل - وهو لا يزال في واشنطن - بأنّه لن يبادر إلى الهجوم للترويج للاتفاقيّة، بل يفضّل البقاء مدافعاً.

كان ذلك خطأ استراتيجيّاً كلّفه منصبه في النهاية. فقد كان بيبي في موقع قويّ بهذه الاتفاقيّة، حيث دعمها في البداية 80 بالمئة من الرأي العامّ الإسرائيليّ. وبوجود واي بين يديه، كان بوسع بيبي تحريك الوسط واحتلال موقع صاحب القرار في السياسة الإسرائيليّة. كان بوسعه الدعوة إلى حكومة وحدة وطنيّة للتعامل مع القضايا الوجوديّة للوضع الدائم، ولم يكن بوسع إيهود باراك، زعيم حزب العمل، أن يرفض هذه الدعوة. لكنّه لم يحرّك الوسط، وبدأ يتراجع خوفاً من قاعدته اليمينيّة.

اختار بيبي النظر إلى واي على أنّها مشكلة لا ميزة. وكما هي العادة، لجأ إلينا لإصلاح مشاكله. أبلغت إسحاق أنني سأبحث بالطبع أي شيء يريد أن يثيره، لكن يجب ألا تكون هناك أوهام: لا يمكننا إعادة التفاوض على ضمانات إعادة الانتشار الثالثة أو الخطوات الأحاديّة أو مقاربة الوضع الدائم أو مراقبة الاتفاقيّة أو أي شيء آخر.

كان إسحاق يريد الآن خطاب الضمانات العامّ بشأن الاتفاقيّة والمستقبل بحيث يستطيع بيبي عرضه على الحكومة لدى عودته إلى إسرائيل. وسيكون شاكراً جدّاً إذا ما

أحضرته إلى الفندق، ويمكننا بحث الضمانات الأخرى عند قدومي.

لم يكن خطاب الضمانات العامّ مشكلة بحدّ ذاته، فقد كان منجزاً لكنّه غير موقّع من قبل وزيرة الخارجيّة. توجّهت إلى منزل وزيرة الخارجيّة فوقّعته وحملته إلى إسحاق. لكن عندما أثار إسحاق الضمانات الأخرى، شاهدت مشكلات كبرى تلوح في الأفق. فبالنسبة للغة إعادة الانتشار الثالثة، أراد إدخال مقدّمة جديدة نؤيّد فيها بشكل فعليّ إعادة انتشار إسرائيليّة من 1 بالمئة من الأراضي - وهو أمر أثير سابقاً ورفضناه. وقد رفضت ذلك ثانية. واستجبت بشكل مماثل إلى طلبه منّا أن نكون أكثر صراحة في الإشارة فقط إلى الخطوات الفلسطينيّة الأحاديّة مثل إعلان الدولة. وفي كل حالة، لم تترك ضماناتنا الكثير للمخيّلة في صياغتها: أوضحنا أنّنا لن نتخذ موقفاً بشأن إعادة الانتشار الثالثة، وأنّ لإسرائيل الحقّ في تحديد ما يمكن أن تفعله حيال ذلك، وأنّه يجب ألا يسمح لإعادة الانتشار الثالثة بصرف الأنظار عن ضرورة التفاوض بشأن الوضع النهائيّ الآن. وفيما يتعلّق بقضايا الوضع الدائم، ذكرنا صراحة بأنّ الولايات المتحدة تدعم المفاوضات فقط، لا الإجراءات الأحادية، في حلّ كافّة القضايا وأشرنا إلى الدولة الفلسطينيّة في هذا السياق. وأوضحت لإسحاق بأنّنا سنلتزم بما اتفقنا عليه ولن نتجاوزه.

كان إسحاق، الذي طالما وجدته نزيهاً، واضحاً في إبلاغي لماذا يسعى إلى هذه الإضافات: «سيواجه بنيامين نتنياهو عاصفة عند عودته إلى إسرائيل، ويجب أن يحصل على مزيد من المساعدة منكم». أبلغته أنّنا سنفعل ما بوسعنا، لكن يجب ألا يفترض هو أو رئيسه أنّنا سنفعل الكثير.

لا شكّ أنّ بيبي واجه الكثير من الانتقادات من اليمين لدى عودته إلى إسرائيل. لكنّي أعتقد أنّ التزامه جانب الدفاع جاء في مصلحتهم. والأسوأ أنّه تردّد، فبدلاً من التوجّه إلى الحكومة على الفور للحصول على الموافقة على الاتفاقيّة، اختار الانتظار. كان لديه كل الزخم عند عودته إلى إسرائيل، لكنّه بتردّده فتح ثغرة لكي يطارده من خلالها اليمين واليسار على السواء.

فعل اليمين ذلك لأسباب إيديولوجيّة والإحساس بالخيانة - فبيبي يتخلّى في النهاية عن جزء من أرض إسرائيل. وفعل «اليسار» ذلك لأنّهم يكرهون بيبي ولا يطيقون أن يكون له أي فضل، وبخاصّة أنّه معتاد الادعاء أنّه فعل «ما هو أفضل مما كان سيفعله العمل».

لقد كان تحالفاً غير مقدّس، لكن كان بوسع بيبي استباقه لو تصرّف بشكل حاسم. وبدلاً من ذلك أصبح بيبي محاصراً خلال أسبوع. وكلّما أظهر شيئاً من عدم الحصانة،

ازداد الهجوم عليه وازدادت طلباته منّا. طلب منّا إسحاق وداني أن نجعل كل ضمانة في خطاب منفصل بحيث يمكنهم عرض ستّة أو سبعة ضمانات منفصلة. لكن بالتركيز على كل من هذه الضمانات ـ بدلاً من إجمالها معاً ـ نبدأ بنزع الغطاء الذي كان يشعر الفلسطينيّون أنّهم بحاجة إليه لاتخاذ خطوات صعبة، ونجعلهم يشعرون بالفعل أنّنا (متواطئون مع الإسرائيليّين) نتجاوز الآن ما جاء في الاتفاقيّة.

في محاولة تلبية طلب إسحاق خطابات منفصلة، ابتكرت النهج التالي: سيعرض ناطقنا الصحفيّ الضمانات التي اتفقنا عليها ردّاً على أسئلة مثل إعادة الانتشار الثالثة والإجراءات الأحاديّة، ثم يمرّر سفيرنا تلك البيانات إلى مكتب رئيس الوزراء مع ملاحظة تشير إلى أنّها تمثّل السياسة الأميركيّة وستبقى سياسة أميركيّة. وهكذا يحصل بيبي على ضماناته المنفصلة ويحتفظ الفلسطينيّون بغطائهم.

كان ذلك أفضل ما يمكننا عمله وقد قبله إسحاق. لكنّ كل يوم كان يحمل معه طلباً جديداً، أو بشكل أدقّ التماساً ملحّاً. وفي الوقت نفسه، إذا أدلى فلسطينيّ ببيان غير بنّاء، كان ينتظر منّا أن نردّ على الفور ـ وإلا كان ذلك بمثابة كارثة بالنسبة لبنيامين نتنياهو.

في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد مرور أسبوعين تقريباً على واي، من دون أن يعرض بيبي الاتفاقيّة على الحكومة، اتصل إسحاق ليقول إنّ بيبي بحاجة إلى أن نصرّح علناً بأنّ «الثلاثين» سيعتقلون. قلت له إنّنا لا نستطيع ذلك، فذلك يخرق التفاهم الذي استخدمناه لإبرام اتفاقيّة واي. ألحّ وقال إنّ بيبي يتعرّض للهجوم لعدم وجود شيء صريح بخصوص قضيّة هذه الاعتقالات المحدّدة ـ وأنّه يحتاج إلى أن نقول شيئاً.

أبلغته أنّ أكثر ما بوسعنا عمله في إجابة عن سؤال بشأن الثلاثين هو أنّنا واثقون من أنّ كل الذين يطالب الإسرائيليّون بتسليمهم سيتمّ التعامل معهم في الوقت المناسب وبطريقة تفي بالواجبات القانونيّة للاتفاقيّة. أخبرني إسحاق بأنّ ذلك يكفي وتنفّست الصعداء.

تبيّن أنّني استرخيت قبل الأوان. فقد اتصل بي إسحاق لاحقاً يوم الأحد وأبلغني أنّ بنيامين نتنياهو وجد ذلك غامضاً جدّاً وأنّه يحتاج إلى أن نكون أكثر صراحة. أخبرته أن ليس بوسعنا عمل ذلك، وطلب مني إسحاق «التحدّث إلى بنيامين نتنياهو». اتصلت ببيبي وأبلغته أنّه لا يمكن وضعنا في موقف نخرق فيه التفاهم الذي تمّ التوصّل إليه بشأن الثلاثين. فقال إنّ «الجميع لا يصدّقونه» وأنّه بحاجة منّا إلى شيء أقلّ غموضاً، وأنّ الفلسطينيّين، على أي حال، يخرقون التفاهم بعدم وضع تفاهم جانبيّ في خطّة العمل

الأمنيّة بخصوص هذه النقطة. هنا كان مصيباً، وأبلغته أنّنا سنحرص على إنجاز التفاهم الجانبيّ وإدخاله في خطّة العمل. كان بيبي صريحاً: إنّ ذلك لا يفي وأنّه لن يعرض الاتفاقيّة على الحكومة للتصويت بدون الحصول على شيء أكثر تحديداً منّا.

كان ذلك سخيفاً، وقد قلته، لكنّه لم يتراجع. وعندما قدّمت تقريراً عن هذا الحوار إلى مادلين، استشاطت غضباً حيث رأت أنّ بيبي يتراجع عن التزاماته ويغيّر القواعد متى كان ذلك يوافقه. سألتْ إن كان عليها أن تكلّمه، وقلت لا ضير في ذلك لكن عليها ألا تتوقّع الكثير. وأضفت، لكي نكون منصفين معه «إنّه يواجه مشكلة حقيقيّة، إنّه لا يختلقها، لكنّه ساعد للأسف في إحداثها».

اتّصلت مادلين ببيبي ولم تصل إلى أي نتيجة كما كان متوقّعاً. في هذه الأثناء كنت أعمل مع محمد دحلان وتوصّلت إلى اتفاق معه على ما يجب أن يذكر في الضمانة الجانبيّة لخطّة العمل: سيتمّ توقيف الثلاثين جميعاً، ثلث في كل مرة، على أن يُبحث عدد صغير جدّاً من الحالات الخاصّة ويحلّ بشكل متبادل، لا من جانب الفلسطينيّين وحدهم.

لكنّ الإسرائيليّين في هذه الأثناء أعلنوا أسماء الثلاثين على الملأ في بيان حكوميّ للصحافة، وأعلن ناتان (الذي غادر واي قبل أن نتوصّل إلى تسوية بشأن الثلاثين) أنّ الثلاثين سيتمّ اعتقالهم على ثلاث دفعات، ثلث في كل منها، بعد أسبوعين وستّة أسابيع واثني عشر أسبوعاً من اتفاقيّة واي. كان ذاك صحيحاً، لكنّه خرق التفاهم بأن يبقى ذلك سريّاً ومتضمّناً في المحضر السريّ فقط.

استشاط دحلان غضباً وكذلك أنا. وأوضح دحلان أنّه لن يوافق على أي شيء خطّيّ لأنّه لن يبقى أي شيء سريّ. وعندما تحدّثت مع بيبي زعم أنّه لا يعرف شيئاً عن البيان الصحفيّ أو بيان ناتان، معتبراً أنّنا لا يمكن أن نحمّله تبعة ذلك لأنّه لم يفعله (سألت متهكّماً، «إذاً ستوافق على أن نعامل عرفات بالمعيار نفسه»؟).

أقرّ بيبي بالمشكلة التي يواجهها دحلان الآن، لكنّه تراجع الآن عن مطلبه بكتابة المحضر السريّ في خطّة العمل وقبل بدلاً من ذلك ضمانة خاصّة منّا بخصوص الثلاثين. غير أنّه ظلّ متشدّداً في عدم عرض الاتفاقيّة على الحكومة ما لم نقل علناً بأنّ الثلاثين سيتمّ اعتقالهم.

كان أمامي طريقة واحدة فقط لإصلاح المشكلة. فبيبي يريد أن يتحدّث الرئيس كلينتون على التلفزيون الإسرائيليّ لدعم الاتفاقيّة. وسنجعل الرئيس يظهر ويجيب عن سؤال بشأن الثلاثين ـ قائلاً إنّه واثق من اتخاذ إجراء ضدّ كل المعنيّين بطريقة تتفق مع متطلّبات

الاتفاقيّة المؤقّتة وبطريقة تلبي المخاوف الإسرائيليّة. أبلغت بيبي أنّ ذلك هو أقصى ما يمكننا عمله، وأنّه يجب أن يفي باحتياجات الرأي العامّ الإسرائيليّ لأنّه جاء على لسان الرئيس. وقد وافق بيبي على هذا الحلّ بعد تردّد في البداية.

اعتقدت مرّة ثانية أنّ ذلك سيكون كافياً وأنّ بيبي سيحمل الاتفاقيّة إلى الحكومة. لكنّ قابليّة تعرّضه للهجوم واحتياجاته لا تعرف حدوداً. فعندما أراد صديقة ونصيره ناتان شارانسكي ضمانة بأنّنا سنعتبر إطلاق أي من الثلاثين من السجن خرقاً للاتفاقيّة، اتصل بيبي وأبلغني بهذا الطلب الأخير. ذكّرت بيبي بأنّ عليه ألا يسلك هذا الطريق، فإذا بدأ الحديث عن الخروقات، يجب أن نكون واضحين جدّاً بشأن ما الذي يشكّل خروقات إسرائيليّة ـ وبخاصّة للضمانات الجانبيّة. لم يتزحزح بيبي عن موقفه، فهو يريد التعامل مع مشكلته الراهنة، لا مع مشكلة افتراضيّة ربما يواجهها مع الوقت. ابتكرت طريقة لكي يجيب جيمي روبن عن سؤال محدّد يطرحه الإسرائيليّون في الحديث اليومي عن قضيّة الاعتقالات، قائلاً إنّ الإفراج غير المصرّح به يشكّل خرقاً للاتفاقيّة لكنّنا لن نجعل من ذكر ما يشكّل وما لا يشكّل خرقاً لواي أمراً معتاداً(*). كان ذلك جيّداً بالنسبة لبيبي ـ لأنّ كل ما يريده هو الإمساك بمخطوطة أميركية تؤكّد في الظاهر ما زعمه أمام حكومته.

سلّط «الطلب الأخير» لبيبي الضوء على المشكلة الأساسيّة: لا أحد يصدّقه. كان بحاجة إلينا لقول أمور أو تعزيز محاجاته لأنّه يفتقد إلى المصداقيّة حتى ضمن حكومته. ولم يكن من المفاجئ أنّ «الطلب الأخير» لم ينهِ محنة الحصول على موافقة الحكومة. فلم تكد تمرّ ثلاث ساعات على اتصال إسحاق بي قائلاً إنّ جواب جيميّ حلّ المشكلة، تلقّيت اتصالاً من أرييل شارون، وزير الخارجيّة، يشكو فيها من أنّ أبو علاء قال في مقابلة إنّه لن يكون هناك تصويت في اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. ونظراً لأنّ أبو علاء شخصيّة مهمّة، فلن تصوّت الحكومة الإسرائيليّة على اتفاق واي، ما لم يتراجع أبو علاء عن تصريحه. وطلب مني شارون إقناع أبو علاء بذلك لأنّه فهم أنّ أبو علاء سيجد من الصعب عليه التراجع في وجه طلب إسرائيليّ.

أبلغت شارون أنّ عليه الاتصال بأبو علاء والتوصل بهدوء إلى طريقة لحل هذه

(*) كلما طلبت من جيمي إيجاد طريقة للإجابة عن سؤال دون لفت الانتباه إليه، فعل ذلك بدقّة وبراعة. لم يكن جيمي المتحدّث الرسميّ باسم الخارجيّة فقط، بل لعلّه كان أوثق مستشاري مادلين. وكان يعلم الكثير عن كل القضايا تقريباً بحيث يعرف ما الذي يقوله على الملأ وما لا يقوله على السواء. وقد منحه ذلك إحساساً استراتيجيّاً بكلّ التحدّيات التي تواجه السياسة الخارجيّة. وقد وجد دوره في تقديم النصح الاستراتيجيّ لمادلين بشأن الأولويّات وكانت هي تقدّر حكمته وتوجيهاته.

المسألة، وقلت، «أنت مصيب في ألا تجعلها مسألة عامّة كبيرة». كان شارون راغباً في ذلك لكنّه يرى أنّ عليّ التحدّث إلى أبو علاء أولاً. وقد فعلت ذلك وسرعان ما اتضح أنّ أبو علاء لن يتراجع. فقد كان صحيحاً من جهة أنّ عرفات لم يوافق قطّ على التصويت. كما أنّه، على غرار دحلان، كان غاضباً من كل شيء قاله الإسرائيليّون علناً ـ مشيراً إلى أنّهم كانوا يدمّرون الموقف الفلسطينيّ في الشارع وفي العالم العربيّ.

اتصلت بإسحاق ثانية وأوضحت أنّه ما من سبيل لجعل أبو علاء يتراجع عن بيانه. دخل داني ناڤيه على الخطّ وقال، إن لم يكن باستطاعته، هل يمكنك أن تقول أنت علناً أنّه سيكون هناك تصويت؟

أجبت لا، ففرصتنا الوحيدة للوصول إلى التصويت تتوقّف على عملنا بهدوء مع الفلسطينيّين. وإذا أعلنت على الملأ، لن يكون هناك تصويت ـ والاتفاقيّة لا تطلب منهم التصويت. كان ذلك مطلباً إسرائيليّاً آخر ونحن مستعدّين للمساعدة في إخراجه، لكن فقط إذا كان بوسعنا العمل بتكتّم. كان داني متفهّماً لوجهة نظري، لكنّه قال إنّ الاتفاقيّة لن تمرّ في الحكومة بدونه. وأبلغت داني أنّ علينا جميعاً التعامل مع هذا الواقع.

اتصلت بوزيرة الخارجيّة وقلت «هذا يكفي». لم أكن أعتقد أنّهم سيدعون كل شيء يفشل على هذا الأساس، وقد آن الأوان لنا لأن نرسم الخطّ الفاصل. لن أعاود الاتصال بإسحاق أو داني ـ فقد سمعا كلمتنا الأخيرة. وبعد بضع ساعات سمعت من ند ووكر، سفيرنا في إسرائيل، أنّ بيبي مستعدّ الآن لعرض اتفاقيّة واي على الحكومة. شعرت بالانفراج، لكنّني اكتشفت أنّني استرخيت قبل الأوان ثانية.

في الساعة الخامسة صباحاً تقريبا من اليوم التالي ـ ظهراً في إسرائيل، اتصل ريتشارد روث نائب رئيس البعثة في سفارتنا، وأبلغني عن وقوع انفجار في القدس. بدا أنّ اثنين قُتلا وجُرح العديد لكن لم تكن جراح أي منهم خطيرة. سقط قلبي بين أضلعي. كان بوسعي أن أرى أنّ كل شيء سيتجمّد. وقد أبلغني ريتشارد بأنّ اجتماع الحكومة عُلِّق وأنّ هناك الآن مطالب جديدة من الفلسطينيّين.

وقبيل السادسة صباحاً، اتصل ند وأبلغني أنّ القتيلين هما المفجّران وأنّه لم يقتل أحد من الإسرائيليّين. وبعد ذلك اتصل بيبي أنّه أنقذ العمليّة بتعليق اجتماع الحكومة. كان يمكن أن يخسر التصويت وذلك يعني نهاية واي. ثم قال إنّ علينا ألا نضغط عليه للحصول على موافقة الحكومة بسرعة وألا نشير بأي حال من الأحوال إلى أنّنا نعتقد أنّه يحاول إيجاد طريقة لتجنّب التصديق على واي: «سيكون ذلك خطأ كبيراً وسيكبّل يديّ».

كنت أتوقّع أن يستجمع بيبي الشجاعة بالتفجير بعد شعوره برفع كل الضغوط عنه، لكنّ المكالمة صدمتني إذ بيّنت أنّ بيبي كان يشعر بالعكس، لقد كان يشعر أنّه في موقف دفاعيّ. كان توقيت المكالمة في الساعة السادسة صباحاً يوحي بالتوتّر. كما أنّ طلبه ألا نقوم بالإيحاء بأنّه ربما يحاول انتهاز الأعذار لتجنّب تنفيذ واي لا يعدو أن يكون طلباً غريباً. فلا بدّ أنّ بيبي شعر أنّ الأمر سيبدو على هذا النحو، وكان يخشى أن نقول ذلك.

من المفارقة أنّه بثّ فيّ الشجاعة. قلت إنّنا نفهم حاجته إلى الوقت بعد التفجير، لكن كيف يتوقّع منّا أن ندفع الفلسطينيّين إلى اتخاذ إجراءات أمنيّة حاسمة إذا كان تصويت الحكومة على الاتفاقيّة مسألة مفتوحة؟ فليس بوسعنا أن نضغط على الفلسطينيّين في هذه الظروف أو ندافع عن حكومته. فقال إنّه سيمضي في التصويت في الحكومة (رغم أنّه لم يذكر متى)، لكنّه قال إنّه يحتاج بعد التفجير إلى بعض إجراءات الاعتقال العمليّة والمرئيّة من جانب الفلسطينيّين قبل أن يعود إلى الحكومة. ووافقته تماماً على ذلك، وقلت إنّنا سنضغط على عرفات في هذا الأمر.

اتخذ الفلسطينيّون في الواقع تدابير واسعة ردّاً على هذا التفجير، لا سيّما في بيت لحم، حيث تحدّد أنّ المفجّرَيْن كانا ينتميان إلى خليّة لحماس. لكنّ بيبي تصرّف أولاً هذه المرّة. فبعد التفجير بثلاثة أيام أعلن بيبي عن استعداده للتوجّه إلى الحكومة إذا كان بوسعه التحدّث إلى الرئيس كلينتون أولاً. وكان الرئيس راغباً في تلقّي المكالمة بالطبع.

برّأت المكاسب غير المتوقّعة التي حقّقها الديموقراطيّون في انتخابات نصف المدّة الرئيس علناً وصارت الحكمة التقليديّة في واشنطن الآن أنّ فضيحة مونيكا لوينسكي ستؤدّي إلى صدور قرار بالتوبيخ في مجلس النوّاب، ولكن ليس تصويتاً على توجيه اتهام. فالرأي العام لا يريد ذلك، وسينضمّ الجمهوريّون المعتدلون إلى الديموقراطيّين في مجلس النوّاب لمعارضته وصياغة تسوية تحفظ ماء الوجه ـ أو نحو ذلك كما يعتقد.

لم يعد تفكير الرئيس مشدوداً إلى مشاكله ولكن إلى بناء عمليّة السلام، فقد شعر، لا سيّما بعد واي، أنّه يلعب فيها دوراً مركزيّاً أكبر من ذي قبل. تمّ ترتيب مكالمة بيبي وكنّا أنا وساندي ومادلين وبروس وروب جالسين حول الهاتف الجهوريّ في المكتب البيضويّ مع الرئيس الذي أكّدنا له أن ليس هناك شيء إضافيّ يمكننا تقديمه إلى بيبي.

لم يخلف بيبي عادته وضغط على الرئيس لتحقيق مطلب أخير. كان بحاجة إلى إصدار استدراجات العروض الآن من أجل بناء الوحدات السكنيّة في هارحوما. مرّة أخرى كان بيبي يتطلّع إلى ذريعة للتقدّم في موضوع هارحوما ـ أولاً كان القرار بتحويلها إلى

حي يهوديّ، ثم جاءت الجرّافات لتسوية المنطقة، والآن لإرساء العطاءات على المقاولين لبدء المساكن. فقفزنا جميعاً للفت انتباه الرئيس لكي يقول لا، فقد أعطينا بيبي ما يكفي وهو لا يحتاج إلى هذه أيضاً لعرض اتفاقيّة واي على الحكومة.

لكن الرئيس لم يرَ الأمور على هذا النحو. فقد رأى أنّه تنازل بالفعل في واي وأنّه أبلغ عرفات بالأمر في ذلك الوقت دون أن تثير أي ردّ من قبله. لذا كان ردّه الابتدائيّ على بيبي في صيغة سؤال: «هل ذلك ضروريّ حقّاً للحصول على موافقة حكومتك»؟

كان جواب بيبي متوقّعاً: «نعم». وكنت أنا ومادلين واقفين قرب مكتب الرئيس نكتب له الملاحظات بغضب ليقول إنّنا لا يمكننا أن ندعم ذلك وأنّ ذلك خطأ. لكنّ الرئيس لم يكن مستعدّاً للضغط على بيبي بتلك الطريقة - وشعر بيبي بالانفراج بشكل مسموع.

شعرت أنّنا يمكن أن نحصل على شيء من بيبي - بعد التعبير عن ارتياحه - فكتبت للرئيس ملاحظة أقترح فيها أن يضغط على بيبي لكي يفرج عن السجناء المهمّين بالنسبة إلى عرفات ويفتح مطار غزّة وربما أيضا الممر الآمن - وألا «يعلن عن عطاءات هارحوما كجزء من قرار الحكومة». وافق بيبي على كل شيء سوى الممر الآمن، وقال إنّه سيبدأ باتخاذ هذه الخطوات في الأسبوع القادم ويبلغ عرفات بذلك على الفور. بعد انتهاء المكالمة، قال الرئيس، «لم نكن لنوقفه عن هارحوما الآن، لذا فكّرت أن نأخذ ما نستطيع مقابلها»(*).

كان الرئيس على حقّ، وفي النهاية أصبح الطريق ممهّداً لكي تتقدّم الحكومة. مرّة ثانية كنّا على موعد مع بضع مفاجآت غير سارّة.

كانت وزيرة الخارجيّة في نيويورك يوم الأربعاء في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر. وكان يوماً مشهوداً في واشنطن، وقد طلب منّي صديقي ألان منتز الانضمام إليه لنلعب شوط غولف في ملعب في فيرجينيا، يبعد نحو ساعة خارج واشنطن. وقد وافقت على ذلك حينما علمت أنّ الحكومة الإسرائيليّة ستصوّت على واي.

كنت أعلم أنّني سأتلقّى عدداً من المكالمات بعد التصويت، وقد اتصل بي مركز عمليّات وزارة الخارجيّة ليبلغني أنّ الحكومة وافقت على واي بتأييد 8 أصوات ومعارضة 4 وامتناع 5 .

(*) تحدّث إسحاق مولخو مع عرفات موضحاً أنّ رئيس الوزراء سيطلق سراح الأسرى ويفتح مطار غزّة في الأسبوع المقبل لكنه سيعلن أيضاً عن استدراج عروش حارحوما قريباً. لم يردّ عرفات، وأعتقد أنّه لم يفعل لكي لا يعرّض موافقة الحكومة الإسرائيليّة للخطر في بداية التنفيذ الإسرائيليّة. كما أنّ استدراج العروض بحدّ ذاته عمليّة، حيث من المرجّح أن تبدأ أعمال البناء قبل عدّة أشهر.

فوجئت بهذا التصويت. كنت أعلم أنّ بيبي لا يريد الفوز بالتصويت فحسب بل الحصول على أغلبيّة مطلقة في الحكومة. وقد فشل في ذلك. ويبدو أن استدراج عروض هارحوما لم يحدث أي فرق. كما أنّ الذين امتنعوا عن التصويت من الليكود كانوا من غير الوزراء الذين حضروا واي. بدأت أتساءل عن مدى قابليّة الحفاظ على ائتلاف بيبي إذا لم يستطع بعد كل هذه الجهود ومحاولاته استرضاء اليمين للحصول على الدعم من وزرائه الليكوديّين.

فيما كنت عائداً إلى البيت، علمت أنّ التصويت كان أكثر تعقيداً من الرقم المشار إليه. بل إنّه للحصول على هذا التصويت، كان عليه أن يعد ـ بناء على إصرار شارون ـ أن يعود إلى الحكومة قبل تنفيذ كل مرحلة للحصول على موافقتها ثانية. وهذا أمر غير معقول. فهو يعني من الناحية العمليّة أنّ الحكومة الإسرائيليّة وافقت على اتفاقيّة واي لكن لن يتمّ التنفيذ الإسرائيليّ دون تصويت آخر في كل مرحلة ـ حيث يراجعون كل جانب من جوانب الأداء الفلسطينيّ مراجعة دقيقة جداً.

كنّا قد تحدّثنا في واي مع الفلسطينيّين عن سفري إلى المنطقة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق بعد دخوله حيّز التنفيذ. وكنت أتصوّر أن أذهب إلى هناك بعد عشرة أيام من التوقيع، لكنّ العمليّة في إسرائيل جعلت ذلك متعذّراً، والآن حان وقت الذهاب لكن ليس لوضع واي موضع التنفيذ. فقد كانت الولايات المتحدة ستشنّ حملة قصف مكثّفة على العراق، وأرادني ساندي ومادلين أن أتوجّه إلى إسرائيل لكي أمسك بيد بيبي.

العراق يتدخّل

كان العراقيّون يعرقلون الأونسكوم في أداء مهمّة التفتيش منذ آب/أغسطس، وأعلنوا في 31 تشرين الأول/أكتوبر أنّهم لن يقدّموا مزيداً من التعاون. وبدلاً من بدء بناء القوّات في العلن، كما فعلنا في كانون الثاني/يناير الماضي، مع تهديدات معلنة جدّاً، كنّا نقوم بهدوء بحشد التأييد من دول الخليج لضربات جويّة مكثّفة ونعمل في مجلس الأمن لإزالة احتمال رفع العقوبات طالما أنّ العراقيّين يرفضون السماح بأعمال التفتيش في العراق. وقد أُبلغ الروس والفرنسيّون أنّ الطريقة الوحيدة لمنع توجيه ضربات جويّة ضدّ صدّام هي أن ينجحوا في حمله على معاودة الأونسكوم عملها دون شروط. وقد رفض صدّام كل نهج التسوية. وبالتالي لم يشعروا بالحاجة إلى الدفاع عنه أو عرقلتنا.

فجأة صارت البيئة مختلفة جداً لتوجيه ضربة عسكريّة ضدّ العراق ـ وهي بيئة

عزّزتها اتفاقيّة واي، فقد بدا الآن أنّ التقدّم يتمّ لصالح الفلسطينيّين. وقد بدّل ذلك المزاج في العالم العربيّ.

المشكلة الوحيدة هي أنّ تركيز بيبي على احتمال توجيه ضربة عراقيّة إلى إسرائيل كان يصرفه عن تنفيذ واي أو يعطيه ذريعة لعدم القيام بذلك. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تزيد ضرباتنا ضدّ العراق من حاجة الفلسطينيّين إلى أن يظهروا للعالم العربيّ أنّهم يحصلون في الواقع على شيء من الاتفاق الذي توسّطت أميركا للتوصّل إليه.

كان لديّ كل هذه الكرات التي ألعبتها، وشعرت أنّ عليّ أن أبلغ بيبي وعرفات قدر الإمكان باحتمال الضربات الجويّة. وكنت هنا محدوداً بمتطلّبات سريّة العمليّات. من الواضح أنّ العراقيّين لم يكونوا يعتقدون أنّنا سنضرب، وكان علينا أن نكون حذرين لكي لا نقدّم سبباً يدفعهم إلى الاعتقاد عكس ذلك. وإذا أبلغنا بيبي، فسوف توضع كل إسرائيل في حالة تأهّب، وإذا أبلغنا عرفات فإنّنا نخاطر بأن يعلم صدّام بالأمر.

لكنّ إسرائيل هي حليفنا ولدينا واجب يدفعنا إلى إبلاغ رئيس الوزراء، على الأقل لأنّنا نعتقد أنّ هناك احتمالاً لأنّ يضرب العراق إسرائيل بالصواريخ كما فعل في سنة 1991. وصلت إلى إسرائيل بعد ظهر يوم الجمعة، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وكنت قد أُمرت بأن أُبلّغ بيبي عندما أقابله أنّ عليه أن يعتبر ذلك بمثابة إخطار متقدّم وأنني لا أعرف متى ستبدأ الضربة. ولم أكن أعرف في الحقيقة، لكنّني أُبلغت أيضاً بعد مقابلة عرفات صباح يوم السبت أنّ عليّ أن أقابل بيبي ثانية بعد ظهر يوم السبت. وقد فهمت من ذلك أنّ الضربات ستبدأ في وقت ما من مساء السبت.

قابلت بيبي في مكان إقامته بعد بداية عطلة السبت. وتوجّهنا إلى مكتبه تاركين سفيرنا ند ووكر وإسحاق مولخو في غرفة الجلوس(*). وعندما جلسنا، سأل مزهوّاً، «هل أنت هنا لتجالسني، مثلما فعل إيغلبيرغر مع شامير»(**). وعندما أجبت «نعم»، بدا مذهولاً بل كمن أُخذ على حين غرّة. وأصبح على الفور عدائيّاً أكثر قائلاً من غير تفكير تقريباً، «إذا ضُربنا فسنردّ الضربة. علينا القيام بذلك. فإذا ضُربنا ثانية بالصواريخ ولم نردّ، نفقد قدرتنا على الردع».

(*) كان ند ووكر قد حلّ محل مارتن سفيراً في إسرائيل عندما أصبح مارتن مساعد وزيرة الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى.

(**) كجزء من السعي لإظهار الدعم ولكبح إسرائيل من الانتقام أثناء حرب الخليج 1991، أُرسل نائب وزير الخارجيّة إيغلبيرغر إلى إسرائيل.

توقّف قليلاً كما لو أنّ الكاسيت قد وصل إلى نهاية الجانب الأوّل، ورددت بالقول، «افعل ما عليك القيام به. فلن أبلغك بما يجب عليك القيام به من أجل أمن إسرائيل. لكنّني أطلب منك التفكير بما يلي. أولاً لن تضعف قدرتك على الردع إذا لم يكن النزاع يعنيك. فالعراق سيضربك بسببنا لا بسببك. وأنت موجود تحت مظلّتنا لأنّنا نقوم بضربهم لا لأنّك ضعيف. ثانياً، يمكننا أن نتفهّم إذا ما ضربتم بأسلحة غير تقليديّة بأنّه لن يكون هناك ضبط للنفس من جانبكم. لكن إذا ضُربتم بصاروخ تقليديّ ولم يحدث سوى إصابات قليلة، إن حدث، فلماذا تردّون الضربة عندئذ؟ لن تكسبوا شيئاً، لكنّكم قد تنجحون في جعل صدّام يفلت من عقاله فيما قمنا بعزله. ثالثاً، إذا ضربتم، نطلب منكم على الأقل أن تبلغونا قبل أن تتخذوا أي إجراء».

استمع إليّ ثم اختار كلماته بعناية قائلاً إنّهم إذا ضُربوا وكان عدد الإصابات قليلاً، ليس عليهم أن يردّوا بالضرورة - رغم أنّ ذلك ليس «التزاماً» بعدم الردّ. وأنّهم سيبلغوننا قبل أن يفعلوا أيّ شيء. قلت «لا بأس في ذلك».

سألني بعد ذلك عن موعد الضربة، فأبلغته أنّني لا أعرف. فتفحّصني محاولاً أن يحدّد إن كنت أعرف حقّاً أو أنّني لن أبلغه فحسب. ثمّ قال لي إنّه يعتقد أنّنا سنضرب صدّام في تلك الليلة. وقلت له ثانية إنّني لا أعرف، لكنّني أفترض أنّ الرئيس سيتصل به قبل بدء الضربات.

بدأ بيبي بعدئذ يركّز على الأهداف التي يجب أن تضربها الولايات المتحدة كأفضل طريقة للنيل من صدّام، محاولاً أن يفكّر من خلالي بالأهداف التي لها أبلغ الأثر على الزعيم العراقيّ.

أبلغته أنّنا نفكّر في ضربات مكثّفة جدّاً لن تستمر أربعين ليلة قبل الحرب البريّة، خلافاً لحرب الخليج، لكنّها ستدوم بضعة أيام وتشمل أهدافاً تُضعف قدرة صدّام على استخدام أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن تقويض نظامه.

عند هذه النقطة سألني إن كان علينا أن نغطّي أي شيء آخر. فقلت له إنّني أريد التحدّث عن مزرعة واي. وأمضى بضع دقائق يخبرني عن أنّه مستعدّ لتنفيذ واي لكن عليه أن يعود إلى الحكومة. واعترف أنّ الفلسطينيّين يعملون فيما يبدو على الأمن، لكن عليه أن يظهر أنّ الفلسطينيّين أوفوا بكل التزام من التزاماتهم. كنت أشعر أنّه مشغول الآن بالعراق وليس بواي. أبلغته أنّني سأقابل عرفات غداً وسأراه بعد ذلك.

اتصلت بمارتن في واشنطن من مقرّ إقامة قنصلنا العامّ على خطّ مؤمّن وقدّمت

تقريراً عن الحوار، وأبلغني مارتن أنّ الضربة ستكون في السادسة مساء يوم السبت بتوقيتي. وبعد أن وصفت اهتمام بيبي بطبيعة الضربات، وسألت إذا كان بوسعي إحضار دوك فوغلسونغ ـ وهو جنرال في سلاح الجوّ بثلاث نجمات أرسل كضابط ارتباط إلى الجيش الإسرائيليّ ـ معي لإطلاع بيبي على ما نقوم به. قال مارتن إنّه لا يرى مشكلة في ذلك لكنّه سيسأل.

سألته أيضاً عن المدى الذي أبلغه مع عرفات. فقال مارتن لا أحد يريدني أن أذهب بعيداً جدّاً مع عرفات. فقلت إنني سأبلغه ما تقوله الأخبار الآن: وتحديداً أنّ سحب عيال العاملين في سفارتينا في إسرائيل وبغداد وانسحاب العاملين في أونسكوم من العراق، وأنّ أياً من ذلك لن يحدث لو لم نكن في مرحلة خطيرة جدّاً. وسأضيف أنّ بوسعه أن يستخلص النتائج، لكن في غياب تراجع صدّام فمن الصعب عليّ أن أرى كيف يمكن تجنّب الضربات ضدّ العراق. اعتبر مارتن أنّ ذلك جيّد لكنّه أوضح ألا أبلغ أحداً آخر ـ حتى سفيرنا الذي سيصحبني أنا ودوك إلى لقاء بيبي.

كان ذلك يعني ألا أبلغ فريقي ـ آرون وجون ونيك وجمال ـ وهو ما وضعني في موقف صعب. كان الجميع في إسرائيل قلقين من احتمال الضربات الصاروخيّة العراقيّة بأسلحة كيميائيّة أو بيولوجيّة، وسنكون معرّضين لخطر هذه الهجمات إذا ما ضربت الولايات المتحدة العراق. هنا كنت أعلم أنّنا على وشك أن نضرب ولم يكن بوسعي أن أبلغ أقرب الأشخاص إليّ بأنّنا يمكن أن نواجه هذا الخطر ـ وكنت أشعر بالمسؤوليّة عن سلامتهم. لم يكن أحد في هذه المجموعة ليشكو، لكن أليس من حقّهم أن يعرفوا؟ وفيما كان عليّ أن أعيش مع الشعور بالذنب في هذا الصدد، اخترت أن أستأمن جمال فقط على السرّ لأنّه سيرافقني لمقابلة عرفات. وكنت أريد أن تبقى تعليقاتي لعرفات في حدود التعليمات التي تلقّيتها ولكن على ألا تضعني في موقف يسمح لعرفات فيما بعد أن يدعي أنّني كذبت عليه. سيقوم جمال بالترجمة وسوف نتوصّل معاً إلى التوازن الضروريّ (من قواعدي الأخرى في المفاوضات: لا تكذب البتّة. لست ملزماً بإبلاغ الحقيقة كاملة، ويمكنك التلاعب بالتأكيد، لكن يجب ألا تكذب البتّة. فسوف يعود ليلاحقك).

بدأت أبلغ جمال بالتعليمات التي تلقّيتها وما الذي أعتزم قوله لعرفات، وأخيراً أنّ الضربة ستقع في الليلة التالية. كان جمال يعرف كل شيء عن الضربة، وعن تفاصيلها ومدّتها ـ بل إنّه كان يعرف هنا أكثر مما أعرف لأنّه كان مع وزير الدفاع وليام كوهين في الخليج كمترجم فيما كان يبلغ الزعماء الخليجيّين بخططنا. لكنّه لم يكن يعرف أنّها مقرّرة

هذه الليلة، وكان متألّماً لأنّه لا يستطيع إبلاغي.

أبلغني عن خوفه الكبير: إنّ ذلك سيكون نهاية التنفيذ. رأى أنّ بيبي سينتهز الضربة كعذر قائلاً إنّه لا يستطيع أن ينفّذ في مثل هذه الظروف، ولن يكون أمام عرفات أي خيار سوى وقف التنفيذ. قلت، «إنّنا سنمضي قدماً في توجيه الضربات، وعلينا أن نقوم بأفضل ما في وسعنا. وسيسهل علينا الأمر لأنّ الضربات ستستمرّ بضعة أيام فحسب. فكّرْ في الأمر: إذا أوقف بيبي التنفيذ، ماذا سيكون عذره بعد أن تصرّفنا؟ وسنكون في موقف أقوى للإصرار على وجوب تنفيذ التزاماته».

قال جمال، «حسناً يا دنيس، سنرى».

في صباح اليوم التالي ذهبنا لمقابلة عرفات في رام الله. بدا انزعاجه واضحاً عندما شرحت الموقف في العراق. وأمل بحزن تقريباً أن نجد طريقة سلميّة للخروج من الموقف، لكنّني أحسست أنّ هذه المسألة ثانويّة بالنسبة لانشغاله بتنفيذ واي، رغم أنّه يعتبرها مشكلة كبيرة بالنسبة إليه ـ على عكس بيبي تماماً.

وبناء على ذلك أبلغته أنّني سأعمل مع صائب على تفاصيل التنفيذ من جانبه لأضمن عدم وجود ذريعة لكي لا ينفّذ الإسرائيليّون التزاماتهم. وافق على ذلك وتناولنا الغداء مع المجموعة ـ رفاقه ورفاقي.

غادرنا رام الله في وقت متأخّر قليلاً عما هو مخطّط وانفصلت عن فريقي وتوجّهت إلى مقرّ إقامة القنصل العامّ حيث طلبت من دوك وند مقابلتي هناك لتأمين غرفة اجتماع ـ وهي منطقة محكمة الإغلاق يمكن أن تجرى فيها المحادثات بوجود دفاع ضدّ التنصّت الإلكترونيّ.

كانت الساعة الرابعة إلا ربعاً بعد الظهر عندما وصلت وانضممت إلى زملائي في غرفة الاجتماعات. كنّا سنقابل بيبي في الرابعة وأبلغت الآن ند بما عليّ أن أقول لبيبي. وسألت دوك إذا كان سمع أي شيء عن تغيّر خطّة الهجوم في الساعة السادسة. فقال لا. وسألت إذا كان قد سمع أي شيء يوحي بما إذا كان عليه أن يطلع بيبي أم لا، وقال لا. فأبلغته أنّني لم أتلقّ ردّاً من مارتن لكنّه افترض عدم وجود مشكلة في قيام دوك بتقديم مثل هذه المعلومات الموجزة إلى بيبي. كانت الساعة تشير إلى الرابعة إلا ثماني دقائق تقريباً وعلينا أن نذهب، لكنّني قلت إنّني غير مرتاح بشأن تقديم دوك المعلومات الموجزة دون أن أسمع صراحة أن لا مانع من أن يقوم بذلك. شعر دوك بارتياح كبير، فالأمر فيما يتعلّق به عائد إليّ، وإذا ما اعتقدت أنّ من المعقول أن يقوم بتقديم المعلومات الموجزة إلى

بيبي فلا بأس، وإن كان لا فمرحى.

سأل ند، مشيراً إلى الوقت، إذا ما كنت أشعر حقّاً بوجوب الاتصال بمارتن ثانية. فقلت، «إنّها عطلة السبت، وبوسع بيبي الانتظار بضع دقائق وإنّني سأشعر بالراحة إذا عرفت أنّ واشنطن توافق على ذلك». اتصلت بمارتن وكان يتحدّث بالهاتف مع والت سلوكومب، وكيل وزير الدفاع. فدخل على الخطّ وسأل إذا كان بوسعي الانتظار، وأبلغته أن في ذلك مشكلة لأنّ من المفترض أن أقابل بيبي خلال خمس دقائق. فطلب أن أنتظر قليلاً، «دعني أنهي حديثي مع والت، فهو يتعلّق بما إذا كان يجب أن تخبر بيبي بأي شيء الآن».

نظرت إلى دوك وند وقلت، «عجباً»؟ السبب الوحيد الذي يدعوني للاتصال هو معرفة إذا ما كان تقديم معلومات موجزة من قبل دوك مقبولاً. والآن عندما كان يجب علي أن أكون في الخارج لولا أنّني اتصلت، يبدو أنّ هناك شكوكاً بشأن ما إذا كان عليّ أن أبلغ بيبي بأي شيء. عاد بيبي إلى الخطّ وأبلغني أنّ كوفي أنان أرسل رسالة إلى صدّام يبلغه فيها ما المطلوب منه لتجنّب الأزمة وأنّه تلقّى الآن ردّاً يشعر كوفي أنّه جادّ. ونتيجة لذلك، رغم عدم تغيّر أي شيء في هذه المرحلة، فقد تتغيّر الأمور ـ وربما لن توجّه الولايات المتحدة الضربة ـ وأنّ عليّ أن أبلغ بيبي عن اجتماعي بعرفات وعدم بحث العراق. أبلغت مارتن «أنّني فعلت حسناً باتصالي، فقد كنت على وشك إبلاغ بيبي بموعد الضربة».

وعندما توجّهت إلى منزل بيبي، اتصل مارتن وأبلغني أنّ كوفي أعلن على الملأ أنّ الردّ العراقيّ جادّ وأنّه سيقدّم تقريراً إلى مجلس الأمن ـ رغم أنّ واشنطن ترى أنّ الردّ العراقيّ غير كافٍ وأنّنا قد نمضي قدماً في أربع وعشرين ساعة. أبلغته أنّ عليّ الدخول لمقابلة بيبي، لكنّه كان يضحك على نفسه إذا اعتقد أنّنا سنمضي قدماً بالضربة المزمعة في هذه الظروف.

لم أكد أدخل منزل رئيس الوزراء حتى قفز بيبي متوجّهاً نحوي. فقد أُبلغ أنّه سيتلقّى مكالمة من الرئيس خلال ساعة. هل سيتّصل الرئيس بي والصواريخ في الهواء؟ هل يعتبر ذلك تحذيراً عادلاً؟ أبلغته أنّني لا أعرف ثمّ أفدته عن أخبار كوفي أنان. كانّ ردّ بيبي مماثلاً لردّي: ذلك يعني أنّها لن تحدث الآن. وبدا عليه الارتياح واضحاً إذ لن يكون عليه أن يواجه الصواريخ العراقيّة التي توشك أن تضرب إسرائيل. لكنّه حزن أيضاً لخسارة فرصة ملاحقة صدّام وإسقاطه. وأخذ يسدي إليّ النصح معلناً أنّ النظام يجب إسقاطه وأنّ «علينا أن نكون جسورين».

اقترحت أن نكون شجعاناً بشأن تنفيذ واي. وقال إنّه سيتوجّه إلى الكنيست يوم

الثلاثاء ثم إلى الحكومة يوم الأربعاء أو الخميس لكي يتمكّن من بدء التنفيذ - والأمر معلّق بالطبع على أن يكون الفلسطينيّون قد أنجزوا كل ما يتوجّب عليهم. أبديت له قلقي من أنّه يؤجّل ما كان قد نقله إلى عرفات بشأن توقيت فتح المطار وإطلاق السجناء. فقال بيبي إنّه لا يستطيع التحرّك بسرعة أكبر.

قد يكون ذلك صحيحاً، لكنّ بيبي يتمسّك بتنفيذ الفلسطينيّين كل بند في الوقت المحدّد - مهما كان صغيراً - فيما يعتبر وعوده والتزاماته بمثابة أمور مناسبات تنفّذ متى سمحت الظروف بذلك. بعبارة أخرى، جدول واي الزمنيّ ينطبق على عرفات، لكن ليس عليه.

أنهيت اجتماعيّ قائلاً إنّني سأراجع كل الالتزامات الفلسطينيّة معهم لكن عليه أن ينفّذ ما وعد به. وقال إنّه سيفعل على أساس ما شرحه.

أبلغني مارتن لاحقاً في مقرّ القنصل العامّ أنّ الردّ العراقيّ لم يكن جادّاً في نظر البيت الأبيض وأنّ الخطّة «معلّقة» ليوم واحد. سألته إن كان يؤمن بذلك حقّاً، وقال إنّ ذلك هو الاعتقاد العامّ. قلت إنّكم تفرطون في التحدّث معاً. فما من سبيل للمضيّ قدماً الآن كان كوفي أنان يقول إنّ هذا ردّ جادّ. فقال لا تكن واثقاً جدّاً.

لكن لم يكن لديّ أي شكوك. وكما تبيّن لاحقاً، قمنا بتوجيه ضربة عسكريّة ولكن ليس قبل مضيّ شهر آخر - بعد أن أخلف صدّام وعوده بالتعاون مع المفتّشين ثانية.

عودة إلى التنفيذ

كما وعدت عرفات، اتصلت بصائب للحفاظ على التنفيذ الفلسطينيّ على المسار. التقينا بمفردنا على شرفتي في فندق هلتون في وسط مدينة القدس. قلت «صائب، إنّنا هنا على هذه الشرفة، هل أنت جادّ فعلاً»؟ فقال «إنّنا جادّون يا دنيس. إنّنا نعرف أنّ حكومة بيبي لا يمكن أن تعمّر. وهي لا تزال قائمة لأنّ حزب العمل يريد ذلك. إنّنا نودّ تنفيذ واي قبل أن تسقط الحكومة. أبلغْنا ما الذي علينا أن نفعله وسنجد طرقاً لفعل ذلك».

كنت كمن يدفع باباً مفتوحاً. لقد كان مصمّماً تماماً على فعل ما هو ضروريّ وكان يطلب مساعدتنا في تحديد المشاكل المحتملة. وقد فاجأني ذلك. لا شكّ أنّ بيبي غير حصين، لكنّني لم أكن أرى أنّ حكومته على شفير الانهيار. سألت صائب لمَ يعتقد ذلك، فأجاب إنّ بيبي كان يخسر التصويت في كل قضيّة تعرض على الكنيست، بصرف النظر عن تفاهتها، إلا عندما ينقذه حزب العمل. لقد كان حزب العمل مستعداً لإنقاذ بيبي عند التنفيذ، لكنّه يملك في النهاية الأصوات التي تسقط حكومته، ولن يذرف الفلسطينيّون

الدموع عليه: فبيبي لن يكون قادراً أبداً على التفاوض بجدّيّة على الوضع الدائم وسيقارب الفلسطينيّين دائماً على أنّهم عدوّ لا شريك. لكنّ تنفيذ واي - وهي اتفاقيّة صنعها هو - سيبني أغلبيّة في إسرائيل من أجل السلام وذلك يصبّ في مصلحة الفلسطينيّين. وكان من الضروريّ أيضاً أن يرى الشارع الفلسطينيّ أنّ الأرض سترجع ثانية وأنّ العمليّة يمكن أن تنجح. والسلطة الفلسطينيّة بحاجة إلى ذلك لمقارعة حماس.

كان ذلك نقاشاً رائعاً. وقد جعلني تحليل صائب أعي توقّعات حكومة بيبي. وشجّعتني نتائج التنفيذ شريطة أن نستطيع تمريره في حكومة بيبي. أبلغته أنّنا قد نحتاج إليه لإقامة قناة اتصال هادئة بالإسرائيليّين لحل أي مشكلة. وقال إنّه يفضّل أن يتعامل مع كل ذلك عبر الأميركيّين لحماية نفسه. قلت إنّنا سنلقي نظرة على ما أنتجه بشأن مرسوم منع التحريض والبيان القانونيّ لمصادرة الأسلحة غير القانونيّة - وهما المجالان اللذان يتوجّب على الفلسطينيّين فيهما أن يصرّحوا علناً بما سيفعلونه على الفور - لكن «لا تستبعد الاجتماع بهم دون ضوضاء لحل أي خلافات محتملة». فوافق صائب.

عندما قابلت داني ناڤيه، اقترحت عليه الأمر نفسه. وكان ردّه مماثلاً لردّ صائب. قم بذلك أنت. وقد أثبتت القناة الخاصّة أنّها ضروريّة في الواقع. وبذل صائب جهداً صادقاً في كل مجال، لكنّني كنت أعلم أنّ مسوّداته ستكون عامّة جدّاً بالنسبة للإسرائيليّين. أبلغت داني أنّ ما فعله صائب كان معقولاً وأنّه إذا لم يكن يفي تماماً بما تريده حكومته، فعليه هو وصائب أن يحلاّ ذلك بتكتّم. وقرّرت الاتصال بنتنياهو وعرفات لإبلاغهما الفكرة نفسها.

وفيما كنت أهمّ بالاتصال ببيبي، اتّصل بي مذعوراً. كان يصيح تقريباً على الهاتف، وسألني هل سمعت ما قاله عرفات؟ قلت له لا. فأبلغني أنّ عرفات كان يتحدّث إلى مجموعة من فتح وقال إنّ القدس عاصمتهم وأنّهم سيلجأون إلى السلاح للحصول على حقوقهم فيها. أبلغت بيبي أنّني لا أستطيع أن أصدّق أنّ عرفات قال ذلك. طلب مني بيبي التحقّق من ذلك بنفسي، لكنّه لا يمكنه أن يمضي قدماً ما لم يصحّح ذلك.

اتصل مولخو بعد قليل وقرأ عليّ ما قاله بدقّة. وفي حين أنّ الكلام لم يكن مباشراً ومثيراً للخوف كما وصفه بيبي، إلا أنّه ترك انطباعاً بأنّ عرفات يدعو إلى «حمل السلاح» إذا اعتقد أحد أنّ الفلسطينيّين سيمنعون من «حقوقهم في الصلاة في القدس». وسرد مولخو ما الذي على عرفات أن يقوله في تراجعه لكي يلين بيبي: أنّه لا توجد دعوة إلى حمل السلاح، ولا يوجد مكان للتهديدات، وأنّ كل الخلافات يجب حلّها على طاولة المفاوضات.

لكنّ مولخو كان يريد ثانية أن أتدخّل. أبلغته أنّ لديه قناة خاصّة، وأنّ عليه استخدامها. وقلت إنّ توسّطي في هذه القضيّة غير مفيد لهم، فلا الإسرائيليّون ولا الفلسطينيّون بحاجة لأن يبدو الأمر كأنّه تراجع بضغط منّي.

وافق مولخو وذهب للعمل، وبعد تسعين دقيقة أخرج بياناً مقبولاً من الجانبين. في هذه الأثناء كنت متوجّهاً لرؤية عرفات في مقرّه في رام الله. وعندما وصلت، صافحني صائب وقال لي إنّ عرفات ظهر للتوّ على التلفزيون الإسرائيليّ وتراجع عن تصريحه. وبسبب ذلك، لم يعد لديّ ما أقوله سوى الإشارة إلى أنّ عليه ألا يدلي بتصريحات يمكن أن تفسّر بسهولة على أنّها تحرّض على العنف، ولذلك اخترت أن أركّز الاجتماع على قضيّة السجناء، مذكّراً عرفات بأنّ السجناء الذين سيطلقهم بيبي لن يكونوا جميعاً أمنيّين وأنّنا سنواصل العمل على القضيّة(*). وكما تبيّن لاحقاً، لم يكن تراجع عرفات مباشراً أو واضحاً بقدر ما ألمح به صائب إليّ. فبينما كنت عائداً بعد اجتماعي بعرفات، اتصل مولخو ليوضح لي الأمر وكان عليّ أن أوافقه. وأبلغت مولخو أنّني سأقابل أبو علاء بعد قليل وأطلب منه الحرص على أن يدلي عرفات بالبيان الصحيح في الصباح. وقد تولّى أبو علاء الأمر ورضي بيبي ومولخو.

أزيلت عقبة أخرى من طريق التنفيذ. وأزيلت العقبات الأخيرة عندما توصّل داني وصائب إلى تفاهمات بشأن مرسوم منع التحريض والإطار القانونيّ لمصادرة الأسلحة.

كنت مستعدّاً للعودة إلى الولايات المتحدة. تركت آرون ميلر لمساعدة داني وصائب عند الضرورة. ولم يكن مولخو ولا بيبي مرتاحين لمغادرتي، لكنني أبلغتهما أنّهما ليسا بحاجة إليّ لكي تتمّ المباشرة بالتنفيذ. لكنّهما لم يقتنعا. أما آرون، وكان مقتنعاً بأنّ أزمة ما ستقع ولن يمكنّوا من التنفيذ، فقد دُهش كيف تمّ كل شيء بسلاسة في الأيام الثلاثة التالية: فقد تعاون صائب وداني وعملا على حل أي مشكلة تظهر. وذهب ضبّاط كبار من الجيش الإسرائيليّ وأطلعوا عرفات على المواقع الدقيقة لإعادة الانتشار الابتدائيّة من 2 بالمئة من المنطقة (ج) وإعادة الانتشار الإضافيّة من 1.7 بالمئة من المنطقة (ب). وعندما برزت مشكلة في اللحظة الأخيرة عند الجيش الإسرائيليّ استجابة لشكاوى المستوطنين، وتمّ تغيير الخطط التي أبلغت بالفعل إلى عرفات، أعيد حل هذه المشاكل من قبل الضباط الأمنيّين في كلا الجانبين. بل إنّ تقارير آرون كانت تتميّز بالحماسة الشديدة، مشيراً إلى أنّ

(*) كان هدفي تكييف عرفات مع ما سياتي، فقد تذكّرت تحذير دحلان في واي، وخشيت أن تتحوّل هذه القضيّة إلى مشكلة ـ وهو ما تبيّن أنّه في محلّه.

هذه هي الطريقة التي يفترض أن يتمّ العمل بها.

بروز مشكلة السجناء وتغيّر حسابات بيبي

سرعان ما تفجّرت مشكلة السجناء لسوء الحظّ. قبل أن أغادر، حاولت إنشاء قناة يبحث من خلالها الجانبان مَنِ الذي يهمّ الفلسطينيون إطلاقه وإلى أي حدّ يمكن أن يذهب الإسرائيليّون في تلبية الأولويّات الفلسطينيّة. وقد جمعت أبو مازن ودحلان مع أفيغدور كهلاني، وزير الأمن الداخليّ الإسرائيليّ. وقبل أن أفعل ذلك، تحدّثت إلى كلا الجانبين مبيّناً أنّ القضيّة لا تتعلّق بالسجناء السبعمئة والخمسين الذين تمّ العهّد بإطلاقهم في واي، بل في كيفيّة التعامل مع التعاريف المختلفة للأسرى «الملطّخة أيديهم بالدماء». وبدون ذلك لن تفرج إسرائيل قطّ عن السجناء المهمّين بالنسبة إلى الفلسطينيّين.

كان الفلسطينيّون يرون أنّ فئة الذين «تلطّخت أيديهم بالدماء» تنطبق على عدد محدود من السجناء الذين ارتكبوا جرائم فظيعة. ورأى الإسرائيليّون أنّها تنطبق على كل من كان له علاقة بالهجوم على إسرائيليّ حتى بصورة غير مباشرة. ولم يكن هناك طريقة واضحة لجسر هذه الهوّة، ونتيجة لذلك اقترحت على الجانبين أن يراجعا لائحة السجناء اسماً اسماً. كنت أشكّ، كما أبلغت كهلاني، بأنّ الإسرائيليّين قد جمعوا السجناء من فئات مختلفة جدّاً معاً، الجرائم والتهديد معاً تحت عنوان «من تلطّخت أيديهم بالدماء». قيّموا السجناء واحداً واحداً ودعوا الفلسطينيّين يطرحون قضيّة كل من يريدون إطلاق سراحه. لم يكن كل السجناء بالأهميّة نفسها ـ ونهج الاسم إثر اسم يمكن أن يجعل القضيّة أكثر سهولة. وقد وافق أبو مازن ودحلان وكهلاني جميعاً على هذا النهج قبل الاجتماع معاً.

لكن عندما اجتمعوا معاً، ركّزوا على الأعداد أكثر من التركيز على العمليّة. كان أبو مازن وكهلاني حسني النيّة لكن كما اكتشفت لاحقاً يتجاوز أحدهما الآخر في الكلام: كان أبو مازن يعتقد أنّ كهلاني سيزيد عدد السجناء الأمنيّين في البداية ووعد كهلاني بالمحاولة لكنّه شعر أنّه يستطيع أن يكون أكثر تجاوباً مع الوقت. وأبلغني دحلان أن تأجيل الإفراج عن السجناء أفضل من حدوث سوء تفاهم بشأن هذه القضيّة. لكن لم يكن أي من بيبي أو عرفات يريد التأجيل.

وفي نظرة استرجاعيّة إلى الماضي، كان يجدر بي أن أحاول جاهداً التوصّل إلى تفاهم بشأن من سيفرج عنهم في كل مرحلة من المراحل الثلاث للإفراج عن السجناء. وقد عقّد عاملان التوصّل إلى تفاهم.الأول أنّ الفلسطينيّين أفرطوا في الترويج لقضيّة الإفراج عن

السجناء. فقد ادعى عرفات بعد أن رأى مقدار شعبيّة هذا الجزء من اتفاقيّة واي عند الرأي العامّ الفلسطينيّ، أن السجناء السبعمئة والخمسين الذين سيفرج عنهم سيكونون من السجناء الأمنيّين والسياسيّين. وعندما التقيت به في هذه الرحلة وأوضحت له أنّنا لا نستطيع دفع بيبي إلى الإفراج عن 250 أسيراً سياسيّاً في المرحلة الأولى، وأنّ مفتاح الحلّ هو تذليل المصاعب المتعلّقة بقضيّة «من تلطّخت أيديهم بالدماء» وأنّنا سنتابع العمل على القضيّة، كان متجاوباً. لم يكن يتطلّع إلى خلق المشاكل، بل إنّه كان مسروراً في الواقع لتكشّف الاتفاقيّة.

لم يكن عرفات يتطلّع في الحقيقة إلى إثارة المشاكل. وقد رأى في التنفيذ شيئاً جيّداً، لكنّه كان ينظر أيضاً إلى الجائزة الكبرى. فقد أدرك أن الزيارة الرئاسيّة إلى غزّة كانت مكسباً استثنائيّاً للفلسطينيّين، يرمز إلى تقدّمهم نحو الدولة. وكان من المنتظر أن تتمّ في الأسبوع السادس من الجدول الزمنيّ، وهو لن يفعل أي شيء يمكن أن يعرّض زيارة الرئيس للخطر.

وفي حين أنّ عرفات كان يقلّل من شأن التفجّر المحتمل لقضيّة السجناء، كان دحلان يخالفه في ذلك. كان يرى أنّها تؤثّر على قاعدته في الشارع. ويخشى أن تستغلّ حماس القضيّة لتضعفه. كان يفضّل أن يؤخّر حدوث إفراج يمكن أن يعرّضه للانتقاد. لكنّني أخذت الدليل من ردّ عرفات ولم أكترث لإشارات دحلان المحذّرة.

لعلّها المرّة الأولى التي لا يكون فيها بيبي مهتمّاً بالتأخير. كان يريد أن يظهر أنّه يمتثل لاتفاقية واي. لكنّ ذلك لم يكن يعني أنّه منفتح على تغيير خليط السجناء، لا سيما بعد أن لقي دعماً ضيّقاً من الحكومة للمضيّ قدماً في المرحلة الأولى من التنفيذ (فاز بيبي في التصويت على مرحلة التنفيذ بتأييد 7 أصوات ومعارضة 5 وامتناع 3 وتغيّب 2 ـ امتنع ناتان شارانسكي بسبب عدم ارتياحه لعدم وجود تفاهم واضح بشأن السجناء).

ولسوء الحظّ، عندما أفرج الإسرائيليّون عن الـ 250 معتقلاً كما هو مطلوب في المرحلة الأولى، كان 100 منهم معتقلين سياسيّين و150 مجرمين. وثارت ثائرة أسر المعتقلين الباقين الذين كانوا يتطلّعون إلى ملاقاة أحبّائهم منذ قمّة واي. فأضرب بعضهم عن الطعام، وبدأ بعضهم الآخر بالتظاهر. وسرعان ما سيطرت فتح على هذه المظاهرات، حيث كان دحلان في غزّة والرجّوب في الضفة الغربيّة يسيّران الأمر لاستباق احتمال أن تجعل حماس من هذه القضيّة قضيّتها. وسرعان ما صارت المظاهرات تخرج يوميّاً في الأراضي [المحتلّة] لترشق المواقع المتقدّمة للجيش الإسرائيليّ بالحجارة فيردّ الجيش

الإسرائيليّ بالقنابل المسيلة للدموع. كان المزاج مفعماً بالمرارة في كلا الجانبين، حيث عرفات في موقف دفاعيّ وحكومة بيبي تعتبر المظاهرات خرقاً لاتفاقيّة واي.

بيبي يعلّق تنفيذ واي

في 2 كانون الأول/ديسمبر، وقع حادث بشع خارج رام الله. فقد اقترب مستوطن وجنديّ إسرائيليّ شابّ بسيّارتهما كثيراً من مسيرة تطالب بالإفراج عن المعتقلين فهاجم عدد من المتظاهرين سيّارتهما. قُذفت السيّارة بالحجارة وضُرب الاثنان. وتمكّن كل منهما من الهرب مع أنّ بندقيّة الجنديّ انتُزعت (أعادت الشرطة الفلسطينيّة البندقيّة إلى الإسرائيليّين لاحقاً). وقع كل ذلك أمام كاميرات المصوّرين وعُرضت الأفلام على التلفزيون الإسرائيليّ والسي إن إن. لم أكن قد رأيت أيّ شيء عندما اتصل بي داني ووصف الحادثة وقرار الحكومة الإسرائيليّة المصغّرة.

ردّت حكومة بيبي المصغّرة بالإعلان أنّ إسرائيل ستعلّق تنفيذ اتفاقيّة واي إلى أن يُلبَّى عدد من الشروط. وكان أهمّ هذه الشروط أن تنبذ السلطة الفلسطينيّة نيّتها إعلان الدولة، وأن توافق على الإفراج عن المعتقلين وفقاً للشروط التي أعلن عنها الإسرائيليّون، ما يعني عدم الإفراج عن أيّ «ممن تلطّخت أيديهم بالدماء»، وأن يوقف الفلسطينيّون كل المظاهرات بشأن قضيّة السجناء.

لا شكّ أنّ جزءاً من الردّ الإسرائيليّ كان ملائماً، لكن ما علاقة هذه الحادثة البشعة التي وقعت خارج رام الله بالدولة؟

كان من الصعب عدم الاستنتاج بأنّ بيبي ـ الذي يواجه مصاعب مع حكومته ظهرت في الموافقة الضيّقة على تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق واي ـ يستغلّ هذه الحادثة لتجنّب المزيد من التنفيذ. وذلك أمر يدعو إلى الأسف لأنّ الفلسطينيّين كانوا يعملون بجدّ ومثابرة لتنفيذ معظم التزاماتهم بموجب واي، لا سيما في مجال الاعتقالات ومكافحة الإرهاب. ومع ذلك، كان من الواضح أنّهم يحرّضون على القيام بالمظاهرات. هل كان ذلك انتهاكاً تقنياً لالتزاماتهم باتفاقيّة واي؟ ذلك أمر مثير للجدل. لكن لا مجال للجدال فيما إذا كان ذلك لا ينسجم مع روح اتفاقيّة واي. فهو لا ينسجم معها. وبالطريقة نفسها، كان تعليق بيبي الاتفاقيّة انتهاكاً لروحها، وبدا أنّه يغيّر شروطها بما يتلاءم مع احتياجات حكومته.

كان من المقرّر أن يتوجّه الرئيس إلى غزّة من أجل اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ بعد أحد عشر يوماً، أي في 13 كانون الأول/ديسمبر. وها هو ذا الآن يطرح السؤال في الداخل بشأن إذا ما كان لا يزال يتوجّب على الرئيس الذهاب إلى هناك. وعندما

سألني ساندي، أبلغته أنّنا لا نملك أي خيار آخر. فزيارة الرئيس هي التي تحافظ على رهان الفلسطينيّين على التنفيذ فيما علّق بيبي التنفيذ الإسرائيليّ لها. وكانت رحلة الرئيس ضروريّة لكي يجتمع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ ويلغي الميثاق (وهو أمر لا بدّ من أن يحمّل بيبي عبء اتخاذ خطوات من جانبه). كما أنّ رحلة الرئيس جزء من الجدول الزمنيّ، وإذا ما نكثنا تعهّدنا سيكون للجانبين عذر في تجنّب الوفاء بالتزاماتهما وستتهاوى اتفاقيّة واي.

قُبلت الحجج التي سقتها، وليس لدي شكّ في أنّ مسألة إلغاء الرحلة لم تُثر ثانية مع الرئيس. وأشكّ في أن يكون قد فكّر أصلاً في إلغاء الرحلة أو تأجيلها. لكنّي أدركت في ذلك الوقت أنّه قد تكون هناك اعتبارات أخرى لتأخير سفر الرئيس. فمع أنّه ساد أمل في تشرين الثاني/نوفمبر بإيجاد ما يحفظ ماء الوجه ويوقف عمليّة المحاكمة، إلا أنّ الأمور كانت تسير عكس ذلك. ففي الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر أخذ الجمهوريّون المعتدلون في مجلس النوّاب يميلون فجأة لصالح المحاكمة بدلاً من دعم قرار التوبيخ كما هو متوقّع.

في هذا الجوّ توجّهت إلى الشرق الأوسط في 7 كانون الأول/ديسمبر للإعداد لرحلة الرئيس. كان هدفي الرئيسيّ في هذه المرحلة محاولة حمل الفلسطينيّين على وقف المظاهرات بشأن قضيّة السجناء، حيث كانت مصدراً لعنف يوميّ. وكانت تعطي بيبي عذراً مشروعاً للقول إنّ الفلسطينيّين لا يفون بالتزاماتهم بواي، فكيف يمكنه الالتزام به؟

كان بيبي في واي متحمّساً جدّاً لزيارة الرئيس، فقد كان يتصوّر استغلالها ليظهر أنّه قادر على إنتاج اجتماع للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ لم يكن أحد في إسرائيل يعتقد أنّه ممكن، والادعاء بأنّه حقّق نصراً عظيماً. لكنّه الآن يعطي عكس المرجوّ منه. وها هم الجميع في إسرائيل من اليمين إلى اليسار يهاجمونه لأنّه قام بما لم يفعله حزب العمل قطّ: قيام رئيس الولايات المتحدة بما يشبه زيارة الدولة إلى غزّة، ما يضفي شرعيّة كبيرة على التحرّك نحو الدولة الفلسطينيّة.

رأى عرفات منذ البداية أنّ زيارة الرئيس إلى غزّة خطوة هائلة نحو الدولة والاعتراف. كما أنّ عقد اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ بحضور الرئيس يرمز إلى أنّه يقوم باتخاذ كل الخطوات الضروريّة للوفاء بالتزاماته بموجب واي. وقد جعل هذا الانقلاب للأحداث بيبي راغباً بشكل مفاجئ في ألا ينعقد الاجتماع - فإذا ما ألغى المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ الميثاق، سيكون على بيبي الاستجابة لذلك بخطوات من لدنه(*).

(*) ما بدا أنّه نصر لبيبي في واي أحدث مجموعة كلاسيكيّة من النتائج غير المقصودة بعد ذلك بشهر.

كنت عازماً عند لقائي مع بيبي أن أعرف إذا ما كان يمكنني التوصّل إلى شيء بشأن السجناء كوسيلة لنزع فتيل الأزمة التي أفسدت الجو - وكوسيلة لاختبار رغبة بيبي في تنفيذ اتفاقيّة واي. ومن الواضح أنّه قرأ ما يجول ببالي. وكان أوّل ما قاله لي، «إنّني مسرور لحضورك، فذلك يمنحني الفرصة لإنقاذ واي». ثمّ استرسل بيبي ليبسط حجّة مقنعة. على الفلسطينيّين أن يتوقّفوا عن حمل شكواهم إلى الشارع. لقد نفّذ التزاماته. لم تعجبهم عمليّة الإفراج عن السجناء، لكنّه نفّذ ما كان ملزماً بعمله. ولا يمكن تنفيذ واي ما لم يغيّروا سلوكهم. وكانت شروطه لمعاودة تنفيذ واي مصمّمة لإنقاذه لا لإنهائه.

شعرت أنّه محقّ بشأن الحاجة إلى أن يوقف الفلسطينيّون مظاهراتهم اليوميّة. لكنّني أبلغت بيبي بأنّ مطالبته الفلسطينيّين نبذ نيّتهم إعلان الدولة ليس له علاقة بواي وإصراره على أنّ يوافقوا علناً على نهجه بشأن قضيّة السجناء أمر مستحيل بالنسبة إليهم وهو يعلم ذلك. وإذا ما كان جادّاً في تنفيذ واي، يجب أن ينصبّ اهتمامنا على نزع فتيل قضيّة السجناء بطريقة متكتّمة والتحقّق من قيام المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ بما عليه القيام به.

أجاب بيبي بأنّه لا يمكن عمل الكثير في قضيّة السجناء. وتابع أنّه أبلغ الرئيس في آخر أيام واي بالتراجع عن إطلاق سراح الفلسطينيّين الذين تلطّخت أيديهم بدماء «الفلسطينيّين» لأنّنا لن نفرج عن بولارد - وأنّه طلب من الرئيس نقل ذلك إلى عرفات. عندما سمعت ذلك أحسست بانقباض في معدتي إذ إنّنا لم نبلغ عرفات أيّ شيء عن ذلك. بل قلنا ببساطة إنّ مزيج الشريحة الأخيرة من السجناء المفرج عنهم سيكون مختلفاً عما بُحث لكنّنا سنعمل لإعادته إلى الأرقام التي تحدّث الرئيس بها مع عرفات. وهذا ما أبلغنا به الرئيس.

كانت هذه أول مرة أسمع فيها عن تراجع بيبي عن عرضه بالتمييز بين من تلطّخت أيديهم بدماء الإسرائيليّين ومن تلطّخت أيديهم بدماء الفلسطينيّين. لم أكن راغباً في الكشف عن ذلك، بل أبلغته بدلاً من ذلك بأنّ هناك سوء تفاهم في الظاهر، وهو لا يغيّر الحاجة إلى نزع فتيل قضيّة المعتقلين. وكانت الفكرة التي لديّ إضفاء شكل رسميّ على العمليّة طالما تراودني في ذهني - يمكن أن يراجع الفلسطينيّون لائحة بالمعتقلين اسماً اسماً وأن يبرّروا للإسرائيليّين لماذا يرون وجوب الإفراج عنهم. وفي مقابل هذه العمليّة يضعون حدّاً للمظاهرات.

كما أنّني أبلغت بيبي أيضاً أنّني درست قضيّة المعتقلين عن كثب واتضح لي إمكانيّة إطلاق سراح المزيد منهم إذا ما تمّ هذا النوع من المراجعة الدقيقة. وقد أعرب عن شكّه في ذلك لكنّه قابل اقتراحي بانفتاح.

عندما توجّهت إلى الاجتماع، كنت أعتقد أنّني أحمل الورقة الرابحة في يدي. فقد قابلت رئيس الشين بيت، عامي أيالون، بفندق حياة بتيسدا عشيّة ذهابي إلى إسرائيل. وكان يعتقد أنّه يمكن فعل المزيد بشأن قضيّة المعتقلين، لا سيّما عند النظر بما يقوم به دحلان والرجوب في محاربة حماس والجهاد الإسلاميّ. وطلبت منه أن يزوّدني ببيانات عن الأعداد الفعليّة للسجناء الذين يندرجون في فئات مختلفة: من قتلوا إسرائيليّين، ومن جرحوا إسرائيليّين، ومن قتلوا فلسطينيّين، ومن جرحوا فلسطينيّين.

كان بيبي يشدّد دائماً في العلن على أنّه لن يفرج عن القتلة. لذا بدأت أفكّر في المسجونين لأنّ أيديهم تلطّخت بالدماء، لكنّهم لم يقتلوا بالفعل إسرائيليّين أو فلسطينيّين. وإذا ما توصّلنا إلى طريقة للإفراج عن الفلسطينيّين الذين يرى الفلسطينيّون أنّهم سجناء سياسيّون ـ لا مجرمون عاديّون ـ فقد يفي ذلك بالغرض. وقدّر عامي أنّ العدد ربما يصل إلى عدّة مئات ـ وهو عدد يساعد بالتأكيد في حل مشكلة واي ويعطي الفلسطينيّين شيئاً يشيرون إليه. وتلك بالطبع ورقة لا يمكنني بعد أن ألعبها.

عندا قابلت عرفات، أجملت له اقتراحي بمراجعة ملف السجناء حالة حالة وإنهاء التظاهرات، وأضفت بأنّ المظاهرات التي غالباً ما تتصاعد إلى أعمال عنف تعرّض رحلة الرئيس للخطر، لا سيّما أنّ الاستخبارات قد تقرّر أنّ المنطقة خطرة جدّاً بالنسبة لزيارة الرئيس. كان عرفات بحاجة ماسّة إلى مجيء الرئيس، فأجاب قائلاً إنّه سيفعل ما بوسعه لوقف العنف وأنّه سيفكّر أيضاً في اقتراحي بشأن قضيّة السجناء. وطلب منّي أن أتابع قضيّة السجناء مع جبريل الرجوب. ففعلت، وعلى مدى عدّة اجتماعات اقتنع الرجوب بنهج دراسة كل حالة على حدة، والتزم بوقف المظاهرات ـ وقد نجح في ذلك ـ بل إنّه وافق على عدم إطلاق سراح بعض السجناء الذين تلطّخت أيديهم بالدماء بسبب ما اقترفوه.

كنت عازماً على عدم إثارة فكرتي الأوسع بشأن السجناء إلى حين زيارة الرئيس، معتقداً أنّ عليّ طرح هذا الاقتراح على بيبي حينما يعمد إلى البحث عن طريقة تظهر أنّه منفتح على إحراز تقدّم (على افتراض ذلك). وكنت أشكّ في أنّه سيكون منفتحاً مع أيّ شخص سوى الرئيس. فإذا كان مهتماً حقّاً في تحقيق تقدّم، فسيكون أكبر استحقاقاته عمل شيء إيجابيّ أمام الرئيس. لكنّ ذلك يعتمد على ما إذا كان بيبي راغباً في فعل أي شيء. فهل الخوف من قاعدته اليمينيّة يشلّه الآن؟ وهل يؤيّد تحقيق التقدّم بالأقوال لا الأفعال، ولكن كطريقة لتجنّب اتهامه بالمسؤوليّة عن فشل واي؟ وهل يتوقّع الآن حدوث انتخابات وهل يعدّ نفسه لها، وإذا كان كذلك، أين تكمن في حساباته واي وزيارة الرئيس؟ وهل يستطيع الرئيس تغيير حسابات بيبي بالنظر إلى الشعبيّة غير العاديّة التي يتمتّع بها الرئيس في إسرائيل؟

تزايدت شكوكي حيال بيبي عندما أبلغته بموافقة الرجوب على اقتراحي بمراجعة السجناء حالة حالة. فقد كان ردّه: حسناً، لكن ليس هناك حقاً مساجين يمكن الإفراج عنهم. وعندما أشرت إلى أنّ ذلك تراجع كبير عن موقفه السابق، أجاب بأنّ جماعته أجروا مراجعتهم للسجناء حالة حالة وأنّ العدد الذي يمكن الإفراج عنه - باستخدام معاييره - أصغر بكثير من الذي قدّمه في واي. وذلك يتناقض مع ما أبلغني به عامي أيالون. وهكذا استنتجت أنّ بيبي لا يستطيع القيام بأي خطوة تبدو كأنّها تنازل للفلسطينيّين وإلا سقطت حكومته.

وعلى ضوء ذلك، يتعيّن على الرئيس أن يجعل القسم الفلسطينيّ من زيارته ناجحاً، مجبراً بيبي على الاستجابة إذا أراد أن يتجنّب التمسّك باليمين وخسارة ما تبقّى من الجمهور الإسرائيليّ.

الإعداد لزيارة الرئيس

كان ساندي ومادلين يرغبان في عودتي إلى واشنطن لتقديم تقرير موجز إلى الرئيس قبل رحلته. لذا غادرت إسرائيل في الثالثة بعد ظهر يوم الخميس 10 كانون الأول/ديسمبر، وصلت إلى البيت في الثانية صباح يوم الجمعة. وكنت سأغادر مع الرئيس على متن الطائرة الرئاسيّة في السادسة من صباح اليوم التالي من قاعدة أندروز الجويّة.

وفيما كنت عائداً، فكّرت في أنّ زيارة الرئيس ستثمر عن إحدى نتيجتين: إما أن تسفر عن تنفيذ واي وإما أن تسفر عن انتخابات جديدة في إسرائيل - ما يعني نهاية هذه الحكومة الإسرائيليّة. فقد كانت حكومة بيبي في حالة شلل. بل إنّ وزير الخارجيّة شارون أبلغني أنّ الأمور لا يمكن أن تستمرّ كما عليه: «يمكن أن تشكّل أي قضيّة أزمة للحكومة». ونحن لا يسعنا أن نترك عمليّة السلام تصاب بالشلل بسبب عجز بيبي. لذا عندما وصلت إلى واشنطن لمدّة سبع وعشرين ساعة(*)، كان هدفي أن أشرح للرئيس كلينتون ومادلين وساندي الوقائع في إسرائيل وضرورة ألا يخذل عرفات الرئيس.

كنت قد تركت جمال وآرون لمتابعة العمل على قضيّة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. وعندما غادرت، أبلغني صائب وأبو مازن أن 400 على الأقل من أعضاء المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ سيحضرون اجتماع المجلس في غزّة. وأبلغاني أنّ جمع هذا العدد يتطلّب جهوداً

(*) إذا كان وصل في الثانية من صباح يوم الجمعة ليغادر في السادسة من صباح اليوم التالي، يكون قد مكث في واشنطن 28 ساعة لا 27 كما ذكر. المترجم.

جبّارة لكنّهما سيفعلان ذلك. فأبلغتهما أنّ العدد الأدنى هو 450 ـ رغم أنّني أعرف أنّه يمكننا القبول بالعدد 400. كما أنّهما تساءلا فجأة عما إذا كان يلزم رفع الأيدي أو التصفيق فحسب ردّاً على الدعوة إلى إعادة تأكيد قرار اللجنة التنفيذيّة بشأن الميثاق. قلت إنّنا اتخذنا قراراً بوجوب حصول تصويت حتى لو لم نطلب ذلك علناً. وهنا أيضاً أوضحت بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّهم إذا أرادوا أن تكون زيارة الرئيس ناجحة، فلا بدّ من رفع الأيدي: وكل ما هو أقلّ من ذلك يعرّض الرئيس لإحراج شديد. وقلت، «لا يمكن أن يفعل رئيس السلطة ذلك بضيفه». كنت أشعر أنّ الفلسطينيّين سيستجيبون للأمرين لكنّهم ربما يريدوننا أن نجهد حتى اللحظة الأخيرة. وافترضت أنّ على الرئيس أن يطلب من عرفات بشكل مباشر رفع الأيدي لضمان حدوث ذلك بالفعل.

كما تبيّن، لم أتمكّن من إطلاع الرئيس على الوضع يوم الجمعة، فقد كان مشغولاً جدّاً طوال اليوم محاولاً جاهداً أن يوقف تنامي الزخم المؤيّد في مجلس النوّاب للتصويت على موادّ المحاكمة. وبدلاً من ذلك أطلعته على الوضع على متن طائرة الرئاسة صباح يوم السبت، مشدّداً على قيمة الزيارة بالنسبة إلى الفلسطينيّين والتوتر الذي تسبّبة لحكومة بيبي المقلقلة أصلاً.

أخبرته أنّ بيبي ربما يعتقد الآن أن لا مفرّ من الانتخابات، ويريد استغلال زيارة الرئيس لتعزيز موقعه لدى المركز السياسيّ في البلد في حين يستخدمها أيضاً لتجنّب تنفيذ واي لكي يقلّل الخسائر أمام قاعدته اليمينيّة. وأفضل طريقة لمنعه من تحديد الأجندة هي تمكّن الرئيس من القول إنّ الفلسطينيّين ملتزمون. وقلت للرئيس، «بيبي يعرف مقدار شعبيّتك في إسرائيل، ويريد أن تنعكس عليه بعض شعبيّتك، ويجب أن يدرك أنّه لن يحصل على أي منها إذا لم يقم بالتنفيذ». وختمت بالقول، «لا تدعه يحدّد الأجندة لا في العلن ولا في السرّ».

أدرك الرئيس ذلك ولعله أدرك أيضاً أنّ المهمّة لن تكون سهلة. لقد كان بيبي بارعاً في العلاقات العامّة ونحن لا نريد الانتظار طويلاً لكي يقوم بمحاولة إضفاء طابعه على الزيارة. كانت كلماته الترحيبيّة في المطار أوّل إعلان في الواقع في حملة إعادة انتخابه، لا ترحيباً بأفضل صديق لإسرائيل ـ وغالباً الصديق الوحيد ـ في العالم. تحدّث قليلاً عن الصداقة الدائمة لشعبينا وكثيراً عن عدم التزام الفلسطينيّين بتنفيذ اتفاقيّة واي، وتحدّى عرفات بدلاً من أن يرحّب بالرئيس كلينتون. وفيما كنّا نستمع لبيبي، ملت على مارتن وقلت له، «على الأقل ليس هناك شكّ في ما سيحاول عمله في اليومين المقبلين». كان التحدّي

أمامنا واضحاً: عدم التراجع والحرص على تحقيق شيء في الجانب الفلسطينيّ.

ثلاثة أيام في إسرائيل والمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ وشبح المحاكمة

لم يتمكن بيبي كما اتّفق من التحكّم بالأجندة بالقدر الذي كان يحلو له. فقد كان الصحافيون الأميركيّون والإسرائيليّون مشدودين إلى احتمال محاكمة الرئيس، وبخاصّة الآن بعد أن أعلن معظم الجمهوريّين المعتدلين في مجلس النوّاب لمادّة أو اثنتين من قرار المحاكمة الذي صوّتت له اللجنة القضائيّة. ففي المؤتمر الصحافي المشترك لهما يوم الأحد في 13 كانون الأول/ديسمبر، لأول يوم كامل للزيارة، ركّزت الصحافة على كيفيّة تأثير شبح المحاكمة على رحلة الرئيس: هل يمكنه عمل شيء الآن؟ وقد حاول بيبي إظهار أفضل وجه في هذه المسألة بقوله إنّها لم تُؤثّر في أي من المحادثات. وقال الرئيس كلينتون إنّه سيواصل القيام بعمله - وذلك يعني هنا في الشرق الأوسط محاولة ضمان إتمام تنفيذ اتفاقيّة واي كما يلزم.

إذا وضعنا متاعب كلينتون جانباً، من الصعب على بيبي التنافس مع الرئيس فيما يتعلّق بتشكيل الرسالة العامّة للسلام. وعندما تحدّث الاثنان أمام عدّة آلاف من الفتيان الإسرائيليّين، حاول بيبي التركيز على الاختلاف بين النهجين الإسرائيليّ والفلسطينيّ تجاه السلام، زاعماً أنّ الفلسطينيّين يشعرون بالراحة عندما يأتون إلى إسرائيل لكنّ الإسرائيليّين يشعرون بالخوف من الذهاب إلى غزة. وقد لقي ردّاً فاتراً جدّاً. ثم ركّز الرئيس على ما يجمع بين الجانبين - رغبتهما المشتركة في السلام وإنهاء العنف ومستقبل مختلف ومستقبل مشرق. لقد كان الرئيس يعزف على وتر عاطفيّ وجاء التجاوب عاصفاً.

فيما أمضيت اليوم في إسرائيل مع الرئيس، كلّفت جمال وآرون بالعمل مع الفلسطينيّين في غزّة. وكانا يواجهان أوضاعاً صعبة. فقد حاول الفلسطينيّون إظهار رموز عديدة للدولة وكنت أعطيت التعليمات بأنّنا لا يمكننا القبول بآلاف الأعلام الفلسطينيّة في المطار أو جعل الرئيس يتحدّث من منبر يحمل شعارات منظّمة التحرير. كما أنّه لا يمكننا أن نحتمل موقفاً يلقي فيه عرفات كلمة أمام الرئيس تحتوي على عبارات غير مقبولة - يجب أن نعرف ما الذي سيقوله ويجب أن يكون مقبولاً. أخيراً كان يجب أن نتأكّد من أنّ الأيدي سترفع في اجتماع المجلس الوطني الفلسطينيّ ردّاً على دعوة عرفات الأعضاء إلى إعادة التأكيد على رسالته بشأن الميثاق. وفي النهاية كنت مستعداً للاعتراف ببعض الرموز، لكن ليس نصّ الخطاب أو الحاجة إلى ضمانة واضحة برفع الأيدي في اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. طلبت من آرون أن ينقل ذلك إلى صائب، إلى جانب الرسالة بأنّنا سنردّ علناً

وعلى الفور على أي إحراج في أي من المسألتين.

أبلغ صائب آرون أنّ على الرئيس التحدّث (كما كنت أتوقّع) إلى عرفات بشأن مسألة رفع الأيدي، لكنّه وعد بأن يطلعنا على النسخة النهائيّة لكلمة عرفات لضمان عدم حدوث مفاجآت أو إحراجات. وقد صدق صائب وعده في هذه المسألة، ولم تحدث أي إحراجات، بل كان النقاش عن السلام مع إسرائيل ومع الشعب الإسرائيليّ متجاوباً أيضاً مع ما كنّا نأمل بحدوثه. كما أنّ الخطاب دعا صراحة الموجودين في القاعة إلى التأكيد على قرارات اللجنة التنفيذيّة والمجلس المركزيّ وأن يصادقوا على رسالة رئيس اللجنة التنفيذيّة إلى الرئيس كلينتون بشأن الميثاق.

لم يكن ذلك يعني أنّنا لم نواجه عقبات. فبعد حفل الافتتاح الرسميّ لمطار غزة، وصل الرئيس والوفد المرافق للقاء عرفات ووفده في مكتب عرفات. وسرعان ما تحوّل هذا الاجتماع المزدحم جداً إلى اجتماع أصغر بكثير، شارك فيه الرئيس ومادلين وساندي وكاتب هذه السطور من جانبنا، ورئيس السلطة الوطنيّة وأبو مازن وياسر عبد ربه وصائب من جانبهم، وكان جمال المترجم للرئيس ورئيس السلطة على السواء.

كان عرفات مستبشر المزاج. فزيارة الرئيس كانت جلّ ما يأمل به. بدأ عرفات يبلغ الرئيس أنّ الفلسطينيّين لن ينسوا قطّ هذا اليوم وأنّه لا يمكن أن ينسى ما يقوم به الرئيس للفلسطينيّين والسلام. ومضى كل شيء بشكل جيّد إلى أن أثار الرئيس ما كان عليه أن يثيره: وتحديداً أنّنا نريد إثباتاً واضحاً لإعادة تأكيد المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ على الرسالة التي تلقّاها بشأن الميثاق. فقال عرفات لا مشكلة في ذلك، «سوف يصفّقون وربما يقفون» للتعبير عن ردّهم الإيجابيّ. وفيما أومأت برأسي بشكل سلبيّ جداً وكدت أقوم عن مقعدي، نظر إليّ ساندي ومادلين بعصبيّة، وأشار إليّ صائب بأنّ كل شيء سيكون على ما يرام. فقال الرئيس على الفور تقريباً، وكان ينظر إلى عرفات وظهره لنا، «لا بأس في ذلك». وردّاً على ذلك قلت بدون تفكير، «لا، لن يكفي ذلك».

أدرك الرئيس فجأة أنّ ذلك ليس كافياً وقال، «ما الذي نحتاج إليه يا دنيس»؟ أجابت مادلين وأنا معاً، «نحتاج إلى رفع الأيدي». وقال صائب وأبو مازن بسرعة إنّ ذلك سيتمّ، وسوّي الأمر، وأشار إليّ صائب ثانية بأن أهدّئ الأمور. ورغم نقاشنا في الليلة السابقة، أشار ذلك إلى أنّهما سوّيا الأمر وأنّهما لا يريدان مزيداً من النقاش في هذا الأمر أمام عرفات. فقلت بسرعة، حسناً سيتمّ الأمر كما يجب ولا حاجة بنا إلى متابعة بحثه أمام المجموعة. لكن عندما انفضّ الاجتماع، توجّهت إلى صائب وقلت، «سترتفع الأيدي أليس

كذلك»؟ وأجابني، لا «تقلق». لكنّ قلقي استمرّ حتى ارتفعت الأيدي.

وفيما كنّا نأخذ استراحة للغداء، حيث سيدلي الرئيس ببعض الملاحظات، أحضر صائب بعض الأطفال الذين التقيت بهم من قبل، والذين يوجد آباؤهم في السجون الإسرائيليّة. بدأت إحدى الفتيات الصغار، وكنت قد التقيت بها في وقت سابق هذا العام، بالبكاء من أجل والدها فيما كانت تشرح لرئيس الولايات المتحدة ما الذي يعنيه عدم وجود أبيها في البيت. كانت تلك اللحظة شديدة الوقع بحيث فقد جمال رباطة جأشه وترك لصائب ترجمة ما تقوله. وقد تأثّر الرئيس وذكر اللقاء لاحقاً في خطابه أمام المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ.

كان الغداء يستحقّ الاهتمام لسببين. أولاً، تلقّيت في وسطه رسالة بأن أتصل بناتان شارانسكي: فقد اطلع على مسوّدة لما سيقوله عرفات ولم يكن فيها أي ذكر للسلام مع إسرائيل. وقال ناتان إنّ ذلك سيكون كارثة، وبخاصّة إذا قلنا عندئذٍ إنّ الفلسطينيّين قد أوفوا بالتزامهم بشأن الميثاق. قلت له إنّني اطّلعت على المسوّدة النهائيّة وأنّ خطاب عرفات يضمّ عبارات واضحة جداً عن السلام مع إسرائيل. وقد اطمأنّ باله.

عندما عدت إلى الغداء، انتابني القلق فجأة. ففيما كان الرئيس يدلي بتعليقاته، تفوّه بكلمات كنت قد غيّرتها في المسوّدة السابقة لخطابه: «إنّ الفلسطينيّين الآن يملكون الفرصة لكي يقرّروا قدرهم بأيديهم على أرضهم». وأنا أذكر أنّني غيّرت النصّ إلى «إنّ الفلسطينيّين يملكون الآن الفرصة ليصيغوا مستقبلهم على أرضهم». وكان التغيير الذي أجريته يعكس رأيي بأنّ كلمة «تقرير» قريبة جداً من «تقرير المصير»، وهي كلمة السرّ للدولة. وقد تبيّن لي أنّني غيّرت النصّ لكنّه أُدخل في كلمة الرئيس أمام المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ لا إلى الملاحظات على الغداء. صرتُ الآن قلقاً من أنّنا جعلنا الرئيس يقبل تقرير المصير تقريباً دون أن نسوّي قضيّة المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. ماذا إذا لم يرفع أعضاء المجلس الوطنيّ أيديهم. بعد الغداء، توجّه الرئيس إلى ڤيلا للراحة فيما يتجمّع المجلس الوطنيّ. طلبت من جون هيربست، قنصلنا العامّ، وآرون التوجّه إلى مكان الاجتماع وإبلاغ كل الشخصيّات الفلسطينيّة الرئيسيّة التي نعرفها أنّه لا يمكنهم أن يخذلوا الرئيس الآن. وفيما جلسنا في الڤيلا، سألني ساندي ومادلين إذا ما كان كل شيء سيكون على ما يرام، وأجبت بأنه للتثبّت من ذلك، على الرئيس أن يبلغ عرفات قبل أن يعتليا المنصّة أنّ الأيدي يجب أن ترتفع، وأنّ أي شيء أقل من ذلك سيضرّ بالرئيس. وقلت إذا قال الرئيس ذلك، فسيعرف عرفات أنّ ذلك يعني نهاية العلاقة.

قال ساندي إنّ الرئيس «في قيلولة وأقترح أن تركب معه في السيّارة إلى الموقع وتبلغه بما عليه أن يفعل». وقد فعلت ذلك. ولا أعرف إذا ما كان الرئيس أبلغ عرفات بالفعل. لكنّ عرفات فعل ما طلبنا بالضبط وحصل على ردّ مذهل من القاعة. ففيما كنت أراقب بعصبيّة، دعا المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ إلى إعادة التأكيد على رسالته ورفع نحو ثلاثة أرباع الحاضرين الذين يزيد عددهم على الخمسمئة أيديهم. ثمّ وقفوا معاً وأيديهم مرفوعة ـ لعدم ترك أي مجال للشكّ ـ تاركين نحو ربع الحاضرين جالسين في أماكنهم. كنت جالساً إلى جانب مارلين وإلى جانبي مارتن وآرون خلفي، فالتفتّ إليهم وقلت، «لقد نجحنا».

ألقى الرئيس بعد عرفات كلمة مميّزة ـ كلمة لا يستطيع إلقاءها أحد سواه. فقد أخذ النصّ المعدّ وحاك موضوعاً جديداً فيه، وبدا كالواعظ والمعلّم بقدر ما كان زعيماً عالميّاً. طلب من هذه الهيئة، الأكثر وطنيّة من كل الهيئات الفلسطينيّة، ألا تتفهّم احتياجاتها ومخاوفها فحسب، بل أيضاً احتياجات الإسرائيليّين ومخاوفهم. وتحدّث عن المعاناة المشتركة، لا الأحاديّة، مشيراً على وجه الخصوص إلى أنّ الأطفال أبرياء في كلا الجانبين ويشعرون بالألم لوفاة آبائهم أو سجنهم. ودعا الفلسطينيّين إلى الالتزام الحقيقيّ بالسلام، مشدّداً على أنّه من غير المقبول التحدّث عن السلام والسماح في الوقت نفسه لوسائل الإعلام أو النظام التربويّ أو القيادات الدينيّة أن تبذر بذور العداء تجاه الإسرائيليّين. وأبلغ هذه المجموعة أنّ عليها أن تمدّ أيديها إلى الإسرائيليّين حتى وإن كانت لا توافق على أفعال الحكومة الإسرائيليّة.

أعتقد أنّها كانت أفضل كلمة تلقى عن السلام، وبخاصّة في موقعها وظرفها، وكان من الواضح تأثّر الفلسطينيّين الموجودين في القاعة. التقيت بالسيّدة الأولى بعد الخطاب لإبلاغها بذلك، لكنّني كنت متأثّراً جدّاً بحيث لم أستطع الكلام. فأومأت برأسها وعانقتني.

بدأ ردّ الفعل يظهر عند بيبي بالطبع. وسرعان ما قال من جهة إنّ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ أوفى بالالتزام تجاه الميثاق. وقال من جهة أخرى إنّ ذلك يظهر أنّنا إذا تمسّكنا ببنادقنا وأصررنا على الأداء فسيفعل الفلسطينيّون ما يلزم ـ وهناك خطوات كثيرة أخرى ضروريّة. كنا نفكّر في عقد اجتماع ثلاثيّ بين الرئيس وبيبي وعرفات بعد اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، لكنّ بيبي لم يكن يرغب في أن يلزم نفسه به إلى أن يرى نتائج اجتماع المجلس ـ وحتى عندئذٍ كان حذراً من أن يُمارس عليه ضغط الآن بشأن التنفيذ. وفيما كنّا نغادر غزّة، اتصل بي داني ناڤيه وقال إنّ رئيس الوزراء لم يتخذ قراراً بعد بشأن مثل هذا الاجتماع، وأنّه سيبحث الأمر مع حكومته المصغّرة في الساعة التالية.

عندما نقلتُ ذلك إلى الرئيس ومادلين وساندي، اقترحتُ أيضاً أن نعود إلى القدس ونبحث إن كان من المعقول عقد هذا الاجتماع في الصباح. وتمّت الموافقة على ذلك. وأتاح لي ذلك الفرصة لأعرف إذا كان بإمكاننا أن ننجز شيئاً في الاجتماع.

في هذه المرحلة، كنت مرتاباً بشأن عقد الاجتماع. فسوف يستعرض فيه بيبي نفسه وستكون تلك آخر صورة عن الرحلة. كان روب مالي وبعض الموظّفين في البيت الأبيض يرون وجوب انعقاده لئلا يقال إنّ الرئيس فشل في عقد مثل هذا الاجتماع. وكنت متفهّماً لهذا المنطق، لكنّني كنت أشعر أنّ الرئيس قد أنجز حالة مميّزة من التأكيد الفلسطينيّ على وجود إسرائيل. ولتكن تلك هي الصورة الملازمة للرحلة.

سأل ساندي ومادلين عن المبرّر المنطقيّ لهذا الاجتماع. وكان المبرّر الوحيد المعقول بالنسبة إليّ هو دفع بيبي إلى اتخاذ خطوة في أعقاب اجتماع المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ يمكننا استخدامها لمعاودة المحادثات بين الجانبين بشأن تنفيذ اتفاقيّة واي. ورأيت أنّ الخطوة يجب أن تكون في قضيّة الإفراج عن السجناء ـ وبذلك يمكننا الضغط على الفلسطينيّين لإنشاء لجان لكل مسألة من مسائل التنفيذ.

وافق ساندي ومادلين، ومضيتُ لأختبر استعداد بيبي للتصرّف. اتخذت قراري بأنّ الوقت قد حان لتجربة فكرتي بشأن الإفراج عن الذين جرحوا إسرائيليّين ولم يقتلوهم، فاتصلت بوزير الدفاع مُردخاي وأعلنت عن الفكرة. وقلت إنّ ذلك سيتيح لبيبي القول إنّه لا يطلق سراح القتلة. فهل بإمكانه إقناع بيبي؟ أبلغني أنّه سيحاول، لكنّ بيبي كان يستمع لشارون، ووفقاً لمُردخاي، كان شارون يسعى إلى عرقلة تحرّكي نحو الفلسطينيّين الآن.

وقبل أن يَرِدَني شيء من مُردخاي، جاءني من إسحاق مولخو الذي أبلغني أنّ بيبي لا يريد عقد اجتماع يخرج بنتيجة مهمّة، وهو يوافق على اجتماع يركّز على العمليّة ـ وأي شيء إضافيّ يعني إثارة المشاكل مع الجناح اليمينيّ. أبلغته أنّنا بحاجة إلى عمل شيء بشأن السجناء، وأنّ لديّ فكرة وقد أعجبت مُردخاي، وإذا أمكن العمل عليها يمكن إعادة عمليّة التنفيذ إلى السكّة. لم يحاول مولخو محاورتي في هذا الشأن، وأشار عليّ بدلاً من ذلك الاتصال ببيبي وطرح الفكرة عليه.

فعلت ذلك. ووافق بيبي على وجوب عدم مغادرة الرئيس دون أن يعقد اجتماعاً ثلاثيّاً، لكنّه قال دون مواربة إنّه لا يستطيع فعل شيء بشأن السجناء ـ فائتلافه لن يقبل بذلك. أبلغته أنّني لا أعرف إذا كان من المجدي عقد اجتماع في مثل هذه الظروف. فقال إنّ ذلك سيتيح للرئيس أن يظهر على الأقل أنّه جمع الزعيمين الآخرين معاً.

شرحت الموقف لساندي ومادلين. ومن المفارقة أنّني عندما فرغت، قلت أنا وساندي في وقت واحد، «إنّنا بحاجة إلى حكومة جديدة». وقد تعزّز الآن إحساسي الفطريّ، ليس هناك جدوى في عقد الاجتماع. لكنّ ساندي تحدّث مع كلينتون، والرئيس يريد عقد الاجتماع لاعتقاده أنّ جمع عرفات وبيبي معاً أفضل من عدم عقد الاجتماع.

لزمني وقت طويل للاجتماع بساندي ومادلين لأنّهما كانا يُجريان مكالمة جماعيّة مطوّلة مع وزير الدفاع كوهين وآخرين بشأن العراق. وفي حين أنّني لم أشارك في الحديث، لكن كانت لدي فكرة واضحة عما دار فيه. لم يفِ صدّام بوعوده التي قطعها إلى كوفي أنان في تشرين الثاني/ نوفمبر وكنّا على وشك شنّ ضربات عسكريّة.

لم يكن ذلك بالطبع العامل الوحيد الذي قد يؤثّر على رغبة الرئيس بإظهار أنّ رحلته حقّقت شيئاً بشأن عمليّة السلام. فالأخبار عن المحاكمة أخذت تزداد سوءاً كل يوم بالنسبة إلى الرئيس. وهو بحاجة إلى أن يظهر أنّه يقوم بأداء عمله، وإذا لم يستطع جمع عرفات وبيبي معاً فسيبدو أنّ فضيحة لوينسكي حدّت من قدرته على ممارسة الدبلوماسيّة. لذا اتخذ قرار عقد الاجتماع الثلاثيّ.

في صباح اليوم التالي، 15 كانون الأول/ ديسمبر، انضمّ ساندي ومادلين وكاتب هذه السطور إلى مروحيّة الرئاسة ـ التي نُقلت إلى الشرق الأوسط ـ للذهاب إلى غزّة. قال الرئيس إنّه لم يستطع النوم ـ وتلك إشارة ولا شكّ على ما كان يجري. استمع إليّ الرئيس دون انتباه فيما كنت أقدّم تقريري الموجز، وطرح بعض الأسئلة بصورة غير مميّزة وأدلى ببعض التعليقات. أبلغته، «عليك أن تحاول إدارة الاجتماع بطريقة تحمل بيبي على الالتزام، لا سيما على ضوء عرض رفع الأيدي في المجلس الوطني الفلسطينيّ، لتسوية الخلافات بشأن التنفيذ بطريقة بنيويّة». واعتقدت أنّ عرفات سيكون منفتحاً على ذلك، لا سيّما بعد وهج أحداث اليوم السابق. لكنّني أخبرته أنّ علينا الا نتوهّم الأوهام: فقد كنت أشكّ في ذلك الوقت برغبة بيبي في فعل أي شيء سوى المشاركة في العمليّة.

وتابعت إنّ المشكلة الحقيقيّة هنا هي إنهاء الرحلة بنتيجة إيجابيّة، مقرّاً بأنّه حقّق ما جاء من أجله ـ وتحديداً قرار المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ بشأن الميثاق. وقلت إنّ الترجيحات تشير إلى أنّنا متّجهون إلى الانتخابات في إسرائيل أو إلى حكومة وحدة وطنيّة. ويجب أن يكون الاجتماع الثلاثيّ اليوم وسيلة أخرى لحمل بيبي على التنفيذ أو كشف أنّه غير قادر على فعل ذلك في ظل الحكومة الحاليّة.

تمّ الاجتماع في المقرّ العسكريّ الإسرائيليّ في إيرتز على الحدود مع غزّة، وهو

مكان أعرفه جيّداً من اجتماعاتنا كافّة أثناء مفاوضات الخليل. كان لكل طرف غرفة جانبيّة خاصّة به، وقد وضع الإسرائيليّون فاكهة طازجة وحلويات وعصيراً في كل غرفة. وكما كان مخطّطاً، كان عرفات آخر الواصلين، ولم تسر الأمور بشكل جيّد على الفور.

فعندما دخل هو ورفاقه إلى غرفة الاجتماع، بدأوا بمصافحة بيبي ورفاقه ـ شارون ومُردخاي وشارانسكي ومولخو وناڤيه. فعندما لمح جمال شارون وضع نفسه بين شارون وعرفات على أمل تجنّب الإحراج على طريقة ما حدث في واي عندما أظهر شارون بوضوح أنّه لن يصافح عرفات. ولسوء الحظّ أنّ شارون قرّر تجاوز جمال باتجاه عرفات. وعندما رأى عرفات ذلك مدّ يده ولم يبادله شارون ذلك، تاركاً لجمال مصافحة عرفات الذي كانت يده ممدودة. شاهد كلّ من في الغرفة هذا الحدث، وأفسد ذلك مزاج الجانب الفلسطينيّ على الفور.

لم يفعل بيبي الكثير لتصحيح الأمور. اعترف أنّ الإجراء اتخذ الآن بشأن الميثاق. لكنّه قرأ على الفور لائحة بالإخفاقات الفلسطينيّة، بما في ذلك تجميع الأسلحة غير القانونيّة المزعومة، ومن ضمنها الأسلحة الثقيلة ـ ما حثّ عرفات على القول ساخراً، «لقد أغفلت الأسلحة النوويّة، فلماذا لم تذكرها»؟

بدأ الآن صائب بدوره يعدّد كل الأخطاء الإسرائيليّة. كان الرئيس هادئاً، وأخذ يدوّن على دفتر ملاحظاته الأصفر، «ركّز على عملك، ركّز على عملك، ركّز على عملك». أشار سلوك مُردخاي بأكمله إلى أنّه منزعج تماماً. وأخيراً تدخّل مُردخاي وشارانسكي، وقال مُردخاي لنعالج المشاكل معاً بشكل عمليّ، وأبلغ شارانسكي عرفات بأنّه والإسرائيليين يقدّرون جدّاً ما فعله في المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ. لكنّ الاجتماع كان يسير على غير هدى، فأعطيت الرئيس ملاحظة أشير فيها عليه بأن يقترح إنشاء لجان تتعامل مع كل مشكلة من مشاكل التنفيذ. وقد قدّم الاقتراح وتمت الموافقة عليه. ووفّر ذلك نتيجة للاجتماع وأتاح لنا عبور الزيارة لا أكثر.

كان الرئيس متوجّهاً مع عرفات إلى بيت لحم قبل العودة إلى مطار بن غوريون لمقابلة إيهود باراك والعودة إلى الوطن. لم أكن معه في الرحلة إلى بيت لحم، وهي فرصة لكي يسيح الرئيس في المدينة ومواقعها الدينيّة. عندما غادرنا إيرتز، طلب مُردخاي مقابلتي في وقت لاحق في تل أبيب. كان هو ومولخو يريدان التحرّك في موضوع السجناء، وشعرا أنّ الطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي بقائي في إسرائيل والعمل على القضيّة. وعندما سألت ما الذي يعنيانه بالعمل على القضيّة، قالا التوجّه جيئة وذهاباً بيننا وبين الفلسطينيّين. قلت

لهما إنّني مستعدّ لفعل ذلك إذا كان لديّ شيء جديد أقوله للفلسطينيّين عما ستقوم به إسرائيل. فما من جدوى لبقائي بدون ذلك، وقد أقرّا بأسف بأن ليس لديهما شيئاً جديداً يعرضانه.

غير أنّ ذلك لم يكن يعني أنّني حرّ في الذهاب إلى واشنطن. فالضربات الجوّيّة الأميركيّة ستشنّ خلال ست وثلاثين ساعة من مغادرة الرئيس، وساندي يريدني أن أجالس بيبي. لكن بعد أن مررت بتلك التجربة مع بيبي في الشهر الماضي، وجدت أنّ بقائي لن يجدي نفعاً. فقد كنت أخشى أن يحثّ بقائي بيبي على الانتقام إذا ما ضرب صدّام حسين إسرائيل ـ لكي يظهر، لا سيما في الظروف السياسيّة الراهنة ـ بأنّه لن يسمح لأحد بأن يحدّد ما الذي تفعله إسرائيل لأمنها. أوضحت ذلك إلى مادلين فأقنعت ساندي بأن نترك بيبي بمفرده(*).

وهكذا كنت سأعود إلى واشنطن في النهاية. انتظرت في المطار قدوم الرئيس وإيهود باراك. قرأت خلاصة تغطية الصحافة الإسرائيليّة لأحداث اليوم السابق في غزة. بدلاً من حصول بيبي على الجائزة السياسيّة التي كان يتصوّرها في الأصل، كانت زيارة الرئيس واجتماع المجلس الوطني الفلسطينيّ بمثابة كارثة بالنسبة إليه. فقد اتفق الجميع في الطيف السياسيّ بأكمله على أنّ بيبي جمع الفلسطينيّين والولايات المتحدة معاً، وأنّه عزّز قضيّة الدولة الفلسطينيّة مع التأييد الأميركيّ الرمزي لأول مرّة، ولم يحصل على شيء ذا قيمة في المقابل. وكان اليمين أكثر عداء من اليسار. من الواضح أنّ أيام بيبي كرئيس للوزراء أصبحت معدودة.

قال باراك ذلك لي ولمادلين عندما وصل، وشدّد على أنّه يعرف أنّني قلق من أن تؤدّي الانتخابات الجديدة إلى وقف عمليّة السلام عدّة أشهر. وكان يرى أنّ حدوث الانتخابات وتشكّل حكومة جديدة أفضل للسلام. وعندما وصل الرئيس، ختم باراك بالقول، «لا تقلق يا دنيس، سوف نفوز وسيكون ذلك في مصلحة السلام». كنت آمل أن يكون باراك محقّاً مع أنّني لم أقل له ذلك.

سقوط حكومة بيبي والانتخابات الجديدة وإدارة الفترة الانتقاليّة

لم تحل رحلة الرئيس دون قرار المحاكمة في الوطن، ولا دون سقوط حكومة بيبي

(*) كان السبب الإضافيّ لعدم رغبتي في البقاء هو تيقّني من أنّه إذا كان يمكن أن يفعل مردخاي أي شيء بشأن السجناء، فلن يتمّ إذا بقيت. فبقائي سيقود الإسحاقين إلي لكي أحاول مع بيبي. وكنت مقتنعاً بعدم جدوى ذلك.

في إسرائيل. والفارق أنّ الجمهوريين كان بوسعهم المحاكمة في مجلس النوّاب فقط، لا في مجلس الشيوخ.

خلال أسبوعين من زيارة الرئيس، اجتمع اليسار واليمين في إسرائيل وحقّقوا أغلبيّة كاسحة في الكنيست أسقطت حكومة نتنياهو على أن تعقد الانتخابات الجديدة في 17 أيار/مايو، بعد خمسة أشهر ونصف. وسيمثّل بيبي الليكود فيما يمثّل العمل إيهود باراك.

كنّا نفضّل فترة انتخابات أقصر بكثير، فمجرّد فكرة تجمّد عمليّة السلام لمدّة ستة أو سبعة أشهر لازمة لعقد الانتخابات، وربما حدوث تنافس إضافيّ، ثم تشكيل الحكومة، كانت أمراً مخيفاً - وربما انتهاكاً للاتفاقيّة بالنسبة للفلسطينيّين. فهل يقبل الفلسطينيّون وضعاً يكون عليهم فيه الوفاء بالتزاماتهم، مع علمهم بأنّهم لن يحصلوا على شيء مقابل هذه الفترة الممدّدة؟ وهل لديهم الاستعداد للتغاضي عن نهاية فترة الخمس سنوات الانتقاليّة التي تدعو إليها اتفاقيّة أوسلو دون إعلان الدولة في 4 أيار/مايو، أي قبل الانتخابات بأسبوعين؟ وهل يمكننا الاعتماد على قدرة السلطة الوطنيّة في منع التفجيرات الإرهابيّة طوال هذه الفترة المطوّلة التي تقود إلى الانتخابات؟ وهل يدرك عرفات مصلحته في منع الإرهاب؟ وما الذي يمكن أن يفعله بيبي في هذه الفترة؟ هل يُحدث أزمات في محاولة استقطاب الجوّ؟ كيف يجب علينا أن نتصرّف تجاه حكومة بيبي لتصريف الأعمال؟ إنّنا لا نريد مساعدته، لكننا لا نرغب في أن نبدو كأنّنا نتدخّل ضدّه بحيث نولّد ردّ فعل سياسيّ معاكس في إسرائيل.

ستجيب الأشهر القادمة عن كل هذه التساؤلات. وسأقوم بزيارة أخرى إلى إسرائيل في كانون الثاني/ يناير لحضور الاحتفال السنويّ لمركز بيريز للسلام - وهي مناسبة وفّرت لي، أنا الدبلوماسيّ الأميركيّ، المبرّر لكي أكون في إسرائيل خلال فترة الانتخابات. وسأجتمع ببيبي وعرفات وكل المسؤولين الأمنيّين الفلسطينيّين.

برزت حقيقتان أساسيّتان أثناء هذه الزيارة - والاجتماعات اللاحقة التي عقدتها في أوروبا مع عرفات والمسؤولين الأمنيّين محمد دحلان وجبريل الرجوب في الأشهر التي سبقت الانتخابات. أولاً، لم يكن بيبي راغباً في حدوث مشاكل معنا أو مع الفلسطينيّين. رغم أنّه، كما أبلغني، سيردّ على إعلان الدولة الفلسطينيّة في 4 أيار/مايو بضمّ مناطق في الضفّة الغربيّة ستحدث، كما قال، «فوضى حقيقيّة». ثانياً، كان الفلسطينيّون يعرفون رهانهم في الانتخابات الإسرائيليّة وأنّهم سيقومون بما يلزم لمنع الأعمال الإرهابيّة.

كان انتهاء الفترة الانتقاليّة والرغبة في الدولة أمراً أكثر تعقيداً. وكان عرفات ورفاقه

يدركون بأنّ الإعلان من طرف واحد عن الدولة قبل ثلاثة عشر يوماً من توجّه الإسرائيليّين إلى الانتخابات يعني تقويض مصالح باراك وخدمة مصالح بيبي. لكنّهم لم يكونوا يريدون أيضاً أن تنتهي فترة الخمس سنوات بموجب أوسلو دون عواقب. فمن حقّهم فيما يتعلّق بهم الإعلان عن الدولة في ذلك الوقت سواء أكان ذلك ملائماً لإسرائيل أم لا. وكانوا يتوقّعون شيئاً من المجتمع الدوليّ يقرّ بانقضاء فترة أوسلو ويشير إلى حقّهم بإقامة دولة في وقت محدّد ـ أو هذا ما احتجّ به رفاق عرفات على الأقل.

كان عرفات متحفّظاً في هذه الأشهر، تاركاً نبيل شعث وصائب يدليان بدلوهما فيما يحتاج إليه الفلسطينيّون في أيار/ مايو للتخلّي عن الإعلان. وفيما سعوا إلى الضغط على الأوروبيّين للحصول على الأقل على بيان بحقّ الفلسطينيّين في إعلان دولة أو الحصول على اعتراف بالدولة في السنة التالية، عملت مع الأوروبيّين على ألا يؤيّدوا خطوة من جانب واحد بشأن الدولة. فالمفاوضات لا الإجراءات الأحاديّة الجانب يجب أن تبقى العلامة المميّزة لصنع السلام. وفي النهاية، أدلى الأوروبيّون ببيان يدعم الدولة الفلسطينيّة أكثر مما كنت أحب، لكنّهم شدّدوا على أنّها يجب أن تأتي عبر المفاوضات.

من جهتنا شغلنا عرفات خلال هذه الفترة بالاجتماعات، اثنين في واشنطن وواحد في مدريد، وكل منها مصمّم لتعزيز رهانه على الحفاظ على الهدوء وعدم إعلان الدولة. وقد سعى رفاق عرفات إلى دفعنا إلى استنباط أفكار جديدة بشأن حقوق الفلسطينيّين في الدولة، إلا أنّنا امتنعنا عن ذلك. وبدلاً من ذلك أصدرنا بياناً في 26 نيسان/أبريل استخدم لغة الرئيس الأكثر ليونة في غزة بشأن تحديد الفلسطينيّين مصيرهم في أرضهم. لكنّنا قلنا هنا أيضاً إنّهم لا يستطيعون تحقيق هذا المصير إلا من خلال المفاوضات ـ لا الخطوات الأحاديّة.

وبالعودة إلى الوراء، لست واثقاً من أنّه كان علينا القلق كثيراً بشأن ما سيفعله الفلسطينيّون في 4 أيار/مايو. فلم يكن عرفات سيفعل ما يعرّض انتصار باراك وهزيمة نتنياهو للخطر. وعندما قابلت دحلان سرّاً في روما قبل الانتخابات بأسبوع، دهشت من مقدار دقّة مراقبة الفلسطينيّين للانتخابات الإسرائيليّة. كان لديه نتائج استطلاع للآراء لم تكن لدينا، وكلّها تشير إلى فوز باراك. وكانت معقّدة وتضمّ أسئلة أكثر تأثيراً وتدابير مختلفة تشير إلى امتعاض من نتنياهو أعمق مما كان لديّ في السابق. كان دحلان واضحاً: الفلسطينيّون يريدون اتفاقاً مع إسرائيل وأنّه يمكن أن يتحقّق مع العمل لا مع الليكود، وهم لن يسمحوا للفلسطينيّين الآخرين بتخريب هذا الاحتمال.

في يوم الانتخابات الإسرائيليّة، في 17 أيار/مايو، كان أبو مازن في واشنطن مقيماً في فندق ريتز - كارلتون في بنتاغون سيتي، وقد اتفقنا على مشاهدة نتائج الانتخابات معاً. وعندما قدمت، قال، «إما أن نشرب نخب النتائج أو نقفز من النافذة معاً». لم يكن أي منا يعتقد أنّ باراك سيحقّق فوزاً كاسحاً. فبعد إحصاء أقل من 5 بالمئة من الأصوات أقرّ بيبي بالهزيمة وأعلن أنّه سيتخلّى عن زعامة حزبه. كان الأمر مذهلاً. وفيما كان بيبي يقرّ بهزيمته على التلفزيون، ردّد أبو مازن ما سمعته من دحلان في الأسبوع الماضي، وقال، «يمكننا الآن صنع السلام. هؤلاء هم شركاؤنا الطبيعيّون».

تأمّلنا كلانا في هذه اللحظة. لم يكن أي منا يكره نتنياهو. وكان أبو مازن يشعر أنّ نتنياهو يريد «أن يفعل الشيء الصحيح، لكنّ قاعدته كانت محدودة دائماً». وبهذا، أمسك بجوهر معضلة نتنياهو. كانت طموحات نتنياهو كبيرة، وأخبرني ذات مرّة أنّه سيكون مثل بن غوريون. وعندما صحّحت ما جاء على لسانه قائلاً تعني بيغن، قال، «لا، كان الأمر هيّناً على بيغن، أنا من سيتخذ القرارات الصعبة على غرار بن غوريون». وقد كان ذلك مثيراً للدهشة لأنّ استعداد بن غوريون القبول بدولة إسرائيل بدون المناطق التوراتيّة في الضفّة الغربيّة، جعله موضع نقمة الحركة التعديليّة في إسرائيل التي كان والد بيبي من المفكّرين البارزين فيها. ولكن ذلك لم يحل دون جعل بن غوريون قدوة مقبولة لبيبي. لقد كان بن غوريون أبو دولة إسرائيل، وبيبي - وباراك من بعده - سيربطان قراراتهما بقراره.

ذات ليلة عندما كنت أتحدّث مع بيبي في مكتبه، أسرّ لي بأنّ الزعيم لا يحتمل التخلي عن «سبطه» - أولئك الموالين له بشدّة، والذين يتماهون معه بسبب الجذور المشتركة والروابط القديمة والصلات العاطفيّة. ولم يتوصّل بيبي إلى فهم كيفيّة التوفيق بين طموحه لأن يكون صانع سلام تاريخيّ وبين واقع سبطه السياسيّ، الذي لم يكن يؤمن بأنّ السلام ممكن مع الفلسطينيّين، ولم يكونوا بالتأكيد مستعدّين لدفع الثمن الذي تنطوي عليه تجربة السلام. ولذلك غالباً ما كنت أشير إلى أنّ نتنياهو زعيم تسير قدماه في اتجاهين مختلفين. ولذلك كانت كل خطوة نحو السلام في ذلك الوقت تتطلّب تعويضاً لقاعدته. كان يأمل بخفض التوقّعات الفلسطينيّة. وكان يأمل بأن يتمكّن من التقدّم ببطء شديد وإن من خلال الاستنزاف بالتخلي عن أقلّ مما تخلّى عنه حزب العمل - مظهراً أنّه متفوّق على الآخرين لأنّه تمكّن في النهاية من إدارة السلام ولكن بسعر أدنى.

وفي حين كانت تذبذباته مثيرة للغضب - وكانت خطوات مثل هارحوما مدفوعة بفهمه لما يحتاج إليه للحفاظ على قاعدته - إلا أنّه لم يكن، في معظم الأحيان، طائشاً أو

مولعاً باستخدام القوّة. كان حسّاساً جدّاً لتجنّب الانفجارات. وكان يخشى الخطوات التي يمكن أن تؤدّي إلى دورات تصعيديّة تخرج عن السيطرة. وبعد افتتاح النفق تحت المسجد الأقصى، لم يردّ على مقتل خمسة عشر فرداً من الجيش الإسرائيليّ - مع أنّه كان يستطيع أن يفعل ذلك بسهولة لتدمير أوسلو والسلطة الفلسطينيّة. وفي صيف 1996، عندما نقل الرئيس الأسد قوّات خاصّة من لبنان إلى الجولان، طلب بيبي تدخّلنا لدى سوريا ليضمن أن يعرف الأسد أنّ إسرائيل لا تضمر نوايا عدائيّة، وفي ربيع 1998، أنكر بسرعة أن يكون لإسرائيل علاقة بموت أحد صانعي القنابل البارزين في حماس، محي الدين الشريف، رغم أنّه كان من بين أهمّ نشطاء حماس السريّين المطلوبين وأنّ الممارسة الإسرائيليّة المتّبعة هي عدم قول أي شيء. فلم يكن بيبي يريد أن تنفجر القنابل في إسرائيل رداً على ذلك.

هل كان ذلك لأنّ بيبي يخشى المواجهة أو يخشى حركة حماس؟ لا أعتقد ذلك. لكن من الواضح أنّه كان يخشى العواقب السياسية للعنف للمتواصل، وأنّ ذلك سيظهر أنّه لم يحقّق السلام مع جيران إسرائيل ولم يجلب الأمن للإسرائيليين.

كان يحدّ من طموحاته السياسة التي يتبعها ورغبته بأن يؤخذ على محمل الجدّ من قبل المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة التي يكنّ لها احتراماً شديداً.وربما يكون احترامه للجيش والقوى الأمنيّة نابعاً من ذكرى أخيه الأكبر يوناتان - بطل عنتيبي. وكانت خدمة بيبي في قوّات النخبة الإسرائيليّة تعكس دون شكّ رغبته في أن يسير على خطى يوناتان. وكرئيس للوزراء لم يدخل الألاعيب السياسيّة في التعيينات في الجيش أو الاستخبارات لئلا يقوّض جهود المسؤولين عن الأمن الإسرائيليّ.

وكان لدى بيبي نظام متطوّر من المعتقدات المعبّر عنها بوضوح في الكتب والمقالات. لكن إيديولوجيّته كانت تحدّه أقلّ مما تحدّه قراءته لوضعه يوماً بعد يوم. ولو كان راغباً في التخلّي عن قاعدته اليمينيّة بعد اتفاقيّة واي، فلربما تمكّن من إعادة تحديد الوسط في السياسة الإسرائيليّة. ولكان حقّق مكانة سياسيّة لا تقبل الجدال.

لكن في ليلة 17 أيار/مايو 1999، رفض الجمهور الإسرائيليّ مسعاه بالجمع بين طموحه وقاعدته السياسيّة. ولم يعد أحد في إسرائيل - لا النخبة ولا العامّة - يثق ببنيامين نتنياهو. وبدلاً من ذلك صوّتوا لصالح إيهود باراك، وهو جنرال من حزب العمل يسير على هدى إسحاق رابين ويعلن أنّه سيفي بإرث رابين بشأن السلام. خرج بيبي ودخل باراك، وما بين ليلة وضحاها، حلّقت التوقّعات بشأن السلام عالياً في إسرائيل وفي أوساط الفلسطينيّين وداخل الإدارة. وعدنا ثانية إلى العمل.

الفصل التاسع عشر

آمال عظام لباراك

منحني انتخاب باراك أنا وسواي إحساساً متجدّداً بالأمل، لكنّني كنت قلقاً من الافتراضات بأنّ المهمّة لن تكون سهلة. لن تكون كذلك، لا بسبب ضرورة مواجهة قضايا الوضع الدائم - الأصعب والأكثر تعلّقاً بالوجود - فحسب، بل أيضاً لأنّ إيهود باراك غير معروف كمفاوض وصانع سلام. كان ذكيّاً جدّاً ومفكّراً استراتيجيّاً، وكان يباهي بنفسه في أنّه يفي بكلامه. وكان منظّماً وحذراً، ينتمي إلى الوسط لا إلى اليسار. لم يكن يمارس الألاعيب أو الخداع، ولم يكن يخشى السلام بل يرى فيه ضرورة استراتيجيّة. وكان يحاول حل المشاكل لا لمجرّد تسجيل النقاط. كان، كما نعتقد، كل ما لم يكنه بيبي. لكنّنا لم نكن نعرف أولويّاته بعد وليس لدينا فكرة عن استراتيجيّته أو مواقفه من القضايا.

كنت متلهّفاً لعقد مناقشات عميقة ومتكتّمة، وأصرّ رئيس الوزراء الجديد على عدم إجراء اتصال مباشر بنا أثناء فترة تأليف الحكومة لكي يتجنّب أي تلميح إلى أنّنا نؤثّر على قراراته بشأن بناء الائتلاف. وللسبب عينه، أحجم عن إجراء اتصال بعرفات. وقد سمعنا عبر آخرين أنّه ربما يريد منح الأولويّة للمسار السوريّ، نظراً لأنّه تعهّد في الحملة الانتخابيّة بسحب القوّات الإسرائيليّة من لبنان خلال عام. وسمعنا على غرار ذلك أنّه يريد تأجيل تنفيذ واي لصالح العمل بسرعة أكبر باتجاه اتفاق الوضع الدائم - وهو موقف مماثل لما طرحة بيبي ذات مرّة.

لم يكنّ أي من هذين الرأيين يوحيان بالثقة بشأن الخطوات الأولى المحتملة لباراك، لكن تحرّكاته الابتدائيّة بعد تشكيل حكومته أعادت آمالنا فيه. ففي خطابه الأول إلى الكنيست كرئيس للوزراء، أوضح أنّ السلام أولويّته وأنّه ينظر إلى جيرانه كشركاء، لا منافسين. كما أنّ زياراته لمبارك وعرفات وعبد الله قبل زيارة واشنطن كانت مصمّمة جميعاً لإعادة بناء العلاقات والثقة مع جيرانه أولاً. لكن لم يفدنا بأي من ذلك عن أولويّاته.

وقد أوحى من خلال أصدقاء موثوقين مثل إيتامار رابينوفتش، أنّه لن يكشف عن ذلك

إلا في أوّل اجتماع خاصّ مع الرئيس كلينتون بعد تشكيل حكومته. لم يكن يرغب في أيّ اجتماع دون مستوى الرئيس ـ لا معي ولا مع وزيرة الخارجيّة أو مستشار الأمن القوميّ ـ قبل إجراء نقاش مع الرئيس كلينتون.

لا شكّ في أنّه أراد أن يوضح بشكل دراماتيكيّ أنّ هذا يوم جديد: سوف تُجرى الأعمال بطريقة مختلفة ـ مع الرئيس بشكل رئيسيّ ـ وستكون علاقاته مع الرئيس أفضل من علاقة بيبي به. وسيسعى كما خمّنت إلى إظهار إعادة الطبيعة الخاصّة للعلاقة الأميركيّة الإسرائيليّة إلى سابق عهدها في وقت مواجهة المسائل الوجوديّة ـ مسائل يعتقد أنّه لا تحلّ إلا من قبل الزعماء.

لم تكن وزيرة الخارجيّة مرتاحة، لكنّ وندي شيرمان ـ مستشارة الوزارة ـ وأنا أقنعناها أنّ علينا ألا نضغط لتغيير صيغة عقد اجتماعات مغلقة بين الرجلين في البداية. غير أنّني كنت قلقاً من احتمال أن يكون لدى الزعيمين انطباعان مختلفان عما تم الاتفاق عليه بدون وجود مدوّن للمحاضر، وبخاصّة لأنّ أسلوب الرئيس الممتع قد يُساء فهمه على أنّه اتفاق في قضايا محدّدة. وقد تبدّد هذا القلق إلى حدّ ما عندما أبلغنا قبل الاجتماع أنّ باراك مهتمّ في بحث المقاربة العريضة، لا تفاهمات محدّدة.

في الإعداد للاجتماعات، حاولت أو أركّز عناية الرئيس ووزيرة الخارجيّة إلى من هو باراك: موقفه وتوجّهه وثقته المطلقة بنفسه، واعتقاده بأنّ علينا أن نكسر القالب في عمليّة السلام والابتعاد عن التراكميّة نحو الشمول. قلت إنّ «كسر القالب» أمر جيّد، وأنّ علينا في الأجواء الجديدة توسيع إطار تفكيرنا. لكن كسر القالب لا يعني أن بوسعنا تجنّب الخطوات العمليّة لتحقيق السلام. وتوقّعت أن يضع باراك أهدافاً طموحة للسلام، وأردت الحرص على عدم إهمال «كيفيّة الوصول إلى ذلك».

ولربط الخاصّ بالعامّ، أردت من الرئيس أن يعرض على باراك أفكاره الجديدة حول أفضل السبل للتقدّم مع الفلسطينيّين والسوريّين، وكيف نفكّر في دورنا. فيما يتعلّق بالفلسطينيّين، شدّدت أيضاً ثانية على حاجة باراك إلى إنشاء قناة اتصال خاصة مع عرفات لحل المشاكل ولفتح قناة خلفيّة منفصلة لاستكشاف قضايا الوضع الدائم بهدوء. وعليه أن يعكس خطوات بيبي الاستفزازيّة على مسار التسوية. وعليه أن يعرف أنّه إذا أراد تعديل واي فلن يحصل على مساعدتنا. ولتحقيق ذلك، عليه إقناع عرفات مباشرة وربما عليه تقديم بعض الحوافز. وفيما يتعلّق بسوريا، شعرت أنّ عليه إذا كان يريد التحرك في معاودة المفاوضات أن يدرك وجوب إعادة التأكيد على ما وضعه رابين في جيبنا بشأن الانسحاب

التامّ من مرتفعات الجولان.

أخيراً، فيما يتعلّق بدورنا، كان من المهمّ بالنسبة لباراك أن يدرك أنّنا لا نريد أن نفاوض عن الفرقاء مثلما فعلنا أثناء فترة بيبي. فتلك مسؤوليّتهم. لكن إذا كان باراك يريد السعي لتحقيق اتفاقيّات سلام شاملة، فإنّ عليه أن يشركنا، وأنّه يحتاج إلى احتفاظنا باستقلالنا عن المواقف الإسرائيليّة. سوف نقف إلى جانب إسرائيل، لكن لكي نكون أكثر فائدة لإسرائيل علينا الحفاظ على قدرتنا على التأثير على شركاء إسرائيل في المفاوضات. يجب أن ينظر إلينا بأنّنا عادلون لا أن نردّد المواقف الإسرائيليّة فحسب.

أثرنا أنا وساندي ومادلين هذه النقاط فيما كنّا نقدّم المعلومات للرئيس. وشدّدنا أيضاً على أنّ باراك إذا أراد بحث قضايا الوضع الدائم بالتفصيل، من المهمّ ألا يقدّم الرئيس أي التزام لم يدرس من ناحية نسبة الأرض التي ستعاد إلى الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة؛ وعدم التعهّد بإقناع الأسد بشيء غير وديعة رابين؛ وعدم قبول أي اقتراح بشأن القدس في هذا الوقت؛ وعدم التعهّد بتقديم أي حزمة ماليّة كبيرة من المساعدات كجزء من الاتفاق النهائيّ.

يستطيع كلينتون بوصفه رئيساً اتخاذ قراراته الخاصة، لكنّني أنا وساندي ومادلين كنا نريده أن يكون حسّاساً تجاه بعض النواحي التي يؤدّي ممارسة الحذر بشأنها الآن إلى الحفاظ على خياراتنا لاحقاً.

الاجتماع الأول مع باراك

أصبح يوم الخميس 15 تموز/يوليو 1999 يوم كلينتون مع باراك. فبعد اجتماع مغلق بين الزعيمين استغرق ثلاث ساعات في المكتب البيضوي، توجّه الاثنان إلى كمب ديفيد لتناول العشاء وقضاء الليلة. وقضى الرئيس ورئيس الوزراء ساعات وساعات من النقاش معاً. ولم يعرف أحد كم كانت المعلومات التي قدّمناها للرئيس مفصّلة.

في أعقاب اجتماعهما التمهيديّ وقبيل المغادرة إلى كمب ديفيد، وصف الرئيس نقاشهما الأول بأنّه مزيج من الأخبار السارّة والسيّئة. الأخبار السارّة هي أنّ باراك يريد التوصّل إلى اتفاق للوضع النهائيّ مع الفلسطينيّين بأسرع مما ينتظر أحد، بحلول نيسان/أبريل 2000 كما قال ـ لكن للقيام بذلك فإنّه بحاجة إلى تأجيل التزاماته بموجب اتفاق واي لأنّ إعادات الانتشار النهائيّة بموجب واي تثير مسائل أمنيّة لعدد من المستوطنات الإسرائيليّة في وقت لا يملك أحد فكرة عما سيكون عليه الوضع النهائيّ. وأشار الرئيس إلى أنّه أبلغ باراك أنه سيمانع في تغيير واي بدون شيء جديد من باراك، وأنّ باراك تفهّم ذلك.

سألت الرئيس ما هي الأخبار السيّئة؟ فقال، «فيما يتعلّق بسوريا، لن يلتزم باراك بوديعة [رابين]. ويقول إنّه لن يتخلّى عن خط الماء وأنّه لن يضلّل الأسد». وقال الرئيس إنّهما تحدّثا عن الأسد. وكان باراك مهتمّاً جدّاً بانطباعات الرئيس. بعد ذلك قدّم كلينتون وصفاً للأسد بأنّه ذكيّ جدّاً، لكنّه متزمّت جدّاً. وبدوره قال باراك، «الأسد يريد كل شيء، لكنّه لن يفعل ما هو ضروريّ لتغيير كل شيء».

وسأل باراك الرئيس أيضاً عن التهديدات الطويلة المدى، وعندما تحدّث الرئيس عن السلسلة المتصلة للمجرمين والإرهابيّين وأسلحة الدمار الشامل، استخدم باراك ذلك لشرح سبب استعجاله التوصّل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم. فهو يخشى من أنّه إذا حصل العراق أو إيران على أسلحة نوويّة، فسوف يدخل الإسرائيليّون في قوقعة الخوف، وستختفي قدرته على تقديم تنازلات إلى جيران إسرائيل. وكان باراك يعتقد أنْ ليس أمامه أكثر من سنة أو اثنتين لتحويل المنطقة ـ وهو ما يلائم الرئيس، لأنّ فترة حكمه ستنتهي بعد سبعة عشر شهراً.

كان على الرئيس المغادرة إلى كمب ديفيد. وفي الصباح التالي، كنت أنا ومادلين على موعد لتناول الفطور مع باراك في منزله في جورج تاون، وتحضيراً لذلك، اتصلت مادلين بالرئيس لتعلم ما رشح على العشاء وما تلاه. كان الرئيس نعساً، فقد تحدّث إلى باراك حتى الساعة الثانية صباحاً، وقد شعر بأنّ باراك جادّ جدّاً بشأن تسوية الأمور مع الفلسطينيّين.

وصل باراك إلى منزل مادلين فيما كانت تنهي مكالمتها مع الرئيس. وقد برزت نقطة مركزيّة بوضوح على مائدة فطور وزيرة الخارجيّة: يريد باراك المحافظة على التيار السائد معه في السلام. وللقيام بذلك، يحتاج إلى التصرّف من موقع قوّة في المفاوضات. وذلك يعني بالنسبة للفلسطينيّين والسوريّين أنّ خطواته التمهيدية يجب ألا تبدو بمثابة تنازلات استباقيّة.

كان هناك منطق في نهجه. لكنّنا نعرف أيضاً ما الذي يتوقّعه الفلسطينيّون والسوريّون، ونهج باراك يمكن أن يقودنا بسهولة إلى الجمود، بدلاً من استعادة الأمل في عمليّة السلام والإحساس بالتجدّد.

أوضحنا لباراك أنّ التحدّي يكمن في إيجاد طريقة للقيام بما يريد دون تنفير الفلسطينيّين والسوريّين في أثناء ذلك. فلإبقاء الفلسطينيّين في العمليّة، عليه أن يظهر لعرفات أنّه جادّ بشأن الوضع الدائم. ولتحقيق تلك الغاية، أوصيته أن يقيم قناة مفاوضات خاصّة مع عرفات بشكل مباشر. فذلك يسمح لعرفات بأن يرى أنّ باراك يريد الشروع في

العمل حقّاً ـ وأنّ رغبته في تمديد فترة تنفيذ واي ليست خدعة على طريقة بيبي. فوافق باراك.

على الجانب السوريّ، قلنا إنّ الأسد يصرّ على إعادة التأكيد على الوديعة من أجل معاودة المحادثات. وكرّر باراك أنّه لا يستطيع فعل ذلك ـ فسيبدو كأنّه تنازل عن كل شيء مقدّماً دون الحصول على شيء في المقابل. وخلافاً لما أبلغ الرئيس، فإنّ ذلك يعني أنّ مضمون الوديعة ليس المشكلة بالنسبة إليه بقدر ما هو توقيت طرحها. وطلب منّا الآن العمل على صيغة لمعاودة المحادثات.

مع ذلك تواصلت نقاشاتنا، فأوضح أنّ لديه أسئلة أساسيّة بشأن وديعة رابين، بل إنّه أشار إلى أنّ رابين لا يمكن أن يكون أراد الوصول إلى ما ذهبت إليه «الوديعة». وفي إحدى المراحل، قال إنّه يشكّ في أن رابين فعل ذلك. وعندما أوضحت ما قاله رابين/ أجاب: «حسناً، لا يمكنني أن اسأل رابين الآن ـ ربما بعد ثلاثين سنة...».

لا شكّ في أنّ باراك وجد أنّ من الصعب عليه قبول أنّ رابين كان يمكن أن يخبّئ ذلك عنه. ففي الصباح التالي عندما أشار ضمناً إلى أنّنا ذهبنا إلى أبعد مما فوّضنا رابين في الذهاب إليه، أوضح مارتن لباراك أنّ رابين «كان يحميك» ـ وأنّه حرص على إبلاغنا أنّ إيتامار رابينوفتش وحده يعرف، وأنّه لن يبلغ الآخرين (مثل باراك) لأنّه لم يشأ أن يضعهم في موقف قد يكذبون فيه عندما يستجوبون في الكنيست. وفي حين بدا أنّ ذلك يقنع باراك، بقي غير راغب في قبول وديعة رابين، وأبلغنا الآن أنّ إسرائيل لا تستطيع أن تعرّض للخطر سيطرتها على الماء في بحيرة طبريّة. وعندما أبلغته أنّ رابين قيّد التزامه ليضمن تلبية احتياجات إسرائيل المائيّة ـ وأنّ الوديعة لا يمكن أن تجعل سوريا في موقع يهدّد السيطرة الإسرائيليّة على بحيرة طبريّة ـ سعى باراك إلى تغيير الموضوع.

في وقت لاحق، اطلعنا أنا ومادلين وساندي من بروس ريدل، من مجلس الأمن القوميّ، بعد أن استجوبه الرئيس في كمب ديفيد، على انطباعات الرئيس عن مناقشاته الليليّة مع باراك. فيما يتعلّق بسوريا، العنصر الجديد الوحيد هو اعتقاد باراك أنّ احتياجات إسرائيل للإنذار المبكّر الناتجة عن انسحابها من الجولان يمكن أن تتشكّل بترتيبات المراقبة أكثر من تشكّلها بمكان انتشار القوّات السوريّة ـ وذلك تبدّل عن موقف سنة 1996. وفي الجانب الفلسطينيّ، أراد مضاعفة طول عمليّة إعادة الانتشار بموجب واي من اثني عشر أسبوعاً إلى إلى أربعة وعشرين أسبوعاً وأنّه سيبحث عن بعض «المحلّيات» التي يعطيها لعرفات كتعويض. وحول الوضع الدائم، لم يجد باراك مشكلة في الدولة. أما بالنسبة للقدس

واللاجئين، فموقفه هو وجوب بقاء القدس غير مقسّمة، لكن يمكن أن يكون هناك بعض الحركات التجميليّة ويستطيع المسلمون إدارة أماكنهم الدينيّة. أما بالنسبة للاجئين، فلا يمكن أن يكون هناك حقّ للعودة إلى إسرائيل، لكن عندما يحصل الفلسطينيّون على دولتهم يقرّرون من يعود إليها، لا إلى إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك صندوق لتعويض اللاجئين الذين يختارون العيش في مكان آخر.

إذا كان هناك من مفاجأة في باراك، فإنّها تتعلّق بالتوقيت والتكلفة الماليّة للسلام في المنطقة أكثر من تعلّقها بالجوهر. وقد أبلغ الرئيس أنّ علينا العمل معاً لإنهاء كل شيء قبل ربيع سنة 2000، وعدم الانتظار حتى السنة النهائيّة من ولاية الرئيس(*). كان يعتقد بوجود فرصة ولم يكن يظنّ أنها ستستمرّ. وأقرّ بالضرورة الاستراتيجيّة لاستغلالها فيما لا يزال عرفات والأسد على قيد الحياة، وقبل أن يحصل العراق وإيران على أسلحة الدمار الشامل والقدرة على إيصالها، وشدّد ثانية على أنّ ذلك سيجمّد صنع السلام في إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، كان يشعر أنّ ثمن السلام سيكون كبيراً. وقال إنّ إسرائيل وحدها، بالنظر إلى الخطوات التي ستتخذها، سوف تحتاج إلى 23 مليار دولار لتلبية احتياجات الأمن وإعادة التوطين. وأضاف إلى هذا المبلغ 10 مليارات دولار كضمانات للقروض. ورأى أنّ الفلسطينيّين يحتاجون إلى 5 مليارات دولار، وقال إنّ السوريّين سيحتاجون أيضاً إلى مبلغ كبير من المال، وشعر أنّ من مصلحة إسرائيل بالفعل أن تعيد سوريا توجيه نفسها عسكرياً نحو الولايات المتحدة.

بدا الثمن بالنسبة إلينا غير واقعيّ تماماً وكان يجب أن يثير بعض الأسئلة من الرئيس على الأقلّ. لكنّ الرئيس لم يفعل. وقد أبلغنا بدلاً من ذلك أن من الممكن جدّاً توفير الأموال - إذا كان السلام وشيكاً. ولم يكن يعتقد أنّ غور أو جورج دبليو بوش (المرشّح الذي خمّن الرئيس أنّه سيفوز بترشيح الحزب الجمهوريّ) سيعارض السلام إذا ما توصّلنا إليه، ولا يمكنهما أن يعارضا التمويل إذا كان مطلوباً.

كان الرئيس متحمّساً نتيجة لمناقشاته. لكنّ خيبة أمله الوحيدة كانت نهج باراك تجاه سوريا. فبوسع كلينتون أن يتصوّر اتفاقاً إسرائيلياً سورياً. فهو ليس معقّداً، كما أنّه بين دولتين وسيكون أساساً بمثابة انسحاب تامّ من أجل السلام والأمن التامّين. لكنّ تردّد

(*) أبلغ باراك زوجتي ديبي عندما حيّاها في عشاء الدولة الرسميّ في البيت الأبيض في 18 تموز/يوليو، «إنّني أحتاج إلى زوجك لمدّة عام. إذا أعرتني إياه لمدّة عام واحد، يمكننا أن نصنع السلام عندئذ».

باراك في القبول بوديعة رابين يعني أنّه سيلزم بعض الوقت لمحاولة تحريك الأسد. بل إنّ الرئيس يعرف الرئيس أنّ وضع صيغة خلّاقة لن ينجح.

في أعقاب اجتماع الرئيس التمهيديّ مع باراك، أعطيته صيغة أعتقد أنّها تعالج قلق باراك بشأن الماء لكنّها تتيح لنا إعادة التأكيد على الوديعة: «وقوف رئيس الوزراء باراك إلى جانب ما أودعه رئيس الوزراء رابين مع الرئيس كلينتون. لكنه لن يضلّل الرئيس الأسد البتّة، ويريد أن يعرف الرئيس الأسد أنّ لديه قلقاً جدّيّاً بشأن السيطرة على الماء. ويجب أخذ هذا القلق في الحسبان في أثناء عمل الفريقين على ترسيم الحدود».

أعجب الرئيس بهذه الصيغة معتقداً أنّها ربما تنجح مع باراك لأنّها توفّر له القدرة على القول إنّه لم يتّفق على أي حدود محدّدة مع الأسد، وأنّه عندما فعل ذلك فإنّما كان يحمي احتياجات إسرائيل من الماء. لكنّ باراك شعر أنّ الصيغة ذهبت بعيداً. فهو لم يكن مستعدّاً لإعادة التأكيد صراحة على وديعة رابين. هل كان ذلك لأنّه لم يكن مستعدّاً للذهاب إلى هذا الحدّ أم لأنّه شعر أنّ من الخطأ التكتيكيّ أن يكون ليّناً جدّاً الآن؟

أياً تكن الإجابة، أبلغني باراك عقب آخر اجتماع خاصّ مع الرئيس، «لديك معرفة بما قد يقبل به الأسد، اعمل على الأمر مع داني [ياطوم] وحاول التوصّل إلى شيء يمكن لكلينا التعايش معه». وفيما كنت أتحدّث إلى باراك تقدّم نحونا الرئيس ووضع ذراعه حولي وقال، «يريدك رئيس الوزراء أن تحاول التوصّل إلى شيء ما، أيمكنك المباشرة في ذلك»؟ قلت سأحاول. كان داني ياطوم مساعد رابين العسكريّ، ورئيس الموساد، فيما بعد، وهو الآن رئيس مكتب باراك. التقيت أنا وهو في بلير هاوس - ثمّ ثانية بشكل سريّ في أوروبا - لمحاولة التوصّل إلى صيغة بشأن سوريا تنقلها وزيرة الخارجيّة إلى الرئيس الأسد عندما تزور الشرق الأوسط. وكان من المقرّر أن تزور المنطقة بعد أسبوعين، في نهاية حزيران/يونيو، لكن كما تبيّن لاحقاً، أبلغ باراك وزيرة الخارجيّة أنّه بحاجة إلى بعض الوقت للعمل مع الفلسطينيّين بشأن تعديلاته المقترحة على واي. لذا وافقت على تأجيل زيارتها إلى الشرق الأوسط حتى منتصف شهر آب/أغسطس.

ها هي رغبة باراك في التوصّل إلى اتفاق بسرعة تخضع لمتطلّبات الدبلوماسيّة المعتادة.

التحرّكات الأولى تثير ارتياب عرفات

كان قد أبلغ الرئيس أنّه سيقابل عرفات فور عودته إلى إسرائيل لمناقشة أفكاره بشأن واي. وقد اتفقا على أن يتقابلا في وقت لاحق من ذلك الأسبوع مساء يوم الأحد.

ولسوء الحظّ توفّي الملك الحسن الثاني عاهل المغرب يوم الجمعة فأجّلا اجتماعهما إلى ما بعد الجنازة.

بالنسبة إلينا وافق الرئيس على أن يشارك في جنازة الملك المقرّرة يوم الأحد. فغادرنا مساء السبت على أمل أن تمنحنا الجنازة فرصة التحدّث إلى عرفات قبل لقائه بباراك، واعتقاداً منّا أنّ الأسد قد يحضر الجنازة، ما يوفّر لنا الفرصة حتى في عقد لقاء بين باراك والأسد. فقد كنّا نرى أن الملك الحسن في موته لا يزال يلعب دور الزعيم الذي يجمع بين الإسرائيليّين والشخصيّات العربيّة الرئيسيّة.

في حين أحضر باراك معه وفداً مثيراً للإعجاب، فإنّ الرئيس الأسد، الذي يفوّت الفرص دائماً، قرّر في يوم الجنازة عدم الحضور. كان هناك نظريّتان لسبب اختيار الأسد عدم الذهاب في اللحظة الأخيرة - إما لأسباب صحيّة وإما خوفاً من ألا يكون لديه عذر لعدم لقاء باراك. وكان ردّ فعل الرئيس كلينتون، «هذه ليست إشارة طيّبة أياً يكن التفسير». ومع ذلك سمحت لنا الزيارة بتعزيز روح السلام الجديدة في أعقاب انتخاب باراك. فكل الوفود العربيّة تقريباً في الجنازة كانت متلهّفة للتحدّث إلى الإسرائيليّين، والتقى باراك بالرئيس الجزائري، عبد العزيز بو تفليقة، وتحدّث إليه أمام التلفزيون الإسرائيليّ - وذلك تطوّر ملحوظ بالنظر إلى الموقف الجزائريّ التقليديّ الرافض لإسرائيل.

كان اليوم طويلاً وشاقّاً، لا سيّما لأنّ الرئيس شعر أنّ من واجبه كبادرة احترام السير مسافة موكب الجنازة البالغة ثلاثة أميال بأكملها تحت الشمس المحرقة، ومع ذلك التقى الرئيس بعرفات فيما بعد(*). ولو كان الرئيس تعباً لما عرفت ذلك. وقد أبلغ عرفات أنه أمضى ساعات مع باراك وأنّ باراك صادق، وسوف يعامل عرفات كشريك حقيقيّ، لكنْ لديه بعض المخاوف بشأن واي وبعض الأفكار التي يشعر أنّها يمكن أن تعمل لمصلحة الجانبين. وقال الرئيس، «ليس عليك أن تقبل أفكار باراك، لكنّني أطلب منك أن تستمع إليها جيّداً». وأضاف، أعرف أنّك تحمّلت الكثير مع بيبي ولديك احتياجات الآن لشعبك. لكن امنح باراك الفرصة، فهو جادّ بشأن العمل معك والتوصّل إلى اتفاق وأنّه قد بدأ بالفعل التفكير بشأن حل قضايا الوضع الدائم. واختتم الرئيس بنقطتين. أولاً، باراك يتمتع بمصداقيّة حقيقيّة في إسرائيل وعلى الصعيد الدوليّ. وإذا قال إنّك تقوم بما هو ضروريّ في الشأن الأمنيّ فسيصدّقه الجميع. لكنّ باراك لن يكذب، فإذا اعتقد أنّك لا تقوم بما هو ضروريّ

(*) في حين أنّ وفدنا سار كلّ مسافة موكب الجنازة، لم يفعل ذلك معظم القادة العرب، ومن بينهم عرفات.

فسيقول ذلك وسيصدّقه الجميع. ثانياً، أنّه، أي الرئيس، سيكون حاضراً دائماً من أجل عرفات طوال العمليّة ـ وربما كانت هذه النقطة هي أكثر ما يريد عرفات سماعها.

أجاب عرفات بشكل نوعيّ: فهو لن يخذل الرئيس بشأن الأمن وسيستمع بعناية إلى أفكار باراك ويدرسها.

غادرنا المغرب منهكين ولكن كانت معنويّاتنا مرتفعة. وفي رحلة العودة إلى واشنطن، جاء الرئيس إلى مؤخّر الطائرة وقال لي، «لقد كان يوماً طيّباً». وإنّني أشعر بالارتياح بوجه خاصّ إلى الاجتماع بعرفات. لكنّني أفترض أنّ باراك ـ بالنظر إلى مباحثاتنا في واشنطن ـ لن يقدّم مقترحاته فحسب إلى عرفات، بل سيمزجها ببعض «المحلّيات». وقد تبيّن أنّ هذا الافتراض خاطئ. فعند لقاء باراك بعرفات بعد يومين، لم يعرض أي محلّيات مقابل تمديد الجدول الزمنيّ لتنفيذ واي، والأسوأ من ذلك من المنظور الفلسطينيّ، أنّه لا يريد أن يقول علناً في البيان المشترك الذي سيصدر بعد الاجتماع أنّه سينفّذ واي. وقد أثار ذلك شكوك الفلسطينيّين، وجعلهم أقلّ تقبّلاً لرغبة باراك في تأخير عمليّات إعادة الانتشار ثلاثة أو أربعة أشهر.

دُهشت وزيرة الخارجيّة من سلوك باراك. فإما أن يكون باراك مقتنعاً بأنّه يستطيع إقناع عرفات بالمنطق فقط، وإما أنّه يخشى من عرض مثل هذه «المحلّيات» في هذه المرحلة، لئلا يضعها عرفات في جيبه ويطالب بالمزيد. وكان هذا الخوف الأخير مشروعاً نظراً لنهج عرفات في التفاوض. لكن هناك طرق تشير إلى مثل هذه المحلّيات دون أن تعرّضه للمخاطر: على سبيل المثال، أن يسأل عرفات ما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها إسرائيل لمساعدته في أن يشرح أمام ناخبيه تأخّر الجدول الزمنيّ لواي ـ بدلاً من أن يعرض القيام بها.

قلت لوزيرة الخارجيّة، «علينا أن ندرك وجود منحنى تعلُّمٍ هنا»، وعلى باراك لسوء الحظّ أن يعرف بنفسه، نظراً لثقته الفائقة بنفسه، أنّ نهجه لن ينجح.

اتصل باراك بالرئيس واعترف أنّه لم يتمكّن من إقناع عرفات ـ وأنّ مستوى الشكّ من جانب عرفات فاجأه. فذكّره الرئيس بلطف أنّ إرث بيبي لا يمكن أن يذهب بالتمنّي، وحثّه على أن يعرض على عرفات بعض المحلّيات إذا كان يتوقّع أن يوافق عرفات على تعديل اتفاقيّة موقّعة. وقال باراك، «سوف نفعل ذلك».

بدأت المباحثات بين المفاوضين الإسرائيليّين والفلسطينيّين بعد ذلك بأسبوع، وبعد الاجتماع الثاني اتصل بي صائب غاضباً ورافضاً المحلّيات الإسرائيليّة على أنّها من

مخلّفات بيبي (مثل باصات مكّوكية بين الضفّة الغربيّة وغزة بدلاً من معبر آمن حقيقيّ) وأشياء إضافيّة أخرى. كنت قلقاً من أنّه إذا لم يسمع صائب شيئاً ملموساً وذا قيمة لدى الفلسطينيّين، فسرعان ما سينصح عرفات بالمطالبة بتنفيذ واي كما هو مكتوب. ولا تستطيع الولايات المتحدة، بوصفها وسيطاً في اتفاقيّة واي، أن تعارض ذلك.

كيف يمكننا أن نحمل باراك على عرض محلّيات حقيقيّة الآن؟ فمكالمة الرئيس الهاتفيّة لن تنجح. لذا فقد أملت أن يكون اجتماعي السريّ بداني ياطوم في زوريخ - يفترض أنّه مخصّص للمسار السوريّ - المكان المناسب للضغط على الإسرائيليّين وتحريك المسار الفلسطينيّ ثانية.

اجتماع سريّ في زوريخ

رتّبت أنا وداني أن نلتقي في فندق ماريوت زوريخ صبيحة يوم الأحد 8 آب/ أغسطس، وقد جاء مع زفي ستوبر - مساعد باراك في سياسة الأمن القوميّ - ورافقني مارتن وآرون. وانضمّ إلينا أيضاً روب مالي الذي كان يقضي إجازة قرب جنيف. كان داني وزفي قد رافقا باراك في زيارة موسكو ولم تتح لهما الفرصة بعد للنوم، لذا اتفقنا على اللقاء في الخامسة بعد الظهر بعد أن يستريحا ويعملا قدر ما هو ضروريّ. في هذه الأثناء، أبلغنا بروس ريدل أنّ باراك اتصل بالرئيس وأخبره عن قناة خاصّة مع الأسد. وقد تمكّن من نقل القليل من المحتوى، وأدركت أنّ علينا أن نعرف عن هذه القناة والرسائل المرسلة قبل رحلة وزيرة الخارجيّة.

لكنّني أريد الآن أن أبدأ النقاش بالمسار الفلسطينيّ لا المسار السوريّ. وكنت أعتقد أنّنا سنجري مباحثات في تلك الليلة وفي الصباح، وأنّ داني سيتحدّث إلى رئيس الوزراء بين الجولتين. وأردت أن يستمع باراك إلى قلقنا بشأن المسار الفلسطينيّ أولاً.

عندما بدأنا اجتماعاتنا، أثار داني أولاً موضوع محادثات باراك في موسكو. شكرته على تقريره الموجز وانتقلت إلى حديثنا عن الفلسطينيّين مشدّداً على «أنّ هناك مشكلة أساسيّة: أنت تطلب منهم تغيير اتفاقيّة وقّع عليها سلفك، وفي مقابل ذلك تعرض عليهم أقل مما تعرضه الاتفاقيّة نفسها». وقلت، «إذا كان لك أن يقتنع عرفات بما تريد من حيث التأخير لمدّة ثلاثة أو أربعة أشهر، عليك أن تعرض عليه واي المزيدة لا واي المنقوصة».

سأل داني، «واي المنقوصة»؟ فأجبت، «نعم واي المنقوصة» وأوضحت، لقد تخليتم عن لجنة إعادة الانتشار الثالثة وهي جزء من اتفاقيّة واي ورمز للالتزام الإسرائيليّ بالانسحاب؛ ولم تعرضوا الممر الآمن، وهو أيضاً جزء من الاتفاقيّة المؤقّتة وواي، وإنّما

الباصات المكّوكيّة التي عُرضت سابقاً ورُفضت من قبلهم. ما الذي يوجد في ذلك لصالحهم؟ كيف يشرح أنّه قبل بأقلّ مما يحقّ له وفقاً للاتفاقيّة دون أن يحصل على شيء مقابل ذلك؟ كيف سيكون ردّ فعلك إذا ما قُلبت الطاولة؟

أجاب داني بأنّ الإسرائيليّين إنما يطلبون تأخير الجزء الأخير من إعادة الانتشار، ويطلبون من الفلسطينيّين النظر في الفوائد التي يجنيها الطرفان من التوصّل إلى اتفاق إطار عمل بشأن الوضع الدائم في هذه الأشهر الثلاثة أو الأربعة من التأخير. فكلا الجانبين سيعرفان عندئذٍ إلى أين يتجه كل شيء ومن الممكن تحسين نوعيّة الأراضي التي سيحصل عليها الفلسطينيّون. وإذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق إطار في هذه الأثناء، فستنفّذ إعادة الانتشار الثالثة كما يقتضي واي في شباط/فبراير. وأضاف ربما نبالغ في الطموح إذا فكّرنا أنّه يمكننا التوصّل إلى اتفاقيّة إطار في هذه المدّة، لكنّنا راغبون في المحاولة. «ما الذي سيخسره الفلسطينيّون؟ إذا لم يعجبهم اقتراحنا، فسوف ننفّذ واي كما هو مكتوب. ليس هناك من مخاطر عليهم».

أجاب مارتن بأنّ الصحافة الإسرائيليّة نقلت عن المقرّبين إلى رئيس الوزراء تهديده الفلسطينيّين من العواقب إذا ما رفضوا اقتراحات رئيس الوزراء. وليست هذه هي الطريقة لإقناع عرفات بالاستجابة، لا سيّما عندما تبدو النيّة مختلفة. وقال داني إنّهم سيعملون على تصحيح هذه الفكرة.

أرسل إليّ آرون ملاحظة عما إذا كان يجدر بنا أن نحصل على فكرة أوضح عن «المحلّيات» التي يمكن أن يعرضها الإسرائيليّون، ومتى سوف يفعلون ذلك. وقد أومأت بالموافقة لكنّني قاربت هذه القضيّة بشكل غير مباشر قائلاً، «كلّما بكّرتم في حمل حزمة العروض، عرفتم باكراً إذا ما كان الاتفاق ممكناً. فهل لديكم خطط لعرض حزمة عما قريب»؟

أجاب داني بأنهم يفكّرون بشأن ما يمكن أن يعرضوه على الفلسطينيّين، مركّزين بشكل رئيسيّ على توقيت إعادة الانتشار والخطوات الاقتصاديّة والإفراج عن السجناء. كانوا يدرسون ما هو ممكن بالنسبة للسجناء، لكنّه لم يكن واثقاً من أنّه سيكون هناك عدد كبير ممن يمكن الإفراج عنهم. أخبرته عن محادثاتي مع عامي ومردخاي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وما بدا فيها من إمكان الإفراج عن بضع مئات، لا سيما إذا ميّزتم بين من قتلوا ومن جرحوا إسرائيليّين وفلسطينيّين. فوافق على التدقيق في ذلك.

مرّة أخرى، حاولنا بطرق مختلفة، أنا وآرون ومارتن، أن نوضح للإسرائيليين أنّ عليهم عرض واي مزيد لا واي منقوص، بل إنّنا اقترحنا تعجيل فتح الممرّ الآمن، أو زيادة

نسبة الأرض التي ستنتقل إلى الفلسطينيّين بنحو 1 أو 2 بالمئة. ولم يلزم داني نفسه بشيء بشأن كل اقتراحاتنا.

أوضحنا رأينا بالمسار الفلسطينيّ، وسمعه داني، ومن الواضح أنّه لن يبلغنا المزيد. وقد حان الآن الوقت للتحول إلى سوريا.

سبرنا مقدار ما يمكننا الاقتراب من الحديث عن وديعة رابين أو الانسحاب الكامل دون الإشارة إلى خطوط 4 حزيران/يونيو، وألمحنا على وجه الخصوص إلى خوف الأسد من التخلّي عن وديعة رابين لئلا لا يسترجعها البتة. وبالنظر إلى ذلك، أوضحت أنّنا نبحث عن رافعة في حوارنا مع الأسد. فنحن نريد صيغة تتيح لنا أن نبلغ الأسد بأنّ ما ننقله يجب أن يكون كافياً ليطمئنه على احتياجاته ومضمون الوديعة. وإذا ما تمسّك الأسد بأكثر من ذلك في مثل هذه الظروف، يمكننا إبلاغه بأنّ موقفه غير معقول وأنّه يعرقل معاودة المفاوضات.

وللحصول على هذه الرافعة، فإنّنا بحاجة ـ بسبب التاريخ ـ إلى الإشارة بطريقة ما إلى وديعة رابين أو الانسحاب الكامل. وأوضح داني أنّ ذلك غير ممكن بالنسبة لرئيس الوزراء.

قال زفي أنّ هناك إشارات إلى أنّ الأسد قد يكون مهتمّاً أكثر بالتحرّك، وأنّ علينا معرفة ما إذا كان يقبل بشيء أقلّ من الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو. فأجبت، «زفي، لو كان هناك مثل هذه المؤشّرات فإنّني أودّ أن أعرف أين هي». ولم يثر ذلك أي جواب، لذا تابعت قائلاً، «إنّنا لن ندفعكم إلى عمل شيء لا تستطيعون القيام به. فذلك عائد إليكم. لكنّنا مدينون لكم بتقديم أفضل تقدير لما يمكن أن ينجح مع الأسد وما لا يمكن أن ينجح معه. ورأينا أنّ الصيغ المنقوصة والغامضة التي لا تشير إلى الوديعة لا تملك فرص النجاح مع الأسد».

وسأل داني سؤالاً مشروعاً، «ماذا عن احتياجاتنا؟ يجب أن نعرف إذا ما كانت احتياجاتنا ستلبّى». أوحى لي ذلك بفكرة واقترحت نقل الصيغة التالية إلى الأسد:

«استناداً إلى مباحثاتنا مع باراك، اتضح لنا بأنّ الخلافات المتعلّقة بتلبية احتياجات سوريا للأرض صغيرة، وأنّ الاختلافات، بنظر باراك، بشأن تلبية احتياجات إسرائيل لا تزال كبيرة».

أعجب داني بهذه الصيغة. فهي تعطي الأسد المبرّر للشعور بالثقة بأنّ احتياجاته بشأن الأرض ستلبّى، وهي صادقة في أنّ إسرائيل ليست متيقّنة مما إذا كانت احتياجاتها

ستلبّى. لكنّني أضفت بأنني لا أعتقد أنّ ذلك سينجح مع الأسد. فغياب الإشارة إلى 4 حزيران/يونيو كفيل، بنظري، أن يرفضها. ولم يردع ذلك داني أو زفي اللذين أرادا أن يعرفا إذا ما كان باراك يرضى بهذه الصيغة. لا شكّ أن باراك ورفاقه المقرّبين كانوا يعتقدون بأنّ الأسد مستعد لمعاودة المفاوضات على أساس أكثر غموضاً بكثير مما نعتقد.

أخبرتهما أنّ ذلك قد يكون صحيحاً، وعلى أي حال إذا كانت تلك هي الطريق التي يريدون أن يسلكوها مع الأسد، فإنّنا سنحترم رغبتهم. غير أنّني أبلغتهما بقلقي بشأن المسافة التي سنكون قد قطعناها على المسارين عند زيارة وزيرة الخارجيّة إلى المنطقة. فنظراً لأولويّاتهم حول كيفية التقدّم، يبدو لي الآن أنّنا في نهاية رحلتها سنشهد على الأرجح جموداً على المسارين الفلسطينيّ والسوريّ على السواء. وإذا كان الحال كذلك، ستكون خيبة الأمل كبيرة، وستتبدّد كل الآمال التي رافقت انتخاب رئيس الوزراء في المنطقة. وإذا ما حصل بالفعل جمود في المنطقة بعد زيارة وزيرة الخارجيّة، فإنّني أخشى أن يتولّد انطباع في المنطقة بأنّ باراك لا يختلف في الواقع عن بيبي.

بإثارة هذه النقطة، كنت آمل أن أقنع داني بأنّ النهج الإسرائيليّ على أحد المسارين على الأقل يجب أن يتغيّر. وبدلاً من ذلك اقترح أن تؤجّل وزيرة الخارجيّة رحلتها أسبوعين آخرين ـ حتى نهاية آب/أغسطس ـ لكي يتاح مزيد من الوقت للمفاوضين الإسرائيليّين والفلسطينيّين لمعرفة إذا ما كان يمكن التوصّل إلى حزمة تفاهم على تأخير واي أو إذا كان واي سيطبّق كما هو منصوص عليه.

سألته «هل سيكون أي شيء مختلفاً حقّاً في نهاية آب/أغسطس»؟ فوزيرة الخارجيّة لن تؤجّل للمرّة الثانية، لا سيما إذا لم يكن هناك سبب للاعتقاد بأنّ أي شيء سيتغيّر. فأكّد لي داني بأنّه سيحدث تغيير.وهل ستبدأون بتنفيذ التزاماتكم بموجب واي حتى إذا قرّر الفلسطينيّون أنّهم غير مستعدّين للموافقة على تأخير إعادة الانتشار؟ هزّ رأسه، ثم تردّد، لشعوره بأنّ عليه الرجوع إلى رئيس الوزراء للحصول على إجابة رسميّة أكثر.

حل منتصف الليل، فقرّرنا التوقّف ومعاودة الاجتماع في الصباح. وعندما فعلنا، بدأ داني بالقول إنّه تحدّث إلى رئيس الوزراء فوعد بالتنفيذ عندما يحين موعد زيارة وزيرة الخارجيّة، حتى إذا لم يقبل الفلسطينيّون بنهج جديد. لكنّ رئيس الوزراء يريد قطعاً أن تؤجّل وزيرة الخارجيّة رحلتها إلى نهاية الشهر.

بعد التحدّث إلى وزيرة الخارجيّة، علمت أنّها غير مسرورة من تأجيل رحلتها للمرة الثانية، لذا أبلغت داني أنّنا بحاجة إلى ضمانتين منكم. عليكم أن تعرضوا شيئاً ملموساً على

الفلسطينيّين بين الآن وآخر آب/أغسطس يتعلّق بالإفراج عن السجناء أو إعادة الانتشار لكي تظهروا أنّكم تحاولون تأجيل التزاماتكم بموجب واي ليس إلا. وعليكم أيضاً أن تعلنوا أنّكم طلبتم من وزيرة الخارجيّة تأجيل زيارتها بضعة أسابيع لكي تتاح لكم وللفلسطينيّين الفرصة للتفاوض على حزمة جديدة بشأن واي والنهج الذي سيتّبع في مفاوضات الوضع الدائم. فوافق داني.

العمل مع المفاوضين الإسرائيليّين والفلسطينيّين واتفاقيّة شرم الشيخ

حثّت اجتماعات زوريخ على حدوث تطوّرات جديدة على المسارين. فيما يتعلّق بالسوريّين، علمنا الآن بشأن القناة الخاصّة - وهي تشمل مواطناً أميركيّاً، رونالد لاودر - وما رشح عنها(*). أما بالنسبة إلى الفلسطينيّين، فقد بدأت الآن المفاوضات بشكل جدّيّ، وأدخلتني في اتصال مباشر مع صائب عريقات وجلعاد شير. كان شير المفاوض الذي عيّنه باراك، وهو، على غرار إسحاق مولخو وبيبي، محام تربطه علاقات شخصيّة طويلة مع رئيس الوزراء. وقد عُيّن هذان الرجلان من قبل باراك وعرفات لكي يضعا معاً حزمة التفاهمات، وكان الاثنان متحمسين في البداية - أخبرني جلعاد عن جديّة صائب وأبلغني صائب أنّ من الواضح أنّه يوم جديد مع الإسرائيليّين. ولم يمضِ وقت طويل حتى كان كلّ منهما يتصل بي شاكياً. فقد سعى صائب إلى جعل الإسرائيليّين ينفّذون مزيدا من إعادة الانتشار في وقت مبكّر من الجدول الزمنيّ دون أي ارتباط بإنجاز اتفاقيّة إطار بشأن الوضع الدائم. وسعى إلى التزامات أقوى بشأن الممرّ الآمن والميناء البحريّ، والأهمّ من ذلك أنّه أراد الإفراج عن عدد كبير من السجناء والتوصّل إلى آليّة مستمرّة لضمان مواصلة الإفراج عنهم. وأراد جلعاد إعادة تأكيد واضحة على التزامات الفلسطينيّين بالأمن وإشارة إلى أنّ الفلسطينيّين سيعملون بجديّة للتوصّل إلى اتفاق إطار بشأن الوضع الدائم. وكلما أكثروا من ذلك، سرّعت إسرائيل بعض مراحل إعادة الانتشار وحسّنت نوعية الأراضي التي تنقل السيطرة عليها إلى الفلسطينيّين.

تلقّيت عدّة مرّات في الأسبوعين الأخيرين من آب/أغسطس مكالمات شاكية من هذا الطرف أو ذاك، توحي بأنّ الشريك الآخر يزيد من صعوبة التقدّم. وكانا يتصّلان معاً بين الحين والآخر لإطلاعي على ما يجري، وكنت أستمتع بتلك المكالمات - فقد كانا متعاونين وفي مزاج طيّب. كانت مفاوضاتهما جادّة، لكن كان بوسعي أن أرى تبايناً في المفاهيم: الفلسطينيّون يريدون أن ينفّذ الإسرائيليّون التزاماتهم بموجب واي قبل التعامل مع قضايا

(*) يغطّي الفصل 20 تفاصيل هذه القناة الخاصّة بين الإسرائيليّين والسوريّين.

الوضع الدائم، وباراك يريد أن يرى إن كان لديه شريك حقاً ـ وكان انخراط الفلسطينيّين في قضايا الوضع الدائم مقياسه لذلك.

لكن والحقّ يقال، أنّ اهتمام باراك الحقيقيّ كان بالمسار السوريّ، وسوف أنشغل أنا أيضاً به عما قريب. مع ذلك، بعد المحادثات اليوميّة مع المفاوضين ـ وباراك وعرفات ـ أصبحت لدي قناعة بأنّ جلعاد وصائب سيتوصّلان إلى اتفاق، لا سيما لأنّ لرئيسيهما مصلحة في ذلك. كان باراك يريد أن يظهر أنّه يدير الفلسطينيّين، ويريد عرفات أن يظهر لنا أنّه يتعاون مع رئيس الوزراء الإسرائيليّ الجديد، حتى عندما حصل على تنازلات بشأن السجناء والقضايا المؤقّتة الأخرى مقابل القبول بجدول زمني أطول لعمليّات إعادة الانتشار بموجب واي.

وقد توّجت جهودهم، مع بعض التوقّف والانقطاع، باتفاقيّة شرم الشيخ في 3 أيلول/ سبتمبر 1999. وفي إحدى المراحل، كان جلعاد يخشى من أن ينهار الاتفاق لأنّ صائب يتراجع عن تفاهمات بشأن توقيت اتفاق الإطار وعدد السجناء الذين سيفرج عنهم. وبمساعدة أبو مازن وأسامة الباز، تجاوزنا أزمة في اللحظة الأخيرة، ووفّرت زيارة وزيرة الخارجيّة الفرصة لنا لتلقّي ضمانات جعلت الاتفاق الأخير ممكناً(*).

شكّلت اتفاقيّة شرم الشيخ بداية جديدة للإسرائيليّين والفلسطينيّين. ووضعت نهاية لفترة نتنياهو الانتقاليّة. وحدّدت جدولاً زمنيّاً لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم، بدءاً من 13 أيلول/سبتمبر 1999. وثبّتت تاريخ 13 أيلول/سبتمبر 2000 كموعد نهائيّ للتوصّل إلى اتفاق. وقدّمت معلماً على طريق الوصول إلى إطار من المفاهيم للوضع الدائم ـ اتفاق إطار على قضايا الوضع الدائم الأساسيّة المستهدفة في نهاية كانون الثاني/يناير. كما أنّها عقدت العزم بالطبع على تنفيذ جدول زمنيّ جديد محدّد، على أساس اتفاقيّة واي، يضمّ كل القضايا العالقة من الاتفاقيّة المؤقّتة. وعلى وجه التحديد، سيجري بين أيلول/سبتمبر وكانون الثاني/يناير تنفيذ عمليّات إعادة انتشار واي على مراحل وإطلاق 350 أسيراً فلسطينيّاً من قبل إسرائيل.

بالتوصّل إلى اتفاقيّة شرم الشيخ، شعر باراك أنّه ساس الفلسطينيّين ـ بوضع طابعه على العمليّة ـ وأنّ بإمكانه الآن الالتفات إلى ما يشغل باله، سوريا.

(*) أكّد لنا الفلسطينيّون أنّهم سيتفاوضون بجديّة للتوصّل إلى اتفاق إطار بشأن الوضع الدائم، ووعدنا الإسرائيليّون بأنّهم سينفذون نقل السلطة في آخر 6,1 بالمئة من المناطق ب إلى أ في 31 كانون الثاني/يناير، بصرف النظر عما إذا تمّ التوصّل إلى اتفاق إطار بشأن الوضع النهائيّ.

الفصل العشرون

«سوريا هي أولويّتي»

تعهّد المرشّح إيهود باراك بسحب القوّات الإسرائيليّة من لبنان خلال سنة. وكان باراك يعلم أنّه إذا توصّل إلى اتفاقيّة سلام مع سوريا، فسوف تكون إسرائيل قادرة ـ نظراً للسيطرة السوريّة على لبنان ـ على الانسحاب من لبنان بسلام أيضاً. لكن بدون الاتفاق مع سوريا، فهناك خطر واضح لا لبس فيه بأن تستمر الهجمات من لبنان بعد الانسحاب، وبخاصّة لأنّ سوريا طالما استخدمت لبنان كنقطة ضغط على إسرائيل. فذلك أسلم من السماح من انطلاق الهجمات من سوريا، الأمر الذي سيؤدّي حتماً إلى انتقام إسرائيليّ مباشر.

لذا فإنّ التزام باراك بشأن لبنان لا بدّ أنّه عنى مقاربة «سوريا أولاً» في السلام. لكن ذلك لم يكن السبب الوحيد لتركيزه على سوريا. فباراك كان يرى في سوريا (خلافاً للفلسطينيّين) تهديداً استراتيجيّاً لوجود إسرائيل. لا شكّ في أن العنف الفلسطينيّ يجعل الحياة صعبة على الإسرائيليّين، لكن باراك، على غرار الكثير من الإسرائيليّين في ذلك الوقت، لم يكن يعتقد أنّ الفلسطينيّين يمكن أن يشنّوا حرباً عليهم. غير أنّ سوريا تستطيع ذلك.

وكان باراك أيضاً مشدوداً إلى التعامل مع حافظ الأسد أكثر بكثير من التعامل مع ياسر عرفات. فالأسد في نظره يمثّل كل ما لم يكن عرفات يمثّله. فلديه دولة حقيقيّة مع جيش حقيقيّ يمتلك آلاف الدبّابات ومئات الصواريخ؛ وكان عدوّاً صلباً، لكنّه عدوّ يحافظ على التزاماته، ويحظى باحترام ورهبة من قبل الزعماء الآخرين في المنطقة.

أخيراً، رأى باراك، على غرار إسحاق رابين، أنّ اتفاقيّة السلام مع سوريا هي وسيلة الوقاية الفضلى من التهديدات التي تأتي من إيران والعراق. فتنحية إسرائيل عن هذين البلدين وبناء ائتلاف إقليميّ مشترك ضدّهما، وعزلهما في المنطقة، يتوقّف كله على إيجاد قضيّة مشتركة مع سوريا.

ولا شكّ في أنّ باراك كان يعرف بأن لا سلام مع سوريا بدون إعادة مرتفعات الجولان إلى الأسد. وقد أقنعته رؤيته للأسد بأنّ التوصّل إلى اتفاق أمر ممكن. فقد تابع الأسد عن كثب بوصفه رئيساً للاستخبارات العسكريّة، وكان كرئيس لأركان الجيش الإسرائيليّ يطلب بشكل روتينيّ معرفة انطباعي عن الأسد ـ ويحرص على استيعاب كل نبذة من المعلومات.

وقد عزّز نقاش باراك مع باتريك سيل، وهو صحافيّ بريطانيّ وواضع السيرة الذاتيّة المتعاطف مع الأسد، اعتقاد باراك بأنّ باستطاعته التوّصل إلى اتفاق مع الأسد. وبعيد انتخاب باراك، أبلغه سيل (وكان باستطاعته الوصول بسهولة إلى الأسد) بأنّ الأسد جادّ بشأن التوصّل إلى اتفاق، لكنّ ذلك يتطلّب تدخّلاً شخصيّاً من الرئيس كلينتون، ولا شيء أقلّ. وقد ساعد سيل بعد ذلك، كما لو أنّه كان يثبت مصداقيّته، في تنظيم تبادل غير مسبوق للبيانات بين باراك والأسد بعيد فوز باراك في الانتخابات. فقد دفع باراك إلى الإشارة إلى ميراث الأسد بوصفه «سوريا القويّة والمستقلّة والواثقة من نفسها... سوريا مهمّة جدّاً للاستقرار في الشرق الأوسط». ثمّ حثّ سيل الأسد بأن يمتدح لأول مرّة علناً زعيماً إسرائيليّاً واصفاً باراك «بأنّه رجل قويّ وصادق». وقد كان هذا التبادل العلنيّ استثنائيّاً، حتى وإن بصورة غير مباشرة.

إنّ اعتقاد باراك بأنّ حدوث اختراق مع الأسد قد يكون ممكناً بتدخّل أميركيّ، جعله متلهّفاً أكثر للتحرّك نحونا وأكثر تردّداً للتحرّك تجاه الأسد، لئلا يضع في جيبه أي تنازلات إسرائيليّة استباقاً لمعاهدة سلام تتوسّطها الولايات المتحدة. لكن حتى هذا التحفّظ التكتيكيّ لا يمكن أن يفسّر عدم رغبته في قبول وديعة رابين. فما الذي يفسّره؟ اتضح لي من مباحثات بلير هاوس إلى زوريخ أنّ باراك ورفاقه قد تلقوا معلومات أقنعتهم بأنّ الأسد سيكون راغباً في التعايش مع شيء أقلّ من التزام إسرائيليّ بالانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو 1967. وقد كنت مرتاباً ونبّهت داني وتسفي بأن يأخذا مثل هذه المعلومات بتحفّظ، لكنّهما بديا مقتنعين.

بعد زوريخ مباشرة، علمت ما الذي ـ أو بالأحرى من ـ أقنعهم بذلك. لقد كان رونالد لاودر، رجل الأعمال الأميركيّ وصديق بيبي نتنياهو. فقد استخدم بيبي لاودر كرسول إلى الرئيس الأسد بدءاً من صيف 1998، حيث كان يذهب إلى دمشق حاملاً رسائل من نتنياهو. وعندما سألتني وزيرة الخارجيّة عن ذلك، قلت لها لا مشكلة لدينا في التوصّل إلى شيء بمفردهم ـ إذا أمكنهم ذلك.

ومع أنّ بيبي خرج الآن، إلا أنّ لاودر لا يزال في الداخل. فعند عودتي من زوريخ، علمت أنّ باراك اتصل بالرئيس كلينتون وأبلغه أنّه تحدّث إلى لاودر عن اجتماعاته مع الأسد ويبدو أنّهم مهتمّون جدّاً. وفي مكالمة أخرى، ذهب باراك إلى أبعد من ذلك بكثير معلناً أنّ لدى لاودر ورقة تتكوّن من عشر نقاط زعم أنّ الأسد وافق عليها إلى حدّ كبير. وإذا كان الأمر كذلك، فقد شعر باراك أنّ من الممكن التوصّل إلى اتفاق بسرعة مع سوريا. هل كان الأسد مستعداً «للإقرار» بها؟ وحده الرئيس كلينتون يستطيع معرفة ذلك، لذا كان باراك يعتقد أنّ من الضروريّ أن يقابل كلينتون لاودر ليقرّر بنفسه إذا كان ذلك مساراً واعداً يمكن متابعته. فإذا كان الأمر كذلك، فإنّه يتمتّع بميزة التغطية السياسيّة الإضافيّة لأنّه يمكّن باراك من القول لليمين الإسرائيليّ إنّه يوافق فقط على ما قبل به نتنياهو.

نقاط لاودر العشر: تصحيح انطباع خاطئ

كان ساندي ومادلين حذرين، وغير مستعدّين لقبول مقترحات باراك بأن يقابل الرئيس لاودر منفرداً «بالنظر إلى حساسيّة الأمر». فقد كانا يريدان أن أجلس في الاجتماع إلى جانب الرئيس «لأخبرهما إن كان الأمر حقيقيّاً أم لا». جاء لاودر بمفرده وأمضى عشرين دقيقة يشرح فيها كيفيّة نشوء قناته مع الأسد. وفي صيف 1998، التقى بوليد المعلّم في واشنطن وأبلغه أنّ بيبي جادّ بشأن محاولة التوصّل إلى اتفاق وأنّه يريد أن يفتح قناة سريّة خاصّة مع الأسد. وقد رتّب وليد لاجتماع ابتدائيّ مع الأسد، وخلال خمسة أسابيع تمكّن لاودر من التوجّه جيئة وذهاباً بين الزعيمين بشكل متكرّر. وقد أمضى خلال هذه الفترة ساعات كثيرة مع الأسد.

أبلغه الأسد أنّه يعتقد بأنّ الاتفاق غير ممكن إلا بمثل هذه الآليّة، وأنّه يعتقد بأنّ المفاوضات الماضية كانت معقّدة جدّاً وكثيرة الأوراق؛ وبدلاً من ذلك فإنّ ورقة بسيطة من صفحة أو اثنتين يجب أن توضح الاتفاق على القضايا الأساسيّة. وقال لاودر أنّهما توصّلا في الأساس إلى اتفاق بشأن كافّة القضايا ـ الحدود والترتيبات الأمنيّة والسلام ولبنان ـ وأنّهما أوجزاها في عشر نقاط كان يمكن أن يصيغاها بصورة نهائيّة لولا إصرار الأسد على مراجعة الخرائط بشأن الحدود والترتيبات الأمنيّة ورفض بيبي لئلا يفقد قابليّة التراجع عنها. ثم جاءت واي والاتفاق مع الفلسطينيّين، كما أوضح لاودر، ولم يكن لدى بيبي التغطيّة السياسيّة لمتابعة المسعى.

وقال لاودر إنّه يحمل ورقة بعشر نقاط معه وأنّه أكّد لباراك أنّه سيطلع الرئيس فقط عليها، وقدّم الاعتذار عن طلبه بأن أغادر المكتب البيضويّ. وقبل الخروج، طرحت عدداً من

الأسئلة. أولاً، أين أبدى الأسد مرونة؟ أجاب لاودر بشأن الحدود والترتيبات الأمنيّة وبشأن محطّة إنذار مبكّر. أخرجت خريطة وطلبت منه أن يحدّد لي المرونة بشأن الحدود، فأشار إلى أنّ الأسد كان مستعدّاً لرسم الحدود بعيداً عن بحيرة طبريّة وعن نهر الأردن. ثانياً، ماذا يعني «توصّلا في الأساس إلى اتفاق»؟ فكان جوابه أنّ ما سيريه للرئيس هو اتفاق بنسبة 99 بالمئة. هل يشكّل الواحد بالمئة اختلافاً على أي من القضايا الأساسيّة ـ أي تعيين الحدود ومبدأ الترتيبات الأمنيّة (بما في ذلك الإنذار المبكّر) ومضمون السلام وتوقيت تنفيذ كل شيء؟ لم يكن لاودر يعتقد بوجود أي اختلاف هنا. فقد كانت المسائل المفتوحة بالنسبة إليه تتعلّق في التوضيح والتطبيق على الخرائط أكثر مما تتعلّق بالمفاوضات.

بعد أن غادر لاودر، استدعاني الرئيس إلى المكتب البيضويّ، وسرعان ما انضمّ إلينا ساندي ومادلين. سلّمني الرئيس الورقة التي تحتوي على النقاط العشر. كان عنوانها «معاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا». كان هناك ديباجة قصيرة تفيد بأنّ إسرائيل وسوريا اتفقتا على إقامة سلام بينهما وأنّ السلام يستند إلى مبادئ الأمن والمساواة واحترام سيادة الجانبين وسلامة أراضيهما واستقلالهما السياسيّ.

وقد اتفق «الجانبان» على عشرة أحكام: (1) إنهاء حالة الحرب بينهما عند توقيع الاتفاقيّة، (2) تسحب إسرائيل قوّاتها من «الأراضي السوريّة التي أخذت في سنة 1967» إلى «حدود متّفق عليها على أساس الخطّ الدوليّ لسنة 1923»، (3) يتمّ الانسحاب على ثلاث مراحل لكن تُركت الفترة الزمنيّة فارغة (وكتب الرئيس في الهامش أنّ الموقف السوريّ هو ثمانية عشر شهراً، فيما الموقف الإسرائيليّ ثلاثون شهراً)، (4) يوقّع لبنان اتفاقيّة مع إسرائيل، بشكل متزامن مع سوريا وإسرائيل، ويبذل السوريّون أقصى الجهود لضمان عدم القيام بمزيد من الأنشطة شبه العسكريّة أو العدائيّة ضدّ إسرائيل انطلاقاً من لبنان، (5) وردت هذه النقطة بين قوسين، وكانت نصّاً عن الترتيبات الأمنيّة مستعاراً من لا ورقة «الأهداف والمبادئ»، وعليها تعليق للرئيس مفاده «يجب صياغة النصّ»، (6) سيكون هناك ثلاث مناطق تحدّ من انتشار القوّات ـ منطقة منزوعة السلاح ومنطقة محدودة السلاح ومنطقة خالية من الأسلحة الهجوميّة (وقد حدّدت ملاحظة الرئيس موقع كل منطقة في الجانب السوريّ من الحدود: سيكون الجولان منزوعاً من السلاح، وستمتد المنطقة الخالية من الأسلحة الهجوميّة إلى الطريق السريع قبل دمشق)، (7) يمكن أن تبقى محطّات الإنذار المبكّر والمراقبة القائمة حاليّاً في مرتفعات الجولان ولكن بإدارة متعدّدة الجنسيّات من أفراد أميركيّين وفرنسيّين وسوريّين (وبين قوسين، هناك إشارة إلى تواجد إسرائيليّ في

مركز المراقبة المتعدّد الجنسيّات)، (8) إقامة تطبيع كامل للعلاقات ينسجم مع القوانين السارية في كل من البلدين، (9) سيتمّ التعامل مع الاحتياجات والحقوق المائيّة وفقاً للمعايير الدوليّة، (10) ستسعى سوريا إلى جعل السلام مع إسرائيل شاملاً في المنطقة.

ما إن فرغت من تفحّص الورقة حتى بادرني الرئيس بالسؤال عن رأيي. قلت له إنّها «شديدة الحسن بحيث يتعذّر تصديقها». لكنّني فهمت الآن لماذا كان يعتقد باراك ورفاقه بأنّهم ليسوا بحاجة إلى الالتزام بوديعة رابين وخطوط 4 حزيران/يونيو.

انضمّ إلينا الآن ساندي ومادلين، وأخبرهما الرئيس بأنّني متشكّك بشأن مضمون الورقة. لكن هل أعتقد بأنّ لاودر كان كاذباً؟ قلت لا، إنّه صادق وإنّني أعتقد أنّه يؤمن بالكثير مما يقول. لكنّي أخشى أنّه ليس دقيقاً وأنّ ما يعتقده اختلافات ثانويّة ليس ثانويّاً. كما أنّني أعتقد أنّ هناك بعض التعلّل بالآمال هنا. وأين تكمن شكوكي الكبرى؟ كنت أعرف أنّ خطّ 1923 ليس فكرة صالحة البتّة بالنسبة للأسد، فتلك حدود استعماريّة في نظر الأسد ولن يقبل بها قطّ في أي وثيقة. كما كانت لديّ شكوك كبيرة بأنّ يقرّ الأسد بوجود إسرائيليّ في محطّات الإنذار المبكّر في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيليّ، فما بالك بالقبول به. لكنّ وصف لاودر بأنّ الأسد لا يريد وثيقة معقّدة كان صحيحاً، وكذا حال عدد من النقاط العشر.

قال الرئيس، «علينا التدقيق فيها مع الأسد بطريقة ما». وكان يعتقد بوضوح بأنّ هناك شيئاً ما في ورقة لاودر، وكان متلهّفاً لمتابعته. لكن كيف؟ هل نطلب من لاودر مقابلة الأسد؟ لم يكن ساندي ومادلين مرتاحين إلى ذلك، في حين قرّر الرئيس الاتصال بالأسد. لكنّنا أبلِغنا، بصورة غير مألوفة، بأنّ الأسد لن يتمكّن من تلقّي المكالمة قبل عدّة ساعات ـ ما دفعني إلى الاعتقاد بأنّه مريض(*).

اقترحت أن أقابل لاودر أنا ومادلين لسبر أعماقه في المجالات التي تثير شكوكي الخطيرة، وإبلاغه بأنّنا ننوي إرسال الوثيقة إلى الأسد مع رسالة مفادها أنّه إذا كان يجدها مقبولة من حيث الأساس، فإنّ الرئيس يعتقد بوجود إمكانيّة للتقدّم بسرعة كبيرة نحو اتفاقيّة نهائيّة بين سوريا وإسرائيل. أعجب الرئيس كلينتون بهذا النهج وطلب منّا السير فيه.

جاء لاودر إلى مكتب مادلين ليقابلنا. فشرحت ما نعتزم القيام به، فوافق على أنّ ذلك أمر معقول. ثم سألته ما هي الأسئلة التي يعتقد أنّ الأسد يمكن أن يطرحها بشأن الورقة.

(*) كنّا نتلقّى عدداً متزايداً من التقارير عن تدهور صحّة الأسد وحدّة ذهنه.

فقال إنّ الأسد سيواجه مشكلة في النصّ المكتوب بين أقواس بشأن التواجد الإسرائيليّ في محطّة الإنذار المبكّر - وأنّ هذا كل شيء. وماذا عن خطوط سنة 1923 لا خطوط 4 حزيران/يونيو 1967؟ ولشدّ ما أدهشني إصراره على أنّ الأسد وافق على ذلك - وأنّنا سنرى أنّها ليست مشكلة عندما يتلقّى الأسد الورقة.

عندما عدنا إلى البيت الأبيض، اتصل الرئيس بالأسد ثانية. وقد تلقّى الأسد المكالمة هذه المرّة. أبلغه كلينتون عن هذا الاجتماع مع لاودر وورقة النقاط العشر. فهل يوافق الرئيس الأسد على هذه النقاط بالفعل؟

كان ردّ الرئيس الأسد يميل إلى تعزيز شكوكي. قال إنّ «ذلك غريب نوعاً ما. أقرّ بأنّه التقى عدّة مرّات بلاودر، لكنّه أبدى عدم علمه بشأن النقاط العشر. وقال إنّ المسعى معه انتهى إلى الفشل. وأنّه لا يريد إحراج أحد ويفضّل عدم مجيء لاودر إلى دمشق - وهو ما اقترحه كلينتون الآن. وبدلاً من ذلك طلب من الرئيس أن يرسل إليه الورقة التي قدّمها لاودر وسيردّ عليها.

بعد المكالمة طلب مني الرئيس إعداد الورقة مع ملاحظة تفسيريّة تبيّن المجالات التي قال لاودر إنّها بحاجة إلى توضيح. واستناداً إلى حواره مع لاودر ومعنا، اقترح أن نلطّف النص المتعلّق بمركز المراقبة لاستبعاد الإشارة إلى الوجود الإسرائيليّ. اعترض ساندي بحقّ قائلاً لا يمكن أن يكون لدينا نسخة اطلع عليها باراك ونسخة ثانية للأسد. واقترح ألا نجري هذا التغيير إلا إذا قبله باراك - وعندما راجعنا باراك في الأمر، قال إنّه لا يريد إدخال تغييرات على الورقة: «فهذه هي الورقة التي يفترض أنّ الأسد قبلها، وأنّ علينا اختبار ردّه». فقد كان باراك متلهّفاً إلى معرفة كيفيّة ردّ الأسد عليها.

سأل كلينتون «كيف سترسل الورقة إلى الأسد»؟ أجبته بأنّني سأرسلها بفاكس آمن إلى سفيرنا في دمشق مع تعليمات مشدّدة بأنّه هو وحده من يستطيع استلامها من مكنة الفاكس وأنّ عليه أن يضعها في مغلّف وأن يأخذها إلى القصر الرئاسيّ على الفور دون أن يعرض أيّ تعليقات عليها. أجاب الرئيس، «حسناً». وبعد يومين أجاب الأسد داعياً الرئيس إلى القول إنّ سوريا لم تقبل هذه الورقة من قبل ولن تقبل بها الآن. انتهى المسعى مع لاودر، الأسد يفضّل العمل انطلاقاً من التزام رابين - «الوديعة» - ودعانا إلى تقديم مقترحات إلى الجانبين.

اتّضح الآن ما كنت أشكّ به طوال الوقت: لقد كانت مقاربة باراك الابتدائيّة للسوريّين تستند إلى مقدّمة خاطئة: أن ليس عليه إعادة التأكيد على التزام رابين «المشروط»

بالانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو.

اتصل الرئيس بباراك وأبلغه بالأمر، لكنّ باراك لم يقتنع بشكل كامل. لعل الأسد كان يفاوض، وربما لا تزال الورقة مع بعض التغييرات توفّر أساساً للاتفاق. ربما كان المطلوب قناة سريّة مباشرة مع السوريّين لا تستطيع الولايات المتحدة تقديمها. يرسل باراك شخصاً مؤتمناً من عنده، ويحذو الأسد حذوه، وعلينا أن نحاول التحرّك بسرعة لوضع إطار متفق عليه. فلعل الأسد يستجيب إذا علم أنّ الرئيس كلينتون سينخرط شخصيّاً وبشكل مكثّف في هذا المسعى.

تشجّع الرئيس بحماسة باراك، بعد أن ارتفعت آماله مع لاودر، ووافق على محاولة إقناع الأسد بقبول القناة السريّة. لكن قبل أن يتصل بدمشق، أخبرته بأنّ الأسد يقاوم من حيث المبدأ فكرة الدبلوماسيّة السريّة مع إسرائيل لأنّها كانت الطريقة التي أنجز بها الجميع الأمور ـ السادات والملك حسين، بل وحتى الفلسطينيّين. وأنّ على الأسد أن يظهر الآن أنّه يؤدّي العمل على طريقته (كانت قناة لاودر سريّة لكنّها لم تكن مباشرة). ولإقناع الأسد بالعمل في قناة سريّة، لا بدّ من أن تكون قناة ثلاثية الأطراف لا قناة ثنائيّة. فذلك سيسمح للأسد بأن يظهر أنّه مختلف، لا يسعى وراء الدبلوماسيّة السريّة مع الإسرائيليّين ولكن العمل مع الراعي الأميركيّ المشترك وفقاً لشروطه.

ولتمرير فكرة السريّة قرّر الرئيس تزيين ما يجول في خاطره. فأبلغ الأسد بأنّه كان يتحدّث إلى باراك وأنّ باراك أبدى تلهّفاً للتحرّك بسرعة للتوصّل إلى اتفاقيّة. وأنّه، أي الرئيس، يعتقد بأنّ ذلك ممكن حتماً لكن لا يمكن أن تسير الأمور بالشكل المعتاد. فنحن نحتاج إلى تسريع العمليّة بعقد اجتماعات ثلاثيّة سريّة لمفاوضين يكون لديهم اتصال مباشر بالقادة ـ الأسد وباراك والرئيس ـ لضمان التغلّب على العراقيل.

أبدى الأسد اهتماماً، لكنّه أراد أن يعلم من سيرسل باراك إلى الاجتماع. فكان الجواب أوري ساغي، وكنت أعرف أنّ ذلك سيسرّ الأسد. فساغي، وهو جنرال متقاعد ورئيس سابق للاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة، أقرّ علناً بأنّ الأسد مستعدّ لعقد سلام مع إسرائيل إذا انسحبت إسرائيل من مرتفعات الجولات، كما أنّه من المؤيّدين المعروفين للتوصّل إلى مثل هذا الاتفاق. وكان أيضاً صلة الوصل بين باراك وباتريك سيل، كاتب السيرة الذاتية للأسد.

لا شكّ في أنّ الأسد كان متحمّساً بشأن ساغي، وقال عنه إنّه يحظى بسمعة طيّبة لدى الجانب السوريّ. وقال إنّه سيرسل رياضاً الداوديّ ـ وهو محام سوريّ شارك في المحادثات الإسرائيليّة السوريّة في واي سنة 1996.

سأل الأسد من سنرسل نحن؟ فأجابه الرئيس أنّه سيرسلني. فقال الأسد، «لم يكن السيّد روس إيجابياً معنا دائماً». فكان ردّ الرئيس: بإمكان دنيس الانتقال بشكل سريّ، ولا يمكنني أن أرسل وزيرة الخارجيّة، كما أنّه يعرف التفاصيل والتاريخ بطريقة لا يجاريه فيها أحد. وردّ الأسد على ذلك قائلاً، «ذلك صحيح، لكنّنا نأمل أن يكون إيجابياً أكثر».

وفي وقت لاحق سألني الرئيس، «ما الذي كان يعنيه»؟ أبلغت الرئيس أنّه ربما يكون هناك العديد من الأسباب وراء ذلك التعليق. أولاً، أنّني جئت لتمثيل عمليّة السلام في المنطقة في عهد بيبي فقط، وفي أثنائه ركّزنا على المسار الفلسطينيّ بشكل حصريّ تقريباً. وأنا لم أذهب إلى دمشق منذ سنة 1996، وأنّ الأسد شعر دون شكّ بأنّه تمّ تجاهله. ثانياً، كنت شديداً معه بشأن الإرهاب في اجتماعنا الأخير، وكان قد عُقد بعد وقت قليل من انفجار رحلة طائرة «تي دبليو أ» 800، حيث أبلغته أنّه إذا تبيّن أنّ الانفجار عمل إرهابيّ وثبت أنّ لأي من المجموعات الرافضة التي تتخذ من سوريا مقرّاً لها، فإنّنا سنحمّله المسؤوليّة عن ذلك. ثالثاً، أنّ الأسد كان يحاول وضع الرئيس ووضعي في موقف دفاعيّ بحيث نكون أكثر استجابة له.

كان عليّ الآن أن أحدّد أين سنعقد الاجتماع السريّ. فمنحت بات كنيدي، مساعد وزيرة الخارجيّة للشؤون الإداريّة، ثقتي وطلبت منه أن يجد المكان المثاليّ لاجتماع سريّ لثلاثة أشخاص قد يدوم عدّة أيام ويكون فيه ما يدعم كل احتياجاتنا بحيث لا نضطرّ للخروج من مكاننا. كان بات قد نظّم الأمور اللوجستيّة لمؤتمر دايتون وقمّة واي ريفر، وهو يعتبر خبيراً في هذه الأمور. فقرّر اختيار سويسرا، حيث نكون هناك بين عدّة سفراء، وكان مقرّ السفير في بيرن شاغراً لكنّ موظّفيه مكتملون. لذا توجّهت إلى بيرن على أمل أن تثبت هذه القناة السريّة أنّها مثمرة أكثر من القناة التي خلّفها بيبي ورونالد لاودر.

ثلاثة أيام في بيرن

استقبلني في زوريخ كاري كافاناو، نائب رئيس بعثتنا، وكان يتوسّط لتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان ـ وهو نزاع يحمل بعض الشبه بالنزاع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. وقد أحضرت معي نيك راسموسن فقط من مكتبي. ولم أبلغ آرون أو جمالاً أو حتى هنريتّا ـ وهي مساعدتي التنفيذيّة ـ بأمر الرحلة. ولم يكن أحد يعلم بها في وزارة الخارجيّة سوى وزيرة الخارجية ونيك.

وصلنا إلى بيرن في منتصف نهار 26 آب/أغسطس 1999. كان الموقع مثاليّاً: لم يكن

هناك أحد في الجوار، وكان الطقس جميلاً وسمح المقرّ لنا بالاجتماع إما في الداخل وإما في الخارج. وقد عملت بعد ظهر ذلك اليوم على الشرفة في ظل طقس رائع وسماء صافية ووفّرت الجبال المهيبة لي الصورة الذهنيّة بأنّ المهمّة لن تكون عسيرة.

قاربت الاجتماع بتوقّعات كبيرة. لقد كان أول اجتماع وأريد أن أستفيد منه إلى أقصى حدّ، وكنت أعلم أنّ الأسد يمكن أن يتراجع إذا لم تكن النتيجة كافية. كان ذلك شأنه سابقاً: القيام بخطوة في الإجراء وتوقّع عوائد كبيرة في المضمون. فلم لا يفعل ذلك الآن، بالنظر إلى أنّنا رفعنا الرهان بترتيبنا مثل هذا الاجتماع؟

كانت تلك الفكرة في بالي عندما بدأت أفكّر فيما يمكن أن يتوقّع الحصول عليه. مع أنّه رفض ورقة لاودر، كنت أعتقد أنّ هناك أجزاء منها يوافق عليها. وعلى ضوء ذلك، فكّرت في تناول الموضوعات الأربعة التي طالما قبلها - الانسحاب والسلام والأمن والجدول الزمنيّ - ومعرفة إذا ما كان يمكن إدراج العديد من نقاط لاودر تحتها. فإذا كان ذلك ممكناً، نستطيع أن ننشئ بنية اتفاقيّة وندخلها في مجموعة أساسيّة من التفاهمات.

عندما وصل أوري، شرحت له ما يدور في ذهني. وكان راضياً بشكل عامّ، ولكن قلقاً بشأن تجاوز الحدود التي خطّها باراك في هذه المرحلة. وحثّني قائلاً، «دعنا لا نندفع بسرعة».

لم أكن أحاول الاندفاع بسرعة، لكنّني أبلغت أوري بأنّ عليه أن يفكّر في كيفيّة مقاربة الأسد للاجتماع وما الذي يتوقّعه منه. وقد فهم أوري ذلك لكنّه قال إنّ باراك لم يمنحه تفويضاً غير محدود. فسألت عما يريده باراك أن يفعل؟ وأجاب أوري إجراء حوار مفتوح يمكن التشديد خلاله على جديّة باراك في التوصّل إلى اتفاق، وإجمال الاحتياجات الإسرائيليّة وبحث الاحتياجات السوريّة بالطبع.

قلت إنّ كل ذلك مفهوم، «لكن عليك يا أوري أن تفكّر فيما يتوقّعه الأسد من الاجتماع، وأن تجعل باراك يتفهّم ذلك». هزّ أوري رأسه وأبلغني الا أقلق، لكنّه حذّرني أيضاً من أن باراك يواجه قيوداً سياسيّة. وبدأت الآن أقلق لأنّ ذلك بدا كما لو أنّ بيبي بعث من جديد، مع فارق أنّ رئيس الحكومة هذا كان يضغط لرفع التوقّعات ثم يخفق في تحقيقها.

قلت، «لا تفهمني بشكل خاطئ، إنّني غير مهتمّ في دفعك لتجاوز ما تستطيع الوصول إليه. لكن على باراك أن يفهم أنّه يرفع التوقعات عندما يضغط لحدوث مثل هذه الاجتماعات بمثل هذا الإلحاح. يوجد لدى الأسد صورة طيّبة عنك، لكنّه سيتطلّع إلى حدوث تقدّم ملموس في هذا الاجتماع، وكل ذلك يبدأ في خطّ 4 حزيران/يونيو 1967».

وعد أوري بأن يبدي تفهّماً لاحتياجات الأسد لكنّه قال إن عليه أن يقارب الاجتماع بطريقة معيّنة. عليه أن يشرح من هو باراك، وما الذي هو مستعدّ للقيام به، وما هي القيود التي تواجهه.

وصل رياض في المساء، وأكّدت مباحثاتنا التمهيديّة ما كنت أخشاه. كان التفويض الذي حصل عليه من الأسد هو التوصّل إلى صيغة متفق عليها من أجل معاودة المفاوضات الرسميّة ـ ويجب أن تعترف تلك الصيغة بالتزام رابين بالانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967. فبعد أن وافق الأسد على عقد اجتماع سريّ غير مسبوق، فإنّه يتوقّع في المقابل الحصول على تأكيد إسرائيليّ مباشر لوديعة رابين ـ وهو ما أعلن رابين أنّه لا يمكن أن يحدث إلى أن تتحقّق احتياجات إسرائيل.

أبلغت أوري بالنقاش، واقترحت أن نبدأ المباحثات المباشرة في الصباح بعد الإفطار، حيث كنت آمل أنّ الحوار غير الرسميّ بيننا نحن الثلاثة يمكن أن يقنع كلاً منهما بنيّة الطرف الآخر السليمة والتزامه. وبدا أثناء الإفطار أنّ أوري ورياضاً قد تواصلا على الفور. تحدّث أوري عن خلفيّته العسكريّة وتجربته مع الألم والمعاناة التي تخلّفها الحرب، وإيمانه بأنّ الجواب الوحيد بالنسبة إلى إسرائيل هو السلام. وأنّه هو وباراك واقعيّان، وأنّهما يعرفان أنّ ما يهمّ سوريا هو الأرض، وأنّ أكثر ما يهمّ الإسرائيليين هو الأمن والمياه. وقد تقاعد الآن من الخدمة العسكريّة ويعمل مزارعاً حيث ينتج زيت الزيتون. وأنّ أحبّ الآمال إليه أن يتمكّن ذات يوم من إحضار قنّينة من زيت الزيتون وتقديمها للرئيس الأسد ـ وهو القائد الذي يكنّ له المتحدّث ورئيس الوزراء باراك الاحترام.

كان رياض فصيحاً بالقدر نفسه. فقد تعلّم المحاماة وعاش في الخارج قبل أن يعود إلى سوريا وينضمّ إلى وزارة الخارجيّة السوريّة وكليّة الحقوق بجامعة دمشق. وبعد مشاركته في مباحثات واي، أعجب بالإسرائيليّين الذين التقى بهم هناك. وهو أيضاً من المؤمنين بأنّ الجانبين ـ السوريّ والإسرائيليّ على السواء ـ بحاجة إلى السلام. فقد خلّفت الحرب الكثير من المعاناة للجانبين. وكلا الجانبين بحاجة إلى مستقبل مختلف، وأنّه يعتقد بأنّ من الممكن الوصول إليه. وهو يشعر بالاعتزاز لإرساله للقاء ساغي، المعروف في سوريا بأنّه رجل سلام. ومما لا شكّ فيه، «كما قال الجنرال ساغي أنّ الأرض هي ما يهمّ» سوريا. وأنّ على السوريّين أن يعلموا أنّهم سيستردّونها. وانطلق كل شيء من هناك.

بعد استراحة للتشاور مع كل منهما بشأن أفضل سبل المتابعة، بدأنا حواراً مثيراً للاهتمام تواصل على الغداء وحتى العصر، حيث أجمل كل منهما ما يتوقّعه من الاتفاق.

وفي إحدى المراحل، طرح الداوديّ سؤالاً على ساغي: «أنت تقول إنّك تتفهّم احتياجاتنا للانسحاب الكامل. هل تتوقّع مبدأ الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو»؟ كان أوري يحاول تجنّب هذه المسألة حتى هذه اللحظة. وقد أعلن الآن، «إنّنا نقبل مبدأ الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو». ثم سعى إلى تقييد جوابه بالطريقة التالية: هناك «فجوة في المعلومات» بين الجانبين بشأن الحدود؛ وقد يكون هناك أيضاً «أسئلة تقنيّة بشأن موقع الحدود»؛ وهناك بعض المناطق التي لإسرائيل فيها بعض الاهتمامات المحدّدة، وبخاصّة بشأن «المياه وعلاقتها بالحدود»، ويجب أن يتوصّل الجانبين إلى حلّها.

عندما اقترح الداوديّ أن يكتبا ذلك، رفض أوري قائلاً إنّه يجب التوصّل إلى مزيد من التفاهم بين الجانبين أولاً - في حين أبلغه الداوديّ أنّ عليه العودة إلى دمشق حاملاً صيغة خطيّة واضحة بشأن 4 حزيران/يونيو. ورداً على ذلك، قال أوري صراحة إنّه لا يستطيع أن يضع أي شيء كتابة الآن. واعترف الاثنان أنّهما يواجهان مشكلة.

اقترحت أن أمدّ يد المساعدة «بصيغة أميركيّة». وقلت إنّها ستمكّن رياضاً من الإشارة إلى شيء من قبلنا، ويستطيع أوري القول إنّ هذه صيغة أميركيّة، ولا تلزم إسرائيل بالطبع. أعجب الاثنان بالمقاربة، وأخذنا استراحة وذهبت لأكتب الصيغة.

أردت أن أبتكر شيئاً يكون جديداً بشكل واضح من وجهة النظر السوريّة ولا يكون صريحاً من وجهة النظر الإسرائيليّة. وبهذه الخلفيّة في ذهني، صغت مسوّدة نصّ تفيد بأنّ وديعة رابين التي قدّمت إلى الرئيس كلينتون بشأن المواقف من الانسحاب الكامل يجب ألا تُسحب ويجب أن ترشد نتيجة المفاوضات إذا أريد التوصّل إلى اتفاق. وفي حين أنّني لم أفصح عن وديعة رابين من حيث خطّ 4 حزيران/يونيو بالتحديد، كنت أشير إليها ضمناً وأضيف شرطي أنّها «يجب أن ترشد» و«يجب ألا تسحب». راجعت الصيغة مع ساندي ومادلين، وحثّني ساندي على تأكيد الأمر مع باراك، وبخاصّة لأنّ الولايات المتحدة لن تكون الآن حافظة لوديعة رابين فحسب، وإنّما تقول إنّها يجب أن ترشد النتيجة.

راجعت الأمر مع أوري فأراد أن يتأكّد من أنّ باراك سيكون مرتاحاً للصيغة قبل تقديمها إلى الداوديّ. نبّهت أوري إلى أنّني لا أستطيع الانتظار طويلاً لئلا يعتقد الداويّ بأنّني أقوم بإعداد الأمر مع الإسرائيليّين - ما يميت الصيغة عند ولادتها. تفهّم أوري ذلك ونجح على الفور تقريباً في الحصول على موافقة باراك، شريطة «ألا أتقدّم أكثر». وذلك يتجاهل الواقع بوجوب حدوث بعض الأخذ والردّ بشأن الصيغة. بيّنت إلى أوري أنّني تعمّدت استخدام «يجب» بدلاً من «سوف» أو «س». وقلت قد يكون عليّ يا أوري أن أعطيه

«سوف» أو «س» ـ لا سيما لأنّه سيضغط بالتأكيد لذكر 4 حزيران/يونيو صراحة ولأنّني لن أعطيه ذلك.

فهم أوري ذلك، ومن المثير للاهتمام أنّه أرادني أن أكون متعاوناً قدر الإمكان، مع أنّه يعتقد أنّ الصيغة تقف عند الحدود الخارجيّة لما يمكن أن يتقبّله باراك. فقد رأى أنّ الداوديّ رجل يمكنه التفاوض معه ويريد أن يدعمه لدى الأسد.

عندما أطلعت رياضاً على الصيغة، أراد بالطبع تغيير «يجب» وإحلال «سوف» أو «س» مكانها، كما أراد ذكر خطوط 4 حزيران/يونيو صراحة. فقلت له إنّني ذهبت بعيداً في وضع مسوّدة هذه الصيغة، فالولايات المتحدة ستنتقل من حافظ غير فاعل لوديعة مقدّمة من رابين إلى تبنّي موقف فاعل بأن ترشد الاتفاق. وذلك يمنح السوريّين ضمانة بشأن الوديعة لم تكن لديهم البتة. وثمة تساؤلات أثيرت بالفعل في واشنطن بشأن تولّينا مسؤوليّة جديدة، وأبلغت رياضاً بأنّني أشكّ في قدرتي على الذهاب إلى أبعد من ذلك: «لديك يا رياض شيء مهمّ منّا، فخذه».

أقرّ بأنّ الصيغة تشكّل خطوة مهمّة إلى الأمام، لكنّه كان قلقاً من الا تكون كافية في دمشق. فقرّرت أن أجرّب مسلكاً آخر. سحبت ورقة لاودر وأطلعته عليها مع تعليقات الرئيس. وأبلغته أنّ الحماسة دبّت في الرئيس عندما شاهد النقاط العشر، وذكّرته بقيمة أن يكون لديك مشاركة رئاسيّة متحمّسة. ومفتاح الحلّ بالنسبة إلينا أن نأخذ بعض هذه النقاط وننشئ عليها بنية تتمحور حول العناوين التقليديّة للانسحاب والسلام والأمن والجدول الزمنيّ. علينا أن نستخدم الصيغة التي استنبطتها كطريقة لتجاوز عتبة قضيّة استئناف المفاوضات. وأضفت أنّنا في النهاية «نتفاوض الآن وأنّك سمعت بالفعل أشياء من أوري لم تُقل من قبل مباشرة أمامكم».

راجع الداوديّ نقاط لاودر وأبدى إعجابه بملاحظات الرئيس في الحاشية. لكنّه قال، «لقد اطلعت على هذه النقاط يا دنيس، وقد صرفنا ثلاث عشرة ساعة في دراستها وهي لا تعكس أياً من تعليقاتنا. هذه هي المسوّدة الأولى التي أعطيت لنا، لا النسخة الأخيرة» ـ والتي كان يعرف أنّهم أصرّوا فيها على إحلال خطوط 4 حزيران/يونيو محل خطوط 1923.

أجبت بأنّ معرفتنا بذلك مثيرة جداً للاهتمام. ومع ذلك، ثمة نقاط مشروعة في ورقة لاودر، وأنّ لدينا قناة الآن ويجب الاستفادة منها.

أبلغني أنّه سيحاول أن يفعل شيئاً. كان المساء قد تقدّم الآن، فتناولنا عشاء اجتماعياً استفسر فيه كل منّا عن أسرة الآخر. وبدا من الواضح أنّ أوري ورياضاً مشغولان فغادرا

فور انتهاء الطعام للاتصال بعاصمتيهما.

وبعد قليل على مغادرة أوري، اتصل بي رئيس الوزراء باراك. لقد تحدّث إلى أوري، لكنّه يريد أن يعرف انطباعاتي عن المحادثات. أخبرته بأنّ الداوديّ منفتح بشكل ملحوظ وأنّه يحاول أن يجد طرقاً لكي يكون متجاوباً، لكنّ الأسد مصرّ على الصيغة وأخشى أنّنا بدلاً من الدخول في دبلوماسيّة الأخذ والعطاء الحقيقيّة، فإنّنا سنغرق في الخلاف بشأن كيفيّة معاودة المفاوضات الرسميّة. وقد حاولت القفز على ذلك الاحتمال بالصيغة التي وضعتها وبمراجعة نقاط لاودر مع الداوديّ. وأبلغته بأنّ ذلك لم يجدِ نفعاً لأنّ مسوّدة نقاط لاودر كان ينقصها التعليقات السوريّة ـ وهو اكتشاف مثير جدّاً للإزعاج.

انزعج باراك بشكل مماثل من كشف الداوديّ لهذا الأمر، لكنّه لاحظ بعدئذ بأنّ الأسد قبل التفاوض حول نقاط لاودر معهم حتى وإن كانت غير دقيقة. لقد اعترف الداوديّ بهذا القدر. ويريد باراك أن يكون قادراً على إجراء مثل هذا التفاوض مع السوريّين دون أن يكون عليه دفع الثمن بقبول أي شيء يتجاوز الصيغة التي وضعتها الآن. هذا هو الحدّ وقال باراك دون مواربة: «سأبلغ الرئيس بأنّني أعارض أي صيغة أميركيّة تتجاوز تلك التي وضعتها».

في الصباح التالي طلب الداودي أن يجتمع بي على انفراد. لقد تحدّث إلى وزير الخارجيّة الشرع، ونقاط لاودر خارج نطاق البحث. إن سوريا تطالب بصيغة صريحة بشأن خطوط 4 حزيران/يونيو ولا ورقة «الأهداف والمبادئ» أيضاً. وهذه هي نقطة انطلاق معاودة المفاوضات الرسميّة، وأي شيء دون ذلك غير مقبول.

تملّكني شكّ في أنّنا وصلنا إلى غاية ما يمكننا هنا في بيرن. فقد أبلغت رياضاً بأنّني لا أستطيع أن أحسّن الصيغة التي قدّمتها له وهو الآن غير قادر على قبولها.

لكنّني اقترحت ألا نيأس. لقد سمع رياض مبدأ خطوط 4 حزيران/يونيو من أوري وبإمكانه الإفادة عن ذلك إلى الرئيس الأسد. وبإمكانه الإفادة عن موقفنا المتقدّم أيضاً. فوزيرة الخارجيّة ستزور المنطقة خلال بضعة أيام ووعدت بأن أفكّر في أفضل السبل للاستفادة من اجتماعاتها المنتظرة مع الأسد وباراك. ومن المثير للاهتمام أنّ أوري كان يشعر بأنّ الاجتماعات حقّقت نجاحاً مدهشاً، لقد بات أكثر اقتناعاً من ذي قبل بأنّ الأسد يريد التوصّل إلى اتفاق. وما علينا إلا إيجاد الطريقة الصحيحة لإدارة «المفتاح في الباب وفتح قفل التقدّم المتوفّر».

قلّبت فكرة أوري في ذهني. وكانت تلازمني أيضاً ملاحظة باراك بأنّ مسعى لاودر

أنتج أخذاً وردّاً جدّيين بشأن الورقة. وفيما كنت عائداً إلى زوريخ لأستقل طائرة إلى القاهرة، راودتني فكرة جديدة. لم لا نعيد فتح مفاوضات غير مباشرة على ورقة شبيهة بنقاط لاودر. يمكننا أن نحضر الجانبين إلى موقع سريّ، ويمكننا التحدّث بشكل مكثّف إلى الجانبين كل على حدة، وفي ضوء هذه المباحثات يمكننا عندئذ أن نستنبط وثيقة، ويستطيع الجانبان بعد ذلك التفاوض حول الوثيقة. وبهذه الطريقة لن يكون الأخذ والردّ حول صيغة عامّة لاستئناف المفاوضات، ولكن على فحوى كل من القضايا التي يجب حلّها.

استنتجت بالتفكير أنّ هذه المقاربة يجب ألا تثير مشكلة للأسد أو باراك على السواء: للأسد لأنّه سيعمل معنا في البداية لا مع الإسرائيليّين، ولن يحتاج إلى تقديم تفسير للرأي العام عن سبب استئناف المفاوضات؛ ولباراك إذ لم يُطلب منه القبول بصيغة قبل الوصول إلى القضايا الجوهريّة. أوضحت كل ذلك إلى باراك في مكالمة هاتفيّة أثناء ركوب السيّارة فوافق على الفور. «نعم، هذه طريقة جيّدة للتقدّم». ووافق الرئيس ووزيرة الخارجيّة أيضاً، وعرضت وزيرة الخارجيّة الفكرة على الأسد أثناء رحلتها في الأسبوع التالي.

وافق الأسد على الفور. لا شكّ في أنّه سمع من الداوديّ ما أقنعه بأنّ هذا النوع من المحادثات يمكن أن يعطي نتيجة. وهي لن تكبّده خسارة على أي حال. فلن يكون عليه الإقرار باستئناف المفاوضات رسمياً، ومع ذلك هناك وعد بأنّه ربما يستعيد أرضه من خلال هذه العمليّة.

التحضير للمحادثات السريّة

أثناء زيارة وزيرة الخارجيّة إلى المنطقة، اتُّفق على أن نجري محادثات التقارب السريّة في منطقة واشنطن على أن تبدأ في منتصف أيلول/سبتمبر - أي في غضون أسبوعين. وكان من المقرّر أن أعود إلى إسرائيل لأرأس الاستئناف الرسميّ للمفاوضات الرسميّة بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين بشأن الوضع الدائم في 13 أيلول/سبتمبر. وكان باراك متلهّفاً للقائي قبل أن تبدأ محادثات التقارب مع السوريّين، وقد وفّر وجودي في إسرائيل من أجل بدء محادثات الوضع الدائم تغطية جيّدة لكي نلتقي معاً. ولم تكن رغبته في أن نلتقي قبل المحادثات السريّة مع سوريا مفاجئة. فباراك من المديرين الذين يهتمّون بدقائق الأمور ويشكّ في قدرة أي كان على شرح وجهة نظره ومقولاته جيّداً بقدر ما يستطيع. واستباقاً للمحادثات، وضعت مسوّدة من ثلاث صفحات للعناصر الضروريّة لاتفاق السلام بين إسرائيل وسوريا. أعطيتُ المسوّدة إلى باراك لكنّه لم يبد اهتماماً بها. وبدلاً من ذلك كان يريد أن يعرف إذا كان من الممكن التقدّم نحو الاتفاق بسرعة كبيرة -

قال إنّه مستعدّ لإبرام اتفاقيّة بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر على الأقل! وللقيام بذلك يحتاج فقط إلى معرفة إذا ما كان السوريّون يقبلون بحدود لا تلامس الربع الشماليّ الغربيّ من بحيرة طبريا ولا نهر الأردن شمالها.

هل ذلك كل ما يحتاج إليه لكي يقتنع بإمكانيّة التوصّل إلى اتفاق بسرعة؟ وسألت ماذا عن مضمون السلام والترتيبات الأمنيّة، بما في ذلك محطّات الإنذار المبكّر؟ وقد فاجأني باراك أيضاً. قال كمن يعيد التفكير، «أجل هذه مهمّة»، لكنّ مفتاح الأمر هو معرفة ما إذا كان السوريّون يقبلون بحدود لا تلامس الماء.

عند هذه النقطة، أخرجت خريطة من ملفّي وطلبت منه أن يريني ما يعنيه على الخريطة. فرسم خطّاً على خريطتي بعيداً عن بحيرة طبريا ـ وقال إنّ هذا الخطّ سيكون على بعد «بضع مئات من الأمتار عن البحيرة». وكان مستعداً للتعويض عن نقل الحدود في الشمال إلى الشرق قليلاً، ولإيضاح ذلك، رسم خطّاً هناك ينقل في الواقع الحدود في مقابل القسم الجنوبيّ من البحيرة إلى الغرب قليلاً (انظر خريطة سوريا في الصفحة التالية). وأبلغني باراك بأنّه إذا عرف أنّ الأسد يمكن أن يقبل الخطّ الذي رسمه، «فسيُحل كل شيء من تلقاء نفسه».

إذا كان هناك خصلة تميّز باراك كرئيس وزراء، فإنّما هي موهبته الفطريّة في التحرّك الطموح أو المهيب. وكان يريد أن يعرف دائماً إذا كانت هذه الخطوات ممكنة، وإذا ما كان يمكن القيام بقفزة كبيرة إلى الأمام. لكنّ بحثه الدائم عن الوضوح ـ أضفى صفة الإلحاح، بل الهوس، على سياسته، وبالكاد أن تكون تلك الطريقة لبناء الفعّالية في المفاوضات.

كان مدفوعاً بغريزة بطوليّة: فقد يبرم اتفاقات سلام تاريخيّة بصرف النظر عن المخاطر السياسيّة. وقد يركّز على ما يحتاج إلى عمله لتمرير القرارات الصعبة. وأثناء التفاوض مع سوريا، كان يريد أن يُظهر للرأي العام لديه بأنّ إسرائيل ستحتفظ بمصادر المياه الضروريّة. وكان يريد منّي أن أعرف إذا ما كان السوريّون مستعدّين لهذه النتيجة. لم يكن يهمّه كثيراً أنّه وافق على محادثات التقارب بغية إنتاج أخذ وعطاء حقيقيّ بشأن القضايا الجوهريّة. ولم يكن يرفض ذلك المسعى، بل يريد القفز فوقه وأن يعقد اتفاقاً وفق هذه الشروط.

كان توفير جواب عن هذا أسهل قولاً من الفعل. فمن جهة، الأسد وحده هو من يقرّر في هذا الشأن. ومن جهة أخرى، الضغط على الأسد للحصول على جواب يمكن في الواقع أن يقود السوريّين خطأ إلى الاعتقاد بأنّ ما من شيء آخر مهمّ ـ وأن إسرائيل يمكن أن

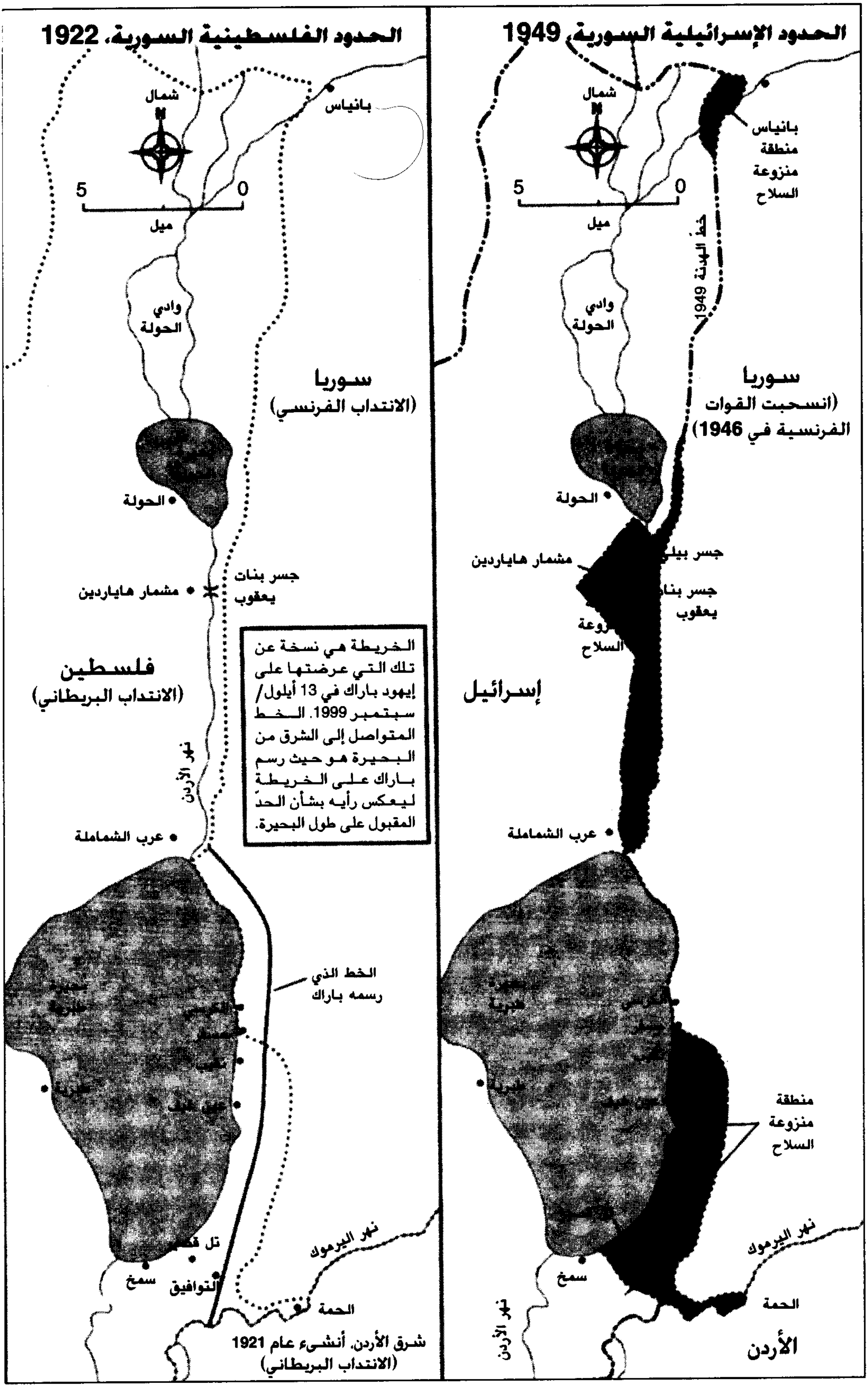
الحدود الفلسطينية السورية، 1922
شمال
بانياس
5 0
ميل
وادي الحولة
سوريا
(الانتداب الفرنسي)
الحولة
جسر بنات يعقوب
مشمار هاياردين
فلسطين
(الانتداب البريطاني)
الخريطة هي نسخة عن تلك التي عرضتها على إيهود باراك في 13 أيلول/سبتمبر 1999. الخط المتواصل إلى الشرق من البحيرة هو حيث رسم باراك على الخريطة ليعكس رأيه بشأن الحدّ المقبول على طول البحيرة.
نهر الأردن
عرب الشماملة
الخط الذي رسمه باراك
تل قصر
سمخ
التوافيق
نهر اليرموك
الحمة
شرق الأردن، أنشىء عام 1921
(الانتداب البريطاني)
الحدود الإسرائيلية السورية، 1949
شمال
5 0
ميل
بانياس
منطقة منزوعة السلاح
خط الهدنة 1949
وادي الحولة
سوريا
(انسحبت القوات الفرنسية في 1946)
الحولة
جسر بيلي
مشمار هاياردين
جسر بنات يعقوب
السلاح
إسرائيل
عرب الشماملة
منطقة منزوعة السلاح
نهر اليرموك
سمخ
الحمة
نهر الأردن
الأردن

تتخلّى عن احتياجاتها الأخرى (مثل الإنذار المبكّر في الجولان). وأخيراً، الأسد لا يحب الاستعجال تحت أي ظرف من الظروف، فذلك أسلوبه. فهو لم يكن في عجلة من أمره قطّ لئلا يبدو بأنّ حاجته إلى اتفاق تفوق حاجة الطرف الآخر. وهذه هي بالطبع الرسالة التي يرسلها باراك ـ لقد كان متلهّفاً، وإن كان الأمر كذلك، فلمَ يتراجع الأسد عن أي شيء؟

كان علينا أن نخلق مفاوضات حقيقيّة ـ وإن يكن غير مباشرة ـ ووحدها تلك المفاوضات هي التي يرجّح أن تعطيني إجابة جيّدة عن سؤال باراك. فقرّرت الالتزام بفكرة العمل على مسوّدة الوثيقة.

اجتماعات سريّة في فندق بتيسدا حياة

سينضمّ إليّ شريكاي في بيرن الآن في فندق بتيسدا في مريلند. وهما لن يلتقيا بشكل مباشر لكنّهما سينزلان في فندق حياة. وصل رياض الداودي مع العميد إبراهيم عمر ـ المسؤول العسكريّ الذي شارك أيضاً في مفاوضات واي في سنة 1996 ـ في 24 أيلول/ سبتمبر(*). لكن قبل أن أتمكّن من لقائه، صادفت مفاجأة. فللحفاظ على السريّة، لم تبلّغ السفارة الإسرائيليّة ولا السوريّة في واشنطن بأمر هذه الاجتماعات. وقد حجزنا ثلاث أجنحة للأطراف الثلاثة في ثلاث طبقات منفصلة. كان الفندق على بعد عشر دقائق من بيتي، لذا سيبقى نيك راسموسن في الفندق للتعامل مع احتياجات أي من الطرفين.

كان داني ياطوم قد اتصل بي ليقول إنّ الموساد سيتولّى كل ترتيبات سفر ساغي. لكن لم يبلغني داني بأنّ هناك من سينضمّ إلى أوري. وبعد قليل من اتصال أوري بي ليبلغني بأنّه سيتأخّر، غادرت جناحنا، فظهر يوئيل سنغر ـ شريك ساغي في المفاوضات الماضية مع الفلسطينيّين والسوريّين ـ في القاعة. فوجئت به، ولم أكن أعرف إن كان وجوده هنا مصادفة. دفعتني غريزتي الأولى إلى حماية سريّة المحادثات. حيّيته بحرارة ولم أبح بشيء عن سبب وجودي هنا. وتبيّن أنّ يوئيل لم يكن واثقاً من سبب وجوده هنا أيضاً، وأبلغني بأنّ باراك طلب منه أن يلتقي ساغي هنا.

كنت في موقف حرج، لأنّني أعرف يوئيل جيدّا من المفاوضات التي جرت أثناء فترة رابين وبيريز. لقد كان محامياً بارعاً، ولعلّه أمهر كاتب مسوّدات في الجانب الإسرائيليّ. كان بارعاً في إقناع محاوريه العرب بقبول الأطر ونصوص المسوّدات التي تنسجم معها. ولعلّه على اطلاع أكثر من أي إسرائيليّ على كل اتفاقيّة سلام تفاوضت فيها إسرائيل مع شريك

(*) تأخّر وصول أوري بسبب عاصفة ضربت الساحل الشرقي.

عربيّ. وبدا من الواضح أنّ يوئيل أرسل لمساعدة أوري في التفاوض، ووجوده يوحي بأنّ باراك مستعدّ للعمل على الوثيقة.

لكنّه بدا أنّه لا يعرف الكثير أو لا يعرف شيئاً عن سبب وجوده هنا ـ أو هذا ما أرادني أن أفهمه على الأقل. وقد أخبرني ذات يوم أنّ وديعة رابين كانت «خطأ كبيراً». وها هو اليوم يتساءل عما يعتزم باراك عمله. تردّدت في إبلاغه واقترحت عليه أن يطلب من أوري إطلاعه. «يمكنني فقط أن أعرض انطباعاتي». أومأ برأسه قائلاً بقليل من الأسف، أجل، لكنّ «انطباعاتك جيدة».

بدلاً من ذلك أبلغته عن خطتي للمفاوضات: سأحاول أن أشجّع الجانبين على التحدّث عن القضايا الأربع للانسحاب والسلام والترتيبات الأمنيّة والجدول الزمنيّ للتنفيذ، وأن أذكّرهم بأنّني أريد أن أضع مسوّدة على الطاولة وأنّني أريد مساعدتهم في ذلك. وأريدهم أن يعرضوا مواقفهم القصوى ولكن المواقف الحقيقيّة.

بعد سماع ذلك، تمنّى لي يوئيل التوفيق. ضحكت وأبلغته أنّه قد يحتاج إليه أيضاً.

في الاجتماع التمهيديّ مع الداودي والعميد عمر، بدأت بالطريقة التي أبلغت يوئيل عنها. ولإيضاح أنّني أتوقّع الأخذ والعطاء الحقيقيّ، أخبرتهما بأنّه إذا لم يكن الجانبان مستعدّين لتقديم شيء، فقد نتوجّه إلى قادة كل جانب ونبلغهم بأنّ ممثّليهم غير ملتزمين بالقواعد الأساسيّة التي اتفق عليها.

وكالعادة، لا بدّ من تعديل أفضل الخطط أثناء التنفيذ. قدّم لي الداوديّ أولاً ثم العميد عمر عرضاً مفصّلاً ومغالٍ في كل قضيّة، وهما يمثّلان معاً تراجعاً عن المواقف المتخذة في محادثات سنة 1996. فقلت إنّه يفترض بهذه الآليّة أن تقدّمنا إلى الأمام، لا أن ترجعنا إلى الخلف. وطلبت منهما على وجه الخصوص أن يعيدا النظر في المواقف بشأن الحدود ـ حيث تحدّث الداوديّ فجأة عن أنّ الحدود تمتدّ مئتي متر داخل بحيرة طبريّا ـ والترتيبات الأمنيّة، حيث طلب الآن بأن تكون المناطق الأمنيّة متساوية تماماً على جانبي الحدود.

طلبت من الداوديّ أن يحضر إلى غرفتي بعد الاجتماع. وعندما أصبحنا بمفردنا، أبلغته أنّني أشعر بخيبة أمل عميقة من العرض الذي سمعته للتوّ. الرئيس كلينتون سيتساءل عما يجري، فماذا يفترض بي أن أبلغه؟ طلب الداوديّ أن أكون متفهّماً، لديه تعليمات وعليه أن يفتتح الحديث بهذه الطريقة لكنّه يستطيع أن يعدّل المواقف السوريّة. قلت إنّني لن أبدأ بوضع مسوّدة الوثيقة إلى أنّ نتقدّم إلى الأمام عن مواقف سنة 1996.

تبيّن لي بعد ذلك أنّ أوري غير مهتمّ في وضع مسوّدة وثيقة. كما أبدى اهتماماً قليلاً

بالوصف الذي قدّمته لعرض الداوديّ، سوى القول إنّ الادّعاء بمئتي متر داخل البحيرة أمر مثير للغضب. وبدلاً من ذلك كان أوري سريعاً في القول إنّ أفضل طريقة للتقدّم الآن هي مراجعة الخرائط، لكنّه لم يحضر خرائطه معه ـ سوف يحضر خرائطه في المرّة التالية. وقد بدا بوضوح أنّ يوئيل كان جالساً غير مرتاح لهذا النهج.

وكذلك كنت أنا. فالخرائط تعني وضع التعامل مع خطوط 4 حزيران/يونيو والحدود في المقدّمة. فهل هذا هو ما يريده الإسرائيليّون؟ وهل يرغبون حقّاً في البدء بجدول الأعمال السوريّ، لا الإسرائيليّ، مع العلم بأنّ ذلك يرفع التوقّعات السوريّة؟

كان أوري راغباً في ذلك. فهو يريد التحدّث عن مواقع القوّات السوريّة في 4 حزيران/يونيو 1967. فإذا كان تعريف الأسد للحدود يستند، بالنسبة إلى أوري، إلى حيث كانت القوّات السوريّة في 4 حزيران/يونيو، «فسوف نتمكّن من التقدّم بسرعة».

فهمت الآن، رغم استمرار شكوكي، سبب رغبة أوري البدء ببحث الخرائط. فحدود 4 حزيران/يونيو غير مرسومة في أيّ مكان، رغم أنّ ذلك قد يبدو غير عاديّ. إنّها غير موجودة على أي خريطة. فهي ببساطة مفهوم الأسد للوضع على الأرض قبل حرب سنة 1967. وقد كان ذلك بالفعل الجواب الذي قدّمه الأسد في سنة 1994 عندما برزت قضيّة خطّ 4 حزيران/يونيو لأوّل مرّة، وكنت قد سألته كيف يحدّد هذا الخطّ. وقد قال بالتحديد، «إنّه حيث كانت القوّات في 4 حزيران/يونيو 1967»، وقد أطلعت باراك في ذلك الوقت على هذا الحوار. لا شكّ في أنّ باراك وأوري درسا ذلك وشعرا بإمكانيّة حماية الموقف الإسرائيليّ بمثل هذا التفسير لخطّ 4 حزيران/يونيو، لا سيما فيما يتعلّق ببحيرة طبريا ونهر الأردن. يمكن بالتأكيد بحث مواقع القوّات في 4 حزيران/يونيو، ولكن لا يمكن أن يجري ذلك بشكل غير مباشر من خلالنا. بل يجب أن يكون مباشراً. فنحن لسنا مستودع هذه المعلومات. ولذلك عليّ أن أسأل الداوديّ إذا كان راغباً في تغيير القواعد الأساسيّة. فأنا لم أشعر قطّ أنّ دوري هو إبلاغ الطرفين بالتمهّل إذا أرادا أن يسرعا. ربما أنبّههما إلى كيف يمكن أن تفسّر بعض الخطوات، وقد فعلت ذلك في هذه الحالة مع أوري. لكنّه هو وباراك شعرا بأنّهما يعرفان أكثر ـ وربما كان كذلك.

لم يكن من المفاجئ أن يرحّب الداوديّ بالرغبة الإسرائيليّة في مراجعة الخرائط، وسرعان ما حصل على الموافقة بلقاء أوري بشكل مباشر. عقدنا اجتماعاً في جناحنا. أحضر العميد عمر خريطة كبيرة وبسطها على الطاولة، موضحاً أنّها خريطة الأمم المتحدة لخطوط الهدنة سنة 1948 بين إسرائيل وسوريا. تفحّص أوري الخريطة وأشار إلى أنّها

استخدمت أثناء اجتماعات لجنة الهدنة المختلطة التي كان يعقدها الضبّاط العسكريّون الإسرائيليّون والسوريّون بشكل متكرّر بين 1948 و1955.

بعد مراجعة كل إنش على الخريطة، من الشمال إلى الجنوب، دخل أوري وعمر في نقاش عن الحدود، حيث اقترح أوري أن توفّر مواقع القوّات في 4 حزيران/يونيو 1967 أساساً لها. وسرعان ما أخذ الاثنان يتنازعان في المواقع الدقيقة لانتشار القوّات فعليّاً في 4 حزيران/يونيو 1967. أشار أوري إلى عدم وجود قوّات سوريّة على نهر الأردن شمال البحيرة (بحيرة طبريا). فأنكر عمر ذلك مشيراً إلى جسر كان السوريّون متواجدين عليه. كما قال أوري إنّ السوريّين كانوا قد تركوا مواقعهم في أقصى شمال البحيرة في الأسابيع السابقة للرابع من حزيران/يونيو. ولم يوافقه العميد عمر ثانية - واستمرّ الأمر هكذا زهاء ساعتين. لم يكن ذلك نقاشاً تافهاً، بل على العكس من ذلك إذ كان الجانبان يريان أنّ نتيجته يمكن أن تشكّل الحدود في نهاية المطاف.

أخيراً، قرّر أوري أنّه لا يستطيع أن يقنع عمر بالمواقع في هذه المرحلة. وربما يمكن التوصّل إلى ذلك لاحقاً على خرائط أكثر تفصيلاً. وهو يريد الآن أن يغيّر الموضوع ويشرح الاحتياجات الإسرائيليّة باستخدام الخريطة. فسأل الداوديّ ثانية إذا ما كان أوري يوافق على مبدأ الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يوينو. وقال أوري ثانية نعم، لكنّ الإسرائيليّين بحاجة إلى مناطق تقع إلى شرق نهر الأردن وشرق أقصى شمال البحيرة - وهي منطقة زراعيّة تقع بوضوح إلى شرق خطّ 1923.

عند هذه النقطة بدا الانزعاج واضحاً على العميد عمر وقال بالعربيّة، «تريد أرضاً سوريّة»، ونهض الداوديّ وطلب إنهاء الاجتماع. لم أجد جدوى كبيرة في محاولة إبقائهما في الغرفة فوافقت على ذلك.

منحت الداوديّ بضع دقائق ثم ذهبت لمقابلته على انفراد. كان هادئاً جدّاً، واعتذر عن اضطراره للخروج قائلاً إنّه لا يستطيع أن يدع المطالبة بمنطقة تقع شرق خطّ 1923 تمرّ بدون ردّ واضح. فقلت يا رياض، بالأمس طالبت بمئتي متر داخل البحيرة. وأنا واثق من أنّ ذلك كان مثيراً للصدمة لدى أوري بقدر مطالبه اليوم بالنسبة إليك.

أشار الداوديّ إلى أنّه فعل ذلك معي، وليس مع أوري مباشرة. فسألته ألم تكن لتفعلها مع أوري أيضاً؟ وقد عنى صمته أنّه «أدرك الحجّة». ثمّ مال إليّ وقال إنّ خطّي 1923 و4 حزيران 1967 متماثلان عند القسم الشماليّ الشرقيّ من البحيرة. ويمكننا القبول بذلك على أنّه الحدود. وهكذا ذهبت المطالبة بالبحيرة والحدود التي تلامس البحيرة.

وسألت رياض ماذا لو كانوا يريدون حيّزاً صغيراً خارج البحيرة؟ فأشار إلى أنّ خطّ 1923 يبعد 10 أمتار عن البحيرة، وأنّ السوريّين يمكنهم قبول ذلك. عندئذ أخرجت الخريطة التي رسم عليها باراك الحدود المقبولة إليه وعرضتها على رياض. وسألت بدون أن أقول إنّ هذه خريطة باراك، ماذا لو حصلتم على هذا؟ هل تقولون لا حقّاً إذا علمتم أنّكم ستحصلون على مرتفعات الجولات بأكملها؟ إذا عرفتم أنّ الإسرائيليّين سينسحبون من المرتفعات باستثناء هذا الشريط الضيّق خارج البحيرة؟

كان من الواضح أنّ الداوديّ يعتقد بأنّ الخريطة تحظى ببعض الأهميّة، لذا درسها بإمعان. وأشار بعناية إلى أنّ الحكومة السوريّة لم تتخذ قراراً، ومع ذلك قال إنّه قد يكون من الممكن أن توافق على نحو 50 متراً خارج البحيرة. لا شكّ في أن الخمسين متراً كانت أقلّ مما أشار أوري إلى أنّ إسرائيل بحاجة إليه، إلا أنّ ذلك بيّن وجود بعض المرونة. لكن الداوديّ أردف قائلاً إنّ إثارة أوري موضوع الوادي الزراعيّ تثير مشكلة خاصّة لأنّه أرض زراعيّة خصبة جداً وأنّ المزارعين السوريّين يريدون الوصول إليها ثانية. وكان على يقين من أنّه عندما يقدّم تقريره عن ذلك إلى دمشق، فإنّه سيبلّغ بالتوقّف عن الاجتماع المباشر مع ساغي ثانية، والإبقاء على المحادثات غير المباشرة فقط التي تشكّل القواعد الأساسيّة التي تعقد هذه الاجتماعات بموجبها.

بعد مقابلة الداوديّ، شرحت الحوار الذي دار بيننا إلى أوري، مشيراً على وجه الخصوص إلى ردّ فعله على الخريطة التي عرضتها عليه. كان مارتن موجوداً وقد حذّر أوري: «سيحتاج الأسد إلى سيادة اسميّة على الأرض التي تريدها حول البحيرة».

لم تكن تلك مشكلة بالنسبة إلى أوري. وقد اقترح «حديقة سلام»، يكون الوصول إليها عاديّاً بالنسبة للإسرائيليّين وتكون السيادة الاسميّة عليها لسوريا. وبدا أوري متفائلاً جدّاً الآن. لكن عندما سألته كيف تريد التقدّم، لم يبدِ اهتماماً بمسوّدتي أيضاً مفضّلاً قطع المحادثات والعودة إلى إسرائيل لمناقشة الخطوات التالية مع باراك. هل يجب أن يثيروا فكرة الحديقة؟ وهل يركّزون على الحصول على ضمانات سوريّة معيّنة بشأن الاحتياجات الإسرائيليّة قبل تناول فكرة حديقة السلام؟ لقد كان الاتفاق ممكناً حتماً، لكن من الضروريّ الآن أخذ كل خطوة تكتيكيّة بعناية شديدة.

لم يساعد القول بأنّ هذا النقاش كان يجب أن يتمّ قبل أن يأتي أوري إلى بتيسدا، وقد أبلغته ذلك لكن دون جدوى. فكما أنّ بوسع الداوديّ القول إنّه لا يستطيع الاجتماع مباشرة بساغي، كذلك يمكن أن يفيد ساغي عن ذلك إلى باراك ويُمنع من متابعة المباحثات

غير المباشرة في الوقت الحاضر - ومردّ ذلك إلى حدّ كبير أنّ التركيز الإسرائيليّ لم يكن منصبّاً على إنتاج الوثيقة الآن.

اتضح بجلاء أنّ الداوديّ لا يستطيع التقدّم أكثر بشأن الحدود، وأنا أشكّ في أنّ باستطاعته أن يقدّم لي الكثير مما هو مفيد. وقد أبلغته ذلك لأنّ رئيسه، وزير الخارجيّة الشرع، على وشك أن يأتي إلى اجتماعات الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة. وأنا أفضّل الآن أن تلتقي وزيرة الخارجيّة ثم الرئيس بالشرع لبحث كيفيّة المضيّ قدماً. ولم أفاجأ بأنّ الداوديّ بدا راضياً.

مرّة أخرى يتمّ التخلّي عن محادثات سريّة واعدة. وفي هذه الحالة، لم أكن راضياً عن باراك. فكما فعل من قبل، وافق بشكل رسميّ على نهج ما، واختار اتباع نهج آخر دون تبصّر. لقد كانت هذه طريقة عمله. كان يعتقد أنّه يعرف ما هو الأفضل ولم يكن يشعر بأنّه ملزم بأفكارنا - حتى وإن كان قد وافق عليها في البداية. كان يمكن أن يكون أكثر استجابة لرغباتنا إذا اعتقد بأنّنا سننصرف عنه. غير أنّ ذلك لم يكن محتملاً. ليس فقط لأنّ الرئيس كان متحمّساً لمحاولة التوصّل إلى سلام بين العرب والإسرائيليّين، ولكن لأنّه وجد في باراك قائداً مستعدّاً للتغلّب على المحرّمات واتخاذ قرارات شجاعة من أجل ذلك. لذا كان شعوره مفهوماً بأنّ عليه أن يمنح باراك الفرصة لأنّ باراك في النهاية هو الذي يركب المخاطر - وليس أي شخص آخر.

الشرع والرئيس يفتحان آفاقاً جديدة

وصل وزير الخارجيّة الشرع إلى نيويورك في الأسبوع الثالث [كذا] من أيلول/سبتمبر. وقبل ذلك بقليل، ظهر أمامنا رونالد لاودر لمدّة قصيرة ثانية. كان لاودر لا يزال يعلن عن رغبته في المساعدة، فأرسل رسالة إلى الرئيس كلينتون وضمّنها ورقة من ثماني نقاط يزعم أنّها تشمل النقاط النهائيّة التي وافق الجانبان عليها في سنة 1998. وقد اختفت الإشارة إلى خطّ حدود 1923، وحل محلّه الانسحاب إلى حدود متفّق عليها بشكل مشترك وتستند إلى خطوط 4 حزيران/يونيو 1967. واختفى افتراض المسؤوليّة السوريّة عن وقف كل الهجمات ضدّ إسرائيل انطلاقاً من لبنان، وحل محلّها الإشارة البسيطة إلى معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل. واختفت أيضاً الإشارة إلى مناطق مختلفة للتسلّح في الجانب السوريّ من الحدود وحلّ محلّها عموميّات فقط عن الترتيبات الأمنيّة. واختفت الإشارة، حتى بين قوسين، إلى وجود إسرائيليّ في محطّة الإنذار المبكّر ولم يحل محلّها شيء. لقد

تمّ التعامل مع المخاوف السوريّة بوضوح، لكن هذه ورقة مختلفة تماماً عن ورقة النقاط العشر التي عرضها علينا.

لماذا لم نُطلع نحن ـ الأميركيّون والإسرائيليّون على السواء ـ على هذه الورقة؟ ولماذا أطلِعنا بدلاً من ذلك على المسوّدة الإسرائيليّة فقط؟ كان ظنّي أنّ بيبي لم يكن يريد التخلّي عن قابليّة التراجع ولذلك طلب من صديقه أن يكشف عن نسخة العشر نقاط فحسب ـ وليس هذه النسخة التي تعكس التعليقات السوريّة. أياً تكن دوافع مساعي لاودر ـ أو سبب عرض ورقة أوليّة على أنّها ورقة نهائيّة ـ فقد زرعت الالتباس حتماً. والآن تُبيّن رسالة لاودر «التوضيحيّة» إلى الرئيس أنّ بيبي نتنياهو كان قد التزم بالانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو ـ ما يعني أنّ موقف باراك من السلام مع سوريا أقل تعاوناً من موقف نتنياهو، على الأقل فيما تكشف عنه حتى الآن ورقة لاودر ذات النقاط الثماني.

ومن المثير للاهتمام أنّني عرضت ورقة النقاط الثماني على وزير الخارجية الشرع في نيويورك وأكّد أنّها مقبولة من سوريا. لكنّها غير مقبولة من إسرائيل. فالنقاط التي اعتُبِرت أنّها لصالح إسرائيل قد ذهبت. ومع ذلك كان باراك لا يزال متلهّفاً للتحرّك بسرعة. فكان يأمل أن نستخدم الاجتماعات مع الشرع، ولا سيما اجتماعه مع الرئيس في البيت الأبيض، للضغط على السوريّين لكي يقبلوا بحاجة باراك إلى عدم ملامسة خطّ الحدود الماء.

كنت أعلم أنّ علينا تمهيد الطريق أمام زيارة الشرع للبيت الأبيض، وتكييف الشرع، ومن خلاله الأسد، مع فكرة حاجة إسرائيل إلى الاحتفاظ بقطعة صغيرة من الأرض خارج البحيرة لكي يُظهر للرأي العام أنّ سيطرته على الماء غير معرّضة للخطر. كما علينا أيضاً الضغط على الشرع من أجل إنتاج شيء جديد أمام الرئيس كلينتون، وإفهام الأسد بأنّ الرئيس قد لا يتدخّل في المستقبل إذا لم يعطِ وزير خارجيّته الرئيس شيئاً لكي يعمل به.

وفي الاجتماع الذي عقدته وزيرة الخارجيّة مع الشرع بحضوري قبل التوجّه إلى البيت الأبيض، بدأت بشرح حاجة باراك إلى أن يظهر للرأي العامّ لديه أنّ البحيرة لإسرائيل حقّاً. والوجود السوريّ على البحيرة قد يثير الشكوك بشأن ذلك من الناحيتين النفسيّة والقانونيّة. وكان الشرع عنيداً بأنّ السوريّين يطلبون السيادة حتى خطوط 4 حزيران/يونيو، لكن بوسع سوريا التعامل مع مخاوف إسرائيل بشأن المياه. فسألت مادلين عما تستطيع سوريا أن تفعل عندئذ لطمأنة الإسرائيليّين بأن لديهم حقّ الوصول إلى محيط البحيرة، وألا تكون السيطرة الإسرائيليّة على البحيرة موضع تشكيك؟ فلم يجب.

ثم أثرت قضيّة محطّات الإنذار المبكّر في الجولان، قائلاً للشرع إنّ من الواضح أنّ الماء والأمن هما اعتباران أساسيّان بالنسبة إلى الإسرائيليّين. وقد سمع الآن المفاوض السوريّ قول مفاوض باراك بأنّ إسرائيل مستعدّة لقبول مبدأ الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/يونيو؛ ربما سعى باراك إلى تعريف هذه الخطوط بشكل مختلف قليلاً محاولاً منح إسرائيل تواجداً حول البحيرة وفرصة للوصول إلى هناك. لكنّ باراك بحاجة أيضاً إلى أن يعرف أنّ احتياجات إسرائيل الأمنيّة ستلبّى. فما الذي تستطيع سوريا الموافقة عليه عندما يصل الأمر إلى الإنذار المبكّر في الجولان؟

قاوم الشرع اتخاذ أي خطوة في اجتماعه مع مادلين ومعي. وعلى غرار ذلك، أعاد في اجتماعه مع الرئيس كلينتون تكرار المواقف السوريّة في البداية. لكنّ الرئيس ضغط عليه في القضيّتين. فيما يتعلّق بمحطّات الإنذار المبكّر، قال الشرع ـ لأوّل مرّة أمامنا مباشرة ـ إنّه يمكن أن تكون هناك محطّة إنذار مبكّر يديرها أميركيّون، تحت علم الأمم المتحدة من الناحية المثاليّة، طالما أنّ الإسرائيليّين لن يبقوا. أما بشأن البحيرة فقد حاول الرئيس جاهداً إقناع الشرع بأنّ ثمة حاجة إلى المنطقة الصغيرة المحيطة فقط وأنّها مفتاح التحرّك بسرعة نحو الاتفاق. فقال الشرع إنّ سوريا ستدرس نوعاً من الترتيبات المتعاونة.

كنت قد ارتكبت خطأ إبلاغ الرئيس عن فكرة أوري بشأن حديقة السلام أو المنطقة السياحيّة، فأثارها مع الشرع. كان ذلك خطأ لأنّني لم أعرف إذا كان باراك سيقبل بحديقة السلام. وكنت أعرف أنّ الرئيس يميل إلى طرح الأفكار الخلّاقة مبكّراً، وأعرف أنّ على المرء أن يحتفظ بهذه الأفكار إلى أن يحين وقت يبحث فيه الطرفان عن مخرج. لكنّ الرئيس طرحها الآن، ولم يكن الشرع راغباً في قول لا للرئيس، لذا قال إنّه سيدرس فكرة حديقة السلام مع فرصة وصول الإسرائيليّين بحريّة إليها، شريطة ألا يكون هناك أي تشكيك في السيادة السوريّة على الأرض المعنيّة.

كان الشرع على ما يبدو مقتنعاً بالفكرة التي نقلها ساغي إلينا. لكنّ باراك لم يوافق للأسف على فكرة حديقة السلام، بل قال، على العكس من ذلك، «إنّني بحاجة إلى عكس ما يعرض. يجب أن تكون لنا السيادة وسنمنحهم فرصة الوصول إلى البحيرة للسياحة والماء لمزارعيهم ولصيّاديهم». وقد أقرّ تحرّك سوريا عن موقفها بشأن محطّات الإنذار المبكّر، لكنّه قال إنّ إسرائيل تطلب وجوداً محدوداً في إحدى المحطّات على الأقل حتى بعد الانسحاب.

مع أنّ باراك ربما استقلّ ما نقلناه عن الشرع، إلا أنّه بقي ثابتاً على الوصول إلى

اتفاق بسرعة. وبعد ذلك، كما يحدث في الغالب في عمليّة السلام، وقعت حادثة دخيلة وجمّدت مساعينا.

الشرع ينجو من الموت، وتجمّد كل شيء

بعد قليل من العودة إلى الوطن، أصيب الشرع، الذي أصبح اللاعب المركزيّ لدى الأسد، بأمّ الدم الأبهريّة. في هذا الوقت، كنّا نحن والإسرائيليون نتلقّى إشارات متزايدة عن تدهور صحّة الأسد. ففي قضايا السلام، كان يظهر علامات متزايدة للاعتماد على الشرع. لكنّ الشرع مريض جدّاً الآن. ولم نكن نعلم إن كان سيبقى على قيد الحياة. كان موجوداً في مستشفى لبنانيّ ومن المرجّح أن يتوقّف عن أداء مهامّه لمدة شهرين حتى في أحسن الظروف.

لكنّ ذلك لم يبطئ من سرعة باراك. بل إنّ مرض الشرع جعل باراك أكثر إدراكاً لوهن الأسد وأكثر قلقاً من احتمال أن تفلت الفرصة بموت الأسد. وكان يريد أن يعرض كل شيء على الأسد، لذا حثّ الرئيس على التعامل مع الأسد بصورة مباشرة.

لم نكن نريد تفويت الفرصة، لكنّني كنت على يقين من أنّ ملاحقة الأسد طريقة خاطئة للمضيّ قدماً. فذلك سيبرز استماتتنا نحن وباراك.

بدلاً من ذلك، اقترحت على الرئيس أن يرسل رسالة إلى الأسد يشرح فيها أنّنا نعلم الآن، من خلال المناقشات السريّة في بيرن وبتيسدا، أنّ الاختلافات بشأن القضايا صغيرة وواضحة: ولذلك حان الوقت لاتخاذ قرار بشأن الحدود وعلاقة الحدود بالسيطرة على الماء والإنذار المبكّر. وليس بوسع الخبراء الفنيّين حلّ هذه المسائل، بل القادة وحدهم هم الذين يتخذون مثل هذه القرارات. فقد كان الرئيس مقتنعاً بأنّ باراك مستعدّ للاستجابة إلى الاحتياجات السوريّة إذا كان الرئيس الأسد مستعداً لمبادلته الشيء بالشيء. وإذا كان الأمر كذلك - وذلك آخر جزء من فكرة باراك - فإنّ الولايات المتحدة ستكون قادرة على تطوير العلاقات الثنائيّة مع سوريا والقيام بتحوّل استراتيجيّ في المنطقة.

قبل إرسال الرسالة، كان الرئيس قد طلب مني أن آخذ موافقة باراك على المقاطع المتعلّقة بالمواقف الإسرائيليّة. فقرأت الرسالة بهاتف آمن على داني ياطوم، فردّ عليّ بعد ذلك بأنّ باراك وافق عليها. أرسلت الرسالة في 12 تشرين الأول/أكتوبر. لكن لم يأتنا ردّ من الأسد. فقد استبعد مرض الشرع الردّ عليها. وفي نظرة استرجاعيّة، كيف كان يفترض بالأسد أن يجيب؟ لقد قلنا إنّنا تجاوزنا مرحلة اجتماع المسؤولين على المستوى الفنيّ، لكنّ

الأسد كان مريضاً وكذلك الشرع. فمن عساه يرسل؟ مرّة أخرى كنّا مدفوعين بالجدول الزمنيّ لباراك، ولم يكن لتوقيت الرسالة أي معنى بل إنّ إرسالها في هذه الظروف جعلنا نبدو مستميتين.

الأسد يردّ وباراك يقترح «المعالجة بالصدمة»

كنت في إسرائيل عندما ردّ الأسد في النهاية بعد شهر. فقد أرسل إليّ سفيرنا في دمشق الرسالة بفاكس آمن إلى القدس. وعلى غرار العرض الافتتاحيّ للداوديّ في بتيسدا، تراجع الردّ في كل قضيّة من القضايا. فقد اتخذ الموقف الذي يطلب أن تقبل إسرائيل بالتعريف السوريّ للحدود قبل إجراء مزيد من المحادثات، وابتعد عن موقف الشرع بشأن محطّات الإنذار المبكّر بالقول ليس هناك حاجة إلى أي منها، واتخذ موقفاً قانونيّاً بشأن المياه، موحياً بأنّ لسوريا مطالب في مياهها من بحيرة طبريا.

كان الشيء الوحيد الجيّد في ردّ الأسد أنّه رديء جدّاً حتى أنّ باراك رأى أن لا جدوى من ملاحقة الأسد. فطوال خمسة أسابيع تقريباً لم يكفّ باراك عن الإلحاح على الرئيس لكي يتخذ خطوة أخرى نحو الأسد. بل إنّه ذهب إلى حدّ الطلب من الرئيس الاستفادة من رحلته إلى إسطنبول لحضور قمّة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا «ليعرّج» على دمشق «الجارة القريبة».

كان ساندي ومادلين وكاتب هذه السطور معارضين جدّاً لهذا الاقتراح. فرئيس الولايات المتحدّة لا «يعرّج» ببساطة على أي مكان. كما أنّ الأسد لم يردّ بعد على رسالة الرئيس. فإذا كان عدم الردّ يثمر عن زيارة إلى سوريا ـ وهو أمر طالما كان الأسد يرغب فيه كطريقة لإثبات دور سوريا المحوريّ ـ فإنّ الأسد لن يشعر البتة بأنّ عليه تقديم أي شيء لكي تلبّى مطالبه.

شرحت لباراك أنّ رسالة الأسد توضح عدم إمكانيّة التقاء الرئيس به أياً تكن الظروف: «فأنت لا تكافئ التراجع عن القضايا بعقد اجتماع». بل إنّ الردّ الملائم على مثل هذه الرسالة هو عدم الردّ ـ وهو الأمر الذي يجعل الأسد يعتقد أنّ لديه مشكلة معنا الآن.

وافق باراك، لكنّه رأى بأنّ علينا النظر في كيفيّة التصرف تجاه الأسد عندما يحين موعد زيارة وزيرة الخارجيّة إلى المنطقة في غضون أسبوعين. وقد رأيت أنّ هناك احتمالين. أولاً، مع أنّ أوري ساغي تجاوز في اعتقادي وديعة رابين، فإنّنا لم ننقل إلى الأسد ـ لا إلى ممثّله ـ أنّ باراك تبنّاها. فالأسد، بعقليّتة المرتابة، يرغب في معرفة أنّ هناك

في الواقع وديعة باراك؛ وبذلك يمكننا الحصول على شيء من الأسد. ويمكننا كبديل عن ذلك أن نقدّم اقتراحاً لجسر الهوّة بشأن الحدود وعلاقتها بالمياه والترتيبات الأمنيّة. فنحن لم نقدّم قطّ مثل هذا الاقتراح، وسوف يؤشّر على أنّنا في نهاية اللعبة وأنّ على الأسد الاستجابة له.

لم تعجب فكرة جسر الهوّة باراك قائلاً إنّها ستجعله يُقدم على التسوية مرّتين: الأولى بأفكار جسر الهوّة، والثانية عندما يصرّ الأسد على مزيد من التعديلات، بتعامله مع أفكارنا على أنّها نقطة انطلاق. ولتسكين هذا الخوف، قلت يمكننا الاشتراط بأنّ فكرة جسر الهوّة عرض لمرة واحدة يُسحب إذا لم يتمّ القبول به، لكنّ باراك لم يكن راغباً فيها.

كان باراك أقلّ اعتراضاً على الفكرة الأولى، ومع ذلك لم يكن يريد قبول وديعة رابين بالكامل. وقد دفعني ذلك إلى تناول نهجه في التفاوض بشكل مباشر. المشكلة، كما قلت له، هي أنّك تستخدم كل آليّة متاحة لك لإرسال الرسائل إلى الأسد ـ الأردنيّين والأوروبيّين ونحن ـ لكي توحي بأنّك جادّ. وذلك يقنعه بأنّك متلهّف للتوصّل إلى اتفاق، لكن ليس الاتفاق الذي يريده. ولا بأس في ذلك، لكنّك تضغط علينا دائماً لتحريك الأسد ولا يمكننا تحريكه إلا إذا كان لديك أو لدينا شيء جديد نعرضه عليه. ونصيحتي لك في النهاية أن تتوقّف عن ملاحقته. وإذا لم تكن ترغب في ذلك، فإنّني لا أرى سوى الخيارين اللذين عرضتهما عليك.

أصغى إلي باراك، وبدا غارقاً في التفكير فيما كنت أتحدّث. وأخيراً قال، جرّب صيغة جديدة بشأن وديعة رابين. «لا أريد الموافقة عليها دون قيود، لكن أعطني بعض الصيغ لكي أفكّر فيها». فعلت ذلك أثناء الليل، وتراوحت بين الصريحة والإيجابيّة تجاه رابين وإعادة التأكيد السلبيّة في الجوهر، حيث تعلن أنّ باراك لن يطلب منّا سحب وديعة رابين.

كان باراك منفتحاً على قبول إحدى هذه الصيغ، قائلاً إذا أسفرت إحداها عن التفاوض مع الأسد فإنّه مقتنع بأنّ «حظوظ النجاح تبلغ 95٪». تساءلت عن مصدر ثقته. إذا كانت فرصة النجاح تبلغ 95 بالمئة، فلماذا يخشى فكرة اقتراح جسر الهوّة؟ مع أنّ باراك يتمتّع بتفكير منطقيّ جدّاً، لكن عندما يقتنع بأفكاره لا يمكن زحزحته عنها. وهذا ما اكتشفته عما قريب.

دعي باراك إلى اجتماع منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا ـ وهي قمّة تجمع كل قادة أوروبا معاً مع بعض الضيوف من خارجها لبحث القضايا الأمنيّة ـ وفي اجتماع قصير مع الرئيس كلينتون، كرّر ثانية القول إنّنا نحتاج إلى خطوة دراماتيكيّة جريئة للتوصّل إلى اتفاق مع سوريا. ولم يلبث أن ورد اقتراحه. ففي 3 كانون الأول/ديسمبر، اتصل هاتفيّاً

بالرئيس كلينتون واقترح أن يتوجّه الرئيس إلى دمشق بدون تحضير أو إخطار «ليصدم» الأسد ويجعله يدرك إما الاتفاق الآن وإما لا اتفاق البتّة. وسيقول الرئيس للأسد إنّه سيضغط على باراك لكي يلتزم بوديعة رابين ـ باستخدام إحدى «صيغ دنيس بشأن رابين» ـ إذا استأنف الأسد المفاوضات. ويجب أن يفهم الأسد أنّه سيحصل على مكاسب إذا قال نعم وأنّه لن يكون بإمكاننا أن نفعل أكثر من ذلك إذا قال لا.

كنت في المكتب البيضويّ للاستماع إلى المكالمة وبعد ذلك سألني الرئيس عن رأيي. كان بوسعي أن أرى أنّ الرئيس أعجب بالفكرة. قلت له إنّها مقاربة عالية المخاطر ويمكن أن تحقّق مكاسب عالية. لكن قد يكون هناك بديل لا يعرّض الرئيس للمخاطر بهذا القدر. بما أنّ وزيرة الخارجيّة ذاهبة إلى المنطقة، فلم لا تسأل هي الأسد ما الذي يلزم لاستئناف المفاوضات؟ قد يضغط الأسد للحصول على المزيد، لكنّها يمكن أن توضح بجلاء بأنّ أكثر ما يمكننا محاولة الحصول عليه هو إعادة التأكيد على وديعة رابين من قبل باراك. فإذا قبل الأسد بذلك، قد لا نحتاج إلى زيارة رئاسيّة، وإذا ما قام الرئيس بمثل هذه الزيارة، فلن تكون بمثابة القيام «بقفزة في المجهول».

أومأ الرئيس كلينتون برأسه موافقاً على اقتراحي، لكنّه أسرع في القول إنّه لا يمانع في المخاطرة إذا كان الاتفاق ممكناً. فقد كان يشعر بأنّ المخاطرة الأكبر هي فقدان أي فرصة للتوصّل اتفاق إسرائيليّ سوريّ ـ ولم يترك أيّ مجال للشكّ في أنّه أعجب بفكرة باراك.

أبلغت الرئيس بأنّني سألتقي بوزيرة الخارجيّة في المنطقة، وسأعرض قضيّة المقاربة على باراك قبل وصول مادلين إلى إسرائيل.

غير أنّ باراك لم ينتظر اجتماعنا. ففيما كنت متوجّهاً إلى منزله، اتصل بالرئيس وقال إنّ مفتاح تحريك الأسد هو الصدمة التي تحدثها زيارة رئاسيّة فجائيّة. ورأى باراك أنّه إذا قامت وزيرة الخارجيّة أو أي أحد سوى الرئيس بإثارة إمكانيّة إعادة التأكيد على وديعة رابين من قبل باراك، فلن يكون لذلك أثر للصدمة. وبالتالي فإنّه لا يريد أن تفعل وزيرة الخارجيّة أي شيء مع الأسد.

وصلت إلى منزل باراك في منتصف الليل، ولم أكن أعرف شيئاً عن المكالمة، وعلى الفور تلقّيت رسالة بأنّ لديّ مكالمة عاجلة من وزيرة الخارجيّة. ونزولاً عند إلحاح وزيرة الخارجيّة، تركت الاجتماع مع باراك، وكان قد ابتدأ لتوّه ـ رغم أنّه كان من غير المعتاد جدّاً أن أطلب من رئيس وزراء جالس أن ينتظر ريثما أتلقّى مكالمة هاتفيّة.

كانت مادلين غاضبة جداً بشأن مكالمة باراك مع الرئيس، فما يقوم به باراك يجعلها عديمة الأهميّة ـ «أنا لست نكرة» ـ ويعرّض مصداقيّة الرئيس والولايات المتحدة للخطر في حين تحمي مصداقيّة رئيس وزراء إسرائيل. وعليّ أن أكلّم باراك بهذا الشأن.

قلت إنّني أتفق معك يا مادلين، لكن «سيكون الأمر أكثر إقناعاً بكثير إذا ما سكب الرئيس ماء بارداً على فكرة باراك. فهل فعل»؟

كانت مادلين مسافرة أيضاً، لذا لم تسمع المكالمة، وكل ما قاله ساندي هو أنّ الفكرة لم تعجب الرئيس أيضاً. لم يمنحني ذلك الثقة. فقد طُلب إليّ أن أقنع باراك بالعدول عن فكرة إما أنّ الرئيس شجّعها بطريقة غامضة وإما أنّه قبلها بإيجاب. فأبلغت مادلين بأنّني سأبذل قصارى جهدي.

كان مارتن قد قدم معي إلى منزل باراك. فانضممنا إليه ثانية ثم انتقلنا جميعاً إلى مكتب باراك. وحاولت طوال الساعات الثلاث التالية، فيما كان باراك يدخّن السيجار ويشرب الكونياك، أن أقنعه، بمساعدة مارتن، أن لا معنى لتوجّه الرئيس إلى دمشق في هذه الظروف. وقد جرّبت كل محاجّة استطعت التوصّل إليها:

ـ أنّ باراك يعرّض الرئيس إلى مخاطر كبيرة من أجل هدف محدود جداً. فذهاب الرئيس بمثل هذه الإيماءة الدراماتيكيّة، يجب أن يكون للتوصّل إلى اتفاق، لا لاستئناف المفاوضات فحسب. فكان ردّ باراك للأسف بأنّ استئناف المفاوضات يضمن الاتفاق تقريباً. ولم نتفق على ذلك.

ـ أنّه يطلب من الرئيس أن يتحمّل كل المخاطر بشكل مباشر. لم لا نجد طريقة لاختبار ما إذا كانت زيارته ستسفر عن استئناف المفاوضات؟ لم لا تجتمع وزيرة الخارجيّة بالأسد وتبلغه بأنّ الرئيس كلينتون سيأتي إلى دمشق إذا ما قبل استئناف المفاوضات على أساس إعادة التأكيد على وديعة رابين؟ فكان ردّ باراك: «هذا محال. فسوف يدمّر أثر الصدمة». قلت بدلاً من ذلك، يمكن أن يتصل الرئيس بالأسد ويقول إنّه سيضغط على باراك للتأكيد على وديعة رابين إذا عرف أنّ الأسد سيوافق على استئناف المفاوضات. فردّ باراك ثانية بأنّه لن يكون للرئيس أثر إلا وجهاً لوجه.

وكلما قدّمت مزيداً من الحجج، ازداد باراك مقاومة. ولم أكن أقنعه، بل كنت أنجح فقط في جعله أكثر إصراراً. وعندما حاول مارتن تعزيز أفكاري ازداد باراك غضباً ـ احمرّ وجهه وقال من السخافة عدم القيام بهذه الخطوة الجريئة إذا كان يمكن أن تؤدّي إلى سلام إسرائيليّ مع سوريا. أغضبني ذلك وقلت: «سنقوم بخطوات جريئة للتوصّل إلى سلام. لكنّنا

لا نتحدّث عن التوصّل إلى سلام. أنت تريد القيام بقفزة دون تحضير لاستئناف المفاوضات، وأنا أعرف كيف يتفاوض الأسد، فيما أنت لا تعرف».

لم يقتنع باراك. فالمخاطرة التي نتعرّض لها يمكن تدبيرها، برأيه، لأنّه كان مقتنعاً إلى حدّ كبير بأنّنا سننجح. لقد فكّر في ذلك وأدركه، فيما لم ندركه نحن. ولن ينجح أي شيء لا يعطي «أثر الصدمة». ولأنّ اقتراحاتي تفتقر إلى أثر الصدمة، فإنّ مقاربتي، لا مقاربته، ستشجّع الأسد على التمسّك بأكثر من إعادة التأكيد على وديعة رابين ـ أو هكذا رأى باراك.

فسألت لماذا لا ترسل زيارة الرئيس إلى دمشق تلك الإشارة نفسها؟ «أنت تغفل أنّ زيارة الرئيس سترفع التوقّعات كثيراً ولن يرغب الرئيس في العودة خالي الوفاض. سيعرف الأسد ذلك. سيعرف أنّه في موقف قويّ. وستُنتج الشيء نفسه الذي تخشاه».

توقّف باراك قليلاً، وظننت للحظة أنّني وجدت طريقة لإقناعه. توقّف للتفكير ثم قال ببساطة إنّ على الرئيس أن يكون صلباً. «الصدمة ستنجح، ولن ينجح أي شيء آخر».

اختتمنا الاجتماع بقولي له إنّني لا أعرف ما الذي سيقرّره الرئيس. فأوضح باراك أنّه سيتّصل بالرئيس ثانية. وفي أثناء ذلك، قال باراك إنّ وزيرة الخارجيّة لا يمكنها أن تتحدّث باسمه، ولذلك لا يمكنها أن تستخدم أيّاً من الصيغ التي وضعتها. عليها مقاربة الاجتماع بالأسد كما لو كانت لا تعرف أنّ باراك أبلغ الرئيس بأنّه يمكن أن يعيد التأكيد على وديعة رابين إذا وافق الأسد على استئناف المفاوضات.

عدت إلى الفندق في الرابعة صباحاً تقريباً. كانت مادلين في أوروبا ولم أكن أرغب في إيقاظها. لذا اتصلت بساندي بيرغر في واشنطن لأنّني كنت أتوقّع بشكل خاصّ أن يتصل باراك بالرئيس عما قريب. كان ساندي أكثر غضباً من مادلين، وحثّني على أن أبلغ باراك بأنّ فكرة «الصدمة» غير مقبولة. فقلت لقد أمضيت يا ساندي ثلاث ساعات أتحاور معه، «ولم أنجح إلا في زيادة تشبّثه بها. إذا أردت أن تغلق هذا الأمر فليقل الرئيس لا عندما يتصل باراك».

ختمنا المكالمة وأويت إلى الفراش على أمل الحصول على بضع ساعات من النوم قبل اجتماع في الصباح الباكر كنت قد حدّدته مع المفاوضين الإسرائيليّين والفلسطينيّين. ولكن لم يحالفني الحظّ. فقد اتصل بي ساندي في الخامسة صباحاً وأبلغني باستحياء بأنّ الرئيس لا يعارض فكرة باراك ولن يقول لا إذا اتصل. وشعر بأنّ علينا أنا ومادلين أن نعرف ذلك قبل توجّهنا إلى دمشق.

لم يعد بإمكاني النوم الآن وأنا أفكّر فيما عسانا أن نفعل مع الأسد في دمشق. وبعد تقليب الأمر، قررت اتباع مقاربة لا يستطيع باراك الشكوى منها وربما تنجح أيضاً. كنت أعرف من مبعوث رئيس الوزراء طوني بلير الشخصيّ إلى الشرق الأوسط، لورد ليفي، أنّ الأسد طلب من ليفي أن ينقل إلى بلير أنّه «لا يضع عقبات في وجه السلام»(*). فإذا أخذنا ذلك في الحسبان، تستطيع وزيرة الخارجيّة اختبار الأسد بالقول إنّ في رسالته تراجعاً في كلّ القضايا، إنّه يضع العراقيل أمام المفاوضات على ما يبدو، إذا ما كنّا نقرأ رسالته بشكل صحيح. وإذا كنّا نريد مخرجاً، أو فرصة ليظهر أنّه لا «يضع العراقيل أمام السلام»، فإنّنا سنوفّرها بإعطائه الفرصة ليقول إنّنا أسأنا فهم رسالته. لكنّنا نريد منه عندئذ أن يغيّر موقفه وفقاً لذلك.

أقنعت نفسي بأن تلك الطريقة قد تكون مفيدة في تحريك الأسد دون أن نأتي على ذكر وديعة رابين. وافقت وزيرة الخارجيّة على غير رضى بأنّ ذلك هو أفضل ما يمكننا عمله، رغم أنّها لم تكن تتوقّع أن يسفر شيء عن ذلك. كانت غاضبة من باراك، وتشعر أنّه يهمّشها وعلى استعداد لأنّ يضحّي بورقة الرئيس في غمرة العمليّة. لكنّنا كنّا كلانا على موعد مع مفاجأة.

(*) مع أنّ البريطانيّين لم يلعبوا دوراً كبيراً في القضايا العربيّة الإسرائيليّة، فقد كان رئيس الوزراء بلير شديد الاهتمام في القيام بما يستطيع لحل النزاع. وكان على علاقة وثيقة بباراك واستخدم اللورد ليفي لنقل الرسائل ولكي يكون مسانداً في العمليّة.

الفصل الحادي والعشرون

مفاجأة الأسد

التقينا بالرئيس الأسد في دمشق في 7 كانون الأول/ديسمبر 1999، وسرعان ما تبيّن أن هناك شيئاً قد تغيّر. وقد حضر الاجتماع الشرع أيضاً، وبدا أنّه استردّ عافيته. لكنّ التغيّر لم يكن في الشرع، بل في الرئيس الأسد. فعندما أبلغته وزيرة الخارجيّة بأنّنا قرأنا رسالته على أنّها تراجع، بل سدّ أمام المفاوضات، أصرّ الأسد على خلاف ذلك. وقال إنّ الرسالة تثير فقط أفكاراً سوريّة يجب التفاوض حولها مع الإسرائيليّين ولا تقصد قطّ الإيحاء بأنّ هذه الأفكار هي شروط مسبقة للمفاوضات. وأنّه لم يكن «يفرض شروطاً على المفاوضات».

كانت تلك صياغة غير عاديّة ـ صياغة تُحدث فرصة واضحة ـ وطلبت من وزيرة الخارجيّة أن تطلب وقتاً مستقطعاً وجيزاً. ففعلت، وقال لنا الرئيس الأسد إنّ بإمكاننا الذهاب إلى غرفة أخرى إذا رغبنا في ذلك، لكنّنا انتقلنا إلى مؤخّر غرفة الاجتماعات الكبيرة. سألتني مادلين، هل سمعت شيئاً جديداً حقّاً؟ قلت نعم. لم تكن واثقة لكنّها راغبة في الأمر، وقد اقترحت عليها أن تسأله صراحة الآن ما المطلوب لاستئناف المفاوضات.

فعلت مادلين ذلك، وأجاب الرئيس الأسد: «إنّها لم تتوقّف حقّاً». هنا تدخّل الشرع وحاول العودة بالأسد إلى الوراء قائلاً إنّنا نحتاج إلى التوصّل إلى صيغة نفسّر فيها للرأي العام سبب استئنافها. ومثل هذه الصيغة تُحدث مشكلة إذ إنّها ستجبرنا حتماً على التعامل علناً مع الالتزام الإسرائيليّ بخطوط 4 حزيران/يونيو أو وديعة رابين. لذا قلت، «من الواضح أنّ الرئيس الأسد لا يريدنا أن نعقّد الأمور، لمَ لا نحدّ مما نقوله للرأي العامّ»؟ وأضافت مادلين إنّ «الإيجاز أبلغ» في هذه الحالة. دعونا لا نقول إلا قليلاً.

وقد اقترح الرئيس الأسد صيغة بسيطة وذكيّة: نقول إنّ المفاوضات ستستأنف «من حيث انتهت». وذلك يسمح فعلاً لكل جانب بتقديم تفسيره الخاصّ للمكان الذي توقّفت عنده المفاوضات.

لم أرَ الرئيس الأسد في هذا المزاج الرائق منذ اجتماعه مع بيكر في تموز/يوليو 1991. لقد بدا متلهّفاً بقدر تلهّف باراك، وقرّرت أن أعرف إذا كان بوسعنا، بعد ثماني سنوات، تغيير مستوى المفاوضات أيضاً. سألته، «سيّدي الرئيس، هل أنت مستعد لإجراء المفاوضات على مستوى سياسيّ»؟ وقلت الآن إنّ ذلك هو مفتاح الانتقال إلى الاتفاق بسرعة. لم يتردّد الأسد: كان مستعدّاً، وسأل عمن أريد من جانبه. فسألت، «لم لا يكون وزير خارجيّتك»؟ «تقصد الشرع»؟ أومأت برأسي، ونظر إلى الشرع برهة، ثمّ قال، «أجل، لمَ لا».

لقد قاوم الأسد أي شيء مماثل مدّة ثماني سنوات. صحيح أنّه رفع مستوى المفاوضات في إحدى المراحل بالسماح باجتماع رئيسي الأركان، في السرّ مرّة، ولاحقاً في خلوة بعيداً عن الصحافة، لكنّه رفض اجتماع المسؤولين على المستوى السياسيّ، كما لو أنّ ذلك يمثّل مستوى من الاعتراف لم يكن مستعدّاً لمنحه إلى إسرائيل. وها هو الآن مستعدّ فجأة للقيام بذلك. أردت معرفة السبب.

عندما نهضنا للمغادرة، استفدت من تجاربنا السابقة في طرح سؤال غير رسميّ بصورة نموذجيّة مخصّص لمباحثاتنا على الواقف. فسألت، «سيّدي الرئيس، من الواضح أنّك تعتقد بوجود شيء مختلف الآن. ما الذي اختلف الآن»؟ كان جوابه بسيطاً: «باراك جادّ، إنّه يريد التوصّل إلى اتفاق بسرعة وأنا كذلك».

صدّقته. ففي أي عمليّة تفاوضيّة، عندما يتصرّف صانع قرار بطريقة لا تتوافق مع شخصيّته، يكون ذلك مؤشّراً جيداً على نيّته. وقد تكون أخباراً طيّبة أو سيئة، لكنّها أخبار بالتأكيد. لقد كان الرئيس الأسد يتصرّف بطريقة لا تتّفق مع شخصيّته. فهو لم يكن في عجلة من أمره قطّ، ولم يقدّم شيئاً قطّ بدون مقابل. ومع ذلك، ها هو يستأنف المفاوضات دون شروط ويرفع المفاوضات إلى مستوى سياسيّ، ويقول آن الأوان لنتحرّك بسرعة. ساورتني شكوك بأنّ للأمر علاقة بصحّته وتمهيد الطريق لكي يخلفه ابنه - يقوم هو بالخطوة الصعبة لصنع السلام مع إسرائيل ويعفي ابنه من الحاجة إلى القيام بذلك. وللمرّة الثانية في هذه العمليّة على المسار السوريّ، صرت أعتقد الآن أنّ بوسعنا التوصّل إلى اتفاق.

رائع!

فيما كنّا نغادر القصر، قال الشرع لوزيرة الخارجيّة إنّه يجب ألا يكون وزير

الخارجيّة الإسرائيليّ ديفيد ليفي نظيره في المفاوضات. فقد أخبره الأوروبيّون كافّة بأنّ ليفي ليس صانع قرار وليس لديه تأثير كبير. ويجب أن يكون نظيره باراك نفسه.

كانت خطوة مادلين الأولى العودة إلى سفارتنا في دمشق للاتصال بالرئيس على خطّ آمن وإطلاعه على أنّنا حقّقنا نقلة غير عاديّة دون أن نضطر إلى تقديم الكثير. لم يكن بوسعنا الكشف عن ذلك علناً قبل أن نعلم بأنّ باراك سيقبل صيغة الإعلان عن أنّ المفاوضات ستستأنف من حيث توقّفت. وبعد الاتصال، نطير إلى إسرائيل. وسنمضي أربع أو خمس ساعات قبل أن نتمكّن من لقاء باراك.

لم أكن أتوقّع أن تكون تلك مشكلة. فباراك سيحصل على مفاوضات على مستوى وزير الخارجيّة لأوّل مرة في هذه العمليّة، وهو أمر لم يحقّقه أي زعيم إسرائيليّ مع السوريين، وسيحصل عليه دون أن يلتزم بأيّ شيء قديم أو جديد. وإذا ما قاوم، يمكننا القول إنّنا حقّقنا له أكثر مما يريد بسعر أقل بكثير مما كان مستعدّاً لدفعه.

ولأنّني أعرف باراك، أبلغت وزيرة الخارجيّة أنّه سيكون راغباً في رئاسة الوفد على أي حال، وأنّ عليه أن يتدبّر أمر حساسيّات ديفيد ليفي. لكنّ المشكلة الفوريّة هي أنّ ليفي سيكون حاضراً في الاجتماع التمهيديّ ـ ولا يمكننا نقل رسالة الشرع بحضوره. أبلغتها بأنّني سأتصل بداني ياطوم وأشرح له بأن وزيرة الخارجيّة بحاجة إلى رؤية رئيس الوزراء على انفراد عند وصولها لأمر شديد الحساسيّة.

لم يكن من المفاجئ أن تثير رسالتي اهتمام داني، وسأل إذا كان يمكن أن نلتقي فور وصولنا. وقلت إنّني سأتصل عندما تحطّ بنا الطائرة.

في هذه الأثناء، كانت وزيرة الخارجيّة قد اتصلت بالرئيس وسُرّ بما سمع. وقد اقترحت عليه وزيرة الخارجيّة أن يعلن بنفسه عن استئناف المحادثات عند النقطة التي توقّفت فيها فور أن نحصل على موافقة باراك. سيكون الرئيس أول من يتكلّم عن استئناف المحادثات، ويستطيع الرئيس أن يعبّر ببراعة عن معنى استئناف المفاوضات من حيث توقّفت، وبإمكان الجانبان بعد ذلك الاختباء خلف هذا التفسير العلنيّ.

عندما وصلنا إلى إسرائيل، اتصلت مادلين بباراك وأوضحت له ما حصلنا عليه. وكان ردّه «رائع»! قال إنّ عليه التفكير بشأن ذلك وكيفيّة التعامل مع ليفي، لكنّه طلب من وزيرة الخارجيّة عدم ذكر طلب الشرع عندما نلتقي صباح اليوم التالي في منزل باراك بحضور ليفي.

باراك ينتقل من الحرارة إلى البرودة

تناولنا طعام الفطور مع باراك وليفي في مقرّ إقامة رئيس الوزراء. ولو قلت إنّ باراك كان متلهفاً فسيكون ذلك تحفّظاً في التعبير. فقد قال، «إنّني أعرف، بحكم تجربتي العسكرية، بأنّ عليك استغلال المبادرة عندما تحصل عليها وإلا تفقد الزخم والفرصة». ونظراً لأهميّة المناسبة، فقد أعلن أنّه سيرأس الوفد الإسرائيليّ مع وزير خارجيّته، ديفيد ليفي (من الواضح أنّ تلك هي الطريقة التي يتعامل بها مع إشراك ليفي). واقترح أن نطلق محادثات مكثّفة خلال أسبوع وألا نوقف المباحثات حتى التوصّل إلى اتفاق.

كنّا مستعدّين لتنظيم المحادثات بسرعة، لكنّنا متردّدين في الالتزام بمحادثات تضمّ باراك والشرع في واشنطن حتى التوصّل إلى اتفاق. فما من أحد فينا يعرف كم يمكن أن تستغرق. وهل يستطيع باراك، كرئيس وزراء، أن يبتعد عن بلده مدّة مفتوحة؟

كان باراك، الواثق دائماً في آرائه، يرى أنّ من الممكن في مثل هذه الظروف التوصّل إلى اتفاق بسرعة كبيرة، لكنّني كنت قلقاً لأنّ من الخطأ من الناحية السياسيّة أن يظهر بمظهر المستعجل في التخلّي عن الجولان. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم سألته، ألست بحاجة، لأسباب سياسيّة، لأن تظهر بأنّك تمكّنت في عمليّة قاسية جدّاً من التوصّل إلى سلام مع سوريا بأفضل الشروط؟

أقرّ بأنّ ذلك مهمّ، لكنّه شعر أيضاً بأنّ مصداقيّته الشخصيّة عالية لدى الرأي العامّ. وبدا كأنّه يشير إلى أنّ الرأي العامّ سيدعمه إذا قال عن شيء إنّه اتفاق جيّد، إنّهم متلهّفون للسلام وهو لا يريد أن يضيّع الفرصة.

واستجابة لرغبته في التحرّك بسرعة، نظّمنا مجموعة تمهيديّة من الاجتماعات في بلير هاوس في 15 ـ 16 كانون الأول/ديسمبر 1999. وطلب باراك أن يلي ذلك استراحة لمدّة خمسة أيام، وبعد ذلك تبدأ جولة بمشاركة الرئيس كلينتون تستمرّ دون انقطاع حتى التوصّل اتفاق. أوضحت أنّنا لا نستطيع إدارة تلك المفاوضات أثناء عطلة الميلاد، لا سيّما بسبب الاحتفالات بالألفيّة التي تتطلّب مشاركة الرئيس (والكوارث التي كانت تلوح في الأفق آنذاك بسبب علّة الألفيّة في الحواسيب). لم يكن باراك سعيداً بذلك، لكنّ ساندي أبلغه بأنّ أفضل ما يمكننا عمله هو استئناف المفاوضات في بداية كانون الثاني/يناير 2000.

في هذه المرحلة، بدأت حماسة باراك الابتدائيّة تفتر فيما أخذت تتصاعد المعارضة المحليّة للاتفاق مع سوريا. أوّلاً، صادق الكنيست على التفاوض مع سوريا بتصويت 47

فقط مقابل 31، وامتناع العديد ممن يدعمون باراك عن التصويت. وذلك أمر يثبّط عزيمته فيما يحظى بتأييد مرتفع جدّاً من الرأي العامّ.

وبعد ذلك، اتّصل يوم وصوله إلى واشنطن ليقول إنّ يومي المحادثات في بلير هاوس يجب أن يُعنيا بالعمليّة، لا المضمون، وأنّه لا يمكنه الموافقة على اجتماعات ثنائيّة مع الشرع. لم أصدّق ما سمعت. فقلت له يا دولة الرئيس، أنت الذي أصررت على وجوب التحرّك بسرعة وعدم تفويت الفرصة. لدينا محادثات على مستوى مرتفع لأوّل مرّة وأنت لا تريد بحث المضمون أو الاجتماع بالشرع؟

أبلغني باراك بأنّ الخطأ يقع عليّ لإصراري على أخذ استراحة من أجل الأعياد، قائلاً، «لا يمكنني بحث المضمون. فثمة خطر كبير من حدوث تسريبات. وإذا ما كشفت مواقفنا في فترة الاستراحة، فقد أضعف سياسيّاً وأصبح عاجزاً عن اتخاذ القرارات الضروريّة للاتفاق».

كان لديه وجهة نظر، لكن لا شيء يمنعه من الاجتماع بالشرع. «فهو لن يسرّب شيئاً تقوله له في محادثات ثنائيّة بينكما». فهمت من جواب باراك بأنّه يتراجع: «سيتوقّع منّي تأكيد خطّ 4 حزيران/يونيو في اجتماع ثنائيّ ولا أريد أن أفعل ذلك الآن». فأجبت بأنّك كنت قبل أسبوعين مستعدّاً لأن تطلب من رئيس الولايات المتحدة السفر إلى دمشق ليقول ذلك «ولن تقول ذلك الآن عندما يجتمع لأوّل مرّة على الإطلاق رئيس الوزراء الإسرائيليّ بوزير الخارجيّة السوريّ»؟

كان باراك يعرف أنّ موقفه ضعيف هنا، لكنّه رفض تغيير موقفه زاعماً بأنّه لا يثق بأنّ الشرع لن يسرّب محادثاتهما. لم يكن ذلك يحظى بالمصداقيّة، فسألته، «هل يخاطر الشرع بشيء يحظى بتقدير كبير من قبل الرئيس الأسد، ليضمن غضبنا وإنكارك»؟ لكنّ باراك لم يتزحزح عن موقفه، فدفعني ذلك إلى إبلاغه بأنّه لن يفهم أحد في الجانب الآخر تمنّعه عن الاجتماع بالشرع على انفراد. يمكنني أن أقنع الرئيس ووزيرة الخارجيّة بحاجتنا إلى التركيز في الجولة الأولى على العمليّة لا المضمون. لكن عليه أن يقنع الرئيس بنفسه بأنّه لا يستطيع الاجتماع مع الشرع إذا أراد الشرع ذلك.

تبيّن لنا بعد وقت قليل بأنّ الشرع يريد ذلك. فقد ذهبت أنا ووزيرة الخارجيّة إلى مطار دالاس لاستقبال الشرع عند وصوله مساء يوم 14 كانون الأول/ديسمبر. التقى بالصحافة مدّة وجيزة وتحدّث بإيجابيّة عن المحادثات، وأمل سوريا بحدوث السلام واستعداده للقاء رئيس الوزراء باراك. وفي السيّارة كان صريحاً معنا: يحتاج إلى العودة إلى

دمشق بعد هذين اليومين بالتزام إسرائيليّ واضح بخطّ 4 حزيران. وباستطاعته الالتقاء بباراك على انفراد إذا كان ذلك يسهّل الأمر على رئيس الوزراء.

صار لدينا مشكلة. فبإمكاننا أن نحاول إقناع الشرع بأنّ على باراك أن يكون حذراً الآن بحيث يتمكّن من التنفيذ بعد أسبوعين. ومع ذلك، كنت أعتقد أنّ الرئيس الأسد سيصرّ على الخروج ببعض النتائج من اليومين التمهيديّين.

ولكي تزيد الأمور سوءاً، كانت بداية هذه الاجتماعات مثيرة للشكوك. فقبل التوجّه إلى بلير هاوس في صباح يوم 15 كانون الأول/ديسمبر، كان من المقرّر أن يلتقي باراك والشرع معاً مع الرئيس وأن يظهرا أمام الصحافة، على أن يدلي الرئيس فحسب ببيان (وقد أصررت على ذلك لئلا يقوم الشرع، على غرار ما فعل على التلفزيون الإسرائيليّ في سنة 1994، بالعودة إلى الصيغة التقليديّة القديمة إذا كان واقفاً إلى جانب إيهود باراك. وتلك ليست الطريقة المناسبة لبداية صحيحة).

كان لباراك أفكار أخرى لسوء الحظّ. ففي المكتب البيضويّ قبل الحدث في روز غاردن، اقترح باراك أن يدلي كل منهما، لا الرئيس فقط، ببيان إيجابيّ إلى الصحافة، ولا شكّ في أنّه كان يريد إحداث تأثير جيّد في أخبار المساء في إسرائيل. وقد حصل على عكس ما يريد بالضبط. وافق الرئيس على طلب باراك، وأدلى باراك ببيان إيجابيّ قصير، وبعد ذلك قرأ الشرع أمام كل الكاميرات بياناً مطوّلاً مكتوباً شديد الانتقاد لإسرائيل. وقد غضبت من الرئيس لأنّه غيّر خططنا. وغضبت من باراك لأنّه ظنّ ثانية بأنّه يعرف ما هو الأفضل. وغضبت من الشرع بالطبع.

وعندما عدت إلى المكتب البيضويّ، كان الرئيس يذرع الغرفة متذمّراً من أنّ الشرع «خدعنا». لقد وقف هنا ووافق على الإدلاء ببيان إيجابيّ قصير. ثم دخل باراك وقال إنّه لا يستطيع الوثوق بهذا الرجل، «وبالتأكيد لا يمكنني الوثوق به في كتمان السرّ». وقال الرئيس إنّه همس للشرع قائلاً، «إنّك تدمّر كل شيء بما أقدمت عليه»، مفسداً الاجتماعات السياسيّة الأولى بين إسرائيل وسوريا قبل أن تبدأ.

صار لدى باراك الآن حجّة لعدم الالتقاء بالشرع على انفراد، وأصبح الرئيس متعاطفاً معه الآن. والعزاء الوحيد الذي أشعر به هو أنّ الشرع بات يعرف الآن بأنّ الرئيس غاضب، وذلك سيمنحنا القدرة على التأثير عليه.

انطلاقاً من ذلك، ذهبت أنا ومادلين للقاء الشرع لنجعله يدرك الآن بأنه يدين لنا بشيء. فقد أحرج الرئيس، وهو الآن في موقف مزعزع، وقد يختار الرئيس التخلّي عن

مبادرته ما لم يكن متجاوباً معنا.

يجب أن يشعر الشرع بالاستياء، لا سيّما لأنّه يعرف مقدار تقدير الأسد لكلينتون. وعندما واجهناه بهذه الأفكار، حاول إلقاء المسؤوليّة عليّ. «لقد اتفق على أن يتحدّث الرئيس، وطلبت منك أن تضمن لي عدم حدوث مفاجآت». غضبت مادلين عندئذ وذكّرته، «لقد اتفقت مع الرئيس

على الإدلاء ببيان إيجابيّ قصير». وحاول الشرع بعد ذلك القول إنّه كان إيجابيّاً، ما دفع مادلين إلى الردّ، «لا تهن ذكائي يا فاروق. لقد أفسدت الأمر ولدينا مشكلة كبيرة».

أبلغته بعد ذلك بأنّ علينا أن نجد طريقة لإنقاذ الموقف. وقد سألني عما يدور في خاطري، كاشفاً عن استياء حقيقيّ. لم أكن أريد الآن إنقاذه من هذا المأزق، لذلك أبلغته بأنّ عليّ التفكير في الأمر. وقلت، لديك الآن مشكلة مع الرئيس، كما خلقت مشكلة مع باراك وجعلته يبدو ضعيفاً وساذجاً أمام جمهوره. وتابعت قائلاً، أعرف ما الذي تريده من هذه المحادثات. وهو بصراحة غير معقول. لكنّك جعلت الأمور أكثر صعوبة على باراك. لقد كان متخوّفاً بالفعل من أن يبدو كما لو أنّه يعطيك ما تريد دون أن يحصل على شيء ذي مغزى في المقابل. وأكثر ما يخشاه الآن هو أن يلتزم الآن بشيء ينفجر في وجهه في إسرائيل في الفترة الفاصلة بين هذين اليومين وبداية الجولة المكثّفة. وهو يريد التأكّد من أنّك تريد الذهاب إلى الجولة المكثّفة دون أن تضعه في موقف يجعله غير قادر على التنفيذ لاحقاً.

قال الشرع إنّه لا مصلحة له ولا للرئيس الأسد في إضعاف باراك. لكنّهما هنا الآن في واشنطن فما هو أساس المفاوضات؟ وفي ردّنا، شدّدنا أنا ومادلين على أن علينا استخدام اليومين لإنشاء بنية متفق عليها للجولة المكثّفة التي اقترحنا أن تبدأ في 3 كانون الثاني/يناير. كان الشرع منفتحاً على ذلك، لكنّه غير مستعدّ للتخلّي عن الحصول على شيء من باراك الآن. أبلغته أن لا يرفع آماله. كان بوسعي أن أرى أنّ الشرع يتراجع، وأنّه أقلّ إصراراً على ما يحتاج إليه ويجسّ ما الذي يمكنه الحصول عليه. مع ذلك، كنت متأكّداً من أنّه سيواصل الضغط للحصول على شيء جديد من باراك، رغم معرفته أن القيام بذلك خطأ.

قبل بدء المفاوضات، أطلعت باراك على ما فعلناه مع الشرع. وقد سرّ بذلك. وكان يأمل في التوصّل بالفعل إلى اتفاق في الجولة المكثّفة والعودة إلى إسرائيل بحزمة كاملة يمكنه تسويقها لدى الرأي العامّ.

غير أنّ الشرع فاجأنا مرّة أخرى. فرغم أنّنا أبلغناه بأن يكون حذراً بشأن ما يريد من باراك تأكيده، روى الشرع أمام الوفدين تاريخ المفاوضات مع رابين - وديعة رابين،

وسؤال الرئيس الأسد كريستوفر عما إذا كان هناك أي مطالب إسرائيليّة بالأرض، وردّي وجمود عام 1994، وقبول رابين بخطوط 4 حزيران/يونيو شريطة تلبية احتياجات إسرائيل.

سألتني مادلين إذا كان عليها أن تتدخّل، خوفاً من ردّ فعل باراك. كنت أراقب باراك بعناية. كان عديم التأثّر وكذلك فريقه. فهمست، «لنرَ كيف سيردّ باراك». كنت أعتقد أنّ باراك فكّر في كيفيّة التعامل مع ذلك. واخترت الاعتماد على إحدى القواعد التي أؤمن بها في المفاوضات عندما تكون طرفاً ثالثاً: كن حذراً بشأن التدخّل بطريقة تستبق البحث، حتى إذا كان يمكن أن يكون البحث غير مريح. فهذه هي المباحثات التي يجب أن تحدث في معظم هذه الظروف. ولا يمكن تجنّبها، وإذا ما استبقتها فإنّك تؤجّل المحتوم.

وفي هذه الحالة، تبيّن أن إحساسي الفطريّ صحيح. فقد كان ردّ باراك بارعاً حيث قال، «مع أنّ حكومتي لم تقدّم أي التزام بشأن الأرض، فإنّنا لا نمحو التاريخ» ـ مكرّراً العبارة الأخيرة للتأكيد. وبهذه العبارة البسيطة أعطى باراك الشرع شيئاً يحمله معه إلى الأسد، في حين أنّه تجنّب تقديم التزام جديد.

كان بوسعي رؤية إعجاب الشرع بالردّ، وعندما انتهت الجلسة اجتمعت معه على أمل أن أعزّز الانطباع الإيجابيّ قبل أن يبطله فريقه. لم نذهب إلى مقرّ السوريّين، بل جلسنا وشربنا الشاي في مكان الجلوس قرب غرفة الاجتماعات. بدأت بتهنئته: «لقد أعلنت عن كل شيء، ولم يكتف باراك بعدم مناقضة ذلك، بل أقرّ بذلك فعليّاً أمام وفده بأكمله. وذلك أمر عظيم حقّقته».

كان الشرع ممتنّاً وشعر بأنّ البحث كان جيّداً، لكنّه لا يزال يشعر بحاجة إلى إبلاغ الأسد بالمزيد. أبلغته ألا يضغط من أجل الحصول على أكثر مما يحتمل، قائلاً من الأفضل «التركيز على إعداد العمليّة للذهاب إلى الجولة المكثّفة».

وردّاً على ذلك قال الشرع إنّ الاتفاق على فريق لرسم الحدود في الجولة المكثّفة سيكون مطمئناً للرئيس الأسد. فهل أسأل باراك إذا كان ذلك مقبولاً؟ وافقت على استكشاف ذلك الاحتمال مع باراك، لكنّني كنت بحاجة إلى شيء من الشرع أيضاً. كانت نهاية رمضان تقع في 7 كانون الثاني/يناير، أي بعد أربعة أيام من بدء الجولة المكثّفة. أبلغته أنّ باراك لا يعتقد أنّ بوسعه إطلاق جولة مكثّفة ثمّ يضطر لقطعها بعد بضعة أيام فقط؛ لن يقدّم التنازلات الأساسيّة دون الحصول على ما يظهر التوصّل إلى شيء. وسألت إذا كان من الممكن للسوريّين أن يأتوا في الثالث من كانون الثاني/يناير ويبقوا أثناء عيد الفطر؟ وبعد الأخذ والردّ، قال إنّ السوريّين ليسوا مستعدّين فقط للبقاء أثناء العيد، بل إنّ «السلام يحتّم

العمل خلال العيد». وسنعقد جولتنا المكثّفة دون انقطاع.

سُرّ باراك عندما أطلعته على ذلك، ووافق مبدئيّاً على طلب الشرع فريقاً لرسم الحدود. لكن بعد وقت قصير، أبلغني إيلي روبنشتاين بأنّ رئيس الوزراء يوافق على فريق «لتعريف» الحدود لا «لرسم» الحدود. فرسم الحدود يوحي بأنّ الحدود متفق عليها، في حين أنّ تعريف الحدود يوحي بأنّه لم يتمّ الاتفاق عليها بعد. كنت أعرف أنّ ذلك ليس تسقّطاً للعيوب، وأنّ إيلي ربما أوضح الاختلاف إلى باراك. ولما كنت أعرف أنّ اسم الفريق يمكن أن يصبح مشكلة بسهولة، قرّرت أن نعطي كل فريق اسماً بسيطاً: فريق الأمن وفريق السلام وفريق المياه وفريق الحدود.

وعندما جمعنا الوفدين ثانية، شدّد الشرع على الحاجة إلى فريق ترسيم الحدود، وتحوّل باراك إلى الحذر معتقداً بوضوح بأنّ الناس في إسرائيل يجب أن يروا أنّ احتياجات إسرائيل تأتي أولاً ـ الأمن والسلام ـ وتأتي الحدود لاحقاً.

كان باراك يميل إلى عدم كشف هذه الجولة أمام الرأي العامّ، ولذلك كان حسّاساً على نحو غير عاديّ للمظاهر ـ ويخشى أن يوحي ترتيب الفرق بأنّه يقدّم تنازلات. وكان الشرع متلهّفاً لانطلاق فريق الحدود منذ البداية وأثار نقطة ستتاح لنا فرصة الاستشهاد بها لاحقاً: ففي محاجّته عن المباشرة الفوريّة بهذا الفريق، أقرّ بأنّك «لا تستطيع إيجاد خطّ 4 حزيران في أي خريطة في أي كتاب». وأنّ هناك بالطبع الكثير من الخرائط التي تبيّن خطّ 1923 وخطوط الهدنة عام 1948. لكن لا يوجد هناك أي خريطة في «المكتبة تبيّن خطّ 4 حزيران/يونيو».

كانت محاجّة مثيرة للاهتمام ويمكن أن تكون بسهولة مصدراً لطمأنه باراك. فإذا لم يكن هناك خرائط لخطّ 4 حزيران، فيمكن أن تكون هناك تفسيرات مختلفة لما يمكن أن يكون عليه الخطّ. لكنّ باراك كان مشدوداً الآن إلى التصوّرات. ولأنّه لا يريد التنازل بشأن تسلسل فرق العمل، فشل في فهم مقولة الشرع.

وفيما كنّا نستمع للحوار بشأن متى يمكن تشكيل كل فريق، اقترحت أن تقوم الولايات المتحدة، باعتبارها الداعية إلى المحادثات، باتخاذ القرار بخصوص توقيت الفرق وتسلسلها. ونظرت إلى باراك أوّلاً ثمّ إلى الشرع وسألت إذا كانا راغبين في ترك القرار بشأن ذلك للرئيس كلينتون. فقال الاثنان «نعم». وهنا اختتمنا البحث بالفعل، حيث الفريقان يتطلّعان إلى بدء الجولة المكثّفة في 3 كانون الثاني/يناير 2003 .

ارتفاع مستوى قلق باراك

مع أنّني توقّعت ألا يكون الأسبوعان السابقان ليوم 3 كانون الثاني/يناير للراحة أو الاسترخاء، فقد كان باراك قلقاً كما لم أعهده من قبل. وبالرجوع إلى الماضي، لم يكن يجدر بي أن أتفاجأ. فرغم كلّ إصراره على اتخاذ قرارات تاريخيّة، إلا أنّ التنظير شيء والتنفيذ شيء آخر. فالتخلّي عن مرتفعات الجولان عمل تاريخيّ، ولا يمكنه ألا يكون مبالياً بالتكاليف السياسيّة لذلك. وكان عليه التركيز على ما يحتاج إليه لتسويقه. وكان من المحتّم أن يتردّد عندما يواجه ما هو ضروريّ.

في 18 كانون الأول/ديسمبر، اتّصل قلقاً من التسريبات، ليس من جانب السوريّين، بل من جانبه. فقد يسرّب جانبه أي مباحثات مفصّلة عن الحدود ولا يمكنه تحمّل ذلك إذا لم ننتهِ في جولة واحدة. كان يدرك بالطبع أنّ عدم التحدّث عن الحدود يمكن أن يؤدّي الآن إلى خيبة الجانب السوريّ أو إلى حدوث أزمة معه. وفوق كل ذلك، ها هو يثير الآن مسألة قلقه من عدم التناظر في التمثيل: فهو قائد وصانع قرار والشرع ليس كذلك. وهو إذا التزم بشيء فعليه الوفاء به، فيما يمكن أن يكون للشرع مخرجاً. فما هو رأيي في هذه المعضلة، وما الذي يجب عمله على ضوء ذلك؟

وجدت نفسي أتساءل لماذا لم يفكّر باراك بهذه الأسئلة منذ البداية. فأبلغته أنّه ما من سبيل لتجنّب التعامل مع الحدود باكراً. فالسوريّون يرون أنّهم تجاوزوا العتبة نحو المحادثات على المستوى السياسيّ، بل إنّهم راغبون في البقاء والعمل أثناء العيد؛ وإذا رفضت الآن التحدّث عن الحدود، «وهو القضيّة التي تهمّهم، فسيفسّرون ذلك بأنّه خدعة في أحسن الأحوال وأنّه شَرَك نُصب لهم في أسوئها. ولن يؤمنوا بأنّك جادّ بعد الآن».

أجاب باراك بأنّه «يمكنك طمأنتهم». سألت، كيف ما لم يكن بوسعنا إبلاغهم بما يريدون سماعه عن الحدود؟ وقلت علينا على أقلّ تقدير أن نكون قادرين على القول إنّ وديعة رابين أصبحت وديعة باراك. وتابعت قائلاً لا تنس أنّك كنت راغباً في ذهاب الرئيس إلى دمشق وقول ذلك من أجل استئناف المفاوضات فحسب.

ساد صمت على الهاتف لمدّة دقيقة على الأقلّ، لذا قرّرت أن أضيف احتمالاً آخر. فقلت، «تعرف أنّ بوسعنا إبقاء المفاوضات مستمرّة بعرض مشروع اتفاق على أن تحيط أقواس مربّعة بمواضع الخلاف. فذلك يحميك، لكنّني أعتقد أنّه يجب أن يترافق مع إعادة التأكيد على وديعة رابين. وإذا تسرّب المشروع، ستكون محمياً، لكنّ إعادة التأكيد ستحميهم أيضاً».

أجاب باراك، «دعنا نفكّر في ذلك». لكنّه بدأ في تغيير الموضوع، مفكّراً فيما يحتاج إليه للتمكّن من تسويق الاتفاق. وقد قدّم إليّ لائحة برغبات إسرائيل: يجب استئناف المسار اللبنانيّ؛ ويجب أن ترفع دولة عربيّة واحدة في الخليج أو شمال إفريقيا درجة علاقاتها معنا؛ ونحتاج إلى الإعلان عن منطقة تجارة حرّة في الجولان؛ ونحتاج إلى مزايا أمنيّة واضحة منكم تظهر بأنّنا سنكون أقوى نتيجة للاتفاق لا أضعف.

حان دوري في أن أستمع وأقتصد في تعليقاتي. فآخر ما أريد أن أفعله مع باراك، الذي ركّز فجأة على كيفيّة تمكّنه من تسويق الاتفاق، هو أن تفتر حماسته.

محاولة تغيير المناخ في إسرائيل: الأسد والمفقودون الإسرائيليّون أثناء القتال

عندما أطلعت مادلين وساندي أولاً ثم الرئيس على الأمر، دعمت العمل على تنفيذ كل مطالب باراك، لكنّني ساندت شيئاً آخر أيضاً. قلت، «علينا أن نجعل الرئيس الأسد يخطو خطوة غير متوقّعة تجاه الرأي العام الإسرائيليّ - خطوة يتردّد صداها لدى الإسرائيليّين، وتظهره على أنّه يمدّ يده إليهم كشعب. فذلك يمكن أن يدعم ما يقوم به باراك».

اقترحت عدّة احتمالات، بما في ذلك دعوة الأسد وفداً من الكنيست بقيادة الزعيم الدينيّ لحزب شاس، عوفيديا يوسف، إلى دمشق، غير أنّني شعرت بأنّنا سنحصل على تأثير دراماتيكيّ أكبر من الناحية النفسيّة إذا ما ساعد الأسد في كشف مصير ثلاثة مفقودين أثناء القتال في حرب لبنان - زخاريا بومال وتسفي فيلدمان ويهودا كاتز. وقد أطلقت أُسرهم حملة دوليّة لاسترجاعهم، معتقدة أنّهم قد يكونون أحياء، وسعياً وراء استعادة جثثهم إذا لم يكونوا كذلك(*). وفي إحدى المناسبات أحضرنا رسائل من أسرهم إلى الرئيس الأسد، وقد عزّزت عدم رغبته في المساعدة الاعتقاد في أعين الإسرائيليّين بأنّه معاد قاسٍ لإسرائيل. وأبلغت الرئيس بأنّ الوقت قد آن لكي يطلب من الأسد بأن يسمح لنا بالذهاب بهدوء إلى المقبرة في دمشق حيث كان الإسرائيليّون متأكّدون من أنّنا سنعثر على البقايا. فإذا كانت معلوماتهم صحيحة واسترجعنا البقايا، سينظر إلى الأسد بأنّه قدّم التفاتة إنسانيّة غير عاديّة لكل إسرائيل.

لقد رفض الأسد تاريخيّاً أي خطوات مصمّمة للوصول إلى الرأي العامّ الإسرائيليّ

(*) تحظى استعادة البقايا بحساسيّة خاصّة في إسرائيل بالنظر إلى التقليد الإسرائيليّ بعدم ترك جنديّ في الميدان والقانون اليهوديّ الذي يمنع الزوجة من التزوّج ثانية دون التأكّد الحاسم من الوفاة.

لئلا يتخلّى عن شيء بلا مقابل. لكنّ ذلك سيكون مقياساً لاستعداد الأسد للوصول إلى اتفاق إذا ما استجاب هذه المرّة لهذا الطلب على الأقل. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، أجرى الرئيس كلينتون اتصالاً مؤمّناً بالرئيس تقدّم فيه بمطلبين. الأول هو استئناف المسار اللبنانيّ بالتزامن مع المفاوضات السوريّة (وقد وعد الأسد باستشارة اللبنانيّين في ذلك)، والثاني هو السماح لنا باسترجاع بقايا الإسرائيليّين المفقودين أثناء القتال من سوريا. وأبلغ كلينتون الأسد بأنّنا نعتقد أنّ لدينا الآن معلومات مؤكّدة عن موقع رفات الإسرائيليّين الثلاثة المفقودين في سوريا. فهل يسمح لنا الرئيس الأسد بإرسال فريق متخصّص لاستخراج البقايا بشكل متكتّم. إننا ندرك بأنّ نبش البقايا في المقابر الإسلاميّة له حساسيّة شديدة، وأنّنا سنقوم بذلك بطريقة تتفق مع التقاليد الإسلاميّة، بإشراف سوريّ.

فكّر الأسد برهة ثمّ وافق، قائلاً إنّه يأمل بأنّ يتمكّن فريقنا من العمل بسرعة ونجاح.

أكّد له الرئيس بأنّنا سنفعل ذلك، وأبلغه بأنّ استرجاع البقايا سيكون له تأثير كبير في إسرائيل وأميركا إذا كان ناجحاً. وردّ الرئيس الأسد قائلاً، «نأمل ذلك».

لم يكن ترتيب فريق شرعيّ يضمّ حاخاماً ويمكنه الذهاب إلى سوريا سرّاً واستخراج رفات الإسرائيليّين الثلاثة المفقودين أثناء القتال بسرعة والتحقّق من هويّاتهم مهمّة سهلة. ومع ذلك تمكّن فرانك كرامر، مساعد وزير شؤون الأمن الدوليّ ومكتب المفقودين أثناء القتال في البنتاغون من إيصال الفريق إلى سوريا قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر. وقد تعاون السوريّون بشكل تامّ في هذا المسعى، كما وعد الرئيس الأسد. لكنّ المعلومات الإسرائيليّة قادت الفريق إلى الجثث غير المقصودة للأسف.

التعامل مع مطالب باراك

اتّصل الرئيس الأسد، بعد أن شعر بأنّه قدّم ما يكفي، بالرئيس وأبلغه بأنّ القادة اللبنانيّين فضّلوا أثناء التشاور معهم استئناف المحادثات بعد حدوث تقدّم بين الإسرائيليّين والسوريّين (ربما أراد الأسد التوصّل إلى اتفاق، لكنّه لن يتخلّى عن نفوذه).

أصرّ باراك بدوره الآن على نقطتين مترابطتين: كيفيّة إنشاء المناخ السياسيّ الذي يجعل الاتفاق مقبولاً في إسرائيل، وكيفيّة التوصّل إلى شروط في الاتفاق يمكن تسويقها بسهولة أكبر في بلده. وفي محادثة هاتفيّة معي في 23 كانون الأول/ديسمبر، قدّم لي بتفصيل كبير توقيت ما يحتاج إليه وأهميّة أن يعرف أنّه سيتمّ بأكمله قبل توجّهه إلى الولايات المتحدة: يجب استئناف المحادثات اللبنانيّة بحلول 10 كانون الثاني/يناير؛ ويجب

أن ترفع تونس درجة علاقاتها مع إسرائيل بحلول 12 كانون الثاني/يناير؛ وفي 13 كانون الثاني، يجب أن نعلن عن إنشاء منطقة تجارة حرّة في مرتفعات الجولان، على أن تعلن شركتا أعمال أو ثلاث كبيرة متعدّدة الأطراف استعدادها للاستثمار في المنطقة التجاريّة الحرّة. وبالإضافة إلى ذلك، يريد أن يعرف بأنّ المعدّات العسكريّة والتكنولوجيا والضمانات الجديدة التي تطلبها إسرائيل، بالنظر إلى المخاطر المترتّبة على الانسحاب من مرتفعات الجولان، ستكون متوفّرة عما قريب.

أبلغته بأنّنا مستعدّون للعمل بإلحاح كبير على كل قضيّة لكن لا يمكننا ضمان حصولنا على كل شيء قبل الجولة المكثّفة.

كلما كان باراك يريد إقناعي بشيء خفّض صوته وتحدّث ببطء شديد. وقد فعل الآن الأمر نفسه قائلاً، «من المهمّ جداً تنفيذ ذلك وأن أعرف أنا أنّه سينفّذ قبل أن تبدأ الجولة المكثّفة». ثم أثار دون أن يغيّر إيقاعه - أو يسمح لي بالردّ - قضيّة اللاتناظر ثانية، مصرّاً على أنّنا لن نتمكّن من إغلاق قضيّة الحدود قبل المرحلة النهائيّة مع الأسد - محاولاً تبرير تجنّب هذا الموضوع.

كان ذلك خطأ، لكن لا يمكن إقناع باراك بذلك في هذه المكالمة. وبدلاً من ذلك جرّبت مسلكاً مختلفاً، فقلت، «دولة الرئيس، لن يأتي الأسد إلى اجتماع معك ما لم يكن يعرف أنّ الاتفاق قد تمّ مسبقاً. ولن يتخطّى هذه العتبة الأخيرة إلا لإنهاء تفاهم يعتقد أنّه موجود بالفعل».

أصرّ باراك ثانية على أن نقنع الرئيس الأسد بأنّ الاتفاق متاح. وقال، كما سأسمعه يقول عدّة مرّات في الشهرين التاليين، «من السخافة عدم التوصّل إلى اتفاق» عندما تكون المطالب الإسرائيليّة متواضعة جداً، شريط ضيّق خارج البحيرة ونهر الأردن فقط، ووجود صغير في محطّة الإنذار المبكّر في جبل الشيخ فقط، وتبادل السفارات في المرحلة الأولى من التنفيذ فقط.

كان باراك يعبّر عن جانبه من المساومة. ولم يكن من المفاجئ توسّع حدوده الدنيا التي أعلن عنها في أيلول/سبتمبر. فمن وجهة نظره، سيحصل الأسد على كل الأرض باستثناء شريط صغير خارج البحيرة؛ وفي مقابل ذلك تحصل إسرائيل على تواجد صغير في محطّة الإنذار المبكّر الرئيسيّة في جبل الشيخ وعلى إثبات مبكّر لمصلحة الرأي العامّ الإسرائيليّ بأنّ سوريا تعترف بوجوده - دبلوماسيّاً - حتى قبل تنفيذ الانسحاب. ومن المثير للاهتمام أنّه أضاف بأنّه يحتاج إلى سنتين لسحب المستوطنين من مرتفعات الجولان

- لأنّ إسرائيل لا تستطيع مواجهة المستوطنين في مرتفعات الجولان والضفّة الغربيّة على السواء في وقت واحد.

كانت هذه في الواقع المرّة الأولى التي أقتنع فيها بأنّ إيهود باراك ينوي التوصّل إلى اتفاق نهائيّ مع الفلسطينيّين. فقد أخّر تسمية مفاوض مدّة شهرين تقريباً بعد البداية المزعومة لمفاوضات الوضع الدائم. وكان قد وافق على قناة سرّية مع عرفات بشأن الوضع الدائم، لكنّه رفض السماح بانطلاقها. ورفض الدخول في نقاش جوهريّ معنا بشأن ما يمكن أن يفعله مع الفلسطينيّين إلى أن يعرف إذا كان سيتوصّل إلى اتفاق مع سوريا. ومع ذلك ها هو يبلغني بأنّ توقيته على المسار السوريّ والمستوطنين في الجولان يتأثّر بما سيحتاج إلى عمله لاحقاً مع الفلسطينيّين والمستوطنين في الضفّة الغربيّة.

كان ذلك الجزء من المكالمة مشجّعاً، بخلاف ما تبقّى منها. وبقيت قلقاً من أنّه سيحاول تجنّب المحادثات بشأن الحدود عندما يتكلّم مع الرئيس في الأيام القليلة التالية. وأردت أن يطمئنه الرئيس بخصوص مطالبه، ولكن أن يكون صلباً في قضيّة الحدود فضلاً عن القضايا التي تهمّ إسرائيل: الأمن والسلام والمياه. فقد كنت أعرف بالغريزة أنّ حمل الشرع على الاستجابة إلى هذه القضايا يتوقّف على تمكّننا من التعامل مع قضيّة الحدود معه.

كان الرئيس مستعدّاً جيّداً للمكالمة، وقد كرّر باراك بشكل عامّ على عادته النقاط التي أثارها معي. غير أنّه أثار نقطة إضافيّة واحدة. فقد أبلغ الرئيس كلينتون بأنّ معدّ استطلاعات كلينتون، ستان غرينبيرغ، أعدّ استطلاعاً لباراك أيضاً عما يحتاج إليه من أجل تسويق الاتفاق بشأن مرتفعات الجولان، وأراد باراك أن يعرف الرئيس النتائج. لم يكن من المفاجئ أنّها أكّدت أهميّة ما كان يطلبه: التعامل مع لبنان وضمان حقوق المياه وإثبات أنّه يوم جديد مع سوريا وفي المنطقة.

كنت حاضراً لأجل المكالمة، ولم يكن لديّ شكّ بشأن جسامة المهمّة التي يضطلع بها باراك. ولم يكن لديّ أسئلة عما يحتاج إليه. بل كانت مخاوفي منصبّة على كيفيّة تحقيق ما يحتاج إليه، لا سيما إذا كان سيتراجع ثانية بشأن الحدود.

لم يكن الرئيس يشاطرني مخاوفي. بل إنّ المكالمة شجّعته على العكس من ذلك. فتشديد باراك على ما يحتاج إليه يثبت أنّه مستعدّ للاتفاق في جولة واحدة. كما أنّ الرئيس كان مقتنعاً بأنّنا يمكن أن نحقّق كل ما يطلبه باراك.

وبعد قراءة بيانات الاستطلاع الذي أجراه غرينبيرغ، أصبح الرئيس متلهّفاً أكثر

لمحاولة تلبية احتياجات باراك. كنّا نعمل على كل الجبهات. فقد أرسلنا رسائل على مستوى عال إلى تونس والمغرب وقطر وعمان في محاولة للحصول على رفع فوريّ للعلاقات مع إسرائيل. وقد ضغطنا عليهم بشدّة موضحين أننا بحاجة لأن يؤدّوا دورهم فيما نعمل لتحقيق اختراق بين سوريا وإسرائيل. وبإمكانهم مساعدتنا إذا ما رفعوا الآن من مستوى علاقاتهم مع إسرائيل، وهو أمر يطمئن الإسرائيليّين بأنّه يوم جديد في المنطقة. وقد كانت الردود داعمة مع أنّها غامضة ولا تلتزم بشيء. وضغطنا عليهم ثانية بحيث قال كل منهم بأنّه سيتخذ خطوة، لكنّهم لم يصلوا جميعاً إلى حدّ إقامة علاقات دبلوماسيّة رسميّة.

وبشأن المنطقة التجاريّة الحرّة، بدأنا العمل مع جيم وولفنسون من البنك الدوليّ. وبالإضافة إلى ذلك، التقيت أنا وساندي مع مورت زوكرمان وفيلكس رُهايتن، سفيرنا في فرنسا وأحد المتموّلين البارزين سابقاً، لمعرفة أي الشركات يمكن أن تكون مستعدّة للاستثمار في المنطقة. ومع أنّ الرجلين لم يشعرا بأنّ الاستثمار في المنطقة التجاريّة الحرّة ذا جدوى اقتصاديّة على المدى القريب، إلا أنّهما كانا ملتزمين في المساعدة على تحقيق ذلك. لقد كان هناك أمل في كل مجال يسعى باراك إلى تحقيق إنجاز ملموس فيه، لكن احتمال الحصول على نتائج وشيكة كان ضئيلاً. ولم يكن باراك نفسه جاهزاً بعد لإرسال رجاله العسكريّين إلى واشنطن لتقديم حزمة تتعلّق باحتياجات إسرائيل الأمنيّة إذا تمّ الاتفاق مع سوريا.

على أي حال، لم يكن لدينا شيء ملموس بخصوص ما يريد. وأراد الرئيس الاتصال بالأسد ثانية بخصوص لبنان، لكنّني لم أكن مرتاحاً إلى ذلك. كنت أعلم ما الذي يريده باراك، لكنّني كنت أخشى من أن تزايد الضغط بشأن استئناف المحادثات مع لبنان، يزيد من تحوّل استئناف المحادثات إلى أداة مساومة قويّة بيد الأسد. ففي المكالمة الهاتفيّة، سيحاول الأسد مساومة الرئيس بشأن ما سيحصل عليه مقابل استئناف المفاوضات مع لبنان. لذا من الأفضل رؤية ما الذي يمكن عمله في الجولة المكثّفة من المفاوضات.

لن نحصل على جوهر ما يريده باراك لتمهيد الطريق أمام المرحلة النهائيّة. غير أنّ لدينا العمليّة: جولة مكثّفة من المفاوضات على المستوى السياسيّ في مكان منعزل - شفاردزتاون، بوست فيرجينيا.

الفصل الثاني والعشرون

صعود الاتفاق الإسرائيليّ السوريّ وسقوطه

تقع شفاردزتاون، وست فيرجينيا، على مسافة خمس وسبعين دقيقة من واشنطن العاصمة بالسيّارة. وهي بلدة صغيرة في مكان ريفيّ إلى جانب الطريق السريع 81 بين الولايات، وتكتنف المنطقة تلال متماوجة وتنتشر المزارع في أراضيها. وأثناء الصيف، تجتذب معارضها الحرفيّة ومسارحها السيّاح. ويمرّ عبرها السيّاح الآخرون في طريقهم إلى ميدان معركة أنتيتام التي وقعت أثناء الحرب الأهليّة. وشفاردزتاون قرية قديمة هادئة ووادعة. فكيف انتهينا إلى هناك وقضينا ثمانية أيام من المحادثات المكثّفة التي شملت وفداً إسرائيليّاً رفيعاً بقيادة رئيس الوزراء، ووفداً سوريّاً أصغر بقيادة وزير الخارجيّة، ووفداً أميركيّاً كبيراً بقيادة وزيرة الخارجيّة وزيارات يوميّة للرئيس الأميركيّ؟

مرّة أخرى كان إيهود باراك هو السبب. فقد أصرّ على أنّه لا يستطيع المشاركة في جولة مكثّفة من المفاوضات إلا إذا اطمأنّ إلى عدم وجود تسريبات يمكن أن تعرّضه إلى مخاطر سياسيّة. وذلك يتطلّب مكاناً منعزلاً، ويتطلّب أن نتواجد في مكان مشترك لا تصل الصحافة إليه. ويتطلّب أخيراً، بالنسبة إلى باراك، منع استخدام الهواتف الخلويّة وتقييد من يستطيع الاتصال من الداخل أو الخارج من موقعنا.

أراد باراك أن تقيم الوفود الثلاثة في شرنقة فعليّة. وقد استبعدنا واي ريفر وكمب ديفيد في الغالب لأنّ السوريّين لم يكونوا راغبين في أي منهما. فهم لا يريدون البتة أن يبدوا كأنّهم يسيرون على خطى عرفات. فقد كان عرفات في واي وذلك، وفقاً لما قاله الشرع، يجعل هذا المكان غير مقبول. وكمب ديفيد هو بالطبع المكان الذي استخدمه السادات وبيغن. وقد عارض السوريّون اتفاقيّات كمب ديفيد وطلبوا على وجه الخصوص ألا نتوجّه إلى هناك.

اتصلت ببات كنيدي ثانية ليجد لنا مكاناً يفي بمتطلّبات باراك. وكانت شفاردزتاون اختياره. كان هناك فندق كبير خارج مركز البلدة مباشرة يمكننا وضع يدنا عليه. ومن

السهل قطعه عن المناطق المحيطة، حيث تؤدّي إليه طريق واحدة فقط ويبعد كثيراً عن أي طريق سريعة. ومن السهل تأمينه بحيث لا يدخله أحد من الصحافة أو يستطيع الوصول إليه. كما أنّه يوجد على بعد عشر دقائق من الفندق منتجع جميل تملكه مصلحة صيد السمك والحياة البريّة الأميركيّة ويُستخدم للتدريب والمؤتمرات. وهو لا يحتوي على غرف كافية للوفود الثلاثة، لكن يمكن أن نستخدمه للمباحثات الأكثر خصوصيّة. تكتنف الأشجار المكان وهو يضمّ غرفاً ريفيّة وقاعة مؤتمرات كبيرة مصنوعة بأكملها من الخشب، وتتميّز بسقفها العالي ومواقد التدفئة الكبيرة وبثريّا رائعة.

ومن المزايا الأخرى لشفاردزتاون قربها من البيت الأبيض. فقد أردنا أن نكون في مكان يستطيع الرئيس الوصول إليه بالمروحيّة في 20 أو 30 دقيقة. لقد توافق المكان مع كل المعايير فهل تتوافق المفاوضات مع المكان؟ وهل سيكون باراك على استعداد للعمل من أجل التوصّل إلى اتفاق في جولة واحدة؟ وإذا لم يكن كذلك، هل سنتمكّن من المحافظة على استمرار المفاوضات؟

تعاظم قلقي من الأجوبة على هذه الأسئلة بعد مكالمتي الهاتفيّة الأخيرة مع باراك قبل أن يغادر إسرائيل. فقد اتّصل بي ليلة 1 كانون الثاني/يناير. كنت أنا وزوجتي ديبي مدعوّين لمشاهدة مباراة روز باول وتناول العشاء في منزل صديقينا الطبّيبين غاري ماركس وجولي رابينوفيتز. اتّصل داني قبيل مغادرتنا المنزل ليخبرني أنّ رئيس الوزراء يريد التحدّث إليّ على هاتف مؤمّن قبل مغادرته إسرائيل. أحضرت هاتفي المؤمّن الضخم معي إلى منزل جولي وغاري، وأوصلته واختفيت في الأسفل ما يفوق الساعة قبل أن يتصل باراك.

كانت المكالمة تكراراً لآخر حوارين أجراهما باراك معي ومع الرئيس. غير أنّ باراك كان الآن مهاجماً: فنحن لم نحصل على ما يجب أن نحصل عليه كما قال، ونتيجة لذلك سيكون حريصاً جدّاً بشأن ما قاله. كان علينا أن نطمئن السوريّين ونتجنّب المشكلة. وكانت مسؤوليّتنا تقضي بأن نقنع السوريّين بأنّه، أي باراك، سيلبّي احتياجاتهم شريطة أن يسمع المزيد عن كيفيّة التعامل مع احتياجاته. ولم يكن لمحاجّاتي، الصلبة أحياناً واللينّة في أحيان أخرى، أي تأثير.

فها هو باراك، الرجل الذي غالباً ما كان يتحدّث عن المحيّرات، يعرض علينا إحداها. لقد جاء إلى منصبه عازماً على إخراجنا من وسط المفاوضات. وانتقد نتنياهو لأنّه وضعنا في الوسط ـ وضعنا في موقف يضطرنا للتفاوض مع الطرف الآخر، ويحتّم علينا أن نكون

حسّاسين لما يحتاج إليه الشريك العربيّ المفاوض لإسرائيل، ولم يعد أمامنا مفرّ من البحث عن طرق للاستجابة إلى ما يريده السوريّون أو الفلسطينيّون. وباراك يريدنا أن نركّز على احتياجاته، لا أن نحاول إيجاد طرق لتكييف مخاوف الطرف العربيّ مع المفاوضات. ومع ذلك فإنّه يضعنا في الوسط. ومما زاد من المفارقة رغبته في وضعنا في الوسط في الوقت الذي يشير فيه السوريّون إلى جدّيّة كبيرة في التوصّل إلى اتفاق مع الإسرائيليّين. ومرّة أخرى كان باراك هو الذي يرفض اجتماعاً وجهاً لوجه مع الشرع، مخافة تسليط الضوء عليه وإجباره على تجنّب الإجابة. لذا أرادنا ثانية أن نكون وكيلاً للإسرائيليّين.

لم أكن مرتاحاً للعب هذا الدور في هذه المرحلة وفي هذا الجوّ. لكن إذا لم يكن أمامي أي خيار واضطررت إلى القيام بذلك، يجب أن نكون قادرين على قول شيء جديد أمام الشرع، وباراك ليس مستعدّاً لذلك.

تربيع الدائرة في شفاردزتاون

توصّلت إلى قناعة متزايدة بأنّ الطريقة الوحيدة للتوفيق بين نهج باراك واحتياجات الشرع هي أن نقدّم مسوّدة اتفاق فيما نعيد التأكيد أيضاً على وديعة رابين.

لكن باراك قاوم إعادة التأكيد لعلمه بمقدار رغبة السوريّين فيها ومحاولة الحصول على شيء مقابل ذلك. وهذا أمر مفهوم، لكن من غير المرجّح أن ينجح نظراً إلى التوقيت وكيفيّة رفعه توقّعاتهم وتوقّعاتنا.

في الموجز الذي نقدّمه للرئيس قبل اجتماعيه التمهيديّين مع باراك والشرع في شفاردزتاون، ركّز ساندي بيرغر بشكل حصريّ على إعادة التأكيد على وديعة رابين. وأبلغ الرئيس أنّ بوسعنا تفحّص ما كان ممكناً قبل الوديعة وبعد الوديعة. وخلص إلى ما يلي: لم يكن هناك شيء ممكن قبل الوديعة، والتقدّم ممكن بعد الوديعة.

نظر الرئيس إليّ وأومأت برأسي موافقاً. وقلت إنّ هناك احتمالاً آخر إذا لم يُعد باراك التأكيد على الوديعة: يمكننا أن نبلغ الشرع بأنّ موقف الولايات المتحدة هو أنّ خطوط 4 حزيران/يونيو يجب أن تكون أساس التفاوض على الحدود. وبهذه الطريقة لا يكون على باراك إعادة التأكيد، وبدلاً من ذلك تحصل سوريا على شيء جديد من الولايات المتحدة. وليختر باراك ما يفضّل، إعادة التأكيد من قبله أم تأكيدنا نحن.

أعجب الرئيس كلينتون بهذا النهج، لكنّه لم يعجب باراك. ففي أوّل اجتماع مع باراك في شفاردزتاون، رفض باراك الخيارين وعرض السماح للرئيس بأن يقول إنّ «المرحلة

النهائيّة تتحدّد بالوديعة»، بل حتى عندئذٍ ليس قبل أن يوافق الشرع على استئناف المفاوضات الإسرائيليّة اللبنانيّة. التقيت أنا ومادلين بالشرع فيما كان الرئيس مجتمعاً بباراك. وأصرّ على وجوب حصوله على خطوط 4 حزيران/يونيو من باراك بشكل مباشر وأن يبدأ فريق رسم الحدود العمل على الفور. وعندما ذكّرته بأنّ الرئيس هو الذي يحدّد أفضل السبل لتقدّم العمل في الفرق، تخلّى عن ذلك قائلاً لا يمكن أن يحدث أي شيء في أي قضيّة أخرى قبل أن يجتمع فريق رسم الحدود. ضغطت عليه مادلين بشدّة في هذا الأمر فلم يتزحزح عن موقفه. لكنّه تراجع عن موقفه عندما التقى بالرئيس، وأبلغ كلينتون بأنّه يمكن أن يكون مرناً في القضايا الإجرائيّة ويوافق على عقد اجتماعات فريقي الأمن والسلام أولاً. وفيما يتعلّق بلبنان، قال إنّه متى حدث تقدّم هنا في شفاردزتاون، فسيكون من الممكن استئناف تلك المفاوضات. وهكذا بدأ نمط في شفاردزتاون يتّخذ بموجبه الشرع عموماً، وإن يكن ليس دائماً، موقفاً متشدّداً جدّاً مع وزيرة الخارجيّة ومعي ثم يكون أكثر استرضاء للرئيس (علّقت أمام وزيرة الخارجيّة بأنّه لا بدّ أنّ الأسد أبلغ الشرع أن يبقى بجانب الرئيس. فقالت، «عظيم، ذلك يعني أنّنا سنحصل على هراء الشرع»).

بمغادرة الرئيس وعدم عودته حتى مساء اليوم التالي، عاود الشرع بسرعة موقفه المتشدّد، مصرّاً على أن يبدأ فريق رسم الحدود بشكل متزامن مع الفرق الأخرى وتراجع عن موقفه بشأن المفاوضات مع لبنان.

وطوال اليوم التالي علقنا في لعبة شدّ حبال بشأن القضيّة الإجرائيّة لبدء الفرق. وأصرّ باراك على أن يجتمع فريقا الأمن والسلام عدّة أيام قبل أن يتمكّن فريقا الماء والحدود من الانعقاد. ولم يتراجع الشرع عن موقفه بأن تبدأ جميعاً أو لا تبدأ البتّة. أخيراً، اقترحت تسوية: يجتمع فريقان، الأمن والسلام، هذا المساء وفقاً لصيغة إسرائيليّة أميركيّة، ويبدأ الفريقان الآخران، الماء والحدود، باجتماعات غير رسميّة هذا المساء. يجتمع كل طرف معنا لا مع الطرف الآخر. سنتحدّث إلى كل طرف ونفهم منه المزيد عن احتياجاته لكي تصبح المباحثات المباشرة مثمرة أكثر. قبل الشرع ذلك، ووافق باراك بعد أن علم بموافقة الشرع.

في حين أنّ ذلك تغلّب على العقبة الإجرائيّة، لم يتم إنجاز الكثير من العمل الموضوعيّ. ففي الاجتماعات الثلاثيّة الرسميّة التي تتمّ فيها المباحثات المباشرة، كرّر كل جانب مواقفه السابقة. ولم تنتج جهودنا للحصول على أفكار جديدة في هذه الاجتماعات أو في الاجتماعات الثنائيّة أي شيء من الطرفين. فالشرع لم يقدّم أي تفويض لمفاوضيه بغياب

اجتماعات فريق رسم الحدود. ولن يفوّض باراك مفاوضيه بأي شيء بغياب استئناف المفاوضات مع لبنان. ولم يكن يحدث أي شيء حتى بصورة غير رسميّة.

لإضفاء ديناميّة جديدة، اقترحت أن نبلغ الجانبين أنّنا سنضع على الطاولة قريباً مسوّدة لفهمنا لموقف كل جانب من كافّة القضايا. ونغلّف كل ذلك بتقديم فهمنا لما نعتقد أنّه المواقف الحقيقيّة لا الرسميّة لكل جانب، وسيكون لكل جانب الحريّة بالطبع في تصحيح فهمنا إذا شعر أنّنا غير دقيقين في تصوير مواقفه. وسنضع المواقف المختلفة التي لا تقارب بشأنها بين الجانبين بين قوسين. لكن لن تكون هناك أقواس في المجالات التي نقيّم أنّ فيها اتفاقاً أساسيّاً.

ونظراً لالتزامنا ألا نفاجئ باراك، فقد وعدنا بمراجعة المسوّدة معه قبل عرضها. لكنّني أبلغت رئيس الوزراء بأنّ «هذه ستكون مسوّدتنا لا مسوّدتك. ولن نقوم بالتفاوض حولها معك مسبقاً لكي تفقد سمتها الأميركيّة ومن ثم مصداقيّتها». وافق على ذلك طالباً ألا نضع فيها شيئاً لا تستطيع إسرائيل أن تتعايش معه. ولم يكن في ذلك مشكلة.

شعرت أنّ عليّ أن أضمن أيضاً ألا نفاجئ السوريّين بمحتوى المسوّدة أو بنيتها، دون أن أعرضها عليهم بالضرورة. طلبتُ من الشرع أن يفوّض واحداً من وفده للتباحث معي لكي أشرح له النهج الأساسيّ الذي سنتبعه في المسوّدة ونراجع عدداً من نقاط فهمنا للمواقف السوريّة وضمان ألا نسيء تفسير الجانب السوريّ في النصّ الذي سنعرضه. فأرسل الشرع الداوديّ. لكن ردّاً على تعليقاتي العامّة وأسئلتي عن مواقفهم، كان الداوديّ شديد الإيجاز بشكل غير عاديّ، قائلاً إنّه سيراجع الأمر «مع الوزير» قبل الإجابة. ولم أسمع منه جواباً، ما دفعني إلى الاستنتاج بأنّ السوريّين يريدون أن ينأوا بأنفسهم عن المسوّدة إلى أن يشاهدوها. فهم لا يريدون أن يتحمّلوا أي مسؤوليّة عنها، ما يتيح لهم أقصى مجال للمناورة في التناوش معها أو رفضها.

وفي موازاة جهد وضع المسوّدة، التقيت بباراك على انفراد ومع داني أيضاً فيما بعد. وفي كل حوار، سمعت أنّ من الضروريّ أن نعرف إذا كان الشرع مفوّضاً بالتفاوض. فباراك لن يكشف نفسه ما لم يعلم بأنّ الشرع مكلّف بالتفاوض بشكل حقيقيّ. وسأل داني عن إشارة واحدة على الأقل تفيد بأنّ الشرع مرن. فسألت، «ما هي الإشارة المقنعة بالنسبة إليك»؟ وردّ داني قائلاً، «إذا كان لديه القدرة على إبلاغنا بأنّهم سيمنحوننا السيادة على الماء». وفيما قال إنّها لن تعطي إسرائيل ما تريد من ناحية «شريط الأرض خارج البحيرة، لكنّها ستكون خطوة ما».

قرّرت بعد أخذ ذلك بالحسبان أنّ اجتماع مادلين وأنا بالشرع قد يكون مفيداً. أوّلاً يمكننا أن نبيّن له أنّ الفجوات الحقيقيّة بين الطرفين أقلّ مما يبدو من المباحثات التمهيديّة. ثانياً، يمكننا في جوّ غير رسميّ أن نحمله على تأكيد ما أعتقد أنّه المواقف السوريّة الفعليّة لا الرسميّة. ثالثاً، إذا كنت مصيباً، ساتمكّن من العودة إلى باراك وداني وأجيب عن ما سألا عنه - مظهراً أنّ هناك مرونة من جانب الشرع، لذا فإنّ المفاوضات الحقيقيّة ممكنة هنا.

قبل التوّجه إلى شفاردزتاون أعددت للرئيس تفصيلاً بالفجوات في كل قضيّة على أساس ما أعتقد أنّه المواقف الفعليّة. وهذا ما سأعرضه على الشرع. أحضر الشرع بثينة شعبان إلى الاجتماع معي أنا ومادلين.

كان يوجد في غرفة الاجتماع لوح أبيض مقابل الطاولة. استخدمت قلم تعليم ورسمت عمودين على اللوح: أدرجت في أحدهما المواقف الإسرائيليّة، وفي الآخر المواقف السوريّة.

في الحدود كان الموقف الإسرائيليّ الانسحاب التامّ من الجولان باستثناء شريط ضيّق على طول الجزء الشماليّ الشرقيّ من البحيرة، وشريط ضيّق مماثل على طول منطقة نهر الأردن شمال شرق البحيرة؛ وكان الموقف السوريّ الانسحاب التامّ إلى خطوط 4 حزيران/يونيو، وهي تتحدّد في القسم الشماليّ من البحيرة بوضع الحدود على مسافة 10 أمتار خارج خط الشاطئ.

وبشأن الترتيبات الأمنيّة، يطالب الموقف الإسرائيليّ بتواجد محدود في موقع الإنذار المبكّر بجبل الشيخ لفترة تمتدّ إلى ما بعد الانسحاب الإسرائيليّ من مرتفعات الجولان. كما أنّ الإسرائيليّين يسعون إلى ثلاث مناطق منزوعة السلاح أو يحدّ فيها انتشار القوّات السوريّة وتمتدّ حتى منطقة دمشق على الأقلّ، وهم يقبلون بمناطق انتشار محدود، لا مناطق منزوعة السلاح، في جانبهم من الحدود. وبالنسبة للسوريّين فإنّهم لا يريدون أي تواجد في موقع الإنذار المبكّر في جبل الشيخ بعد الانسحاب الإسرائيليّ. ويريدون نزع السلاح على جانبي الحدود، ولا يقبلون بأن تمتدّ مناطق الانتشار المحدود إلى دمشق.

وبشأن مضمون السلام، يريد الإسرائيليّون إقامة علاقات دبلوماسيّة كاملة، تنفّذ في المرحلة الأولى من الانسحاب، أي أنّ السفارات ستنشأ بعد الانسحاب الجزئيّ من الجولان. كما يريد الإسرائيليّون أن تضمّ معاهدة السلام بنية تحتيّة تجعل العلاقات التامّة الاقتصاديّة والسياحيّة والتجاريّة والمصرفيّة والاتصالات والطيران والبريد وغيرها ممكنة. ويريد السوريّون تبادل السفارات بعد اكتمال الانسحاب الإسرائيليّ. لكنّ السوريّين يقبلون بوجود دبلوماسيّ إسرائيليّ تحضيريّ محدود قبل اكتمال الانسحاب بأربعة أو ستّة أشهر. وهم

يسعون أيضاً إلى اتفاقيّة أكثر بساطة تنصّ على إقامة علاقات دبلوماسيّة وتجاريّة وسياحيّة فقط مع إسرائيل.

وبشأن توقيت التنفيذ، يريد الإسرائيليّون ثلاث سنوات للانسحاب، ويريد السوريّون ثمانية عشر شهراً. وبشأن المياه، يريد الإسرائيليّون آليّة رقابة تشرف على تدفّق المياه من مرتفعات الجولان لضمان عدم تغيير نوعيّة المياه التي تغذّي بحيرة طبريا وكمّيتها. والسوريّون مستعدّون لتقديم ضمانات شفويّة بهذا المعنى، لكنّهم يريدون منّا أن نقدّم ضمانات مماثلة من تركيا بشأن تدفّق المياه إلى سوريا.

جلس الشرع بانتباه شديد فيما كنت أكتب كل شيء على اللوح. وعندما فرغت، طرح أسئلة وصحّح معلوماتي في مكان واحد لمصلحة الإسرائيليّين. سألني في البداية ما مقدار الشريط الذي يتحدّث عنه الإسرائيليّون. وهنا كان يعني طول المنطقة المتاخمة للجزء الشماليّ الشرقيّ من البحيرة حيث يحتاج الإسرائيليّون إلى الشريط وعرض الشريط نفسه. وبدا أنّ سؤاله عما إذا كان الشريط سيمتدّ إلى عين غيف يعني ضمناً إمكانيّة عمل شيء إذا كان الشريط صغيراً.

أما فيما يتعلّق بمن ستكون له السيادة هناك، فقد كان صريحاً واضحاً بشكل لا لبس فيه: **سيكون للإسرائيليّين السيادة على البحيرة، وسيكون للسوريّين السيادة على الأرض بأكملها، على الأقل كل الأرض شرقيّ الخطّ الذي يبعد 10 أمتار عن الشاطئ.**

وبشأن الإنذار المبكّر، أشار في الواقع إلى خطأ ارتكبته في شرح الموقف السوريّ. فقد كتبت دون قصد بأنّ السوريّين لا يقبلون بأيّ تواجد في جبل الشيخ؛ وقد صحّح الشرع ما كتبت بقوله إنّ سوريا لا تريد أي تواجد «إسرائيليّ» في جبل الشيخ. وهذا ما كنت أقصد كتابته. وتطوّع الشرع بالقول إنّ السوريّين يقبلون بالتواجد الأميركيّ في محطّة الإنذار المبكّر بجبل الشيخ لمدّة خمس سنوات بعد الانسحاب الإسرائيليّ.

بيّن الشرع أنّه مرن أكثر مما كنت أتوقّع. فلأوّل مرّة في اجتماع مع مادلين بحضوري، بدا الشرع أنّه يحاول إيجاد طرق للتغلّب على الخلافات بين الجانبين. وأكّد الشيء نفسه الذي قال داني إنّه يُظهر بأنّ لدى الشرع المرونة الكافية للتفاوض - وتحديداً، بأنّ إسرائيل ستحظى بالسيادة على البحيرة. وأكّد أيضاً أنّ السوريّين يقبلون بتواجد أميركيّ في جبل الشيخ - وهو أمر يتعامل، بشكل جزئيّ على الأقل، مع مخاوف باراك بشأن الإنذار المبكّر.

قد لا يكون الأمر ثوريّاً، لكنّ الشرع لم يبدُ متجاوباً فحسب وإنّما منفتحاً على الحلول

الخلّاقة أيضاً. وعندما أبلغنا، مادلين وأنا، باراك بشأن محادثاتنا مع الشرع، أقرّ بأنّ الشرع مُنح بعض السلطة للتفاوض، ولكن ليس ما يكفي ليُحدث فرقاً. عليه أن يحصل على استئناف التفاوض مع لبنان وإلا لن يكون هناك من سبيل لعمل أي شيء في هذه الجولة. أجبت، «حسناً حضرة رئيس الوزراء ربما لن تحظى بجولة ثانية». لم يحرّك ساكناً لقناعته، وفقاً لتعبير داني «بأنّ عليه أن يحصل على المزيد للتغلّب على المعارضة المحليّة».

توصّلت إلى استنتاج بأنّ باراك ينوي المغادرة بعد أسبوع وغرضه أن يتمكّن من أن يبيّن للرأي العام لديه بأنّه لم يقدّم تنازلات في شفاردزتاون، حتى مع معرفته بأنّ الشرع يملك المرونة الكافية للتفاوض، وربما يكشف للرأي العامّ لديه بأنّه نجح في كسب تنازلات من السوريّين. وبهذه الطريقة يعزّز باراك، من وجهة نظره، لحمة القاعدة السياسيّة التي يمكن أن يستند إليها للوصول إلى اتفاق. وذلك يعمل لمصلحته، لكن ليس لمصلحة الشرع بالطبع.

رفع الاجتماع بالشرع آمالنا بالتمكّن من إحراز تقدّم حقيقيّ الآن. وثبّط ردّ باراك من عزيمتنا. كما أضاف إلى همومنا بشأن كيفيّة تدبّر الأمر مع الشرع فيما تبقّى لنا من وقت في شفاردزتاون. كان لدى مادلين فكرة بالتحدّث «على انفراد» مع بثينة، معتقدة بأنّ ذلك قد يوفّر طريقة أخرى لطمأنة الشرع ونقل مواقفنا «بشكل غير رسميّ».

«القناة الأنيقة»

كانت بثينة امرأة سوريّة غير عاديّة بالتأكيد. لقد ألّفت كتباً عن دور المرأة في المجتمعات الإسلاميّة. وكانت شديدة الانتقاد للأنظمة الإسلاميّة التي تضطهد المرأة. وكانت أكاديميّة بالدراسة وأمّنت منحة جامعيّة لدراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة صغيرة بمتشيغن. وقد أخذت ثقتها في حضورها تتزايد منذ أن أصبحت مترجمة الأسد. وهي وفقاً لجمال مترجمة ممتازة، لكنّها تتصرّف في ترجمتها. وفي حين أنّها تكون دقيقة في ترجمة ما يقوله الأسد، فإنّها تعرض تعليقات تحريريّة في ترجماتها لما نقوله له. لكنّها لا تجرؤ على التصرّف إذا كانت غير متيقّنة من موقفها. كما أنّها، مع تراجع صحّة الأسد، صارت تملأ الفراغات في أفكاره عندما يواجه مصاعب في التعبير عن نفسه في المكالمات الهاتفيّة مع الرئيس. وأعتقد أنّها أصبحت إلى حدّ ما عينين وأذنين إضافيّتين للأسد.

أُعجبتُ ببثينة وأجريت حوارات جانبيّة معها. فقد كانت ذكيّة جدّاً، ومن السهل التحاور معها، وتعبّر دائماً عن التزامها ورغبتها في السلام. لكن لم يكن لديّ أوهام بشأنها: فقد كان ولاؤها للنظام ولقائدها. وهي لا تكشف عن أي شيء لا يريد رئيسها الكشف عنه.

ولا تعمد برأيي إلى الإيحاء بوجود مجالات للمرونة أو منافذ كسبيل لدفع المفاوضات ما لم تكن مخوّلة بفعل ذلك. لذا لن تكون «القناة الأنيقة» كما لقّبتها وزيرة الخارجيّة وسيلة للتأثير على الموقف السوري، بل أعتقد بدلاً من ذلك أنّها ستكون قناة يؤثّر بها السوريّون علينا.

لم أكن أعتقد أنّ ذلك يضرّنا بالضرورة، لكنّني رأيت أيضاً أن فائدته محدودة. وتبعاً لتوقّعاتي استخدمت بثينة القناة لإبلاغ مادلين بأنّ الشرع يتعرّض لمقدار كبير من الضغط، ويستعصي عليه النوم، وهو بحاجة إلينا لإعطائه شيئاً بشأن خطوط 4 حزيران/يونيو. وسألت مادلين إذا كان بوسعنا أن نقدّم كتابة ما قاله الرئيس للشرع بشأن عدم سحب باراك وديعة رابين من جيب الرئيس.

لم يكن ذلك طلباً غير معقول، لكنّني لم أكن أريد الإسراع في فعل شيء حياله. فهو أمر يقدّره الشرع، وأريد أن أمسكه حتى يحين وقت الحاجة إليه بحقّ. غير أنّ مادلين وساندي والرئيس كانوا يشعرون بأنّهم في موقف دفاعيّ على ضوء سلوك باراك. وقد عزّز حوار بثينة شعورهم بأنّ باراك يخلق مشاكل للشرع. وعلى ضوء ذلك، رأوا أنّ ثمة حاجة إلى تقديم الرسالة التي طلبتها بثينة. وقد وضعت مسوّدتها أنا ومارتن.

أعجب الرئيس بالرسالة. وبما أنّه ينقل موقف باراك، كان من المفهوم أن يشعر بالحاجة إلى مراجعة الرسالة مع باراك قبل تشاركها مع الشرع. وعندما التقينا بباراك، أوجز الرئيس كلينتون حوار مادلين مع بثينة، وقد أثارت هذه القناة اهتمام باراك ووافق على أنّ تقديم الرسالة إلى الشرع فكرة جيّدة. وعندما اطّلع عليها، خفّف لهجتها باستبدال «أخبرني باراك بأنّه لن يسحب وديعة رابين» بـ «[أنّ الرئيس] فهم بأنّ باراك لا ينوي سحب وديعة رابين». ربما لم يكن التغيير جذريّاً، لكنّه يعكس ثانية عقليّة باراك بتقييد كل ما يقال إلى الشرع عما يمكن أن يفعله باراك. ومع ذلك كان أيضاً مؤيّداً لتقديم الرسالة إلى الشرع الآن، لا سيّما لأنّها تتلاءم مع اعتقاده بأنّ تطميناتنا يمكن أن تحلّ محلّ أي خطوات يجب أن يتخذها.

واصلتُ معارضتي تقديم الرسالة إلى السوريّين في هذا الوقت. وأبلغت الرئيس وباراك بأنّنا لا نعرف كيف سيكون ردّ فعل الشرع على المشروع الأميركيّ لمعاهدة السلام، وبأنّ عدم ردّ الداوديّ يبيّن أنّهم يريدون الاحتفاظ بحكمهم. كنّا نعوّل على أن توفر المسوّدة الأساس لاستمرار المفاوضات. فقلت لمَ لا ننتظر حتى نعطي الطرفين المسوّدة. فإذا واجهنا مشكلة مع الشرع، يمكننا عندئذ أن نستخدم الرسالة. وبهذه الطريقة يستطيع

الشرع أن يعرض على الأسد أنه تمكّن من الحصول على شيء جديد من الرئيس كلينتون يوفّر ضمانة إضافيّة بشأن الحدود، لا سيما أنّ اللغة المتعلّقة بالحدود ستكون بين أقواس في نص المسوّدة.

كان باراك ومادلين لا أدريّين، ولم يشاطرهما الرئيس وساندي ذلك. فقد شعرا أنّ قيام الرئيس بإعطاء الشرع شيئاً مطمئناً سيسهّل على الشرع قبول المسوّدة كأساس لمزيد من المفاوضات. وقد خالفتهما الرأي لكنّ الرئيس سيقابل الشرع الليلة، وأنا مذنب لتجاهلي حقيقة أساسيّة في وضع كهذا: رئيس الولايات المتحدة لن يرغب قطّ في الذهاب إلى اجتماع حاسم دون أن يكون هناك شيء في يده. والرسالة تمنحه شيئاً - ومن شبه المؤكّد أنّها ستجعل الشرع متجاوباً في هذا الوقت على الأقلّ - وأنا أريده خالي اليدين.

كنت أعرف بالفطرة أنّنا نرتكب خطأ بوضع الرئيس في موقف يشعره بأنّ عليه أن يقدّم «شيئاً». كنّا نفرط في استغلال الرئيس في شفاردزتاون ونخلق وضعاً يشعر فيه الرئيس أنّ عليه تقديم عناصر جديدة في كل اجتماع. وقد ساعد باراك في إنشاء هذا الوضع بإصراره على جوّ من التدخّل المستمرّ للرئيس، وبعدم عرض أي شيء من جانبه. وسرعان ما أدرك الشرع أنّ التجاوب مع الرئيس يحقّق له المكاسب، واستغلّ باراك الرئيس لإبقاء السوريّين متحمّسين في حين يواصل المقاومة.

كان من العقيم محاولة دفع الرئيس إلى تأخير تقديم الرسالة إلى ما بعد تقديم المسوّدة. فالطلب من الرئيس تسليمها والتشديد على أنّها تعكس تقديره الأمثل لا بدّ أن يدفع الشرع إلى أخذها بجدّيّة أكبر. لذا مع أنني كنت قلقاً بشأن خفض قيمة عُملة الرئيس، كنت لا أزال في مقدّمة من يساهم في الإفراط في استغلال الرئيس.

أياً تكن مخاوفي بشأن تقديم الرسالة مساء يوم الخميس قبل معرفة ردّ الفعل السوريّ على المسوّدة، بدت فطرة الرئيس أكثر صحّة من فطرتي. فقد راقبت الرئيس وهو يسوّق الرسالة إلى الشرع كخطوة شعر أنّ من واجبه اتخاذها لطمأنة السوريّين. قرأ الشرع الرسالة بعناية شديدة ثم قال إنّها رسالة جيدة جدّاً ومهمّة. كما استجاب الشرع بشكل إيجابيّ لاقتراح آخر. فنظراً لأنّني كنت لا أزال أبحث عن آليّة للمباحثات يمكن أن تحقّق التقدّم بعد أن نقدّم المسوّدة يوم الجمعة، فقد طلبت من الرئيس أن يقترح على الجانبين إنشاء قناة بحث غير رسميّة. وستكون لقاء بين شخصين في كل قضيّة، على أن ينضمّ أميركيّ واحد إلى إسرائيليّ وسوريّ. وقد سوّق الرئيس ذلك على أنّه يقدّم لنا الفرصة لتضييق الفجوات التي ستنعكس في نصّ المسوّدة.

والتفت إليّ لأشرح ما الذي أتوقعه من كل جانب في الاجتماع، وشدّدت على أنّ ذلك يجب أن يكون منبراً للأفكار الجديدة. ولا ضرورة لأن تكون هذه الأفكار ملزمة لكن يجب أن تعكس الجهد الجدّيّ المبذول بيننا نحن الثلاثة للتوصّل إلى طرق جديدة للتغلّب على الخلافات التي يحدّدها النص بين الأقواس في المسوّدة.

هنا أيضاً كان الشرع متجاوباً. وأصبح الطريق ممهّداً لكي يقدّم الرئيس المسوّدة صباح يوم الجمعة. وسيفعل ذلك في اجتماع ثلاثيّ مع باراك والشرع وأعضاء الوفدين. وسنعطي كل جانب يومي الجمعة والسبت لوضع ردّيهما على المسودة، وستبدأ الاجتماعات الثنائيّة مساء السبت وصباح الأحد.

الرئيس كلينتون يقدّم مشروعنا لمعاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا

صباح يوم الجمعة، في يوم بارد من أيّام شفاردزتاون، وصل الرئيس وكانت النار ملتهبة في الموقد خلفه، وقدّم مشروعنا لمعاهدة السلام. أردته أن يسوّق ذلك على أنّه شيء شارك فيه شخصيّاً، ودرسه بعناية. وطلبت أن يقدّم المسوّدة على أنّها عصارة تقديرنا لما تمّ الاتفاق عليه بالفعل، وما بقي دون حلّ، وأن يقدّمها على أنّها تطوّر استثنائيّ، حيث يوضع لأول مرة على الطاولة مشروع أميركيّ لمعاهدة سلام بين إسرائيل وسوريا.

لم يكن هناك أفضل من بيل كلينتون في إقناع الآخرين بأهميّة هذه الخطوة. طلب من الجانبين أن يدرسا المشروع بعناية. طلب ألا يفلّيا المسوّدة بل أن يركّزا على طرق التغلّب على الفجوات التي حدّدناها بالنصّ المحاط بين قوسين - وهو النصّ الذي يعكس الاختلافات في كيفيّة حلّ القضيّة المعنيّة. وأبلغهما أنّه متفائل بأن نتمكّن الآن من الوصول إلى اتفاق، لكن علينا جميعاً أن نعمل بجدّ لأجل ذلك. وتطلّع إلى تقديم تعليقاتهما إلينا، ولكن بعين تنظر إلى التغلّب على المشاكل المتبقّية، لا إلى محاولة «تسجيل النقاط أو تحسين النصّ لنفسك فيما تجعله مستحيلاً بالنسبة للشريك المفاوض».

كان ردّ باراك جيّداً جداً، مشدّداً على احترامه للأسد، واعتقاده بأنه يمكن التوصّل إلى اتفاق عما قريب، وأهميّة أن يأخذ كل جانب حساسيّات الجانب الآخر في الحسبان. وكان الشرع أيضاً في أفضل حالات سلوكه متفقاً عموماً مع باراك.

فجأة أصبحت أكثر تفاؤلاً، رغم أنني كنت متلهّفاً لرؤية كيفيّة استجابة السوريّين إلى المسوّدة. كنت أعرف أنّنا قمنا بقفزة في المسوّدة لأنّ القضيّة التي أكثر ما تهمّ

الإسرائيليّين - مبادئ السلام لم تكن بين قوسين، وأنّ القضيّة التي أكثر ما تهمّ السوريّين - الحدود - بين قوسين. وقد عكس نصّنا بدقّة أنّ السوريّين وافقوا على مبادئ السلام ولم يقبل الإسرائيليّون بحدود 4 حزيران/يونيو. لكن قول ذلك إلى الجانبين شيء ووضعه مكتوباً على الورق شيء آخر، مع أنّ النصّ موسوم بأنّه مسوّدة وموصوف بأنّه يعكس نقاط الفهم الأميركيّة لمواقف الطرفين. لقد قال الرئيس للتوّ إنّ مشروعنا لمعاهدة السلام يمثّل خطوة كبيرة، ومع ذلك ليس هناك بالنسبة للقضيّة الجوهريّة للسوريّين أي اتفاق واضح على 4 حزيران/يونيو. لا شكّ في أنّه كان هناك العديد من الأقواس في قضايا تهمّ الإسرائيليين، مثل الأمن والمياه ودرجة التطبيع، لكنّني تساءلت عن الردّ السوريّ لكي أرى ما الذي يعتبر تناظراً أساسياً في المسوّدة(*).

بعد إعطاء المسوّدة إلى الطرفين في الصباح، لم نسمع شيئاً من السوريّين بعد ظهر الجمعة. وقد ذكّرت مادلين بأنّ الداوديّ أخبرني أنّ السوريّين أمضوا ثلاث عشرة ساعة في مراجعة نقاط لودر العشر. فإذا استغرقت تلك ثلاث عشرة ساعة، فإنّ هذا النصّ الشامل المكوّن من ثماني صفحات تقريباً سيستغرق وقتاً أطول بكثير. وبالنظر إلى ذلك واعتقاداً منّي بأنّه لا يسعنا عمل المزيد قبل الحصول على الردّ السوريّ، طلبت من مادلين الذهاب إلى البيت مساء الجمعة والعودة بعد ظهر السبت قبل نهاية عطلة السبت. ولم يكن يضير اللعب على أوتار غرائزها الأموميّة، فابني الموجود في إجازة في البيت، سيعود إلى جامعته (جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس) في الصباح، وسيمنحني ذلك فرصة لرؤيته قبل مغادرته. فوافقت مادلين التي طالما كانت متعاطفة مع طلبات أسرتي.

كنت سعيداً لمغادرة شفاردزتاون، ولو أقلّ من يوم واحد. وكنت أتطلّع إلى قضاء أمسية رائعة مع الأسرة والحصول على بعض النوم.

العودة إلى شفاردزتاون والواقع

عدت إلى شفاردزتاون في وقت متأخّر عصر اليوم التالي. لم يكن السوريّون قد قدّموا ردّهم على المسوّدة بعد. ومساء السبت، سمعنا أنّ لدى السوريّين تعليقات لكنّهم لم يتشاركوها مع الشرع بعد.

(*) بشأن الحدود، كان النصّ السوريّ الموضوع بين قوسين واضحاً لا يترك مجالاً للشكّ في أنّ الحدود تستند إلى «الانسحاب إلى خطّ 4 حزيران/يونيو». ولم يشر القوسين في النص الإسرائيليّ إلى نطاق الانسحاب ونصّ ببساطة على أن «يتّفق على الحدود بشكل مشترك». لم تكن الصيغة الإسرائيليّة تتناقض بالضرورة مع الموقف السوريّ، لكنّها لا تشير إلى الاتفاق أيضاً.

كنّا نتوقّع أن يكون الموقف السوريّ الإمساك عن تقديم الردّ بانتظار ردّ الفعل الإسرائيليّ، أو حتى إلى ما بعد اطّلاع الأسد على المسوّدة، لذا قرّرنا الدفع باتجاه عقد الاجتماعات الثنائيّة التي وافق الشرع عليها بالفعل. وقد شعر الشرع بارتياح تقريباً لعقد مثل هذه الاجتماعات، ربما باعتبارها طريقة لتجنّب التعليق على المسوّدة في هذا الوقت.

عيّن الشرع العميد عمر ممثّلاً في اجتماعي الأمن والحدود، والداوديّ لاجتماع المياه، ووليد للاجتماع بشأن تنفيذ العلاقات الطبيعيّة. وقد سررت لتسلّم وليد موقعاً مهمّاً ثانية. فمع بروز الداوديّ في بيرن وبيتسدا، بدا أنّ وليد أبعد عن دائرة الضوء وأعيد تحديد دوره. اعتقدت أنّه يدفع ثمن حادثة لودر. فمع أنّ الأسد اجتمع بلودر بشكل متكرّر - وذلك قراره بالطبع - كان لا بدّ من أن يدفع أحدهم ثمن ما اعتُبر لاحقاً بأنّه خطأ، وبدا في الظاهر أنّه كان وليد. وكانت عودته إلى لعب دور إشارة طيّبة أيضاً بشأن نيّة الأسد. فما من أحد في الجانب السوريّ يمكن أن يكون خلّاقاً أكثر منه في توفيق الاعتبارات السوريّة مع الاحتياجات الإسرائيليّة بشأن تطبيع العلاقات.

كان شلومو ياناي، رئيس دائرة التخطيط في الجيش الإسرائيليّ، شريك العميد عمر في اجتماع الأمن. وسيكون أوري ساغي نظير عمر بشأن الحدود. وقد قرّرت الانضمام إلى هذين الاجتماعين معتقداً أنّ التحرّكات في الأمن والحدود يمكن أن تحقّق نجاح شفاردزتاون وتزيد كثيراً من احتمال التوصّل إلى اتفاق.

فوجئت بأنّ العميد عمر كان متعاوناً في كلا الاجتماعين. فقد اتخذ خطوات مهمّة بشأن الأمن والحدود على السواء. في الجانب الأمنيّ، اقترح مناطق أمنيّة - وهي مناطق يُفصل فيها بين القوّات وتُحدّ فيها الأسلحة - قريبة في الحجم مما يفكّر فيه الإسرائيليّون(*). كما أنّه وافق على اقتراح الجنرال ياناي بالمراقبة الفاعلة والمنفعلة الواسعة للقوّات البريّة السوريّة والإسرائيليّة ومخازن السلاح ووحدات الدعم اللوجستيّ (وقد كرّر باراك أهميّة أعمال التفتيش الواسعة، إلى جانب المراقبة المنفعلة باستخدام الكاميرات في مختلف القواعد، الأمر الذي يوفّر مؤشّرات تنبيه لتجنّب حدوث هجوم مفاجئ أكثر مما يمكّن من دفع السوريّين إلى إعادة نشر قوّاتهم بعيداً عن الحدود الإسرائيليّة نوعاً ما)(**).

(*) اقترح تغيير نسبة الشهابي من 6:10 إلى 5:10 في المناطق المعنيّة، أي أنّ المناطق في الجانب السوريّ ستكون ضعف حجم المناطق في الجانب الإسرائيليّ.

(**) إن وجود دمشق على بعد 60 كيلومتراً من حدود 4 حزيران/يونيو جعل باراك يدرك أنّ الدفاع عن العاصمة السوريّة يحول دون أي تحرّك مهمّ للقوّات السوريّة بعيداً عن الحدود الإسرائيليّة.

ربط العميد عمر خطواته بشأن الأمن بموافقة إسرائيل على خطّ 4 حزيران/يونيو كأساس لرسم الحدود. ولم يكن بوسع ياناي أن يردّ على الحدود، لكنّه كان حريصاً على تطوير ما اعتبره تقدّماً سوريّاً في موضوع الأمن، لا سيما من حيث علاقته بالإنذار المبكّر.

وفي اجتماع الحدود، أبدى العميد عمر أيضاً مرونة غير متوقّعة. فعند أخذ المعالم الطبيعيّة في الحسبان ـ لا سيما التلال فوق نهر الأردن ـ اقترح بأنّ الحدود يمكن أن تعدّل بنحو 50 متراً للوفاء باحتياجات الطرفين. وأشار ضمناً إلى أنّ المبدأ يمكن تطبيقه على طول الحدود بأكملها، شريطة استعداد الإسرائيليّين للإقرار بأنّ خطّ 4 حزيران/يونيو هو أساس المباحثات بشأن الحدود (هذه هي المرّة الثالثة التي أسمع فيها رقم الخمسين متراً من أحد السوريّين ـ غير أنّه في هذه المرة كانت في اجتماع مع نظير إسرائيليّ).

لسوء الحظّ لم يكن هناك تجاوب من الجانب الإسرائيليّ. لم يأت أوري بمفرده بل جاء معه محام عسكريّ ـ موشيه كوتشتانوفسكي ـ أجرى النقاش أكثر من أوري. وقد حدّ باراك من تفويضهما. لم يكونا مفوّضين ببحث الشكل المحتمل للحدود، بل بتوجيه أسئلة إداريّة عما ستكون عليه الحدود. هل تكون مفتوحة أم غير مفتوحة؟ وما هي أنواع الترتيبات الجمركيّة التي يمكن أن توجد هناك؟ هل سيكون هناك سياج أم لا، ومن أي نوع؟ وكلّها مشروعة لكنها ليست ما توقّع السوريّون أن يكون عليه الاجتماع.

كان عمر واضحاً جدّاً من ناحية القول إنّ بوسعه التعامل مع هذه الأسئلة متى اتفّق الجانبان على أنّهما يتعاملان مع خطّ 4 حزيران/يونيو. وبغياب ذلك لم يرَ جدوى من متابعة النقاش. وعلى غرار ياناي، لم يكن أوري مفوّضاً بالرد. وبعد الاجتماع كان أوري منزعجاً معتقداً أنّ باراك يرتكب خطأ جوهريّاً. ولم يحصل منّي على نقاش.

انسحبت مرونة عمر في الاجتماعين الآخرين للمياه والتطبيع. فقد سعى الداوديّ ووليد إلى التعامل مع المخاوف الإسرائيليّة. وقبل الداوديّ بمجلس إدارة لضمان نوعيّة الماء المتدفّق إلى بحيرة طبريا وكميّته، واقترح وليد سلسلة من إجراءات بناء الثقة على أنّها الطريق إلى الإدخال التدريجيّ لخطوات التطبيع. وكلاهما يقلّ عما يشعر باراك بالحاجة إليه، لكن كان كل منهما كافياً لاستخراج ردود إسرائيليّة مصمّمة لتشجيع هذه الافتتاحيّات، لكنّ ذلك لم يحدث.

وعلى غرار أوري ساغي، علمت الآن أنّنا سنواجه مشكلة خطيرة في الإبقاء على استمرار هذه المفاوضات. فكلانا يعرف أنّ المفاوضين السوريّين سيعودون إلى الشرع لتقديم تقرير عن الاجتماعات، وسيشعر السوريّون بأنّهم خُدعوا. لقد أبدوا مرونة ملحوظة

في كل قضيّة. ولم يحصلوا على شيء بالمقابل. لذا سيتراجع السوريّون، وأعرف بالفطرة أنّ الشرع سيعمل الآن على حماية نفسه أمام الأسد. فسوف يصوّر باراك على أنّه يتلاعب بهم. وسيقول الشرع إنّها لعبة مصمّمة لإحداث قبول أكبر بإسرائيل دون أي نيّة للوصول إلى اتفاق نهائيّ في القريب. وكان الأسد في السابق يوقف المفاوضات كلما وجد أنّ الإسرائيليّين يكسبون والسوريّين يخسرون.

ربما يكون في عجلة من أمره الآن، لكنّ ذلك لا يستند فقط إلى اعتبارات الصحّة والخلافة، بل أيضاً لاعتقاده بأنّ باراك سيتحرّك بسرعة للوصول إلى اتفاق. وإذا ما شعر الأسد بأنّ باراك ضلّله، فسوف يتراجع بالتأكيد دون النظر إلى الاعتبارات الصحيّة.

كان أوري يدرك ذلك بقدر ما كنت أدركه، وفي تلك الليلة سعى إلى إقناع باراك بأن يغيّر استراتيجيّته. لكنّ باراك أجرى حساباته. فهو بحاجة إلى أن يظهر للرأي العام لديه أنّه لم يتعجّل الاتفاق وأنّه أخذ يحصل بالفعل على نتائج من السوريّين. وإذا ما كان سيبرز اتفاق عما قريب، فسيظهر أنّه الاتفاق الوحيد الممكن - وليس الاتفاق الذي كان يمكن أن يحصل عليه وأعطي أقلّ منه.

بدا الآن أنّ إحساسي المبكّر بأن نحتفظ بما يمكن أن نقدّمه إلى الشرع كبديل لما لم يكن يحصل عليه من باراك هو الأفضل. ربما لم يكن السوريّون ليبدوا مرونة بدون رسالة الرئيس. لكنّني كنت أفضّل أن أقدّم ضمانة جديدة منّا مشروطة برؤية مرونة من السوريّين إما معنا وإما مع الإسرائيليّين بشكل مباشر. ثمّة بديل بأنّ تتّبع دائماً استراتيجيّة من جيبين: يضع كل جانب مواقف ليّنة في جيبنا وينقلها لنا لا إلى الطرف الآخر. لقد أثار وليد هذه الفكرة إبان عهد بيبي. وأبدى باراك اهتماماً بهذا المفهوم لكنّنا لم نتابعه من الناحية العمليّة.

كان يجدر بنا اتباع استراتيجيّة الجيبين كطريقة لتوجيه المرونة السوريّة إلينا، لا إلى باراك، نظراً للموقف الذي اتخذه. وبذلك لم يكن ظنّهم ليخيب كثيراً. وكان بوسعنا الاحتفاظ برسالة الرئيس حتى نهاية شفاردزتاون، ولم يكن الشرع في مثل هذا الظرف مضطرّاً للعودة إلى دمشق صفر اليدين.

إنّ التحدي الكامن في أي مفاوضات هو أن تلعب ما يكفي لبناء مصداقيّتك ومستوى الثقة دون أن تلعب كل أوراقك. في شفاردزتاون، تحفّظ باراك لأسباب معقولة بالنسبة إليه، لكنّه فشل في التعامل مع احتياجات الطرف الآخر. وأمل في أنْ يملأ الفجوة التي لم يكن مستعدّاً لجسرها. لم يعطنا ما يكفي لكي نعمل به، ولعبنا ما لدينا في توقيت خاطئ. كما أنّنا

رفعنا قضيّة أخرى، لبنان، بطريقة أعطت السوريّين حافزاً لرفع الرهان عليها.

إنهاء شفاردزتاون

صباح يوم الأحد، اتصلت بي ديبي لتبلغني أنّ والدها يُحتضر، وأنّها ستغادر إلى كاليفورنيا. فقد أصيب بسكتة دماغيّة أخرى وربما لن يعيش حتى الغد.

باعتباري المفاوض الأميركيّ، كنت أعزل نفسي بحكم الضرورة عن كثير من حقائق الحياة اليوميّة. فنادراً ما كانت حياتي ملكي. وقد ضحّيت أنا وأسرتي بكثير من الوقت في خدمة شيء أكبر من أنفسنا، ولم يكن ذلك سهلاً. مع ذلك ليس هناك مفرّ من أسس الحياة والموت.

كان لجارفي، والد ديبي، حضور في حياتي. فقد تزوّجنا ولمّا نزل في المدرسة. وساعدنا وكنّا نرى والدَيْ ديبي كثيراً عندما كنّا لا نزال في لوس أنجلوس في أواسط السبعينيّات. وعندما انتقلنا إلى واشنطن لم يحدث سوى ابتعاد ماديّ، بل إنّنا حاولنا جاهدين أن نقلّل من أثر ذلك عندما رزقنا بأولاد. فقد كان جارفي جَدّاً رائعاً أحبّه أطفالنا كثيراً. لم يكن الموت قد لامسهم من قبل، وكنت أعرف أنّهم سيحزنون كثيراً، حيث توفّي والدي قبل أن يولدوا. وكالعادة، ستملأ ديبي مكاني أثناء غيابي باعتبارها قويّة بالنسبة لهم رغم خسارتها. لم يكن مكاني هنا في شفاردزتاون، وإنّما مع أسرتي.

عندما أبلغت مادلين بالأمر، لم تكن متعاطفة فحسب، بل كانت مصرّة تقريباً على أن أغادر في أيّ مرحلة أشعر بها أنّه يتعيّن عليّ ذلك. وكانت ديبي مهتمّة الا أغادر شفاردزتاون إذا كان بوسعي أن أفعل شيئاً اليوم، فالجنازة مقرّرة ليوم الخميس. كنت أشعر بالتمزّق، لكنّني قرّرت أنّ من المعقول بالنسبة إليّ البقاء اليوم في محاولة لإنقاذ نهاية شفاردزتاون بطريقة يمكن أن تحفظ استمرار المفاوضات، وأن أغادر لأنضمّ إلى أسرتي في اليوم التالي. وقد اتّضح بالفعل أنّ باراك يعتزم المغادرة وقتذاك، ومتى غادر فسيغادر الشرع أيضاً.

دعت مادلين باراك إلى الغداء في مزرعتها. وقد وجدتُ في ذلك فرصة لكي أعرف إذا كان بوسعي تحريكه إما لعمل شيء مع الشرع مباشرة وإما لإعطائنا شيئاً يتجاوز ما كتبه الرئيس إلى الشرع.

اصطدم مسعى القيام بذلك بقصّة ظهرت في وسائل الإعلام العربيّة وتحمل سمات تسريب سوريّ. ففي حين لم يتمّ الكشف عن تفاصيل بشأن المحادثات هنا، فقد أجملت

القضايا المبحوثة، بما في ذلك الحدود، بطريقة تعكس الأولويّات السوريّة. صاح الإسرائيليّون بأنّ تلك مخالفة وزعموا أنّها انتهاك للقواعد الأساسيّة. وكشف الفحص الدقيق للمقالة أنّه يمكن أن تكون قد كتبت قبل شفاردزتاون، لكنّ باراك وجد فيها دليلاً آخر على مخاطر قول أي شيء جديد بشأن الحدود.

أحضر باراك معه زوجته، نافا، وأمنون شاحاك إلى الغداء. وانضممت أنا إلى مادلين. دار الحديث في البداية حول أمور غير جادّة، مثل الحديث عن المزرعة والريف وما شابه. ثمّ سأل باراك عن تقييمي، إما بقصد إثارة نقاش وإما لأنّه يريد فعلاً أن يعرف رأيي بما حدث. كان ذلك مدخلاً جيّداً وأخبرته بصراحة أنّه قد يشعر بأنّ السوريّين لم يقدّموا ما يكفي، لكنّهم يعرفون بأنّهم تقدّموا في كل قضيّة. ويعرفون أيضاً بأنّ باراك لم يتقدّم. صدّق أو لا تصدّق، سوف يشعرون بأنّهم خُدعوا في هذه الظروف لأنّك رفعت من توقّعاتهم، وسوف يضخّم الشرع هذا الشعور أمام الأسد ليحمي نفسه. قلت إنّني لا أعرف كيف سننقذ الموقف وسألت ما الذي يلزم من جانبه للإشارة على وجود شيء جديد.

إذا كنت آمل أن تحرّك مداخلتي باراك، فقد كنت مخطئاً. فقد بقي جوابه دون تغيير: «استئناف المفاوضات اللبنانيّة». ومع أنّني قلت إنّ ما يهمّ الرأي العامّ هو أنّك أدخلت لبنان، لا أنّك تمكّنت من الحديث عنه، لكن باراك لم يقتنع.

لسوء الحظّ، كان الشرع مقتنعاً. فقد كان واضحاً في لقائنا معه لاحقاً أثناء النهار: إنّ شفاردزتاون بمثابة كارثة، سوريا كانت مرنة وقدّمت تنازلات ولم تحصل على شيء بالمقابل. لم يكن باراك جادّاً، وسيتعيّن عليه تقديم تقرير إلى رئيسه بأنّه فشل. سيكون من الصعب القيام بذلك، لكنّه لا يستطيع أن يكذب على الرئيس الأسد.

كان بعض ذلك لمصلحتنا بكل تأكيد. لكنّ الشرع كان غاضباً بحقّ، وربما خائفاً قليلاً من النتائج الشخصيّة للعودة خالي اليدين.

عندما وصل الرئيس إلى ما سيكون العشاء الأخير مع باراك والشرع، ركّزت على ما يحتاج إلى عمله مع رئيس الوزراء. وكنت أشكّ فيما إذا كان بوسع الرئيس كلينتون الحصول على أي شيء آخر من باراك في هذا الوقت. فقد اتخذ باراك قراره ولن يقوم بأي تحرّك. ويكمن التحدّي الآن في أن يحصل الرئيس على شيء من باراك يمكنه استخدامه مع الأسد مباشرة بعد انتهاء شفاردزتاون. فقد يمنحنا ذلك مبرّراً مناسباً لاستمرار المفاوضات.

ركّزت على أن يجري كلينتون مكالمة مع الأسد ينقل فيها ما لم يستطع أن ينقله إلى

الشرع ـ وتحديداً أنّ وديعة رابين هي الآن وديعة باراك. ويستطيع الرئيس أن يوضح بأنّ باراك يعتقد أنّ عليه تأمين قاعدته السياسيّة أولاً، ولذلك شعر بالارتياح إلى أن ننقل نحن ذلك بعد انتهاء شفاردزتاون. وفيما كنت أشرح للرئيس عند قدومه، بدت «الطبخة غير مسبوكة»، لكنّها جديدة على الأسد. وفي حين أنّ الأسد ذو طبيعة ارتيابيّة، لم يكن لدينا على الأرجح أي شيء آخر لإنقاذ العمليّة، بل إنّ هذه تتطلّب منه الضغط على باراك بقوّة.

رغم أنّ الرئيس كلينتون أبدى تعاطفاً كبيراً مع موقف باراك طوال شفاردزتاون، إلا أنّ وجهه كان يُظهر توقّف ذلك، فقد كان غاضباً. لماذا وضعَنا باراك في هذا الموقف؟ ألم يكن يعلم أنّ كل شيء يمكن أن ينهار، وأنّ الأسد سيشعر بأنّه خُدع وسيبلغ العالم، لا سيّما العرب، بذلك؟

لم أكن راغباً في الدفاع عن باراك، وكنت أعرف أنّ تلك هي طريقة الرئيس في التمرن على كيفيّة مقاربة باراك. فسأل عن مزاج الشرع، وقالت وزيرة الخارجيّة، «إنّه سيئ جدّاً. سوف يبلغ الأسد بأنّه فشل».

أدرك الرئيس حجم المخاطرة. سيقابل باراك قبل العشاء ويحمله على أن يكون أكثر تعاوناً الآن، وإذا فشل في ذلك، سيحاول دفعه إلى السماح بالاتصال بالأسد للإفادة عن «إعادة تأكيد باراك لوديعة رابين».

كنت أعرف أنّ الرئيس سيضغط على باراك لكي يتقدّم بخطوة في العشاء مع الشرع. وقد فعل ذلك مشدّداً على مزاج الشرع. لكنّ باراك قاوم بصلابة، معتقداً بدون شكّ أنّ الشرع يتلاعب بنا. وقال باراك إنّه ليس بوسعه إعادة تأكيد وديعة رابين أو الاتفاق على الحدود ما لم يعلم أنّه في جولة حاسمة. كانت تلك محاجّة قديمة وغير مقنعة لأنّ هذا السلوك في شفاردزتاون قد جعل من المستحيل أن تكون هذه الجولة حاسمة.

وعندما سأل الرئيس ما الذي يمكن أن يقنعه بأنّه يدخل في جولة حاسمة، جاء جوابه استئناف المفاوضات مع لبنان. كان ذلك مقياساً غريباً بالنسبة إليّ. فهو لا يعكس أي مرونة من جانب سوريا. فالاتفاق بشأن لبنان مع اللبنانيّين لن يكون ممكناً إلى أن يأذن السوريّون به. غير أنّ باراك أقنع نفسه بأنّه حالما يتوقّف الأسد عن منع إجراء مفاوضات مع لبنان، سيحصل باراك على إشارة بأنّه لم يعد يتلاعب بالورقة اللبنانيّة.

من المفارقة أنّ باراك جعل لبنان أكثر من ورقة بالإصرار على استئناف التفاوض معه. وها هو الآن يبلغ الرئيس كلينتون بأنّه سيعيد التأكيد على وديعة رابين عندما تستأنف المفاوضات مع لبنان أو توشك على الاستئناف، وعندما تنتهي شفاردزتاون، لا يعود لديه

مانع من أن ينقل الرئيس ذلك إلى الأسد. وذلك كان ما استطاع الرئيس الحصول عليه من باراك قبل العشاء.

العشاء الأخير

كان من الأجدى إلغاء العشاء، بالنظر إلى كل شيء. فقد كرّر باراك إعجابه بالأسد، لكنّ الشرع سمع هذا الكلام من قبل. ولن يرضيه كلام باراك المبتذل. سأل باراك مباشرة إذا كان يعيد التأكيد على التزام رابين. فاكتفى بالابتسام فيما الرئيس ينظر إليه. وكان لا بدّ أن يفسّر الشرع صمت باراك أسوأ تفسير، لعلمه بشكوك الأسد وميله إلى رؤية المؤامرات تحاك في مكان آخر.

لن يقبل السوريّون فكرة أنّ باراك قد يكون بحاجة إلى أن يُظهر للرأي العامّ لديه بأنّه لم يتنازل عن أي شيء أثناء هذه الجولة. وعلى أي حال، كان الشرع يركّز على احتياجاته، لا على احتياجات باراك. فهو يعرف أنّ رئيسه يريد أن يسمع شيئاً عن وديعة رابين وأنّه لم يكن ليرسل الشرع إذا لم يكن سينتج شيء عن هذه الجولة. فقد دُفع السوريّون إلى الاعتقاد بأنّ هذه ستكون جولة حاسمة ـ ولذلك بقوا أثناء العيد.

في أعقاب العشاء جلس الرئيس مع الشرع بمفرده وعمل عليه. أخبره أنّ لديه شيئاً جديداً وذا مغزى من باراك، لكنّ باراك لم يكن مستعدّاً للكشف عنه أثناء العشاء. غير أنّه فوّض الرئيس بنقله إلى الأسد، وحدّد مع الشرع موعداً للاتصال بالأسد. طلب الشرع من الرئيس ألا يتصل بالأسد قبل عودته إلى دمشق. واقترح أن يجري الرئيس مكالمته بعد ثلاثة أيام ـ أي يوم الخميس. وبدوره طلب الرئيس من الشرع ألا يكون سلبيّاً في تعليقاته العلنيّة أو سلبيّاً عندما يقدّم تقريره إلى الأسد. وأراد الرئيس أيضاً أن يصيغ بياناً يعلن على الملأ انتهاء هذه الجولة من المحادثات واستئناف المحادثات خلال عشرة أيام. بدا الشرع راضياً، لكنّني كنت مرتاباً. وسرعان ما تحقّقت شكوكي.

التسريب ومحاولة الحفاظ على المسار السوريّ

طرت إلى كاليفورنيا مساء يوم الاثنين. وكنت متوفّراً على الهاتف بشكل متقّطع قبل مكالمة الرئيس المزمعة. وكان روب مالي مسؤولاً عن كتابة نقاط المكالمة، وتحدّثنا عن كيفيّة تقديم الكلام المقنع للأسد.

غير أنّ عاملاً جديداً دخل حتى قبل إجراء المكالمة. ففي حين طمأننا الجانبان إلى أنّهما سيحميان نصّ المسوّدة الموضوع بين أقواس، تسرّب النصّ في إسرائيل. وعند عودة

باراك قابلته مظاهرات كبيرة ضدّ التخلّي عن مرتفعات الجولان. لعل أحداً في الحكومة اختار أن يسرّب المسوّدة ليظهر أنّ باراك كسب في شفاردزتاون وأنّه لم يتخلّ عن الحدود(*).

حاولنا تقليل ضرر التسريب المحتمل بوضع تنصّل في أعلى كل صفحة يوضح بأنّ المواقف في النصّ تعكس الفهم الأميركيّ لهذه المواقف وهي غير ملزمة للجانبين. لكن عندما تسرّب النص، كان التنصّل قد اختفى.

ربما لم يكن التنصّل يجدي لكنّه يمكن أن يمنح السوريّين بعض الغطاء. وفي هذه الحال تبيّن أنّ السوريّين اعترفوا بمبادئ السلام مع إسرائيل دون أي تقييد ولم يحصلوا على موافقة إسرائيليّة على الحدود في مقابل ذلك. وكنت قد فكّرت بشأن إضافة ملاحظة في النصّ توضح بأنّ الموقف السوريّ متوقّف على حدود 4 حزيران/يونيو 1967، لكنّني لم أفعل مفترضاً بأنّ السوريّين سيضيفونها. فلماذا أخفّف من صياغة النصّ إذا كان من المرجّح أن يخفّف السوريّون أي صياغة يحصلون عليها. ومن سوء حظّ الشرع أنّه اختار عدم التعليق على النصّ وهكذا أصبح مكشوفاً الآن في دمشق.

في الواقع، أبلغ الشرع مادلين في مكالمة احتجاجيّة أنّه يتعرّض لهجوم حادّ ولم يكن هذه المرّة يبالغ. ففي خطوة غير مسبوقة، انتقد اتحاد الكتّاب السوريّين الشرع من أجل اعترافه دون الحصول على أي شيء. ولا بدّ أن يؤثّر ذلك على الأسد.

لا شيء يحدث مصادفة في دولة شموليّة مثل سوريا. فاتحاد الكتّاب لم يقرّر انتقاد الشرع. ثمة أحد في موقع السلطة استخدم اتحاد الكتّاب لتوجيه الانتقاد إلى المفاوضات. وقد قلّل تدهور الوضع الصحّيّ للأسد من قدرته على الحفاظ على سيطرة تامّة، وكان لا بدّ أن يفسّر الانتقاد على أنّه تنبيه بشأن التنازلات التي تقدّمها سوريا. وبعيداً جدّاً عن ذلك، علمت أنّ الأسد، حتى بعد أن أضعفه التدهور الصحيّ، لا يمكنه التسامح مع وضع يبدو فيه أنّه يخسر. وإذا كان مثل هذا السيناريو غير مقبول من قبل، فقد يكون أسوأ الآن وهو يفكّر في مسألة خلافته. فهو لا يريد حدوث أي شيء يمكن أن يعرّض للخطر خلافة ابنه له. وانتقاد الشرع في هذه الظروف لا بدّ أن يرنّ أجراس الإنذار بالنسبة للأسد ويطلق بعض

(*) في سنة 2002، أخبرني مارتن إنديك أنّه علم بأنّ نمرود نوفيك هو المسؤول عن التسريب. لم يكن نمرود من أعضاء الحكومة لكنّه مقرّب من يوسي بيلين الذي كان وزير العدل في حكومة باراك. ويفترض أنّ يوسي والمحيطين به كانوا منزعجين من تركيز باراك على سوريا، معتقدين بأنّ الأولويّة يجب أن تعطى للفلسطينيّين. ويبقى السؤال إذا كان بيلين وفريقه قد حصلوا على نسخة فعليّة من مشروع المعاهدة.

ردود الأفعال لإظهار أنّ سوريا لم تكن تخسر.

كانت مكالمة الرئيس مع الأسد محدّدة في هذه البيئة. لم أستطع الاستماع إليها لكنّني أخبرت روب أنّ على الرئيس أن يستخدم كل قواه الإقناعيّة بالنظر إلى المفاهيم المرجّحة عند الأسد والتقارير السلبيّة التي قدّمها الشرع بالفعل. وعندما اتصل روب ليطلعني على المكالمة، بدأ بإبلاغي أنّ الرئيس غالى في حماسته. لا شكّ في أنّ الرئيس كان يخشى من أن يكون كل شيء معرّضاً للخطر في هذه المكالمة، فوعد بأنّه إذا استؤنفت المفاوضات مع لبنان، لن يعيد باراك التأكيد على وديعة رابين فحسب، وإنّما سيوافق أيضاً على رسم الحدود على أساس الوديعة.

ولا شكّ في أنّنا إذا أجرينا جولة أخرى، ويفترض أن تكون حاسمة، سيكون على باراك أن يتوافق مع ذلك. لكنّ المنطق شيء والوعود شيء آخر. لم يكن باراك قد أودع ذلك في جيب الرئيس. وشعر ساندي ومادلين أنّ عليّ أن اتّصل بباراك وأقنعه بقبول هذه المواقف دون أن أكشف ما فعله الرئيس.

تحدّثت مع باراك يوم الأحد واستخدمت منطقه ضدّه. أبلغته إذا حصلنا على استئناف المحادثات مع لبنان فذلك سيعني، وفقاً لباراك، أنّ الأسد يقدّم إشارة على استعداده لجولة حاسمة. وذلك يتطلّب بالضرورة من باراك ألا يعيد التأكيد على وديعة رابين فحسب، وإنّما أيضاً على رسم الحدود على أساس ذلك. وافق باراك مقيّداً ذلك فقط بقوله إنّ بوسعنا رسم الحدود بموجب العنوان الضمنيّ لخطّ 4 حزيران/يونيو، لكن إسرائيل ستستمع فقط في البداية إلى العرض السوريّ للحدود ثمّ تشرح أنّ إسرائيل ستكون بحاجة إلى حدود تحل محل خطّ الحدود الدوليّة لسنة 1923. كنت أعلم أن عملية رسم الحدود ستكون صعبة، لكنّني شعرت بالانفراج لأنّني حصلت من باراك على ما وعد الرئيس به الأسد. ومع أنّني أعرف أنّ الأسد سيتراجع بسبب التسريب، إلا أنّني كنت متفائلاً بأن نتمكّن من التقدّم على أساس ما قاله الرئيس للأسد.

لكنّ ذلك لم يحدث. فقد رفع السوريّون الآن مطالبهم. ففي اتصال الشرع بوزيرة الخارجيّة يوم الاثنين التالي، أبلغها بأنّه لا يمكن استئناف المفاوضات مع لبنان إلا بعد الانتهاء من رسم الحدود. وذلك بمثابة طريق مسدود تماماً. فسوريا لم تعد الآن تتطلّع إلى إعادة التأكيد على وديعة رابين أو انطلاق عمل لجنة رسم الحدود، بل تتطلّع إلى إنهاء رسم الحدود كجائزة لاستئناف المفاوضات مع لبنان.

لماذا يرفع السوريّون الرهان بهذه الطريقة؟ لأنّهم كانوا غاضبين من باراك من جهة،

ويشعرون بأنّهم خُدعوا وعليه أن يدفع الثمن الآن. ومن جهة أخرى لأنّ باراك جعل مجرّد وجود المحادثات اللبنانيّة مهمّاً جداً. ومن جهة ثالثة لأنّ مكالمة الرئيس التزمت بلجنة رسم الحدود على أساس الوديعة. ولذلك يريد السوريّون أن يروا ما سيحصلون عليه على الأقل. وفيما خلا ذلك، ربما لم يكن الأسد مستعجلاً للعودة إلى المحادثات. لقد شعر بالألم ولن يسرع إلى وضعٍ نتيجته الآن غير أكيدة ويحتمل أن تكون مكلفة في المراهنات على خلافته.

عرفنا أنّ موقف الشرع لن يسمح لنا بالتقدّم، فقرّرنا أن يتصل الرئيس بالأسد لإبلاغه بما نستطيع وما لا نستطيع. كان من الواضح أنّ الأسد ليس على ما يرام أثناء المكالمة. فقد وجد صعوبة في التعبير عن أفكاره، وكانت الأصوات في الخلفيّة تلقّنه في كل إجاباته تقريباً. وقد كرّر الأسد ما قاله الشرع لمادلين، ليس إلا.

ضغط الرئيس على الأسد قائلاً له إنّه يطلب الكثير مقابل استئناف المفاوضات مع لبنان، فأدلى الأسد بتعليق من تلقاء نفسه. فهو لا يعرف ما المطالب الإسرائيليّة، ويبدو أنّها تكبر باستمرار. ولا يمكن تقرير شيء ما لم تكن الاحتياجات الإسرائيليّة واضحة بصورة حاسمة.

في أعقاب المكالمة، اقترحت على الرئيس إما أن نبذل مجهوداً في محاولة للعودة إلى المفاوضات وإما أن نحاول الإحراج. الأسد لن يخفّف موقفه بشأن لبنان، وبعدم وجود ذلك، لن يعيد باراك التأكيد على رابين أو يرسم الحدود. بدونا عالقين. غير أنّ الأسد وفّر لنا مدخلاً. فقد سأل عما تريده إسرائيل. وعلى ضوء ذلك وجدت أنّ الاحتمال الوحيد لدينا هو أن نحصل من باراك على متطلّباته الأساسيّة. وبعد ذلك يمكننا عرضها على الأسد لنرى إن كان بوسعنا التوسّط للمرحلة النهائيّة.

وافق الرئيس. ودخل الأمير بندر في هذه المعمعة ثانية. فقد طلب مقابلة الرئيس وأبلغه أنّه مستعدّ لمقابلة الأسد إذا كان ذلك يساعد. انتهز الرئيس هذه الفرصة. فعلى ضوء حواره مع الأسد، شرح ما الذي سنفعله مع باراك الآن. فطلب من بندر طمأنة الأسد بأنّ الاتفاق ممكن وأنّه يريد أن يقابل الأسد عندما نحصل على ما نريد من باراك. وفهم بندر أنّ الرئيس يبلغه بأنّه يعرف ما الذي يحتاج إليه الأسد وأنّه لن يلتقي بالأسد إلى أن يحصل على ذلك من باراك.

أحدث ذلك سوء فهم من حيث أنّ بندر اعتقد بأنّنا لن نتوجّه إلى الأسد إلا عندما نحصل على ما نعرف أنّه يطالب به، وهذا ما نقله إلى الأسد. أما ما كنّا نريد نقله فهو أنّنا سنذهب إلى الأسد حاملين معنا متطلّبات باراك بحيث يستطيع الأسد أن يقرّر إذا ما كان

مستعدّاً للتوصّل إلى اتفاق على هذا الأساس. والآن توجّه بندر إلى دمشق والتقى بالأسد. وفي أعقاب اللقاء، أرسل إليّ رسالة عبر نائبه رحاب مسعود، طالباً منّي أن ألتقي به سرّاً في جنيف.

اقترح بندر جنيف لأنّه يعرفّ أنّني سأتوجّه مع وزيرة الخارجيّة إلى المنتدى الاقتصاديّ العالميّ في دافوس، بسويسرا. وهي تتميّز بقربها من الشرق الأوسط، فإذا كان هناك حاجة إلى العودة للقاء الأسد فيمكنه القيام بذلك بسرعة.

لقاء سريّ آخر في سويسرا

حدّد لقاؤنا بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير. حيّاني بندر بحرارة ودخل بسرعة غير معهودة في سبب اللقاء. لقد أمضى ثلاث ساعات ونصف مع الأسد. ولدى بندر العديد من الانطباعات، لكن خلافاً لأي اجتماع عقدته معه، أخرج بندر ورقة موضحاً أنّها تقرير يريد السوريّون أن أنقله إلى الولايات المتحدة. وكانت النقاط واضحة وصريحة: الأسد مصرّ على التوصّل إلى اتفاق، وكان يعتقد أنّه كان لديه في باراك شريكاً. أما الآن فإنّه غير متأكّد. فهو يشعر بأنّ باراك مارس لعبة في شفاردزتاون. والأسد ليس عرفات، لا يمكن أن يعامل بهذه الطريقة. على الطرفين أن يتجرّعا المرّ معاً دون أن تمتدّ الأمور وتطول. وهو لا يتحمّل أن يروح رجاله ويأتون في عدّة جولات. يجب أن يجتمعوا في جولة واحدة ويبقوا إلى أن يفرغوا. ويمكن رسم الحدود سرّاً وعدم الكشف عن ذلك إلى أنّ يتمّ الاتفاق. لكن يجب أن ترسم. وإذا لم يكن الإسرائيليّون يريدون التفاوض على المتطلّبات الأمنيّة، فلا يمكنهم أن يتوقّعوا المساومة على خطّ 4 حزيران/يونيو.

وعندما فرغ بندر من قراءة ورقته، أضاف عدداً من الانطباعات: كان الأسد لائقاً في الاجتماع وحافظ على تركيزه طيلة ثلاث ساعات ونصف. لكنّه ليس الأسد الذي عرفه فيما مضى. فطالما كان الأسد هو من يلعب على الوقت، لكن ليس الآن. فقد أشار الأسد إلى قضيّة الخلافة وصحّته معترفاً بأنّه يريد أن يتمّ الاتفاق الآن، لا أن يمارس الألاعيب. وقد خاب ظنّ الأسد بباراك وتساءل إذا ما كان أساء الحكم عليه.

وختم بندر بأنّه إذا تمّ رسم الحدود فيعتقد أنّ كل شيء سيتخذ مكانه الصحيح بسرعة. ثمة فرصة ويجب ألا تضيع.

أجملت ما أعتقد أنّه حدث وكيف يمكننا أن نتغلّب على المشاكل التي تواجهنا الآن. قلت إنّ باراك رفع التوقّعات وربما ضخّم الشرع ما سمعه من باراك في بلير هاوس.

وأعتقد أنّ الجانبين كانا يتوقّعان أشياء مختلفة جداً عما يمكن أن يتمّ في شفاردزتاون. وقلت إنّ باراك مخطئ أكثر من السوريّين في ذلك. فهو من أصرّ على أنّه لا يستطيع الذهاب إلى عدّة جولات، بل إنّه كان ما يبدو عليه الأسد الآن. لكن لا يمكن إلقاء اللوم عليه بشكل حصريّ. لقد كان يتطلّع إلى المزيد من السوريّين بشأن لبنان، ولا يريد تقديم تنازلات يمكن أن تكشفه سياسيّاً إذا لم يكن الاتفاق يوشك أن يتمّ.

استنتجت من كل ذلك خلاصة أساسيّة: لا يمكننا العودة إلى جولة مقبلة من المفاوضات ما لم نمهّد الطريق. يجب أن يعرف الجانبان في المرّة التالية ما المتوقّع منهما وما يمكن أن يفعله كل منهما. وختمت بسؤال بندر عن معنى النقطة التي أوردها بأنّه لا يمكن أن يتوقّع أن يساوم على 4 حزيران/يونيو. هل يعني أنّه يجب القبول بمبدأ خطّ 4 حزيران/يونيو، ولكن يمكن التفاوض على الخطّ نفسه وإيجاد حل له، أم تراه يبلغنا أنّ الخطّ غير خاضع للتفاوض؟ إن كان الجواب هو الأول نكون قد عدنا إلى العمل، وإذا كان الأخير فإنّه يتراجع عن بيان الشرع في بلير هاوس وتحرّكات العميد عمر في شفاردزتاون.

لم يكن بندر واثقاً. لكنّه أفاد عن إبلاغه الأسد بأنّه ربما يكون لكل جانب ـ السوريّين والإسرائيليّين والأميركيّين ـ تعريفه الخاصّ وخرائطه الخاصّة لمكان وجود خطّ 4 حزيران/يونيو (ابتسمت فيما كان بندر يروي ذلك، لعلمي بأنّني أبلغت بندر بذلك كطريقة لتكييفه مع فكرة بيريز القديمة بأنّ 4 حزيران/يونيو مفهوم أكثر مما هو حدود). ووفقاً لبندر وافق الأسد على هذه النقطة ـ وهو أمر يعني ضمناً بأنّ الأسد مستعد لإبداء مرونة بشأن الخطّ، لا المبدأ فقط.

اتفقنا على أن تكون خطوتنا التالية أن أقوم بتقديم تقرير موجز إلى الرئيس والإسرائيليّين وبعد ذلك نقرّر جماعيّاً إذا كان هناك أي رسالة نريد أن يحملها بندر إلى الأسد.

كان أمنون شاحاك، وزير السياحة عندئذ، في جنيف في ذلك الوقت. وفي أعقاب اجتماعي ببندر، التقيت مع أمنون وقرّرنا تناول العشاء معاً. انضمّ إلينا جمال الذي صحبني إلى جنيف لا إلى اجتماعي مع بندر. مشينا إلى الجزء القديم من جنيف لإيجاد مطعم. جلسنا في ركن بمطعم إيطاليّ يضجّ حيويّة ويعجّ بالشبّان، فتناولنا البيتزا وتأمّلنا في معنى تقرير بندر.

شككنا في أن يكون الأسد لائقاً جسديّاً ويقظاً وقادراً على المكوث طوال اجتماع دام ثلاث ساعات ونصف الساعة. لكنّ السوريّين يريدوننا أن نعتقد ذلك، وكان بندر ينفّذ ما

اشترطوه. ومع ذلك وجدنا قيمة في تقرير بندر، لا سيّما أنّه يقدّم بالفعل فكرة عما يفكّر فيه الأسد. ورأى أمنون أيضاً جدوى في أن يقابل بندر الأسد ثانية، ولو لا لسبب إلا لأن يقدّم شخص آخر سوى الشرع تقريراً عن المواقف الإسرائيليّة وحتى الأميركيّة.

بعد ذلك بحثنا إذا ما كان الاتفاق ممكناً. لم يكن جمال يعتقد ذلك مشيراً إلى أنّه لا يعتقد أنّ هناك شيئاً جديداً. أجل الأسد في عجلة من أمره، لكن إذا كان الاتفاق وفقاً لشروطه. ولم يتحدَّ أمنون ذلك، لكنّه كان أقلّ تيقّناً من جمال بعدم وجود مرونة لدى الأسد. ولم أكن أنا واثقاً. لكنّني لم أكن مرتاحاً إلى تصوّر بندر عن آراء الأسد بشأن خطّ 4 حزيران/يونيو. ساورني شعور بأنّه أبلغني ما أريد سماعه عن قضيّة المرونة بشأن الخطّ والمبدأ. وشعرت إلى حدّ ما بأنّ الاجتماع فكرة سوريّة لكي نشعر بالتعاطف مع الأسد «واحتياجاته» ونجعل باراك في موقف دفاعيّ - ولكي يتفهّم السعوديّون الموقف الذي يضع فيه باراك الأسد.

لم يناقش أمنون إذا ما كان يمكن الاتفاق مع الأسد الآن. لكنّه شعر أنّ علينا اكتشاف ذلك. فباراك لن يتحرّك مع الفلسطينيّين دون أن يعرف مكان وقوفه مع السوريّين، وقد زاد هذا الاجتماع من حاجتنا الجماعيّة لتحديد إذا ما كان الاتفاق ممكناً. وقد اقتنع أمنون الآن بأنّ إيصال متطلّبات باراك الأساسيّة إلى الأسد هو الطريقة الفضلى للمضيّ قدماً. ولم يستطع أن يرى طريقة أخرى لتحديد إذا ما كان الأسد مستعدّاً لإبرام اتفاق في هذه المرحلة، وسيبلغ باراك بذلك عند عودته

تحديد متطلّبات باراك الأساسيّة

لن أتوجّه إلى إسرائيل قبل مرور عدّة أيام. فسأكون في دافوس لمدّة يومين وسأمضي يومين آخرين في موسكو من أجل استئناف مفاوضات الشرق الأوسط المتعدّدة الأطراف - وهي المفاوضات التي عُلّقت أثناء عهد نتنياهو. وكان لدى أمنون الوقت للتحدّث إلى باراك وتكييفه مع فكرة وضع مطالبه الأساسيّة من أجل عرضها على الأسد.

اتصل بي أمنون من خلال مارتن قبل أن آتي إلى إسرائيل. لقد أعجب باراك بتقرير بندر. ووافق على نهج تقديم متطلّباته الدنيا إلى الأسد، لكنّه يشعر بأنّ الرئيس وحده هو من يستطيع تقديمها إلى الأسد. فإذا كان سيقدّم مطالبه الأساسيّة أو شبه الأساسيّة، فيجب أن يتمّ ذلك بشكل دراميّ مع إحساس ببلوغ النهاية لتحديد إذا ما كان الأسد مستعدّاً للاتفاق - أم أنّه يحاول أن يضع في جيبه ما يستطيع وضعه. لا يوجد مفاجأة هنا. وقد نقل مارتن

إليّ رسالة أخرى قبل وصولي: باراك غير متوافق البتة مع مزاج البلد تجاه سوريا. فليس هناك من يحرص على التوصّل إلى اتفاق مع السوريّين.

عند وصولي في 2 شباط/فبراير، وجدت أنّ رسالة مارتن تقلّل من الوقائع كثيراً. فباراك معزول تماماً داخل حكومته بشأن سوريا. بل إنّ أمنون الذي شعر بأنّ علينا أن نحدّد إذا ما كان الاتفاق السوريّ ممكناً، يعتقد أنّ من الخطأ الكبير عدم التفاوض مع الفلسطينيين بشأن قضايا الوضع الدائم. وثمة إجماع في البلد يفضّل حل النزاع مع الفلسطينيّين. وليس هناك أي إجماع مماثل بشأن سوريا. وقد عبّر الكاتب عاموس أوز، وهو أحد روّاد دعاة السلام، عن مزاج البلاد المتشكّك في جملته الشهيرة الآن بأنّ السوريّين «يظنّون أنّنا سنعطيهم الجولان وسيرسلون إلينا إيصال استلام بالفاكس». فالطبيعة الحاقدة للمقاربة السوريّة للسلام، وغياب المصافحة العامّة مع باراك في بلير هاوس أو شفاردزتاون، وبيان الشرع في بلير هاوس، ومقتل الجنود الإسرائيليّين في لبنان، وافتتاحيّات الصحف السوريّة التي تشدّد على إنكار المحرقة، كلّها أمور تميل إلى إقناع الرأي العامّ الإسرائيليّ بأنّ سوريا غير مستعدّة للسلام ـ ولذلك يجب عدم السعي للاتفاق معها الآن.

كانت تلك مفارقة غير عاديّة. فالقضايا التي تشمل السوريّين سهلة وغير معقّدة. صحيح أنّه سيتمّ التخلّي عن مرتفعات الجولان، لكن لا يمكن مقارنة ذلك مع الطبيعة الوجوديّة للقضايا التي تشمل الفلسطينيّين. ومع ذلك كان الرأي العامّ الإسرائيلي يعتقد أنّ الفلسطينيّين مستعدّون للسلام وبالتالي يفضّل التعامل مع القضايا العاطفيّة والمعقّدة التي تشمل الفلسطينيّين.

لكنّ باراك لم يكن في وارد ذلك. فقد التزم أثناء حملته الانتخابيّة بالخروج من لبنان وسيفعل ذلك. وأدرك أنّ الانسحاب من طرف واحد قد لا يجلب معه الهدوء إلى حدود إسرائيل. وبدلاً من ذلك، إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق مع سوريا، قد يجد الرئيس الأسد مصلحة في إبقاء الحدود الإسرائيليّة مستعرة كطريقة لضمان أن تعرف إسرائيل أنّها لن تحصل على السلام بدون التخلّي عن مرتفعات الجولان. وإذا كان الأمر كذلك، فستمنع سوريا الجيش اللبناني من بسط سيطرته على الجنوب بعد الانسحاب الإسرائيليّ. وقد يعني ذلك أنّ حزب الله أو المنظّمات الراديكاليّة الفلسطينيّة يمكن أن تواصل هجماتها، ولكن على شمال إسرائيل الآن. وبعد أن تنسحب إسرائيل ويُستهدف مدنيّوها، لا جنودها، فإنّها سترّد على مصدر الهجمات ـ حتى لو عنى ذلك ملاحقة سوريا.

وفي رحلة استغرقت زهاء ساعة أثناء التوجّه بالسيّارة من القدس إلى منزل باراك في كوتشاف يائير قبيل مغيب الشمس وبدء عطلة السبت مساء الجمعة في 4 شباط/ فبراير، شرح لي باراك كل ذلك وشدّد على «أنّه قد يحدث تصعيد كبير بعد انسحابنا من لبنان. إنّني مدين لشعبي باستنفاد كل فرصة للوصول إلى اتفاق مع سوريا قبل الانسحاب. ربما لن يكون ذلك ممكناً، لكنّني سأعرف على الأقلّ وسيعرف شعبي أنّه لم تكن هناك طريق أخرى».

لمعرفة إذا ما لم يكن هناك طريق أخرى بشكل نهائيّ، يجب أن نتمكّن من عرض ما يمكن أن يفعله باراك لتلبية احتياج الأسد الأساسيّ بشأن الانسحاب وما يطلبه من الأسد بشأن السلام والأمن والمياه للتمكّن من القيام بذلك. فإذا كان ذلك مقبولاً من الأسد، نمضي قدماً، وإذا لم يكن كذلك، لن نتمكّن من المتابعة.

قبل باراك هذا المنطق بشكل مجرّد. وكما أوضحت له، يجب أن تكون رسالتنا إلى الأسد واضحة جليّة. يجب أن نُظهر له أنّنا بلغنا جوهر ما سنحصل عليه من باراك، وقد حان الوقت لنحدّد إذا ما كان يمكن التوصّل إلى اتفاق. وسنمهّد الطريق إلى المرحلة النهائيّة من المفاوضات بالطريقة الوحيدة التي نستطيعها. وسنعمل مع الأسد مباشرة لكي يتخلّى عن اللاتماثل بين باراك والشرع وسنحرم الأسد من العذر بأنّه لا يعرف المطالب الإسرائيليّة الحقيقيّة. ولا يمكننا أن نتوقّع من الأسد أن يستجيب لمطالبه الأساسيّة ما لم نكن في «موقف النجاح التامّ أو الفشل التامّ مع الرئيس».

وافق باراك على الاستراتيجيّة، بل إنّه ألحّ عليها في الواقع. فهي تستجيب لمطلبه الأساسيّ بتوضيح الموقف. وتعكس حكمه بأنّ القرارات الصعبة لا تتخذ إلا في مواقف الاختبار على المحكّ. وهي تراكم الضغط على الأسد لكي يقرّر، حتى عندما نضغط على باراك لكي يقرّر. وهي تجعل الرئيس ينخرط مع الأسد في علاقة مباشرة، وجهاً لوجه، وهو أمر يعتقد باراك بأنّه ضروريّ للاتفاق ـ ربما بسبب باتريك سيل.

كان كل ذلك عظيماً من الناحية النظريّة. لكن من الناحية العمليّة يجب على باراك أن يقرّر ما هي مطالبه الأساسيّة ـ أو على الأقل ما هو على استعداد لنقله إلينا على أنّه المطالب الأساسيّة. أراد التفكير في ذلك. فكما هي الحال دائماً مع باراك، يكون متلهّفاً للتحرّك، لكن ما إن تضغط عليه لتقديم الإجابات يطلب مزيداً من الوقت. استعجل وانتظر، هذا هو الشعار الذي أطلقته على مقاربته للعمليّة.

إذا أردنا أن نكون عادلين معه، كان عليه أن يتخذ قرارات كبيرة. ومن جانبنا لم نكن

في عجلة من أمرنا. كنّا نريد أن نعرف لكنّنا لم نكن نريد إحداث أزمة على المسارين السوريّ والفلسطينيّ. كنّا نعلم أنّنا قد نفشل مع الأسد. وإذا حدث ذلك، لا نريد أن نغرق مع السوريّين والفلسطينيّين على السواء. وقد منحنا ذلك قدرة على التأثير على باراك، لا سيما أنّه كان متلهّفاً على أن يقابل الرئيس كلينتون الأسد ويضعه على المحكّ. كانت تلك مخاطرة عالية بالنسبة إلينا، وقد أفهمنا باراك بأنّنا بحاجة إلى الاطمئنان إلى أنّ المفاوضات مع الفلسطينيّين تقف على أرضيّة صلبة، وليست في أزمة، قبل أن نمضي إلى لقاء الأسد.

يبحث الفصل 23 تفاصيل الحزمة التي وضعناها معاً لكسر الجمود مع الفلسطينيّين في هذا الوقت. ويكفي أن نقول إنّ كل اجتماع مع باراك في هذه المرحلة كان يتعامل مع السوريّين ومع جهودي أيضاً لحمله على الاستجابة إلى المخاوف الفلسطينيّة. وكان الفلسطينيّون يشعرون بالاستياء ويعتقدون أنّ باراك يعاملهم كما لو أنّهم اشتقاق من السوريّين (بدأوا يشيرون إلى المسار السوريّ على أنّه «الزوجة الثانية»). وكنت أحاول الحصول على حزمة من أجلهم، فيما يستجيب على مضض بسبب رغبته في اجتماع الرئيس كلينتون مع الأسد.

كان مشغولاً بسوريا. وفيما يتعامل معنا الآن لوضع حزمة للفلسطينيّين، عليه أن يقرّر أيضاً ما الذي يسمح لنا بعرضه على الأسد. وكان ذلك أسهل قولاً من الفعل، لأنّ باراك يفضّل وصف احتياجاته بمصطلحات عامة. ففي شأن الحدود أبلغني أنّه بحاجة إلى عدّة مئات من الأمتار شرق البحيرة، وعشرات الأمتار شرق نهر الأردن؛ وبشأن الإنذار المبكّر، يحتاج إلى بقاء عدد صغير من الإسرائيليّين في جبل الشيخ عدّة سنوات؛ وبشأن الترتيبات الأمنيّة، ليس بحاجة إلى مناطق أمنيّة واسعة إذا كان لديه نظام المراقبة والتحقّق الذي يبيّن التغيّرات في المنشآت العسكريّة ومخازن السلاح؛ وبشأن التطبيع، يحتاج إلى تبادل السفراء والسفارات أثناء المرحلة الأولى من التنفيذ.

بقي كل ذلك غير دقيق. أبلغته أنّ الرئيس لا يمكنه عقد «اجتماع يسفر عن النجاح أو الفشل» مع الأسد بأوصاف غامضة لاحتياجات باراك الأساسيّة ـ عليه أن يكون قادراً على «الإعلان عنها بشكل محدّد ودقيق». ويجب أن تكون هذه الاحتياجات الأساسيّة قريبة من «مطالب الحدّ الأدنى الحقيقيّة. فالرئيس كلينتون لا يستطيع الذهاب إلى الأسد قائلاً إنّ هذا هو أفضل ما يمكن أن يفعله باراك، وهذا ما يجب أن يحصل عليه بالمطلق، ثمّ يكتشف لاحقاً أنّك مستعدّ للتعايش مع أقلّ من ذلك بكثير». وافق رئيس الوزراء. لكنّه قال «سأردّ بعد أسبوعين ويمكننا حل كل شيء عندئذ».

وفي الفترة الفاصلة، اتفقنا على أن يعمل مارتن مع داني على مطالب الحدّ الأدنى وما يستطيع الرئيس كلينتون قوله لوصف احتياجات باراك. وعندما أعود أراجع كل شيء مع رئيس الوزراء للتأكّد من أنّ ما قدّمناه هو أفضل ما يستطيعه باراك. أخيراً، اتفقنا على أن أحضر خريطة تصوّر فهمنا لخطّ الحدود الذي يقبله باراك. فضّل باراك خريطة أميركيّة، فذلك يتجنّب التسريبات من داخل حكومته بأنّه رسم خريطة للانسحاب التامّ.

استعداداً لعودتي في 22 شباط/فبراير، طلبت من رسّامي الخرائط في وكالة الاستخبارات المركزيّة وضع عدّة خرائط بخطوط انسحاب مختلفة ـ تتراوح بين 200 و600 متر بعيداً عن خطّ الشاطئ الشماليّ الشرقيّ لبحيرة طبريا. كما طلبت من الوكالة خرائط تصوّر بحيرة طبريا وشاطئها على أساس الصور الفوتوغرافيّة في أيار/مايو 1967 وآب/أغسطس 1999. فبسبب الجفاف الذي حدث في التسعينيّات، تراجع حدّ الماء كثيراً عما كان عليه في سنة 1967.

منذ أيام شفاردزتاون عندما تناقشت مع باراك بشأن تغيّر خطّ الشاطئ على طول الحافّة الشماليّة الشرقيّة للبحيرة، وجدت أنّ هناك إمكانيّة لتزويد الطرفين بما طلبوه بشأن 4 حزيران/يونيو وخطّ الشاطئ. أصرّ الأسد على أن تكون الحدود حيث كانت جغرافيّاً في 4 حزيران/يونيو 1967، وأصرّ باراك على الحصول على شريط من الأرض خارج البحيرة يثبت للإسرائيليّين بأنّ الماء لهم. ونظراً لأنّ المياه انحسرت في الثلاثة وثلاثين عاماً التي تلت حرب حزيران/يوينو، فإنّ الخطّ الذي يرسم حيث كان بالضبط في 4 حزيران/يونيو 1967 يمكن أن يكون على بعد عدة مئات من الأمتار عن خطّ الشاطئ في الزاوية الشماليّة الشرقيّة من البحيرة. فيحصل الأسد على خطّ 4 حزيران/يونيو، ويحصل باراك على شريط الأرض الذي يطالب به. لم يتغيّر خطّ الحدود، لكنّ حدّ الماء تحرّك غرباً.

لا يمكنني أن أمارس اللعب مع باراك في هذه القضيّة. ونتيجة لذلك طلبت خطّي الانسحاب على أساس الخرائط الفوتوغرافيّة للبحيرة والمنطقة الواقعة خارجها لسنتي 1967 و1999. فباراك يصرّ منذ أيلول/سبتمبر على حاجته إلى عدّة مئات من الأمتار خارج البحيرة وعشرات الأمتار خارج نهر الأردن. وافترضنا أنّ ذلك يعني 300 متر خارج البحيرة و50 إلى 100 متر خارج النهر. وكان عليّ أن أتوقّع أن بضع مئات ليست بضع مئات حقاً. فقبل وصولي إلى إسرائيل بوقت قصير، أبلغ داني مارتن بأنّ بضع مئات من الأمتار عند باراك تعني فعليّاً 600 متر. فشككت بأنّ ذلك ما هو إلا المناورة الابتدائيّة قبل تقرير ما يمكن أن يكون عليه الخطّ.

لكنّني لم أكن أواجه مناورات فحسب الآن. فباراك الذي كان مستعجلاً لم يتوفّر لديه الوقت لمراجعة المواقف السوريّة حتى نهاية الأسبوع. وهكذا أمضيت خمسة أيام في إسرائيل قبل أن نتباحث بشأن سوريا. ولم يكن ذلك لأنّه يتجاوب مع الحزمة الفلسطينيّة كما اقترحت في هذه الأثناء، حيث لم يكن متجاوباً. بل لأنّه لم يكن مستعداً.

نادراً ما كنت في موقف أراوح الخطى في أي من رحلاتي. لكنّني كنت كذلك الآن. التقيت بعرفات والفلسطينيّين وأبلغتهم أن ليس بوسعي كسر الجمود الحاليّ على مسارهم إذا ما أصرّوا على إعادة انتشار ثالثة من إسرائيل قبل بذل الجهد لتحقيق اتفاقيّة إطار. وعندما اجتمعت بباراك، أبلغته أنّه إذا استمر في إضعاف عرفات بعدم الاستجابة إلى أي من مطالبه، فلن يجد شريكاً له عندما يحتاج إليه. وقد أقرّ باراك بذلك لكنّه كان مستعجلاً لوضع حزمة الخطوات التي كنت أسعى إليها. وبعد مرور خمسة أيام عقيمة إلى حدّ ما على المسار الفلسطينيّ، جلست أخيراً مع باراك في منزله في وقت متأخّر من مساء يوم السبت في 26 شباط/فبراير، لأعرف ما هي المطالب الأساسيّة للتعامل مع الأسد.

بدأنا بالخرائط التي أحضرتها. رفض باراك على الفور استخدام الخريطة الفوتوغرافيّة لسنة 1999. بل أراد استخدام الخريطة الفوتوغرافيّة للبحيرة وخطّ الشاطئ لسنة 1967 فقط. قلت له أنت تدرك أنّ مطلبك 500 متر خارج حدّ الماء لسنة 1967 يعني في بعض الأماكن أنّك تطلب أن يكون الحد على بعد 1000 متر مما هو عليه اليوم. أومأ برأسه مع أنّني قلت إنّ ذلك لن يحظى بقبول الأسد البتة.

ظننت أنّ باراك يسعى للحصول على مبدأ الموافقة على مسافة معيّنة خارج البحيرة وأنّه سيتراجع لاحقاً إلى استخدام خطّ الشاطئ الحاليّ لا لسنة 1967. ففي رأيه يمكن أن يكون ذلك تنازل اللحظة الأخيرة لكي يُشعر الأسد كما لو أنّه فاز بما كان يطالب به. ولم يكن باراك يريد التخلّي عن ذلك إلا كجزء من حزمة المرحلة النهائيّة التي يحصل فيها على ما يريد في الوقت نفسه.

كنت أعلم أنّه لن يكشف لي عن ذلك الآن، فاخترت عدم الإلحاح على هذه النقطة. لكنّني سألت عن المسافة الدنيا التي يشعر أنّها يجب أن تكون تحت السيادة الإسرائيليّة خارج البحيرة. فأجاب، «خمسمئة متر». سألته، هل ذلك الحدّ الأدنى؟ فأجاب يمكن أن يرجع إلى 400 لكنّ ذلك هو الحدّ.

انتقلنا إلى قضيّة الترتيبات الأمنيّة وقال باراك إنّه بحاجة إلى عشرة إسرائيليّين تقريباً في محطّة الإنذار المبكّر في جبل الشيخ لمدّة سبع أو ثماني سنوات. لماذا؟ فأوضح

أنّ إسرائيل بحاجة إلى وجود محدود لكي يكون لديها بوليصة تأمين ضدّ المفاجأة إلى أنّ تتوفّر البدائل الاستخباراتيّة. وسألت هل يمكننا أن نحلّ محل هذا التواجد بالنظر إلى الاستعداد السوريّ بأنّ ندير المحطّة الأرضيّة؟ فقال باراك إنّ هناك عناصر استخباراتيّة معيّنة يجب أن يعرفها الإسرائيليّون بأنفسهم. وعندما قلت إن كان عشرة رقماً سحريّاً، أشار إلى أنّه يمكن أن يكون أقل.

كان أكثر تعاوناً بشأن المناطق الأمنيّة، قائلاً إنّه يتبنّى موقفاً معارضاً لموقف الجيش الإسرائيليّ. وقال إنّه ليس بحاجة لأنّ تتجاوز المناطق الأمنيّة دمشق، شريطة أن يكون هناك نظام مراقبة وتحقّق يتجاوزها. وقال إنّه يمكن أن ينقض رأي العسكريّين ولا يطلب نقل القوّات السوريّة شمال دمشق وجنوبها وشرقها، لكنّه بحاجة إلى مراقبة بتركيب كاميرات تتجاوز «المناطق المعنيّة». وإذا ما أغلقت الكاميرات فسيكون ذلك انتهاكاً ومبرّراً للتعبئة الإسرائيليّة.

ويشأن التطبيع، قال إنّه بحاجة إلى إشارة واضحة إلى بزوغ يوم جديد. وذلك يتطلّب حدوداً مفتوحة وسفارات في المرحلة الأولى من التنفيذ في الشهر الثالث أو الرابع. فإذا ما حصل على ما يسمّيه إشارات النوايا الحسنة، يمكنه أن يكون مرتاحاً أكثر بشأن تِوقيت التطبيع. وهنا سعى إلى استعادة بقايا إيلي كوهين، وكشف مصير رون أراد ونبش مواقع القبور المحتملة للمفقودين أثناء القتال في السلطان يعقوب (بومال وفلدمان وكاتز)(*).

قاربت الساعة الآن الواحدة صباحاً. وكان يوسي غينوسار منتظراً لكي يقابل باراك. أبلغني باراك أنّه بحاجة إلى رؤية يوسي لمراجعة ما يريد أن ينقله يوسي إلى عرفات. وكنت أريده أن يفعل ذلك، لكن عدم انتهاء اجتماعنا الليلة يعني أنّني لن أتمكّن من المغادرة كما كنت أعتزم يوم الأحد.

استناداً إلى نقاشنا، لم أحصل على ما يكفي للعودة إلى واشنطن وتقديم تقرير عما يريد باراك أن يقوله الرئيس إلى الأسد. صحيح أنّني سمعت مواقفه. لكن لم تتح لي الفرصة حتماً لاستجوابه عن كثب بشأنها كلّها أو معظمها. كنت أريد أن أعرف المزيد عن المقايضات المحتملة. وماذا يعني بأنّه إذا حصل على إشارات نوايا حسنة معيّنة يمكن أن

(*) كان إيلي كوهين جاسوساً إسرائيليّاً اخترق الدوائر السياسيّة السوريّة في الستينيّات قبل اكتشاف أمره وإعدامه أمام الملأ. ورون أراد هو طيّار إسرائيليّ أسقطت طائرته في لبنان وأسر في سنة 1986، وهناك إشاعات عن رؤيته وعن أنّ حزب الله أو الحرس الثوريّ الإيرانيّ يحتجزانه، لكن ليس هناك شيء معروف بشكل حاسم عن وضعه.

يكون أقلّ تطلّباً بشأن متى يحتاج إلى فتح السفارات. هل يعني أنّ بوسعه الانتظار سنة على تبادل السفارات في سوريا وإسرائيل بوجود إشارات معيّنة على النوايا السوريّة الحسنة؟ وعلى غرار ذلك، إذا كان الوقت هو اتخاذ قرار النجاح أو الفشل، أريد أن أعرف ما هو حجم المناطق الأمنيّة التي يرغب في القبول بها إذا حصل على نظام المراقبة المنفعل لمنطقة تتجاوز دمشق. هل يقبل مثلاً النسبة السوريّة للمناطق المقدّمة في شفاردزتاون؟ ألم يوافق العميد عمر على نظام مراقبة منفعل؟ أحتاج إلى دقة أكبر قبل أن أتمكّن من العودة إلى واشنطن، ومع ذلك أتعرّض لضغط من مادلين وساندي للعودة، لا سيما أنّهما يعتقدان أنّنا بدأنا نفقد فرصة الاجتماع بالأسد. فمن المقرّر أن يغادر الرئيس إلى الهند خلال بضعة أسابيع ولا يمكن تأجيل تلك الرحلة.

عليّ بالضرورة أن أركّز على الحصول على أجوبة محدّدة بشأن سوريا، لكن لا أحد يعرف ذلك علناً. فالصورة العامّة للرحلة هي أنّني أحاول التوصّل إلى تفاهم بين باراك وعرفات بسبب الجمود الجديد على ذلك المسار. ولسوء الحظّ فإنّ بقائي يوماً أو يومين إضافيّين للاجتماع بباراك أرسل رسالة مضلّلة إلى عرفات. فقد فسّر تأخير سفري بأنّه إشارة إلى أنّني سأقدّم من عندي بعض الأفكار الجديدة. وكنت أضغط عليّ باراك لكي يقدّم حزمة خطوات إلى عرفات وقد فعل ذلك أخيراً من خلال يوسي غينوسار. كان ردّ عرفات مغالياً، مشيراً إلى أنّه يرى ذلك على أنّه فاتحة مفاوضات على الخطوات الإسرائيليّة المقترحة.

كان بوسعي قراءة نيّة عرفات. فهو يريدني الآن أن أتوسّط اتفاقاً بين ما عرضه باراك من خلال يوسي وما ردّ عليه به. وربما أستطيع أن أفعل ذلك عندما أحصل على ما أحتاج إليه من باراك للاجتماع مع الأسد. وعندما أحصل على ذلك، يمكنني أن أبلغ باراك، «لن يتمّ الاجتماع مع الأسد إلى أن نتوصّل إلى اتفاق بشأن حزمة استئناف المفاوضات مع الفلسطينيّين». عندئذ سيكون لديّ قدرة أكبر على التأثير، ولا أريد الآن أن أقلّل التأثير الذي أحتاج إليه في المباحثات التي أجريها مع باراك بشأن سوريا.

في هذه الظروف لم أشأ أن أقابل عرفات ثانية. غير أنّني كنت أحاول إبقاء جدول أعمالي السوريّ سريّاً وأريد أن تُبعد رؤية لقاءاتي مع عرفات وسائل الإعلام الإسرائيليّة عن تسقّط شيء يمكن أن يطرأ بشأن سوريا. لم يكن هناك تأزر هنا بل تعقيدات فحسب. تمكّنت من إقناع عرفات بأنّني أضغط على باراك وأنّ ذلك أدّى إلى الأفكار الجديدة التي عرضها يوسي. وإذا أرادني أن أساعده فعليه أن يساعدني ببذل جهد حقيقيّ الآن للعمل مع

يوسي على الحزمة. وسأعود خلال بضعة أيام وسأكون أكثر قدرة بكثير على إنهاء الحزمة إذا ما بذل جهداً صادقاً يمكّنني الاستفادة منه مع باراك.

كنت في موقف غريب. فلم يكن باراك أو عرفات يريدني أن أغادر المنطقة كلٌّ لأسباب مختلفة. فعرفات لا يزال يأمل في أن أتوسّط لحل الخلافات معتقداً أنني أستطيع الحصول لصالحه على أكثر مما يستطيع رجاله الحصول عليه من العمل مع يوسي. وباراك، الذي أخّر نقاشنا معاً بشأن سوريا ثم لم يتح لي الوقت لاستعراض أي شيء معه، قرّر فجأة أنّ الوقت قد حان للالتزام بغير رجعة.

ربما لأنّني كنت مغادراً اتخذ قراراً يعادل القفز من الطائرة دون شدّ حبل المظلّة. أثناء اجتماعنا مساء السبت، سألني عرَضاً إذا كنت أعتقد أنّ عليه التوجّه إلى الحكومة وإبلاغها أنّ كلاً من سابقيه التزم بخطوط 4 حزيران/يونيو بشكل مشروط. وكان ردّ فعلي أنّ عليه أن يمهّد الطريق لذلك، لكن من الواضح أنّ ذلك يمكن أن يوفّر له تغطية هائلة في الوقت المناسب. وفي حين ليس بوسعه القول إنّ شامير التزم بخطّ 4 حزيران/يونيو، بإمكانه أن يقول إنّ رابين وبيريز، والأهمّ من ذلك، نتنياهو، فعلوا ذلك. وفي حالة نتنياهو، يستطيع باراك القول، «كيف يمكنني أن أعرض على الأسد أقل، إذا كان رئيسَ الوزراء الليكوديّ قد ألزم نفسه بذلك»؟

أومأ باراك برأسه موافقاً. ولم أكن أبلغه بشيء لم يكن قد فكّر فيه بالفعل. غير أن ما فاجأني أنّ مثل هذا الكشف يشير إلى أنّه سيقبل بمبدأ الانسحاب إلى خطوط 4 حزيران/ يونيو. ومن المحتّم أن يرفع ذلك توقّعات هائلة ويشير إلى أنّ الاتفاق بات وشيكاً. ومن المحتّم أن يعبّئ ذلك المعارضة للاتفاق مع سوريا. فالذين يعارضون الانسحاب من الجولان يعرفون أنّ الرأي العام الإسرائيليّ لن يرفض على الأرجح اتفاقاً مع جارة عربيّة متى تمّ. ولديهم الفرصة لعرقلة باراك الآن.

صار على باراك أن يعمل بسرعة بعد أن رفع التوقّعات. وهو اليوم متلهّف لعقد مزيد من المباحثات للتوصّل إلى التوقيت الدقيق للاجتماع بالأسد. غير أنّه لم يكن حريصاً على إعطائي مزيداً من التفاصيل بشأن مواقفه. أبلغته أنّ علي العودة إلى واشنطن لتقديم تقرير إلى الرئيس عن مواقف باراك ـ «وليس هناك بديل عن قيامي بذلك وجهاً لوجه». وذكّرت باراك بأنّ الرئيس ربما لا يحدّد الاجتماع بالأسد قبل أن يطمئنّ إلى تجاوز الجمود مع الفلسطينيّين.

هنا برزت مفارقة. فقد أقنعت إشارة باراك إلى خطّ 4 حزيران/يونيو الفلسطينيّين

بأنّ الاتفاق السوريّ أصبح وشيكاً. وفجأة أرادوا التوصّل إلى شيء لكي لا يتخلّفوا عن الركب. وافترضوا بأنّ «الأسد سيتخلّى عنّا، وسيهملنا العرب». وهكذا اجتمع اهتمامهم الجديد وحاجة باراك إلى إرضاء الرئيس معاً فصار من الممكن التوصّل إلى تفاهم. بالطبع، لم يأتِ شيء بسهولة أو من دون اجتماعات ونقاشات مؤلمة. فباراك لم يعجبه إمساكنا عن الالتزام بتحديد وقت للاجتماع بالأسد. وكنت أمسك عن هذا الالتزام في البداية لأنّني أردت أن أتأكّد من أنّه سيبذل جهداً صادقاً للتوصّل إلى شيء مع عرفات. وقد استاء من ذلك لكنّه فوّض يوسي بعرض حزمة جديدة (من المثير للحيْرة، كما يصف الفصل التالي، أنّها تجاوزت ما شعرت بأنّ عرضه ضروريّ).

لم يعد بإمكاني تأخير مغادرتي أكثر من ذلك، لا سيّما لأنّ ساندي ومادلين يريدان أن أعود للانضمام إليهما وإلى الرئيس لمناقشة متى يجب أن يلتقي الرئيس بالأسد في جنيف، إذا كان يجب أن يتمّ قبل رحلة جنوب آسيا أم بعدها، وإذا ما كان لدينا ما يكفي لمثل هذا الاجتماع، وماذا يمكننا أن نطلب أكثر من باراك، وماذا يجب أن نطلب على المسار الإسرائيليّ الفلسطينيّ قبل مقابلة الأسد.

ذهبت إلى الوطن لمدّة ثلاثة أيام، وعدت إلى إسرائيل بعد ظهر يوم 5 آذار/مارس. ومساء يوم عودتي، اجتمع باراك وعرفات وأنهيا اتفاقاً شاملاً. وفي اليوم التالي أعلنت عن استئناف المفاوضات في سياق اجتماع ثلاثيّ في رام الله حضرته أنا وباراك وعرفات.

وأثناء الغداء ذكرت أمام عرفات أنّني أتوقّع أن يلتقي الرئيس بالأسد في القريب العاجل. فلم يتفاجأ، وكان يتوقّع الاتفاق التامّ.

لم أكن أشاركه رأيه. شعرت أنّ الأسد لن يقبل ما أحضرناه من باراك. وواصل باراك التردّد منكراً فكرة أنّ الاجتماع ستكون نتيجته النجاح التامّ أو الفشل التامّ. كان متلهّفاً للتحرك، لكنه يشعر بأنّ المرحلة الأخيرة يجب أن تشمل مباحثات مباشرة مع الأسد، وهو يريد أن يحتفظ بالتنازلات للمرحلة النهائيّة. وعندما أبلغته أنّنا ربما لن نصل إلى مثل هذه المرحلة النهائيّة دون تقديم مزيد منه، لم يقتنع. لكن لم يكن ذلك أكبر ما واجهته من مشاكل مع باراك في هذه المرحلة.

كان برأيه أنّ أفضل السبل للتوصّل إلى اتفاق هي أن يلتزم الرئيس بمقابلة الأسد وقضاء ما يكفي من الوقت معه لكي تصبح المرحلة النهائيّة مع باراك ممكنة. لم يكن يمكن على الأرجح أن تتمّ الأمور وفقاً لتصوّره لأنّ الرئيس مرتبط برحلة مقرّرة إلى الهند. ولم أفاجأ لغضب باراك عندما أبلغته ذلك.

«افتقار كبير إلى المهنيّة»

عدت وأبلغت باراك بأنّ الرئيس يمكنه قضاء بضعة أيام فقط في جنيف قبل التوجّه إلى الهند. وقد شعر باراك الآن بأنّه مكشوف بعد أن أشار علناً إلى نيّته الوصول إلى اتفاق على أساس خطوط 4 حزيران/يونيو. كان واقعيّاً بما يكفي ليعرف أنّ الأسد لن يقبل ما يعرضه عليه الرئيس ببساطة. فأثناء كل حديثه عن «النجاح التامّ أو الفشل التامّ» كان يتوقّع أن تكون المفاوضات صعبة. لذا كان يرى أنّ على الرئيس أن يلتزم بالبقاء في جنيف لإنهاء عمله. وكما هي الحال في الغالب مع باراك، افترض أنّ الرئيس سيكيّف جدول مواعيده بما يتلاءم مع ما يعتبره رئيس الوزراء مناسباً. فأن يكون لرئيس الولايات المتحدة التزامات أخرى ـ مثل التوجّه مثلاً إلى الهند وباكستان ـ أمر غير ذي أهميّة ويمكن تعديله. ولا شكّ في أنّ توفّر الرئيس كلينتون دائماً لأي مكالمة من رئيس الوزراء أو مناقشة معه عزّزت نظرة باراك بأنّه يتخلّى عن كل شيء متى قرّر باراك أن الوقت قد حان للتحرّك.

وعندما أخبرته الآن أنّ الرئيس قد لا يكون متفرّغاً للسيناريو الذي يتصوّره، انفجر قائلاً، هذا أمر «سخيف». لدينا «اتفاق تاريخيّ»، فرصة تاريخيّة، ومن «السخافة» أن ندع جدول الأعمال يحدّد إذا ما كان يمكن تحقيق ذلك. وعندما يتبيّن أنّنا فقدنا فرصة تاريخيّة لتغيير المعالم الاستراتيجيّة للشرق الأوسط بسبب اعتبارات جدول المواعيد، لن يكون هناك «من سبيل لفهم ذلك».

وقد ذهب حتى الآن إلى اتهامي «بالافتقار الكبير إلى المهنيّة» لعدم الحرص على أن يكون لدينا الوقت الذي نحتاجه إليه الآن لإتمام الاتفاق.

كان الجواب بسيطاً بالنسبة إليه: على الرئيس أن يعيد جدولة رحلته إلى جنوب آسيا، وسيتصل به لكي يفعل ذلك. واستباقاً لردّ الفعل هذا، كنت قد سألت ساندي عن أي فرصة لإعادة جدولة الرحلة أو عن موافقة الرئيس على طلب باراك. فكان ساندي متصلّباً. لقد أعيدت جدولة الرحلة مرة، ولن يحدث ذلك مرّة أخرى. فذلك سيكون مدمّراً لمصالحنا في جنوب آسيا.

أبلغت باراك أنّه قد يتصل بالرئيس لكنّه سيرتكب خطأ كبيراً. فالشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون سخيفاً وألا يتحلّى بالمسؤوليّة هو أن يتخلّى الرئيس عن رحلة إلى منطقة من العالم يمكن أن تقع فيها حرب نوويّة. ولا أحد يستطيع أن يشرح ذلك، لا سيما إذا كان السبب اجتماعاً مع الأسد أعتقد أنّه ما هو ألا رهان بعيد في أحسن الأحوال على التوصّل إلى اتفاق. ربما لا يستطيع باراك عمل المزيد، لكن ما يسمح لنا بتقديمه إلى الأسد لن يثمر

عن الوصول إلى اتفاق أو حتى إلى مفاوضات المرحلة النهائيّة. فكيف نبرّر دفع الرئيس إلى مثل هذا الاجتماع، مع علمنا بالمخاطر النوويّة الحقيقيّة جداً في جنوب آسيا؟ إنّ ما سيكون سخيفاً هو أن يعيد الرئيس جدولة رحلته.

بدا أنّ ردّي أعاد باراك إلى صوابه. فقد كان هادئاً وأخذ يفرك جبينه. ولعلمي أنّه يبحث عن طريقة معقولة لحل المشكلة، عرضت الآن الحل. ليبدأ الرئيس مع الأسد في جنيف. بإمكانه أن يمكث هناك عدّة أيام إذا تطلّب الاجتماع ذلك. ويمكن أن تبقى وزيرة الخارجيّة أولبرايت وأنا عندما يغادر الرئيس إلى جنوب آسيا. إذا كنّا نحدث ما يكفي من التقدّم يأتي باراك إلى جنيف من أجل مباحثات التقارب، على أن تقوم وزيرة الخارجيّة بجولات مكّوكيّة بين الجانبين. فإذا كان الاتفاق ممكناً، يمكن أن يعود الرئيس في نهاية جولته في جنوب آسيا لإنهاء الاتفاق. ومع أنّني بقيت متشكّكاً في أنّنا على وشك الوصول إلى اتفاق، وإذا كان باراك محقّاً وكنت مخطئاً، يمكننا استخدام احتمال عودة الرئيس لوضع موعد نهائيّ، وإذا فشلا في التوصّل إلى ذلك، فسوف يخاطران بألا يتوفّر لديهما ثانية هذا النوع من التدخّل الرئاسيّ. فما من مرحلة نهائيّة نجحت بدون موعد نهائيّ، لذا رأيت أنّ علينا أن نقبل بالقيام بما علينا القيام به وأن نستغلّ عودة الرئيس أو عدم عودته للضغط من أجل التوصّل إلى اتفاق إذا كان ذلك ممكناً.

وافق باراك على ما قلت مع أنّه قد لا يكون المسار الذي يفضّله. وعندما أفدت عن نتيجة الاجتماع حدث انفراج في البيت الأبيض. فقد اعتُبر أنّ رحلتي، كما جاء على لسان روب مالي، «حرّكت جبلين»: كُسرت حالة الجمود بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين وصار لدينا الآن جدول زمنيّ متفق عليه مع باراك بشأن اجتماع الرئيس بالأسد.

كانت تلك مشكلة واحدة فقط، فنحن لم نتصل بعد بالأسد لترتيب موعد الاجتماع.

الأسد يكبت حماسته

لم يخطر ببالي قطّ أن يكون الأسد غير متلهّف للقاء الرئيس كلينتون - فطالما كان متلهّفاً من قبل. وبعد أن أكّدت التفاهم مع باراك في 8 آذار/مارس، صار الرئيس متشوّقاً للمضيّ قدماً. أراد أن يطيل الوقت مع الأسد في جنيف إلى الحدّ الأقصى، معتقداً أنّ بوسعه شخصيّاً عقد الاتفاق. ونتيجة لذلك اتصل بالأسد حتى قبل أن أغادر إسرائيل، عارضاً أن يجتمع به على الفور تقريباً في جنيف إما في التاسع أو العاشر أو الحادي عشر أو الثاني عشر من آذار/مارس. وأبلغ الأسد أنّه سيغادر إلى جنوب آسيا في 18 آذار/مارس - وهو

التوقيت الذي فسّر به للأسد سبب رغبته في الاجتماع معاً على الفور. ومن الطبيعيّ أنّه أبلغ الأسد أنّنا حصلنا على شيء من باراك وأنّه بحاجة إلى مراجعة ما يشكّل رسالة مهمّة يمكن أن تجعل الاتفاق ممكناً.

كان ردّ الأسد فاتراً، وكان متردّداً حيث قال إنّ عليه التدقيق في الأمر وربما يناسب يوم الثالث عشر أو الرابع عشر وأنّه ربما يجدر بهما التحدّث معاً في الغد أو نحو ذلك. اتصل الرئيس كلينتون في اليوم التالي عازماً على إبلاغ الأسد بأن يجتمعا يوم الثالث عشر. لكنّ القصر الرئاسيّ أبلغنا أنّ الأسد لا يستطيع تلقّي مكالمة الرئيس كلينتون. فهو منهمك في مداولات لتشكيل حكومة جديدة ولن يكون متوفّراً طوال اليوم.

هذه أول مرة طوال حكم الرئيس كلينتون. وفي حين اعتقد ساندي ووزيرة الخارجيّة أولبرايت أنّ هناك سبباً صحيّاً يفسّر عدم توفّر الأسد، شعرت أنّه قد يكون هناك تفسير أكثر إثارة للقلق: إما أنّ الأسد رأى أنّنا مستميتين وأدرك أنّ بوسعه الاستفادة من ذلك، وإما أنّه أخذ يفقد الاهتمام بالاتفاق معتقداً أنّ الاتفاقيّة لم تعد تخدم مصالحه.

وللتأكيد على أنّ السوريّين ليس لديهم مصلحة في التحرّك بسرعة، اتصل الشرع بوزيرة الخارجيّة في اليوم التالي ليبلغها أنّ الرئيس الأسد يوافق على اقتراح الرئيس الاجتماع في 18 آذار/مارس! ولم يجدِ نفعاً مع الشرع غضب وزيرة الخارجيّة من انتقاء التاريخ الذي يعرف السوريّون أنّ الرئيس سيغادر فيه إلى الهند ولا جهودها لاختيار تاريخ أبكر. فالتاريخ الأبكر لن ينجح، كما قال، بسبب متطلّبات تشكيل حكومة جديدة.

لو برزت حكومة من الإصلاحيّين، كما أشيع، لكان لذلك بعض المصداقيّة. لكن بعد كثير من الترقّب، كانت الحكومة التي عيّنها الأسد تتميّز بالمفكّرين القدماء والاستمراريّة لا التغيير. ولعل تلك كانت إشارة أخرى إلى أنّ الأسد ليس في وارد التحرّك في أي شيء. فتدبير الخلافة هي أولويّته، ولم يعد التوصّل إلى اتفاق يلائم خططه.

لكنّنا لم نقرأ الرسالة بشكل دقيق. لم نتراجع عن فكرة عقد الاجتماع مع الأسد. ومع أنّ باراك خاب ظنّه من عدم رغبة الأسد في الاجتماع في القريب العاجل، فقد وافق على عدم عقد الاجتماع إلى ما بعد رحلة الرئيس إلى جنوب آسيا. وذلك يعني مقابلة الأسد في جنيف في طريق العودة من جنوب آسيا. وقد اتفق على 26 آذار/مارس وبقي باراك متشوّقاً للضغط من أجل الاتفاق ـ أو لتحديد عدم إمكانيّة التوصّل إلى اجتماع الآن على الأقل.

جنيف: آخر المكالمات الهاتفيّة مع باراك

وصلت إلى جنيف مساء الخامس والعشرين. وبُعيد وصولي، عرفت أنّ باراك يريد التحدّث إلي على هاتف مأمون.

إنّ إجراء مكالمة هاتفيّة مأمونة في معظم السفارات يعني دخول مقصورة صغيرة محكمة الإغلاق. وفي جنيف لم تكن المقصورة صغيرة فحسب، وإنّما بالكاد كنت أستطيع التنفّس أيضاً. مضيت قدماً في التحدّث إلى باراك لمدّة تسعين دقيقة. وقد حضر معي نيك إلى السفارة وراقب كيف كنت أفتح باب المقصورة كل بضع دقائق للحصول على الهواء.

أراد باراك، وهو المدير الذي يهتمّ دائماً بدقائق الأمور، أن يتأكّد من أن الرئيس سيقارب الاجتماع بالطريقة «الصحيحة». فالاجتماع بالأسد يتعلّق بتحديد إذا ما كان سيحدث اتفاق، لا إذا ما كانت المفاوضات ستستأنف فحسب. لن يكشف الأسد عن شيء لكن سيكون أمامه هذه الخطوط الجديدة للانطلاق - نقاط انطلاق جديدة - من قبل الرئيس وباراك.

طمأنت باراك بأنّ الرئيس سيوضح للأسد أنّه حان الوقت للدخول في صلب الموضوع: «هذا هو ما يستطيع باراك أن يفعله استجابة لاحتياجاتك الأساسيّة وهذا هو ما يلزمه لفعل ذلك. فهل أنت مستعدّ لتلبية هذه الاحتياجات؟ إذا كان الأمر كذلك سننتقل إلى إطار الاتفاق، وإذا لم يكن كذلك، فلا يمكنني مساعدتك في الوصول إلى اتفاق».

أعجب باراك بهذه المقاربة. لكن كان لديه جدول أعمال آخر. أراد القدوم إلى جنيف الآن. وهو يريد الوصول في الصباح. وهو لا يرغب في أن نذعن لاستراتيجيّة الأسد المحتملة بمعاودة المفاوضات فحسب. لكنّه كان يتوقّع أنّ عمليّة التفاوض ستكون ضروريّة في جنيف. وهو بحاجة إلى التواجد هناك للسماح للرئيس بالتنقّل في حركة مكّوكيّة بين الزعيمين ثمّ يجمعهما معاً في المرحلة النهائيّة.

اعترفت بأنّ ذلك قد يكون ضروريّاً. غير أنّ من السابق لأوانه أن يأتي في هذه المرحلة. فحضوره سيرفع التوقّعات قبل أن نعرف إذا كان الاتفاق ممكناً. وتلك هي أولويّتنا الأولى. علينا أن نعرف إن كان هناك فرصة للاتفاق. وأبلغت باراك بأنّ شكوكي عالية الآن. شعرت أنّ حسابات الأسد ربما تغيّرت، ما قلّل اهتمامه بالاتفاق. كما أنّني أشكّ في أن يقبل الأسد ما يعرضه باراك ويطلبه، وبخاصّة بشأن الحدود والتواجد الإسرائيليّ في محطّة الإنذار المبكّرة بجبل الشيخ.

بدوت سلبيّاً بشكل متعمّد، بل بالغت في ذلك. وكان السبب في ذلك ردع باراك عن المجيء وللضغط عليه لإعطائنا مطالب الحدّ الأدنى الحقيقيّة. فرغبته في القدوم حالاً إلى جنيف تؤكّد شكوكي في أنّه يحتفظ بمواقفه الحقيقيّة كاحتياط للمرحلة النهائيّة التي لا يزال يتوقّعها. وهو لن يأتي إلى جنيف إلا إذا كان لديه شيء جديد ينقله إلى الأسد. أردته أن يفهم أنّه لن يصل إلى جنيف ما لم يكن لدينا ما يكفي لتحريك الأسد وثمة خطر حقيقيّ من ألا يحدث ذلك، استناداً إلى ما أعطاه لنا لننقله. وأردته أن يكشف عن المزيد للرئيس وأن يفهم أنّ ما أعطانا إياه في هذه المرحلة غير كافٍ.

فشلت في تحريكه بهذا الشأن. لكنّه سلّم بصحّة ألا يأتي إلى جنيف قبل أن يعرف نتيجة الاجتماع التمهيديّ مع الأسد.

عرفت أن ذلك أعطاني ما أحتاج إليه. فإذا سار الاجتماع مع الأسد بشكل جيّد، فلن يكون قدوم باراك إلى جنيف مجدياً، وإذا سار على ما يرام، فسنرغب في قدومه.

بعد أن حرّكته ما يكفي بشأن جنيف، حاولت ثانية إقناعه بأن يسمح لنا باستخدام الخريطة الفوتوغرافيّة لسنة 1999 لرسم خطّ الانسحاب الذي يقبل به الإسرائيليّون معتبراً أنّ ذلك سيكون عمليّاً أكثر وأنّ الأسد سيرتاب كثيراً إذا ما بدّلنا الخرائط وأسسها لاحقاً.

لم يقتنع باراك. ورأى أنّ نهاية الجفاف ستعيد إنشاء خطّ الشاطئ السابق. وأصرّ على استخدام الخريطة الفوتوغرافيّة لسنة 1967، معتبراً أنّها خطّ الشاطئ الوحيد الذي يمكنه العمل عليه ـ رغم احتجاجي بأنّه لم يعد موجوداً اليوم. زاد ذلك من قناعتي بأنّ باراك لن يعطينا مطلبه الأساسيّ أو شبه الأساسيّ بشأن الانسحاب. وعندما أبلغته أنّه إذا لم يعطِنا المزيد في بعض القضايا على الأقل، فسوف يقنع الأسد بأنّ هذه جلسة تفاوض ـ لا اجتماع نجاح أو فشل ـ وافق باراك في النهاية على أن يكون أكثر مرونة مع الرئيس بشأن جبل الشيخ والجدول الزمنيّ للانسحاب الإسرائيليّ(*).

لم تقدّم مكالمة باراك مع الرئيس أي مفاجآت. أظهرت متطلبات الحدّ الأدنى بعض التحسّن عما أخبرني: يجب أن تكون الحدود بعيدة 400م عن خط شاطئ الخريطة الفوتوغرافيّة لسنة 1967؛ لا ضرورة لأن يكون التواجد الإسرائيليّ في جبل الشيخ تسعة

(*) لم يكن حدسي الذي جعلني أعتقد بأنّ باراك يتشدّد بشأن خطّ الحدود الذي يقبل به. فقد أبلغ أمنون مارتن عشيّة مغادرتي إلى جنيف أنّ إسرائيل يمكنها العيش مع شريط دارئ يمتد 100 م خارج البحيرة، وحتى عند ذلك يستطيع الإسرائيليّون تجفيف محيط البحيرة لإنشاء شريط خارج حدّ الماء.

جنود لسبع سنوات، بل حتى سبع إسرائيليّين لمدّة خمس سنوات؛ ويمكن الانسحاب الإسرائيليّ التامّ في سنتين ونصف بدلاً من ثلاث.

شعر الرئيس كلينتون بأنّ من المعقول نقل ذلك إلى الأسد. وحتى لو لم يكن الأسد مستعدّاً للقبول باقتراحات باراك، فإنّها ذات تأثير كبير وتبرّر بكل المقاييس ردّاً من الأسد يمكننا العمل عليه بعد ذلك. اتفقت مع الرئيس في رأيه، لكنّني أبلغته أيضاً أنّ أقصى ما سنحصل عليه من الأسد بهذا العرض هو جواب «لا، ولكن» ـ أي إنّه يرفضه لكنّه مستعدّ للتحدّث دون عرض الكثير في المقابل. وكنّا جميعاً على موعد مع مفاجأة.

جنيف: الأسد غير مهتمّ

حذّرت باراك من أنّ الأسد لن يقبل متطلّبات الحدّ الأدنى، لكنّني لم أكن مستعدّاً لردّ الأسد. فقد كان ببساطة غير مهتمّ.

كان الأسد طوال تجربتي معه يظهر اهتماماً دائماً بالنقاش على الأقل. وطالما استمتع الأسد برياضة الجدال. لكن ليس اليوم، وتجلّى عدم اهتمامه خلال الخمس دقائق الأولى من الاجتماع.

رافقت أنا ومادلين فقط الرئيس، وكان مع الأسد الشرع وبثينة. وبعد المجاملات الأولى، أبلغ الرئيس كلينتون الأسد بأنّه سيقرأ عليه النقاط ليضمن الدقة والفهم. ولم يكن من عادته أن يفعل ذلك، لكنّ الاجتماع كان مهمّاً للغاية وتُعلّق عليه الآمال للوصول إلى اتفاق بين سوريا وإسرائيل، لذا شعر بأنّ عليه عرض النقاط بعناية شديدة.

صُمّمت النقطة الأولى للفت اهتمام الأسد ودفعه إلى النظر فيما يطلبه باراك. قرأ الرئيس بشكل مثير أنّ باراك مستعدّ على أساس «اتفاق مشترك على الحدود» للانسحاب إلى خطّ 4 حزيران/يونيو كجزء من اتفاقيّة سلام.

وقال الأسد على الفور إنّ تلك مشكلة. فنظرنا إليه جميعاً مشكّكين. لقد أبلغه الرئيس للتوّ بأنّ باراك سينسحب إلى خطّ 4 حزيران/يونيو، وهو يثير اعتراضاً. لقد كان 4 حزيران/يونيو كلمته السحريّة وهو الذي سعى إليه بشكل متكرّر، ومع ذلك ها هو يعترض الآن. فماذا كان اعتراضه؟ أنّ الحدود يجب «الاتفاق عليها بشكل مشترك». هذا هو النصّ نفسه الذي قال الشرع إنّ سوريا قبلت به في ورقة لودر ذات النقاط الثماني (بل إنّني في الواقع أخذت النصّ الوارد في نقطة الرئيس من تلك الورقة). وفيما نظرت إلى الشرع، شاهدت التعبير نفسه الذي رأيته في تموز/يوليو 1995؛ كان متفاجئاً لكنّه لن يعترف بذلك.

أوضح الرئيس أنّ التزام باراك بالانسحاب إلى خطّ 4 حزيران/يونيو وأي اتفاق يجب أن يستند بالطبع إلى حدود مقبولة بشكل مشترك. فكيف يكون هناك اتفاق بخلاف ذلك؟

لم يدلِ الأسد بمزيد من التعليق، لكنّه قال إنّها مشكلة. فسأل الرئيس عندئذ إذا كان بوسعه عرض كل النقاط، فأومأ الأسد برأسه. ملت على مادلين وهمست، «إنّنا في مأزق، الرجل غير مهتمّ».

لم ننتظر كثيراً لكي تتأكّد رؤيتنا. كانت نقطة الرئيس التالية أنّ 4 حزيران/يونيو مقبول بالنسبة لباراك، لكنّه بحاجة إلى أن يضمن احتفاظ إسرائيل بالسيادة على مياه بحيرة طبريا ونهر الأردن، لذا يجب ألا يلمس خطّ الحدود أي منهما.

كان ردّ الأسد: «إذاً إنّهم لا يريدون السلام».نقطة. لم يكن مستعداً لمزيد من البحث. أصابنا الشكّ أيضاً. تحدّى الرئيس كلينتون الأسد كما لو أنّه يسأل «كيف يمكن أن تقول ذلك؟» بقوله، «أبلغنا وزير خارجيّتك في شفاردزتاون بأنّ الماء لهم والأرض لكم». فالتفت الأسد إلى الشرع وسأله دون مواربة بالعربيّة، «هل ذلك ما قلته لهم»؟

حوّل الشرع بؤرة الاهتمام بمهارة من مسألة السيادة على البحيرة إلى قضيّة السيادة على الأرض قائلاً إنّه أوضح أنّ إسرائيل لا يمكنها السيادة على الأرض. عندئذ قال الرئيس إنّهم سيأخذون شريطاً ضيّقاً من الأرض فقط حول جزء من البحيرة، وطلب مني أن أعرض على الأسد خريطة تعيّن خطّ الانسحاب.

مع أنّ لغة الأسد الجسديّة بيّنت أن لا جدوى من الاستمرار، بسطت خريطة كبيرة بعرض قدمين وطول أربع أقدام على الطاولة أمامي. كانت الخريطة تستند إلى الخريطة الفوتوغرافيّة لسنة 1967 لمنطقة الجولان بأكملها؛ وهي تصوّر أكثر من ألفي كيلومتر مربّع تغطّي المنطقة الممتدة من غرب دمشق إلى البحيرة، وتمتدّ في منطقة شمال بحيرة طبريا إلى لبنان ومنطقة جبل الشيخ. وقد رسمت ثلاثة خطوط للحدود خارج مرتفعات الجولان. وخلافاً للخرائط التي عرضتها في البداية على باراك، لم تظهر هذه بُعد كل خطّ عن البحيرة بالأمتار. وبدلاً من ذلك، وبموافقة باراك، رسمنا ثلاثة خطوط حدود مختلفة لإعطاء الأسد وسيلة للمقارنة. كان أحد الخطوط الحدود الدوليّة لعام 1923، والثاني تفسير أحد الخبراء لمكان خطّ 4 حزيران/يونيو، وهو خطّ أسميناه خطّ هوف، والثالث هو الخطّ الذي وصفناه بأنّه «الخطّ الذي سيرسم وفقاً لخطّ 4 حزيران/يونيو 1967» (عندما أطلعت سفيرنا في سوريا، ريان كوكر، على الخريطة قبل الذهاب إلى جنيف، أعجب بها وكان مقتنعاً بأنّ الأسد سيقبل «الخطّ الذي سيرسم وفقاً لخطّ 4 حزيران/يونيو»).

كان هذا الخطّ الأخير خطّ باراك. وهو يتيح شريطاً ضيّقاً خارج البحيرة. وقد أشار الشرع، الذي كان يريد أن يحمي نفسه، على الفور إلى أنّ الشريط الضيّق خارج البحيرة يقع إلى الشرق من خطّ 1923(*).

وأثناء شرح الخريطة، أشرت إلى الواضح: صحيح أنّ الخطّ في تلك النقطة يقع هامشياً شرق خطّ 1923، لكنّني عرضت كيف أنّه يبعد كثيراً إلى الغرب من خطّ 1923 وخطّ هوف مقابل الجزء الجنوبيّ من البحيرة. وهو يعطي السوريّين أيضاً الحمّة - وهي منطقة ليس من السهل على باراك التنازل عنها، كما أنّها منطقة أبلغنا الشرع ووليد في سنة 1994 أنّها المعلم الرئيسيّ الذي يميّز بين خطّي 1923 و4 حزيران/يونيو. أخيراً لاحظت أنّ خطّ باراك أعاد أراضٍ إلى سوريا أكثر من تفسير هوفمان لخطّ 4 حزيران/يونيو. وقلت إنّكم تحصلون في الواقع على أكثر من 100 بالمئة من مرتفعات الجولان.

كان الأسد رافضاً، ولأوّل مرّة في تاريخ العمليّة، ادّعى فجأة - خلافاً للشرع ومناقشاته السابقة معنا - أنّ «البحيرة طالما كانت لنا، ولم تكن لهم قطّ... لم يكن هناك يهود شرق البحيرة». وهو لن يبقى في الحكم يوماً واحداً إذا ما وافق على ما يطلبه ياراك.

لم يكن هناك جدوى من المتابعة. فطلب منه الرئيس عدّة مرات الاستماع إلى العرض لكي يرى كل ما يستعدّ باراك فعله. لم يمضِ على العرض أكثر من عشر دقائق وها هو الأسد لا يريد أن يستمع إلى المزيد. هل كان يتصنّع؟ هل كان يحاول الحصول على اتفاق أفضل؟

كان من الصعب استنتاج ذلك. كان الرئيس كلينتون يضغط عليه، طالباً بالفعل التلطّف بالاستماع إليه.

بالنسبة إليّ، كنت مستعدّاً للخروج من الاجتماع، فقد شعرت أنّ سلوك الأسد علامة على عدم الاحترام التامّ للرئيس. ملت ثانية على مادلين وقلت، دعينا لا نرجوه الاستماع إلى عرضنا. لماذا على الرئيس أن يطلب منه البقاء للاستماع إلينا؟ ها نحن نعرض عليه كل ما يريد تقريباً. وقد سافر الرئيس للاجتماع به. ويبدو كأنّه يسدينا خدمة بالاجتماع إلينا. والمدهش أنّ الأسد لم يطرح حتى سؤالاً واحداً عن مقدار بُعد الخطّ عن البحيرة - فمن المستحيل أن تميّز إذا ما كان الخطّ يبعد 40 متراً أو 400 متر عن البحيرة بالنظر لمقياس الخريطة.

(*) كان خطّ 1923 يقع على بعد 10 أمتار خارج حدّ الماء في القطاع الشمالي الشرقيّ من البحيرة.

ومع ذلك لم يرد الأسد المتابعة. وعندما همست مادلين للرئيس أنّه ربما يجدر بنا عدم متابعة الاجتماع، أقنع الشرع الأسد أنّ عليه من باب المجاملة الاستماع إلى ما يريد الرئيس قوله. وافق الأسد على مضض ـ كما لو أنّه يسدينا خدمة.

لكنّ كل نقطة في العرض ـ حتى استعداد باراك قبول الاقتراح السوريّ بشأن حجم المناطق الأمنيّة، شريطة وجود نظام مراقبة منفعلة ـ أنتجت الردّ نفسه من الأسد: «لماذا نحتاج إلى ذلك»؟ بدا واضحاً أنّ الرئيس كلينتون غير مسرور حيث كان وجهه يحمرّ عندما يغضب. اقترح الشرع أنّ من الأفضل أن نأخذ استراحة وستقدّم وزيرة الخارجيّة وأنا تقريراً عن الحزمة.

بعد استراحة قصيرة، قدّمنا للشرع عرضاً مجملاً لما تبقّى من مواقف باراك. سأل الشرع إذا كان يمكن تقديم عرض الرئيس أمام الأسد كتابة. اعترضت على القيام بذلك. فقد قدّم باراك تنازلات مهمّة يمكن أن تعرّضه للانكشاف. وحتى لو لم تكن متطلّبات الحدّ الأدنى، فإنّها تستحقّ ما هو أفضل من الرفض التامّ. بل إنّ الأسد لم يكن راغباً في الاستماع إلى العرض، والآن يريده السوريّون مكتوباً. لقد راجعنا النقاط على مهل بحيث كان بوسع بثينة أن تسجّل كل شيء. إنّهم ليسوا بحاجة للحصول على ورقة تضفي طابعاً رسمياً على مواقف باراك. وافقت مادلين ورفضت طلب الشرع.

قبل الاجتماع ثانية مع الأسد، سألني الرئيس ماذا يسعنا أن نفعل أيضاً. قلت، «قليلاً جدّاً». «إنّه غير مهتمّ. إذا كان يتصنّع، فأمامنا فرصة واحدة أخيرة عندما تلتقي به ثانية. لكن عليك أن تبلغه أنّك أحضرت شيئاً من باراك. وأنت تعتبره مهمّاً جدّاً، بل حتى تاريخيًّا. وأنت لا تفهم لماذا رفض الرئيس الأسد ما أحضرته، لكن هناك شيء واضح: لن تقف في موقف تُحضر فيه شيئاً مهمّاً من باراك ولا تحصل على شيء من الأسد، بل يقال لك في الواقع إنّه ليس جيدًا بما فيه الكفاية، عد وأحضر إلينا المزيد من باراك».

عندما اجتمعنا ثانية مع الأسد، أعاد الرئيس صياغة ما اقترحت، مشدّداً على أنّه لا يمكن أن يوضع في موقف يعود بموجبه إلى باراك ليطلب المزيد. على الأسد أن يعطي شيئاً. كان الأسد لطيفاً لكنّه لم يلن، وعرض فقط النظر فيما قاله الرئيس. لم يكن سيحدث شيء هنا، ولم يكن سيحدث شيء الآن.

ليّن الرئيس كلامه في نهاية الاجتماع، وأبلغ الأسد بأنّه لن يفقد الأمل ويرجو ألا يفقده الأسد أيضاً. فقال الأسد إنّه لن يفقد الأمل وسيبقى ملتزماً بمسار السلام، لكن «هذا ليس المسار الصحيح».

لم يكن الأسد يريد إغلاق الأبواب، ولم يكن يبحث عن مواجهة، وهو بالطبع يريد دائماً من حيث المبدأ أن تقع التبعة على الجانب الآخر لا عليه. لذا لم يشأ أن ينتهي الاجتماع بمرارة مخافة أن أكون أنا من يخرج ويلوم السوريّين على فشل الاجتماع، فتقدّم نحوي بعد توديع الرئيس ووزيرة الخارجيّة وقال: «لطالما كانت علاقتنا وديّة». اعترفت بذلك، وقلت وستبقى كذلك. فلأسباب مختلفة لم أكن أنا أيضاً راغباً في إغلاق كل الأبواب. فقد عرفت الآن أنّ باراك يريد الانسحاب من لبنان من طرف واحد، وأردت أن يساهم الأسد في الحفاظ على الهدوء، لا أن تكون له مصلحة في أن تحترق الأرض خلف الإسرائيليّين أثناء انسحابهم. كان علينا الاعتراف بأننا لم نحقّق شيئاً هنا في جنيف، لكن يجب ألا نعلن عن وفاة هذا المسار.

أدهشني أمر واحد عندما توجّه الأسد نحوي. فقد أمسك بعضدي وبادلته الشيء نفسه. رغم أنّه لم يبدُ ضعيفاً، لاحظت أنني عندما أمسكت بعضده لم يكن هناك شيء - لا عضلات ولا دهن ولا جلد، بل عظم فقط. دهشت لأنّ التقارير عن تراجع صحّته يجب أن تكون صحيحة، وبهذه الطريقة الصغيرة والملحوظة كان بإمكاني أن أعرف بأنّه يتدهور بدنياً - وربما ليس أمامه وقت طويل للحياة.

العاقبة

ما من رئيس يحبّ أن يفشل اجتماع مصحوب بدعاية كبيرة. فكما كان يقول لنا الرئيس في الغالب، «الناس لا يدفعون لنا لكي نفشل». لقد كانت طريقته في القول إنّ الفشل قد لا يمكن اجتنابه وقد لا نكون مخطئين - بل إنّ الرأي العامّ قد يفهم أنّنا لم نكن مخطئين - لكن في النهاية كانت النتيجة الفشل. إنّ الشعب الأميركيّ يريد أن ينجح قادته، وهذا هو الأساس الذي يحكمون به عليهم.

كان الاجتماع في جنيف فاشلاً تحت الأضواء. وأيّاً يكن الاعتبار لدى الرئيس، كان من المرجّح أن يستغلّ أي شيء يمكن أن يقلّل من صورة الفشل. ولم يكن من المفاجئ عندما اتصل ليطلع باراك على ما دار بعد الاجتماع، وطلب باراك إيفادي إلى إسرائيل على الفور لمراجعة التفاصيل معه، رغم أنّه يشعر بالخيبة لعدم نجاح استراتيجيّته، أنّ الرئيس سارع إلى الموافقة على طلبه. فإذا لم يؤشّر ذلك على شيء فإنّه يشير إلى عدم انتهاء كل شيء وإلى أنّنا ما زلنا نعمل على المشكلة.

هناك بالطبع آخرون ممن كانوا قلقين بشأن الفشل. وعندما عدت إلى غرفتي في

الفندق، تلقّيت مكالمتين. الأولى من رئيس الوزراء اللبنانيّ الحريري، والثانية من الأمير بندر. وكل منهما يريد أن يعرف ما الذي حدث. وكنت صريحاً مع كل منهما. ارتبك كلاهما. فكل منهما كان يتوقّع حدوث اختراق، وكل منهما كان يريد حدوث اختراق.

في حالة الحريري، كان الاتفاق الإسرائيليّ السوريّ مفتاحاً لمستقبل مختلف للبنان. فالاتفاق على المدى القصير يضمن انسحاباً إسرائيليّاً سلميّاً من لبنان، وهو انسحاب لا يمكّن حزب الله من الزعم بأنّ الفضل يعود إليه في دفع إسرائيل إلى الخروج. وذلك يجعل حزب الله أقل قوّة في لبنان. وبمرور الوقت، سيجعل السلام بين سوريا وإسرائيل ولبنان وإسرائيل من الصعب تبرير التواجد السوريّ المستمرّ في لبنان. وحتى لو لزم وقت طويل لإنتاج ذلك، فإنّ نهاية النزاع ستتيح للبنان الاستفادة من إمكاناته الطبيعيّة لكي يعود مركزاً ماليّاً ثانية في الشرق الأوسط.

لم يكلّف بندر نفسه عناء التحيّة. وبدلاً من ذلك، كل ما سمعته عندما أمسكت بالهاتف هو «ما الذي حدث»؟ وبعد وصف الاجتماع، ناشدني بندر ألا نتخلّى عن المسار السوريّ. وكان جوابي، احصل على شيء من الأسد يمكننا العمل عليه. «الكرة في ملعبه».

عندما التقيت بباراك في اليوم التالي، عمدت إلى أن أكون واضحاً بشأن الأسد بحيث يكف عن ملاحقته وإهمال الفلسطينيّين. وأردته بالطبع أن يرى قيمة عدم قتل المسار السوريّ تماماً. فلم يكن لبنان وحده في بالي. كنت أعرف أنّ احتمال التوصّل إلى اتفاق مع سوريا يولّد دائماً تأثيراً على عرفات، ولم أكن أريده أن يعتقد بأنّه المباراة الوحيدة المتوفّرة. أخذ يتطلّع إلى الأمام مع أنّه كان مصاباً بالخيبة.

هل كان يمكن أن يُحدث شيء اختلافاً في جنيف؟ يقول بندر نعم؛ وأنا أقول لا. كان بندر يعتقد أنّ ثمة سوء فهم أنتج ما أنتجه في جنيف. فقد كان الأسد يتوقّع أن تلبّى احتياجاته مثلما حدّدها، ويعتقد بندر أن الأسد توقف عن العمل عندما وجد أنّ الرئيس لم يُحضر معه ما كان ينتظره من باراك.

مع أنّني أشكّ في وجود سوء فهم (مع بندر على الأقل)، لا يمكن أن يبرّر ذلك سلوك الأسد في جنيف. لا يمكنني أن أفسّر اعتراض الأسد على نقطة الرئيس الأولى. كيف يمكن لـ «الحدود المتفق عليها بشكل مشترك» على أساس خطّ 4 حزيران/يونيو أن تكون مشكلة؟ ولماذا لم يسأل الأسد قطّ عن عرض الشريط خارج البحيرة؟ ماذا لو كان عرضه 40 أو 70 متراً؟ الأسد ليس من النوع الذي يفترض أنّه سيحصل على كل ما يريد دون مزيد من النقاش. وكان باراك محقّاً بأن يفترض أنّه ستكون هناك مرحلة أخيرة من المقايضة في

جنيف، ولا شكّ في أنّ كل شيء يتعلّق بتجربة الأسد وعقليّته يجعله يعتقد ذلك ويعمل بموجبه أيضاً.

لا، لقد حسم الأسد رأيه قبل المجيء إلى جنيف بأنّ الوقت الآن ليس وقت التوصّل إلى اتفاق. وحتى لو انسحب باراك من لبنان من جانب واحد، لن تفقد إسرائيل اهتمامها في عقد اتفاق مع سوريا في وقت ما. فذلك يمكن أن ينتظر. بالنسبة إلى الأسد، كان هناك شيء أساسيّ أكثر يجب التعامل معه. لقد كان منشغلاً بأمر خلافته. ولم يكن يملك من الصحة ما يجعله يتعامل مع أكثر من قضيّة واحدة. وتدبير الخلافة يتطلّب الكثير من الجهد. وقد رفع ما رآه من باراك من «خيانة» في شفاردزتاون تكلفة عقد الاتفاق. فانتقاد الشرع غير المسبوق من قبل اتحاد الكتّاب بعد أن تسرّبت مسوّدة شفاردزتاون أعلم الأسد بأنّ الاتفاق مع إسرائيل شديد الخطورة الآن.

رغم أنّه لم يكن في عجلة للتوجّه إلى جنيف، فإنّ الاجتماع المصحوب بدعاية كبيرة مع الرئيس يمكن أن يكون مفيداً في مسألة الخلافة. فسوف يشير إلى المسؤولين عن انتقاد الشرع بأنّ الأسد مستعدّ للوقوف في وجه رئيس الولايات المتحدة دون أن يقبل بالتسوية على المصالح السوريّة الحيويّة. وهو لن يعقد اتفاقاً ليجنّب ابنه عقده لاحقاً. وأعتقد أنّ الرئيس الأسد وجد أنّ الانتقاد جاء من عناصر قويّة في طائفته، عناصر لهم أهميّة في الخلافة.

كانت لحظة الاتفاق قائمة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، عندما كان الأسد يريد التحرك. لقد كان مستعدّاً في تلك اللحظة، ولم تبرز شكوكه ومخاوفه وحتى ضعفه الذي طرأ عند تدهور صحّته إلا لاحقاً وأدّت إلى فشل الاتفاق. وقد أخبرني أمنون شاحاك في صيف 2002 بأنّ الشرق الأوسط تغيّر يوم تسلّم باراك دون أن نعلم نتائج استطلاع آراء جعل عقد الاتفاق مع سوريا أكثر إثارة للمشاكل مما كنّا نعتقد. وفي ذلك الوقت قرّر باراك التشدّد في شفاردزتاون بصرف النظر عن التحرّكات السوريّة. في ذلك الوقت ربما فُقد الاتفاق - ومعه فرصة انسحاب إسرائيل من لبنان كجزء من الاتفاق، لا كأنّه بضغط من حزب الله وتهديداته.

لم يكن الحظّ وحسن التقادير جزءاً من صنع السلام في الشرق الأوسط. ويبدو أنّ الأسوأ يحدث دائماً بين العرب والإسرائيليّين. بل حتى عندما تبدو الظروف مؤاتية لصنع الاتفاق، لا حاجة إلى الكثير للتدخّل وإحباط أفضل الخطط والاستراتيجيّات الموضوعة. هل كانت الأحداث تغيّرت لو لم يعتقد باراك في الشهرين الأولين من حكمه بأنّه ليس بحاجة

إلى القبول بمبدأ الانسحاب إلى خطّ 4 حزيران/يونيو؟ وهل كان التوصّل إلى اتفاق ممكناً لو لم يمرض الشرع ويبتعد بعد ذلك عن مهامّه لمدّة شهرين في خريف عام 1999؟ وهل كان باراك تصرّف بشكل مختلف لو عرف مقدار صغر نافذة الفرص المؤاتية مع الأسد؟

إنّ مما يؤسف له أنّ تاريخ صنع السلام، وبخاصّة بين إسرائيل وسوريا، يوحي بأنّ الفرص خاطفة وهشّة. ومن السهل أن تضيع. فبعد اغتيال رابين، كان هناك فرصة. لم يكن الأسد يريد التحرّك بسرعة، لكنّ المحادثات الأصليّة في مزرعة واي ريفر بدت واعدة جداً. ولولا تفجيرات حماس الأربعة في إسرائيل في تسعة أيام في سنة 1996، لحدث اتفاق في سنة الانتخابات. ولولا خوف باراك لكان عقد اتفاق في كانون الثاني/يناير 2000. ولولا تغيّر أفكار الأسد بشأن متطلّبات الخلافة لحدث اتفاق في آذار/مارس أو نيسان/أبريل من العام نفسه.

ربّ من يسأل لماذا من السهل جدّاً إبطال الفرص ومن الصعب جدّاً استغلالها؟ ربما لأنّ أسس صنع السلام تبقى ناقصة. بالنسبة للقادة العرب - ولم يجسّد أيّ منهم هذا الموقف بشكل أكثر وضوحاً من الأسد - السلام منّة لا ضرورة؛ السلام هو غياب الحرب، لا مصالحة مع عدوّ سابق. فنظراً لأنّ القادة العرب لم يبذلوا أي جهد قطّ لإعداد جماهيرهم من أجل السلام الذي يتطلّب قبولاً حقيقياً بإسرائيل، وتسوية أقل بكثير، من السهل أن يُدفعوا إلى اتخاذ موقف دفاعي باتهامهم بأنّهم تخلّوا عن حقوقهم عند التسوية مع إسرائيل. وبطريقة ما، تضمن التسوية التي تنطوي على تنازل عن بعض المطالب توجيه اتهامات بالخيانة. ومَنْ مِن القادة الذين لا يشعرون بالأمان مستعدّ للمخاطرة بتوجيه هذه التهمة إليه؟

لا يفتقر القادة الإسرائيليّون إلى الشرعيّة. لكنّهم أيضاً وجدوا أنّ من الأسهل عدم مصارحة الجماهير بشأن ما يتطلّبه عقد اتفاقات مع شركائهم العرب المفترضين. ويُحسب لباراك أنّه جهد أكثر من سابقيه لتكييف الرأي العامّ. لكن على غرارهم، فإنّ الخوف من خسارة التأييد الضروريّ، والتخلّي عن «أوراقه» في المفاوضات، والتنازل الذي لا يثمر عن خطوات لا يمكن التراجع عنها في المقابل، دفعه إلى الإحجام.

حتى لو أراد الجانبان السلام، يستطيع المعارضون أن يخلقوا الظروف التي يصعب فيها الدفاع عن سياسة صنع السلام. فأعمال العنف التي تُبرز رفض وجود إسرائيل نفسها، تقوّض القوّة السياسيّة لأي حكومة إسرائيليّة على تقديم تنازلات. وفي الجانب العربيّ، فإنّ غياب التنازلات الإسرائيليّة الواضحة - وهي المؤلمة حقّاً في إسرائيل - أو

الردود الإسرائيليّة القاسية على أعمال الإرهاب والعنف تعطي القادة العرب الأسباب التي تجعلهم ينفرون من اتخاذ الخطوات الضروريّة. وبغياب القادة الأبطال في الجانب العربيّ، من الصعب تجاوز العتبة وولوج السلام ومن الأسهل كثيراً الإحجام. وفي النهاية توفّي الأسد. فهل يكون عرفات مختلفاً؟

المحتويات

شخصيات ورد ذكرها في الكتاب (بالترتيب الأبجدي) 5

تمهيد 25

الفصل الأول: لماذا يرى الإسرائيليون والعرب والفلسطينيون العالم بالشكل الذي يرونه فيه؟ 40

الفصل الثاني: الطريق إلى مدريد 78

الفصل الثالث: رابين، انتقال الرئاسة، الجيب السوري وأوسلو 131

الفصل الرابع: من أوسلو إلى السلطة الفلسطينية 173

الفصل الخامس: تطوّر المفاوضات على المسار السوري 192

الفصل السادس: الملك حسين يُكمل مسيرة جده 225

الفصل السابع: الاتفاق الانتقالي 255

الفصل الثامن: اغتيال رابين: هل تلد المأساة فرصة سانحة؟ 282

الفصل التاسع: هل الأسد أهلٌ لها؟ 291

الفصل العاشر: هل يُمكن إنقاذ عملية السلام؟ 328

الفصل الحادي عشر: بيبي يفوز: فهل يخسر السلام؟ 340

الفصل الثاني عشر: مكوك لا ينتهي لأجل الخليل 356

الفصل الثالث عشر: محاولة أخيرة لتسوية مشكلة الخليل 386

الفصل الرابع عشر: من الاختراق إلى الاستعصاء 424

الفصل الخامس عشر: حل الـ 13 بالمئة 456

الفصل السادس عشر: التمهيد لقمة واي ريفر 519

الفصل السابع عشر: قمّة واي 540

الفصل الثامن عشر: بيبي يستسلم لليمين ويخسر الرأي العامّ الإسرائيليّ 592
الفصل التاسع عشر: آمال عظام لباراك 630
الفصل العشرون: «سوريا هي أولويّتي» 645
الفصل الحادي والعشرون: مفاجأة الأسد 676
الفصل الثاني والعشرون: صعود الاتفاق الإسرائيليّ السوريّ وسقوطه 691
الفصل الثالث والعشرون: من الجمود إلى كمب ديفيد 739
الفصل الرابع والعشرون: قمّة كمب ديفيد 807
الفصل الخامس والعشرون: حل العقدة ـ من كمب ديفيد إلى الانتفاضة إلى أفكار كلينتون 876
الفصل السادس والعشرون: التعلّم من دروس الماضي وتطبيقها في المستقبل 932
الخاتمة 957

دنيس روس

السَّلامُ المَفْقُودُ

خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط

دار الكتاب العربي

الفصل الثالث والعشرون

من الجمود إلى كمب ديفيد

كان انشغال باراك في التوصّل إلى اتفاق مع سوريا يجعله غير راغب في كشف نفسه مع الفلسطينيّين في الوقت نفسه. ولم يكن يعرف مقدار ما يستطيع الشعب الإسرائيليّ استيعابه، وكان متردّداً في الالتزام بأي شيء مع الفلسطينيّين يطيح بقاعدته السياسيّة للتوصّل إلى اتفاق مع سوريا. وقد اختار متعمّداً العمل ببطء مع الفلسطينيّين، فانتظر شهرين تقريباً بعد اتفاقيّة شرم الشيخ لتعيين مفاوض، صديقي عوديد عيران، وقاوم جهودي للحصول على موافقته على إنشاء قناة خلفيّة مع الفلسطينيّين لاستكشاف الفرص المحتملة بشأن الوضع الدائم. وفي حين كان يعلن عن نيّته التوصّل إلى اتفاق إطار مع الفلسطينيّين بشأن الوضع النهائيّ، إلا أنّه لم يمنح أي شخص في جانبه التفويض بتقديم أفكار جديّة لصياغة مثل هذا الاتفاق.

من الإنصاف القول إنّ إسرائيل لا تستطيع التفاوض مع نفسها. ربما يشتكي الفلسطينيّون من أنّ باراك لا يريد التفاوض، لكنّهم لم يتبنّوا أي شيء سوى المواقف القصوى حتى في المناقشات الهادئة التي كان يجريها عوديد مع نظيره ياسر عبد ربه. ومع ذلك وضعت مفاوضات الوضع الدائم على السكّة في كانون الثاني/يناير بفضل جهود عوديد. غير أنّها كانت في مرحلة أوليّة غير مكتملة، واتضح إلى حدّ كبير تعذّر التوصّل إلى اتفاق إطار بشأن الوضع الدائم في التاريخ المستهدف، وهو 31 كانون الثاني/يناير.

وفجأة لم يعد باراك للأسف راغباً في الحديث عما إذا كان سينفّذ آخر مراحل إعادة الانتشار المتفق عليها في واي أو متى - مع أنّه التزم بتنفيذ المرحلة الأخيرة من مراحل إعادة الانتشار بحلول 15 شباط/فبراير، بصرف النظر عما إذا تمّ التوصّل إلى اتفاق إطار أم لا. وكانت آخر إعادة انتشار تشمل نقل 6,1 بالمئة من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ). وبهذه النسبة الإضافيّة يصبح 18,2 من الضفّة الغربيّة خاضعاً للسيطرة الفلسطينيّة التامّة. ولأنّ باراك يعلم أنّنا مستاؤون من تردّده في عمل الكثير على المسار الفلسطينيّ -

وبخاصّة بعد أدائه في شفاردزتاون ـ فقد قرّر عقد اجتماع شخصيّ مع عرفات. لم يكن مستعدّاً بعد لتقديم التزامات بشأن قضايا الوضع الدائم، لكنّ عرفات لم يكن كذلك أيضاً. وبدلاً من ذلك، وجد أنّ من المناسب إبلاغ عرفات بأنّه سينفّذ نسبة 6,1 بالمئة، لعلمه أنّ التواريخ المستهدفة الأخيرة لاتفاقيّة شرم الشيخ توشك أن تحلّ.

كان عرفات يريد مثل هذا الاجتماع أيضاً. فبعد بلير هاوس وشفاردزتاون، كان الفلسطينيّون يعاملون على أنّهم مشهد ثانويّ. ولذلك سعى عرفات إلى رمز جديد لكي يظهر أنّ الفلسطينيّين يكسبون ـ أو على الأقل ما يحقّقه لهم من مكاسب. وفي الاجتماع تقدّم من باراك بطلب شخصيّ لكي يضمّ ثلاث قرى في محيط القدس إلى نسبة 6,1 بالمئة التي ستصبح جزءاً من المنطقة (أ). وهذه القرى ـ أبو ديس والعيزريّة والرام ـ تجاور الحدود البلديّة للقدس الشرقيّة وتقع في المنطقة (ب). ومن أبو ديس يستطيع المرء أن يشاهد قبّة الصخرة الذهبيّة في مدينة القدس القديمة. وأوضح عرفات بأنّ ذلك مهمّ له بشكل شخصيّ، ومع أنّ باراك كان حريصاً على عدم تقديم وعد بذلك، إلا أنّه قال إنّه يدرك أنّ ذلك يهمّ رئيس السلطة.

ربما لم يكن عرفات يتوقّع الحصول على القرى الثلاث، لكن نظراً لطريقة طلبه وردّ باراك، فقد توقّع دون شكّ الحصول على واحدة من هذه القرى «المجاورة للقدس» على الأقلّ. وعلى النقيض من ذلك، قرّر باراك، لعلمه أنّه لم يقدّم أي التزامات، أنّ تقديم هذه القرى الثلاث أمرٌ ينطوي على مخاطر سياسيّة كبيرة (كان يخشى، ليس من دون أساس، من أن يتهم بأنّه مستعدّ لتقسيم القدس ـ وفي النهاية، إذا كان مستعدّاً لانتقال القرى التي تحدّ القدس إلى مناطق (أ) الآن، فلن يكون لديه شيء آخر يعطيه في اتفاق الوضع الدائم إلا القدس الشرقيّة العربيّة).

لو أنّ باراك أبلغ عرفات سرّاً لماذا لا يستطيع النزول عند طلبه الآن، لكان عرفات قبل تفسيره على مضض ـ وسعى لكسب شيء آخر في المقابل. لكنّ عرفات لم يعلم بقرار باراك إلا من خلال وسائل الإعلام. شعر عرفات الآن بالإحراج. فهو لم يثر طلبه القرى علناً، واعتبر الأمر بمثابة صفعة على وجهه مصمّمة لوضعه في موقف سيئ من أجل مصلحة باراك.

تصلّبت الآن المواقف في كل جانب. باراك يرفض نقل القرى الثلاث، وعرفات يصرّ عليها، ويعلن بوضوح بأنّه لن يقبل إعادة الانتشار من 6,1 بالمئة إذا لم تشمل هذه القرى.

لم يكن الأمر بالضرورة مناورة من قبل عرفات. فقد كان يعتقد حقّاً أنّ باراك لا يهتمّ

إلا بسوريا، وأنّه يعتبره أمراً مسلّماً به. لذا يريد عرفات أن يثبت أنّه لا يمكن تجاهله. لذا علّق المفاوضات مع الإسرائيليّين عندما انقضت تواريخ شرم الشيخ.

وضع ذلك باراك تحت ضغط في إسرائيل. فمتابعة المسار السوريّ لا تحظى بشعبيّة. ومعظم المشاركين في ائتلاف باراك يعتقدون أنّ من المهمّ التوصّل إلى اتفاق مع الفلسطينيّين أوّلاً ـ وهو موضوع شدّدت عليه لقاءاتهم مع الفلسطينيّين باستمرار. وكان لا بدّ أن يخلق تعليق المفاوضات مشكلة لباراك.

في هذا الوقت، سعى شاؤول موفاز، رئيس أركان الجيش الإسرائيليّ، وعامي أيالون، رئيس الشين بيت، كل على حدة، إلى إقناعي بالتخلّي عن مساعي التوصّل إلى سلام مع سوريا وتشديد جهودنا على التوصّل إلى اتفاق مع الفلسطينيّين ـ وإقناع باراك بأهميّة ذلك.

وقد رأى كلاهما أنّه لا يوجد دعم للاتفاق مع سوريا. وكان كل منهما يعتقد بأنّ الجمهور الإسرائيليّ يرى الفلسطينيّين كشركاء وسيدعم تقديم تنازلات كبيرة إليهم. وكلاهما كان يخشى من أن تؤدّي الإحباطات الفلسطينيّة في مرحلة ما، وبخاصّة في الشارع بشأن الفساد في السلطة الفلسطينيّة وفشل أوسلو في إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ، إلى الغليان واندلاع العنف. وعندما يحدث ذلك، سيتلاشى دعم الجمهور الإسرائيليّ للتوصّل إلى اتفاق مع الفلسطينيّين.

لم يكن سماع ذلك من عامي مفاجأة، فقد كان حزيناً لتركيز باراك على السوريّين على حساب الفلسطينيّين في الأشهر القليلة الأخيرة. لكنّ موفاز كان بمثابة مفاجأة كبيرة. فقبل شهرين، عندما كان في زيارة إلى واشنطن في أواخر كانون الأول/ديسمبر، تناولنا الغداء معاً وناشدني بشكل عاطفي إنجاز الاتفاق مع سوريا على الفور. وها هو الآن مقتنع بأنّ التوصّل إلى اتفاق مع سوريا سيمزّق البلد. سألته، «ألا يمزّقها الاتفاق بشأن القدس والحدود واللاجئين»؟ لم يلن موفاز وأجابني بأنّ الإسرائيليّين يؤمنون بأنّ الفلسطينيّين يريدون العيش بسلام وأنّهم مستعدّون لإنهاء النزاع. لكن إذا اندلعت أعمال عنف طويلة مع الفلسطينيّين ـ وستقع إذا لم يتمّ الاتفاق قريباً ـ «فسنفقد القدرة على الاتفاق مع الفلسطينيّين وستضيع فرصة تاريخيّة»(*). وبما أنّني كنت أسمع الرسالة نفسها عن أكبر

(*) بالعودة إلى الوراء، تنبّأ كل من أيالون وموفاز بحدوث الانتفاضة الثانية وعواقبها؛ ومن المثير للاهتمام في ذلك الوقت أنّهما ظنّا أنّ عرفات يريد التوصّل إلى اتفاق.

مسؤولين عن الأمن في إسرائيل، تساءلت لماذا يمكنني النجاح مع باراك حيث فشلا. وقال الرجلان ببساطة، ربما يستمع إليك، إنّه لا يستمع إلينا.

لم أكن أكثر نجاحاً مع باراك منهما. فقد كان مشدوداً إلى مخاطر الانسحاب من لبنان بدون اتفاق مع سوريا، ومصمّماً على معرفة إذا ما كان يمكن تحقيق هذا الاتفاق قبل عمل أي شيء آخر.

في أواخر شباط/فبراير، بعدما قضيت تسعة أيام في المنطقة وأوضحت أنّ الرئيس كلينتون لن يجتمع بالأسد إذا كانت الأمور عالقة مع الفلسطينيّين، كان لا يزال عليّ أن أوفّق بين بعض الحقائق. باراك لا يريد نقل القرى كجزء من الـ 6,1 بالمئة. ومع ذلك، عرفات بحاجة إليها ليظهر أنّ بوسعه الحصول على القرى ولو جزئياً (بالنسبة لعرفات، كان دافعه الأكبر الحاجة إلى أن يثبت أنّه، على حدّ تعبيره، ليس «عبداً عند باراك» وليس عليه الموافقة على إملاءات باراك). كان ذلك في الحسبان عندما قدّمت حلاً من شعبتين إلى باراك. أولاً، اعرض نقل إحدى قرى «القدس» الثلاث في تاريخ محدّد كدفعة مقدّمة على إعادة الانتشار الثالثة، لا كجزء من آخر مراحل إعادة الانتشار وفقاً لاتفاق واي. ثانياً، اعرض على الفلسطينيّين مناطق مجموعها 10 بالمئة ودعهم ينتقون الـ 6,1 بالمئة التي يفضّلون لتنفيذ إعادة الانتشار بموجب واي.

ربما لأنّ هذا كان لقاءنا الأخير قبل أن أعود إلى واشنطن وكان بحاجة لي لكي أفيد بأنّه يقوم بما عليه للتغلّب على الجمود، استجاب باراك بشكل مناسب للفكرتين. وكان لديّ في هذه المرحلة ما يدعوني للاعتقاد بأنّ الفلسطينيّين سيقبلون فكرة الدفعة المسبقة.

كنت قد اجتمعت، في وقت مبكّر من اليوم، مع محمد دحلان ومحمد رشيد وصائب عريقات وياسر عبد ربه على الغداء. وعلى غرار عرفات، شعروا بأنّ على باراك أن يدرك بأنّه لا يمكن تجاهل الفلسطينيّين. وفي الوقت نفسه كانوا يخشون من عواقب استمرار الجمود على مسارهم. وكانوا مقتنعين بأنّ الأسد سيعقد اتفاقاً مع الإسرائيليّين، وعندما يتمّ ذلك، سيدّعي باراك بأنّه لا يستطيع التصرّف مع الفلسطينيّين بشكل مماثل. وكما قال صائب، «ستقنعون بمقولته إنّ الجمهور الإسرائيليّ لا يمكنه استيعاب تنازلات وجوديّة للفلسطينيّين بعد التخلّي عن مرتفعات الجولان. علينا كسر الجمود والتوصّل إلى اتفاق عما قريب». كان من الواضح هنا أنّ لديّ بعض التأثير، فاستخدمته قائلاً، «لن يدخل باراك قرية في الـ 6,1 بالمئة، لذا لا تطلبوا منّي أن أحصل لكم على ذلك. لكن إذا أردتم أن تكونوا خلّاقين في التعامل مع القرى لاحقاً، وإذا كنتم تريدون موعداً ثابتاً لتنفيذ إعادة الانتشار

الثالثة، وإذا أردتم تحريك القضايا الأخرى مثل الأموال والممر الآمن، قدّموا شيئاً للعمل به».

وقد فعل محمد رشيد ذلك. فقد أخذني هو ومحمد دحلان جانباً واقترحا «دفعة مسبقة» على إعادة الانتشار الثالثة. فذلك يبيّن بأنّ إعادة الانتشار الثالثة ستنفّذ ـ وهو أمر يحتاج عرفات إلى معرفته وإلى تسويقه. ورأى رشيد أنّه ليس على باراك إعادة القرى كجزء من الـ 6,1 بالمئة. راقتني الفكرة وقلت سأرى إذا كنت أستطيع إقناع باراك بذلك.

طلبت من جمال البقاء والعمل مع الفلسطينيّين على حزمة يمكن الاتفاق عليها. وقبل أن أغادر اتصلت بدحلان وأبلغته بأنّني سأضغط على باراك، لكن عليه أن يقوم بما يجب عليه أيضاً إذا أرادني المساعدة في إنهاء الاتفاق.

اتصلت بيوسي غينوسار لإبلاغه بأنّ باراك قبل اقتراحي المكوّن من شعبتين. وكنت أنا ويوسي نعمل معاً عن كثب على فكرة حزمة الاتفاق. كنّا نعمل بشكل متوازٍ مع دحلان ورشيد ونطلع بعضنا بعضاً على اجتماعنا مع باراك وعرفات. كان يوسي ينقل رسائل باراك إلى عرفات، لكنّه لم يكن من الأشخاص الذين ينقلون الرسائل فحسب. فقد حاول أيضاً إقناع باراك بتفهّم احتياجات عرفات، وأن يتفهّم عرفات مشاكل باراك. لم يكن راضياً عن طريقة معاملة باراك لعرفات، وقد أبلغه ذلك. لكنّه كان قلقاً من مبالغة عرفات في المخاطرة، وأبلغه ذلك. والأهمّ من ذلك أنّه شعر بضرورة إصلاح العلاقة بين باراك وعرفات. فبدون ذلك، يتعذّر عمل أي شيء، وكان يرى أنّ نقطة البداية هي عمل شيء بشأن القرى والـ 6,1 بالمئة.

لم يكن من المفاجئ أن يسرّ يوسي بقبول باراك فكرتي المكوّنة من شعبتين: «سأذهب يا دنيس إلى العمل الآن لوضع حزمة من التفاهمات بحيث يمكننا أن نلقي هذه المشكلة وراء ظهرنا». فطلبت منه أن يبقى على اتصال مع جمال وأبلغته بأنّني سأعود عما قريب.

لم أتحدّث إلى يوسي غينوسار لمدّة ست وثلاثين ساعة. وفي تلك الأثناء توصّل إلى مقاربة اكثر طموحاً مما كان يجول في ذهني ـ ولعله استغلّ رغبة باراك في إظهار أنّ كل شيء على ما يرام مع الفلسطينيّين بحيث لا نحجم بشأن اجتماع كلينتون ـ الأسد. وأيّاً تكن الأسباب، كان باراك الآن راغباً، وفقاً ليوسي، في تنفيذ حزمة كاملة تشمل القرى الثلاث: تُنقل قريتان في 23 نيسان/أبريل وتنقل الأخيرة في 23 أيار/مايو. وسيكون 23 أيار/مايو التاريخ المستهدف الجديد لاتفاقيّة إطار للوضع الدائم. وسيكون 23 حزيران/يونيو تاريخاً

جديداً لتنفيذ إعادة الانتشار الثالثة، وستنفّذ حتى لو لم يتمّ التوصّل إلى اتفاقيّة إطار للوضع الدائم في 23 أيار/مايو. وستنتقى نسبة الـ 6,1 بالمئة من منطقة تبلغ مساحتها 13 بالمئة لا 10 بالمئة كما اقترحت. وسيتمّ التوصّل إلى تفاهمات بشأن الممر الآمن والسجناء وضريبة الشراء.

لكن كان هناك ممسك: يجب أن تبقى التفاهمات بشأن القرى سريّة. وإذا ما تسرّبت فلن يمضي باراك قدماً بشأنها.

كانت الحزمة عظيمة، لكن لم تكن السريّة بشأن القرى مفهومة عندي. كيف يبقي عرفات على سرّيّتها؟ فالقرى الثلاث هي سبب الجمود الحاليّ. وسألت أليس من الأفضل نقل قرية واحدة وتنفيذ ذلك بصورة علنيّة؟ ثم أشرت إلى أنّه سيكون بوسع عرفات تفسير سبب استئنافه المفاوضات. فردّ يوسي، «تمّ الاتفاق على ذلك بين القائدين، وهما مرتاحان إليه، وسيحميه عرفات». وأوضح أنّه ليس هناك بين الفلسطينيّين من يعرف بأمر القرى سوى دحلان ورشيد، وقد لعبا دوراً فاعلاً في قبول عرفات به. وتابع يوسي قائلاً، «صدّقني لن يبلغ عرفات أحداً في جانبه، لا صائب ولا ياسر ولا أي أحد آخر. «الختيار»(*) موافق عليه وباراك يريد أن يتمّ الأمر بهذه الطريقة».

كانت لا تزال لديّ شكوكي، لكنّ جمال أكّد لي رواية يوسي، وبخاصّة فيما يتعلّق بدور دحلان ورشيد في هذه التفاهمات. لكنّه أفاد أيضاً بأنّ دحلان أثار مطلبين. أولاً، هل يمكنني الاجتماع بعرفات وتقديم ضمانات أميركيّة بأنّ باراك سيفي بكل عناصر الحزمة؟ ثانيا، هل يمكنني إقناع باراك بنقل القرية الأولى قبل 23 نيسان/أبريل؟

كان جمال قد أبلغ دحلان أنّ عليه الرجوع إليّ أولاً، وأنّ المطلب الثاني جنون. فقد كان يوسي واضحاً بأنّ هذا هو أفضل ما يمكن عمله. ومن جهتي لم أكن مستعدّاً لتقديم ضمانة دون أن أعرف بشكل مباشر من باراك بأنّه سينفّذ كل الخطوات ودون أن يعلم أنّ عرفات يسعى للحصول على ضمانتنا بأنّه سيفعل ذلك. أما بشأن الثاني، فسوف أسأل باراك. وعندما تحدّثت إلى باراك، قال إنّه سيفعل ما تدعوه إليه الحزمة ولا مانع لديه إذا ضمن الرئيس ذلك لعرفات. وهو لن يستطيع تقديم موعد 23 نيسان/أبريل لأنّه سيكون عيد الفصح اليهوديّ، وسيكون أعضاء الأحزاب الدينيّة في القدس لقضاء الإجازة، ونقل إحدى

(*) غالباً ما يشير يوسي إلى عرفات في محادثاتنا بلفظة «الختيار». وهذا هو اللقب الذي اعتاد الفلسطينيّون الإشارة إلى عرفات به. المترجم.

القرى فيما هم موجودون هناك سيحدث مشكلة سياسيّة كبيرة. «لا مجال لذلك البتة». أبلغت دحلان بذلك فشكرني على المحاولة.

رجعت إلى إسرائيل بعد ظهر يوم 7 آذار/مارس. كان باراك يريد عقد لقاء مغلق مع عرفات لوضع اللمسات الأخيرة على حزمة التفاهمات بصورة مباشرة. وكان عرفات يريدني أن أكون موجوداً سعياً لوجود شاهد على الحزمة وعلى أمل أن أعلن بأنّ المفاوضات ستستأنف. ومن خلال يوسي وجمال ودحلان، رتّبنا أن يلتقي باراك وعرفات على انفراد في تلك الليلة، وأن يتصل الرئيس بعرفات ليضمن له التزام باراك بشأن تفاصيل الحزمة عندما أعود إلى واشنطن، وأن نعقد اجتماعاً ثلاثيّاً في اليوم التالي في رام الله أُعلن فيه عن استئناف المحادثات.

فيما كان باراك وعرفات مجتمعين، تناولت أنا وجمال العشاء في القدس الشرقيّة مع محمد دحلان ومحمد رشيد. كنّا في جوّ احتفال ذاتي. فقد عملنا مع يوسي كفريق وتغلّبنا على عقبة خطيرة. وقد رأى دحلان ورشيد في ذلك نموذجاً للتعامل مع الأزمات المحتومة في محادثات الوضع الدائم. غير أنّني كنت لا أزال منزعجاً بشأن سريّة القرى. كيف سيعاملان مع صائب وياسر والآخرين المحيطين بعرفات؟ لم يكونا قلقين لذلك الأمر، سيبلغهم عرفات بأنّه مقتنع بالتفاهم - ولن يكون من مصلحة الفلسطينيّين أن يقول أكثر من ذلك. لم أقتنع بذلك بحكم معرفتي بصائب (وعندما رأيت صائب بمفرده في اليوم التالي، جرّب الخدعة الصحفيّة التقليديّة معي، قائلاً إنّه عرف بأنّ إحدى القرى ستنقل في 23 أيار/مايو - وانتظر لكي أؤكّد له ذلك. فأجبت، «لن أكذب عليك يا صائب، لذا لن أعلّق». فقال صائب «حسناً»، ولم يثر هذا الموضوع ثانية).

سيكون اجتماع اليوم التالي اجتماعاً أولاً من نوعه. فلم يسبق من قبل أن عقد اجتماع علنيّ بين رئيس وزراء إسرائيليّ وعرفات في الضفة الغربيّة. وكان ذلك بالنسبة إلى عرفات فرصة لكي يعاود اجتذاب الاهتمام الإعلاميّ. لكنّ الأمر كان أكبر من ذلك. لقد كانت لحظة فخار واعتراف. فرئيس الوزراء الإسرائيليّ قادم ليلتقي به في مدينة فلسطينيّة، في ملعبه، لا تحت غطاء الليل، ودون ستار من السريّة وليس في مرفق أمنيّ، بل في العلن. عُقد الاجتماع في فندق غراند باراك برام الله. ولم يمرّ بالطبع دون هزّة.

كنت جالساً مع باراك في منزله بالقدس قبل الذهاب إلى الاجتماع عندما اندفع داني ياطوم إلى الغرفة قائلاً إنّ الطريق إلى الفندق والفندق نفسه مزيّنان بالأعلام الفلسطينيّة. فسألت، «وماذا تنتظرون أن يفعلوا. إنّ ذلك أمر مهمّ بالنسبة إليهم».

كان من الخطأ قول ذلك. فطبيعة الواقع ذو المجموع الصفريّ لا تزال جزءاً من غريزة باراك. إذا كان ذلك أمراً مهمّاً بالنسبة إليهم، فهو ليس جيّداً بالنسبة إليه.

«لن يكون هناك أعلام وإلا لن أذهب. لن أسمح بأن أبدو كأنّي ذاهب إلى دولة فلسطينيّة للاحتفال». وبحكم معرفتي بشخصيّة باراك، كنت أعلم بأنّني إذا ناقشته في ذلك الآن فسوف يتشبّث برأيه. وبدلاً من ذلك طلبت من جمال الذي ينتظر خارج مكتب باراك أن يتصل بمحمد دحلان أو أبو ردينة ويبلغهما بأنّه يجب إنزال الأعلام. اتصل بهما جمال ووافقا على مضض ـ معتقدين وفقاً لتعبير دحلان بأنّ ذلك «هراء».

وللتحقّق من إنزال الأعلام، أجرى داني اتصالاً وأفاد بوجود علم واحد في بهو الفندق. عاود جمال الاتصال بدحلان الذي صرخ قائلاً إنّ العلم الوحيد المتبقّي هو علم بحجم إنشين خلف نضد الاستقبال وأنّه لن يزال من مكانه. «واللعنة على الإسرائيليّين إذا لم يريدوا القدوم».

أبلغت باراك بأنّ الأعلام قد أنزلت وأنّ العلم الوحيد المتبقّي علم حجمه إنشان مثبت بعود، وسيكون سخيفاً إذا كان ذلك سبب عدم ذهابه. وغادرت ذاهباً إلى الاجتماع وأنا أتوقّع أن أراه هناك. وهكذا انتهت أزمتنا الصغيرة ووصل باراك إلى رام الله قبل أن أصل.

كان عرفات قد رحّب بباراك، فخرج لاستقبالي. كان باشّاً ولا شيء يمكن أن يعكّر مزاجه اليوم. وفيما كنّا نسير عبر البهو، نظرت خلسة إلى العلم الصغير ـ وهو من النوع الذي يلوّح به طفل صغير. بدأت أضحك، فابتسم عرفات ردّاً على ضحكي وأمسك بيدي قائلاً، «إنّه يوم طيّب».

مضى كل شيء بسلاسة في الاجتماع. وبعد ذلك استضاف عرفات وفودنا الثلاثة على مائدة الغداء. وكنت أجلس بين عرفات وباراك، وفي إحدى اللحظات أسررت إلى عرفات بأنّ من المنتظر أن يلتقي الرئيس بالأسد قريباً. لم أكن أشأ أن يعلم عرفات بذلك من إعلان عامّ بعد أن أغادر المنطقة. وكنت أريده أن يعلم بأنّني آتمنه على أسرارنا وأنّني أنتظر منه الاحتفاظ بهذه الأسرار. وأبلغته بأنّ لديّ شكوكاً عما يمكن أن يبرز من الاجتماع، مشيراً إلى أنّني لست متفائلاً. لم يوافقني عرفات الرأي، قائلاً، «الأسد ليس أحمق، سوف يحصل اتفاق». فأجبت قائلاً، «أنت تعرف الأسد أفضل منّي، لكنّني لا أعتقد أنّه قادر على المساومة على الاختلافات المتبقّية، رغم أنّها ضيّقة». لم يقتنع عرفات، وقال، «سيتمّ الاتفاق».

هل كان ذلك أسوأ الحالات بالنسبة إليه وكان يحضّر نفسه لذلك؟ هل كان يحاول أن يظهر لي بأنّ ما من شيء يهزّه؟ هل ينظر الآن إلى الاتفاق مع السوريّين بأنّه مفيد: يسهّل

عليه تبرير وجوب أن تستند حدوده إلى خطّ 4 حزيران/يونيو 1967؟ أو هل كان مقتنعاً بأنّنا لن نذهب إلى مثل هذا الاجتماع ما لم نكن نعرف بأنّه سينجح؟ ربما دخلت كل هذه الاعتبارات في تفكيره.

باراك يصبح جادّاً بشأن الفلسطينيّين

عند عودتي من واشنطن، قدّمت تقريراً موجزاً للرئيس أثناء مشاهدته الشوط الأول من مباراة في مسابقة اتحاد الرياضيّين الجامعيّين القوميّ تضمّ فريقه المفضّل، جامعة أركنساس رازوباكس. أبلغته أنّ مكالمته مع عرفات لا تتطلّب الأخذ والعطاء، بل ستقرأ عليه عناصر الحزمة وتقول لدينا ضمانة من باراك بأنّه سينفّذها بأكملها.

لا بأس بذلك بالنسبة للرئيس. لكنّه سأل ثانية إذا كان باراك يعرف بأنّه سيقدّم ضمانة إلى عرفات.فقلت، «نعم، باراك يعلم بأنّك ستقول لديك ضمانة من باراك ولا مانع عنده في ذلك». كان هناك فارق دقيق بين حصولنا على ضمانة من باراك وبين أن نقدّم من عندنا ضمانة لعرفات. فالقول إنّنا حصلنا على ضمانة من باراك يعني بأنّنا سنحمّل باراك المسؤوليّة. والقول إنّ لديه ضمانتنا يعني أنّ علينا التنفيذ وإلا نخرق التزامنا. لكنّني لم أذكر الفارق إلى الرئيس، وكان علي أذكر ذلك.

اتصل الرئيس بعرفات فيما لا يزال التلفزيون مضاء وقرأ من ورقةِ النقاط، لكنّه لم يشدّد في النهاية على أنّ لدينا ضمانة من باراك بأنّه سينفّذ عناصر الحزمة، بل إنّه يضمن لعرفات تنفيذ ذلك. كانت تلك التفاتة على طريقة كلينتون، لكنّنا سنندم عليها لاحقاً. لو أنّني انتبهت أكثر للمكالمة من اهتمامي بالمباراة لكنت أعطيته ملاحظة ولكان صحّح الانطباع. لكنّني لم أكن أتوقّع حدوث مشكلة، ظننت أنّ باراك سينفّذ التزامه، لا سيّما لأنّه وافق على اتصال الرئيس بعرفات قبل أن نقرّر إجراء المكالمة. وكان باراك يحبّ أن ينسج معنا على منوال رابين، مشدّداً، مثل رابين، على أنّه يحافظ على التزاماته ـ فلماذا أقلق إذن؟

في هذا الوقت كان كل شيء يبدو في مساره الصحيح. فقد نفّذ الإسرائيليّون إعادة الانتشار من 6,1 بالمئة، ونسّقوا مع الفلسطينيّين بشأن الأرض التي ستصبح جزءاً من المنطقة (أ). ورغم ظهور بعض التخمينات في الصحافة بشأن القرى، بما في ذلك من بعض الفلسطينيّين الذين لم يسمّون، فقد بقي الاتفاق بشأن القرى غير علنيّ. وكان عرفات في مزاج طيّب، وباراك متمسّك بسوريا.

جرى لقاء جنيف مع الأسد في 26 آذار/مارس. وأثناء اجتماعي مع باراك في اليوم

التالي في إسرائيل، كان التركيز منصباً على كيفيّة التعامل مع المسألة السوريّة على الملأ. وكنت أحذّره من عدم التصعيد من أجل إدارة انسحابه من لبنان والتحقّق من ألا يعتقد عرفات بأنّه اللاعب الوحيد المتوفّر. ولم يكن باراك بحاجة إلى إقناع. فليس لديه مصلحة في إعطاء الأسد ذريعة لتصعيب الأمور عليه في لبنان أثناء انسحاب إسرائيل، وكان يفهم أنّ عرفات سيصلّب موقفه فقط إذا اعتقد أنّه لم يعد هناك أي إمكانيّة للتوصّل إلى اتفاق مع السوريّين. لكنّ باراك كان يدرك أيضاً بأنّه لم يعد يستطيع تأجيل الاتفاق مع الفلسطينيّين بشأن الوضع الدائم.

وعندما سبرت غور تفكيره بخصوص القضايا الأساسيّة مع الفلسطينيّين، وجدت أن تفكيره لا يزال في مكان آخر. لكنّ ذلك يتغيّر عما قريب.

«عليّ أن أقابل الرئيس»

اتصل بي باراك، وهو الرجل الذي يحمل رسالة أبداً، في 6 نيسان/أبريل، قائلاً بإصرار، «علي أن أقابل الرئيس في الأسبوع القادم لاستعراض ما أفكّر فيه» بشأن الوضع الدائم. وكان مصمّماً على الضغط بشكل حاسم من أجل اتفاقية إطار الوضع الدائم، لكنّه بحاجة إلى بعض التفاهمات مع الرئيس أولاً. ونظراً لأنّ باراك أصبح مستعدّاً للعمل في النهاية، أقنع ساندي معدّي جدول مواعيد الرئيس أن يتدبّروا موعداً لباراك في أقرب وقت ممكن. وتبيّن أنّ ذلك ممكن في 11 نيسان/أبريل.

وعلى طريقة باراك المميّزة، أراد الاجتماع بي وبوزيرة الخارجيّة أولبرايت وبساندي كل على حدة قبل مقابلة الرئيس. وكان باراك يؤمن بأنّه ما من أحد يستطيع أن يعبّر عن أفكاره كما يفعل هو - لذا أراد من كل منا أن يسمع عرضه وألا يعتمد على تقرير يقدّمه أحدنا إلى الآخرين. اتفق ساندي ومادلين على أنّ ذلك جنون، ولسوف يجتمعان به معاً، على أن أراه أنا أولاً.

ذهبت إلى بلير هاوس لمقابلته. استحضر منظر غرفته التصوّر الذي لديّ عن أينشتاين أثناء العمل. كانت الملابس والأوراق منثورة في كل مكان. وهناك أوراق من دفتر ملاحظات أصفر على المكتب، مليئة بملاحظات مدوّنة بخطّ اليد. أبلغني أنّه لم ينم، ولم يترك مظهره لدي أدنى شكّ بأنّه يقول الحقيقة.

كان لديه جدول أعمال كامل لاجتماعه مع الرئيس، وسوف يستعرض خططه للانسحاب من لبنان في الأسابيع الستة إلى الثمانية التالية، وسيحتاج إلى مساعدة سياسيّة

واقتصاديّة منّا لتنفيذ ذلك. وكان مستعداً للذهاب بعيداً مع الفلسطينيّين، ويعرف أنّه هو الذي سيقدّم مجمل التنازلات لكنّه بحاجة إلى رؤية بعض الإثباتات من عرفات بأنّه جادّ. فليس باستطاعة إسرائيل أن تكون المعطي الوحيد. يمكنه أن يفعل بعض الأشياء في المقدّمة، لكنّه بحاجة إلى بعض التنازلات من عرفات لكي يظهر مرونة إسرائيل في نهاية المطاف. وستكون تحرّكاته على أساس اتفاق لإنهاء النزاع - والتخلّي عن كل المطالب. وبهذه الطريقة يمكنه أن يبرّر للرأي العامّ الإسرائيليّ التنازلات المطلوبة. لقد أعطى هذا الأمر الكثير من التفكير، وفي حين أنّه لم يتخذ قراراً نهائيّاً، فإنّه لا يعرف كيف يمكن التوصّل إلى اتفاق بشأن القدس الآن. ربما يمكن أن تترك مفتوحة بطريقة تتيح للطرفين الاحتفاظ بمطالبهما. كان لا يزال يفكّر في ذلك، لكنّه لا يعتقد بأنّ جمهوره أو جمهورهم قادر على التسوية في هذه المرحلة بشأن القدس. وبشأن الأرض، كان لديه صيغة 66 ـ 22 ـ 12 في ذهنه. يحصل الفلسطينيّون على 66 بالمئة من الأرض بسرعة؛ وستكون 22 بالمئة مناطق رماديّة تضمّ مناطق أمنيّة مهمّة، لكن ستصبح الـ 22 بالمئة فلسطينيّة في فترة تمتدّ من خمس إلى عشر سنوات؛ وتضمّ إسرائيل 12 بالمئة لتلبية احتياجات كتلها الاستيطانيّة. وكان يشعر بأنّ ذلك منصف ويلبّي احتياجات الطرفين.

لم يكن لي مصلحة في توهين حماسته. فها هو في حركته يشير إلى أنّه سينسحب من 88 بالمئة من الأرض. لكن ثمة عدم اتساق منطقيّ في مقاربته. فهو يريد تبرير التنازلات بإنهاء النزاع، لكنّه لا يريد مسّ القدس. فسألت كيف يمكنك أن تحقّق الأمرين؟ كيف يمكنه الإعلان بأنّ كل المطالب والمظالم قد حلّت في حين تبقى الاختلافات مستحكمة بشأن القدس؟ ألا يخاطر بتحويل هذا النزاع الوطنيّ إلى نزاع دينيّ؟

لم يكن لدى باراك أجوبة عن هذه التساؤلات، لكنّ ذلك لم يمنعه من تقديم العرض نفسه أمام ساندي ومادلين والرئيس كلينتون. أقرّ بأنّ عليه التفكير أكثر بشأن كيفيّة التعامل مع القدس بالنظر إلى رغبته في تقديم صفقة كاملة تعلن بأنّ النزاع انتهى وأنّ هذه هي تنازلات إسرائيل النهائيّة(*).

طلبت من الرئيس إثارة نقطة أخرى مع باراك. فقد نبّهني مارتن بأنّه يحصل على تلميحات من باراك بأنّه قد يضطرّ إلى تأخير نقل القرى الثلاث. وهو لم يذكر ذلك لي، لكنّني أردت أن يستبق الرئيس هذه النقطة ويوضح بشكل جليّ بأنّه لا يمكن تأخير نقل

(*) أثار باراك قضيّة سوريا مع الرئيس، وفكرته باستخدام قناة لإحاطة الشريط خارج البحيرة، والتكاليف المتعلقة بالأمن التي على إسرائيل استيعابها للانسحاب من لبنان.

القرى إلا إذا وافق عرفات على ذلك. وقد أثار الرئيس ذلك مذكّراً باراك بأنّه قدّم ضمانة لعرفات بعد الحصول على موافقة باراك.

تدخّل الوقائع المحليّة

بعد وقت قصير على اجتماع باراك، سافرت إلى كاليفورنيا من أجل عيد الفصح اليهوديّ. سيكون ذلك أول عيد فصح بدون والد ديبي، وكان لا بد أن يكون ذلك وقتاً حزيناً ـ وأردت أن أمضيه مع أسرتي وأصدقائي. لكنّ باراك اتصل بي ليقول إنّه أرسل يوسي لكي يقابل عرفات ويوضح له بأنّه بحاجة، بسبب سياسة ائتلافه، إلى تأخير نقل القريتين المقرّر في 23 نيسان/أبريل مدّة ثمانية أو تسعة أيام. وقد وافق عرفات ويريدني باراك أن أنقل ذلك إلى الرئيس قبل اجتماعه المقبل مع عرفات في 20 نيسان/أبريل. أبلغته بأنّي سأفعل وسألته عن استراتيجيّته بشأن نقل القرى.

أبلغني بأنّه يمهّد الطريق الآن وأنّه سيتمكّن من التنفيذ في 1 أيار/مايو. وأثناء اجتماعه مع الرئيس جرى الاتفاق على أن أتوجّه إلى المنطقة لإعطاء دفعة لمحادثات الوضع الدائم. وطلب منّي باراك الآن أن أتأخّر يوماً بحيث يمكنه نقل القريتين قبل مجيئي، فلم يكن يريد أن يبدو بأنّه فعل ذلك بضغط منّا.

لسوء الحظّ، بدأ الخلاف يظهر في ائتلاف باراك، ما جعل اتخاذ قرارات بشأن القريتين أكثر صعوبة مما توقّع. فقد كان الحزب الدينيّ السفارديّ ـ شاس ـ لديه سبعة عشر مقعداً في الكنيست. واختاره باراك على الليكود في تشكيل الحكومة لأنّه يعتقد أنّه سيذعن لأجندته في عمليّة السلام. غير أنّ شاس صار مستاء من الائتلاف لأنّ وزير التربية يوسي ساريد يعيق مساعيه لإدارة مدارسه الدينيّة. لم يرضخ ساريد، وهو رئيس حزب ميريتز العلمانيّ الحمائميّ، معتقداً أن فعل ذلك يعني تحويل الأموال إلى مدارس لا تعدّ الناشئة الإسرائيليّين للعالم الحديث.

أدرك إيلي يشاي، زعيم حزب شاس، أنّ قضيّة القرى تمنحه وسيلة ضغط للحصول على ما يحتاج إليه بشأن التعليم. وعندما أعلن باراك عن نيّته نقل أبو ديس إلى المنطقة (أ) ـ وهو ما فعله في منتصف نيسان/أبريل ـ تبلورت المعارضة على الفور. في خطّة بيلين ـ أبو مازن لسنة 1995، ذكرت أبو ديس على أنّها عاصمة دولة فلسطين في بلدية موسّعة للقدس. ورغم أنّ خطّة بيلين ـ أبو مازن لم تصبح قط أساساً لمفاوضات الوضع الدائم، فقد تسرّبت عناصرها الرئيسيّة وأصبحت أبو ديس رمز الدخول الفلسطينيّ إلى القدس ـ

وهو رمز رفضه العديد من الأحزاب الدينيّة. وعندما أعلن إسحاق ليفي من الحزب الوطنيّ الدينيّ بأنّ حزبه سيترك الائتلاف إذا نقل باراك أبو ديس، أصبح عدم إغضاب شاس أمراً حاسماً لبقاء الائتلاف ومتابعة السلام.

وهكذا أصبحت القرى العامل الحافز للاتفاق مع شاس. ولن يدعم شاس نقل القرى ما لم ينظر إلى مصالحه. وذلك يعني المال بالنسبة إلى شاس. وبدون المال لنظامه التعليميّ، لن يدعم نقل القرى ولن يدعم حكومة باراك. وذلك سيضع باراك في موقف يمكن أن يدفع فيه إلى حكومة وحدة وطنيّة مع الليكود أو إلى انتخابات مبكّرة. وستؤدّي أي من النتيجتين إلى إنهاء العمليّة بالنسبة إلى رئاسة كلينتون، وربما تعني فقدان اللحظة التاريخيّة. وكان ذلك خوفاً دائم التكرّر بالنسبة إلينا، وقد أثّر على صنع القرار لدينا ما تبقّى من العام.

لذا كان مفتاح أي تقدّم إلى الأمام هو الإبقاء على ائتلاف باراك، الأمر الذي أصبح بمثابة لعب دائم على الحبال. وكما لو أنّ سوس ائتلاف باراك لم يكن كافياً، ها هو إيلي روبنشتاين، المدّعي العامّ الإسرائيليّ، يدخل ساحة العراك. فقد عرض إيلي رأياً مكتوباً لم يُطلب منه ـ وسرّب بالطبع ـ بأنّه إذا أراد باراك نقل القرى إلى المنطقة (أ)، فإنّه بحاجة إلى موافقة الكنيست. ومع أنّ هذه القرى نقلت بالفعل إلى السلطة المدنيّة الفلسطينيّة كجزء من الاتفاق المؤقّت ـ وهو اتفاق صادق عليه الكنيست بالفعل ـ وعلى الرغم من أنّ الاتفاق المؤقّت ينصّ على أن تصبح كل المناطق (ب) مناطق (أ) عند نهاية عمليّة إعادة الانتشار ما لم يكن ذلك يؤثّر على أمن إسرائيل، فقد كان رأي إيلي القانونيّ أنّ على الحكومة أن تنال موافقة الكنيست على عمليّات نقل الأراضي التي قد تكون مثيرة للخلاف.

لو كان الأمر متعلّقاً فقط بموافقة الحكومة على القرى، لكان حصل باراك على الأصوات. لكنّ الكنيست أمر آخر. فقد كانت المخاطر أعلى وليس هناك سوى مجال محدود للمناورة. وشاس، الحزب الذي دائماً ما يرفع الرهانات سعياً وراء مصالحه، فعل ذلك بالضبط بالإعلان عن أنّه لن يصوّت لصالح القرى إلا إذا انضمّ حزب دينيّ آخر إلى التصويت.

أصبح باراك الآن في مأزق حادّ. فبإعلان شاس وتهديد الحزب الوطنيّ الدينيّ، أصبح التزامه بأبو ديس تهديداً لبقاء حكومته. ومع ذلك، لأنّه وعد عرفات ـ ووافق على أن يُطَمْئن الرئيسُ عرفات بأنّ باراك سينفّذ الحزمة ـ لم يكن بوسع باراك التراجع بسهولة عن التزام قطعه. لكنّه أجبر مرّة أخرى على تأخير التحرّك بخصوص القرى إلى أن يستأنف

الكنيست دورة أعماله بعد عطلة الفصح في 15 أيار/مايو.

وفي أوساط الفلسطينيّين بدأت العاصفة الناريّة التي برزت بسبب نيّة باراك نقل القرى تثير الأسئلة عن قدرته على التنفيذ، حيث تساءل الكثيرون، «إذا كان يواجه هذا القدر من الصعوبة في تنفيذ نقل أبو ديس، كيف يمكنه تنفيذ كل ما يتعلّق بقضايا الوضع الدائم»؟

ومن سخرية الأقدار أنّ الفلسطينيّين بدلاً من أن يروا أنّه يبذل جهداً بطوليّاً في تكييف الجمهور الإسرائيليّ للقبول بنقل أبو ديس، لم يقدّروه حقّ قدره وفضّلوا التركيز على ضعفه واحتمال أن يكون عليهم أن يدفعوا ثمن ضعفه بتقديم تنازلات. وفي هذا الجوّ بالذات وصلتُ إلى إسرائيل للمشاركة في محادثات الوضع الدائم، وأنا أعرف أنّ الموعد الأصليّ المحدّد في 23 نيسان/أبريل تأجل بالتراضي وأنّ موعد 1 أيار/مايو تأجل للضرورة السياسيّة، لكنّني لم أعرف أنّ باراك لم يرجع إلى عرفات ليفسّر له أنّ عليه من الناحية السياسيّة - والقانونيّة وفقاً لروبنشتاين - الانتظار لتقديم موضوع القرى إلى الكنيست. وكنت قد أخطأت في الافتراض بأنّ باراك استخدم يوسي غينوسار ثانية لتفسير الوضع الجديد. لكنّه لم يفعل.

مرّة أخرى احتدمت المشاعر: باراك لأنّه اعتقد أن من السخافة أن يخاطر بحكومته من أجل القرى ويتوقّع منه مع ذلك تقديم «تفسير» إلى عرفات؛ وعرفات لأنّه حصل على التزام ولأنّ عقله التآمريّ أبلغه بأنّ هذه لعبة يلعبها باراك لتجنّب التنفيذ.

واجهت مجموعة من المشاعر في اجتماعاتي التمهيديّة مع كل منهما. كان باراك منزعجاً. وقد أبلغني أنّه لا ينام لأنّه يعمل على مدار الساعة لإصلاح مشاكل ائتلافه. ورفض مقولة أنّ «القرى» هي التي أحدثت هذه الفوضى. ما الذي فعله عرفات ليستحقّ مثل هذا المجهود منه؟ ولماذا يتوقّع التنفيذ الآن في موضوع القرى عندما يمكن أن يؤدّي ذلك إلى الحكومة التي يمكن أن تذهب إلى هذا الحدّ للاستجابة إلى الفلسطينيّين.؟ ولماذا عليه أن يفسّر أي شيء لعرفات؟ واستخدم كلمة «سخيف» خمس مرات.

لم يسعني سوى التفكير بأنّه هو، لا عرفات، من أحدث هذه الفوضى بجعل كل خطوة خطاها على المسار الفلسطينيّ مشتقّة من تلك الخطوات التي يخطوها على المسار السوريّ. لم يكن لديه استراتيجيّة تجاه الفلسطينيّين، وكان لديه واحدة موجّهة إلى السوريّين ولم تنجح. لكنّه لجأ إلى نقل القرى كطريقة لكسب رضانا وتجنّب مشكلة مع الفلسطينيّين فيما كان متلهّفاً على اجتماع الرئيس بالأسد. ومن المثير للتناقض الظاهريّ أنّني لم أضغط من أجل القرى الثلاث لأنّني أعرف أنّ أبو ديس، على وجه الخصوص، ستكون بمثابة قضيب

اجتذاب الصواعق. لكنّ باراك وعد بنقل القرى الثلاث، ومن تلك النقطة بدأت الحظوظ السياسيّة لباراك تتكشّف بشكل مطرد.

معارك أخرى: القناة الخلفيّة مقابل القناة الأماميّة

احتلّت المعارك السياسيّة مسرح الأحداث في إسرائيل. لكن كان ثمة معركة أخرى تدور رحاها قد لا تكون منظورة بالقدر نفسه لكنّها ربما ساهمت في نهاية المطاف أكثر في تدمير القدرة على الوصول إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم. وتلك المعركة، بين القناة الخلفيّة والقناة الأماميّة، أو العلنيّة، المفاوضة في الجانب الفلسطينيّ، قوّضت منتدى التفاوض الذي وفّر أفضل فرصة للنجاح.

كنت أعرف طوال الوقت أنّ القضايا الأكثر حساسيّة لا يمكن التعامل معها إلا خلف الأضواء في قناة متكتّمة. فالتنازلات التي يكشف عنها قبل أوانها بشأن القدس أو الحدود أو اللاجئين يمكن أن تقضي على الأفكار القليلة التي يمكن أن تنجح، أو تنشىء بدلاً من ذلك صرخة تعبّر عن أنّ أحد الجانبين أو كليهما مكبّل اليدين تماماً. مع ذلك، يجب بحث القضايا الوجوديّة في بيئة من السريّة والثقة التامّة ـ حيث يمكن إجراء مناقشات عامّة، ويمكن تجربة الأفكار دون خوف من التسريبات أو قلق من أنّ كل ما يثار يشكّل التزاماً إلى حدّ ما، وحيث يمكن أن يستعرض كل جانب الحدود الحقيقيّة لا الاصطناعيّة للجانب الآخر. في مثل هذه البيئة، يمكن أن يصبح كل جانب أكثر حساسيّة إلى احتياجات الآخر. ويمكن أن يعمل كل جانب بجهد أكبر لإيجاد تفسير للآخر في أكثر القضايا حساسيّة. وفيها يمكن أن تبرز الارتباطات التي تعمّق الرهانات المتبادلة وتصنع الحوافز لإيجاد حلول خلّاقة.

وقد سعيت بشكل متكرّر للتوصّل إلى إطلاق مثل هذه القناة الخلفيّة. ورفض باراك ذلك فيما وافق عرفات. وأخيراً تمّ إنشاء واحدة في نيسان/أبريل. وسيكون في الجانب الإسرائيليّ جلعاد شير وشلومو بن عامي وزير الأمن الداخليّ.

وفي الجانب الفلسطينيّ، كان الممثّلان اثنين من المشاركين في مفاوضات أوسلو الأصليّة، ابو علاء وحسن عصفور. بدأ الأربعة اجتماعاتهم السريّة وانضممت إليهم في إحدى المباحثات ببلدة أبو غوش العربيّة الإسرائيليّة. كانت العلاقات جيّدة بينهم. وفي حين أن المحادثات كانت في هذه المرحلة من المفاوضات عامّة جدّاً، فقد شعر كلا الجانبين في حوارات معي أنّ باستطاعتهم تسريع التقدّم إذا غادروا البلد سرّاً لعدّة أيام وأجروا محادثات مكثّفة. لكن كان لكل من الجانبين مخاوفه.

رأى شلومو احتمالاً كبيراً في المحادثات، لكنّه استاء من تردّد أبو علاء في الكشف عن الكثير. ولجعل أبو علاء يتحرّك، شعر أنّ عليه عرض حزمة متقدّمة في كل القضايا، بما فيها القدس. فذلك يمكن أن يحوّل المفاوضات ويضع الأساس للمقايضات الأساسيّة بين القضايا: كلّما أعطى الإسرائيليّون أكثر بخصوص القدس والأرض، قدّم الفلسطينيّون أكثر بخصوص الأمن واللاجئين. لكنّ شلومو لم يصل إلى مرحلة يستطيع فيها أن يقول ذلك لأبو علاء، لأنّ باراك لم يكن مستعدّاً بعد لأن يسمح له بقول أي شيء عن القدس. وهنا كان بحاجة إلى مساعدتي مع باراك.

شعر أبو علاء من جانبه بأنّه يجب ألا يتوقّع منه أن يلين في مبادئه، فهو بحاجة إلى صورة عما هو ممكن في كل القضايا قبل أن يتمكن من التركيز على الطرق العمليّة التي تمكّنه من الاستجابة إلى الاحتياجات الإسرائيليّة. لكن كان لديه هو أيضاً مخاوفه أيضاً من رئيسه، وهي أكثر عمقاً من مخاوف شلومو. وفي حين أنّه لم يعترف بذلك لي، لكن بدا واضحاً أنّ أبو علاء لم يكن واثقاً مما إذا كان عرفات يدعمه بحقّ. فلماذا إذاً طلب منّي أن أتحدّث إلى عرفات عن القناة الخلفيّة واعتقادي بأنّها الوحيدة التي يمكن أن تنجح؟ كان أبو علاء يعرف أن عرفات لم يدعمه (قبل واي) في مساعي القناة الخلفيّة مع إسحاق مولخو. والآن الرهانات أعلى بكثير. فهذا ليس اتفاقاً مؤقّتاً إذا لم يحصل فيه الفلسطينيّون على كل ما يحتاجون إليه، يمكنهم الحصول عليه في الاتفاق التالي. هذا هو الاتفاق الأخير. وسيكون الخلاف الداخليّ بين الفلسطينيّين أسوأ من ذي قبل. فهل سيقف عرفات إلى جانب أبو علاء؟

أبلغني أبو علاء أنّ «الرجل» مستعدّ لاتفاق الوضع الدائم، وأنّ عرفات سيدعم ما يقوم به، لكنّني أحسست من سلوكه شكّاً أكبر من الثقة. وفي حين أنّه لم يعترف بذلك، لم يكن عرفات ليختار بين القناة الخلفيّة والقناة الأماميّة في ذلك الوقت.

كان ياسر عبد ربه وصائب عريقات يعملان في مفاوضات القناة الأماميّة مع عوديد عيران. وهما يتحدّثان مع عوديد من عدّة أشهر وهما لا يريدان أن يكونا عرضاً فرعيّاً. فهما مقتنعان أنّ بوسعهما التفاوض على اتفاق - أو على الأقلّ حماية المصالح الفلسطينيّة أفضل من أي شخص آخر. ومنذ أشهر وهما يحاربان أي قناة أخرى. ومنذ أشهر وهما يشتكيان إليّ من أنّ عوديد «شخص جيّد لكنّه لا يحمل تفويضاً». وعندما كنت أسألهم ما هي الأفكار التي طرحتموها على بساط البحث، كان الجواب دائماً، «على عوديد التحرّك أولاً».

سرت الآن شائعات في الصحافة الإسرائيليّة عن القناة الخلفيّة. وقد أقنعتهم تعليمات

عوديد عن القضايا التي يسمح له بتغطيتها بأنّ الشائعات صحيحة. وفي حين أنّ باراك كان يثق بعوديد، إلا أنّه لا يثق بصائب أو ياسر. وكان متيقّناً من أنّهما سيسرّبان أي محادثات حسّاسة، وذلك يمكن أن يقضي عليه سياسيّاً. كان يسمح للقناة الخلفيّة بالتعامل مع ترتيبات الحدود واللاجئين والأمن ـ محتفظاً بالقدس فقط إلى قمّة المرحلة النهائيّة. ولا يسمح للقناة الأماميّة إلا بالتعاطي بالقضايا الوظيفيّة والمسائل القانونيّة والبيئة والمواقع الدينيّة، إلخ. كان ذلك بمثابة تقسيم عمليّ للعمل، وقد قبل عرفات ذلك معي ومع باراك ـ شريطة أن تتعامل القناة الخلفيّة مع القدس أيضاً.

لم يفرض عرفات للأسف مثل هذا التقسيم في المفاوضات. فلم يعطِ ياسر وصائب تعليمات قطّ بالتركيز على القضايا الإجرائيّة. وهو لم يبلغهما عن القناة الخلفيّة، لكن لم يكن عليه أن يفعل ذلك. فمهمّة عوديد أبلغتهما بذلك. فعوديد لن يكذب على ياسر الذي تربطه به صداقة وطيدة. وهو لا يسعه إلا التعامل بالمسائل الوظيفيّة، وعندما سأله ياسر عن القضايا الجوهريّة، قال له عوديد هناك آخرون يتولّون أمرها.

لم يكن جانبا القناة الأماميّة مسرورين بهذا الترتيب. فقد جمع عوديد فريقاً قويّاً أنجز واجباته في كل القضايا. وأمضى الأشهر القليلة الأخيرة في مباحثات مفهوميّة مع صائب وياسر. كان عوديد يشعر بأنّه يكيّفهما مع حقائق معيّنة. وكان أفضل من يعرف القضايا بكل تعقيداتها في جانبه. لكنّه يحمل أوامر من رئيسه وعليه أن يتبعها. لم يكن لدى نظيريه مثل هذه الأوامر، وكلّما سعى عوديد أكثر إلى التركيز على القضايا الوظيفيّة، ازداد إصرارهما على التعامل مع المسائل الجوهريّة. ولم يكن ذلك ليهمّ باستثناء أنّ ياسر وصائب أخذا يصبحان سلبيّين جدّاً في بياناتهما العامّة بحيث أضحت المفاوضات تظاهراً. لم يكن يتمّ إنجاز أي شيء جدّيّ. وهما لن يقدّما تنازلات بشأن المبادئ الأساسيّة، ويجب ألا يفعل أي فلسطينيّ ذلك ـ وهو تهديد تعوزه البراعة للقناة الخلفيّة.

واجهت مشكلة القناتين الأماميّة والخلفيّة مباشرة عندما انضممت إلى المفوضين في القناة الأماميّة في 30 نيسان/أبريل. ولتمكين القناة الأماميّة من العمل بشكل أكثر كثافة في بيئة أكثر انعزالاً، قرّرنا أن نمضي أسبوعاً معاً ـ الفرق الإسرائيليّة والفلسطينيّة والأميركيّة ـ في إيلات. وكانت خطّتي تقضي بأن أترك آرون وجون وروب مالي في إيلات طوال الأسبوع واستخدام الحاجة إلى إطلاع القادة كعذر للتغيّب بين الحين والآخر؛ وكان هدفي الحقيقيّ الانضمام إلى القناة الخلفيّة لتسهيل عملها وبحث المشاكل والاحتمالات فيها مع باراك وعرفات. وبصرف النظر عن مقدار ما كنت أعتقد بأنّ ذلك سيكون معقداً، من

المنصف القول إنّني قلّلت من تقدير الصعوبات.

عندما وصلت إلى إيلات، وجدت ياسر وصائب مثبطي العزيمة تماماً، وغير مهتمّين في بحث أي شيء. الغرض من المباحثات؟ وما هو دورهما؟ بدا الأمر كلّه بمثابة فزّورة.

وعندما سألت لمَ لا نبدأ بالتعامل مع المشاكل العمليّة، مثل المياه لكي أرى إذا كان التقدّم هنا يمكن أن ينشئ أساساً أقوى نبني عليه للوصول إلى القضايا الجوهريّة، قاوما ذلك قائلين إنّهما لا يستطيعان أن يفسّرا للآخرين بأنّهما كانا يتعاملان مع القضايا الوظيفيّة لا القضايا السياسيّة. وعندما احتججت بأنّ المياه قضيّة سياسيّة جوهريّة بكل تأكيد، لم يقتنعا بذلك. لقد تشبّثا بموقفهما ولم أستطع إقناعهما.

لجأت إلى محمد دحلان للمساعدة. وكان قد انضمّ إلى ياسر وصائب في إيلات. وكان من الداعمين للقناة الخلفيّة معتقداً بأنّها الطريقة الوحيدة لإنجاز تقدّم حقيقيّ. لم يكن قريباً من أبو علاء، لكنّ صديقه المقرّب ومعاونه حسن عصفور كان جزءاً من ذلك المسعى. كان دحلان يعتقد بأنّ حضوره يمكن أن يروّق من مزاج ياسر وصائب - ففي النهاية عندما يكون دحلان موجوداً، لا بدّ أن يكون المسعى جدّياً. لكنّه أقرّ بأنّ حضوره لم يغيّر من موقفهما. لذا سألت، «ماذا نفعل»؟ ثمة عمل حقيقيّ يجب إنجازه، وإذا واصل ياسر وصائب إفساد الجوّ وإقناع جمهوركم بعدم وجود مفاوضات، فسيترتّب ثمن على ذلك. لم يكن دحلان واثقاً، ولم يقدّم لي أي سبب لأعتقد بأنّ عرفات سيعمل على فرض النظام.

لماذا لا يقدم عرفات على فرض النظام؟ لماذا لا يفرض عرفات تقسيماً للعمل؟ ربما يكون هناك سببان لذلك، واحد يعكس القلق العمليّ لعرفات، والآخر يعكس نمط عمله. القلق العمليّ هو أنّ استبعاد ياسر عبد ربّه يمكن أن يثير مشكلة. فعبد ربّه ليس عضواً في فتح، وهو يرأس حزباً صغيراً يدعى فداء، وكان في الأصل عضواً في الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين. وكان فداء حزباً صغيراً جدّاً، لكن بالنسبة إلى عرفات يقدّم بروز عبد ربّه في المفاوضات صورة عن وجود أحزاب وفصائل مختلفة تدعم مقاربة عرفات للوضع الدائم. ولا شكّ في أنّه لم يكن يريد أن يعارض المفاوض الأول في جانبه مقاربته أو هو بغنى عن هذه المعارضة. وهكذا كان لديه مصلحة عمليّة في عدم إغضاب ياسر.

لكنّ ذلك ليس إلا جزءاً من القصّة. فقد كان أسلوب عرفات في العمل تعزيز التنافس بين المحيطين به. وذلك يضمن له ألا يصبح أي منهم قويّاً جداً أو يشكّل تهديداً كبيراً. وفي المفاوضات مع الإسرائيليّين، تبقي المنافسة الجميع مخلصاً وخائفاً من اتهامه بأنّه أفرط في التساهل. وتلك كانت حقيقة لا مراء فيها، إذا لم تكن مثبطة، وكان عليّ أن أواجهها في

التفاوض على اتفاقيّتي الخليل وواي. فعند إنجاز إعلان المبادئ الأصليّ والاتفاقيّة المؤقّتة، استخدم عرفات القنوات الخلفيّة لإحراز تقدّم عندما شعر أنّ ذلك ضروريّ. وفي مفاوضات الخليل وواي، عزّز المنافسة الداخليّة ولم يوقفها إلا عند بلوغ النهاية.

كان من الواضح لي في هذه المرحلة أنّ قناة أبو علاء لم تُمنح الصدارة، وأنّ أبو علاء تصدّى في مثل هذه الظروف إلى مهمّة مفاوضات القناة الخلفيّة التي تتطلّب شجاعة كبيرة، بالنظر إلى القضايا والمخاطر التي تنطوي عليها. فهو يركب مجازفة كبيرة بأنْ يصمه ناقدوه بأنّه باع الحقوق الفلسطينيّة الأساسيّة. ومن دون التغطية الواضحة من عرفات، ومن دون استعداد عرفات لتحمّل المسؤوليّة عن أي تنازلات يمكن التفاوض عليها، سيكون أبو علاء معرّضاً لتهديد شخصيّ. لكن طالما بقيت القناة الخلفيّة تنتقد في إطار الشائعات، دون أن تنكشف على الملأ، فإنّ أبو علاء سيلازمها.

وعلى ضوء ذلك، أصبحت مقتنعاً بأنّ من الضروريّ أن تتحلّى القناة الأماميّة بالمصداقيّة. وبذلك تجذب الانتباه إليها وتحمي القناة الخلفيّة، كما أنّ على ياسر وصائب أن يركّزا على مساعيهما لا على تدمير منافسيهما المفترضين.

كان باراك قد أخبر عوديد بأمر القناة الخلفيّة ووعده بأن يتمّ إطلاعه على التطوّرات التي تحدث فيها، لكنّ عمله في الوقت الحاضر سيكون مختلفاً. وبالنظر إلى رأيي بوجوب أن تحظى القناة الأماميّة بالمصداقيّة، سألت عوديد عن أفكاره بشأن كيفيّة عمل ذلك. فشعر أنّ عليّ أن أقنع باراك بأن تدمج القناتين معاً. فبإمكانه المساهمة أكثر في الجانب الإسرائيليّ، كما أنّ ياسر وصائب يجب أن يكونا جزءاً من المسعى لا أن يستبعدا. بدا ذلك منطقيّاً لكن غير قابل للتطبيق: فباراك لن يثق البتة بياسر وصائب، ولم أجد أن أبو علاء يريد العمل معهما. وكبديل عن ذلك سألت عما إذا كان يمكن إنشاء مسعى موازٍ، «لماذا لا تعملون أيضاً على بعض القضايا الأساسيّة»؟ فإذا رأى ياسر وصائب أنّ هذه القضايا ليست خارجة عن الحدود وأنّ بوسعهما وعوديد التعامل مع قضايا مثل الأمن والحدود أولاً ثم القدس واللاجئين لاحقاً، لن يعودا يشعران بأنّهما مستبعدان عن العمل الحقيقيّ.

لم يكن لدى عوديد مشكلة في ذلك. فقد أشار على باراك بالفعل بأنّ من الخطأ، بسبب الكرامة، إن لم يكن سوى ذلك، ترك ياسر وصائب يشعران بأنّهما لن يتعاملا إلا بالقضايا غير السياسيّة. وقد فوّضه باراك بعرض خريطة رسم تخطيطيّ للأرض نتيجة ذلك، وهو يخطّط لفعل ذلك هنا في إيلات.

اعتقدت أنّ تلك طريقة للتعامل مع مخاوف ياسر وصائب، لكنّني كنت مخطئاً للأسف.

ربما كان عليّ أن أطلب من عوديد عرض الخريطة عليّ أولاً، لكنّي لم أفعل ذلك. وبدلاً من ذلك أبلغت ياسر وصائب بأنّ عوديد سيقدّم عرضاً بشأن الأرض. وقد سرّا بذلك إلى أن شاهدا العرض. قدّم عوديد خريطة فارغة، ثم رسم المناطق التي تتطلّبها احتياجات الأمن وكتل المستوطنات. وكانت نتيجة هذه الاحتياجات أنّ الفلسطينيّين سيحصلون على ما يقرب من 60 بالمئة من أرض الضفة الغربيّة ويمكن أن تتوسّع الرقعة بمرور الوقت إلى 80 بالمئة. ولن تكون للفلسطينيّين حدود مع الأردن وستشطر الكتل الاستيطانيّة الأرض تاركة شرائط ضيّقة لوصل أجزاء المناطق الفلسطينيّة بعضها ببعض.

اعتقد عوديد أنّ ذلك عرض تمهيديّ، وهو أمر معقول، فهذه مفاوضات لا تزال في بدايتها على أن يتبع ذلك المساومة الحقيقيّة. وعلى أي حال لم يكن مفوّضاً بتقديم المزيد. لم يعجب أي من الفلسطينيّين بهذا العرض، ونفّس دحلان عن غضبه وانصرف. وأوضح ياسر بأنّ ما يعرض لا يضمن دولة بل مجموعة من الكانتونات المنفصلة. وسيكون الفلسطينيّون مطوّقين بإسرائيل، ويفصل بينهم الإسرائيليّون. فمن سينظر إلى هذه على أنّها دولة؟ وهو لن يتابع المناقشات على هذا الأساس - ثم خرج.

صُدم عوديد وزملاؤه لهذا الانصراف. وشعرت بالغضب. فللتعامل مع مخاوف ياسر من أن يكون عرضاً ثانويّاً، ضغطت من أجل التعامل مع قضيّة الأرض. وها هم يتصرّفون على هذا النحو. أبلغت عوديد بأنّني سأهتمّ بالأمر.

ذهبت لمقابلة ياسر وصائب ودحلان. كانوا مستشيطين غضباً، وقالوا هذا أمر فظيع. الإسرائيليّون لا يريدون الاتفاق إنّهم يريدون احتلال الفلسطينيّين إلى الأبد. استمعت بضع دقائق ثمّ انفجرت: «لم يعجبكم ما قدّموه قولوا ذلك، لكن لا تنصرفوا. إنّني أشعر بالإهانة. أنتم لم تنصرفوا عنهم بل انصرفتم عنّي. وأنا لم أحضر إلى هنا لكي تنصرفوا عنّي. وإذا كان سلوككم سيكون على هذا النحو، فسيكون ذلك هراء وسأغادر».

صرفت انشغالهم الآن عن أنّهم عرض ثانويّ وجعلتهم يركّزون على الحاجة إلى إبقائي في إيلات. إنّهم لم يقصدوا إهانتي، وهم يكنّون لي الاحترام ويحتاجون إلى دوري، فما الذي يمكنهم عمله الآن؟ اقترحت بعض الخيارات: تقدّموا بخريطتكم التخطيطيّة أو دعوهم يوضحون احتياجاتهم، فإذا تجزّأت يصبح من الأسهل التعامل معها أو قد يكون هناك طرق بديلة لا تشمل الأراضي للاستجابة إليها.

أخذنا استراحة قصيرة وعرض الفلسطينيّون شرح المشكلات التي يثيرها لهم الرسم التخطيطيّ، وبعد ذلك الانهماك في بحث الأمن. اعتقدت أنّنا ربما نصل إلى مكان ما، وفي

المساء وافق الإسرائيليّون بأن يقدّموا عرضاً عن احتياجاتهم الأمنيّة.

كان بحث قضيّة الأمن شيقاً، لكنّه أبرز فجوة مفهوميّة هائلة بين الجانبين. كان الإسرائيليّون يشعرون بأنّ عليهم أن يكونوا مسؤولين عن أمنهم ويعتقدون بأنّ قدراتهم وترتيباتهم الأمنيّة يجب أن تقاس إزاء تهديد العراق للجبهة الشرقيّة. وكان الفلسطينيّون يشكّون بوجود مثل هذا التهديد، ويشعرون بأنّ هناك مبالغة في الاحتياجات الأمنيّة، ويمكن على أي حال التعامل معها بضمانات أمنيّة أميركيّة وتواجد دوليّ. ولمعرفة إذا ما كان هناك طريقة لكي يخفّض الإسرائيليّون ما يطلبونه على الأرض، أثرت عدداً من التدابير التعاونيّة، بما في ذلك ترتيبات «الإنذار المبكّر» مع الأردن. كان عوديد والضابط العسكريّ الرفيع في فريقهم، مايك هرتزوغ، منفتحين على الأفكار الخلّاقة، لكنّهما أوضحا بأنّ هناك حدوداً دنيا معيّنة لا يمكن اختزالها بالنسبة لإسرائيل عندما يتعلّق الأمر بالإنذار المبكّر، وطرق الوصول المضمونة عبر الضفّة الغربيّة ومناطق للمسؤوليّات الأمنيّة الإسرائيليّة.

كان دحلان، المسؤول عن التعامل مع الترتيبات الأمنيّة، يحبّذ متابعة نقاشنا عن الأمن في اليوم التالي. لكنّ صائب على وجه الخصوص عاد يعبّر عن مخاوفه، ورأى أنّ عرض عوديد يثبت بأنّ هذه المفاوضات ليست إلا للعرض. والدليل أنّ وسائل الإعلام الإسرائيليّة أشارت إلى تقارير تتحدّث عن انسحاب من نحو 90 بالمئة من الأرض. ومع ذلك فإنّ عوديد يتحدّث عن 60 بالمئة، تزيد تدريجيّاً إلى 80 بالمئة، ولكن مع كانتونات. فإما أنّ عوديد لا يعرف ما يجري، وإما أنّه غير مفوّض. «ونحن نضيع وقتنا في الحالتين».

قلت، «إنّي يا صائب لا أعرف الحدود الدنيا للإسرائيليّين، وربما لا يعرفها عوديد أيضاً، لكنّك غير منصف. أنت تعرف أنّه لا يمكن الوثوق بالصحافة الإسرائيليّة. ماذا كنت تتوقّع من أول خريطة تخطيطيّة توضع على الطاولة؟ عليك أن تمنح هذه الفرصة». وأجاب هو وياسر بأنّهما سيمنحانها لكنّهما عملا بدون اكتراث.

فقد أصبح ياسر سيئ المزاج. وفي إحدى المراحل كان عوديد يبذل ما بوسعه فاقترح «علاقات الدولة بالدولة» عنواناً للمباحثات. رفض ياسر الدخول في النقاش. وقد اجتمعت به على حدة وعبّرت عن دهشتي: عوديد يعترف بالدولة من حيث المبدأ بعرض هذا العنوان. الدولة لن تستخدم كورقة، وبدلاً من أن تتلقّف ذلك، «لا تريد حتى بحث الموضوع.لماذا؟ فردّ بأنّ «الدولة لا تعني شيئاً بدون حدود»(*).

(*) في سنة 2002، كان الفلسطينيّون، بمن فيهم ياسر، مستعدّين للقبول بمفهوم أكثر غموضاً. دولة =

جرّب عوديد رسماً تخطيطيّاً للأرض فأغضب ياسر وصائب، وجرّب مبدأ الدولة فلم ينخرطا فيه. وبذل دحلان جهداً للاستجابة إلى الأمن والحدود مقترحاً في إحدى المراحل حصول إسرائيل على 4 بالمئة من الضفة الغربيّة لكتل المستوطنات شريطة أن تقايض بمساحة مساوية من الأرض في مكان آخر.

وجاء دور عوديد لرفض فكرة فلسطينيّة، لكنّه اعترف على الأقل أنّها فكرة فلسطينيّة. وبدا من الواضح أنّ ياسر وصائب لن يفعلا شيئاً سوى الشكوى علناً بأنّ هذه ليست مفاوضات. فعدنا إلى القدس. جرّبت فكرة أخرى لإبقائهم منهمكين في العمل وإنشاء نقطة تركيزٍ عامّة تصرف الأنظار عن القناة الخلفيّة: لم يتقابلوا في الأيام العديدة التالية بشكل مباشر، لكنّني كنت أجتمع بكل جانب يوميّاً وأطرح عليه أسئلة معيّنة. لم يكن ياسر متحمّساً، لكنّ صائب وجد جدوى في هذه المقاربة. أعجب بها صائب لأنّه رأى إمكانيّة إشراكنا في فتح القضايا السياسيّة التي يعتقد أنّها تقع خارج حدود عوديد. وقد أصبح صائب أكثر اقتناعاً عندما كنت أطرح أسئلة مثل، هل يمكن أن يتصوّر الفلسطينيّون مناطق تعاون خاصّة لاستيعاب الاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة؟ هل يمكنهم ان يتصوّروا السيادة الفلسطينيّة مع وجود إسرائيليّ في بعض المناطق؟

أشارت أسئلتي إلى الاهتمام في تعظيم السيادة الفلسطينيّة إذا كان يمكن الاستجابة إلى الاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة. كان صائب مهتمّاً في المشاركة وقال إنّه سيردّ عليها.

أنشأت على الأقل نقطة تركيز تصرف الأنظار عن القناة الخلفيّة. وكانت القناة الخلفيّة قد التقت بضع مرات، لكنّها متوقّفة الآن لأنّ ثمة أعمالاً خارج البلد يقوم بها شلومو. كان من المهمّ الحفاظ على الجدول المعتاد لصرف الأنظار عن دبلوماسيّته السريّة. وبسفر شلومو وعدم تيقّني مما إذا كانت القناة الخلفيّة ستعمل كما آمل، شعرت بالحاجة إلى تطوير أكثر من خطّة للعب من أجل التقدّم إلى الأمام. وبعد التشاور مع يوسي غينوسار، اقترحت عقد اجتماع لما أسميته مجموعة حل المشاكل: يوسي ومحمد دحلان ومحمد رشيد وجمال وأنا. وقد التقينا في فندق أميركان كولوني بالقدس الشرقيّة.

بدأت الاجتماع بالسؤال عما إذا كان كل من في المجموعة يعتقد بأنّه يمكن الوصول إلى اتفاق للوضع الدائم، وإذا افترضنا ذلك، ما هو السيناريو الذي يقودنا مما نحن فيه إلى

= بحدود مؤقّتة. فقد تبنّت خريطة الطريق مفهوم الاعتراف بالدولة أولاً ثم التفاوض على حدودها. انظر الخاتمة.

الاتفاق؟ تولّى رشيد ويوسي معظم الكلام ردّاً على السؤال. وشعر كلاهما بأن هناك اتفاقاً وأنّ الخلافات يمكن جسرها بكل تأكيد. وعندما سألت عن شكل الاتفاق بشأن الأرض وكيفيّة حل قضيّة القدس، قال كل منهما إنّ النسبة المئويّة التي سيحصل عليها الفلسطينيّون من الضفّة الغربيّة تتوقّف على ما إذا كان هناك مقايضة للأرض. فمع المقايضة، يمكن أن تكون في أدنى التسعينيات وبدونها في منتصفها. أما بشأن القدس، فقال كلاهما إنّ من الصعب حلّها، لكنّ رشيد أثار فكرة محتملة: ربما يمكن أن تصبح المدينة القديمة «نوعاً من المنطقة (ب)، لفترة انتقاليّة على الأقل».

كانت تلك بالتأكيد فكرة خلاقة مصمّمة لنزع فتيل قضيّة السيادة في أكثر أماكنها حساسيّة. فهل تكون القناة الخلفيّة المنتدى لإثارة أنواع مشابهة من الأفكار ونقلنا إلى الاتفاق؟ وكان هناك إجماع أيضاً على ذلك، لكن يجب على القناة الخلفيّة الآن أن تنتج شيئاً بسرعة. والطريقة الوحيدة لكي تحقّق ذلك هي أن يقدّم شلومو حزمة بشأن القضايا كافّة، بما في ذلك القدس. فقلت، «إنّني أرى مشكلتين يا يوسي. باراك يخشى الانكشاف باكراً بشأن القدس ويقاوم أي بحث لها الآن. وهو مقتنع بأنّك إذا قدّمت حزمة متقدّمة الآن، فسيضعها الفلسطينيّون في جيبهم دون أن يستجيبوا. ولست أرغب بالطبع في الضغط عليه للموافقة على اقتراح حزمة جدّيّة ثم أكتشف أنّ ردّ الفلسطينيّين لا يبتعد عن المواقف الابتدائيّة».

أقرّ يوسي بأنّ القدس مشكلة وأنّ علينا هو وشلومو وأنا أن نضغط على باراك؛ فإذا نجحنا وقدّمت حزمة جادّة، فإنّه «يضمن شخصيّاً أن يستجيب الفلسطينيّون».

اتفقنا جميعاً أنّ علينا أن نبدأ بحزمة تقدّمها إسرائيل وينبغي على الجانب الفلسطينيّ أن يردّ عليها بجديّة. وعقب تقديم الحزمة الإسرائيليّة واقتراح الحزمة المضادّة من الجانب الفلسطينيّ، يمكن أن تعرض الولايات المتحدة طريقة للتوفيق بين الاختلافات. ووعد رشيد بالعمل بجدّ من أجل ردّ فلسطينيّ ذي معنى، قائلاً إنّه سيعمل بصمت مع أبو علاء وحسن عصفور. وفيما كنّا نغادر لتناول الغداء، أطلق دحلان التعليق الوحيد المخالف. السيناريو الذي بحثناه جيّد، لكن يجب ألا نعوّل على أنّه أو رشيد سيكونان قادرين على التنفيذ في هذه المرحلة. فقد احترقت ورقتهما مع عرفات. فهما من أقنع عرفات بقبول التفاهم بشأن القرى، ولن يكون له ولرشيد مصداقيّة عنده إلى حين تسلّم القرى. والأنكى من ذلك أنّ من المحتمل أن تتدهور الأمور بالنظر إلى غضب عرفات. فهم يوسي الرسالة وأجاب بأنّ رئيس الوزراء يعمل على الأمر بالرغم من المعارضة التي يواجهها.

قرّرت العودة إلى واشنطن، لكن قبل أن أفعل ذلك التقيت مع أبو علاء وباراك وشلومو، كل على حدة. كان هدفي مع أبو علاء أن أتعرّف إلى استراتيجيّته ومستوى ثقته بطريقة ضمنيّة. وقد وجدته في مزاج منشرح. فقد التقى مع شلومو على انفراد قبل سفره. «إنّه رجل طيّب وهو مصمّم على التوصّل إلى اتفاق. وأستطيع العمل معه» (وهي الكلمات التي جعلتني أعتقد بأنّ أبو علاء أخذ بشكل متزايد يرى شلومو كما كان يرى أوري سافير). فسألته، «هل الفجوات قابلة للجسر»؟ فأجابني مباشرة بأنّ الأمر سيكون صعباً وأنّ على الإسرائيليّين أن يتقدّموا أكثر إلى الأمام، لكنّني «أعتقد بأنّ باستطاعتنا عمل ذلك». ضحكت وقلت له ليس عليك أن تتفاوض معي، فكلانا يعلم أنّه ليس على الإسرائيليّين وحدهم أن يتحرّكوا. ضحك أيضاً ثم استعاد جدّيّته بعد أن قرأ أفكاري: إنّني أعمل بجدّ على إقناع عرفات وأبو مازن. فأبو عمار يشعر بارتياح إذا رآني «أنا وأبو مازن» نعمل معاً. وأنا أفكّر في «إشراك أحد رجاله ـ إما حسين آغا وإما أحمد الخالدي ـ عندما نغادر البلاد» من أجل المحادثات المكثّفة(*).

تشجّعت بما سمعت وأبلغت أبو علاء بذلك. لم يكن الأمر يتعلّق بأنّ الآغا والخالدي خلّاقان وملتزمان بالتوصّل إلى اتفاق فحسب، وإنّما أيضاً بأنّ ذلك يعطي أبو مازن حصّة في القناة. إنّني معجب بحسن عصفور وأعرف أنّه يوفّر لأبو علاء تغطية مع دحلان، لكن بما أنّ علاقات أبو مازن الشخصيّة سيئة مع دحلان وعصفور، كنت أخشى أن يعارض أبو مازن القناة. وإشراك أحد أكاديمييه يخفّف هذا الخوف.

بعد الاجتماع مع أبو علاء، صرت أكثر تفاؤلاً بإمكانيّة نجاح القناة الخلفيّة، بل مقتنعاً أكثر بأنّ مفتاح نجاحها هو مقدرة شلومو على عرض اقتراح شامل. وهذه هي القضيّة التي أثرتها عندما قابلت باراك. لم يكن مرتاحاً، فقد كان يخشى ألا يردّ الفلسطينيّون. فما يحصل بعدئذٍ؟ وإلى أين سنصل؟ لم أكن أشأ أن أقتبس كلمات يوسي، لكنّني قلت بأنّنا سنصرّ على ردّ ـ وإذا كانوا يريدون مساعدتنا على الطريق، «سيعلمون بأنّنا لن نفعل أي شيء لصالحهم بدون ردّ ذي مغزى».

طلب باراك فقط أن يفكّر في مقولتي. وقد أفدت شلومو بذلك، ونصحته ألا يغادر البلاد من أجل المحادثات المكثّفة بدون اقتراح حزمة: «عندما تغادر البلد، فإنّ الرسالة هي

(*) حسين آغا وأحمد الخالديّ أكاديميّان مقيمان في المملكة المتحدة. وقد استخدمهما أبو مازن لتطوير أفكار وخيارات خلاقة. والخالدي من عائلة فلسطينيّة مشهورة، كثير من أفرادها من المفكّرين البارزين.

حان وقت العمل. وسترتفع التوقعات بأن تسفر المحادثات عن شيء. ولن يكون ذلك ممكناً بدون حزمة تشمل القدس». وافقني شلومو الرأي، وكان يريد الضغط على باراك لكي يعطيه ما يكفي للعمل عليه.

وخلال بضعة أيام، اتصل مارتن وأبلغني بأنّ القناة الخلفيّة اجتمعت وأجرت مباحثات إضافيّة، وهي تشعر بأنّ من المناسب الآن عقد جلسة لمدّة ثلاثة أيام خارج البلد. كانوا ذاهبين إلى السويد ويريدونني أن أنضمّ إليهم في اليوم الأخير. وسأعرف عن الترتيبات من السويديّين. سألتن «هل يشعر شلومو بأنّ لديه ما يكفي للانطلاق»؟ فأجابني مارتن، «نعم، لكنّه لا يزال بدون تفويض لبحث مسألة القدس». تساءلت إذا كان هناك أي معنى لمزيد من النقاش، وشكّك مارتن في ذلك.

وبعد مكالمة مارتن بوقت قصير، تلقّيت مكالمة من بار نودر، رئيس مكتب رئيس وزراء السويد. أبلغني بأنّ «الفريقين قادمان غداً مساء. سوف نعطيهم مقرّ إقامة رئيس الوزراء الرسميّ الريفيّ على بعد نحو 90 دقيقة خارج ستوكهولم. وسوف تحفظ السريّة». أبلغني بأنّهم سيتخذون الترتيبات لإدخالي إلى البلد بسرعة عندما أبلغهم بساعة وصولي.

اجتماع سريّ في السويد: صعود القناة الخلفيّة وسقوطها

للحفاظ على السريّة، كنت أعلم أنّني لا أستطيع السفر بطيران تجاريّ. كما كنت أعرف أنّنا إذا طلبنا طائرة عسكريّة، فسيعرف عدد كبير من العاملين في البنتاغون والبيت الأبيض بأنّني ذاهب إلى السويد. وذلك سيجعل تسرّب خبر سفري مرجّحاً. لذا اتصلت بجورج تنيت وشرحت له المشكلة. فاهتمّ بأمرها وطلب من نائبه جون غوردون الترتيب لطائرة خاصّة.

اتصل بي بار عدّة مرات قبل أن أغادر ليطلعني على الأجواء. وأفاد في البداية بأنّ العلاقات تبدو جيّدة جداً وكل شيء يبدو مبشّراً. واتصل لاحقاً وقدّم تقريراً بأنّ المزاج قد ساء، لا سيما في الجانب الإسرائيليّ، لأنّهم لا يسمعون شيئاً جديداً من أبو علاء. تحدّثت بعد ذلك مع كل من جلعاد وشلومو على حدة في الجانب الإسرائيليّ، وأبو علاء في الجانب الآخر. ركّز شلومو وجلعاد على أهميّة وصولي إلى هناك بأسرع ما يمكن لتغيير القوى المحرّكة والضغط على أبو علاء. سألت إذا ما قدّموا حزمة، وكان الجواب «حزمة جزئيّة». كنت أعرف ما يعني ذلك. وعندما تحدّثت إلى أبو علاء، أفاد بأنّ المحادثات صعبة، لكنّه يتوقّع بأنّ الأمور ستتحسّن عندما أصل. فأجبت، «يجب ذلك يا أبو علاء وإلا لن يكون لقدومي جدوى».

لقد شاهدت هذا الفيلم وعايشته من قبل. فكلا الجانبين يعلمان أنّ عليهما أن ينتجا الآن، لكنّ الجزء الصعب هو دائماً القيام بالخطوة الأولى. وسيكون دوري دفع كل جانب لأن يكون متجاوباً مع الآخر. قرّرت أن أجلس مع كل جانب على حدة عند وصولي قبل عقد الاجتماع الثلاثيّ.

أحضرت معي آرون وجون وجمال وهبطنا في مطار عسكريّ صغير في ستوكهولم في الحادية عشرة صباحاً. وافتنا المخابرات السويديّة بشاحنة مقفلة عند أسفل الطائرة، وسرنا في طريقنا بعد دقائق من الهبوط. تلك هي الطريقة لدخول البلد خلسة دون أن يلاحظ أحد.

كانت الطريق إلى المقرّ الريفيّ محفوفة بالمناظر الرائعة. وكانت تلك أول مرة أشاهد فيها الريف السويديّ، وفوجئت بكثافة خضرته. فأنّى نظرت فثمة حقول خضراء مليئة بالأزهار البريّة تتخلّلها صفوف متقطّعة من أشجار الصنوبر. وكانت المزارع تتناثر بين الحين والآخر في الطبيعة، دون أن تصرف النظر عن الجمال الماثل أمام ناظريّ.

ودهشت من تشابه المنظر ببعض المروج التي شاهدتها وأنا ولد في جبال هاي سييراز بكاليفورنيا. كان من الصعب ألا يعتدل مزاجي عندما وصلت إلى المقرّ. ولكم دهشت لأنّ المقرّ نفسه ينتصب مجاوراً للطريق في حين أنّ أرضه فسيحة جدّاً.

تغيّر مزاجي بسرعة كبيرة عندما حيّاني بار وأبلغني بأنّ المحادثات تسرّبت. سألت، «ما الذي خرج بالضبط ومن أين خرج» على أمل أن يلف الجواب غموض كافٍ يحمي الجانب الفلسطينيّ. أبلغني بار بأنّ هناك قصّة للأسوشيتد برس تقول نقلاً عن مصادر فلسطينيّة بأنّ هناك اجتماعات مفاوضات سرّيّة تجري في عاصمة أوروبيّة، وتلاها في تعاقب وثيق قصص أخرى خرجت من إسرائيل وتحدّد بأنّ ستوكهولم هي المكان. وكان يخشى الآن أن يكون المشاركون قد تحدّدوا. وطلب بار توجيهاتي بشأن ما يقولونه علناً ردّاً على الأسئلة: «فنحن لم نردّ حتى الآن». أجبت، «ليكن الأمر بسيطاً يا بار، لا تؤكّد أي شيء لكن لا تكذب. قل شيئاً من قبيل إنّ رئيس الوزراء راغب في المساعدة في دفع السلام بأي طريقة ممكنة، وهو على اتصال بالجانبين، لكن ليس هناك محادثات جارية في ستوكهولم الآن» (ذلك صحيح من الناحية التقنيّة، فالمحادثات تجري في السويد لكن ليس في ستوكهولم. وقول الحقيقة التقنيّة شيء تعلّمته من رابين. فهو لا يكذب، لكنّه لا يكشف شيئاً أيضاً).

كان التعامل مع الصحافة آخر همومنا. فقد كنت أخشى أن يتوقّف أبو علاء وحسن عصفور عن التفاوض إذا ما انكشفت القناة. وقد تعمّقت مخاوفي عندما أطلعني بار عن الموجودين من الجانب الفلسطينيّ، حيث لم يكن حسين آغا أو أحمد الخالدي في عدادهم. وعلمت من ذلك أنّ من غير المرجّح أن يحصل أبو علاء على مساعدة أبو مازن في حماية ما يقوم به - أو على الأقل في الضغط على عرفات لحماية أي شيء يمكن أن ينتج عن هذه المباحثات(*).

كانت تلك الأخبار السيئة. لكن كان هناك أخبار سارّة. أبلغني بار بأنّ المزاج تغيّر بعد اتصالي الهاتفيّ بالجانبين. فقد عملا أثناء الليل وكانا يعملان على صياغة مسوّدة (كان ذلك قبل التسرّب الصحفيّ - وهي التسريبات التي سيعرف عنها الجانبان الآن وهما ينهضان من النوم).

جلست مع الجانبين على الغداء، واتفقنا على أن ألتقي بشلومو ثم أبو علاء ثم نلتقي معاً في اجتماع ثلاثيّ. سمعت عند اجتماعي بشلومو وجلعاد رسالة مشوّشة: لقد عقدت جلسة حتى ساعة متأخّرة من الليل صاغوا فيها المسوّدات «واقتربوا كثيراً» من بلورة القرارات التي على القادة اتخاذها لحل مشكلة اللاجئين. ولدفع الأمور، قدّموا حزمة جزئيّة تمنح 87 بالمئة من الأرض بما في ذلك مناطق رماديّة ستصبح فلسطينيّة إلى حدّ كبير؛ وقال شلومو مستبقاً سؤالي إنّه عرض بعض الأفكار العامّة عن القدس وشدّد على الحاجة إلى نظام خاصّ يأخذ مصالح الجانبين في الحسبان.

وقد خاب ظنّهما بردود أبو علاء الابتدائيّة. لكنّ البحث تحسّن في الجلسة المسائيّة، وسألت كيف. أوضح شلومو بأنّ أبو علاء وحسن عصفور قدّما خطوتين. فقد اعترفا بأنّ مناطق الاستيطان مثل غوش إتزيون وراموت وجيلو يمكن أن تصبح جزءاً من إسرائيل نظراً إلى تجاورها مع إسرائيل أو أهميّتها التاريخيّة للوجود اليهوديّ. كما أنّهما سينظران في «منطقة» من وادي الأردن يكون فيها تواجد أمنيّ إسرائيليّ، لا «مناطق» لمثل هذا التواجد. وقال شلومو عن انطباعه من المحادثات بأنّ الفلسطينيّين «يفكّرون في عدد من رقم واحد» للأرض التي تضمّها إسرائيل.

كان شلومو وجلعاد متفائلين بشأن اتجاه المحادثات، لكنّهما يريدانني أن أضغط على أبو علاء لتقديم النسبة المئويّة للأرض التي يفكّر فيها الفلسطينيّون من أجل الكتل

(*) علمت لاحقاً أنّ محمد رشيد عارض وجود الآغا أو الخالدي وأقنع عرفات بعدم إشراكهما.

الاستيطانيّة. وكنت أعتقد بأنّ ذلك خطأ: «فهو يشير إليكما بوجود كوّة بشأن الكتل الاستيطانيّة والوجود الأمنيّ. وهذه الكوّات أهمّ من الضغط للحصول على أرقام أو نسب مئويّة الآن. أنت تحصل منه على مبادئ، وإذا ضغطت من أجل الأرقام، فستحصل على أرقام متدنّية تخيّب الأمل. حاول أن تستفيد من المبدأ في هذه المرحلة».

ومن المفارقة أنّ ذلك ما حاججهم به أبو علاء. فقد قاوم رؤية خريطتهم في هذه المرحلة، قائلاً إنّه يفضّل بناء الخريطة من المفاهيم على أن يبني المفاهيم من الخريطة. وتلك بالطبع كانت طريقة أبو علاء في حملهم على أن يكونوا أكثر تجاوباً مع مفاهيمه. ومع ذلك كنت أظنّ أنّه محقّ؛ فقد تنازل في مبدأين للإسرائيليّين يتعلّقان بالكتل الاستيطانيّة والتواجد الأمنيّ. وهم الآن بحاجة إلى التركيز على جوهر الاحتياجات الإسرائيليّة في كل حالة. فذلك سيتيح للإسرائيليّين أفضل الفرص لتلبية متطلّباتهم الحقيقيّة.

كان شلومو وجلعاد متعاطفين مع محاجّاتي، لكنّهما يفكّران أيضاً بما سيبلغانه لباراك عندما يعودان. فالعموميّات لن تنجح بعدما وضعوا 87 بالمئة على الطاولة. ربما يكون أبو علاء قدّم افتتاحين، إلا أنّهما محدودين ومن غير المرجّح أن يعجبا باراك. فباستثناء غوش أتزيون - كتلة إتزيون جنوب القدس - يعتبر جيلو وراموت حيّين من القدس، لا كتلاً استيطانيّة. ولم يقدّموا شيئاً محدّداً بشأن الأمن، ما خلا مفهوم منطقة في وادي الأردن. «لقد قلت يا دنيس إنّك ستضغط بقوّة من أجل حزمة مقابلة إذا تقدّمنا بحزمة».

قلت، «سأفعل عندما تقدّمان واحدة». لاحظت أنّهما يفكّران فيما سيبلغانه إلى باراك، لكن ماذا عمّا سيقوله أبو علاء لعرفات؟ لقد عرضتم عموميّات بشأن القدس لن يفهمها وسيقرؤها على أنّها إدامة للسيطرة الإسرائيليّة تحت اسم مختلف. وبشأن الأرض، قلتم إنّكم ستصلون إلى نسبة 87 بالمئة على فترة عدّة سنوات، لكنّ الرقم الذي سيراه هو 77 بالمئة. «لا شكّ أنّه تحسين على ما قدّمه عوديد، لكنّك لا تزال تتحدّث عن مناطق رماديّة تقولون إنّ الفلسطينيّين سيحصلون على معظمها. وتجربة الفلسطينيّين مع الغموض في الاتفاقيّات حتى الآن هي أنّكم تستغلّونها ولا يحصلون على ما يعتقدون بأنّه من حقّهم».

كنت أرى ألا يقلّلا من حزمتهم الجزئيّة، ولكن قولوا إنّها لا تبدو كريمة جدّاً من المنظور الفلسطينيّ. فمن موقعي المشرف، أرى أنّ الجانبين قدّما خطوات. والسؤال الآن هو كيف نستفيد منها.

لم أفاجأ بأن تكون محادثاتي مع أبو علاء وحسن عصفور صورة مرآويّة عن تلك

التي أجريتها مع شلومو وجلعاد. فقد كان أبو علاء يشعر بأنّه تقدّم بكل الخطوات المهمّة ـ ألم يلاحظا مقدار أهميّة أن يقدم هو وحسن على إعطاء «أمثلة عن الأحياء [عبر الخطّ الأخضر] التي ستصبح جزءاً من إسرائيل»؟ كما أنّه استجاب بشأن الأمن، وعليّ أن أضغط على شلومو لكي يمنحه المزيد.

ضحكت قائلاً، ذلك ما طلب منّي شلومو أن أفعله معك. وأردفت قائلاً، «الحقيقة هي أنّك عرضت عليهم افتتاحين مهمّين جدّاً، لكنّك تعرف بأنّه يبلغك بأنّك ستحصل على 87 بالمئة من الضفّة الغربيّة وأنّ القدس سيحكمها نظام خاصّ يستجيب إلى احتياجات الجانبين. وذلك بحدّ ذاته يمكن أن يفتح المجال للوصول إلى نتيجة خلّاقة، وهو، على أي حال، يتجاوز كثيراً أي شيء سمعتموه من الإسرائيليّين. وتعلم أنّ ذلك يتجاوز ما كان رابين مستعدّاً للذهاب إليه، وما زلت في بداية المفاوضات فحسب» (أشرت إلى رابين، الذي أصبح بعد اغتياله رمزاً للفلسطينيّين، لتضخيم ما عرضه شلومو).

وكرّرت النقاط الأساسيّة عندما جمعت شلومو وجلعاد وأبو علاء وحسن معاً بحضوري. وردّاً على اقتراحي، وافقوا على مواصلة تمرين صياغة المسوّدات في محاولة لوضع حدود دنيا أكثر وضوحاً بشأن ما يمكن أن يتفقوا عليه وما هو أكثر صعوبة. وعندما سألت إذا كانوا يحبّون أن أنضمّ إليهم في ذلك التمرين، فضّلوا صياغة المسوّدات بمفردهم. وقبل أن يغادروا للعمل، طلبت أن ألتقي بشلومو وأبو علاء كل على حدة. كان هدفي التركيز على المكان الذي يحتاجان فيه إلى مساعدتي. قال شلومو إننا بحاجة إلى اتفاق إطار غنيّ ـ اتفاق إطار للوضع الدائم سمين لا غنيّ. «إنّني أتّفق معك بأنّ أبو علاء قدّم افتتاحيّات جادّة علينا أن نطوّرها. لكن يبدو أنّ الفلسطينيّين يفكّرون في اتفاق يترك القضايا والمطالب مفتوحة. إنّنا بحاجة إلى اتفاق إطار غير مختلف كثيراً عن اتفاق نهائيّ. فإذا كنّا سنقدّم تنازلات بعيدة المدى، يجب أن يرى شعبنا بأنّنا نقوم بإنهاء النزاع».

واعترف أبو علاء أيضاً بأنّ شلومو جادّ وعاقد العزم. هناك الكثير من العمل الذي يجب إنجازه، كما أنّ الفجوات لا تزال واسعة، لكنّه قال، «عليك أن تقنعه بالتخلّص من المناطق الرماديّة». لا يمكننا قبول اتفاق بمناطق رماديّة. كل شيء «يجب أن يكون واضحاً لا لبس فيه. ويجب أن يكون الجدول الزمنيّ واضحاً». سألته إذا كان هناك طريقة للتعامل مع بعض المناطق التي قد تكون أكثر حساسيّة بالنسبة إلى الإسرائيليّين بشكل مختلف لجهة توقيت الانسحاب. وقد فهم ما أرمي إليه وأجاب، «طالما أنّهم سينسحبون ووقت

الانسحاب محدّد بوضوح، فلا يهمّ إذا جرى الانسحاب من بعض المناطق باكراً ومن بعضها الآخر في وقت لاحق».

وفي حين أنّ جدوله الزمنيّ سيكون أقصر حتماً من الوقت الذي يجول في ذهني، فإنّ مبدأ الانسحاب من بعض المناطق باكراً، وبعضها وفقاً لإطار زمنيّ متوسّط، وبعضها في وقت متأخّر كثيراً يمكن استخدامه لإزالة حاجة الإسرائيليّين إلى مناطق رماديّة. وتلك مناطق حسّاسة لأسباب أمنيّة أو سياسيّة. على سبيل المثال، وادي الأردن منطقة يشعر الإسرائيليّون أنّهم لا يستطيعون التخلّي عنها أو يمكن أن يتخلّوا عنها جزئيّاً فقط. وقد أعطى مفهوم المناطق الرماديّة الإسرائيليّين المرونة لكي يقرّروا لاحقاً بشأن ما يتخلّون عنه ويحتفظوا ببعض الغموض مع جمهورهم بخصوص المناطق التي ستصبح فلسطينيّة. ولا يسعنا الاحتفاظ بالغموض والاستجابة للفلسطينيّين. لكن كلما كان الجدول الزمنيّ لبعض المناطق أطول، ازداد شعور الإسرائيليّين بأنّ الأداء الفلسطينيّ يجب أن يسبق الانسحاب الإسرائيليّ وبخاصّة من المناطق الحسّاسة. وإذا لم يَفِ الفلسطينيّون فلا حاجة إلى الإسرائيليّين بالانسحاب.

عملوا بضع ساعات على الصياغة، لكنّ أبو علاء وحسن أصبحا أكثر سلبيّة. وقرّرا ألا تكون المسوّدة متبادلة. بل ورقة صاغها جلعاد على أساس المناقشات والتعليقات من الجانبين. بعبارة أخرى، كان يشرح مواقف الجانبين مثلما فهمها. ولا يؤكّد الفلسطينيّون بالضرورة ما كتبه أو ينكرونه.

ظننت أنّ أبو علاء وحسن قد يصبحان أكثر حذراً الآن بسبب تسرّب الخبر عن القناة. وقد حدث تطوّران آخران أيضاً في هذه الأثناء. أولاً، اتصل داني ياطوم ليخبرني معلومات مؤكّدة جدّاً عن أنّ الفلسطينيّين يخطّطون لمظاهرات ضخمة وعنيفة في اليوم التالي، ذكرى النكبة - وهي الكارثة التي حلّت بالفلسطينيّين نتيجة لإنشاء دولة إسرئيل. وكان يأمل أن نتدخّل مع عرفات ونقنعه بتجنّب العنف. وكان ذلك مهمّاً جدّاً لأنّ الكنيست سيستأنف اجتماعاته وسيقدّم رئيس الوزراء موضوع القرى الثلاث على التصويت غداً. ثانياً، نظراً لأنّ رئيس الوزراء كان يعتزم الآن التقدّم بالقرى ويقاتل للفوز بتأييد الكنيست، فقد انهمك شلومو في مسعى للحفاظ على تماسك الحكومة. وكان يعمل على الهاتف باذلاً كل ما يستطيع لإبقاء شاس في الائتلاف.

كانت معلومات ياطوم مزعجة. وإذا ما صحّت وحدث انفجار للعنف غداً، فسوف تضرّ بباراك سياسيّاً، وتجعله يبدو كالأحمق وهو يدافع عن نقل القرى في يوم العنف

الفلسطينيّ نفسه. ويمكن أن تؤثّر على مصداقيّة القناة الخلفيّة؛ فكيف ينفجر العنف فيما نشهد مفاوضات جدّيّة بشأن أكثر القضايا حساسيّة؟ هل يتعامل بشكل مزدوج؟ هل هذه القناة لا تتمتّع بالمرجعيّة حقّاً؟ هل سيستخدم عرفات العنف للتأثير على المفاوضات؟

اتصلت بوزيرة الخارجيّة على أمل أن نؤثّر على حسابات عرفات. وقدّمت تقريراً عما يحدث هنا، مع ما ينطوي عليه من تفاؤل، لكنّني أوضحت مخاوفي استناداً إلى مكالمة داني. إنّنا بحاجة إلى أن يتصل الرئيس بعرفات لمنع العنف. وافقت مادلين واقترحت رسالة قصيرة وواضحة من الرئيس يمكن تسليمها إلى عرفات خلال بضع ساعات.

كان جون هيربست الآن قنصلنا العامّ في القدس. وهو من سيسلّم الرسالة فاتصلّت به لكي أصرّ على أن الرسالة ملحّة، وأردته أن يصرّ على موعد فوريّ مع عرفات وأن يكون صريحاً بشأن مخاوف الرئيس ومعنى الرسالة.

لم يكن ردّ عرفات على رسالة الرئيس مطمئناً. ففي حين أنّه تسلّمها على الفور، أبلغ جون بأنّه سيفعل ما بوسعه، لكنّه «لا يضمن أي شيء». و«بلغة عرفات»، فهمت أنّ ذلك يعني أنّه لن يتخذ أي خطوات جادّة لوقف العنف. ودفعني ذلك ثانية إلى التساؤل عما ينوي عرفات عمله. ففي حين أنّ باراك لم ينفّذ وعده بشأن القرى، فإنّه يكافح الآن سياسيّاً للقيام بذلك. وكما اكتشفت عندما وصلت إلى إسرائيل في مساء اليوم التالي، أرسل باراك يوسي لمقابلة عرفات قبل أربعة أيام لإبلاغه بأنّه ذاهب إلى الكنيست من أجل القرى، وعلى ضوء ذلك التأثير عليه بشأن الحفاظ على الهدوء في يوم النكبة. لكنّ عرفات لم يستمع إلى الإسرائيليّين ولا إلينا.

بالعودة إلى الوراء، أعتقد أنّ عرفات شعر بأنّ العنف في تلك اللحظة يخدم عدّة أغراض. فقد كان صمام أمان لتنفيس الغضب الذي ما انفك عامي أيالون يخبرنا بأنّه يعتمل في الشارع الفلسطينيّ. ويبرز عواقب عدم إرضاء الفلسطينيّين. وهو في نظرة يضغط على الإسرائيليّين لكي يكونوا أكثر تعاوناً.

في حين أن يوم النكبة يحدث السياق العاطفيّ لإثارة العنف - وبالتالي فهو فرصة ملائمة لعرفات لكي «يترك» العنف يقع - كان من الواضح أيضاً أنّ تأثير ذلك على باراك لم يكن يعنيه. وقد نشأ ذلك بسبب غضبه من باراك من جهة. وهو مدفوع من جهة أخرى بتركيزه على احتياجاته، وهي التي تحتل دائماً المقام الأول في تفكيره، وتجاهله الأساسيّ

للاحتياجات الإسرائيليّة ـ وهو أمر سيتضّح لنا بشكل متكرّر في الأشهر القليلة القادمة.

لم أكن أرى كل ذلك عندئذٍ. لكنّني كنت قلقاً، على الأقل، من أن يكون عرفات يظهر بتسامحه مع العنف انعدام الاهتمام بالقناة الخلفيّة ـ أو أي مفاوضات. ولم أكن أريد تشارك هذا الانطباع مع أبو علاء في تلك اللحظة، لكنّني أريد أن أتلمّس تفكيره.

توجّهت إلى غرفة أبو علاء في وقت متأخّر من الليل. كان يوجد خلف المقرّ الرئيسيّ أكواخ تمتدّ نزولاً إلى إحدى البرك. قرعت باب أبو علاء فأجاب حسن، مازحاً بأنّ مسكن أبو علاء مخصّص للملوك في حين أنّه وضع في «قفص عصفور» صغير. واسم عائلة حسن هو «عصفور» لذا مازحته بدوري بأنّ مكان أبو علاء يبدو مناسباً له في حين أنّ قفص العصفور غير مناسب للعصفور. ضحك كلاهما، وبدوا منشرحين. وكان كلاهما يشعران بأنّهما يمكن أن يعملا مع شلومو وجلعاد، مع أنّهما يعتقدان بأنّ جلعاد أكثر تشدّداً وتردّداً. وكانا واثقين من أنّ بوسعهم إنجاح القناة.

لكن عندما بقيت بمفردي مع أبو علاء، شاهدت ثقة أقلّ. كان متلهّفاً لأن أجتمع بعرفات وأدافع عما أنتج هنا. أرادني أن أبلغه بأنّني ضغطت على الجانبين لبدء الصياغة بعين تحدّد ما يمكن أن يتفقا وما يمكن أن يكون أكثر صعوبة ويترك للقادة. أخيراً، أرادني أن أشدّد بأنّني ضغطت على شلومو للتخلّي عن «المناطق الرماديّة» ـ وهو ما فعلته في الواقع.

قلت، «حسناً، سأفعل ذلك. لكنّني سأبلغه أيضاً بأنّ الإسرائيليّين بحاجة إلى 'اتفاق إطار غنيّ للوضع النهائيّ' وأنّ من المعقول أن ينتج الجانبان اتفاق إطار قريباً ما أمكن من الاتفاق النهائيّ. وسأقول أيضاً بأنّه إذا وقع عنف فسيدمّر ذلك قدرتنا على لعب أي دور، وسيسقط صدقيّة الإسرائيليّين الراغبين في الاتفاق».

«جيّد»، ردّ أبو علاء، وأبلغني بأنّ شلومو طلب منه أن يتصل بعرفات ويبذل كل ما في وسعه للحدّ من الاضطرابات في اليوم التالي، لا سيما بالنظر إلى ما يحاول القيام به هو وباراك. وقد فعل أبو علاء ذلك وكان متفائلاً بأنّ الأمور لن تخرج عن السيطرة. أبلغته بما فعلنا، لكنّني كنت قلقاً من أنّ عرفات لا ينظر إلى أي منا بجدّيّة. شكّك أبو علاء في ذلك، لكنّني شعرت، بالرغم من كلمات الأمل التي ساقها عن عرفات وما هو ممكن الآن، بأنّه غير متيقّن مما سيفعله عرفات. وما لم يتمّ التعامل مع ذلك، فإنّ عدم اليقين الذي يخامر أبو علاء سيجبره على الإحجام في المفاوضات.

تركت أبو علاء بعد منتصف الليل، وانضمّ إليّ حسن فيما كنت عائداً إلى المقرّ

الرئيسيّ. كان في وقت مبكّر من الليل يخبرني بأنّ عليّ أن أستمع إلى الفلسطينيّين أكثر بشكل عامّ وإليه بشكل خاصّ. «أنت لا تستمع إلينا، أنت تستمع إلى أبو مازن. أتظنّ أنّ أبو مازن يريد السلام. إنّه لا يريده. أين هو الآن؟ أتظنّ أنّه يفعل أي شيء؟ إنّه لا يفعل شيئاً».

كنت أعرف أنّ الودّ مقطوع بين الاثنين، لكنّني لم أكن أعتقد بأنّ إدامة الخلاف يمكن أن تخدم قضيّة المفاوضات مع الإسرائيليّين في هذه المرحلة. فهل سيكون عرفات مستعدّاً للتقدّم إلى الأمام عند خروج أبو مازن؟ كنت أشكّ في ذلك وأبلغت حسن. لم يقتنع قائلاً إنّهم سيحقّقون تقدّماً في هذه القناة وأنّه لن يكون لأبو مازن تأثير. فلم أقتنع بذلك.

من المفارقة بأنّني شعرت أنّ الخلافات الداخليّة في كل جانب أخذت تطفو على السطح في الوقت غير المناسب. سوف يسحبون البساط من تحت أبو علاء وحسن عصفور، بالرغم من قناعة حسن. وباراك سيضعف ليس إلا بالصراع القائم داخل ائتلافه.

في الصباح، شرح لي شلومو «كفاح باراك» فيما جلست أنا وهو في الرواق الخارجيّ. سوف ينسحب الحزب الدينيّ الوطنيّ من الائتلاف بسبب القرى. وهو لا يعرف ما سيفعل شارنسكي، لكنّه يشعر بأنّ باراك اتخذ قرار الحفاظ على شاس، بصرف النظر عن الثمن الذي سيدفعه لميرتس. ولا بدّ أن يحدث توافق جديد، لكنّه سيكون مستقرّاً حتى ولو عكس غالبيّة صغيرة. لكنّ على باراك العمل عليه، وإرضاء الآخرين والاهتمام بحاجاتهم ليس من خصاله بالضبط.

وعندما سألني عما أعتقد أنّنا بحاجة إليه في الخطوة التالية في هذه القناة، ركّزت على الجوهر لا على الإجراء. وقلت، لأول مرة اتخذ كل منكما خطوة إلى الأمام في قضايا الوضع الدائم. وللتقدّم بذلك إلى المستوى التالي، عليك أن تسقط فكرة المناطق الرماديّة وأن تحلّ محلّها جدولاً زمنيّاً يتيح لك الانسحاب من مناطق مختلفة في أوقات مختلفة. فهم سيرفضون الغموض بشأن الأرض. ويجب أن تكون أيضاً قادراً على قول شيء أكثر تحديداً بشأن القدس. فأنت تريدهم أن يوسّعوا ما سيقبلون به بشأن الكتل الاستيطانيّة، ويقبلوا باتفاق إطار غنيّ للوضع النهائيّ وإنهاء النزاع بالفعل. فرصتك الوحيدة لحملهم على التحرّك في هذا الاتجاه هي إدخال القدس. فإذا أحجمت عن بحث القدس، لن يتجاوز أبو علاء ما سمعت منه.

وافق شلومو بأنّ المناطق الرماديّة لن تنجح. وكان يرغب في محاولة التحدّث عن القدس في الجولة التالية، لكنّه قال، «لا يمكنني أن أتقدّم على باراك بشأن القدس يا دنيس». وأنّه سيفعل ما يستطيع، مازحاً، «إذا كان لدينا حكومة عندما أعود إلى الوطن».

أعادني ذلك إلى الواقع. كان شلومو وأبو علاء وزملائهما يستعدّون للمغادرة والسويديّون ينقلونهم إلى المطار العسكريّ الذي وصلنا إليه قبل أربع وعشرين ساعة. وقد تسرّبت الأخبار عن القناة الخلفيّة، لكنّ مشاركتي فيها لم تتسرّب. وقد أملت في الاحتفاظ ببعض السريّة عن القناة الخلفيّة إلى جانب الموقع الفعليّ للمحادثات. وهكذا أردت الوصول إلى إسرائيل بعد وصول شلومو وأبو علاء ببضع ساعات.

غير أنّني عرفت في تلك اللحظة أنّ القناة السريّة لن تعود قائمة. ربما يكون شلومو وأبو علاء المفاوضين المناسبين، لكنّ مباحثاتهما التالية لن تكون بعيدة عن الأضواء. فالأمل في التوصّل إلى تفاهمات حول المفاهيم في قناة خلفيّة محميّة لن يتحقّق. وربما كان ذلك مجرّد وَهْمٍ بالنظر إلى المنافسة والمخاطر، لا سيما في الجانب الفلسطينيّ. وربما لم يكن النهج الصحيح لإعداد الجماهير للتسويات اللازمة. وربما لم يكن أبو علاء - أكثر المفاوضين في الجانب الفلسطينيّ ابتكاراً - بحاجة إلى قناة سريّة يجرّب فيها الأفكار إذا كان يعرف أنّه يحظى بدعم عرفات وتغطيته. لقد قام بالفعل بقفزة في المفهوم أثناء وجوده هنا. أو ربما كنت أعقلن الأمور، فكّرت في ذلك وأنا جالس بجوار البركة في يوم رائع في الريف السويديّ الهادئ والوادع. وغالباً ما يفعل المفاوضون ذلك. فعندما لا يكون الوضع سائراً وفق ما يريده المرء أو يخطّط له، يقوم بتدبّر الأمور ويتفكّر في كيفيّة الاستفادة القصوى من الظروف. وعليّ أن أفعل ذلك أثناء توجّهي إلى إسرائيل.

العنف وخطّة باراك الجديدة

غادرت مكاناً وادعاً وطرت إلى منطقة حرب. لم نسمع شيئاً في الطريق من ستوكهولم عن أحداث اليوم، لكن عندما نزلت من الطائرة، التقى بي عملاء الأمن الدبلوماسيّون الذين يعملون لديّ وأطلعوني على الأخبار بأنّ ثلاثة فلسطينيّين على الأقل قتلوا وأصيب المئات في الاشتباكات مع الجيش الإسرائيليّ في ذلك اليوم. فقد تواصل إطلاق النار بين قوّات الأمن الفلسطينيّة والجيش الإسرائيليّ طوال اليوم. ولأنّني بدوت غير متحمّس أرادوا أن يعرفوا إذا كنت أريد الالتقاء بعرفات الليلة في رام الله لأنّ ذلك قد يكون مشكوكاً فيه إلى حد ما.

أصبت بالذهول. فالمظاهرات العنيفة شيء، لكنّ الاشتباكات شيء آخر. بدا ذلك شبيهاً بالأحداث التي وقعت بعد فتح النفق في أيلول/سبتمبر 1996. ومع ذلك لم يكن هناك أي استفزاز إسرائيليّ. «فالاستفزاز» أو على الأصحّ الذريعة هي النكبة. وكان يعبّر عن الغضب الفلسطينيّ؛ ولم يفعل عرفات شيئاً لمنعه، والفلسطينيّون هم الذين قتلوا أو عانوا نتيجة

لذلك. في هذا الوقت كانت هذه الاشتباكات معروضة على التلفزيون الإسرائيليّ، فيما باراك يقاتل في الكنيست للفوز بالموافقة على نقل القرى. لقد كنت أخشى من تأثير العنف فيما باراك موجود في الكنيست، لكنّني لم أكن أتصوّر أن تكون الأمور دمويّة بهذا الشكل.

لم يكن مارتن موجوداً في المطار وإنما في القدس لكي يبقى على اطلاع على الأفعال الإسرائيليّة. اتصل بي فيما كنت أفكّر في الاجتماع بعرفات أم لا. ونصحني بعدُ بالقيام بذلك. أبلغني بأنّ يوسي وعامي أيالون، الذي تقاعد للتوّ من منصبه كرئيس للشين بيت، يعملان بشكل مكثّف مع عرفات، وأنّ الإسرائيليّين يعرفون بأنّه أصدر الآن أوامر واضحة بمنع اقتراب المتظاهرين من المواقع الإسرائيليّة. وهم يأملون بأن يكون الغد هادئاً.

كنت قد طلبت من جمال أيضاً الاتصال بنبيل أبو ردينة لمعرفة ما يقول قبل أن أتخذ قراري بالاجتماع بعرفات في تلك الليلة. وفيما كنت أتحدّث هاتفيّاً مع مارتن، كان جمال الذي يركب الشاحنة المقفلة نفسها معي يتصل بنبيل. وأفاد نبيل بأنّ كل شيء تحت السيطرة. كنت أعرف أنّ عرفات يريد اللقاء بي، لكنّني أريده أن يضمن الهدوء، لذا طلبت من جمال أن «يتصل بنبيل ثانية، ويبلغه بأنّني قادم لمقابلة عرفات في الغد، بافتراض أنّ الأمور ستكون هادئة».

كان الوضع هادئاً في الصباح عندما قابلت عرفات على الغداء. إنّه يعمل الآن على منع الفلسطينيّين من الوصول إلى المواقع الإسرائيليّة والوضع هادئ. تحدّثنا قليلاً عن ذلك، وشدّد على أنّه يبذل كل ما بوسعه للسيطرة على الوضع. وأبلغته أمام رفاقه بأن ذلك مهمّ، لكن من المستغرب حقّاً أن يكافح باراك في الكنيست لنقل القرى وأن نرى المعارك في شوارع الضفّة الغربيّة في الوقت نفسه. لقد أرسل الرئيس كلينتون رسالة شفهيّة لأنّه من المهم منع العنف، لا الردّ عليه بعد وقوعه. استمع عرفات بدون تعليق.

عندما صرنا لوحدنا قلت إنّ العنف بمثابة كارثة ويمكن أن يحول دون الشيء الذي تريده، وهو نقل القرى. لم يدلِ بأي تعليق. فتابعت مسدّداً على الحاجة إلى الهدوء، لا سيّما نظراً لعقد أول محادثات جوهريّة حقاً بشأن القضايا الأساسيّة. وقلت، «في السويد كان هناك عمل حقيقيّ». ولمتابعة ذلك طلبت من شلومو إسقاط المناطق الرماديّة؛ ومن أبو علاء أن يركّز على الوصول إلى اتفاق إطار لإنهاء النزاع؛ ومن الطرفين وضع مسوّدة بنقاط الاتفاق وتحديد الاختلافات الرئيسيّة التي لا يبتّ فيها إلا القادة.

وتابعت لأبلغه بأنّ الوقت هو الجوهر الآن. والخطوة التالية هي وجوب اجتماع أبو علاء وشلومو في غضون خمسة أو ستة أيام، وفي أعقاب ذلك ستأتي وزيرة الخارجيّة

للاجتماع بك وبباراك وتركّز على جسر بعض الخلافات الأساسيّة المتروكة لكليكما. وقلت، «إنّني أخشى» بأنّ إسرائيل ستنسحب من لبنان عما قريب، «ونحن نريد أن نعرف ما الذي سيجري عندما تفعل ذلك. وعلينا تحقيق تقدّم قبل أن تتدخّل الأحداث في لبنان».

لم أكن أعرف إذا ما كان حزب الله وسوريا سيحاولان أن يظهرا بأنّ إسرائيل كانت تهرب عندما انسحبت من لبنان، ما يمكن أن يطلق ردّاً إسرائيليّاً كبيراً. وكنت أعلم أنّ حدوث تصعيد كبير أثناء الانسحاب يمكن أن يصرف الأنظار عن الفلسطينيّين ويشوّه ما أقدم عليه باراك، وعندئذ لا مفرّ من أن يصبح حذراً مع الفلسطينيّين. وأبلغت عرفات بأنّه أياً يكن الاحتمال فإنّ حالك سيكون أفضل بكثير لبلوغ عتبة جديدة مع باراك قبل الانسحاب من لبنان.

استمع باهتمام لكنّه لم يقل شيئاً. وسألت إذا ما كان قلقاً بشأن الانسحاب الإسرائيليّ من لبنان، وردّ بأنّه لا تزال لديه شكوك بأنّ ذلك سيحدث بدون اتفاق. وتابع مفترضاً بأنّ السوريّين والإسرائيليّين سيصلون إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة. فقلت، «لا تعوّل على ذلك». لكن حتى لو كنت مخطئاً وكان مصيباً، فلا يزال «من مصلحته إنجاز شيء مع الإسرائيليّين الآن».

أزعجتني سلبيّته. لقد ترك العنف يحدث. وكان قانعاً بانتظار الانسحاب الإسرائيليّ، أو الاتفاق بين الإسرائيليّين والسوريّين. ولم يبد ردّ فعل على أي شيء قلته عن القناة الخلفيّة باستثناء «نأمل ذلك».

لا يكفي بالنسبة إليه أن يأمل ذلك. عليه العمل لكي تنجز الأمور، ما دفعني إلى أن أقول له، «لديك الفرصة الآن. ولا أعرف كم ستدوم. إذا ما ضعف موقف باراك السياسيّ فقد يقوده ذلك إلى حكومة وحدة وطنيّة، وإذا حدث ذلك، لن يكون هناك اتفاق وضع دائم في المستقبل المنظور. لن تحصل قطّ على حكومة إسرائيليّة أفضل تعمل معها. ولن تتاح لك قطّ فرصة أفضل لإنجاز اتفاق سلام نهائيّ مما لديك الآن بوجود هذه الحكومة ووجود الرئيس».

ردّ فقط على إشارتي للرئيس كلينتون بقوله، «ليس هناك أحد مثل كلينتون». عرفت من ذلك أنّني لم أقنعه. كان متلهّفاً لأن أعلن على الملأ أنّ الجانبين يعملان على تهدئة الوضع وسنعاود العمل في المفاوضات. وقد فعلت ذلك، لكنّني لم أكن متفائلاً بأنّ أبو علاء سيحصل على الدعم الذي يحتاج إليه لتحريك المفاوضات قدماً وبسرعة. بل إنّني أعتقد على العكس من ذلك بأنّ عرفات ليس في عجلة من أمره.

غير أنّ باراك كان مستعجلاً. ومع أنّ العنف ربما يدمّره سياسياً ويحرجه، لا سيّما بالنظر إلى تزامنه مع دعوة باراك الكنيست إلى نقل قرى «القدس»، إلا أنّ باراك كان مستعداً للاندفاع بسرعة أكبر.

عندما اجتمعت بباراك، كان منشغلاً بمشاكل ائتلافه. وبدلاً من أن تدفعه هذه المشاكل إلى التردّد، دفعته إلى سلوك المسار السريع. فقد كان يشعر، رغم أنّ ذلك مخالف للحدس، بأنّه إذا بدا أن إسرائيل على وشك تحقيق اختراق تاريخيّ نحو السلام، فسيكون من الصعب على المشاركين في الائتلاف القيام بالألاعيب السياسة الصغيرة. وفي مثل هذه الظروف ستكون له اليد الطولى في الحفاظ على الائتلاف وسيكون أقلّ عرضة للمطالب الضيّقة الأفق من هذا الحزب أو ذاك. وكان استنتاجه المفاجئ أنّ علينا التحرّك إلى المرحلة النهائيّة في غضون أسبوعين.

كان كل شيء مبرمجاً لديه. أنضمّ إلى جولة المحادثات التالية خلال أسبوع. وتأتي وزيرة الخارجيّة في الأسبوع التالي، وننتقل إلى قمّة المرحلة النهائيّة خلال أسبوعين.

كنت أحاول أن أقنع عرفات بأنّ الوقت جوهريّ، لكنّ ذلك غير منطقيّ. لقد بدأنا للتوّ مفاوضات جادّة لا تزال في أفضل الأحوال تعنى بالأمور المفهوميّة، ولم تدخل بعد في الأمور العمليّة والملموسة. فالقضايا صعبة ولم يتسنّ لنا الوقت لتمهيد الطريق، وهو نفسه لا يزال يتذمّر من أنّ الشرطة الفلسطينيّة أطلقت النار على الجيش الإسرائيليّ وكيف أنّ ذلك أضعف قدرته على تصويرهم بأنّهم شركاء، ومع ذلك ها هو يطرح جدولاً زمنيّاً من أسبوعين لقمّة المرحلة النهائيّة. إنّ ذلك أمر مذهل وغير واقعيّ. وقد قلت له الآن إنّ علينا أن نتحرّك، لكنّنا لن نتمكّن من التقدّم بالسرعة التي يريدها ـ وثمة مشكلة في محاولة القيام بذلك. وقد أبلغته أنّني بعد أن قابلت عرفات، اتضح لي بأنّه غير مستعجل. «ويجب ألا تبدو متلهّفاً أمامه وإلا فقد كل ما يحفزه على التسوية».

دفعني نهجه إلى التراجع عما أبلغته لعرفات عن قدوم وزيرة الخارجيّة في الأسبوع القادم. وأنا الآن أعتقد أنّ من الخطأ أن تأتي إلا إذا أنشأت الجولة التالية أساساً لجسر الخلافات على مستوى القادة. وقد وافق باراك على ذلك، لكنّه لم يتخلّ عن فكرته بشأن قمة المسار السريع. وتساءلت إذا ما كنت مسؤولاً عن ذلك دون قصد بدفع شلومو إلى بحث القدس بعيداً عن العموميّات. لقد قاوم باراك دائماً هذه المباحثات، لأنّه يخشى من أنّ ذلك سيكون متفجّراً سياسيّاً في أي بيئة غير المرحلة النهائيّة.

إذا كان الحال كذلك فقد علقنا في ورطة محيّرة كلاسيكيّة. الفلسطينيّون لن يفكّروا

البتة في مرحلة نهائيّة، ولا يقدّمون تنازلات كبيرة للإسرائيليّين دون أن يعرفوا ما هو الممكن بالنسبة إليهم بشأن القدس. فتفسير أي تنازل أمام جمهورهم سيكون إلى حدّ كبير، «انظروا ماذا حقّقنا في موضوع القدس». وكان شلومو يدرك ذلك جيّداً حيث أبلغ أبو علاء بحضوري، «يمكنك أن تبرّر التخلّي عن بعض الأرض إذا كان ذلك هو ثمن حصولك على موقف في القدس لم يحصل عليه العالم الإسلامي طوال خمسة عشر قرناً».

هل كان باراك مصرّاً على المسار السريع إلى المرحلة النهائيّة بسبب إقراره بأن لا مفرّ من بحث القدس الآن؟ وهل يضغط باتجاه ذلك لأنّه يخشى المجهول من الانسحاب من لبنان ويريد حل الأمور مع الفلسطينيّين قبل ذلك؟ وهل دفعته سياسات الائتلاف وميله الطبيعيّ إلى «لحظات الحقيقة» ـ رغم أنّه في هذه الحالة، هل ستكون لحظة الحقيقة مطلوبة لتحديد المدى الذي يمكن أن يذهب إليه الائتلاف في اتفاق الوضع النهائيّ مع الفلسطينيّين؟

كنت أظنّ أنّ العوامل الثلاثة تلعب دوراً في ذلك. غير أنّ الائتلاف يبقى الأهمّ، وقد طلب مني باراك أن أقابل أعضاء مختلفين في حكومته لكي أوضح أنّنا نحقّق تقدّماً الآن.

بعد أن هدأ الوضع على الأرض الآن، بدأت أرى أنّ من الأفضل العودة إلى الوطن. لكنّني وافقت على البقاء يوماً آخر لمقابلة أعضاء الحكومة. وبما أنّني كنت في الواقع أعمل في السياسة الداخليّة للجانب الإسرائيليّ، ظننت أن من المفيد عمل الشيء نفسه مع الجانب الفلسطينيّ.

كان من الضروريّ مقابلة أبو مازن في الجانب الفلسطينيّ. فأبو مازن لديه عزّة نفس كبيرة. وعندما يستخف به عرفات يؤثر الانسحاب وإبعاد نفسه عن التدخّل في دبلوماسيّة عرفات. وعندما يهينه آخرون، يثور غضبه وغالباً ما ينتصف لنفسه. لم أكن أعرف شعوره تجاه أبو علاء هذه المرة، لكنّني أردته ألا يشعر بأنّه موضع استخفاف أو إهمال من قبلنا. كما أردته أن يعرف بأنّ السلام ممكن، لكنّنا لن نتمكّن من الوصول إليه دون مساعدته.

كان أبو مازن لطيفاً جدّاً على عادته في اجتماعاتنا، لكنّه على غير المألوف لم يلِن في الجوهر قائلاً إنّ الفلسطينيّين قدّموا تنازلاتهم. ولا يسعهم سوى قبول التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة الآن ـ بشأن الأرض واللاجئين على السواء.

وعندما سألت ماذا يعني أوسلو إذا كان الفلسطينيّون قد قدّموا تنازلاتهم قبل الدخول إليه؟ فأجاب، «تعلّم كيفيّة التعايش».وعندما سألت ماذا تعني وثيقة بيلين ـ أبو مازن غير التسوية في القضايا الأساسيّة، وبخاصّة القدس واللاجئين، قال، «لم تُقبل قطّ». وعندما قلت لديكم حكومة إسرائيليّة مستعدّة للقيام بما لم يفعله أي من سابقاتها أو يمكن أن تفعله، لكن

لا يمكنها إعطاء 100 بالمئة من الأرض أو القبول «بحقّ العودة» بما ينطوي عليه من نتائج، كان ردّه بأنّ ذلك سيأخذ وقتاً.

لم يكن ذلك موقف مفاوض يحاول كسب أفضليّة تكتيكيّة، بل هو موقف من لا يريد أن يحدث شيء عما قريب - لا شكّ أن ذلك يرجع إلى استمرار غضبه من دحلان وعدم رغبته في أن يتقدّم على عرفات.

مرّة أخرى أجد الجانبين غير متزامنين. فسياسة الائتلاف جعلت باراك راغباً في الاستعجال، والتنافس الداخليّ، الذي يتلاعب به عرفات، تدفع المفاوضين الفلسطينيّين إلى التمهّل.

عندما قابلت صديقي شارانسكي، اتضح لي أنّ اندفاع باراك إلى لحظة الحقيقة ستدفع شارانسكي إلى الخروج من الائتلاف. كان غير مرتاح للتنازلات التي يفكّر فيها باراك، كما أفادت عنها الصحافة الإسرائيليّة على الأقل. كانت وسائل الأعلام تتحدّث عن استعداد باراك إلى التخلّي عن 95 بالمئة من الأرض وتقسيم القدس. ربما هذا ما كان باراك متجهاً إليه، لكنّني قلت، «ستكون هذه يا ناتان أغرب مفاوضات أشارك فيه. فالأفكار المتقدّمة تذكر عادة على انفراد، لكنّها مكشوفة جدّاً هنا. وموقف الجمهور يتجاوز كل ما ينقله جانبكم على انفراد. وأنا لا أعرف ما هو الحقيقيّ، لكنّني أعرف ما يقال على انفراد وهو ليس قريباً مما أنت خائف منه».

وبدأت أشير إلى الخطوط الحمر التي حكمت النهج الإسرائيليّ في المفاوضات. بشأن الحدود، تعدّل للسماح بضمّ 80 بالمئة من المستوطنين إلى ثلاث كتل استيطانيّة. وسألت، «هل لديك مشكلة في ذلك»؟ فأجاب «لا». وبشأن الأمن، اطمئن إلى أنّ الترتيبات الأمنيّة تلبّي الاحتياجات الإسرائيليّة في وادي الأردن وفي الإنذار المبكّر. «هل لديك مشكلة في ذلك»؟ وردّ ثانية «لا». وبشأن اللاجئين، كن أكيداً من أنّه لن يكون هناك حقّ عودة إلى إسرائيل. «هل لديك مشكلة في ذلك»؟ «لا»، أجاب ناتان. أما بالنسبة للقدس، فأبلغته بأنّ باراك لم يفوّض أحداً من المفاوضين التحدّث عنها لذا لا يمكنني أن أبلغك عن موقفه. «إذاً ما هي مشكلتك يا ناتان»؟ فردّ عليّ بإيجاز، «مشكلتي يا دنيس أنّك أنت من تبلغني ذلك، لا باراك».

اتصلت بباراك بعد الاجتماع ورويت له الحوار، واقترحت عليه أن يتّصل بشارانسكي - «إنّه ليس قضيّة خاسرة بالضرورة، لكن عليك التحدّث إليه».

سرّ باراك بسماع ذلك، لكنّه سرعان ما سألني إذا كنت قد رأيت يوسي ساريد. لم أقابله، لكنّه سيكون التالي. «ذلك مهمّ جدّاً. دعه يعلم أنّنا على عتبة صنع أكبر القرارات

التاريخيّة منذ إنشاء الدولة». كانت تلك مهمّة باراك، لا مهمتي ـ وبخاصّة أنّ الفلسطينيّين لم يهيّئوا أنفسهم للقيام بخطوات تاريخيّة(*).

شعرت بعدم الارتياح عندما صعدت على متن طائرة «تي دبليو أ» المتوجّهة إلى الوطن بعد منتصف ليل الأربعاء 17 أيار/مايو بقليل. كان الوضع هادئاً في الأراضي. لكن ثمّة اضطراب كبير في كلا الجانبين. ولو كنت أعلم أنّ العنف سيندلع ثانية في الصباح بعد مغادرتي، لما كنت غادرت. وفي حين أنّ المظاهرات (المنظّمة في الظاهر للاحتجاج على استمرار احتجاز السجناء في إسرائيل) تطوّرت إلى أعمال عنف وانطوت على تبادل إطلاق نار بين قوّات الشرطة الفلسطينيّة والجيش الإسرائيليّ، لم يسفر عنها سقوط قتلى. مع ذلك فقد أضرّت كثيراً بالجانب الإسرائيليّ، على الأقل فيما يتعلّق بباراك.

«فالمناوشات السلميّة التقليديّة»، وفقاً لباراك، تضغط عليه الآن لتعليق المحادثات. وصور الفلسطينيّين المسلّحين ـ المسلّحين بموجب شروط أوسلو ـ وهم يطلقون النار على الجنود الإسرائيليّين غير مقبولة البتّة عند باراك. وقد غذّى الاعتقاد بأنّ الفلسطينيّين سيلجؤون إلى العنف كلما شعروا بالاستياء رؤية الكثيرين بأنّ الاتفاق مع الفلسطينيّين لن يصمد. وفي هذه الظروف، قرّر باراك عدم تنفيذ نقل القرى التي نجح في الحصول على موافقة الكنيست بشأنها. ولم ينفّذ وعده بتقديم دفعة أوليّة على أموال ضريبة الشراء. والأسوأ من ذلك من منظور الشارع الفلسطينيّ، أنّه لن يتمّ إطلاق أي سجين فلسطينيّ، وهي القضيّة التي أطلقت أعمال العنف الثانية.

ربما كان ذلك ردّاً منطقيّاً على الوضع على الأرض. لكن هل ينسجم مع رغبة باراك في التقدّم بسرعة في الوضع الدائم؟ كما أنّه تراجع عن وعود قطعها لعرفات حتى بعد أن اتخذ عرفات خطوات واضحة بتهدئة الوضع. لقد تمسّك باراك بموقف مثير للتناقض الظاهريّ بعد تنفيذ وعود أعاد الرئيس التأكيد عليها فيما يضغط من أجل التحرّك بسرعة إلى المرحلة النهائيّة.

كان لبنان يوشك أن يدخل في هذا المزيج بطريقة أقنعت باراك بالضرورة الماسّة للتوجّه إلى اتفاق، وعرفات بالحاجة إلى أن يظهر بأنّه ليس ضعيفاً ولن يقدّم تنازلات إلى الإسرائيليّين.

(*) قابلت ساريد وشدّدت على الرهانات مذكّراً بأنّه كرّس كل حياته من أجل السلام، وأنّه يجب عدم السماح لمشاكله مع شاس بأن تقوّض ذلك الهدف. لكن بقيت الصراعات تتضارب في ذهنه.

لبنان والعواقب غير المقصودة

خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو - في أعقاب فشل لقاء جنيف مع الأسد نظّم باراك سلسلة من التحرّكات المنسّقة مع الأمين العامّ للأمم المتحدة كوفي أنان للتثبّت من أنّ الأمم المتحدة ستؤكّد أنّ انسحاب إسرائيل من لبنان يمتثل لقرار مجلس الأمن الدوليّ 425. ومع أنّ ذلك يتطلّب خطّ انسحاب مختلف عما يريده الجيش الإسرائيليّ، ويفرض تكاليف باهظة لإعادة بناء مواقع عسكريّة جديدة على طول الحدود، إلا أنّ باراك أراد الحصول على اعتراف المجتمع الدوليّ بالانسحاب الإسرائيليّ ودعمه. وذلك يحرم حزب الله من أي حجّة لاستمرار الهجمات، ويضفي الشرعيّة على الانتقام الإسرائيليّ القويّ في حال وقوع هجمات بعد الانسحاب، ويعزّز الردع القويّ لمثل هذه الهجمات.

من المفهوم أنّ باراك سعى أن يجعل الانسحاب يبدو كأنّه قرار إسرائيليّ متخذ عن قوّة واقتناع. لكن كان لحزب الله أفكار أخرى.

عندما بدأت إسرائيل بتفكيك بعض المراكز المتقدّمة وتسليم أخرى إلى الجيش الموالي لها، جيش لبنان الجنوبيّ، بادر حزب الله إلى الهجوم. في البداية كان حزب الله يهاجم جيش لبنان الجنوبي، لا الإسرائيليّين. ثمّ نظّم في حركة إعلاميّة بارعة زحفاً على ما تبقّى من مواقع إسرائيليّة. كان هناك حشود بشريّة كبيرة تحاول إجبار الإسرائيليّين على الخروج - كان الشعب اللبنانيّ في الواقع يدفع إسرائيل إلى الخروج من لبنان. سعى الجيش الإسرائيليّ إلى الثبات في مواقعه، وأطلق في البداية النار فوق رؤوس الحشود. لكنّ ذلك لم ينجح. وعندما أطلقوا النار على الحشود، سقط عدّة قتلى من المدنيّين. توقّفت المسيرة، لكنّ باراك رأى أنّ كارثة ما ستقع. فأبلغنا بسرعة بأنّ إسرائيل ستنسحب من لبنان خلال أربع وعشرين ساعة - وهو الموعد الذي وفى به الجيش الإسرائيليّ.

كانت تلك المأثرة مصدراً آخر لافتخار العسكريّين الإسرائيليّين من الناحية اللوجستيّة. لكن في المنطقة، لا سيما بعد انهيار جيش لبنان الجنوبيّ، بدا الانسحاب بمثابة هزيمة.

وفجأة صار هناك نموذج جديد للتعامل مع إسرائيل: نموذج حزب الله. لا تتنازل، ولا تتفاوض، واستخدم العنف، فيتعب الإسرائيليّون وينسحبون.

لم يكن يهمّ كثيراً أنّ باراك أعلن عن نواياه قبل عام، أو أنّه ليس لإسرائيل مطالب ولا ارتباطاً تاريخيّاً، والأهمّ من ذلك، عدم وجود أي مستوطن إسرائيليّ في جنوب لبنان، كما

هو الحال في الضفّة الغربيّة وغزّة. في الحالة الدراسيّة للعواقب غير المقصودة، عزّز الانسحاب الإسرائيليّ من لبنان الجو الذي يدعم مزيداً من التشدّد لا الاعتدال. وقد كُرّم حزب الله لأنّه أجبر إسرائيل على الخروج من لبنان. وعبّرت كراهيّة الإسرائيليّين والغرب عن نفسها بوضوح. وبرزت إلى العلن ثانية الرغبة الكامنة في إذلال الذين أذلّوا العرب.

كما أن الانسحاب وضع عرفات في موضع سيئ. فقد ذمّت به عليه وسائل الإعلام العربيّة ووصفته بالضعف. وصوّر على أنّه تفاوض مع الإسرائيليّين ولم يحصل سوى على الفتات فيما شعبه يعاني تحت الاحتلال. وهكذا رأى عرفات نفسه ضحيّة مرّة أخرى. وفي مناجاة يشوبها السباب مع جمال، اشتكى عرفات من أنّ «باراك يخدعه». وها هو يفي بالتزاماته بشأن لبنان ولا يفي بالتزاماته «معي».

عندما اجتمعت بعرفات بعد ذلك بوقت قصير، كان يشعر بالضيق وألقى باللائمة على باراك. إنّه غير مهتمّ بالوضع النهائيّ. لو كان باراك يريد التحرّك على هذا المسار، فليفِ بوعوده أولاً. لينفّذ نقل القرى، ويقدّم ضريبة المشتريات، يكمل المعبر الآمن الشماليّ، ويحرّر السجناء، وينفّذ إعادة الانتشار الثالثة في 23 حزيران/يونيو. ولسوف يتحسّن موقف عرفات بعد ذلك ويمكننا بعد ذلك التحدّث عن الوضع الدائم.

كان باراك يجد فائدة كبيرة في العمل الجريء والحاسم، ويشعر بالحاجة إلى تطبيقه على الفلسطينيّين الآن. كانت العوامل السياسيّة تؤثّر على إحساسه بالتوقيت في ذلك الوقت، وكذلك عدّة عوامل أخرى. أولاً، كان باراك مقتنعاً بأنّ قبضة كلينتون على الكونغرس ستُستنفد في نهاية حزيران/يونيو. وسيُضعف وضع «البطّة العرجاء» قدرة كلينتون على الحصول على حزمة مساعدات كبيرة من الكونغرس إلى إسرائيل والفلسطينيّين ـ وهو أمر حاسم لإنهاء الاتفاق و«تسويقه» أيضاً لدى الإسرائيليّين.

ثانياً، كان باراك يشعر بالقلق بشأن إعادة الانتشار الثالثة المقرّر أن تتمّ في 23 حزيران/يونيو. فقد أحدثت كلّ إعادة انتشار أزمة حتى الآن. وستكون هذه الأسوأ لأنّها الأخيرة. فقد ألّف عرفات خرافة بشأن إعادة الانسحاب الثالثة، قائلاً إنّ الفلسطينيّين يجب أن يحصلوا على 91 بالمئة من الأرض بعد تنفيذها. وكانت الرؤية الإسرائيليّة تختلف بشكل تامّ، حيث يجب ألا تزيد الأرض التي سيحصل عليها الفلسطينيّون بعد إعادة الانتشار الثالثة على 50 بالمئة على الأكثر. وكان باراك يعرف أنّه ليس هناك طريقة لتلبية ما يريده عرفات. كما كان يعرف أنّ تنفيذ إعادة الانتشار من 10 بالمئة فقط من الأرض سيجعل الأمر يبدو كأنّه يقدّم مزيداً من الأرض إلى الفلسطينيّين دون أن يحصل على شيء بالمقابل ـ وبالتالي

تكلّفه من رأس المال السياسيّ الذي يحتاج إليه لتقديم تنازلات كبيرة بشأن الحدود والقدس. وهكذا أقنع باراك نفسه بأن اتفاق الوضع النهائيّ يجب أن يتمّ قبل تاريخ 23 حزيران/يونيو. وفي هذه الأثناء، لكي يضمن أنّه لم يبدّد أي شيء من رصيده السياسيّ، رفض نقل القرى المجاورة للقدس.

صدّ باراك بشأن القمّة

كنّا نواجه عقليتين متضاربتين. واحد يريد صنع التاريخ بالقيام بقفزة كبيرة وتجاهل التأثيرات القصيرة المدى لعدم تنفيذ وعوده. والآخر يريد التعامل مع القضايا المؤقّتة فقط، مخافة ما يتطلّبه صنع التاريخ، ومعتقداً بأنّه يحقّ له ذلك بسبب الوعود التي قطعت له. لم أكن أوافق على منظور أي منهما، لكنّني كنت أفهم لماذا كان كل قائد يشعر بما يشعر به. القضايا المؤقّتة، بالنسبة إلى باراك، ستدرج في اتفاق الوضع الدائم، فلماذا التركيز عليها الآن وإبطال قدرته من الناحية السياسيّة على التوصّل إلى مثل هذا الاتفاق. أما بالنسبة إلى عرفات، لماذا عليه مواجهة القضايا الكبيرة مع قائد لا يثق به، وبدون استعادة عاصمتة السياسيّة أولاً؟

سعى باراك الآن إلى تسريع العمليّة بمقابلة الرئيس كلينتون. كان من المقرّر أن يزور واشنطن في 22 ـ 24 أيار/مايو، لكنّه ألغى الرحلة بسبب أحداث لبنان. وبعد اكتمال الانسحاب وهدوء كل شيء في الشمال، صار متلهّفاً للقاء الرئيس. كان الرئيس في لشبونة من أجل القمّة بين أميركا والاتحاد الأوروبيّ، وقد وافق على الاجتماع بباراك هناك لبضع ساعات في صباح 1 حزيران/يونيو. وقد طرت إلى هناك ليلاً لتقديم تقرير موجز إلى الرئيس ووزيرة الخارجيّة. وقد رافق مارتن باراك في طائرته المتوجّهة إلى لشبونة وأفاد بأنّ باراك ينوي إبلاغ الرئيس بأنّ علينا التوجّه إلى قمّة في كمب ديفيد لمعرفة إذا ما كان الاتفاق ممكناً. ففي القمّة فقط، كما يرى، سيواجه عرفات لحظة الحقيقة ونعرف عندئذ إذا كان شريكاً في تسوية النزاع.

لما كنت أعرف باراك، أدركت أن من غير المرجّح أن نقنعه بتغيير فكره. لكن كان لنا تأثير. فهو يريد القمّة، ونحن لا نريد عقدها أو استضافتها ما لم نقتنع بأنّه مستعدّ للذهاب إلى القمّة شريطة (1) أن نعرف ما يكفي عن موقف كل جانب ليمكننا معرفة إذا كان الاتفاق ممكناً، (2) التعامل مع تظلّم عرفات من ناحية القرى والأموال وإطلاق بعض السجناء لكي نجعله في موقف أفضل للقيام بخطوات كبيرة ـ وكي نحرمه أيضاً أي عذر لعدم القيام بذلك.

اتبع الرئيس هذا السيناريو في الاجتماع، لكنّ باراك قاوم ذلك. وأنكر الفكرة بأنّ لعرفات مظالم مشروعة، معترفاً بأنّه أعطى وعوداً بشأن القرى، لكن عرفات بسماحه بوقوع أعمال عنف، جعل من المتعذّر عليه تسليمها إليه. رأى باراك بأنّ هذه قضيّة جانبيّة على أي حال. فعرفات سيستخدم أي عذر للهرب من مواجهة القرارات الكبيرة. هل عرفات مستعدّ لصنع السلام؟ أم هل سيتجنّب دائماً لحظة الحقيقة؟ لن نعرف ذلك ما لم نذهب إلى القمّة ونضعه على المحكّ ـ وعلينا القيام بذلك الآن.

قاوم الرئيس ذلك مشدّداً على أنّه مستعدّ للذهاب إلى القمّة، لكن ليس بدون أن يكون لدينا أساس أقوى أو وثيقة نعمل عليها. كان باراك يشعر أنّ من غير المجدي العمل على وثيقة في الوقت الحاليّ. فلا يستطيع أي من الجانبين أن يضعا على الورق تنازلاتهما بشان القضايا الأساسيّة، مثل القدس والحدود واللاجئين. فمن الممكن أن تتسرّب الوثيقة ويُسقط في يده هو وعرفات. ولن يستطيع المفاوضون عمل المزيد؛ وفي أثناء عهد كارتر، صنع المفاوضون في «أحد عشر يوماً في كمب ديفيد أكثر مما فعلوه في أحد عشر شهراً». والقمّة هي الجواب الوحيد للتعامل مع القضايا الأساسيّة.

لم يليّن الرئيس موقفه. فنحن بحاجة إلى إقناع أنفسنا على الأقلّ بأنّه يمكن التوصّل إلى اتفاق قبل القفز إلى القمّة. ووافق باراك على مضض على أن تأتي وزيرة الخارجيّة إلى المنطقة، على أن أسبقها بيوم أو اثنين. وبعد يمكن أن نطلب من المفوضين القدوم إلى واشنطن من أجل جولة مكثّفة وأن يقابل عرفات الرئيس. وبحلول منتصف حزيران/يونيو يمكننا أن نصدر حكمنا بشأن إذا ما كان عقد القمّة أمراً معقولاً.

استناداً إلى ذلك، حدّدنا ثلاثة أهداف لرحلة وزيرة الخارجيّة: دفع باراك إلى التحرّك بشأن القرى والأموال وإجراء مراجعة جادّة لعمليّة إطلاق السجناء على الأقلّ؛ ودفع باراك إلى الموافقة على جولة أخرى على أن يعمل المفوضون على مشروع مشترك، وإذا تعذّر ذلك، أن يعملوا معنا بحيث نعدّ مشروعاً يمكن وضعه على الطاولة أثناء القمّة؛ وحمل عرفات على إسقاط تركيزه على القضايا المؤقّتة، بما في ذلك إعادة الانتشار الثالثة، وأن يلتزم بدلاً من ذلك ببذل جهد مركّز لإنتاج اتفاق إطار الآن.

سيحصل كل جانب على شيء. يحصل باراك على محاولة تحديد إذا ما كان يمكن التوصّل إلى اتفاق إطار في القمّة قريباً، وبدون أن تلوح إعادة الانتشار الثالثة. ويحصل عرفات على القرى والأموال وعلى شيء يتعلّق بالسجناء، لكن يجب أن يكون مستعدّاً عندئذٍ لمواجهة القضايا الكبرى ـ مع ضمانة من الرئيس كلينتون بالمساعدة في صنع الاتفاق

الكبير، ولكن أيضاً مع التأكيد بأنّه سيخسر مشاركة الرئيس إذا أصرّ على تنفيذ قضايا الوضع المؤقّت.

عندما وصلنا إلى المنطقة، كان باراك منشغلاً بأزمة سياسيّة جديدة مع شاس. فردّاً على تهديد شاس بدعم مشروع قانون لإجراء انتخابات مبكّرة إذا لم تلبّ مطالبه بشأن التعليم، علّق باراك المفاوضات التي أجريت لتلبية احتياجاته. لكن لم تفلح سياسة حافّة الهاوية التي اتبعها باراك. فقد مضى شاس في التصويت على مشروع إجراء انتخابات مبكّرة.

في هذه الظروف، كان الحصول على كل انتباه باراك أمراً صعباً. لكنّ وزيرة الخارجيّة وأنا ضغطنا على باراك بشدّة بشأن القرى والأموال والسجناء، وألححنا عليه بالتحرّك في كل منها قبل رحلة عرفات القادمة إلى واشنطن في 15 حزيران/يونيو. فبهذه الخطوات يستطيع باراك إلقاء التبعة على عرفات إذا لم يستجب. وبدونها سنكون في موقف دفاعيّ، وسيقول عرفات لقد التزمنا معه بشأن باراك وفشلنا في التنفيذ.

لم يقتنع باراك، وكان يعتقد بدون شكّ بأنّنا إذا ضغطنا بشدّة على عرفات لن يكون أمامه من خيار سوى الاستجابة لنا. ومع ذلك وافق على تقديم دفعة أولى من أموال ضريبة المشتريات بحلول 15 حزيران/يونيو، والنظر في إطلاق بعض السجناء أيضاً. لكنّه لم يقدّم التزاماً بشأن القرى. وفيما يتعلّق بإرسال المفاوضين إلى واشنطن، لم يكن متحمّساً، لكنّه سيفعل ذلك لمدّة أربعة أيّام: «لم أرسلهم لمفاوضات مطوّلة».

وبالنظر إلى قلقه بشأن إعادة الانتشار الثالثة، سألته، «إذا ضمنّا أن عرفات لن يخلق أزمة من إعادة الانتشار الثالثة، هل ستبقى قلقاً كثيراً بشأن تاريخ 23 حزيران/يونيو؟ أليست هذه القضيّة هي التي تقلقك؟ إذا حللناها، فربما لا يكون علينا استعجال القمّة دون أن نعرف إذا كانت ستنجح أم لا».

فوجئت أنا ومادلين بجواب باراك. فقد وافق على النقطة الأساسيّة، لكنّه عرض بعد ذلك تفسيراً جديداً تماماً لماذا يعتبر تاريخ 23 حزيران/يونيو حاسماً بالنسبة إلى الفلسطينيّين. كانت سوريا تؤثّر ثانية على تفكيره. سيعقد مؤتمر لحزب البعث، وهو الأول منذ خمسة عشر عاماً في الثاني والعشرين، وكان باراك يشعر بأنّ الأسد يريد المحافظة على الاستقرار حتى ذلك الحين. ربما يكون أقل اهتماماً في إبقاء الحدود هادئة بعد ذلك. وسيكون ذلك خطيراً. لكنّه أضاف قد يكون هناك احتمال مختلف. ربما بعد أن يبايع مؤتمر الحزب بشّار، ابن الأسد، فقد لا يعود الرئيس الأسد قلقاً بشأن خلافته وسيكون قادراً على

تغيير الاتجاه نحو إسرائيل ثانية. إنّ باراك، رجل المتناقضات، يحاجّ الآن بأنّ تاريخ 23 حزيران/يونيو ـ سواء كان جيّداً أم سيّئاً ـ حاسم بسبب التغييرات المحتملة في سوريا. لا تتحرّكوا بعد ذلك بشأن الوضع النهائيّ وسيتغيّر العالم.

لم أرَ الأمر بهذه الطريقة. لقد أعطى انطباعاً بأنّه منشغل تماماً بأمر خلافته، وهو ليس بحاجة إلى ما يشغله حتى يستقرّ كل شيء. وكان سلوكه وقت الانسحاب الإسرائيليّ يشير إلى ذلك، حيث لم تقم سوريا بأيّ شيء. وعرفات لا يفعل شيئاً الآن. فإذا ما أقنعناه بعدم خلق أزمة بشأن إعادة الانتشار الثالثة، فلن يصبح تاريخ الثالث والعشرين مشكلة.

لكنّ اجتماعنا مع عرفات أوضح بشكل جليّ بأنّه لن يساعد باراك أو يساعدنا بسهولة. فلم يوافق عرفات سوى على ذهاب المفاوضين إلى واشنطن. وهو لن يتخلّى عن تركيزه على إعادة الانتشار الثالثة، وسمّاها «لبّ المشكلة» و«اختبار عبّاد الشمس». وعندما واجهته بأنّ الحدود واللاجئين والقدس هي لبّ المشكلة، سأل، إذا كان باراك غير قادر على التنفيذ في هذه القضايا الصغيرة، فكيف يمكنه تنفيذ القضايا الكبيرة؟ أجابت وزيرة الخارجيّة أولبرايت إنّ من الأسهل على باراك وضع كل شيء في حزمة واحدة أمام الجمهور الإسرائيليّ على أن يكشف نفسه باستمرار بخطوات «صغيرة» ليس لها عوائد أكيدة.

لم يلن عرفات. لقد وُعد بالقرى، ووعد بجدول زمنيّ، ويحقّ له الحصول على إعادة الانتشار الثالثة، وهو يصرّ عليها جميعاً. وسوف يطلب من باراك والرئيس الوفاء بوعودهما، فيما سيسمح للمفاوضين بالذهاب إلى واشنطن.

حدث تطوّر واحد يمكن أن يبعث على الأمل في هذه الرحلة. فقد تناولت العشاء مع صائب على انفراد في جمعيّة الشبّان المسيحيّين في القدس ذات ليلة. كان يعلم أنّ «مادّة السلام» ومادّة العلاقات، هي ما يحدث بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين على أساس يوميّ. وكان من الضروريّ حلّ المسائل الأساسيّة أو مسائل المبادئ، لكنّ حلّها لا يعني الكثير بدون اقتصاد فلسطينيّ، أو إذا كان هناك مشاكل مائيّة أساسيّة للفلسطينيّين، أو إذا لم يتمّ حل القضايا الأساسيّة للتجارة مع إسرائيل. الناس يجب أن تعيش، وسيأخذ على عاتقه حلّ هذه المسائل العمليّة مع عوديد. ومن المفارقة أنّ صائب أصبح الآن مستعداً لاتباع نهج تقسيم القضايا ـ يعمل أبو علاء على القضايا الأساسيّة، ويعمل صائب على القضايا الوظيفيّة.

كان صائب جادّاً جدّاً، وأملت أن تكون هذه علامة على أنّ الجانب الفلسطينيّ يدرك

أنّنا متّجهون إلى مرحلة نهائيّة. كانت المسألة الأهمّ بالطبع معرفة إذا ما كان أبو علاء سيتعاون بشأن القضايا الأساسيّة في هذه المرحلة، لا سيما بالنظر إلى مواقف عرفات. كنت أشكّ في الأمر، لكنّني عازم على محاولة إيجاد طريقة تمكّننا من استخلاص المزيد من كلا الجانبين.

لن يكون الأمر سهلاً. صحيح أنّ المفاوضين قادمون إلى واشنطن، لكن نظراً للذهنيات المختلفة لزعيميهما فإنّهما سيميلان بشكل متزايد إلى تجاوز أحدهما الآخر في الكلام. كما أنّني كنت أخشى أن يمسك كل جانب عن إظهار المرونة بانتظار المرحلة النهائيّة، نظراً للكلام العلنيّ المتداول عن القمّة. وذلك هو في الواقع جوهر مقولة باراك: المفاوضات خارج القمّة تولّد المرارة فحسب ولا تسفر عن نتائج.

ولأنّني كنت أعرف ذلك، فقد ركّزت على العمل مع الجانبين كل على حدة على افتراض أنّهما قد يجدان أنّ من الأسهل أن يكشفا عن تفكيرهما الحقيقيّ أمامي لا أمام أحدهما الآخر. وبدأت أفكّر أيضاً بشأن كيفيّة استخدام اجتماع الرئيس مع عرفات للتحرّك نحو المرحلة النهائيّة.

وفاة الأسد ومجيء عرفات إلى واشنطن

وسط كل هذه الأمور، توفّي الرئيس الأسد في 10 حزيران/يونيو. وستتمّ الجنازة بعد يومين، أي يوم الاثنين، وقد تولّى بشّار زمام الأمور. وكانت الإشارة الأوضح على ذلك أنّ طوني فيرستانديغ أفادني بأنّ سفارتنا في دمشق أبلغت بأنّه سيتمّ اعتقال رفعت ـ عمّ بشّار ـ إذا حاول العودة إلى سوريا(*).

كان الرئيس الأسد يتولّى الحكم منذ ثلاثين عاماً، وقد توفّي الآن. ولا نعرف الآن كيف يمكن أن يتغيّر المشهد، بل نعلم أنّه سيتغيّر فحسب. ورأيت ألا ننتظر لكي نعرف علام ستستقرّ الأمور. فقد خرجت إسرائيل من لبنان، وتوفّي الأسد الآن، وكلا الأمرين حدثان يمكن أن ينتج عنهما تحوّلات. كانت وفاة الأسد تعني أنّ عرفات سيكون أقل خوفاً بكثير من المجموعات الفلسطينيّة الرافضة التي تدعمها دمشق. وتعني أنّ عرفات ليس عليه أن يخشى اتهامات الأسد له ببيع القضيّة ـ وهي التهم التي تجعل الدول الخليجيّة تتردّد في دعمها لتحرّكات عرفات ـ إذا ما قدّم تنازلات تاريخيّة. كما أنّ عرفات سينظر الآن في

(*) اجبر رفعت الأسد على الخروج إلى المنفى بعد أن قام بما يشبه محاولة انقلابيّة ضدّ أخيه في سنة 1984 ـ فيما كان الرئيس الأسد يتعافى من نوبة قلبيّة خطيرة.

نموذج الأسد بالتمسّك في كل شيء وعدم الحصول على شيء. وإذا ما أتيحت لعرفات فرصة الحصول على اتفاق عادل، فقد يجد أنّ من الأسهل عليه تلقّفه الآن ـ أو هذا ما كنت آمل فيه.

من دواعي الأسف أنّ عرفات لم يصل إلى واشنطن متظلّماً فقط، بل غاضباً أشدّ الغضب أيضاً. فعشيّة رحلته، نكث باراك وعوده لنا بالفعل. فلم يتحرّك بشأن القرى، حيث أوضح للرئيس بأنّ المشاكل التي يعاني منها ائتلافه تستبعد ذلك. ولم يتحرّك بشأن السجناء معلناً عن أنّ ثلاثة فقط سيطلق سراحهم، دون وجود أي عمليّة للإفراج عن غيرهم لاحقاً. وفي حين أنّ باراك تحرّك بشأن الأموال، فقد شعر عرفات بأنّه أحرج بشأن القضايا الرمزيّة، وكان موقفه مفهوماً.

ما الذي سيقوله لجمهوره ـ إنّه شاكر من أجل ثلاثة سجناء؟ بدلاً من أن يساعدنا باراك في جعل عرفات يبتعد عن إعادة الانتشار الثالثة، فإنّ إعلانه بشأن السجناء الثلاثة أقنع عرفات بأن يصرّ على تنفيذها في اجتماعه مع الرئيس.

وبالنظر إلى مزاج عرفات، اقترحت على الرئيس الالتقاء به على انفراد مع مادلين وساندي، ويمكن أن أنضمّ أنا لاحقاً مع أبو مازن وأبو علاء. وفيما كنّا نهمّ بدخول المكتب البيضويّ بعد الاجتماع المغلق للزعيمين، أشار إلينا جمال بإبهامه إلى أسفل. وهزّ رأسه وتلفّظ بالكلمات التالية: «لم نصل إلى أي مكان».

لخّص الرئيس النقاش الذي دار مع عرفات، مشيراً إلى رغبته في صرف عدّة أسابيع من العمل لإعداد القمّة واتفاق الإطار بشأن الوضع الدائم وإصرار عرفات على الحصول على إعادة الانتشار الثالثة في 23 حزيران/يونيو. وعند تلك النقطة عدّد عرفات سيلاً من الأسباب التي تبرّر حقّه في حدوث إعادة الانتشار الثالثة، مضيفاً بشكل مغلوط أنّ كل رؤساء الحكومات الإسرائيلية قبلوا حقّه في 91 بالمئة من الأرض بعد انتهاء عمليّة إعادة الانتشار الثالثة.

وعندما اتّضح أنه لن يحدث أي تغيير، نظر الرئيس إليّ وسأل، «هل لديك أي أفكار يا دنيس»؟ كانت فكرتي التي يتمّ التحدّث عنها في تلك اللحظة هي إبلاغ عرفات بأن لا حقّ لديه في 91 من الأرض كجزء من إعادة الانتشار الثالثة ـ لكنّ ذلك لن يؤدّي إلا إلى إدخالنا في نقاش جانبي لاهوتيّ طويل لا يرغب الرئيس في حدوثه بالطبع. وبدلاً من ذلك بدأت في محاولة الفصل بين القضيّتين ـ اتفاق الإطار بشأن الوضع الدائم والمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار ـ عندما قاطعني عرفات قائلاً، «سوف تتبنّى جانبه [أي باراك]».

تحدّيته غاضباً، «أهذا ما تعتقده»؟ ساد صمت في المكتب البيضويّ، ولم يردّ عرفات، ولم يقل أحد شيئاً. ولم أشح بنظري عن عرفات وتركت الصمت يلبث نحو دقيقة قبل أن أطرح عليه السؤال التالي: إذا كنت تعرف أنّك ستحصل على إعادة الانتشار الثالثة إذا بذلت جهداً صادقاً أنت وباراك ونحن من أجل التوصّل إلى اتفاق إطار بشأن الوضع النهائيّ ولم ينجح، هل تمنحنا بضعة أسابيع للعمل مع الجانبين بمثل هذا الجهد الصادق؟

لم يجب عرفات بنعم أو لا، وبدا من الواضح تردّده في إلزام نفسه. لكنّ أبو علاء تدخّل فكرّر صيغتي وقال إنّها مقبولة. شعر عرفات بالارتياح. وكذلك الرئيس وأضاف للأسف بأنّه لن يلوم عرفات إذا ما فشلت القمّة وأنّه سيدعم إعادة انتشار كبيرة إذا لم نتمكّن من التوصّل إلى اتفاق إطار بشأن الوضع الدائم. كنت أخشى من الضمانة غير المقيّدة للرئيس ولم أشأ مع ذلك أن أناقض الرئيس، فأضفت والرئيس يهزّ برأسه موافقاً على ذلك، قائلاً، كل شيء يتوقّف بالطبع على بذل الجانبين جهداً صادقاً للتوصّل إلى اتفاق إطار الوضع الدائم، وشدّدت على «الجهد الصادق».

كنّا قد أعددنا للغداء في منزل وزيرة الخارجيّة في جورج تاون. وقد جاء عرفات بصحبة أبو علاء وأبو مازن، وانضممت أنا إلى وزيرة الخارجيّة. واتفقنا على التحدّث عن كيفيّة التقدّم في الأسابيع القليلة التالية.

قبل بدء الغداء، أرادت وزيرة الخارجيّة الالتقاء بضع دقائق على انفراد مع عرفات. وقد أوضحت نقطتين. أولاً، إنّ الاجتماع في المكتب البيضويّ أحزنها لأنّ عرفات لم يعطِ أصدقاءه ـ افضل ما يمكن أن يتطلّع إليه في أي إدارة ـ الفرصة للعمل من أجل التوصّل إلى اتفاق بشأن كل شيء. ثانياً، أنّه ما كان يجدر به مهاجمتي. فتلك ليست الطريقة للتصرّف معنا.

وسواء أكان السبب هو سلوك وزيرة الخارجيّة «الأموميّ» نحو عرفات، أم لأنّه نفّس عما يعتمل بداخله أمام الرئيس، أو بسبب ائتلاف من الاثنين معاً، كان عرفات في مزاج رائق أثناء الغداء. وقد اعتذر مني على الفور تقريباً. كما أنّني عندما أوضحت بأنّ جهدنا سينصبّ على ترشيح نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بشأن قضايا الأرض واللاجئين والقدس، سأل بشيء من الشجن تقريباً إذا كنت سأضيف إعادة الانتشار الثالثة إلى العمل الذي سنقوم به في الأسبوعين التاليين. وأضاف بأنّ من الضروريّ لنا جميعاً القول إنّ العمل سيتواصل على إعادة الانتشار الثالثة، لا أنّنا أجّلناها أو تجاهلناها.

توجيه المفاوضات إلى ما قد يكون محتملاً في المرحلة النهائيّة

عندما اتّصلت وزيرة الخارجيّة بباراك لتطلعه على نتيجة الاجتماع مع عرفات، لم يبد أي تأثّر. فقبول عرفات ببضعة أسابيع إضافيّة لا تعني شيئاً. فالمزيد من التحضير للقمّة لا يعد إلا بالمشاكل، وهو بدون جدوى. وقد وافق على مضض على إرسال مفاوضيه إلى واشنطن (وكانوا الآن مجتمعين في انعزال نسبيّ في قاعدة أندروز الجويّة)، لكنّه رأى أنّ ذلك «غير ملائم» ـ «لن تعرفوا المزيد من الفلسطينيّين، وستضغطون علينا لتعرفوا منّا المزيد». وفهمت قول باراك ذلك بأنّه لا يريد الكشف عن المزيد قبل القمّة لئلاّ يؤثّر ذلك على مجال المناورة في القمّة.

لكنّني أوضحت لمفاوضيه ـ شلومو بن عامي وجلعاد شير ـ بأنّ الرئيس كلينتون لن يذهب إلى قمّة ما لم يكن لدينا سبب للاعتقاد بأنّها يمكن أن تنجح. ربما إذا عرفنا المزيد من كل جانب على حدة، يمكننا أن نعرف أين توجد الجسور المحتملة.

وبعد أن حاولت بنجاح أدنى سحب كل جانب من موقعه، طلبت من شلومو وأبو علاء إبلاغي ما الذي يعتقدان أنّ الآخر بحاجة إليه ويستطيعان تلبيته. في الواقع، كنت أتحدّاهما أن يثبتا بأنّهما لا يفكّران فقط في احتياجاتهما وإنّما يفهمان احتياجات الجانب الآخر جيّداً بحيث يشرحان بشكل موثوق ما هو الممكن بالنسبة إليهما.

قلت لشلومو في البداية، «تريدهم أن يتحرّكوا، أخبرني في النهاية ما الذي تعتقد أنّه ممكن بالنسبة إليهم من وجهة نظرهم». كان بوسعي أن أتبيّن أنّ السؤال أثار اهتمامه واهتمام جلعاد وجيداي غرينستين (المحامي الشاب والذكيّ جدّاً في فريقهم). فهذه طريقة لكي يقولوا شيئاً جديداً دون أن يكون عليهم قول أي شيء صريح عن مواقفهم الخاصّة. ومع ذلك أدركوا على الفور أنّهم عندما يشيرون إلى ما يعتقدون بأنّ الجانب الآخر يمكنه

شكّلت «الافتراضات» الستّة عشر إشارة غير عاديّة إلى ما يمكن أن يقبلوا به في المرحلة النهائيّة (على سبيل المثال، سيكون الخطّ الأخضر، خطّ 4 حزيران/يونيو 1967، أساس الحدود أنّ الفلسطينيّين سيحصلون على السيادة في وادي الأردن، شريطة حصول تعديلات على الحدود تأخذ في الحسبان الكتل الاستيطانيّة الإسرائيليّة الثلاث وتلبية الاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة). لقد تجاوزا باراك كثيراً في هذه المرحلة، وهذا ما تبيّن بعد قليل عندما اتصل بي جلعاد بعد تحدّثه إلى باراك. كان واضح التوتّر وطلب منّي ألا «أعلن شيئاً عن ورقة الافتراضات؛ إنّها غير موجودة».

في حين كان أبو علاء وشلومو معزولين في قاعدة أندروز الجويّة، كان عوديد وصائب في قاعدة بولنغ الجويّة. كان الفريقان يبعدان بضعة كيلومترات أحدهما عن الآخر، لكنّهما بقيا بعيدين عن زميليهما اللذين يعملان على القضايا الوظيفيّة في الظاهر.

بما أنّني كنت أعمل مع شلومو وأبو علاء بشكل أساسيّ، فقد دعوت صائب وعوديد إلى تناول العشاء في منزلنا. وقد قاد عوديد السيّارة بهما إلى منزلي، لكنّه اتصل بي مقدّماً مقترحاً أن يتحدّث في مرحلة ما من الأمسية مع ديبي ويتيح لي التحدّث إلى صائب على انفراد. وفي وقت مبكّر من الأمسية، ضغط صائب، بحضور عوديد، من أجل عقد قمّتين على أساس أنّه لا يمكن حل كل شيء في قمّة واحدة. وفي وقت لاحق عندما انتقلنا أنا وهو إلى الخارج إلى السطيح الملحق بالمنزل في ليلة متميّزة في روعتها في منتصف حزيران/يونيو، قلت، «لن تكون هناك حتى قمّة واحدة يا صائب إذا لم نرَ إمكانية التوصّل إلى اتفاق. لا يمكنني اليوم أن أقول للرئيس وأنا مرتاح الضمير بأنّني أرى ذلك»، رغم أنّ لدينا فرصة يمكن أن نفوّتها «بوجود حكومة إسرائيليّة تعرفون أنّها مستعدّة لاتخاذ خطوات غير مسبوقة».

وردّاً على ذلك، أشار صائب بفصاحة: «إنّه ممكن يا دنيس، ولا يمكننا تفويت الفرصة. لن نحظى البتّة بحكومة إسرائيليّة كهذه الحكومة. وإذا لم نتمكّن من الاتفاق مع حكومة إسرائيليّة تضمّ يوسي بيلين ويوسي ساريد وأمنون شاحاك وشلومو بن عامي وحاييم رامون، فلن نتفق قطّ». لذا سألت، أبلغني بما يمكن أن يبدو عليه الاتفاق. كان دقيقاً مرّة أخرى: بشأن الأرض، 92 من الضفة الغربيّة للدولة الفلسطينيّة، مع مقايضة الإسرائيليّين مقداراً مكافئاً من الأرض بجوار غزّة ـ الأمر الذي يضاعف مساحة قطاع غزّة؛ وبشأن اللاجئين، «دعهم يقدّمون عدداً» يمكنهم إدخاله إلى إسرائيل و«يعطوننا مبدأ القرار 194 [الصادر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة] أو حقّ العودة؛ وبشأن القدس، يملك

الإسرائيليّون ثمانية أحياء كبيرة، وعدّد معالي أدوميم وغيفات زئيف وبيسغات زئيف وجيلو في شرقيّ القدس؛ «تصبح هذه جزءاً من إسرائيل. وتصبح الأحياء العربيّة جزءاً من فلسطين، وتتعامل بلديّة واحدة مع النقل والماء والكهرباء والصرف الصحيّ».

أجملت التحفّظات الإسرائيليّة المرجّحة على كل من النقاط التي أوردها صائب، مشيراً إلى أنّني لست واثقاً بالإجمال مما إذا كان باراك يمكنه الذهاب بعيداً إلى ما اقترحه. وعندما انضمّ عوديد وديبي إلينا للحلوى، قال صائب، «يمكننا التوصّل إلى ذلك يا دنيس».

بدأت أوافق على هذه المقولة لأوّل مرّة. فما سمعته من صائب ورأيته في ورقة «الافتراضات الستة عشر» جعلني متفائلاً. لذا قرّرت أن أستعلم عن المزيد. في الصباح التالي، صباح يوم السبت 17 حزيران/يونيو، ذهبت لزيارة أبو علاء وشلومو في أندروز. وكانا عائدين إلى الوطن في مساء ذلك اليوم. قابلت أبو علاء أولاً. ومع أبو علاء يبقى هناك قليل من المرونة في أي موضوع. قلت، «أعرف أنّك تشعر بقلّة الأوراق التي لديك لتلعبها، ولن أطلب منك أن تبلغني بما لا يمكنك الكشف عنه. لكن ثمة نافذة صغيرة أمامنا على القمّة. وسيسألني الرئيس عن التوصية التي أقترحها، على أساس إذا كان بإمكاننا النجاح، وعندما يفعل ذلك، عليّ أن أقدّم إليه إجابة نزيهة. في الوقت المناسب سأطلعك عن إحساسي بما هو ممكن بشأن القضايا، وعليك أن تصارحني: «هل نستطيع النجاح على ذلك الأساس أم لا. إذا قلت لا، فسأبلغ الرئيس بأنّه ربما لا يمكننا ذلك. وإذا قلت له ذلك، لن تكون هناك قمّة. وأنت تعرف، لا اتفاق بدون قمّة. وربما يعني ذلك نهاية الحكومة الإسرائيليّة. لذا لا اتفاق الآن يعني لا اتفاق لوقت طويل في المستقبل، وبخاصّة بالنظر إلى التغيير السياسيّ هنا أيضاً».

قال أبو علاء، «أدرك أنّ عدم التوصّل إلى اتفاق الآن يعني لا اتفاق لأربع أو خمس سنوات. وسأبلغك بصدق عندما تأتي إليّ [وتقول لي حان وقت التقرير]». كان أملي الوحيد هو أن أعرف المزيد من أبو علاء في تلك اللحظة عن قرار الذهاب إلى القمّة أم عدم الذهاب. ولم يشأ أن يكشف المزيد الآن.

كان لقائي الوداعي مع شلومو أكثر كشفاً. جلسنا بمفردنا، وأبلغته بأنّني سأكون صريحاً جدّاً معك. لن يتمكّن باراك من إقناع الرئيس بالذهاب إلى القمّة بقوّة الحجج. فثمة مأخذان على باراك. أولاً، لقد ذهبنا إلى جنيف للاجتماع بالأسد لأنّ باراك أصرّ على أنّ هذه هي طريقة إنجاز الأمر. ربما يقدّم باراك الآن تفسيراً منطقيّا بأنّها كانت ناجحة، لكنّ الرئيس يراها بمثابة فشل مكلف للولايات المتحدة. ثانياً، لقد أخل باراك بوعده بشأن القرى

وتوقيت إعادة الانتشار الثالثة. وبالتالي لن يكون لمحاجّة باراك أي تأثير؛ وللذهاب إلى القمّة، يجب أن نعرف أنّ لدينا أساساً للنجاح.

استمع شلومو بانتباه شديد، وكان ردّه معدّاً لوضع ذلك الأساس، وبخاصّة بشأن قضيّة الحدود. فقال إنّ ما يهمّ إسرائيل هو الحدّ الغربيّ للفلسطينيّين، لا ما يمكن أن تكون عليه الحدود الفلسطينيّة مع الأردن. بل إنّ الجيش الإسرائيليّ أقرّ بأنّ الحدّ الشرقيّ في وادي الأردن على طول النهر أقلّ أهميّة مما كان يعتقد تاريخيّاً. وتعديل الخطّ الأخضر لكي يأخذ في الحسبان الكتل الاستيطانيّة الكبيرة يمكن أن يشكّل نهاية للنزاع. فذلك يستجيب لما تحتاج إليه إسرائيل، ويرسم الحدود الحاسمة مع الفلسطينيّين ويعطي إسرائيل حدوداً معترفاً بها لأول مرّة منذ وجودها.

وتابع شلومو ليقول إنّه اتفق مع باراك بأنّ على إسرائيل ألا تلين بشأن الحدود الشرقيّة الآن، وأن تحتفظ بهذا التنازل إلى القمّة حيث يمكنها أن تتبادل ذلك مع ما تريده من تعديل على الحدّ الغربيّ. وسألت، «هل يعني ذلك أنّ باراك موافق على ما تقوله بشأن الحدّ الشرقيّ»؟ فأجاب شلومو، «إنّه قريب جدّاً من ذلك إذا حصل على معاهدة دفاعيّة معكم».

نقلت النقاش إلى موضوع القدس، وحاولت بشكل غير مباشر على الأقل أن أختبر فكرة صائب. سألت شلومو لماذا لا تقبل بمقاربة توحّد القدس اليهوديّة في الشرق والغرب؟ لماذا تريدون حكم 200000 عربيّ؟ إذا أصبحت كل الأحياء اليهوديّة في القدس الشرقيّة جزءاً من قدسكم فسوف توحّدون القدس ولن تحكموا سوى قليل من العرب وستكون القدس أقوى ديموغرافيّاً من ذي قبل. لماذا هذا الحل ليس جيّداً بالنسبة إليكم؟ أجاب شلومو، «إنّه كذلك، لكنّه صعب سياسيّاً وباراك ليس معه بكل تأكيد». ورسم خريطة تظهر الأحياء العربيّة ولاحظ أنّ من غير المجدي لإسرائيل السيطرة على الأحياء العربيّة مثل شعفاط. لكنّه قال، «أقنع باراك».

تجاوز شلومو ورقة «الافتراضات» من ناحية الإفصاح صراحة عن المواقف الإسرائيليّة وفيما يتعلق بالقدس على السواء. وبعد هذه النقاشات، صار بوسعي أن أرى الخطوط الإجماليّة لاتفاق بشأن القضايا الأساسيّة. السؤال الآن هو كيفيّة توثيق ما سمعته. فشلومو وصائب يشيرون إلى أنّ ذلك يمكن إنجازه، لكنّهما لا يتحدّثان فعلاً عن باراك وعرفات، فهل يمكنني استخدام رحلتي القادمة ثمّ زيارة وزيرة الخارجيّة في 27 ـ 28 حزيران/يونيو للحصول على توثيق؟

العدّ التنازليّ نحو القمّة

لوضع المكان الذي نقف فيه في نصابه، كتبت ورقة تقارن بين المواقف الرسميّة لكل جانب بالمواقف التي قدّمت إليّ بشكل غير رسميّ. وفي اجتماع في مكتب مادلين مع ساندي وروب وجمال وآرون، قدّمت ما سمعت ورأيي بمكان وقوفنا عشيّة مغادرتي في 23 حزيران/يونيو. كان ساندي مصرّاً على التثبّت من صحّة ما سمعت. «كيف نعرف أنّ ما سمعته يمثّل باراك أو عرفات»؟ وأصرّ على أنّه لا يمكننا الذهاب إلى القمّة إذا لم نعرف ذلك. وللحصول على التوثيق، أرادنا أن نطرح أسئلة متميّزة جداً بشأن كل من القضايا الأساسيّة. وشدّد على القدس بوجه خاصّ، قائلاً بأنّ هذه هي القضيّة التي يشعر بأنّه لا يمكن جسرها، وبدون أن نسمع من الزعيمين بأنّه يمكن جسرها، لن ينصح الرئيس بوجوب عقد قمّة.

كنت أشاطره قلقله، لكنّني شعرت بأنّه يضع معياراً مستحيلاً فأبلغته ذلك: «الزعماء لا يفشون بحدودهم الدنيا - بل إنّهم ربما لا يعرفون ما هي حدودهم الدنيا قبل أن يوجدوا في موقف شبيه بقمّة. والإصرار على وجوب أن يقدّموا لنا مواقفهم القطعيّة بشأن القدس وإلا لن يكون هناك قمّة هو ضمانة بعدم انعقاد القمّة».

لم يقتنع ساندي. ووافقته مادلين الرأي مع أنّها تشاطرني القلق بأنّه يجب ألا نكون شديدي الخوف من مخاطر القمّة بحيث نفوّت السانحة التاريخيّة لمعرفة إذا ما كان الاتفاق ممكناً - لا سيما مع حكومة إسرائيليّة راغبة في اتخاذ خطوات غير مسبوقة باتجاه الفلسطينيّين.

كنت بلا شكّ حريصاً على الحاجة إلى تقليل مخاطر الذهاب إلى القمّة، ومصرّاً على ضمان عدم الفشل إذا عقدناها. لكنّني لم أُرِدْ أيضاً أن تشلّنا مخاوفنا. ومع ذلك قرّرت بأنّني أستطيع استخدام تردّد ساندي، وخاصّة مع باراك، في محاولة الحصول على إجابات تتعامل مع مخاوف ساندي.

غير أنّ هناك خوف آخر قرّرت أن أثيره هذه المرة. إنّني أريد أن نذهب إلى القمّة ولكن ليس وفقاً للجدول الزمنيّ لباراك. كنت أعرف أن الوقت مبكّر جداً بالنسبة لعرفات، فهو لا يتخذ قراراً قبل دقيقة واحدة من اضطراره لذلك، ولعله على الأرجح ينظر إلى 13 أيلول/سبتمبر - التاريخ المحدّد في اتفاق شرم الشيخ لاتفاق الوضع الدائم - على أنّه الوقت الذي سيكون مجبراً فيه على اتخاذ قرار. لن يكون تموز/يوليو معقولاً بالنسبة إليه كلحظة للحقيقة - «قرّر الآن أو تفقد الفرصة». لذا أوصيت، رغم علمي بأنّ باراك لن يحبّ

ذلك، ألا نذهب إلى القمّة حتى نهاية آب/أغسطس.

كان ردّ ساندي استباقيّاً: لن تكون هناك قمّة. لن يذهب الرئيس إلى القمّة عند اقتراب انعقاد مؤتمري الحزبين الديمقراطيّ والجمهوريّ. فهو لا يرغب في أن يبدو كأنّه ينافس المؤتمرين أو يحاول أن «يسرق الأضواء من الحملات» بحدث دراماتيكيّ.

وهكذا اتضح الواقع الآن. يمكننا الذهاب إلى القمّة، لكن فقط قبل الموعد المعقول لانعقادها. ومع ذلك إذا لم أتمكّن من توثيق ما سمعت من المفاوضين، فإنّنا لن نذهب إلى القمّة أصلاً. وبرغم شكوكي، إذا قدّم إليّ خيار بين عقد قمّة قبل أوانها أو عدم عقدها قطّ، فإنّني سأحبّذ انعقادها لئلا نواجه الانفجار الذي توقّعه عامي أيالون وشاؤول موفاز دون أن أعرف إذا كان الاتفاق ممكناً أم لا.

صُدمت بهذه المفارقة. فطالما اتُهم بيل كلينتون بأنّه لا يفكّر إلا في الشروط السياسيّة التي تخدمه ـ ويتصرّف وفقاً لها. وها هنا يحول الخوف من أن نبدو كأنّنا نتخذ مواقف مثيرة للانتباه ونصرف أنظار الآخرين دون الذهاب إلى القمّة في محاولة لإنهاء نزاع الشرق الأوسط.

آخر مسعى لتشجيع باراك وعرفات على التحدّث وبناء أساس لعقد القمّة

رغم أنّني وصلت يوم الجمعة واجتمعت مع باراك مدّة قصيرة، فقد اتفقنا على الاجتماع في عطلة السبت من أجل محادثات أكثر استرخاء. وسيتمّ اجتماعنا في كوتشاف يائيير، وهو حيّ يقيم فيه باراك وداني ياطوم وكثير من الشخصيّات القياديّة الأخرى في المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة. إنّه حي مليء بالمساكن المخصّصة لأسرة واحدة على غرار أي ضاحية أميركيّة نموذجيّة. غير أنّ هذا الحيّ الجميل مجاور لمدينة قلقيلية الفلسطينيّة. كان حي كوتشاف يائير يقع على الخطّ الأخضر، ولا يبعد عن قلقيلية من الباحة الخلفيّة لمنزل باراك سوى 800 متر. تصوّروا المسافة من الباحة الخلفيّة للبيت الأبيض إلى تمثال واشنطن ـ وهو شيء يبدو تقريباً كأنّه جزء من أرض البيت الأبيض ـ تلك هي المسافة من منزل رئيس الوزراء الخاصّ إلى مدينة فلسطينيّة كبيرة. وإذا لم يدلّ ذلك على شيء، فإنّما هو شاهد حيّ على أنّ حياة الإسرائيليّين والفلسطينيّين متشابكة ومن غير المرجّح فكّها.

فضّل باراك الاجتماع في منزل داني، ونظراً لأنّ اليوم عطلة السبت اليهوديّة، فقد مشى من منزله إلى منزل داني. ففي إسرائيل يمكن أن تسقط الحكومات إذا لم تحترم القيود الدينية المفروضة يوم السبت؛ لذا يتمّ دائماً التعامل مع الاجتماعات في عطلة السبت

بسريّة ـ وقد أظهر رئيس الوزراء احترامه لعطلة السبت بالمشي سيراً على الأقدام، وعدم قيادة السيّارة (القيادة تتطلّب تشغيل آلة، وبالنسبة لليهود المتشدّدين الذي يرجمون السيّارات المتحرّكة في عطلة السبت بالحجارة، لا يعتبر ذلك انتهاكاً لعطلة السبت فقط، وإنّما عدم احترام للرمزيّة أيضاً).

ولأنّني أردت أن يكون النقاش في المفاهيم لا أن يكون نقاشاً عمليّاً، فقد طلبت من مارتن وآرون وجمال وجون الانضمام إليّ. وسأحظى بفرص أخرى لرؤية باراك على انفراد، فما أريده الآن هو ولوج مساعي تشجيعه على التحدّث بيسر. جلسنا في حديقة داني وانتظرنا مجيء باراك، وقدّمت لنا زوجته الليموناضة والبوشار. وسنلتهم عدّة كاسات من البوشار بعد مجيء باراك.

عندما بدأنا الحديث، طرحت عليه أسئلة مصمّمة لمعرفة إذا ما كان منفتحاً على استخدام أدوات معيّنة لمساعدتنا في التغلّب على الاختلافات:

ـ هل توافق على المقايضة بين السيادة والوقت؟ بعبارة أخرى، إذا مدّدت فترة الانسحاب في بعض المناطق، هل يمكنك الموافقة على السيادة الفلسطينيّة على هذه المناطق في نهاية المطاف (وتلك وسيلة لتجنّب الحاجة إلى المناطق الرماديّة).

ـ هل توافق على السيادة الفلسطينيّة على وادي الأردن إذا حصلت إسرائيل على ترتيبات أمنيّة تستجيب للاحتياجات الأمنيّة الأساسيّة هناك؟

ـ هل توافق على مبدأ مقايضة الأراضي، حتى لو كان رمزيّاً كطريقة لتزويد الفلسطينيّين بتفسير لتعديل الحدود؟ (يتيح ذلك للفلسطينيّين بأنّ يقولوا إن الحدود عدّلت لتلبية احتياجات الجانبين، لا الجانب الإسرائيليّ فحسب).

ـ هل يمكن أن يطبّق مفهوم الفصل (وهو مفهوم قائم على الفصل بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق على الوضع الدائم) على القدس؟ ففي النهاية ستكون الأحياء اليهوديّة في القدس الشرقيّة له، كما قلت، وتكون الأحياء العربيّة للفلسطينيّين ـ أليس هذا هو جوهر الفصل؟ أليس الفصل مصمّم لإنهاء الحكم الإسرائيليّ للفلسطينيّين؟ أليس من الأفضل لإسرائيل أن توحّد القدس اليهوديّة إلى الشرق والغرب، والحصول على قدس آمنة ديموغرافياً؟

كانت إجاباته مخيّبة للآمال. فقد ثبت على مواقفه ولم يتزحزح. بشأن مسألة المناطق الرماديّة، لا يمكنه القبول بمقايضة السيادة بالوقت؛ «لا أعرف ما هي المناطق التي قد نحتاج إليها». وبشأن وادي الأردن، كان جوابه السلبيّ ملتوياً جدّاً بحيث لا يمكن فهمه.

وبشأن مقايضة الأراضي، لا يمكنه حتى التفكير في التخلّي عن أي جزء من إسرائيل قبل 1967. وبشأن القدس، أعلن أنّه «لا يريد بحث القدس الآن». وكان من الصعب الاستنتاج بأنّه يحتفظ بشيء للقمّة.

طلبت الاجتماع به في مساء الأحد على انفراد، وقد جرّبت مساراً مختلفاً. قلت، «لن أطلب منك يا سيّدي رئيس الوزراء إلزام نفسك بأي شيء الآن. لكنّني بحاجة إلى معرفة إذا ما كانت التلميحات التي أسمعها من جانبكم تمثّل موقفك. أنت تقول دائماً إنّ هناك لا تناظراً بين مفاوضيك ومفاوضي عرفات، حيث مفاوضوك يتمتّعون بتفويض بخلاف مفاوضيه. وقد حصلت على إشارات من رجالك بشأن ما يمكنك أن تفعله، وإذا كانوا يتمتّعون بتفويض، فبإمكاني أن أقول للرئيس ووزيرة الخارجيّة بثقة أكبر إنّ بوسعنا الذهاب إلى هناك».

نظر إليّ بانتباه وسألني، «ما الذي قالوه لك»؟ أوجزت ما الذي سمعته: يمكن أن تتخطّى إسرائيل عتبة 90 بالمئة وأن تعطي السيادة للفلسطينيّين في وادي الأردن إذا تمّت تلبية احتياجاتها الأمنيّة (وفضّلت عدم ذكر أي شيء عن القدس لئلاّ أنفّره).

جلس باراك صامتاً وفرك وجهه، كان يبدو غير واثق من كيفيّة الردّ. وكلما فرك وجهه أكثر، بدا أكثر كأنّه يحاول صياغة إجابة مقبولة. أخيراً قال على مهل إنّ التلميحات التي سمعتها تذهب بعيداً، لكن ربما يمكنه تقديم واحد بالمئة إضافيّة من الأرض بإدخال قسم من البحر الميت فيما سيعطى للفلسطينيّين، ما يعني أنّنا نتحدّث عن 88 بالمئة (أو ربما 89 بالمئة استناداً إلى عرضه المقدّم في نيسان/أبريل) من الضفّة الغربيّة.

لم يكن بوسعي أن أترك الاجتماع ينتهي بهذه الطريقة: فإذا لم أحصل على المزيد منه الآن، لن أعرف المزيد البتّة قبل أن يتعيّن علينا أن نبتّ بمصير القمّة. لذا حاولت توبيخه: «سيدّي رئيس الوزراء، أنت تقول دائماً إنّ الفلسطينيّين لا يقولون لنا شيئاً البتّة عما يمكنهم عمله، بل ينتظروننا دائماً أن نحصل على المزيد من جانبكم. لكنّني في الواقع سمعت من المفاوضين الفلسطينيّين الكثير عما قد يكون ممكناً. أتحبّ أن أقول لك ما سمعت»؟ أومأ برأسه بالإيجاب، وقد أوجزت ما سمعته من صائب دون أن أشير إليه بالاسم: «أخبرت بأنّ ما يلي قد يكون ممكناً.» بشأن الحدود، «92 بالمئة زائد مقايضة مكافئة في الأراضي». وبشأن اللاجئين، «عدد متفق عليه زائد صيغة بشأن حقّ العودة». وبشأن القدس، «تحصلون على الأحياء اليهوديّة ويحصلون على الأحياء العربيّة ويكون هناك بلديّة مشتركة للخدمات والبنية التحتيّة».

وطلبت منه الحصول على ردّ، مشدّداً على أنّني لا أستطيع القول إنّ ذلك يمثّل عرفات. وأجاب بشكل متعمّد، «إنّ هذا كثير إجمالاً. لكن يمكنني القبول بواحد من هذه سواء توصّلنا إلى اتفاق أم لا». ثم غضب وأخبرني بأنّه لا يستطيع أن يقول أكثر لئلاّ يكشف شيئاً لا يريد الكشف عنه أمام حكومته في هذه الفترة العصيبة. وبدلاً من ذلك، طلب في هذه المرحلة أن ألتقي برؤساء الأحزاب المشاركة في ائتلافه لإيجاز المفاوضات.

لم أشعر بالارتياح لطلبه، لكنّني لم أرغب في قول لا له الآن. وقد عرفت الآن أنّه كشف عن شيء مهمّ جداً: إنّه إذا وصل إلى لحظة الحسم، فإنّه مستعدّ لتلبية الشروط التي سمعتها من صائب بشأن الحدود أو اللاجئين أو القدس.

أبلغته أنّه يجب أن يكون حاضراً في أي اجتماع مع رؤساء الأحزاب، وأنّه هو من يجب أن يتحدّث عن المواقف الإسرائيليّة لا أنا ـ ويجب ألا يتوقّع أحد أن أكشف عن رؤيتي للحدود الدنيا الفلسطينيّة أو ما يقرب منها لأنّ كل ما سأقوله في الغرفة سيتسرّب. قبل ذلك، وقال إنّه سيرتّب الاجتماع في اليوم التالي.

تمّ الاجتماع في غرفة الحكومة، وهي غرفة مؤثّثة بطاولة كبيرة من خشب الماهوغني (موغونو) وكراسٍ جلديّة مريحة وشاشة تلفزيونيّة كبيرة مبيّتة داخل الجدار في إحدى الزوايا. وغرفة الحكومة مجاورة لمكتب رئيس الوزراء ـ ما يسمح له بدخولها من باب جانبيّ. التقيت أنا وباراك أولاً في مكتبه فيما رؤساء الأحزاب يأتون؛ أوضح أنّ كل رؤساء أحزاب الائتلاف سيكونون حاضرين. ولم يكن أي حزب قد انسحب من الحكومة في هذا الوقت، كان هناك إسحاق ليفي من الحزب الوطنيّ الدينيّ، وناتان شارانسكي، ممثّلاً حزب إسرائيل بعليا، وديفيد ليفي من إسرائيل الواحدة، وأمنون شاحاك من حزب المركز، وإيلي يشاي من شاس، ويوسي ساريد من ميرتس.

ها هو باراك يوجه أخيراً الحاجة إلى تكييف أعضاء حكومته مع ما هو مستعدّ لعمله. كان هناك مشكلة من شعبتين. الأولى، أنّ وسائل الإعلام الإسرائيليّة مليئة بالقصص التي تصف استعداد باراك إلى إعطاء ما بين 90 و95 بالمئة من الأرض، لكن لم يسمع شركاؤه في الائتلاف منه شيئاً باستثناء النفي. والثانية، كانت تلك المرة الأولى التي يطلعهم فيها على مواقفه، لكنّه يفعل ذلك بحضوري.

كان ذلك سبباً إجرائيّاً للاختلاف مع باراك، وقد فعل شارانسكي ذلك بالشكوى من أنّ باراك يجمل مواقفه من الحدود والأمن لأول مرة ـ وهو أمر كان يجب أن يتمّ من قبل

ومن دون وجود غرباء: «ليس هناك شيء ضدّ دنيس، لكن يجب ألا نسمع مواقف لأول مرة أمامه».

لقد كان لدى ناتان ممسك مشروع، لكن والحقّ يقال إنّ الإجراء لم يشكّل بالنسبة له مشكلة بقدر شكل المضمون. فهو لم يكن مستعداً لمجاراة باراك فيما ذهب إليه. ومع أنّ باراك كان محجماً الآن، حيث تحدّث عن إعطاء أقل من 80 بالمئة من الأرض إلى الفلسطينيّين، وقد شعر ناتان ـ وإسحاق ليفي، كما أشارت لغة جسده ـ بأنّ هذا كثير جداً. كان ناتان يعتقد بأنّ ذلك يجب أن يمثّل الحدّ الخارجيّ للمرحلة النهائيّة، لا ما سيعامل حتماً على أنّه الموقف الافتتاحيّ.

كنت أعرف أنّ من المستبعد أن يبقى ائتلاف باراك بأكمله بعد التسويات الضروريّة لاتفاق الوضع الدائم. ونظراً لصداقتي مع ناتان واعتقادي بأنّه يمكن أن يساعد في تسويق أي اتفاق في إسرائيل، فقد أملت في بقائه في الائتلاف، لكن ربما لم يكن ذلك واقعيّاً. فآراؤه بشأن ما يمكن أن تنسحب منه إسرائيل ستكون محدودة جداً على الأرجح حتى بالنسبة إلى أكثر الفلسطينيّين تعاوناً.

لقد ضغط ناتان على باراك، لكنّ الآخرين استجوبونني. وكان كل سؤال موجّهاً بطريقة أو بأخرى لمحاولة فهم ما الذي يمكن أن يتعايش معه الفلسطينيّون أو يريدونه. وقد أجبت موضحاً بأنّ لدى الفلسطينيّين شكوكهم بشأن النوايا الإسرائيليّة، وبالنظر إلى خيبة الأمل من أوسلو ـ وهو عمليّة حملت آمالاً كبيرة وقليلاً من التنفيذ ـ فإنّهم هم أيضاً لا يريدون اتفاقيّات مؤقّتة، بل يريدون تسوية النزاع الآن.

فاجأ ذلك كل الحاضرين. فيمين الوسط في الحكومة كان يفترض بأنّ الفلسطينيّين يريدون مواصلة «تقطيع السلامي إلى شرائح» ـ أي حمل إسرائيل على أن تتخلّى بشكل تراكميّ عن مزيد من الأرض دون أن يكون عليهم تقديم شيء ذي مغزى بالمقابل. ولأنّهم لم يطلعوا على وجهة نظر الفلسطينيّين من قبل، لم يدركوا بأنّه قد يكون للفلسطينيّين أسبابهم الخاصّة التي تعارض مزيداً من الاتفاقات المحدودة.

وحده إيلي يشاي من حزب شاس لم يطرح أي سؤال، بل فضّل الإدلاء بتعليق. فقد قبل ملاحظتي بأنّ الجانبين يبدوان مؤيّدين لاتفاق شامل، لا محدود، هذه المرة. وعلى ضوء ذلك، كان رأيه معرضاً لاستعجال القمّة. فالرهانات كبيرة جداً، وعلينا أن نعرف عما هو ممكن قبل الذهاب، وقد يكون من الأفضل في هذه المرحلة أن يلتقي الرئيس كلينتون مع الزعيمين في واشنطن كل على حدة.

نظرت خلسة إلى باراك أثناء حديث يشاي. بدا عديم التأثّر، بل إنّني عندما تحدّثت إليه لاحقا في ذلك اليوم، كان من الواضح أنّه لم يغيّر آراءه أو الإحساس بالإلحاح قيد أنملة.

كنت أضغط على باراك من أجل الاجتماع بعرفات مباشرة، لاعتقادي بأنّ ذلك قد يساعدنا في معرفة المزيد عن المواقف الحقيقيّة لكل جانب. ومع أنّ باراك لم يكن مستعداً للقيام بمناقشة جوهريّة بنفسه ـ خوفاً من أن يكون ذلك ملزماً جدّاً وأن يضع عرفات ما يسمعه في جيبه ـ فقد أرسل شلومو وجلعاد إلى رام الله لمقابلة رئيس السلطة.

اتصل يوسي، الذي رتّب الاجتماع في وقت متأخّر من الليل وشارك فيه، في الصباح فيما كنت في طريقي إلى عرفات. كان مسروراً بالاجتماع، ويشعر بأنّ شلومو كان فعّالاً في إيجاز ما عرضه في السويد بشأن الأرض والحدود والقدس، وليس هذا فحسب بل كان فصيحاً في شرح أنّ هذه الحكومة الإسرائيليّة تدرك أنّ الوقت قد حان لإنهاء النزاع؛ ولديها الشجاعة لاتخاذ أكثر القرارات عمقاً منذ إنشاء دولة إسرائيل؛ وتقدّر أنّ للفلسطينيّين احتياجات حقيقيّة بشأن الدولة يجب التعامل معها بطريقة معقولة؛ وأنّها ترى في عرفات شريكاً؛ وأنّ ثمة فرصة تاريخيّة للعمل الآن بوجود كلينتون كرئيس. أجبت، «ذلك كلّه مثير للاهتمام من جانب شلومو. لكن ما الذي قاله عرفات؟ هل حصل شلومو على أي شيء جديد منه؟ اعترف يوسي بعدم وجود شيء جديد، لكنّه شعر بأنّ عرفات سيتأثّر بمرور الوقت.

إن كان الأمر كذلك، فإنّني لا أرى دليلاً عليه. لقد وصف عرفات شلومو بأنّه رجل طيّب جدّاً وأشار إلى قلبه وهو يخبرني «بأنّه يؤمن بالسلام هنا». ولكن عندما سألت إذا كان يشعر أنّهما أصبحا أكثر قرباً من ناحية المضمون بعد الاجتماع، قال عرفات «لا». وأردف قائلاً إنّه لم يستطع النوم بعد الاجتماع لأنّ شلومو تحدّث عن نظام خاصّ للقدس لكنّه لم يوضحه. وكرّر عرفات، «تصوّر أنّني لم أستطع النوم بسبب ذلك».

ولم يسفر مزيد من الاستعلام عن مخاوفه شيئاً باستثناء تقديره لشلومو. لم أتمكّن من تحريك عرفات فحسب، بل إنّني وجدت أنّ أبو علاء تراجع على نطاق واسع. فهو لن يتعامل مع أي شيء قبل أن يقرّ الإسرائيليّون بالحدود الشرقيّة ـ وضمان ألا يكون هناك وجود إسرائيليّ بين الدولة الفلسطينيّة المفترضة والأردن. ولم يكشف أي شيء إضافيّ مهما حاولت (طرحت عليه سؤالاً افتراضيّاً طرحه شلومو عليه أيضاً دون أن أعرف، «لنفترض أنّك حصلت على الحدود التي تشعر بوجوب الحصول عليها، كيف تتعامل مع

المخاوف الأمنيّة الإسرائيليّة»؟ ولم يصل أي منّا إلى أي مكان). وفي كل نقاشاتي مع أبو علاء حتى هذه المرحلة، لم أسمع سوى مواقف قصوويّة، سواء بخصوص القدس أم اللاجئين أم الحدود. وأصبحت الافتتاحيّتان في السويد ذكرى بعيدة.

خلصت إلى أنّ عرفات ورفاقه وجدا أنّ باراك يدفع باتجاه القمّة. وإذا كان بحاجة إليها بشدّة فيجب أن يدفع ثمن ذلك بتقديم المزيد من التنازلات إليهم مقدّماً أو ثمة سبب لديهم لكي يكونوا مرتابين منها ـ أنّها شرَك وأنّه متّفق مع كلينتون عليه.

كان ذلك هو الجوّ الذي وصلت أثناءه وزيره الخارجيّة أولبرايت إلى المنطقة. كان جوّاً مليئاً بالتخمينات بشأن مجيئها للإعلان عن القمّة، جوّ حصلت فيه من باراك على قدر ما كان راغباً في إعطائه في هذه المرحلة؛ جوّ أستطيع أن أرى فيه جسوراً محتملة حتى بشأن أصعب القضايا، لكن من المرجّح ألا تسمع فيه وزيرة الخارجيّة أي شيء يمكن أن يسكّن مخاوفها من الجانبين. ولم تسكن مخاوفها في الواقع.

من الواضح أنّ باراك شعر بأنّه كشف لي أكثر مما يرغب فيه، فتصرّف على غرار أبو علاء. فلم يعد غير راغب في الكشف عن المزيد عن مواقفه المحتملة فحسب، لكنّه لم يكن متعاوناً أيضاً في أي من التدابير على الأرض التي نشعر أنّها يمكن أن تخلق مناخاً مؤاتياً أكثر للقمّة.

كانت مادلين محبطة من باراك ولم تستطع على غرار ذلك تحريك عرفات في الجوهر. غير أنّ مادلين أبلغت عرفات فعليّاً على انفراد أنّ أمامه ثلاثة خيارات: (أ) لا قمّة، مستوى متدنّ من المفاوضات وشلل أساسيّ؛ (2) قمّة تخلق فرصة للاتفاق؛ (3) المقاربة الفلسطينيّة التقليديّة بالسعي إلى نصر بتكلفة كبيرة بالحصول على إعادة انتشار ثالثة محدودة وإعلان الدولة في أيلول/سبتمبر واستدراج ردّ فعل إسرائيليّ قاسٍ. وبرأيها لا يترك ذلك سوى الخيار الثاني، وهو المخاطرة المحسوبة بالذهاب إلى القمّة.

وردّاً على ذلك عبّر عرفات عن خوفه من فقدان كل الأمل إذا ذهب إلى قمّة وفشلت، و«الناس يجب ألا يفقدوا الأمل». لكنّه قال أيضاً إنّه سيذهب إلى القمّة إذا كان هناك أسبوعان من التحضير. وهو لا يجعل نتائج التحضير شرطاً للذهاب، بل إذا قرّر الرئيس الذهاب في تلك المرحلة فسيأتي.

كان ذلك بالتأكيد تقدّماً في موقفه بشأن القمّة. لكن إما أنّه لم يفوّض مفاوضيه وإما أنّه فعل ذلك بطريقة تتركهم مكشوفين. والنتيجة الصافية: لم يتزحزحوا. ليس مع الإسرائيليّين ما لم يتنازل الإسرائيليّون عن المزيد (وفي هذا الجوّ، كنت أعرف أن أبو علاء

لن يعطيني إجابة صريحة بشأن ما يمكن أن ينجح وما لا يمكن أن ينجح - ونتيجة لذلك لم اختبر وعده لي قطّ).

وبعدم السماح بحدوث أي إعداد حقيقيّ، حرمنا عرفات من التأثير على باراك. فعندما أفادت وزيرة الخارجيّة عن استعداد عرفات للذهاب إلى القمّة شريطة أن يكون هناك أسبوعان من التحضير، رفض باراك ذلك بشدّة. «سوف نتفاوض مع أنفسنا. نقترح فيرفضون ويطلبون منّا المزيد. لن أقدّم المزيد أو أسمح لشعبي بتقديم المزيد إلا في القمّة».

وجدت وزيرة الخارجيّة أولبرايت أنّ من الصعب مناقشته. فالموقف الفلسطينيّ في المحادثات في هذه المرحلة يقوّي حجّته ويضعف حجّة عرفات في التحضير.

عندما غادرنا المنطقة، لم نكن نعرف الكثير لكي نلبّي معيار ساندي للذهاب إلى القمّة. فماذا ستكون توصيتنا إلى الرئيس؟ لم أنم كثيراً في الطائرة. وبدلاً من ذلك، كنت أتحدّث إلى جمال أو آرون أو روب أو أراجع الخيارات مع وزيرة الخارجيّة. أبلغتها هناك خيارين أساسيّين. أولاً، بما أنّ قرار الذهاب إلى القمّة كبير، يجب على الرئيس أن يبلغ باراك ببساطة بأنّه بحاجة إلى المزيد منه وإلا لن يذهب. وتحديداً ما لم يتصرّف من أجل تحسين جوّ القمّة - بتنفيذ نقل القرى والإفراج عن السجناء أخيراً - ويقبل أيضاً بمبدأ مقايضة الأراضي و/أو السيادة الفلسطينيّة على بعض أحياء القدس الشرقيّة على الأقل، فلن يكون لدينا ما يلزم للنجاح في القمّة. أو ثانياً، يمكننا أن نضع أساساً للقمّة فنحدّد الأطر أو الحدود في كل قضيّة من القضايا ثم إحضار كل زعيم لمقابلة الرئيس على حدة. فإذا مضت هذه المحادثات بشكل جيّد، يمكننا التحرّك إلى القمّة على الفور. ولذلك ميزة اختبار إذا ما كان باراك أو عرفات، كل على حدة، مستعدّين للقبول بالأطر بخصوص الحدود والأمن والقدس واللاجئين وهي ما نعتقد أنّها ترسم حدود الاتفاق.

تحدّثنا أنا ومادلين مع ساندي من الطائرة. ففضّل الخيار الأول على الثاني. أعجبه الإصرار على الحصول على المزيد من باراك على انفراد، لكنّه لم يحبّ إحضار باراك وعرفات إلى واشنطن فيما يعادل اختباراً علنيّاً؛ ومن المفارقة أنّ ساندي لم يكن يعارض التشدّد مع باراك على انفراد، لكنّه قلق من تأثير فرض اختبار علنيّ يفشل فيه باراك.

قابلنا الرئيس كلينتون في الصباح، لكن نظراً لمعارضة ساندي، فقد قرّرنا عرض الخيار الأول فحسب على الرئيس. كان الرئيس قليل الميل إلى الضغط على باراك بشدّة، ربما لأنّني أطلعته على كل النقاشات أولاً. وقد أعجب كثيراً - بل استبشر بشكل ظاهر -

بحواري المغلق مع باراك، وردّ فعل باراك على نسبة 92 بالمئة زائد المقايضة، والرقم المتفق عليه بشأن اللاجئين وفكرة القدس. وشعر بأنّنا إذا ضغطنا بشدّة على باراك، برغم تلميحاته، فسنجبره على تصليب مواقف قد يكون بخلاف ذلك منفتحاً عليها في «مرجل» القمّة. لقد كان الرئيس كلينتون واضحاً جدّاً: «لا أريده أن يتشبّث الآن بحيث يصعب عليه أن يكون ليّناً لاحقاً». وكان يعمل أيضاً على معيار آخر مع ساندي. ووفقاً لكلامه، «تكلفة الذهاب إلى القمّة أقل بكثير» من تكلفة عدم المحاولة ورؤية انهيار العمليّة. وأنهى الرئيس الاجتماع قائلاً لنا إنّه مستعدّ للاتصال بباراك لكنّه لا يريد الضغط عليه بشأن مقايضة الأراضي أو بشأن القدس الشرقيّة. وطلب أن نجتمع معاً في الصباح التالي لننظر فيما يمكن أن يقول عندما يتصل باراك.

بعد مغادرة البيت الأبيض، كنت أقرب إلى الرئيس من ساندي بشأن شروط القمّة. لكنّني أريد من الرئيس أن يضغط على باراك على الأقل بشأن القرى والسجناء. فأنا لا أريد أن يحمل عرفات معه مظلمة يحمّلنا مسؤوليّتها إذا ذهبنا إلى القمّة.

انطلاقاً من ذلك، اقترحت صيغة لخيارنا الأول أكثر ليونة: لماذا لا نضغط من أجل القرى والسجناء، وفي الوقت نفسه يبلغ الرئيس باراك بأنّ الاتفاق بدون مقايضة الأراضي والسيادة على بعض أحياء القدس الشرقيّة غير محتمل؟ فذلك ليس شرطاً للذهاب إلى القمّة، بل مجرّد رأي الرئيس بما يلزم للنجاح. أعجب الرئيس بالمقاربة؛ كنّا الآن في صباح يوم السبت 1 تموز/يوليو، وكان الرئيس مستعدّاً للاتصال بباراك.

لكنّني ارتكبت خطأً واحداً في كتابة ذلك للرئيس. فقد عكست الترتيب، واضعاً رأي الرئيس بشأن المقايضة والقدس الشرقيّة أولاً والقرى والسجناء ثانياً. وكان ذلك خطأً لأنّ الرئيس دخل في نقاش مع باراك بشأن المقايضة والقدس الشرقيّة، وخصّص وقتاً محدوداً فقط للقرى والسجناء.

لكنّ باراك، باستخدام أسلوبه الملتوي في الردّ على نقطة حسّاسة، دخل في وصف غير منهجيّ لما قد يكون ممكناً. وتلك طريقة باراك المعهودة في محاولة الإجابة دون أن يقول قطّ شيئاً يمكن اقتباسه.

كان ساندي يستمع إلى الحوار عبر الهاتف الجهوري في المكتب البيضويّ، ولم يعجبه ردّ باراك الذي يسوده الغموض. فدسّ للرئيس ملاحظة ترتدّ إلى محاولة الحصول على المزيد من باراك بشأن المقايضة والقدس الشرقيّة؛ ومن المفاجئ أنّ الرئيس، بالنظر إلى آرائه في اليوم السابق، قرأ ملاحظة ساندي سائلاً باراك إذا كان يمكن أن يستثني

هاتين النقطتين إذا كانا يعنيان الفارق بين الاتفاق ولا اتفاق. فقال باراك إذا كان الفارق بين الاتفاق وخسارة الاتفاق، «يمكننا أن نفكّر في ذلك معاً».

سرّ الرئيس بذلك الجواب. ثمّ أثار بطريقة مستعجلة مسألة السجناء والقرى. فكان جواب باراك أنّ بوسعه عمل شيء بخصوص السجناء عند بداية القمّة فقط، واعترض على القرى. عبست وهززت رأسي، وحثثت الرئيس على أن يطلب منه التفكير بهذه المسألة على أن يتحدثا معاً بعد يومين. خطر ذلك ببالي فجأة على أنّه ردّ جيّد. فهو يبلغ باراك، المستعجل، بأنّ الرئيس يمكنه الانتظار وهو بحاجة إلى إجابة قبل أن يقرّر.

كنت أود لو أنّ الرئيس ضغط على باراك أكثر بشأن القرى والسجناء، لكنّني أبلغته أنّه حصل على الأقل على تأكيد من باراك بأنّه لن يستبعد المقايضة وشيئاً من أحياء القدس الشرقيّة كجزء من المرحلة النهائيّة. لم يوافقني ساندي في ذلك، قائلاً إنّ باراك لم يقدّم ما يجب إلى الرئيس.

ردّدت على ساندي بالقول، «أنت لا تفهم كيف يعمل عقل هذا الرجل». إنّه يخشى من أن نضع في جيبنا كل ما نحصل عليه منه، ونضغط عليه من أجل المزيد، وأكثر ما يشغل باله الحفاظ على حيّز من المناورة بحيث يستطيع أن يكون مرناً عندما تحين لحظة الحقيقة. إنّه يعطي إشارات مبهمة بحيث لا يمكن اتهامه البتة بالكذب على رفاقه، فيما يأمل أن نلتقط الرسالة الدقيقة. ثم التفت إلى الرئيس وقلت، ثمة خط من أن نخطئ في قراءته، لكن إذا أردت أن تعرف إذا كنت «ستحصل على المقايضة وأحياء القدس الشرقيّة في حقيبة أدواتك في المرحلة النهائيّة» فالجواب هو نعم.

لم يسمع ساندي كل ذلك، وأراد الاتصال بباراك والضغط عليه بنفسه. فقال له الرئيس، «افعل ذلك»، وكان ذاهباً للعب الغولف. اتصل ساندي بباراك. وعندما أبلغه أنّ عليه ائتمان الرئيس على أسراره لكي يعرف بأنّ لديه الأدوات اللازمة للنجاح في المرحلة النهائيّة، ردّ باراك بإبلاغ ساندي بأن يدرس جيّداً ما قاله للرئيس؛ «ثمة مرونة كبيرة هناك». إنّه باراك التقليديّ، لكنّ ساندي شعر بارتياح أكبر الآن.

لم نصل إلى أي مكان بالطبع بشأن القرى والسجناء. طلبت من مارتن أن يقابل باراك ويبلغه بأنه مدين للرئيس بشيء في هاتين المسألتين ـ الآن قبل أن يتخذ كلينتون قراره بشأن القمّة. وكانت النتيجة أنّ باراك لن ينفّذ القرى، لكنّه سيفرج عن ثلاثين سجيناً متى عُقدت القمّة. لن نحصل على المزيد وحان الوقت لكي نقرّر نحن.

رتّبت المكالمتين اللتين سيجريهما الرئيس مع باراك وعرفات من كمب ديفيد في 4

تموز/يوليو. وتوجّهنا، مادلين وساندي وأنا، إلى كمب ديفيد للاجتماع بالرئيس. ركبت أنا ومادلين معاً. وذهب ساندي بشكل منفصل. كانت مادلين مقتنعة بأنّنا حاولنا قدر ما يمكننا وأنّ الوقت حان للذهاب إلى القمّة. لقد تحدّثت مع ساندي، ووافق الآن. ونحن نعرف موقف الرئيس، لذا حان الوقت للتنفيذ.

تناولنا الغداء أثناء انتظار الرئيس، وأوضحت كيف ننظّم بدايات القمّة. وقلت إنّ مفاتيح ذلك هي وضع الأساس الذي نبسط بموجبه ورقة على الطاولة يتفاوض عليها الجانبان، وإيجاد طريقة لإشراك عرفات بشكل معقول. الأولى تتطلّب منّا إجمال الحدود أو الأطر منذ البداية لكل قضيّة من القضايا ـ الحدود والأمن والقدس واللاجئين؛ وجعل الجانبين يتفاوضان أحدهما مع الآخر على ذلك الأساس في اليومين الأولين؛ وعلى ضوء هذه المناقشات نضع ورقتنا على الطاولة. كنت أعلم أنّ علينا دفع الجانبين إلى التفاوض على ورقة بأسرع ما يمكن بالنظر إلى صعوبة ترجمة المفاهيم إلى نصّ. فذلك سيقلّص الفجوات منذ البداية وينشئ إطاراً نصيّاً للمباحثات.

كنت أعرف أيضاً أن فرص الوصول إلى تلك المرحلة بسرعة قليلة إذا لم ننجح في إشراك عرفات. كنت أخشى أن يجلس بشكل سلبيّ يحيط به أولئك المستعدّون للعب على شكوكه بما يجري في المفاوضات. وكنّا بحاجة إلى أن يشعر بامتلاك ما تتكشّف عنه الأمور. وللقيام بذلك، علينا إشراكه في المباحثات مع الإسرائيليّين الذين يحترمهم وغالباً ما يسعى إليهم. وذلك لا يعني باراك، الذي واصل عدم الثقة فيه، بل أمنون شاحاك وشلومو بن عامي. ومن أجل التماثل، علينا أن نجعل أبو علاء وأبو مازن يجلسان مع باراك.

وافق ساندي ومادلين على هذه المقاربة وأراداني أن أستعرضها مع الرئيس عندما ينضمّ إلينا. وقد دهشت بشعور ساندي ومادلين بأنّ الوقت قد حان لعقد القمّة. فقد صار كلاهما يعتقد بأنّنا إذا لم نتحرك الآن، فسنفقد الفرصة للقيام بذلك. وسواء أكان ذلك لأنّ باراك أقنعهما بأنّ حكومته لن تصمد سياسيّاً ـ وهو أمر ازداد احتماله بتهديدات الحزب الوطنيّ الدينيّ وشارانسكي ـ أم بسبب النهاية الوشيكة لولاية كلينتون، فإما أن تعقد القمّة الآن وإما ألا تعقد قطّ.

شعرت بالحاجة إلى التحدّث إلى جون بوديستا، كبير موظفي البيت الأبيض، عن مخاوفي بشأن التوقيت. وكان جون ذكيّاً جدّاً وصريحاً جدّاً. كان يعرف دائماً أين يقف من أي قضيّة وأين يقف الرئيس أيضاً. كنت بحاجة إلى معرفة إذا ما كان التوقيت مشكلة ساندي بمفرده أم أنّها مشكلة جون والرئيس أيضاً. وكان ردّ جون واضحاً كموقف ساندي:

لن تعقد القمّة متى عُقد مؤتمرا الحزبين الديموقراطيّ والجمهوريّ.

اقتنعت أنّ من الطيش تفويت فرصة محاولة تسوية النزاع، معتقداً بأنّ بديل إحداث اختراق لن يكون الوضع الراهن السلميّ، بل الانغماس في أعمال العنف. ولن يكون عنف 4 أيار/مايو نذيراً لما سيقع، بل إنّ عرفات الذي تنازل عن تاريخ 4 ايار/مايو 1999 لإعلان الدولة، لن يكرّر ذلك ثانية على الأرجح.

لكن إذا كان ساندي ومادلين وأنا مقتنعين بأنّ القمّة تكون الآن أو لا تكون، فإنّ سلوك الرئيس بشأن القمّة تغيّر. اجتمعنا في لوريل، وهو الكوخ الكبير الذي يلتقي فيه الرئيس ضيوفه الزوّار. وانتقلنا من غرفة الطعام إلى مكتبه ـ وهو غرفة مليئة بالتذكارات ودبابيس الحملات الانتخابيّة والملصقات وغير ذلك. كان سيرة الرئيس السياسيّة بأكملها مستودعة في هذه الغرفة. عندما جلسنا، انتابه حزن مشوب بالشوق واللهفة، وتساءل كيف سينقل كل شيء من هذه الغرفة. وكأنّ واقع ترك كل ذلك، وانتهاء عمله السياسيّ، وشعوره بالمسؤوليّة أمام آل غور، جعله يتردّد. لقد كان حيواناً سياسيّاً في النهاية، وكانت تقلقه عواقب الفشل السياسيّ عشيّة مؤتمر الحزب الجمهوريّ. وكان يشعر بالحاجة إلى «استراتيجيّة خروج» إذا ما فشلت القمّة.

لم يحاول أي من ساندي أو مادلين معارضة المحاجّة السياسيّة. وتوجّه ساندي الآن إلى الرئيس بشكل مباشر، مركّزاً على المخاطر القائمة في الشرق الأوسط إذا لم نقم بالمحاولة وانهار كل شيء. وتابعت مادلين الفكرة، فرأت بأنّ التاريخ لن ينصفنا إذا تركنا مخاوفنا تمنعنا في اجتياز الميل الأخير.

أما أنا فأوضحت كيف يمكننا تنظيم القمّة ووضع ورقة وإشراك الزعيمين. وقد فعلت ذلك مشيراً إلى أهميّة أن تصبح الورقة الأميركيّة أساس المفاوضات، وعلى عرض الرئيس حدود القضايا في البداية لتبرير الورقة التي سنعرضها في وقت لاحق، وضرورة إشراك عرفات على وجه الخصوص.

بدأ الرئيس يغيّر رأيه بعد أن أعجب بالحجج والمقاربة. وكنّا وسط بحث طرق توفير النجاح للقمّة عندما قوطعنا بأنّ باراك يواجه تصويتاً على حجب الثقة وأنّ عليه المغادرة إلى الكنيست خلال عشر دقائق ـ وكان مستعدّاً لمكالمة كلينتون. وفجأة بدا أنّ الرئيس عاد إلى حيث كان في المكتب البيضويّ. لقد حان وقت الذهاب إلى القمّة، لكنّه لن يبلغ باراك بذلك ما لم يضغط عليه ثانية بشأن القرى والسجناء.

انتقلنا من غرفة المكتب إلى غرفة الاجتماعات الرسميّة في لوريل. كانت تضمّ طاولة

كبيرة مستطيلة يمكن أن تتسّع ما بين عشرين وخمسة وعشرين شخصاً. وقد جهّز المسؤولون عن الاتصالات في البيت الأبيض أربعة هواتف، واحد لكل منّا: الرئيس وساندي ومادلين وأنا. وكانت مكالمة مؤمّنة، لكنّ الوصلة جيّدة جداً.

كان باراك يدفع باباً مفتوحاً لكنّه لم يكن يعرف ذلك. ولم ينتظر الرئيس لكي يقول شيئاً، بل دخل الموضوع على الفور. ثمة اثنان وثلاثون سجيناً يمكنه إطلاقهم فور بدء القمّة، ويجب أن يبقي الرئيس ذلك لنفسه وإلا يستخدمه، لكن إذا كانت هذه هي مفاتيح الاتفاق في النهاية، فيمكنه النظر في تحرّكات رمزيّة بشأن مقايضة الأراضي وأحياء القدس الشرقيّة.

أخيراً أصبح صريحاً. سرّ الرئيس ووعد بحماية المعلومات. وبعد أن حصل على أكثر مما كان يتوقّع من باراك، لم يطلب الرئيس كلينتون شيئاً إضافيّاً بشأن القرى والسجناء. وأبلغ باراك بأنّه سيتصل بعرفات الآن ويقترح 9 تموز/يوليو كتاريخ لبدء القمّة في كمب ديفيد. وطلب كلينتون من باراك ألا يبلغ أحداً بذلك، فلم يكن يريد أن يعرف عرفات الأخبار من أحد سوى الرئيس.

في هذه الأثناء، تمّ ترتيب اتصال مؤمّن بعرفات. كنّا نتوقّع أن يحاجّ عرفات ضدّ الذهاب إلى القمّة بدون مزيد من التحضير وكتبنا للرئيس نقاط الحديث وفقاً لذلك. لكنّ عرفات فاجأنا بأنّه لم يقاوم القمّة. لكنّه أثار نقطتين. أولاً، لا يمكنه التوجّه إلى القمّة قبل 11 تموز/يوليو لأنّ عليه حضور القمّة الإفريقيّة، وأنّه يريد ذهاب المفاوضين على الفور، ليصلوا إلى واشنطن في 5 تموز/يوليو. ردّ الرئيس بأنّ عليه المغادرة لحضور قمّة الدول الثماني في 19 تموز/يوليو وأنّ على عرفات أن يمنحنا الوقت الكافي للتوصّل إلى اتفاق لأنّ الرئيس يريد عرض الاتفاق على شركائنا في مجموعة الدول الثماني لجمع الأموال الدوليّة وتوليد الزخم في تأييده. وأخيراً قال عرفات إنّه سيبذل ما بوسعه للوصول إلى كمب ديفيد ليلة العاشر ـ وهكذا أعدّت قمّة كمب ديفيد.

كان علينا بالطبع العمل على تفاصيل الإعلان عنها في اليوم التالي. لم يكن 4 تموز/يوليو مناسباً لمثل هذا الإعلان، لكن قضي الأمر.

قرأت مادلين مزاج الرئيس. كان مستعداً لكنّه غير مرتاح. فقالت له، «علينا القيام بذلك». وفيما كنّا نخرج من الباب نظر إليّ وقال، «هذا هو العمل الصحيح، أليس كذلك»؟ أومأت برأسي وقلت، «نعم». فذهب إلى عربة غولف ومضى بمفرده.

بدا ذهابه بمفرده كأنّه يرمز إلى اللحظة. ربما نتحمّل جميعاً المسؤوليّة عن وضعه

في هذه المواقف، لكنّ التاريخ سيحكم عليه بشأن هذه القمّة. وقد أساء كل الذين رأوا أنّ بيل كلينتون يحاول التعويض عما ارتكبه من أخطاء خلال رئاسته عن طريق اتفاق سلام الشرق الأوسط فهمه بشكل عميق. لا شكّ في أنّه كان يدرك قيمة سلام الشرق الأوسط كإرث له، لكنّه تحرّك في النهاية من أجل القمّة لأنّه كان يؤمن بأنّ ذلك هو العمل الصحيح.

لم تخفّف معرفة أنّ ذلك هو العمل الصحيح مشاعر الخوف الشخصيّ لديّ. كنت أعرف مقدار الصعوبة، لا بل الألم، الذي ينتظرنا. وكنت أعرف أنّ على الجانبين الكفاح في الجوهر والمظهر ـ لأنّ التنازلات لا تأتي بسهولة. وكنت أعرف أنّنا سنكون على شفير الفشل قبل أن نرى أي احتمال للنجاح. ستكون القمّة اختباراً للتحمل بقدر ما ستكون قمّة للتفاوض، حيث النوم رفاهيّة سأستغني عنها. وأخيراً كنت أعرف أنّ ياسر عرفات قادم حاملاً معه إحساساً بالكآبة والشكوك العميقة. وسيكون التحدّي الأكبر الذي يواجه الرئيس هو إقناع عرفات بأنّ القمّة ليست شركاً ينصبه باراك لحشره في الزاوية، لكنّها فرصة للرئيس لكي يحقّق الطموحات الفلسطينيّة.

الفصل الرابع والعشرون

قمّة كمب ديفيد

يمكن أن يتوقّع المرء فكريّاً قوّة وإثارة قمّة ذات رهانات عالية على إنهاء نزاع تاريخيّ - حيث تضغط آمال شعبين ومخاوفهما وتاريخهما الجماعيّ بثقلها على كواهل المشاركين - لكنّ معايشتها بالفعل شيء آخر. بالنسبة لي، لم تنطلق القمّة في بداية ميمونة الطالع: لقد ضلّت الشاحنة المقفلة التي تقلّ فريقنا إلى كمب ديفيد الطريق في 10 تموز/ يوليو. فالقيادة في غرب مريلند في جبال كاتوكتن ليلاً تمثّل تحدّياً، حيث تقل إشارات الطرق وتنعدم الأضواء. وعندما توقّفنا في محطّة معلومات بحديقة جبل كاتوكتن - لم يكن يوجد فيها أحد بالطبع - لم يسعني الا أن أقول مازحاً، «هذا هو فريق السلام تائهاً في الطريق إلى كمب ديفيد، ويصلّي الا نضلّ عندما نصل إلى هناك».

إذا كان هذا هو طالعنا، فإنّه ليس طالعاً حسناً. لكن هناك آخرون. كان على باراك أن يؤجّل مغادرته إلى كمب ديفيد بسبب تصويت على حجب الثقة. وفي حين أنّه فاز في التصويت، إلا أنّه جاء إلى كمب ديفيد على رأس حكومة تمثّل أقليّة في الكنيست، لأنّ الحزب الدينيّ الوطنيّ، حزب شارانسكي، وشاس انسحبا من الحكومة - في مفاجأة اللحظة الأخيرة. وإذا كنّا سنتوصّل إلى اتفاقيّة في القمّة، على باراك أن يتجاوز الكنيست ويلتمس موافقة الرأي العامّ الإسرائيليّ(*).

وعلى غرار ذلك، إذا كانت لغة الجسد ترسل رسائل، فإنّ عرفات يكتب مجلّدات. فخلافاً لحديثي معه عند وصوله إلى قمّة واي - عندما كان سلوكه بأكمله يوحي بأنّه سينجح - وجدته الآن وأنا أرحّب به عديم التأثّر، إلى حدّ أنّه هزّ كتفيه ردّاً على قولي إنّنا

(*) أخبرني أمنون شاحاك ومارتن لاحقاً أنّ إيلي بيشاي، من حزب شاس، طلب من باراك أن يطلعه على الحدود الدنيا لمطالبه في القمّة. وتعهّد بيشاي ألا يطلع عليها سوى الزعيم الديني للحزب، الحاخام عوفيديا يوسف. فإذا حصل شاس على تلك المعلومات الخاصّة فسيبقى في الحكومة، وبدونها سينسحب. إلا أنّ باراك لم يكشف عن مواقفه.

وصلنا الآن جميعاً إلى هذه اللحظة التاريخيّة.

لم يكن ذلك مفاجئاً لي. فعرفات يريدنا نحن أن ننفّذ ما يريد في هذه القمّة. وقد توقّعت مسبقاً نهج عرفات أثناء الإعداد الطويل الذي شغل أيامنا مع الرئيس كلينتون بعد مكالمات 4 تموز/يوليو.

في الاجتماعات الواسعة مع الرئيس لعرض التقارير الموجزة، استعرضنا الاستراتيجيّات المحتملة لكل جانب؛ القضايا التي يحتمل أن يحجموا فيها، وما الذي يمكن أن يُحدث الأزمات ومكامن المقايضات داخل القضايا وفيما بينها. بحثنا القوى المحرّكة لكل فريق مفاوض، بما في ذلك الفوضى المحتملة داخل الفريق الفلسطينيّ بالنظر إلى العداوات التي يمكن أن يستغلّها عرفات للحدّ من الاندفاع إلى تقديم التنازلات، وذكّرت الرئيس بأن يشغل عرفات لكي لا يقف معزولاً عن عمليّة التفاوض. وأخيراً استعرضنا التراجع والتقهقر المحتمل في حال لم يكن التوصّل إلى اتفاق إنهاء النزاع ممكناً. وكان الرئيس كلينتون مهتمّاً على وجه الخصوص في اتفاق جزئيّ يشمل دولة للفلسطينيّين بحدود غير دائمة ولكن يشمل انسحاباً إسرائيليّاً من 75 بالمئة من الضفّة الغربيّة.

كان الرئيس كلينتون مثل إسفنجة تمتصّ المعلومات. وأيّاً تكن القضيّة، كان يريد الغوص فيها بعمق. وفي إحدى المراحل بسطنا خرائط شديدة التفاصيل للقدس على الطاولة لتفحّص الأحياء العربيّة المختلفة في القدس الشرقيّة ـ مميّزين بين تلك الأحياء الأكثر أو الأقل حساسيّة بالنسبة للجانبين. وكانت قوّة الرئيس كلينتون العظيمة كمفاوض قدرته الاستثنائيّة على المزاوجة بين تفاصيل القضايا وتعاطفه الكبير مع من يتعامل معهم. ولهذا التعاطف والتقمّص الوجدانيّ دور حاسم لأنّ على الرئيس أن يُظهر، عندما يطلب تقديم تنازلات، أنّه يدرك بوضوح سبب صعوبة التنازل، ولماذا عليه أن يقدّم شيئاً ذا قيمة أكبر في المقابل. لقد كان جعله حسّاساً للمقايضات الحاسمة أمراً مهمّاً، ولكنّه يتعلّق بالتوقيت أيضاً. فكما لاحظت في واي، كان ضعفه كمفاوض يبرز عندما أطلعه على المقايضات الأساسيّة باكراً حيث يميل إلى عرض الأفكار قبل أوانها.

فيما يتعلّق باستراتيجيّة إدارة القمّة وتكتيكاتها، اقترحت أنّنا بحاجة إلى تقديم ورقة تتعلّق بكل القضايا الجوهريّة إلى الجانبين في وقت مبكّر من مسار القمّة، ووافق الرئيس. لم يكن عرض ورقة أميركيّة على الطاولة تتعلّق بقضايا الوضع الدائم خطوة سهلة. فلم يسبق في تاريخ النزاع أن تبنّت الولايات المتحدة مواقف بشأن الحدود أو كيفيّة التعامل مع مسألة اللاجئين أو تحديد الاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة أو وضع تفاصيل كيفيّة حلّ

مسألة القدس. لكن هذا هو ما سنقوم به إذا عرضنا ورقة ما. وكلما كانت الورقة أكثر طموحاً، اتخذت المواقف الأميركيّة صبغة رسميّة أكبر بشأن القضايا الوجوديّة الكبرى في النزاع.

مع أنّني أجملت ما لعرض أوراق أقلّ طموحاً وما عليها ـ وتحديداً الأوراق التي توجز المواقف الرسميّة لكل طرف من كل قضيّة أو تقدّم فهمنا نحن لمواقفهما غير الرسميّة ـ فقد استقرّينا على أن نعرض أحكامنا على ما يمكن أن يكونا قادرين على القبول به. ورأيت أنّ ذلك أجدى بكثير إذا قلّصنا نطاق اختلافاتهما بوضع حدود أولاً لكل قضيّة يمكن أن يبحثها الجانبان فيما بينهما أو معنا. وبعد يومين من المناقشات بشأن حدودنا، رأيت أنّه سيكون لدينا رؤية ثاقبة لكل ما يمكن أن ينجح مع كل من الجانبين. وكانت الفكرة أساساً هي أن نستخدم بيئة «وعاء الضغط» التي تشكّلها القمّة على الفور ـ حيث يقلّص الرئيس في اجتماعيه التمهيديّين مع باراك وعرفات نطاق المفاوضات بتقديم الحدود التي يجب أن يسعيا بموجبها إلى حل خلافاتهما.

أعجب الرئيس كلينتون بالمقاربة وكان مستعدّاً لعرض الحدود متى بدأت القمّة(*).

الوصول إلى كمب ديفيد

قرّر الرئيس ألا يأتي قبل ظهر 11 تموز/يوليو نظراً لعدم تمكّن باراك من الحضور قبل صباح ذلك اليوم. وقد وصلنا بعد أن أُنقذنا قبل ساعتين من مجيء عرفات، وبعد الترحيب به وترتيب إقامته، انطلقت للعثور على الكوخ الذي أقيم فيه. كان لكل من وزيرة الخارجيّة وساندي وأنا كوخ خاصّ به، ويتشارك بقيّة أعضاء الوفد الغرف في أكواخ مختلفة.

كان الكوخ المخصّص لي يقبع في أحضان منطقة مشجّرة. له مدخل كبير مزوّد بشاش شبكيّ وكرسيّين هزّازين، ويضمّ مكاناً فسيحاً للجلوس بجوار السرير العريض، وموقداً للتدفئة، وتلفازاً مزوّداً بمجموعة كاملة من الأقنيّة الكبليّة، وبراداً مليئاً تماماً، وكثيراً من المناشف في حمّام عصريّ جيّد التجهيز مع شامبو مصنوع خصّيصاً لكمب ديفيد، وبرنساً في الخزانة يحمل شعار كمب ديفيد. ضحكت فيما كنت أتفحّص الكوخ مع

(*) نظراً لمحدوديّة المكان في كمب ديفيد وحرصاً على منع التسرّب، وضعنا القواعد الأساسيّة التالية للقمّة: يكون لكل جانب اثنا عشر شخصاً في كمب ديفيد؛ ويمكن أن يقيم الأشخاص الداعمون خارج كمب ديفيد ويسمح لهم بالدخول إذا أعلمنا بذلك مسبقاً مع تفسير للزيارة؛ لا يستطيع المقيمون في كمب ديفيد الخروج بدون إذن؛ سيكون هناك هاتف خارجيّ واحد مخصّص لكل من باراك وعرفات.

راسموسن وقلت، «من المؤسف يا نيك أنّني لا أستطيع إحضار ديبي إلى هنا للراحة والاستجمام، لكنّا قضينا وقتاً ممتعاً(*).

أصبح الكوخ المخصّص لي مكان اجتماع فريقنا، ومكاناً أعقد فيه مباحثات متكتّمة مع الإسرائيليّين والفلسطينيّين. وعندما كنت أجتمع بالرئيس ومادلين وساندي وجون بودستا، غالباً ما كان أعضاء الفريق الآخرون مثل مارتن وآرون وجون هيربست (قنصلنا العامّ في القدس) وجون شوارتز ونيك ينتظرونني هناك حتى أعود وأطلعهم على المكان الذي وصلنا إليه وما الذي يجب عمله. وذات ليلة رجعت في الرابعة صباحاً لأجد مارتن وجون شوارتز نائمين في سريري وآرون ونيك نائمين على الكرسيّين بجوار السرير.

خُصّصت لي عربة غولف للتنقّل، لكنّني كنت أفضّل المشي. فالمسافة بين أسبن، كوخ الرئيس، والكوخ المخصّص لي تبعد عشر دقائق مشياً على الأقدام. وكان لورل، الكوخ الذي نتناول فيه الطعام، يبعد أيضاً عشر دقائق مشياً من كوخ الرئيس، وخمس من كوخي. وكان الكوخان المخصّصان لباراك وعرفات على مقربة من أسبن، بل في الجهة المقابلة من الطريق. يلزم يوم أو نحو ذلك لمعرفة إحداثيّاتي، لكن بعد أسبوعين من المكوث في كمب ديفيد، صار بوسعي سلوك الممرات الضيّقة إلى كوخي وكوخ وزيرة الخارجيّة حتى في الليلة الظلماء بدون أضواء.

اليوم الأول

كان قرارنا الأول الاجتماع بعرفات قبل باراك. وكنّا قد قرّرنا ألا نعقد اجتماعات قبل وقت متأخر من الصباح، لكنّنا أدركنا أنّ باراك يمكن أن ينام بضع ساعات بعد وصوله ومن الأفضل مشاغلة عرفات عاجلاً لا آجلاً. وكان الاجتماع الأول مخصّصاً للمزاج وخططنا الجوهريّة.

عند تقديم التقرير الموجز للرئيس، ذكّرته بأنّنا لن نصل إلى أي مكان إذا لم ينجح في دفع عرفات إلى التركيز على الاتفاق لا الجمود عند مظالمه. وذلك يتطلّب رفع معنويّات عرفات وإظهار ما يمكن أن يكسبه، مشدّدين على أنّ لديه الفرصة الآن لتحويل الحركة التي أطلقها - حركة التحرير الوطني الفلسطينيّ - وتحقيق حلمه. وأنّ بإمكانه أن يقدّم

(*) يوجد في كمب ديفيد الكثير من وسائل الاستجمام والراحة. فهناك ملاعب تنس وملعب غولف ومجاز بخطين للبولنغ وملاعب كرة سلّة وكثير من دروب التجوّل ودار للسينما وطاولة بليار في قاعة مليئة بألعاب الفيديو وملعب للعبة حدوات الحصان. ولو كان لديّ الوقت لكنت استمتعت كثيراً.

للفلسطينيّين ما لم يستطع أي قائد فلسطينيّ أو عربي آخر من تقديمه لهم.

كان رفع الآفاق وتحقيق الأحلام من اختصاصات كلينتون. ولم يكن من المفاجئ أنّ الاجتماع سار على ما يرام. فقد لعب الرئيس على إحساس عرفات بالتاريخ، متحدّثاً عن أمله الصادق أن يكون متواجداً مع عرفات عند رفع علم دولة فلسطين الجديدة. ويبدو أنّ عرفات انتشى لذلك الاحتمال، في تلك اللحظة على الأقل، واختار التخلّي عن بحث مظالمه.

قبل اجتماعات الرئيس الأساسيّة مع باراك وعرفات في ذلك اليوم، كرّرت على مسامعه مفتاح استراتيجيّتنا ـ أي حمل الزعيمين على قبول الحدود التي يعرضها الرئيس بالنسبة للقضايا الأساسيّة، وإنشاء فرق صغيرة لبحث الأمن والحدود واللاجئين بناء على هذه المتغيّرات. وكان هدف الحدود تقليص الفجوات وتوجيه المباحثات بشأن هذه القضايا الجوهريّة وتشكيلها وإدارتها. بالنسبة للقدس، ونظراً للحساسيّة، لا سيّما حساسيّة باراك، ذكّرت أن عليه أن يبحث هذا الموضوع مع الزعيمين في الأيام القليلة الأولى فقط، وأعطيته ورقة من إحدى عشرة نقطة كنت قد كتبتها عن القدس.

كنت أعتقد أنّ القدس حسّاسة جدّاً، لذا يجب ألا يغوص فيها المفاوضون، لكنّني أدرك أنّ عرفات يريد التأكّد من أنّنا لا نتجنّب القدس لئلا يمنع العمل على أي قضيّة أخرى. فهل هناك طريقة تظهر له أنّنا نأخذ القدس على محمل الجدّ أفضل من أن يخصّص الرئيس هذه المباحثات لنفسه مع الزعيمَين(*)؟

مرّة أخرى كان كل ذلك جيّداً نظريّاً، لكنّنا لم نتمكّن من تنفيذه عمليّاً. التقى الرئيس مع باراك وكان معه مدوّن ملاحظات واحد فقط، بروس ريدل(**). وكان لدى باراك على عادته إحساس خاصّ بالتوقيت وخطّة خاصّة به. فهو لا يريد أن يحدث شيء في اليومين الأولين، ولا يريدنا أن نضع بعض الأفكار إلا بعد يومين من الجهود. وأبلغ الرئيس بأنّ الأزمة ـ والمرحلة الأساسيّة لاتخاذ القرار ـ يجب أن تحدث مساء الأحد، 16 تموز/يوليو ـ بعد مرور خمسة أيام على بدء القمّة.

كان ذلك مصطنعاً تماماً. فهدفنا هو جعل الجانبين يركّزان على مجموعة ملموسة جدّاً

(*) وهي طريقة أيضاً إلى إشراك عرفات فضلاً عن جعل أمنون وشلومو يجتمعان معه.

(**) خلافاً لواي حيث كنت أذهب عادة مع الرئيس إلى اجتماعاته الخاصّة مع نتنياهو أو عرفات، تقرّر هنا ـ وهو أمر يعكس بلا شكّ ثقة الرئيس ورغبته في مقابلة القادة على انفراد بدون أن يكون معه مفاوضون ـ أن يكون بمفرده مع مدوّن ملاحظات. ويكون جمال موجوداً بالطبع للترجمة. وتقرّر أن يكون مدوّنا الملاحظات من مجلس الأمن القوميّ؛ وذلك يعني أنّ بروس يدوّن الملاحظات للاجتماعات مع باراك، وروب مدوّن الملاحظات للاجتماعات مع عرفات.

من الحدود المعيّنة لكل قضيّة جوهريّة؛ وقد أوضح الرئيس لباراك أنّ ذلك يبلور الاختلافات الأساسيّة وينشئ أساساً لنا لكي نعرض ورقة تُجمل جسور ردم الفجوات. وذلك يتطلّب مباحثات حقيقيّة، لا معارك مصطنعة تعيد صياغة المحاجّات القديمة.

ومضى الرئيس في تقديم الحدود التي وضعناها إلى باراك:

1. بالنسبة للأرض، قسّمنا حدود ما ستكون الدولة الفلسطينيّة الجديدة إلى حدّ غربيّ مع إسرائيل وحدّ شرقيّ مع الأردن. يستند الحدّ الغربيّ إلى خطوط 1967، لكن يعدّل وفقاً لما تقتضيه الضرورة. الفلسطينيّون يحتاجون إلى أن يكون خطّ 1967 هو الأساس، ويحتاج الإسرائيليّون إلى إدخال تعديلات على الخطّ لتلبية متطلّبات كتل المستوطنات (تستوعب مثلاً 75 إلى 80 بالمئة من المستوطنين في الضفّة الغربيّة). وسنشير ببساطة إلى أنّ الفلسطينيّين يعتقدون بالحصول على تعويض عن التعديلات المجراة لتلبية الاحتياجات الإسرائيليّة. لكنّنا لن نطرح مبدأ المقايضة في هذه المرحلة.

وبشأن الحدود الشرقيّة، كان المبدأ أن يحصل الفلسطينيّون على السيادة والإسرائيليّون على الأمن. وقد صمّمت هذه الصيغة لتلبية الاحتياجات الرمزيّة الفلسطينيّة فيما تستجيب أيضاً للمخاوف الإسرائيليّة الحقيقيّة جدّاً والمشروعة بشأن الأمن.

2. وبشأن اللاجئين، كان لدينا مبدأ لآليّة دوليّة وصندوق يموّل إعادة تأهيل الفلسطينيّين وإعادة توطينهم وعودتهم إلى فلسطين أو إلى بلدان ثالثة أو إلى إسرائيل في ظروف محدودة. وبعيداً عن ذلك، كنّا نسعى للتوفيق بين الاحتياجات الفلسطينيّة الرمزيّة والاحتياجات الإسرائيليّة العمليّة. فالفلسطينيّون يريدون حقّ العودة، وذلك مقبول إلى فلسطين ولكن ليس إلى إسرائيل. وإذا كان هناك من «حقّ» فيجب تنفيذه بطريقة محدودة بوضوح شديد. لذلك فإنّ حدودنا اعترفت بأن الفلسطينيّين يحتاجون إلى حقّ العودة، ولكن يجب أن يكون لإسرائيل حقّ السيادة في تحديد من يمكن قبوله في إسرائيل.

3. وبشأن القدس، سلكنا مساراً تصوّريّاً أكثر، حيث توصف القدس بأنّها ثلاث مدن في واحدة. إنّها مدينة فعليّة يجب أن تحكم وتدار على أساس يوميّ؛ وهي مدينة مقدّسة، مقدّسة للعالم، مقدّسة للديانات التوحيديّة الثلاث، وتضمّ أكثر من سبعة وخمسين موقعاً مقدّساً في المدينة القديمة فحسب؛ وهي مدينة سياسيّة.

كان لدينا إحدى عشرة نقطة تشكّل أساس البحث وترتبط بكل من المدن الثلاث؛ ولم

تكن كثير من النقاط ـ مثل أن يكون هناك مدينة واحدة غير مقسّمة للخدمات البلديّة والدخول الحرّ دون إعاقة إلى الأماكن المقدّسة ـ مثيرة للنزاع وتشكّل أحجار بناء للاتفاق. وكانت النقاط الأكثر إثارة للحساسيّة تتعلّق بالسيطرة السياسيّة، لا المسؤوليّة الوظيفيّة. وهنا تطرح الأسئلة في البداية بدلاً من اقتراح الحلول. وكان المنطق يقضي بالتوصّل إلى تفاهمات بشأن الطرق العمليّة والوظيفيّة لإدارة المدينة قبل التعامل مع المسائل الأصعب.

استمع باراك إلى عرض الرئيس وكان راغباً في قبول الحدود. وقد استعرض الحدود التي يريدها. بشأن الحدود، الفلسطينيّون يعتقدون بأنّ الحدّ الغربيّ يجب أن يكون خطوط 1967، وتريد إسرائيل تعديلات تستوعب 80 بالمئة من المستوطنين؛ وعلى الحد الشرقيّ، يعتقد الفلسطينيّون بوجوب عدم وجود قيود على حدودهم مع الأردن، وتعتقد إسرائيل بوجوب تلبية احتياجاتها الأمنيّة وأن تحتفظ بشريط ضيّق من الأرض على طول نهر الأردن (أي أنّ إسرائيل ستقحم نفسها بين الدولة الجديدة والأردن). وراجع القضايا الأخرى ساعياً في الواقع إلى تحويل تمرين الحدود إلى مكافئ للعرض الإسرائيليّ والفلسطينيّ للحدود. وعلى الرئيس أن يبسط كيفيّة رؤيته لموقف كل جانب من كل قضيّة، لا الرؤية الأميركيّة للحدود. لقد كان باراك يقول إنّه يقبل بمقاربة الحدود، لكنّه يلتزم في الواقع بخطّته للتعارك بشأن المواقف القديمة في اليومين الأولين (واعترض كذلك على فكرة ربط أمنون وشلومو بعرفات، ورفضها بعد ذلك).

عندما أطلعنا الرئيس على ما دار في الاجتماع، أوضح أنّه نزل عند رغبة باراك بشأن التعامل مع تمرين الحدود. فهو لم يشأ أن «يحشره» في بداية القمّة. وذلك يعني بالطبع أنّ علينا تغيير مقاربتنا من أجل اجتماع الرئيس وعرفات. وها نحن بالفعل نغيّر استراتيجيّتنا المعدّة للقمّة. لن نحدّ المباحثات ونبلورها، ونتيجة لذلك لن نسيطر على القمّة منذ بدايتها.

ربما كان الرئيس واقعيّاً أكثر منّي. وربما كان من الوهم الاعتقاد أنّ بوسعنا فرض تمرين الحدود بالطريقة التي تصوّرتها. لكنّنا كنّا نشارك في القمّة، وكانت الرهانات عالية جدّاً ويجب أن تعكس أفعالنا ذلك. وفرض الحدود هو إحدى طرق القيام بذلك. كما أنّني كنت منشغلاً في كيفيّة تبرير شيء أكثر إثارة للنقاش من الحدود ـ وتحديداً ورقتنا.

لقد غيّر الرئيس استراتيجيّتي، مع أنّه وافق عليها، عندما واجه معارضة من باراك. غير أنّه في الوقت نفسه قال إنّنا سنضع ورقتنا على الطاولة أمام باراك وعرفات بعد يومين. وبعد أن ليّن ما كنّا سنعرضه على كل جانب بشأن الحدود، سعى إلى الضغط عليهما بالقول إنّنا سنضع ورقتنا مساء الخميس.

كان باراك يؤيّد ذلك، لكنّه أبلغ الرئيس أيضاً أنّ مجموعته ستقدّم لنا نسختها من مثل هذه الورقة. وأوضح الرئيس أنّنا لن نبسط إلا ما يتحلى بالمصداقيّة ويُفهم على أنّه مسعى صادق للتوفيق بين الاختلافات. وقد وافق باراك أيضاً على ذلك شريطة الا تحدث مفاجآت وأن تتاح له الفرصة بأن يرى ما سنعرض أولاً. وقبل عرفات ببساطة أن نقدّم الورقة.

اليوم الثاني

بدأت المباحثات بين الجانبين، لكنّها سرعان ما أصبحت تكراراً للمحاجّات والمواقف السابقة. ونظراً لأنّنا أبلغنا الجانبين بأنّنا سنضع ورقة على الطاولة بعد يومين بصرف النظر عن كل شيء، لم يكن لأي من الجانبين مصلحة في التحرّك. وفضّل كل منهما الانتظار لرؤية ما الذي سنعرضه. كنت قد تصوّرت أن تجعل حدودنا المباحثات التمهيديّة ملموسة وتشير إلى جدّيتنا واتجاه تفكيرنا، وتعطي كلاً منهما حافزاً لكي يبلغنا بأكبر قدر ممكن من المواقف لئلا يجدا أنّ مصالحهما غير منعكسة جيداً في ورقتنا.

ونظراً لأنّنا أُعِقنا، فقد كرّسنا أنفسنا لوضع الورقة. لكن ما الذي ستكون عليه الورقة؟ هل يفترض أن تجمل المبادئ الأساسيّة لتوجيه الحلّ في كل من القضايا الجوهريّة؟ أو هل نقدّم مشروع اتفاقيّة إطار؟

طالما شعرت أنّنا بحاجة إلى معرفة المزيد من كل جانب قبل عرض مواقف أميركية حاسمة بشأن كل من القضايا، وبخاصّة القدس. لكن لم يكن ذلك رأي ساندي ومادلين. فبعيد الجلوس مع جون شوارتز، واضع المسوّدة عندنا، استُدعيت لمقابلة الرئيس مع ساندي ومادلين. كان يوماً مشمساً رائعاً وجلسنا في الخارج على السطح الخلفيّ لأسبن. كان الجوّ بديعاً، حيث يبدو الوادي في الأفق، وتمتدّ غابات الجبل نزولاً إلى الوادي، ويشكّل إرث الرئيس أيزنهاور في كمب ديفيد الساحة الخلفيّة لأسبن ـ حفرة غولف واحدة ومرج أخضر للرمي ومناصب مختلفة تقذف منها الكرات إلى المرج الخضر. وشعرت بالرغبة في قذف كرات الغولف أكثر من الرغبة في النقاش، لكنّ ساندي ومادلين أسرعا إلى الدخول في النقاش.

كانت الساعة تتقدّم، وليس هناك شيء مهمّ يحدث الآن. وعلى الرئيس أن يغادر خلال سبعة أيام إلى قمّة الدول الثماني في أوكيناوا. ونحن بحاجة إلى وضع مشروع اتفاقيّة على الطاولة. وإذا فعلنا ذلك في الليلة التالية، لن يتبقّى سوى خمسة أيام للتفاوض والاتفاق. استمعت دون أن أقول شيئاً. التفت إليّ الرئيس وسألني عن رأيي. أبلغته أنّ مشاعري متناقضة. فأنا لست واثقاً من أنّنا جاهزون لوضع مشروع اتفاق تامّ على الطاولة. كنت قلقاً

بشأن كيفيّة التعامل مع القدس. فمع أنّ لدينا أفكارنا بشأن ما يمكن أن ينجح بشأن القدس، إلا أنّنا لم نشترك بشكل كاف في البحث مع كلا الجانبين لنعرف إن كنّا على الطريق الصحيح. واقترحت أن نضع معاً ورقة «مبادئ» ومشروع اتفاق. وسنحاول تجهيزهما قبل توجّه الرئيس إلى بلتيمور في الصباح التالي(*). وبوسعه قراءتهما قبل عودته وأن يقرّر أيّاً منهما يجب أن نقدّم في المساء. فأعجب الرئيس بالمقاربة.

صاغ جون المسوّدتين، وراجعناهما أنا وجمال ومارتن وجون هيربست وبروس وروب معاً. وأثناء هذه العمليّة، سمعنا أنّ الإسرائيليّين أعدّوا مسوّدتهم. فحصلنا عليها، وذهب جون شوارتز لمقابلة جداي غرينشتاين في منتصف الليل ليسمع منه شرحه لما تحتوي عليه. لكنّ الورقة كانت تحتوي على كثير من النقاط التي لم تثر مع الفلسطينيّين أو معنا. وإذا ما أدخلناها فسيشير ذلك إلى الفلسطينيّين بأنّ هذه ليست ورقتنا، بل ورقة إسرائيليّة. وتمكّن جون من الحصول على بعض التعليقات الإسرائيليّة، وقرّرت أن يكتب مسوّدة واحدة لا اثنتين.

على رغم تحفّظاتي، قرّرت المضي قدماً بمشروع الاتفاق، لا ورقة المبادئ. فبعد تفحّص الاثنين وجدت أنّ مشروع الاتفاق، حتى مع القيود المتعلّقة بالقدس، يقرّبنا أكثر مما تقرّبنا ورقة المبادئ. كما أنّ ما تلقّيناه من الإسرائيليّين أوضح أنّهم يفكّرون في هذه المرحلة في الاتفاق الفعليّ لا العموميّات. ولا شكّ في أنّ التفكير في ذلك شيء ومواجهته شيء آخر - لا سيما في ورقة من الواضح أنّها ليست ورقتهم. وعندما أويت إلى الفراش بعد الرابعة صباحاً بقليل، فكّرت في أنّنا سنتحقّق من كل شيء في الغد.

اليوم الثالث

عندما يبدأ المرء في التعامل مع الورق في مفاوضات عالية المخاطر، يصبح كل شيء جدّياً أكثر. يترك المرء عالم المجرّدات ويبدأ التفكير بشأن ما سيبدو عليه الاتفاق على الورق - وربما الأهم من ذلك ما الذي سيتعايش معه المرء فعلاً ويشرحه. كانت استراتيجيّتي الشاملة المعدّة للقمّة تقوم على وضع ورقة تشكّل أساساً للمفاوضات. وعندئذ يبدأ العمل الشاقّ ويتمّ انتقاء الخيارات. وأثناء الفطور، نبّهت إيلي روبنشتاين إلى أنّنا أمضينا الليل نعمل ولم ننم. والليلة سيكون دورهم. لكن الأحداث لم تتمّ ثانية كما كنت أتوقّع.

(*) سيتحدّث الرئيس أمام الاجتماع السنويّ للجمعيّة الوطنيّة لتقدّم الملوّنين.

بدأ اليوم بشكل جيّد، حيث سرّ ساندي ومادلين لأنّ قراري كان لصالح مشروع اتفاقيّة إطار، كما سرّا بما صيغ. وكانا متلهّفين لأن أراجعها مع الإسرائيليّين ويريدان معرفة كيف أنوي المضيّ قدماً مع الفلسطينيّين. وكان ردّي أنّني سألتقي عما قريب بشلومو وجلعاد، وبعد ذلك اقترحت أن ألتقي أنا ومادلين بأبو علاء وحسن عصفور ونستعرض بنية المشروع ونقاطه الرئيسيّة. تمّت الموافقة على ذلك ومضيت إلى العمل.

كنّا نستخدم الكوخ هولي كمقرّ لاجتماعاتنا، فجاء شلومو مع جلعاد وأمنون وجداي. وبعيد بدء الاجتماع، انضمّ إيلي إلينا. ووفاء بالتزامنا مع باراك ألا نفاجئ الإسرائيليّين، قرّرت المزج بين إيجاز النقاط وقراءة الأجزاء التي أعتبرها حسّاسة.

لم تعجبهم الطريقة التي أنجزنا فيها الحدود. اعترضوا على كتابة أنّ الحدود الغربيّة تستند إلى خطوط 1967 مع أخذ التعديلات الديموغرافيّة والاحتياجات الاستراتيجيّة في الحسبان. وكان ذلك مفاجئاً لأنّ هذا النصّ لا يلبّي احتياجاتهم بتقييد التعديلات بالاحتياجات الديموغرافيّة والاستراتيجيّة فحسب، وإنّما أيضاً لأنّه أخذ فعليّاً من النصّ الذي وضعه شلومو وجلعاد في اللاورقة التي وضعت في السويد مع أبو علاء وحسن عصفور. لكنّني لم أستطع أن أقول ذلك لأنّ إيلي انضمّ إلى النقاش ولم أكن أعرف إن كان مطّلعاً على اللاورقة السريّة.

لكن ها نحن في موقف وضع ورقة أميركيّة وهم يريدون أن نُسقط هذا النصّ - نصّهم - أو نضعه بين قوسين. أبلغتهم أنّه إذا وُضع بين أقواس فسيحبط الغرض من الورقة، التي ليس من المفترض أن تكون ورقة مواقف إسرائيليّة وفلسطينيّة. ومع ذلك أصرّوا وقالوا إنّهم سيبلغون باراك بذلك. وكانت هذه بداية اعتراضاتهم فحسب. فلم يعجبهم قسم اللاجئين، واعترضوا على النص الذي يقترح بأنّ إسرائيل تتحمّل - إلى جانب آخرين - مسؤوليّة عن المساعدة في حلّ هذه المسألة مرّة واحدة وإلى الأبد (لم نوحِ بأنّ الإسرائيليّين مسؤولون عن المشكلة - وهو ما يريده الفلسطينيّون. وبدلاً من ذلك أدخلنا مفهوم المسؤوليّة الجماعيّة وأدخلنا إسرائيل فيها). وأثار كل قسم باستثناء قسم القدس، الذي أبقي عامّاً في هذه المرحلة، اعتراضات من الفريق الإسرائيليّ.

في الاجتماع التالي، جاء أبو علاء مع محمّد دحلان وحسن عصفور وصائب. وبدون الدخول في تفاصيل المشروع، راجعت فئات وبنية ما ننوي تقديمه. لم أشأ أن يشعروا بأنّهم لم يحصلوا على معلومات عما نفعله، ورغبت أيضاً في تجنّب الشعور بالمفاجأة التامّة عند رؤية المشروع. استمعوا معظم الوقت، لكنّ أبو علاء كان يعاود السؤال عما إذا كنّا

سنكون محدّدين، وبخاصّة بشأن القدس. فأبلغته أنّنا نميل إلى أن نكون عامّين أكثر بشأن القدس في هذه المرحلة. وأصرّ أبو علاء أنّ علينا أن نسلّط «الضوء» (نصحني دحلان على انفراد، على غرار أمنون شاحاك، بأن نبدأ فقط بعرض عامّ بشأن القدس في ورقة نقدّمها في البداية. لكنّه صمت الآن فيما يحاجّ أبو علاء بأن نكون أكثر تحديداً بشأن القدس في الورقة).

بعد أن ألقى الرئيس كلمته أمام الجمعيّة الوطنيّة لتقدّم الملوّنين في بلتيمور، عاد إلى كمب ديفيد بعيد الخامسة بعد الظهر. وقد التقى ما أصبح فريقنا الأساسيّ: ساندي ومادلين وجون بودستا وبروس وروب وأنا، في الساعة الخامسة والنصف تقريباً في أسبن. أطلعت الرئيس على ما جرى، مشيراً إلى ردّ الفعل الإسرائيليّ. وذكرت أنّ باراك طلب أن يراني الآن ولا أشكّ في أنّه يريد الشكوى بشأن المسوّدة ومحاولة إجراء تعديلات عليها. وكان الرئيس قد قرأ المشروع ورأى أنّه جيّد، لكنّه شعر أنّ من المبكّر فرض شيء على باراك رغماً عنه. وبدلاً من ذلك اقترح وضع مشروع مواقف إسرائيليّة وفلسطينيّة ولكن مع اقتراحات لعدّة حلول ممكنة أيضاً. وشعر أنّ فعل ذلك يشير إلى الطريق نحو الحلول بدلاً من إجبار أي من الجانبين على قبول موقف في هذه المرحلة بشأن القضايا الحسّاسة.

سأل الرئيس عن رأيي، فقلت إنّني أفضّل التمسّك بالمشروع الأصليّ. وأبلغته أنّ التراجع عما أطلعنا الجانبين عليه مكلف، وأنّني لا أريد أن آخذ ردّ الفعل الإسرائيليّ بجدّيّة كبيرة، معتقداً أنّهم لم يقتنعوا فحسب. لكنّه فضّل مقاربته وسألني إذا كان بوسعي تسوية الأمر بسرعة. أبلغته أنّه يستغرق عدّة ساعات لأنّنا لم نضع مشروعاً للمواقف الإسرائيليّة والفلسطينيّة، كما أنّني بحاجة إلى الخروج بمجموعة من الحلول الممكنة لكل قضيّة. وقد طلب مني الرئيس إعداد المشروع الجديد على الرغم مما يستغرقه من وقت.

عدت إلى العمل مع جون شوارتز والآخرين لتنفيذ ذلك، وذهبت وزيرة الخارجيّة بدلاً منّي لمقابلة باراك. وقد اتصلت بي بعد مقابلته وقالت إنّه كان في مزاج قاتم، قائلاً لا يمكننا أن نضع النقاط المتعلّقة بالحدود في الورقة.

كنت لا أزال غير قلق على وجه الخصوص بشأن باراك ـ فهو الآن يتلاعب بنا للحفاظ على حيّز المناورة لاحقاً. لكنّني كنت قلقاً بشأن استغراق وقت طويل لتقديم الورقة لعلمي أنّ الفلسطينيّين سيفسّرون التأخير بأنّه يعني أنّنا نسعى إلى الحصول على الموافقة الإسرائيليّة أولاً. وكنت أعرف أنّ الفلسطينيّين سيرفضون الورقة أو سيصرّون على وضع بصمتهم عليها.

لكن لم تكن هناك طرق مختصرة لإنتاج ورقة جديدة، وقد لزمنا عدّة ساعات لوضعها. وعندما طلب الرئيس أن يراني في العاشرة والنصف، كنّا قد أنهينا كل العمل الأساسيّ على الورقة، ولكن كان جون لا يزال يعمل على دمج أجزائها المختلفة معاً: المواقف الإسرائيليّة والفلسطينيّة والحلول الممكنة لجسر الفجوات. وبالتالي عندما ذهبت لمقابلة الرئيس ومادلين وساندي، لم تكن الورقة معي، ولم تتح لي الفرصة بالطبع للتدقيق فيها. وقد تبيّن أنّ ذلك خطأ كبير.

كان الرئيس متلهّفاً لتقديم الورقة. وقد وعد بأن يطلع باراك عليها قبل عرضها على الجانبين، لذا كان يريد المباشرة في العمل. شرحت ما يوجد في الورقة وقدّمت أمثلة على كيفيّة تعاملنا مع الحلول الممكنة بشأن الحدّين الغربيّ والشرقيّ (لقد قدّمت في الواقع خمسة حلول ممكنة للحدّ الشرقيّ، تتراوح بين احتمال يمكن أن يعجب الإسرائيليّين إلى احتمال يفضّله الفلسطينيّون مع عدّة خيارات بينهما).

قال الرئيس إنّ ذلك يبدو جيّداً. وأفاد ساندي عن حواره مع باراك الذي وافق على المضيّ قدماً في الورقة طالما أنّها تعكس تعليقاتهم. وسألني الرئيس عن رأيي بشأن كيفيّة التقدّم، وكرّرت ما كنت قلته، وتحديداً، أنّه لو كان الأمر عائداً إليّ لقدّمت مشروعنا الأصليّ مع تغييرات ثانوية فقط على أساس أنّ هذا ما يتوقّعه الجانبان. وقال ساندي وجون بودستا أنّ الوقت متأخّر لفعل ذلك.

وفي أثناء الاجتماع، أحضر روب الورقة ومضى الرئيس بها إلى باراك. ذهب الرئيس بها إلى باراك لكنّه لم يسمح لي بقراءتها، قائلاً إنّنا غيّرنا المقاربة بأكملها لاستيعاب مخاوف باراك وأنّه بحاجة الآن إلى تقديمها لعرفات. لم يقاوم باراك. وعندما انتهى من باراك، طلب الاجتماع بعرفات. وفي أثناء الاجتماع في أسبن، قدم داني وأمسكني أنا وبروس ووقفنا خارج الكوخ. كان منزعجاً قائلاً إنّ هناك مشكلة حقيقيّة في ورقة المشروع. قال إنّ النقطة الأخيرة بشأن القدس لم تكن بين قوسين وهي تعني ضمناً أنّه يمكن أن يكون هناك عاصمتان في البلدية القائمة للقدس. وذلك يعني تقسيم القدس وباراك لا يمكنه قبول ذلك، «على الإطلاق».

لم أكن أعرف عما يتحدّث، فقد قرّرنا عرض المواقف الإسرائيليّة والفلسطينيّة بشأن القدس، مع بعض النقاط التي لا يوجد حولها خلاف. وثمة اختلاف بالطبع بشأن هذه النقطة.

لكن النقطة الأخيرة قالت إنّه سيكون هناك عاصمتان في بلدية القدس. وقال داني لا

يمكننا تقديم الورقة إلى عرفات وتلك النقطة مكتوبة على ذلك النحو. كتبت كلمة «الموسّعة» لتعديل كلمة «بلديّة»، وقبلها داني مع أنّه لم يكن مرتاحاً. وقلت له، «لا تقلق؛ سيرى الفلسطينيّون هذه الكلمة المكتوبة بخطّ اليد، وستثير انتباههم إليها ولن تعجبهم (بالنسبة للفلسطينيّين، يمكن أن تنطوي كلمة «موسّعة» على مفهوم بيلين ـ أبو مازن الذي يوسّع بلديّة القدس بطريقة تجعل أبو ديس جزءاً من القدس بحيث يمكن أن تشكّل العاصمة الفلسطينيّة). وطلب بروس من دوغ لين، المساعدة التنفيذيّة للرئيس، استبدال هذه النسخة بالنسخة التي يوشك الرئيس كلينتون على تقديمها إلى عرفات.

كان روب مدوّن الملاحظات في الاجتماع المنفرد بين الرئيس وعرفات، وعندما خرج من الاجتماع، واجهته سائلاً كيف وُضعت النقطة الأخيرة في الورقة. فقال إنّه أضافها هو وجون، لكنّهما أهملا إبلاغي بما فعلاه. غضبت وقلت له، «ما كان يجب أن يحدث ذلك البتة وسوف نواجه مشكلة الآن».

كان روب شديد الأسف، لكنّه قال إنّه يشكّ في أن تحدث مشكلة: «كان عرفات مسروراً لتسلّم الورقة من الرئيس». ذهبت إلى أسبن وكان الرئيس في مزاج جيّد. سألني لماذا استبدلنا الورقة وأوضحت له ما حدث. أخذ بعد ذلك ساندي يشدّد على أنّنا في وقت مبكّر من صباح الجمعة، وربما يسلّمنا الجانبان تعليقاتهما قبل نهاية اليوم، لكن نظراً لأنّ عطلة السبت تبدأ غداً فإنّهم لن يعملوا بشكل جدّيّ حتى ليل السبت. وعلينا الضغط عليهما بقوّة لكي يسرعا، وعلينا أن نضع اتفاق إطار تامّ بحلول مساء السبت. وتساءل الرئيس إذا كان يمكن دفعهم إلى العمل وفق جدول زمنيّ أسرع. وسألني عن رأيي، وقلت إنّني أوافق على أنّ علينا الضغط عليهما وأن نستعدّ لتقديم مشروع اتفاق تامّ بحلول مساء السبت. لكنّني أضفت أنّه يجب ألا تساورنا الأوهام. فكلاهما سينتظر حتى اقتراب اللحظة الأخيرة «ولن يبدأ العمل حتى مساء السبت ـ حتى لو ضغطنا عليهما كثيراً». لم أكن أعرف في ذلك الوقت أنّ ذلك أغضب ساندي كثيراً؛ فقد كان يخشى ألا يجبرهما الرئيس على مواجهة القرارات الأساسيّة في الوقت المناسب للتوصّل إلى اتفاق قبل أن يغادر إلى أوكيناوا، وأنّه متيقّن من أنّ كل شيء سينهار إذا اضطرّ الرئيس إلى المغادرة دون التوصّل إلى اتفاق.

أمسك ساندي بمادلين فيما كنّا نغادر ليبلغها أنّه مستاء جدّاً مما قلت (وقد أخبرني بذلك في الصباح التالي). لكن عندما أخبرتني مادلين عن ردّ فعل ساندي، قلت لها، «لن أكذب على الرئيس. كما أنّ ساندي يضحك على نفسه إذا كان يعتقد بأنّه سيكون هناك اتفاق

قبل أن يغادر الرئيس. سيغادر الرئيس وسنبقى ثم يعود الرئيس - وعندئذ فقط سيكون لدينا فرصة للتوصّل إلى اتفاق».

كنا في وسط النقاش في كوخ وزيرة الخارجيّة عندما دخل جمال وقال إنّه ذهب ليسلّم نسخاً إضافيّة من الورقة إلى عرفات فشهد نقاشاً حامياً. وقال إنّ عرفات كان منزعجاً من الورقة وأنّ صائب يقوم بدور هدّام جدّاً. فهو يحرّض عرفات ويضلّله بشأن الورقة، مدّعياً أنّها ورقة باراك وأنّ الكلمة المقحمة عن القدس تثبت ذلك، ويدعوه إلى عدم القبول بالورقة. لم ترَ مادلين جمالاً على هذا القدر من الانزعاج من قبل، لكنّني قلت إنّ غضب عرفات تعبير عن عدم الرضى لكنّه يتوقّع ذلك.

بعد بضع دقائق تلقّينا اتصالاً بأنّ أبو علاء وصائب يريدان مقابلة وزيرة الخارجيّة. وقد وصلا في الثانية والثلث صباحاً. وبدآ بالشكوى من الورقة وقالا، ما حاجتنا إلى ورقة للمواقف الإسرائيليّة والفلسطينيّة؟ ذلك لم يكن ما يتوقّعونه، وهو ليس منصفاً. قرأت وزيرة الخارجيّة التنصّل في أعلى الصفحة، قائلة هذه هي رؤيتنا لموقف كل جانب وأنّهم غير ملزمين بتفسيراتنا. لكنّ ذلك لم يرضهما. فقلت، «إنّ هدف هذه الورقة هو تركيز المناقشات مع الإسرائيليّين وتسريعها، وإذا لم تكن تفعل ذلك فإما أن تأتوا بأنفسكم بما هو أفضل وإما أن تستخدموا الحلول الممكنة التي أجملناها وتحرزوا بعض التقدّم».

تمسّك صائب على الفور بما قلت مشيراً إلى أبو علاء بأنّني أوضحت أنّهم غير ملزمين باستخدام الورقة «كأساس». وقلت ذلك صحيح شريطة أن تكونوا مستعدّين لتقديم ما هو أفضل. رضي صائب وأبو علاء بذلك وغادرا. كانت الساعة الآن الثانية والنصف صباحاً فقلت لوزيرة الخارجيّة، «كان ذلك كله استعراضاً. لقد توصّلوا إلى استنتاج بأنّنا أعدنا كتابة الورقة بعد الممانعة الإسرائيليّة - وإلا لماذا لزمنا وقت طويل لإعداد الورقة. والآن يمكنهم أن يثبتوا أنّ بوسعهم هم أيضاً أن يرفضوا الورقة».

عندما عدت إلى كوخي، كنت أعرف أنّ يومنا كان سيّئاً. فقد تراجعنا عندما اشتكى الإسرائيليّون وأعدنا كتابة ما كان يدور في بالنا، وقد فعلنا الأمر نفسه مع الفلسطينيّين بعد الذي قلته لصائب. لم أكن راضياً عن نفسي. كان عليّ أن أقاوم بقوّة أكبر رغبة الرئيس الفطريّة بكتابة ورقة مختلفة. كنت أعرف أنّ الإسرائيليّين متصنّعين إلى حدّ كبير، ولا حاجة بنا إلى التراجع. ولم يكن عليّ أن أتراجع مع صائب، فالتحدّي الذي أثرته أمامهم بالإتيان بما هو أفضل يقدّم لنا على الأقل تبريراً جيّداً للخروج بمشروع حقيقيّ وعرضه. وقد عزمت على إعطائهم فرصة للعمل يوم الجمعة فيما نعدّ ورقة حقيقيّة مصمّمة للتغلب على الفجوات.

وكان السؤال الذي يراودني فيما كنت أحاول النوم بضع ساعات إذا ما كنّا نتمسّك بأي شيء نطرحه.

اليوم الرابع

أثناء الفطور، أخبرني شلومو وجلعاد، كل على حدة، أنّه كان يجدر بنا طرح الورقة الأصليّة، لا مقاربة المواقف الإسرائيليّة والفلسطينيّة. فقلت لهما، «ربما يتعيّن عليكم أن تقلّلوا من التصنّع». لكنّني كنت أعرف أنّهم يتصنّعون لكي لا نأخذ تنازلاتهم كأمر مسلّم به. وقد عزّز ذلك نظرتي بأنّ علينا التوقّف عن التراجع عند أول إشارة على الممانعة.

انطلاقاً من هذه الرؤية، أعطيت تعليماتي إلى جون شوارتز بالعمل على إعادة صياغة اتفاق الإطار المنتظر الأصليّ، غير أنّني قرّرت الآن طرح فكرة تسوية بشأن القدس - السيادة على بعض الأحياء الخارجيّة، والاستقلال الذاتي الفلسطينيّ لبقيّة الأحياء العربيّة مع المسؤوليّة عن التخطيط وتقسيم المناطق والسيطرة الفلسطينيّة (لا السيادة) على الحرم الشريف مع العلم وشرطة خاصّة بهم.

كنّا سنمنح المفاوضين فرصة للعمل حتى بعد ظهر الجمعة ثمّ يقدّموا تقاريرهم إلى الرئيس عن وضع عملهم. وسأنضمّ إلى الرئيس وساندي ومادلين فيما يطلعهم المفاوضون على نتائج مداو2لاتهم قبل عطلة السبت. وتوقّعت أن أتمكّن من أخذ مسوّدة جون والعمل عليها نهار يوم السبت.

قدّمت تقريري إلى الرئيس في أسبن قبل اجتماعاته مع المفاوضين، وشدّدت على أن لا يغفل عن المقايضات العامّة بشأن القضايا فيما يستمع إلى تقارير المفاوضين. وعليه أن يحاول توجيههم إلى المقايضات إما لكي يحقّقوا تقدّماً وإما لتكييفهم مع ما سيكون في المسوّدة. وذكّرته بالمقايضات الأساسيّة المتعلّقة بالأرض واللاجئين: بالنسبة للحدّ الغربيّ، يحصل الفلسطينيّون على خطوط 1967، لكن مع تعديلات تأخذ الكتل الاستيطانيّة الإسرائيليّة في الحسبان، وبالنسبة للحدّ الشرقيّ، تعود السيادة للفلسطينيّين مع تلبية الاحتياجات الأمنيّة الإسرائيليّة. وبشأن اللاجئين، يحصلون على المبدأ العامّ من حيث الإشارة إلى قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة 194 (لا إلى «حقّ العودة») ويحصل الإسرائيليّون على قيود عمليّة. وبما أنّ القدس ستبحث في الاجتماع الأخير، قرّرت الانتظار بشأن كيفيّة التعامل معها حتى قبيل اجتماع الرئيس بالمفاوضين في موضوع القدس.

في الاجتماع الأول بشأن الأرض والحدود، جرّب أبو علاء مساراً جديداً. ففيما كان

في السابق لا يبحث الأمن قبل موافقة الإسرائيليّين على المفهوم الفلسطينيّ للحدّ الشرقيّ، أضاف الآن شرط عدم بحث التعديلات المحتملة لتلبية الاحتياجات الإسرائيليّة على الحدّ الغربيّ ما لم يعرف بأنّ الحجم الإجماليّ للأرض الفلسطينيّة سيبقى دون تغيير. وقد عبّر عن ذلك بقوله، طالما أنّ الدولة الفلسطينيّة ستبلغ مساحتها 6500 كلم مربّع تتكوّن حالياً من الضفة الغربيّة وغزة والقدس الشرقيّة، فإنّ بإمكانه النظر في إجراء تعديلات تلبّي الاحتياجات الإسرائيليّة، وإذا لم يكن كذلك، لا يمكنه النظر في التعديلات. كانت تلك طريقة أبو علاء في محاولة حمل الإسرائيليّين على الاعتراف بالحدّ الشرقيّ ومقايضات متساوية للأراضي كشرط للنظر في الاحتياجات الإسرائيليّة.

تلك بالطبع وصفة لعدم التقدّم إلى أيّ مكان. قد نكون في قمّة وقد يقدّم أبو علاء تقريراً إلى رئيس الولايات المتحدة، لكنّ تكتيكات التفاوض عنده لا تتغيّر. وكان شلومو متعقّلاً وغير استفزازيّ في ردّه: «لا يمكنني الموافقة على ذلك، لكن لم لا تفترضوا [الفلسطينيّون] الأسس التي تريدون ثم تستعرضوا كيفيّة الاستجابة لاحتياجاتنا [الإسرائيليّة]، وبخلاف ذلك لا يمكن أن يكون هناك نقاش ولا تقدّم».

استمع الرئيس ثمّ قال لأبو علاء، «لن تخسر شيئاً إذا افترضت خطّ 1967؛ وسيحتاجون إلى إجراء تعديلات، لكن إذا لم تكن راضياً عن المقايضات تعرف أنّه لن يكون هناك اتفاق. عليك أن تتكلّم ولا يمكنك الإحجام فحسب، وبخلاف ذلك نعرف أنّه لا يمكن التوصّل إلى اتفاق». أبلغ حسن الرئيس أنّ الأمر حسّاس جدّاً بالنسبة إلينا، «لا يمكن أن يطلب إلينا التخلّي عن الكتل الاستيطانيّة وصدور ذلك في الصحف».

أبدى الرئيس تعاطفه مع هذا الخوف. لكنّه أشار إلى عدم وجود سبب لخوف الجانبين من الانكشاف بشأن التنازلات التي يقدّمانها. وعرض أنّنا «موجودون هنا ويمكننا تقديم حماية أكبر بكثير ضدّ ذلك، كما يمكننا أن نوضح أنّه لن يتمّ الاتفاق على شيء إلى أن يتمّ الاتفاق على كل شيء». وبعد ذلك اقترحت أنّ باستطاعة كل جانب سحب ما قلت عن الطاولة و«يمكننا تحمّل المسؤوليّة عن الأفكار أو التنازلات المسرّبة إما بالقول إنّها أفكار طرحناها أو حتى إنكار طرح الاقتراحات الحسّاسة من قبل أحد الجانبين».

لم يبدُ حسن مقتنعاً، لكنّ الرئيس استغلّ هذه النقطة بالقول، «إنّها تحميكم». وتابع كلامه بصورة عاطفيّة، «تعرفون أنّني أريد التوصّل إلى اتفاق. ولذلك نحن هنا، ولهذا السبب أقوم بمخاطرة كبيرة في القيام بذلك. من المهمّ بالنسبة إليّ ركوب هذه المخاطرة. فأنا أريد الوصول إلى اتفاق، لكن ندين لأنفسنا بأن نعرف أنّه إذا لم نستطع الوصول إلى اتفاق،

فمرد ذلك أنّه مستحيل. ولا أريد أن يخرج أحد من هنا معتقداً بأنّه يمكن التوصّل إليه في أعقاب الفشل. إذا لم نستطع القيام بذلك، لنحرص على أن يكون السبب استحالة ذلك. دعونا لا نعيش نادمين على أنّه كان بوسعنا تحقيق ذلك لو أنّنا بذلنا المزيد من الجهد أو لو أنّنا جرّبنا مقاربة مختلفة في مباحثاتنا». ونظر إلى أبو علاء وسأل، «هل ستجرّب طريقتي»؟ بدا التأثّر واضحاً على أبو علاء فقال، سأسأل أبو عمّار إذا كان ذلك ممكناً.

اعتقدت أنّ الرئيس كان رائعاً. لكنّه تحسّن في كل من الاجتماعين التاليين. ففي الاجتماع مع المفاوضين بشأن اللاجئين ـ إيلي روبنشتاين وعوديد عيران عن الإسرائيليّين وأبو مازن ونبيل شعث عن الفلسطينيّين ـ دخل في تفاصيل الآليّة الدولية لتمويل إعادة التوطين وإعادة التأهيل. وعندما حوّل أبو مازن التركيز على الحاجة الفلسطينيّة إلى القبول بمبدأ «حقّ العودة»، ردّ الرئيس بأنّه لا يمكن توقّع قبول الإسرائيليّين بإعطاء شيك على بياض بشأن العودة إذا لم يحصلوا على ضمانات بشكل ملموس جدّاً حول كيفيّة تقييد ذلك. واستخدم مثال قافز البانجي الذي يُطلب إليه القبول بمبدأ القفز دون أن يعرف إذا كان الوادي الذي سيقفز فيه أكثر عمقاً من الحبل المطّاطيّ الذي سيقفز به. فلا يمكنك أن تطلب من الإسرائيليّين أن يقبلوا بمبدأ يرون أنّه يهدّد وجودهم دون أن تعرض ضمانات محدّدة بشأن الحدود لكي لا يصبح تهديداً. وختم الرئيس الاجتماع بأن طلب من الجانبين العمل على الآليّة الدوليّة ومن الفلسطينيّين تقديم أفكار عمليّة بشأن تقييد المبدأ الذي يسعون وراءه.

شارفت الساعة الآن على الثامنة والنصف مساء، أي بعد غروب الشمس بكثير وحلول عطلة السبت. وكان الإسرائيليّون قد دعوا الفريقين الأميركيّ والفلسطينيّ إلى حضور عشاء عطلة السبت، وعلينا الذهاب. لكنّنا لم نلتق بعد بمجموعة القدس. كان صائب وياسر وجلعاد ينتظرون متلهّفين لمقابلة الرئيس. وقرّرنا الاجتماع لكن لم يكن لدينا الوقت لنتحدّث فيما بيننا قبل الاجتماع. ولم تتح لي الفرصة لكي أقترح على الرئيس ما يقوله. لكن بصرف النظر عن ذلك، كان أداؤه من تلقاء نفسه أفضل مما كنت سأنصحه به. فقد قدّم كل جانب تقريراً موجزاً، وقال الرئيس لكل منهما، «أسدياني خدمة. ليفترض كل منكما أنّه حصل على نتيجة السيادة التي يريد. استعرضا ما يمكن أن تكون عليه الحياة في القدس. كيف تتمّ الأمور، وما ستكون عليه الحياة، وكيف ستسير الأمور بالفعل؟ تعرفان أنّنا لا يمكننا أن نحلّ مسألة السيادة الآن، لكنّكما تعرفان أيضاً أنّ هناك قدرات ووظائف في المدينة. ضعا مثل هذه اللائحة وراجعاها معاً دون الرجوع إلى السيادة ـ على افتراض أنّكما حصلتما

عليها». وافق الجانبان. وكان الاجتماع جيّداً بقدر ما يمكنني أن أفعل إن لم يكن أفضل.

في أعقاب عشاء عطلة السبت، قابل الرئيس كلينتون عرفات، ووافق رئيس السلطة الوطنيّة على أن يسلك أبو علاء الطريقة التي اقترحها الرئيس، أي افتراض الأساس الفلسطينيّ للحدود والتعامل بجدّيّة مع الاحتياجات الإسرائيليّة. وقد بدأت أشعر بالإجمال أنّنا نقوم بعمل أفضل. فبعد اجتماعات الرئيس، صار هناك احتمال لأن تحقّق الاجتماعات الرسميّة بعض التقدّم. لكن طرأ أيضاً تطوّر جديد ومهمّ.

بدأ محمد دحلان يلتقي بصمت مع شلومو وأمنون ويوسي غينوسار لبحث كل القضايا، بما في ذلك القدس. وقد بدأوا الاجتماع في كوخ أمنون في ساعات الصباح الأولى. كانت هذه قناة خلفيّة متكتّمة وغير رسميّة؛ ويمكن هنا تجربة الأفكار واستعراضها. وبعد أن أطلعونا على ما دار بينهم، أبلغت الرئيس وساندي ومادلين. وفي جلستنا الختاميّة بعد منتصف الليل، قلت يمكننا العمل الآن على ثلاثة مستويات: (1) إعداد اقتراحنا لوضعه على الطاولة؛ (2) العمل بصمت مع القناة الخلفيّة للمساعدة في ضمان أن ينجح ما نضعه على الطاولة؛ (3) ترك المجال لكي تعرف فرق التفاوض ما يمكنها أن تحقّقه وإدخال ذلك في اقتراحنا. بدا ذلك منطقيّاً لهم، وذهبنا جميعاً للنوم ونحن نشعر أنّنا صرنا أخيراً على الطريق الصحيح.

اليوم الخامس

كان هذا يوم التطوّرات الحقيقيّة. وقد بدأ باجتماع عقدته مع باراك صباحاً. كان لا يزال هناك مشكلة، رغم أنّني كنت أكثر تفاؤلاً. فأثناء الفطور، أبلغني شلومو ويوسي بأنّ باراك لا يريد من أحد في جانبه أن يطرح شيئاً جديداً.

لذا عندما طلب باراك رؤيتي، كنت أعتزم الضغط عليه. وفي بداية اجتماعنا سألته، «لماذا نحن موجودون هنا»؟ إنّنا في اليوم الخامس من القمّة التي أصررت على عقدها، ولم نسمع شيئاً جديداً من جانبك. والأسوأ من ذلك أنّنا عندما أردنا تقديم ورقة، «قاومت أن نستشهد بنصّ كتبه رجالك، ولم يقولوه فحسب، إلى أبو علاء في السويد. ولعمري إنّني لا أستطيع أن أعرف لماذا أردت هذه القمّة، ولماذا دُفعتُ في اتجاهها، لا سيما لأنّ بوسعنا عقد مثل هذه المباحثات في أي مكان دون الانكشاف أو المخاطرة على هذا النحو».

كنت آمل أن أهزّه بهذا النهج. فقد كان يتصوّر أنّني أكثر تعاطفاً من جانبنا مع احتياجاته، لأنّ الفلسطينيّين جعلوا منّي هدفاً عامّاً لانتقادهم في الغالب من جهة، ولأنّه

يعتقد أنّني استجبت كثيراً لاحتياجاته في عقد هذه القمّة من جهة أخرى. وربما يدرك، حتى إذا كنت بدأت أفقد إيماني به، بأنّ عليه أن يكشف إلى أين يعتزم الوصول أو يمنح مفاوضيه حيّزاً أكبر للمناورة. وإذا كان ذلك ما أريده، فإنّني لم أحصل عليه في الاجتماع.

وبدلاً من ذلك حصلت على تكرار للسبب الذي يمنعه من التحرّك قبل عرفات. فهو لا يريد السماح لعرفات بأن يضع تحرّكاته في جيبه. ولما كان قد أكثر الحديث عن كيف أنّ القمّة تخلق وعاء ضغط وأنّها تنتج مزيداً من الحركات الجديدة. فسألت الآن ماذا حلّ بوعاء الضغط؟ وماذا حلّ بمنطقه من وراء القمّة؟ وسألت ثانية لماذا نحن موجودون هنا؟ وكان ردّه أن وعاء الضغط يجب أن يعمل على عرفات أولاً، وبعد ذلك تتوالى الأمور. فإذا ما تشدّدنا أكثر مع الفلسطينيّين، وإذا ما رأوا بأنّنا لا نقف إلى جانبهم، فسيتغيّر كل شيء عندئذ.

أراد أن نبحث موضوع القدس. وسأل ما الذي أعتقد أنّ الفلسطينيّين بحاجة إليه؟ قلت إنّهم بحاجة، إلى جانب السيطرة الواضحة على الحرم، إلى بعض السيادة في قسم من القدس الشرقيّة القائمة. القدس(*) لا يمكن ببساطة أن تكون أبو ديس والقرى الواقعة خارج الحدود البلديّة للقدس الشرقيّة.

هنا أيضاً اتخذ موقفاً متشدّداً. ويبدو أنّه يتراجع الآن عما أشار به إلى الرئيس، قائلاً إنّه لا يمكنه أن يعطي أكثر من استقلال ذاتيّ للقرى الخارجيّة مثل بيت حانينا وشعفاط. وعندما ضغطت على هذه النقطة بالنظر إلى حوار سابق معاً، قال لا يمكن ببساطة عمل المزيد في القرى الخارجيّة.

عندما تركت الاجتماع، قلت لمارتن (الذي انضمّ إليّ في الاجتماع)، إنّه يصلّب مواقفه لكنّني أعتقد أنّها مجرّد تكتيكات. يريدنا أن نضغط على الفلسطينيّين وحمل عرفات على التحرّك قبل أن نفعل أي شيء. فذلك جزء من استراتيجيّته القائمة على الانتظار حتى نصل إلى الحائط قبل أن يفعل شيئاً، وهو يريدنا نحن أن نضع ذلك الحائط أمام عرفات. لذا من الواضح أنّ مقولاتنا خلاف ذلك ـ مثل السؤال عن سبب وجودنا هنا ـ لن تحرّكه، في الوقت الحاضر على الأقل. وافق مارتن على تقييمي، لكنّه تساءل إذا ما كان يصلّب مواقفه بالفعل، لا سيّما بعد وصول دان مريدور(**) إلى كمب ديفيد.

(*) الاسم الذي يطلقه العالم العربيّ على أورشليم.

(**) وصل دان متأخّراً إلى القمّة. وهو الآن في حزب المركز مع امنون ويتولّى وزارة بدون حقيبة =

وفي وقت لاحق التقيت بساندي ومادلين وأطلعتهما على ما دار في الاجتماع مع باراك. ثار غضب ساندي؛ فنحن في القمّة بسبب باراك؛ وسوف يضمن فشلها؛ وسيكون على الرئيس دفع ثمن ذلك؛ وسيتعيّن علينا أن نقول لماذا فشلنا. وقال إنّه سيقابل باراك ويقول له ذلك. ولم يتأثّر بتقييمي لسبب قيام باراك بما يقوم به.

قابلنا الرئيس بعد ذلك، وأطلعته على الاجتماع، لكنّني قدّمت له أيضاً تقييمي لاستراتيجيّة باراك في القمّة. وأدلى ساندي برأيه وبما سيقوله لباراك، ووافق الرئيس على أن يفعل ذلك. غير أنّه كان علينا الآن أن ندع الرئيس يجتمع بالمفاوضين ثانية لنعرف إذا كان لاجتماعه البارحة أيّ تأثير على مباحثاتهم.

كان الاجتماع الأول مع فريق الأرض والحدود والأمن، ولم ننتظر الكثير لنعرف ما حصل. ففي حين أنّ عرفات أبلغ الرئيس كلينتون بأنّه أعطى تعليماته إلى أبو علاء بالتقدّم وفقاً لما طلب الرئيس، بقي نهج أبو علاء على حاله دون تغيير. فرداً على خريطة إسرائيليّة تعرض ثلاثة ألوان مختلفة ـ البنيّ للدولة الفلسطينيّة والبرتقاليّ للأراضي التي سيضمّها الإسرائيليّون والأحمر للمناطق الانتقاليّة ـ لم يكن أبو علاء مستعداً لبحث الاحتياجات الإسرائيليّة ما لم يقبل الإسرائيليّون أولاً بمبدأ مقايضة الأراضي ويقلّصوا المناطق التي يريدون ضمّها.

حاول الرئيس في البداية التحاور مع أبو علاء بالحجّة، موضحاً أنّ بوسعه أن يعرف «لماذا لا تقبل بهذه الخريطة. لكن لا يمكنك أن تقول لهم، هذا ليس كافياً، أعطوني شيئاً مقبولاً أكثر؛ هذه ليست طريقة للتفاوض. لماذا لا تقول المنطقة البرتقاليّة كبيرة جداً، لنتحدّث عن احتياجاتكم ونرى كيف يمكننا تقليص المنطقة البرتقاليّة وتحويلها إلى بنيّة. إذا ركّزنا على ناحية الأمن ونظرنا إلى وادي الأردن، فقد نبحث القضايا الأمنيّة ونرى إن كان بوسعنا تقليص المنطقة البرتقاليّة». وافق شلومو على تلك المقاربة مشيراً بالتالي إلى أنّه منفتح على تقليص المنطقة البرتقاليّة، وهي تساوي 14 بالمئة من المساحة الكليّة للضفة الغربيّة خارج القدس.

تابع أبو علاء الممانعة. وفيما كان يفعل ذلك ويكرّر محاجّاته القديمة بشأن لا شرعيّة المستوطنات واحتياج الفلسطينيّين إلى خط 1967، بدأ وجه الرئيس بالاحمرار. التفت إليّ

= في حكومة باراك. وكان دان مريدور أكثر تحفّظاً في هذه المرحلة بشأن معظم القضايا الجوهريّة من بقيّة أعضاء الفريق الإسرائيليّ المفاوض.

محمد رشيد وقال إنّ الرئيس بدأ بالانزعاج، لم لا نأخذ استراحة؟ رأيت أنّ تلك فكرة جيّدة لاعتقادي بأنّ الاجتماع مع الفلسطينيّين على انفراد يمكن أن يتيح للرئيس إبلاغ أبو علاء ورفاقه بأنّهم يناقضون ما طلب منهم أن يفعلوه ووافق عرفات على أن يفعلوه ـ وأنّه لن يتابع في موقف يُقال له شيء ويُفعل شيء آخر.

توجّهت إلى الرئيس وهمست في أذنه أنّه قد يكون من الأجدى أن نأخذ استراحة ونتعامل مع الفلسطينيّين بمفردهم. استمع إليّ لكنّه لم يستجب. وبدلاً من ذلك، مضى ليقول إلى أبو علاء، «لا أفهم ما الذي تخسره إذا افترضت أنّك ستحصل على المقايضة في النهاية أو أنّه لن يكون هناك اتفاق. بإمكانك أن تبحث المناطق البرتقاليّة في وادي الأردن وفي الممر بين القدس وأريحا وتعرف كيف تحوّل ذلك من برتقاليّ إلى بنّيّ. حسناً، الخريطة لم تعجبك، لكنّها اقتراح إسرائيليّ. فإما أن تكون محدّداً بشأن ما تحتاج إليه وإما أن تعرض خريطتك».

قال أبو علاء إنّهم لا يريدون تقديم خريطة يتخلّون فيها عن أرضهم. إذا أرادت إسرائيل أن تبرّر إجراء تعديلات على الحدود، فعليها أن تفعل ذلك بخريطة معقولة أكثر. كان بوسعي أن أرى الغضب بادياً على الرئيس. لذا وقفت واقترحت أخذ استراحة.

لكن ذلك جاء متأخّراً. لقد طفح الكيل مع الرئيس فأطلق العنان لغضبه. قال إنّ هذا نهجاً لا يطاق. لقد خاطر كثيراً بعقد هذه القمّة. ونُصح ألا يركب هذه المخاطرة فأهمل النصيحة لأنّه شعر بضرورة عمل كل ما يستطيع القيام به للوصول إلى اتفاق. لكنّ هذه مضيعة فظيعة لوقته ووقت الآخرين. لقد عرض نهجاً معقولاً لا يعرّض المصالح الفلسطينيّة للخطر. ولن يخسروا شيئاً بتجربته، لكن أبو علاء غير راغب في التفاوض. ولا أحد يقبل بما يطلبه. وهو لن يستطيع أن يكون طرفاً في شيء غير جدّيّ، وهذا أمر غير جديّ، إنّه مهزلة. لقد أعطى عرفات موافقته على ما طلبه الرئيس وها هو يأتي الآن إلى الاجتماع ويجد نهجاً فظيعاً ـ وكرّر الآن صياحه، «هذا نهج فظيع».

وعندئذٍ قام الرئيس وخرج غاضباً. أصيب الجميع بالذهول. نهض الإسرائيليّون وخرجوا. كنّا في هولي، وكان الاجتماع التالي بين صائب وجلعاد بشأن القدس. كانا ينتظران في الغرفة المجاورة وسمعا صياح الرئيس وشاهداه يخرج غاضباً. توجّهت إليهما وأبلغتهما أنّ «الاجتماع التالي ألغي».

انتظرت خارج هولي، فخرج محمّد دحلان. سألني ما الذي يجب أن يفعلوه. فقلت، «عليكم يا محمد أن تتوجّهوا إلى الرئيس وتقولوا إنّكم ستمضون قدماً بخريطتكم أو

تأخذون خريطة فارغة منّا وترسمون عليها ما تعتقدون أنّه طريقة معقولة للردّ على الاحتياجات الإسرائيليّة كما تفهمونها». أعجب بالخيار الثاني. وانضمّ إلينا محمد رشيد قائلاً إنّه يدرك أنّ غضب الرئيس مبرّر، لكن كان من الأفضل ألا ينفجر أمام الإسرائيليّين. ووافقه دحلان.

سألت، «ما الذي تتوقّعانه»؟ «يضع نهجاً ويحصل على موافقة صريحة من عرفات، ثم يستمع إلى الهراء نفسه. إنّكم تستغلّون رئيس الولايات المتحدة وقد طفح الكيل». فقال دحلان إنّه سيعمل على خيار الخريطة الفارغة.

غادرا وذهبت للغداء. كان أبو علاء مهتزّاً. فقد أبلغ جمالاً أنّ عليه المغادرة، فلا يمكنه أن يكون مسؤولاً عن تخريب علاقة عرفات بالرئيس. وعندما جلست بقربه، كرّر أنّه ربما يجدر به ألا يفاوض، ثمّ وجّه سؤالاً ذا دلالة كبيرة، لماذا تكون تكتيكاتهم مقبولة وتكتيكاتي غير مقبولة؟ كان الأمر متعلّقاً بالتكتيك بالنسبة لأبو علاء. كان يحاول الحصول على أفضل اتفاق يمكنه الحصول عليه، وذلك جزء من اللعبة. ألم يفهم الرئيس ذلك؟

أبلغت أبو علاء أنّ صبر الرئيس نفد. فقد حان الوقت لتجاوز الألاعيب. الوقت يمرّ وحان زمن الأخذ والعطاء الحقيقيّ. كرّر أنّه ربما يجدر به الذهاب وعدم التفاوض. وفيما أبلغته أنّنا أصدقاء وأنّ هذا الأمر لن يتغيّر، لم أبذل أي مجهود في محاولة لثنيه عن ذلك.

بعد أن أنهيت الغداء، راجعت مسوّدة جون. وعملت عليها نحو ساعة ونصف، وكنت مرتاحاً إليها. لكنّني أردت أن أعرف ما الذي يجري في القناة الخلفيّة، لأنّ ذلك قد يؤثّر على الوقت الذي نختاره لعرض اقتراحنا، كما أنّني أريد أن أكون قادراً على اختبار بعض الأفكار. وفي ذلك الوقت ذهبت أبحث عن يوسي، ووجدته جالساً مع أمنون ومحمد رشيد. بدت عليهم الكآبة. فسألت عما يحدث، فقالوا إنّهم يحاولون التوصّل إلى ما يمكن عمله.

فقلت أليست المشكلة التي تحاولون ثلاثتكم حلّها تتعلّق بشيء يمكن أن يقبل به قادتكم؟ التفتّ إلى رشيد وسألت، عندما تتحدّث عن 92 بالمئة من الأرض مع 2 ـ 3 بالمئة من المقايضة، وعندما تتحدّث عن مسؤوليّات مشتركة ونوع من المنطقة «ب» في البلدة القديمة والسيادة في كل الأحياء الباقية، هل تمثّل حقّاً عرفات؟ أليس ذلك لبّ المشكلة؟

وقد فاجأني ردّه. قال، «عندما أقول هذه الأشياء، فأنا أمثّل عرفات أكثر مما يمثّلان باراك». ولم يناقض أمنون أو يوسي ذلك عندما التفتّ إليهما. وقد أبلغتني تعبيراتهما أنّهما لا يستطيعان التوصّل إلى شيء مع رشيد الآن. ورغم تعبيراتهما المتفائلة في الليلة الماضية بشأن المباحثات المتكتّمة مع محمد دحلان ومحمد رشيد، لم يعودا الآن واثقين من أنّ

بوسعهما القيام بما هو مناسب. ويبدو أنّ موقف باراك معي هو الموقف الذي أتخذه معهما. وهكذا فإنّ القناة الخلفيّة التي بدت في الأمس مثيرة للتفاؤل والتي كنت أعتمد عليها، لن تكون خشبة خلاصنا.

قبل أن أغادر، سألت يوسي، «ما الذي تقترح أن نفعله الآن»؟ أجاب بأنّ على الرئيس أن يجلس مع شخص واحد معيّن من قبل كل قائد ويرى ما هو الممكن في كل قضيّة. وكان لدي فكرة مختلفة: يعرف باراك الآن أنّ الرئيس انفجر في وجه الفلسطينيّين، لكنّه لا يسمح بأيّ تحرّك في جانبه. وعلى ضوء ذلك، يجب أن يقول الرئيس، إنّنا لن نحرز تقدماً في أي مكان. ويمكننا أن نضع ورقة لن تعجبك يا حضرة رئيس الوزراء، وبخاصّة بشأن القدس. وإذا لم نستطع القيام بذلك، فإنّني أعتقد أنّ عملنا يتوقّف. والخيار الوحيد الذي يمكنني التفكير فيه هو أن أطلب منك ومن عرفات تعيين اثنين في كل جانب يجلسان معاً أثناء الليل ويحاولان الخروج باتفاقيّة شاملة. وعند حلول ظهر الغد، سأطلب من الأربعة المجيء لإطلاعي على ما تمكّنوا من إنتاجه.

شعرت بأنّ علينا أن نهز الوضع. ويمكننا أن نفعل ذلك بورقتنا، لكنّني لست واثقاً من أن الرئيس سيقدّمها إذا عارضها باراك. وخشيت أيضاً من أنه بدون وجود القناة الخلفية للمساعدة في وضعها وتفحّصها بدقّة والضغط من أجلها، ستكون فرصة نجاحنا أقل بكثير. ذهبت لمقابلة الرئيس. كان ساندي ومادلين جالسين معه في الفناء الملحق بأسبن. شرحت أين تقف الأمور، المفاوضات الرسميّة لم تصل إلى أي مكان، والقناة الخلفيّة لن تصل إلى أي مكان. وبإمكاننا المضيّ قدماً بورقتنا، لكنّ فرص نجاحها بدون مُدْخلات وتعزيز من القناة الخلفيّة محدود جداً، في هذه المرحلة على الأقل. وقدّمت فكرتي. أعجب الرئيس كلينتون بها وذهب لمقابلة باراك. وطلب باراك التفكير فيما طرحه الرئيس، وطلب منه عدم الذهاب إلى عرفات قبل أن يتلقّى ردّاً منه.

قرّرت أن أجري بعض التكييف لجلعاد. فأنا أعتبره في هذه المرحلة أكثر تمثيلاً لباراك من أي أحد سواه في الفريق الإسرائيليّ. وقد التقيت به بمفرده في هولي. كانت الساعة حوالي الثامنة مساء، وكانت الغرفة مظلمة نسبيّاً حيث الضوء الوحيد المتوفّر صادر من مصباح منخفض القدرة موجود بين أريكتينا. وقد أضفى ذلك جوّاً من الكآبة وشبه الغموض على اجتماعنا.

أبلغته أنّني أريد أن أعطي «القليل من السياق» إلى البحث الذي أنهاه الرئيس للتوّ مع رئيس الوزراء. فأخبرني أنّه يعرف بأمر حوار الرئيس مع باراك والخيارين اللذين طرحهما،

وكان متلهّفاً لسماع ما سأقول. أبلغته أنّ الرئيس جادّ بشأن إيقاف القمّة، لأنّ الجانبين لا يفعلان شيئاً. وبإمكاننا فرض العمل بطرح ورقة، لكنّ باراك لن يعجب بالورقة. أراد جلعاد أن يعرف ما الذي يمكن أن نطرحه إذا عرضنا الورقة الآن. ومن المهمّ معرفة ذلك نظراً «لجسامة مسؤوليّة اتخاذ قرار بشأن العمل ليلاً للوصول إلى اتفاق ـ مع العلم أنّنا سنكشف عن مواقفنا الحقيقيّة» ـ وأراد أيضاً موازنة ذلك مع البديل. وخلص إلى القول إنّ وقف القمّة ليس خياراً ـ لذا إما ورقتنا وإما عمل شيء جادّ من تلقاء أنفسهم.

قلت، «إنّنا لم نطلع أحداً على ذلك ولم ننهِ الورقة. وستكون الكلمة الأخيرة للرئيس بشأن الورقة، لذا هذا شيء بيني وبينك». ردّ قائلاً، «مفهوم». ومضيت لأشرح العناصر الرئيسيّة:

ـ بالنسبة للأرض، لن نحاول إنهاءها الآن، وبدلاً من ذلك سنحدّد مدى للمنطقة التي ستضمّها إسرائيل بما بين 3 و12 بالمئة؛ وسنوضح أنّه سيكون هناك تعويض للفلسطينيّين عن المنطقة التي ستصبح جزءاً من إسرائيل. وسنستخدم ذلك المصطلح للإشارة إلى المقايضات، تاركين قليلاً من الغموض إذ إنّ هناك طرقاً أخرى لتعويض الفلسطينيّين. لكن لن يكون هناك كبير شكّ في أمر الإشارة؛

ـ بالنسبة للاجئين، سنميل إلى جانبكم مستخدمين صيغة بيلين ـ أبو مازن بشأن حقّ العودة (الفلسطينيّون يصرّون عليه، وإسرائيل تعترف بالمعاناة الإنسانيّة والحاجة إلى حل المشكلة)، وسنشدّد على القيود العمليّة للعودة؛

ـ بالنسبة للقدس، سنطرح السيادة الفلسطينيّة في الأحياء الخارجيّة لبيت حانينا وشعفاط، وستتمتّع الأحياء الداخليّة باستقلال ذاتيّ حقيقيّ، أي أنّهم يحصلون على التخطيط وتقسيم المناطق؛ وبشأن المدينة المقدّسة ستكون هناك حاجة إلى تقاسم المسؤوليّة؛ وسيحصل الفلسطينيّون على الولاية القانونيّة لا السيادة على الحرم.

كانت تعبيرات وجه جلعاد واضحة جليّة: فقد تجهّم عندما استعرضت نقاط المقايضات والتخطيط وتقسيم المناطق في الأحياء الداخليّة. ولم تبد عليه ردود فعل بالنسبة لنقاط اللاجئين أو السيادة على بيت حانينا وشعفاط أو تقاسم المسؤوليّات في المدينة القديمة.

وعندما أنهيت شرح ما سيكون في الورقة، سأل إذا كان يمكن أن يكون المدى المتعلّق بالأرض بين 4 و13 بالمئة. قلت ربما بين 4 و12 بالمئة، ولكن لكي يفهم إلى أين يمكن أن ننتهي. فقال أعرف أنّك تريد الوصول إلى 8 بالمئة، لكن من المفيد أن يكون المدى

بين 4 و13. فقلت إنّني سأفكّر في الأمر. وهل عليك الإشارة إلى المقايضات الآن؟ قلت إنّنا لا نقوم بذلك بشكل حاسم لكن كيف يمكننا أن ندّعي تقديم ورقة تحظى بمصداقيّة بمثابة جسر دون أن نشير إلى ذلك؟

أخيراً، قال إنّ التخطيط وتقسيم المناطق في الأحياء الداخليّة صعب جدّاً؛ وهو يتفهّم احتياجات الفلسطينيّين لكن لا يمكن ألا يكون هناك بناء غير محدود في منطقة تضمّ بعض التواجد الإسرائيليّ. قلت إنّنا نتحدّث عن نظام مناطق إداريّة؛ ربما يجب أن يكون هناك خطّة رئيسيّة؛ لكن لن يتغيّر شيء من وجهة النظر الفلسطينيّة إذا لم يحصلوا على التخطيط وتقسيم المناطق. تذكّر أنّ هذه المناطق ستبقى خاضعة لسيادتكم ـ وهذا هو الشيء الكبير ولا بد أن يكون هناك بعض التنازل للوصول إلى هذا الترتيب.

افترقنا وأنا أفترض أنه سيكلّم باراك بشأن الخيارات. في العاشرة ليلاً طلب باراك مقابلة الرئيس، وأخبرت الرئيس بأنّني أطلعت جلعاد على النقاط العامّة في ورقتنا لكي يفهم خيارَيْ تسلّم ورقة الآن أو العمل خلال الليل لمحاولة التوصّل إلى اتفاق. وقلت لن أتفاجأ إذا أثار باراك بعض ما قلته لجلعاد. أومأ الرئيس برأسه، وتوجّه إلى ما تبيّن أنّه اجتماع ثنائيّ صعب ولكن مثمر مع باراك.

كان وجه الرئيس لا يزال أحمر عندما وصف الاجتماع بعد عودته إلى لوريل. كان باراك غاضباً، واشتكى للرئيس قائلاً، «لا يمكنك أن تتحدّث عن المقايضة أو القريتين الآن» ـ وهو أمر فسّره الرئيس على أنّه يعني أنّ باراك يريد الاحتفاظ بهما حتى النهاية ـ «وإلا كانت هاتان المسألتان نقطة انطلاق عرفات. لا يمكنك أن تضع ورقة متقدّمة كثيراً عليّ».

ثار غضب الرئيس في المقابل، قائلاً إنّه عنّف الفلسطينيّين اليوم، لكن في الحقيقة لم يكن باراك يفعل شيئاً في قمّة هو الذي أصرّ على عقدها. إذا لم يكن يريدنا أن نذكر القريتين في الورقة، فلن ندخلهما في الورقة، لكن على باراك أن يعلم أنّه لن يكون هناك اتفاق. وإذا كان لا يريد ورقة أميركيّة تحظى بالمصداقيّة، فعليه عندئذ أن يكون جادّاً. «دع رجليك يعملان بدون قيود الليلة ويحاولان التوصّل إلى اتفاق». فقال باراك «موافق».

قال الرئيس إنّه سيذهب لمقابلة عرفات الآن. وسأل باراك عمن سيرسل إلى الاجتماع، فأبلغه باراك أنّهما سيكونان شلومو وجلعاد. وبدوره سأل باراك من سنطلب من عرفات، فقال الرئيس محمد دحلان ومحمد رشيد. فأعجب باراك بذلك.

قابل الرئيس عرفات مع جمال. فوافق عرفات وقال إنّه سيبلغنا عما قريب من سيكون رجلاه. وسأل عن المعيّنين من الجانب الإسرائيليّ، فأخبره الرئيس. وفهم عرفات أنّ هذا

الاجتماع بين الثنائيّين سيكون سريّاً، ولن يكشف أمرهما أمام الآخرين، وأنّهما سيعملان طوال الليل ويقدّمان تقريرهما إلى الرئيس ظهراً. ولن يكون هدفهما الدخول في مساومة كالعادة، بل محاولة التوصّل إلى اتفاق بشأن القضايا الجوهريّة. وأخبره الرئيس أنّه ما من سبيل للمتابعة على ما نحن عليه، وإذا لم يكن الاتفاق ممكناً، فمن الأفضل معرفة ذلك الآن.

وخلال عشر دقائق وصلنا الخبر بأنّهما لن يكونا دحلان ورشيد. بل سينضمّ صائب عريقات إلى دحلان. وقال جمال لا بأس في ذلك لأنّ محمد رشيد سيجلس إلى جانب عرفات ويعمل معه، مكرّراً ما كان رشيد قد أبلغ جمالاً بأنّه سيفعله. وخالفته الرأي قائلاً إنّها إشارة سيّئة ـ وربما لا يمكن تجنّبها لأنّ جلعاد يمثّل الإسرائيليّين ـ لأنّ الشخص الأكثر مرونة في الجانب الفلسطينيّ لن يكون حاضراً في هذه المحادثات.

جاء الأربعة لمقابلة الرئيس في الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل، فتحدّث إليهم ليرفع همّتهم، محاولاً تشجيعهم في مهمّتهم وإيضاح الرهان لهم. وقال أيضاً، لحمايتكم، إنّني مستعدّ لأن أقدّم كل ما تأتون به على أنه من قبلنا؛ إنّ لديكم «حصانة» لما تقومون به لأنّني سأتحمّل مسؤوليّة كل ما تقومون به. وعندما خرج الأربعة من أسبن، شاهدت نظرات مختلفة على وجوههم: من الواضح أنّ شلومو وجلعاد وجدا في ذلك فرصة. لكن علا الخوف وجهي صائب ودحلان ـ ما يوحي بأنّهما لا يعرفان تماماً إذا ما كان عرفات سيدعمهما حقّاً إذا ما توصلا إلى تسوية بشأن أي من القضايا الجوهريّة.

لقد بدأ اليوم السادس بالفعل. وقد طلبت من بث جونز(*) أن ترتّب تفاصيل الاجتماع وإدارته. وأبلغتها أنّ الاجتماع يجب أن يكون في مكتب الرئيس في لوريل. وأنّه يجب عزل الأربعة، وعدم السماح لهم بالمغادرة قبل الصباح، وألا يعرف الآخرون ما الذي يقومون به. سألت بث إذا كان يجب أن يأتوا إلى كوخي في السادسة والنصف صباحاً، وقلت لا أريدهم أن يتجوّلوا. ما عليك إلا حراسة الغرفة وتدبير مغادرتهم.

وقد أخذت بث المسؤوليّة بجدّيّة كبيرة.

اليوم السادس

في الثالثة صباحاً، اتصلت بث لتقول إنّها تلقّت رسالة بأنّ باراك يريد التحدّث إلى شلومو، فهل تسمح بمرور المكالمة؟ أجبت نعم، إذا كان هناك أي قائد يريد التحدّث إلى أحد مفاوضيه لا يمكننا أن نقول لا.

(*) بث هي منسّقة الشؤون اللوجستيّة في كمب ديفيد.

وفي السابعة تماماً، اتصلت بث قائلة إنّ دحلان يريد الذهاب للاستحمام والصلاة، فهل هذا مسموح؟ فقلت أجل، لا يمكننا القول لا للصلاة لا سيّما عندما نكون بحاجة إليها. لكن أبلغيه أنّ عليه العودة خلال ثلاثين دقيقة. وقد فعل ذلك.

وفي العاشرة والنصف، اتصلت بث لتقول إنّهم مستعدون لأخذ استراحة، فهل يمكن ذلك؟ أجبتها نعم. ثم أعطت الهاتف إلى جلعاد وأفاد بما يلي: «لقد تجاوزنا كثيراً تعليمات رئيس الوزراء، ولم يتغيّر شيء للأسف؛ لقد استمعوا ببساطة ودوّنوا الملاحظات وطرحوا أسئلة. لم تكن هناك ردود». فسألت لا ردود؟ وقال إنّهم ردّوا بشأن القدس. وقال إنّ صائب اقترح أن تقسّم القدس الشرقيّة بحيث تصبح كل الأحياء العربيّة فلسطينيّة وكل الأحياء اليهوديّة إسرائيليّة.

وتابع جلعاد قائلاً إنّنا ابتعدنا كثيراً، أكثر مما ذهبت إليه أفكارك بشأن القدس. وابتعدنا بشأن الأرض كثيراً ولم نحصل على شيء بالمقابل. «لا يمكننا الاستمرار بهذه الطريقة».

سألته بعد ذلك، «ما هي الخطوة التالية في نظرك»؟ فقال بشكل يدعو إلى الحيرة، «أعتقد أنّنا نستطيع التوصّل إلى اتفاق». أصابني التشوّش الآن. وبدلاً من الاستمرار، اقترحت أن يطلعوا الرئيس على ما دار ظهراً. وسأل إذا كان يمكن أن يكون ذلك في الواحدة ظهراً، لكي يتمكنّوا من النوم ساعة وتقديم تقرير إلى باراك أيضاً. وافقت على ذلك، واتصلنا بالفلسطينيّين.

عاد الأربعة إلى لوريل لتقديم تقرير إلى الرئيس. واتّضح أنّ شلومو وجلعاد تقدّما خطوات كبيرة:

- بشأن القدس، تحظى الأحياء العربيّة الشماليّة كفر عقاب وقلنديا وبيت حانينا بالسيادة؛ أما الأحياء الداخليّة (الشيخ جرّاح ووادي الجوز) فتقدّم الخدمات إليها العاصمة الفلسطينيّة القدس فيما تخضع للسيادة الإسرائيليّة، وفي المدينة القديمة، سيكون هناك نظام خاصّ تكون فيه مسؤوليّات مشتركة في الأحياء الإسلاميّة والمسيحيّة - ويجب العمل بشكل مشترك على النظام الخاصّ والمسؤوليّات المشتركة؛

- وبشأن الأرض، سيسعى الإسرائيليون إلى الاحتفاظ بـ 5.10 بالمئة من الأرض للكتل الاستيطانيّة، وسيحصل الفلسطينيّون على معظم الحدود مع الأردن؛ وتحتفظ إسرائيل بقطاع صغير فقط.

لم يحظَ اللاجئون سوى بقليل من النقاش. وعندما تحدّث صائب، لفت الانتباه إلى ما اقترح بشأن القدس، مشدّداً على أنّ تلك خطوة كبيرة ومنطقيّة في الوقت نفسه. وعندما سألت صائب عما قاله عن الأرض، ردّ بأنّه متى تمّ قبول مبدأ المقايضة يمكنهم عندئذ العمل على التعديلات على الحدود. وأضاف إنّنا نعترف بأنّ للإسرائيليّين احتياجات ويمكننا التعامل معها متى تمّ القبول بمبدأ المقايضة. وقال دحلان نظراً لتحرّك الإسرائيليّين بشأن الحدود، فإنّه مستعدّ الآن لبحث الأمن مع الخبراء الإسرائيليّين.

وعندما أجمل شلومو قال إنّه وجلعاد حملا معهما الروح التي طلبها الرئيس. وقال إنّ صديقيه الفلسطينيّين للأسف لم يأتيا بهذه الروح، لكنّه أمل في أن ينظرا بعناية في كل شيء اقترحه وأن يستجيبا بشكل نوعيّ. وردّ صائب مقدّراً جدّيّة البحث لكنّه زعم أنّه ابتعد كثيراً بشأن القدس. وأنّه انعزل بموقفه القابل لوجود أحياء يهوديّة في القدس الشرقيّة، وهو الأمر الذي يعتبره معظم الفلسطينيّين غير قانونيّ. وعلى الجانبين الآن متابعة مفاوضاتهما. ثار غضب جلعاد وقال هذا هو أقصى ما نستطيع. «أتظنّ أنّ بوسعك أن تتخذ من ذلك طبقة جديدة وتتابع المفاوضات من هناك. لقد أتينا لنعقد اتفاقاً لا للمساومة».

طالما سعى باراك إلى إيجاد الوقت أو البيئة أو الآليّة التي لا يضع بها عرفات ما يعرضه الإسرائيليّون في جيبه. كان يريد أن يعمل وعاء الضغط على عرفات. لكن عندما واجه الخيارين ـ أن نقدّم ورقة أو ترسل رجالك للقيام بعمل حقيقيّ ـ لان باراك في النهاية وسمح لشلومو وجلعاد بأن يحاولا التوصّل إلى اتفاق شامل. لكن وفقاً لتعبير جلعاد، جاء الفلسطينيّون للمناورة في السوق أكثر مما جاؤوا للتفاوض على اتفاق.

لسوء حظّ جلعاد أنّ خلاصة الرئيس للاجتماع لن تكون مرضية. أبلغ كلينتون جلعاد وشلومو وصائب ودحلان بأنّهم عملوا بجدّ وأنّنا نقدّر ذلك، وسنحاول الاستفادة مما انجزوا. عرفت أنّ جلعاد وشلومو لن يتقبّلا ذلك بشكل جيّد، معتقدين بأنّ الرئيس أنقذ الفلسطينيّين من المشكلة.

رافقت شلومو وجلعاد إلى الخارج، فقال لي شلومو، «لو تصرّفنا في سنة 1948 كما يفعلون هنا لما كنّا حصلنا على دولة». وفي اجتماعنا مع الرئيس بعد ذلك، قلت إنّ هذا سيؤكّد أسوأ مخاوف باراك: يتقدّم هو بخطوات كبيرة فيضعها عرفات في جيبه، ويتوقّع منه أن يتقدّم ثانية بطريقة تتجاوز حتماً خطوطه الحمر.

قلت ربما كان باراك غاضباً مساء أمس للتقدُّم عليه بشأن القدس والمقايضات، لكنّ رجليه تجاوزا أفكارنا بشأن السيادة على الأحياء في القدس الشرقيّة؛ وتقدّما بعيداً بشأن

المدينة القديمة؛ وقدّما لأول مرّة معظم الحدود مع الأردن للفلسطينيّين. فما الذي حصلا عليه بالمقابل؟ قلت إنّ خطوة صائب بشأن القدس تعتبر شيئاً، لكنّنا نعرف بأمرها منذ مدّة، وبشأن الأرض أعادا لعب نهج أبو علاء ـ وهو النهج نفسه الذي أغضبك أمس. لم يفعل الفلسطينيّون ما طُلب منهم. لا يمكننا أن نطلب من باراك أي شيء آخر؛ لقد فعل الفلسطينيّون ما لا يمكن القبول به. لكن عليك أن تعرف أنّك عندما تقابل عرفات فإنّه سيقلّل من شأن كل ما فعله الإسرائيليّون. عليك أن تضغط عليه بقوّة وتقول إنّهم تحرّكوا فيما لم تتحرّكوا أنتم. كفى ذلك. وعليك أن تقول إنّك لن تستطيع الحصول له على أيّ شيء ما لم يتحرّك بجدّية.

قال ساندي لقد حصلنا على شيء من عرفات ننقله إلى باراك. فقد قال جون بودستا إنّ عرفات يريد المقايضة، فلم لا تقول له إنّك ستحاول الحصول له على المقايضة، أعطني أقل بقليل من 10 بالمئة من الأرض وسأحاول الحصول على المقايضة. لكن لا يمكنني أن أفعل أفضل من ذلك.

بعد بعض النقاش، اتفقنا أنّ على الرئيس الضغط من أجل ما هو أكثر من متطلّبات إسرائيل من الأرض. سيضغط الرئيس أيضاً من أجل احتياجات إسرائيل الأمنيّة في نهر الأردن ومن أجل احتياجاتنا بشأن «نصّ إنهاء النزاع». فقد أشار جون إلى أنّه بدون «نصّ إنهاء النزاع»، لن يتمكّن الرئيس من التوصّل إلى التواجد الأميركيّ في المنطقة الذي يسعى إليه عرفات كجزء من الترتيبات الأمنيّة ـ «لن يوافق الكونغرس على تمركز قوّات أميركيّة هناك دون نصّ صريح عن إنهاء النزاع».

كان الرئيس مجهداً عندما ذهب لمقابلة عرفات، وقد خرج هو وجمال ليقولا إنّ الاجتماع كان الأقسى. نظر إليّ الرئيس وقال إنّه ضغط على عرفات وفقاً للأفكار التي بحثناها، وردّ عرفات كما كنّا نتوقّع. حاول أن يقلّل مما قدّم ـ 5.89 بالمئة من الأرض، والسيادة في عدّة أحياء خارج القدس الشرقيّة، وحدّ مستقلّ للفلسطينيّين مع الأردن يشمل معظم نهر ووادي الأردن. وأوحى عرفات بأنّ ذلك أقل مما عرضه رابين ـ قائلاً إنّ شريكه رابين وعده بـ 90 بالمئة (في تقرير سابق أخبرت الرئيس أنّ تلك إحدى أساطير عرفات؛ فرابين لم يفعل ذلك البتة، بل إنّه كان يتصوّر 70 أو 80 بالمئة فقط). وعندما قال عرفات ذلك، ردّ الرئيس قائلاً إنّ رابين لم يقدّم ذلك الالتزام قطّ ومن السخافة أن يواصل ترداده. «يمكننا العودة إلى بيوتنا وسأقول إنّهم فاوضوا بجدّيّة ولم تفعلوا أنتم ذلك». وقال روب،

مدوّن الملاحظات في الاجتماع، إنّ عرفات كاد يذرف الدموع وقال للرئيس إنّ علاقتهما تعني كل شيء بالنسبة إليه وأبلغه، «من سواك يمكنني التحدّث إليه، أنت الوحيد الذي يمكنني التحدّث إليه».

وبعد الانفجار، لان الرئيس، وفقاً لما قاله روب، وطلب من عرفات أن يرجع إليه بردّ بشأن الأرض أو الأمن أو إنهاء النزاع. وقال الرئيس إنّني بحاجة إلى ردّ يمكنني استخدامه على واحدة من هذه القضايا. ووعد عرفات بأن يرجع إليه بردّ.

في هذه الأثناء، كان باراك ثائراً، ويرى كل شيء بمنظار كارثيّ. فبعد أن ذهب الرئيس لرؤية عرفات، قابلت أمنون وأخبرني أنّ إيهود «كره» ما فعله شلومو. لقد ذهب شلومو بعيداً وباراك يشعر بأنّه محاصر. لم أكن أعرف الكثير عن مقدار قلقه حتى وقت لاحق عندما جاء مارتن الذي تلقّى رسالة من باراك إلى الرئيس نقلها إليه داني. وأبلغ داني مارتن أنّ رئيس الوزراء كان يأمل بأن يرى الرئيس هذه الرسالة قبل الاجتماع بعرفات. لكن ذلك لم يحدث.

كانت الرسالة مذهلة في نبرتها التشاؤميّة المظلمة. ولكي نعرف وقعها المذهل، يجدر الاستشهاد بمقطع طويل منها:

تلقّيت تقرير شلومو بن عامي وجلعاد شير عن محادثات الليلة الماضية بشكل سيئ جدّاً. هذه ليست مفاوضات. إنّها محاولة مخادعة لدفعنا إلى موقف لا يمكننا القبول به البتة دون أن يتحرّك الفلسطينيّون إنشاً واحداً. ولا يجرؤ ياسر عرفات على القيام بذلك دون أن يعتقد أنّ هناك انحيازاً كبيراً إلى مواقفه بين الكثير من أعضاء الفريق الأميركيّ. إنّ الرئيس موضوعيّ بالطبع... لكنّ الفريق الأميركيّ غير موضوعيّ... لقد أخذت على عاتقي مخاطر غير مسبوقة في الطريق إلى القمّة بل حتى في المواقف... التي قدّمها رجالنا في الليلة الماضية... وهي ما سمعت عنها بعد حدوثها، وهي تمثّل مخاطر إضافيّة مع أنّها ليست مواقفنا. هناك في وفدي أناس يعارضون هذه التحرّكات بقوّة... لن يكون هناك رئيس وزراء إسرائيليّ آخر مستعدّ للقيام بما قمت به ليكتشف بعد ذلك أنّها ليست مفاوضات عادلة.

إنّني لا أنوي السماح بتفكّك الدولة الإسرائيليّة ماديّاً أو أخلاقيّاً. فدولة إسرائيل هي تحقيق لحلم الشعب اليهوديّ جيلاً بعد جيل. وقد حقّقنا ذلك بعد جهود هائلة وبذل الكثير من الدم والعرق... ولن أرضى بأي حال من الأحوال أن أشرف في كمب ديفيد على نهاية هذه السيرة.

منذ سنة 1948 ونحن نواجه محاولة لإجبارنا على الانهيار. ولن أسمح بحدوث ذلك. إنّها لحظة استثنائيّة للحقيقة. ولن تتاح فرصة لنجاح العمليّة إلا إذا هُزّ الرئيس عرفات بحدّة. ولن يتحرّك عرفات إلا إذا أدرك أنّها لحظة الحقيقة. يجب أن يرى أنّ لديه فرصة لتحقيق دولة فلسطينيّة مستقلّة... أو البديل الذي يماثل المأساة حيث تقف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل. ولن تتاح الفرصة لإنقاذ القمّة إلا إذا أدرك عرفات ذلك.

إنّني أعتقد أنّ علينا التحرّك الآن أو عدم التحرّك البتة. فلن يمكنني أن أتعايش مع الوضع الذي نتج الليلة الماضية... وعندما يدرك شعب إسرائيل الشوط الذي كنّا مستعدّين لقطعه فسيكون لدينا القوّة للوقوف موحّدين معاً في هذا الكفاح، مهما كان قاسياً، حتى لو أجبرنا على مواجهة العالم بأسره. فما من قوّة في العالم يمكن أن تفرض علينا انتحاراً وطنياً جماعيّاً.

لن يتحقّق السلام إلا إذا كانت هناك رغبة حقيقيّة في التفاوض لدى الجانبين. وإنّني على يقين بأنّ شعب إسرائيل والشعب الأميركيّ سيدرك ذلك عندما يُكشف عن التفاصيل.

كنت أعرف قبل قراءة هذه الرسالة بأنّ باراك يشعر بأنّه محاصر. لكن لم يكن لديّ فكرة عن مدى سوداوية رؤيته. كنّا قد قرّرنا بالفعل هزّ عرفات دون أن نتلقّى هذه الرسالة. فقد نفد صبرنا أيضاً من عدم رغبة الفلسطينيّين في التفاوض. ولعل الرئيس لو قرأ الرسالة قبل مقابلة عرفات، لما لان في نهاية الاجتماع معه، طالباً فقط ردّاً على إحدى النقاط الثلاث للأرض أو الأمن أو إنهاء النزاع. أو لعلّه كان ذهب لرؤية باراك أولاً للتأثير على نفسيّة القائد الذي يرى كل شيء الآن كأنّه مسألة حياة أو موت.

كنت اقترحت ذلك، لكنّني لم أعرف المضمون الكامل للرسالة إلا بعد أن كان الرئيس مجتمعاً بعرفات بالفعل. وكان مارتن قد أوجز الرسالة لساندي الذي أوجزها بدوره للرئيس. وقد جعلت الرسالة ساندي أكثر إصراراً على عدم العودة إلى باراك إلا بعد الحصول على شيء ذي مغزى من عرفات.

كنت قد دعيت إلى مثل هذا الموقف من قبل، لكن ذلك كان قبل أن أعرف مقدار كآبة مزاج باراك. وعندما قرأ لي مارتن الملاحظة، اتصلت بساندي. فأخبرني أنّه حاول مقابلة باراك لكنّه تمكّن من مقابلة داني فقط، وأخبره بأنّ الرئيس سيكون قاسياً مع عرفات.

أبلغت ساندي الآن أنّ ذلك غير كافٍ. لا يمكننا أن نترك باراك يغرق في مزيد من الخوف. على الرئيس أن يقابله لتهدئة روعه. وافق ساندي وكذلك مادلين، لكنّها كانت تشعر أيضاً بأنّ باراك مدين بالاعتذار لنا لقوله إنّنا «متعاطفون» مع الفلسطينيّين.

كنت أفكّر في باراك ونحن ننتظر ردّ عرفات على الرئيس. لقد كان أستاذاً في المناورة، ولا يمكننا أن نستبعد أن تكون رسالته جزءاً من المناورة. لكن ثمة مبالغة في القول أشعر أنّها أكثر من مجرّد مسعى للتلاعب بنا. لماذا كان في مثل هذا المزاج القاتم؟ ولماذا يرى ما حدث في الأمس بمثل هذه العبارات المرعبة؟ فقد كان في النهاية يتحدّث عن الانهيار ونهاية الحلم والانتحار الوطنيّ.

توصّلت إلى أنّه تراءى له بأنّ مفهومه للاتفاق لن ينجح. فالثمن الذي يجب عليه أن يدفعه مقابل الاتفاق أعلى مما تصوّر وهو يتناقض مع كل ما آمن به. فهو في النهاية ممن لم يكونوا سعداء بأوسلو، وامتنع عن التصويت على الاتفاق المؤقّت، ولم يكن قطّ عضواً فيما كان يوسي بيلين يدعوها دائماً «مافيا السلام المزعومة» في إسرائيل. ومع أنّ الثمن يتعارض مع ميوله الطبيعيّة، إلا أنّه أدرك أيضاً بديل الاتفاق - بالنسبة إليه شخصيّاً وبالنسبة لبلده. هل عليه أن يواجه حجم الحقيقة التي غالباً ما تحدّث عنها؟ وهل يبقى سياسيّاً بعد القمّة؟ وهل عليه الآن دفع الثمن العالي للمواجهة الذي طالما تحدّث عنه كبديل للقمّة؟

لم تكن لغة رسالته تعكس مشاعر رجل متألّم فحسب، وإنّما يعاني من أزمة شخصيّة أيضاً. ومع ذلك لم يتحدّث في النهاية عن التهديد المحتمل لردّ فعل الشعب الأميركيّ - لذا يحسن بكم أن تكونوا معي - وإنما أيضاً عن الحاجة إلى هزّ عرفات من أجل إنقاذ القمّة. ربما لا تكون مثاليّة، لكن لا شكّ أنّ فيها عنصراً منه يحاول أن يصدمنا لكي نوجّه تهديدات أشدّ قوّة إلى عرفات.

لقد هزّ الرئيس عرفات، لكنّنا لم نحصل على ردّ بعد. وقال جمال إنّه يحثّهم على الردّ بجدّيّة. وأبلغ دحلان جمالاً بأنّه يضغط من أجل 4 بالمئة مع مقايضة؛ وطلب منه جمال أن يجعلها 5 بالمئة مع المقايضة. رددت على ذلك بغضب قائلاً، ذلك لا شيء. ففي إيلات، عرض دحلان 4 بالمئة مع مقايضة؛ و5 بالمئة الآن مع مقايضة لا تشكّل تحرّكاً البتة. وأبلغ روب ويوسي عدداً من الفلسطينيّين بالتقدّم بـ 5 بالمئة من دون مقايضة. وأبلغت كلاً منهما أن ذلك غير كاف - ليس في هذه المرحلة، إذا كنا سنعود إلى باراك ثمّ سنتحرّك قدماً نحو اتفاق حيث يتعيّن على كل جانب تقديم المزيد.

كان ردّ عرفات ذكيّاً. وقد جاء على شكل رسالة من عرفات بالعربيّة سلّمها صائب إلى روب - حيث كان روب مدوّن الملاحظات في اجتماع الرئيس مع عرفات. ترجم جمال

الرسالة. لم يذكر عرفات في الرسالة النسبة المئويّة للأرض المخصّصة للكتل الاستيطانيّة، لكنّه قال، «أوافق على أن تكون نسبة التبادل متوافقة مع الحجم المتفق عليه للمستوطنات. وسأترك إليك أمر تحديد النسبة إذا كان بوسعنا ضمان حل للقدس الشرقيّة». وعندما سأل روب صائب عن معنى ذلك، أجاب صائب، «نقبل بالمستوطنات، وأنتم تعرفون أحجامها، وبإمكان الرئيس تحديد النسبة. وإذا كان هناك مقايضة بين قضيّة السيادة الفلسطينيّة على القدس الشرقيّة، يستطيع الرئيس تحديد النسبة المئوية للأرض ونسبة التبادل».

تعني هذه الرسالة في أحسن التفاسير ظنّاً أنّ الفلسطينيّين إذا حصلوا على السيادة على القدس الشرقيّة، يستطيع الرئيس تحديد حجم المنطقة التي تضمّ من أجل كتل المستوطنات ومقدار الأرض التي تقايض مقابل الضمّ. وهذا أفضل التفاسير ظنّاً لأنّ الرسالة لا تقول ذلك. فقد قرأت رسالة عرفات الفعليّة ـ «ستكون نسبة التبادل متوافقة مع الحجم المتفق عليه للمستوطنات» ـ على أنّها غامضة. فبإمكان عرفات القول إنّ ذلك يعني أنّ الأرض التي تضمّها إسرائيل من أجل كتل المستوطنات يجب أن يقابلها تبادل أرض مساوية لها مع الفلسطينيّين.

لكنّنا لم نفسّرها بهذه الطريقة لأنّ روب أوضح عندما أحضر الرسالة ما قاله صائب بشأن الجمل الأساسيّة فيها. لم أكن مرتاحاً لأنّني لا أعرف إذا كان يجب أن نعتمد على تفسير صائب ولأنّني لم أكن واثقاً مما حصلنا عليه بل إذا ما كنّا حصلنا عليه. وحتى في أكثر التفسيرات مؤاتاة، يقال لنا، أعطونا السيادة على القدس الشرقيّة ـ كل القدس الشرقيّة بما في ذلك الأحياء اليهوديّة ـ وبعد ذلك يمكنكم أن تقرّروا بشأن الضمّ والمقايضة. يمكننا أن نحصل لباراك على شيء بشأن الحدود والأرض، لكنّ الثمن سيكون غير مقبول بالنسبة له.

مع ذلك، إذا أخذنا التفسير الأكثر تساهلاً ـ تفسير صائب ـ يمكننا القول إنّنا حصلنا على اقتراح مقابل من الفلسطينيّين. وكان هذا أهمّ ما أريد قوله، لكن رُفض حذري وارتيابي: فقد أراد الجميع ـ الرئيس وساندي ومادلين وروب ـ اعتبار الرسالة تحرّكاً كبيراً. وأراد الجميع أن يصوّرها على أنّها قرار مقيّد لكنّه يسمح لنا بتقرير حجم الأراضي التي تضمّ وتقايض.

شعرت ثانية أنّنا بحاجة إلى تقليل التوقّعات، لكن ثمة ثلاثة عوامل أبطلت تردّدي. أولاً، رسالة باراك المتشائمة: كانت معنويّاته متدنّية بحيث أنّ التوجّه إليه بجواب أقلّ من حاسم لن يغيّر شيئاً (في هذه الحالة، إذا كان باراك يحاول توجيه صدمة لنا، يكون قد نفّذ

ذلك بطريقة لا تخدم مصالحه). ثانياً، تفسير صائب: بدا أنّه مبادلة واضحة جدّاً: أعطونا ما نريد بشأن القدس وتحصلون على ما تريدون بشأن الأرض؛ وكان ذلك قريباً مما قاله شلومو أصلاً لأبو علاء ويبدو أنّه يؤسّس لمفاوضات يمكن أن يصقل فيها موقف كل جانب. ثالثاً، أفاد جمال عن حوار أجراه مع أحد حراس عرفات الشخصيّين. ووفقاً لروايته، انفجر عرفات في وجه أبو مازن وعبد ربّه عندما اقترحا عدم عرض أكثر من 1 أو 2 بالمئة من الأرض على أنّه الملائم على كلينتون. ويفترض أنّ عرفات صاح قائلاً، «ستجعلونني أبدو سخيفاً أمام الجانبين الأميركيّ والإسرائيليّ على السواء». وعند أخذ كل هذه العوامل معاً، توصّلنا إلى خلاصة مفادها أنّ الردّ حقيقيّ وأنّ بوسع الرئيس الذهاب الآن إلى باراك حاملاً بيده شيئاً ذا مغزى.

ونظراً لطبيعة الرئيس، فهو لن يقلّل من قيمة ما يسوّقه، وهذا ما فعله. كان الرئيس يريد الوصول إلى اتفاق - وكلنا يريد ذلك. فأبلغ باراك أنّ عرفات منحه حقّ التقدير لتحديد الأرض، ونتيجة لذلك «سيقترب عرفات كثيراً من تلبية احتياجاتك للأرض، وأعتقد أنّها ستكون ما بين 8 و10 بالمئة. وهو يريد مقايضة، ولكن رمزيّة فحسب. وقال إذا كنت أعتقد أن ذلك منصفاً، فسيعتقد أنّه منصف». وأشار الرئيس إلى رغبات عرفات الأخرى: لا يريد الإسرائيليّين بين دولته والأردن، ويريد معاملته مثل القادة العرب الآخرين من حيث الحصول على حدود مستقلّة مع جيرانه، وإنهاء الصرع بعد تنفيذ كل شيء، لا أن يتّفق عليه ويعلن فحسب، وصفقة تشمل نتيجة مقبولة بشأن القدس.

لم أكن مع الرئيس عندما قدّم عرضه إلى باراك، فقد استمر تطبيق نموذج ذهابه بمفرده مع بروس كمدوّن ملاحظات. وقد انزعجت لاحقاً عندما قرأ عليّ بروس الملاحظات في وقت لاحق، لا سيما أنّها تترك انطباعاً لدى باراك بأنّ عرفات وافق على ألا تقلّ النسبة المئويّة للأرض التي تضمّ من أجل كتل المستوطنات عن 8 بالمئة، مع تقليل التشديد على القيود التي تطبّق على هذا الرقم (وكنت لا أزال أشكّ بشأن مقدار حقيقة قبول عرفات بنسبة 8 بالمئة و«سلطتنا التقديريّة»). وعند سماع ما قرأه بروس، عرفت أنّه كان عليّ الاعتراض بقوّة أكبر على تصوير ردّ عرفات على أنّه يلبّي احتياجات باراك للأرض، ولو لا لسبب إلا لكي يقيّد الرئيس ما يقوله لباراك.

كان هناك سبب آخر لشعوري. كانت الأسرار قليلة بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين في كمب ديفيد. فدحلان ورشيد كانا يتشاركان كل شيء تقريباً مع يوسي، ولا أعتقد بأنّ يوسي كان يحجب الكثير عنهما. وربما كانوا يحتفظون بأفكارهم الخاصّة بعيداً عن الأعضاء الآخرين في وفديهما، لكنّ الاعتقاد بأنّهم لن يتشاركوا رسالة عرفات إلى الرئيس ما هو إلا

وهم. فباراك سيعرف ما كتبه عرفات عاجلاً أم آجلاً. فالتفاهم الشفويّ شيء، والرسالة شيء آخر. وعندما يراها باراك أو يصفها يوسي له، فسيعلم أنّ الرئيس كان يبالغ في تسويق ما لديه.

ربما يكون الميل إلى التركيز على صنع اتفاق وعلى الصورة الكبيرة متوطّناً في قمّة رئاسيّة من هذا النوع. غير أنّ مخاطر إدامة الغموض الذي يقود إلى سوء الفهم - بل حتى إلى الإحساس بالخيانة - تصاحب مثل هذا التركيز. وذلك هو ما يقلقني الآن.

لكنّنا موجودون حيث نقف. فليس لدينا، في أحسن قراءة لرسالة عرفات، فرصة للحصول على النتيجة التي يريدها باراك بشأن الأرض بدون إجابة عن القدس. ووجّهت اهتمامي إلى حلّ ذلك. وهنا يوجد جدار من الطوب.

فيما كان الرئيس مع باراك، جلست أنا ومارتن وأمنون ويوسي. أبلغناهما أنّنا حصلنا على ردّ جدّيّ من عرفات بشأن الأرض، لكن عليهم انتظار سماعه من باراك، الذي يسمعه بدوره الآن من الرئيس. لكنّهما يعلمان بالطبع أنّنا لن نتمكّن من حلّ مسألة الأرض إذا لم نستطع حل مسألة القدس.

قالا إنّهما يدركان ذلك وقد أمضيا اليومين الماضيين يعملان مع محمد دحلان ومحمد رشيد بشأن القدس. وقد وصلوا إلى طريق مسدود. فالمحمّدان، وهما الأكثر إدراكاً لاحتياجات إسرائيل، «لا يدركان مقدار حرج وأهميّة القدس بالنسبة إلينا»، وفقاً لما قاله يوسي. وكان يوسي قد ذكر لي في وقت سابق بأنّه يعتقد أنّ الفلسطينيّين إذا حصلوا على السيادة على الحيّ المسلم في المدينة القديمة، فقد يتمكّنون من حل مشكلتهم (وكان جلعاد قد ذكر الفكرة نفسها أمام روب). سألت الآن أمنون إذا كان يعتقد بأنّ إسرائيل يمكنها قبول ذلك. فقال، «لا، لن ينجح ذلك».

تركنا الاجتماع وقلت لمارتن، يجدر بنا التفكير في طرق لتعويض الفلسطينيّين عما لن يتمكّنوا من الحصول عليه من الإسرائيليّين بشأن القدس. وأبلغته أنّ ما يخطر ببالي هو أن نبلغ عرفات بأنّ السفارة الأميركيّة ستبنى في الجزء الذي يمتد داخل الحدود البلديّة الحاليّة للقدس الشرقيّة من أبو ديس(*). سيكون ذلك رمزاً كبيراً لعرفات. وقلت يمكن بالإضافة إلى ذلك أن يقود الرئيس وفداً دوليّاً يستضيفه عرفات ويأخذه إلى الحرم، ما يرمز ثانية إلى السيطرة الفلسطينيّة أمام العالم، وبخاصّة العالم العربيّ.

(*) تقع معظم أبو ديس خارج الحدود البلديّة للقدس الشرقيّة، لكن ثمة زاوية صغيرة تبلغ عدة مئات من الأمتار تتقاطع مع الحدود البلديّة.

وأردفت قائلاً، ربما إذا أضفنا ذلك إلى السيادة الفلسطينيّة في أحياء محدّدة من القدس الشرقيّة، والاستقلال الذاتيّ الوظيفيّ في الأحياء الداخليّة، والمسؤوليّات المشتركة في المدينة القديمة، وممرات خاصّة ذات سيادة إلى المدينة القديمة، والولاية القانونيّة على الحرم/جبل الهيكل، ربما يفي ذلك بالغرض. لكن كان لا يزال لديّ شكوكي، وأبلغت مارتن بعد أن قرّرنا التشاور بشأنها ليلاً، بأنّ إسرائيل إذا قرّرت الاحتفاظ بالسيادة الحصريّة على جبل الهيكل [الحرم]، أخشى أنّ علينا تقديم شيء آخر نضيفه إلى الوزن الرمزيّ والقانونيّ للفلسطينيّين في المدينة القديمة ومواقعهم الدينيّة.

وكان جون شوارتز وجمال على وشك أن يفعلا ذلك بالضبط.

اليوم السابع

جاء جمال إلى كوخي في السابعة والنصف صباحاً قائلاً إنّه لم يستطع النوم ليلاً لأنّ جون قدّم احتمالاً وأنّه كان يفكّر في كيفيّة تسويقه مع الفلسطينيّين. اكتشف جون أنّ الإسرائيليّين بعد حرب 1967 عرضوا منح موظّفي الأمم المتحدة وضعيّة دبلوماسيّة وحصانة في المواقع الدينيّة في القدس. وكانت فكرة جون تقضي بإحياء تلك الفكرة ومنح المواقع الدينيّة، الخاضعة للولاية القانونيّة الفلسطينيّة، وضعيّة البعثة الدبلوماسيّة أو السفارة الأجنبيّة. من الناحية التقنيّة، يعني ذلك أنّ الإسرائيليّين لا يمكنهم دخول تلك المواقع إلا إذا وافق الفلسطينيّون على ذلك، مع أنّهم يحتفظون بالسيادة على الأرض. وعلى غرار أي بعثة أجنبيّة، يحظى الفلسطينيّون بوضعيّة شبيهة بالسيادة لا يمكن انتهاكها، رغم احتفاظ الإسرائيليّين بالسيادة الرمزيّة.

اقترح جمال أن نأخذ فكرة جون ونجعل إسرائيل تمنح هذه الوضعيّة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدوليّ ونجعل الخمسة الدائمين يمنحون الفلسطينيّين الوصاية الدائمة على الحرم. أعجبت بالمصطلحات، وبخاصّة أنه يبدو أن الفكرة تمنح الفلسطينيّين وضعية مماثلة في الحرم للوضعية التي يحظى بها السعوديّون في الأماكن المقدّسة بمكة والمدينة. كان جمال متحمّساً جدّاً ومتأكّداً من أنّ بوسعنا تسويق ذلك لدى الفلسطينيّين. ووافقته بأنّها قد تنجح، لا سيما إذا مزجت مع خطوات أخرى مصمّمة لإنشاء اعتراف دوليّ بالفلسطينيّين في جزء من القدس الشرقيّة على الأقل.

التقينا بالرئيس في حوالي التاسعة والنصف صباحاً. وقبل ذلك التقيت بجون وهذّبا الفكرة. ولكي نجعلها تنجح، نحتاج إلى أن تنهي إسرائيل اتفاقاً مع الدول الخمس الدائمة العضويّة في مجلس الأمن والفاتيكان والمغرب، رئيس لجنة القدس التابعة لمنظّمة المؤتمر

الإسلاميّ(*). وبعد ذلك تمنح هذه اللجنة الدوليّة وضعيّة «الوصيّ الدائم» على الدولة الفلسطينيّة.

ومن المفارقات أنّنا فيما كنّا نطوّر هذه الفكرة، توصّل عدة أعضاء في الفريق الإسرائيليّ إلى فكرة مشابهة. فقد كانوا يتطلّعون إلى منح الفلسطينيّين وضعيّة شبيهة بالسيادة في الحيّ المسلم من أجل مكتب عرفات وتوصّلوا إلى فكرة وضعيّة البعثة الدبلوماسيّة. ورغم التشابه من حيث المبدأ، إلا أنّ فكرتنا كانت موجّهة إلى جبل الهيكل/ الحرم. اقترحت على الرئيس أن يتوجّه أولاً إلى باراك لا ليقدّم فكرة الوصيّ بل ليرى إن كان بوسعه تسويق بقيّة الحزمة بشأن القدس لدى باراك: السيادة في أحياء خارجيّة محدّدة، والاستقلال الذاتيّ الوظيفيّ في الأحياء الداخليّة على أن يشمل التخطيط والتقسيم إلى مناطق والأمن، والمسؤوليّات المشتركة في المدينة القديمة. فإذا كان بوسعه ذلك، علينا عندئذ وضع حزمة نستطيع تقديمها إلى عرفات. ويجب أن تقدّم تلك الحزمة في البداية بدون فكرة الوصيّ. أردت أن أمسك فكرة الوصيّ، معتقداً أنّها إلى جانب وجود السفارة في القدس الشرقيّة وقيادة الرئيس لوفد دوليّ يستضيفه عرفات، يمكن أن تكون المحلّي الذي يساعد في إتمام الصفقة.

لكن علينا أولاً أن نعرف إذا كان باراك سيقبل بأفكار القدس الباقية. ولم يقبل بها في اجتماعه مع الرئيس. قاوم باراك التخطيط وتقسيم المناطق والأمن في الأحياء الداخليّة، كما أنّ باراك يريد أن يبحث أفكار القدس مع فريقه والعودة إلينا قبل أن نعمل أي شيء إضافيّ بشأن القدس. وقد رآني أثناء مغادرته الاجتماع مع الرئيس وأبلغني أنّه لا يستطيع أن يتحمّل قيامنا بتقديم أي تنازلات إلى الفلسطينيّين دون الحصول على المزيد منهم.

ذكرت ذلك للرئيس، وشعرت أنّ علينا انتظار ردّ باراك علينا قبل المضيّ قدماً مع الفلسطينيّين. ونظراً لأنّ الرئيس كلينتون لم يثر فكرة الوصيّ مع باراك، أبلغته أنّني سأتوجّه إلى «رجاله» وأسوّق الفكرة القريبة إلى ما ينظرون فيه الآن.

لم أتمكّن لسوء الحظّ من الاجتماع مع أيّ من الإسرائيليّين لأنّ باراك جمع فريقه، ما جعلهم غير متوفّرين. وفيما أبلغنا بأنّ جلستهم ستستغرق بضع ساعات، امتدّت الساعات

(*) تضمّ منظّمة المؤتمر الإسلاميّ كل الدول الإسلاميّة في ائتلاف سياسيّ للدعوة إلى مصالح المسلمين في المنظّمات الدوليّة. وتتكوّن منظّمة المؤتمر الإسلاميّ من عدّة هيئات، تضمّ أربعة لجان دائمة مخصّصة للإعلام والشؤون الثقافيّة، والتعاون الاقتصاديّ والتجاريّ، والشؤون العلميّة والتكنولوجيّة، والقدس.

القليلة إلى اليوم بأكمله. وكنّا أثناء ذلك بالانتظار. فقد شعر الرئيس، بعدما تبلّغ نصح باراك بعدم تقديم مزيد من «التنازلات» إلى الفلسطينيّين، أن ليس بوسعنا في هذه المرحلة مراجعة الأفكار معهم. لذا لم نلتقِ بالإسرائيليّين أو الفلسطينيّين.

انتظرنا الإسرائيليّين ثلاث عشر ساعة للخروج من اجتماعهم. وفيما شاهدت شلومو عندما خرج لفترة وجيزة لتناول الطعام، إلا أنّه مطبق الفم، ولم يقل سوى أنّ هذا «اجتماع عالي الجودة يعبّر فيه الفريق بأكمله عن آرائه». وسواء كان عالي الجودة أم لا، كان باراك يتصرّف كما لو أنّه لا يوجد أحد سواه في كمب ديفيد. لقد أبقينا عرفات منتظراً، حيث فضّل الرئيس تأجيل لقائه إلى أن يكون لديه شيء آخر يقوله. فإذا كنّا نريد تسويق حزمة القدس لدى عرفات، فإنّنا بحاجة إلى أن يشعر بأنّنا لا نعدّها مع الإسرائيليّين. كما أنّنا نحتاج إلى عدم اللعب على شكوكه أو جعله يشعر كأنّ موقفه أمر مسلّم به. وكما هي العادة، كان باراك يقلّل من تقدير تأثير سلوكه على الآخرين أو يقرأه بشكل خاطئ.

أخيراً، قرابة منتصف الليل، وصل غضب الرئيس ونفاد صبره إلى الذروة، وأصرّ على قطع الاجتماع الإسرائيليّ. وأبلغنا عندئذٍ بأنّ باراك سيأتي بعد قليل لمقابلة الرئيس. لكن انقضت بعد ذلك ثلاثون دقيقة أخرى، وتبلّغنا أنّ طبيباً توجّه إلى دوغ وود، كوخ باراك. وقد علمنا أنّ باراك اختنق بحبّة فستق ما تطلّب إخضاعه لمناورة هيمليخ لكي يتمكّن من معاودة التنفّس. نفّس ذلك غضب الرئيس ـ لكن ليس كثيراً وليس لوقت طويل.

عندما وصل باراك، أحضر معه شلومو وداني، لذا بقيت أنا وساندي ومادلين مع الرئيس. قدّم لنا باراك ورقة يريدنا أن نعرضها على الفلسطينيّين على أنّها ورقتنا. ولم يكتف فيها بطرح أسئلة كما لو أن أمام الفلسطينيّين اختبار ويجب النجاح فيه، وإنّما تراجع فيها عن بعض الخطوات الرئيسيّة التي خطاها شلومو. فبدلاً من 5.10 بالمئة، أصبحت الأرض التي يريد ضمّها 3.11 بالمئة؛ وبدلاً من أن تصبح ثلاث قرى في الحدود البلديّة الحاليّة للقدس الشرقيّة جزءاً من القدس ذات السيادة، صارت واحدة. كان هناك تراجعاً في كل قضيّة تقريباً. وهذا ما جعلنا باراك ننتظره لمدّة ثلاث عشرة ساعة.

انفجر الرئيس، «جعلتني أنا وعرفات ننتظرك طوال اليوم وتريدني أن أقدّم شيئاً أقلّ مما عرضه شلومو على أنّه فكرتنا؟ لن أفعل ذلك. لن أفعله. لن يكون لديّ مصداقيّة. لا يمكنني مقابلة عرفات حاملاً تراجعاً في المواقف. تريد تقديم هذه الأفكار إلى الفلسطينيّين بشكل مباشر، فاذهب لتعرف إذا كنت تستطيع تسويقها. فما من سبيل يجعلني أفعل ذلك. هذا شيء غير حقيقيّ. إنّه غير جادّ. ذهبت إلى شفاردزتاون ولم تخبرني شيئاً طوال أربعة

أيام. وذهبت إلى جنيف وشعرت كأنّني هنديّ خشبيّ وأنا أفعل ما تريد». وأخذ صوته يرتفع ووجهه يحمرّ، وصاح قائلاً، «لن يحدث ذلك هنا. فلن أفعل ذلك».

كان باراك هادئاً في البداية في ردّه. فقد تحدّث بصوت خفيض قائلاً إنّ هذه القرارات تتعلّق بجوهر وجود إسرائيل وأمنها وحياتها. وهو يتحمّل مسؤوليّة توخّي العناية الشديدة ولا يستطيع أن يواصل لعبة عرفات. وأصبح باراك عاطفيّاً أكثر فيما تابع حديثه. فهو يجد أنّ الطريقة التي يتفاوض بها الفلسطينيّون فظيعة، ويجب ألا يتمّ التسامح مع سلوكهم. وقال إنّنا لا نحتمل هذا السلوك عند الأطفال.

حان الآن دور الرئيس ليكون هادئاً. كان متعاطفاً مع المأزق الذي يوجد فيه باراك، وعبّر له عن ذلك (لا يدوم غضب كلينتون طويلاً قطّ، وهو تعبير صادق دائماً ولا يُتصنّع للتأثير).

كنّا قد تحدّثنا قبل مجيء باراك عن عدم التزام الرئيس بما يريد باراك في هذا الاجتماع. وكنّا نتوقّع أن يطلب من الرئيس تسويق بعض الأفكار بشأن القدس عند عرفات، لكنّنا لم نكن نعرف أنّه يريدنا أن نتراجع عن أفكار شلومو. ولكن تحسّباً لطلب تسويق أفكار باراك، أقنعنا الرئيس بأن يقول لباراك إنّه يحتاج إلى الاجتماع بفريقه ثمّ يردّ عليه.

بعد السؤال إن كان لديّ بعض الأسئلة التي أوجّهها إلى باراك بشأن الورقة الإسرائيليّة، وهو ما فعلته، أنهى الرئيس الاجتماع وأبلغ باراك بأنّه سيتصل به بعد أن ينظر في أفضل السبل للمتابعة. كانت الساعة الآن تقارب الثانية والنصف صباحاً. وبعد تنفيس الاحتقان بشأن ما طلب منّا باراك أن نفعله، استقرّ بنا الرأي على الذهاب إلى عرفات صباحاً حاملين بعض الأسئلة التي نطرحها عليه عما يمكنه أن يفعل بشأن القدس. وفي الثالثة والنصف، اتصل الرئيس بباراك فعاد للاجتماع به على انفراد مع مدوّني الملاحظات في الباحة الخلفيّة لأسبن. وجلسنا أنا وساندي ومادلين في المكان المظلّل بخيمة مقابل مدخل أسبن بانتظار انتهاء الاجتماع. وفي حوالي الساعة الرابعة والربع صباحاً، نهضا، وفيما كانا يسيران نحونا أخذ باراك الرئيس بمفرده جانباً وتحدّث إليه مدّة خمس عشرة دقيقة إضافيّة. انزعجت مادلين وسألت ما الذي يمكن أن يقوله الآن؟ أجبت قائلاً، «الأمر بسيط، رأنا وهو يطلب من الرئيس ألا يكشف عما قرّراه للتوّ».

دخلنا مع الرئيس وأكّد ما قلته لمادلين، بالإشارة إلى أنّ باراك لان ولا يطلب منّا تقديم أسئلته؛ ويمكننا المتابعة مع عرفات وفقاً لما نراه الأفضل، بما في ذلك طرح أسئلة افتراضيّة بشأن القدس ـ لكنّه طلب من الرئيس عدم الكشف عما دار بينهما لأي كان.

تجاوزت الساعة الآن الرابعة والنصف صباحاً، وطلب منّي الرئيس كتابة انطباعاتي عما يمكن أن يفعله باراك بشأن القدس وبعض الأسئلة الافتراضيّة التي يمكن أن يستخدمها مع عرفات في وقت لاحق صباحاً.

بما أنّني كنت أشعر أنّ علينا التقدّم إلى الأمام الآن، وبخاصّة بعد أن استرخى عرفات طوال اليوم السابق، فقد وضعت مقاربة لعرفات تتخطّى الحزمة التي تصوّرتها مساء أول أمس. طرحت الآن الأسئلة التالية: إذا استطعت أن أحصل على السيادة على الأحياء الخارجيّة، والسيادة على الحيّ المسلم في المدينة القديمة، ودَوْر الوصاية على الأماكن المقدّسة، فهل سيكون مستعداً للمضيّ قدماً على هذا الأساس؟ لم أذكر الأحياء الداخليّة، لكنّني أشرت الآن إلى أنّه يمكن أن يحصل على السيادة على حي واحد في المدينة القديمة وأدخلت فكرة الوصاية. كنت قلقاً من فقدنا يوماً، وعلينا دفع الأمور قدماً، وبخاصّة بالنظر إلى عقليّة باراك. كنّا نحتاج إلى إظهار التحرّك بشأن القدس وإلا لن نتقدّم إلى أي مكان. ذلك هو ما فكّرت به وسأقدّمه إلى الرئيس في العاشرة صباحاً ـ بعد أربع ساعات من ذهابي إلى الفراش لأنهي اليوم السابع.

اليوم الثامن

ذهبت لأتناول الفطور قبل أن اقدّم تقريري إلى الرئيس. لم أكن أشعر بالارتياح. كنت أعتقد أنّ علينا طرح الأسئلة الافتراضية على عرفات بشأن القدس. لكنّني كنت أعرف أنّ عرفات يحقّق نجاحاً في تكتيكه ـ فنحن نواصل الاقتراب منه دون أن يتحرّك كثيراً. وبقيت شكوك باراك فينا في ازدياد. عندما انضمّ يوسي إليّ على الفطور، سألته إذا كان من الممكن تغيير القوى المحرّكة للقمّة. أبلغت يوسي بأنّني قلق من أنّ باراك وعرفات لا يشاركان بشكل مباشر في النقاش معاً أو مع ممثّلين عن الجانب الآخر. وذلك يعني بالنسبة لعرفات أنّه لن يفهم حقّاً حدود ما يستطيع باراك القيام به. ويعني بالنسبة لباراك عدم إدراكه للمخاوف الفلسطينيّة ـ كان يحصل عليها بدلاً من ذلك إما عن طريقنا وإما عن طريق أعضاء في فريقه. وفي كل الأحوال كان ينظر إلى ما يسمعه على أنّه متأثّر بميلنا إلى تقبّل إحساس الفلسطينيّين بأنّهم ضحايا.

وفيما كنت أفكّر بصوت مسموع، سألت يوسي إذا كان يعتقد أنّ من المفيد أن يلتقي هو ورشيد مع باراك وعرفات كل على حدة، ويفصحا بوضوح عمّا هو ممكن وما هو غير ممكن في كل جانب. وتلك طريقة يسمع بها كل قائد شيئاً عن الآخر من مصدر يحترمه. وإذا ما تمّ ذلك بشكل صحيح فقد يبين أيضاً أنّ عرفات يحاول تلبية احتياجات باراك وأنّ

لديه أيضاً احتياجات بشأن القدس والقضايا الأخرى. هزّ يوسي رأسه قائلاً، «لن ينجح ذلك يا دنيس، فباراك لن يقبل شيئاً إذا لم يسمعه من عرفات مباشرة». أجبت بأنّه يرفض لقاء عرفات بالنظر إلى خوفه من أن يبقى عرفات صامتاً وأن تسجّل مواقفه وتصبح رسميّة إلى حدّ ما. هزّ يوسي كتفيه قائلاً، «أنت محقّ».

لم يوصلني ذلك إلى أي نتيجة، لكنني لا أزال أشعر بالحاجة إلى تغيير القوى المحرّكة من خلال تحاور شخصيّ مباشر يشمل القائدين. وفيما كنت لا أزال أفكّر في ذلك مع يوسي، وصلتني رسالة بأنّ الرئيس مستعدّ للقائي. ذهبت لأقابل الرئيس، وأجملت أسئلتي والمقاربة الافتراضيّة باتجاه عرفات بشأن القدس. قلت له، «هذا تحرّك مباشر إلى الأمام بشأن القدس، لكنّي لا أجد أنّ بإمكاننا التقدّم بأقلّ من ذلك بالنسبة لعرفات ولا أعتقد بأنّ باراك سيستجيب إذا لم نحصل على إشارة من أنّ عرفات مستعدّ للقائه على الطريق إلى القدس».

وافق الرئيس على الأسئلة، معتقداً أنّها تتوافق مع فهمه لباراك من اجتماعهما الأخير. والآن سندخل سيادة افتراضيّة في جزء واحد على الأقلّ من المدينة القديمة فضلاً عن فكرة الوصاية. لم أكن مرتاحاً، لمعرفتي بميل عرفات إلى وضع ما يحصل عليه في جيبه، لكنّنا كنّا متّجهين صوب الحائط، وكما كان ساندي يذكّرني، فإنّ من المقرّر أن يغادر الرئيس في اليوم التالي.

للأسف لم يستطع الرئيس الوصول إلى أي مكان مع عرفات. فهو لن يقبل بأي شيء سوى السيادة على كل القدس الشرقيّة. ولا يسعه أن يكون في موقف يحوّل فيه الاحتلال الإسرائيليّ للقدس الشرقيّة والحرم إلى سيادة إسرائيليّة. ولا يمكنه أن ينظر إليه على أنّه قبل بذلك. وبدا الآن أنّنا عالقون وسنفشل.

فيما أطلعنا الرئيس على ردّ فعل عرفات، سألني إذا كان هناك شيء آخر يمكننا عمله، وكما أبلغت الرئيس «المعالجة بالصدمة». اقترحت أن أعود إلى ممثّلي القناة الخلفيّة في كل جانب وأبلغهم بأنّ الرئيس منزعج وأنّه مستعدّ لوقف كل شيء. كان لديّ بعض الأفكار التي يمكن أن تنقذ القمّة إذا قبلها كل جانب، لكن إذا لم يسمع الرئيس شيئاً جديداً في الساعتين التاليتين، فإنّه مستعد لإعلان إنهاء القمّة. وافق الرئيس على ذلك حتى دون أن يسمع ما الذي سأقوله لكل جانب.

ذهبت إلى كوخ أمنون، حيث كان أمنون وشلومو ويوسي والمحمدان يجتمعون. رأيت أمنون وشلومو وأبلغتهما بأنّنا وصلنا إلى نهاية الطريق. فلا شيء يعمل، وأداء باراك

بالأمس زاد الأمور صعوبة مع عرفات لأنّنا أبقيناه ينتظر نحو ثلاث عشرة ساعة. ولم يسر الاجتماع معه هذا الصباح بشكل جيّد ـ ولم يكن ذلك مفاجئاً. والرئيس الآن مستعدّ لإعلان فشل القمّة. ولا يسعني التفكير في عمل سوى اقتراح حزمة بشأن القدس والالتزام بها دون تحفّظ. تلك هي رؤيتي الشخصيّة وهي لا تمثّل موقف الولايات المتحدة. ولا أعرف إذا كانوا يوافقون عليها، لكنّ العناصر الأساسيّة هي التالية:

- تحصل الأحياء الخارجيّة على السيادة الفلسطينيّة؛
- تحصل الأحياء الداخليّة على حكم ذاتيّ ذي مغزى، بما في ذلك التخطيط وتقسيم المناطق والأمن ومسؤوليّة حل المنازعات؛
- في المدينة القديمة، يحصل الفلسطينيّون على السيادة في الحيّين المسلم والمسيحيّ؛
- وبشأن الحرم، يحصل الفلسطينيّون على الوصاية.

كنت أعرف أنّ أمنون وشلومو ليسا مسرورين بما طرحت لأنّه يتخطّى ما يعتقدان أنّ من الممكن تسويقه (فقد قبلا على مضض بالسيادة الفلسطينيّة على الحيّ المسلم، وهو ما أثاره يوسي، لكن حتى يوسي لم يفكّر قطّ في تجاوز ذلك ليشمل الحيّ المسيحيّ. وكان رأيي أنّ الحيّين المسلم والمسيحيّ يشكّلان نصف المدينة القديمة من الناحية الجغرافيّة، لكنّهما موطن الغالبيّة العظمى من السكّان العرب ـ وكان عرفات يتحدّث دائماً عن المواقع المسيحيّة). لكن بدلاً من الدخول في جدال بشأن ذلك، أخذ أمنون وشلومو موعد الساعتين النهائيّ على محمل الجدّ وذهبا ليسوّقا الأمر عند باراك. وعندما نهضا للمغادرة، وصل محمّد دحلان ومحمّد رشيد مع يوسي. كرّرت ما أبلغته لأمنون وشلومو، مشدّداً على أنّ ذلك رؤيتي الشخصيّة وأنّه لا يمثّل الموقف الأميركيّ. فلم يلبثا للجدال أيضاً وذهبا لرؤية عرفات.

كانت الساعات العديدة التالية مثيرة للجنون. فلم يردّ علينا أيّ من الجانبين. جرّب شلومو أفكاراً لم تذهب إلى ما ذهبت إليه، لكنّها تتجاوز ما قدّمه إلى الفلسطينيّين سابقاً. كان الفارق الرئيسيّ بين ما طرحته وما طرحه أنّه لا يمنح الفلسطينيّين السيادة على المدينة القديمة كما أنّ المسؤوليّات الفلسطينيّة في الأحياء الداخليّة محدودة أكثر. وقد اكتشفت ذلك عندما قدم إليّ شلومو وأبلغني أنّه عرض على الفلسطينيّين أفكاراً قريبة من أفكاري لكنّها مقبولة أكثر من قبل باراك. فلم أجد ما الذي يدفع الفلسطينيّين إلى قبول شيء أقلّ مما عرضته عليهم وأبلغت ذلك إلى شلومو.

لكنّ ذلك لم يكن يهمّ في الحقيقة. فقد كان الفلسطينيّون مرتبكين ومشتبكين فيما بينهم. فمن كان منهم سلبيّاً طوال الوقت ـ عبد ربه ومستشار عرفات، أكرم هنيّة ـ عارضوا تقديم أي تنازل في هذه المرحلة. وكان دحلان ومحمد رشيد وحسن عصفور مع تقديم ردّ على الأقل. وكان آخرون مثل أبو مازن وأبو علاء وصائب ونبيل يتطلّعون إلى ما سيصدر عن عرفات. وفي النهاية لم يردّ الفلسطينيّون على أفكاري أو أفكار شلومو.

بعد أن حاولنا إحداث صدمة عند الجانبين، ولم أنجح إلا في إرباك الفلسطينيين، كان أمامنا خياران: إبلاغ الجانبين بأنّه لم يعد أمامنا من خيار سوى إنهاء القمّة (والعمل على بيان ملائم يعلن عن ذلك ـ وهو أمر يمكن أن يدفعهما إلى إيجاد مخرج) أو السعي إلى اتفاق محدود أكثر ونتيجة محدودة للقمّة. وليس بالضرورة ألا تتوافق الأخيرة مع التكتيكات التي تقول إنّنا ندعو الآن إلى إنهاء القمّة.

قابل الرئيس باراك وقدّم إليه الخيارين. الخيار الأكثر محدوديّة يؤجّل القدس ويسعى إلى الاتفاق على كل شيء آخر. وكان باراك بالطبع يفضّل أصلاً مثل هذه المقاربة، لكن كلّما ازداد تركيزه على «إنهاء النزاع»، ازدادت رغبته في التوصّل إلى اتفاق تامّ بدون قضايا أو مطالب عالقة.

في البداية ردّ باراك على الرئيس بقوله قد ينجح ذلك. لكن كلّما فكّر أكثر في الأمر، ازداد شعوره بأنّ تأجيل القدس لن ينجح. وطلب من الرئيس إعطاءه القليل من الوقت للتفكير. ومنحه كلينتون ذلك.

بعد ساعة، اتصل باراك وطلب مقابلة الرئيس على الفور. وبعد الاجتماع، كان الرئيس مستبشراً، لكنّه طلب أن يبقى فقط ساندي ومادلين وجون بودستا وأنا في الغرفة. قال إنّ الأمر حسّاس، لكنّني حصلت على الكثير من باراك. أخيراً قدّم باراك مطالب الحدّ الأدنى، لكنّه يريد من الرئيس أن يقدّمها إلى عرفات على شكل نقاط سيحاول هو (الرئيس) الحصول عليها من باراك. بشأن الأرض، ينزل إلى ضمّ 9 بالمئة من الضفّة الغربيّة مع مقايضة 1 بالمئة قبالة غزّة؛ وسيحصل الفلسطينيّون على 85 بالمئة من الحدود مع الأردن. وبشأن القدس، يقبل فكرة أن يخضع الحيّ المسلم والحيّ المسيحيّ للسيادة الفلسطينيّة، وأن تخضع سبع قرى من ثمانٍ أو تسع في الأحياء الخارجيّة للسيادة الفلسطينيّة؛ وتحظى الأحياء الداخليّة بالتخطيط وتقسيم المناطق والأمن وقوى فرض القانون. وبشأن الحرم، يحصل عرفات على الوصاية. وبشأن الأمن، يجب تلبية الاحتياجات الإسرائيليّة وسيكون هناك حضور دوليّ، وستسيطر إسرائيل على وادي الأردن لمدّة تقل عن اثني عشر عاماً.

أخيراً، بشأن اللاجئين، سيكون هناك حلّ يرضي الجانبين.

فرغ الرئيس وسأل، ما رأيك؟ قلت إنّه يريد الاتفاق. وأردفت قائلاً، لقد أخرجناه من حجره بالقول إنّ الخيار الوحيد الآن هو إنهاء القمّة أو الاستقرار على اتفاق جزئيّ. لقد عمل وعاء الضغط عليه، لكن هل سيعمل على عرفات؟ لقد حصلت سيّدي الرئيس على ما تريد الحصول عليه من باراك، وعليك الآن أن تحصل على شيء من عرفات. عليك أن تسوّق ذلك باستخدام كل الإثارة التي يمكنك حشدها. لا داعٍ لمدوّن الملاحظات مع عرفات. يجب أن يكون الأمر بينك وبينه. هذه الأفكار تمثّل أفضل ما يمكنك عمله. عليك القول إنّك ذهبت إلى أبعد مما كنت تعتقد أنّك قادر عليه، وأنّ باراك سيكره هذه الأفكار، لكنّك مستعدّ للضغط عليه لكي يقبلها لأنّك تعتقد في النهاية أنّ ذلك منصف للجانبين. إنّها لحظة تاريخيّة لعرفات، وعليه أن ينتهزها. ولن تتكرّر هذه السانحة معه ثانية؛ «لن يكون هناك رئيس أفضل بالنسة لعرفات ولن يكون هناك رئيس حكومة إسرائيليّة أفضل ـ أبلغه أنّه لا يتحمّل خسارتكما معاً».

استمع الرئيس إليّ ثم قال ببساطة، «مفهوم». طلب مقابلة عرفات بمفرده. وكان جمال موجوداً للترجمة. جاء عرفات بمفرده إلى أسبن. وقد انسحبنا من غرفة الجلوس إلى المطبخ. انضمّ إلينا روب وبروس في المطبخ ثمّ ذهبا إلى غرفة المؤونة. ومن الممر إلى غرفة المؤونة تمكّنا من الاستماع من خلال الشقوق في الباب المتأرجح الذي يفضي إلى غرفة الجلوس. في البداية لم أكن راغباً في حشر نفسي في ذلك المكان معهما. وبعد نحو ثلاثين دقيقة جاء روب وأشار بإبهامه إلى أسفل. لكنّه قال إنّ الرئيس يحاول جاهداً، فيميل على عرفات مواجهاً له تماماً، ويؤشّر، ويتحدّث عما يراهن عليه، والأموال التي قد يتمكّن من جمعها من أجله، وعلاقتنا، وما يمكن أن يضيع، إلخ.

مازحت جون بودستا بأنّ عرفات قد يكون غير قادر على التوصّل إلى اتفاق. إنّه ثائر، وقد جعل من كونه ضحيّة شكلاً فنياً، ولا يمكنه أن يعيد تعريف نفسه في شخص عليه إنهاء المطالب وإنهاء النزاع بحقّ.

وأخيراً قرّرت أن أستمع من خلال الباب أيضاً. وفيما كنت أنا وروب وبروس نميل على الباب المتأرجح، حضرتني صورة فيلم الإخوة ماركس حيث يواصل الناس دخول مقصورة صغيرة على متن سفينة إلى أنّ يتحطّم الباب ويتدفّق الجميع خارج الغرفة. همست بذلك وابتسمنا، جاهدين ألا نضحك لئلا نحدث صوتاً. ولسبب ما تغيّر مزاج عرفات في هذه اللحظة. فتوقّف عن الممانعة وقال إنّه سينظر في كل ما قاله الرئيس ويرجع إليه

بالردّ. وكان الرئيس قد سأله أن يردّ عليه إن كان بوسعه قبول أفكار الرئيس «كأساس لإبرام اتفاق».

واقترح الرئيس أن يردّ عليه عرفات مباشرة أو أن يرسل ردّه من خلال جمال مع أي أسئلة. شيّع الرئيس وجمال عرفات إلى الخارج. وكان الرئيس وجمال متفائلان. وصف الرئيس الاجتماع قائلاً إنّه عندما عرض الأفكار في البداية على عرفات، كان ردّه الأوليّ بأن قال، «هذه أفكار أعدّها دنيس روس مع باراك». وردّ الرئيس بقوله، «تبّاً، لقد عملت جاهداً للتوصّل إلى هذه الأفكار، وإذا كنت لا تريدها فلن تصل إلى ما يدانيها». ثمّ مزح الرئيس بأنّه عمل كثيراً للوصول إلى فكرة الوصيّ، وكان جمال عاطفيّاً في محاولة تسويقها بقوله، «إنّني مستعدّ لتوقيعها بنفسي».

كانت الساعة تشير إلى الواحدة الآن، وقد تحوّل مزاجنا من القتامة إلى الاكتئاب إلى الأمل. وقرّرت أنّه لا جدوى من البقاء مستيقظاً بانتظار الردّ الفلسطينيّ، وبدلاً من ذلك توجّهت إلى الفراش وأنا أفكّر بأنّ من الأفضل الحصول على قدر ما أستطيع من النوم قبل أن أوقظ. ولم أكن أتوقّع النوم طويلاً.

اليوم التاسع

اتفق أنّني لم أوقظ حتى الساعة السابعة والنصف صباحاً ـ كلّمني بروس قائلاً إنّ الرئيس سيلتقي بعرفات في التاسعة، وسنعقد جلسة اطلاع مسبقة بعد نحو نصف ساعة. وأبلغني بروس أيضاً أنّ الأمور لم تمضِ بشكل جيّد أثناء الليل. وأوجز بأنّ الفلسطينيّين ردّوا في البداية على جمال بعدد من الأسئلة، بما في ذلك ما هو معنى الوصاية على الحرم، ولمن ستكون السيادة؟ وبما أنّ الفلسطينيّين ستكون لهم السيادة على 85 بالمئة من حدودهم مع الأردن، هل ستكون السيطرة أو السيادة لإسرائيل على الـ 15 بالمئة المتبقّية؟ وما معنى حلاً مرضياً لمشكلة اللاجئين. ولماذا ستحصل سبعة أو ثمانية فقط من الأحياء الخارجيّة على السيادة لا التسعة جميعاً؟ وماذا حلّ بالتبادل حجماً وقيمة بالإشارة إلى ضمّ 9 بالمئة ومقايضة 1 بالمئة؟ وعاد جمال بالأجوبة بعد أن عمل هو وروب وساندي عليها. ثمّ عاد الفلسطينيّون وقالوا بما أنّ الرئيس كلينتون بحاجة إلى الذهاب إلى آسيا، علينا أن نأخذ استراحة لمدّة أسبوعين يتشاور خلالها عرفات مع القادة العرب. وقاد ساندي ردّ المجموعة بأنّه لن تكون هناك استراحة، ونحن بحاجة إلى جواب على الأفكار الأميركيّة: هل تشكّل أساساً لإبرام اتفاق، نعم أم لا. وجاء الجواب «لا».

ذهلت لأنّني لم أوقظ. ولم توقظ مادلين أيضاً. اتصلت بوزيرة الخارجيّة لأبلغها ما حدث لكي تعلم قبل الذهاب إلى الاجتماع مع الرئيس. وقد غضبت بشدّة. فعدم إيقاظها أغضبها، أما عدم إيقاظي فقد جعلها متشكّكة. كيف يمكنهم وضع أجوبة دون الرجوع إليك؟ ولم يكن لديّ ردّ.

كنت غاضباً، لكنّني كنت متفلسفاً أيضاً. لم أكن أعرف إذا ما كانت ردودي ستحدث فرقاً، وبخاصّة لأنّني أعرف أنّ باراك بعد أن ذهب إلى حدّ بعيد، يمكن أن يسحب كل شيء عن الطاولة إذا اعتقد أنّ الفلسطينيّين يأخذون الحدود الدنيا ويحاولون الحصول على المزيد منه. ومع ذلك كنت أعتقد أنّ بعض الأسئلة مثيرة للاهتمام، حتى بالصيغة التي طرحها بروس. فنظراً لمعرفتي بأنّ الفلسطينيّين سيرتابون بأنّ أي شيء نقدّمه لا بدّ أن يكون قد حصل على موافقة باراك ـ ولعلمي بأنّهم يريدون وضع بصمتهم على هذه الأفكار ـ فقد توقّعت أن تكون الأسئلة تكتيكاً من جانب البعض في وفد عرفات في محاولة للوصول إلى «نعم» أو على الأقل إعطاء شيء غير الردّ السلبيّ. فالأسئلة، مثل هل ستكون السيادة أو السيطرة لإسرائيل على الـ 15 بالمئة من الحدود مع الأردن التي لن تكون فلسطينيّة، أو لماذا لا تصبح الأحياء الخارجيّة للقدس كلها تحت السيادة الفلسطينيّة، توفّر أساساً للبحث مع الفلسطينيّين. لكن علينا أن نستكشف إذا ما كانت مقاربة ذكيّة لجعل عرفات يمسك بالأفكار كأساس. سنقول إنّ لدى الفلسطينيّين أسئلة وإنّنا نتعامل معها ـ لكنّنا لن نردّ عليه إلا عندما يقبل الفلسطينيّون هذه الأفكار كأساس للتسوية. غير أنّ احتمال اختبار معنى الأسئلة الفلسطينيّة قد فقد في الظاهر، دون أن أغلق عليه الباب.

لكن لا حاجة بي لأن أغضب من أحد، فغضب وزيرة الخارجيّة يكفينا كلينا. فقد انفجرت في وجه ساندي، الذي ردّ بأنّه افترض أنّ مشاركة جمال تعني أنّ وزيرة الخارجيّة وأنا سنبقى على اطلاع. وكان تفسير جمال بأنّ ساندي حدّد من سيكون مشاركاً وأنّه يريد العمل بسرعة دون توسيع الدائرة. وقد اعتذر روب ببساطة قائلاً إنّه كان يعلم بأنّ ثمة مشكلة ستقع.

في هذه اللحظة كنت أقل انشغالاً بأنّني استثنيت من المشاركة وأكثر قلقاً على بقاء القمّة. غير أنّنا وصلنا إلى هنا، وقد رفض الفلسطينيون حزمة الأفكار كأساس للاتفاق. سألت عندما احتشدنا للاجتماع إذا كانوا قد فهموا أنّ أساساً لا تعني أنّ عليهم قبول كل شيء. وقال جمال إنّه أمضى كثيراً من الوقت وهو يشرح ما تعنيه كلمة أساس ـ ومع ذلك رفضوا.

كان من الواضح أنّنا أمام مشكلة خطيرة. وفي اجتماع التاسعة بادر ساندي ودعمته مادلين في القول إنّ عرفات ينسف كل شيء وعليه أن يعرف ذلك. وقالا إنّ علينا أن نكون متشدّدين مع عرفات الآن.

التفت الرئيس إليّ، باحثاً عن كلمات يمكن أن تحرّك عرفات الآن. قلت يجب أن يعرف عرفات الآن أنّك تشعر بأنّ باراك كان مستعداً للذهاب بعيداً وأنّه لم يكن كذلك. لقد وعدته بأنّك لن تلوم أحداً إذا لم تنجح القمّة، لكنّ ذلك كان على أساس الافتراض بأنّ الجانبين سيبذلان جهوداً صادقة. ولا يمكنك القول إنّ عرفات فعل ذلك. وبناء على ذلك، إذا انتهت القمّة الآن، فسيتعيّن عليك أن تضع المسؤوليّة عليه علناً.

واقترحت أيضاً أن يبرز الرئيس نقطة شخصيّة ونقطة تاريخيّة أكبر. على الصعيد الشخصيّ، «أبلغه أنك فعلت من أجل عرفات أكثر مما فعل أي شخص آخر دوليّاً، وأنّك ذهبت الآن إلى أبعد مما كنت تعتقد أنّه ممكناً لإنتاج اتفاق شريف للفلسطينيّين. وأنّك لن تبذل مزيداً من الجهود لصالحه».

وعلى الصعيد التاريخيّ، عليك أن تضع ما يحصل الآن في سياق أوسع حيث يرفض الفلسطينيّون دائماً ما كان يجدر بهم أن يقبلوه: «أبلغ عرفات بأنّه ليس هناك أي عضو واحد في وفده إلا ويعتقد بأنّ قول 'لا' في سنة 1948 كان خطأً تاريخياً من قبل الفلسطينيّين؛ لقد أبلغنا عرفات نفسه بأنّه منع من قبل السوريّين والسوفيات من قبول اتفاق كمب ديفيد الأصليّ في سنة 1978 عندما كان هناك 5000 مستوطن في الضفّة الغربيّة فقط وكان بوسع الفلسطينيّين رفض وجود المزيد منهم؛ فلا تدع الجيل التالي من الفلسطينيّين يندم على 'لا' تاريخيّة أخرى تتركهم في حالة أسوأ بكثير». وختمت بالقول، سيّدي الرئيس، أبلغ عرفات أنّه في سنة 1948 «لم يكن بوسعك عمل شيء؛ وفي سنة 1978، منعت من التصرّف؛ واليوم القرار عائد لك».

قال الرئيس إنّه يدرك ما الذي سيفعله. واقترح ساندي أن تنضمّ وزيرة الخارجيّة إلى الاجتماع مع عرفات وأن أذهب أنا وهو لمقابلة باراك في هذه الأثناء لإطلاعه على ما حدث.

مع باراك تدفّقت كل مشاعر اجتماعه مع كلينتون في الليلة الماضية: «لم يكن عرفات جادّاً قطّ، لم يكن شريكاً البتّة». وليس من الناحية السياسيّة في إسرائيل خيار سوى تشكيل حكومة وطنيّة، رغم أنّه قد يكون ضعيفاً جدّاً لأنّه سيتّهم بتعريض البلد للخطر بتنازلاته. إذا لم يكن عرفات مستعدّاً لقبول أفكاره كأساس، فإنّ المواجهة محتومة.

وعندما استكشفت احتمال اتفاق محدود يتكوّن من اتفاق على الدولة فقط ثم

التفاوض على ما تبقّى من قضايا ـ الحدود والمستوطنات والأمن واللاجئين والقدس ـ باعتبارها متساوية من الناحية القانونيّة، كان باراك جازماً بقوله، «لا مجال لذلك». لا يمكنني حمله على النظر في بديل عن المواجهة أو إعطائي تفسيراً لسبب رفضه «دولة من أجل استمرار التفاوض على النتيجة».

أعدنا التجمّع في أسبن وسمعنا عن اجتماع الرئيس بعرفات. لم يتزحزح عرفات، وأبلغني الرئيس أنّه «عبّر ببساطة عن المقولة بشأن 1948 والآن». ولم يتفاجأ الرئيس بردّ فعل باراك ـ فكلينتون يشعر الآن بأنّ لدى باراك ما يبرّر شعوره على هذا النحو. وقبل أن يقرّر إنهاء القمّة، رأى كلينتون أنّ عليّ الانضمام إلى مادلين وإجراء محاولة أخرى مع عرفات ـ إما لمعرفة إذا ما كان بوسعنا تحريكه بشأن أفكار الرئيس، وإما لحمله على قبول وضع اتفاق على كل القضايا وتأجيل القدس.

في كوخ عرفات ـ وقد انضمّ إليه صائب ونبيل أبو ردينة فقط ـ قال رئيس السلطة لا للخيارين. وفي أثناء إبلاغه أنّ عليه أن يجد طريقة ليقول نعم، قلت، «لنكن أكثر دقّة. ماذا إذا تمكّنا من وضع اتفاق بشأن كل شيء، بما في ذلك معظم قضايا القدس، ولكن أجّلنا الحرم والمدينة القديمة فقط؟ هل تحتفظ بمواقفك بشأنهما، ولا تتخلى عن مطالبك ويمكن أن تتواصل المفاوضات»؟

قال لا ثانية؛ وعندما سألته ما الذي يخسره بهذه المقاربة، غضب قائلاً إنّها ليست مطالبه فحسب، بل» مطالب إندونيسيا وباكستان وماليزيا ـ « قاطعته مادلين قائلة إنّه «ينسف الأمر»، وإنّه لم يفعل شيئاً هنا للوصول إلى اتفاق. انفعل عرفات كثيراً، وسألها إذا كانت تحبّ أن تسير في جنازته، ماذا عن رسالة الضمان التي أرسلتها بشأن الحرم في شرم الشيخ؟ لم تلتزمي بضماناتك. لم يكن ذلك استنتاجاً منطقيّاً، لكنّه كان غاضباً الآن وكذلك كانت وزيرة الخارجيّة.

حاول صائب التدخّل، قائلاً إنّه قد تحقّق تقدّم كبير، «فلنواصل التفاوض. إنّنا بحاجة إلى مزيد من الوقت. فيتوجّه دنيس إلى المنطقة لمدّة أسبوعين». فقالت مادلين، لقد اكتفينا بألاعيبكم، وخرجت غاضبة.

تبعت مادلين إلى خارج الغرفة لكنّني لم أغادر الكوخ. جاء صائب إليّ وناشدني عدم التخلّي عن الأمر. وفي نبرة أسف، لا غضب، أوضحت أنّ الرئيس قد ذهب إلى أبعد ما يستطيع؛ فإذا لم يكن الفلسطينيّون مستعدّين لقبول ما عرضه الرئيس كأساس، يمكنهم فقط

إنقاذ القمّة بإثارة بعض الأفكار الجديدة مع الإسرائيليّين مباشرة. وبدون ذلك، «ينتهي العمل».

لم أكن أحاول التلاعب بصائب. كانت القمّة توشك على الانهيار. لقد بذل الرئيس أفضل ما بوسعه، وكذلك فعل باراك الآن. وقال عرفات لا لكل شيء. وناشدت صائب إنقاذ الوضع بعرض فكرة جديدة يمكن أن تقنع باراك - أو الذين حوله على الأقل - بأنّ كل شيء لم يذهب هباء.

سأل صائب، ماذا لو أصبحت الأحياء الداخليّة مناطق (أ)؟ ولكي أسبر أغوار تفكيره، سألته لماذا يجد الإسرائيليّون ذلك أمراً مثيراً للاهتمام؟ وأجاب لأنّ ذلك يعني الآن أن نحصل على «الولاية القانونيّة لا السيادة». فاقترحت أن يجرّب ذلك مع الإسرائيليّين. استمع ثمّ سأل إذا كان لديّ أي فكرة أخرى. أجبته، الكرة في ملعبكم يا صائب، وليس في ملعبنا. لن يقبل الرئيس أي أفكار ما لم تصدر منكم. أومأ برأسه، لكنّه سأل ثانية، «هل لديك أفكار أخرى»؟ كان صائب مثلي يبحث عن أي احتمال. لذا أبلغته، لمَ لا تحاول ما يلي بالنسبة للحرم والأحياء الداخليّة. بالنسبة للحرم، يحصل الفلسطينيّون على السيادة فوق الأرض، وتكون السيادة تحت الأرض للإسرائيليّين؛ أنتم تحتاجون إلى السيادة على السطح، وهم بحاجة إليها تحت الأرض حيث كان الهيكل. وبالنسبة للأحياء الداخليّة، لمَ لا يكون هناك استفتاء لتحديد الوضع بعد عشر أو خمس عشرة سنة. بهذه الطريقة يستطيع الإسرائيليّون القول إنّهم حافظوا على السيادة، ومع ذلك يستطيع الفلسطينيّون أن يشعروا بأنّهم سيحصلون عليها في نهاية المطاف. وقلت إنّ كلاً من هاتين الفكرتين يمكن أن تلبّي الاحتياجات الأساسيّة للجانبين، لكنّني أطرحهما عليك كطرق محتملة للخروج من المأزق؛ لا تقدّمهما على أنّهما من أفكاري، لقد نفد صبر الرئيس وهو غير مستعدّ لأن نعرض مزيداً من الأفكار.

استمع صائب لكنّه لم يردّ، وتركته وغادرت إلى أسبن. كان الرئيس جالساً حول الطاولة مع ساندي ومادلين وجون بودستا. وصفت حواري مع صائب، وذكرت فكرته بالنسبة للأحياء الداخليّة وأشرت إلى أنّ ذلك يبيّن أنّ لدى الفلسطينيّين بعض الأفكار.

لم أكن مستعدّاً للاستسلام. فاستشهدت بكلمات الرئيس إلى أبو علاء في وقت سابق من هذا الأسبوع، «لنقنع أنفسنا بأنّنا فعلنا كل ما يمكننا عمله»، واقترحت بأن يستقبل الرئيس واحداً من كل جانب ليرى إذا كان يمكن وضع أفكار جديدة على الطاولة يمكن أن تنقل إلى باراك، وبعدها يجمع الرئيس باراك وعرفات معاً. كانت مادلين الوحيدة التي دعمت

ذلك لشعورها بعدم وجوب إنهاء القمّة دون أن يعقد الزعيمان اجتماعاً جوهرياً جاداً.

قال الرئيس إنّ ذلك معقول، لكنّه يريد أولاً أن يجري اتصالات بالرئيس مبارك، ووليّ عهد المملكة العربيّة السعوديّة الأمير عبد الله، والملك عبد الله عاهل الأردن، والرئيس التونسيّ بن علي. وكان يأمل أن يؤثّروا على عرفات. ونظراً لحساسيّة باراك من كشف ما كان مستعداً للقبول به، لم يكن الرئيس سيطلعهم على الأفكار التي قدّمها إلى عرفات. بدلاً من ذلك، كان سيطلب منهم الضغط على عرفات لتأجيل القدس ومحاولة حلّ كل شيء آخر. وفي حين كنت أشكّ في نجاح ذلك، كان ساندي يعتقد أنّها الطريقة الوحيدة لإنقاذ القمّة.

أمضينا الساعات التالية جالسين في أسبن بانتظار إجراء المكالمات. وفي حين قال كل القادة العرب إنّهم سينظرون فيما يمكن أن يفعلوه، وحدهما الملك عبد الله والرئيس بن علي كانا راغبين في المساعدة بالفعل. وقال كل منهما إنّه سيتصل بعرفات ويحثّه على قبول التأجيل. وأبلغ بن علي الرئيس بأنّ عرفات خائف جداً من اتخاذ قرار وأنّه قد يكون بحاجة إلى مزيد من الوقت. في الواقع، بدا الوفد الفلسطينيّ شديد اليأس والخوف في هذه المرحلة - يريدون منّا أن ننقذهم لكنّهم غير قادرين على فعل أي شيء من تلقاء أنفسهم. وكانت الفكرتان اللتين أعطيتهما إلى صائب حبلي نجاة لم يتمسّكا بهما.

ذهب يوسي غينوسار إلى كوخ عرفات ووجده جالساً بمفرده، مشلولاً ويائساً. أبلغت ذلك إلى الرئيس، وتقرّر أن يذهب الرئيس لمقابلة عرفات وأن يجري محاولة أخيرة ليرى إذا كان سيقبل خيار التأجيل. وقد قابله لكنّه لم يصل إلى أي نتيجة - بل إنّه سمع هذه المرّة خرافة فظيعة جديدة، «لم يكن هيكل سليمان في القدس، بل في نابلس». كان عرفات يتحدّى جوهر العقيدة اليهوديّة ويسعى إلى إنكار أي مطلب لإسرائيل في المدينة القديمة.

قرّرنا أن يتحدّث الرئيس إلى باراك لثنيه عن جعل المواجهة المسار المحتوم. فهناك بالطبع خيار بين السلام الكامل ومسار المواجهة الحتميّ. سمعنا أنّ باراك توجّه إلى لوريل لتناول الطعام، فتوجّهت أنا ووزيرة الخارجيّة إلى هناك. وقد جلستُ مع باراك وبدأت العمل عليه، وحثّته على استمرار العمليّة وعدم إيصالها إلى نهاية صداميّة. وبعد ذلك وصل الرئيس وجلس بمفرده مع باراك أكثر من نصف ساعة (أبلغنا الرئيس لاحقاً أنّه قال لباراك: «أنت أذكى مني، أنت متمرّس في الحرب، وأنا غير متمرّس فيها. غير أنّني أكثر خبرة منك في السياسة وهناك أشياء كثيرة تعلّمتها. وأهمّها الا تحشر خصومك وألا تحشر نفسك؛ اترك دائماً لنفسك مخرجاً. لا تحبس نفسك في خيار خاسر»).

فيما كان الرئيس مجتمعاً بباراك، جاءني حسن عصفور بشكوى واقتراح. أولاً أبلغني

حسن بما كنت أتوقّعه: «لقد ارتكبتم خطأ كبيراً بعدم أخذ أسئلتنا بشأن ما قدّمه الرئيس إلى عرفات». كان عليكم أن تتناقشوا معنا بشأن الحدود وعدد أحياء القدس التي تحصل على السيادة وأفكاركم بشأن اللاجئين. «إنّنا نعرف أنّ هذه أفكاراً إسرائيليّة وكانت تلك طريقتنا في التعامل معها. إنّكم تعرفوننا فلماذا لم تفهموا ذلك»؟ وعندما لم أردّ، تابع قائلاً، حسناً، لم تلتقطوا طريقتنا الأوليّة في التعامل مع الأفكار، إليك طريقة أخرى لعمل ذلك: ليتعامل المجتمع الدوليّ مع مسألة السيادة على الحرم/جبل الهيكل وتعاملوا مع بقيّة الأفكار كأساس.

في حين أنّ ذلك قريب من خيار التأجيل، لكنّه في الواقع أكثر إثارة للاهتمام. فهو يحافظ على الحزمة بأكملها لكنّه يدوّل السيادة على قضيّة الحرم/جبل الهيكل الحسّاسة. كنت أعرف أنّ باراك قد يقاوم ذلك على أساس أنّه لا يعطيه ما يريد بشأن جبل الهيكل، لكنّه يقدّم تنازلات أساسيّة في كل شيء آخر. ومع ذلك، كانت طريقة خلاقة لنزع فتيل أصعب القضايا. أبلغت حسناً بأنني سأنظر فيما يمكنني أن أفعل.

أبلغت الرئيس عن حواري بعد أن فرغ من الحديث مع باراك. ووافق أن أحاول جسّ نبض باراك بشأنه، وقد فعلت. لم يعجب باراك بذلك كما كنت أتوقّع، فهو غير مستعدّ لأن يسلّم بكل شيء آخر إذا لم يحصل على السيادة الاسميّة على جبل الهيكل على الأقل. ومع ذلك قال إنّه سيفكّر في الأمر.

بعد قليل من حوارنا، اتصل بالرئيس واقترح، وكما اكتشفنا لاحقاً، المقاربة التالية: يبقى الجانبان في كمب ديفيد فيما يتوجّه الرئيس إلى قمّة الدول الثماني. وتجرى مباحثات ثنائيّة بين الجانبين إلى أن توضع الصيغة المطلوبة؛ وعندما يتمّ التوصّل إليها، يتمّ التباحث الرسميّ ثانية على أن تكون أفكار الرئيس هي الأساس. وافق الرئيس على ذلك وقال إنّه سيعرضه على عرفات.

جرت المكالمة فيما كنت لا أزال في كوخ باراك أتحدّث إلى أمنون وعوديد. لم يكن أي منّا يعرف أنّ ذلك ما سيحدث، لكنّهما أبلغاني أنّ الوفد بأكمله تقريباً يعملون على باراك لكي يبقى يوماً آخر على الأقل. فلم يكن أحد يرغب في الإسراع نحو المواجهة.

جئت أبلغ عن هذا الحوار، وأطلع الرئيس فريقنا بعبارات عامّة على حديثه مع باراك. وقد حان الوقت لمقابلة عرفات، لكن أصرّ ساندي قبل أن نفعل ذلك على أنّنا بحاجة إلى تعهّد باراك بالبقاء طيلة مدّة غياب الرئيس - «ستكون كارثة إذا أمضى باراك الليل وغادر بعد رحيل الرئيس». ونزولاً عند إلحاح ساندي، اتصل الرئيس بباراك وقال إنّه يوشك على

الذهاب لمقابلة عرفات لكنّه بحاجة إلى ضمانة من باراك بأنه سيبقى إلى حين عودة الرئيس، فوافق باراك.

قابل الرئيس عرفات وأبلغه بأنّه أقنع باراك بالبقاء لحين عودته من آسيا والسعي إلى مباحثات ثنائيّة إلى أن يتمّ التوصّل إلى صيغة بشأن الحرم. وقال الرئيس إنّ الإسرائيليّين «سيتشدّدون» في كل شيء ما لم يتم التوصّل إلى الصيغة. وكانت تلك طريقة غير منضبطة لوصف ما اتفق عليه مع باراك، لكنّها كانت متوافقة مع الطريقة التي وصف بها حواره معه.

لكن الرئيس في وصفه للحوار بهذه الطريقة لم يشر للأسف إلى «أفكاره» ـ ما قدّمه إلى عرفات ورفضه الفلسطينيّون ـ على أنّها أساس كل شيء سوى الحرم. كنت حاضراً أثناء الاجتماع مع عرفات لكنّني لم أجد سبباً لصقل ما قاله الرئيس. غير أنّ الارتياح الفلسطينيّ بدا واضحاً لأنّ القمّة لن تنتهي.

في أثناء الليل، كان الجميع قد افترض أنّ القمّة قد انتهت. وطلب باراك إحضار الشاحنات المقفلة استعداداً لمغادرة الوفد الإسرائيليّ. وعندما رأى الفلسطينيّون ذلك، فعلوا الشيء نفسه. وقفت الشاحنات المقفلة خارج كوخي باراك وعرفات قبالة أسبن. لكنّ الرئيس وحده كان الذي سيغادر الليلة. وسيذهب إلى قمّة الدول الثماني في أوكيناوا ويعود بعد ثلاثة أيام. وسنبقى جميعاً. وفيما رافقنا، أنا ومادلين، الرئيس إلى مؤتمره الصحفيّ، للإعلان عن مغادرته واستمرار قمّة كمب ديفيد، التفتّ إلى وزيرة الخارجيّة وقلت، «حاذري مما تتمنّينه».

اليوم العاشر

تبيّن أنّ تشاؤمي كان في محلّه. لقد غادر الرئيس لكنّنا واجهنا مشكلة. كان باراك وعرفات يفهمان الأساس الذي بقي بموجبه الجميع فهماً مختلفاً تماماً.

كان عرفات يشعر بعدم وجود شروط، وكان باراك يشعر بوجود شروط واضحة. بالنسبة لباراك، كانت أفكار الرئيس توفّر الحدود لحلّ كل القضايا باستثناء الحرم. ورغم أنّه أبلغ الرئيس كلينتون بأنّه يمكن أن تنطلق محادثات غير رسميّة، لم يعد الآن مهتمّاً في السعي وراء تفاهم أوسع إلى أن تحلّ الصيغة بشأن الحرم/جبل الهيكل ـ وقد أوضح ذلك لوزيرة الخارجيّة ولي.

عندما قابلنا عرفات، أوضح أنّه مستعدّ لمنح تفويض بالمباحثات الرسميّة وغير الرسميّة بين مجموعات صغيرة جدّاً أو كبيرة. وفي حين لم يذكر عرفات أفكار الرئيس، قال

نبيل شعث وصائب والمحمّدان إنّهم يعرفون أنّ عليهم الردّ لأنّ ثمة أفكاراً خطيرة مطروحة على الطاولة.

إنّهم يعترفون في الواقع بأنّهم لم يكونوا جادّين وأنّ أفكار الرئيس تشكّل أساساً ـ أو بالأحرى نقطة انطلاق. وباراك يريدها أن تكون أساساً في الختام، ما يعني إمكانيّة حدوث بعض التغييرات المتبادلة المحدودة للوصول إلى اتفاق. غير أنّ رفاق عرفات كانوا يعاملونها كنقطة انطلاق، ما يعني إمكانيّة مراجعتها كلّها باتجاه احتياجات الفلسطينيّين.

قبل رؤية باراك ثانية، كنّا بحاجة إلى توضيح أكبر لما قاله الرئيس وباراك أحدهما للآخر على الهاتف. وكان بروس قد دوّن الملاحظات على الهاتف. فراجع ملاحظاته معنا. واستناداً إلى السجلات، وافق الرئيس على أن تبقى أفكاره أساساً. لكنّ باراك وافق على مباحثات غير رسميّة موازية للمحادثات بشأن الحرم، شريطة أن تضع أفكار الرئيس الحدود لهذه المباحثات.

رأت مادلين بعد إقرارها بوجود مشكلة أن أجتمع بباراك على انفراد وأحاول إقناعه بقيمة عقد مباحثات غير رسميّة تتعلّق بكل شيء. التقيت به بمفرده وبدأت بإبلاغه أنّني أفهم أنّ لديه اهتمامين: أولاً، أنّ أفكارنا هي «سطحه» لا «سقفه»، وأنّه يريد أن ترجع أفكارنا إلى الوراء قليلاً؛ ثانياً، أنّه يعتقد أنّ العمليّة كانت غير منصفة لأنّك «تشعر أنّه كان عليك أن تعطي دائماً، وهم لم يفعلوا ذلك». أومأ برأسه موافقاً. فتابعت إنّ المشكلة الآن هي أنّني أعتقد بأنّ الفلسطينيّين صاروا مستعدّين في النهاية للقيام بدورهم وعليك أن ترى ذلك في المباحثات. وسألته، «لماذا لا تجرّبهم»؟

قال إنّ الاختبار كان استعدادهم لقبول أفكار الرئيس أو رفضها. وأضاف، إذا لم يكن بوسعهم أن يقولوا نعم، «لتنتهي القمّة على قولهم لا». ولم يستمع إلا عندما رددت بأنّ هناك فرصة للتوصّل إلى اتفاق، لكنّنا بحاجة الآن إلى التوفيق بين حاجتك إلى عدم التحرّك أكثر ورغبتهم بالتباحث دون أن يشعروا بأنّ ما يُعرض عليهم هو «اقتراح يقبلون به أو يرفضونه».

لم يتزحزح باراك. وبعد فترة وجيزة، أفاد شلومو، بعد تحدّثه إلى باراك، بأنّ باراك مصرّ على عدم عقد مباحثات رسميّة أو غير رسميّة، لئلا يتملّص عرفات ثانية من التزام قطعه للرئيس.

أمضينا اليوم ونحن نتوجّه جيئة وذهاباً لمحاولة بدء المباحثات، لكن بدون طائل. كان من الواضح أنّ باراك يعتقد ثانية بأنّ عرفات يتصرّف بنيّة خبيثة. وكان علينا أن نوضح له

أنّ هناك سوء تفاهم، أنّ عرفات غير مخطئ بل نحن الذين ارتكبنا الخطأ. أبلغت وزيرة الخارجيّة باراك بذلك في الثامنة مساء. فشعر بالحرج.

قال إنّه يشعر بضيق شديد. فهو لا يريد أن يضع وزيرة الخارجيّة في موقف حرج. فقالت إنّها ستعلن على العشاء بأنّه حصل سوء تفاهم مؤسف، وأنّ المباحثات غير الرسميّة في أصغر مجموعات ممكنة ستستأنف بعد العشاء، ولكن أفكار الرئيس ستسحب عن الطاولة في أثناء غيابه. وأبلغت رئيس الوزراء بأنّه لن يكون ملزماً بها بهذه الطريقة. أومأ برأسه بكآبة وتوجّهنا إلى العشاء.

كان باراك على العشاء كئيباً وغير اجتماعيّ. فلم ينبس ببنت شفة حتى عندما حاول دحلان إشراكه في الحوار. وأبلغ وفده بعد العشاء بأنّه لا يريد أي نقاش بشأن القدس وأنّه يعارض اجتماع المولجين بالأمن والحدود معاً. وهكذا أغلق كل شيء.

تحدّثت إلى شلومو وقلت إنّ من السخافة إعادة إنشاء الظروف التي كانت قائمة قبل كمب ديفيد عندما لم يكن يمكن بحث أي شيء. فلا يمكنهم أن يكونوا هنا دون أن يتباحثوا. وافق على ذلك وقال إنّ الوفد الإسرائيليّ بأكمله تقريباً يتفق مع ذلك. وسوف يجتمع من تلقاء نفسه بصائب وحسن. وفي تلك الليلة بدأت مباحثات غير رسميّة أخرى.

اليوم الحادي عشر

بقي إيهود باراك حبيس غرفته عازلاً نفسه عن الجميع، بمن فيهم أعضاء فريقه. وقد أبلغني دان مريدور وشلومو بأنّهما لم يشاهداه بمثل هذه الكآبة قطّ. وعند التحدّث مع مارتن خلصنا إلى أنه يعتقد بأنّ تكتيكاته قد فشلت، ويعتقد الآن بأنّه لا بدّ من تقديم مزيد من التنازلات للتوصّل إلى اتفاق. وذلك يضعه في موقف قد لا يمكّنه من تنفيذ ما اتفق عليه.

كنت قلقاً، لكن لم أبلغ درجة قلق شلومو. فقد كان يخشى من أن يتراجع عن كل شيء كان مستعداً للقبول به على مضض. وكان من الواضح أنّه لا يمكن التوصّل إلى الكثير ما لم نستطع دفع الفلسطينيّين إلى الردّ بشيء معقول. تحدّثت أنا وروب كل على حدة مع رشيد وأبلغناه أنّ من المستحيل الآن بالنسبة إلينا دفع باراك للتحرّك قدماً، بل إنّه على النقيض من ذلك قد يتراجع. وعليهم أن يقبلوا أفكار الرئيس كأساس وإلا انتهى الأمر.

أبلغ رشيد كلّاً منّا أنّه يعمل على رسالة من عرفات تقبل أفكار الرئيس كأساس لكنّها تطرح بعض التعديلات، مثل 8 بالمئة للكتل الاستيطانيّة و3 إلى 4 بالمئة للمقايضة. لكنّ الرسالة لم تتحقّق البتة، وحدّدتُ لنا مهمّتين في ذلك اليوم. أولاً، طلبت من المجموعة غير

الرسميّة المكوّنة من أمنون وشلومو ومحمد دحلان ومحمد رشيد محاولة التوصّل إلى حزمة لإنقاذ الموقف، وأعطيتهم ورقة توضح السوابق الدوليّة لإنجاز القضايا المتعلّقة بالسيادة. ثانياً، أعطيت توجيهات إلى فريقنا لكي يعدّ خيارات تراجعيّة يمكن أن تعرض على الجانبين. وطلبت من مارتن إجمال اقتراحاتنا بشأن الحدود والأمن واللاجئين مع تفاهمات جزئيّة بشأن القدس أو تأجيل القدس. وطلبت من آرون أن يضع تراجعاً بمبادئ عامّة - حيث قد يتمّ الاتفاق على المبادئ العريضة في حين تبقى التفاصيل بحاجة إلى مزيد من التفاوض. لم أكن متفائلاً، لكنّي شعرت أنّ علينا محاولة إنتاج ما يمكننا إنتاجه.

اليوم الثاني عشر

تواصلت الاجتماعات غير الرسميّة بين الجانبين، وكان أمنون ورشيد، على وجه الخصوص، يبحثان كل القضايا. لم نكن جزءاً من هذه المباحثات لاعتقادنا بأنّهم قد يكونون منفتحين أكثر بعضهم على بعض إذا لم يكن هناك «شاهد» أميركيّ حاضراً.

وصل جورج تنيت في الصباح. فقد كان جورج جاهزاً ومنتظراً وعلى استعداد للمجيء إذا كان هناك حاجة إليه. وقد طلب دحلان والجنرال شلومو ياناي على السواء حضوره، وأبلغاني أنّه قد يساعد في حل القضايا الأمنيّة. ذهبت لإطلاعه على المكان الذي وصلنا إليه وما هو الموضوع على الطاولة. وقد ذهل بما كان باراك مستعدّاً للقبول به. وتساءل هو ايضاً إذا ما كان باراك قادراً على تنفيذ ما قبل به، وسأل وهو لا يكاد يصدّق، «لماذا لم يقبل عرفات بذلك»؟

قلت إنّني غير واثق، لكن هناك عدّة احتمالات. الحرم مشكلة حقيقيّة بالنسبة لعرفات وهو لا يستطيع حقّاً حتى القبول بسيادة اسميّة عليه. أو يمكن أن يكون ذلك تكتيكاً، حيث يحجم ليرى ما يمكن أن يحصل عليه من مزيد، وسيواصل لعب ذلك إلى أن يقتنع بأنّه وصل إلى الحائط في النهاية؛ أو قد لا يكون في النهاية قادراً على ذلك. فقد لا يكون قادراً على القبول بأيّ شيء إلا إذا حصل على كل شيء. وقد يكون إنهاء النزاع كبيراً عليه. فهو يتطلّب الكثير من إعادة تعريف الذات. وأبلغته أنّ عرفات معروف بالفعل بصورة النضال وحقيقته. فهل يستطيع حقاً إنهاء المظالم والمطالب والقول إنّ كل شيء انتهى الآن؟ كانت لديّ شكوكي، لا سيّما بالنظر إلى أدائه في القمّة. «فنحن لا نسمع منه شيئاً سوى الخرافات القديمة والآن خرافة جديدة. هل تعلم أنّ الهيكل لم يكن موجوداً في القدس ولكن في نابلس»؟

هزّ جورج رأسه وسأل، «ما الذي تريدني أن أفعله معه»؟ قلت من الواضح أنّ علينا

التركيز على ما سيخسره. لكنّني تابعت قائلاً، أعتقد أنّ علينا تجربة قليل من علم النفس العكسيّ. «حان الوقت لممارسة قليل من الجوجيتسو(*)».

واقترحت أن يتحدّث جورج إلى عرفات عن مزاج باراك. أبلغه الحقيقة: إنّ باراك يعتقد بأنّه قد ذهب إلى حدّ بعيد، ولعله الآن يعتمد على عرفات بأن يقول لا لكي يتراجع عما كان مستعداً للقبول به مع الرئيس. قل لا الآن فتنقذ باراك من مأزقه. قل نعم الآن فتحشره في الزاوية. فقال جورج إنّه سيحاول ذلك.

كانت خطّة اليوم تقضي بأن يقابل جورج عرفات الآن، وبعد ذلك تأخذ وزيرة الخارجيّة عرفات إلى مزرعتها التي تبعد نحو عشرين إلى خمس وعشرين دقيقة. وسبب اصطحاب عرفات إلى الخارج أنّ باراك أشار إلى رغبته في زيارة ميدان معركة غتيسبيرغ(**). ونظراً للقواعد الأساسيّة التي تقضي بعدم مغادرة القادة، لم يكن بوسعنا السماح لباراك بالمغادرة ما لم يسمح لعرفات أيضاً بمغادرة كمب ديفيد لفترة من الزمن. وقد رأينا أنّ من الأفضل للجميع السماح لباراك بالمغادرة بسبب مزاجه.

وقبل ذلك أردنا استغلال وجود جورج لنرى إذا كان بوسعنا محاولة إعادة إشراك باراك. ذهب مارتن إلى كوخ باراك ليرى إذا كان بوسعه ترتيب لقاء لجورج مع باراك. وكان الجواب ليس على الفور ـ تبيّن بالفعل أن لن يلتقي بجورج إلا في المساء. وقد التقى مارتن بباراك لفترة وجيزة وأبلغه باراك أنّ علينا إبلاغ عرفات بأنه إذا لم يقبل بأفكار الرئيس كأساس، فسوف نقطع علاقاتنا معه. فردّ مارتن إنّ القيام بذلك قد لا يكون لمصلحة إسرائيل. فإذا فعلنا ذلك في النهاية، تتلاشى قدرتنا على التأثير على عرفات. وسأل مارتن، إذا حدثت مواجهة بينكما، هل تريدنا حقّاً أن نفقد قدرتنا على التأثير على عرفات؟ وفسّر مارتن ردّ باراك بأنه تكتيك أكثر مما هو نتيجة مرغوبة من قبل باراك. لكنّ الرسالة التي نقلها مارتن كانت هي التي كرّرها باراك على مسامع جورج عندما التقى به، وكانت ما ينقله إلى آخرين في البلد في مكالمات يجريها (كنّا الآن نسمع ردوداً من أشخاص مثل هيلاري كلينتون وبوب شروم، المستشار السياسيّ لغور، الذين كانوا يتلقّون مثل هذه المكالمات من باراك).

(*) الجوجيتسو: أسلوب يابانيّ في الدفاع عن النفس يهدف إلى تحويل وزن الخصم وقوّته إلى عبء عليه ـ المترجم.

(**) يقع كمب ديفيد في غرب ميريلند قرب حدود الولاية مع بنسلفانيا، وعلى بعد أقل من ساعة عن غتيسبيرغ.

أحسست في الواقع بارتياح لسماع هذه الرسائل. فهي تعني أنّه يعاود المشاركة ويقوم بممارسة تكتيكاته وألاعيبه الخاصّة.

قرّرت محاولة تحرّك جديد. طلبت من المجموعة غير الرسميّة المكوّنة من أمنون وشلومو ومحمد دحلان ومحمد رشيد ويوسي غينوسار الانضمام إليّ في كوخي في الساعة الثالثة بعد الظهر من أجل محادثات غير رسميّة. وطلبت منهم أن يعطوني انطباعاتهم عن المكان الذي وصلنا إليه وما هو ممكن قبل أن أعرض أفكاري. تكلّم محمد دحلان أولاً، قائلاً إنّ القضيّتين الأساسيّتين هما الأرض والحرم، وقال رشيد إنّنا وجدنا أرضيّة مشتركة وتحدّث عن وجود خمسة خيارات لحل قضيّة الحرم وهي الأصعب بين كل القضايا: يحصل الفلسطينيّون على السيادة، أو يحصل الإسرائيليّون عليها، أو لا يحصل عليها أحد، أو يتشارك الجانبان السيادة أو يحصل عليها طرف ثالث. وتحدّث شلومو عن هذا «الجبل المقدّس» وتحدّث عن الحاجة إلى تعزيز السيطرة التي يحظى بها الفلسطينيّون اليوم وإضفاء صبغة قانونيّة عليها، لكنّه لاحظ أنّ للإسرائيليّين ارتباطاً «رمزيّاً» به. وقال أمنون إنّه ليس رجلاً متديّناً، ومع ذلك يشعر بأنّه لا يمكن أن يطلب من الإسرائيليّ «التخلّي عن حلمه» بالهيكل. وبسبب ذلك ربما يكون من الأفضل تأجيل قضيّة الحرم/جبل الهيكل.

سألت إذا ما كان التأجيل خياراً، وقال دحلان لا. واستشهاداً بما قاله رشيد وشلومو عن أنّه «جبل مقدّس»، سألت ماذا إذا قلنا إنّ هذا مكان فريد وحيّز مقدّس، خلافاً لكل مكان آخر في العالم؛ وبناء على ذلك يجب ألا تحكمه المفاهيم التقليديّة للسيادة. بل تكون هناك ولاية قانونيّة محليّة فحسب.

لم يلتقط أحد هذه الفكرة. لذا جرّبت بديلاً آخر: يحصل الفلسطينيّون على السيادة الدينيّة والإداريّة وتحتفظ إسرائيل بالسيادة اسميّاً فقط.

هنا أيضاً تمكّن الطرفان من كبت حماستهما. افترقنا عند هذه النقطة متفقين جميعاً على متابعة النقاش. غادر دحلان ورشيد أولاً. وبعد مغادرتهما، ابلغني أمنون وشلومو بأنّهما لم يُسرّا بأنّني جرّبت أفكاراً جديدة تتجاوز أفكار الرئيس. وشعرا أنّه يجب ألا أفعل ذلك قبل أن نعرف إذا ما كان الفلسطينيّون سيقبلون حتى هذه الأفكار.

أبلغتهما أنّ من الواضح أنّ فكرة الرئيس عن الوصاية على الحرم لن تنجح؛ ومن الواضح أنّ علينا إيجاد حل لذلك وإلا سنفشل. وما فعلته يتوافق مع الفكرة المتفق عليها باتباع طريقة غير رسمية لاستكشاف صيغة ممكنة لحل قضيّة الحرم/جبل الهيكل. لم يقنعهما ذلك، وقالا إنّهما لن يقدّما تقريراً عن هذا الاجتماع إلى باراك. وفي وقت لاحق

أخبرني يوسي أنّني أحرجت صديقيه بإثارة أفكار جديدة. دهشت وسألته، «ما الذي يجري؟ كيف يمكننا بدون ذلك التغلّب على الاختلاف الآن»؟

أوضح يوسي أنّ هناك «قصة في الصحافة الإسرائيليّ اليوم تتهم أمنون وشلومو بالضغط على باراك من أجل التنازل بشأن القدس». وفهمت الآن أنّ أمنون وشلومو لا يريدان مزيداً من الانكشاف في هذه القضيّة، ولا يريدان أن يمنحا إيهود حصانة ضدّهما، لأنّهما يعتقدان أنّه وراء القصّة.

الآن يوجد لأول مرة تصدّعات في الجانب الإسرائيليّة من الجدار. وبوجود باراك في غتيسبيرغ، قرّرت أنّه حان الوقت لقليل من التسلية. كان يوجد في «كوخ» هوثورن مدرجان للعب البولنغ ودار للسينما، فضلاً عن قاعة ألعاب وحانة صغيرة. ذهبنا أنا وآرون وجمال وروب للعب البولنغ، فأثرت إعجاب الجميع بتسجيل 163 نقطة. بعد ذلك انضممنا إلى الفلسطينيّين لمشاهدة الفيلم المعروض في تلك الليلة، «المجالد» (غلادييتر). انتهى الفيلم في الساعة الثانية صباحاً، ومشيت مع أبو علاء وياسر وصائب، ورأى الجميع أنّ الفيلم كان تشبيهاً مجازيّاً لجهودنا.

اليوم الثالث عشر

كان من المقرّر أن يعود الرئيس كلينتون في المساء الباكر، فبدأت نهاري بالتركيز على كيفيّة تقديم تحسينات على أفكارنا. كنت أعرف من شلومو وآخرين في الفريق الإسرائيليّ أنّ بوسعهم اجتياز «الميل الإضافيّ» إذا كان لديهم «الذخيرة» التي تبرّر القيام بذلك. ومفتاح ذلك الحصول على «نعم» كافية من عرفات للرجوع إلى باراك والقول إنّنا عدنا إلى العمل.

كان جورج تنيت قد قابل عرفات وشعر بأنّه حصل على نعم مقيّدة منه بشأن أفكار الرئيس. لكن عندما وصف ما قاله عرفات، كان بوسعي أن أرى «التقييد» لكنّني وجدت صعوبة في رؤية «النعم». قال عرفات نعم شريطة حصوله على الحي الأرمنيّ في المدينة القديمة والتجاور والسيادة في كل الأحياء الداخليّة. ومن المؤكّد أن يفسّر باراك ذلك على أنّه «لا».

لكنّ باراك بدّل عندئذ الإشارات. فقد طلب مقابلة مادلين وأنا معها، وأبلغنا أنّه وجد بعد كثير من التأمّل أنّ عليه التراجع. فقد شعر أنّه لا يستطيع تنفيذ ما اقترحه الرئيس من قبل. بإمكانه منح المزيد بشأن السيادة على الأحياء الداخليّة، لكنّه لا يستطيع أن يمنح أي

شيء سوى نظام خاصّ للمدينة القديمة. بعبارة أخرى، السيادة خارج أسوار المدينة المقدسّة ممكنة، وغير ممكنة داخل الأسوار.

فجأة أصبح لدينا «نعمان» كبيرتان مقيّدتان، وما من سبيل سهل للتوفيق بينهما. هل نعترف بالفشل أم نحاول ضرباً آخر من الإجراءات؟ قرّرت انتقاء الخيار الأخير واقترحت أن يرسل كل جانب مفاوضاً أو اثنين للقاء الرئيس مع تفاهم بأن يأتوا بدون الخطوط الحمر وخطاباتها ليستعرضوا كل قضيّة. وستسمح لنا هذه المقاربة بلورة الاختلافات الجوهريّة وتحديد طريق للتوافق في كل قضيّة، ووضع كل قائد في موقف تقرير إذا ما كان يقبل أفكار جسر الهوّة التي يطرحها الرئيس.

عندما اقترحنا هذه المقاربة على كل قائد ـ حتى قبل مجيء الرئيس ـ وافق الاثنان بدون تردّد. كان مزاج باراك قد تحسّن كثيراً، وأوحى لي بأنّه فكّر الآن مليّاً في كل شيء وأنّه مرتاح إلى موقفه الجديد.

أطلعنا الرئيس على ما حصل عند عودته، وأعجب بفكرة جلوسه مع مفاوض أو اثنين منْ كل جانب ومراجعة القضايا واحدة بعد أخرى. لم نتدخّل بقوّة في المناقشات الأمنيّة إلى أن جاء جورج إلى كمب ديفيد. فقرّرنا البدء بالأمن معتقدين أنّنا قد نحقّق تقدّماً ونبني بعض الزخم.

بدأنا في الساعة الحادية عشرة والنصف مساء وتطرّقنا على الفور إلى القضايا الأمنيّة: محطّات الإنذار المبكّر الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة والمجال الجوّيّ ـ التوفيق بين الاحتياجات الإسرائيليّة والاستعمال الجويّ المدنيّ الفلسطينيّ ـ والردود المشتركة والتعاونيّة على الإرهاب. وبشأن المجموعة الثانية من القضايا ـ نزع سلاح الدولة الفلسطينيّة وتواجد إسرائيليّ ودوليّ في وادي الأردن ـ كانت النتائج مختلطة. كانت المشكلة الفلسطينيّة تتعلّق برمزيّة عدم وجود جيش أكثر من تحديد قوّاتهم والأسلحة التي يمكنهم حيازتها. وكان الفلسطينيّون من جهتهم يريدون تواجداً في وادي الأردن، لكن كما لاحظ شلومو يناي، يمكن أن يكون هذا التواجد صغيراً وأن تحلّ محلّه قوّات دوليّة بعد عشر سنوات. لم نحلّ الخلافات بشأن هذه القضايا، لكن كان بوسعنا أن نرى طرق التغلّب عليها وقدّمنا بعض الاقتراحات للقيام بذلك. وأخيراً، واجهنا اختلافات أساسيّة بشأن المجموعة الأخيرة من القضايا ـ وصول الإسرائيليّين إلى الطرق في الضفة الغربيّة في حال وقوع تهديد من الشرق وإدارة نقاط عبور الحدود الفلسطينيّة. كان الإسرائيليّون يشعرون في الحالات الطارئة وجوب أن تكون طرقهم إلى وادي الأردن مفتوحة دون إعاقة، وأعلنوا

أيضاً عن حاجتهم إلى وجود محدود على الأقلّ في المعابر الحدوديّة ـ ولكن بعد نقاش مستفيض تقبّلوا وجوداً دوليّاً أو وجود طرف ثالث للتعامل مع تسلّل الإرهابيّين وتهريب الأسلحة المحظورة وغيرها من الممنوعات. وفي حين أنّ أبو علاء كان منفتحاً على ذلك، عارض محمد دحلان بشدّة أي وجود إسرائيليّ أو أجنبيّ على المعابر الحدوديّة ورفض فكرة أن يمنح الإسرائيليّون الوصول المضمون إلى طرق الضفّة الغربيّة ـ «إذا أرادوا أن يفعلوا ذلك فليفعلوه، لكن لا تطلبوا منّا الموافقة بشكل رسميّ»(*).

أخذنا استراحة في الثالثة صباحاً، وطلبنا من الجانبين التشاور مع قادتهما بشأن المجالات التي تشكّل نقاط اختلاف أساسيّة. تجدّدت حيويّة الرئيس فيما بدأت قوانا تخور أنا وجورج. فقد كان الرئيس متحمّساً. قال هذا هو العمل: إنّنا نحقّق تقدّماً حقّاً في هذه القضايا. وكنت أنا أقل تيقّناً منه. كنت أخشى من ردّ عرفات على التواجد الإسرائيليّ في وادي الأردن، ولم أكن مرتاحاً إلى مواقف دحلان بشأن المعابر الحدوديّة والانتشار الإسرائيليّ في الحالات الطارئة.

عاد الجانبان بعد استراحة استغرقت نحو ساعة. وتبيّن أنّ مخاوفي تقوم على أساس متين. فقد رفض عرفات أي تواجد إسرائيليّ في وادي الأردن بعد المدّة اللازمة للانسحاب، وأيّد دحلان بشأن تواجد طرف ثالث على الحدود ورفض فكرة اقترحناها بتسيير أربع دوريّات ـ إسرائيليّة وفلسطينيّة وأردنيّة وأميركيّة ـ على جانبي نهر الأردن. وأمضينا ساعة وثلاثين دقيقة أخرى نبحث الحلول المحتملة وأخيراً أنهينا الاجتماع في الخامسة والنصف صباحاً.

اليوم الرابع عشر

استأنفنا الاجتماع بعيد العاشرة للتعامل مع مشكلة اللاجئين. لكن سرعان ما تبيّن أنّ كلا الجانبين لم يأتيا بالعقلية التي نريد: لا خطوط حمر ولا خطابات. وفي إحدى المراحل أوجد نبيل شعث فتحة محتملة قائلاً إنّ الفلسطينيّين يجب أن يشعروا بأنّهم يتخلّون عن أي فرصة للعودة إلى إسرائيل. فأثرت احتمال السماح للفلسطينيّين بتقديم طلب للذهاب إلى إسرائيل كأحد الخيارات، شريطة أن يفهم بأنّ إسرائيل وحدها لديها الحقّ بتقرير من يسمح

(*) بشأن الخوف الإسرائيليّ من تسلّل الإرهابيّين إلى الدولة الفلسطينيّة، كان الخوف من أنّ الإرهابيّ إذا أصبح في فلسطين فإنّ بإمكانه الوصول إلى إسرائيل لأنّ القدس ستكون مدينة مفتوحة، بدون حدود أو نقاط تدقيق.

له بالدخول. وأراد الجانبان التفكير بشأن كيفيّة العمل بمثل هذه الصيغة، لكن لم يتحقّق الكثير في الاجتماع.

كان الاجتماع التالي مخصّصاً للأرض والحدود. وقد أنباني اجتماع اللاجئين بأنّنا فقدنا بالفعل التأثير الدراميّ لمشاركة الرئيس بشكل مكثّف وخلال الليل في المفاوضات. وعدنا للأسف إلى عالم الخطابة والخطوط الحمر - لا الحدود الدنيا. وبالنظر إلى ذلك، أبلغت الرئيس أنّ من الأفضل الاجتماع بالجانبين كل على حدة - فعلى الأقل قد ينجح أكثر بتلك الطريقة في إبعادهم عن ما هو ممكن وما هو غير ممكن.

وافق وبدأ بشلومو وجلعاد. أتاح لي الرئيس فتح الاجتماع بالقول إنّنا في نهاية الطريق وأنّه يجب ألا يكون «اجتماع هراء». كنت آمل بإحداث بعض الصدمة أمام الرئيس، لكن ذلك لم يجدِ. فلم يكن شلومو وجلعاد في موقف يسمح لهما بتقديم المزيد. وانطبق الأمر نفسه على الفلسطينيّين. فعندما عرض أبو علاء وحسن عصفور خريطة تتيح ضمّ 2 بالمئة من الأرض، اتضح بأننا استنفدنا القدرة على التفاوض، وقطع الرئيس الاجتماع بعد وقت قليل.

لقد جرّبنا كل شيء وأرهقنا الجانبين وأنفسنا. وفكّرت في تجربة خطوة وحيدة أخرى. فيما أخذ الرئيس إغفاءة، اقترحت على مادلين وساندي ما يلي: يلتقي الرئيس بعرفات ويقول، لنفترض أننا توصّلنا إلى نتيجة مرضية للجانبين بشأن الحرم، إليك ما يمكنني أن أفعل وما لا يمكنني أن أفعل بشأن القدس. وعندئذ يعلن أنّ عرفات يحصل على السيادة على ثمانية من الأحياء الخارجيّة التسعة؛ ويحصل على السيادة على حي داخلي واحد أو اثنين لضمان الاتصال بالحرم؛ وسيكون هناك نظام خاصّ في المدينة القديمة. ويسأل الرئيس عرفات إذا كان يقبل بذلك. إذا كان كذلك، نعمل عندئذ على حلّ القضايا الأخرى، وإذا لم يقبل نعمل على إنهاء القمّة دون حدوث أضرار. شعر ساندي ومادلين بأنّ ذلك يستحقّ المحاولة.

فيما كنت أقدّم هذا الاقتراح لهما، كان مارتن مجتمعاً بشلومو وأخبره بأنّنا على وشك الانهيار، وسأل ما الذي يمكن عمله؟ وكانت نصيحة شلومو أن يلتقي الرئيس بالزعيمين ليعرض اقتراحه التوفيقيّ الأفضل عليهما. وكان هذا الاقتراح بالنسبة إليه كما يلي: تحصل كل الأحياء الخارجيّة على السيادة، وتكون السيادة «محدودة» على الأحياء الداخليّة، ويكون هناك مجمّع ذو سيادة للفلسطينيّين في الحي المسلم ونظام خاصّ للمدينة القديمة ككل، وتستخدم كلمة «سيادة» كنعت، لا اسم، بشأن جبل الهيكل (أي أن يحصل الفلسطينيّون

على «ولاية قانونيّة سياديّة هناك).

لم يكن تفكيرنا أنا وشلومو متباعداً كثيراً في الجوهر. من الناحية الإجرائيّة يريد شلومو أن يتمّ الاجتماع مع الزعيمين، فيما كنت أريد أن أعرف أولاً إذا كان لدينا أي فرصة مع عرفات. وعندما استيقظ الرئيس، أعجب بفكرة الذهاب إلى عرفات أولاً. فلم يكن يريد أن يقابل باراك ثانية دون أن يحصل على شيء من عرفات، لأنّ ذلك كان مكلفاً من قبل.

رتّب الاجتماع مع عرفات في كوخ الرئيس. وقرّرت البقاء خارج الاجتماع لسببين. أولاً، كنت أظنّ أنّ عرفات يمكن أن يستخدم وجودي لصرف الانتباه؛ فإذا لم يعجبه ما يقول الرئيس، قد يركّز عليّ كعذر مكرّراً ثانية ادعاءه السابق بأنّني أعددت هذه الفكرة مع باراك. ثانياً، كنت أخشى أن أفقد هدوئي مع عرفات. لقد استنفدت قدرتي على الاحتمال. فخلافاً لاجتماع واي، عندما كان يطرح بعض الأفكار في اجتماعاته المنفردة مع الرئيس، فإنّه هنا لم يقدّم أي فكرة واحدة أو تعليق جادّ واحد في أسبوعين. وإذا كان هناك من ينفجر في وجهه فيجب أن يكون الرئيس لا أنا.

لم ينتج الاجتماع شيئاً كما تبيّن. لم يقبل عرفات ما يستطيعه الرئيس، وانفجر الرئيس صائحاً في إحدى المراحل بأنّ عرفات «مكث أربعة عشر يوماً وقال لا لكل شيء».

انتهت القمّة، غير أنّ الجانبين لم يكونا راغبين في إنهائها بعد. فلا يزال شلومو يريد أن يجتمع الرئيس بالزعيمين على انفراد وتقديم العرض الأخير لهما. عارض باراك ذلك. واقترحت أن يجتمع مفاوض واحد من كل جانب مدّة قصيرة مع الرئيس لبحث استراتيجيّة الخروج. تمّت الموافقة على ذلك وجاء شلومو عن الإسرائيليّين وصائب عن الفلسطينيّين. وكنت مع الرئيس، وعمل بروس مدوّناً للملاحظات.

استمرّ هذا الاجتماع الموجز ساعتين ونصف في محاولة أخيرة مؤلمة للبحث عن حل. بدأ شلومو محاولاً وضع القمّة في منظورها ومعناها واللحظة التي نواجهها الآن. وتحدّث عن كيف أنّ المباحثات سمحت لكل منّا باكتشاف أشياء عن الآخر، وسمحت لنا لأوّل مرّة في التاريخ «بملامسة قضايا الوضع الدائم بعمق». وقد قدّم البصيرة والأمل، لكنّه كان يخشى أن تضيع الفرصة إذا لم يتحقّق الاتفاق الآن. فانكشاف التنازلات الإسرائيليّة بدون اتفاق ستؤدّي إلى «النهاية السياسيّة لمعسكر السلام في إسرائيل». وستسقط حكومة باراك، وستضيع التنازلات الإسرائيليّة، وسينتهي كل شيء بذهاب الرئيس كلينتون.

وقال إنّ المسألة تتلخّص «في إذا ما كان القائدان قادرين على اتخاذ قرار يقلّ عما يحلمان به». وقد عبّر عن ذلك بقوله إنّ الجزء الأسطوريّ من الاتفاق المرتقب هو الجزء

الصعب. لقد حاول الإسرائيليّون مواجهة أسطورتهم عن القدس. فشعارهم هو «لا تقسيم للقدس»، لكنّ «القادة لا يحقّقو العظمة على أساس الشعارات». لقد كانوا راغبين في تحدّي شعارهم بقبول السيادة الفلسطينيّة على الأحياء الخارجيّة، وقبول اقتراحي بأن يحظى الحيّين المسلم والمسيحيّ بالسيادة الفلسطينيّة وبقبول مسؤوليّة وصاية الفلسطينيّين على الحرم/جبل الهيكل. وختم بحزن في حين «أنّنا نحافظ على سيادة ليّنة، غير موجودة تقريباً على الأرض، ستكونون أنتم الوصيّ والحامي لمليارات المسلمين...».

ردّ صائب بالإشارة إلى التقدّم الذي تحقّق. واعترف بأهميّة الخطوات التي أقدم عليها الإسرائيليّون، لكنّه أصرّ على أنّ عرفات لا يمكنه قبول السيادة الإسرائيليّة على الحرم ـ مهما كانت ليّنة. ولا يقبل بالسيادة الإسرائيليّة على الأحياء الداخليّة حول المدينة القديمة.

تحدّث الرئيس الآن. قال «دعونا نتفحّص كل شيء لنرى إذا كان بوسعنا الخروج بجواب أفضل». بسطنا خريطة كبيرة للقدس على الطاولة وقال شلومو، هناك أربعة أجزاء للقدس: الأحياء الخارجيّة والأحياء الداخليّة والمدينة القديمة وجبل الهيكل. وسأل فنظر إلى صائب وسأله، «إذا حللت لكم الأحياء الداخليّة، هل يمكنك جعل عرفات يقبل بنظام خاصّ للمدينة القديمة مع مجمّع [فلسطينيّ] ذي سيادة في الحيّ المسلم بجوار جبل الهيكل»؟

ردّ صائب بأنّه لا يمكنه القبول بذلك، لكن هل يستطيع شلومو أن يقبل «بالسيادة مع ترتيبات» للمدينة القديمة؟ قال شلومو أستطيع الاستجابة لاحتياجاتكم بشأن الأحياء الداخليّة فقط إذا استجبتم لنا بشأن المدينة القديمة وجبل الهيكل.

كانت «السيادة مع ترتيبات» التي تحدّث عنها صائب طريقة أخرى لقول سيادة محدودة؛ وكان شلومو يشير إلى أن ذلك يمكن القبول به بالنسبة للأحياء الداخليّة إذا كان هناك ترتيب خاصّ للمدينة القديمة. قرّرت الآن تجربة إحدى الأفكار: إذا وضعنا قضيّة الحرم/جبل الهيكل جانباً، هل تكون السلطات والوظائف المتعلّقة بالسيادة المحدودة على الأحياء الداخليّة مماثلة لتلك الخاصّة بالنظام الخاصّ؟ وهل هي تسمية للتمييز بين المنطقتين، لكنّها ليست واقعاً عمليّاً على الأرض؟

أومأ شلومو برأسه، لكنّه أضاف بأنّه سيكون هناك تشارك للمسؤوليّة في المدينة القديمة. قال صائب نعم، لكنّ إسرائيل ستحظى بالسيادة. وردّ شلومو بأنّ مفهوم النظام الخاصّ يعني بأنّ القيود ستطبّق على السيادة ـ أي أنّ السيادة في الواقع ستكون مع ترتيبات بالنسبة للجانبين ـ وهو اقتراح صائب نفسه. فلم يردّ صائب.

أدرك الرئيس كلينتون بأنّ شلومو يعيد تعريف معنى السيادة في المدينة القديمة ـ

أقدس القضايا بالنسبة للإسرائيليّين ـ فتدخّل. قال لمَ لا نحلّ مسألة المدينة القديمة بالقول إنّه سيكون هناك نظام خاصّ، وإشارة إلى السلطات «السياديّة» لكل جانب في النظام الخاصّ، وإدخال الكلمة في الواقع ولكن التعامل معها على أنّها صفة. كان الرئيس يحاول المحافظة على القيمة الرمزيّة لتمكّن كل جانب من القول بأنّ لديه نوعاً من السيادة في حين يجعلها غير ذات معنى من الناحية العمليّة. بدا شلومو وصائب غير متيقّنين، لذا أضفت، «ربما يجب أن تطبّق لائحة المسؤوليّات والسلطات على الأحياء الداخليّة والمدينة القديمة والحرم. ويمكننا بعد ذلك تقرير إذا كنّا نستطيع استخدام «سيادة» بالنسبة لكل جانب كاسم أو نعت في وصف تلك السلطة». فسأل صائب، «كيف إذاً تصف سلطة أو مسؤوليّة كل جانب في الحرم»؟

قلت يكون للفلسطينيّين «سيادة دينيّة أو سيادة وصاية» ويحصل الإسرائيليّون على «السيادة الباقية». وسأل صائب، لمَ تتخلّى ببساطة عن السيادة للجانبين؟

لكنّ شلومو قال إنّه لا يستطيع التخليّ عن السيادة أو التنازل عنها (أصبحت تلك حالة كلاسيكيّة أخرى لعدم تزامن الفريقين. ففي الأسابيع التالية صار الإسرائيليّون يقدّرون قيمة عدم وجود سيادة على جبل الهيكل ولم يعد الفلسطينيّون راغبين في قبول ذلك).

وبردّ شلومو، عدنا إلى فكرة تأجيل مسألة القدس أو جزء منها ومحاولة حلّ كل القضايا الأخرى. كان صائب واضحاً جدّاً: لا يستطيع الفلسطينيّون القيام بذلك لكي لا يفقدوا كلّ تأثيرهم في قضيّة القدس. وعند النظر إلى ذلك من منظور ضعفهم، كان يقول في الواقع بأنّ إسرائيل ستفقد الحافز للاستجابة إلى الفلسطينيّين بشأن القدس إذا تمّ حل كل شيء. ومضى ليقترح ما يلي، لمَ لا نحلّ كل شيء ونؤجّل قضيّتي اللاجئين والقدس ـ تاركاً مجالاً للمقايضة بين القضيّتين المتبقّيتين. لم يصدّق شلومو ما سمع، وسأل «اللاجئون الفلسطينيّون منّة لإسرائيل»؟

وصار دور شلومو الآن لينظر إلى اقتراح صائب من منظار المخاوف الإسرائيليّة: تتخلّى إسرائيل عن 90 بالمئة من الأرض وفي مقابل ذلك يحتفظ الفلسطينيّون بمظالمهم التي تحيي النزاع ـ القدس واللاجئين. ورأى شلومو بأنّ إسرائيل تتخلّى عن الكثير ولا تحصل على شيء بالمقابل.

كان ساندي ومادلين قد انضمّا إلينا أثناء النقاش بشأن التأجيل. وحاول ساندي إقناع صائب بأنّ تأجيل مسألة السيادة فقط على المدينة القديمة والحرم يمكن أن تخدم المصالح

الفلسطينيّة، مشدّداً على أنّهم سيحقّقون كل شيء سوى ذلك ويتمكّنون مع ذلك من تأكيد مطلبهم. ولم يقبل صائب بذلك لأنّه على قناعة بأنّ الفلسطينيّين سيتعرّضون إلى ضغوط لتسوية تلك المسألة في وقت لاحق.

تجاوزت الساعة منتصف الليل. كنّا لا نزال نتباحث منذ التاسعة والنصف مساء. التفت الرئيس إلى صائب وحاول تجربة المقامرة دون تحفّظ بقوله، «ماذا لو حاولت الحصول لكم على ما يلي: السيادة على الأحياء الخارجيّة؛ وسيادة محدودة على الأحياء الداخليّة» (تدخّل صائب في الكلام قائلاً «سيادة مع ترتيبات»، وأجبت :سيادة محدودة»). «السيادة في الحيّين المسلم والمسيحيّ مع سيادة الوصاية على الحرم». دوّن صائب ذلك، وقال الرئيس، «ليس لديّ أي فكرة عما إذا كان باراك يقبل بذلك»، ورددت على ذلك، «أنا أعرف، سيرفضها». أومأ كلينتون برأسه قائلاً لصائب، «ربما يكون ذلك صحيحاً، لكنّني سأحاول على أي حال. هل تنقل ذلك إلى رئيس السلطة وتعود إليّ بردّه»؟

لم أكن أشعر بالارتياح، فحاولت أن ألطّف من وقع ذلك على شلومو الذي بدا مستاء، وفي الوقت نفسه أشير إلى صائب بأنّنا قد نحاول جعل الرئيس يتراجع، فقلت، «عليك يا صائب أن تقدّم ذلك كجزء من نقاش لا كفكرة على قدم المساواة مع أفكار الرئيس المقدّمة إلى رئيس السلطة».

لم يرضِ ذلك شلومو. فنظر إليّ متألّماً وقال، «هذا كثير، وهو يتجاوز ما يمكن أن يقبل به باراك بشأن الحيّين المسلم والمسيحيّ، ويتجاوز ما يمكن أن يقبله بشأن جبل الهيكل بمنح «سيادة الوصاية» الآن، ويتجاوز ما يمكن أن يقبل به بشأن الأحياء الداخليّة بمنح سيادة محدودة».

على رغم تعليقات شلومو وتعليقاتي، قال صائب، بعد أن دوّن كل ذلك، أشكّ في أن يقبل عرفات بذلك. فقال ساندي عندئذ، قدّم له خيار التأجيل أيضاً.

نهض الرئيس وترك الطاولة. كانت الساعة الآن الثانية عشرة وأربعين دقيقة صباحاً. قال صائب إنّه سيذهب لمقابلة رئيس السلطة الفلسطينيّة والعودة بالجواب.

حصلنا على الجواب في الثالثة صباحاً عبر صائب. في الوقت الفاصل، ذهب جمال وروب إلى عرفات وحاوراه وناشداه مع من حوله بأنّ يقدّم جواباً إيجابيّاً للرئيس. وقد ذهبت جهودهم هباء. لم يقبل عرفات بأي من الخيارين ـ لا فكرة الرئيس الأخيرة بشأن القدس ولا تأجيل أي جزء من القدس. واقترح بدلاً من ذلك متابعة التفاوض.

لم أنضمّ إلى جمال وروب. فقد اكتفينا من مناشدة عرفات. لقد تحرّكنا باستمرار

باتجاهه، وتحرّك مفاوضوه، لكنّه لم يتحرّك البتّة.

وفيما كان جمال وروب يقومان بمناشدتهما الأخيرة، عدت إلى كوخي وأطلعت الآخرين على ما جرى. كانت الساعة الآن قد تجاوزت الواحدة صباحاً. طلبت من آرون أن يعدّ مسوّدة بيان من صفحة واحدة يمكننا أن نصدره في الصباح ويشدّد على السمة غير المسبوقة للمفاوضات، وغياب أي بديل للتفاوض، ومعارضتنا لأي أفعال أو إعلانات أحاديّة الجانب من أيّ من الطرفين، واستمرار دعم الولايات المتحدة لأولئك الذين يبدون استعداداً لاتخاذ قرارات من أجل السلام (ومن الواضح أن الإشارة إلى من يبدون «استعداداً لاتخاذ قرارات» تغمز من قناة عرفات).

أبلغ الرئيس باراك بردّ عرفات في الساعة الثالثة والربع صباحاً. وفي الرابعة إلا ربعاً طلب باراك أن آتي لمقابلته، فذهبت إلى كوخه. كان مكتئباً جدّاً، ويشعر أن لا خيار أمامه سوى الذهاب إلى حكومة وحدة وطنيّة. وكان يشعر أيضاً بأنّ الفشل في كمب ديفيد يعني نهاية عشرين عاماً من صنع السلام وستؤدّي إلى تدهور فوريّ في النزاع. وقال إنّه بحاجة إلى المساعدة والدعم منّا وعدّد ما هو ضروريّ له من الناحية السياسيّة:

- بيان واضح جدّاً من قبلنا بأنّ كل الأفكار المقدّمة في كمب ديفيد تعتبر لاغية وباطلة؛
- تعزيز جديد للعلاقات الاستراتيجيّة؛
- حزمة من الدعم العسكريّ الثنائيّ الجديد؛
- الاستعداد لنقل سفارتنا إلى القدس لإظهار أنّ باراك كسب بشأن القدس، ولم يخسر؛
- الالتزام بمحاربة إعلان الفلسطينيّين الدولة من طرف واحد، بما في ذلك ضمانة بمعارضة انضمام تلك الدولة إلى الأمم المتحدة.

أبلغت باراك بأنّنا سننظر بعناية في كل طلب تقدّم به، لكنّه إذا سلك طريق الحرب في أعقاب كمب ديفيد، ستقلّ قدرتنا على الاستجابة إلى احتياجاته، ولن ترتفع. وهو كقائد مسؤول عن بلد، لا يمكنه أن يتبنّى موقفاً من بديلين فقط: السلام أو الحرب الشاملة.

في هذه اللحظة انضمّ إلينا دان مريدور، وغادر باراك، فالتفتّ إلى دان وقلت، «أعرف ما هو شعوركم، ولدي الشعور نفسه إلى حدّ كبير، لكنّ العالم ليس أسود وأبيض، ولا يمكن أن تكون الخيارات المتاحة الحرب أو السلام. فلا يزال أمامكم أنتم والفلسطينيّين حياة

تعيشونها معاً». أومأ برأسه وقال، «بالطبع، بالطبع... أنا شخصياً أشعر بأنّنا محظوظون لأنّ عرفات لم يوافق وعلينا أن نجد طريقة لإدارة المفاوضات ومتابعتها. سيأخذ ذلك وقتاً، لا سيما أنّ على الفلسطينيّين أن يدركوا بأنّنا لا يمكننا تنفيذ كل ما طُرح هنا. وسيكون ذلك صعباً عليهم. ربما نجد طريقة للتحدّث عن بعض القضايا هنا وترك القدس جانباً بعض الوقت. لا أدري، لكنّ باراك يحتاج في هذه الأثناء إلى بعض المساعدة منكم» - إنّه معرّض للاتهام بأنّه تخلّى عن كل شيء ولم يحصل على شيء بالمقابل (أعاد دان سرد العديد من النقاط في لائحة باراك، معترفاً بأنّنا ربما لن ننقل سفارتنا إلى القدس، لكنّه شدّد على أنّه يجب أن نعارض بشدّة إعلان الدولة الفلسطينيّة من جانب واحد).

قدّرت له صراحته وأبلغته بذلك. قاربت الساعة الآن الخامسة صباحاً. لقد ذهب الرئيس للنوم، مع طلب إيقاظه في الثامنة والنصف. أبلغني ساندي أنّه سيُعقد في الصباح اجتماع ثلاثيّ مع القادة نتفق فيه على البيان العامّ الذي طلبت من آرون إعداد مسوّدته. فقد كانت مادلين تشعر بأنّه لا يمكن البتّة تفسير المجيء إلى كمب ديفيد دون أن نطلب عقد مباحثات مباشرة وجوهريّة بين باراك وعرفات، لذلك ضغطت على الرئيس من أجل عقد اجتماع ثلاثيّ لاختتام القمّة بباراك وعرفات - ووافق الرئيس كلينتون.

كان آرون منتظراً في كوخي عندما عدت، فاستعرضنا مسوّدته. كانت جيّدة؛ وسوف أراجعها مع الرئيس وأعرضها على باراك. سأل آرون، هل علينا إطلاع عرفات عليها أيضاً؟ لم أكن أجد جدوى في ذلك، فهو في النهاية سيحصل على ما يريد: عمليّة مستمرّة دون أي التزام من جانبه. لم تكن المشكلة إذا ما كان عرفات سيقبل بهذا البيان، بل إذا كان باراك سيوافق عليه أو سيعلن ببساطة بأنّ مساعي العمل مع الفلسطينيّين قد انتهت.

كان آرون يشعر بالقلق بشأن قبولنا باستسلام باراك للعاطفة وجعلنا طرفاً في المواجهة مع عرفات. لم أكن واثقاً، لكنّني شعرت بأنّ استعداد باراك لقبول البيان سيتولّى أمر ما يقلق آرون. قبل باراك بكل النقاط الأساسيّة للبيان: أراد إدخال تغيير واحد فقط. ففي المقطع الذي يتحدّث عن عدم وجود «بديل عن التفاوض» لحل النزاع، أدخل كلمة «بنيّة سليمة» بعد «التفاوض».

في الاجتماع الثلاثيّ، كان باراك شديد التجهّم، معبّراً عن خيبة أمله العميقة. وأعلن أنّه كان يعتقد بأنّنا سنتوصّل إلى اتفاق يغيّر المستقبل؛ وينتج عنه دولتان، إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب. ربما كان ذلك «بعيد المنال، لكنّني لا أزال أعتقد بأنّ تحقيقه كان ممكناً».

كان عرفات يعرف بأنّه (وفقاً لقول الرئيس) «الشخص الكريه في الحفل»، فأفاض في

مدح الرئيس كلينتون وعاطفياً في دعوته إلى السلام. «إنّنا يا سيادة الرئيس نقدّر بحقّ وبصدق كل ما فعلته ... وسنواصل عمليّة السلام، العمليّة التي دفع شريكي الراحل رابين حياته من أجلها. ومن أجل أطفالنا، نعرف أنّ علينا متابعة عمليّة السلام بالرغم من كل الصعاب. وإنّني واثق من أنّ الشعبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ يريدان السلام... وإنّني واثق من أنّنا سنتمكّن من التغلّب على الصعاب بمساعدتك العظيمة وجهودك... من أجل أطفال فلسطين وإسرائيل والشرق الأوسط بأكمله».

سألني الرئيس عن مسوّدة الإعلان الذي سنصدره، وقرأه بصوت مسموع. كان من الواضح أنّ عرفات يشعر بالانفراج، فقال، «ما تقرّره نقبل به». وأومأ باراك برأسه. فطلب الرئيس منهما أن يسمحا له بالتحدّث إلى الصحافة أولاً فوافقا.

كانت مشكلة الرئيس مع الصيغة المطروحة أنّها تبدو غير منطقيّة: «أنت تجعلني أمتدح باراك وأقول بأنّ عرفات حضر. في ذلك تمييز». أبلغته أنّ ذلك صحيح، فهي الطريقة التي نميّز بها بين الاثنين دون توجيه انتقاد مباشر إلى عرفات وتمتدح باراك في الوقت نفسه ـ وهو أمر كنت أعتقد بأنّ باراك بحاجة إليه محليّاً. وكان الرئيس حريصاً على مساعدة باراك، معتقداً بأنّه إذا كان بوسعنا دعمه سياسيّاً الآن، فإنّ بإمكاننا المحافظة على حياة العمليّة.

كان ذلك أهمّ ما يدور في ذهن الرئيس عندما تحدّث إلى الصحافة في البيت الأبيض. وقد تجاوز بيانه الصحفيّ، موضحاً ما فعله باراك، وكيف أنّه كان مدفوعاً باحتياجات الأمن الإسرائيليّ طوال الوقت، وكيف أنّ الأمر كان يتطلّب شجاعة كبيرة في تبنّي المواقف الصعبة، وبخاصّة بشأن القدس، لكنّها كانت في النهاية تتطلّع إلى تلبية الاحتياجات الإسرائيليّة وجعل السلام ممكناً.

كنت أراقب قاعة الصحافة، ودهشت من مقدرته في إظهار ما فعله باراك بأفضل وجه. وفيما كان يسعى إلى مخاطبة الجمهور الأميركيّ فضلاً عن الإشارة إلى الطبيعة التاريخيّة، غير المسبوقة بالفعل، للمباحثات التي جرت، إلا أنّه كان يستهدف الرأي العامّ الإسرائيليّ ـ وهو الرأي العام الذي يكن للرئيس تقديراً كبيراً. وكان :قوله» شخصيّاً» إنّه يكنّ احتراماً كبيراً لما فعله باراك، وبإمكان الجمهور الإسرائيليّ أن يفخر برئيس وزرائه، رجل الدولة والقائد.

لا شكّ في أنّ هذا التنويه جعل من الصعب أيضاً على باراك أن يسلك طريق المواجهة مع عرفات. وكان الرئيس يوضح بأنّ اللعبة لم تنتهِ، بل القمّة فحسب.

صاغ المؤتمر الصحفيّ تقييم القمّة لا في إسرائيل فحسب بل هنا أيضاً. ففي حين لم تصوّر على أنّها ناجحة، لم ينظر إليها أيضاً على أنّها فاشلة؛ بل اعتبرت خطوة ضروريّة في الطريق إلى الحلّ. وقد لاءم ذلك الفلسطينيّين بالطبع. فقد كانوا يسعون إلى عدم تحميلهم المسؤوليّة، وعلى الرغم من رغبة باراك في سحب الأفكار التي وضعت على الطاولة، إلا أنّ هذه الأفكار أصبحت الآن خطّ الأساس الجديد.

من ناحيتنا، كان الفريق الأميركيّ يعتقد أيضاً بحدوث شيء عميق في كمب ديفيد. فقد كسرت المحرّمات المتعلّقة بالبحث الجادّ للقضايا الأساسيّة مثل القدس والحدود واللاجئين. ولم تعد القدس على وجه الخصوص تعامل على أنّها شعار. لقد أزيل عنها الغموض ويمكن بحثها. ويمكن كشف النقاب عن حقيقة وجود أحياء عربيّة خالصة لم يعش فيها اليهود ولم يتوجّهوا إليها قط، وخلق احتمالات للوصول إلى حلول تتوافق مع الخطوط التي استعرضناها. ربما يمكننا الاستفادة من انكسار المحرّمات، وربما كان الرئيس مصيباً بأنّنا إذا ما تمكنّا من دعم موقف باراك، فقد نتوصل إلى اتفاق سلام دائم في الأشهر المتبقيّة على إدارة كلينتون.

وفي هذا الصدد كان لدى كلينتون إحساس أفضل من إحساس باراك بالسياسة الإسرائيليّة. فقد غضب «اليمين» من التنازلات التي كان باراك مستعداً للتفكير فيها، لكن سرعان ما تبيّن بأنّ ما تبقّى من إسرائيل لم يكن كذلك. لم يكن متحمّساً بالطبع، لكنّه كان مستعداً للتعايش مع ما كان باراك يفكّر فيه إذا ما أنتج سلاماً ينهي النزاع.

كان السؤال الحقيقيّ يكمن في الجانب الفلسطينيّ. هل أحدثت القمّة تحوّلاً عند عرفات؟ وهل شهدنا مجموعة من التحرّكات التكتيكيّة من قبل عرفات لتحسين الشروط التي يمكنه الحصول عليها، أم أنّنا شهدنا شخصاً غير قادر على إبرام اتفاق ينهي النزاع؟ وهو لا باراك من سيحدّد إذا كان اتفاق السلام النهائيّ ممكناً في الأشهر القليلة المقبلة.

مجلة الابتسامة

الفصل الخامس والعشرون

حل العقدة ـ من كمب ديفيد إلى الانتفاضة إلى أفكار كلينتون

عقب محادثات كمب ديفيد، قررت أن أستقيل من منصبي كمفاوض عند انتهاء إدارة كلينتون. ولم أطلع على ذلك أحداً سوى مادلين التي أخبرتها بأني أعرف بأنه إذا لم نتوصل إلى اتفاق قبل انتهاء الولاية، فإن البندول سيميل من الوصول إلى حل إلى إدارة الأزمة مجدداً. وأنا الآن منهمك جدّاً بالتوصل إلى حل بحيث لا يمكنني العودة إلى لعب دور «رجل الإطفاء» باستمرار لإطفاء الحرائق للإبقاء على استمرار العملية ليس إلا. ولذلك قررت عدم الإعلان عن هذا القرار حتى 6 تشرين الثاني/نوفمبر عشية الانتخابات. فلم أكن أرغب بالتأكيد أن يتكهن أحد بأنّي، بحكم طول المدة التي شغلتُ فيها منصبي، سأكون متلهّفاً إلى التوصل إلى اتفاق قبل أن اترك منصبي. وكانت هذه آخر رسالة أريد أن تصل إلى الفلسطينيين في تلك اللحظة.

في النهاية، عاد ياسر عرفات إلى غزة بعد القمة واستُقبل استقبال الأبطال. فقد واجه الرئيس وواجه باراك، ودافع عن حقوق الفلسطينيين ولم يقبل بالإملاءات ـ أو هذه هي الصورة التي سعى هو ومن حوله إلى الترويج لها. وطالما دعم الفلسطينيون الفكرة القائلة إنّ عليهم عدم التنازل عن حقوقهم. أما عرفات الذي كان دائماً رمزاً للتحدي ـ الرمز الذي غالباً ما كان القوة الدافعة للتحرك الفلسطيني- فقد كان مرتاحاً في العلن لكنه لم يكن كذلك في سرّه.

على الرغم من الشكل العلني لهذا التحدّي، بدأت أتلقى اتصالات من كافة المحيطين بعرفات ـ رشيد، دحلان، عريقات، أبو ردينة ـ يقولون لي فيها بأن الرئيس يدرك أن تقدماً كبيراً قد تم إحرازه وأنه لا بدّ من عقد قمة أخرى. علينا أن نبدأ بالتخطيط لذلك الآن. متى ستعود إلى المنطقة؟ يمكننا البدء ببذل جهودنا حالما تأتي.

لم أكن أنوي الكشف عن ذلك. فقد يسود اعتقاد بأنه لا يزال في وسعنا التوصل إلى اتفاق، لكنني بتّ مقتنعاً بأنه يتعيّن علينا تغيير طريقة تعاملنا مع الفلسطينيين. يتعين عليهم الآن إثبات أنهم على مستوى مهمة صنع السلام. قلت لرشيد: «أخبر رئيس السلطة الفلسطينيّة بأنه يحلم. لقد أفرغنا للتوّ كل ما لدينا. لقد كشفنا الرئيس أمام العالم ولم نتوصل إلى شيء. لا يمكننا استغلال سلطة الرئاسة وهيبتها وهيبة الولايات المتحدة في فشل كبير آخر. فالرئيس بات مقتنعاً بأن عرفات غير قادر على اتخاذ قرار ينهي به النزاع. وإذا كنت تريد إقناع كلينتون بوجوب عقد قمة أخرى، وإذا كنت تريد إقناعي بضرورة الدفاع عن هذه الفكرة، يتعين على عرفات إثبات أنه مستعد للتوصل إلى اتفاق، وإثبات أنه سيعمل على إنهاء كل شيء. افعلوا ذلك مع الإسرائيليين الآن بحيث يصبح الاتفاق جاهزاً وليس بحاجة إلى أكثر من صياغة رسميّة».

في بداية آب/أغسطس، لم أجد صعوبة في أن أتجنّب الفلسطينيين بطريقة وديّة. فقد كان الرئيس مشغولاً بالتطورات السياسية المستجدة في الولايات المتحدة: نجح مؤتمر الحزب الجمهوريّ بشكل غير عادي في تعزيز صورة جورج دبليو بوش «كمحافظ متحمّس» ـ وفقاً للاتجاه السائد للمواقف في البلاد ـ وكقائد يتعامل مع قضاياه بشكل مباشر وقادر على «إعادة» الهيبة إلى منصب الرئاسة، والذي سيضع حداً لسياسات عهد كلينتون السامة. وكان الرئيس كلينتون يتطلّع إلى مؤتمر الحزب الديمقراطي حيث ستتسنى له فرصة إظهار الحقيقة بشأن نجاحه في توليه منصب الرئاسة، مع أن نائبه غور لم يكن يرغب في أن يلعب الرئيس دوراً كبيراً (وحتى قبل مؤتمر الحزب الديمقراطي، نجح نائب الرئيس في الحد من اندفاع بوش بإظهار أن بوسعه القيام بما هو غير متوقع ـ شيء يعيد رسم صورته ـ عندما اختار السيناتور جوزيف ليبرمان، اليهودي الأرثوذكسيّ، لكي يخوض معه الانتخابات كنائب للرئيس).

وفي حين كنت أشعر بقليل من الضغط في آب/أغسطس لكي أتجاوب أكثر مع الفلسطينيين، فإن مناشداتهم لي لكي أزور المنطقة بدأت تتزايد مع إلحاح بعض الإسرائيليين عليّ أيضاً بضرورة المجيء. تمسّكت بموقفي معهم أيضاً، لا سيما لأنّني علمت بأنهم أجروا محادثات مع الفلسطينيين وأنّهم سيواصلون هذه المحادثات. ومع أن معظم المفاوضين الإسرائيليين كانوا غاضبين من عرفات ويريدون منّا ممارسة ضغوط عليه، فقد شعروا بالضغط هم أنفسهم ـ لأن بعضهم كان يعتقد بأن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين هو السبيل الوحيد لبقاء حكومتهم، ولاقتناع بعضهم بأن الفرصة التاريخية

لإنهاء الصراع ستضيع في حال سقطت حكومتهم أو تغيرت تشكيلتها.

استمرّ باراك في إثارة الضجيج بأنه سيلجأ إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع أرييل شارون، وهو احتمال مدفوع بأنّ حكومة باراك أصبحت حكومة أقلية بعد انسحاب حزب شاس من الوزارة في تموز/يوليو. وكان على باراك توسيع قاعدة حكومته عاجلاً أو آجلاً لكي يضمن بقاءها، وهي عملية تتطلب إيجاد قضية مشتركة تجمعه مع أولئك الذين يُعرف عنهم عدم استعدادهم للتنازل إلى الفلسطينيين ويعتبرون عملية السلام بمثابة لعنة.

كان معسكر السلام يسيطر على وزارة باراك الحالية، وخشيت من أن يصل شعورها بالإحباط إلى عرفات. لأن ذلك إذا حصل فسيحجم عرفات بانتظار أن يقوم الإسرائيليون أو نحن بالاقتراب ثانية منه أكثر. أردت أن لا نقوم بشيء - بحيث يدرك عرفات بأنّ الخطوة التالية يجب أن تأتي منه.

في 9 آب/أغسطس، أرسل عرفات (بعد إلحاح من المحيطين به دون شكّ) رسالة إلى الرئيس يقول فيها أنه سينشئ قناة سرّية مع الإسرائيليين لمناقشة مسألتي القدس والأمن. وعندما تصل المناقشات إلى مرحلة يصبح فيها الاتفاق ممكناً، فإنّه سيلجأ إلى الرئيس ويطلب منه التدخّل.

كانت هذه القناة السريّة تلتقي يومياً تقريباً طوال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، حيث بحثت مقاربة عمليّة لكل الأحياء في القدس الشرقية والمدينة القديمة. ما القانون الذي سيطبق في كل حيّ؟ كيف سيتم تنسيق الإجراءات الأمنية؟ كيف ستبقى المدينة موحّدة حتى بعد تولّي المسؤوليات الوظيفية في الأحياء المختلفة؟ كان جلعاد شير وإسرائيل حسون (نائب المدير العام لجهاز الشين بيت) من الجانب الإسرائيليّ، وصائب عريقات ومحمد دحلان من الجانب الفلسطينيّ يتعاملون مع هذه المسائل وغيرها بطريقة منهجيّة. وقد حقّقوا تقدّماً في هذه المسائل العمليّة المتعلّقة بالقدس، لكن سرعان ما عجزوا عن إحراز أي تقدم في المسائل الأمنية، حيث اختلفوا بشأن ما اتفق عليه في كمب ديفيد.

أدى ذلك إلى إصرار الإسرائيليين على أن نجلس، بوصفنا الحافظين للسجلّات، مع كلا الطرفين ونعمل كحَكَم في تثبيت الخطوط الأساسيّة الجديدة لكمب ديفيد. كنت مرتاباً بشأن القيام بذلك، لأنه سيعفي عرفات ومفاوضيه من عبء التصرّف من تلقاء أنفسهم.

ومع ذلك، فإن عدم رغبتنا عموماً في رفض طلبات الإسرائيليين جعل الرئيس ومادلين وساندي يلحّون عليّ كي أزور المنطقة وأشارك في القناة الخاصة. استجبت لطلبهم بعد أن أوضحت أنّ أقصى ما يمكنني فعله في تلك اللقاءات هو تلخيص ما تفاهمنا

عليه في كمب ديفيد ـ وهي مفاهيم ليست متقدمة بالقدر الذي أراده جلعاد، لكنها ليست محدودة بالقدر الذي اقترحه دحلان.

وكان لدي سبب آخر للتوجّه إلى المنطقة. فخلال الربيع، قررت أنا وديبي أن نصطحب الأسرة في آب/أغسطس لزيارة إسرائيل، وأريحا في الضفة الغربية، وغزة. وقد تمّ شراء كل تذاكر السفر وإعداد كل جولاتنا الخاصة. وكنّا سنخسر عدة آلاف من الدولارات إن ألغينا رحلتنا الآن ـ ناهيك عن الثمن الذي سأدفعه أمام أسرتي.

لم يكن عدم الذهاب خياراً. وكان من المتوقع أن نصل إلى إسرائيل في 19 آب/أغسطس. لذلك قرّرت أن أذهب إلى المنطقة قبل ثلاثة أيام من وصول أسرتي إليها. كما أوضحت لهم أني سأنضم إلى اللقاءات السرية التي تعقد هناك أثناء رحلتي، ولذلك لن أتواجد معهم كل يوم.

ولإعطاء اللقاءات السرية غطاءً ــ أي لإيجاد سبب لوجودي في المنطقة– قمت بترتيب الاجتماع بكلا الزعيمين. ومن غير المفاجئ أنّ عرفات كان متشوقاً لرؤيتي، وقد قمت بزيارته أولاً. وقد ناسب ذلك إيهود باراك الذي كان يرغب في إلقاء المسؤولية على عرفات. ربّما كان عرفات يشعر بأنّه في موقف دفاعي وربما كان يحاول تشجيعي على الاعتقاد بأن التوصل إلى اتفاق أمر ممكن، لكنّه بدا متفائلاً جداً: كان كمب ديفيد ناجحاً جداً، وتم إحراز تقدّم في العملية أكثر من أي وقت مضى. وبعد أن يذمّ بباراك في الغالب، ها هو يكيل له الثناء لأنه ذهب إلى «أبعد مما ذهب إليه شريكي رابين» (قلت لعرفات بأنه «إلى أبعد بكثير» من رابين الذي سيجد الأفكار المطروحة حول الحدود والقدس مستحيلة الهضم تقريباً. وذكّرت عرفات بأن لِيا رابين باتت تنتقد باراك الآن لما بدا أنه مستعد للقبول به بشأن القدس قائلة « ما كان إسحاق ليقبل بذلك قطّ»).

وبعد ذلك التقيت بباراك، وأوجزت له ما دار في تلك المباحثات. لم يتأثر بذلك وقال «دعهم يثبتون شيئاً في المباحثات الخاصّة». وكان سعيداً لسماعه أنّني ذاهب لمقابلة عمرو موسى، وزير الخارجية المصري. ومع أنه كان يعتبر موسى ناصريّاً يتطلّع دائماً إلى القاسم المشترك الأصغر في العالم العربي، فقد كان مقتنعاً بأن الضغط الأميركيّ المصريّ المشترك على عرفات ربما يكون الطريق الأمثل لزحزحته.

استقلّيت طائرة خاصة قاصداً الإسكندرية، قبل مجيء ديبي والأولاد بيوم واحد إلى القدس، ومن هناك، جرى اصطحابي في رحلة دامت ساعة إلى منتجع جميل مطلّ على البحر المتوسط حيث كان لموسى منزل يقضي عطلاته فيه. كان يتحلّى بصفات أي منتجع

ساحلي مزدهر: شقق سكنية، ملاعب تنس بعيدة عن الماء، ومنازل فخمة للغاية تطل على الشاطئ.

كان جمال هلال يصطحب أسرته إلى هذا المنتجع في آب/أغسطس من كل عام، وقد رحّب بي خارج منزل موسى؛ كان يبدو أسمر البشرة ومسترخياً. قال لي إنّ «المصريين يدركون أنه توجد فرصة حقيقية وهم على استعداد للقيام بما يتوجب عليهم؛ وهم على اتصال بكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، كما أن إسرائيل حسون زار المصريين في الأيام القليلة الماضية».

كان فناء منزل موسى مطلاً على الشاطئ، حيث تناولنا العشاء تحت سقف مظلة زرقاء ذات ألوان أغمق بقليل من لون السماء الصافية. قلت له مازحاً إنّ هذا هو المكان الذي ينبغي أن نعقد فيه كافة لقاءاتنا. وبعد ذلك أوجزت لموسى ما في أيدينا من قضايا، وما اعتقدتُ أنه يمكن أن يفعله كل طرف، وأهميّة التوصّل إلى حلّ جوهر القضيّة: الحرم/جبل الهيكل. بسط موسى خريطة كبيرة للقدس وانكببنا عليها؛ وصفت المنطقة المحيطة بالحرم، وبوابة المغربي المؤدية إلى المنطقة من ناحية الكوتل (حائط المبكى والساحة العامة التي أمامه)، والمكان الذي يلي بوابة المغربي مباشرة حيث يأمل الإسرائيليون أن يكون اليهود قادرين على تأدية الصلاة فيه أيام العطل الدينية القليلة، وهي مناطق يمكن أن يكون لعرفات مدخل منفصل إليها يؤدي إلى الحرم، إلخ.

كان موسى يشعر بأن قضيّة الحرم هي النقطة الفعلية العالقة بالنسبة إلى عرفات. وفي كمب ديفيد لم نجرِ مباحثات جدّيّة قطّ بشأن الخيارات المختلفة المتعلقة بالحرم/جبل الهيكل. ومنذ تلك القمة فكّرت كثيراً في البدائل المختلفة وعرضتها الآن على موسى:

- إزالة موضوع السيادة كقضية. ففي هذا المكان الفريد، إما أن تكون السيادة لله أو لا تكون ذات صلة. يحصل الفلسطينيون على المسؤولية في المنطقة ويضمنون عدم ظهور أي تهديد من سطح الحرم إلى الساحة العامة في الأسفل حيث يؤدي اليهود صلواتهم عند حائط المبكى. ويتولّى الإسرائيليون مسؤولية حائط المبكى والأنفاق الممتدة على طول الحائط الغربي.

- إعطاء الفلسطينيين السيادة على المساجد - قبة الصخرة والأقصى - وإعطاء الإسرائيليين السيادة على الحائط الغربي، مع نظام دولي يحكم مسألة التنقيب إما من السطح أو من وراء الحائط، على أن تقتصر سيادة كل من الفريقين على المواقع الدينية الفعلية فلا تشمل المناطق الحدودية التي تشكل هذه المواقع جزءاً منها. وبهذه

الطريقة تحصل المساواة بين المواقع الدينية وينال كل طرف السيادة على ما هو مقدّس بالنسبة إليه.

ـ إيجاد مصطلح غير كلمة «سيادة» لشرح علاقة كل طرف بالمواقع المقدّسة بالنسبة إليه. يمكن القول مثلاً إنه سيكون للفلسطينيين ولاية قانونية على الحرم في حين يكون للإسرائيليين ولاية قانونيّة على الحائط الغربي والمنطقة المقدسة المتصلة به.

شعر موسى بأنه يتعين أن يكون الفلسطينيون قادرين على استخدام كلمة «السيادة» كما تنطبق على الحرم. واقترح بأن يحصل الفلسطينيون على «الولاية القانونية السيادية» على الحرم ويحصل الإسرائيليون على «الولاية القانونية السيادية» على حائط المبكى. قلت له إن حائط المبكى ليس سوى قسم صغير من حائط دعم الهيكل وأن الحائط الغربي هو الذي ينبغي أن يحصل الإسرائيليون على السيادة عليه. كما أثرت احتمالاً آخر: ماذا لو لم نتطرق إلى الحائط وأعطينا الفلسطينيين السيادة أو الولاية القانونية السيادية على الحرم وأعطينا الإسرائيليين ما يكافئ ذلك على الحيّ اليهودي والأماكن المقدسة لدى اليهود المتصلة بذلك الحيّ؟ ستسمح هذه الصيغة لكل طرف بالادعاء بأنه يملك السيادة أو الولاية القانونيّة التي يحتاج إليها.

كنت أبحث عن إجابة، لكن موسى كان مهتماً بخيار واحد فقط: الخيار الذي سبق أن أثاره. أعدت القول مجدداً إنه لن يكون بمثابة نقطة انطلاق ما لم يشر إلى الحائط الغربي لا حائط المبكى، الذي هو للإسرائيليين. اقترح أن نكتب تلك الخيارات. وكان يفضّل أن يتم عرضها على عرفات أولاً لمعرفة ما هو مستعد لقبوله. لكنني عندما قلت له إننا بحاجة إلى عرض هذه الخيارات على كلا الطرفين في وقت واحد، أبدى موافقته واقترح بأن يقوم هو بعرض المقترحات على عرفات فيما أقوم أنا بعرضها على باراك.

أعجبتني تلك المقاربة، فهي تشرك المصريين في العملية وتحمّلهم مسؤولية عن إنجاحها. كما أنها تحرم عرفات الاحتجاج بأن خياراتنا لم تأخذ في الحسبان الجماهير العربية والإسلامية التي يتعين عليه مخاطبتها في موضوع القدس. فهو لا يستطيع الادعاء بأن مصر غير حسّاسة للاهتمامات الدينية العريضة في العالم الإسلامي، ما يزيد من صعوبة رفض عرفات هذه الخيارات.

مع استكمال نقاشنا حول الحرم، أعطاني موسى ورقة أعدها مع فريقه وتتناول مشكلة الحدود واللاجئين والأمن. كانت تلك الورقة مثيرة للاهتمام من حيث أنها تمثّل جهداً مصرياً لإيجاد معايير مقبولة لاتفاق يتناول هذه القضايا. كما أن المصريين يجرون

محادثات مستمرة مع الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد بدا واضحاً في الأسابيع الثلاثة التي تلت القمة أن هناك سيلاً من الإسرائيليين يأتون إلى مصر لمقابلة مبارك وموسى وأسامة الباز وعمر سليمان، رئيس الاستخبارات المصرية.

قال لي موسى إن الورقة هي حصيلة المباحثات التي أجراها المصريون مع كلا الجانبين. وبما أن المصريين وضعوا معايير في الورقة، فلم أكن أتوقّع أن يبتعدوا كثيراً عن النقاط المجمع عليها في العالم العربي بشأن كيفيّة حل هذه المسائل. وبالتالي لم أتفاجأ برؤية الورقة المصرية تميل لصالح المواقف الفلسطينية. لكن ما اعترضت عليه أنّ الورقة حاولت الاستناد إلى أكثر المواقف تقدّماً التي سمعوها من شخصيات إسرائيلية ـ مواقف لم نسمع بها قطّ على لسان باراك أو أي من أعضاء فريق التفاوض الإسرائيلي. على سبيل المثال، أكّدت الورقة على أن أحد الإسرائيليّين قال إن إسرائيل يمكن أن تنسحب من 94 في المئة من الأراضي وتعرض مقايضة فوق كل ذلك. كنت أعرف ما الذي انتزعناه في كمب ديفيد (91 في المئة من الأراضي ومقايضة 1 في المئة) ولذلك لا يمكن اعتبار نسبة 94 في المئة إضافة إلى المقايضة موقفاً إسرائيلياً أساسياً ـ لا سيما لأنّني أعلم أنّ ذلك سيعتبر نقطة انطلاق للمباحثات، لا خاتمة القصة.

ومع أنني لم أجد في الورقة المصرية شيئاً يمكننا العمل به، فقد عبّرت بوضوح عن استعداد مصري جديد للعب دور فعال ـ وأنهيت أنا وموسى نقاشنا بالاتفاق على التحدّث معاً يومياً طالما بقيت في المنطقة.

عرفات يقلل من حماسته

عند عودتي إلى إسرائيل قبل قدوم أسرتي إليها، التقيت بباراك وأطلعته على ما دار من نقاش مع موسى. رفض بشكل مطلق احتمال الانسحاب من 94 في المئة من أراضي الضفة الغربية باعتباره أمراً مستحيلاً. وبشأن الخيارات المتعلقة بالحرم/جبل الهيكل، استمع إليّ ثم شدد على أنه لا يمكن لإسرائيل التنازل عن السيادة على جبل الهيكل لصالح الفلسطينيين. كانت تلك صيغة مثيرة للاهتمام تفيد ضمناً أن إسرائيل قد لا تطالب بالسيادة الحصرية أو حتى بالسيادة كنتيجة نهائية.

انتظرت لمدة يومين لمقابلة عرفات بغية التأكد من أنّ موسى نقل تلك الخيارات إليه (تبين بعد ذلك أنّ مبارك طلب من عرفات المجيء لمقابلته في 21 آب/أغسطس على أن ألتقي بعرفات لاحقاً مساء ذلك اليوم). طلبت من جمال الانضمام إليّ في اللقاء بدلاً من

الاكتفاء بالترجمة. وبما أننا كنا سنناقش الخيارات المتعلقة بالحرم، فقد توقّعت قيام عرفات بالإعلان ثانية بأن الهيكل ـ المكان الأكثر قداسة لدى اليهود ـ ليس موجوداً في القدس وإنما في نابلس. ولم أشأ أن تتحول هذه القضية إلى جدال بين عرفات المسلم وبيني أنا اليهوديّ. وأردت من جمال، وهو مسيحي قبطي من أصل مصريّ، أن يقول لعرفات بأن هذه محاولة فظيعة لنزع الشرعية عن الارتباط الإسرائيليّ بالقدس، وكان جمال سعيداً بتولّي هذا الدور.

مع أن عرفات كان ودياً ومتحمساً في لقائنا الأول، فقد شعرت منذ دخولي إلى الغرفة أن مزاجه مختلف هذه المرة. كنت أعرف أن عرفات تحدث إلى موسى اليوم باكراً، وخمّنت أنه يتوقع منّي أن أمارس عليه ضغوطاً بشأن الحرم، لذا يشير إلى أنه غير ميّال إلى إبداء المرونة.

عندما سألته إذا كان المصريون قد نقلوا إليه الخيارات الأربعة المتعلّقة بالحرم، أقرّ بأنهم قاموا بذلك مع الإشارة إلى أنها خياراتي. أجبتُه بأنها ليست خيارات أميركية ولا مصرية، وأنها بكل بساطة تعكس ما اعتقده موسى بمثابة الخيارات الحقيقية المتوفرة. ماذا كانت ردة فعله؟ هزّ كتفيه وقال بأن ليس لديه خيارات. هل كان يقصد من ذلك أنه يعتبرها جميعاً متساوية؟ لم يكن متجاوباً هنا أيضاً، وأثار أسطورته الجديدة قائلاً «بالطبع، الهيكل لم يكن في القدس، وإنما في نابلس».

علم جمال أن هذه إشارة له. وما تلا ذلك كان مفاجأة حتى بالنسبة إليّ. بدأ جمال بالكلام بأسلوب مهذّب جداً مقترحاً على عرفات أنه بصرف النظر عن آرائه الخاصة، ينبغي أن تكون المقدمة المنطقيّة لأي عملية وجوب عدم تشكيك أي طرف بإيمان الطرف الآخر. لكن عرفات لم يتراجع، قائلاً لجمال إنه لا يعلم شيئاً عن الدين، في حين أنه (أي عرفات) خبير بكافة الديانات، واليهودية منها على وجه الخصوص، وأن الهيكل لم يُبنَ في القدس. دار بينهما نقاش فقال جمال «إذا كان اليهود يعتقدون أن الهيكل بُني في القدس، فإنّه لخدمة أغراضنا كان موجوداً في القدس».

وأخيراً، بعد ما يربو على عشر دقائق من القدح المتزايد، تدخّلت وقلت «سيدي الرئيس، بصرف النظر عما تعتقده، فإن رئيس الولايات المتحدة يعلم أن الهيكل كان موجوداً في القدس. وإذا سمعك تنكر أنه كان موجوداً فيها، فإنّه لن يأخذك ثانية على محمل الجد. نصيحتي إليك ألاّ تثير هذا الرأي ثانيةً في حضوره».

ربما لم يكن عرفات مستعداً لمناقشة أي من الخيارات الأربعة المتعلقة بالحرم، لكنه

أوقف الجدال مع جمال ولم يعد إلى الحديث عن أسطورته بشأن الهيكل سواء في حضور الرئيس أم في حضوري (بالطبع، ذلك لم يمنعه من الحديث عنها أمام عدد لا يحصى من الأشخاص).

مع وضع هذه القضية جانباً، قلت لعرفات إنّه سيلتقي بالرئيس ثانية في نيويورك في 6 أو 7 أيلول/سبتمبر أثناء انعقاد قمة الألفية وأنها قد تكون فرصته الأخيرة لإقناع الرئيس بأنه على استعداد للتوصل إلى اتفاق. كان بحاجة إلى المجيء إلى نيويورك حاملاً ردّاً بشأن الحرم يجد الرئيس أنّه يحظى بالمصداقيّة. وحذّرته قائلاً «لا تفوّت هذه الفرصة». استمع إليّ لكنّه لم يقل شيئاً.

كانت قمة الألفية مصممة لكي تجمع قادة العالم كافة في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2000، وكان ذلك حدثاً من النوع الذي يتطلّع إليه عرفات ـ أن يُشاهد على المسرح الدولي كقائد عالمي. كنّا بحاجة إلى الاستفادة من هذا الحدث لدفع عرفات إلى التحرّك. ومع ذهاب الرئيس كلينتون للتوسّط في وضع حد للصراع الدائر في الكونغو في فترة إجازتي، وجدت فرصة إضافية لجعل المصريين شريكاً نشطاً في الضغط على عرفات. اقترحت على الرئيس التوقّف في القاهرة لمقابلة حسني مبارك أثناء عودته من جولته الأفريقية. أردت من الرئيس كلينتون أن يشجّع مبارك على مواصلة مساعيه، وخصوصاً في مسألة الحرم، حتى ولو كان عرفات يبدي المقاومة. تركت ديبي والأولاد في إيلات، وذهبت إلى القاهرة لأنضمّ إلى الرئيس. كانت محطّة الرئيس مهمّة لسببين. أولاً، اتفق الرئيسان على أن الأمل الوحيد للتوصّل إلى اتفاق هو اتضاح إمكانيّة حلّ قضية الحرم ـ التي نشعر بأنّها تحول دون الاتفاق على الأرجح. كما اتفق الاثنان على أن اللقاء المزمع في نيويورك هو النقطة التي يتعين التوصّل إلى تفاهم عندها ـ وأن علينا العمل معاً من أجل تحقيقه. ثانياً، عندما تحدّثت إلى أسامة الباز بعد ذلك اللقاء ذكّرته بما قال لي قبل ذهابنا إلى كمب ديفيد ـ وتحديداً أن الحلم الفلسطيني كان الحصول على 91 في المئة من الأراضي. سألته، لقد عُرض عليهم 92 في المئة، فماذا حدث؟» فكان ردّه بسيطاً: «لقد رفعوا توقّعاتهم».

لقاءات في نيويورك ومبادرة أميركية جديدة

كان من المقرّر أن أعقد عدة لقاءات مع فريقي التفاوض قبل قمة الألفيّة في نيويورك وبعدها. لم يكن التنقل في نيويورك في ذلك أمراً هيّناً، فالشوارع مسدودة، والحواجز تقام متى تنقّل موكب الرئيس أو القادة الآخرون في أرجاء المدينة. لم يكن ذلك يمثل مشكلة بالنسبة إليّ لأنّني أحب التجوّل في نيويورك ـ وكنّا نقيم في والدورف تاورز. وكان تاورز

على بعد عدة بلوكات من فندق يو أن بلازا، حيث يقيم الفلسطينيون. وكان الإسرائيليون على مسافة أبعد في فندق بارك لين في سنترال بارك ساوث، مع ذلك كان بوسعي الوصول إلى هناك مشياً في غضون خمس عشرة دقيقة.

قبل انعقاد القمة، كان لي هدف مختلف مع فريقي التفاوض. فعلى الجانب الإسرائيلي، حاولت أن أستخلص من شلومو وجلعاد ما يمكن لإسرائيل القبول به في حال عرضنا على الجانب الإسرائيلي اقتراحاً. فقد أصبحوا على قناعة من أن شيئاً لن يحدث بدون اقتراح تتقدّم به الولايات المتحدة. كما تغيّر موقف باراك أيضاً في هذا الشأن، فقد أكد لي قبل مغادرتي إسرائيل في أوائل أيلول/سبتمبر أنه يعتقد بأن علينا تقديم اقتراح للتوصل إلى اتفاق؛ ومن الطبيعي أنه يشعر بأن إسرائيل قد وصلت بالفعل إلى خطوطها الحمر وأنها لا ترغب في الكشف عن المزيد. وبناء على ذلك، كنت أعرف أنه يتوجّب عليّ انتهاج أسلوب مختلف إذا كنت أريد أن أعرف المزيد من شلومو وجلعاد بشأن حدود ما يمكن لإسرائيل القبول به. وفي هذه الحالة، قرّرت أن أبلغهما بما أعتقد أن الفلسطينيين على استعداد لقبوله آخر الأمر ـ واختبار ردة فعلهم على تقديري.

كانا آذاناً صاغية عندما قلت لهم إنّني أعتقد بأنّ الفلسطينيين مستعدّين للقبول بضم 7 في المئة من الضفة الغربية لكنهم بحاجة إلى مقايضة 2 في المئة من الأراضي في المقابل. وبعبارة أخرى، شعرت بأن الفلسطينيين بحاجة إلى الحصول على 95 في المئة من الأراضي، وليس 92 في المئة التي عُرضت عليهم في كمب ديفيد. وبشأن القدس، عبّرت عن اعتقادي بأن الفلسطينيين بحاجة إلى الحصول على الأحياء العربية ـ الخارجيّة والداخليّة وفي المدينة القديمة. وعن الحرم، قلت لهما إنّني غير واثق، لكنني أشعر بأن الفلسطينيين سيقبلون في نهاية المطاف واحداً من الخيارات التي وضعتها مع موسى. وعن الأمن، قلت لهما إنّ الفلسطينيين سيقبلون بدولة منزوعة السلاح، شريطة السماح لهم بامتلاك مستويات وفئات معيّنة من الأسلحة التي توفّر لهم وسائل ذات مصداقيّة للتعامل مع التهديدات الداخلية لعرفات.

استعرضت القضايا الأمنية المتبقية ـ مراقبة الأجواء الفلسطينية، وإعادة الانتشار الإسرائيلية في اتجاه نهر الأردن في الحالات الطارئة الواضحة، ومواقع الإنذار المبكر، والقوات الدوليّة أو التواجد في وادي الأردن وعلى الحدود الفلسطينية ـ وختمت حديثي بمسألة اللاجئين. ومع أنّني لم أكن متأكداً، قلت لهما إنّ الفلسطينيين سيرفضون على الأرجح أي اتفاق ما لم يتضمن مجموعة من البنود التالية المتعلقة باللاجئين:

- حق العودة إلى إسرائيل؛

- الاتفاق على عدد من اللاجئين الذين ستقبل إسرائيل بعودتهم لاعتبارات إنسانية؛

- إعطاء الأولوية لقبول اللاجئين إلى لبنان، لأن للعديد منهم عائلات في شمال إسرائيل.

أحسست أن شلومو وجلعاد أعجبا بالأمر وتحمسا له. ومن المثير للاهتمام أنهما لم يشكّكا في تقديري للحدود الدنيا الفلسطينية أو ما هو قريب منها. وفي حين أنّهما أثارا مسألتين تتعلقان بالقدس (مثل المحافظة على السيادة الإسرائيلية على المواقع الهامة من الناحية الدينية أو المواقع اليهودية التاريخية في المناطق العربية مثل مدينة داود في سلوان والحاجة إلى ترتيبات خاصة في المدينة القديمة)، فإن مسألة اللاجئين هي الوحيدة التي رأيا بأنه لا يمكنهما القبول بما افترضت أن الفلسطينيين سيطالبون به. وأبديا مقاومة على وجه الخصوص لفكرة أن يحصل اللاجئون الفلسطينيون على حق العودة. ومع اعترافهما بأن في وسع إسرائيل رفض أي طلب - وأنه ليس هناك حق فلسطيني للعودة بهذه الصيغة - أعلن جلعاد بأنه إذا كان للفلسطينيّين حقّ تقديم طلب للعودة، ورُفض طلبهم من قبل إسرائيل، فإن عبء المسؤولية سيقع على عاتق إسرائيل وأن ذلك سيكون بمثابة جرح متقيح. أوضحت بأن الفلسطينيين يريدون المحافظة على مظهر الخيار على الأقل. وسألت، هل تستطيع اللجنة الدولية التي ستنشأ للمساعدة في توطين اللاجئين وإعادة تأهيلهم تفحّص الطلبات أيضاً ورفض دخول أولئك الذين لم تنطبق عليهم المعايير الضيقة التي ستضعها إسرائيل؟

شعر جلعاد بأن ذلك سيديم فقط الخرافة القائلة إنّه قد لا يزال في وسعهم العودة إلى إسرائيل. وافق شلومو على ما قاله جلعاد ورأى بأسلوب مقنع بأنّ الأوان قد آن لكي يتخلى الجانبان عن خرافاتهما. تتخلّى إسرائيل عن خرافتيها: البقاء في وادي الأردن إلى الأبد وتقسيم القدس. وهاتان الخرافتان مركزيّتان في نظام المعتقدات في إسرائيل كما هو حقّ العودة بالنسبة إلى الفلسطينيين. لقد آن الأوان لكي يقبل الطرفان بالحقيقة ويتخليا عن خرافاتهما.

بالنسبة إلى القضايا الأخرى، أكّد شلومو وجلعاد على صعوبة القبول بالمواقف الأخرى التي أشرتُ إليها. لكن بدا واضحاً بالنسبة إليّ أن قلقهما الحقيقي لا يتعلّق بجوهر هذه المواقف بقدر ما يتعلّق بالتساؤل عما إذا كان الفلسطينيون سيقبلونها فعلاً في نهاية المطاف.

كان ذلك قلقاً مشروعاً بالفعل، لكنّني ركّزت في البداية مع الفلسطينيين ـ صائب عريقات ومحمد دحلان ومحمد رشيد ـ على حل قضيّة الحرم أكثر من التركيز على ما قد يكون في وسعهم القبول به عموماً. وبشأن الحرم، قلت لهم إنّه يتوجب على عرفات إما القبول بأحد الخيارات الأربعة التي قدمتها له أو التقدم بعرض جديد ومعقول.

عندما عرض صائب فكرة أن تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي وليس الفلسطينيون بتولّي السيادة على الحرم، أبلغته بأن ذلك أسوأ بالنسبة إلى الإسرائيليين من تولّي الفلسطينيين لتلك السيادة. فبوجود بلدان مثل إيران والعراق وليبيا كأعضاء في منظّمة المؤتمر الإسلاميّ، لن يكون لدى إسرائيل أي تفسير أو ضمانة بشأن حماية المصالح الإسرائيلية. ولأنّني أعرف صائب جيداً، ساورتني الشكوك في أن عرفات هو من طرح تلك الفكرة وأنه يأمل في جعلنا نتكيف معها.

قدم جورج تنيت لكي يتحدّث إلى عرفات ودحلان بشأن القضايا الأمنية. طلبت من جورج أن يُسقط فكرة منظمة المؤتمر الإسلامي عندما يلتقي بعرفات مساء اليوم الذي يسبق اجتماع الرئيس كلينتون بالرئيس الفلسطيني. لم يثر عرفات تلك الفكرة معه، وأبلغه جورج بصراحة أنّها لا تمثل نقطة بداية. وقال له أيضاً إذا لم تعمل على حل قضية الحرم مع الرئيس في اجتماعهما، فإنّه لا يرى أملاً كبيراً في عقد قمة أو اتفاق قبل نهاية فترة ولاية الرئيس.

كنت آمل بأن أقنع عرفات بأن عليه اتخاذ قرار بشأن هذه القضية الآن وأن يبلغه بشكل شخصيّ إلى الرئيس على الأقلّ إذا كان يريد منّا أن نتدخل. قام جورج بعمله، لكنّ الرئيس لم يفعل ما يجب في هذه الحالة. فعلى الرغم من أن الجهود التي بذلناها في إقناع عرفات بأنّه يجب أن يكون على استعداد لمحاولة حل قضيّة الحرم إذا كان يريد من الرئيس أن يتدخّل، لم ينقل الرئيس كلينتون تلك الرسالة أثناء لقائه مع عرفات. وعلى العكس من ذلك، عندما أثار عرفات كما كان متوقّعاً فكرة سيادة منظمة المؤتمر الإسلامي على الحرم، اقترح الرئيس أن ننظر في خيارات أخرى، مع إشارته إلى أنها لن تنجح على الأرجح. وبدلاً من أن يقول لعرفات إنّنا وضعنا خيارات قابلة للتنفيذ ــ وهي خيارات وجدها المصريون أيضاً قابلة للتنفيذ– وأن الكرة في ملعبه وأن عليه الرد عليها أو اقتراح شيء معقول حقّاً إذا كان للولايات المتحدة أن تستمر في بذل جهودها، أعرض الرئيس عن مواجهة عرفات.

لماذا؟ لم يكن السبب عدم إطلاعه على ما جرى. فقد قلت أنا وجورج للرئيس، قبل اجتماعه بعرفات، إنه على الرغم من الجهود التي بذلناها لإبطال فكرة منظمة المؤتمر

الإسلامي التي اقترحها عرفات، فإنّنا نرجح أن يثيرها ـ وينبغي على الرئيس أن يقول لعرفات دعك منها. لم يتجاوب الرئيس كلينتون معنا ولم يرفض فكرة عرفات صراحة بهذا الشأن. واختار بدلاً من ذلك مبدأ اللين لأنه إذا كان عرفات يعرض بديلاً عن السيادة الفلسطينية ـ حتى وإن لم يكن عرضاً مقبولاً ـ فإن علينا اعتبار ذلك بمثابة انفتاح. ومع مرور الوقت يمكننا إيجاد حل دولي ما يمكن لعرفات وباراك القبول به، والرئيس يريد إبقاء الكرة في الملعب إلى أن تحين تلك اللحظة.

لم أكن وجورج سعيدين باتباع هذا النهج، فتجربتنا مع عرفات علّمتنا أنه سيعتقد أن في استطاعته الحصول على اتفاقية غير واقعية بشأن الحرم/جبل الهيكل. أضف إلى ذلك أن الرئيس وصل إلى حدّ القول لعرفات ألاّ يأبه للحديث الفظ الذي سمعه من جورج ومنّي كل على حدة؛ وأنّ تهديداتنا له بعدم التدخّل ثانية يمكن تجاهلها بأمان.

ومع أن الرئيس كلينتون كان غاضباً من عرفات في كمب ديفيد، فقد ظل مقتنعاً بإمكانية تغيير موقف عرفات وأنّ من الخطأ حشره في الزاوية. قبل قمة كمب ديفيد، كنت أكثر انفتاحاً على مقاربة عرفات على طريقة الرئيس، وخصوصاً بعد رؤيتي لكيفية تعامل باراك معه. لكن بعد كمب ديفيد، عاد عرفات، الذي لا يتخذ القرارات إلا عندما يشعر بأنه لم يعد أمامه أي خيار، وعندما يرى أنّ القطار سيغادر بدونه، إلى التركيز بحدة عليّ. وبتّ مقتنعاً بأنّ الفرصة الوحيدة لزحزحة عرفات هي إقناعه بأنه على وشك خسارة فرصته التاريخية لإنهاء النزاع وإقامة دولة مستقلة قابلة للعيش. ولهذا السبب، ينبغي أن يعرف عرفات بأنّنا لن نبتعد بكل بساطة، وأن الإسرائيليين لن يلاحقوه به. وبالإضافة إلى ذلك، على مصر أن توضح له أنّه يوشك أن يخسر فرصته ـ وأن ما من أحد سيغفر له ما فعله.

عملنا مع المصريين أثناء اجتماع على مائدة الفطور في نيويورك بين وزيرة الخارجية أولبرايت ووزير الخارجية موسى في وقت لاحق من ذلك الشهر، وهو اجتماع أبلغ فيه موسى وزيرة الخارجيّة بأن مصر «ستصرّ على أن يقبل عرفات الاقتراح الأميركي» إذا عرضنا واحداً. لكن كان من الواضح أنه لا نحن ولا الإسرائيليون سيطلبون من عرفات أن يخطو خطوة وإلا ستنتهي العملية بالنسبة إلى إدارة كلينتون.

بدا الآن واضحاً، بعد لقاء الرئيس، أننا لن نضغط على عرفات، على الأقل ليس قبل تقديم عرض أميركي. ربما كان الرئيس على حق، وربما كانت اللحظة المناسبة للضغط على عرفات ستحين بعد أن نقدّم ذلك الاقتراح ويتردّد في الردّ عليه.

مهما يكن من أمر، عرفت الآن أن أسلوبي في التعامل مع الفلسطينيين ينبغي أن يقوم

على تحديد ما يمكنهم التعايش معه في الاقتراح وما لا يمكنهم القبول به. وفي لقاءاتي مع صائب ومع محمد دحلان ومحمد رشيد ـ معاً أحيانا ـ كنت أستخدم النهج ذاته الذي أستخدمه مع شلومو وجلعاد. لكنّني الآن بدأت أجمل النقاط الرئيسية التي أعتقد أن الإسرائيليين على استعداد لقبولها في نهاية المطاف. وكنت الآن أحاول أن أكيّفهم مع ما سيكون مطلوباً للتوصل إلى اتفاق.

من الطبيعي أنني لن أقدّم صورة مرآوية لما قلته لشلومو وجلعاد بشأن ما أعتقد أنه يمكن للفلسطينيين القبول به في آخر الأمر. ففي بعض المجالات، مثل الأمن، حيث كنت أعتقد أنّ هناك تقارباً كبيراً وأن الفلسطينيين يدركون بأن عليهم التنازل، لن تكون هناك مشكلة. لكن في المجالات الأخرى، مثل الأرض، شهدت تغيّر الموقف الفلسطيني من نسبة 4 في المئة للأرض التي يضمّها الإسرائيليون مع مقايضة مساوية لها، إلى نسبة 2 في المئة مع مقايضة مماثلة، في كمب ديفيد. فقد رفعوا توقّعاتهم على حدّ قول أسامة الباز. لو كنت أعلم أن الإسرائيليين على استعداد لتسليم 95 في المئة من الأراضي في المحصّلة الصافية، لن أستطيع قول ذلك الآن لئلا يتعامل الفلسطينيّون مع ذلك كنقطة انطلاق جديدة، لا كهدف منشود.

هنا كان عليّ التوصل إلى توازن دقيق. فلو كرّرت ببساطة المواقف التي جرى عرضها في كمب ديفيد والمتعلقة بالأراضي/الحدود وبالقدس، فلن يأخذ الفلسطينيون ذلك الجهد على محمل الجد ولن يتعمّقوا في دراسة ما يمكنهم القبول به آخر الأمر. وبخصوص هاتين القضيّتين، قررت أن أشير إلى ما أعتقد أنّه ممكن بما في ذلك الحدود التي تتجاوز ما ناقشناه في كمب ديفيد. بشأن الأمن، قرّرت أن أقدّم العرض نفسه الذي قدمته إلى شلومو وجلعاد. وبما أننا لم نطرح أي أفكار تتعلق بمسألة اللاجئين، قررت أن أعرض بشكل أساسي ما قاله لي شلومو وجلعاد.

وفي قضيّة الأرض بوجه خاص، اقترحت أننا قد نكون قادرين على حمل إسرائيل على القبول بضمّ 8 في المئة في نهاية المطاف وسنرى إذا ما كان بوسعنا الضغط عليهم لتجاوز نسبة 1 بالمئة للمقايضة التي قبلوا بها في كمب ديفيد ـ أي أنني أشير إلى أن الفلسطينيين سيحصلون على 93 إلى 5.93 في المئة من الأراضي مقابل نسبة 92 في المئة التي عرضت في كمب ديفيد. وبشأن القدس، قلت إنّني أعتقد بأن على الإسرائيليين القبول بالسيادة الفلسطينية في الأحياء العربية خارج المدينة القديمة، أي الأحياء الداخلية التابعة للبلدية. وهذا يتجاوز ما طُرح في كمب ديفيد حيث عُرض حصول الفلسطينيين على السيادة

في المناطق الخارجية فقط ـ غير المجاورة للمدينة القديمة المسوَّرة.

وفي ما يتعلّق بالحرم، قلت إنّ الكرة في ملعبكم ـ وفكرة تولّي منظمة المؤتمر الإسلامي لا يمكن أن تكون نقطة انطلاق. وأخيراً، بخصوص اللاجئين، قلت إن الإسرائيليين ليسوا مستعدين للقبول «بحق العودة» إلى إسرائيل تحت أي ستار. فحق العودة إلى دولتكم منطقي تماماً، أما حق العودة إلى إسرائيل فمعناه أنكم لا تؤمنون بحل يقوم على وجود دولتين.

وأضفت بأن هناك عدداً من الخطوات التي يمكننا اتخاذها لإعطاء الفلسطينيين غطاء لهذه القضية. يمكننا أن نشير في النصّ إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ـ وهو المرجع الفلسطيني بشأن اللاجئين. ويمكننا إنشاء صندوق دولي كبير لتعويض اللاجئين وللمساعدة في إعادتهم وإعادة توطينهم وإعادة تأهيلهم. ويمكننا الضغط على الإسرائيليين لكي يقبلوا بعودة عدد محدود من اللاجئين لأسباب إنسانية والتأكّد من منح الأولوية لمثل هذا القبول للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان. لكن في النهاية لن يحصل الفلسطينيون على حقّ العودة إلى إسرائيل.

لم يكن النقاش سهلاً في البداية مع صائب أو محمد دحلان، فقد رأيا أنّ ما أصفه هو الحدود الإسرائيلية الدنيا التي تستبعد التوصل إلى اتفاق. وأنّني في الواقع أجادل دفاعاً عن المواقف الإسرائيلية التي كانت ترفض إعطاء الفلسطينيين ما يحتاجون إليه لتسويق الاتفاق: استقلال لا لبس فيه، وسيادة على الحرم، وحل عادل لمشكلة اللاجئين.

كان ردّي قاسياً: فقد ركّزوا على حاجاتهم بغية استبعاد حاجات الإسرائيليين. وقد استمعوا إليّ وأنا أتجاوز ما عُرض في كمب ديفيد، وبوسعهم أن يروا شيئاً عن القدس يذهب أبعد مما اقترحه صائب في مؤتمر كمب ديفيد بمنح الوضعية «أ» للمناطق الداخلية. وإذا ما استمروا في التمسك بمواقفهم، فلست أرى سبباً لكي نقدم اقتراحاً لأنّه لن يتم التوصل إلى اتفاق.

على غرار شلومو وجلعاد، كانوا يريدون اقتراحاً أميركياً، إذ لا يمكن التوصل إلى اتفاق إلا إذا كان على كل طرف أن يردّ على اقتراح أميركي.

قلت لهم، إذا كان هذا هو المطلوب، «ساعدوني في بناء اقتراح. صحيح أنه لن يتضمن كل شيئ تريدونه، لكنه ولا بد سيستجيب لما يحتاج إليه كل منكم. وإذا كنتم تعتقدون أن ما قلته مستحيل قبوله بالنسبة إليكم، فإني لا أرى سبباً للاستمرار بهذه الجهود».

عند هذه النقطة، أصبح الجميع متجاوبين. في موضوع الأرض، رأوا بأن المفتاح لحل

المسألة هو المحافظة على وحدة أراضي الضفة الغربية. ورأى دحلان، على وجه الخصوص، بأنه إذا تجاوزت نسبة الأراضي المضمومة 6 بالمئة، تبدأ وحدة الأراضي الفلسطينية بالتفكّك؛ وتحدّث صائب عن زيادة حجم المقايضة بجوار غزة للتخفيف من الكثافة السكانية الفظيعة هناك.

كان دحلان متألّماً بشكل خاصّ في هذا الموضوع، ملاحظاً أننا نطالب بضمّ 8 في المئة من أراضي الضفة الغربية من أجل إيواء 80 في المئة من المستوطنين الإسرائيليين البالغ عددهم 200000. وأشار إلى أنهم يطلبون منّا زيادة حجم المقايضة لتفريج الضغط عن 2.1 مليون فلسطيني يعيشون في غزة ـ وهي مساحة مساوية تقريباً للمساحة التي نقول الآن إن الإسرائيليين بحاجة إلى ضمها «لإراحة» مستوطنيهم في الضفة الغربية.

وفي ما يتعلق باللاجئين، انصب تركيزهم على المسائل العملية، لا المسائل المبدئية: هل يمكننا زيادة عدد اللاجئين الذين ستقبلهم إسرائيل «لأسباب إنسانية»؟ وهل يمكن أن يشكل اللاجئون المقيمون في لبنان، ممن يرغبون في العودة، غالبية هؤلاء؟ هل يمكننا الحديث عن فئات يمكنها اختيار العودة، مثل أولئك الذين غادروا في العام 1948؟ (كانوا يعتقدون أن عدد الذين هُجِّروا في العام 1948 ممن لا يزالون على قيد الحياة ويريدون العودة قليل جداً حقّاً).

كانوا يلمحون إلى ما قد يكونون قادرين على القبول به. ومن المفارقة أنّني وجدت دحلان أكثرهم معارضة في الموضوع الذي كنت أتوقع ألاّ يثير مشكلة: الأمن. فقد كان رافضاً لثلاث نقاط: السيطرة الإسرائيلية على الأجواء، وحقّ الإسرائيليين في إعادة الانتشار في الحالات الطارئة، والتواجد الدولي على كافة الحدود ومنافذ الدخول. كان يدرك أنّ هذا هو المجال الذي تحتاج إسرائيل فيه إلى أكبر قدر من الضمانات. لكنه قال، لا تسلبونا أياً من مظاهر الاستقلال.

لم أكن أؤمن يوماً في تضليل من أتفاوض معه. ومع أنني كنت أتفهم دواعي قلقه ـ ومدى حساسيتها ـ لكنني قلت له بأنّني لا أعتقد بأن التوصل إلى اتفاق أمر ممكن بدون مراعاة أسباب القلق لدى الإسرائيليين في تلك النواحي الثلاث. وقبل أن نختم لقاءاتنا في نيويورك، قال لي رشيد بأن ذلك صعب على محمد دحلان لكن الرئيس عرفات سيقبل في النهاية «ما تطلبه بشأن الأمن». وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، عندما عاد كِلا الطرفين إلى الشرق الأوسط، بتّ واثقاً من أنّ بوسعنا وضع اقتراح مقبول. سيقاتل كل طرف بضراوة بشأنه، لكن سيكون في وسعنا تعديله بما يستجيب لما يمكن لكل طرف قبوله، حتى ولو

اضطر إلى ابتلاعه كارهاً في سبيل إنجاحه.

إعداد الاقتراح، جولة واحدة أخيرة، وشارون يذهب إلى جبل الهيكل

كان لا يزال على الرئيس كلينتون بالتأكيد اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي تقديم اقتراح شامل. فذلك سيقحمنا في أرض جديدة. فالولايات المتحدة لم تتبنّ موقفاً قطّ، حتى في كمب ديفيد، يشمل كافة قضايا الوضع النهائي. واتخاذ مواقف صلبة رسميّة بشأن كافة القضايا الجوهرية سيكون خطوة تاريخية. وسيكون من الصعب التراجع عنها متى تم اتخاذها.

أردت بطبيعة الحال الدخول في نقاش شامل مع الرئيس كلينتون بشأن الأفكار التي ربما ترد في الاقتراح. ومع أن الرئيس كان يميل إلى المضيّ قدماً في ذلك، فضّل ساندي أن يقرأ الرئيس ما سوف أطرحه على أنه حكمنا المفضل دون الدخول في نقاش. لذا لم يتمّ النقاش مع الرئيس، لكنّني ناقشت بالتفصيل في المكتب بنود الاقتراح مع أعضاء الفريق - آرون وجمال وجون وروب.

ارتفعت حرارة مناقشاتنا الداخلية. وغالباً ما كنت أقول إنه إذا رأى مراقبون خارجيون مناقشاتنا، فسوف يستنتجون بسهولة أنّنا نكره بعضنا بعضاً. وسيكون ذلك خطأ كبيراً. فقد كان شغفنا بالقضية - ورغبتنا في التوصل إلى السلام - كبيراً بشكل لا يوصف. كان ذلك ارتباطاً نتقاسمه معاً. لكننا كنا نشعر جميعاً بالمسؤولية التي يمليها وضع اقتراح أميركي على الطاولة. وفجأة تعارضت أحكامنا بشأن ما يمكن تطبيقه مع ما كنا نعتقد أنه حق أو عدل أو إنصاف.

كان آرون يرى دائماً أنّ الاقتراح يجب أن يكون عادلاً ومنصفاً. ولم أكن ضدّ أي اقتراح منصف، لكنّني أشعر بأن مفهوم «الإنصاف» مسألة ذاتية بحكم التعريف. وعلى غرار ذلك، كان كل من روب وجمال يعتقد بأنّ الفلسطينيين يحقّ لهم الحصول على 100 في المئة من الأرض. وبالتالي ينبغي أن تكون المقايضات متساوية. كانا يعتقدان أنّ ذلك حق فلسطيني. وكان آرون يميل إلى موافقتهما لا على أساس الحقوق، وإنما على أساس أن كل شريك عربي آخر في التفاوض حصل على 100 في المئة. فلماذا يكون الفلسطينيون مختلفين عنهم؟

لم أوافقهم الرأي، لأنّ تركيزي لم يكن منصباً على التوفيق بين الحقوق، وإنما على

تلبية المتطلبات. فأثناء التفاوض، يشكّل مبدأ أو «حقّ» أحد الجانبين عادة المستحيل بالنسبة إلى الجانب الآخر. وهناك بالتأكيد حقوق لا يمكن التنازل عنها. كنت أريد التعامل مع احتياجات كل جانب وليس مع رغباته أو ما يعتقد أنه حقّ له.

كانت خلافاتنا الأساسية متعلقة بالحدود. وقد كنت أشعر بأن الإسرائيليين بحاجة إلى ما بين 6 إلى 7 في المئة من الأراضي لأغراض أمنية وسياسية في آن معاً. وبعدما تفحصت الخرائط التي تمنح 8 في المئة للكتل الاستيطانيّة الإسرائيلية، فقد اعتقدت أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على التواصل بين المناطق أو القدرة على العيش مع ضمّ 7 في المئة من الأرض إلى إسرائيل. لم يكن جمال وروب يريدان أن تزيد نسبة الأراضي المضمومة عن 3 إلى 4 في المئة ويريدان التعويض عن تلك الأراضي بمقايضتها بأراض أخرى مساوية لها في المساحة. لم يكن بيننا اختلاف بشأن اللاجئين، وكان جمال الأكثر إصراراً على وجوب أن يواجه الفلسطينيون الحقيقة: لن يكون هناك حقّ العودة إلى إسرائيل، وذلك بحقّ هو مقياس الاستعداد الفلسطينيّ لصنع سلام مع إسرائيل.

وفي ما يتعلق بالقدس والأمن، كانت خلافاتنا بسيطة بوجه عام. وقمنا بصياغة مسودة اقتراح لكي يدرسه الرئيس. ووافقت على تقديم اقتراح مدىً بشأن قضيّة الأرض يتراوح ما بين 4 و 8 في المئة للضمّ، وما بين 2 و 3 في المئة للمقايضة. ومع أن زملائي لم يكونوا سعداء بذلك، فقد قلت لهم إنّني سأحرص على التعبير عن كافة الآراء قبل أن يتخذ الرئيس قراره. وعلى أي حال، كنت أميل بشدة إلى نسبة 6 إلى 7 في المئة للضمّ ولم أكن مستعداً لخفض ذلك السقف. ولم أكن مستعداً كذلك لاقتراح فكرة المقايضة المتكافئة.

لم تجر مناقشاتنا في الفراغ بكل تأكيد، فكلا الجانبين كانا يتصلان بشكل يومي. متى سنتقدّم بأفكارنا؟ هل اتخذ الرئيس قراره بعد؟ هل نحن بحاجة إلى إجراء مزيد من النقاش معهم؟ أعرب كلا الطرفين عن قلقه: الإسرائيليون لخوفهم من أن نتردّد ولا نخرج بأي أفكار، والفلسطينيون كانوا قلقين بشأن ما قد تتضمنه تلك الأفكار.

وأخيراً، في الأسبوع الثالث من شهر أيلول/سبتمبر، اتصل جلعاد بي هاتفيّاً وأخبرني بأنه وصائب سيجريان مكالمة مشتركة لاحقاً في ذلك اليوم ويطلبان ذهاب كلا الطرفين إلى واشنطن لإجراء جولة مفاوضات أخرى معنا. وقال جلعاد إنّ هذا في الحقيقة كان طلب صائب لكنه قبِل مناشدته لجعل ذلك مطلباً مشتركاً. وعندما سألته عن مطالبهما بالتحديد، أجاب جلعاد بأنه لم يكن طلباً من أجل عقد مناقشات ثلاثية الأطراف وإنما طلباً لكي أعمل ثانية مع كل جانب على حدة لمراجعة ما يمكنه القبول به في النهاية. وأوضح

جلعاد بأن صائب ورفاقه هم الذين أرادوا عقد جولة واحدة أخيرة قبل تقديم اقتراحاتنا. وعندما أجريا مكالمتهما المشتركة، وافقت على عقد تلك الجولة.

قبل وصول المفاوضين إلى واشنطن، قام عرفات بزيارة باراك في منزله. صحيح أن المفاوضين كانوا يلتقون باستمرار، لكن القائدين لم يجتمعا معاً منذ كمب ديفيد. كان جلعاد وصائب يرغبان (من بين آخرين) في إعادة الحرارة إلى العلاقات الباردة بين الزعيمين. وأفاد الطرفان بأن اللقاء كان حميماً جداً، وأن باراك اختلى بعرفات قرابة خمس وأربعين دقيقة، ثم أجريا اتصالاً بالرئيس كلينتون قبل أن يختما أمسيتهما. في تلك المكالمة، قال باراك للرئيس «سأكون شريكاً أفضل لعرفات مما كان عليه رابين».

في هذا الجو المفعم بالتفاؤل وصل المفاوضون من أجل عقد جولة من المفاوضات تمتد ثلاثة أيام تبدأ في 26 أيلول/سبتمبر. وللمحافظة على سرية المفاوضات وإبقاء المفاوضين بعيداً عن أعين الصحافة، أنزلناهم في ريتز-كارلتون في مدينة بنتاغون. وفي سياق الأيام الثلاثة، قمت بسبر مواقف الطرفين لمعرفة أين هي الخطوط الحمر الحقيقية. في الجانب الإسرائيلي، وجدتها بالنسبة إلى شلومو قضية اللاجئين. كان شلومو شخصاً لطيفاً ومؤدّباً. ونادراً ما كان يفقد أعصابه، لكنّه فقد رصانته في إحدى المراحل بعد أن خرجت من اجتماعي للتوّ مع الفلسطينيين وسألته عن سقف عدد اللاجئين الذين يمكن أن يقبل الإسرائيليون عودتهم.

كان يعتقد بأنّني لن أضغط بشأن أعداد اللاجئين لو لم يكن هناك مطالب فلسطينية جديدة، بدأ يتحدث بعنف، وقال إنّ أسلوب الفلسطينيين في التفاوض مبني على نيل أقصى ما يمكنهم الحصول عليه في كل مسألة، وما إن يحصلوا على ما يريدون حتى ينتقلوا إلى المسألة التي تليها. لقد بذلت إسرائيل قصارى ما في وسعها فيما يتعلّق بالحدود والقدس، ولم يكن ردّ الفلسطينيين محاولة تلبية المطالب الإسرائيلية أو تقديم حزمة من المبادلات، وإنّما ما الذي يمكنهم الحصول عليه بشأن اللاجئين بدلاً من ذلك. لقد صبرنا بما فيه الكفاية.

قلت لشلومو إن الطلب في هذه الحالة بالذات جاء منّي وليس من الفلسطينيين. «إنّني أثير هذه المسألة لأنك تريد اقتراحاً أميركياً وأنا أدرس حدود هذا الاقتراح. وإذا كنت تبحث عن شخص تغضب منه، فعليك أن تغضب مني». أومأ برأسه لكني عرفت أنّني لم أقنعه.

لأول مرة لم تطلق الألعاب النارية خلال المباحثات مع الوفد الفلسطيني، فالجميع كانوا مشغولين. كان صائب عريقات ومحمد دحلان وحتى أكرم هنية (الذي عرفت أنه كان

ذا تأثير سلبي في كمب ديفيد) منكبين على دراسة كل قضية محاولين شرح ما كانوا يعتقدون أنهم بحاجة إليه وما يمكن للإسرائيليين القبول به. كما أن دحلان عرض اقتراحاً أمنياً جديداً ـ يعالج العديد من دواعي القلق لدى الإسرائيليين لكنه يرسم حداً لحقّ إسرائيل في إعادة نشر قواتها في الحالات الطارئة. وكان صائب مصمماً على لعب دور السياسي المحنك بتحليه بالعقلانية والمرونة بقدر الإمكان.

لم أكن أعرف أن هذه الأيام الثلاثة ستمثل أعظم الآمال بالتوصل إلى السلام طوال مدة شغلي لمنصبي ـ وأن الانحدار إلى الفوضى واندلاع العنف سرعان ما سيلي هذه الأيام. في تلك المرحلة، حدث تطور قال الفلسطينيون بأنه غيّر كل شيء: زيارة أرييل شارون إلى الحرم/جبل الهيكل. فقد قام شارون، زعيم حزب الليكود المعارض بزيارة جبل الهيكل في 28 أيلول/سبتمبر وبرفقته قوة عسكرية كبيرة من رجال الشرطة الإسرائيليين كحماية شخصية له، وسبب هذه الزيارة هو رغبة قادة حزب الليكود ورغبته في إظهار أن حكومة باراك لا يمكنها تسليم هذه الأرض المقدّسة. وفي السابع والعشرين، وكان اليوم الثاني في لقاءاتنا، طلب صائب الاجتماع به على انفراد في فترة ما بعد الظهر. قال لي إنّه يود أن ينقل إليّ طلباً شخصياً من عرفات: هل في وسعي ممارسة نفوذي لمنع شارون من الذهاب إلى الحرم الشريف في اليوم التالي؟ قلت لصائب بأنه إذا كنا سنطلب من شارون عدم الذهاب، فسوف يستغل طلب الولايات المتحدة ويجعل منه ذريعة سياسيّة مع قاعدته اليمينية، وسوف يعنّفنا ويقول إنه لن يذعن للضغوط أياً كان مصدرها ـ بما في ذلك الولايات المتحدة ـ بشأن حق إسرائيل في جبل الهيكل. قلت له «لن نثنيه، بل إننا قد نحرضه».

لكني وعدته بأن أحاول إقناع شلومو بالحدّ من برنامج الزيارة أو منعها. كان شلومو بن عامي يلبس قبعتين، فقد كان وزيراً للخارجية بالوكالة كما كان وزيراً للأمن الداخلي. كان وزراء الداخلية في السابق، بمن فيهم وزراء الليكود، يذكرون الدواعي الأمنية لتبرير منع التصرّفات الاستفزازية الإسرائيلية في الأحياء العربية من القدس الشرقية. وبناء على ذلك، سألت شلومو إذا كان بوسعه التعلّل بالمخاطر الأمنية لمنع شارون من الذهاب إلى جبل الهيكل. رد عليّ بأنه لا يستطيع ذلك لأن المخابرات الإسرائيلية قدّرت أنه لا يوجد خطر اندلاع أحداث عنف كبيرة. لكن عند دخولي الغرفة، كان يتحدث عبر الهاتف مع جبريل الرجوب ـ رئيس جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في الضفة الغربية. كان يقوم بالتنسيق مع الرجوب، وكان كل ما يطلبه الرجوب عدم السماح لشارون بدخول المسجدين ـ أي أنّ في

وسعه التنقّل في أرجاء الحرم في اليوم التالي لكن لا شيء أكثر من ذلك. بالرغم من استياء شارون، لجأ شلومو إلى الأحكام الأمنية لمنع شارون من دخول المسجدين لكن ليس أرض الحرم(*).

من المفارقات أنّه وقعت حادثة في يوم السابع والعشرين، أي قبل يوم من زيارة شارون. لكنها انطوت على مقتل جندي إسرائيلي في كمين نُصب في غزة، وهي الحادثة التي يدعي الإسرائيليون بأنها تحدّد البداية الحقيقية للانتفاضة. وفي الثامن والعشرين، عندما ذهب شارون إلى الحرم، كان كل شيء هادئاً. لكن في التاسع والعشرين، فتحت أبواب الجحيم.

وفي الثامن والعشرين، وهو اليوم الأخير لمناقشاتنا، لم يتصرف أحد من أي من الوفدين على أنّه يمكن أن يكون كارثيّاً. بل لم يتطرّق إليه أحد، مع أن شارون ـ بحكم الفارق الزمني البالغ سبع ساعات ـ كان قد أنهى زيارته للحرم قبل أن نبدأ اليوم الأخير لمناقشاتنا. وقد تبيّن أن مباحثاتنا في اليوم الأخير مثيرة للاهتمام حقاً ـ فقد لخصت انطباعاتي حول ما توصلنا إليه في كل مسألة وما توقّعت أن يقوم به الرئيس. قلت للجانبين بأنّني لست متأكداً من أن الرئيس سيعرض اقتراحاً، لكن توصيتي، خصوصاً بعد هذه الأيام الثلاثة من المناقشات المنفصلة، هي أن يقوم بذلك. وبدون أن أصف بالتفصيل ما نود اقتراحه، أعطيت كل جانب شيئاً من المعلومات المتعلقة بكل مسألة. بشأن الحدود، قلت إنّ اقتراحنا سيكون أقل من 9 في المئة التي بحثناها في كمب ديفيد في ما يتعلق بالضمّ، لكنه أقرب إلى 9 بالمئة منه إلى 2 بالمئة التي اقترحها الفلسطينيون في حينه. وبشأن المقايضة، قلت إنّنا سنعرض أكثر مما سبق عرضه في كمب ديفيد، لكن المقايضة لن تكون مساوية للأرض التي ستضمّها إسرائيل ولن تكون كبيرة. وبشأن الأمن، قلت للجانبين إنّ مقاربة دحلان في ما يختص بالأمن جدية، لكن حقّ إسرائيل بإعادة الدخول في ظروف طارئة محددة بوضوح أمر مهمّ. وبشأن اللاجئين، قلت إنّه لن يكون هناك حق بالعودة إلى إسرائيل ـ وأبلغت الفلسطينيين بأنّهم إذا أصرّوا على هذا الأمر فلن نقدّم أي اقتراح. غير أنّني طرحت فكرة جديدة، مبيّناً أنه سيكون للفلسطينيين حق العودة إلى الدولة الجديدة وإلى المناطق التي تتم «مقايضتها» والتي سوف تدمج بتلك الدولة ــ وأننا سنستثمر في تطوير تلك الأراضي التي ستتم مقايضتها والتي لا تزال تابعة لإسرائيل بحيث يتسنى

(*) لم أطرح السؤال التالي إلاّ لاحقاً، إذا لم يكن هناك قلق كبير من أن تؤدي الزيارة إلى اندلاع أحداث عنف، فلماذا يحاط شارون بهذا الحضور الضخم لرجال الشرطة؟

للاجئين الاستقرار فيها. وأخيراً، بشأن القدس، قلت إنّنا سنذهب إلى ما هو أبعد من كمب ديفيد في ما يتعلق بالسيادة الفلسطينية على الأحياء العربية.

لم يطرح عليّ أحد أي سؤال بشأن الحرم كما لم أعرض أي جديد بشأنه. وفي ختام مناقشتنا، قلت إنّه يتبقى أن يتخذ الرئيس قراراه النهائيّ بشأن ما إذا كان سيقدم اقتراحاً وما الذي سيتضمنه ذلك الاقتراح.

كان كلا الجانبين متفائلاً عقب لقاءاتنا الأخيرة. وعلى الرغم من زيارة شارون للحرم، كان مزاج عريقات ودحلان وحتى أكرم هنيّة جيداً جيداً. لم يكن هذا انطباعي وحسب، فقد اتصل محمد دحلان قبل مغادرته ذلك المساء بجورج تنيت وقال له بجرأة: «سيكون هناك اتفاق». (وبدوره اتصل بي جورج وسألني «ماذا فعلت مع محمد؟ إنه يغادرنا مسروراً»).

لم يدم هذا المزاج الطيّب طويلاً. فقد كنّا على وشك مواجهة حقيقة جديدة ومرعبة تحول دون طرح العرض الأميركي ـ لعدة أشهر على الأقل.

الانتفاضة: عرفات يختار ركوب الموجة

ودعت الفريق الفلسطيني قرابة الرابعة من بعد الظهر، وبعد ذلك بساعتين، اتصل بي داني ياطوم وقال إن لدى إسرائيل دليلاً قوياً على أن السلطة الفلسطينية تخطط لمظاهرات ضخمة وعنيفة تعمّ الضفة الغربية في الصباح التالي، الجمعة 29 أيلول/سبتمبر ـ كردة فعل على ما يبدو على زيارة شارون؛ سيخرج الشباب الفلسطينيون من المساجد بعد أداء صلاة الجمعة في مظاهرات غاضبة.

كان داني واضحاً جداً: سيكون الأمر بمثابة كارثة. فقد كان رئيس الوزراء مستعداً لدراسة الاقتراح المتقدّم الذي كنا نعدّه؛ وهو أيضاً يرى أملاً في مباحثاتي مع الفريقين. لكنه لا يستطيع تقديم تنازلات تاريخية في مواجهة أحداث العنف. كما قام الإسرائيليون عبر قنواتهم الخاصة بتبليغ رسائل إلى عرفات بشأن العنف الذي يجري التخطيط له لكنهم لم يتلقوا أي إجابة؛ والأمر منوط بنا لكي نقنع عرفات بالعمل على منع اندلاع أحداث عنف.

لم يكن هناك متسع من الوقت للتصرف. أوجزت لوزيرة الخارجية ما حدث فأجرت اتصالاً مع عرفات وأبلغته ما الذي يتعين عليه أن يفعل وما هي المخاطر. قال عرفات لوزيرة الخارجية بأنه سوف يبذل قصارى جهده.

نعرف الآن أن عرفات لم يفعل شيئاً في اليوم التالي أو الأيام التي تليه لوقف التظاهرات التي أنتجت الانتفاضة الثانية. لماذا؟ يعتقد البعض بأنه خلص بعد كمب ديفيد إلى

أنه لم يعد بوسعه تحقيق ما أراده من خلال المفاوضات ولذلك لجأ إلى العنف. وهذا كان رأي باراك بالتأكيد في ذلك اليوم. والبعض الآخر يعتقد بأنه خطط لهذه الأعمال منذ البداية - أو منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان على الأقل- لأنه، حسب «الرواية الفلسطينية» يحتاج لأن يكون الاستقلال الفلسطيني ثمرة صراع(*).

لكن رأيي مختلف. لم يخطّط عرفات لشيء، لكنه ترك الخيارات مفتوحة أيضاً. فهو يترك خيار العنف مفتوحاً دائماً، اعتقاداً منه بأنه قد يحتاج إليه في مرحلة معينة إذا لم يُرْضِهِ الإسرائيليون. وقد وفّرت زيارة شارون له ذريعة مثالية للسماح باندلاع أعمال العنف، كما أنه استفاد منها في إظهار أن يديه مكبلتان في ما يتعلق بالحرم - لا يمكن السماح بأي قدر من المرونة. وفي هذا السياق، أيّد عرفات أعمال العنف كخطوة تكتيكية لكسب موقع أفضل، لكنه أساء تقدير حجم الفلتان الذي يمكن أن يتلو تلك الأحداث.

وللأسف، لم يقدّر أن هناك الآن مزيجاً شديد الاشتعال. فشاوول موفاز، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، كان قلقاً لأنّ الإسرائيليين فقدوا إلى حدّ كبير قدرتهم على كبح أعمال العنف بعد مضي ما يزيد على أسبوع على اندلاعها في أيار/مايو - عندما أطلق نشطاء من فتح وقوى الأمن الفلسطينية النار على الجيش الإسرائيلي وجوبهوا برد ضعيف نسبياً. وتعهّد بأن ردّ الجيش سيكون أقوى بكثير في المرّة القادمة، لأنه إن لم يفعل ذلك، فسيفقد الفلسطينيّون احترامهم للجيش الإسرائيليّ ويتصرّفون بناء على ذلك. وقال لي موفاز إنّ الردّ الفوريّ القويّ والاستباقي وحده يمكن أن يعيد قوة الردع إلى الإسرائيليين.

كان موفاز يدرك بالطبع أن هناك غضباً في الشارع الفلسطيني، لكنه شعر بأن التسوية السياسيّة مطلوبة لذلك. غير أنّه في هذه الأثناء يشعر بأن هناك خطراً كبيراً إذا ما تُرك الفلسطينيون يعتقدون بأن في وسعهم القيام بأعمال عنف من غير التعرض لعواقب ذلك.

كان الردّ الإسرائيلي في الأيام الأولى لاندلاع أعمال العنف قويّاً جدّاً: فقد قُتل خمسون فلسطينياً وجُرح المئات، مقارنة بمقتل خمسة من المدنيين الإسرائيليين.

في ذلك الأسبوع الأول - وحتى خلال الشهرين الأولين - ادعى عرفات بأنه كان يكبح

(*) صرّح عماد الفالوجي، وهو وزير في الحكومة الفلسطينية، بأنه «كان يجري التخطيط للانتفاضة منذ عودة الرئيس عرفات من كمب ديفيد، عندما قلب الطاولة في وجه الرئيس الأميركي السابق ورفض الشروط الأميركية». Palestinian Minister says Palestinian Uprising Was Planned, AP, March 2, 2001.

«جنوده»، وأن ندرة الإصابات التي لحقت بالجيش الإسرائيلي برهان على ذلك. لكنّ الضوابط كانت قليلة من جانبه في الواقع، فاستعداد موفاز واستخدامه للقوة المفرطة كان السبب في هذا التفاوت في عدد الإصابات.

ثمة عوامل كثيرة أخرى، لم يخطط لكثير منها أي من الطرفين، هي التي أذكت أعمال العنف. فأثناء المواجهة الأولى في الحرم ـ عندما أُلقيت أحجار كبيرة من فوق الجدار على الساحة في الأسفل حيث كان اليهود يؤدون الصلاة ـ سقط قائد الشرطة الإسرائيلية في القدس مغشياً عليه. وفيما كان لا يزال يقود العملية، سعت القوات الإسرائيلية إلى احتواء أعمال الشغب بدون استخدام الذخيرة الحية. وما إن تم نقله إلى المستشفى، حتى بدأت الشرطة الإسرائيلية باستخدام الذخيرة الحية بالإضافة إلى الرصاص المطاطي. قُتل خمسة من الفلسطينيين، وانتشر نبأ في الضفة الغربية مفاده أن الإسرائيليين قد ارتكبوا مجزرة في الحرم، فعمّت أعمال العنف مختلف المناطق.

وسرعان ما بدأت تجمعات كبيرة من الفلسطينيين بمهاجمة المواقع العسكرية الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كانوا في معظمهم يرمون الحجارة، لكن بعضهم كان مسلحاً بالبنادق والقنابل اليدوية. والحصيلة كانت: المزيد من الضحايا الفلسطينيين. كانت مواكب تشييع القتلى تبعث موجات من العواطف الجديدة وتطلق هجمات جديدة ضد المواقع الإسرائيلية، موقعة المزيد من الضحايا.

خلال الأيام الأولى لأعمال العنف، وقع حادث مرعب تحول إلى رمز في أعين الفلسطينيين والعرب للوحشية الإسرائيلية وعدم الاكتراث بأرواح الفلسطينيين. فقد علق محمد الدرة، وكان صبياً في الثانية عشرة من عمره، وأبوه وسط النيران التي اندلعت بين الجيش الإسرائيلي والمسلحين الفلسطينيين عند معبر نتساريم في غزة. هذه الصورة المثيرة للأسى لصبي صغير جاثم على ركبتيه بجانب أبيه، وهذا الوالد الذي يتوسل من أجل وقف إطلاق النار، ويسقط الصبيّ قتيلاً بعد ذلك، أثارت غضباً شديداً في أوساط الفلسطينيين. ومع استمرار المحطات التلفزيونية الفضائية العربية في بث ذلك الشريط مرّات ومرّات، تحوّل إلى رمز دائم لهذه الانتفاضة الجديدة ـ التي بات يطلق عليها الفلسطينيون اسم انتفاضة الأقصى.

لكن كانت هناك مشاهد تلفزيونية مفزعة أخرى عن معاناة الإسرائيليين أيضاً. فقد سلك اثنان من جنود الاحتياط منعطفاً بطريق الخطأ ودخلا إلى رام الله في الأسبوعين الأولَين للانتفاضة، حيث اعتقلتهما الشرطة الفلسطينية واقتادتهما إلى مركز للشرطة. ذاع

خبر وجودهما ليجتاح جمع من الفلسطينيين المركز ويقتل الإسرائيليَّين ويلقي بجثّتيهما المشوهتين من الطبقة الثانية أمام حشد متعطّش للدم. وقام القتلة بعد ذلك برفع أيديهم الملطخة بالدماء، بمتعة واضحة، ليرى الحشد والكاميرات التلفزيونية ما صنعته أيديهم.

كان الجمهور الإسرائيلي، على غرار الفلسطينيين، غاضباً. ورافق ذلك الغضب إحساس بالخيانة. ولمحاولة التقليل من الاحتكاك في إحدى المناطق الحساسة، وافقت الحكومة الإسرائيلية على اتفاق مع القوى الأمنية الفلسطينية ينسحب بموجبه الجنود الإسرائيليون الذين يحرسون ضريح يوسف في نابلس في مقابل ضمانات فلسطينية لهذا الموقع اليهودي المقدس. ومع انسحاب الإسرائيليين، سرعان ما اجتاحت الحشود الفلسطينية القوة الأمنية الفلسطينية الرمزية ونهبت الكنيس الذي في ذلك الموقع ودمرته، وأحرقت كتبه وصحفه المقدسة. وعندما عُرض ذلك أيضاً على شاشة التلفزيون الإسرائيلي، شعر الجمهور الإسرائيلي بالغضب من الفلسطينيين ومن حكومة باراك على حد سواء، معتقداً أنه يجري استغلال استعدادها لتقديم تنازلات مرة أخرى بوصفه علامة ضعف.

ما الذي قامت به إدارتنا لمحاولة احتواء العنف الذي أخذ يشكل بسرعة حالة بذاته؟ كان الرئيس، ووزيرة الخارجية، وجورج تنيت وأنا نتحدث عبر الهاتف بدون توقف تقريباً مع باراك وعرفات وأولئك الذين يحيطون بهما. وصف عرفات نفسه والفلسطينيين بأنهم ضحايا أبرياء، في حين كان باراك يرى أنّ عرفات يثير العنف بدون اكتراث. سعينا إلى حمل باراك على إصدار أمر إلى الجيش الإسرائيلي بممارسة مزيد من ضبط النفس في استخدام الرصاص الحي وبعدم البروز ما أمكن أمام الفلسطينيين. وسعينا مع عرفات إلى استصدار أوامر لوضع قوات الأمن الفلسطينية بين مثيري الشغب الفلسطينيين ونقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقعنا في دورة من أعمال الشغب، والقتلى الفلسطينيين، ومواكب تشييع الضحايا، وشعارات التحريض التي كانت تُرفع في تلك المواكب، وتجدد أعمال الشغب الموجّهة ضد المواقع العسكرية الإسرائيلية. لم تكن هذه المواقع في مراكز المدن والبلدات الفلسطينية أو قريباً منها، وهذا ما جعل راشقي الحجارة أو المسلحين الفلسطينيين يخرجون للبحث عنها. لم تلق مناشدات الرئيس لعرفات آذاناً صاغية. فقد أشار عرفات إلى أنه لا يملك صواريخ ولا دبابات ولا طائرات أباتشي - إسرائيل هي التي تملكها فقط - وطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية، وممارسة ضبط النفس، ومرور يوم واحد لا تخرج فيه جنائز. لكنه مع ذلك لم يعط أوامره لقواته الخاصة بوقف أعمال الشغب، ناهيك عن التوقّف عن المشاركة فيها.

وفي حين كان باراك عاطفياً، ويعلن باستمرار أمام الرئيس كلينتون بأنه يتعين على عرفات الاختيار بين الحرب والسلام، كان شلومو بن عامي يبحث عن طريق للخروج من الأزمة وجعل إسرائيل تخطو خطوة إلى الوراء. فقام بسحب قوات الشرطة الإسرائيلية من القدس يوم الجمعة بعد 29 أيلول/سبتمبر لكي لا يثير وجودها الشغب. وكان القوة الدافعة التي وقفت خلف القرار القاضي بسحب الجنود الإسرائيليين من منطقة ضريح يوسف في نابلس. كما أنه وافقني الرأي بأنه يمكننا كسر دورة العنف المتصاعدة فقط إذا أوجدنا ما يكفي، على حد تعبيري، من «الدراما لتوفير سلّم إلى عرفات ليهبط من الموقع الذي يوجد فيه وتقديم تبرير للقيام بذلك».

في رأيي، كان عرفات، التكتيكي دائماً، يسعى إلى استغلال الجوّ ليعكس الانطباع الدولي الذي تولّد عقب محادثات كمب ديفيد ـ وتحديداً، أن باراك يسعى إلى السلام، بخلاف عرفات. في هذه الانتفاضة الجديدة، سعى عرفات إلى إعادة لعب دوره كضحية. وانتحال صفة الضحية يتطلب تقديم تنازلات من الإسرائيليين، لا من الفلسطينيين، كما أنه يعني وجوب أن يتحمّل المجتمع الدوليّ أو الولايات المتحدة مسؤولية حل النزاع، وإراحته منه.

لكن بما أن عرفات صار الضحية، فقد أصبح أقل قدرة من ذي قبل على السيطرة على القوى التي أخذت تتعاظم في الشارع الفلسطيني. ومردّ ذلك أن القوى الفلسطينية المختلفة ـ ناشطي حركة فتح، وعناصر قوات الأمن، وحماس ـ باتت ترى في الانتفاضة فرصة لكسب مزيد من القوة كل لصالحه. كما أن عرفات، سيّد المناورة، يرغب في التحكم بأعمال العنف خشية أن تتحول أية مجموعة إلى قوة كبيرة جداً. وفي الوقت ذاته، كان يرغب في ركوب الموجة العاطفية التي عكستها أعمال العنف في المجتمع الفلسطيني ـ الغضب المكبوت بسبب الوعود الكاذبة لاتفاق أوسلو، والغضب الحقيقي من عرفات نفسه بسبب الفساد داخل السلطة الفلسطينية.

أردت حصول حدث يعطي عرفات ذريعة لإعادة إحكام قبضته والخروج من دوامة العنف. اقترح شلومو، بعد أن تحدّث إلى عدد من الحكومات الأوروبية، عقد لقاء في باريس يجمع باراك وعرفات ووزيرة الخارجية. فذلك يعطي الفرنسيين سبباً لكي يبذلوا المساعدة، حتى ولو لم يكونوا طرفاً مباشراً في اللقاء الثلاثي. كنت قلقاً بشأن ميل الرئيس شيراك إلى تعظيم شأنه في مثل هذه الأوضاع، لكنّني وافقت على أنّ عقد لقاء في أوروبا سيكون مفيداً ـ خصوصاً إذا وفّر سبباً لمحاولة تبريد العواطف استباقاً لما قد ينتج عن مثل هذا اللقاء.

ولهذا السبب التقينا في باريس: باراك وعرفات ومادلين وجورج تنيت وأنا. وعند دخولي إلى ذلك الاجتماع، خطر ببالي أن خطوة معينة قد تلبّي رغبة عرفات في إظهار أنه حصل على شيء بدون أن يتعارض ذلك مع حاجة باراك إلى إظهار أن عرفات لم يكسب من العنف شيئاً. كانت فكرتي تقوم على الاستفادة من سابقة الخليل التي حدثت في العام 1994. فبعد المقتلة التي ارتكبها باروخ غولدشتاين سنة 1994، قبِل رابين بإنشاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل ونشره. وكان الوجود الدوليّ صغيراً ورمزيّاً بقيادة النرويجيين. لماذا لا ننشئ شيئاً شبيهاً الآن؟ لماذا لا نستخدمهم كمراقبين لما سيطلق عليه مناطق عازلة، تحيط بكافة المواقع العسكرية الإسرائيلية؟

قمة باريس وقمة شرم الشيخ
وعود أُعطيت، وعود تتحقق

أحضر كل من باراك وعرفات وفده التفاوضي إلى باريس في 4 تشرين الأول/ أكتوبر، والتقت الوفود الثلاثة في منزل سفيرنا في باريس. كان منزلاً رائعاً، تحيط به مساحات شاسعة، ويضم غرفاً مهيبة، وتستحضر إلى الأذهان حقبة لويس الرابع عشر ومملوءة بالمطرزات والأعمال اليدوية التي تليق بأن تعرض في اللوفر. كان فيلكس روهاتين سفيرنا هناك في ذلك الوقت، وقد أنفق مبالغ طائلة من جيبه الخاص لإعادة العظمة إلى ذلك المكان ـ وهو شيء يقدّره الفرنسيون.

كان العنف قد دخل يومه السادس، ولم تكن مفارقة عقد لقاء في مثل هذا المكان الفخم لمناقشة انتفاضة جديدة خافية على أحد منا. بدا عرفات مرتاحاً؛ وكان باراك عصبي المزاج، ومن الواضح أنه كان يخشى أن يظهر بمظهر من يقدّم مكافأة للعنف. وكما توقّعت، فقد كان عازماً على ألاّ يكسب عرفاتُ شيئاً. وعلى النقيض من ذلك، كان عرفات يسعى إلى شيء لكي يظهر لشعبه أنه استطاع مرة أخرى أن يعود بشيء إليهم بمهارته.

التقينا بباراك ووفده أولاً، وأسمعنا خطاباً مسهباً. وعندما اقترحت عليه فكرة إنشاء مجموعة مراقبين شبيهة بمجموعة الوجود الدولي المؤقت، كان رده رفض الفكرة جملة وتفصيلاً: «عرفات يريد تدويل الصراع؛ لن نفعل ذلك». وعندما جادلته بأنه لم يأت بشيء جديد ـ فرابين من فعل هذه السابقة، ونشْر مراقبين عند نقاط التماس سيخدم مصالح إسرائيل ـ ردّ بشكل قاطع: « لا».

لم يكن باراك الدقيق، وباراك الباحث عن الوضوح، يريد الاستفادة من سابقة رابين

لأن عرفات سيبدو كأنه انتزع شيئاً منه. لا شكّ أنّ عرفات أراد كسب تجاوب دولي مع العنف ـ وهي نقطة جادل من حوله بشأنها في لقاءاتنا بكل حماس. وعلاوة على ذلك، كانوا يريدون قوة دولية كاملة «لحماية شعبنا من الجيش الإسرائيلي». وفي ما كان عرفات يجلس صامتاً، جادل نبيل شعث وصائب عريقات بطريقة عاطفية بأن الرئيس «لا يمكنه مغادرة المكان بدون الحصول على إيماءة على الأقل لشعبه بأنه سوف تكون هناك حماية من الإسرائيليين».

بعد أن وجدا أنه لا سبيل إلى إقناعنا بضرورة نشر قوات أو مراقبين دوليين، ضغط نبيل وصائب ـ مع عرفات الذي انضم إلى المناقشة المتعلقة بهذا الموضوع ـ من أجل إنشاء لجنة تحقيق. فهذا سيسمح لهم على الأقل بأن يظهروا للفلسطينيين أنه ستكون هناك مساءلة أو مسؤوليّة قد تحمّل للإسرائيليين عن القتلى والجرحى الفلسطينيين. ومع أني لم أقبل بالضرورة بتلك النقطة، فقد شعرت بأنه ستكون هناك فائدة في إنشاء لجنة لتقصّي الحقائق ولم أكن أمانع في أن يستخدمها الفلسطينيون كغطاء أو تفسير لوقف العنف. ولذلك اقترحت إنشاء لجنة لتقصّي الحقائق ترأسها الولايات المتحدة للنظر في أسباب اندلاع العنف، ولماذا زادت حدّته وكيف، وما هي الدروس التي يمكن للجانبين استخلاصها من هذه الأحداث لتجنب أي تكرار لها في المستقبل.

في اللقاء الثلاثي، كان عرفات وباراك مستعدين للقبول بهذه الصيغة، لكنهما اختلفا في طريقة تشكيل مجموعة تقصّي الحقائق. رغب باراك في أن تكون مؤلفة بالكامل من الأميركيين، في حين أرادها عرفات مجموعة دولية ترأسها الأمم المتحدة.

بعد أن اتفقا على العودة إلى هذا الموضوع لاحقاً، ركّزنا اهتمامنا على الخطوات العملية التي يمكن لكل طرف اتخاذها لتسهيل خروج الطرف الآخر من الهوة. في تلك الأمسية، طلب باراك استراحة لكي يناقش مع وفده الخطوات الممكنة.

وبعد تأخر دام ساعتين تقريباً ـ ذكّرنا باليوم الذي أمضيناه في انتظاره في كمب ديفيد ـ ضاق عرفات ذرعاً بالجلوس فغادر مجلسه وطلب إحضار سيارته ليرحل. لحقت به مادلين، وقطعت على الإسرائيليين خلوتهم، قائلة لرئيس الوزراء بأنّنا ضقنا ذرعاً، لقد شعر عرفات كما لو أنه مرؤوس قليل الشأن ينتظر إشارة له بالمجيء.

قالت مادلين لباراك، بعد أن أقنعت عرفات بالبقاء، إنه لا يمكنه معاملة الفلسطينيين بهذه الطريقة. نزل باراك المتكدّر واعتذر من عرفات، مما مهّد لتغيير المزاج وتهيئة الجوّ لمناقشة جيدة لكيفية معالجة نقاط الاحتكاك الرئيسية. كان معبر إيرتز في غزة واحداً من

هذه النقاط. اتفق الطرفان بسرعة على إنشاء سور يحيط به، وعلى أن يضمن الفلسطينيون عدم استخدام المبنى المجاور للموقع العسكري الإسرائيلي كمركز لإطلاق النار على الإسرائيليين. بدأنا بمراجعة ما الذي يجب أن يقوم به كل طرف. سيقوم الإسرائيليون بإعطاء أوامر جديدة لقواتهم، تحرص على عدم إطلاق النار إلا إذا كانت أرواحهم معرضة للخطر. ومن جهتهم، يقوم الفلسطينيون بمنع المتظاهرين ومثيري الشغب من التوجّه إلى نقاط التفتيش الإسرائيلية، وسيعطي عرفات أوامره لقوات الأمن الفلسطينية والتنظيم، والمقصود به نشطاء فتح، بعدم إثارة أعمال العنف ـ وهو أمر قام به عرفات خلال ذلك القسم من المناقشة عندما اتصل هاتفياً بغزة وأعطى تلك الأوامر. وعمل جورج تنيت، الذي كان يوجه كلا الطرفين، على التوصّل إلى عدد من النقاط التي اتُّفق عليها شفهياً.

طلب جورج مني أن أوجز لعرفات وباراك نقاط الاتفاق، وقبل كل من الزعيمين تلخيصي الشفهي. وبعد ذلك، سأل باراك إذا ما كان في وسعي كتابة النقاط المتفق عليها لكي يتسنى للزعيمين التوقيع عليها. سألت عرفات إذا ما كان يريدني أن أكتب ما اتفقنا عليه للتو فاوماً بالإيجاب. لكنه قال إنّ الرئيس الفرنسي أراد استضافته ورئيس الوزراء وأنه سيكون من غير اللائق إبقاؤه منتظراً أكثر من ذلك. لذا ربما يذهب مع وزيرة الخارجية وباراك لمقابلة شيراك فيما أقوم بتحضير الأوراق.

لم تضمّ النقاط الشفوية أو الورقة المكتوبة أية إشارة إلى وجود دولي أو مراقبين دوليّين. وتبيّن أنّ ذلك هو سبب رغبة عرفات في رؤية شيراك في ذلك الوقت. فعندما بدأت وزيرة الخارجية وباراك بوصف التفاهم الذي كنت أعدّه الآن، قال شيراك إنّه لن يكون مقبولاً ما لم يتضمن وجوداً دولياً. لم يشارك شيراك في أيّ من المباحثات التي جرت لكنّ الفلسطينيّين أبلغوه مسبقاً بالاجتماع، وها هو يقف إلى الجانب الفلسطيني ويصرّ على أن التفاهم الذي وضعناه بشقّ الأنفس كان ناقصاً. شعر كل من وزيرة الخارجية وباراك بانهما وقعا في شرك، وأصبح لدى عرفات الآن سبب لعدم التوقيع على وثيقة لا تتضمن أية إشارة إلى وجود دولي ـ أو شيئاً يوحي بأدنى قدر من الانتقاد الدولي لاستخدام الإسرائيليين القوّة ضد الفلسطينيين.

في ما يختص بلجنة تقصّي الحقائق وتركيبتها، التي ربما كانت تعني ضمناً توجيه بعض النقد للتكتيكات الإسرائيلية، سعيت إلى التوصل إلى عدد من الحلول الوسط، بما في ذلك الاقتراح بأن تكون بقيادة أميركيّة وتضمّ أعضاء مساعدين من الأوروبيين. كان باراك مستعداً للقبول بذلك في نهاية الأمر لكنّ عرفات لم يكن كذلك. وفي الورقة التي صغتها،

أدرجت كافة النقاط التي تم الاتفاق عليها إضافة إلى النقطة المتعلّقة بفريق تقصّي الحقائق وتركت النص الدقيق لها مبهماً.

وبعد انتهاء لقائنا مع شيراك، لم يعد عرفات إلى منزل السفير بل ذهب إلى الفندق. وأرسل بدلاً منه نبيل شعث وصائب إلى المنزل للتفاوض على الورقة. وبهذا بدأت مفاوضات امتدت طوال الليل، مع اعتراض نبيل وصائب على كل شيء كُتب في الورقة. لم يعترضا على جوهر النقاط المتفق عليها، ولكنهما جادلا بأن عرفات يحتاج إلى غطاء في أية وثيقة مكتوبة. فهو لا يستطيع التحدّث عن مجموعات في الجانب الفلسطينيّ مسؤولة عن اندلاع أحداث العنف، وهو الآن يعطي أوامره بوقف تلك الأعمال. حاولت أن أفهم ما إذا كانا يبتعدان حقيقة عن جوهر الوثيقة أم أنهما يبحثان ببساطة عن طريقة أخرى لنقل ما قبل به عرفات إلى الشارع الفلسطيني. كانت رغبتهما في أن تبدأ الورقة بالحديث عن المسؤوليّات الإسرائيلية، لا الفلسطينية، توحي بأن الأمر يتعلّق بالشكل لا بالمضمون. لكن عدم عودة عرفات أوحت لي بأنه كان يبحث عن طريقة لتجنب إبرام الاتفاق ـ بشكل رسمي على الأقل.

أنكر كل من نبيل شعث وصائب أن يكون الرئيس يسعى إلى التهرّب من الوثيقة، لكنهما اعترفا بعد إلحاح شديد بأن مباركاً دعا كلاً من عرفات وباراك لزيارته غداً وأنه سيكون من الأفضل إبرام الاتفاق في شرم الشيخ بحضور مبارك.

ربما كان لا بأس في ذلك لو لم يكن باراك مقتنعاً بأنّه إذا ذهب إلى مصر بدون اتفاق موقّع، فسيتعرّض لضغط من قبل مبارك من أجل إعطاء المزيد لعرفات. ونظراً لتجربته مع شيراك، خشي أن يقوم عرفات بحشره في الزاوية في ما يختص بقضيتي الوجود الدولي أو لجنة التحقيق ـ اللتين يعتقد بأن مباركاً سيؤيدهما بدون قيد أو شرط. كما أنّه رأى في تردّد عرفات في التوقيع على ما تم الاتفاق عليه شفهياً يشير إلى سوء نية من قبله.

مع أننا عملنا طوال الليل، وتحدثنا مرتين مع موسى لكي ينقل إلى كل من المفاوضين الفلسطينيين وعرفات أن مصر تريد منهم القدوم إلى شرم الشيخ وفي أيديهم وثيقة موقّعة، غير أن عرفات لم يصرّح لمفاوضيه بالتوقيع على النقاط المتفق عليها. ومن جهته، لن يذهب باراك إلى مصر بدون وثيقة موقّعة.

وهكذا لم تكن هناك وثيقة موقّعة، وأعلن باراك أنه عائد إلى إسرائيل. سعينا إلى إظهار أن الاجتماع والجلسة التي امتدت طوال الليل على أحسن وجه بإعلان أن الورقة المكتوبة ليست الأمر المهمّ وإنّما إنجاز الوعود التي قُطعت. بدا أن الوعود التي قطعت

صامدة، فأظهر الإسرائيليون مزيداً من ضبط النفس في الردّ على مثيري الشغب الفلسطينيين، وبذلت قوات الشرطة الفلسطينية، في العديد من الأماكن، جهداً لإيقاف المتظاهرين، بصدهم جسدياً عن الوصول إلى المراكز الإسرائيلية.

لكن ذلك دام ليوم واحد فقط، في الجانب الفلسطيني على الأقل. وعندما التقينا بعرفات مع مبارك في مصر في وقت لاحق، كانت هناك إشارة واضحة من عرفات بأنه لن يفعل الكثير في اليوم التالي ـ يوم الجمعة، وهو يوم الصلاة عند المسلمين. فعندما قلت، أمام مبارك، إنّ من الضروري جداً «إبقاء الأمور هادئة بعد أداء صلاة الجمعة يوم غد»، ردّ عرفات بقوله «إنّني قلق بشأن ما سوف يحدث غداً» ـ كما لو كان غير قادر على فعل شيء حيال ذلك.

بيّنت إجابته لي بأنّه لن يوقف المشكلة أو يحتويها، مع أن شلومو كان يعمل على إبقاء الشرطة الإسرائيلية بعيدة عن الأنظار في باحة الحرم، وبأعداد قليلة في محيط المدينة القديمة.

لم يمنع ذلك بالطبع أولئك العازمين على افتعال المشاكل في اليوم التالي: هاجم حشد غاضب من الفلسطينيين مركزاً للشرطة الإسرائيلية بالقرب من بوابة القديس أسطفان القريبة من سور المدينة القديمة. كان يوم الجمعة يوماً سيّئاً وأصبح اليوم التالي أكثر سوءاً عندما انسحب الإسرائيليّون من قبر يوسف لكي يروه يُنهب ويُسلب بعد ذلك ببضع ساعات.

التزم باراك بوعوده التي قطعها في باريس، ولم يلتزم عرفات باستثناء اليوم الأول. فلم يعد باراك الآن يستطيع الاحتمال. وفي مساء السبت، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن باراك عن إنذار لمدة ثمان وأربعين ساعة: «إذا لم نرَ تغيراً في أنماط العنف في اليومين التاليين، فسوف نعتبر ذلك وقفاً لعملية السلام من قبل عرفات. وسوف نأمر الجيش... باستخدام كافة الوسائل المتوفرة لديه لوقف العنف».

تحدث الرئيس في تلك الليلة إلى عرفات، ولاحظت شيئاً مختلفاً في صوت عرفات، فقد بدا خائفاً. شعرت أنه أخذ إنذار باراك على محمل الجد، وكان الرئيس مؤثّراً في تعزيز ذلك، لا سيما بالتشديد على أنه لن يكون في وسعه عمل شيء إذا لم يصدر عرفات أوامره الآن إلى التنظيم لوقف أعمال العنف. ولأول مرة في محادثاتهما منذ 29 أيلول/سبتمبر، كان الرئيس كلينتون غاضباً. بدا أن عرفات فهم المراد وقال للرئيس بأنه سوف يصدر أوامره إلى التنظيم.

ربما كانت تلك فرصة حقيقية لوقف العنف لو أن باراك وإدارتنا أصرّا على موقفهما، لكنّ باراك تعرّض لضغط من قبل حكومته ـ التي يهيمن عليها اليسار ـ لكي لا يعلّق المفاوضات. وردّدت أوروبا هذا الأمر. من جانبنا، سأل الرئيس باراك، بالرغم من أنه كان قاسياً مع عرفات، إذا كان يريد فعلاً إلزام نفسه بالإنذار. وماذا سيفعل إذا لم يستجب عرفات؟ وتحت ضغط من الأوروبيين ـ ومن إدارتنا ضمناً ـ مدّد باراك عند انتهاء المهلة، مدة الإنذار لإعطاء المجتمع الدولي وقتاً لحمل عرفات على الامتثال.

لم يكن يجدر بباراك التراجع بعد أن أصدر إنذاره. فقد كان عرفات خائفاً ومستعداً للامتثال، وكان على باراك أن يكون حريصاً على سياسة حكومته وسياسة بلده، وهاتان السياستان لم تكونا متماثلتين. فالذين استمروا في الاعتقاد بأن التوصل إلى اتفاق مع عرفات أمر ممكن كانوا يهيمنون على وزارته، وهم يخشون من أنّه سيكون من الصعب استئناف المفاوضات إذا تم تعليقها ـ وهذا هو بالتحديد هدف معارضيهم في اليمين. ومع ذلك، فقد كانت المرارة تغلب على مزاج البلاد، لا سيّما في مواجهة العنف الفلسطيني والتصوّر بأن كل عمل لضبط النفس يغذي العنف.

كان باراك ممزّقاً، وسعى إلى إرضاء السياستين فضمن له عدم رضى أي منهما. وفي تلك الأثناء، بدأ عرفات بالامتثال، فخفت وتيرة العنف تدريجياً لبضعة أيام. هل يستمرّ الحال على هذا النحو دون تدخّل حادثة أخرى؟ لا يمكن لأحد التنبؤ بذلك. ولسوء الحظ، حصلت حادثة أخرى: قُتل اثنان من جنود الاحتياط الإسرائيلي في 12 تشرين الأول/أكتوبر في مركز للشرطة الفلسطينية برام الله.

لم يكن في وسع أحد كبح جماح باراك هذه المرة. سعينا إلى الاتصال به في ذلك الصباح فلم يقبل تلقّي مكالمات الرئيس. كان ينوي الانتقام وضرب السلطة الفلسطينية بعنف. ولذلك أمر بإرسال طائرات الهليكوبتر لتدمير المقرّات الأمنية المجاورة لمجمّع عرفات في غزة ـ حيث كان يبيت عرفات. كما قام الجيش الإسرائيلي بتدمير العديد من مراكز الشرطة الأخرى في مدينة غزة وفي الضفة الغربية، بما في ذلك المركز الذي قُتل فيه الجنديان. وعلاوة على ذلك، شدّد الإسرائيليون الحصار على غزة والضفة الغربية، مما جعل الحركة داخل هذه المناطق وخارجها مستحيلة. كما أغلقوا مطار غزة والمعابر الدولية، وأقاموا الحواجز في محيط مدن الضفة الغربية.

والآن جاء دور عرفات في التحدي. وفي حين حرصت إسرائيل على تنبيه الفلسطينيين إلى وجوب إخلاء هذه المباني قبل تدميرها من الجوّ، فقد هوجمت المدن

الفلسطينية بالرغم من ذلك. بالإضافة إلى ذلك، بدا الفلسطينيّون محبوسين في الواقع - وكانت محنتهم تنقل عبر محطات التلفزة إلى مختلف أرجاء العالم. وعمل عرفات على الاستفادة إلى أقصى حد من هذه الصور، وسرعان ما اتضح أن الأحداث أفلتت من زمام السيطرة مجدداً.

لقد كان في هذا السياق المسعى الذي قمت به ثانية للدفع باتجاه حدث درامي كبير. وبت أشعر الآن أن هناك أملاً ضئيلاً في كسر دوامة العنف المتصاعد، والأعمال الانتقامية، والغضب والحزن إن لم نجبر كلا الطرفين على الرجوع خطوة إلى الوراء والتوقّف. تباحثت مع الرئيس بشأن عقد قمة في مصر، يستضيفها الرئيس مبارك، للضغط على الطرفين وحملهما على الموافقة على اتخاذ سلسلة من الخطوات العملية المصمّمة لنزع فتيل الصراع.

قاوم عرفات، الذي كان يشعر بأن المزاج الدولي يميل إلى صالحه، فكرة عقد القمة. وسعى قبل الموافقة على القمة إلى انسحاب الإسرائيليين إلى المواقع العسكرية التي كانوا متمركزين فيها قبل اندلاع الانتفاضة، وإلى إنهاء إغلاق مطار غزة والمعابر الدولية، والالتزام بإنشاء لجنة دولية لتقصّي الحقائق.

عملنا لعدة أيام مع الرئيس مبارك، ومع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان - الذي صادف وجوده في المنطقة وكان يتردد جيئة وذهاباً بين باراك وعرفات - والملك عبد الله عاهل الأردن، والأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية، والقادة الأوروبيين لإقناع عرفات بأن كافة القضايا التي يثيرها سيجري بحثها في القمة، وأنه لا يمكن فرض شروط مسبقة لعقد القمة. لان عرفات وذهبنا إلى شرم الشيخ لمدة يومين، 16 و 17 تشرين الأول/أكتوبر.

ترأس القمة الرئيسان كلينتون ومبارك، وشارك فيها كل من الملك عبد الله وكوفي أنان وخافيير سولانا من أسبانيا (ممثلاً الاتحاد الأوروبي)، لكن الوفد الأميركيّ هو الذي أدار اللقاء. سعينا في البداية إلى صياغة إعلان متفق عليه على المستوى الوزاري، لكن تبيّن بشكل جليّ أنّ ذلك مهمة مستحيلة. أصرّ الفلسطينيون على اعتراف الإسرائيليين بالخطأ وهو ما لن يحصل قطّ. وبعد قضاء عدة ساعات في محاولة صياغة وثيقة، اقترحت أن يعمد الرئيس إلى الاجتماع بكل زعيم على حدة. وفي تلك الأثناء، بدأ جورج تنيت وعمر سليمان - رئيس الاستخبارات المصرية- مناقشات مشتركة مع المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبحلول المساء، دعاني جورج ليخبرني بأنهم يحرزون تقدماً ملموساً نحو إعداد

خطة عمل أمنية متفق عليها ـ تمثل جوهر الإعلانات الموازية التي تطالب بوقف لإطلاق النار وأوامر فلسطينيّة إلى قوات الأمن والتنظيم بوقف العنف، وإقامة الفلسطينيين مناطق خالية من المظاهرات بالقرب من المواقع الإسرائيلية، وإعادة فتح الإسرائيليين مطار غزة والمعابر الدولية بعد أربع وعشرين ساعة، والانسحاب التدريجي للجيش الإسرائيلي في غضون أسبوع إلى المواقع التي كانوا فيها قبل 29 أيلول/سبتمبر. بدأ هذا التسلسل بإعلانات مشتركة لكنّه كان يتطلّب يومين من الامتثال الفلسطينيّ الواضح قبل أن يبدأ الإسرائيليون بالردّ بالمثل. كان المطلوب أن يبقى الاتفاق سرّياً. لم يكن يمكن بالطبع أن يتمّ أي شيء بسهولة، ومع أن الجوهر الأساسي للخطة لم يطرأ عليه تغيير، لكن الصياغة والعناصر الإضافية المتعلّقة بضرورة وقف التحريض الفلسطينيّ وممارسة ضبط النفس من قبل الإسرائيليّين أصبحت مصدراً للنزاع. وفي النهاية، حصل آفي ديختر، الرئيس الجديد لجهاز الشين بيت، على موافقة باراك، لكن جبريل الرجوب قال لجورج إنّه بحاجة إلى الحصول على موافقة عرفات الصريحة على الخطة.

وقرابة منتصف الليل، طلب تنيت عقد لقاء ثلاثي بين كلينتون ومبارك وعرفات للحصول على موافقة الأخير. رافقت الرئيس وتنيت في اللقاء، ورافق سليمان وأسامة الباز الرئيس مبارك. وكان الرجوب وأبو ردينة بصحبة عرفات. أنصت عرفات في ما كان جورج يتلو نقاط خطة العمل. لم ينطق الرجوب بكلمة واحدة، ولم يردّ عرفات، الذي كانت رجله تنتفض بسرعة، ردّاً فورياً.

كانت هذه الجِلسة مألوفة لديّ. استخدم عرفات الصمت لإيجاد جو من التوتر، وللإيحاء بالمعارضة، وللإشارة إلى رغبته بالمزيد لكي يكون راضياً. حاول كل من مبارك والرئيس كلينتون ملء الفراغ الذي أوجده سكوت عرفات. كان مبارك يسعى إلى استمالة عرفات لكي يقبل بخطة العمل، قائلاً إنّ العملية السياسية ستستأنف بعد أن يقبل بالخطة، «وسيكون بوسع الرئيس كلينتون مساعدتك». أمسك كلينتون بتلك النقطة وقال لعرفات إنه على استعداد لمساعدة الفلسطينيين لكنه يحتاج إلى مناخ هادئ لكي يتدخّل، وأن هذه الخطة الأمنية هي السبيل إلى تحقيق ذلك.

أشار عرفات إلى الحاجة إلى وجود مراقبين دوليين أو تشكيل لجنة على الأقل، كما لو كان يسعى إلى إعادة فتح كافة المسائل. أومأت إلى الرئيس بأني أودّ أن أقول شيئاً فطلب مني التحدث فقلت، « السيّد رئيس السلطة، لدينا خطة عمل صاغها جورج تنيت وعمر سليمان، وكِلا الرجلين يعرفان احتياجاتك. وما قاما به يتطلّب من كِلا الطرفين الانتقال

بخطوات دقيقة جداً مرتبطة بجدول زمنيّ. وبدون النهج المتفق عليه في ما يختص بالأمن، لن يحدث أي شيء. لن يكون هناك اقتراح أميركي - مع أننا بذلنا الكثير من الوقت في التفكير بواحد - ولا تخفيف للظروف التي يعاني منها شعبك، وسوف تخسر ما تبقى من فترة رئاسة كلينتون. وأنت قلتَ لي مراراً إننا لا يمكننا حلّ النزاع وصنع السلام إلا مع الرئيس كلينتون».

عند هذه النقطة، أومأ عرفات برأسه، وقال له كلينتون إنّه بحاجة إلى مساعدته لتحريك الأمور قُدماً. وافق عرفات على خطة العمل، لكنّنا كنا لا نزال بحاجة إلى الاتفاق على ما سيقال في نهاية القمة - ومن سيتلو البيان الختامي.

وبناء على المناقشات الجدلية التي سبقت بشأن البيان، كانت توصيتي بأن نصدر نحن الأميركيون تصريحاً بالنيابة عن جميع الأطراف. وهذا ما جنّبنا الحاجة إلى توقيع كل من الجانبين على التصريح، لكنّنا لا نزال بحاجة إلى الموافقة الأساسية على مضمونه لضمان عدم مناقضة أي من الجانبين لما قلناه. التقى الرئيس بعرفات وباراك كل على حدة في الساعات الأولى من الصباح وكذلك قبل إصدار التصريح لجمع توقيعيهما.

تضمن البيان ثلاثة أقسام جوهرية: يوضح القسم الأول الخطوات العامة التي سوف تتخذ لإعادة الأمن وإنهاء العنف - وهي الخطوات التي تشتمل على الخطوط العامة لخطة عمل تنيت بدون إيضاح جدول زمني لهذه الخطوات؛ ويتناول القسم الثاني موضوع تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق بناء على تنسيق الولايات المتحدة مع الإسرائيليين والفلسطينيين - و«بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة». وستناط بهذه اللجنة مسؤولية تقييم الحقائق «فيما يتعلّق بالأحداث التي جرت في الأسابيع الماضية وكيفية منع تكرارها»؛ ويتحدث القسم الثالث عن إيجاد مسار للعودة إلى المفاوضات ينتج عن إعلاننا بأن الولايات المتحدة سوف تتشاور مع الفرقاء بشأن أفضل طريق لاستئناف «الجهود الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق شرعي ودائم».

لم يكن التوصل إلى صياغة أقسام البيان التي تتكلم عن لجنة تقصّي الحقائق أمراً سهلاً، فباراك كان مصمماً على أن تكون اللجنة برئاسة الولايات المتحدة وعلى الحؤول دون الاستئناف الفوري لمفاوضات السلام قبل التأكّد من توقّف أعمال العنف فعلاً. وظل عرفات يسعى إلى أن تكون اللجنة برئاسة الأمم المتحدة ويريد أن تستأنف مباحثات السلام في اليوم التالي، إما لأنه يريد استخدام ذلك كذريعة لوقف أعمال العنف وإما لأنه يريد استخدام العنف كأداة في المفاوضات.

استطعنا أن نردم الخلافات بالإعلان عن أننا سنتشاور في موضوع لجنة تقصّي الحقائق مع كوفي أنان بشأن ما تحصل عليه من معلومات وأنه سيترأسها أميركيون ـ عضوا مجلس الشيوخ السابقان جورج ميتشل ووارن رودمان ـ على أن تضم ممثلين أوروربيين ومسلمين. وعن مباحثات السلام، أعلنّا بأننا سنجري مشاورات مع الجانبين تستغرق أسبوعين لتحديد أفضل السبل «للمضي قدماً».

قبل عرفات بالبيان آخر الأمر في لقاء جمعه مع الرئيس ومبارك قبيل إصدار الرئيس للبيان. لكن موسى أصرّ على رفضه حتى النهاية حيث رأى بأنه كثير العمومية ولأن على الإسرائيليين إعطاء إيماءات فورية مثل رفع الحصار عن الفلسطينيين ـ وهو أمر سيحدث في غضون أسبوع، على افتراض أداء الفلسطينيين ما عليهم في الثماني والأربعين ساعة الأولى. ولم يكتفِ مبارك بنقض مقترحات موسى فحسب، بل استبعده أيضاً من اللقاء الأخير بين كلينتون وعرفات(*).

في اللقاء الخاص الذي جمع عرفات وكلينتون، قال عرفات للرئيس إنّه مستعد لعقد قمة أخرى لكنه شعر أنه من المهم بالنسبة إليه وإلى باراك عقد لقاءات منفصلة مع الرئيس أولاً لتمهيد الطريق. ونتيجة لذلك دعاه الرئيس إلى القدوم إلى واشنطن.

حصل عرفات على دعوة لزيارة واشنطن وحصلنا على بياننا عند انتهاء قمة شرم الشيخ، لكن عرفات أخفق مرة أخرى في أداء التزاماته. فقد صدر بيان عام باسم السلطة الفلسطينية يدعو إلى وقف العنف، لكن المناطق العازلة لم تظهر، ولم يتوقّف التحريض، واستمرّ العنف. وبالتالي، توقّف الإسرائيليون عن الامتثال، بعد أن نفّذوا بعض الخطوات الأولية. وعندما أجريتُ مع جورج تنيت اتصالات بالرجوب ودحلان، قيل لنا إنّ الرئيس سيفي بتعّهداته لكنه بحاجة إلى الانتظار إلى ما بعد انتهاء القمة العربية المزمعة في 21–22 تشرين الأول/أكتوبر. كانت تلك القمة الأولى للجامعة العربية منذ أربع سنوات وأراد عرفات استخدامها لتبرير الخطوات التي ينوي اتخاذها حينها ـ أو هكذا قيل لنا.

رأيت الأمر بطريقة مختلفة، وقلتُ ذلك للرئيس ونائب الرئيس في اجتماع عُقد في 24 تشرين الأول/أكتوبر في غرفة الأوضاع مع فريق الأمن القومي بكامله. فمن وجهة نظري، كان عرفات يرى في الانتفاضة وسيلة تعيد إليه مكانته بين القادة العرب لأول مرة منذ عشر سنين. فقد أهملوه أو رموا له الفتات طوال عقد التسعينيّات. لم يكن يشكّل تهديداً لهم،

(*) يعتقد البعض بأن تصرفات موسى في شرم الشيخ جعلت مبارك يستبدله كوزير للخارجية بعد ذلك بستة اشهر.

وبما أن الولايات المتحدة كانت تدير العملية السلمية، فقد شعروا بأنهم قادرون على عدم الالتفات إليه. والآن، مع عرض صور الانتفاضة صباح مساء على المحطات التلفزيونية الفضائية العربية، ومع تفجّر الغضب في الشارع العربي، ورؤية عرفات يقاتل من أجل حقوق الفلسطينيين، وتعرّض الأنظمة العربية للضغط لكي تفعل شيئاً، أصبح عرفات ذلك الرجل الذي تحتاج الأنظمة العربية إلى الاستجابة له. وعرفات، بصرف النظر عن «ما قاله لك في شرم الشيخ»، سيستمر في استغلال ذلك.

كان ردّ كلينتون، «دنيس، أنا أتفق معك دائماً في تحليلاتك وتوصياتك، لكني أخالفك الرأي هذه المرة لأن ذلك سيضع عرفات في طريق مسدودة. فهو لم يحقق شيئاً له صفة الديمومة، والقادة العرب لن يفعلوا في نهاية الأمر شيئاً لمساعدته، وسيدفع باراك إما إلى اللجوء إلى شارون وإما إلى خارج الحكم، ولن يحصل بالتالي على شيء».

أدى بنا الافتراض بأن عرفات لا يزال بحاجة إلى اتفاق إلى تحديد موعد لدعوته إلى البيت الأبيض في 9 تشرين الثاني/نوفمبر - أي بعد يومين على انتخابات بوش- غور - مع أن عرفات لم ينفذ الوعود التي قطعها في شرم الشيخ. وكان باراك سيلحق بعرفات ويصل إلى واشنطن يوم الأحد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر.

لقاءات البيت الأبيض وقناة خلفية جديدة

كنت أشك في نوايا عرفات، بعكس الرئيس كلينتون. فإعادة تأسيس نفوذ له بين القادة العرب ومكانته في العالم العربي طغتا على مصلحته في وقف الانتفاضة في تلك الفترة الحاسمة. هل كان مستعداً في اللحظة الأخيرة، في الدقيقة الأخيرة، لعقد اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل؟ بقيت غير متأكد، مع أنّ شكوكي تزايدت. إذا كانت له مصلحة في عقد اتفاق، فإنّ فرصتنا الأخيرة هي إبقاء الضغط عليه - ومن هذا المنطلق، كان علينا أن نلغي دعوته إلى البيت الأبيض. لكنّ ذلك لم يكن وارداً، لذلك سعيت إلى استخدام لقاء عرفات المتوقّع مع الرئيس كلينتون - وهو شيء يريده دائما - كورقة ضغط لكي يوقف الانتفاضة. وفي فترة الأسبوعين عقب القمة العربية، قلت لعرفات وللمحيطين به أنه من الصعب الاعتقاد بأن الرئيس سيكون على استعداد لمقابلته في البيت الأبيض إذا استمرّ العنف.

لم يتوقّف العنف، لكنّه هدأ فعلاً في الأسبوع الذي سبق الزيارة. في الواقع، كان من غير المرجح إلى حد بعيد أن يلغي الرئيس كلينتون لقاءه تحت أي ظرف في تلك المرحلة. فقد كان مصمماً على محاولة تغيير الأوضاع، وكانت مدة رئاسته تقارب على نهايتها، وهو

مقتنع بأن في إمكانه فعل شيء. فالرسائل التي كان يتلقاها من باراك في حينه كانت بدون شك مشوشة. فقد أراد من الرئيس أن يكون شديد القسوة على عرفات، وأن يقول له إن الوضع لم يعد يُحتمل وإن الفشل في تقديم تنازلات ملموسة سيكشف رئيس السلطة أمام العالم كشخص ملتزم بالنزاع، لا بالسلام. في الواقع، أراد باراك من الرئيس أن يكون قاسياً مع عرفات لجعله يلين ـ وبالتالي لكي يعقد اتفاقاً بعد ذلك.

من الواضح أن باراك لم يكن قد يئس بعد، وكذلك أنا ـ بالرغم من شكوكي. وعلى ضوء سؤالي الدائم عما سيفعله عرفات عندما تحين لحظة الحقيقة، قلت للرئيس بأنه يحتاج في لقائه إلى اختبار عرفات لمعرفة ما إذا كان يريد التوصل إلى اتفاق. وافق الرئيس على ذلك: سيقوم بعرض الحدود الأساسية التي يمكن ضمنها التوصل إلى اتفاق ويسأل عرفات عما إذا كان مستعداً لقبولها.

في موضوع الأراضي والحدود، سيقول الرئيس لعرفات إن النتيجة النهائية بالنسبة إلى الفلسطينيين في أواسط التسعينات في المئة. وفي موضوع الأمن، سيكرر الرئيس ما سبق أن قاله للفلسطينيين في أيلول/سبتمبر عن دولة منزوعة السلاح، والمجال الجويّ، وإعادة الانتشار في الحالات الطارئة، ومحطات الإنذار المبكر، والوجود الدولي، ومراقبة الحدود. وعن القدس الشرقية، وفي خطوة تتخطى كمب ديفيد وحتى ما ألمحتُ إليه في أيلول/سبتمبر، سيتكلم عن مبدأ عريض: ما هو عربي سيصبح فلسطينياً وما هو يهودي سيصبح إسرائيلياً؛ وعن الحرم، سيقول إنه سيكون لكل طرف السيطرة على ما هو مقدس بالنسبة إليه. وفي موضوع اللاجئين، ستكون رسالته صريحة: لا يمكن أن يكون هناك حق للعودة إلى إسرائيل، لكن يمكن تأسيس صندوق دولي كبير للتعويضات.

وبيت القصيد في نهاية العرض: الرئيس بحاجة إلى أن يعرف من عرفات إذا كان يمكنه القبول بذلك. إذا كان الأمر كذلك، سيعمل الرئيس من أجل الوصول إلى اتفاق، وإلاّ فلن يكون في وسعه القيام بشيء آخر.

عندما دخلت البيت الأبيض للمشاركة في لقاء 9 تشرين الثاني/نوفمبر، أدهشني توقيت ذلك اللقاء. فقد أجريت الانتخابات الرئاسية عندنا، ومع ذلك لم نتمكن بعد مضيّ يومين من معرفة من سيكون خليفة بيل كلينتون. بالنسبة إلى بيل كلينتون، ربما يكون ذلك لحظة للتفكير أكثر في بناء إرث له، لا سيما إذا كانت الانتخابات المتنازع عليها يمكن أن تؤثر على سلطة خليفته. قلت للرئيس إنّه يجدر به أن يقول شيئاً عن الانتخابات ـ وكيف أنها لم تغير شيئاً بالنسبة إليه: سيغادر منصبه في غضون شهرين ونصف، وهو بحاجة

إلى أن يعرف الآن ما إذا كان التوصل إلى اتفاق أمراً ممكناً.

أومأ كلينتون برأسه مشيراً إلى موافقته. بدأ لقاءه بشرح معنى حصول انتخابات في الولايات المتحدة لا تكون نتيجتها حاسمة وقال «الشيء الوحيد الأكيد هو أنني لن أكون الرئيس في 20 كانون الثاني/يناير». ثم تحوّل إلى موضوع السلام في الشرق الأوسط، فكان عرضه لكافة القضايا تقريباً قريباً من الملخّص السابق باستثناء قضية اللاجئين، حيث كان أقل صراحة مما كان مخططاً له، فاختار طريقة مختلفة لشرح سبب عدم قبول إسرائيل بحق العودة كمبدأ: لا يمكن التوقع من أي رئيس وزراء إسرائيلي أن يقدم تسويات مؤلمة في كافة القضايا ويسمح بوجود فتحة للاجئين تولّد على حد تعبيره «فيلاً في حجرة جلوسه بعد عشرين سنة»، مع عودة الشعب الفلسطيني الفتيّ جملة إلى إسرائيل.

في تلك اللحظة، تناول عرفات من جيبه مقالة لصحيفة «هآرتز» تفيد بأن العديد من الروس الذين قدموا إلى إسرائيل إما أنهم ليسوا يهوداً أو أنهم لا يعتبرون كذلك في نظر الحاخامية في إسرائيل. وكانت وجهة نظره أنّه إذا كان في وسع الإسرائيليين السماح بدخول هؤلاء الروس، فبوسعهم أيضاً السماح بذلك للفلسطينيين(*).

وبالرغم من ذلك، سأل الرئيس عما إذا كانت الأطر التي أوجزها في صميم ما يمكنه الموافقة عليه، فردّ عرفات، «أجل». من الطبيعي أنّني أردت التأكد من أنه كان يعني ما يقول - أي أنه فهم ما طلبه الرئيس - لذا تدخّلت وقلت «السيد رئيس السلطة، إن الرئيس يريد أن يعرف إذا كان ما عُرض عليك للتوّ مقبولاً من حيث الأساس بالنسبة إليك، وأنك تقبله كخطوط عامة لكل مسألة في الاتفاق».

ردّ عليّ عرفات، «أجل، مقبول كمبادئ». سألته ماذا عن التفاصيل؟ هل هي مقبولة؟ فلم يقل شيئاً. لم يكن بوسعه القول، لم يوافق على التفاصيل لأنها لم تُعرَض عليه. قال الرئيس كلينتون إن معرفة إذا ما كانت النقاط العامة التي اقترحها مقبولة هو ما يحتاج إليه الآن. وعاد عرفات إلى التأكيد بأنها كذلك.

بالنظر إلى الماضي، ربما حمّلنا إجابته الكثير من المعاني، وربما قال إنه موافق اعتقاداً منه أن ذلك سيمهّد لأساس جديد في المفاوضات يتصف بالعموميّة بما يكفي لكي لا يكون مقيّداً له أو السماح لنا بالادعاء لاحقاً بوجود سوء نيّة لديه. لكن الرئيس وساندي

(*) أصبحت هذه طريقة عرفات النموذجية في الإجابة على موضوع حق العودة؛ بل إنه كان يعرض على زوّاره المقالة ذاتها طوال السنة الأولى لإدارة بوش. Danny Rubenstien,"Arafat to PM: Time to make peace,not Incite",Haaretz,June 24,2001.

ومادلين وأنا (وكافة أعضاء الفريق) رأينا في ردّ عرفات جواباً جديّاً ـ جواباً يعني أنّ تلك الحدود تشكّل إطار عمل مقبولاً بالنسبة إليه للتوصّل إلى اتفاق نهائيّ. فعرفات لم يكشف لنا قطّ أي شيء ذا معنى بالنسبة إلى الخطوط العامة لاتفاق الوضع النهائي. هنا، كان يبدو موافقاً على التسويات الأساسية لكافة القضايا الجوهرية ـ مؤكداً في الواقع على أنه قادر في اللحظة الأخيرة على اتخاذ القرار وصنع السلام.

من جهتنا، كنا متشوّقين لإبلاغ باراك بأن عرفات يقبل بهذه الأطر كأساس لأي اتفاق. لكن في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، وعندما انضممت إلى الرئيس في اجتماعه الخاصّ مع باراك على مائدة العشاء في المطبخ الصغير الخاص بالرئيس خلف المكتب البيضاوي، بدا باراك غير متجاوب. فقد أصغى ببساطة إلى نقاط الاتفاق وإلى قبول عرفات بها كخطوط عامّة، واختار عدم التعليق. وبدلاً من ذلك، عاد إلى التركيز على العنف، موضحاً أنه سيضطر إلى تشديد سياسته إن لم نشدّد نحن سياستنا تجاه عرفات. كان ذلك مفهوماً من ناحية، لكنّه غير محتمل بالنظر إلى ما أطلعناه عليه للتو.

لم نتقدّم في مباحثات العشاء إلى أي مكان، فأثرت فكرة كنت قد تطرقت إليها مع عرفات أثناء زيارته: لمَ لا نفتح قناة خلفية بينه وبين أمنون شاحاك أولاً لنزع فتيل العنف ثم العمل على التوصل إلى تفاهم بشأن الوضع الدائم؟ لقد وافق عرفات على إنشاء هذه القناة، فلماذا لا تشرع في استخدامها لترى ما ستثمر عنه؟ وجّهت السؤال إلى باراك فوافق على ذلك برغم أنه لم يكن متحمساً لها.

تبيّن بعد ذلك أنّ باراك أحجم عن فتح هذه القناة نحو أسبوعين. وعندما فعل، سرعان ما أدت إلى تراجع أعمال العنف. لا شكّ أنّ عرفات فاجأ شاحاك في اللقاء الأول عندما عرض القيام بخطوة اعتبر أمنون أنّها أكثر صعوبة من تلك التي كان يثيرها: إرسال الشرطة الفلسطينية إلى بيت جالا (القريبة من بيت لحم) لمنع الفلسطينيين من إطلاق النار على حي جيلو في القدس. كان لذلك مغزى بالنسبة إلى الإسرائيليين أكثر من وقف العنف في غزة.

لكن لسوء الحظ، بعد هذه البداية الطيّبة، وقعت حادثة في غزة قَتل فيها أحدُ أفراد جهاز الأمن الوقائي التابع لدحلان أحدَ الإسرائيليين. ألغى أمنون اللقاء التالي، لكن مع تضاؤل وتيرة العنف، وافق أمنون على استئناف المناقشات مع وضع قضايا الوضع النهائي الآن على طاولة البحث. وفي اللقاءات التالية، طلب عرفات أن يعود جلعاد شير وصائب عريقات إلى البحث في تفاصيل مختلف القضايا، وهذا ما قاما به.

استمرت الأوضاع في التحسن، وتوقف المشاغبون والمتظاهرون خلال شهر تشرين

الثاني/نوفمبر، لكن استمرّت حوادث إطلاق النار في إثارة المشاكل، وبخاصّة داخل الضفة الغربية أو منها ضدّ الإسرائيليين. وقد كان يقع أكثر من أربعين من مثل هذه الحوادث يومياً إلى أن استؤنف الاتصال على القناة الخلفيّة. ثم انخفض عددها بعد ذلك إلى ست أو سبع حوادث يومياً. وصرنا نعتقد الآن كما الإسرائيليون أن عرفات يبذل جهداً حقيقياً لإعادة السيطرة على الوضع. وأظهرت محادثاتي مع يوسي غينوسار وجلعاد وأمنون وصائب ومحمد دحلان ومحمد رشيد إحراز تقدم في مناقشات الوضع النهائي.

اقترح الطرفان أن الوقت قد حان لكي أجتمع بعرفات. لم أرغب في الذهاب إلى المنطقة الآن لأن لجنة تقصّي الحقائق التي يرأسها ميتشل كانت هناك في رحلتها الأولى - ولكي تكون مستقلة، كان من المهمّ بالنسبة إليّ أن أبقي نفسي بعيداً عن هذه المجموعة. واقترحت بالمقابل إجراء لقاء في المغرب، فوافق عرفات على الفور.

عرفات يمنح السلام أملاً جديداً في الرباط

لم يكن في وسعي الذهاب إلى الرباط لرؤية عرفات دون أن ألتقي بالملك أولاً. ورث الملك محمد عاهل المغرب العرش عقب وفاة والده في صيف العام 1999. كان صغيراً في أواسط الثلاثينيات من عمره دمث الخلق وحسن المظهر. كان رجلاً ذكياً وعلى استعداد لدعم مهمّتي مع عرفات، معتقداً أننا كنا على وشك خسارة فرصة تاريخية. شعرت بالسعادة لهذه الاستجابة، لكنّني كنت أعرف أيضاً أنه لم يكن يحظَ بالنفوذ الذي يتمتّع به والده. وبعد أن أعلنت أنّني سأترك عملي كمفاوض أميركي في نهاية فترة ولاية كلينتون في كانون الثاني/يناير، مازحت فريقي بعد مقابلة الملك وقلت: عندما نبحث عن الأسباب العشرة الأولى على طريقة ديفيد لترمان لمعرفة متي يحين الوقت المناسب لترك عملية السلام، فقد شهدت السبب الأول في اللائحة: عندما تنتقل من كونك أصغر من كل القادة الذين تتعامل معهم لتصبح أكبرهم سناً (لقد بلغت للتو الثانية والخمسين، أي أكبر بعشرين سنة تقريباً من الملك الشاب).

لم إكن أكبر سناً من عرفات بالطبع، لكنه لم يكن يظهر سنّه في هذا اللقاء. كنّا في شهر رمضان، فبدأنا لقاءنا بعد تناول وجبة الإفطار عقب غروب الشمس. كان مزاجه رائعاً. وبعد أن أطلعنا صائب على لقاءاته مع جلعاد، وتحدّث عن الموضع الذي يقفان عنده بشأن الأمن والقدس على وجه الخصوص، طلبت مقابلة الرئيس على انفراد.

بدأت لقاءنا الخاص بتذكيره بأنّه كان يقول دائماً إنّه لن يتمكّن من التوصل إلى اتفاق

إلا مع الرئيس كلينتون، وإنني أوافقه في تقديره. ولهذا السبب قررت الاستقالة من منصبي مع انتهاء مدة ولاية الإدارة ـ فإما أن نصل إلى اتفاق الآن وإما سيحدث انقطاع طويل. ومع أن النزاعات في المحاكم بين بوش وغور لم تكن قد حُلّت بعد، فقد أخبرت عرفات بأنّني أعتقد أنّ بوش سيربح وأنّه من غير المرجح أن تصرف إدارة بوش الكثير من الوقت على السلام في الشرق الوسط ـ وبخاصّة إذا فشل الرئيس كلينتون، بعد كافة الجهود التي بذلها، في التوصل إلى اتفاق.

في البداية، قال عرفات، «آمل ألاّ تترك منصبك، فنحن بحاجة إليك، بل إن كِلا الطرفين بحاجة إليك». كانت المسافة التي تفصل بيننا في جلستنا لا تزيد عن ثلاث أقدام. قلت له، «سأترك منصبي لذا دعنا نحاول إنهاء هذا الأمر. لم يتبقّ أمامنا سوى خمسة أسابيع. وليس لدينا وقت نضيعه. لن أقوم بخداعك، وأنت لن تخدعني. دعنا نتصارح معاً. أنت تعرف ما يمكن للإسرائيليين أن يفعلوه في هذه القضايا، وأنت الوحيد الذي يعرف ما يمكنك قبوله في نهاية الأمر. وكلانا يعرف أنك أنت الذي سيقرر. وأودّ أن أعرف، هل التوصل إلى اتفاق أمر ممكن؟».

نظر عرفات إليّ بانتباه وقال، «أجل، الاتفاق ممكن». سألته لماذا؟ فردّ عليّ قائلاً، «إنّني جادّ وهم كذلك».

لم يكن هذا الجواب كافياً بالنسبة إليّ، لذلك قلت، «أنت تتحدث عن النوايا وأنا أسألك عن الإمكانيات. أريد أن أعرف منك ما إذا كان هناك اتفاق على أساس معرفتك بما يمكن للإسرائيليين فعله. هل الأمر ممكن؟ قال «نعم» ثانية، فسألته ثانية لماذا، فكرّر إجابته « لأنّي جادّ وهم كذلك».

قلت له، «لنكن أكثر تحديداً». سأسرد عليك ما أعتقد أن في وسع الإسرائيليين القبول به في نهاية المطاف، وعليك أن تقول لي إن كنت تقبله أيضاً ـ وبهذه الطريقة فقط يمكننا معرفة إذا ما كنا سنتوصل إلى اتفاق، فأومأ برأسه. قلت له إنّك سمعت من صائب ما دار من مناقشات حول المسائل الأمنية، وأعتقد أن ما أوجزه لك هو ما يطلبه الإسرائيليون، لكن في ما يتعلق بالمسائل الأخرى، سأقول لك ما يمكن باراك أن يقبل به وفقاً لما أعتقد. بشأن الأرض، «سيحتاج إلى ضم ما بين 7 و 8 في المئة، ويمكنه القبول بمقايضة 2 في المئة. وستحصل على ما بين 94 و 95 من الأرض». وبشأن القدس، يمكنه القبول كحد أقصى بمبدأ أن» ما هو عربي فإنه فلسطيني وما هو يهودي فإنه إسرائيلي»، لكنه يحتاج إلى السيادة على المواقع التاريخية والدينية مثل «المقبرة اليهودية في جبل الزيتون ومدينة داود

في قسم من حي سلوان» في المدينة القديمة، وستكون السيادة على أساس مبدأ التقسيم «ما هو عربي فهو لك وما هو يهودي فهو له»، لكن سيكون هناك نظام خاص يحكم الواقع اليومي. وبشأن الحرم، يمكنه «القبول بسيطرتك على السطح طالما كان يملك السيطرة على ما هو دون السطح». وبشأن اللاجئين، لا يمكن أن يوافق على حق العودة إلى إسرائيل، لكن يمكنه «القبول بحق غير مشروط للعودة إلى دولتك»، وإلى المناطق التي هي حالياً جزء من إسرائيل وستصبح جزءاً من دولتك. يمكنه «السماح بعودة عدد صغير جداً من اللاجئين إلى إسرائيل تحت عنوان لمّ شمل العائلات» ويمكن أن تعطى الأولوية هنا للاجئين القادمين من لبنان ـ لكنّني أتكلم عن عدد يقارب بضعة آلاف».

توقفت قليلاً ثم قلت، «هذا جوهر ما يمكنك الحصول عليه من الإسرائيليين. والآن، هل يمكنك القبول بذلك؟ هل يمكنك التوقيع على اتفاق استناداً إلى ذلك؟»

أجاب ببساطة، «نعم». نظرت إليه فيما بقيت عيناه تحدّقان بي. لم يكن في وارد أن يضيف شيئاً إلى هذا الردّ، سواء لتقييده أم للتوسع فيه. لم يكن يريد محاولة التفاوض في مختلف القضايا أو القول لي إنّ بوسعه الموافقة على معظم ما جاء في كلامي لكننا بحاجة إلى تعديل شيء من هنا أو هناك. لقد كنت صريحاً معه وذلك كان ردّه عليّ. سألته عن رأيه في كيفية متابعة هذه المحادثة، فاقترح أن نجتمع بالمفاوضين. وعندما اقترحت أن يذهبوا إلى واشنطن لصياغة بنود الاتفاق، أبدى حماسه لتلك الفكرة.

وفيما كنت أودّعه، تساءلت عما حصلت عليه حقيقة. هل هو جادّ بشأن التوقيع على اتفاق كما بدا لي في المناقشة؟ قررت أن أذهب إلى سفارتنا في الرباط وأجري مكالمات سرّية مع مادلين لأخبرها بما جرى في لقائنا، ومع مارتن لكي يطلع باراك.

كان الكلّ متحمساً، وسألوني جميعاً لماذا لم أكن كذلك. أجبت كلاً منهم إنني لست واثقاً بشأن عرفات. خشيت أنه يعتقد بأن كلاً من باراك وكلينتون متلهف للتوقيع على اتفاق بحيث لا يكون للحدود الدنيا التي تحدّثت عنها أي أهمية. لكنني اتفقت معهم على وجوب اختبار ما قاله لي عن طريق دعوة المفاوضين للقدوم إلى واشنطن.

لم يكن من المفاجئ محاولة باراك التحدث إليّ قبل مغادرتي المغرب في صباح اليوم التالي لسماع الأخبار مني مباشرة. فسماع الأخبار من شخص آخر ليس كسماعها من المصدر مباشرة. تحدثت إليه في وقت لاحق من ذلك اليوم لكن من قصر أرستقراطيّ يبعد ساعة عن لندن.

إذا كنا نتّجه نحو عقد اتفاقية، فعليّ أن أطلب من السعوديين تأييدها بطريقة لا لبْس

فيها. لذلك أجريت ترتيبات لكي أتوقف سراً وأجتمع ببندر في منزله الريفي خارج لندن. وعندما أطلعته على ما جرى من مناقشات، شاركني في شكوكي، لكنه قال إنّه مستعد للمساعدة ودفع عرفات بقدر ما يستطيع للقبول بالاتفاق الذي بدأ يلوح في الأفق. وعرض بندر عليّ مكتبه الفخم لإجراء الاتصالات التي أريد إجراءها. وعندما اتصلت بباراك، أراد مني أن أعيد على مسامعه ما قلته لعرفات، وكيف كان ردّه، وكيف كان تقييمي لذلك كله. قلت له بصراحة إنّني لست واثقاً، لكن علينا اختبار ذلك. أبدى موافقته واقترحت جمع المفاوضين في جولة أخيرة في قاعدة بولنغ الجوية خارج واشنطن في 19 كانون الثاني/ ديسمبر.

بعد أن أجريت المكالمات، أوضحت لبندر أنني تكلمت مع باراك وأنّه متفائل ومستعد لإجراء جولة أخيرة من المفاوضات بناء على ما قلته لعرفات. كانت أمسية باردة في شهر كانون الأوّل/ ديسمبر فيما كنا نجلس بالقرب من المدفأة في منزل بندر، فقال لي شيئاً لن أنساه: «إذا لم يقبل عرفات بما هو متاح الآن، فلن تكون تلك مأساة، بل ستكون جريمة».

جولة واحدة أخيرة تنتج عنها مقترحات كلينتون

أرسل كل طرف فريقه التفاوضي إلى قاعدة بولنغ الجوية في 19 كانون الأول/ ديسمبر. ومع أن القاعدة لم تُعط مهلة كافية، فقد قام سلاح الجو بتحضير القاعدة والمركز المخصّص للشخصيات المهمّة والوحدات السكنية للوفدين الكبيرين اللذين أحضرهما الطرفان. من حيث الظاهر، كان الفريق الصغير من المحامين في كِلا الطرفين يوحي بأنهما مستعدان لصياغة الاتفاق.

استضفتهم لتناول الغداء وافتتاح المناقشات. قلت للفريقين إنّنا الآن أمام لحظة الحقيقة، فإما أن نبرم اتفاقاً الآن وإما أن نخسر على الأرجح هذه الفرصة ـ ونواجه عواقب مجهولة ـ في المستقبل المنظور. ولتسهيل المهمة على الفريقين، كان عليّ تضييق الحدود التي يمكن للطرفين التفاوض ضمنها لحل الخلافات المتبقية بعرض الآراء العامة المتعلقة بكل مسألة. أصغى الطرفان إلى عرضي وبدا الجميع متجاوبين.

وقبل أن أتركهم في القاعدة مع خطة للعودة متى احتاجوا إليّ، جلست مع كل طرف على حدة. جلست مع الإسرائيليين أولاً، وأطلعني جلعاد شير على رسالة من باراك مفادها أنه لا يمكنه القبول بضمّ أقل من 7 في المئة في الضفة الغربية. كان ذلك أقصى ما يمكنه تقديمه. وسيقدّر باراك قيامي بتعزيز هذا الموقف مع الفلسطينيين. أشار جلعاد إلى أن

الجانبين سيجلسان معاً لبعض الوقت ورؤية إن كان في وسعهم التوصّل إلى اتفاق. وعندما جلست مع صائب عريقات ومحمد دحلان قبيل بدء أولى الجلسات، أثار دحلان مسألة الأرض، وذكّرني بما قاله لي في أيلول/سبتمبر بأن ضمّ 6 في المئة من الأرض سيفكك وحدة الضفة الغربية، وقال الآن إنّ الفلسطينيين لا يستطيعون القبول بأكثر من 5 في المئة كحد أقصى. قلت له، «محمد أنت تعرف بأنّني لم أضلّلك من قبل، وأنا أقول لك دائماً ما أؤمن به، وأنا واثق بأن الإسرائيليين لن يرضوا بضمّ أقل من 7 في المئة. يمكنك الحصول على 95 في المئة من الأرض بمقايضة 2 في المئة، لكنك لن تحصل على ما هو أفضل من ذلك. ابحث عن أشكال أخرى من التعويض من الإسرائيليين أو منا».

قال صائب، «دنيس، أصغ إلى محمد، سنحتاج إلى مزيد من الأرض». أجبته قائلاً، صائب لن يحدث ذلك، فكّر في شيء آخر يمكنك الحصول عليه في مسألة الممر الآمن أو استخدام المرافئ الإسرائيليّة أو إنشاء معمل فلسطيني لتحلية المياه في حيفا (كنت أقترح صيغاً أخرى غير الأرض لتعويض الفلسطينيين عن الأرض التي ستضمها إسرائيل).

لم يعجب صائب ومحمد بما قلت، لكنهما أدركا بأنه لا جدوى من محاولة الضغط لكي يحصلا مني على ما هو أكثر من ذلك. وبعد ذلك ذهبا للقاء نظرائهم الإسرائيليين.

في قاعدة بولينغ، كان من السهل على مجموعات صغيرة من الإسرائيليين والفلسطينيين الجلوس معاً. كان برفقة جلعاد وشلومو كل من جيداي غرينشتاين وإسرائيل حسون ومايك هيرتزوغ وغيرهم. كان وفداً كبيراً، لكن سرعان ما عرفت بأنه لم يكن موحّداً. فقد اتصل دحلان في ذلك المساء بجمال وسأله أن ينقل إليّ رسالة مفادها أن الإسرائيليين قبلوا بضم 5 في المئة.

عندما أخبرني جمال بذلك، غضبت وصعقت. فغريزتي الابتدائيّة تقتضي أن أشكّك في الأمر، لكنني كنت أعرف أيضاً بأن دحلان سيكون غبياً إن لفّق هذا الأمر باعتبار أنّ من السهل عليّ التحقق منه.

اتصلت بجلعاد وأخبرته بما قيل لي. كان استياؤه لسماع ذلك واضحاً، لكنّه لم ينكر أن ذلك قد نُقل إلى الفلسطينيين. فثار غضبي. ما هو الهدف من نقلي موقفاً متشدداً حيال قضايا يفترض أنها مبدئية بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي إذا كانوا سيقدّمون هم أدنى من عرضي؟ «لا تطلب مني نقل أي رسائل أو تعزيز مواقفكم من الآن فصاعداً. لن أقوم بذلك».

سرعان ما أصاب الجمود، في الأيام القليلة التالية، المحادثات بين الطرفين ثانيةً بشأن الفجوات التي تفصل بين مواقف الطرفين. وهكذا أعادنا الطرفان ثانية إلى مواقف

أواخر أيلول/سبتمبر بقولهم إنّ بوسعهم الاستجابة إلينا ولكن ليس بعضهم إلى بعض. هل يمكننا كسر هذا الجمود بتقديم اقتراح؟

تكلمت مع الزعيمَين لمعرفة ما إذا كان ذلك موقفهما أيضاً، فوجدت أنه كذلك. وبعد مضي يوم آخر في مراجعة ما يمكن لكل من الوفدين القبول أو عدم القبول به، توصلنا إلى ما بات يعرف بمقترحات كلينتون.

صياغة مقترحات كلينتون

بالنظر إلى العمل الذي سبق أن قمنا به، لم يكن من الصعب الخروج بأفكار أو اقتراح شعرنا أنه يلبي الحاجات الأساسية لكل طرف. وبعد أن تباحثت مع مادلين وساندي، تكوّنت لدي قناعة بوجود ثلاث طرق مهمّة لتقييد ما نعرضه. أولاً، نعرض اقتراحاً شاملاً يتناول القضايا الجوهرية المتعلّقة بالقدس والحدود والأمن واللاجئين. بشأن الحدود والقدس واللاجئين، نعرض عدداً محدوداً جداً من الخيارات للانتقاء من بينها (كانت الفكرة تقضي بأنّ اتخاذ القرار فيها يعود إلى الجانبين مع إمكانية التفاوض بشأنها، لكنّنا كنّا نقلّص الفجوات المتعلقة بكل مسألة وحصرها بخيارات محدودة جداً يمكن ردم الهوة بينها). ثانياً، خوفاً من أسلوب عرفات الذي يأخذ أيّ تقدّم ويعامله كأنّه نقطة انطلاق لا تتويجاً للجهود، لا نقدّم ورقة رسمية يكون لها وجود بعد انتهاء ولاية كلينتون، على أن يعرض الرئيس كلينتون الأفكار شفهياً وبطريقة غير رسمية. وأخيراً، ولذلك علاقة وثيقة بالقلق من أسلوب عرفات، نقوم بسحب أفكارنا إذا لم تكن مقبولة لدى أي من الطرفين (وسنقول لعرفات على وجه الخصوص أن الأفكار «ستختفي مع مغادرة الرئيس كلينتون للبيت الأبيض»).

لإضفاء مزيد من اللارسمية، أوصيت بأن نقدم أفكار كلينتون على أنها «أفكار» وليست اقتراحاً. قبل الرئيس بهذه المقاربة، وأبلغت كِلا الطرفين بأن الرئيس سيعرض أفكاره صباح يوم السبت في 23 كانون الأوّل/ديسمبر، في البيت الأبيض. تطلّب عرض يوم السبت انتقال الإسرائيليين إلى فندق قريب من البيت الأبيض قبل حلول المساء يوم الجمعة لكي يتسنى لهم الذهاب إلى اللقاء سيراً على الأقدام بدون انتهاك حرمة يوم السبت.

مناشدة دحلان في منتصف الليل

ودعت الفريقين بعد ظهر يوم الجمعة في 22 كانون الأول/ديسمبر قائلاً لهم إنّنا استمعنا بانتباه لكلا الطرفين وأن ما سيعرضه الرئيس سيعكس أفضل ما توصل إليه بشأن ما يحتاج إليه كل طرف، لا ما يريده. وفي وقت متأخّر من ذلك المساء، اتصل بي جمال

ليخبرني بأن دحلان يريد أن يراني. سألته، «هل ذلك ضروري فعلاً؟» فرد جمال بأن دحلان يشعر بأنه «عليه أن يجتمع بك». وبعد ذلك قام جمال باصطحابه إلى منزلي قرابة منتصف الليل.

كان محمد دحلان مسؤول قوات الأمن في غزة، وقد تخطى دوره بمرور السنين مجال الأمن، وصار عرفات يستخدمه في كافة مفاوضاته الحسّاسة، وبخاصّة أثناء فترة نتنياهو. وبعد أن شكرني لاستقبالي له، لم يضع وقتاً في المجاملات وطرح عليّ سؤالاً مباشراً: «ماذا تريدنا أن نأكل غداً صباحاً؟» عرفت أنه يسأل عمّا سيكون من الصعب عليهم تجرّعه.

بعد أن أصبح الرئيس جاهزاً لتقديم أفكاره في أقل من عشر ساعات، لم أرَ أي سبب للإحجام، لا سيّما بشأن ما سيكون صعباً عليهم على الأقل. فقلت «لن أبلغك كافة المقترحات يا محمد، لكنّني سأقول لك ما ستجده صعباً عليك»، فأومأ برأسه. تابعت حديثي قائلاً إنّ عليهم القبول بحق الإسرائيليين في نشر قواتهم وصولاً إلى نهر الأردن في الحالات الطارئة؛ وعليهم القبول بإسقاط حق عودة اللاجئين إلى إسرائيل، مع أنه سيوفر لهم بعض الغطاء الخطابي؛ وفي حين أنّكم ستحصلون على السيادة على الحرم، فإنّهم سيحصلون على السيادة على الحائط الغربي والحيّز المرتبط به.

تكدّر وجهه وقال، «ألا يمكن أن تأتي بما هو أفضل لنا؟» هززت رأسي قائلاً، لا سبيل إلى ذلك. ومع أن الأمر قد يبدو صعباً بالنسبة إليك، فأنت تعرف مما لم أقله لك، أن الأمر سيكون أصعب على باراك، ونظراً إلى المزاج السائد في إسرائيل، «لست واثقاً حتى مما إذا كان في وسعه تنفيذ ما نطلبه».

لم يجب دحلان، لكنه لم يدع أمامي مجالاً للشك بأنه لم يكن سعيداً. وفي تلك اللحظة، أردت أن أعرف إذا ما كان ذلك تصنّعاً، وإذا لم يكن كذلك، إعطاؤه وإعطاؤنا طريقاً للخروج من هذا الموقف. قلت له، «ليس هناك مجال لتليين ما نطلبه منكم أكثر من ذلك، لكن لا مصلحة لدينا في عرض أفكار لا يمكنكم قبولها وتكونون مضطرين إلى رفضها. وأنا شخصياً لا رغبة لديّ في فشل آخر عمل كبير لكلينتون في فترة رئاسته. لذلك إذا قلت لي إنّه لا يمكنكم قبول هذه الأفكار، فسوف أطلب من الرئيس عدم عرضها. ليس عليك أن تقرر الآن، لكنّني أحتاج إلى ردّ في الساعة الثامنة صباحاً».

بقي دحلان ساكناً بضع دقائق ثم قال بهدوء، «إمض قدماً واعرض الأفكار». بصرف النظر عن تحفظاته، اختار عدم سلوك الطريق الذي وفرته له للخروج. وكان يعتقد، عن

صواب أو خطأ، أن عرفات سيقبل بها.

تقديم المقترحات والاتصال بالقادة العرب(*)

كانت الخطة تقضي بأن يقرأ الرئيس الأفكار على فريقي التفاوض الإسرائيلي والفلسطيني في غرفة الحكومة في البيت الأبيض، ثم مغادرة الغرفة تاركاً لي أن أتأكد من أن كل فريق سجل كل كلمة بالشكل الصحيح. وبعد ذلك نتصل بمبارك، ووليّ عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله، والملك عبدالله عاهل الأردن للحصول على دعمهم للمقترحات حتى قبل أن يتلقّاها عرفات (الذي كان في غزة) من وفده المفاوض. لم يكن الهدف من ذلك مجرد الحصول على دعمهم، بل الحرص على ألا يقدّم عرفات نسخة مشوّهة عن مقترحات الرئيس إليهم.

خرجت من الاجتماع مع الرئيس كلينتون في المكتب البيضاوي للانضمام إلى المفاوضين قبل دخول الرئيس إلى غرفة الوزارة. جلس فريقا التفاوض في الجانب نفسه من الطاولة، وجلس الرئيس وفريقنا في الجانب المقابل. رحّب بالوفدين، وكان دقيقاً كما عهدته دائماً. قال لفريقي التفاوض إنّه سيقرأ النقاط ببطء لكي يتسنى لهما تسجيلها. لكنه قبل أن يبدأ بقراءتها، أبلغهما بأنّ هذه المقترحات تمثل ذروة مجهودنا، لا نقطة انطلاق في المفاوضات. يمكن للمفاوضات أن تتم ضمن الحدود لكن ليس على الحدود نفسها. وإذا لم يكن في وسع أي طرف القبول بهذه الحدود، فسوف نسحب أفكارنا، ولن تبقى على أي حال عندما يغادر منصبه. وأخيراً، أخبر الطرفين بأن أمامهما خمسة أيام للإجابة عنها إما بنعم أو لا، وأن عدم الإجابة سيعني الرفض، وأن الإجابة بكلمة ممكن ستعني الرفض أيضاً.

بعد هذه المقدّمة، بدأ الرئيس كلينتون بعرض أفكاره. وما يلي هو جوهر هذه المقترحات. بشأن الأرض، ستتراوح نسبة الضم ما بين 4 و6 في المئة في الضفة الغربية لإيواء 80 في المئة من المستوطنين الإسرائيليين في ثلاث كتل استيطانية. وكتعويض جزئي عن هذا الضم، سيتم منح الفلسطينيين ما بين 1 و3 في المئة من الأراضي على شكل مقايضة، ويمكن أن يشمل التعويض غير الأرضيّ إنشاء ممرّ آمن ودائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكّد الرئيس كلينتون على أننا سنصرّ، عند رسم الحدود، على تواصل الأراضي في الدولة الفلسطينية وعلى تقليل عدد الفلسطينيين الذين سيتم استيعابهم في الأراضي التي ستضمّها إسرائيل.

(*) يظهر النص الكامل للمقترحات التي قدمها كلينتون لعرفات وباراك في الملحق.

وبشأن الأمن، يكمن المفتاح في وجود دولي يمكن سحبه باتفاق مشترك فقط؛ وستكون مهمته مراقبة تنفيذ الاتفاق. وستحل هذه القوة الأمنية بالتدريج محل القوات الإسرائيلية، التي ستبقى في وادي الأردن لفترة لا تتعدى ستة سنوات. وستحتفظ إسرائيل بثلاثة مواقع للإنذار المبكر في الضفة الغربية مع وجود قوة ارتباط فلسطينية طالما وجدت إسرائيل ذلك ضرورياً. وستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وذات قوة أمنية فلسطينية قوية بغية المحافظة على الأمن الداخلي، على أن توفّر القوة الدولية أمن الحدود والردع. وسيحصل الفلسطينيون على السيادة في المجال الجوي لكن مع السماح للإسرائيليين بالتحليق في طلعات تدريبية وبتلبية حاجاتهم العملياتية. ويمكن للجيش الإسرائيلي إجراء عملية إعادة انتشار وصولاً إلى وادي الأردن في حالة بروز تهديد خارجي يشكّل «حالة طوارئ وطنيّة» في إسرائيل.

وبشأن اللاجئين، يجب أن يكون الحل مبنياً على مبدأ وجود دولتين. وينبغي للصياغة المتعلقة «بحق العودة أن توضح بجلاء بأنه لا يوجد حق محدّد بالعودة إلى إسرائيل نفسها» مع عدم إنكار «تطلّع الشعب الفلسطيني إلى العودة إلى المنطقة». وبعد أخذ ذلك بالحسبان، يمكن اختيار واحد من اقتراحين: اعتراف كلا الطرفين بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى فلسطين التاريخية، أو اعترافهما بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم الأم.

وتم تحديد خمس مواطن للاجئين الفلسطينيين: دولة فلسطين؛ المناطق التي تشكّل جزءاً من إسرائيل حالياً وستنتقل إلى فلسطين عند مقايضة الأراضي؛ إعادة التأهيل في بلد مضيف؛ إعادة توطينهم في بلد ثالث (مثل الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، بريطانيا العظمى، إلخ)؛ السماح بدخولهم إلى إسرائيل.

يتعلّق حق العودة بالموطنين الأولين فقط ـ أي دولة فلسطين الجديدة. أما السماح لهم بدخول إسرائيل فيتعلّق بقرار إسرائيل السياديّ.

ينبغي أن تعطى الأولوية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وسيتم الاتفاق على أن هذه المقاربة الأساسية تشكل تطبيقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

وبشأن القدس، سيطبق مبدأ كل ما هو عربي فهو فلسطيني وكل ما هو يهودي فهو إسرائيلي على أحياء القدس الشرقية على أن يوجّه تواصل الأحياء الإسرائيلية والفلسطينية الترتيبات النهائية. وينطبق المبدأ نفسه على المدينة القديمة، مع وجود ترتيبات خاصة لحكم هذه المنطقة الصغيرة التي تبلغ مساحتها كيلومتراً مربعاً واحداً. وبشأن الحرم، تعرض

البدائل التالية: (1) يحصل الفلسطينيون على السيادة على أرض الحرم ويحصل الإسرائيليون على السيادة على الحائط الغربي وإما على قدس الأقداس الذي يمثل الحائط جزءاً منه وإما على الحيّز المقدس الذي يشكّل جزءاً منها؛ أو (2) يكون للفلسطينيين السيادة على الحرم وللإسرائيليين السيادة على الحائط الغربي على أن يتقاسم الطرفان السيادة الوظيفية على الحفريّات.

استخدمت عبارتي «قدس الأقداس» و«الحيّز المقدّس» كطريقة للتعبير عن وجود الهيكل من غير أن أشير إليه. فوفقاً للتراث اليهوديّ، يوجد تابوت العهد، حيث كانت الوصايا العشر تُحفظ داخل الهيكل، في قدس الأقداس.

النقطة الأخيرة في عرض كلينتون كانت حول إنهاء النزاع. وعلى حد تعبيره «تشير الاتفاقية بوضوح إلى نهاية النزاع، وتنفيذها يضع حداً لكافة المطالب».

لم ينطق أي من الطرفين بكلمة أثناء حديث كلينتون. ولم يعرض الإجابة عن الأسئلة عند انتهاء حديثه. لقد ذكر أن ذلك هو أفضل حكم على ما يلزم للتوصل إلى اتفاق. وهو لا يستطيع تقديم ما هو أفضل، ولا يمكننا التفاوض على ذلك. وهو يتوقع الحصول على إجابة في غضون خمسة أيام. تمنى للجميع حظاً سعيداً وغادر مودعاً.

بعد مغادرته للغرفة، قلت بأني سأراجع العرض كلمة كلمة للتأكّد من أن كل طرف دوّنه بشكل صحيح. وما إن بدأت بقراءة العرض حتى بدأ صائب وجلعاد ـ كما لو كان كل منهما يعاني من مشكلات جدّية ـ بالتذمر من صياغات معينة. كنت قد تخطيتُ مرحلة الألاعيب، فقلت ببساطة، «إذا لم يعجبك ذلك، يمكننا التوقّف الآن وسحب أفكار الرئيس». طلب مني الطرفان المتابعة. ومع عودتي إلى تلاوة نقاط العرض، سعى الطرفان إلى الاستيضاح عن نقاط معينة. هنا، تدخّل روب مالي قائلاً إنّ الرئيس كان واضحاً، وقد أجرينا ما يكفي من مشاورات مع كلا الطرفين، وأن على كل منهما نقل ذلك إلى زعيمه كي يتخذ قراره.

ومع انتهائي من قراءة العرض، غادر الطرفان البيت الأبيض وأمضيا ما تبقّى من اليوم في التشاور في ما بينهم والاتصال بمختلف أعضاء فريقي قبل عودتهم إلى الوطن. أوضحت للفريقين أننا لن نتلقى أية اتصالات، فقد بذلنا ما في وسعنا. طالب الطرفان باقتراح أميركي، وقد حصلا عليه. ذلك هو أفضل ما يمكننا فعله. وهما الآن يواجهان لحظة الحقيقة.

باراك يقول نعم؛ عرفات يراوغ

لم يكن عرفات يجيد مواجهة لحظات الحقيقة البتة. وهي تميل من حيث تعريفها إلى غلق الأبواب، وحبس الخيارات. والآن، وبعد أن أصبح إنهاء النزاع على وجه الخصوص جزءاً من مقترحات الرئيس، بات يتعين على عرفات اتخاذ القرار.

وعلى الفور تقريباً، بدأ يبحث عن طرق لتجنّب اتخاذ قرار مبكّر. أراد الحصول على توضيحات. وعندما رددنا بأنّه يتعين عليه القبول بمقترحات الرئيس أولاً قبل أن ندخل معه في أية مناقشات، أرسل صائب لكي يحصل على توضيحات من جلعاد - أخبره بأنّ الإسرائيليين يرغبون في استئجار أرض إضافية مساحتها واحد في المئة من الفلسطينيين لمدة « 999 عاماً». عندئذ، اتصل بي صائب ليوضح لي أنّ الرئيس قلق للغاية مما قاله جلعاد.

كنت صريحاً في جوابي: «جلعاد لا يتكلّم بالنيابة عنا، وهذه هي أفكار الرئيس، لا أفكار جلعاد ولا باراك. وكما هو الحال بالنسبة إليكم، يتعين عليهم قبولها بحلول يوم السابع والعشرين». ناشدني صائب بأن آتي وأجلس معه ومع جلعاد فقلت لا لأنّني رأيت في ذلك خدعة مكشوفة لتحويل مقترحات الرئيس إلى أساس جديد للمفاوضات، لا أساس لإبرام الاتفاق. في هذه الأثناء، أقنع عرفات الرئيسَ مبارك بالاتصال بالرئيس كلينتون لكي يطلب مني المجيء والجلوس إلى صائب وجلعاد، هذا على الرغم من قول مبارك للرئيس في محادثاتهما يوم الثالث والعشرين بأن مقترحاته كانت تاريخية وأنّه سيشجّع عرفات على قبولها. والآن كل ما يسعه قوله هو أن «لدى عرفات القليل من الأسئلة». لم يكن مبارك على وشك تولّي المسؤولية عن الفلسطينيين، لكننا لم نكن على وشك إراحة عرفات من حاجته إلى اتخاذ قرار.

ومع ذلك درس كل طريقة تسمح له بالخروج من هذا الوضع. كان يوسي غينوسار في سلون - كترنغ في نيويورك يتعافى من جراحة لاستئصال سرطان، وكان أمنون شاحاك في نيويورك أيضاً في ذلك الوقت. ولذلك قام عرفات بإرسال أبو علاء ومحمد رشيد للاجتماع بهما. اتصل يوسي بي ليعلمني بذلك، قائلاً إنهما يسعيان بوضوح لمعرفة ما إذا كان الإسرائيليون سيشاركونهما في إعادة تعريف أفكار كلينتون - أو على الأقل الاقتناع بالحاجة إلى مزيد من الوقت. أحسست أن يوسي كان يختبرني أيضاً لمعرفة ما إذا كنا سنتصلّب في موقفنا هذه المرّة. قلت له، «هذه أفكار كلينتون، يا يوسي، وهو لن يدعني أتحدّث إلى أي شخص الآن. يتعين على الفريقين القبول بالمقترحات أولاً».

ردّ عليّ قائلاً، «هذا ما قلته لهم». لكنه أضاف، بناء على ما كنا نسمعه من أبو علاء، بأنه «لا يعتقد بأن «الختيار» مستعد لاتخاذ قرار».

وبعد وقت قصير على حديثي مع يوسي، اتصل بي أبو علاء وقال إنّ «الرئيس طلب مني الذهاب لرؤيتك». فقلت له، «أنت صديقي يا أبو علاء، وأنا أرغب دائماً في رؤيتك، لكننا لن نتكلم عندما تأتي لزيارتي عن المقترحات. فالرئيس لن يسمح لي بذلك. يتعين حصولنا على موافقة أولاً قبل أن يمكنني التحدث بشأنها».

من الواضح أني خيبتُ أمله بقولي إنه لا جدوى من مجيئه في هذه الظروف. لكن عرفات لم يكن ليستسلم، لعلمه بالعلاقة التي تجمع بيننا بوجه خاص. وفي غضون نصف ساعة، عاد أبو علاء إلى الاتصال ثانية، وقال، «يرغب أبو عمار مني المجيء مع أنك قلتَ بأنك لن تتحدث عن المقترحات». قلت له، حسناً، أنت تعلم بأنني أسعد دائماً لرؤيتك.

كان أبو علاء سيزور واشنطن في 29 كانون الأول/ديسمبر، أي بعد يومين على استحقاق موعد تقديم الردّ. جمع باراك وزارته الأمنية يوم السابع والعشرين في القدس حيث صوّتت على القبول بأفكار كلينتون مع التحفظات. لكن هذه التحفظات كانت ضمن الحدود المرسومة، لا خارجها. لقد قبلت حكومة باراك الآن وبشكل رسمي الأفكار التي ستقسّم من الناحية الفعلية القدس الشرقية، وتنهي وجود الجيش الإسرائيلي في وادي الأردن، وينتج عنها دولة فلسطينية على ما يقرب من 97 في المئة من الضفة الغربية، وعلى 100 في المئة من غزة.

لم يصلنا من الفلسطينيين في السابع والعشرين سوى رسائل مشوشة ـ بعضها يوحي بأن الأفكار سوف ترفَض، وبعضها كان يقترح الحاجة إلى إجراء مزيد من المباحثات. ناشدنا مبارك أن نمنح عرفات مزيداً من الوقت وألا نعامل عدم الإجابة بمثابة رفض للمقترحات. وافق الرئيس كلينتون على ذلك، مع أنه كان على اتصال يوميّ بالقادة العرب لحثّهم على الضغط على عرفات وقبول العرض لئلا يفوّت فرصة تاريخية.

في 29 كانون الأول/ديسمبر، وصل أبو علاء وانضم إليّ جمال في اللقاء الذي جمعني به وبمحمد رشيد. كانا يدركان أنّني لن أتحدث عن المقترحات واقتصر الحديث على أن عرفات يتعرض لضغط شديد لكي يقول لا. سألتهم، هل يدركون عواقب ذلك؟ فقالوا نعم. ألم يكن فيهم من يرى بأن هذا هو أفضل اتفاق يمكنهم الحصول عليه؟ بلى، لكنهم ليسوا واثقين من النتيجة. وعندها طلبت الجلوس على انفراد مع أبو علاء.

وعندما أصبحنا لوحدنا، قلت له إنّك صديقي وأنا لا أرغب منك في أن ترجع بعد

ثلاثة أشهر وتقول، «أنت لم تقل لي أبداً ماذا سيحدث فعلاً إذا قال رئيس السلطة لا». لذلك دعني أقول لك: «أولاً، سأكون قد رحلت. ربما أكون ذلك الشخص الذي يكرهه زملاؤك، لكنني الشخص الوحيد أيضاً الذي يوقظونه في الساعة الثالثة صباحاً عندما يواجهون مشكلة. أنت تعلم أني أفهم مشكلاتكم وحاجاتكم وتطلّعاتكم جيداً. وأنت تعلم أنه غالباً ما يكون شرحي لها أفضل من شرحكم. لن تجدوني بعد الآن، لكن للأسف، سيكون غيابي أقلّ ما يقلقكم. والأهم من ذلك أن الرئيس كلينتون سيرحل، وأنه سوف يستبدَل برئيس جديد خسر التصويت الشعبي. سيصبح جورج دبليو بوش الرئيس بدون أي رصيد سياسي تقريباً. وهو لا يبدي اهتماماً بهذه القضية، والناس من حوله يكرهونها ويعتقدون أنها قضية ميؤوس منها. وبعد أن شاهدوا كلينتون وهو يستثمر موارد الرئاسة فيها ويشعر بالضجر من عرفات، لن يرغبوا في فعل شيء مع عرفات. وهم يعتقدون بأننا تساهلنا كثيراً مع عرفات.

«تذكّر هذه الكلمات، سوف يتملصّون من هذه القضية، وسيقومون بذلك في الوقت الذي لا يكون لديكم فيه باراك ولا أمنون ولا شلومو، وذلك عندما يكون لديكم شارون رئيساً للوزراء. سوف يُنتخب بكل تأكيد إذا لم يتم التوصّل إلى اتفاق، وعندها ستصبح نسبة 97 في المئة 40 إلى 45 في المئة، وتذهب عاصمتكم من القدس الشرقية، ويبقى الجيش الإسرائيلي في وادي الأردن، ويسقط حق عودة اللاجئين غير المشروط إلى دولتكم. أنت تعلم بأنّني أصدقك القول يا أبو علاء».

نظر إليّ بأسى، وبإشارة إلى الرضوخ التام قال، «أخشى أن يتطلب حل القضية خمسين سنة أخرى». انتهى اللقاء، ولم أعرف أيّنا كان أكثر شعوراً بالإحباط.

نفس واحد أخير

عقب لقاء عرفات بالرئيس التونسي بن علي واتصال وزير الخارجية بن يحيى بالرئيس كلينتون طالباً منه مقابلة عرفات، دعا كلينتون عرفات للقدوم إلى واشنطن وعقد اجتماع في 2 كانون الثاني/يناير. وقبل الاجتماع بالرئيس في البيت الأبيض، ذهب بندر والسفير المصري نبيل فهمي لمقابلة عرفات في الفندق الذي كان ينزل فيه بواشنطن. واستناداً إلى ما قاله محمد رشيد الذي حضر اللقاء، فقد ضغطا على عرفات بقوّة لحمله على القبول بمقترحات الرئيس، قائلَين له إنّ القرار عائد إليه، لكن عليه أن يدرك بأن ذلك أفضل اتفاق سيحصل عليه وأن إدارة بوش الجديدة ستتملّص على الأرجح من القضية؛ وأنه سيكون من مصلحته في الحد الأدنى أن ترى الإدارة الجديدة أنه قال نعم. لقد وفى

بندر بوعده لي وأشرك المصريين في المباحثات أيضاً.

لم يكن عرفات للأسف أهلاً لصنع السلام. فبعد لقائه بالرئيس كلينتون، بدا واضحاً: أنه ليس مؤهلاً لوضع حدٍ للنزاع، وأنه رفض من الناحية العملية مقترحات الرئيس. فتحفظاته كانت قاتلة للاتفاق، متضمنة رفضه الفعلي لقسم الحائط الغربي من الصيغة المتعلقة بالحرم، ورفضه للعناصر الأكثر أساسية للمتطلبات الأمنية للإسرائيليين، ورفضه صيغتنا الخاصة بحل مشكلة اللاجئين. وكل هذه التحفّظات قاتلة للاتفاق.

بالنسبة إليّ، ما من شك في أن ذلك كان نهاية الطريق. لكن بسبب الانتخابات الإسرائيلية، حاولنا القيام بمغامرة أخيرة. فمع إلحاح باراك لكي يسافر الرئيس إلى المنطقة، كان الرئيس مستعداً لآخر رمية لحجر النرد. ظننت أن ذلك ضرب من الجنون، لكن الرئيس لم يكن مستعداً لقول لا لباراك، وكان مستعداً حتى في الأسبوعين الأخيرين المتبقيين من مدة ولايته الرئاسية للسفر إلى إسرائيل والاجتماع بباراك وعرفات. فقد وجد الرئيس كلينتون أن من الصعب عليه قطع الأمل، وخصوصاً أنه كان يعتقد أن الهزيمة المؤكدة لباراك تنذر بتوقّف عملية السلام في الشرق الأوسط لوقت طويل. ولم يكن الرئيس يؤمن بأنّ الوضع سيكون مأموناً في غياب أي أمل في السلام. بل كان يخشى من تدهور الأوضاع بما يُنزل خسائر ثقيلة بالفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍ سواء.

كنت أشاطره ذلك التحليل، لكنني شعرت بأن إدارتنا تجاوزت المرحلة التي تمكّنها من إحداث أي تغيير. ومع ذلك، لم يكن في استطاعتي ثني الرئيس عن الذهاب إلى المنطقة بالمحاجّة ضدها فحسب، لذلك اقترحت القيام باختبار أخير: ينبغي على الرئيس أن يتصل بعرفات ويقول له إنه آت إلى المنطقة لإبرام اتفاق، لكن فقط في حال أعدّ اتفاق تفاهم مع الإسرائيليين حول القضايا الجوهرية المتعلقة بالقدس واللاجئين والأمن والحدود. وسيطلب الرئيس من عرفات الاجتماع بأمنون شاحاك وشمعون بيريز، وهما أكثر من يثق به من الإسرائيليين، لمدة أربع وعشرين ساعة بدون انقطاع لحل كافة الأمور العالقة أو إيجاد طريقة لمعالجة تلك الأمور في الحد الأدنى. وفي حال اتصل الفريقان بالرئيس معاً بعد انتهاء تلك المدة وأبلغاه بأنهما تمكنا من التغلب على خلافاتهما، فسوف يأتي الرئيس إلى المنطقة ويترأس عملية وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقهما.

أُعجب الرئيس كلينتون بالفكرة، فأطلع عليها باراك ـ الذي أعجب بها أيضاً ـ واتصل بعد ذلك بعرفات. تصرّف عرفات كشخص ينوي الذهاب إلى طبيب أسنان. إنه يودّ القيام بذلك، لكنه لن يكون متوفراً لأنه ذاهب للاجتماع بالرئيس التونسي بن علي. كتبت ملاحظة

إلى الرئيس قلت له فيها إنك تعرض عليهم فرصة تاريخية، أنت على استعداد للقيام بهذه الخطوة العظيمة، وهو مشغول كثيراً. ما الذي يمكننا استنتاجه من ذلك؟

ألح الرئيس عليه، لكن جلّ ما كان في استطاعة عرفات القيام به كان محاولة جمع المفاوضين مجدداً. «يمكن لصائب أن يلتقي ببيريز»، وسوف ينضم إليهما لاحقاً بعد أن يلتقيا. وكانت هذه كلمة لا أخرى. فلو كان عرفات يبحث عن طريق لإبرام اتفاق فعلاً - جزئي أو كامل - فهذه كانت فرصته، حتى وإن تزامن ذلك مع انتهاء مدة ولاية كلينتون.

كم مرة قال لنا فيها عرفات لا قبل أن نسمع كلمة «لا»؟ كم مرة يمكن التماس الأعذار له؟ إن أولئك الذين يجادلون بأنّ الوقت داهمنا يتجاهلون الفرص العديدة التي رفضها عرفات. وهم يتجاهلون أنّ كلينتون عندما وضع أفكاره عملياً على الطاولة في نهاية أيلول/سبتمبر، سمح عرفات ببدء الانتفاضة أو، كما يرى البعض، أعطى أوامره بإشعالها. وهم يتجاهلون رفضه الفعلي لدقائق أفكار كلينتون. وهم يتجاهلون رفضه المستغرب لعرض الرئيس غير العادي للمجيء إلى المنطقة في أيام رئاسته الأخيرة.

بل إنّهم يتجاهلون محاولة النفس الأخير من جانب الإسرائيليين للخروج برسالة مشتركة من باراك وعرفات يمكنها تلخيص أوجه الاتفاق وأسس المفاوضات، إلى الرئيس كلينتون عند مغادرته لمنصبه. فقد قدم جلعاد إلى واشنطن في أوائل كانون الثاني/يناير للعمل على هذه الرسالة معنا. وكان هو وزملاؤه يدركون الآن بأن الانتخابات قضية خاسرة، فباراك سيخسر الانتخابات، وكانت الرسالة جهداً لتثبيت نقاط الاتفاق بطريقة يمكن أن تكبل يدي شارون بعد أن يصبح رئيساً للوزراء. ولم يكن عرفات مستعدّاً للقيام حتى بذلك لأنّ ذلك يتطلّب منه الاعتراف بتقديم تنازلات من جانبه. بل حتى وضع حدود دنيا جديدة مفيدة للفلسطينيّين لم يكن كافياً لعرفات، الذي لم يكن في النهاية راغباً في الظهور بمظهر المتنازل عن أي شيء.

لقد أظهر ياسر عرفات بشكل حاسم أنّه لا يستطيع إنهاء النزاع. وقد بذلنا كل جهد يمكن تصوّره للقيام بما اضطررنا للقول بأنّه مستحيل مع ياسر عرفات.

ففي الأسبوع الأول على تولّي بوش الرئاسة، توجّه المفاوضون من الجانبين إلى طابا، بمصر. ولم يكن الهدف الحقيقيّ الوصول إلى اتفاق، بل محاولة من الجانب الإسرائيليّ لتقييد ما يمكن أن يفعله شارون، ومحاولة من الجانب الفلسطينيّ لإقناع إدارة بوش بأفكار كلينتون.

لم يكن أي من الهدفين سيتحقّق. هل اقتربنا من الاتفاق؟ نعم. هل كان المفاوضون

الفلسطينيّون مستعدّين لقبول الاتفاق المتاح؟ نعم. هل فشلنا في النهاية بسبب الأخطاء التي ارتكبها باراك وارتكبها كلينتون؟ لا، فقد كان كل منهما، بصرف النظر عن الأخطاء التكتيكيّة، مستعدّاً لمواجهة التاريخ والخرافة. وكان قائد واحد فقط غير قادر على مواجهة التاريخ والخرافة أو غير راغب في ذلك: ياسر عرفات.

لقد انتقد أنور نسيبة بشدّة مفتي القدس لأنّه نجح في أن يكون رمزاً وفشل كقائد. ومن المأساويّ للفلسطينيّين والإسرائيليّين على السواء، أنّ هذه الكلمات تعبّر عن جوهر عرفات بعد ذلك بثلاثة وثلاثين عاماً.

مجلة الابتسامة

الفصل السادس والعشرون

التعلّم من دروس الماضي وتطبيقها في المستقبل

ربما يتفحّص البعض الشرق الأوسط ويخرجون بدرس واحد: السلام فيه مستحيل، والصراع هو الشيء المعتاد. فقد كان عقد جهود صنع السلام نبيلاً، لكن بدون جدوى.

أنا لا أوافق على ذلك. فقد غيّرت عملية السلام التي بدأت في مدريد في العام 1991 خريطة الشرق الأوسط. فلم تعد فكرة تحدّث العرب والإسرائيليين بعضهم إلى بعض أمراً غير مشروع. بل حتى في أسوأ لحظات القتال الإسرائيلي الفلسطيني خلال السنين القليلة الأخيرة، واصل الإسرائيليون والفلسطينيون التحدث بعضهم إلى بعض. واستمر عقد لقاءات منتظمة بين المثقفين والصحافيين والسياسيين والمسؤولين الرسميين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولأول مرّة ظهرت مبادرات جادّة من قبل أناس عاديّين وانطوت على جهود إسرائيلية وفلسطينية مشتركة، مثل مبادرة «الصوت الواحد» ومبادرة «صوت الشعب». كما استمرّ الإسرائيليون (بأعداد صغيرة على الأقل) بالسفر إلى مصر والأردن - واستفاد الاقتصاد الأردني بشكل ظاهر من المناطق الصناعية المصنفة التي أقيمت فيها مشاريع إسرائيلية أردنية مشتركة تنتج بضائع معفية من الضرائب وتصدّر إلى الولايات المتحدة. وفي حين تم تجميد علاقات إسرائيل بدول مثل عُمان وتونس والمغرب وقطر، إلا أنّها لم تُقطَع، واستمرت التبادلات التجارية غير العلنية واللقاءات العامة بين الحين والآخر.

أثبت الاعتراف المتبادل بين العرب والإسرائيليين أنه غير عكوس. ولم تتمّ العودة إلى الرفض المتبادل وإنكار الماضي. كما برز إجماع إسرائيلي وفلسطيني ودولي جديد أيضاً على ضرورة تحقيق المطلب الأساسي للسلام: دولتين، إسرائيل وفلسطين، متعايشتين، وتعيشان ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

لكن يتعين القول إنّ هناك أسباباً جعلت التوصل إلى السلام أمراً صعباً. فترجمة

المبادئ العامّة إلى اتفاقيات ملموسة لم تكن سهلة أبداً، لا سيما بالنظر إلى تعذّر التوفيق بين الأهداف والمطالب المتعارضة بالأرض نفسها. وغالباً ما كان ذلك ينعكس بأنّه عندما يكون أحد الطرفين مستعداً لاتخاذ قرارات صعبة، لا يكون الآخر كذلك. هنا، نجد النمط التاريخي مثيراً للانتباه. ففي الثلاثينيّات والأربعينيّات، كان يهود فلسطين مستعدين لإيجاد تسوية، بخلاف العرب، الذين كانوا يرفضون فكرة إقامة دولة يهودية من أساسها. وفي السنة التي تلت أول حرب عربية إسرائيلية، كان القائد السوري العقيد حسني الزعيم على استعداد للتوصل إلى اتفاق، لكن الإسرائيليين لم يكونوا كذلك، نظراً إلى ثمن مطالب الزعيم المتعلقة بالأراضي. وبعد حرب 1967، كان الإسرائيليون على استعداد لإعادة معظم الأراضي التي احتلوها في مقابل السلام، لكن العرب الذين كانت توجّههم لاءات ناصر الثلاث، لم يكونوا مستعدين للقبول بإسرائيل، ناهيك عن التفاوض معها. وعندما خلف أنور السادات عبدَ الناصر في العام 1970، رفض الإسرائيليون المقترحات التي قدمها للتوصل إلى السلام قبل حرب العام 1973.

لم يكن مفاجئاً في عقد التسعينيّات بالتأكيد - وهو العقد الذي حلّت فيه دبلوماسية الحوار المباشر محل الدبلوماسية التقليدية القائمة على الرفض - أن يعكس الفشل في إنهاء الصراع نمطاً أكثر بروزاً من الخلاف بين الإسرائيليين والسوريين وبين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان لا بد أن يصبح الواقع التاريخيّ لاستعداد أحد الطرفين لعقد اتفاق فيما الطرف الآخر غير مستعدّ أقوى عندما أصبحت المفاوضات مشروعة، لكنّ المخاطر التي ينطوي عليها إنهاء الصراع أصبحت أكبر بكثير.

في الحالة القائمة بين الإسرائيليين والسوريين، كان هناك العديد من اللحظات الحاسمة التي ربما شعر الطرفان فيها بأنهما متوافقان في أهدافهما لكنّهما لم يكونا كذلك. فقد عرض إسحاق رابين على السوريين في العام 1993 انسحاباً كاملاً، متوقعاً ردّاً مساوياً في الجرأة. لكن الرئيس الأسد لم يكن مستعداً إلا للتوصل ببطء إلى اتفاق في مفاوضات تتميّز بالاستنزاف أكثر من الأخذ والعطاء. وعلى غرار ذلك، عرض شمعون بيريز، عقب اغتيال رابين، التوصّل إلى اتفاق سريع، لكن الأسد كان مستعداً فقط للاتفاق ببطء. لكن مع باراك، أصبح الأسد متلهّفاً للتحرّك بسرعة في كانون الأول/ديسمبر - كانون الثاني/يناير 1999 - 2000، لكن باراك شعر بأنه لا يستطيع ذلك.

هل كان هناك أيضاً حالة من عدم التوافق في العامين 1999 و2000 بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟ ربما يكون الجواب أكثر تعقيداً. فلو أن ياسر عرفات، كما يظهر، لم يكن

قادراً على التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم، كانت المقاربة الواضحة ينبغي أن تكون العمل على اتفاق أقل طموحاً. غير أن المشكلة كانت رغبة باراك في إنهاء النزاع، في حين كان يرى صعوبة سياسية كبيرة في إبرام اتفاقيات جزئية تتنازل بموجبها إسرائيل عن مزيد من الأراضي ولا تتلقى في المقابل أي شيء غير قابل للرجوع عنه من الفلسطينيين. وقد ادّعى عرفات أنه كان يريد الاتفاق على الوضع الدائم، لكنّه أثبت أنه غير قادر على التفاوض على مثل هذا الاتفاق. هل كانت المشكلة في التوقيت أم أنّ عرفات لم يكن قادراً على تحويل نفسه من رجل ثوري إلى رجل دولة؟

كنت قد بدأت أؤمن بالاحتمال الثاني، لكن بقيت أسأل نفسي عما إذا كان الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من لبنان قد جعل الأمر مختلفاً. أشكّ في ذلك، لأني لم أرَ البتة أي إشارة على أن عرفات مستعد للتخلّي عن أساطيره أو مصارحة شعبه. لكن لا مجال للإنكار بأن نجاح نموذج حزب الله ـ العنف ينجح، لا المفاوضات ـ ربما كان له بعض التأثير على الأقل على عرفات. فربما يكون قد رفع في نظره تكاليف تقديم تنازلات أساسية. وربما أقنعه بأن الضغط على الإسرائيليين من خلال العنف سيعود عليه بمزيد من المكاسب. وربما غيّر حساباته مما جعل الانتظار يبدو وكأنه الخيار الأفضل. إذا كان ذلك صحيحاً، تكون لدينا لحظة أخرى لعدم التوافق بين الطرفين، وفيها يكون باراك مستعداً لإنهاء الصراع وعرفات إما أنه يعتقد أنه مكلف للغاية وإما أنه غير قادر على القيام بذلك.

أظنّ أن عدم التوافق يعكس حقيقة عميقة. فطالما كان يُنظر إلى تكاليف صنع السلام على أنها مرتفعة، وأنّ ذلك يتطلب شجاعة كبيرة أو ضغطاً هائلاً لكي يخطو قادة الشرق الأوسط مثل هذه الخطوة. ولا يتطلّب الأمر كبير عناء لثنيهم عن فعل ذلك. وإذا كان هناك قادة ـ مثل أنور السادات ومناحيم بيغن ـ يرون أنفسهم بمنظار تاريخيّ، فإن قيام أحدهم بهذه القفزة لا بدّ أن يجعل الآخر يشعر بوجوب النهوض للتحدّي. لكن غالباً ما لم يكن هناك تناظر بين الزعماء: لقد بدا أن رابين والأسد متشابهان في العديد من النواحي. فكلاهما حذر، ويميل إلى إجراء حسابات دقيقة، ولا يخطو إلا خطوات صغيرة، وكثير الارتياب. لكن رابين، الذي انتُخب رئيساً للوزراء للمرة الثانية، كان مستعداً لاتخاذ قرارات تاريخية. لم يكن في وسع الأسد كسر عادة راسخة، معتبراً أنه من المستحيل المساومة بإلحاح على كل مسألة، في حين كان يتوقع رابين أن تقابل الشجاعة بالشجاعة. وكان بيريز بفطرته زعيماً يبحث دائماً عن خطوات ثورية لا تطورية. فلم يكن من المفاجئ عدم تبنّي الأسد لطريقة بيريز، مع أن اغتيال رابين جعل منه مفاوضاً أكثر مرونة. ولاحقاً،

أصبح الأسد، الذي كان يرى في خلافته المسألة الأكثر إلحاحاً، على استعداد لتغيير سلوكه لفترة قصيرة خلال فترة حكم باراك. لكن السلام كان نتيجة لمسألة الخلافة، ولو رأى أن السعي وراءه سيؤثر على فرص ابنه في خلافته، لكان من المحتّم أن يغيّر اتجاهاته.

وهذه نقطة أساسيّة، فقد كانت الأحداث تضيّع الفرص باستمرار. وغالباً ما كان العنف يؤدي إلى إضعاف القدرة والاستعداد لتقديم تنازلات ممكنة من أجل السلام، وفي بعض الأحيان كان يؤدي إلى تدمير أولئك الذين يعتبرون شديدو الليونة. فقد أدت أربعة تفجيرات انتحارية في غضون تسعة أيام في العام 1996 إلى تغيير المناخ في إسرائيل وانتخاب بيبي نتنياهو. ولو لم تحصل تلك التفجيرات، لكان فاز بيريز (الذي ارتدى عباءة رابين) بتفويض غير مسبوق. كان بيريز بالفعل رجلاً في مهمة سلام، وبالنظر إلى التقدّم الذي أحرز في واي، فربما كان من الممكن التوصل إلى اتفاق مع الأسد في غضون سنة تقريباً. ولكان الاتفاق الإسرائيلي السوري أحدث تغييراً جذريّاً في المنطقة. وما كان ظهر نموذج حزب الله الذي بيّن أن العنف يمكن أن يؤدي إلى نتيجة، ولما كان هناك قواعد في سوريا أو لبنان للمسلحين الرافضين للسلام مع إسرائيل. ولكان هناك ضغط على عرفات لحمله على إبرام اتفاق، لا تجنّبه.

لمَ تتعرّض عملية السلام للتدمير السريع؟ لا يمكن للمرء أن يعزو ذلك إلى فقدان الجرأة لدى الزعماء فقط. فهناك شيء جوهريّ أكثر يفعل فعله هنا. فالقادة العرب يفتقدون إلى الشرعية بوجه عامّ. وليس هناك إحساس بالمشاركة - سياسياً أو اقتصادياً - لدى معظم الشعوب العربية، حيث يتم بشكل تقليدي اختيار القادة العرب، بدلاً من انتخابهم - أو يستولون على السلطة. لذا من السهل وضعهم في موقف دفاعيّ والخوف من الاتهام بالتنازل عن المبادئ أو الحقوق المُتصوَّرة. وهكذا يجعلهم إحساسهم بالضعف كارهين للمخاطر، وتثنيهم الأحداث التي تزيد من تصوّرهم للمخاطر عن المثابرة.

إن القادة الإسرائيليين المنتخبين بطريقة ديمقراطية لا يفتقرون إلى الشرعية، لكنّهم يحكمون في جوّ سياسي عالي المنافسة، مستعينين بحكومات تستند دائماً إلى ائتلافات من أحزاب مختلفة. ويمكن لمنافسيهم استغلال أعمال العنف والإرهاب، لا سيما أن معظم الإسرائيليين ما زالوا يتساءلون إذا ما كان العرب أو الفلسطينيون مستعدين حقاً للعيش معهم. وانعدام الثقة المتأصل بنوايا جيرانهم يجعل من الصعب على القادة الإسرائيليين المثابرة في جهود صنع السلام في ظروف تتخلّلها أعمال عنف. وفي هذا المناخ، يمتلك المتطرّفون من الجانبين القدرة على تدمير اللحظات التي تحمل آمالاً عظاماً.

وبالرغم من ذلك، لم تمت الجهود الهادفة إلى صنع السلام، حتى في لحظات ضياع الفرص. وهذا أيضاً يعكس حقيقة هامة: توجد رغبة كامنة في السلام لدى كل من الشعبين. وهناك إدراك لدى المفكّرين في العالم العربي وإسرائيل بأن استمرار الصراع لن يبقى خياراً مقبولاً في نهاية المطاف. لكن الطرفين يحتاجان إلى إجراء تعديلات في ميولهما وسلوكهما إذا كانا ينويان جعل السلام حقيقة. وهنا أيضاً، توفر دروس الماضي دليلاً واضحاً إلى حيث ينبغي على كل منهما أن يتغيّر.

على العرب القبول بالتسوية، وعلى الإسرائيليين أن يكونوا مستعدّين للتخلّي عن السيطرة

العبرة الواضحة المستقاة من الماضي بشأن العرب هي: لا يمكن لأي تنازل إسرائيلي أن يكون كبيراً جداً.

خلال حكم باراك، ظهرت هذه الغريزة العربية الأساسية بوضوح. عندما انسحب الإسرائيليون بشكل أحادي من لبنان ـ وأكّدت الأمم المتحدة على أن الانسحاب يتفق وقرار مجلس الأمن رقم 425 ـ رحّب العالم العربي بالخطوة الإسرائيلية. لكن عندما زعم حزب الله بُعيد الانسحاب أن مزارع شبعا الموجودة في سوريا هي لبنانية، اقترح مبارك والقادة العرب الآخرون انسحاب الإسرائيليين من هناك أيضاً. وعندما كان باراك على استعداد للانسحاب من مرتفعات الجولان باستثناء 400 متر منها، أدّى رفض الأسد في جنيف إلى تشدّد العرب في الاعتراف بأهمية الخطوة الإسرائيلية. وأخيراً، عندما اتصل الرئيس كلينتون في 23 كانون الأول/ديسمبر 2000 بمبارك وملك الأردن وبوليّ العهد السعودي، شعر الجميع بأن المقترحات التي عرضها على الإسرائيليين والفلسطينيين كانت تاريخية. وقال الجميع إنّهم يدعمونها وإنّهم سيضغطون على عرفات لكي يقبلها أيضاً. لكن عندما لم يقبل بها عرفات، لم يضغطوا عليه، سرّاً أو علانية، ولم يقرّوا علناً بأهمية قبول الحكومة الإسرائيلية بمقترحات كلينتون.

في الفترات الأولى، حكمت النوازع نفسها الجهود المصرية للعمل مع حزب العمل المعارض للحكومات التي ترأسها حزب الليكود. والنمط الذي ساد منذ العام 1989 على الأقل كان التعامل مع أعضاء من حزب العمل من أجل تبنّي سياسات تدفع إسرائيل في اتجاه التوصل إلى تسوية أشمل، من غير أن تقبل مصر بوجهة نظر حزب العمل فيما يختص بالمتطلبات الجوهرية لإسرائيل.

الحقيقة الكامنة هي أن الشريك العربي في المفاوضات مع إسرائيل هو دائماً الحكَم في ما هو مقبول في أعين الزعماء العرب بمن فيهم المعتدلين. وسواء أكان الزعماء الآخرون ينظرون إلى المسار المتبع على أنه حكيم أم أنه بخلاف ذلك، فالقرار يعود حصريّاً إلى الذين تكون أرضهم المعنيّة. ولا يشكّك بهذا المنطق في العالم العربي سوى القلّة؛ فالأرض «أرضهم» في المقام الأول، وإسرائيل تحصل على قبولهم بالمقابل. لكن الدرس الأساسي هنا هو أنه لا أحد يكترث كثيراً لمدى صعوبة الخطوات على إسرائيل، أو يكترث للحاجات الإسرائيلية. وسيكون الشريك العربي لإسرائيل من يقرّر دائماً إذا ما كان يمكن التوصّل إلى اتفاق.

لم يحدث بعدُ التحوّل الذي سيمكّن العرب من الإقرار بأن لإسرائيل احتياجات. وربما إذا قبل العالم العربي بالمشروعية الأخلاقية لوجود إسرائيل، سيصبح بوسع الزعماء العرب القبول علناً بأن لإسرائيل احتياجاتها أيضاً ـ مما يبرّر التسوية أو حتى الضغط على الجانب العربي في المفاوضات. لكن ذلك لم يحدث بعد.

بالنسبة إلى الإسرائيليين، يمكن للقبول الحقيقي بمشروعية وجودهم الأخلاقية أن يغيّر حاجتهم المستمرة للسيطرة. وليس هناك سوى قلّة في إسرائيل تشكّك في مشروعية الحركة الوطنية الفلسطينية. لكن هناك الكثير ممن يشكّكون في ما إذا كان الفلسطينيون ـ أو العرب إجمالاً ـ راغبين فعلاً في صنع سلام معهم. إن التخلّي عن السيطرة معاكس للغريزة الإسرائيلية. ويرجع ذلك جزئياً إلى تجربتهم مع العرب والفلسطينيين، وما يتعلّق بها من عدم ثقة تقنع معظم الإسرائيليين بأن أمنهم يتطلّب الإبقاء على السيطرة. لكنه في جزء منه مسألة عادة وتردّد إسرائيلي في التخلّي عن المواقع الأرضيّة التي تفيد إسرائيل من الناحية الاستراتيجية ـ ناهيك عن أن بناء قرابة 150 مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة رفع التكلفة السياسية للتخلّي عن السيطرة.

إنّ الإسرائيليّين يقبلون، من الناحية المجرّدة، بالحاجة إلى التنازل عن السيطرة والانسحاب من الأرض. وهم أظهروا، بانسحابهم من كامل صحراء سيناء ومن أجزاء من الضفة الغربية وغزة، أنهم سيبادلون الأرض في مقابل تقديم العرب تنازلات حقيقية. لكن التخلي عن السيطرة والقبول باستقلال حقيقيّ للفلسطينيين لا يمكن أن يأتي بسهولة، وهذه بالنسبة إلى الإسرائيليين هي الناحية التي يتعيّن عليهم تحويل أنفسهم نفسياً فيها.

لا شكّ في أن على العرب والإسرائيليين على السواء تغيير مواقفهما الأساسية. وكان البعض، مثل المفاوض السوري السابق وليد المعلّم، يرى بأن التحوّل في الجانب العربيّ لا

يمكن أن يحدث إلا بعد إزالة الشعور بالظلم. وقد قبل إيهود باراك في مرحلة ما بهذا المنطق كما ينطبق على الفلسطينيين، اعتقاداً منه بأنّ التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات أكثر إلحاحاً من السعي إلى التحوّل النفسي. لكن تبيّن أنّ من الصعب بل من المستحيل، التوصّل إلى اتفاقات تنهي الصراع دون تحوّل المواقف. فعدم تحوّل المواقف يديم الأساطير، ولا يواجهها. وهكذا لم تتمّ مصارحة الشعوب بشأن التسوية، ولم يُنشأ المناخ الضروري جداً لتفسير التنازلات الصعبة أو تعليلها منطقياً.

كان ذلك واضحاً في مجموعتي المفاوضات. بالنسبة إلى المفاوضات بين الإسرائيليين والسوريين، كان الأمر يتعلّق أكثر بالمقاومة السورية لأي خطوات مصمّمة لتحويل المناخ النفسي. وكان القادة الإسرائيليون من رابين إلى باراك يلحّون على تدابير بناء الثقة؛ وهذا ما كان الأسد يرفضه باستمرار - إذ إنّه لم يكن يرى ذلك بمثابة أحجار بناء للسلام بل تنازلات إلى الإسرائيليين. وإذا ما أظهر القادة الإسرائيليّون إشارات على القبول، كان الرئيس السوري يريد أن يدفع الإسرائيليّون ثمنها. فقد كان يرفض مدّ يده إلى الشعب الإسرائيلي على أساس أن ذلك تنازلاً لا يُقدّم مجّاناً. وكان يرى (كما أدرك باراك بالنسبة إلى الفلسطينيين) أنّ التحوّل يأتي في الفترة التي تلي التوصّل إلى السلام - بعد أن يسترجع أرضه. ونتيجة لذلك، لم يهيئ شعبه، كما لم يتمكّن من تحقيق ما كان في وسعه تحقيقه في زمن رابين. هل كان الأسد سيعمل على إنجاز تحوّل حقيقي في المواقف بعد الانسحاب الإسرائيلي؟ ربما لا؛ فذلك شيء متروك لقادة سوريا في المستقبل، وليس له هو.

كان منطق أوسلو، كما صمّمه الفريقان، مختلفاً تماماً، من الناحية النظرية على الأقل. فقد كان من المفترض أن يجسد اتفاق أوسلو عملية العيش المشترك، بحيث يقوم الإسرائيليون والفلسطينيون ببناء شبكة من علاقات التعاون، ليستمر هذا التعاون من تلقاء نفسه؛ ويكون السلام الدافئ هو الهدف ويجني الطرفان فائدة متبادلة من عيشهما معاً بحيث يصبح حل القضايا الوجودية أكثر سهولة. فالتحوّل هو الذي يحدّد معنى أوسلو بالنسبة إلى الجانبين. لكن لم ينجح أي منهما في تحويل نفسه.

إدراك فشل أوسلو

هنا يكمن الفشل الرئيسيّ لأوسلو: كان التحوّل مطلوباً، لكن قصر الطرفان في تحقيق ما هو مطلوب.

ولكي نكون منصفين، يتعين القول إنّ القيادة السياسية الإسرائيلية قامت بقفزة نفسية كبيرة في العام 1993، حيث وصف رابين ذلك التحول بعبارات ثورية:

كما قلت سابقاً، لا يصنع المرء السلام مع أصدقائه، بل يصنعه مع أعدائه.

العالم ينقلب رأساً على عقب أمام أعيننا: لقد أصبحت خرائط العالم الكروية والأطالس في منازلكم موجودات أثرية. وكتب الجغرافيا التي بين أيديكم على وشك أن تصبح من الأشياء القيّمة التي تُجمع. فالأحداث التي كان حصولها غير محتمل تتكشف الآن أمام أعينكم. والإيديولوجيات التي حرّكت مئات الملايين اختفت بدون أن تترك أي أثر: اندثرت الأفكار التي تسببت بموت الملايين بين ليلة وضحاها. فانمحت الحدود أو أزيلت. وظهر إلى حيّز الوجود دول جديدة، فيما تهاوت دول أخرى. غادر رؤساء الدول المسرح المركزي، في حين ظهر قادة جدد. وأصبح كل يوم تقريباً في السنوات الأخيرة أكثر دراماتيكية من اليوم الذي سبقه. وها هي الثورة العظيمة في موسكو، وفي برلين، وفي كييف وجوهانسبرغ، وفي بوخارست وتيرانا، تصل إلى القدس، وتل أبيب، وبئر السبع، وطبريا. إننا نعيش ثورة السلام.

غير أن قفزتهم البلاغية لم تنعكس في تصرفات أولئك الإسرائيليين الذين يديرون سياسة التعامل اليومية مع الفلسطينيين. كان القرار السياسي يقضي بنقل السلطة إلى الفلسطينيين وإخراج إسرائيل من عملية إدارة حياتهم. ومع ذلك، لم تجسد الإدارة المدنية، ووزارة المالية، والتجارة، والزراعة، وضباط الجمارك الذين يديرون الحياة اليومية مع الفلسطينيين روح ذلك القرار. وبدلاً من نقل المسؤولية إلى الفلسطينيين، غالباً ما ظل المسؤولون الإسرائيليون منهمكين بالعمل على ضمان عدم قدرة الفلسطينيين على فعل أي شيء قد يضر بالمصالح الإسرائيلية.

واستمر المسؤولون الإسرائيليون في التحكّم بمعظم أوجه حياة الفلسطينيين، إن من حيث تصدير البضائع الفلسطينية عبر المرافئ الإسرائيلية، أو تصدير الأزهار إلى أوروبا، أو وضع حد لإذلال الفلسطينيين عند نقاط التفتيش الإسرائيلية - حتى خلال الفترات الطويلة التي لم تكن تحدث فيها أعمال إرهابية - مانعين الفلسطينيين من حق استيراد منتجات معيّنة من الأردن أو العالم العربي، أو مجرّد الحصول على تصاريح البناء. وإذا كانت السياسة الإسرائيلية المحلية تمليها الرغبة في تهدئة المستوطنين، فقد استمرت أعمال توسيع المستوطنات إلى جانب شق طرقات إسرائيلية بهدف شطر المنطقة التي يراها الفلسطينيون أنها لهم. وسواء أكان ذلك بهدف المحافظة على السيطرة أو اتخاذ قرارات

أحادية تلبّي الحاجات السياسية من منظور الإسرائيليين، فقد تصرف الإسرائيليون كما لو أنّ كافة القرارات ينبغي أن تكون مستوحاة من واقع احتياجاتهم، لا من الاحتياجات المحتملة للفلسطينيين أو ردود أفعالهم. وسيغالون في تقدير احتياجات الإسرائيليين مع ترك الفلسطينيين يعانون في ظل السيطرة الإسرائيلية المستمرة. وقد وطّد اتفاق أوسلو، من وجهة نظر الفلسطينيين، السيطرة الإسرائيلية بدلاً من أن يضع حداً لها.

ومن ناحية أخرى، لم يفشل الفلسطينيون في تغيير سلوكهم اليومي فحسب، بل إن قائدهم، ياسر عرفات، لم يَجْرِ في أي عملية تغيير على الإطلاق. فالقادة الإسرائيليون غيّروا من خطابهم، لكن عرفات لم يفعل ذلك.

لقد قام رابين وبيريز باتخاذ خيار تاريخي، لكنّ عرفات خطا خطوة تكتيكيّة فحسب. ربما يقول إن أوسلو يمثّل خياراً استراتيجياً، لكن من حيث الواقع، كان يمثّل بالنسبة إليه ضرورة استراتيجية. فقد ذهب عرفات إلى أوسلو بعد حرب الخليج الأولى، ليس لأنه اختار، بل لأنه لم يكن يملك أي خيار. كان مخطئاً في وقوفه إلى جانب صدام حسين، وكانت قيادته تواجه التحديات من الداخل ومن الخارج. وطُرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من دول الخليج، ووقعت منظمة التحرير في أزمة مالية كبيرة بعد أن خسرت قاعدتها التمويلية في الخليج. وكان العديد في العالم العربي على استعداد لتهميشه، خصوصاً بعد أن بدا أنه لا يملك أي ردّ. كان اتفاق أوسلو بمثابة خشبة الخلاص بالنسبة إليه. وهو بذلك كان يمثل صفقة أكثر منه تحوّلاً. أجل سيبدأ بالالتقاء بالإسرائيليين. أجل سيكون هناك اعتراف ولن يمانع - خلافاً للأسد - في الاجتماع بالإسرائيليين على أي مستوى. لكنّه لم يهيئ شعبه للسلام. لم يُجْرِ الحديث عن التسويات المؤلمة التي يتطلبها السلام، بل على العكس من ذلك، كان عرفات يقول لشعبه إنه سيحصل على كل شيء، وإنّه لن يتنازل عن شيء.

والأسوأ من ذلك أنه استمر في تشجيع الأعمال العدائية ضد إسرائيل. فكان الآلاف من الأطفال الفلسطينيين يذهبون إلى المخيّمات الصيفية حيث يوجد من يعلّمهم كيف يختطفون الإسرائيليين. كان منفّذو التفجيرات الانتحارية يسمّون شهداء، حتى عندما كان عرفات يشدد الخناق على حماس والجهاد الإسلامي. ولم يتمّ حظر أعمال العنف كأداة ولا نبذها كأحد الخيارات التي يحتفظ بها عرفات. وكان يتمّ تحميل الإسرائيليين المسؤولية عن كافة الشرور - وكانت المعاناة اليومية للفلسطينيين تؤكّد هذه الاتهامات وتمنح عرفات حافزاً إضافياً لإيجاد متنفس للغضب الفلسطيني.

أدّى عدم التحوّل إلى جعل كل شيء أكثر صعوبة. فالنهج المتبع في المفاوضات أصبح مختلفاً. وتبرير التصرفات التي لا تنسجم مع روح السلام صار أسهل، بل بات يعتبر ضرورياً للمتطلبات السياسية الداخلية. فالإسرائيليون يوسّعون المستوطنات ويصادرون الأراضي ويهدمون المنازل ويشقّون طرقات التفافيّة ويصادرون بطاقات هوية المقدسيّين (مما يعني من الناحية الفعلية طرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس) إذ إنّ عليهم القيام بذلك لأنّ الفلسطينيين لم يفوا بالتزاماتهم في موضوع الأمن. ويتوقّف الفلسطينيون عن التعاون في المجال الأمني، ويساهمون في التحريض على العنف وإذكاء مشاعر الظلم وعدم محاربة الأعمال الإرهابية الموجّهة ضدّ الإسرائيليين، لأن الإسرائيليين يضطهدونهم ويشعرونهم بالعجز. وبالرغم من الاتفاقات المحدودة، لم تتغير تصرفات كلا الطرفين. وبالتالي كان كل اتفاق مؤقّت ينتج عنه مزيد من الاستهتار بالسلام بدلاً من الإيمان به.

بدون التحوّل، لا يمكن تطوير التواصل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ولن تكون القدرة على تعلّم كيفية العيش معاً وإدراك أهمية ذلك مصدر الإلهام للشعبين. ولن يكون الرهان على بناء علاقة متبادلة مقنعاً. ولن تحدث الاتفاقات غير الشاملة زخماً ولن توجد واقعاً جديداً بين الشعبين. ومع ذلك، فإن قيام واقع جديد هو مفتاح التمكّن من إيجاد تسوية للقدس، واللاجئين، والحدود - وهي القضايا التي تقع في صلب التعريف الذاتي وهوية كلا الجانبين.

ومن المفارقة أن اتفاق أوسلو لم يكن فاشلاً بالمطلق. فبالرغم من أنه لم يؤد إلى بناء جسور التواصل بين الشعبين، فقد أنشأ روابط قوية بين المتفاوضين. وأضفى الشرعية على المفاوضات، حتى عندما فشل في كسر الحواجز بين الشعبين والمجتمعين. وهذا ما يفسر لماذا أنجز الكثير في المفاوضات: لماذا أنتج كمب ديفيد وما تلاه البنيةَ التحتية الفكريّة لتسوية قضايا القدس واللاجئين والحدود؛ ولماذا تمكنّا من خلال مقترحات كلينتون من عرض ما سيكون على الأرجح الخطوط العامة الرئيسية لاتفاق السلام النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لا شكّ في أنّني لم أكن لأكتب الآن عن إخفاقات أوسلو لولا ياسر عرفات. وكما قال لي أحد الفلسطينيين في كمب ديفيد، «كنّا بحاجة إلى ديفيد بن غوريون، فحصلنا على ياسر عرفات». لقد كان الاتفاق في متناول اليد؛ ورغم محدودية اتفاق أوسلو وغياب التحوّل المأمول، سنحت فرصة تاريخية كان ينبغي انتهازها.

لو كان نلسون مانديلا قائد الفلسطينيين وليس ياسر عرفات، لكنت الآن أكتب، بالرغم من محدودية عملية أوسلو، عن نجاح الإسرائيليين والفلسطينيين في التوصّل إلى اتفاق «إنهاء النزاع». بل ربما لم يكن اتفاق أوسلو ليفشل في الواقع لو كان عرفات مستعدّاً لأن يكون قائداً، لا مجرّد رمز. فبوصفه رمزاً، لم يكن في استطاعته نسيان الخرافات الفلسطينية. وبوصفه رمزاً، لم يكن في مقدوره التوصل إلى تسوية أو التنازل من أجل إنهاء النزاع. وبوصفه رمزاً، كان عليه أن يبقى رمزاً للوحدة حتى بالنسبة إلى الذين يرفضون السلام مع إسرائيل. وبوصفه رمزاً، كان في وسعه المشاركة في عقد صفقات فقط مع الإسرائيليين، لا إحداث تحوّل أساسي.

ألم يكن يجدر بنا معرفة من هو عرفات؟

في التمهيد طرحت السؤال التالي: ألم يكن يجدر بنا أن نعرف أن عرفات لن يكون قادراً على إنهاء النزاع؟ أما كان يجدر تجنّب محاولة حل النزاع بالنظر إلى الزعيم الذي نتعامل معه؟

إذا عدنا إلى الماضي، ربما، لكن كان يوجد في ذلك الوقت سبب وجيه للاعتقاد بأن عرفات سيبرم اتفاقاً للوضع الدائم. فقد تخطّى قبل كل شيء عتبة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في العام 1993 وهو بذلك جلب على نفسه غضب الرافضين من العلمانيين والمتديّنين (لدرجة أن الإسرائيليين حذّروه في العام 1994 وكذلك نحن، من وجود مخططات لاغتياله). وبالإضافة إلى ذلك، أبرم عرفات خمس اتفاقيات محدودة مع الإسرائيليين، تتبع من جهة الخصائص النمط نفسه، محجماً حتى اللحظة الأخيرة قبل أن يتخذ قراره ويبرم الاتفاق. كما أن مفاوضيه ناقشوا قضايا الحل الدائم في كمب ديفيد وما بعده، حيث قدموا تنازلات ملموسة في ما يتعلق بثلاثة تجمعات استيطانية في الضفة الغربية، وقبلوا بأن تكون الأحياء اليهودية في القدس الشرقية تحت سيطرة الإسرائيليين، ووافقوا على إقامة مواقع إسرائيلية للإنذار المبكر في الضفة الغربية.

في وصفي الذي تقدم لعرفات، قلت إنّه كان متجنباً لاتخاذ القرار، لا صانعاً له. فالسلبية كانت جزءاً من التجنّب الذي لازمه، وهو لم يواجه قط الخيارات الصعبة بجرأة لو لم تكن تضطره الظروف إلى ذلك - حتى مع نفسه. وبعدم اتخاذه قرارات حاسمة، كان يتجنّب الانكشاف والمعارضة المحتملة، وكان يمنع زملاءه من الكشف لأناس مثلي أو للإسرائيليين ما قد تكون عليه التنازلات النهائيّة.

في نظر عرفات، كان عدم الكشف عن مواقفه ذكاء تكتيكياً وضرورة نفسية. لكنه جعل من الصعب جداً علينا ـ أو على أي شخص آخر ـ أن نخمّن ما سوف يقوم به في النهاية. حتى أولئك الذين يعدون الأقرب إليه لم يكونوا يعرفون ما يدور في رأسه. لكنهم كانوا يعتقدون بأنه سوف يبرم الاتفاق. كما أنّهم كانوا يعتقدون بأنه الشخص الوحيد الذي يمكنه التوصّل إلى التسويات الضرورية المتعلّقة بالمسائل الوجودية.

وكلما وصل انزعاجي من عرفات حدوده القصوى، كان أبو مازن أو أبو علاء أو محمد دحلان (أو يوسي غينوسار) يذكّرني بأن عرفات هو الوحيد من بين سائر الفلسطينيين الذي يملك سلطة التوصل إلى تسوية بشأن القدس واللاجئين والحدود. وبصرف النظر عن محدودياته ـ وبصرف النظر عن صفاته التي تبعث على الغضب ـ كانوا يقولون، «تذكّر، أنّه الشخص الوحيد الذي يمكنه التنازل في القضايا الأساسية». وغالباً ما كان أبو مازن أو أبو علاء أو المفاوضون الفلسطينيون الآخرون يقولون لي، «أنت تفضل التعامل معنا لأنك ترانا أكثر اعتدالاً، لكن ليس في وسعنا تنفيذ شيء، إنّه الوحيد الذي يمكنه ذلك».

ظلوا مقتنعين طوال الوقت بأنه سيفعل ذلك في النهاية. كان أبو مازن، الذي لازم عرفات منذ أواسط الستينيّات، يعتقد بأنّ عرفات باعترافه بإسرائيل والالتزام باتفاقية أوسلو سيقرّر في نهاية المطاف إنهاء النزاع. ووافقه الرأي بقوّة أبو علاء، الذي يلازم عرفات منذ أواخر الستينيّات.

إذا كان هؤلاء الأقرب إليه مقتنعين بأنه سوف يبرم الاتفاق، فهل كنا مخطئين بافتراضنا ذلك أيضاً؟ ربما لم يكن عرفات نفسه يعرف ما سيفعله. وربما دفعته سلبيّته المعتادة إلى تجنّب التفكير في ما يتوجب عليه القيام به.

أنا مقتنع بأن أحد أسباب عدم تهيئة عرفات لشعبه للتسويات الصعبة هو أنّه لم يعدّ نفسه لذلك. فشلنا الكبير لم يكن في إساءتنا لفهم عرفات، بل في عدم القيام بالاختبارات المبكّرة التي إما ستكشف عدم قدرة عرفات على صنع السلام في آخر الأمر، أو تدفعه إلى تهيئة شعبه للقبول بالتسوية.

لقد كان عرفات ينظر إلينا على أنّنا المعادل للإسرائيليين. وكان ينبغي علينا أن نتحقّق من أنّه يعرف بأننا لن نلعب ذلك الدور، في محادثات الوضع الدائم على الأقل، ما لم نقتنع بأنّه يهيئ شعبه للتسوية بشأن القدس والأرض واللاجئين. وكان ينبغي علينا التيقّن من أنّه يعرف بأنّنا سنرهن تدخلنا بعمله على تكييف شعبه مع فكرة عدم إمكانية الحصول

على 100 في المئة من مطالبه بشأن القدس أو الحدود أو اللاجئين. وعندئذ كان عدم استعداده لتهيئة شعبه سيشكّل مؤشّراً جيداً على نواياه وقدرته.

لكننا لم نفرض على عرفات ضرورة القيام بتهيئة شعبه. وغالباً ما كنّا ندرك أنّه الطرف الأضعف والذي يمتلك القليل من «الأوراق» ليلعبها ـ وهو الموضوع الذي طالما أكّد عليه عرفات وأولئك المحيطون به.

كما أنّنا لم نفرض على الإسرائيليين شيئاً في هذا الصدد. لكن كان هناك زعيم إسرائيلي واحد، إيهود باراك، عمل على تكييف شعبه بطريقة غير مباشرة من خلال تسريب الأخبار إلى الصحافة. كان الإسرائيليون يتناولون وجبات مستمرة من تقارير تشير إلى أن إسرائيل ستتخلى عن أكثر من 90 في المئة من الأراضي، وستقبل بتقسيم القدس الشرقية، وتسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة بأعداد قليلة على الأقل، وتقبل بقوات دولية تحل محل الجيش الإسرائيلي في وادي الأردن. ومن المفارقات أنّ الجمهور الإسرائيلي كان مستكيناً إلى حد كبير في ردّه، بصرف النظر عن مخاوف باراك بشأن كشف التنازلات التي قدمها في كمب ديفيد. ولذلك لم يفاجأ بالتنازلات بسبب هذا «التكييف»، ولو كان الفلسطينيون مستعدين لإنهاء الصراع، لكان الشعب الإسرائيلي مستعداً للقبول بهذه التنازلات.

وفي حين أنه لم يكن في وسعنا ابتداع لحظة حقيقية ـ فإما أن تكون هناك لحظة حقيقية وإما لا تكون ـ كان في وسعنا إيجاد قواعد أساسية تحكم تدخلنا في العملية. كان ينبغي أن يكون تدخّلنا، الذي يرغب فيه الطرفان بشدة، لا سيما الطرف الفلسطيني، متوقفاً على تكييف الجمهور مع التسوية، وعلى وفاء كل طرف بالتزاماته وتصرفه بطريقة تتناسب مع أهداف عملية التفاوض. وهنا أيضاً يمكن استخلاص عدد من الدروس التي تبرز في أية عملية تفاوض ناجحة.

كيفية إنجاح عملية التفاوض

من العبر الحاسمة التي نستخلصها من حقبة أوسلو أنّ المفاوضات لن تنجح على الأرجح إذا كان الجوّ على طاولة المفاوضات شيء والجوّ في الشارع شيء آخر. فالمفاوضات لا تحدث في فراغ، وهي تتأثر بالأحداث اليومية والحقائق المؤلمة. أثناء عملية أوسلو، شعر كل طرف بأنّه حرّ في اتخاذ خطوات كان مقدراً لها أن تسبّب مشكلات للطرف الآخر. وحافظ كل طرف على مجاله السياسي فيما كان يدمّر المجال السياسيّ للطرف الآخر. فالإسرائيليون جعلوا الفلسطينيين يشعرون بالعجز بإقدامهم على خطوات

أحادية. وأدّى التحريض المنهجي الذي اتبعه الفلسطينيون في وسائل إعلامهم، ونظامهم التعليمي الذي يغذّي الكراهية، وتمجيدهم للعنف إلى جعل الإسرائيليين يشعرون بأنّ هدفهم الحقيقي ليس تحقيق السلام.

كان لا بدّ أن تكون المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين صعبة على أي حال. لكن لا ريب أنّ الصعوبة ستزداد إذا كان كل طرف يشعر بأنه يمكنه الانخراط في أعمال تغدر بالغاية من المحادثات أو تتجاهل التأثير على الطرف الآخر. ولكي يتم تجنّب تكرار ما حصل في عملية أوسلو، من الضروري وضع «مدوّنة سلوك» لكل جانب، بحيث تستبعد هذه المدوّنة التصرفات السيئة، وتستخلص من كل طرف ما يرغب الطرف الآخر في عدم حصوله.

غير أن استبعاد التصرفات السيئة لا يكفي. فلكي نعزّز المفاوضات ونسهّل تحوّل المواقف، من الضروري أن نرعى التصرّفات الجيّدة. يجب تشجيع البرامج الحواريّة التي تكسر الحواجز بين أبناء الشعبين، حيث تعتبر البرامج التي تجمع الطلاب، والمعلمين، والصحافيين، والفنّانين، وغيرهم في مشاريع تعاونية، ضرورية من أجل تنمية مزيد من الألفة، والتقليل من أوجه الاختلاف، والتخلّص من الأفكار النمطية القائمة لدى الشعبين. وبالرغم من أهمية هذه البرامج، نجد أن ما استثمرناه فيها من وقت ومال وجهد قليل جداً. فقد ركّزنا على القادة والمفاوضين، أكثر بكثير من التركيز على الجمهور في كل جانب.

لا شكّ في أنّ السلام لا يمكن التفاوض عليه من أسفل إلى أعلى في هذين المجتمعين. لكن لا يمكن أن يأتي السلام من الأعلى إلى الأسفل فقط. فتجنّب التصرفات السيئة وتعزيز الروابط الحقيقية، الروابط المربحة بين الشعبين، هو من أكثر الدروس المستقاة من حقبة أوسلو أهمية في ما يتعلّق بالمفاوضات. ومن المفارقات أنّ الغياب شبه المطلق للدبلوماسية في السنوات القليلة الأخيرة ساعد على ظهور نشاط في الطبقات العادية في كل من الشعبين للمرة الأولى. وربما مع مرور الوقت، يمكن لمجموعات مثل «الصوت الواحد» و«صوت الشعب» أن تلعب دوراً أكثر أهمية في إقناع القادة بأن تكاليف التسوية ليست باهظة.

أظهر اتفاق أوسلو شيئاً آخر عن المفاوضات، فأفضل الخطط وأفضل الاتفاقات لا تعني شيئاً إذا لم تنفّذ، والتنفيذ قد يكون صعباً بدون المحاسبة على الالتزامات أو التعهّدات التي وُعد بها. ولا شكّ في أنّنا مذنبون لعدم قيامنا بمحاسبة الطرفين.

من الخرافات المتعلّقة بأوسلو القول بأنّ الفلسطينيين وحدهم لم يفوا بالتزاماتهم.

فالجانبان لم يلتزما لسوء الحظ. وطالما كان سجل عرفات في الوفاء بالالتزامات سيئاً جداً، لكن الإسرائيليّين شعروا من بداية عملية التطبيق، بعدم حاجتهم إلى الوفاء بالعديد من تعهداتهم. وهذا ما سهّل بالتأكيد على عرفات تجاهل التزاماته.

وطوال فترة أوسلو، لم يرغب أي من الطرفين في أن نشير إليه على أنه لا يقوم بما هو مطلوب منه، وكان كل منهما يرغب في إلقاء المسؤولية على الطرف الآخر.

وغالباً ما كنا نتجنّب إلقاء المسؤولية على هذا الطرف أو ذاك لأننا كنا نخشى من أن يؤدي ذلك إلى عرقلة عملية بدا أنها تحمل في طيّاتها وعوداً كبيرة. فعندما كان من المفترض أن تنسحب الإدارة العسكرية في عهد رابين من الأراضي ولم تفعل ذلك، لم ننتقد ذلك علناً لأن رابين كان يتعرّض بالفعل لضغوط كبيرة من اليمين، ولم نكن نرغب في تعقيد الصعوبات المحلية التي يواجهها. وفي حالة عرفات، جرى التعامل مع الانتهاكات الأمنية، وبخاصّة إطلاق أولئك المتورطين في نشاطات إرهابية من السجون، في السرّ خشية إعطاء أولئك الذين يسعون في الكونغرس الأميركي وفي إسرائيل إلى فك الروابط مع منظمة التحرير الفلسطينية أساساً لتحقيق ما يريدون. وفي مراحل مختلفة، كنا نسعى إلى تجنّب الدخول في شجار علني مع إسرائيل ـ لا سيما في فترة حكم نتنياهو، بالنظر إلى المشكلات السياسية التي ينطوي عليها ذلك ـ أو إلى إرخاء الحبل لباراك لأن التزامه باتخاذ قرارات تاريخية كان واضحاً جداً. وفي مراحل أخرى، عندما لم يكن الإسرائيليون يقدمون شيئاً، كنا نمتنع عن الضغط على عرفات لئلا يؤدي ذلك إلى إضعافه ولأنّنا كنا نعتقد أنه سيكون من الخطأ المبالغة في الضغط عليه. فطالما كان عرفات أستاذاً في تحويل ضعفه إلى قوة، وكنا نسرع إلى الاعتقاد بأنه ضعيف.

كنّا نقنع أنفسنا دائماً أنه ليس من المناسب أبداً عرقلة العملية السلمية، أياً تكن الأسباب، وأنّه ليس من المناسب أبداً الإصرار على تجميد كافة المباحثات إلى حين تصحيح التزام تم خرقه. كما لم يكن من المناسب أبداً الظهور على العلن والتحدث بوضوح عن سبب المشكلة وعن الجهة المسؤولة عنها.

توجد في طيات كل عملية تفاوض بذور مسوّغاتها الخاصة. وغالباً ما تدعم العملية نفسها بنفسها وتصبح بالضرورة غاية في حدّ ذاتها. حصل ذلك في أوسلو، وعلينا استخلاص الدروس من ذلك. فبعدم تحميل أي طرف المسؤولية، لأننا لم نكن مستعدين أبداً لعرقلة العملية وتعليقها، ساهمنا في إيجاد بيئة نادراً ما كانت الالتزامات تؤخذ فيها بجدية من أي من الجانبين، لعلمهما بأنّه لن تكون لذلك عواقب جديّة. وفي المستقبل، يتعيّن أن

تكون هناك عواقب لعدم الأداء ـ ولكي يكون لها معنى حقيقي، يتعين أن تُرى علناً. عندما تكون كافة الأطراف مضطرة إلى شرح سبب اتخاذ خطوة معينة علناً، ولماذا يلامون، ولماذا لم يعملوا وفقاً لالتزاماتهم، فسوف يشعرون بالعواقب.

ثمة درسان أخيران يتعلقان بعملية التفاوض وبالدور الأميركيّ تجدر الإشارة إليهما. أولاً، لا يمكن أن يكون هناك اتفاق ما لم يكن كل طرف مستعداً لتلبية الاحتياجات الأساسية للطرف الآخر. فلكل طرف احتياجاته ورغباته، وشعارات تغلّف معتقداته وتثير المشاعر المحلية. لكن الاتفاقيات لا تصاغ على أساس التوفيق بين الشعارات أو الرغبات، وإنما على أساس التوفيق بين الاحتياجات ـ على أساس التوفيق بين الأسس الضرورية للحفاظ على الهوية والكرامة والقاعدة السياسية. وهذا ما فعلته أفكار كلينتون المقدّمة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2000، بين الإسرائيليين والفلسطينيين ـ وفق تقديراتنا الفضلى على الأقل. لكننا لم نفعل الشيء نفسه على المسار السوري، فالأفكار التي قُدّمت في 26 آذار/مارس 2000، في جنيف، مثّلت ما كان باراك مستعداً لنقله إلى الأسد عبرنا. فقد كانت قريبة من الخطوط الأساسية، لكنّها ليست خطوطه الأساسية النهائية. يعدّ فهم الاحتياجات الأساسية لكل طرف مطلباً أساسياً لصياغة نتيجة هذا النزاع. لقد أدركنا ذلك بالنسبة إلى المسار السوري، لكنّنا أحجمنا بحكمة عن تقديم تقديراتنا الفضلى كما فعلنا مع الإسرائيليين والفلسطينيين.

أقول بحكمة لأن الدرس التالي هنا هو أن الدور الأميركي الأكثر أهمية لا يكمن في وضع أفضل تقديراتنا على الطاولة. بل ربما يكون دورنا الأهم هو جمع الطرفين إلى طاولة التفاوض عندما يكون الحوار الوحيد الدائر بينهما هو العنف. إنّ التناقض الظاهري في الدور الأميركي هو أنه قد يكون الأكثر أهمية عندما يكون التوصل إلى اتفاق أمراً مستبعداً جداً. في تلك الحالة، يمكننا لعب دور حاسم في حمل الطرفين على الحديث لا إطلاق الرصاص. في فترة نتنياهو، كان دوري الرئيسي بالتأكيد إجبار الطرفين على عقد لقاءات والتوصل إلى أدنى قدر من التفاهم الذي يحفظ الهدوء ويبقي على الحوار السياسي. ولو أن إدارة بوش أدركت ذلك في بداية عهدها، لما تحوّلت الانتفاضة الثانية إلى حرب، ولأمكن احتواؤها. وربما كانت الدبلوماسية الأميركية النشطة ستمنع وضعاً سيئاً من التدهور إلى درجة تجعل كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين يشكّكون في النوايا الأساسية للطرف الآخر.

إنّ أفضل مقياس لما إذا كانت الأطراف مستعدة لإنهاء الصراع هو معرفة ما إذا كانت

مستعدة لاتخاذ قرارات تاريخية. فبإمكاننا تسهيل اتخاذ هذه القرارات. بإمكاننا مثلاً توفير ضمانات متعلقة بالأمن، وتقديم مساعدة مالية لإظهار المنافع المادية للقرارات الصعبة، وتقديم دعم سياسي ودولي لتأييد شرعية القرارات، وجميعها مهمّة لمساعدة كل طرف في اجتياز العتبات التاريخية. غير أننا لا نستطيع إيجاد الإرادة لهذه القرارات. وسيكون من الحماقة محاولة فرض مثل هذه القرارات.

لا يمكن للقرارات المفروضة أن تدوم. وأي اتفاق يوقّع بضغوط من الخارج لن يحظى بشرعية على الإطلاق. بالنسبة إلى الفلسطينيين، قد يكون الحل المفروض جذّاباً على المستوى السطحي، لكنه سيولّد معارضة أيضاً، لا سيما عندما يكون على الفلسطينيّين على الأرجح التخلي عن حق عودة اللاجئين إلى إسرائيل. ولا يوجد فلسطيني واحد، ولا عرفات بالتأكيد، يقول إنّه يقبل بمثل هذه النتيجة المفروضة. وبدلاً من ذلك، سيزعم بأنّه لم يكن لديه خيار سوى الإذعان لها. وهو لن يدافع عن القرار ولن يسعى إلى إضفاء الشرعية عليه. وسيتحدّاه هو وغيره لا محالة بمرور الأيام. ويوفر فرض القرارات على الفلسطينيين عذراً ملائماً لا لإنهاء النزاع، بل لإدامته، ولا لعدم تحمّل المسؤولية بل تجنبّها، ولا لعدم التكيّف مع الحقائق الجديدة، بل للانتظار إلى أن تسمح لهم الظروف بمحاولة تغييره.

وهكذا فإن الحل المفروض ليس حلاً على الإطلاق. وفي نهاية المطاف، قد تقدّم الولايات المتحدة أكبر إسهام في السلام في الوقوف ضد الجهود الهادفة إلى فرض الحلول، والدفاع عن مبدأ ممارسة الزعماء الإقليميين سلطاتهم في مواجهة التاريخ والخرافات. ولن يكتب لاتفاقيات السلام أن تدوم إلا عندما يكون الطرفان مستعدين لذلك. وفي هذه الحالة فقط يمكن أن تُرى الاتفاقيات على حقيقتها - على أنّها انعكاس صادق وشرعي لما قرّره الإسرائيليون والفلسطينيون والعرب. يمكننا مساعدتهم في اتخاذ تلك القرارات، لكنّنا لا نستطيع إحلال إرادتنا محل إراداتهم.

مفتاح السلام:
كشف حقيقة الخرافات وتقبّل الحقيقة

إنّني أسرد هذه القصة بكثير من التفاصيل لسبب أساسي جداً: لا يمكن النجاح البتة في صنع السلام في بيئة تسيطر عليها الخرافات والأكاذيب. ويمكن للمرء الاستنتاج بأنّ السلام غير ممكن لأن الفجوة بين الطرفين أكبر من أن تُردم. غير أنّه ينبغي ألا تتعثّر الجهود الهادفة إلى تشجيع السلام لأنّ هذا الطرف أو ذاك يؤمن بخرافات لا تمتّ إلى الواقع بصلة. وإذا كان هناك من نزاع لا يزال يستمد بقاءه من الخرافات، وتجنّب الحقيقة

المؤلمة، وتجاهل الحاجة إلى رؤية العالم على حقيقته، فإنّه هو النزاع الدائر في الشرق الأوسط.

إنّ هدفي هو كشف حقيقة الخرافات. وغرضي المشاركة في قول الحقيقة وعيني متجهة نحو حمل كافة الأطراف على التكيّف مع الواقع. فلا شكّ في أنّه يتعيّن على العرب والإسرائيليين والفلسطينيين مواجهة الحقيقة وعدم الاستمرار في إنكارها.

طالما سعى الزعماء العرب إلى استغلال قضية فلسطين من غير أن يفكروا في أنّ ذلك يفرض عليهم ثمناً ينبغي دفعه. لقد أدركوا بالطبع أنّ لها صدى واسعاً لدى شعوبهم. فهنا تكمن المأساة، والظلم، والخطأ الذي يتعيّن تصحيحه. وهنا يوجد مسوّغ لغضبٍ يمكن أن يكون مفيداً في صرف الانتباه عن إخفاقات كل نظام. وهنا توجد المخيلة التي يمكن استخدامها في بناء شرعية داخلية لأنظمة تملك القليل منها.

لكنّ الافتقار إلى الشرعية هو الذي جعل الزعماء العرب يتردّدون في الضغط على ياسر عرفات لكي يتحلّى بالمسؤولية وينتهز الفرص. فما من زعيم عربيّ يريد أن يقول عرفات علناً بأنّه، الرئيس مبارك أو وليّ العهد السعودي الأمير عبد الله أو الملك عبد الله، ضغط عليه من أجل التنازل عن الحقوق الفلسطينية. ربما استغلّ الزعماء العرب قضية فلسطين، لكنّهم أصبحوا أيضاً أسرى أشراكها.

طوال عقد التسعينيّات، عندما تحمّلت الولايات المتحدة عبء الدبلوماسية، أرحنا الزعماء العرب من تلك القضية فوقفوا موقف المتفرّج. وعلى حد تعبير وزير الخارجية جيمس بيكر، كانوا سعيدين جداً بالاكتفاء «بحمل معاطفنا». وبعد الانتصار الذي حقّقناه في حرب الخليج، لم يعد لديهم أي مصلحة في التعامل مع عرفات. وبعد اتفاق أوسلو، رأوا أنّهم بحاجة إلى فعل القليل، وهذا ما فعلوه لسوء الحظ. فعندما كان في وسع الدول الغنية بالنفط استخدام مواردها إلى جانب ما تبقى من دول العالم، للمساعدة في بناء دولة ناشئة في غزة والضفة الغربية، لم يقوموا بذلك. وعندما كان في وسعهم المساعدة في بناء منافع السلام والحصّة التي حصل الفلسطينيون عليها في أوسلو، لم يفعلوا ذلك. وعندما طلبنا منهم وقف تدفق «الأموال الخاصة» من المؤسسات الخيرية الإسلامية إلى مجموعات مثل حماس، لم يفعلوا ذلك. وعندما كان في وسعهم نزع الشرعية عن الإرهاب بالإعلان بأنّه يعرّض الأهداف الفلسطينية للخطر، لزموا الصمت. وعندما أردنا منهم أن يمدّوا أيديهم إلى إسرائيل ويظهروا للشعب الإسرائيلي أن مواقف العرب قد تغيّرت فعلاً، لم يقدموا سوى القليل. وعندما كان بوسعهم، دون شكّ، تكييف شعوبهم مع السلام، لم يفعلوا ذلك.

كانت خرافتهم الأساسية أنّهم قادرون على استغلال القضية من غير أن يتعرّضوا لأخطارها. لكن اجتماع الانتفاضة مع بروز المحطات التلفزيونية الفضائية العربية (مثل الجزيرة) أنتج مزيجاً سريع الاشتعال. ومع أن التطبيع مع إسرائيل كان محدوداً بشكل متعمّد، فقد مكّنت العمليةُ السلمية الفضائياتِ العربية من العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. لكن الوصول إلى هذه المناطق لم يستخدم لتعزيز التفاهم. بل على النقيض من ذلك، تنافست المحطات، مع اندلاع الانتفاضة، في إيصال مزيد من صور الوحشية الإسرائيلية التي تمارس ضد الفلسطينيين في المنطقة. وكانت النتيجة الغضب الذي ضغط على الأنظمة العربية لكي تفعل شيئاً، وهو الغضب الذي جعل الأنظمة العربية غير حصينة.

هل أدى ذلك إلى توليد حسّ جديد بالمسؤولية من جانب الأنظمة العربية؟ هل أنتج فهماً لهم فيه، وليس لنا نحن فقط، دور عليهم القيام به إذا أريد وضع حد للنزاع؟ هل جعلهم ذلك أكثر استعداداً للعب نوع مختلف من الأدوار العلنيّة مع الفلسطينيين والإسرائيليين، وتشجيع التوصل إلى تسوية كمبدأ ورفض المجموعات التي تنفّذ عمليات إرهابية؟

لم يحدث ذلك بعد. فعليهم هم أيضاً، على غرار الفلسطينيين والإسرائيليين، القيام بخطوات صعبة. عليهم العمل في العلن، وممارسة ضغوط على الفلسطينيين ومدّ أيديهم إلى الإسرائيليين. وفي ما يختص بعرفات أو أي قائد فلسطيني آخر، عليهم أن يفصلوا بين دعم القضية الفلسطينية وانتقاد التصرفات الفلسطينية غير المسؤولة. يتعيّن عليهم القول علناً إنّ أعمالاً معينة يقوم بها عرفات أو آخرون تهدّد القضية الفلسطينية، وإنّ منفذي الهجمات الانتحارية ليسوا شهداء، وإنّ هناك طريقاً شرعية لرفع الظلم وطريقاً غير شرعية للقيام بذلك، وإنّ الذين يناصرون القضية باستخدام وسائل غير شرعية هم أعداء تلك القضية. وبالنسبة إلى الإسرائيليين، ينبغي أن تكون البلدان العربية ـ بما في ذلك تلك التي عقدت بالفعل معاهدات سلام (مصر والأردن) وتلك التي لم تعقد مثل هذه المعاهدات ـ على استعداد لمدّ يدها إلى الشعب الإسرائيلي.

إن تخطي هذه العتبات الشعبية هو بمثابة ثورة نفسية بالنسبة إلى الأنظمة العربية. وسيكون لذلك تأثير دراماتيكي على عملية السلام. ولا غرو في أنها ستكون مؤشراً دراماتيكياً على أنّ الزعماء العرب قد اتخذوا القرار بالتخلي عن خرافاتهم والتكيّف مع الواقع.

وثمة تغييرات يتعيّن تنفيذها على الإسرائيليين. فعلى الإسرائيليين مواجهة حقيقة أن

الفلسطينيين يريدون الحصول على دولة مستقلة من حيث المظهر والواقع على السواء. فتجزئة الضفة الغربية، والاحتفاظ بمناطق دارئة واسعة، والمحافظة على وجود إسرائيلي في محيط الدولة الفلسطينية لن ينتج حلاً. كان ذلك مفهوماً أيام باراك. وفي حين أن رئيس الوزراء أرييل شارون أدلى بتصريحات مهمّة وغير مسبوقة تتعلّق بالدولة الفلسطينية، والانسحاب من غزة، وإخلاء المستوطنات من جانب واحد، وعدم إمكانية القبول بالسيطرة الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني، والحاجة إلى فك الارتباط بالفلسطينيين وتقسيم الأرض، فقد أعاد التأكيد على بعض الخرافات الإسرائيليّة: أنّ إسرائيل لن تتخلّى عن وادي الأردن لئلا تتنازل عن حدودها الأمنية الضرورية؛ وأنّ على إسرائيل السيطرة على القدرات والمهامّ الأساسية للدولة الفلسطينية لئلا تتحوّل إلى تهديد قائم بنفسه أو من خلال الآخرين؛ وأن القدس، بما فيها من أحياء عربية خالصة، ستظل إسرائيلية لئلا يسرق تقسيم القدس الشرقية التراث اليهودي من إسرائيل.

في سياق الحرب المستمرة مع الفلسطينيين، وبخاصّة تلك التي حرّض عليها عرفات بعد أن رفض فرصة إنهاء النزاع، من سيشكك في أهمية إعادة التأكيد على مثل هذه المواقف؟ لقد شكّل الفلسطينيون تهديداً بالتأكيد. وعلى الفلسطينيّين أن يدركوا بأنّ نتيجة العنف والإرهاب لن تكون الحصول على تنازلات إسرائيلية، بل رفع المطالب الإسرائيلية. فإسرائيل بحاجة إلى الاطمئنان إلى أن متطلّباتها الأمنية الحقيقيّة ستتحقّق، دون الاعتماد على نوايا الفلسطينيين الحسنة.

غير أنّ على الإسرائيليّين أن يدركوا الفرق بين تحرير الفلسطينيين من أوهامهم ودفعهم إلى إعادة تبنّي مواقف لا يمكن للفلسطينيين، ولا حتى أولئك الأكثر عزماً على العيش بسلام مع إسرائيل، قبولها في آخر المطاف.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين، عليهم أيضاً التخلّي عن الأوهام التي رعاها عرفات: كالقول إنّهم ليسوا مضطرين إلى القبول بتسوية بشأن الأرض أو اللاجئين أو القدس، والأهمّ من ذلك أن ليس عليهم تحمّل المسؤولية. فلا يمكن أن يتوافق كونهم الضحايا مع تحميلهم مسؤوليات. والفلسطينيون، بوصفهم ضحايا، يحقّ لهم الحصول على شيء. وينبغي أن تأتي حقوقهم واحتياجاتهم في المقام الأول، ومن المبالغ فيه جداً توقّع أن يتخذوا قرارات غير شعبية تستجيب لاحتياجات إسرائيل وتساندها. ولأنّ الفلسطينيّين ضحايا، لا يمكن توقّع أن يقدّموا تحمّل المسؤولية على الوحدة، والتشدّد مع من يرفض التعايش السلمي في المجتمع. وأخيراً، من غير المنصف توقّع أن يقرّ الفلسطينيون بأخطائهم ويأخذوا العبر منها.

إنّ الفلسطينيين لن يغيروا للأسف سلوكهم ما لم يصبحوا مستعدين للتعلّم من الماضي وعدم إنكاره أو إعادة صياغته. بل إنّهم لن يغيّروا واقعهم بأنّهم الضحايا دائماً، فكونهم الضحيّة لم يصبح مجرّد شرط فلسطينيّ، وإنما أصبح استراتيجية. لكن هذا لا يعني أنّ الفلسطينيّين لم يكونوا ضحية، فهم كذلك بالفعل. لا شكّ في أنّهم تعرّضوا للخيانة في الماضي، ولا شكّ في أنهم عانوا.

غير أنهم ساعدوا كذلك في ضمان وضعهم كضحايا. فهم لم ينتهزوا الفرص قطّ عندما سنحت لهم، ويلومون الآخرين على المأزق الذي هم فيه، ويصفون هزائمهم المحققة بأنها انتصارات، ويبقون على مخيّمات اللاجئين كتذكير بمظالمهم، ويهملون مراجعة كيف أسهمت قراراتهم في مشكلاتهم. وهم يخشون دائماً من نزع الشرعية عمن يستخدمون العنف في معارضة العملية السلمية، ويرفضون اتخاذ القرارات وتحمّل المسؤوليات الناتجة عنها.

في النهاية، لن يكون السلام ممكناً ما لم يقرّر الفلسطينيون بأنّ كونهم ضحايا لا يضمن لهم سوى البقاء كضحايا. وعلى الفلسطينيين أن يكونوا مستعدين لاتخاذ قراراتهم الخاصة والالتزام بها. وعليهم أن يكفّوا عن السعي لأن يتخذ الآخرون القرارات عنهم. فرغبة عرفات في الحصول على حل مفروض ما هي إلاّ وسيلة لتجنّب الحاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة. لكن تجنّب اتخاذ القرارات هو تجنّب لتحمّل المسؤولية أيضاً، وتجنّب اتخاذ القرارات يعني عدم الحاجة إلى شرح سبب ضرورة القيام بتسويات غير شعبية.

لن يتغيّر سوى القليل طالما أنّ القيادة الفلسطينية لا تصارح شعبها. وطالما كان بوسع القيادة الاختباء وراء الآخرين، فسوف ترسل إشارة إلى الذين يعارضون السلام بأنه لا بأس بمعارضتهم تلك ـ إنّ المعارضة في المفهوم الفلسطيني يجب أن تكون على حق. إن تبنّي خيار السلام يعني تحمّل مسؤولية اتخاذ القرارات الصعبة والقول علناً إنّ الفلسطينيين هم الذين يقرّرون مستقبلهم ـ وإنّ أولئك المستعدين لاستخدام العنف لإفساد ذلك المستقبل هم أعداء القضيّة الفلسطينية.

إنّ أسوأ ما في عرفات كقائد هو أنه لم يفعل شيئاً لنزع الشرعية عمن يستخدمون العنف ضد الإسرائيليين. ولم يعلن قطّ طوال حقبة أوسلو أن الذين يمارسون الإرهاب والعنف ضدّ الإسرائيليين مخطئون، وأنهم خارجون على القانون، وأعداء للقضيّة الفلسطينية. ربما يأمر باعتقالهم بين الحين والآخر، وربما يقول لنا إنّه «لا يتسامح مع الإرهاب». لكن الرسالة التي كانت تصل إلى الفلسطينيين هي أنّه يتعرّض لضغوطنا نحن أو

الإسرائيليين عليه، وأنّ عليه القيام بذلك - لا أنّ طموحات الفلسطينيين كانت تتعرض للخطر بسبب العنف وأن مصالح الفلسطينيين تتطلب عدم التساهل معه.

لم يكن يجدر بالإسرائيليين إشعار الفلسطينيين بالعجز. لكنّ احتجاج الفلسطينيّين السلمي كان سيحرّك عواطف الشعب الإسرائيلي ويجعلهم شريكاً قوياً للقضية الفلسطينية.

عندما تتوفّر قيادة فلسطينية مستعدة لأن توضح بشكل جليّ بأنّ هناك طريقة مشروعة لمتابعة القضيّة الفلسطينية وطريقة غير مشروعة لذلك - وأن العنف غير مشروع - لن يكون السلام حينئذٍ حلماً بعيداً. وفي تلك اللحظة، تحل الحقيقة محل الخرافات عند الطرفين. وحتى لو لم تكن القيادة الإسرائيلية حينئذٍ مستعدة للقبول بالتسويات الضرورية، فسوف يصرّ الشعب الإسرائيلي على القبول بها.

هذا هو أحد أقوى الدروس التاريخية. سيطالب الشعب الإسرائيلي بأن تستجيب حكومته عندما يرى أن له شريكاً. فقد أثبت ذلك مع السادات، وأثبت مناحيم بيغن أنه كان عند مستوى التحدي؛ وأثبت ذلك عندما صوّت ضد إسحاق شامير ولاحقاً ضد بيبي نتنياهو وأخرجهما من السلطة، وصوّت لصالح إسحاق رابين وإيهود باراك في مناسبتين منفصلتين؛ وأثبت ذلك في ردّه على كمب ديفيد 2000. وحتى بعد فشل القمة، كان الشعب الإسرائيلي لا يزال يعتقد بأنّ الفلسطينيين شريك وأن الفشل كان بسبب المساومة، لا بسبب الرفض. ونتيجة لذلك، كان مستعداً للقبول بالتنازلات الخيالية السابقة، معتقداً أن التوصّل إلى اتفاق ينهي النزاع لا يزال ممكناً. وعندما أشارت الانتفاضة الثانية إلى عكس ذلك، أصبحت النتيجة الطبيعية للمطالبة بالردّ على الشريك العربي واضحة أيضاً: الانتقال إلى زعيم إسرائيليّ يظهر للفلسطينيين (وللعرب) عواقب عدم تصرفهم كشريك. تفسّر هذه الحقيقة النفسية ذلك الانتصار الكاسح الذي أحرزه أرييل شارون في انتخابات شباط/ فبراير2001 لمنصب رئيس الوزراء.

هل توجد بدائل لاتفاقيات السلام؟

إذا كان يمكن استخلاص شيء من قصّة صنع السلام بين العرب والإسرائيليين، فهو أنّه لا توجد طرق مختصرة لتحقيق السلام. ولا توجد حلول سريعة أو تسويات مفروضة. لكنّنا نستخلص منها شيئاً آخر: وهو أنّ من المهمّ معرفة ما هو ممكن وما هو غير ممكن وصياغة الأهداف بناء على ذلك. إذا وُجد أن التوصّل إلى حل غير ممكن في لحظة معينة، ينبغي التصرف بطرق مصممة لتخفيف التوتّرات والأعمال العدائية. وعندما يكون من

المتعذّر التوصل إلى اتفاقيات رسمية أو نهائية في ظروف معيّنة لأسباب سياسيّة ونفسيّة، يمكن للتفاهم الضمني أن يغيّر البيئة القائمة ويزيد من احتمال التوصّل إلى اتفاقات في مرحلة لاحقة. في العام 2004، أي بعد ثلاث سنوات من القتال بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ربما يكون ما تكلّمنا عنه هو الحال في الشرق الأوسط. ولا شكّ في أنّ العديد من الإسرائيليين توصّلوا إلى هذه الخلاصة. فلم يعودوا يتوقّعون ظهور شريك فلسطيني مسؤول في المستقبل القريب، لكنّهم يعتقدون أيضاً بوجوب توفّر موقف دفاعيّ أكثر تماسكاً لضمان أمن الإسرائيليين، وهم قلقون من أن الاتجاهات الديموغرافية ستجعل من المستحيل المحافظة على إسرائيل كدولة يهودية ما لم تنسحب إسرائيل من معظم الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد غذّت هذه المشاعر التحرّك في اتجاه انفصال أحادي أو فك ارتباط عن الأراضي.

إذا عدنا إلى التاريخ، نجد أن رئيس الوزراء أرييل شارون كان يعارض الانسحاب الأحادي وبناء جدار الفصل، لا سيما لأن ذلك يعني تقديم «تنازلات» إسرائيلية بدون الحصول على شيء مقابل من الفلسطينيين، ويجعل من الصعب الإبقاء على المستوطنات الموجودة في الجانب «الخطأ» من الجدار. لكن هذا الموقف تغيّر بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة وما يزيد عن تسعمئة قتيل إسرائيلي. هذا لا يعني أن هناك إجماعاً إسرائيلياً على مسار جدار الفصل أو الحاجز في الضفة الغربية، بل هناك إجماع على أن فك الارتباط من جانب واحد مسألة ضرورية.

وفي حين أن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي إلى حدود جديدة قد يكون خطوة محتملة، إلا أنه لن يثمر عن حلّ بالتأكيد. يمكنه إنشاء حدود أكثر مناعة للإسرائيليين، حيث ينهي الحالة اللامنطقية على الأقلّ للاضطرار إلى تخصيص أعداد كبيرة من الجنود الإسرائيليين لحماية أعداد قليلة من المستوطنين. كما يمكن أن تخفّض كثيراً من التحكّم الإسرائيلي بحياة الفلسطينيين، وهو أمر ضروري لتنفيس الغضب والشعور بعدم الانتماء لدى الفلسطينيين. لكن من المرجح أن يرفض الفلسطينيون أي حدود تفرضها إسرائيل، حتى وإن كانت تتضمّن انسحاباً من الأراضي وبعض المستوطنات. سيقبل الفلسطينيون بما سيحصلون عليه، لكنّهم سيصرّون على القول إنّ أرضهم لا تزال محتلة، ومن المرجّح أن يصبح خط الانسحاب خطاً جديداً للمواجهة.

لتجنّب هذا الاحتمال، لا بدّ من تنسيق الانفصال أو فك الارتباط الإسرائيلي. وإذا لم يكن التنسيق المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في اتخاذ هذه الخطوات ممكناً، كما

هو مرجّح، ينبغي على الولايات المتحدة عندئذ القيام بذلك. على الولايات المتحدة أن تنسّق مع الإسرائيليين رسم مسار الجدار الأمني لكي يضمن جعل التسلّل إلى إسرائيل صعباً، ويقلّل من أعداد الفلسطينيين الذين ستستوعبهم إسرائيل، ولا يفرض سوى أقلّ قدر من المعاناة للقرى الفلسطينية المتأثرة بالجدار، ويبقي على إمكانية التوصّل في نهاية المطاف إلى حل قائم على وجود دولتين عندما يحين الوقت. وعلى الولايات المتحدة أن تنسّق مع الفلسطينيين فيما يتعلّق بالمسؤوليات التي سيتحمّلونها في المناطق التي تخليها إسرائيل. يجب أن يدرك الفلسطينيون أنّه لن يتمّ الاعتراف بالسيادة الفلسطينية في تلك المناطق إذا أخفقت السلطة الفلسطينية في منع استخدام تلك المناطق كقاعدة لانطلاق الهجمات ضد إسرائيل(*). وينبغي التوسّع في التنسيق الأميركي ليشمل توفير المساعدة التي تشعر السلطة الفلسطينية بأنها تحتاج إليها للوفاء بالتزاماتها الأمنية واحتياجاتها الاقتصادية الفورية والبعيدة المدى. وأخيراً، سيكون من الضروري وجود تنسيق أميركي مع المجتمع الدولي لإضفاء الشرعية على ما سيكون مرحلة انتقالية جديدة، مرحلة يصبح من الممكن فيها التوصل إلى فك ارتباط منسّق (وتفاهمات ضمنية) يضع حدّاً للقتال ويعيد الحياة الطبيعيّة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

قد يكون التوصّل إلى تفاهمات ضمنيّة تسهّل إبرام اتفاقيّة نهائيّة على المسار السوري أقل احتمالاً وربما أقل ضرورة. فالسوريون لن يقبلوا البتة بانسحابات جزئية، ما لم تكن جزءاً من انسحاب مرحليّ. لكن ينبغي دائماً الاعتراف بالحقائق المتقاطعة بسبب فائدتها المحتملة في تحوّل احتمالات التوصّل إلى السلام. لنأخذ مثلاً الحرب الأميركيّة على الإرهاب. لقد طلبت إدارة بوش من سوريا إغلاق مكاتب حماس والجهاد الإسلامي في دمشق وعزل حزب الله في لبنان. وهذا ما لم تفعله سوريا بعد. ربما يتغيّر سلوك سوريا إذا رأت ما ستكسبه من جرّاء وقف دعمها لتلك المجموعات وما قد تخسره إذا لم تفعل ذلك. فإلى جانب تحسين الروابط الثنائية، يمكن للإدارة أن تطلق مبادرة سلمية جادّة وذات مصداقيّة بين سوريا وإسرائيل. وعلى الإدارة الأميركيّة أن توضح بأنّ ذلك سيتضمن بالضرورة انسحاباً إسرائيلياً، لكن عليها أن توضح أيضاً بأنّه لن يحدث شيء ما لم توقف بشكل قاطع دعمها لكافة المجموعات الرافضة للتوصّل إلى سلام. ولزيادة الحافز الذي يدفع السوريين إلى التحرّك، ينبغي إبلاغ النظام بهدوء بأنّه إذا لم يختر السلام على

(*) كما ينبغي على الفلسطينيين أن يدركوا أنهم إذا لم يفوا بالتزاماتهم الأمنية، فإن الخط الأمني الإسرائيلي الجديد سيبقى فترة طويلة - وإن لم يكن يشكل خط الحدود.

الإرهاب فإنّه يخاطر باتباع سياسة أميركيّة أكثر تشدّداً مع دمشق، سياسة مصمّمة لفرض مزيد من العزلة على النظام.

المقصود هو أنّه حتى عندما تبدو الظروف غير مؤاتية للتوصّل إلى سلام عربي إسرائيلي، يمكن اتخاذ خطوات أو استخدام النفوذ لإعادة تحريك العملية السلمية. وبقدر ما أودّ أن أرى أميركا تعمل على المساعدة في إحلال السلام بين الإسرائيليين والسوريين، ينبغي علينا ألا ننسى بأنّ جوهر النزاع العربي الإسرائيلي يبقى النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا مفرّ من التصدي له.

وفي نهاية المطاف، هناك حقيقة واحدة لا يمكن تجاهلها وهي أنّ قدر الإسرائيليين والفلسطينيين أن يكونوا جيراناً. فالتاريخ والجغرافيا لا يدعان أمامهما سوى ذلك الخيار. ولا يمكن لأحدهما أن يتمنى زوال الآخر، كما لا يمكنه صياغة حل لا يعود بموجبه الآخر موجوداً.

كما أنّه لا يمكن لأي منهما فرض نتيجة على الآخر. فلا يمكن للإسرائيليين برغم قوّتهم العسكرية إخماد تطلّعات الفلسطينيين، ولا يمكن للفلسطينيين مع كل الغضب الذي يشعرون واستخدام الإرهاب النجاح في إجبار إسرائيل على الخضوع من خلال العنف.

على الجانبين الاعتراف بأن مصيرهم متشابك، أحبّوا ذلك أم كرهوه. فإما أن يختاروا العيش في صراع لا نهاية له، مع ما يحمله من ضحايا وآلام وأحزان ودمار، أو العيش معاً بسلام. وإنّني على يقين، بعد كل الجهود التي بذلتُها على مرّ السنين، بأن التيّارات الرئيسية في كلا الجانبين تدرك هذه الحقيقة. لكن تبيّن أن تحويل ذلك الإدراك من حقيقة مجردة إلى حقيقة عملية أصعب بكثير مما كنت آمل. وليس لدي أي شك في أنّ ذلك سيتحقّق آخر الأمر. ربما لا يأتي إلا بعد فك الارتباط والانفصال. وقد يتطلب الأمر حدوث «طلاق» قبل التوصّل إلى توافق. ومن أجل كل الذين عانوا، ومن أجلنا نحن، لا بدّ من اختصار الوقت الذي يتطلّبه الانتقال من النظرية إلى الواقع. لكن الزمن لا يتوقّف في الشرق الأوسط للأسف، بل إنه غالباً ما يقاس بالدم.

مجلة الابتسامة

الخاتمة

عندما تركت الحكومة، كنت أعلم أن الوضع بين الإسرائيليين والفلسطينيين سيزداد سوءاً. وكنت قد حذّرت أبو علاء مما سيحدث لو قال عرفات لا لأفكار كلينتون. وقد صحّ الكثير مما قلته له للأسف، لكنّني لم أتوقع أن يتدهور الوضع إلى هذا الحد. فقد أصبح العنف الكارثي أمراً شائعاً في السنوات الثلاث الأخيرة. لقد هزت أربعة انفجارات في تسعة أيام الإسرائيليين وصدمتهم في العام 1996 وأدّت إلى خسارة شمعون بيريز في الانتخابات، لكن هذه الصدمة النفسية أصبحت الآن روتيناً أكثر مأساوية يعاني منه الإسرائيليون والفلسطينيون على حدٍ سواء.

لم تكن تكلفة غياب العملية السلميّة بهذا الوضوح من قبل. ومع أن التدخّل الأميركي لا يمكن أن يوفر بحد ذاته ضمانة للنجاح، إلا أنّ الدرس الذي لا لبس فيه هو أن فكّ الارتباط الأميركي في السنوات التي تلت عهد كلينتون لم يكن الجواب. ومع تضاؤل الديبلوماسية الأميركية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تحوّلت الانتفاضة إلى حرب، مع تفاقم المعاناة عند كلا الجانبين. وقد كان الثمن الذي دفعه الإسرائيليون والفلسطينيون على حدٍ سواء نظير غياب العملية السلمية كبيراً جداً.

ولكي نضع الأمور في المنظور الصحيح، قُتل اثنان وأربعون إسرائيلياً خلال الأشهر الأربعة الأولى من الانتفاضة (حتى نهاية ولاية كلينتون). وبحلول أيار/مايو 2004، قُتل ما يزيد عن 960 إسرائيلياً. وارتفع عدد القتلى الفلسطينيين من 350 إلى قرابة 3000 (*)، وبلغ عدد الجرحى ما بين عشرة وعشرين ضعف ذلك العدد. ودفع اقتصادا الجانبين ثمناً باهظاً. وفي حين أن الاقتصاد الإسرائيلي يعيش حالة أزمة بتدهوره على نحو مطلق خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فقد أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل، حيث تتخطى نسبة الذين يعيشون تحت مستوى الفقر من الفلسطينيين حالياً 60 في المئة، ويعيش حالياً نحو 1,8

(*) لإجراء مزيد من المقارنة، قُتل في فترة السبع سنوات ونصف التي تلت توقيع اتفاق أوسلو 250 إسرائيلياً و1100 فلسطيني.

مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على المساعدات وإعاشات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية(*).

لكن ثمة ضحيّة أخرى أيضاً: لقد أصيبت النفوس عند كلا الطرفين بجرح عميق، وبات كل من الشعبين الإسرائيلي الفلسطيني يشكّ في أن له شريكاً في السلام في الجانب الآخر. وهذه ليست مشكلة تتعلّق بفقدان الثقة بقدر ما تتعلق بفقدان الإيمان. ولا يمكن استرجاع الإيمان بين ليلة وضحاها.

لم أكن أعتقد بأن الأمور ستصل إلى هذا الحد لأنّني افترضت بأنّه مع تفاقم العنف، سنضطر إلى التدخّل لنزع فتيله، كما كنّا نفعل خلال فترة نتنياهو. كنت أسلّم بأن مصالحنا في الشرق الأوسط ستجعل من الصعب علينا فكّ الارتباط بصنع السلام بين العرب وإسرائيل. فللولايات المتحدة مصالح كثيرة في المنطقة الأمر الذي يوفّر لنا السبب للعمل بطريقة تحدّ من النزاع على الأقل.

الإرهاب ومصالح الولايات المتحدة في صنع السلام في الشرق الأوسط

كان الشرق الأوسط، حتى قبل 9/11، مصدر معظم حوادث الإرهاب في العالم. وفي حين أن الصراع العربي الإسرائيلي، وجوهر هذا الصراع الذي يدور بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لم يكن سبب الإرهاب الدولي ولم يكن بالتأكيد سبب أحداث 9/11، فقد ساهم في تسميم الأجواء في المنطقة أكثر من أي عامل آخر. فهو عذر ملائم تتذرّع به الأنظمة العربية في مقاومة الإصلاح. كما أنّه يفيد كذريعة لصرف الانتباه والغضب بعيداً عن الإخفاقات الداخلية وصبّه على الولايات المتحدة وإسرائيل. فالساحة الوحيدة التي تجد فيها وسائل الإعلام العربية حرية واسعة ولا تمارس عليها أي قيود هي بالطبع ساحة التهجّم على أميركا وإسرائيل وتحميلهما مسؤولية كافة الشرور التي يمكن تصوّرها.

في ثقافة صاغها الإذلال بدرجة كبيرة، كانت القضية الفلسطينية وستبقى ذكرى دائمة لخطأ لم يتم تصحيحه بعد. وأصبحت الهجمات الانتحارية التي تخون مبادئ الإسلام

(*) استناداً إلى تقرير حقوق الإنسان الذي أعدته وزارة الخارجية في العام 2003، تبلغ نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش دون خط الفقر 63 في المئة - 54 في المئة من العائلات في الضفة الغربيّة و84 في المئة من العائلات في غزة. وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء شارون في 23 أيار/ مايو 2003، ذكر أن 1،8 مليون فلسطيني يعتمدون حاليّا على مساعدات الأمم المتحدة.

مبرّرة في أذهان الكثيرين في العالم العربي على أساس أنها الطريقة الوحيدة الفعّالة للردّ على ضربات الطرف القوي. وغالباً ما يعظّم من شأن الإرهاب الانتحاري في العالم العربي بوصفه «ف-16» الفلسطينيين. فعقيدة الضعفاء هي الضرب بشدّة، وبخاصّة ضد من تربّوا على كرههم في المساجد والمدارس، والذين يبدو أنهم لا يكترثون لحقوقهم واحتياجاتهم.

تُتَّهم أميركا في كل أنحاء الشرق الأوسط بازدواجية المعايير. ولا شك في أن دعمنا لإسرائيل جزء من ذلك التصوّر العربي. لكن كذلك أيضاً التصوّر بأنّنا نستخدم الديمقراطية دائماً كسلاح ضدّ من نكرههم ولا نستخدمه ضد من نحبهم. وهنا أيضاً، إذا كان من درس يمكن استخلاصه من أحداث 9/11، فهو أنّه لم يعد في إمكاننا عدم الاكتراث لكيفيّة تعامل الأنظمة مع شعوبها. فالغضب، والشعور بالغربة، وفقدان الأمل هي الأرض الخصبة لأمثال ابن لادن، وهي التي جعلت منا هدفاً لهم.

إن حل النزاع العربي الإسرائيلي، أو بذل جهد لنزع فتيله على الأقل، لن ينهي مشاكلنا في الشرق الأوسط. كما أنه لن يقضي فجأة على الإرهاب كظاهرة. وهو ليس العلاج الحاسم الذي يبحث عنه البعض. لكنه سيزيل قضيّة تظل الأكثر إثارة للذكريات من أي قضيّة أخرى في المنطقة، كما أنه سيزيل أو يضعف واحداً من أكبر مصادر الاستياء التي يمكن استغلالها بسهولة من قبل الإسلاميين المتشدّدين. ولهذا السبب فحسب، ينبغي على الولايات المتحدة التعامل مع النزاع، حتى عندما تضغط على الأنظمة العربية لكي تتحمّل مسؤولياتها في صنع السلام والإصلاح(*).

ومع أنّ العديد يرون أنّ الأنظمة العربية لا يمكنها مواجهة مطالب السلام والإصلاح في الوقت نفسه، فإن دروس الماضي توحي بعكس ذلك تماماً. وحدهم الزعماء العرب الذين يشعرون بأنّهم يملكون مزيداً من الشرعية يمكنهم تحمّل مخاطر السلام والاضطلاع بمسؤولياتهم. ووحدهم الزعماء العرب الذين يكتسبون مزيداً من الشرعية هم الذين لن يشعروا بالخوف من نزع الشرعيّة عن المسؤولين عن استخدام الإرهاب. وطالما أنّه لا يمكن انتقاد مجموعات مثل حماس أو حزب الله بالاسم من قبل السلطات العربية أو الإسلامية، فسينظر باقتناع إلى أعمالها الإرهابية. وطالما استمرّ تمجيد منفذي التفجيرات

(*) على الأنظمة العربية أن تسترجع الأمل بالانفتاح، والقضاء على الفساد، وتبنّي مبدأ المحاسبة، وأن تكون أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية، وأن تزيد من الإشراك والمشاركة السياسية. والأمر المثير للاهتمام أنّ البلدان العربية الصغيرة ذات القيادات الشابة من المغرب إلى الأردن والبحرين، بدأت تشهد مثل هذه الإصلاحات. ويعود الفضل إلى اعتماد إدارة بوش مبدأ نشر الديمقراطية والإصلاح كدعامة أساسية لسياستها المعلنة في الشرق الأوسط.

الانتحارية بوصفهم شهداء، فسيبقى الإرهاب مقبولاً كأداة ـ لا في الشرق الأوسط فحسب، بل في مناطق أخرى من العالم أيضاً.

وبناء على ذلك، ينبغي أن تعزّز الأجندة الأميركيّة السلام والإصلاح في الشرق الأوسط معاً كجزء من حربنا على الإرهاب. هل كنت أدرك تلك الصلة تماماً قبل 11/9؟ لا، فقد كنت أعتقد أن متابعة عملية السلام أولى من متابعة الإصلاح. وفي ما يختص بعرفات، كنت أعتقد أن السلام ممكن حتى ولو لم تكن الديمقراطية كذلك، لكنّني فهمت أن الابتعاد عن صنع السلام بين الإسرائيليين والعرب لا يخدم مصالحنا المتمّثلة في دعم المزيد من الاستقرار في منطقة يشعر كل رئيس أميركي منذ هاري ترومان بأنّها حيوية. وكنت أعتقد أيضاً بأن ذلك الإدراك، سيرشد خليفة بيل كلينتون، مع تصاعد أعداد القتلى الإسرائيليين والفلسطينيين.

لكن عندما بدأت إدارة جورج بوش مسؤولياتها في كانون الثاني/يناير 2001، نظرتْ إلى الصراع العربي الإسرائيلي من منظار مختلف وغيّرت اتجاهها بشكل جذري. وفي حين أنّ التدخل المكثّف ميّز دبلوماسية إدارة كلينتون (وإدارة بوش الأب أيضاً)، اتخذت إدارة بوش الجديدة قرار الابتعاد عن هذا الصراع. فلم يعد هناك مبعوث لعملية السلام. بل إن عبارة «عملية السلام» حذفت من المعجم الخاص والعام في الأشهر الأولى من أعمال تلك الإدارة.

يبدو أن هناك العديد من الفرضيات المهمّة التي توجّه هذا النهج الجديد: أن إدارة كلينتون أخطأت في رغبتها بالسلام أكثر من رغبة الفرقاء المعنيين، حيث أفرط الرئيس في تدخّله؛ وأنّه جرى التساهل كثيراً مع ياسر عرفات؛ وأنّ الحكومة المنتخبة حديثاً في إسرائيل بقيادة أرييل شارون تعني أن القليل ممكن من الناحية الدبلوماسية؛ وأنّ المصالح الأميركية في المنطقة مهدّدة من العراق أكثر مما هي مهددة من المشكلات الإسرائيلية الفلسطينية المستمرّة. وكان ينظر إلى أنّ من المرجّح أن يحدث التعامل مع العراق تغييراً في خريطة الشرق الأوسط أكثر من التعامل مع الصراع العربيّ الإسرائيليّ.

ولكي ننصف الإدارة، نقول إن الرئيس بوش ومعاونيه كانوا على حق في اعتقادهم بأننا تساهلنا كثيراً مع عرفات. وأنّه إذا كان يريد أن يكون ضيف شرف في البيت الأبيض، فعليه أن ينال تلك الدعوات بسلوكه. وربما هم على حق في أنه ينبغي أن يكون تدخّل الرئيس أقل مما كان عليه تدخّل كلينتون، وإن لعدم الانتقاص من هيبة الرئاسة ليس إلا. بل يمكن للمرء المحاجّة بأن رفع وتيرة الجهود الأميركية ضد العراق أمر منطقيّ طالما أن

القيام بذلك لا يشكّل بديلاً عن وجود عملية سلمية في الشرق الأوسط.

وبالرغم من كل ما تقدّم، كان نهج الإدارة خاطئاً منذ البداية. فجزء من مشكلة الإدارة هو ميلها إلى الاعتقاد بأنّه لا يمكن تحقيق شيء، ولذلك لا ضرورة لأن تبذل الولايات المتحدة أي مجهود. والخطأ هنا هو الاعتقاد بأنّه إذا كان إنهاء النزاع غير ممكن، فإنّه لا يمكن عمل أي شيء. لكن كان هناك ما يجب القيام به. كان من الضروري العمل على وقف تدهور الأوضاع، ومنعها من أن تتحوّل إلى حالة حرب تزيد من صعوبة متابعة عملية السلام في مرحلة لاحقة. في كمب ديفيد، أبلغت باراك أنّ الخيارات الوحيدة لا يمكن أن تكون السلام أو الحرب، حيث إذا كان تحقيق السلام متعذّراً الآن، فإن اندلاع الحرب شيء مضمون. وقد أثرت النقطة ذاتها مع كبار المسؤولين في فريق بوش الانتقالي، لكن فرضياتهم حالت دون تقبّلهم للأفكار.

وبسبب هذه الفرضيّات والتردّد في التدخّل، فوّتت الإدارة على نفسها فرصتين مبكّرتين لاحتواء الانتفاضة والعودة إلى مسار التفاوض. الأولى كانت نشر تقرير ميتشل. فبتفويض من قمّة شرم الشيخ في خريف العام 2000، ترأس السيناتور السابق جورج ميتشل لجنة دوليّة درست أسباب اندلاع الانتفاضة وأصدرت عدداً من التوصيات من أجل تحسين الأوضاع، ونقلت سراً النتائج التي توصلت إليها إلى الإدارة في 30 نيسان/أبريل 2001، ونشرتها في 21 أيار/مايو. وقد حدّدت الإجراءات التي ينبغي على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين اتخاذها: بالنسبة إلى الفلسطينيين، أوصت باتخاذ جملة من التدابير الأمنية ضدّ المجموعات المسؤولة عن القيام بأعمال إرهابية وبنيتها التحتية. وبالنسبة إلى الإسرائيليين، أوصت باتخاذ تدابير من أجل إعادة الحياة الطبيعيّة للفلسطينيين، مثل إزالة الحواجز التي تعيق حركة الفلسطينيين وتعيق نقل البضائع وتجميد النشاطات الاستيطانيّة.

لم يرغب كل من شارون وعرفات في أن يظهر بمظهر المعارض لتقرير ميتشل، برغم انعدام حماسة الاثنين له. أفسح ذلك المجال أمام دبلوماسية خلاقة. في تلك المرحلة، كان يجدر بوزير الخارجية أو أي مبعوث رفيع المستوى الذهاب إلى المنطقة والتنقّل جيئة وذهاباً بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى حين التوصّل إلى الاتفاق على خطوات ملموسة ومحددة جداً لتطبيق توصيات ميتشل (ولو بعد إدخال بعض التعديلات المتفق عليها) على الأرض. وفي حال تعذّر التوصّل إلى اتفاق، كان ينبغي أن يبقى المبعوث الرسمي للإدارة في المنطقة بانتظار الوقت المناسب الذي يكون فيه قادراً على الإعلان عن ذلك الطرف الذي

لا يظهر استعداده، في الواقع، للقبول بما هو مطلوب للتنفيذ.

بالطبع، كان القيام بأي من الأمرين لا يتطلّب استعداد الإدارة للعمل الشاقّ والدبلوماسية الصعبة فحسب، بل ولاستثمار وقتها بطريقة توحي بالجدية إلى الإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍ سواء. وهذا ما كان يتعارض بدرجة كبيرة مع الفرضيّات الأولية لإدارة بوش، مما دفع وزير الخارجية باول إلى القول إن «الدبلوماسية المكوكية ليست ما نحتاج إليه الآن». ولسوء الحظ، أعطى هذا الموقف ـ والتدخل الأميركيّ غير المنظور ـ إشارة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين بأن الولايات المتحدة لا تنظر بجدية إلى تقرير ميتشل، وبالتالي لا داعي لأن يقلق الطرفان بشأن عواقب عدم تنفيذ توصياته. وهذا بالطبع ما قاما به.

وفي غضون بضعة أسابيع، حدث تطوّر جديد ومرعب، فقد دخل انتحاريّ فلسطينيّ إلى نادٍ ليليّ مزدحم في تل أبيب، دولفيناريوم، وفجّر نفسه، ما أدى إلى مقتل واحد وعشرين مراهقاً إسرائيلياً. كان لهذا التفجير وقع سيئ داخل إسرائيل. فحتى ذلك الوقت، كانت التفجيرات الانتحارية تتمّ بوتيرة متباعدة، ولم يحدث أي منها في تل أبيب منذ أن أصبح أرييل شارون رئيساً للوزراء. وكان شارون حتى ذلك الوقت لا يزال يستخدم ابنه أومري، برغم كراهيته لعرفات، كقناة اتصال خاصة مع رئيس السلطة، مما كان يشير بوضوح إلى استعداده للتعامل معه. لكن ذلك توقّف بعد حادثة دولفيناريوم، ولم يعاود شارون الاتصال بعرفات. لكن إغلاق القناة الخاصة لم يفد شارون كثيراً في تخفيف ضغط الشارع عنه للردّ على لإرهاب الفلسطيني بطريقة أشدّ.

ولكي تحول الإدارة دون تأثّر شارون بالضغوط لاستخدام مزيد من القوة ضد السلطة الفلسطينية وتستجيب للمطالب الدولية المتزايدة بأن نفعل شيئاً، أرسلت مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تنيت إلى المنطقة للعمل مع الطرفين. أجرى جورج، وهو من المخضرمين الذين عملوا في عهد كلينتون، مشاورات مكوكية دامت أسبوعاً نتج عنها خطة عمل تنيت الأمنية. كانت عبارة عن جدول زمنيّ واضح للخطوات التي التزم كل من الطرفين باتخاذها. كانت تلك الدبلوماسية التي تطلبتها المرحلة، لكنها فشلت لعدم التطبيق. لم يكن بوسع جورج تنيت، بوصفه مدير وكالة الاستخبارات المركزية، البقاء في المنطقة لإلزام كل طرف بتنفيذ الالتزامات التي تعهّد القيام بها. وكان على شخص آخر أن يقوم بذلك. وهذه كانت فرصة أخرى، لكن الإدارة أحجمت عن مواصلة التدخّل العلني الذي ربما كان أوجد

مبدأ المحاسبة، غير أن خطة عمل تنيت لم تطبق قطّ.

إدارة بوش تبدأ بالتغيير

مع تنامي الضغوط التي مارسها الزعماء العرب، وخصوصاً وليّ العهد السعودي الأمير عبد الله، قرّرت إدارة بوش في آب/أغسطس 2001 استئناف العمل الدبلوماسي في الشرق الأوسط. فأرسل الرئيس رسالة خاصة إلى وليّ العهد، مصرحاً للمرة الأولى أن سياسة الولايات المتحدة ستدعم من الآن فصاعداً حلاً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائماً على دولتين(*). وبالإضافة إلى ذلك، قيل للسعوديين وآخرين غيرهم أن الرئيس سيجري لقاء قصيراً مع ياسر عرفات على هامش لقاءات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

لم يتم الإعلان عن شيء مما تقدّم، فقد أوقفت أحداث 11 أيلول/سبتمبر الدبلوماسية الجديدة. وأدت صدمة الهجوم على مركز التجارة العالمي إلى تركيز الإدارة على صياغة استراتيجية وردّ على الذين أوقعوا في يوم واحد عدداً من القتلى الأميركيين أكثر مما أوقعه أي عدو سابق. وأصبح شنّ الحرب على أسامة بن لادن وحركة طالبان في أفغانستان في قمّة أولوياتنا. وبسبب انشغال الإدارة بالحرب في أفغانستان الذي يمكن تفهمه، توقف المسعى الجديد على خطّ الدبلوماسية الإسرائيلية الفلسطينية.

في أواخر الخريف، ومع استمرار عنف الانتفاضة بلا هوادة، أعلن وزير الخارجية باول عن إرسال الجنرال المتقاعد أنتوني زيني إلى المنطقة لمحاولة التوسّط والتوصّل إلى وقف لإطلاق النار. اقتصرت مهمته عن قصد على البحث في المسائل الأمنية، ولم تشتمل على الخوض في القضايا السياسية. ومع أنه بدا واضحاً أن الإدارة كانت تبدي اهتماماً أكثر بالمنطقة، فإن إحجام الإدارة عن التدخّل الجديّ بقي المبدأ الموجّه لسياستها في أواخر خريف وأوائل شتاء 2001–2002. ومما زاد من التردّد الاعتقاد بأن ياسر عرفات لا يفعل الكثير لوقف الإرهاب، وبأنه أفشل مفاوضات الجنرال زيني لوقف إطلاق النار، وأنه كذب على الإدارة في موضوع محاولة السلطة الفلسطينية تهريب كمية ضخمة من الذخائر

(*) للاطلاع على تفاصيل الرسالة، انظر "Robert Kaiser and David Ottaway, "Saudi Leader's Anger Revealed Shaky Ties; Bush's Response Eased a Deep Rift on Mideast Policy; Then Came Sept. 11",The Washington Post, February 10,2002,p.A1.. وفي حين أن الحدود التي عرضها كلينتون على الطرفين في كانون الاول/ديسمبر 2000 كانت تنصّ على دولة فلسطينية مستقلة، إلا أنّها كانت تمثّل أفكاراً لحل الخلافات بين الجانبين لم يعلن عنها كسياسة رسمية، وتم سحبها في نهاية ولاية الإدارة.

الإيرانية إلى المناطق الخاضعة لها باستخدام السفينة كارين ـ أ.

وعقب اجتياح الجيش الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية والرحلة القصيرة غير المثمرة إلى المنطقة التي قام بها وزير الخارجية باول في نيسان/أبريل 2002، عادت الضغوط الدولية لتتزايد على الإدارة من أجل القيام بشيء. وكانت النتيجة خطاب الرئيس بوش الذي ألقاه في 24 حزيران/يونيو 2002، موضحاً رؤيته لعملية صنع السلام. فقد دعا علناً إلى حل للصراع يرتكز على وجود دولتين. لكنه بالتشديد على المقاربة المعتمدة على الأداء للتوصّل إلى السلام، كان في الواقع يبلغ الفلسطينيين بأنهم إذا كانوا يريدون دولة، فعليهم القيام بما يتوجّب عليهم لكي يحصلوا عليها. عليهم إصلاح أنفسهم، وبناء مؤسسات فاعلة، ووضع حدٍ للفساد، ومحاربة الإرهابيين، وإيجاد قيادة بديلة لا صلة لها بالإرهاب. وإذا نفّذ الفلسطينيون كل ما تقدم، فسوف يطلب من إسرائيل القبول بدولة فلسطينية و«إنهاء الاحتلال الذي بدأ في العام 1967»(*).

على الرغم من كثرة الحضّ وقلة الخطط في خطاب الرئيس، فقد كان بمثابة بيان تاريخيّ. لقد أبلغ الفلسطينيين بأنه ليس في إمكانهم بناء دولة على أساس الإرهاب والفساد، لكنهم إذا أصلحوا أنفسهم فسوف يحصلون على دولة على أساس حدود العام 1967 تقريباً ـ أو هذا على الأقل كيف فسر العالم العربي الإشارة إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ في العام 1967. ولو لم يتضمن الخطاب شيئاً آخر، فقد وضع الرئيس بوش أساساً جديداً لتعامل المجتمع الدولي مع قضية السلام في الشرق الأوسط. وأصبح الإصلاح الفلسطيني الآن النقطة المحورية للحركة في المنطقة، مع التأكيد على تطبيق مبدأ الشفافية والمحاسبة على أنشطة السلطة الفلسطينية. لكن ترجمة هذا التأكيد الجديد إلى واقع جديد على الأرض لا بد أن يكون صعباً. لم يكن هناك شيء عمليّ فوريّ من حيث ما اقتُرح. فالإصلاح كهدف أمر لا بدّ منه، لكن من غير المرجح أن يكون تنفيذه ممكناً ما لم يخفف الإسرائيليون من قبضتهم على الأراضي لكي يتسنّى للقيّمين على عملية الإصلاح التنقّل والاجتماع والتخطيط. ومن جانبها، قد تدعم الحكومة الإسرائيلية الإصلاحات الفلسطينية، لا سيما إذا كانت الإصلاحات ستهمّش ياسر عرفات، لكنها لن تميل إلى التخفيف من قبضتها

(*) "President Bush Calls for New Palestinian Leadership",The White House,June 24 ,2002:. http://www.wihitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020624-3.html. عـرّف بوش في خطابه الحل المعتمد على دولتين بأن «الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967 سيتم إنهاؤه من خلال اتفاقية يتفاوض عليها الجانبان على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، مع انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة ومعترف بها».

على الأراضي إذا كانت نتيجة ذلك تجديد الهجمات الإرهابية على إسرائيل. ولم يطرأ بعد ذلك أي تطوّر جديد.

خريطة الطريق إلى السلام: الهدف التكتيكي والنتيجة الإستراتيجية

كان الزعماء العرب أول من اقترح فكرة خريطة الطريق، بالرغم من قلقهم لكون الرئيس طلب في خطابه الكثير جداً من الفلسطينيين والقليل جداً من الإسرائيليين. وبسبب رغبتهم الشديدة في تدخّل الولايات المتحدة، تبنّوا رؤية الرئيس النهائية، لكنهم طالبوا بوضع خطة ـ خريطة طريق ـ للوصول إلى هناك(*).

وفي هذه المرة أيضاً، لم تندفع الإدارة في اتجاه تطوير هذه الخطة. كان الزعماء العرب والقادة الأوروبيون يناشدون من أجل وضع خطة تحوّل كلمات الرئيس إلى أفعال. ورأى الطرفان بأن موقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مهدّد بسبب تردّد الإدارة في إطفاء نار الحرب الإسرائيلية الفلسطينية وتلهّفها الواضح للدخول في حرب مع صدام حسين. وبسبب عدم تيقن الإدارة من الشخص الذي ينبغي لها أن تتعامل معه في الجانب الفلسطيني (بالنظر إلى الدعوة إلى إيجاد قيادة بديلة) وحاجتها التكتيكية إلى كسب الدعم أو التسليم بسياستها مع العراق، فقد وافقت على العمل مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا على وضع مسودة لخريطة طريق قد تعكس رؤية الرئيس. وفي حين لم تكن الولايات المتحدة لتسمح لهذه الدول بتحديد كيفيّة تعاملها مع العراق، فقد سمحت لها بصياغة سلوك الدبلوماسية الأميركيّة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي خطوة غير مسبوقة في تعامل الولايات المتحدة مع القضايا العربية الإسرائيلية. ثمة بعض الإشارات

(*) دعت خريطة الطريق، التي نشرت في 30 نيسان/أبريل، 2003، إلى حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي يستند إلى وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أن يطبق هذا الحل في ثلاث مراحل. تتضمن المرحلة الأولى اتخاذ الفلسطينيين إجراءات أمنية وتطبيق الإصلاحات، ورفع الإسرائيليين الحصار عن الأراضي المحتلة. وتتضمن المرحلة الثانية إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. وتتضمّن المرحلة الثالثة حل كافة قضايا الوضع النهائي. وبكلام أعم، نصت خريطة الطريق على أن «التسوية ستحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتنهي الاحتلال الذي بدأ في العام 1967، على أساس مقرّرات مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقراري مجلس الأمن 242 و338 و1397، والاتفاقات التي توصل إليها الفريقان سابقاً، ومبادرة وليّ العهد السعودي الأمير عبد الله ـ التي حصلت على التأييد في قمة جامعة الدول العربية التي انعقدت في بيروت ـ التي دعت إلى القبول بإسرائيل كجارة تعيش في سلام وأمن، في سياق اتفاق شامل».

التي تدلّ على أن هدف الإدارة الحقيقي لم تكن له علاقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، وإنما بحشد الدعم لسياستها تجاه العراق، لأن العرب والأوروبيين وغيرهم سيجدون أن من الأسهل التسامح مع عمل عسكري أميركي لإسقاط صدام حسين إذا كان بوسع الإدارة الإشارة إلى أنّها تبذل جهوداً جدية للتوصل إلى سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ـ أو هذا ما كان يُعتقد.

أدى الهدف التكتيكيّ إلى قلب المقاربة التقليدية للدبلوماسية العربية الإسرائيلية. فبدلاً من العمل من أجل التوصّل إلى تفاهمات مع الجانبين، دخلت الإدارة في مفاوضات مع الأعضاء الثلاثة الآخرين في المجموعة الرباعية (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا). ونتيجة لذلك، عكست خريطة الطريق اتفاقاً مع فرقاء لم يكونوا مسؤولين عن تنفيذ أي من الخطوات التي يدعون إلى تنفيذها. بل على العكس من ذلك، جرى عرض خريطة الطريق على الطرفين اللذين يتوجّب عليهما تنفيذ هذه الخطوات بعد أن توافق المجموعة الرباعية عليها. وأُعطي كل طرف فرصة الإدلاء بتعليقات، لكن دون السماح له بالمشاركة في التفاوض بشأن ما تتضمنه الخطة أو كيفية تطبيقها على أرض الواقع. تميّزت هذه المقاربة بحسنات عدة: فقد أدت إلى تجنب الدخول في مفاوضات صعبة وطاحنة مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وتفادي مشكلة التعامل مع ياسر عرفات، وبناء إجماع دولي يصعب نقضه ويمكن أن يكون له تأثير على الطرفين.

لكن كان فيها خلل قاتل أيضاً: لن يكون في الإمكان بعث الحياة في خريطة الطريق إذا كانت تستند فقط إلى تفاهم بين الأطراف الخارجيّين. يمكن أن تتجسّد فقط بتفاهمات واضحة لا لبْس فيها بين الطرفين نفسيهما على ما يتوجّب على كل منهما القيام به، ومتى يقوم به، وكيفية القيام به. لكن ذلك لا يتطلب بذل الجهود في التفاوض على التفاهمات فحسب، وإنّما استثمار ما يكفي من رصيد سياسي في الجهود لكي نظهر أنّ ذلك مهمّ بالنسبة إلينا أيضاً. وفي غياب مثل هذه الدبلوماسية، لا ينبغي لأحد أن يفاجأ بعدم تطبيق خريطة الطريق بعد أن تم الكشف عنها. ومع أن الرئيس بوش أعلن عن خريطة الطريق في آذار/مارس، أي قبل بداية الحرب على العراق، ثم شارك في حزيران/يونيو في قمة في شرم الشيخ وأخرى في العقبة، لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق على الخطوات الأولى التي ينبغي أن يقوم بها كل طرف إلاّ بعد عدة أسابيع من المفاوضات التي جرت بعد القمتين. ولا تشكّل هذه الخطوات سوى القليل جداً من الخطوات الابتدائية التي دعت إليها خريطة الطريق.

تأثير الحرب في العراق

لم يكن إسقاط صدام ليؤدي إلى التوصّل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فالصراع بين حركتين قوميّتين لكل منهما مطالب تاريخيّة متضاربة مع مطالب الأخرى ليس له علاقة بدكتاتورية ذلك الرجل. لكن كان للحرب وما تلاها من سقوط نظام صدام تأثير على دبلوماسية الولايات المتحدة وعلى الإسرائيليين والفلسطينيين. وبما أن الرئيس بوش كان يدرك ذلك، فقد أعطى وعوداً ـ كجزء من جهوده لحشد الدعم للحرب ـ لعدد من القادة، بمن فيهم الزعماء العرب، تعهّد لهم فيها ببذل جهد جدّيّ من أجل إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد انهزام صدّام حسين. وكلّما كرّر هذه الوعود بشكل شخصيّ، أصبح أكثر تعلّقاً بتنفيذها وبتطبيق خريطة الطريق. وبصرف النظر عن الدوافع الابتدائية التي حدت بالإدارة إلى وضع خريطة الطريق، فقد أصبحت الآن السياسة المعلَنة للرئيس.

لم يرغب الإسرائيليون ولا الفلسطينيون بقول لا للرئيس بوش، الذي خرج منتصراً عقب الهزيمة المذهلة لصدام. فلم يكن رئيس الوزراء شارون، الذي يعلم بأن معظم الإسرائيليين يعتقدون أن الولايات المتحدة أزاحت خطراً استراتيجياً يتهدّد إسرائيل، ليرفض أي مبادرة يقوم بها الرئيس الأميركيّ. وعلى غرار ذلك، لم يكن لدى عرفات أو الإصلاحيين الفلسطينيين أية مصلحة في رفض المبادرة الأميركيّة في هذه المرحلة. بل على العكس من ذلك، سعى الفلسطينيون إلى تدخل القوة العظمى الوحيدة في العالم من أجل تغيير الوضع على الأرض.

لكن هناك فارق كبير بين تجنّب قول لا من ناحية، والإجابة بنعم على مطالب أميركية محددة، من ناحية أخرى. فالإجابة بنعم قد تعني الانتقال إلى اتخاذ قرارات صعبة يتطلبها صنع السلام، والإجابة بنعم تحتاج إلى عقلية مختلفة، بحيث يكون هناك استعداد لمواجهة مراكز القوى التي ترفض التوصّل إلى تسوية، ويكون القادة على استعداد للتفكير ليس من منطلق احتياجاتهم السياسية فحسب، بل ومن منطلق الاحتياجات السياسية لنظرائهم أيضاً. ومع أنّ هزيمة صدام لم تحدث بالضرورة تلك الدوافع عند كل جانب، فقد أوحت بأن التغيير ممكن وأنه يجدر انتهاز الفرصة ولو من أجل التخفيف من معاناة الجانبين.

وبهذا المعنى، تزامن استعداد الرئيس بوش للتدخّل لأول مرة والذهاب إلى المنطقة وترأسه قمتين مع استعداد كل من الإسرائيليين والفلسطينيين لإيقاف الصراع اليومي الذي يتسبب بالآلام لكلا الجانبين. وهكذا اتفق الجانبان أساساً على هذه النقطة. ولم يتوسع «اتفاقهما» ليشمل مضمون مفاوضات السلام أو حتى مضمون خريطة الطريق، لكنه عكس

التطورات المهمّة التي كانت تحدث داخل كل مجتمع.

حقائق جديدة

بدأ يتضاءل دعم أعمال العنف في أوساط الفلسطينيّين في الفترة التي سبقت الحرب في العراق. فمع أن غالبية الفلسطينيين كانت تحبّذ العنف منذ بداية الانتفاضة، لا سيّما لأنّها وسيلة لإلحاق الألم بالإسرائيليين الذين كانوا يلحقون بهم الألم، بدأ هذا الشعور بالتغيّر في أوائل العام 2003. ففي شباط/فبراير، أشارت استطلاعات الرأي إلى غالبية ضئيلة باتت الآن تعارض القيام بأعمال عنف. وبحلول حزيران/يونيو، فضّل 73 في المئة من الفلسطينيين في الأراضي [المحتلّة] وضع حدٍ لتلك الأعمال(*). كان الفلسطينيون توّاقين للعودة إلى حياة عاديّة أكثر، حياة يمكن فيها رفع الحصار الإسرائيلي وتسهيل حركة الناس والبضائع. أي أن عدم وضع حدٍ لأعمال العنف يعني عدم إزالة نقاط التفتيش.

ونتيجة للضغوط التي تعرض لها ياسر عرفات، قام بتعيين محمود عباس (أبو مازن) رئيساً لوزراء السلطة الفلسطينية لأول مرّة. فقد استخدمت إدارة بوش بفعالية رغبة الفلسطينيين في تدخّل الولايات المتحدة في الضغط على عرفات من أجل هذا التعيين، بالقول إنها لن تكشف عن خريطة الطريق إلا عندما يعيَّن رئيس للوزراء يمكن الوثوق به. لكن الإصلاحيين الفلسطينيين كانوا هم أول من أثار فكرة استحداث منصب رئيس للوزراء. بل إنّ الضغطُ الفلسطيني على عرفات من أجل تنفيذ إصلاحات سبق خطابَ الرئيس بوش الذي ألقاه في 24 حزيران/يونيو. وقد ظهرت الفكرة عقب عملية «الدرع الواقي» الإسرائيلية حيث دخل الجيش الإسرائيلي إلى كافة المدن الفلسطينية في الضفة الغربية باستثناء أريحا، ودمّر أجزاءً واسعة من جنين ونابلس في سعيه إلى استئصال الخلايا الإرهابية خلال فترة امتدت سبعة أسابيع في ربيع العام 2002. وكان من المفاجئ أنّ الرغبة الفلسطينية العارمة عقب الانسحاب الإسرائيلي لم تكن في المطالبة بالأخذ بالثأر وإنما في الإصلاح. فهم أدركوا أنهم بحاجة إلى عملية ضخمة لإعادة البناء، لكنهم لم يرغبوا في إعادة بناء «الفساد» الذي تمثّله حكومة ياسر عرفات(**).

(*) أظهر مسح أجراه المركز الفلسطيني لبحوث السياسات وأعمال المسح في الفترة الواقعة ما بين 19 إلى 22 حزيران/يونيو أنّ 73 في المئة من الفلسطينيين يحبذون التوصل إلى هدنة، يتم التوقف فيها طوعياً عن القيام بأعمال عنف ضد الإسرائيليين. كما أن 80 في المئة من المشاركين فضلوا التوصل إلى وقف مشترك لإطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأمد غير محدود.

(**) أظهر استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة الممتدة ما بين =

لم يكن الفلسطينيون على استعداد لعزل عرفات الذي ظل بالنسبة إليهم بمثابة الرمز، لكنهم أرادوا منه تقاسم السلطة، ومثّل بروز أبو مازن كرئيس للوزراء الهدف الذي كانوا يسعون إليه. فليس في الجانب الفلسطيني أحد أكثر معارضة للعنف من أبو مازن. وفي إحدى المرات، تحدّى علناً، من يدافعون عن الانتفاضة، بمن فيهم عرفات، قائلاً إنّها أدت إلى عكس الأهداف التي أعلنوها: وسّعت رقعة الاحتلال الإسرائيليّ، وشدّدت السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية، وقوّت مركز رئيس الوزراء شارون. لقد كان استمرار العنف بالنسبة إلى أبو مازن يلحق الكارثة بالفلسطينيين ويهدّد القضية نفسها.

وجاء الدعم الحاسم لوقف العنف أيضاً من بعض القادة في التنظيم، وهم النشطاء في فتح الذين يسيطرون على معظم قواعد المنظمة، لا سيما في مدن الضفة الغربية. فقادة التنظيم هم الذين أشعلوا الانتفاضة الأولى ما بين عامي 1987 و1990 ولعبوا دوراً مهمّاً في الانتفاضة الثانية. وكما شرح لي العديد منهم، فقد اعتقدوا في البداية أن الانتفاضة ستبرهن للإسرائيليين أن القوة لا تجدي نفعاً مع الفلسطينيين. وأثبتت، بدلاً من ذلك، أنها لا تفيد كلا الجانبين. والأسوأ من ذلك أنّه مع استمرار الانتفاضة، كان يجري استبدال أجندتهم المتمثّلة بالتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين يتم التوصّل إليه عن طريق المفاوضات بأجندة حماس القائمة على استمرار الصراع. وكانوا يخشون من ضياع فرصة التوصّل إلى حل قائم على وجود دولتين إذا لم يحدث انفراج في الأوضاع.

جاء الإلحاح القوي من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار من التنظيم، ومن الواضح أن ذلك كان يعكس مزاج الشعب الفلسطيني. في مثل هذه الظروف، لم تكن حماس ترغب في معارضة ذلك، اعتقاداً منها أنه يمكنها استغلال وقف إطلاق النار في إعادة تنظيم صفوفها، وأن إسرائيل ستخلق إن عاجلاً أم آجلاً ذريعة للعودة إلى الصراع مجدداً.

في إسرائيل، كان هناك استعداد مماثل لتغيير الوضع. كان الشعب الإسرائيلي جاهزاً بكل تأكيد لهذا التغيير، إذْ عبّر ثلثا الشعب الإسرائيلي عن معارضتهم لاستئناف الجيش الإسرائيلي عمليات الاغتيال في تلك المرحلة(*). لكن اقترنت الرغبة في رؤية نهاية للعنف

= 15 و18 أيار/مايو2000،» أن 91 في المئة من الفلسطينيين يؤيدون إجراء «إصلاحات جذرية» في السلطة الفلسطينية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المشاركين فضلوا اتخاذ عدد من الإجراءات الخاصة بنسبة كبيرة. بما في ذلك نسبة الـ 85 في المئة التي أيدت توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، و95 في المئة التي أيدت طرد الوزراء المتهمين بسوء الإدارة أو الفساد، و83 في المئة التي أيدت إجراء انتخابات، و92 في المئة التي أيدت اعتماد قانون أساسي أو دستور.

(*) عقب فشل هجوم الجيش الإسرائيلي على القائد في حركة حماس، عبد العزيز الرنتيسي في =

بشعور الإسرائيليين بأنّ على الفلسطينيين، بعد استخدامهم للعنف ضد إسرائيل، إثبات أنهم جادّون في إيقافه.

مع بروز أبو مازن كرئيس للوزراء، رأى الشعب الإسرائيلي ورئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك فرصة. ومع الإعلان عن مبادرة الرئيس بوش، رأى فيها شارون ضرورة، لكن استمرار الأزمة الاقتصادية في إسرائيل كان دافعاً له أيضاً. فقد وصل شارون إلى استنتاج مفاده أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكن أن ينتعش ما لم تتوقف الحرب مع الفلسطينيين، ولأول مرة، بدأ بالحديث عن ذلك علناً. وعندما كانت الوزارة تصوّت لصالح الموافقة على خريطة الطريق، صرّح شارون أمام قاعدته الانتخابيه، «إن فكرة تمكّننا من إبقاء 3,5 مليون فلسطيني تحت الاحتلال - ربما لا تعجبنا تلك الكلمة، لكنه احتلال - سيئة جداً لإسرائيل، وللفلسطينيين، ولاقتصاد إسرائيل».

اجتمعت الهزيمة التي ألحقتها الولايات المتحدة بصدام حسين مع إصابة كلا الجانبين بالإرهاق لتوجد فرصة حقيقيّة لإنهاء الحرب الإسرائيلية الفلسطينية وإعادة فرص التوصّل إلى سلام. لكن للاستفادة من هذه اللحظة، كان على إدارة بوش التدخّل بطريقة غير مسبوقة، ومتابعة ذلك التدخل، والإعلان صراحة بأنّها ستحمّل كلا الطرفين المسؤولية. وهذا ما كان عليه موقف الرئيس في البداية.

تدخّل جديد ودبلوماسية متردّدة

كان الرئيس بوش يعني ما يقول بشأن تعزيز فرص السلام بعد سقوط صدام. فلم يكن الأمر يتعلق فقط بوعده باستئناف الجهود، بل إنّه كان يعتقد بأن التغيير في العراق يمكن أن يؤدي إلى تغيّرات أوسع نطاقاً في المنطقة. لقد اتخذ قرار الدخول في الحرب، وكان مستعداً لخوضها برغم معارضة حليفي الولايات المتحدة التقليديَّين، فرنسا وألمانيا، وعدم استعداد مجلس الأمن للتصويت على قرار ثانٍ يجيز شنّ الحرب؛ وتأكّد هذا القرار في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2003 على الأقل. كانت تلك لحظة مناسبة للدفع في اتجاه

= حزيران/يونيو2003، أظهر استطلاع نُشر في الصحيفة الإسرائيلية اليومية يديعوت أحرونوت أن 67 في المئة من الإسرائيليين يعارضون استئناف عمليات الاغتيال. وأيد 58 في المئة من هذه المجموعة وقفاً مؤقتاً للهجمات ضد القادة العسكريين من أجل إعطاء عباس فرصة لكبح أنشطة الجماعات المتطرفة. وبلغت نسبة الإسرائيليين الذين يعارضون سياسة الاغتيالات بغض النظر عن الظروف المحيطة تسعة في المئة فقط. ("Poll: Israelis Oppose Military Strikes", Associated Press, June 13,2003). وفي نيسان/أبريل 2004، نجح الإسرائيليون في قتل الرنتيسي.

تطبيق خريطة الطريق، ولأنّ مجيء أبو مازن كرئيس فلسطيني للوزراء بدا أنه أوجد شريكاً موثوقاً في صنع السلام مع الإسرائيليين.

اعتقدت حينئذٍ أنّه ينبغي للإدارة أن تدفع عملية السلام. لكنّني كنت أعلم بأن المفتاح لتحقيق نجاح سريع يكمن في تنفيذ كافة الخطوات العمليّة التي يجب أن يقوم بها كل جانب للتوصل إلى نتائج ملموسة على الأرض. كان على الجانبين أن يدركا أنّ هناك واقعاً جديداً. كان على الإسرائيليين التوقّف عن الشعور بالخوف من التفجير الانتحاري التالي في حافلة أو في مطعم، وكان على الفلسطينيين أن يروا رفع الحصار الإسرائيلي مع نقاط التفتيش التي يصل عددها إلى 160 نقطة في الضفة الغربية وحدها. وكان الأمر الأخير ضرورياً لبناء سلطة أبو مازن.

لم يكن لدى أبو مازن أتباع حقيقيّون في أوساط الشعب الفلسطيني، فقد حرص عرفات طوال سنين الانتفاضة على عدم اكتساب أي فلسطيني آخر الكثير من الشعبية بين فئات الشعب الفلسطيني. كان يدعم المنافسة بين الذين يحيطون به، وإذا بدأ شخص مثل أبو مازن أو أبو علاء يحظى باهتمام كبير، حتى يعمل على تدميره. كان الشعب الفلسطيني يرغب في التغيير، ومع أنّه لم يكن يعرف أبو مازن جيداً، فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن 75 في المئة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يرون وجوب منحه فرصة. لكن كان عليه أن يحقّق شيئاً ما في تلك الفرصة. عليه أن يثبت أن طريقته نجحت، وأنّ بوسعه التأثير في تصرفات الإسرائيليين، وأن الحصار سيُرفع، وأن الحياة ستصبح أفضل. وكلما نجح في تحقيق هذه التوجّهات، زادت على عرفات تكاليف محاولة إعاقته.

ونظراً لمعارضته للعنف الفلسطيني واستعداده لمحاولة التشكيك فيه علانية، فقد وجد الملتزمون بعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية مصلحة في العمل على بناء سلطة أبو مازن. وكان أبو مازن، من جهته، يعرف بأن عرفات سيحاول وضع العراقيل في طريقه - في النهاية، سيثبت نجاحُه أن عرفات هو سبب المشكلة. اعتمد أبو مازن على المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، لمساعدته في التنفيذ وفي الضغط على عرفات لكي لا يحبط جهوده في الوفاء بالمسؤوليّات الفلسطينيّة.

بدا أن الإدارة تتفهّم ذلك على أحد المستويات، لكنها فشلت في التصرف بطريقة توفّر لأبو مازن فرصة للنجاح. ولا يعني ذلك أنّ الإدارة تملك لوحدها القوة اللازمة لضمان نجاحه، فقد كان على الإسرائيليين المساعدة في ذلك، وكان على أبو مازن أن يتصرّف بطريقة أكثر حزماً، لكن كان من الواضح أن التغلب على عرفات لن يكون أمراً سهلاً.

ومع ذلك، كان مفتاح ذلك حمل الجانبين على تنفيذ الخطوات الصحيحة على الأرض. وعندما حزم الرئيس أمره بالسفر إلى منطقة الشرق الأوسط والمشاركة في شهر حزيران/ يونيو في قمتين، الأولى في شرم الشيخ، والثانية في العقبة، كان يشير بذلك إلى أنّ لإدارته، بعد مضي سنتين لها في الحكم، مصلحة واضحة في تنشيط العملية السلمية. وقد عكست كلماته ذلك، حيث تحدّث عن ضرورة المحاسبة، حتى أثناء المساعدة في دعم موقف أبو مازن بإظهار أن بوسعه لعب دور على المسرح الدولي (وما يعنيه ذلك ضمناً من عدم قدرة عرفات على ذلك). كان ذلك هو الهدف من عقد قمة في شرم الشيخ مع الرئيس مبارك، ووليّ العهد السعودي الأمير عبد الله، والملك عبد الله، ورئيس الوزراء أبو مازن، والقمة التي تلتها في العقبة والتي استضافها الملك عبد الله وشارك فيها رئيسا الوزراء شارون وأبو مازن. وكان الهدف من حضور الرئيس بوش تلك القمة إظهار أننا سنعمل على دعم التغيير الحقيقي، وأن أبو مازن شريكنا في ذلك المسعى.

ولسوء الحظ، تبدّد إلى حدّ كبير زخم التأثير الأميركي الذي وفّرته زيارة الرئيس إلى المنطقة في الإعلانات. وكان مقدّراً أن ألا تلقى تلك الكلمات، مهما كانت جيّدة، صدى لدى الإسرائيليين والفلسطينيّين على حدٍ سواء إذا لم يتغير شيء على أرض الواقع، وإذا بقيت حياتهم اليومية على حالها دون تغيير. وكما لو كان المقصود إثبات أن الأمور لن تتغيّر نحو الأحسن، فقد قتل الإرهابيون ثلاثة وعشرين إسرائيلياً في الأسبوع الذي تلا قمة العقبة.

لم يكن الخطأ في القرار بإرسال الرئيس لحضور القمتين، ولكن الخطأ كان في إرسال الرئيس إلى المنطقة بدون التوصّل إلى نقاط تفاهم محددة بشأن ما سيفعله كل جانب على الأرض. كان الرئيس بوش يملك في تلك اللحظة قوة هائلة. وبالنظر إلى موقف الرئيس مبارك ووليّ العهد الأمير عبد الله الدفاعيّ بشأن روابطهما بالولايات المتحدة عقب اجتياحها للعراق، فقد كانت لهما مصلحة خاصة في إظهار أنّ أميركا ستلقي بكلّ ثقلها الآن لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وكان بوسع مبارك وعبد الله استخدام نفوذهما لدى أبو مازن وعرفات في الضغط من أجل القبول باتفاق على اتخاذ خطوات متبادلة نتوسّط فيها آنذاك. ولا شكّ في أنّ رئيس الوزراء شارون سيجد بالتأكيد صعوبة في المعارضة لو كان الفلسطينيون مستعدين لاتخاذ خطوات على الصعيد الأمني.

وبدلاً من اتخاذ بعض الخطوات، صدرت إعلانات إيجابية، ومن المفارقات أنّها أضرّت بأبو مازن. فقد هوجم بسبب اهتمامه بهواجس إسرائيل الأمنية وظهوره كأنه تجاهل

المطالب الفلسطينية التقليدية المتعلّقة باللاجئين والانسحاب الإسرائيلي الكامل. ولو أنّه تمكّن من الإشارة فوراً إلى الانسحابات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، لما كان عرفات قادراً على تنظيم تلك الهجمات ضده.

والأسوأ من ذلك أنّ القمتين أنتجتا توقّعات متضاربة. فقد كنت في منطقة الشرق الأوسط بعد وقت قصير من مغادرة الرئيس بوش لها، والتقيت بأبو مازن في رام الله بعد أيام قليلة على اختتام أعمال قمة العقبة. كان يعتقد بأن الرئيس بوش وافق على أنّه بحاجة إلى بعض الوقت لكي يصبح قادراً على تنظيم القوى الأمنية الفلسطينية، وأنّه حتى ذلك الحين ليس بحاجة إلى القيام بأي خطوات على الصعيد الأمني. كنت واثقاً بأنّ الرئيس بوش لم يكن يريد إيصال ذلك. أبلغت أبو مازن أنّ المشكلة تكمن في أنّه لا يعمل على كبح جماح حماس والجهاد الإسلامي لحين امتلاكه مزيداً من القدرات، وأنّني أشك في أنّ الإسرائيليّين سينسحبون أو يزيلون أي نقطة تفتيش. وقلت إنّ هناك محيّرة مبيّتة: «أنت تريد من الإسرائيليين أن يرفعوا الحصار، لكنّهم لن يفعلوا ذلك ما لم يروا أنك تعمل على قضيّة الأمن، وإذا لم يرفعوا الحصار، فأنت تعتقد بأنّك ستفتقر إلى المصداقية للعمل على الأمن». أومأ أبو مازن برأسه، لكنه كان يعتمد على الولايات المتحدة في دفع الإسرائيليين إلى التحرّك. بيد أنّه كما توقّعت، اعتبر الإسرائيليون أنهم ليسوا مضطرين إلى فعل أي شيء بخصوص الانسحابات ما لم يروا إجراءات فلسطينية واضحة بشأن اعتقال ناشطي حماس والجهاد الإسلامي.

أعلن الرئيس بأنّه سيقوم بمراقبة ما يفعله كل طرف الآن وسيرسل مبعوثاً، جون وولف، للمساعدة في ضمان تطبيق المحاسبة. كان الدافع صحيحاً، لكن كان ينبغي أن تكون هناك نقاط تفاهم واضحة بشأن ما ينبغي لكل جانب أن يقوم به، وفي هذه الحالة، لم تكن هناك أي نقاط.

بدا الأمر تقريباً كما لو أن الإدارة رأت في خريطة الطريق للسلام عملية ذاتية التنفيذ. كيف يمكن ذلك؟ فهي لم تأتِ نتيجة التفاوض بين الجانبين. وهي مكوّنة من اثنتين وخمسين فقرة، فسّرها كل جانب على هواه. فالإسرائيليّون كان لديهم تعريف واسع جداً للمسؤوليات الملقاة على عاتق الفلسطينيين بشأن تفكيك البنية التحتية للإرهابيين وفقاً لشروط خريطة الطريق، بينما كان تعريف الفلسطينيين لذلك ضيقاً. كما كان تعريف الفلسطينيين واسعاً للمسؤوليات الملقاة على عاتق الإسرائيليين لجهة إعادة الحياة الطبيعية وتجميد كافة الأنشطة الاستيطانيّة، بما في ذلك النموّ الطبيعيّ، في حين كان تعريف

الإسرائيليين لهذه المسؤوليات محدوداً. ونحن بدورنا لم نقدّم أي مقترحات لردم الهوّة بين الجانبين بشأن ما يعنيه واجب كل منهما، كما لم نقدّم تعريفنا الخاص لما نشعر بأنّه يشكّل الأداء المطلوب. ولا أعرف ما الذي سنراقبه بغياب هذه المقترحات؟

بعد مضي ثلاثة أسابيع على قمة العقبة، توصّل الإسرائيليون والفلسطينيون إلى تفاهم محدود نصّ على رفع نقاط التفتيش الإسرائيلية في غزة والانسحاب من بيت لحم ودخول قوات الأمن الفلسطينية إلى تلك المناطق. وفي ذلك بون شاسع بين هذه الإجراءات وما نصّت عليه خريطة الطريق في المرحلة الأولى: قيام الفلسطينيين بعمليات اعتقال، وجمع الأسلحة غير الشرعية، والعمل بنشاط لمنع وقوع أعمال إرهابية، وتفكيك البنية التحتية للإرهابيين؛ وأن يقوم الإسرائيليون بتسهيل العودة إلى الحياة الطبيعية، وإزالة نقاط التفتيش، وتفكيك كافة مراكز المستوطنين الامامية غير المرخّص لها، وتجميد الأنشطة الاستيطانيّة. ومع ذلك كان الاتفاق مفيداً. ولو كان خطوة أولى تنفّذ فور العودة من قمة العقبة وتتلته خطوات لاحقة، لربما كانت الإدارة ستقود عملية إنهاء الحرب اليومية وإعادة إنشاء عملية سلام حقيقية.

لكن ذلك لم يحدث فور اختتام قمة العقبة، كما لم يعقبه خطوات أخرى. وبدلاً من ذلك، توصّل الفلسطينيون إلى هدنة داخلية فرضت على حماس، والجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى وقف الهجمات ضد الإسرائيليين لمدة ثلاثة أشهر. ومن الواضح أن أبو مازن كان يأمل في استخدام فترة الهدوء تلك لحمل الإسرائيليين على وقف عمليات الاغتيال التي تستهدف الفلسطينيّين وعلى رفع الحصار. وكان بوسعه استخدام ذلك الوقت في بسط سلطته ونفوذه على تلك المجموعات على أمل التمكّن من منعها من العودة إلى شنّ هجمات إرهابية عند انقضاء فترة الثلاثة أشهر.

في الواقع، كان هناك فترة هدوء دامت قرابة ستة أسابيع. لكن الإسرائيليّين لم يكونوا طرفاً في الهدنة، وأثناء هذه الأسابيع رصدت استخباراتهم سرّاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي وهما تستغلان وقف إطلاق النار في إعادة البناء، وتهريب أسلحة ومتفجرات جديدة، واختبار نماذج أبعد مدى لصاروخ القسّام، والتخطيط لشن هجمات مستقبلية - وكان كل ذلك يجري دون إشارة إلى عرقلة أو تهديد من جانب السلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، استمرت إسرائيل في شنّ عمليات اعتقال في الضفة الغربية، وقتل الجنود الإسرائيليون اثنين من أفراد حماس والجهاد الإسلامي في أوائل آب/أغسطس بعد أن قاوما الاعتقال. وهزّ هجوم انتحاري وقع في 12 آب/أغسطس عند مدخل مستوطنة في أرييل وقف إطلاق النار العامّ بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لكنّه انهار بالفعل في 19

آب/أغسطس. ففي ذلك اليوم، فجّر انتحاري نفسه في حافلة بمدينة القدس ما أدى إلى مقتل 23 وجرح أكثر من 130.

خلال كل تلك الفترة، كان جون وولف، المبعوث الذي أوفدته الإدارة، حاضراً في المنطقة، فسعى إلى تعزيز التعهّدات المتبادلة التي توصّل إليها الطرفان في اتفاقهما المحدود وإلى الاستفادة منه. وكان من المفترض أنّه موجود هناك للتوصّل إلى المحاسبة والمساءلة. ومع أن الرئيس تحدّث عن مبدأ المحاسبة، غير أن الإدارة لم تكن مستعدة للعمل بهذه الطريقة. والدليل على ذلك ابتعاد مهمّة وولف عن دائرة الضوء، حيث سيبقى الضغط على كل جانب بعيداً عن العلن. لكن لا يوجد شيء اسمه محاسبة غير علنيّة. ولم يعتقد الإسرائيليون ولا الفلسطينيّون أنّه ستكون هناك عواقب إذا بقي كل شيء في الخفاء. وطالما كان المبعوث - لا سيما إذا نُظر إليه على أنه من مستوى منخفض نسبياً - الجهة الوحيدة التي تضغط، فلا خوف من تحميل المسؤولية لأي من الجانبين.

ولزيادة الأمور سوءاً، جعلت الإدارة من المستحيل على أبو مازن العمل، بإبقائها مهمة وولف غير مرئية. ومع أنّ الولايات المتحدة لم تتقدّم بطلبات علنية إلى الفلسطينيين من أجل إغلاق أنفاق التهريب أو تأمين مناطق معينة في غزة وتنفيذ عمليات اعتقال ومصادرة للأسلحة أو تولّي الشرطة الفلسطينية السيطرة على مناطق معينة في الضفة الغربية، فقد كان هناك مطالب علنية من جانب رئيس الوزراء شارون لكي تقوم السلطة الفلسطينية بذلك. وهكذا، لم يكن في وسع أبو مازن التصرّف بدون أن يظهر في أعين الفلسطينيين على أنه يذعن لإملاءات شارون. وفي مثل هذه الظروف كان فشل أبو مازن مسألة وقت فقط.

وعندما التقيت به في رام الله في حزيران/يونيو،2003، سألته كم يحتاج من الوقت لكي يثبت نجاح طريقته، ويثبت أن بإمكانه تحقيق شيء قبل أن يقوّض عرفات سلطته. تفادى الإجابة عن سؤالي وسألني بالمقابل عن طول الفترة التي لديه. كانت إجابتي أنّه بحاجة إلى ما بين أربعة و خمسة أشهر. قال، «لديّ أربعة أشهر». لكن كلانا كان مخطئاً. فعندما انهار وقف إطلاق النار، وأعاق عرفات قيام أبو مازن بملاحقة حماس والجهاد الإسلامي، استقال أبو مازن من منصبه بعد ثلاثة أشهر.

مثّلت استقالة أبو مازن نقطة تحوّل. فبالرغم من أن عرفات عيّن أبو علاء رئيساً جديداً للوزراء، إلا أنّه منعه من العمل في المجال الأمني - باحتفاظه بالسيطرة الكاملة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وبخلاف أبو مازن الذي كان يعتقد بأنّه يمكنه التغلّب على

عرفات، كان أبو علاء يأمل التعاون معه ليس إلا. وكان يرى أنّه إذا استطاع حمل الإسرائيليين على السماح لعرفات بالتنقل مجدداً، ومغادرة سجنه الفعليّ في مقرّ قيادته، فسيكون بوسعه الحصول على دعم الإدارة الأميركية لإجراء انتخابات جديدة لمنصب عرفات (وهو شيء سينظر إليه عرفات على أنه تجديد لشرعيّته على الصعيد الدولي)، وبالمقابل يمكنه إقناع عرفات بالقبول بفرض وقف حقيقي لإطلاق النار. لكن لم يكن الإسرائيليون ولا الإدارة الأميركية مستعدين للموافقة على هذه الخطوات، وبخاصّة قبل أن يروا أن في وسع أبو علاء عمل شيء من جانبه.

حتى وقت كتابة هذه السطور، كانت حكومة شارون وإدارة بوش تعتقدان أن عرفات يعيق عمل أبو علاء تماماً، ما يجعل من الصعب عليه أن يكون شريكاً. والأسوأ من ذلك أنّ الفوضى في المناطق الفلسطينية أخذت تتنامى، وأنّ الدفع في اتجاه التحرّك بشكل أحادي قد اكتسب حياة جديدة في إسرائيل.

كانت الأحادية من الجانب الإسرائيلي أمراً حتمياً، عاجلاً أم آجلاً، إذا تبيّن أنّ احتمال الاتفاق مع الفلسطينيّين ضئيل. ولم يكن الأمر سوى مسألة وقت فحسب قبل أن تجبر الاتجاهاتُ الديموغرافية، مصحوبة بغياب أي تغيّر حقيقي في الوضع الأمني، إسرائيل على سلوك مسار مختلف. فالقضيّة الأولى التي يتفق عليها الإسرائيليون هي أن تبقى إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية. ونظراً للاتجاهات الديموغرافية التي تشير إلى أنه ابتداء من العام 2010، وحتماً ليس أبعد من 2015، سيصبح تعداد العرب أكثر من تعداد اليهود في المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن، وبالتالي لا يمكن لإسرائيل البقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة والمحافظة في الوقت نفسه على طابعها اليهوديّ والديمقراطي. إنّ هذا الفهم كامن في نفوس الإسرائيليين منذ فترة طويلة، لكنّه أصبح اليوم قضية عامّة جدّاً في إسرائيل. وقد صرّح إيهود أولمرت، أحد أمراء الليكود السابقين ونائب رئيس الوزراء شارون، في كانون الأول/ديسمبر 2003، بأنّ إسرائيل لا يمكنها البقاء في الأراضي لئلا تفقد أساسها الأخلاقيّ وتجد مناصريها اليهود عاجزين على الصعيد الدوليّ عن الدفاع عن واقع عنصري.

كان لا بدّ من حدوث التقسيم في مرحلة ما. بالنسبة إلى إسحاق رابين، الذي فهم المقولات الديموغرافيّة والأمنيّة على السواء التي تدعو إلى التقسيم، كان من الأفضل أن يتم ذلك من خلال اتفاقية تُعقد مع الفلسطينيين. غير أنه كان على استعداد « للانفصال» عن الفلسطينيين إذا استحال التوصل إلى اتفاق. كما أن رئيس الوزراء شارون، الذي اشتُهر بمعارضة بناء السياج الفاصل عندما اقترحه إسحاق رابين لأول مرة في العام 1995 وأعاد

إيهود باراك عرضه عقب اندلاع الانتفاضة، أصبح الآن مناصراً لفكرة السياج وفك الارتباط. ويعود ذلك جزئياً إلى الواقع الأمني: فقد أثبت السياج المقام حول غزة عن فعاليته في منع انطلاق الهجمات الانتحارية في إسرائيل انطلاقاً من غزة في السنوات الثلاث الأخيرة. فلا عجب إذن أن يؤيد 83 في المئة من الشعب الإسرائيلي بناء سياج أو حاجز مشابه في الضفة الغربية(*).

بالنسبة إلى شارون وقادة الليكود الآخرين، مثل بيبي نتنياهو، لم تعد القضيّة ما إذا كان يجب بناء السياج أم لا، بل في موضع بنائه. وهم يدركون جيداً أن المستوطنين، الذين يشكلون نواة ناخبي الليكود التقليديين، يخشون من وقوعهم على الجانب «الخطأ» من السياج. فالسياج سينشئ لا محالة خطاً أمنياً جديداً. وحماية الإسرائيليين في الجانب الغربي من الخط ستصبح أسهل على الجيش الإسرائيلي إذا كان لا يريد تشتيت قواته في حماية المستوطنات النائية والطرقات المؤدية إليها. من هذه الزاوية وحدها سيكون للجيش الإسرائيلي وضع دفاعي أكثر تماسكاً. وما لم يبنِ شارون سياجاً على الجانب الشرقي والجانب الغربي من الضفة الغربية، فسوف يكون المستوطنون الذين يقيمون في الجهة الشرقية من السياج أكثر عرضة للهجوم ولن يكونوا في نهاية المطاف في وضع قابل للبقاء.

وهذا ما دفع إيهود أولمرت إلى الحديث عن انسحاب أحادي من 80–85 في المئة من الضفة الغربية. ولأنّ معظم المستوطنين ـ لا معظم المستوطنات ـ موجودون في المنطقة الأقرب إلى «الخط الأخضر» فمن الممكن استيعاب ما يزيد عن ثلاثة أرباع المستوطنين في مساحة الـ 15 بالمئة التي قال أولمرت بأن إسرائيل بحاجة إلى الاحتفاظ بها. في كمب ديفيد وفي أفكار كلينتون أيضاً، تكلّمنا عن ثلاثة تجمعات استيطانية يمكنها إيواء 80 في المئة من المستوطنين. لكنّنا ركّزنا على التوصّل إلى اتفاق يضمّ تلك الأراضي إلى إسرائيل ويحصل الفلسطينيون في مقابلها على بعض الأراضي كتعويض.

إنّ مقاربة شارون للانسحاب الأحادي محدودة أكثر بكثير من مقاربة أولمرت، كما تنطبق في الضفة الغربية على الأقل، لكنّه أعلن أيضاً عن التزامه بفك الارتباط في كانون الأول/ديسمبر 2003. ثم صرّح بعد ذلك بوقت قصير بأنه سوف ينسحب من غزة، معلناً

(*) يشير الفلسطينيون إلى السياج على أنه جدار، في محاولة لإبرازه على أنه جدار فصل عنصري. وفي الواقع، لا يشكّل الجدار سوى خمسة في المئة تقريباً من الحاجز. David Makovsky, The Defensible Fence: Fighting Terror and Enabling a Two-State Solution, The Washington Institute for Near East Policy, 2004.

أنه «كان يعمل على افتراض عدم وجود يهود في غزّة في المستقبل». كان ذلك انقلاباً مذهلاً بالنسبة لمهندس الحركة الاستيطانيّة والزعيم الذي أعلن في سنة 2002 بأنّ نتساريم (وهي مستوطنة في غزّة) لا تقلّ أهميّة عن تل أبيب. لقد اجتمعت الحقائق الديموغرافيّة والوضع الأمنيّ غير المقبول وبروز وثيقة جنيف معاً للضغط على شارون لكي يُظهر أنّ لديه سياسة لا مجرّد موقف لا يقدّم أي تغيير أو احتمالات(*).

لقد فاتح شارون إدارة بوش، حتى قبل إعلانه بشأن غزة، ليشرح ما ينوي القيام به ويسعى إلى الحصول على ضمانات معيّنة من الولايات المتحدة. فشارون، إلى جانب رغبته في الحصول على الدعم الأميركيّ لخطّته في المسرح الدوليّ، يعتقد أنّه بحاجة لإظهار تحقيق مكاسب لإسرائيل من أجل التغلّب على مقاومة خطّته داخل حكومته وحزبه. ولذلك سعى إلى الحصول على ضمانات أميركيّة بعدم إجباره على العودة إلى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967، والاعتراف بالكتل الاستيطانيّة الإسرائيليّة الكبيرة في الضفة الغربيّة، ورفض مبدأ حق عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى إسرائيل في أي تسوية سلميّة نهائيّة. وهو يعتقد أنّه، بحصوله على هذه الضمانات، سيتغلّب بسهولة على المعارضة داخل حكومته. وقد تبيّن أنّ ذلك خطأ في الحسابات(**).

لم تكن أي من الضمانات التي سعى إليها شارون غير متّسقة بالضرورة مع أفكار كلينتون. لكنّ السعي للحصول عليها جاء في سياق مختلف جدّاً بالطبع. فليس هناك مرحلة نهائيّة للمفاوضات - بل لا يوجد مفاوضات البتة بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين - وكان شارون يعلن عن نهجه الأحاديّ لأنّه لا يرى شريكاً فلسطينيّاً ولا يتوقّع له شريكاً عما قريب. وقد شاطرته إدارة بوش الرأي فيا يتعلّق بالفلسطينيّين، وبعد التغلّب على تردّدها

(*) جرى التفاوض حول وثيقة جنيف بين وفدين شبه رسميّين إسرائيلي وفلسطينيّ من خارج الحكومة. وقد توصّلا إلى اتفاق سلام مفصّل، واستعارا الكثير من أفكار كلينتون وتجاوزاها في قضيّتي الحدود واللاجئين. وأعلن شارون عن أنّ الوثيقة انتحاريّة بالنسبة إلى إسرائيل، لكن من الواضح أنّه شعر بالحاجة إلى الردّ عليها لا مجرّد انتقادها.

(**) كان شارون محقّاً دون شكّ في أنّ الضمانات الأميركيّة تعني الكثير بالنسبة لغالبيّة الإسرائيليّين، إلا أنّه بالغ في تقدير تأثيرها على حزبه الليكود. فقد اعتقد بأنّ تأييد 70 بالمئة من الإسرائيليّين لمبادرته يجعله متيقناً من الفوز في استفتاء داخل حزب الليكود فقط، وأنّ هذا الفوز سيهمّش الجناح اليمينيّ. لكنّ شارون قلّل للأسف من تقدير ردّة الفعل المحتملة والمهارات التنظيميّة للناشطين في حزب الليكود، وخسر التصويت بشكل حاسم. ونظراً لأنّ غالبيّة الإسرائيليّين تؤيّد خطّة شارون، فإنّ الفوز في استفتاء الليكود يمكن أن يصوّر الحزب على أنّه متطرّف، لا حزب التيّار السائد، وأن تلازمه هذه الصورة.

الغريزيّ في التدخّل بشكل مكثّف، انهمكت في مشاورات لمدّة شهرين مع شارون حول الضمانات التي يسعى إليها. وفي النهاية حصل شارون على ضمانات أقلّ صراحة بكثير مما سعى إليه، لكنّ ردّ فعل الفلسطينيّين القاسي وادعاءاتهم بأنّ الولايات المتحدة أصدرت حكماً مسبقاً على ما يمكن عمله في المفاوضات، عزّز الانطباع بتخطّي عتبات تاريخيّة.

ربما كان يمكن أن تخفّف إدارة بوش من ردّ الفعل الفلسطينيّ الذي حدّد بالطبع موقف الزعماء العرب، لو أنّها عقدت محادثات موازية مع الفلسطينيّين والمصريّين والأردنيّين والأوروبيّين أثناء التشاور مع إسرائيل. لم يكن هناك خطأ في التوصّل إلى تفاهمات مع الإسرائيليّين، وبخاصّة لأنّ شارون هو الذي يتخذ المبادرة. لكنّ الإدارة بقيامها بذلك في عمليّة علنيّة، وباستبعاد الفلسطينيّين، زادت من صعوبة مهمّتها في الاستفادة من مبادرة شارون بالانسحاب من غزة وبعض أجزاء الضفة الغربيّة.

ومن الضروريّ الاستفادة من مبادرة شارون. إذ يمكن، في حال تنفيذها، أن توفّر أساساً لإذابة الجمود في الوضع. لكن ينبغي القيام بذلك بالطريقة الصحيحة. فإذا تمّ بشكل منعزل، قد يؤدّي إلى سيطرة حماس على غزة وحدوث فوضى في الضفة الغربيّة. لكنّ الانسحابات المنسّقة بحيث تعرف السلطة الفلسطينيّة متى سينسحب الإسرائيليون؛ وما الذي تنتظر الولايات المتحدة والآخرون (الأوروبيّون والروس والعرب) من السلطة الفلسطينيّة القيام به من حيث الأمن والإصلاح فيما يقترب الانسحاب ويتكشّف؛ وكيف يمكن تسليم المستوطنات إلى السلطة الفلسطينيّة لا إلى حماس؛ وكيف يمكن تقديم المساعدة الأمنيّة والاقتصاديّة إذا كان الفلسطينيّون سيتحملون مسؤوليّاتهم؛ كلّ ذلك يمكن أن يكون جزءاً من جهد دبلوماسيّ نشط لتدبير القرار الإسرائيليّ بالانسحاب.

وحدها الولايات المتحدة تملك ما يلزم لقيادة مثل هذا الجهد. وهذا هو معنى التدخّل الأميركيّ. وأنا بطبيعة الحال مؤمن بالتدخّل الأميركيّ في صنع السلام في الشرق الأوسط. لكن لا تتّصف التدخّلات كافّة بالحكمة. فالولايات المتحدة لا يمكنها فرض السلام، ومن المستبعد أن تتولى انتداباً أو وصاية على الفلسطينيّين. لكنّ الولايات المتحدة تستطيع صياغة الدبلوماسيّة التي تفي بالمتطلّبات والاحتمالات ويجب عليها ذلك. يمكننا التنسيق مع الإسرائيليّين بحيث يبنون سياجاً يستجيب للمعايير الأمنيّة والديموغرافيّة والإنسانيّة والسياسيّة، ويخدم احتياجات إسرائيل ويحافظ على حلّ الدولتين في نهاية المطاف. ويمكننا التعامل مع رئيس الوزراء الفلسطينيّ والمجلس التشريعيّ، والتشديد على استعدادنا للاعتراف بالسيادة الفلسطينيّة على المناطق التي تنسحب منها إسرائيل، شريطة أن يتحمّل

الفلسطينيّون مسؤوليّاتهم. ويمكننا تشجيع الأوروبيّين على تقديم مساعدات ماديّة ـ ونوضح بشكل جليّ بأنّنا سنفعل ذلك أيضاً ـ إذا دفع الاتحاد الأوروبيّ الفلسطينيّين إلى تحمّل مسؤوليّاتهم (بل يمكننا مشاركة الأوروبيّين وآخرين في عرض وجود أمنيّ دوليّ لتعزيز الجهود الفلسطينية، لا الحلول مكانها). ويمكننا الضغط على المصريّين، الذين لديهم في النهاية حدود مع غزة ومصلحة في استقرارها، للعمل مع السلطة الفلسطينيّة والإسرائيليّين إذا نفّذ الإسرائيليّون إعلان شارون بشأن الانسحاب من غزة أولاً.

رغم صعوبة الفترة الممتدة منذ سنة 2001 على الإسرائيليّين والفلسطينيّين، وبرغم ما عانوه وتحمّلوه من جراح السنوات الثلاث الماضية وإرثها، لن يكون الوضع ميؤوساً منه إلا إذا جعلناه كذلك. ففي النهاية من المرجّح، رغم المصاعب السياسيّة والقانونيّة التي تواجه شارون، أن تُخلي إسرائيل مستوطنات في المناطق الفلسطينيّة لأول مرة (أو، إذا لم يتمكّن شارون من التنفيذ، أن تتخذ خطوات أخرى مصمّمة لإذابة جمود الوضع وإنشاء أساس لردّ فلسطينيّ في السنة القادمة أو نحو ذلك). وستنشأ فرصة عندما يتمّ الانسحاب (أو أي خطوة أخرى). ولا شكّ في أنّ الفرصة ستزول إذا كانت الفترة السابقة للانسحاب الإسرائيليّ طويلة ومليئة بالعنف. وذلك أمر محتمل بالتأكيد. لكن من المحتمل أيضاً أن ترفع حقيقة الانسحاب الإسرائيليّ من غزة رهانات المصلحين الفلسطينيّين وتجعلهم أكثر حزماً، وتحفزهم على أن يظهروا للعالم بأنّ الفلسطينيّين قادرون على أن يحكموا أنفسهم وأن يكونوا مسؤوليّن بعيداً عن السيطرة الإسرائيليّة، وبالتالي يرفعون التكاليف التي يتحمّلها عرفات إذا بدا أنّه يعيق المكاسب الفلسطينيّة.

أيا يكن الأمر، ثمة مجال للدبلوماسيّة الخلاّقة. وكل دقيقة ضائعة في الشرق الأوسط تجعل صنع السلام أكثر صعوبة. فلنأمل ألا تكون الفرصة التي يرجّح أن تنشأ عن القرار الإسرائيليّ بالانسحاب من غزة فرصة أخرى ضائعة. قد لا يكون السلام في متناولنا، لكن ليس من المتعذّر إنشاء محطّة على الطريق إليه. فالأحاديّة المنسّقة أو التفاهمات الضمنيّة أو الاتفاق الثنائيّ المحدود يمكن أن تعيد إنشاء بيئة تجعل السلام ممكناً ثانية. ويمكن، إذا ما صيغت بشكل مكثّف، أن تعيد إيمان الإسرائيليّين والفلسطينيّين في صنع السلام، وتخفّف من الخوف الإسرائيليّ العامّ من الإرهاب الفلسطينيّ والاعتقاد الفلسطينيّ بأنّ إسرائيل لن تتخلّى البتة عن السيطرة عليهم. على أي حال، لا بدّ من محطّة على الطريق لتغيير المناخ والتمكّن من تخطّي ياسر عرفات والأداء غير السويّ الذي زرعه. وعندما يحدث ذلك، ربما لا يعود السلام مفقوداً.

المحتويات

شخصيات ورد ذكرها في الكتاب (بالترتيب الأبجدي) 5
تمهيد 25
الفصل الأول: لماذا يرى الإسرائيليون والعرب والفلسطينيون العالم بالشكل الذي يرونه فيه؟ 40
الفصل الثاني: الطريق إلى مدريد 78
الفصل الثالث: رابين، انتقال الرئاسة، الجيب السوري وأوسلو 131
الفصل الرابع: من أوسلو إلى السلطة الفلسطينية 173
الفصل الخامس: تطوّر المفاوضات على المسار السوري 192
الفصل السادس: الملك حسين يُكمل مسيرة جده 225
الفصل السابع: الاتفاق الانتقالي 255
الفصل الثامن: اغتيال رابين: هل تلد المأساة فرصة سانحة؟ 282
الفصل التاسع: هل الأسد أهلٌ لها؟ 291
الفصل العاشر: هل يُمكن إنقاذ عملية السلام؟ 328
الفصل الحادي عشر: بيبي يفوز: فهل يخسر السلام؟ 340
الفصل الثاني عشر: مكوك لا ينتهي لأجل الخليل 356
الفصل الثالث عشر: محاولة أخيرة لتسوية مشكلة الخليل 386
الفصل الرابع عشر: من الاختراق إلى الاستعصاء 424
الفصل الخامس عشر: حل الـ 13 بالمئة 456
الفصل السادس عشر: التمهيد لقمة واي ريفر 519
الفصل السابع عشر: قمّة واي 540

الفصل الثامن عشر: بيبي يستسلم لليمين ويخسر الرأي العامّ الإسرائيليّ 592

الفصل التاسع عشر: آمال عظام لباراك 630

الفصل العشرون: «سوريا هي أولويّتي» 645

الفصل الحادي والعشرون: مفاجأة الأسد 676

الفصل الثاني والعشرون: صعود الاتفاق الإسرائيليّ السوريّ وسقوطه 691

الفصل الثالث والعشرون: من الجمود إلى كمب ديفيد 739

الفصل الرابع والعشرون: قمّة كمب ديفيد 807

الفصل الخامس والعشرون: حل العقدة ـ من كمب ديفيد إلى الانتفاضة إلى أفكار كلينتون 876

الفصل السادس والعشرون: التعلّم من دروس الماضي وتطبيقها في المستقبل 932

الخاتمة 957

مجلة الابتسامة